مركز دراسات الوحدة العربية

المعهد السويدي بالإسكندرية

دولة الرفاهية الاجتماعية

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية

أحمد السيد النجار
أولا كودمندسون
حسين عبدالله
دلال عبد الهادي
زياد الحافظ
سالم توفيق النجفي
طاهر كنعان
عاطف قبرصي

عبد الفتاح العموص
عدنان شومان
علي القادري
فؤاد نهرا
محمد إبراهيم منصور
محمد دويدار

معتز عبد الفتاح
منير الحمش
مي حنانية
ناصر عبيد الناصر
هادي حسن
هويدا عدلي
يحيى أبو زكريا
يوسف خليفة اليوسف

دولة الرفاهية الاجتماعية

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية
بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية

مركز دراسات الوحدة العربية

المعهد السويدي بالإسكندرية

دولة الرفاهية الاجتماعية

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية
بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية

أحمد السيد النجار
أولا كودمندسون
حسين عبدالله
دلال عبد الهادي
زياد الحافظ
سالم توفيق النجفي
طاهر كنعان
عاطف قبرصي

عبد الفتاح العموص
عدنان شومان
علي القادري
فؤاد نهرا
محمد إبراهيم منصور
محمد دويدار

معتز عبد الفتاح
منير الحمش
مي حنانية
ناصر عبيد الناصر
هادي حسن
هويدا عدلي
يحيى أبو زكريا
يوسف خليفة اليوسف

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية/ أحمد السيد النجار... [وآخ.].

٨١٦ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-82-088-0

١. دولة الرفاهية الاجتماعية. أ. السيد النجار، أحمد. ب. مركز دراسات الوحدة العربية. ج. المعهد السويدي بالإسكندرية. د. ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية (٢٠٠٥: الإسكندرية).

361.65

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦

المحتويات

قائمة الجداول ١١

خلاصة تنفيذية .... منير الحمش ١٣

مقدمة ٧٣

كلمتا الافتتاح : (١) .... يان هننغسون ٧٧

(٢) .... خير الدين حسيب ٧٩

المشاركون ٨٣

القسم الأول

الإطار التاريخي والنظري لدولة الرفاهية

الفصل الأول : البنية الفكرية لمفهوم دولة الرفاهية .... علي القادري ٨٧

تعقيب .... محمود عبد الفضيل ١٠٩

الفصل الثاني : تاريخ نشوء وتطور دولة الرفاهية الاجتماعية والتحولات البنيوية في اقتصاديات الدول المتقدمة صناعياً .... محمد دويدار ودلال عبد الهادي ١١٣

تعقيب .... فؤاد نهرا ١٢٩

المناقشات ١٣٢

القسم الثاني
النماذج المعاصرة لدولة الرفاهية الاجتماعية وتطوراتها: بين النظرية والتطبيق

الفصل الثالث	: (١) النمط الليبرالي الأنغلوساكسوني وتطبيقاته: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا	عاطف قبرصي	١٤٧
	(٢) الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة	معتز بالله عبد الفتاح	١٦٩
	المناقشات		١٩٥
الفصل الرابع	: النموذج التعاوني ـ دراسة مقارنة: النموذج الدولوي الفرنسي والنموذج التعاوني الألماني	فؤاد نهرا	٢٠١
	تعقيب	علي القادري	٢٢٧
الفصل الخامس	: النموذج الاجتماعي الديمقراطي ـ دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا	هادي حسن	٢٢٩
	تعقيب	يحيى أبو زكريا	٢٥٥
	المناقشات		٢٦٥
الفصل السادس	: **التعددية الاقتصادية والسياسية بوصفها أحد مكونات الاشتراكية**	ناصر عبيد الناصر	٢٨٣
الفصل السابع	: أنظمة الرفاه في شرق آسيا، حالات منتقاة: كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين	طاهر كنعان ومي حنانية	٢٩٣
	المناقشات		٣١٩

القسم الثالث
العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية

الفصل الثامن : العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة
صناعياً والدول النامية .... منير الحمش ٣٢٧

تعقيب .... فهد بن عبد الرحمن آل ثاني ٣٥٤

القسم الرابع
دراسة حالة السويد كنموذج

الفصل التاسع : التجربة السويدية ٣٥٩

(١) دولة الرفاهية السويدية، مقاربةُ مواطِنةٍ
ودبلوماسية .... أولا كودمندسون ٣٥٩

(٢) التجربة السويدية في الرفاهية الاجتماعية:
نشوؤها وتطورها .... يحيى أبو زكريا ٣٦٥

المناقشات ٣٨٧

القسم الخامس
دولة الرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي

الفصل العاشر : أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية .... زياد حافظ ٤٠٧

تعقيب .... مصطفى عمر التير ٤٤٧

الفصل الحادي عشر : تداعيات الزيادة السكانية في الوطن العربي وتأثيره على
آليات الرفاهية الاجتماعية .... محمد إبراهيم منصور ٤٥٥

المناقشات ٤٨٣

الملف الإحصائي ٤٩١

الفصل الثاني عشر : دور منظمات المجتمع المدني
في صنع سياسة للرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي:
حالة المنظمات غير الحكومية .... هويدا عدلي ٤٩٧

تعقيب .... صباح ياسين ٥٢١

المناقشات ٥٣٥

الفصل الثالث عشر : نظام مجتمع التكافل الذي أوجده الإسلام
والذي يحاول منافسة دولة الرفاهية ضمن إمكانات
محدودة .... يوسف خليفة اليوسف ٥٤٣

تعقيب .... علي محافظة ٥٧٧

المناقشات ٥٨١

القسم السادس
التجارب العربية لتوفير الرفاهية الاجتماعية
نشأتها وتطورها والتحولات التي شهدتها

الفصل الرابع عشر : التجارب الاشتراكية في سوريا وآثار تحولها إلى سياسات
السوق، وأثر العولمة وإعادة الهيكلة ...... عدنان شومان ٥٩٥

تعقيب .... عبد الغني عماد ٦١٥

الفصل الخامس عشر : التجارب الاشتراكية في الجزائر
وآثار تحولها إلى سياسات السوق، وأثر العولمة
وإعادة الهيكلة .... يحيى أبو زكريا ٦٢١

المناقشات ٦٣٤

الفصل السادس عشر : التجارب الاشتراكية في مصر
وآثار تحولها إلى سياسات السوق، وأثر العولمة
وإعادة الهيكلة .... أحمد السيد النجار ٦٤٥

تعقيب .... محمد السيد سعيد ٦٧٩

الفصل السابع عشر : التجارب الاشتراكية في العراق وآثار تحولها
إلى سياسات السوق، وأثر العولمة
وإعادة الهيكلة .... سالم توفيق النجفي ٦٨٥
تعقيب .... عبد الوهاب حميد رشيد ٧٠٦
المناقشات ٧١١

الفصل الثامن عشر : نموذج الدول محدودة الموارد ومحاولة تحقيق
الرفاهية الاجتماعية: تونس ...... عبد الفتاح العموص ٧٢١
تعقيب .... عمر البوبكري ٧٤٣

الفصل التاسع عشر : تأثير عائدات النفط على الرفاهية الاجتماعية
في الدول النفطية .... حسين عبد الله ٧٤٧
المناقشات ٧٥٩

القسم السابع
حلقة نقاشية عن مدى الملاءمة والإستفادة عربياً
من التجارب المختلفة التي تناولتها الندوة

كلمات الختام : (١) .... منير الحمش ٧٨٣
(٢) .... يان هننغسون ٧٨٥
(٣) .... صباح ياسين ٧٨٧
البرنامج النهائي للندوة ٧٨٩
فهرس ٧٩٥

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٥ ـ ١	الكتب والدراسات التي تناولت المسألة الاجتماعية في السويد للفترة (١٨٨٢ ـ ١٩٠٧)	٢٤١
٥ ـ ٢	دور دولة الرفاهية الاجتماعية في بنية الاستخدام: حصة القطاع العام من الاستخدام في الصحة والتعليم وخدمات الرفاهية (نسبة مئوية)	٢٤٦
٥ ـ ٣	التفاوت بحسب مقياس جيني للدخل الصافي في ما بين فئات السن وأنماط دول الرفاهية الاجتماعية	٢٤٩
١٠ ـ ١	الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام في دول مجلس التعاون	٢٣٨
١٠ ـ ٢	نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام في مصر	٤٣٩
١٠ ـ ٣	نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام في الدول العربية غير النفطية	٤٣٩
١٠ ـ ٤	نسبة النفقات الاجتماعية من النفقات العامة في بعض دول الغرب (في المئة)	٤٤٠
١٠ ـ ٥	توزيع نسبة النفقات الاجتماعية بين الصحة والتربية والحماية الاجتماعية، من النفقات العامة في الدول العربية النفطية (النسبة المئوية)	٤٤١

١٠ ـ ٦ توزيع نسبة النفقات الاجتماعية بين الصحة والتربية والحماية الاجتماعية، من النفقات العامة في الدول العربية غير النفطية (النسبة المئوية) ٤٤١

١٠ ـ ٧ توزيع نسبة النفقات الاجتماعية بين الصحة والتربية من جهة، والحماية الاجتماعية من النفقات العامة من جهة أخرى، في بعض الدول الغربية (النسبة المئوية) ٤٤٢

١٠ ـ ٨ نسبة النفقات التربوية والصحية والعسكرية وخدمة الدين العام من الناتج القومي الداخلي في الدول العربية خلال التسعينيات ٤٤٤

١٠ ـ ٩ تطور بعض المؤشرات المتعلقة بمسيرة التنمية ٤٥٣

١٠ ـ ١٠ تطور عوائد النفط والميزانية العامة ومقادير ميزانيات التنمية/ مليون دولار ٤٥٣

١٢ ـ ١ اللامساواة بين الإناث والذكور في التعليم ٥٣١

١٢ ـ ٢ الصحافة ووسائل الاتصال ٥٣٣

١٧ ـ ١ الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية وفقاً للخطط الاقتصادية الخمسية (ملايين الدنانير) (بالأسعار الثابتة ١٩٦٨) ٦٩٧

١٧ ـ ٢ الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي إلى الإنفاق العام والدخل القومي خلال الخطط الاقتصادية (في المئة) ٦٩٨

١٧ ـ ٣ تطور الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية في العراق للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٥ (أسعار عام ١٩٨٠) (مليون دينار) ٧٠١

١٧ ـ ٤ الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٥ (في المئة) ٧٠١

١٨ ـ ١ النتائج المرتقبة بالنسبة إلى تطور سوق العمل مستقبلاً ٧٣٢

١٩ ـ ١ تطور السعر الإسمي، والسعر الحقيقي، وحجم صادرات أوبك النفطية وعائداتها (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٤) ٧٤٧

١٩ ـ ٢ عائدات أوبك النفطية ٧٥٠

خلاصـــــة تنفيذيـــــــة

منير الحمش(*)

في الفترة ما بين ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ عقدت في فندق فلسطين في مدينة الإسكندرية/ مصر، الندوة الفكرية حول «دولة الرفاهية الاجتماعية» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية.

شارك في أعمال الندوة ٣٠ مفكراً وباحثاً وأكاديمياً من مختلف البلدان العربية: ١٢ من مصر و٥ من لبنان و٤ من سوريا و٣ من العراق وواحدٌ من كل من ليبيا والأردن وتونس والبحرين وقطر واليمن فضلاً عن ٤ مشاركين من السويد.

وتتكون هذه المجموعة من المشاركين من مختلف التيارات الفكرية والأكاديمية. اشترك بعضهم في تقديم أوراق البحث والنقاش، بينما أسهم بعضهم الآخر في تقديم أوراق التعقيبات وفي المناقشات، وما أغنى أعمال الندوة، إقامة بعضهم في أنحاء مختلفة من الوطن العربي وفي بلدان الاغتراب في أوروبا، ما أكسب الندوة اتساع دائرة الرؤية لتضم تجارب مختلفة وجوانب متعددة من هذا الموضوع الذي يكتسب في هذه المرحلة أهمية فائقة.

تناول السيد يان هننغسون مدير المعهد السويدي بالإسكندرية، في كلمته الافتتاحية أهمية أن يأخذ الحوار بين العرب والأوروبيين طابعاً تحليلياً علمياً، بدلاً من مواجهة مخاطرة التركيز على التقارير الإعلامية التي تعالج المسائل الراهنة، ومن هذه الزاوية أبدى ارتياحه للتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية.

(*) باحث وكاتب اقتصادي، سوريا.

وفي بحث موضوع الحوار، أشار هننغسون إلى مواجهة مسائل مزدوجة ومتعددة النواحي من الأنماط الثقافية ـ الاجتماعية والسياسية، مشيراً إلى أهمية تجربة البلدان الاسكندينافية في هذا المجال. وقد وجد في هذه الندوة فرصة لطرح تساؤلات عميقة في الأفق العربي مثل: إلى أين نحن متجهون في الأمد البعيد، وأي نوع من التجمعات نريد أن نبني؟ وكيف يمكن الإفادة من دروس تجارب الدول الاسكندينافية؟ وكيف يبدو مجتمع رفاهية أصيل ثقافياً حينما يمد جذوره في التربية العربية المسلمة؟ هذا فضلاً عن الأفق الاسكندينافي الذي عليه مواجهة أسئلة من نوع آخر مثل: إلى أين وصلنا؟ وما هي نظرة الآخرين إلى مجتمعاتنا؟ هل من الحق فعلاً أن نتحدث عن رفاهية اجتماعية في السويد اليوم؟

وإذ أكد أهمية الشراكة مع مركز دراسات الوحدة العربية في عقد مثل هذه الحوارات والندوات، فقد أكد أن هذه الشراكة تعني أيضاً، تعزيز ذلك كمنبر إضافي للحوار العربي ـ الأوروبي، معبراً عن اعتقاده بأن يكون هناك المزيد من التعاون بين المركز والمعهد كفريق رابح يعزز بالتبادل أفضل الجوانب في كل منهما.

وقد حدد الدكتور خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية في كلمته الافتتاحية، الهدف من إقامة الندوة، بالنقاط التالية:

١ ـ التعرف على تجارب منظومات دولة الرفاهية الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة صناعياً، الرأسمالية منها والاشتراكية، وكذلك التعرف على بعض تجارب الدول النامية في سعيها إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لشعوبها.

٢ ـ التمكن من استخلاص الدروس والعبر من تلك التجارب التي أدت إلى تحقيق النجاحات في هذا المجال أو التي أخفقت في ذلك، والتعرف على العوامل الكامنة وراءها.

٣ ـ التعرف على محاولات الدول العربية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لشعوبها، والتحولات التي طرأت عليها وتحديد الظروف الكامنة وراء ذلك، ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها.

٤ ـ تحديد المسارات المستقبلية لتوفير الرفاهية الاجتماعية في الدول العربية.

وقد حرص المركز في إعداده مخطط الندوة، على الموازنة بين المفاهيم ودلالاتها الموضوعية العملية. ولذا فقد استهدف مخطط الندوة الإحاطة بالفكرة وهي موضوعة الرفاهية الاجتماعية من جميع جوانبها، واتصالها بالتجارب العالمية، ومدى إمكانية تطبيقها، أو بعض منها على صعيد البلدان العربية في مسعى يهدف إلى إشاعة المفاهيم

والطرق والأساليب العملية على مختلف المسارات للوصول إلى إدراك معنى الرفاهية الاجتماعية وعلاقتها بالحياة السياسية والديمقراطية والنشاط الاقتصادي متضمناً مفهوم الاكتفاء والوفرة، وبالدلالة الاجتماعية وما تحويه من معاني الرفاه والسعادة الإنسانية.

وقد توزعت أعمال الندوة على سبعة أقسام تناولتها الندوة على النحو التالي:

القسم الأول
الإطار التاريخي والنظري لدولة الرفاهية

قدم الدكتور **علي القادري** الورقة الأولى في هذا القسم بعنوان «البنية الفكرية لمفهوم دولة الرفاهية، وفي مقدمة البحث وضع الباحث خلاصة له، بيَّن فيها أن دولة الرفاهية، هي الميكانيزم الذي يؤمن للنظام الرأسمالي قدراته على التحول والتحمل من ناحية، ويعطي للفئات الشعبية التي حرمت من وسائل إنتاجها حقاً مكتسباً من جراء نضالات الفئات العاملة من جهة ثانية، ورأى أنّ دولة الرفاهية هي نتاج التاريخ **أولاً**، وصانعته **ثانياً**. ولكي يكون هناك دولة الرفاهية، لا بد من أن تكون «دولة أمة» كشكل خاص من التنظيم الاجتماعي المتشابك مع نهوض مرحلة تاريخية محددة جداً من مراحل الرأسمالية. ويرى الكاتب أنه لا يمكن لـ «الدولة الأمة» أن تكون مستقلة عن رأس المال، وأن خضوع الدولة لرأس المال مستمد من شمولية رأس المال كارتباط اجتماعي، لذا فهو يرى أن زوال رأس المال يتطلب أكثر من تأميم وسائل الإنتاج، كما يتطلب إبطال الإكراه في سير العمل.

وكانت «الدولة الأمة» قد سلَّمتْ منذ لحظة ولادتها بواجب الرفاهية، وعلى الأخص وظيفة إعادة إنتاج قوة العمل. وقد جعل التنوير الفكري وصعود الإنسانية الفلسفية، من إعالة الفقراء حقاً بفعل وجودهم وحدَه، وبصرف النظر عن مساهمتهم في الاقتصاد.

ثم يعرض الكاتب التطور التاريخي للنظرة إلى دولة الرفاهية، ففي أوائل القرن التاسع عشر كانت الدولة الأمة، على الأغلب، «تحقيق الروح» أو «الوجود الفعلي للفكرة الأخلاقية»، وفي أواسط القرن التاسع عشر أصبحت «دولة مستقلة» تعبّر قوانينها عن إرادة الشعب. ولكن في الجانب الآخر غدت الدولة «مؤسسة العنف المنظم الذي استخدمته الطبقة الحاكمة للحفاظ على شروط حكمها»، وبحلول القرن العشرين، أضحت إنجازات الطبقة العاملة متجذرة ويصعب عكسها. وعندما دبت الأزمة الاقتصادية، ومع التنافس مع الاتحاد السوفياتي، كان هذا يعني إقامة وزن

للمنافع الاجتماعية أيضاً. وجاء كينز ليوجه اتهاماً لقانون ساي ولقناعات مالتوس تبعاً لتعمق الأزمة، أعلن وليام تمبل في كتابه **المواطن ورجال الكنيسة** (عام ١٩٤١) لأول مرة المصطلح العالمي «دولة الرفاهية» وفي طرفي القرن العشرين، استقرت دولة الرفاهية بين حدي تكافؤ القطبين: تكافؤ الظروف وتكافؤ الفرص.

ورأى د. القادري أن المقصود بدولة الرفاهية أن تكون إجراءً توفيقياً لوضع العلاقة الاجتماعية الجوهرية لرأس المال ونظام أجوره في موضعها المناسب، فهي دولة وسطية على ما يزعم، تجني الضرائب وتستثمر مجدداً في إعادة إنتاج طبقة عاملة تبيع لرأس المال طاقة عملها المطابقة لمقتضى الحال. وبمقدار ما ترفل الطبقة العاملة الأكثر تعلماً بمزيد من العافية، تكبر كفايتها الاقتصادية وعائداتها لرأس المال، وكعكة الدخل الكلي يتقاسمها رأس المال والعمل بمدى ما تبلغه الضرائب على رأس المال في إنقاص حصة الأرباح، وستتآكل رفاهية الدولة بمقدار ما تتضاءل حصة الضرائب على أرباح رأس المال وبمقدار ما تتضخم العجوزات والديون المالية، ويخرج د. القادري بنتيجة على جانب من الأهمية، وهي أن دولة الرفاهية المثالية تتطلب توازناً في أسلوب تقاسم السلطة والموارد بين رأس المال والعمل. كما رأى أن دعم دولة الرفاهية في عالم العولمة ضرورة، لأن الدولة الرأسمالية يمكن أن تنفلت إلى حافة الفاشية.

في التعقيب على بحث د. القادري، ركز محمود عبد الفضيل على القضايا الجوهرية في إطار المخطط الرئيسي لها الذي هو البنية الرئيسية لدولة الرفاه، متوقفاً عند بعض التساؤلات ذات الطبيعة النظرية، مشيراً في البداية إلى أن دولة الرفاه إنما هي جزء من تطور النظام الرأسمالي الحديث، وليس لها علاقة بالنظام الاشتراكي.

وإذ أثار د. عبد الفضيل مسألة التكلفة الاجتماعية لإعادة إنتاج قوة العمل، فقد ربط بين هذه المسألة ومسألة أخرى حول طبيعة التوازن السكاني المطلوب، وعلاقته بالعلاقة التوازنية بين الأجور والأرباح. ولاحظ عدم إشارة الورقة إلى العمل الكبير المؤسس لاقتصاديات الرفاه الحديثة على يد الاقتصادي البريطاني أرثر بيجو (Arthur Pigou).

وبينما يشير د. القادري إلى دالة الرفاه على أنها تجميع لدوال رفاه الأفراد، فإن د. عبد الفضيل يتناولها من وجهة نظر الكتابات الحديثة أي «دولة الرفاه الاجتماعي» التي يشكك البروفسور كينث آرو بإمكانية بنائها على أسس ديمقراطية. وقد تمنى د. عبد الفضيل لو أن الورقة تحدثت عن أزمة ومشاكل وإشكاليات تكوين أو بناء «دولة الرفاه الاجتماعي».

ويشير د. عبد الفضيل إلى نقطة أخرى وهي أن موضوع نشوء دولة الرفاه كنموذج «قابل للتشغيل» جاء كنتيجة لصراع اجتماعي طويل. وفي المنطقة العربية كذلك لن تجيء دولة الرفاه إلا نتيجة نضال سياسي واجتماعي طويل.

كما يشير المعقب إلى وجود ثلاثة نماذج من منظور تطبيقي وعملي لدولة الرفاه، وهذه التجارب لا توضع في سلة واحدة.

ويتحدث د. عبد الفضيل أخيراً عن النقد الليبرالي الجديد لدولة الرفاه، على أنها دولة غير فاعلة وغير كفوءة. وهو نقد مكثف لتجربة دولة الرفاه يهدف إلى إسقاطها، ولهذا فإن الصراع قائمٌ اليوم على الصعيدين النظري والسياسي حول مستقبل دولة الرفاه.

الورقة الثانية، قدمها كلّ من محمد دويدار ودلال عبد الهادي وكانت بعنوان: «تاريخ ونشوء وتطور دولة الرفاهية الاجتماعية والتحولات البنيوية في اقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا»، فتتبعا حركة رأس المال الدولي الذي تبلور عبر الصراع العالمي.

ومع هذه الحركة، تطورت النظرية الاجتماعية باتجاهاتها الفلسفية المختلفة في إطار تطور الدولة القومية لتصبح الشكل التاريخي السائد للتنظيم السياسي للمجتمعات، ومع بدايات القرن العشرين عملت قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي باتجاه زيادة تمركز رأس المال المالي، وزيادة حدة الأزمة الاقتصادية، وانطلق الاتجاه التضخمي الكامن في هيكلية التناقض بين الربح والأجور لينتهي زمنياً إلى كساد عميق، انفجرت معه ظاهرة البطالة في العمالة والطاقة الإنتاجية عام ١٩٢٩ ما يبرر عدم قدرة الأداء التلقائي للمشروع الفردي في انتشال الاقتصاد من كبوته، فتدخلت الدولة باسم «المصلحة العامة» لخلق «الطلب الكلي الفعال» اللازم لرفع مستوى استخدام الطاقات الإنتاجية المعطلة والحد من التقلبات الدورية في الزمن القصير، وضمان حد أدنى من معدل النمو الاقتصادي في الزمن الطويل. ويثير تدخل الدولة ـ ضرورة أن تكون لها سياسة اقتصادية متعددة الأبعاد ويكون التركيز في داخلها، تحت تأثير الفكر الاقتصادي الكينزي على السياسة المالية للدولة. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، برز عامل آخر في البلدان الرأسمالية المتقدمة يدفع إلى مزيد من تدخل الدولة. وهذا العامل هو العامل الديمغرافي، بعد أن أدت اتجاهات التغيير السكاني مع التطور الرأسمالي إلى تناقص معدلات النمو السكاني، وليأخذ تدخل الدولة مبرراً جديداً إلى جانب إعادة التعمير لما خربته الحرب.

وإلى جانب التدابير المتخذة على الصعيد السكاني، اتجهت السياسة المالية نحو

التوسع في الإنفاق العام، وإذ تفيد هذه السياسة المشروع الرأسمالي، فإنها تهدف في العلن إلى رفع مستوى تشغيل القوة العاملة. وقد تم تعزيز السياسة المالية بالنموذج النظري لكينز الخاص بدراسة مستوى العمالة والدخل.

وتزايدت بعد الحرب العالمية الثانية قوة الشركات دولية النشاط، لتقود نمطاً جديدا في تقسيم العمل الدولي يزيد من الطبيعة الدولية لعملية الإنتاج وزيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديّات الوطنية، وتكون الدولة الرأسمالية الكينزية قد أسهمت بذلك في تحول المشروع الرأسمالي إلى المشروع دولي النشاط.

وقد صاحب التطور الرأسمالي في البلدان الغربية، تطور كميّ وكيفيّ للطبقة العاملة وتنظيماتها النقابية والسياسية، ما يعني إمكانية تحقيق حد أدنى من مطالبها الاقتصادية والاجتماعية.

ومع نهاية الستينيات في القرن الماضي، برزت الأزمة النقدية للدولار الأمريكي، لتعلن عن أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي التي عبرت عن نفسها في السبعينيات على شكل التضخم في ثنايا الركود الذي أربك الدولة الرأسمالية في البلدان المتقدمة، ما أطلق العنان لاتساع دائرة البطالة وتعطل الطاقة الإنتاجية المادية، وهذا ما يضغط في اتجاه زيادة حدة الأزمة الاجتماعية بالترافق مع ارتفاع معدل التوسع في التوظيف المالي والتباطؤ في التوسع العيني.

وتبرز هنا الأزمة الهيكلية لمؤسسات الدولة الرأسمالية المتقدمة، تلك الأزمة التي تنتعش فيها الاتجاهات السياسية النازية والفاشية وممارسات العنف الاجتماعي وبروز ظواهر اجتماعية وسياسية، تهدد مكونات النظام السياسي الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية بحد أدنى من التوازن الاجتماعي والسياسي، ما قاد إلى تآكل تدريجي للخصائص الديمقراطية لهذا النظام وتآكل القوة السياسية للدولة، تآكلاً يعجل منه الابتعاد المتسارع للدولة عن البعد «**الحاني**» لدورها الاقتصادي والاجتماعي باسم الليبرالية الجديدة وهنا برزت الشركات دولية النشاط مع زيادة تمركز رأس المال الدولي وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ما يقود إلى إضعاف الدولة الوطنية.

ومع تفكك الاتحاد السوفياتي، واتجاه رأس المال الأمريكي إلى تحويل العالم إلى إمبراطورية عالمية، تضيق الحاجة إلى التحالفات بين رؤوس الأموال الدولية، ويشتد الصراع في ما بينها من أجل إعادة صياغة نمط الهيمنة على الاقتصاد الدولي، ما يؤدي إلى تفجير تناقضات التنظيم الاجتماعي الرأسمالي وبروز الأزمة التاريخية الراهنة للدولة الرأسمالية المتمثلة في تسارع استقطاب الثروة والدخل لمصلحة الأقلية، واتساع دائرة الفقر والمرض والضياع الثقافي في جانب الأكثرية، وتزايد

عدوانية رأس المال المهيمن دولياً وامتهانه الإنجازات الحضارية للشعوب بل حرصه على اقتلاع الجذور من المجتمعات ذات الجذور التاريخية، ومصادرة حقوق الإنسان في كل مكان.

وتختم الورقة بتأكيد دورها أن أزمة الدولة الرأسمالية تتكثف في عدوانيتها وفقدانها دورها الاجتماعي كدولة «حانية» ما يجسد في الواقع الأزمة التاريخية لرأس المال كعلاقة اجتماعية تاريخية سائدة.

وقدم د. فؤاد نهرا بعض الملاحظات الإضافية، فرأى أن أبرز ما يجب التمعن فيه هو التلازم والتوافق بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية، وأنه لابد من تطوير نظريات أشدّ دقة في دور الدول المهيمنة سياسيا وعسكرياً، وفي التصدي لقوانين السوق الرأسمالية العالمية، كما تفعل الولايات المتحدة من خلال تحكمها في احتياطي النفط الخليجي. لهذا فهو رأى ضرورة تجاوز الحدود المنهجية للبحث من خلال التطرق إلى التنوع في أنماط تكييف التجارب الوطنية مع متطلبات العولمة الراهنة.

وأشار د. نهرا إلى أن الليبرالية الجديدة ليست المخرج الوحيد من أزمة النموذج الكلاسيكي الكينزي، فقد استطاع كل نظام وطني أن يقدم حلولاً خاصة بثقافته، ما يعيد للثقافة دورها في تحديد شروط الإنتاج والتراكم والتوزيع وأطرها. ومن شأن هذا التحليل أن يفسر الكثير من إصلاحات أنظمة الإنفاق الاجتماعي لتأمين المخاطر الاجتماعية.

القسم الثاني
النماذج المعاصرة لدولة الرفاهية الاجتماعية وتطوراتها بين النظرية والتطبيق

قدمت في هذا القسم ستة أوراق، كانت الورقة الأولى للدكتور **عاطف قبرصي** وجاءت بعنوان: «النمط الليبرالي الأنكلو ساكسوني وتطبيقاته ـ دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا».

يبدأ الباحث ورقته بالاعتراف بأن «الأسواق والحكومات هما نظامان غير كاملين وجزء من الواقع لا يمكن تفاديه، وأن عملية كل منهما تتأثر إلى حد كبير بوجود الأخرى. . »

ويضع الباحث الجدل القائم حول **الأسواق مقابل الحكومات** في إطار فهم كيفية

تعامل النظام المؤلف من الأسواق والحكومات مع المشاكل المتعلقة بتضارب المعلومات والحوافز والخطوات التي تحول دون تحقيق نتيجة مثالية بالكامل.

ويرى أنه إذا تركت قوى السوق لحالها وآلياتها، فإنها ستؤدي إلى مستويات أقل من الاستثمار وإلى المزيد من الركود، وغالباً ما يكون التدخل ضرورياً لإنقاذ السوق من مساوئ تجاوزاته وتطرفه. وتقدم الدولة واحات من التضامن مع المجالات الاقتصادية والاجتماعية في قطاعات تعجز السوق عن تقدير قيمتها بشكل صحيح، وهي التعليم والصحة والبنى التحتية العامة، والهواء والماء النقيّان.

وقد جاءت بعض المسائل المتعلقة بدور الدولة، بوحي من عمل فريدريتش ليست (Friedrich List) والمدرسة الفكرية التاريخية الألمانية، التي تختلف عن نظيرتها الأنكلو ـ أمريكية التي يجسدها آدم سميث (Adam Smith) في نواح عديدة.

ويعرض الكاتب هنا، تجربة دول جنوب شرق آسيا متسائلاً عن سر نجاحها، معدداً مكونات النجاح في نقاط تشكل في ما بينها كلاً متكاملاً ومتفاعلاً، ثم يتناول هذه العناصر بشيء من التفصيل مركزاً على الدور الجلي الذي تؤدّيه الحكومة في تعزيز التنمية وتسريع وتيرتها، من دون أن تحل الدولة مكان السوق، بل إنها تكملها وتحرص على وضعها في الطريق الصحيح.

ويرى الباحث أن السوق لا تملك حوافز كافية لتخصيص الأموال للتنمية التقنية والصناعات الكبرى، لذا فإن تدخل الدولة ضروري هنا، فضلاً عن دورها في مجال الاستثمار عندما تفشل الأسواق في توليد الاستثمارات بنفسها، كما إنّ على الحكومات أن تتدخل للتوفيق بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة.

ويختم الباحث بأنه «طالما أن الدول النامية تملك أسواقاً نامية أو لا أسواق على الإطلاق، ومعلومات ناقصة وأسواقاً رأسمالية ناقصة، وشركات صغيرة وغير مترابطة، وطالما أن التنمية تتطلب اكتساب تكنولوجيا جديدة (معلومات جديدة) وبيروقراطيات تستند إلى الجدارة، وتأمين التدريب والقروض والإعانات المالية، فمن غير الممكن الاعتماد فقط على آليات السوق لتهيئ أو حتى تحث التنمية الاقتصادية ولا يزال على الدولة أن تؤدّي دوراً رئيسياً، والمسائل الفعلية هي تلك المتعلقة بطبيعة دور الدولة وتوقيته وصفته، وليس بما إذا كان هناك حاجة إليه أم لا».

يسجل د. إبراهيم العيسوي في مداخلته عدم الارتياح لمصطلح «دولة الرفاهية الاجتماعية»، ويرى أن الأدق هو الحديث عن «الدولة الراعية» أو «دولة الرعاية الاجتماعية»، مؤكداً الخصوصية التاريخية لدولة الرعاية، مفرقاً ما بين الدولة عندما تقدم «خدمات اجتماعية» وبين الدولة التي تسير على نموذج «دولة الرعاية»، وهي

نموذج برز تاريخياً في الدول الصناعية المتقدمة عقب الحرب العالمية الثانية، في خضم الصراع بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، وفي سياق صراع طبقي محتدم، وفي إطار الدولة الرأسمالية لإيجاد حل يقيها من مخاطر التحول إلى الاشتراكية، ولا سيما في مفهومها الماركسي. لهذا يرى د. العيسوي الحديث عن دولة تقدم خدمات اجتماعية على أنها دولة رعاية أمر غير دقيق.

ويميز د. نجيب عيسى بين مراحل ثلاث مرت بها السياسات الاجتماعية في الدول الصناعية المتقدمة، ففي **المرحلة الأولى**، كان تدخل الدولة على شكل خروقات محدودة لمفهوم «الدولة الحارسة» بهدف التخفيف من معاناة الطبقة العاملة الفقيرة وتحسين شروط العمل؛ وفي **المرحلة الثانية**، جاء تدخل الدولة من أجل معالجة الأزمات الاقتصادية (عام ١٩٢٩) واستئناف عملية النمو؛ أما في **المرحلة الثالثة**، فكان التدخل كوظيفة لتوزيع ثمار النمو وارتفاع الإنتاجية استناداً إلى مفهوم الحقوق الاجتماعية.

ويرى د. عبد الوهاب حميد رشيد أن هناك علاقة بين إنتاج الرفاهية وبين مرحلة التطور الاقتصادي للبلد. أما السؤال في البلدان النامية فهو: هل إن المسألة هي في إنتاج الرفاهية، أم إنجاز مهمات التنمية الشاملة؟

ويستعرض د. فهد بن عبد الرحمن آل ثاني تطور النظرية الاقتصادية وصولاً إلى العولمة ومشروع الشرق الأوسط الكبير متسائلاً أين العرب من ذلك كله؟ هل ندخل العولمة أم لا ندخلها؟

ويرى د. يحيى أبو زكريا، ضرورة وضع مفهوم لمصطلح «دولة الرفاهية» لأن هناك العديد من المفاهيم، ويرى أن التجربة السويدية حققت النجاح من دون نفط أو غاز.

ورأى د. منير الحمش أن الاهتمام بما يدعى «دولة الرعاية الاجتماعية» في العديد من الدول الصناعية المتقدمة كان نتيجة لعاملين:

الأول، الأزمة الاقتصادية البنيوية التي تعرضت لها الدول الصناعية (عام ١٩٢٩).

والثاني، الرغبة الجامحة في مواجهة النموذج الاشتراكي الذي بدأ يحقق نجاحات مهمة قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها.

ويخلص إلى القول: إنّ النظام الرأسمالي ليس مهتماً بدولة الرفاه الاجتماعي إلا بالقدر الذي يحفظ جوهر النظام ويجدد الرأسمالية.

وقد قدم د. حسن نافعة ثلاث ملاحظات، تتعلق **الأولى** بمفهوم دولة الرفاه أو دولة الرعاية الاجتماعية الذي يراه غير مفهوم الدولة التدخلية، أما الملاحظة **الثانية** فتتعلق بما ذكره د. العيسوي حول نموذج دولة الرفاه الذي يفترض أن مشكلة الإنتاج والتوزيع قد حلت، وأن الإشكالية تتعلق بالتوزيع. ويعلق هنا د. نافعة بأن هذا الافتراض يخفي افتراضاً آخر ضمنياً، بأن قضية الإنتاج والتنمية هي قضية اقتصادية، في حين أن قضية الرفاه هي قضية سياسية. وهو لا يتفق مع هذا الطرح. إذ يرى أن هناك علاقة جدلية بين القضيتين.

أما ملاحظته **الثالثة** فتتعلق بالعلاقة بين النظام الدولي وموازين القوى فيه، وبين النظم المحلية التي تطرح في سياقها إشكالية دولة الرفاه، لذا فإنه يرى أن نموذج دولة الرفاه، هو محصلة لبعدين رئيسيين يطرحان أساساً على الصعيد المحلي، وهما بعد سياسي وبعد ثقافي واجتماعي.

وفي رد د. القادري قال إنّ الفكرة الأساسية للبحث الذي قدمه هي أنّ «دولة الرفاه ه انعكاس خاص في مرحلة تاريخية خاصة للتركيب الطبيعي الذي يتأتى من تفاعل قوى داخلية وخارجية، ولهذا إن الدولة لا يمكن أن تخرج عن علاقة رأس مال، وهي بذلك تكون لتوسيع الهوة على أساس قومي في تقسيم العمل الدولي، ما يسهّل عملية الاستغلال والحروب في عالم الاحتكار. وهو يرى بالنسبة إلى الدول الرأسمالية أن الأمر لا يتعلق بعملية التوزيع كما قال د. العيسوي، بل أيضاً بضمان تجدد الإنتاج.

ولخص د. فؤاد نهرا أخيراً وجهة نظره على النحو التالي:

١ ـ لا يمكن فهم طبيعة الدور التوزيعي للدولة إن تجاهلنا قاعدة الاقتصاد الإنتاجية.

٢ ـ لا يمكن فصل البعد التدخّلي للدولة في دورة الإنتاج عن البعد التوزيعي.

٣ ـ إن ديناميكية الإنتاج هي التي تحدد مصدر الثروات الموزعة.

٤ ـ لا بد من استكمال كلمة «الرفاهية» بعبارة أكثر حيادية وهي عبارة «الرعاية».

«الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة» قدم معتز بالله عبد الفتاح ورقته بهذا العنوان، بهدف مناقشة محددات الدور التوزيعي (Ridistributive) للدولة في تطورها التاريخي وسياساتها المعاصرة، وهو الدور الذي يرى أن أهم تجلياته هي صفة دولة الرفاه. ولفهم أبعاد وظيفة الدولة التوزيعية عمد الباحث إلى تقسيم بحثه إلى قسمين. تحدث في **القسم الأول** عن وظائف الدولة المعاصرة، ثمّ تحدث

في **القسم الثاني** عن الأطر الفلسفية للوظيفة التوزيعية للدولة.

ويفرق الباحث بين منظورين يحددان دور الدولة، هما: المنظور الفردي والمنظور الجماعي. **الأول** يدعو إلى قصر دور الدولة على الحد الأدنى من الوظائف، **والثاني** يدعو إلى إطلاق سلطات الدولة للعمل إلى تحقيق مصالح المجتمع العامة تجنباً لطغيان المصلحة الخاصة على المصالح العامة للجماعة. ويركز الباحث في ورقته على الشق الخاص بالوظيفة التوزيعية للدولة في إطارها الليبرالي، انطلاقاً من أن مفهوم دولة الرفاه، يهدف إلى التغطية على عيوب النظام الرأسمالي، فيعرض النظريات التي خرجت من رحم المذهب الفردي في القرن العشرين وهي:

١ ـ الكينزية والكينزيون الجدد.

٢ ـ الديمقراطية الاجتماعية.

٣ ـ النظرية المؤسسية.

وبينما تؤكد كل من النظريات الثلاث دور الدولة، فإن النظرية الليبرالية الجديدة ترجع الأزمات التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية إلى الدولة التدخلية، وتقوم هذه النظرية على أسس ثلاثة هي:

١ ـ إحياء نموذج الدولة الحارسة.

٢ ـ الأولوية للسياسات النقدية بدلاً من السياسات المالية.

٣ ـ إعادة توزيع الدخل.

واعتبرت الليبرالية الجديدة أن مقولة دولة الرفاه إنما هي خروج على قواعد القانون الطبيعي، ويعلنون عدم ثقتهم في الدولة «فهي أسوأ من يملك وأسوأ من ينفق»، فالقضية عندهم ليست فقط التشغيل الكامل، ولكنها أيضاً التخصيص الأقل للموارد.

ويرى الباحث مع بعض المفكرين أن الرأسمالية ستواجه أزمة، إن لم تواجهها بأساليب مبتكرة، فإنها ستلقى المصير نفسه الذي واجهته في الثلاثينيات، ويتلمس ثلاثة عوامل تؤكد ذلك:

١ ـ التعاون في توزيع الدخل والثروة.

٢ ـ البطالة الحادة.

٣ ـ تراكم المنتجات نتيجة الكساد.

ويشير التقدم التكنولوجي إلى أن مشكلة البطالة ستتفاقم، وأن المجتمعات التي سينحسر فيها دور الدولة، ستواجه مشكلة حقيقية، ما يتوجب معه إعادة النظر في الوظيفة الاقتصادية للدولة.

يختتم الباحث ببعض الملاحظات حول نطاق البدائل المتاحة، فهو إذ يراه محدوداً في الدول ذات البنى الاجتماعية والتحتية القوية، فإنه يراه شديد الاتساع بالنسبة إلى المجتمعات ذات البنية الضعيفة، لذا فهو يرى أن هناك ثلاثة محددات أساسية للوظيفة التوزيعية للدولة وهي:

١ ـ توجهات النخب الحاكمة، حيث تظل رؤية صانع القرار محدّداً شديد الأهمية.

٢ ـ اعتبارات الرشاد الاقتصادي.

٣ ـ الأزمات والضغوط التي تواجهها النظم.

وتتفاعل هذه المحددات الثلاثة في ما بينها.

أما عن مستقبل الوظيفة التوزيعية للدولة، فالكاتب يؤكد أهميّة تدخل جهاز الدولة ـ لكنه يشترط أن يرتبط هذا التدخل بدرجة عالية من المشاركة الديمقراطية، مع بقاء جهاز السوق كلاعب أساسي في قضايا الإنتاج وتخصيص الموارد.

ويعتقد الباحث أن الربط بين مفهومي الديمقراطية واشتراكية السوق، قد يخفف كثيراً من الانتقادات التي توجه لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

يضيف د. محمد محمود الإمام في مداخلته حول ورقة د. معتز بالله، نوعاً آخر من الدول له تجلياته في العصر الحالي، هو نوع الدولة المعولِة الذي يرتبط بتطور الوظيفة الاستعمارية للدولة الرأسمالية المتقدمة. والقضية الأساسية كما يراها بعضهم ليست إعادة بناء الهياكل الاقتصادية وفقاً لمعيار الكفاءة الاقتصادية واستكمال الصورة بإعادة توزيع وفق مفهوم ما للعدالة الاجتماعية، فالأساس في التنمية هو النهوض بالتنظيم المجتمعي بمختلَف أوجهه، ما يتطلب كفاءة اجتماعية وإدارية وسياسية إلى جانب الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي فإن عملية إعادة التوزيع يجب أن تصنف تحت عنوان **العدالة الاجتماعية** ما يتطلب إعادة التنظيم الاجتماعي على أساسٍ يحقق التماسك الاجتماعي. وعند ذلك يمكن الحديث عن رفاهية اجتماعية.

ويقول د. عدنان شومان إن دولة الرفاهية لا تعني تدخل الدولة. ولذا فإن الأحرى بنا أن نتكلم عن **مجتمع الرفاهية** مع الاحتفاظ بدور للدولة. ويعني بها الدول الرشيدة. ويرى أن دور الدولة أصبح ضرورياً من أجل تحقيق التنمية والرعاية الاجتماعية وحماية الفئات الضعيفة.

ويرى د. يحيى أبو إسماعيل أن قبضة الدولة الحقيقية قد تراجعت في دول الغرب، وهناك حديث حول بناء دولة ما بعد الرفاه الآن.

ويشير د. حسين عبد الله إلى الدور الإيجابي للدولة في منطقة جنوب شرق آسيا وإلى ما تحقق من نمو اقتصادي سريع فيها. وطرح مسألة دور الشركات العالمية في النمو المتحقق في تلك المنطقة.

وخالف د. إبراهيم العيسوي ما ذهب إليه د. عاطف قبرصي من أنّ دولة الرفاهية هي الوجه الآخر للانفتاح الاقتصادي، وأن الرعاية الاجتماعية هي الثمن الذي دفعته الرأسمالية مقابل انفتاح الاقتصاد وتحريره، مؤكداً أن ما حدث هو عكس ذلك، فقد تراجعت دولة الرعاية مع العولمة وتحرير التجارة، ودفعت الطبقة العاملة والوسطى ثمن ذلك.

ورأى د. فؤاد نهرا أن مسعى الإصلاحات الجذرية ظل أسيراً للعبة السياسية، بينما رد د. معتز عبد الفتاح على المتداخلين مؤكّداً على أن الولايات المتحدة هي أقرب إلى نموذج سماه **رفاه الحد الأدنى** أما **دولة الرفاه العربية** فهي قائمة على صيغة عقود الإذعان الاجتماعي في مقابل تخلي الوطن العربي عن حقوقه السياسية، ومع كل زيادة في الحقوق السياسية تتخلى الدولة عن واحدة من التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية. والعكس وارد أيضاً.

«النموذج التعاوني ـ دراسة مقارنة: النموذج الدولوي الفرنسي والنموذج التعاوني الألماني» هو عنوان الورقة الثالثة المقدمة في هذا القسم، كانت لفؤاد نهرا.

ويعود بنا الباحث هنا إلى الخطاب الذي كان سائداً حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين في المجتمعات الأوروبية الغربية، والذي كان يتأرجح بين الرأسمالية الإصلاحية والمطالب الاشتراكية الأكثر جذرية.

ومنذ منتصف الثمانينيات كان الحديث عن أزمة نموذج المساومة الاجتماعية تحت سقف الرأسمالية، قد أثار عند ما سمي **بالليبرالية الجديدة** في المجتمعات الأنكلو ساكسونية جدالاً مختلفاً حول مسألة قدرة نموذج المساومة على البقاء، ولهذا فإن الكاتب يحصر موضوع ورقته في إبراز بعض جوانب أزمة نموذج المساومة الاجتماعية.

وإذ تنحصر المناقشة في موضوع الإنفاق الاجتماعي، فإنه يربط بين ثلاثة مستويات:

ـ مستوى الإنفاق الاجتماعي.

ـ مستوى علاقات العمل.

ـ مستوى الإنفاق التربوي وتسيير النظام التربوي.

ويتناول الباحث في حقل دراسته دولتين يسود فيهما نموذج للمساومة الاجتماعية: ألمانيا وفرنسا، علماً أن هذا التصنيف لا يلغي فرادة كل تجربة. وقبل المضي في بحثه حول تجربة كل من ألمانيا وفرنسا، يعرج على اعتماد تعريف ضيق للدولة الراعية، فهي «التي تتولى مهمة تغطية المخاطر الاجتماعية الأساسية مثل المرض والشيخوخة والبطالة، إلى جانب إعانة الأسرة»، وانطلاقاً من هذا التعريف تطرح جانباً قضيتان أساسيتان وهما من مهمات الدولة التدخلية وهما:

ـ قضية الإنفاق على النظام التعليمي.

ـ وقضية تنظيم العلاقات الإنتاجية، عن طريق التشريعات المتعلقة بضبط وسير العمل داخل الوحدات الإنتاجية.

ويوفر التصنيف الشائع الذي قام به عالم الاجتماع إسبينغ أندرسون (Esping Anderson) ثلاثة أنماط للدولة الراعية:

١ ـ النمط الاجتماعي ـ الديمقراطي.

٢ ـ النمط الليبرالي.

٣ ـ النمط التعاوني الشائع في فرنسا وألمانيا.

وينطلق التعريف من المساومة التاريخية التي عقدها أطراف الدورة الإنتاجية وأطراف الصراع الاجتماعي في الدول الرأسمالية الأوروبية. ويعتمد هذا النموذج على مبدأين هما:

ـ مبدأ تدخل الدولة.

ـ مبدأ المساومة الاجتماعية.

وتخفي النظرة العامة إلى هذا الموضوع، التنوع في التجارب الأوروبية، فضلاً عن إخفاء التناقضات التي يشهدها كل نموذج، لذا وجد الباحث أن ثلاث قضايا تدخل في إطار مهمات الدولة الراعية هي:

ـ مهمة الإنفاق على الحاجات الاجتماعية.

ـ مهمة تنظيم علاقات العمل.

ـ مهمة تسيير النظام التربوي.

إن علاقات العمل، تميز النموذج الفرنسي بالحضور الكثيف للدولة في تحقيق الإصلاحات، في حين أن النموذج الألماني انتهج مسلكاً مختلفاً لأنه تجاوز المساومة إلى حد المشاركة بين أطراف العلاقة الإنتاجية ـ أي رأس المال وقوة العمل. ويعيد الباحث هذا التمايز بين التجربتين إلى أسباب تاريخية ـ اجتماعية ـ سياسية.

هذا بينما نشهد في ميدان الإنفاق الاجتماعي تقارباً بين النموذجين الفرنسي والألماني. ويعتبر النموذج الفرنسي التربوي شديد المركزية حتى منتصف الثمانينيات، ثم تلت ذلك عمليات إصلاح للبحث مع المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص عن شراكة، إلا أنها تظل شراكة هامشية وإن كانت غير مستبعدة.

يتحدث الباحث بعد ذلك عن أزمة **الدولة الراعية** في دول نموذج **المساومة الاجتماعية**، حيث تتمثل هذه الأزمة في عدة مستويات.

ويختم بالحديث عن أزمة الإصلاح الاجتماعي ومسألة الالتحاق بالنموذج الليبرالي.

ومسألة الإصلاح في ألمانيا وفرنسا يتجاذبها تياران: **الأول**، ليبرالي متجدد، **والثاني**، يساري يريد تشديد القبضة على رأس المال.

ويظل الجدل القائم في هذين البلدين مرهوناً بموازين القوى السياسية.

في التعقيب أكد د. علي القادري أن المشكلة ما زالت منوطة بالاقتصاد الكينزي، وعلى الرغم من تشابك تدفقات رأس المال فإنه ما زال يتمتع بحماية الدولة القومية، مشيراً إلى دور مشروع مارشال، ما وفر بداية عملية الثراء والإبداع بعد الحرب، وأن الدروس التي يمكن استخلاصها هي أن الرفاه منوط بدولة قومية سياسية مع التركيز على التصنيع ذي الإنتاجية العالية.

«النموذج الاجتماعي الديمقراطي ـ دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا» هو عنوان الورقة الرابعة في هذا القسم وقدمها د. هادي حسن. والدول الاسكندينافية المذكورة في عنوان البحث، مجموعة من البلدان ذات التاريخ المشترك والتماثل الاقتصادي والاجتماعي (وتصنف أيسلندا ضمن هذه المجموعة)، وتجمع بين هذه البلدان سمات مشتركة، في المجال السياسي والاجتماعي والرفاهية لجميع المواطنين. وترتكز هذه البلدان على تحقيق الاستخدام الكامل لقوة العمل المتاحة. وما يميزها عن باقي الدول الأوروبية شمول جميع مواطنيها بالضمانات والخدمات الأساسية، بغض النظر عن علاقتهم بسوق العمل بالمقارنة مع الدول الغربية الأخرى التي تعتبر هذه الضمانات والخدمات مرتفعة من حيث المستوى وتمول

جميع الخدمات الاجتماعية والصحية من الضرائب، لذا تعتبر دول تحويلات بامتياز، كما تعتبر نسبة القطاع العام مرتفعة في ميدان العمالة الكلية، الأمر الذي ينعكس على المستوى المرتفع للإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ما يتطلب مستوى مرتفعاً من الضرائب، فتستخدم الضرائب بذلك وسيلة لإعادة توزيع الدخل.

ويقول الكاتب في مستخلصه عن البحث «إن منجزات النمط الاسكندينافي في ميدان تقليل التفاوت وتحقيق مستوى معين من العدالة الاجتماعية معترف به دولياً، ويتمتع هذا النمط بدعم واسع من طبقات وفئات المجتمع في البلدان الاسكندينافية».

يعرض الكاتب تحت عنوان: **الرفاهية الاجتماعية: التطور والسيرورات**، كيفيّة تطوير الأنظمة الرأسمالية في الغرب أنماطاً من الرفاهية الاجتماعية بهدف تقليل التفاوت وتحقيق درجة معينة من العدالة الاجتماعية من خلال تدخل الدولة، فانتقلت الدولة من نمط الدولة الليبرالية المحدودة التدخل إلى دولة تدخلية بامتياز. وهذا الانتقال يأتي ضمن تطورات جذرية استغرقت في الغرب ثلاثة قرون إلى أن ارتبطت الحقوق المدنية والحقوق السياسية بالحقوق الاجتماعية في صياغة مبدأ المواطنة، وتم هذا التطور على أساس تراكمي مديد.

إن نيل الحقوق الاجتماعية يفترض تحقيق درجة معينة من العدالة، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال مؤسسة تتسم بالحياد والنزاهة، هي الدولة التي تمتلك من الوسائل ما يمكنها من إعادة التوزيع المرغوب به اجتماعياً، وبتوليف القيم الأخلاقية مع قوانين الكفاءة التي يقوم عليها علم الاقتصاد. ثم إحداث **اقتصاد الرفاهية**. وقد تم تطور دولة الرفاهية الاجتماعية مع التحول في الرؤية الاجتماعية من الفردية المرتبطة بالسوق التنافسية إلى الرؤيا الجماعية المرتبطة بالرأسمالية المنظمة، الأمر الذي أثر في آليات توزيع الثروة ومسألة العدالة الاجتماعية.

ويقول الكاتب إن «المهمة الأساسية لكل أنماط دولة الرفاهية في النظام الرأسمالي الغربي، هي أن تتكفل قانونياً بالرفاهية التي تعني تحويلات نقدية وخدمات بنى تحتية فيزيائية ووضع وتنفيذ سياسات تشمل حقول الصحة والتعليم والإسكان والتأمينات الاجتماعية وحماية العمل ودعم العوائل. الرفاهية في هذه الحال، هي مسؤولية الدولة حصراً».

ثم يتعرض الباحث إلى نظم الرفاهية الاجتماعية التي تختلف سياساتها فتخلق بذلك أنماطاً متعددة، ومنذ نضوج دولة الرفاهية واستقرارها، ما زال النقاش محتدماً حول النمط الأكثر كفاءة في إعادة التوزيع.

وإذ يعرض الباحث النمط الاسكندينافي بشيء من التفصيل، فيراه (يولف) ما بين الاشتراكية والليبرالية من ناحية، وما بين السوق والاستخدام من ناحية ثانية، فإنه يركز على أهم سماته وهي شمولية الرفاهية الاجتماعية الاسكندينافية، كما يتطرّق إلى سياسة الاستخدام الكامل، ثم علاقة هذا النمط بإعادة توزيع الدخل ونزع سلعية الإنسان.

ويختم الباحث بإلقاء نظرة عاجلة على التحديات التي تواجه دولة الرفاهية، إذ تتعرض لتغييرات بنيوية تترافق مع شيوع البطالة وتدني النمو الاقتصادي والعجز في الميزانية. ويختصر هذه التحديات بـ « تتطلبها الوحدة الأوروبية. كل ذلك يجعل من مصير دول الرفاهية الاجتماعية أمراً لا يمكن التكهن به».

ويشير إلى الحركة الفكرية الواعدة، التي تطالب بـ **دخل أساسي غير مشروط للجميع**، ويقوم المفكر الهولندي فيليب فان باريج بدور الداعية لهذه الحركة.

ويذكر د. يحيى أبو زكريا في تعقيبه على ورقة د. هادي حسن بأن هناك الكثير من الثغرات البحثية والمنهجية، وأن الباحث لم يقدم الصورة الكاملة والمعادلة التامة للنموذج الاجتماعي ـ الديمقراطي في دول شمال العالم (السويد والدانمرك والنرويج وفنلندا وأيسلندا)، ويرى المعقب أن الباحث لم يتطرق إلى تاريخ هذه الدول، فالسويد كانت قبل مئة عام دولة فقيرة، كما إنّ الباحث أغفل الدور الكبير الذي أدّاه الحزب الديمقراطي الاجتماعي الاشتراكي. ويرى **أبو زكريا** أيضاً أن هناك فرقاً واضحاً بين تجارب هذه الدول وتجربة باقي دول أوروبا، فضلاً عن أن الباحث اعتمد المصادر الإنكليزية لباحثين من خارج المنطقة. وكان البحث مغرقاً في العموميات، لهذا فإن المعقب يورد بعض الإضافات التي يراها ضرورية من خلال تسليط الضوء على التجربة السويدية، فيقدم لمحة تاريخية عن مسيرة السويديين نحو الديمقراطية.

وأشارت د. فاطمة محمد في مداخلتها إلى العلاقة شبه المقطوعة بين الوطن العربي ودول شمال أوروبا، كما أوضحت البعد الإنساني الذي يجب أن يتوافر في دولة الرفاهية وهذا البعد هو الذي يميز التجربة السويدية والنرويجية وهو من أهم أسباب نجاحها.

وتحدث د. عبد الوهاب حميد رشيد عن وجود أكثر من ثلاثين ألف صندوق خيري تقدم المساعدة المالية المباشرة في السويد، وهي صناديق خاصة لا علاقة لها بالحكومة، وتغطي هذه الصناديق مختلف مناحي الحياة المهنية والقطاعية والمؤسسية، وهي تجربة رائدة تشكل ظاهرة تعاونية وإنسانية كان على الباحث أن يتعرض لها. ويوافق د. رشيد الباحث في رأيه بشأن تسمية دولة الرعاية بدلاً من الرفاهية.

د. الحمش تحدَّث في مداخلته عن رد هادي حسن على السؤال الذي طرحه عما إذا كان بمقدور برامج الرفاهية تحرير الإنسان من ربقة السوق، وكان رده (د. حسن) بأن ذلك ممكن في ما إذا تحقق شرطان: توسيع الحقوق الاجتماعية ورفع مستوى البرامج بما يساوي الدخل ومستوى المعيشة. ورأى د. الحمش أن ذلك يتجاهل قانون السوق الحرة الأساسي الذي هو الربح، ولا يرى د. الحمش إمكانية لتحرير الإنسان من قبضة السوق ما لم يتغير القانون الأساسي للسوق الحرة، ما يعني التخلي عن شراسة السوق وتماديها في فرض شروطها. ويرى أن تقديم الضمانات الاجتماعية توصلاً لدولة الرعاية إنما يتم بمعالجة الظواهر السلبية للسوق الحرة ولا تمس هذه المعالجة جوهر النظام الرأسمالي، وبالتالي يرى أن ما تحتاجه الدول النامية ليس مجرد تقديم الخدمات الاجتماعية والضمانات الاجتماعية، بل هو عملية نهوض شاملة تحقق الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وردم الفجوة التقنية التي تزداد يوماً بعد آخر.

أما السيد يان هننغسون فقد رفض التفسير الاقتصادي لانتقال السويد من فقر شامل إلى رفاهية شاملة، وأعاد ذلك إلى القيم والأخلاق، وأهمها نزاهة سيادة القانون وصدقية الحاكم والنظام السياسي.

وفي رد الدكتور هادي حسن عما أورده المعقب د. يحيى أبو زكريا حول الثغرات التي وردت في ورقته وبخاصة من حيث عدم التعرض لتاريخ وجغرافية الدول الاسكندينافية والاعتماد على المصادر الإنكليزية، قال د. حسن إن جوهر بحثه هو دولة الرفاهية وليس الجغرافيا والتاريخ، وإنه اعتمد على مصادر معظمها من السويد والدانمرك والنرويج وفنلندا وأيسلندا.

ويرى الباحث أن السويد بلد العدالة، لكنها ليست بلد الثراء، في رده على المعقب الذي ذكر أن السويد بلد الثراء والترف.

وفي الردّ على مداخلة د. الحمش يصر د. هادي حسن على أن برامج الرفاهية الشاملة ستؤدي إلى تحرير الإنسان من ربقة العلاقات التي تتقرر في السوق، في ضوء سوق منظمة لا تقوم على آليات المنافسة التي لم يعد لها سوى هامش ضئيل بسبب تدخل الدولة، فالسوق التنافسية البحت ليس لها وجود في ظل دولة الرفاهية الشاملة.

يتحدث د. ناصر عبيد الناصر في ورقته **التعددية الاقتصادية والسياسية بوصفها أحد مكونات الاشتراكية** عن تداعي المنظومة الاشتراكية ويعيد ذلك إلى أسباب فكرية، وأخرى حزبية فضلاً عن أسباب اقتصادية، وأسباب قومية، ثم يشير إلى الأسباب الخارجية.

ويقول الباحث إن الاشتراكية بوصفها نظرية، لم تهزم، وإن سقطت التجربة. طالما ظلّت الجماهير تعاني من ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي، والناس يعانون من الفاقة والحرمان، فلا غنى عن الاشتراكية بوصفها الملاذ الآمن للفقراء والوسيلة لبناء مجتمع الكفاية والعدل).

ويطرح الباحث التعددية الاقتصادية كآلية تسمح بتعايش عدة أشكال من الملكية، وهي ليست نظرية اقتصادية جديدة، بل صيغة عمل تعبر عن واقع اقتصادي تشكل في سياق التطور التاريخي للمجتمعات البشرية. أما التعددية السياسية فهي إشراك غيرِ حزب في قيادة البلاد في إطار ائتلاف سياسي، يسقطه الباحث على تجربة الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا باعتبار أن التعددية السياسية هي المعادل الموضوعي للتعددية الاقتصادية.

ويرى د. الناصر أن نهج التعددية الاقتصادية متسقاً مع المنطلقات السياسية والاقتصادية للدولة يتمثّل في التمسك بثوابت السياسة الاقتصادية والتعامل بمرونة وواقعية مع المتغيرات واستحقاقاتها، من أجل تحقيق التنمية المتوازنة والمستقلة وتفادي سلبيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

ويعرج الباحث على مواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية من أطروحة الخصخصة فيعرض للاتجاه المتطرف الذي ينطلق من مواقع الماركسية التقليدية، والاتجاه الواقعي الذي ينطلق من أواسط ماركسية متجددة لا يمانع من مشاركة القطاعين الخاص والمشترك في عملية التنمية.

ثم يتطرّق الباحث إلى الآلية الاقتصادية الجديدة التي ترقى بمستوى الأداء والتنظيم الإداري لمؤسسات الدولة، وتعزز الشعور بالمسؤولية، وتضبط سلوك وتصرفات المسؤولين والمواطنين على حد سواء.

ومن هنا يرى التعددية الاقتصادية المتبعة في سوريا أنّها ليست خطوة مؤقتة تستهدف تحقيق مكاسب مؤقتة، وهي أيضاً ليست محاولة للسير في الطريق الرأسمالي والالتفاف على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت، كما إنّها ليست نهجاً يدعو إلى تحويل الاندماج في السوق المالي، إنما هي تمثل نموذج عالمياً للتنمية.

«**أنظمة الرفاه في شرق آسيا: حالات منتقاة ـ كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين**»، كان هذا عنوان الورقة السادسة في هذا القسم وقد أعدها كل من د. طاهر كنعان ود. مي حنانية.

تلاحظ الورقة أن تطور أنظمة الرفاه الاجتماعي في بلدان شرق آسيا لم يتماش مع التطور الذي تعبر عنه وتائر النمو الاقتصادي التي تميزت بارتفاعها في تلك البلدان، حتى جاءت الأزمة الاقتصادية عام ١٩٩٧ فكانت شرارة البدء في إصلاح أنظمة الرفاه الاجتماعي بما يتماشى مع إعادة هيكلة اقتصاداتها، فقد كشفت الأزمة ضعف أنظمة الخدمة الاجتماعية وبينت الأهداف التي ينبغي لجهود الإصلاح أن تتجه إليها لمعالجة مواطن الضعف.

وقد هدفت الدراسة المقدمة إلى استخلاص بعض الدروس والخبرات مما يمكن تطبيقه في رسم السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مع الأخذ بنظر الاعتبار الاختلافات السياسية والمؤسسية والاجتماعية التي تستبعد إمكانية تقليد تلك النماذج.

وتبدأ الورقة بملخص المفاهيم الرفاه الاجتماعي وأنظمته بصورة عامة، مع تقديم نبذة عن واقع هذه الأنظمة في دول شرق آسيا الثلاث المنتقاة. بعد ذلك تنتقل إلى توصيف أنظمة الرفاه الاجتماعي في كل من البلدان الشرق آسيوية الثلاثة، مع التركيز على تحديد الملامح المشتركة، وبيان الاختلافات في تلك الأنظمة، ما يقود إلى تحديد نقاط الضعف ونقاط القوة فيها، وإلى الإجابة عن التساؤل عن كيفية الحفاظ على تلك الأنظمة واستدامة عناصر القوة فيها مستقبلاً.

وتخرج الورقة ببعض الاستنتاجات التي تراها ضرورية، بما يساعد في تكوين رؤية نافذة لتطوير أنظمة الرفاه الاجتماعي في البلدان العربية، لكن الورقة تحذر من البداية بأن هنالك عوامل فريدة داخلية وخارجية ذات خصوصية يسَّرت نجاح سياسات الرفاه الاجتماعي المطلقة في بلدان شرق آسيا، ففي كوريا الجنوبية قادت الأزمة المالية وتولي كيم داي جانغ السلطة، إلى الإصلاح الديمقراطي الذي ساعد بدوره في تحديث الرفاه الاجتماعي وتوسيع نطاقه، كما إنّ تعاقب حكومات قوية في ماليزيا ملتزمة بتحسين حالة الشعب ضمنت جعل نظام الرفاه الاجتماعي أكثر من كافٍ، والوضع مشابه في الصين. ذلك أن استراتيجيات التحرير الاقتصادي امتدت لتصل إلى نظام الرفاه الاجتماعي فتحوله من نظام مركزي غير كفؤ إلى إدارة لا مركزية فعالة.

ولكنَّ الورقة تشير إلى أن نظام الرفاه الاجتماعي الكوري يواجه حالياً تحديات جديدة، فالمجتمع الكوري يتقدم في العمر على نحو سريع ويضعف فيه الدور الذي تؤدّيه العائلة، ما يُفضي إلى الاستقطاب في سوق العمل. لذا فإن السياسات والإجراءات التي تتخذ للتعامل مع هذه القضايا هي التي ستحدد المسار لدولة الرفاه الكورية في المستقبل.

أما في ماليزيا فهناك ثلاثة عوامل أسهمت في نجاح السياسة الاجتماعية، وهذه العوامل هي: بيئة سياسية صحية، وكفاءة إدارية عالية، وخبرات تقنية، في سياق عوامل عالمية مؤاتية. وهذه العوامل رافقت الحكومات الماليزية المتوالية، لهذا عندما نشبت الأزمة المالية عام ١٩٩٧، وتم تخفيض العملة وتقليص الإنفاق الحكومي، سرعان ما تم العدول عن تقليص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، بل تمت زيادته.

ولا يزال أمام الصين طريق طويل للوصول بالخدمات الاجتماعية إلى المستويات المرضية، لكن الورقة ترى أنه من غير الإنصاف النظر إلى القصور في نظام سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن العوامل الموضوعية المفروضة على البلاد.

وسيشكل تقدم عمر السكان في الصين ضغطاً كبيراً على الإنفاق المخصص لتقاعد المتقدمين في السن ورعايتهم الصحية، إضافة لما يشكله التوسع في المناطق الحضرية من أسباب الإلحاح على تطوير وتحسين نظام الضمان الاجتماعي، إلى جانب تغطية الأعداد المتزايدة من العاملين في القطاع الخاص.

القسم الثالث
العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية

قدم ورقة هذا الموضوع الدكتور منير الحمش بعنوان «**العولمة ودولة الرفاه الاجتماعي في الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية**»، وتناوله من خلال ثلاثة مباحث وتمهيد.

في **التمهيد**، تحدث عن العولمة: تعريفها ـ جوهرها ـ تجلياتها. وإذ رأى لها تاريخاً قديماً، فقد أشار إلى أن ما يجعلها تبرز الآن إلى جانب العامل الاقتصادي والاستراتيجي الناجم عن صعود الرأسمالية وسقوط نظام القطبين، هو الثورة العلمية والتكنولوجية من جانب، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصالات والمعلوماتية من جانب آخر أما تجلياتها فتبرز في خلق الظروف الملائمة للعودة إلى تحكم منطق رأس المال الأحادي الجانب في سعيه إلى استغلال ظروف التوازن الاجتماعي الجديد لصالحه، ما يؤدي إلى إلغاء المكاسب التاريخية التي تحققت للفئات الفقيرة والمتوسطة.

وقد أسهمت آليات العولمة، في المزيد من التباين والاستقطاب والتهميش على المستوى العالمي، فضلاً عن أنها أسهمت في تعميق الفروق الطبقية والثقافية داخل المجتمعات الإنسانية.

في **المبحث الأول** يتعرض د. منير الحمش إلى بيان آثار ظاهرة العولمة على تطور

الرفاه الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة صناعياً. وبعد أن يمر بالتطورات الحاصلة منذ أزمة عام ١٩٢٩ ومن ثم قيام دولة الرفاه والدولة التدخلية الكينزية في الدول الصناعية المتقدمة، يتحدث عن أزمة النظام الرأسمالي المعاصرة حيث انتقلت الرأسمالية إلى عالم جديد وبيئة جديدة، يحكمها قانون موضوعي من قوانين حركة الرأسمالية - ويعني به، الاتجاه طويل المدى لميل معدل الربح نحو الانخفاض، ومشكلة امتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد، وحيث أخفقت الكينزية في إيجاد الحلول، اندفعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة لتقديمها، حيث رأت أن المشكلة تكمن في تدخل الدولة، ونادت باقتصاد حرية السوق والانفتاح وتحرير التجارة وحكومة الحد الأدنى، ما يعني انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي والاجتماعي معاً.

في **المبحث الثاني** يتحدث الكاتب عن التوجهات النيوليبرالية لاقتصادات الدول الصناعية، وآثارها الاجتماعية وكيف أن الأزمة الاقتصادية بدأت تظهر منذ أواخر الستينيات، وعجز الكينزية عن تقديم الحلول الناجحة جعل الليبرالية الاقتصادية الجديدة تحتل مواقع تقرير السياسات الاقتصادية والمالية التي تبلورت في تحجيم دور الدولة، وإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح رأس المال.

في **المبحث الثالث** يتحدث الكاتب عن ظهور وتطور إجراءات الرفاه الاجتماعي في المجتمعات النامية في ظل جهود النهوض الاقتصادي والتنمية الشاملة، فقد نظرت الدول الصناعية إلى مسألة التخلف في البلدان النامية على أنها مسألة تأخر زمني، انطلاقاً من نظرية مراحل النمو، وعلى هذه النظرية استند في تقرير معدلات النمو المرغوب في تحقيقها بما يؤدي إلى اللحاق بالدول المتقدمة وردم الفجوة، إلا أن ذلك ثبت فشله، وواجهت البلدان النامية المزيد من المشكلات الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي لا يكفي، بل إن هذه المجتمعات تحتاج أيضاً إلى عدالة التوزيع والمساواة والارتفاع بالمستوى المعيشي والاجتماعي والعلمي لمجموع السكان.

واختلفت البلدان النامية في كيفية مواجهة أزماتها المتلاحقة والمتعددة، إلا أن البلدان المدينة منها نتيجة إغراقها بالديون الخارجية، اضطرت للخضوع إلى برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي وفقاً لنصائح صندوق النقد والبنك الدوليين، تلك النصائح التي تصب في النظرية الليبرالية الجديدة التي تتبناها الولايات المتحدة بوصفها زعيمة النظام الرأسمالي، وقد نجم عن التقاء المؤسستين الدوليتين مع حكومة الولايات المتحدة ما دعي بـ «توافق واشنطن» الذي قدم إلى بعض البلدان الاشتراكية السابقة والبلدان النامية كأساس لعملية التحول نحو اقتصاد حرية السوق، وأدت سيطرة الفكر الليبرالي الاقتصادي الجديد على القرار الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي إلى مزيد من الفقر والبطالة والاستقطاب والتهميش سواء على مستوى البلد الواحد أو على المستوى العالمي، ما دفع بمنظمة الأمم المتحدة للدعوة إلى غير قمة عالمية، ووضعت قمة الألفية (عام ٢٠٠٠) برنامجاً لتخفيض نسبة الفقر والبطالة والأمية ووفيات الأطفال، إلا أن تقرير التنمية البشرية (عام ٢٠٠٥) الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، شكك في إمكانية تحقيق هذا البرنامج، وقال «سيظل مئات الملايين يعيشون في فقر مدقع . .».

ويتعرض الباحث بعد ذلك إلى التجليات الاجتماعية والثقافية للعولمة، بصفتها تشكل اختراقاً للمجتمعات الإنسانية، واختراقاً لهويتها ولثقافتها وقيمها، مشيراً إلى دور الإعلام الأمريكي في تعميم ثقافة «النموذج الأمريكي والقيم الأمريكية» وترسيخها وكان من أخطر النتائج الاجتماعية للعولمة، تعاظم دور الجريمة المنظمة والمافيات التي وصلت أرقام عملياتها إلى مئات المليارات من الدولارات، ما ساعدها على توسيع رقعة نشاطها إلى نشاطات اقتصادية متنوعة وغير مسبوقة.

وقد ركز الدكتور فهد بن عبد الرحمن آل ثاني في تعقيبه على الجانب التطبيقي للعولمة، مستعرضاً النتائج التي وصل إليها د. الحمش في ورقته، مشيراً إلى أن معظم النتائج التي اطلع عليها سلبية، ومتسائلاً عمّا إذا كان بالإمكان «أن نحصل على بعض الإيجابيات من وراء العولمة؟» مختتماً تعقيبه بأن التاريخ قد أثبت أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف، ومن دونها يتعذر تحقيق التنمية المستدامة «إذا ما هو الحل لهذه القضية الشائكة؟ وما هو مكان وطننا العربي والإسلامي بالنسبة إلى هذه القضية؟»

يركز الدكتور إبراهيم العيسوي في مداخلته على أن نموذج دولة الرعاية جاء كحل بديل عن الاشتراكية، من أجل مواجهة تناقضات النظام الرأسمالي وهذا الحل هو حل غير مستقر، وبالتالي فهو غير قابل للاستدامة. ذلك أن هناك حداً للتنازلات التي يقدمها رأس المال، وهو غير مستعد للنزول دونه. وهذا ما يضع دولة الرعاية في أزمة، وما يطرح مجدداً قضية الحلول الجذرية لتناقضات الرأسمالية ولا سيما الحل الاشتراكي، وهذا «درس مهم علينا أن نفكر فيه في الدول النامية بعامة والدول العربية بخاصة».

وتعرض الدكتور حسن نافعة في مداخلته إلى القضايا المنهجية التي تتعلق بتعريف الدول النامية والدول المتقدمة من منظور مفهوم الرفاه وكيفية دراسة أثر العولمة على كل منها، مشيراً إلى أن العالم الثالث الذي يضم البلدان النامية، ليس عالماً واحداً، بل عوالم كثيرة ومختلفة، ولهذا يمكن إعادة تقسيمها وتصنيفها إلى مجموعات كثيرة إذا ما أخذنا

معيار التعليم أو النظام الضريبي المطبق أو نظام التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية . . الخ. وجميعها من مؤشرات دولة الرفاه أو دولة الرعاية الاجتماعية.

ويرى د. نافعة أن التركيز على آثار العولمة يظهر الرغبة في تغطية الأخطاء الداخلية وعدم قدرة النخب على بناء دولة حديثة تتعامل مع ظاهرة العولمة «بإيجابياتها، إذا كان لها إيجابيات، وسلبياتها وهي كثيرة كما يجب أن يكون».

ويعتقد د. نافعة أن الآثار السلبية للعولمة لا تقتصر على الدول النامية بل تشمل الدول المتقدمة أيضاً، والعولمة تعيد تشكيل الخريطة الطبقية والاجتماعية في العالم كله، فهي تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، وتؤدي إلى ظهور عالم فقير ومتخلف في الدول المتقدمة، وعالم غني ومتعولم في الدول النامية.

أما د. يحيى أبو زكريا فقد اعتبر العولمة أنها المدخل الطبيعي نحو الاستعمار الجديد في مطلع الألفية الثالثة، بينما رأى الدكتور مصطفى التير أن «للعولمة كم هائل من النتائج الموجبة لعل أهمها هو إتاحة الفرصة أمام المجتهدين من أبناء العالم، بغض النظر عن أماكن تواجدهم، للمساهمة بنصيب في مجال معولم. . كما يسرت إمكانات العولمة حصول الفرد بغض النظر عن مكان تواجده على الكثير من المعلومات والبيانات المتاحة أمام الجميع. . »، كما رأى أن الربط بين العولمة والجريمة ربط في غير محله، وأن ما نراه هذه الأيام من أساليب جديدة للتحايل على القانون هو طور طبيعي في مجال السلوك المنحرف». وقد جاء تعليقه هذا رداً على ما أورده الحمش في ورقته نقلاً عن تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ١٩٩٩، الذي خرج بنتيجة مهمة حول توفير العولمة الشروط الموضوعية لعولمة الإجرام.

في الردّ على المداخلات، أبدى د. الحمش ما يلي:

١ ـ لم تغب عن باله العوامل الداخلية للتخلف، ولكن طبيعة الموضوع فرضت التركيز على العولمة ونتائجها وتداعياتها.

٢ ـ العولمة ليست ظاهرة حديثة، لكنها تأخذ في كل مرة طابعاً يتفق مع طبيعة المرحلة.

٣ ـ جاء نموذج دولة الرعاية كحل بديل من الاشتراكية في أحد جوانبه، وتأتي اليوم برامج الرعاية الاجتماعية خارج إطار العولمة.

٤ ـ لا بد من البحث عن دولة الرفاه المستدام والتوازن بين فئات المجتمع وإحياء القدرة الذاتية.

٥ ـ دعا إلى التعامل مع العولمة وإفرازاتها بالشروط الوطنية، من دون الانخراط والاندماج بها، مع البحث عن البرامج التي تساعد على بناء القدرة الذاتية وإقرار العدالة الاجتماعية والبحث عن الرفاه المستدام. وتبدو هنا أهمية التعاون مع جميع الدول النامية، ودفع مسيرة بناء اقتصاد عربي قومي بهدف تدعيم الموقف التفاوضي للدول النامية عموماً.

القسم الرابع
دراسة حالة السويد كنموذج

قدمت الدبلوماسية السويدية أولا كودمندسون ورقتها حول التجربة السويدية في الرفاهية من حيث نشوءها وتطورها مشيرة في البداية إلى أنها لا تعتقد بفائدة نسخ نموذج اجتماعي مطبق في بلد ما لتطبيقه في بلد آخر، إذ لا بد للكائنات البشرية أن تخلق وأن تكيف الهياكل الاجتماعية بناء على تاريخها وتقاليدها وثقافتها الخاصة، مع إيمانها بقدرة البشر على التفكير والتعلم، وأن بإمكان البشر أن يكونوا سادة مستقبلهم.

وإذ أشارت إلى وجود البعد الديني، كتيار تحتي(أقوى مما ندرك) في المجتمعات الغربية، من حيث تشديد المسيحية على المحبة، فإنها تفهم أن ثمة أفكاراً مماثلة في الإسلام لكنها تشير إلى وجود جذور أخرى لظاهرة دولة الرفاهية كما تعرفها السويد، وذلك من خلال ارتباط الهندسة الاجتماعية كمفهوم، بفكرة «كسر الماضي» و«تشكيل المستقبل» وهذا الأمر يرتبط بفلسفة المساواة وبفكرة أن على الدولة رعاية مواطنيها كما إنه يرتبط في السويد من الناحية السياسية مع الحركة العمالية والحزب الديمقراطي الاجتماعي والحركات الاجتماعية. هذه الفلسفة أسهم في رسم أيديولوجيتها الاقتصادي السويدي الشهير غونار ميرال وزوجته آلفا في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته. وفي هذه الفترة رُسمت الخطوط العريضة لدولة الرفاهية (التأمين الصحي العام ـ منافع المرض ـ التأمين ضد البطالة ـ خطة تقاعد أساسية) مع التوسع في التعليم العام ورعاية الأطفال والمسنين وحق الإجازات المدفوعة للأبوين لرعاية المواليد.

وترجع السيدة كودمندسون جذور دولة الرفاهية في السويد إلى ما قبل ذلك، من خلال دور الدين في المجتمع، وما كانت تقوم به الأديرة والرهبانيات من أدوار اجتماعية قبل الإصلاح اللوثري. وكان ذلك بمثابة الجنين الذي ولّد فكرة دولة الرفاهية، ما يؤكد أن هذه الفكرة قد ولدت قبل الإصلاح.

وتتحدَّث الكاتبة أيضاً عن التصنيع كقوة دافعة اقتصادية خلف دولة الرفاهية،

كي تعوض عن بعض الآثار الاجتماعية السيئة، وتوفر للتصنيع قاعدة اجتماعية مشيرة إلى دور المجتمع الزراعي الذي سبق التصنيع، وكانت فيه الفروق الاجتماعية صغيرة نسبياً وساد فيه الإحساس بالتضامن داخل الجماعة.

وقد أفادت السويد من فترة الصعود الاقتصادي ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقامت بتحديث صناعتها، بتعاون ما بين الموظفين والنقابات العمالية من دون تدخل من الدولة.

وأضافت كودمندسون في ورقتها دور الهجرة مشيرة إلى أن النمو الاقتصادي المتحقق في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي يعود في جانب منه إلى التدفق الضخم من العمال المهاجرين من فنلندا واليونان وإيطاليا ويوغوسلافيا.

وأشارت الكاتبة إلى أن النموذج السويدي في دولة الرفاهية، ليس نموذجاً فريداً، إنما يمكن اعتباره ضرباً من نموذج اجتماعي ـ أوروبي، فهناك سمة مشتركة يمكن ملاحظتها عندما تجري المقارنة مع النموذج الأمريكي، لكنها تؤكد أنه ليس نموذجاً كاملاً إلا أنها تجد أن النموذج الأوروبي بوجه عام، يتميز بوجود حس مشترك بالهوية يتجاوز حدود الأسرة أو العشيرة، يولد الثقة بأن مؤسسات المجتمع (الحكومة ـ البرلمان ـ المحاكم ـ السلطات المحلية والشرطة. . الخ) إنما توجد من أجل أفراد المجتمع بكامله، وليس لشخص آخر يريد أن يستغل.

لكن في النهاية، فإن الكاتبة تعتقد أن هناك قيماً عالمية، وأنه يتعين على الناس أن يقرروا لأنفسهم ماذا يعتقدون بإمكان تطبيقه في مجتمعاتهم، فالمسألة مسألة الكرامة، واحترام العلاقات بين الناس.

وقدم د. يحيى أبو زكريا ورقته حول «التجربة السويدية في الرفاهية الاجتماعية: نشوءها وتطورها»، مبتدئاً ببعض المعلومات العامة عن السويد، ومقدماً خلفية تاريخية عن مسيرة «المواطنين السويديين نحو الديمقراطية» مبيناً مرحلة الفصل بين الكنيسة البروتستانتية والدولة وتحويل الكنيسة إلى طائفة دينية أسوة بالطوائف الأخرى، كما تطرّق إلى النظام الاقتصادي في السويد الذي يدعى بـ «النظام الاقتصادي المختلط».

وتتميز السويد بارتفاع نسبة الضريبة فيها، في مقابل تطور الخدمات الاجتماعية، فإلى جانب ضريبة الدخل التي تصل إلى ٣٥ في المئة، هناك ضريبة القيمة الإضافية على الأطعمة ١٢ في المئة، وعلى البضائع الأخرى ٢٥ في المئة، كما إنّ هناك ضريبة على الثروة والمباني. ولا يوجد عمل من دون ضريبة. ويلاحظ انتشار الشراء بالاقتراض والتقسيط على نطاق واسع.

وفي المقابل هناك مساعدة تقدّمها الحكومة من أجل السكن لمحدودي الدخل، كما إنّ هناك سياسة حماية اجتماعية أمينة تقدم لجميع الطبقات التي قد تتضرر من آثار اقتصاد السوق.

ويشير الكاتب إلى أن السويد، وفق دراسات الأمم المتحدة تحتل المرتبة الثانية بعد النرويج (عام ٢٠٠٤) بين أفضل الدول التي يمكن العيش فيها، لكن في ما يتعلق بردم الفجوة الاقتصادية بين الفقراء والميسورين تحتل السويد المرتبة الأولى (كما تقول وزيرة المساعدات الخارجية في السويد).

ويتعرض الكاتب إلى وجود عشرات الآلاف من العرب والمسلمين الذين وجدوا أنفسهم يعيشون حياة البطالة، ومن بين هؤلاء أصحاب كفاءات عالية ويتلقى هؤلاء مساعدات اجتماعية شهرية.

وفي تتمة البحث يقدم الكاتب نبذة عن أزمة النخب العربية في الغرب (دول شمال العالم مثالاً) إذ يلاحظ (مع آخرين) أن هنالك خللاً كبيراً في استراتيجية إعادة دمج المهاجرين في الواقع السويدي في مختلف المجالات. ويعتقد المهاجرون أن السلطات السويدية لا تفكر مطلقاً بهم بقدر ما تفكر في ذريتهم التي يعول عليها أن تكون سويدية: ثقافة ولغة ومسلكية، وبالتالي يضمن الاستراتيجيون في السويد القضاء على الخلل السكاني بعناصر مستوردة، لكن سويدية الهوى والهوية.

ويلاحظ الكاتب أنه بالرغم من انفتاح الأحزاب السياسية على المهاجرين وعدم ممانعتها في الانضمام إليها، فإن هناك عزوفاً منهم عن الانخراط في السياسة السويدية، على الرغم من مطالبة الدوائر السويدية بالقيام بدور أكبر في الحياة السياسية السويدية، ويمكن القول على المنوال نفسه بالنسبة إلى العمل الإعلامي.

كما يلاحظ أن «عدم انخراط ثلثي المسلمين والعرب في الغرب في أسواق العمل الغربية مرده إلى العنصرية الشديدة لأرباب العمل».

ويعيش معظم المسلمين وعائلاتهم في السويد على المساعدات الاجتماعية التي تقدم لهم من الجهة المختصة التي يحق لها أن تجبر هؤلاء على القيام بأي عمل من الأعمال الدنيا مقابل ذلك.

وفي مناقشة ورقة د. يحيى أبو زكريا رأى د. عبد الهادي خلف أن صورة دولة الرفاه السويدية التي عرضها أبو زكريا بالغة التزويق بل ربما تحتاج إلى إعادة نظر.

وقدم د. خلف بعض الأرقام التي تؤكد أن الاتجاه هو لتقليص دور دولة الرفاه وتقليل الفوائد التي يحصل عليها المحتاجون، كما إنّ استمرار سيطرة الحزب

الاشتراكي الديمقراطي طوال العقود الماضية، ولّد بعض مظاهر الفساد. ويخلص إلى التشديد على أن الصورة الزاهية المعروضة تحتاج إلى إعادة نظر بإضافة الظلال السوداء والرمادية كلها.

القسم الخامس
دولة الرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي

قدمت في هذا القسم أربعة أوراق: الورقة الأولى كانت بعنوان «أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية» قدمها زياد حافظ، الذي يبرز في مقدمته إخفاق الدولة القطرية العربية في تأمين الحد الأدنى من النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام، فضلاً عن إخفاقها في تأمين حدود متواضعة من الرفاهية والأمن، وإن كان هذا الإخفاق متفاوتاً بسبب الريع النفطي.

ويحاول الكاتب توضيح العلاقة بين الدولة الريعية والنظام القائم أو ما يسمى بدولة الرعاية أو الرفاهية، في الوقت الذي تسعى فيه دوائر الاستعمار القديم والجديد إلى تفتيت ما يمكن تفتيته من الدولة القطرية على قاعدة كيانات هشة وفئوية، وبخاصة أن العالم الرأسمالي يشهد تطورات عددية أهمها الجهود المبذولة من قِبل حكومات الدول الليبرالية الجديدة لتفكيك أسس دولة الرفاهية أو الرعاية. ويلاحظ الكاتب، أن مضمون الخدمات العامة المعمول بها في الدول العربية لا يعكس بالضرورة مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية كنتيجة لعقد اجتماعي أو لرؤية واضحة من قِبل النخب الحاكمة، ذلك أن دولة الريع حلت محل دولة الرعاية في غياب العقد الاجتماعي بين الدولة والقائمين عليها وبين شرائح المجتمع. (الاستثناءات هنا لا تلغي النتائج العامة في البحث). وبينما تسعى دولة الرعاية أو الرفاهية إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية بنسب متفاوتة، حيث انصرف الاهتمام الأساسي إلى حماية النظام القائم مع التمييز ما بين دول ذات اقتصاد ريعي ودول لا تتمتع بالريع. ويعتقد الكاتب أن التمييز غير دقيق، لأن الدول التي لا تحظى بريع نفطي، لديها مصادر أخرى للريع مثل الموقع الاستراتيجي والمساعدات من الخارج وتجارة النفوذ «فالريع أساس الثروة، والثروة والسلطة توأمان»، ويؤدّي النظام السياسي القائم في الدول العربية دوراً في العلاقة بين النظام الفئوي وشكل توزيع الريع ومفهوم الرفاهية/ الرعاية.

يتناول زياد حافظ موضوع الورقة من خلال سبعة عناوين غزيرة بالمضامين المكثفة مبتدئاً بالحديث عن «الاقتصاد السياسي للرفاهية»، فالنمو الاقتصادي لا يشكل بحد ذاته مقياساً للتنمية وللرفاهية، ولا بدّ من أن يتجه التفكير إلى قضايا

توزيع الدخل وعدالته. وإذا كان مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية يعتمد على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة، فما هو مقياس هذا الحد الأدنى؟

هنا يستعرض الكاتب مختلف المناهج أو معظمها، الواردة في أدبيات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، متطرّقاً إلى العلاقة بين الرفاهية والأسواق وتدخل الدولة والتوجهات الليبرالية الجديدة، والضغوط التي تمارسها الدول الغربية والولايات المتحدة عبر المؤسسات الدولية على مجمل الدول النامية (ومنها الدول العربية) من أجل التوجه نحو اقتصاد حرية السوق وما يتضمنه ذلك من الحد من تدخل الدولة. ويرى الكاتب أن الفكر العربي والإسلامي يفتقر إلى تحليل دقيق لمفهوم الرفاهية بشكل يفهمه المجتمع ويترجم إلى حيثيات موضوعية واضحة المعالم، فما زالت المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية مقتبسة من الفكر الغربي، كما إنّه من الضروري حسم قضية من يقوم بمهام دولة الرعاية: الدولة عبر مؤسسات القطاع العام أم عبر مؤسسات المجتمع المدني؟ وما هي الشروط الموضوعية لنجاح أي منهما؟

ويرى الدكتور زياد حافظ أن «دور الدولة وبخاصة القطاع العام فيها مهم للغاية، وإن كان يشوبه العديد من الإخفاقات التي عطلت أداءه، وبخاصة أنه بالإمكان تحسين وترشيد ذلك الأداء».

العنوان التالي من البحث هو: تداعيات الإجراءات الإصلاحية. ويركّز على تداعيات ما يسمى بالبرامج الإصلاحية الاقتصادية التي تروجها مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تحمل لواءها طبقة الليبراليين العرب الجدد وكأنها حلول سحرية تحقق النمو ومن ثم التنمية. وتطرّق إلى هذه التداعيات في كل من الأردن والجزائر وتونس ومصر.

في العنوان الثالث يتحدث الكاتب عن الريع «لمحة اقتصادية» من الناحية النظرية في الفكر الاقتصادي بصفته أحد مكونات الدخل في أي وحدة اجتماعية ـ اقتصادية.

ويتعرض الكاتب في العنوان الرابع من الورقة إلى «دولة الريع والرعاية في الوطن العربي»، ثم ينتقل إلى الحديث في العنوان الخامس عن «الدول النفطية ومستويات الريع» التي يعتبرها النموذج الأهم لدول الريع، بسبب الصادرات النفطية التي تشكل أكثر من ٩٠ في المئة من واردات الموازنات وأكثر من ٩٥ في المئة من ورادات التصدير. وإن كان يرى أن الدول العربية منذ مطلع السبعينيات أصبحت جميعها تحمل سمات الدولة الريعية، ومن نتائج تعميم الذهنية الريعية، أن النشاطات الاقتصادية في تلك الدول أصبحت تابعة للمصدر الرئيسي للثروة وهو الريع، وتوزيع الريع هو ما أقدمت عليه الدول العربية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية.

في العنوان السادس يتحدث الكاتب عن «الإنفاق الاجتماعي في الدول النفطية»، ذلك الإنفاق العام الذي يستخدم من قبل الحكومات في توفير الرعاية. وقد تباينت النفقات العامة من دولة إلى أخرى إلا أنها ما زالت أقل نسبياً من مثيلاتها في الدول الاسكندينافية، وإن كانت أعلى من مثيلاتها في الدول النامية. ويلاحظ أن المؤشرات تدل منذ منتصف التسعينيات على نوع من التمايز بين دول حافظت على مستوياتها من الإنفاق الاجتماعي (السعودية ـ الكويت ـ الإمارات ـ عُمان)، وبين دولٍ شهدت انخفاضاً في مستويات هذا الإنفاق (البحرين ـ قطر)، كما إنّ هبوط أسعار النفط في منتصف الثمانينيات أدى إلى انخفاض مستويات الإنفاق بوجه عام.

وفي العنوان الأخير من البحث، يتحدث الكاتب عن «الدول غير النفطية والنفقات الاجتماعية»، إذ يلاحظ أن تونس تتميز بارتفاع نسبة النفقات الاجتماعية، تليها الأردن مقارنة بالدول الأخرى، إلا أنه يجد من خلال الإحصاءات أن الاتجاه العام هو نحو الانخفاض. ويعيد التراجع النسبي للنفقات الاجتماعية إلى تردي الأوضاع الاقتصادية (لبنان مثلاً)، أو بسبب تماشي الدول مع إرشادات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولكنه يلاحظ أيضاً ذلك التباين بين الدول العربية غير النفطية في نسبة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية ما يعكس التباين في الرؤية الاجتماعية بينها.

ويلاحظ كذلك، أن الحماية الاجتماعية لا تشكل أولوية بالنسبة إلى الدول العربية (باستثناء الكويت) ما يؤكد فقدان الرؤية المشتركة تجاه قضايا المجتمع. الأمر الذي يعمق ثقافة التفكك الاجتماعي داخل القطر والتجزئة بين أقطار الأمة.

في الخاتمة يقول الكاتب إنه حاول بيان بعض الحقائق، ويشير هنا إلى حقيقتين:

الحقيقة **الأولى**، إن التوجهات العالمية التي يسيطر عليها الفكر الليبرالي تهدف إلى تفكيك دولة الرعاية، عبر توصيات مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي الدول العربية ما زال مفهوم دولة الرعاية والرفاهية مبهماً وبخاصة أن عدداً من الدول العربية باشر تطبيق إصلاحات اقتصادية وفق توجهات الفكر الليبرالي الجديد.

والحقيقة **الثانية**، أن الدول العربية هي دول ريعية تستند إلى نظم حكم فئوية لا تكترث بإيجاد اقتصاد إنتاج متنوع يفرض المساءلة والمحاسبة، وبالتالي أقدمت على توزيع ما يمكن توزيعه من الريع للحفاظ على سلطتها وليس لتوفير الرفاهية أو الرعاية لمواطنيها.

وقد انصب تعقيب د. مصطفى التير على بحث د. حافظ في الجزء الأخير الذي عنونه بـ «دولة الريع والرعاية في الوطن العربي» ولفت د. التير إلى أن الباحث

أبقى ليبيا (وهي دولة ريعية وراعية) خارج النقاش، ويرجع السبب في ذلك إلى محدودية ما ينشر من دراسات وبيانات، فضلاً عن أن الإدارة الليبية لا تعتني بهذه المسألة، ولهذا فإنه من موقع المتابع للتجربة الليبية، قدم عرضاً لهذه التجربة، فذكر لمحة تاريخية وصولاً إلى الثورة التي كان قادتها منبهرين بالتجربة الناصرية. وقد جعل النظام الجديد **مُرتباً** لكل أسرة وإن كان لا يعمل أحد أفرادها. ولا يعني هذا أن الجميع متساوون في توزيع الدخل، فقد كانت هناك فروق إذ حصلت فئات معينة على تسهيلات خاصة، وهم كبار رجال الحكومة المنتمين إلى اللجان الشعبية وبعض العسكريين، وتمتع الجميع بحق التعليم والعناية الصحية والاشتراك في الخدمات الضمانية بمن فيهم العمال الوافدون من الخارج (وقد تجاوزت نسبتهم في بعض السنوات ٤٠ في المئة من القوى العاملة) في عقد السبعينيات.

د. ناصر عبيد الناصر أشار في مداخلته إلى أن ثورة الفاتح في ليبيا لو طبقت التجربة الناصرية لما حصلت فيها تلك التداعيات التي انعكست سلباً على المستوى المعيشي للمواطنين.

وأشار د. عمر البو بكري إلى أن فشل البلدان النفطية في بناء الإنسان الجديد وتحقيق النهضة، يجعل بالإمكان القول إن غاية أنظمتها لم يكن تحقيق تلك النهضة بقدر ما كانت تسعى لإخضاع مكونات مجتمعاتها لسيطرتها الكاملة. وقد ظهرت الطبقة الحقيقية لهذه الأنظمة عندما انخفضت عائدات النفط، فتحولت دولة الرفاهية إلى دولة **زبونية** اتبعت سياسة انتقائية في توزيع وتقسيم الموارد الريعية.

ولا يرى د. محمد دويدار الكلام على الرعاية والرفاهية في الدول العربية وارداً بسبب طبيعة الأنظمة القائمة، كما إنّه يرى أن الريع لا يقتصر على النفط فهناك مثلاً ريع قناة السويس وريع السياحة وغير ذلك.

أما الدكتور محمود عبد الفضيل، فرأى أن يتم التفريق من الناحية المنهجية بين ثلاث قضايا:

١ ـ طبيعة الدولة الريعية.

٢ ـ نمط استخدام الريع.

٣ ـ درجة استخدام الريع والمزايا المرتبطة في مجال الرعاية الاجتماعية.

وفي الردّ على ورقة د. حافظ، تمنّت د. فاطمة محمد، لو أن الباحث أشار إلى أن أهم متطلب لإقامة دولة الرفاهية في البلاد العربية، هو الدولة القومية، وهو شرط أساسي لقيام دولة الرفاهية، وقالت: إنّ محاولات رعاية الدولة في الدول العربية

النفطية لم تكن سوى ردود أفعال وليست إستراتيجية، وإن الإيجابيات التي تحققت في البلاد العربية إنما كانت رد فعل لما حدث في مصر، وإن القذافي انقلب على الناصرية عام ١٩٨٠ حينما رفضت الأحزاب الناصرية منحه «صكّاً» بأنه طور وتجاوز الناصرية.

ورأى الدكتور فؤاد نهرا أن مفهوم العرض الاجتماعي لا ينحصر في توزيع الثروات والإنفاق على الحاجات الاجتماعية، وإنما يشمل طبيعة النظام الاجتماعي بأكمله، وبذلك فإن مفتاح أزمة **التجارب الثورية** هي في أزمة العقد السياسي المؤسس لعلاقة المجتمع بالدولة. ويرى ضرورة الحذر في مفهوم الدولة الريعية، فقد يكون الاقتصاد المنتج مصدر تبعية، كما قد يتعرض لتقلبات الاقتصاد العالمي، وأن الاعتماد على النفط لا يجعل من الدولة دولة ريعية صرفاً، إذ إن امتلاك النفط ثم امتلاك القدرة على تصديره وفرض أسعاره ومن ثم تطوير منتجات بتروكيماوية، كل هذه الدرجات المتفاوتة تمنع التعميم المختزل، كما لا بد من التعرض لخصوصية التجربة في مختلف الدول.

ويرى د. عبد الهادي خلف أنه لا يمكن اعتبار الريع سيئاً بالمطلق، ففي النرويج صار الريع النفطي إحدى أدوات تكريس الدولة وتطوير سياسات الرفاه فيها، أما في دول الخليج فقد أدى الريع إلى تفشيل جهود بناء الدولة.

الورقة الثانية في هذا القسم كانت بعنوان «**تداعيات الزيادة السكانية في الوطن العربي وتأثيرها على آليات الرفاهية الاجتماعية**» قدمها د. محمد إبراهيم منصور ممهداً لها بالقول إن الوطن العربي، لا يزال يتميز بمعدل نمو سكاني مرتفع في المتوسط، وإن هناك تفاوتاً بين الأقطار العربية في نسبة نمو هذا المعدل يعزى إلى الفجوة الواسعة بين الخصوبة ومعدلات الوفيات العامة، ما يقود إلى تزايد في أعداد نسب الشباب والسكان المعمرين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات الإعالة وتناقص فرص العمل.

ويشير إلى محاولات الأقطار العربية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل في تحقيق التوازن المرغوب بين السكان والتنمية، وفي التأثير على محددات النمو السكاني أو في زيادة رفاهية السكان والحد من الفقر، وأن سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي وخصخصة المرافق العامة وخفض الإنفاق الحكومي، إلى جانب ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع نسبة الإعالة والفقر، وجميع هذه العوامل كان لها آثارها وتداعياتها على آليات الرفاهية الاجتماعية، وطرحت على صانع القرار تحديات من نوع جديد.

يقدم الباحث بعد ذلك نظرة إلى المشهد السكاني (بانوراما سكانية) يستخلص منها، أن الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة الإنفاق الاجتماعي من شأنه أن يؤدي إلى تسريع التحول الديمقراطي والارتقاء بصحة الإنسان وزيادة قدراته المعرفية والمهارية. ولكن الفرص لا تزال بعيدة المنال، بسبب الخصائص السكانية العربية، وما تطرحه من تحديات على مستقبل الرفاهية الاجتماعية للسكان. ثم يعدد هذه الخصائص مستخلصاً أنها تؤثر على إيجاد ذلك التفاوت الظاهر في توزيع الدخل والثروة إلى جانب أن معدلات الفقر ارتبطت بارتفاع نسبة الإعالة وزيادة حجم الأسرة.

وإذا كان الفكر التقليدي ينظر إلى الدخل باعتباره مقياساً للرفاه، فإن المفاهيم الجديدة في مجال التنمية البشرية بخاصة، قد نبهت إلى الفرص التي تعج بها الحياة، وما الدخل إلا إحدى هذه الفرص.

وفي ختام بحثه يقدم الملاحظات التالية:

١ ـ هناك رأيان في الزيادة السكانية: **الأول** يراها سبباً للأزمات، **والثاني** يحمل المسؤولية للسياسات الحكومية، باعتبار أن جهود التنمية العربية لم تكن كافية بالقدر اللازم.

٢ ـ إن الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة الإنفاق الاجتماعي من شأنه أن يؤدي إلى تسريع التحول الديمغرافي.

٣ ـ للزيادة السكانية تداعياتها على آليات الرفاهية الاجتماعية، لكن هذه التداعيات لا تنشأ فقط من الحجم المطلق للسكان، وإنما من الخصائص النوعية التي يتميز بها الهيكل السكاني العربي بقاعدته الشابة والفتية، هذا فضلاً عن النمو الحضري الكبير الذي لا يخلو من مشكلات أخطرها انتشار وتوسيع الأحياء الشعبية وخلق توترات اجتماعية وسياسية.

٤ ـ كانت نتيجة دراسة قام بها بعض الخبراء، أن الإنفاق العام على التعليم والصحة، ـ وإلى حد ما دعم الغذاء ـ إنفاق متحيز ضد الفقراء، لذا يرى أن يتم إعادة توزيع الإنفاق العام الاجتماعي بحيث تتوزع منافعه على دائرة أوسع من الفئات الفقيرة.

٥ ـ خلقت السياسات التي توصي بها المؤسسات المالية الدولية آثاراً سلبية على رفاهية الوطن العربي.

د. محمد دويدار رأى أن القضية الخطيرة هي قضية تزايد السكان التي تستخدمها الأنظمة العربية لتبرير أخطائها وقد وافقه على ذلك د. ناصر عبيد الناصر

مؤكداً أن المشكلة لا تكمن في زيادة معدلات النمو السكاني بل في سوء توزيع الدخل، وقد علق د. دويدار مرة أخرى متسائلاً: متى أصبح السكان مشكلة: وأجاب: عندما كف الفائض المنتج محلياً عن أن يعبأ محلياً ويُعبأ نحو الخارج وتجف الاستثمارات المحلية.

د. محمد إبراهيم منصور، أكّد عدم وجود اختلاف في وجهات النظر التي طرحها موضحاً بعض النقاط المثارة إذ إن هناك ضرورة لدمج السياسات السكانية في برامج واستراتيجيات التنمية، وهو يرى أنه لا ينبغي فصل المسألة السكانية عن السياق التاريخي للتنمية، كما إنّه يتفق مع الطروحات القائلة بأنه ليس ثمة مشكلة سكانية إذا نظرنا إلى المسألة في سياقها القومي.

وأوضح د. عبد الوهاب حميد رشيد أن دولة الرفاهية تجاوزت مرحلة الثورة الصناعية وتقوم على تنمية شاملة توفر التنوع في الهيكل الاقتصادي وبناء الإنسان المنتج، بينما ما زالت الدولة الريعية في بلادنا في مرحلة ما قبل الصناعي. والدولة لدينا تمارس نوعين من هدر الموارد: أولهما تصدير القيمة المضافة لصالح الدول الصناعية، وتصدير الفرص الاستثمارية وبناء المشروعات الإنتاجية. فضلاً عن هدر العوائد الناتجة عن تصدير المادة الخام.

وكانت الورقة الثالثة بعنوان «**دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسته للرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي: حالة المنظمات غير الحكومية**»، قدمتها د. هويدا عدلي وأشارت في مقدمتها إلى ظاهرة إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد في العقود الثلاثة الأخيرة. وحددت إطار المجتمع المدني ليضم مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من التنظيمات. وتقول الكاتبة إن تسليط الضوء على دور المجتمع المدني كان الفضل فيه لأحداث أوروبا الشرقية، وأزمة دولة الرفاهية في أوروبا الغربية، فبرزت أدوار جديدة وعديدة أنيطت بالمجتمع المدني، بعضها متعلق بالتحول الديمقراطي وبعضها الآخر ذو صلة بصنع السياسة، وهكذا فإن دور المجتمع المدني في عملية صنع السياسة مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

وقد حددت الباحثة الهدف من هذه الدراسة وما تثيره من تساؤلات بأنه «تحليل دور منظمات المجتمع المدني وبالتحديد المنظمات غير الحكومية (Non-Governmental Organisation (NGOS)) في بلورة سياسة للرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي وتقييم هذا الدور وأبعاده ومدى فعاليته، وأيضاً القيود المحيطة به».

ثم تستعرض الباحثة بعد ذلك الإطار المناهجي للمجتمع المدني، وتبين علاقته بالدولة، ثم تتحدث عن تشكيلات المجتمع.

وفي محاولتها بيان المتغيرات لتصاعد دور المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة في العقود الماضية على الصعيد العالمي، تحدد متغيرين أساسيين:

الأول، خاص بأوضاع دولة الرفاهية الاجتماعية وتحولاتها في الدول الرأسمالية، وكذلك دولة الرعاية في الوطن العربي.

والثاني، متعلق بالنظام العالمي وتحولاته.

وتلاحظ أن دولة الرفاه تعرضت لأزمة تجلت في ضعف الأداء الاقتصادي ما أدى إلى صعود التيار الذي يرغب في حكومة أصغر، وذلك في ضوء الأيديولوجية الجديدة في السياسات الاقتصادية التي امتدت إلى البلدان النامية على شكل برامج للإصلاح الهيكلي الذي يتطلب الأخذ باقتصاد السوق والخصخصة، وخلق المناخ الاستثماري المناسب، والتركيز على إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان والمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة والوصول إلى أفقر الفقراء. وتبلورت استراتيجيات تنموية جديدة تعتمد في صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في المنظمات غير الحكومية، وبرز المجتمع المدني في قلب هذه المنظمات كإطار لهذه التنمية البديلة، وتحول الرهان الجديد لتحقيق الحرية السياسية والاجتماعية وتخفيف الفقر وتمكين المهمشين.

في هذا الإطار تم تشجيع تأسيس المنظمات غير الحكومية، إلا أن هذا التشجيع شكلته رؤى مختلفة، ففي حين نظر إليه بعضهم كبديل من الدولة ومستقلٍ عنها (كما في بريطانيا) فإن بعضهم الآخر وجد في المنظمات غير الحكومية أنها جسر يربط بين الدولة والمواطنين (كما في فرنسا وألمانيا)، وأطلق كثير من الباحثين صفة (القطاع الثالث) للمنظمات غير الحكومية بحيث يحل محل الدولة والسوق.

وعلى الصعيد العالمي، وبالتحديد منذ عقد التسعينيات، لم يعد الخطاب المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية يركز على سد الفراغ الذي انسحبت منه الدول، لكنه تطور إلى تأكيد ضرورة قيام هذه المنظمات بدور في عملية صنع السياسة جنباً إلى جنب المؤسسات الحكومية. وأدّت المؤسسات المالية الدولية دوراً مميزاً في هذا المجال، وبخاصة في دول العالم الثالث، كما إنّ هذه المنظمات، أدّت دوراً في المقابل في حث المؤسسات المالية الدولية على مزيد من الانفتاح والشفافية واتباع استراتيجيات إنمائية أكثر عدلاً وأقل تدميراً للبيئة.

وإذ تلاحظ الكاتبة أن المنظمات غير الحكومية ركزت عملها على تقديم الغوث والرعاية الاجتماعية فضلاً عن الاهتمام بالصحة الوقائية وتنظيم الأسرة، فإن هذه النشاطات بالرغم من أهميتها فإنها لا تخلق إلا جزء من الرفاهية النسبية في «غمار بحر معاكس وبيئة غير مؤاتية». ومن هنا يأتي الاهتمام بطرح أفكار متنوعة واقتراح أطر متعددة لضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة وبخاصة المتعلقة بالرفاهية الاجتماعية.

وفي ما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية في الوطن العربي، فقد حددت الباحثة ثلاث مجموعات من العوامل التي أسهمت في صحوتها وهي:

١ ـ السياسات الاقتصادية في إطار التحرير الاقتصادي، وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري الذي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً.

٢ ـ التحولات الديمقراطية والاجتماعية.

٣ ـ الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية.

وهذه العوامل مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على المستوى الكمي والكيفي في أوضاع المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجالات الرفاهة الاجتماعية إما بمفردها وبمعزل عن الدولة تماماً، أو من خلال شراكة مع المؤسسات الحكومية.

وتقول الكاتبة أخيراً، إن دور المنظمات غير الحكومية يتجاوز مجرد تقديم الخدمات إلى فاعل أساسي ومحوري في عملية صنع السياسات وتنفيذها وتقديمها، كما إنّ هذا الإطار المؤسسي يجب أن يعترف باستقلال المنظمات غير الحكومية، ويقبل تمثيلها في أجهزة صنع السياسة. ولكنها ترى أن الشراكة الناجحة تحتاج إلى قطاع ثالث قوي ومتبلور تنظيمياً ومؤسسياً، ودولة قوية ذات شرعية واسعة تفرض النظام وتحترم حقوق الإنسان.

في التعقيب على بحث د. هويدا، يقدم د. صباح ياسين رؤيته حول الأدوار الجديدة التي يفترض أن ينهض بها المجتمع المدني والمتصلة بالتحول الديمقراطي وإمكانيات التأثير في صناعة السياسة والمصالح. ولهذا فإنه يضع صورة المجتمع المدني في إطار أوسع وهو مستوى تطور الحياة والمجتمع في بيئة معينة. وللوصول إلى هذا المستوى الذي يؤهل المجتمع المدني لممارسة دوره، فإن الدكتور صباح ياسين يشير إلى أن المجتمع المدني لا يزال في صيغة التكوين، وأن الفردية هي السمة الغالبة، وأن ذلك يرتبط بعوامل تاريخية وطبيعية فضلاً عن المستوى الحضاري وفقدان الأمن

الاجتماعي وضعف الاتصالات ونقص المعرفة الميدانية. لهذا فهو لا يتوقع أن تنشأ منظمات مجتمع مدني تتقدم كثيراً بالوعي والممارسة عن بيئتها. وسوف تتأثر ملامح تكوين المجتمع المدني بشروط نضج الدولة ذاتها.

وأشار د. ياسين إلى أن حالة من الشك سادت لدى الدولة من تطور منظمات المجتمع المدني وأسقط عليها المواقف ذاتها من الأحزاب السياسية، واعتبرها العديد من الدول بأنها تقليعات أجنبية مستوردة.

وقد أدى الخوف المتبادل بين الأنظمة والناشطين في ميادين العمل الطوعي الاجتماعي، إلى عرقلة هذا النشاط أو انحساره في ميدان ضيق مؤطر بحدود العمل الاجتماعي الإنساني.

ومن خلال نظرته الكلية الشاملة حول علاقة الدولة بالمجتمع وبمواطنيها، رأى د. ياسين أن النمو الحضري واتساع التنمية البشرية لا يمكن أن يكون بديلاً من النمو في المشاركة السياسية ولا من اتساع إمكانات التعبير عن الرأي، ومن هنا فإنه يدعو إلى ثقافة الحق في الرفاهية، وثقافة التمتع بالرفاهية وانعكاس ذلك على دور الأفراد والجماعات في تطوير صيغ وأساليب تقليص مساحة الحاجة.

ويلقي د. صباح ياسين الضوء على جانب مهم من جوانب العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، فهناك اختلال آخر في هذه العلاقة، يتصل في قناعة الدولة بحقها الشرعي في تقديم الخدمات والرعاية، وخوفها من أن كل من يتقدم إلى ذلك الميدان إنما ينافسها ويعتدي على أهليتها وشرعيتها. وهو «نوع آخر من الاستبداد». والديمقراطية كما يرى ليست وحدها الحل السحري الذي يؤطر العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وإنما يتعلق الأمر بمدى استعداد الطرفين للتضحية في سبيل المصالح المشتركة، وهي الوصول إلى ما يمكن من الكفاية ثم إلى الرفاهية الاجتماعية.

ونتيجة للعلاقة المرتبكة التي يتغلّب عليها الشك بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، فإن هذه المنظمات تأخذ موقعها، ليس كوسيط بين الفرد والدولة، بل من كونها مؤسسات لها وظيفة اجتماعية ومبدئية، وبوجه خاص في إطار المراقبة والممارسة والمشاركة في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتطور منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي يرتبط بمدى تطور الحياة السياسية والاجتماعية، وبالقدر الذي تزدهر فيه الشفافية والمشاركة، ستأخذ هذه المنظمات دورها وتفعل أنشطتها.

وفي المداخلات تساءل يان هننغسون عما إذا كان تمويل المنظمات غير الحكومية

من الخارج يسبب المشاكل؟ وهل يعني ذلك زيادة التوتر بين الدولة والمنظمات؟ وهل تلعب العلاقات غير الدولية دوراً إيجابياً لتقريب العولمة من المواطنين؟

ويفضل د. عدنان شومان استخدام تعبير **المجتمع الأهلي** أو **المنظمات غير الحكومية** على تعبير **المجتمع المدني**، ويفترض ألا تكون هذه المنظمات متعارضة مع عمل الدولة.

وذكر الأستاذ عبد القادر النيال أنه في غالبية الدول النامية، ابتلعت الدولة المجتمع، والسلطة ابتلعت الدولة، والحاكم ابتلع السلطة.

وكشف عن أن تشجيع الخارج (الولايات المتحدة وأوروبا) منظمات المجتمع المدني ودعمها هدفه، اختراق المجتمع والقفز من فوق الدولة من أجل إيجاد مرتكزات لها في البلدان النامية. وفي ضوء غياب الحياة السياسية وضعف المعارضة المعترف بها وغير المعترف بها، فإن من الطبيعي أن تتجه منظمات المجتمع المدني إلى الانغماس في القضايا السياسية من دون أن يكون لديها القواعد الشعبية الواسعة.

ويخلص الأستاذ النيال إلى القول: إنّ وجود منظمات مجتمع مدني ناضجة ومستقلة يتطلب إعادة الحياة السياسية إلى المجتمع في إطار ديمقراطي.

أما د. ناصر عبيد الناصر، فقد تناول ظاهرة «انبعاث منتديات المجتمع المدني» في سوريا في الآونة الأخيرة، وأعاد ذلك إلى عدم استيعاب ميثاق الجبهة الوطنية (المتحالفة مع الحزب الحاكم) جميع الفئات والحركات السياسية، ونتيجة لغياب قانون للأحزاب، لكون بعض مؤسسات المجتمع المدني تجاوزت الحقل السياسي لتطرح قضايا طائفية ومذهبية وإثنية (عرض الوحدة الوطنية للخطر) ما دفع القيادة السياسية إلى إغلاق المنتديات. ويرى **الناصر** أن يسمح لعمل منظمات المجتمع المدني وتفعيل نشاطها إذا ما تم تحصينها من الاختراق الخارجي نظراً إلى مزاياها.

د. عبد الوهاب حميد رشيد ذكر أن أحد عناصر المجتمع المدني وجود نظام قانوني، وتساءل عن البلد العربي الذي توجد به دولة قانون؟ وأن ما هو موجود فعلاً في البلدان العربية هو مجتمع مدني تقليدي يرتبط بولائه للدين ـ الطائفة و/ أو القبيلة ـ العشيرة، وأن هناك دولاً كثيرة تغيب عنها منظمات المجتمع المدني، وحققت مرحلة متقدمة في مسيرتها الديمقراطية.

وأشار د. رشيد إلى أن المنظمات النسائية في أوروبا استطاعت بنشاطها إلغاء مفهوم العائلة الأبوية.

وأضاف أن منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي، متخلفة كما هي الأوضاع السياسية متخلفة. وأكد أن الحاجة ماسة لدراسة سبل دعم المجتمع المدن،ي وكيفية اتخاذ المسار المؤدي إلى خدمة المصالح الوطنية. واقترح عقد ندوة خاصة لدراسة إمكانات تفعيل المجتمع المدني في الوطن العربي.

ورأى د. عبد الغني عماد ضرورة توجيه الأنظار إلى بعض الإضافات التي تكشف عن عوائق ذاتية وموضوعية تعاني منها وأهمها:

- غياب الديمقراطية.
- ضعف الجودة في الخدمات وغلبة الشكلانية والاستعراضية عليها.
- إشكالية التمويل.
- إشكالية التطوع والانكفاء عن العمل التطوعي.
- غلبة الروابط الأولية القبلية والطائفية.

إضافة إلى تخلف التشريعات القانونية، فضلاً عن العديد من المشاكل البنيوية الأخرى.

في الردّ ذكرت د. هويدا عدلي، أن قضية التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية في مصر لم تعد تسبب مشكلة مع الدولة بعد صدور القانون الجديد للجمعيات الذي اشترط موافقة الجهة الإدارية المختصة، وقالت د. عدلي إن المجتمع المدني يعاني من عدد من الأمراض مثل غياب الديمقراطية، وإن الدولة أفرغت المجتمع المدني من فعالياته تماماً. وأكدت أن المجتمع المدني لا بد أن يبقى في منأى عن السياسة وصراعاتها.

أما الورقة الرابعة فكانت بعنوان: «نظام مجتمع التكافل الذي أوجده الإسلام والعرب والذي يحاول منافسة دولة الرفاهية ضمن إمكانات محدودة» قدمها د. خليفة اليوسف، وقد حدد هدفها في «تقديم تصور أولي لدولة الرفاه من منظور إسلامي كبديل لدولة الرفاه المعاصرة التي تعاني من أزمة متزايدة. وتوصلاً إلى هذا الهدف، يقدم ثلاث ملاحظات مهمة هي:

أولاً، إن دولة الرفاه الإسلامي المنشودة، ذات مرجعية عقائدية وقيمية مستمدة من كتاب الله وسنّة نبيه (ﷺ) وبالتالي فإن نجاحها، مرهون بغرس هذه المعتقدات والقيم في عقول وقلوب الأجيال المعاصرة.

ثانياً، هذا النموذج ليس طوباوياً، إنما جرى تطبيقه في ما سبق وأثبت نجاحه.

ثالثاً، إن إخفاقات الدول المعاصرة، نتجت عن الخلل في المبادئ التي قامت عليها، وفي المقابل فإن تراجع المسلمين يعود ليس إلى خلل مرتكزاتهم الحضارية، وإنما بسبب سوء تطبيقها. وهو بالتالي يدعو إلى العودة إلى القيم الدينية كأحد أهم ركائز بناء الدولة.

وعلى هذا فالباحث يقسم ورقته إلى أربعة أجزاء:

في **الجزء الأول**، يتحدث عن دولة الرفاه بين المد والجزر، وهو تقييم مختصر لأداء دولة الرفاه في ظل المجتمعات المعاصرة وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر.

وفي **الجزء الثاني**، يقدم الباحث عرضاً مختصراً للإطار العقائدي والأخلاقي لدولة التكافل الإسلامي.

وفي **الجزء الثالث**، يقدم تحليلاً لمفهوم دولة الرفاه في ظل المجتمع المسلم، وهي دالة أشمل من دالة الرفاه الاجتماعي في دولة الرفاه المعاصر.

وفي **الجزء الرابع**، ينتقل الكاتب إلى دراسة آليات تحقيق التكافل في ظل دولة الرفاه الإسلامي.

ويخالف د. علي محافظة في تعقيبه على البحث، تعليل الإخفاق والتراجع والتخلف الذي لحق بالأمة العربية بضعف الوازع الديني وحده، لأن هذا الإخفاق أكثر تعقيداً، ويطرح ما أثاره الباحث حول مسألة الدين والعلم، مؤكداً أن القرآن الكريم لا يتعارض مع الحقائق العلمية. ولا يوافق د. محافظة على ما ذهب إليه د. يوسف بأن المساوئ التي نجدها في الدول العربية هي بسبب الابتعاد عن تعاليم الإسلام، لأنه يرى أن هذا التعليل يتجاهل واقع الدول العربية وتبعيتها للدول الكبرى وطبيعة أنظمتها الحاكمة وانتشار الأمية بين شعوبها.

ولكنّه يوافق الباحث على أن شيوع القيم الدينية في المجتمعات المعاصرة، يُسهم في التخفيف من مساوئ وأمراض الحضارة الحديثة، غير أنه يُشير إلى أن القيم الدينية على أهميتها ليست العلاج الوحيد لهذه المساوئ والأمراض.

وبينما يرى الدكتور يوسف أن الحضارة المعاصرة أبعدت الدين بكل صوره عن الساحة، فإن د. محافظة يقول إن الذي غاب عن الساحة في الغرب المؤسسات الدينية وسلطاتها على الناس من كنائس ورهبان، أما الدين فموجود، والدول الغربية لا تكافح الدين، إنما ترفض تدخل الكنيسة في السياسة وإدارة الدولة.

وفي حين يأخذ د. يوسف على الحضارة الغربية تحلل الأخلاق والزواج المثلي،

ويراه د. محافظة محقاً في ذلك، إلا أنه يراه أيضاً متجاهلاً مثل هذا التحلل الذي حصل في أوج ازدهار الحضارة العربية الإسلامية.

ويشيد د. محافظة في عرض د. يوسف للرفاه الاجتماعي في الإسلام ومكوناته، إلا انه يسأل في ما إذا كانت حال المجتمع الإسلامي بعد عصر الرسول (ﷺ) على هذه الصورة التي قدمها د. يوسف. كما يرى د. محافظة أن د. يوسف يعتبر أن الاجتهاد أو التجديد في الدين وسيلة لإيجاد الحلول لمستجدات الحياة، إلا أن باب الاجتهاد قد توقف أو أغلق لدى أهل السنة ما حال دون متابعة مستجدات الحياة.

ويخلص د. محافظة إلى القول إنّ د. يوسف لم يقدم جديداً في نظام التكافل الإسلامي، وإنما اكتفى بذكر مقولات الإسلاميين المحدثين، وهي مقولات تتسم بالعمومية والغموض وتفتقر إلى العمق.

وفي مداخلته وجد الدكتور إبراهيم العيسوي أن ما قدمه د. يوسف إنما هو صورة من صور (تفكير المرء بما يتمنى)، ويتساءل في ما إذا كانت القيم التي اعتبرها الكاتب مرتكز دولة الرعاية والتكافل الاجتماعي قيماً فريدة ويختص بها الإسلام من دون غيره من الأديان؟ وهل صحيح أنّ الغرب قد اختزل دلالة الرفاه الاجتماعي إلى الماديات الدنيوية؟ وهل كان الدين غائباً عن مسيرة النهضة الغربية، وألم تكن الأخلاق البروتستانتية من مرتكزات هذه النهضة؟ ومن كان أكثر حفظاً للعقل والمال ـ المسلمون أم أهل الغرب غير المسلمين؟ ومن خلال ذلك يرى د. العيسوي أن المقارنات التي يعقدها الكاتب غير منصفة، كما إنّه غير محق في وصف أزمة دولة الرفاه في الغرب أو عندنا بأنها أزمة قيم وأخلاق، إذ تجاهل أزمات الاقتصاد والتنمية وأزمات الحكم وغير ذلك.

أخيراً يجد د. العيسوي نفسه بعد قراءة البحث أنه عاجز عن تصور نوع العون الذي يمكن أن تقدمه القيم والآليات الإسلامية لمتخذي القرارات الاقتصادية والتنموية، أو بشأن التعامل مع العولمة أو إصلاح الإدارة الحكومية أو تصميم استراتيجية التصنيع.

وتشير د. فاطمة إلى أن ما قدمه الباحث هو فعلاً تصور طوباوي لكنه ليس عصياً عن التحقيق، ولكنه يفتقر إلى الآليات الحقيقية.

ولا يرى د. فؤاد نهرا أن نسقط نموذج دولة الرعاية على عقيدة تخاطب كلاً من الفرد والمجتمع والسلطة على حدة. وأنه لا يمكن حصر العلاقة بين الدين الإسلامي

الحنيف والاقتصاد في نظام متكامل، لأن في ذلك حصراً للقيم الإسلامية في نموذج واحد ذلك أن **شرع الله أكبر من أن يحصر في عقيدة واحدة** وهو لا ينفي دور العقل في بناء النماذج العلمية بالاعتماد على مبادئ القرآن والسنة كأساس أخلاقي قيمي من جهة، والإقرار بقدرة العقل البشري على بناء النماذج الاقتصادية لما اعتبره شرع الله من قبل العمران البشري.

ويرى د. يحيى أبو زكريا أن ما اقتبسناه من الغرب، لم نتمكن به من تكريس المشروع النهضوي، وأن لا عيب في صياغة نظرية حكم إسلامي عادل، وأنه إذا كانت بعض التجارب الإسلامية قد أخفقت تاريخياً وراهناً، فهذا لا يعني أن نظرية الحكم في الإسلام غير موجودة. لهذا فإنه يرى أن أهمية البحث تكمن في أنه يدعونا إلى اكتشاف تاريخنا وقرآننا مجدداً. وإيجاد جسر تواصل بينه وبين واقعنا.

أما د. عبد الوهاب حميد رشيد فيرى في البحث أنه خطاب ديني يقوم على المثالية والمعتقدات المطلقة، بينما الحياة الدنيوية مادية نسبية لا مجال للتعامل فيها مع المثاليات، ومع كل التحفظات على الأنظمة الرأسمالية، فإنها قد وفرت الخبز والكرامة والحرية لمجتمعاتها بعامة، وهذا ما لم يحدث في العصور الإسلامية المختلفة حتى الوقت الحاضر، وإذا كان الشرط الأول هو حرية فكر الإنسان لتحقيق تنمية شاملة، فإن هذا غير متاح في أي نظام ديني.

وتمنى د. نجيب عيسى لو أن الباحث قدم صورة عن الأشكال التاريخية الواقعية لدولة الرفاه الإسلامية وعن الدور الاجتماعي الذي تقدمه مؤسسة كمؤسسة الزكاة في الوقت الحاضر.

ويرى د. علي القادري أن فكرة الإسقاط التاريخي غير واردة، وأن دولة الرفاه قائمة على الفكر التنويري الذي أساسه أن الإنسان بوجوده له حق، والحق سبّاق على الواجب وهذا الفكر مغاير كلياً للفكر الديني.

وقد رد د. يوسف على تعقيب د. محافظة وكذلك على المتداخلين، مفنداً ما قدموه باستشهادات قرآنية وتاريخية تؤكد وجهة نظره، وهو إذ يوافق د. محافظة في أنّ العقائد والقيم ليست كل شيء، ولا بد أن يتبعها نظام متكامل بأبعاده السياسية والاقتصادية والتربوية، فإنه يعتقد أن البناء لا يقوم من غير قاعدة، والمنظومة العقائدية والأخلاقية في الإسلام هي الأساس الذي يقوم عليه البناء، كما فنّد الباحث آراء المتداخلين الآخرين مؤكداً وجهة نظره المعروضة في البحث.

القسم السادس
التجارب العربية لتوفير الرفاهية الاجتماعية: نشأتها وتطورها والتحولات التي شهدتها

قدمت في هذا القسم أوراق عن التجارب الاشتراكية، وآثار تحولها إلى سياسات السوق، وأثر العولمة وإعادة الهيكلة في كل من سوريا والجزائر ومصر والعراق، فضلاً عن نموذج الدول محدودة الموارد ومحاولة تحقيق الرفاهية الاجتماعية (تونس)، كما قدمت ورقة عن تأثير عائدات النفط على الرفاهية الاجتماعية في الدول النفطية.

في الورقة التي قدمها د. عدنان شومان عن التجربة السورية، استعراض التجربة من خلال ثلاثة أقسام:

الأول، يعرض الأرضية والظروف التي ساعدت على العملية التي دعاها «التحولات الاشتراكية» في عهد الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨، وحتى تسلّم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة عام ١٩٦٣.

والثاني، يتناول فيه الباحث عملية تنفيذ الإجراءات والقرارات لتحقيق التحولات الاشتراكية حتى عام ١٩٨٥.

والثالث، يعرض فيه إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاديات السوق، والتي يراها غير ليبرالية خالصة، وفق وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ولمصلحة الشركات متعدية الجنسية، بل يجدها الباحث أنها لا تزال متأثرة بالروح الاشتراكية وأُطلق عليها لفظ «اقتصاد السوق الاجتماعي».

وفي ورقة يحيى أبو زكريا حول التجربة الجزائرية، يشير في البداية إلى أن التحول نحو الاشتراكية (عام ١٩٦٢) لم يكن ناتجاً عن رؤية سياسية وفكرية متكاملة، كما إنّه لم يكن ناتجاً عن تفويض شعبي بالتوجه نحو الاشتراكية، هذا فضلاً عن أن رجال الثورة لم يكن لديهم توجه أيديولوجي، فقد كانوا يركزون على التحرير، وكانوا متأثرين بجمال عبد الناصر وسياساته المختلفة، حيث أصبحت جزائر بن بللا نموذجاً مصغراً للقاهرة بعد الاستقلال.

وجرى الأخذ بالنموذج الاشتراكي الذي جرى تطعيمه بالموروث الإسلامي، وإذا كان بن بللا متأثراً بالفكر الاشتراكي اليساري، فإن ذلك كان بداية اصطدام مع التيار الإسلامي، ما جعله يدخل في صراع مع هذا التيار الذي كان ممثلاً بجمعية

العلماء المسلمين من جهة، ومع بعض رفاق الأمس من مفجري الثورة الجزائرية من جهة ثانية. وقد أولى بن بللا الاقتصاد والتربية أهمية خاصة، وسار على طريق الاقتصاد الموجه. وقد انتهت حقبة بن بللا بالانقلاب الذي قاده بومدين الذي قام بتأميم النفط واهتم بالاقتصاد والزراعة وإعادة تأهيل البنى التحتية، وقد لاقت حكومة الجزائر صعوبات اقتصادية بالغة. وبعد أن عمل بومدين على ترتيب البيت الداخلي شرع في تقوية الدولة مواجهاً ثلاثة تحديات هي: الزراعة والصناعة والثقافة وقد انتهت تجربته بوفاته عام ١٩٧٨.

وعن التجربة المصرية قدم أحمد السيد النجار ورقته عن التجربة الناصرية والنظام الذي بنته عبر استراتيجيتها الاقتصادية الشاملة لتحقيق نهضة اقتصادية عامة وصناعية بصفة خاصة، من خلال الاعتماد على التخطيط المركزي والتدخل واسع النطاق للدولة في النشاط الاقتصادي، حيث حققت هذه التجربة إنجازات اقتصادية كبرى.

واستعرض الباحث التجربة المصرية من خلال:

١ ـ تدخل الدولة في قطاع الزراعة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) وذلك عن طريق الإصلاح الزراعي وإعادة صياغة علاقات الإنتاج في الريف، وأثر الإصلاح الزراعي في إعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف، بما في ذلك توسيع وتطور التعاونيات وتنظيم الدورة الزراعية والتسويق وسياسات تسعير الحاصلات الزراعية.

٢ ـ سيطرة الدولة على الصناعة والتخطيط المركزي لتطويرها، حيث أسهم الدور المحوري المباشر للدولة في قطاع الصناعة في تحقيق قفزات هائلة في الإنتاج الصناعي وفي عدد العاملين في الصناعة التحويلية، فأصبحت مصر بذلك من أهم الدول النامية في مجال التصنيع.

وعرض الباحث بعد ذلك، دور النموذج الاقتصادي الناصري على الصعيد العالمي من حيث إيجابياته وسلبياته، فأشار إلى أن هذه التجربة بالرغم مما حققته في العهد الناصري وبخاصة في مجال تحسين نمط توزيع الدخل باتجاه أكثر عدالة، فإنّ أخطاء جوهرية وقعت فيها، أدت في النهاية إلى ظهور وتفاقم المشاكل. أما هذه الأخطاء فهي:

ـ غياب الديمقراطية الذي أضر بالاقتصاد.

ـ القضاء عل ثقافة الاستثمار الذي فتح الباب لثقافة «**الخبطة**».

ـ الحماية الجمركية وفقدان القدرة التنافسية.

يتحدث الكاتب بعد ذلك عن «آثار التحول لاقتصاد السوق والعولمة وإعادة الهيكلة على الاقتصاد المصري»، الذي بدأ بالتخلي عن القطاع العام وخصخصته، تحت ضغط الابتزاز العالمي عبر مواقف الدول الدائنة لمصر، وعبر صندوق النقد الدولي في ظل نظام حاكم ضعيف الكفاءة اقتصادياً مفعمٍ بالفساد، ما أدى إلى سيادة منطق أيديولوجي متعسف في تناول القضية.

وقد حالت الخصخصة دون قيام استثمارات خاصة جديدة، كما إنّ أموال وعائدات الخصخصة لم تستخدم في استثمارات حكومية جديدة، في ظل فلسفة تقليص الدور الاقتصادي المباشر للدولة الذي يقف وراء عملية الخصخصة التي نمت في ظل غياب الرقابة الصارمة من الأجهزة الرقابية في الدولة أو من ممثلي الشعب. ويورد الباحث أمثلة عملية للفساد الذي رافق عمليات الخصخصة.

ويقول الباحث: «إن أفضل طريقة لقياس تأثير السياسات الاقتصادية في اقتصاد السوق.. هي مقارنة التطور الذي أحرزه بالتطورات التي أحرزتها الاقتصادات الأخرى»، فقد أدت هذه السياسات إلى نتائج كارثية، فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي، وتدنى معدل الادخار والاستثمار، وتصاعد العجز التجاري. وفي ظل نظام ضعيف الكفاءة ومفعم بالفساد، وفي ظل نظام سياسي يقاوم إرادة التحول نحو الديموقراطية، فإن النتيجة هي المزيد من انتشار الفساد وإهدار ما بنته الأجيال والحكومات السابقة، ما يؤكد حاجة مصر إلى نموذج اقتصادي جديد مغاير لنموذج التحرير المطلق للاقتصاد الذي تشوبه عيوب تطبيقية كثيرة تتضاعف في البلدان النامية الفقيرة.

ويرى الكاتب أن «النموذج الكينزي القائم على الدولة المتدخلة في الاقتصاد، مع فتح المجالات للقطاع الخاص، وبناء حضانة وطنية للمشروعات الصغيرة يبدو حداً أدنى لدور الدولة في البلدان النامية والفقيرة، شرط أن تكون هناك رقابة شعبية فعالة على النشاط الاقتصادي للدولة حتى لا يصبح القطاع العام مرتعاً للفساد، وحتى لا يتحول الإنفاق الجاري إلى مجال للفساد أيضاً.

ركز د. محمد السيد سعيد في تعقيبه على مفهوم الرفاه، ونقد السياسة الاجتماعية في مصر، فرأى أن نظام الرئيسين السادات ومبارك لم يشهدا انهياراً لنظم الرفاه التي تأسست في ظل الرئيس عبد الناصر، بل رأى أنّ الإنفاق على معظم البرامج قد توسع بقصد تخفيف الفقر وتضييق الفجوة بين الطبقات، ولكنّه رأى أيضاً أن المشكلة هي في أن النظام الاقتصادي والاجتماعي قد تحول إلى نوع من البطالة الخارقة، وأصبح نظاماً لدعم البطالة الشاملة وعملية النهب المنظمة والفوضوية

للاقتصاد، ودعي هذا النظام بـ **النظام النهبي** الذي يقوم على **تعويم** انعدام الكفاءة، والتواطؤ العام والفوضى الشاملة وغياب المحاسبة والفساد، وأصبح نظام الدولة يقوم في الواقع على تقنية الحكم بالفساد، فتقوم نظم الرفاه بدور محدد وهو التعويم السياسي لدولة أو اقتصاد النهب. وبذلك أصبح لنظم الرفاه التي تأسست في ظل عبد الناصر وظيفة أخرى تماماً، هي تأمين النظام السياسي ضد الغضب الجماهيري برشوة الفئات الأكثر فقراً، بقدر معلوم من الإنفاق العام.

وفي حين ينتقد ترتيبات الرفاه من زاوية تشجيعها للبطالة، فإنه يدافع عن مفهوم دولة الرفاه الذي يعتقد أنه التنمية المستمرة لحق وإنتاجية العمل، كما ينتقد مفهوم التوظف كأداة للسياسة الاجتماعية، حيث أدى ذلك إلى مضاعفة الطابع الطفيلي للدولة.

ويرى د. سعيد أن نظام الرفاه يحتاج إلى مراجعة «حتى في أقدس مقدساته وهو التعليم المجاني والصحة المجانية»، ذلك أن تطبيقات هذا النظام تشتمل على جوانب سلبية شديدة، وانتقد نظام التعليم التسلطي، وطالب بأن يشهد المستقبل نظاماً يقوم على تعدد الأدوار وتوازنها بين فاعلين مختلفين.

ويخلص إلى أن «تحدث قطيعة حقيقية مع مفهوم الوظائف كإعانة اجتماعية.. فالمطلوب هو أن يعمل الناس لا أن يتبطلوا..» ويقترح وضع استراتيجية للتقدم الاجتماعي تقوم على التدريب وتنمية الهيكل المهاري للعمل. ويعتقد أن هذا هو المطلوب للتركيز على سياسات التنمية البشرية والتشديد على أن العمل هو القاعدة الحقيقية للتجربة الإنسانية، رابطاً ما بين السياسات الاجتماعية وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ورقة سالم توفيق النجفي، استعراضٌ لتجربة العراق الذي شهد اقتصاده في النصف الثاني من القرن الماضي، تجارب تنموية متباينة، اعتمدت الليبرالية الاقتصادية في الخمسينيات، في حين استمرت في الستينيات والسبعينيات على قدر كبير من المتضمنات الاشتراكية، وتحولت في ما بعد نحو سيادة المناخ المحفز للنشاط الخاص، إلى أن وضع الاقتصاد العراقي بعد مطلع التسعينيات تحت الحصار الذي انتهى بالاحتلال وعمد إلى نزع ملكية موارده الرئيسية (النفط والمياه). وبعد أن يستعرض الباحث الخلفية المرجعية لضرورات حالة التوازن بين المتضمنات الاشتراكية وسياسات السوق يتحدث عن «أوضاع الرفاهية الاجتماعية خلال النصف الأول من القرن العشرين» في العراق التي خضعت لأكثر من رؤية واتجاه وفقاً لمدى تدخل الدولة أو آليات السوق في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

في المناقشات الدائرة حول الموضوعات المطروحة يتفق الدكتور عبد الغني عماد مع غالبية ما قدمه د. شومان في ورقته عن التجربة السورية، مقدماً بعض الإضافات في محاولة للإغناء والمناقشة، فهو يرى أن ما ميز الاقتصاد السوري قبل عام ١٩٨٠، هو المركزية الشديدة والإشراف الكامل من قبل القطاع العام، وأن المشكلة في السياسة الاقتصادية برزت بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي من جهة وضغوط العولمة من جهة ثانية. ذلك أن برنامج التصنيع المكثف استهدف تلبية احتياجات الاستهلاك الواسع على حساب التراكم الرأسمالي، ما أدى إلى تزايد التبعية تجاه السلع الرأسمالية المستوردة، من دون القدرة التصديرية. وعندما اتخذت الحكومة إجراءات تقشفية بما في ذلك تقليص دور الدولة، اتجهت إلى إنعاش القطاع الخاص، واضطرت الدولة إلى الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينيات.

ويتساءل د. عماد عن عوامل القوة في الاقتصاد السوري، فيراها تتمثل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وسعر التحويل لما يقرب من عقد كامل، فضلاً عن انخفاض الدين الخارجي والداخلي. ومراكمة مخزون مهم من العملات الأجنبية، وذلك كله مع عدم الالتزام تجاه السياسة الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

أما نقاط الضعف فيراها في الخلل الكامن وراء الاستقرار. وهي ضعف النمو والنضوب السريع لمخزون النفط، والأداء الضعيف للقطاع العام، وتأثيرات الأزمة السياسية في المنطقة، ما انعكس على برامج التنمية وتفاقم مشكلات الفقر والبطالة، وإن ما حدث من إصلاحات في السنوات الأخيرة إنما هو خطوات على الطريق الصحيح، لكنها لم تنفد إلى عمق المشكلة الحقيقية والتحديات الخارجية التي تواجه الاقتصاد الوطني والتي لا يمكن تجاهلها، لكن ذلك يجب ألا يكون مبرراً لتأخير الإصلاح. ويرى د. عماد أن مقررات الحزب الحاكم الأخيرة التي تتعهد بإطلاق التعددية الحزبية والسياسية والحريات الإعلامية وتبني مقولة السوق الاجتماعية ومكافحة الفساد والبيروقراطية، هذه القرارات تعبر عن نوايا طيبة ولكنها لا تزال تطلعات وأمنيات تحتاج إلى برامج تطبيقية وإرادة صادقة ومصممة.

في التعقيب على ورقة د. النجفي حول الاقتصاد العراقي، يعرض د. عبد الوهاب حميد رشيد، للنموذج الذي يقدمه الباحث والذي يعتمد على السوق والدولة والمجتمع المدني، فيرى أن الأخذ بهذا النموذج ينتظر إنهاء الاحتلال، وأن وضع تصور اقتصادي لمرحلة الاستقلال الوطني تتكامل مع جهود مركز دراسات الوحدة العربية.

أما السياسات الاقتصادية للاحتلال، فهي تنطلق من المصالح الاستراتيجية

والأيديولوجيا اليمينية للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وضمن هذا المفهوم تحولت التنمية الاقتصادية لدى سلطة الاحتلال إلى مجرد حديث عن إعادة الإعمار بمفهومه الهندسي مع ربط ذلك بسياسات الانفتاح وإعادة الهيكلة.

وفي تحليل التجربة العراقية الطويلة رأى د. رشيد أن ثلاثة عناصر مترابطة تؤسس للسياسة الاقتصادية وهي: التنمية والعملية الدستورية والسياسة النفطية، وفي هذا السياق يحتاج العراق إلى تبني وتطبيق استراتيجية اقتصادية واضحة تنبثق عنها حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية المرتبطة بتنفيذ برنامج استثماري واسع لزيادة النمو والتشغيل.

وقد أشار د. صباح ياسين في مداخلته إلى قضية مشتركة وردت في بحثي أ. نجار ود. النجفي، وهي أن الإصلاح الزراعي في مصر والعراق، يندرج بالمعنى العام تحت عنوان الاشتراكية ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن د. ياسين يرى أن الإصلاح الزراعي أحدث خللاً كبيراً في أداء القطاع الزراعي في البلدين. وقد امتدت الآثار السلبية للتطبيقات الناقصة أو المنحرفة لقوانين الإصلاح الزراعي لعقود من الزمن، وكان من آثارها تدني المردود الاقتصادي الذي دفع إلى الهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة.

ويرى د. نهرا أن دمقرطة القرار في تسيير إدارة الوحدة الإنتاجية شرط ضروري ولكنه غير كاف، وبخاصة عندما تستخدم من قبل العامل وسيلة للتخفيف من قبل العمل المنتج، كما يرى أن أزمة الإنفاق على الحاجات الاجتماعية قد تظهر أزمة توزيع وإنفاق في ظل اقتصاد يتطور وينمو على أسس اقتصادية أفضل، ولهذا يتساءل عن ماهية قواعد التوزيع في ظل دولة ذات موارد محدودة.

ويتناول د. إبراهيم العيسوي في إطار محاولة التحول الاشتراكي في مصر، مسألتين: **الأولى**، تتصل بأسلوب الدولة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، **والثانية**، تتصل بتعريف الاشتراكية. وإذ يشارك د. محمد السيد سعيد في أن المدخل لتحقيق السيطرة على شروط الإنتاج هو المشاركة الديمقراطية الواسعة وهو الركن المفتقد في التجارب الاشتراكية التي حولتها إلى رأسمالية دولة بيروقراطية إلا أنه يرى أن ذلك لا يسوغ التغاضي عن قضية الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، كما إنّ التخطيط يظل ركناً أساسياً لضمان توجه الجهاز الإنتاجي لإشباع الحاجات الإنسانية وتجدد قوى الإنتاج، وستكون المشاركة الديمقراطية الضمان ضد تحول الملكية الاجتماعية إلى ملكية بيروقراطية، كما إنّها ستظل المناخ لتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة.

ويوافق د. الحمش ما ذهب إليه الأستاذ النجار من اعتراض على عنوان الورقة «التجارب الاشتراكية»، وكان الأجدى استخدام تعبير النموذج الاقتصادي في مصر. وينسحب هذا إلى التجارب الأخرى في سوريا والجزائر والعراق، وقد أضاف د. الحمش بعض الملاحظات على التجربة المصرية:

١ ـ لم يكن هناك برنامج أو تصور لبرنامج اقتصادي ـ اجتماعي يخرج من العموميات الواردة في بيان الضباط الأحرار.

٢ ـ التجربة المصرية تهم جميع العرب، وارتبطت بما يجري على الساحة العربية.

٣ ـ السياسة الداخلية ارتبطت بمواجهة العدوان المستمر وسياسة الغرب الموالية لإسرائيل.

٤ ـ اعتماد النموذج المصري على البيروقراطية في تطبيق التوجهات الاشتراكية، ويبرز هنا أيضاً دور جهاز الأمن (المباحث).

٥ ـ إن إجراءات مهمة تم اتخاذها منذ بداية التجربة الناصرية (الإصلاح الزراعي ـ التأميم، إقامة قاعدة صناعية مهمة ـ السيطرة على السوق)، وقد أحدثت هذه الإجراءات تحولاً اقتصاديا واجتماعياً مهماً. وارتبط ذلك بسياسة ومواقف وطنية وقومية، وعندما تحول السادات نحو السلام المنفرد مع إسرائيل بدأ التراجع والانكفاء إلى الخلف بتخليص المجتمع المصري من مكتسباته. وانتهجت سياسة الخصخصة والانفتاح.

وأثار د. عدنان شومان ظاهرة جامعي الأموال التي بدأت بالبروز مع التحول إلى تشجيع القطاع الخاص، كما إنه يشارك الرأي القائل إنّ مقولة الاشتراكية في سوريا ومصر تدخل في نطاق رأسمالية الدولة.

وفي رده على تعقيب د. محمد السيد سعيد، في ما يتعلق بمسألة الانتقال الرأسمالي، وافقه على أن الاقتصاد الحر هو حالة عالمية، إلا أنه يرى عدم الخضوع لهذه الحالة، وأنه يوافق على الاندماج في الاقتصاد العالمي لكن بشروط عادلة.

أما د. محمد السيد سعيد فيطرح في رده بعض العناوين السريعة التي تحتاج إلى التفكير، فمن جهة يؤكد أهمية الديمقراطية الاقتصادية، كما يشير إلى النتائج المدمرة لسيادة الأنشطة الريعية، ويرى أن من المهم أن ننتج مفهوماً للاقتصاد لأن المفهوم الكلاسيكي عديم الحساسية لقضية العدالة، ويتجاهل الحياة ويجردها. بينما يرى أن الاقتصاد لا بد من أن يعني إدارة مجتمع، ولا يمكن الفصل بين إدارة الاقتصاد وإدارة المجتمع، فضلاً عن أنه لا يمكن فك التلازم بين قضية الكفاءة

والتنمية من جهة، والعدالة التوزيعية من جهة أخرى.

وفي متابعته وقائع الندوة التي لم يحضرها لأسباب قاهرة، أرسل د. سالم توفيق النجفي تعليقه على بعض المداخلات، وبخاصة مسألة ارتباط الاشتراكية بالديمقراطية، ورأى أن رحيل التجارب الاشتراكية، لم يكن بسبب غياب الديمقراطية بقدر تنامي القوى المضادة الرأسمالية، فاختلال التوازن بين الاتجاهات الاشتراكية والقوى المضادة لم يكن في صالح الاشتراكية، وهو لا يعتقد أن نمط التحولات الاشتراكية كان بوسعها أنْ تبني الديمقراطية لأسباب يأتي في مقدمتها عدم وجود بنى مؤسسية تمكن من نشأة الديمقراطية.

ويشير د. النجفي إلى مسألة في غاية الأهمية، وهي أن البنى الديمقراطية في تكويناتها ومتضمناتها ذات أبعادٍ ليبرالية، تعتمد على تراكم رأس المال الخاص، في حين أن الاشتراكية تسعى إلى تراكم رأس المال العام. وهذا التناقض في المنطلقات الفكرية لا يساعد على قيام ديمقراطية حقيقية حامية للاشتراكية.

ويخلص د. النجفي إلى أن إقحام الديمقراطية على مجتمعات متحولة مسألة تتطلب العديد من الدراسات المتأنية والتي يمكن أن يتم التوافق من خلالها بين الطروحات النظرية والتجارب التطبيقية.

إلى جانب ما دعي بالتجارب الاشتراكية، قدمت ورقة بعنوان «نموذج الدول محدودة الموارد ومحاولة تحقيق الرفاهية الاجتماعية: تونس» قدمها د. عبد الفتاح العموص أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة صفاقص (تونس) يعرض فيها التجربة التونسية، كنموذج من الدول محدودة الموارد في محاولتها تحقيق الرفاهية الاجتماعية. وهو يعتقد أن أية تنمية اقتصادية شاملة ومستديمة تستدعي لتحقيق الرفاهية القيام بإصلاحات جذرية وعميقة بهدف الحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية والقطاعية والجهوية التي يعززها اقتصاد السوق بآلياته المتنوعة والمبنية على الحرية الاقتصادية وتقليص دور الدولة ومكانتها، ما لا يساعد على النهوض بالمستوى المعيشي المادي والأدبي للشرائح السكانية العريضة المعوزة.

والكاتب في ورقته يحاول التصدي لهذه الإشكالية الإنمائية من زوايا الإيجابية والسلبية في تجربة تونس من خلال العناوين التالية:

أولاً: واقع الرفاهية عبر نتائج السياسات الاقتصادية الإصلاحية والتحررية التونسية، فقد لاحظ أن الإصلاحات الاقتصادية التصحيحية والتحررية أدت إلى نتائج إيجابية في ما يتعلق بمعدلات النمو والادخار والتضخم وتقليص عجز الموازنة.

ثانياً، موقع الرفاهية عبر تطور المتغيرات الاجتماعية الأخرى، في مقابل التحسن في الأداء الاقتصادي، يلاحظ الكاتب اشتداد الاختلالات في سوق العمل بسبب السياسة التقشفية، كما تأثر قطاع البناء والأشغال العامة سلباً، مع بروز ظاهرة الأنشطة غير المنتظمة وغير ذلك من علامات الانحراف الاجتماعي البعيدة عن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ويركز بوجه خاص، على الفائض من حاملي شهادات التعليم العالي، وظهور معوقات أساسية في سوق العمل الذي يبرز في ارتفاع معدل البطالة.

ثالثاً، التحولات الجذرية لسوق العمل التونسية، يتناول الباحث هذه التحولات بشيء من التفصيل، مبيناً أثر انخفاض النفقات الحكومية السلبي على سوق العمل والبطالة.

رابعاً، الآفاق المستقبلية المتوقعة لسوق العمل لسنة ٢٠١٠، وذلك من خلال استبيانات خاصة في ضوء تجسيم اتفاقية الشراكة الأوروبية والدخول في منظمة التجارة العالمية.

خامساً، الآثار التصحيحية الهيكلية والتحررية على معضلات الفقر والفاقة.

سادساً، الرفاهية والظواهر الاجتماعية: يركز الباحث من جديد على نتائج السياسات التصحيحية والتحررية السلبية في ميادين سوق العمل وسلوك الأفراد ومواقف الجماعات وبروز القطاع غير المنظم، ثم يتحدث عن السياسة الاجتماعية متعددة الجوانب التي أقرتها الحكومة من أجل إصلاح الاختلالات الاجتماعية (البرنامج الوطني لإغاثة العائلات المعوزة، شمل حوالى ٥٦٠ ألف عائلة) ولكنه يلاحظ أن الضغوط المفروضة على سوق العمل متأتية عموماً من فئات الشباب العمرية المختلفة العاطلة عن العمل المتعلمة وغير المتعلمة.

وفي الختام يوجه الباحث الأنظار إلى أن الحكومة التونسية اعتمدت في استراتيجيتها التنموية الشاملة والمستديمة على مقاربات الاقتصاد السياسي للرفاهية التقليدية المبنية أساساً على مفهوم الرعاية الهادفة إلى تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة للأفراد استناداً إلى:

١ ـ اقتصاد السوق.

٢ ـ تحقيق أو إشباع الحاجات الأساسية لحياة الفرد والجماعة.

وبعد أن يستعرض د. عمر البوبكري في تعقيبه على البحث مراحل المسيرة التنموية التونسية، يحدد عام ١٩٨٦ تاريخاً لبدء القطيعة العقلية مع السياسة الرامية

لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وذلك بتبني برنامج الإصلاح الهيكلي باقتراح صندوق النقد الدولي، الذي تدعَّم عام ١٩٩٥ بإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مع تبنّ كامل لتوجهات توافق واشنطن، ويقول المعقب إن ضعف الموارد خلال السنوات الأولى للاستقلال أدى إلى الفشل الذريع لتجربة التعاضد.

وأكد د. البوبكري على أن العلاقة بين السياسة الاجتماعية والديموقراطية جدلية، وكما جاءت السياسة الجديدة (الليبرالية) بطريقة تسلطية فإن نتيجتها السياسية تميزت كذلك بالعودة إلى نمط الحكم التسلطي الكامل. ثم ختم تعقيبه بملاحظتين:

الأولى، تتعلق بمستوى الدخل، فمتوسط الدخل لا يمكِّن من كشف تراجع الرفاهية الاجتماعية.

والثانية، تتعلق بدور الصناديق التضامنية. وقد أُحدث صندوق التضامن الوطني والصندوق الوطني للتشغيل، إلا أن البو بكري يؤكد أن السياسة الجديدة أحدثت تحولاً سلبياً في طبيعة الخدمات الاجتماعية التي تسديها الدولة للمواطنين الذين أصبحوا يحصلون على مساعدات خيرية ولا يتمتعون بحقوق تجاه الدولة.

وأثار د. فؤاد نهرا عدداً من التساؤلات في مداخلته وهي:

١ ـ هل تعني المؤشرات الإيجابية أن النموذج التونسي يمكن أن يكون بديلاً للتنمية؟

٢ ـ هل يتوجب على المجتمع التضحية بالعدالة والديمقراطية من أهل التنمية؟

٣ ـ هل تصح فرضية تكريس التنمية في ظل الديكتاتورية والتفاوت الاجتماعي؟

٤ ـ هل الخضوع لثقافة الغرب يشكل عاملاً داعماً للتنمية؟

٥ ـ ما هو مصير هذا النموذج عندما تنهار الصناعات النسيجية وعندما تخضع للمنافسة الصينية في أسواق أوروبا؟

ويلفت د. حسن كريم في مداخلته إلى أنّ النموذج الليبرالي للدولة محدودة الموارد في تونس (ويضيف لبنان والأردن) مع وجود الدين العام وضغطه على المالية العامة للدولة، سيتجه إلى تقليص النفقات الاجتماعية، بينما يفاقم مشكلة انسحاب الدولة أساساً من هذا المضمار، وأن هذا النموذج يعتمد على الموارد البشرية ما يستدعي أن تكون السياسات الاجتماعية أساسية في توجيه دور الدولة في التنمية

الاقتصادية. ومن هنا فإن الاستثمار الاجتماعي (كالاستثمار في التعليم مثلاً) يؤدي إلى نمو اقتصادي وتنمية.

ويلاحظ د. علي محافظة أن في الورقة والتعقيب، تجاهل ربط التطور الاقتصادي في تونس بالصراع السياسي في الحزب الدستوري الجديد على السلطة.

واستكمالاً للنماذج العربية المقدمة، كانت هناك ورقة تحت عنوان (تأثير عائدات النفط على الرفاهية الاجتماعية في الدول النفطية) قدمها د. حسين عبد الله، وهو الخبير العربي في قضايا النفط واقتصادياته، من خلال تطور السعر الاسمي والسعر الحقيقي وحجم عائدات صادرات أوبك النفطية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٤) يستخلص:

١ ـ أن الرفاهية الاجتماعية في الدول النفطية تعتمد إلى درجة كبيرة على حجم عائدات النفط في صورتها الحقيقية وليس في صورتها الاسمية.

٢ ـ وأن بعض الدول النفطية تراخت في استثمار فوائضها النفطية.

٣ ـ وأن هذه الدول لم تقم بإنشاء صندوق موازنة تلجأ إليه لمواجهة العجز.

٤ ـ وهي تسعى إلى استرضاء مواطنيها في صورة نقدية أو في صورة سلع وخدمات وتضيف الكثير إلى القاعدة الإنتاجية.

ويلاحظ د. عبد الله أن بعض الهيئات البحثية الغربية تبالغ في تقدير عائدات النفط، باستخدام «دولارات ثابتة القيمة عند مستواها عام ١٩٧٣»، وهكذا فإن حصيلة صادرات أوبك عام ٢٠٠٤ لا تتجاوز ٤٤ مليار دولار (بأسعار عام ١٩٧٣) وليس ٣٣٨ مليار دولار كما تضخمها الدوائر الغربية.

وبالمقارنة بين دول أوبك والدول الصناعية الغنية، نجد أن دول أوبك تعيش على دخل من مصدر طبيعي واحد قابل للنضوب، وليس على دخل متجدد من صناعات تحويلية غير قابلة للنضوب.

ويلاحظ د. عبد الله أيضاً كيف أن كل دولة من الدول النفطية، قد تبنت أسلوب التنمية القطرية والإنفاق الاستهلاكي في إنفاق الفوائض النفطية، وكان الأجدر بها أن تتجه إلى الأسلوب التكاملي على مستوى الوطن العربي.

ويشير الباحث إلى أن الدول المصدرة للنفط، تمكنت من تصحيح أسعار النفط جزئياً في ظل حرب عام ١٩٧٣، إلا أن الدول الصناعية استطاعت أن تمارس قدراً كبيراً من التأثير على آليات السوق، وبخاصة في جانب الطلب. وكان من نتائج ذلك خفض الاستهلاك العالمي وتشجيع الاستثمار خارج أوبك.

ويطرح د. عبد الله مسألة السعر الذي يحقق الغاية المشتركة، معبراً عنها بعائد مجز لاستثمارات الشركات العالمية وتعويض الدول المصدرة عن نضوبه النهائي. ويقول إن هذا السعر ينبغي ألا يقل عن ٥٠ دولاراً للبرميل في الوقت الحاضر، على أن يتدرج ارتفاعاً في المستقبل بالأخذ في الاعتبار معدل التضخم ومعدل النمو السنوي للطلب، وتغييرات قيمة الدولار، ما يضمن لأصحاب الثروة النفطية الناضبة الحصول على نصيب عادل ومستقر للريع النفطي.

وانطلاقاً من الطبيعة الخاصة للنفط يلفت د. عبد الله النظر إلى أن المادة رقم ٢٠ من أحكام الغات ومنظمة التجارة العالمية، اعترفت لمنتجين بفرض قيود على الإنتاج والتصدير، ترشيداً للاستهلاك وحفاظاً عليها من الهدر والتوسع في الاستهلاك في ظل أسعار متدنية لا تعكس القيمة الحقيقية.

ومن هنا فإن الرفاهية الاجتماعية التي تعتمد في أية دولة على حجم الدخل القومي وكيفية توزيعه بين المواطنين، تكتسب خصوصية في الدول النفطية، وترتبط هذه الخصوصية بالعائدات النفطية التي تعتمد بدورها على الأسعار الحقيقية للنفط وعلى حجم إنتاجه وصادراته.

وقد أثار د. علي محافظة سؤالاً حول مدى سيطرة الدول المصدرة للنفط على آبارها النفطية؟

أما الأستاذ أحمد السيد النجار فقد أثار مسألة حصة الشركات من احتياطي الدول المنتجة والمصدرة للنفط. ومسألة وجود طفرة نفطية عربية في الفترة الماضية، أيا كان السبب (ريع المقاومة العراقية وريع الاضطرابات في الولايات المتحدة وفنزويلا.. الخ)

وتساءل عما يفعله العرب بهذه الطفرة، في الوقت الذي أهدروا في السابق طفرتين من خلال إخراج الأموال للخارج. ولدينا الآن نزوح باتجاه أوروبا وشرق آسيا.

كما تساءل د. ناصر عبيد الناصر عن سبب عدم إفادة الدول العربية النفطية من التجارب المؤلمة.

كما تساءل د. عبد الهادي خلف عن نظرة د. حسين عبد الله إلى مشكلة الديون التي تعاني منها دول الأوبك.

أما د. فؤاد نهرا فتساءل عن طبيعة السياسات التوزيعية والإنفاقية للدول في الخليج العربي.

وقد رد د. حسين عبد الله على التساؤلات مشيراً إلى أن الورقة الموزعة حوَت العديد من الإجابات، مشيراً إلى معاناة العالم الثالث نتيجة ارتفاع أسعار منتجات الدول الصناعية، وذلك في إطار استنزاف الدول الصناعية ثروات العالم الثالث في ظل ما دعاه بالاستعمار الاقتصادي.

الحلقة النقاشية

في **الجلسة الختامية**، عقد المشاركون في أعمال الندوة، حلقة نقاشية، تحدثوا فيها عن مدى الملاءمة والإفادة عربياً من التجارب المختلفة التي تناولتها الندوة، وقد تولى الدكتور صباح ياسين إدارة هذه الحلقة.

في البداية أشار د. إبراهيم العيسوي إلى ظروف نشأة الدولة التدخلية في العالم الرأسمالي، لمواجهة أزمات الركود المتكررة ثم لمواجهة أزمة سوء توزيع الدخل، بينما المشكلة في البلدان النامية، هي مشكلة التنمية الشاملة.

وأثار د. العيسوي مسألة تمويل خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية، ورأى أن آليات التمويل جديرة بالدراسة الفعلية، وهو أمر لم تتعرض له الندوة. وهنا يطرح دور الدولة الذي يراه مرهوناً بتطور الهيكل الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية ومستوى الوعي الضريبي، ولاحظ أن المنشآت الصغيرة واتساع حجم القطاع غير النظامي وانتشار الأمية، تشكل عقبات أمام الاعتماد على الضريبة كمصدر أساسي لتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية. ويطرح في المقابل ملكية الدولة لجانب من وسائل الإنتاج كطريقة للحصول على إيرادات مهمة لتمويل الخدمات الاجتماعية.

ويحذر د. العيسوي من التحرير المتسرع للاقتصاد الذي يؤدي إلى فقدان مصدر رئيسي للإيرادات مع عدم توافر مصادر أخرى، الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد عجز الموازنة وازدياد الدين العام.

ويوافق د. حسن كريم على التشخيص الذي قدمه د. العيسوي مؤكداً أن المطلوب هو إعادة النظر في دور الدولة على جميع الصعد بحيث تلعب الدولة دورها في التنمية الشاملة.

أما الدكتور حسين عبد الله، فيرى ضرورة تنظيم العائدات النفطية وضمان نموها في صورة حقيقية للتعويض عن النضوب النهائي للنفط، واستثمار العائدات النفطية على أساس إنتاج حقيقي متكامل على المستوى العربي إضافة إلى التنمية القطرية.

ورأى د. عبد الغني عماد أن الندوة طرحت قضايا إشكالية مهمة أولها إشكالية

المصطلح نفسه، كما برزت إشكالية المسار والآليات التي رافقت نشوء دولة الرفاه. ورأى أن دولة الرفاه تختلف عن الوظيفة الأخلاقية للدولة لأنها قائمة في قلب الدور الوظيفي للنظام الرأسمالي.

وفي ضوء المقومات التي اقترحها د. محمود عبد الفضيل، يرى الدكتور عماد أنه لا يكفي تحديد المقومات والمستويات، بل يجب تحديد مقياس لنوعية الخدمات. وبناء على ذلك فهو يرى أن إشكالية التجربة العربية في التنمية تضعنا أمام ثنائية تتمثل بإشكالية التضحية إما بالعدالة الاجتماعية وإما بفعالية السوق. وهو يرى أن التصور الموضوعي في نتائج اقتصاديات التخطيط المركزي والموجه والدولة التدخلية، يماثل في إصراره ما نتج عن سياسات السوق من مديونية وفساد وتبعية للسوق العالمي، لذا فإن الفضل لهذه الندوة أنها أثارت هذه الإشكاليات.

وقال الأستاذ عبد القادر النيال أنه استخلص من أعمال هذه الندوة، أن نماذج دولة الرفاهية الاجتماعية هي دول حققت وحدتها القومية وبلغت مرحلة الدولة ـ الأمة، بينما واقع الدول العربية يشير إلى عدم توافر الشروط الضرورية لبلوغ دولة الرفاهية. ولذلك فإنه يرى أن لا سبيل أمام الدول العربية لبلوغ ذلك إلا بالعمل على تعزيز التكامل الاقتصادي وصولاً إلى الدولة ـ الأمة، واجتثاث جذور الفساد لتوفير موارد تمكن من تحقيق معدلات نمو عالية وإعادة توزيع الدخل وبناء دولة ديمقراطية توفر للمواطنين فرصة المشاركة.

ورأى الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد أن أفكاراً عديدة طرحت بطريقة مثالية طوباوية، والمشكلة كما يراها هي في الأساس أنظمة عربية فاسدة.

أما الدكتور عدنان شومان، فأرجع أسباب عدم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية إلى عدم وجود منهج وتصور واضح للتحول، لذا فهو يدعو إلى وضع هذا المنهج والاستفادة من التجربة السويدية في بناء الإنسان الفكري والنفسي والديمقراطية واحترام الإنسان. ويرى ضرورة التخلص من البيروقراطية والتحول نحو الديمقراطية وتطبيق اللامركزية وإصلاح الإدارة، والتركيز على دور الدولة واعتماد أسلوب الحوار، والتركيز على التعليم وبرامج التأمين ضد المخاطر وتعزيز دور المرأة. ويدعو د. شومان أخيراً إلى وضع برنامج واضح من خلال ما تمت مناقشته في الندوة.

ويرى د. علي محافظة أن دولة التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية لا بد من أن تكون أولاً دولة ديمقراطية، وأن تتجه الدول العربية نحو الاتحاد الشامل، فالتنمية لن تتحقق إلا من خلال التعاون العربي الوثيق.

والدكتور عمر البوبكري، رأى أن بناء دولة الرفاهية في البلاد العربية تصطدم بحاجزين هما: غياب الديمقراطية وتدني المستوى الثقافي للمواطنين، وهو يرى أن الندوة تستحق إقامة ندوات ودراسات تحليلية عديدة.

ولخص د. فؤاد نهرا ما استخلص من أعمال الندوة بما يلي:

١ ـ إشكالية دولة الرعاية ترتبط بوجه الإنفاق التوزيعي للثروات.

٢ ـ العلاقة الوطيدة بين الإنفاق والإنتاج والتنمية الاقتصادية شرط مسبق للرعاية.

٣ ـ وهذه العلاقة بين الإنفاق والإنتاج، تُظهر مشكلة التوزيع والإنفاق في ظل موارد اقتصادية محدودة.

٤ ـ واستطراداً لا بد من إعادة تحديد الحاجات الإنسانية في ظل القيود الاقتصادية.

٥ ـ لا يصح إسقاط النماذج الأوروبية على مجتمعاتنا، لأن آليات التوزيع للخدمات تخضع لديناميكيات مختلفة.

٦ ـ لابد من الفصل المنهجي بين متطلبات التنمية من جهة، وبين مسار الوحدة العربية من جهة ثانية.

٧ ـ لابد من انطلاق التوزيع والإنفاق من نظرة للعدالة، تأخذ بالاعتبار قيداً أساسياً وهو وجود طبقة مسيطرة وميسورة للغاية.

٨ ـ لا بد من فك الارتباط بين الحاجات الإنسانية الظرفية بنموذج الاستهلاك الأوروبي من أجل تقديم حلول ممكنة للتوزيع.

٩ ـ يتطلب ذلك إعادة تأهيل البنى الثقافية ـ القيمية ويطالب د. نهرا هنا بالعودة إلى الإطار الخلقي الإسلامي في تيسير الاقتصاد وعلاقات الإنتاج والسلطة.

١٠ ـ كما يرى العودة إلى ثوابت الفكر الديني من خلال تطوير وتطبيق الزكاة والخمس، وهي من ثوابت التوزيع.

١١ ـ أخيراً يرى أن ذلك كله يحتاج إلى عقد اجتماعي بالمعنى الشامل يطرح المبادئ الأساسية لعلاقة الحاكم بالمحكوم، ويحدد مقدار التنازلات الذي تستطيع كل فئة اجتماعية أن ترضى به، ما يعني إشراكها بالقرار السياسي.

ويرى د. محمد إبراهيم منصور، أنه لا يمكن أن تكون الدولة الريعية دولة رفاه

في الوقت نفسه، فالرفاه يعتمد على هيكل إنتاجي متنوع وموارد قابلة للنمو المستدام، وإذ أشار إلى الاستخدام غير العقلاني لموارد النفط في دول الخليج، فإنه يشير إلى استخدام بعض هذه الموارد في تمويل إنفاق اجتماعي رافه وإن يكن مهدداً بالتراجع أو التوقف، وبخاصة أن الإنفاق الاجتماعي هذا، إنما هو محاولة لإضفاء الشرعية على أنظمة الحكم، وتأجيل الاستحقاقات السياسية للشعوب في محاولة لتأميم الصراع الاجتماعي.

وبعد أن أورد د. محمد دويدار بعض الملاحظات حول بعض الأوراق المقدمة في الندوة، أبرز في مداخلته النقاط المهمة التالية:

ـ تنتمي ظاهرة دولة الرعاية إلى تنظيم اجتماعي معين هو التنظيم الاجتماعي الرأسمالي. وقد برز ذلك في مواجهة مشكلات ومواقف تبلورت عبر حركة المجتمعات الرأسمالية.

ـ نجم عن التطور التاريخي للرأسمالية على الصعيد العالمي التخلف الاقتصادي والاجتماعي بالمعنى الأخلاقي والعلمي، في أجزاء أخرى من المجتمع الدولي.

ـ المشكلة في المجتمعات المتخلفة هي: هل يمكن نفي التخلف في إطار نفي العلاقات الاجتماعية التي أنتجته؟

ـ المطلوب للمجتمع العربي استراتيجية لنفي التخلف عبر عملية تطوير كيفي للمجتمع. وهذا يتطلب بناء دولة لا يمكن أن تقوم إلا نفياً للدولة القائمة، ولذا فإن المسألة حالياً هي سياسية في المقام الأول، وإن د. دويدار يرى أنه إذا توافرت الشروط التنظيمية لنفي الحكومة، يمكن الإفادة تقنياً من ممارسات دولة الرعاية كما عرفتها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

وإذ أشاد د. ناصر عبيد الناصر بالندوة وما جرى فيها من مناقشات، فقد أكد على أهمية الديمقراطية وعلى ضرورة إشراك أصحاب المصلحة الحقيقية في الإصلاحات، كما ركز على الاهتمام بالإنسان الذي هو غاية التنمية السياسية ووسيلتها.

واستخلص د. نجيب عيسى من أوراق الندوة ومناقشتها أن موضوع دولة الرفاه يثير مسائل وإشكالات عديدة منها:

ـ مسألة النمو ومصادره (الريع ـ العمل ـ رأس المال).

ـ إشكالية آلية السوق، التخطيط: قطاع عام ـ قطاع خاص.

ـ موازين القوة بين أطراف الإنتاج وأطرها التنظيمية: الدولة ـ أصحاب العمل ـ أصحاب الأمر ـ الأجر.

وأشار د. عيسى إلى الاختلافات الجوهرية من الناحية البنيوية بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية ما يجعل مسألة الرفاه الاجتماعي تطرح في إطار مختلف في كل منها: لهذا فهو يسأل في ما إذا كان هذا الاختلاف لا يزال قائماً في ظروف العولمة؟ هنا يرى أن الطرح الليبرالي يعترف بوجود مرحلة انتقالية يفترض أن تعالج فيها بعض خصوصيات البلدان النامية والطرح الجديد للتنمية من خلال مفهوم التنمية البشرية المستدامة، يحمل في ثناياه اتجاهاً لجعل هذا المفهوم صالحاً لجميع بلدان العالم على حد سواء.

ويعتقد د. عيسى أنه من المفيد لو جرت في إطار الندوة معالجة محورين آخرين:

الأول، يتناول مدى صلاحية مفهوم التنمية البشرية المستدامة كأساس نظري لمعالجة مسألة الرفاه في البلدان النامية.

والثاني، يخصص لتقييم تجارب البلدان النامية عموماً والبلدان العربية خصوصاً في مجال شبكات الأمان الاجتماعي (وبخاصة الصناديق الاجتماعية) التي أصبحت جزءاً من برامج التصحيح الهيكلي التي يراهن عليها من أجل معالجة المسألة الاجتماعية خلال الفترة الانتقالية.

ختــام الندوة

في ختام الندوة ألقى د. منير الحمش كلمة باسم المشاركين أشار فيها إلى حسن اختيار موضوع الندوة وأهمية هذا الموضوع في هذا الوقت بالذات، كما أشاد بالمشاركة الفعالة للأصدقاء من السويد ما يدل على اهتمامهم بقضايانا ورغبتهم الصادقة في المساعدة على بلورة برامج التقدم والنهضة في بلادنا.

وقال د. الحمش إن أعمال هذه الندوة تعكس رغبة كل من مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، في التصدي لمجموعة من المفاهيم التي تستدعي التفسير الدقيق والوضوح المباشر لمسألة «دولة الرفاهية الاجتماعية» بعد الإرهاصات التي مرت بها التجارب التنموية، وبعد التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي في ظل العولمة، وما أصاب الفكر الاقتصادي من تحولات وتطورات.

ويعتقد د. الحمش أن مجموعة من الدروس يمكن استخلاصها من الأوراق المقدمة والمناقشات التي جرت على مدى ثلاثة أيام، ما يجعلنا قادرين على التعرف على النجاحات والإخفاقات التي تعرضت لها بلداننا في تعاملها مع التحولات والظروف

ما يساعد على تحديد المسارات التي يمكن أن تنتهجها الدول المعنية من أجل تحقيق الارتقاء المتوازن في اقتصادها، والرفاهية الاجتماعية لمجتمعها على قاعدة اقتصادية متينة قائمة على ثقافة اقتصادية تحتاجها كخلفية فكرية مطروحة ما يساعد على حسن وسلامة الاختيار.

وختم د. الحمش كلمته بتقديم الشكر والامتنان إلى مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي باسم جميع المشاركين في أعمال الندوة، على هذه المبادرة، على أمل أن يعزز هذا الجهد بالمزيد من الإسهامات من قبل المفكرين العرب لإغناء الفكر العربي في تواصله مع الفكر الإنساني.

ثم تحدث السيد يان هننغسون مدير المعهد السويدي بالإسكندرية، فشكر مركز دراسات الوحدة العربية وجميع المشاركين في الندوة نيابة عن حكومة السويد المهتمة بحوار الحضارات وبإيجاد الروابط والعلاقات المهنية بين أوروبا والعالم العربي، ملاحظاً وجود عدد من الخبراء العرب يملكون علماً واسعاً عن السويد ويهتمون بدراسته، ولكن لا يوجد بين الباحثين السويديين ما يقابل ذلك في الاهتمام بالعالم العربي، لهذا فهو يدعو إلى معالجة النقص لأن عدم التوازن هذا يعيق الحوار المتكافئ.

وفي كلمته الختامية شكر الدكتور صباح ياسين مدير المعهد السويدي، ونقل إلى الحضور تحيات الدكتور خير الدين حسيب وشكره وتقديره لجميع الباحثين والمعقبين والمتداخلين.

وأشار د. ياسين إلى التجربة الناجحة في التعاون بين مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي، معدداً مجالات التعاون القائمة والمستقبلية ومشيداً بنتائج هذا التعاون وأهميته.

ثم شكر د. ياسين شخصياً المشاركين على جهودهم المبذولة، وتوجه بشكر خاص إلى المساهمين في الندوة من الجانب السويدي، وإلى العاملين في مركز دراسات الوحدة العربية.

مقدمــــة

.. وستبقى معالجة موضوع يتسم بذلك النوع من التداخل والتشابك، مثل قضية دولة الرفاهية الاجتماعية، محاولة تحمل من المغامرة الكثير ومن التنوع ما يفتح نحو المستقبل الدعوة للمزيد من الرصد والمتابعة، فالقضية لا يحددها زمن أو تؤطرها تجربة بذاتها، بل إنها تمثل التحدي للخيارات المستقبلية المعروضة أمام العرب، التحدي القائم ليس فقط على المدى الذي يمكن أن تتحقق فيه المكاسب على صعيد معالجة الفقر وتأمين الحياة الكريمة، بل إنها في الواقع تعبر عن حصيلة الرؤى الفكرية لمستقبل الإنسان في حريته وسعادته.

ولذلك جاءت تلك الخطوة في خوض غمار هذه الفعالية الفكرية التي جمعت باحثين ومختصين عرباً وآخرين أجانب للتصدي لمحتوى فكرة الرفاهية ومضمونها على مستوى دور الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وتناول جوانبها المختلفة ونماذجها المتحققة وتطبيقها في أكثر من نموذج في العالم وبضمنها الوطن العربي.

ولم يكن إنجاز انعقاد الندوة في مدينة الإسكندرية (٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥) إلا حصيلة جهد تواصل بشكل مشترك بين مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، للوصول إلى بناء تصميم ندوة فكرية تحيط بدلالة ومضمون وآفاق تجربة دولة الرفاهية الاجتماعية، ولتوفير قاعدة من الفهم المشترك حول تناول هذا النوع ودلالاته الراهنة وبما يقدم للفكر والمفكرين العرب حصيلة علمية تتسم بالشمولية والدقة في تناول المعنى الفكري والتطبيقي لمعرفة مفردة «الرفاهية» والإمكانات المتاحة اليوم أمام العرب للارتقاء بجهودهم من أجل الوصول إلى تحقيق المحتوى الإنساني، الاجتماعي، والقيمي لفكرة الرفاهية وما تعنيه في إطار العمل القومي المشترك لتحقيق هدفهم النبيل في بناء الدولة العربية الواحدة.

ولعل أبرز ما تحقق في هذه الندوة، بعد أن تحقق إنجاز تحديد ملامحها واتجاهاتها

الأساسية عبر تصميم برنامج واختيار محاور البحث فيها، هو الأجواء الحوارية التي رافقت التعقيب على البحوث ومناقشات المشاركين في الندوة. لقد كان الخلاف حول مفاهيم ودلالة معنى دولة الرفاهية الاجتماعية، ساحة واسعة تتنافذ عبرها مختلف الأفكار السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تصب في مجرى واحد يعبر عن اتساق الرؤى بشأن المحتوى الإنساني للرفاهية وما تعنيه بالتالي من أجل تأكيد إنسانية الإنسان بعيداً عن المصادرة والاستبداد والفقر، فالمسألة لم تعد محصورة في تحديد أسباب الحرمان والفاقة في الجانب الاقتصادي بسبب سوء توزيع الموارد أو النهب والفساد، بل في إطار الصيغة التي يجب أن تكون فيها دولة الرفاهية قادرة على أداء دورها ومسؤولياتها، وهذا ما عبر عنه المشاركون في اختتام أعمالها. وبالإشارة إلى أن هذه الندوة، لم تأتِ في وقتها فحسب، بل جاءت لتمثل جواباً على حزمة من الظواهر التي تسود هذا الكوكب جراء سياسات قاصرة وذات طبيعة انفرادية وتسعى نحو تحقيق المكاسب الاقتصادية في اختزان ثروة هذا الكوكب في جزء منه وحرمان الأجزاء الأخرى، وما يصاحب ذلك من اختلالات تقود بالضرورة إلى الاحتقان والتوتر وحتى الاصطراع المسلح.

ولربما يرى بعضهم، هنا في الوطن العربي، أن عرض موضوع دولة الرفاهية الاجتماعية كنموذج لحل أزمات الحياة السياسية والاقتصادية الراهنة، يعد ضرباً من الرفاه الفكري بحد ذاته، ولكن في الوقت نفسه فإن الفكرة المقابلة التي تشير إلى أن موضوع بناء دولة الرفاهية الاجتماعية يجب أن يناقش اليوم وغداً، لأنه يمثل تحدياً لنا أولاً، ولذلك فإن هذه الفكرة وجدت سواء في حدود فعالية الندوة أو خارجها صدىً وتجاوباً متواصلاً، ذلك لأن الوطن العربي يجب أن لا يبقى خارج هذا الكوكب الذي أضحى يعرض كل الخيارات المستقبلية أمامه ليحاور نفسه حولها **أولاً**، ولينضج في تلك الأفكار ما يسهم في إيجاد الحلول الأفضل لصالح مستقبله **ثانياً**.

ولكل ذلك فقد حققت مغامرة عقد ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية أكثر من هدف متوقع، ومع ذلك ما زال الموضوع مفتوحاً لكل الأفكار والآراء، وإذا كان لمركز دراسات الوحدة العربية امتياز المبادرة، والخطوة الجريئة الأولى في خوض غمار هذا الموضوع من جوانب عديدة، فإن ما يُنتظر من الآخرين لمواصلة العمل الفكري، سيكون بالضرورة تواصلاً مع ما تحقق عبر الخطوات الشجاعة الأولى من أجل خوض غمار هذا الموضوع والاجتهاد في تفاصيله المختلفة لاحقاً.

ولذلك كان النقاش الذي دار في الجلسة الختامية للندوة حول إمكانية بناء دولة الرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي، يعبر عن اقتراب وتجاور في الأفكار التي عرضت حول الموضوع، والتي لم تكن بذلك المستوى من الوضوح عند اليوم الأول

للندوة، فقد أشاعت أجواء الندوة وما اتسمت به من مناقشات مستفيضة للبحوث المختلفة، معايير علمية وأفكاراً خلاقة نحو المزيد من العمل الفكري والبحث المعمق، وأن تكون الندوة بداية لجهد علمي منظم، في إطار أنشطة مركز دراسات الوحدة العربية أو غيره من المنابر الفكرية العربية، للوصول إلى صيغة تسهم في عبور الحالة الراهنة، بكل تعقيداتها ومشاكلها، نحو مساحة بناء تصور نموذجي لدولة عربية قادرة على تحقيق ذلك الهدف النبيل.

وإذ يضع مركز دراسات الوحدة العربية حصيلة الأعمال الكاملة للندوة الفكرية «دولة الرفاهية الاجتماعية» في هذا السفر العلمي، فإنه يسهم في فتح باب أوسع أمام المفكرين والباحثين العرب من أجل إثراء هذا الموضوع، وليعرض الإمكانية الفكرية والعملية لإنجاز هذا الهدف القومي الإنساني، وأن تتحول فكرة دولة الرفاهية الاجتماعية من حلم مشروع إلى واقع قائم.

مركز دراسات الوحدة العربية

كلمـــة الافتتـــاح الأولـــى

يان هننغسون(*)

يواجه الحوار بين العرب والأوروبيين مخاطرة التركيز على المسائل الراهنة وحدها. وكأننا نسمح للتقارير الإعلامية بأن تحدد جدول أعمالنا بدلاً من أن يحدده تحليل علمي متين. وبطبيعة الحال فإن من السهل أن ندع أنفسنا ننشغل بأعراض نقاشية زائلة بدلاً من أن ننشغل بالأسباب الجذرية لانعدام الثقة ونقص التفاهم المتبادلين.

من ثم فإن مما يجعلنا دائماً نشعر بالارتياح في المعهد السويدي بالإسكندرية هو التعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية لأننا نجد فيه زملاء ينفقون الوقت ويبذلون الجهد المطلوبين من أجل تحديد الموضوعات المناسبة والتوصل إلى فهم أعمق لها.

حينما ناقشت للمرة الأولى موضوع دولة الرفاهية الاجتماعية مع الدكتور خير الدين حسيب ـ وكان ذلك منذ أكثر من عامين ـ كان واضحاً لي أننا نطرق موضوعاً له مناسبته منذ أجل طويل. وها نحن نواجه المسائل المزدوجة والمتعددة النواحي من الأنماط الثقافية ـ الاجتماعية، ورأس المال البشري، والقدرة الاقتصادية على الحياة، والاستقرار السياسي. إن للبلدان الاسكندينافية تجربتها الخاصة في بناء دولة الرفاهية، وهي ما يعرف في اللغة السويدية بشكل خاص بـ «بيت الشعب» (Folkhemmet). وقد استندت هذه التجربة السياسية ـ الاجتماعية بدرجة كبيرة على عديد من المنظمات الحكومية والحركات الشعبية والنقابات العمالية والأحزاب الديمقراطية ـ الاجتماعية. وغالباً ما أغفل المرء عاملاً هو ارتفاع معدل معرفة القراءة والكتابة بين كل طبقات المجتمع. وفي السويد كان هذا العامل إطلاق إصلاح مبكر للمدارس الابتدائية (عام ١٨٤٢)، في حين أنه في الدانمارك كان التعليم غير الرسمي للبالغين هو الذي أدّى دوراً حاسماً.

(*) مدير المعهد السويدي بالإسكندرية.

وإذ يأخذ العرب والاسكندينافيون هذا الموضوع كبؤرة لحوارنا، يستطيعون ـ على الأقل لأيام معدودة ـ أن يرفعوا بصرهم عن الهموم المباشرة للعمل السياسي اليومي وأن يتطلعوا إلى الأمام، فمن ناحية هناك الآفاق العربية: إلى أين نحن متجهون في الأمد البعيد؟ أي نوع من المجتمعات نريد أن نبني؟ كيف يمكن لمجتمعات عربية أن تُفيد من دروس تعلمتها البلدان الاسكندينافية في أثناء القرنين الماضيين؟ ما هي الملامح المحددة والمتميزة للبلدان العربية التي سيعدلها نموذج الرفاهية؟ كيف سيبدو مجتمع رفاهية أصيل ثقافياً حينما يمد جذوره في التربية العربية ـ المسلمة؟

ومن ناحية أخرى هناك أيضاً الآفاق الاسكندينافية: إلى أين وصلنا؟ ما هي نظرة الآخرين ـ أعني المهاجرين والنازحين ـ إلى مجتمعاتنا؟ هل من الحق فعلاً أن نتحدث عن «رفاهية اجتماعية» في السويد في اليوم الحاضر، أم إننا فقدنا رؤية بناء «بيت للشعب بأسره»؟ ربما فقدنا قدرة الحياة الاقتصادية التي نحتاج إليها للحفاظ على الرفاهية للجميع.

لقد لبى المؤتمر في الإسكندرية أعلى تطلعاتنا. هنا سنحت لنا فرصة الإنصات إلى أكثر التحليلات تنوعاً للمجتمعات العربية والاسكندينافية على السواء. استطعنا أن نستمد من بنك المعرفة العلمية الغني الذي بناه مركز دراسات الوحدة العربية، أعني في الندوة عن **الفساد والحكم الصالح** (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤)[1] وكذلك القدر الهائل من المعرفة التي تشاركنا فيها والذي نتج من سلسلة حوارات السياسة الأوروبية ـ العربية التي ننظمها سوياً مع ولتون بارك، مركز المؤتمرات القائم في المملكة المتحدة.

بالنسبة إلى المعهد السويدي بالإسكندرية، فإن الشراكة مع مركز دراسات الوحدة العربية لا تعني فقط التنظيم المشترك لحوارات عربية ـ أوروبية ذات نوعية عليا، إنما تعني أيضاً تعزيز دورنا كمنبر إضافي للحوار العربي ـ الأوروبي. والمطلب المسبق لمثل هذه الاجتماعات لنكون صادقين حقاً في الأجل الطويل هو أن يمتلك منظموها درجة عالية من التكامل وأن يتمتعوا بصدقية بين الأطراف المشاركة كافة.

إن اعتقادي الجازم هو أن مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية يشكلان معاً فريقاً رابحاً، يعزز بالتبادل أفضل الجوانب في كل منهما. هذا التقرير من ندوة الإسكندرية الأخيرة عن «دولة الرفاهية الاجتماعية» إنما هو آخر الأمثلة على هذا، وبمشيئة الله سيكون هناك مزيد كثير يليه.

---

(١) انظر: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

كلمـــة الافتتـــاح الثانية

خير الدين حسيب(*)

الأخ الصديق الدكتور يان هننغسون

الأخوات والإخوة المشاركون،

أرحب بكم جميعاً باسم مركز دراسات الوحدة العربية، وأرفق ذلك بتوجيه الشكر والامتنان إليكم، مقدراً ومعتزاً بموافقتكم على المساهمة في هذه الندوة، سواء بكتابة أوراقها البحثية القيمة، أو بالتعقيب عليها، أو بمناقشتها، تحت خيمة مشتركة من المسؤولية تجاه القضايا التي تهم أمتنا العربية، ومنها في المقدمة مسألة التقدم والرفاه الاجتماعي التي تشكل هماً وشاغلاً لنا جميعاً، وقبل ذلك تحدياً يواجهنا كل يوم.

وهذا اللقاء الذي يجمعنا في مدينة الإسكندرية الجميلة، حاضرة الفكر وبوابة مصر البحرية العريقة في التاريخ، إنما يشكل مناسبة لتفاعل وتبادل الآراء والمواقف المشتركة نحو قضية بالغة الأهمية، وهي اليوم من أكثر الموضوعات التي تلتقي خلالها إرادة الحكومات وأنشطة المجتمع المدني لتجاوز الحافة الخطيرة التي تمثل الحد الفاصل بين الكفاية والحاجة، وبين الرفاهية والفاقة، ولتؤشر ما يمكن عمله واستدعاؤه من آراء وأفكار خلاقة تسهم، إلى جانب غيرها من القضايا الحيوية، في تجنيب العالم أزمات تهدد البشرية، وتزيد سخونة كوكبنا بتوترات وصراعات أكثر مما هي عليه الآن. فالتفاوت في المستوى الاقتصادي، والعجز في تلبية الحاجات الأساسية لكل أعضاء الأسرة البشرية، يمثل تحدياً خطيراً، وينذر

(*) المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية.

بمشاكل جمة تهدد الأمن والسلم وتسهم في زيادة الفوارق وتعمم وتنشر الفقر والعوز.

وهنا لا بد من أن أصارحكم وأصدقكم القول: إن مركز دراسات الوحدة العربية في تعامله مع هذا الموضوع، قد تلمس طريقاً يدرك أنه صعب ومعقد في الوقت ذاته، يحمل في مضمونه الكثير من المفاهيم والعلائق التي تستدعي التفسير الدقيق والوضوح المباشر، فمع تطور المجتمعات الغربية خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن الماضي، حصلت تعديلات جوهرية على منظومة الأفكار والتوجهات المحددة لجهودها لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ولقد شهد العقدان الأخيران تطورات جذرية على الأنماط المعتمدة في تلك الدول، الأمر الذي تطلب تعديلات أدخلتها تلك المجتمعات على سياسات الرفاهية الاجتماعية، كما طوّرت منظومة الدول الاشتراكية نموذجها الخاص في توفير الرفاهية الاجتماعية ضمن منطلقات أيديولوجية مغايرة تماماً لمنظومة الدول الرأسمالية، غير أن هذا النموذج الاشتراكي قد طرأ عليه تغيرات جذرية مع الانهيار الذي شهدته الدول الاشتراكية، الأمر الذي استتبع تحولات في أنماط تدخلها لضمان الرفاهية الاجتماعية لشعوبها.

أما الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية فلقد كانت لها محاولات خاصة بها سعت من خلالها إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لشعوبها إلا أن تلك التجارب لم تنل بعد نصيبها من التقييم.

وتهدف ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية: التجارب العالمية واحتمالات المجتمع العربي إلى:

١ ـ التعرف على تجارب منظومات دول الرفاهية الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة صناعياً، الرأسمالية منها والاشتراكية، وكذلك التعرف على بعض تجارب الدول النامية في سعيها إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لشعوبها.

٢ ـ التمكن من استخلاص الدروس والعبر من تلك التجارب التي أدت إلى تحقيق النجاحات في هذا المجال أو التي أخفقت في ذلك، والتعرف على العوامل الكامنة وراءها.

٣ ـ التعرف على محاولات الدول العربية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لشعوبها والتحولات التي طرأت عليها وتحديد الظروف الكامنة وراءها ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها.

٤ ـ تحديد المسارات المستقبلية لتوفير الرفاهية الاجتماعية في الدول العربية.

غير أن ما هو متوافر من دراسات وبحوث سابقة في هذا الميدان لا يمكن اعتباره مصدراً نهائياً وشمولياً، فأغلبها تناولت الموضوع من جوانب سياسية أو اقتصادية بحتة، والخطوة الأولى كانت في إعداد مخطط الندوة الشامل مع ما يحتويه من بحوث ودراسات مؤطرة في محاور متوافقة مع عنوان الندوة وأهدافها، وكل ذلك كان عملاً دقيقاً ومتشابكاً في الوقت ذاته يظلله هاجس الموازنة بين المفاهيم ودلالاتها الموضوعية العملية، ولذلك فقد استهدف مخطط الندوة في البدء الإحاطة بالفكرة وهي موضوعة الرفاهية الاجتماعية من كل جوانبها، واتصالها بالتجارب العالمية، ومدى إمكانية تطبيقها، أو بعض منها على صعيد الأقطار العربية، والسعي من أجل إشاعة المفاهيم وطرق ومسائل العمل على مختلف المسارات للوصول إلى حافات وأعماق إدراك معنى الرفاهية وعلاقتها بالحياة السياسية ومنها الديمقراطية، وبالنشاط الاقتصادي وبضمنه مفهوم الاكتفاء والوفرة، وبالدلالة الاجتماعية وما تحتويه من معاني القناعة والسعادة الإنسانية.

وربما يثار السؤال عن الأسباب التي تقف خلف قرار مركز دراسات الوحدة العربية خوض غمار هذا الموضوع، وتحمل مغامرة الإبحار فيه، وما هي الحاجة العملية لمعالجة موضوع في مثل هذا التشعب والتعقيد؟ إن هذا السؤال المشروع يستحق إجابة وافية، وهي ذاتها وبشكل موسع ما سنجده في هذه القاعة خلال الأيام الثلاثة المقبلة. ولكن من حق مؤسسة فكرية عريقة مثل مركز دراسات الوحدة العربية، وبما تملكه من تجربة كبيرة في إغناء الحوار المعمق بين النخب العربية على مختلف اختصاصاتها، والتواصل مع الفكر الإنساني وتجاربه العملية، من حق هذه المؤسسة أن تأخذ زمام المبادرة وتمتلك حق الريادة في اقتحام هذا الميدان وإشاعة الرأي والحوار في مضامينه. ونحن هنا لا نلتقي من أجل الادعاء بتوافقنا وتطابقنا حول مفاهيم معنى الرفاهية الاجتماعية ودلالاتها، ولكن من حقنا أن نتبارى ونجتهد ونغمس مداد أقلامنا ونستنفر معارفنا وتجاربنا لنتحاور، وبكل حرية وشفافية، من أجل الوصول إلى قاعدة معرفية وقناعات مشتركة تسهم في تمكننا من الوقوف حول نبع المعارف الحقة والتجارب الصائبة.

وفي الوقت الذي ندرك فيه مجتمعين أهمية تناول هذا الموضوع وعرضه على منصة البحث والتحليل، فإن مسؤوليتنا المشتركة تتعدى ذلك إلى ميدان تأسيس منظومته من الأفكار المتقاربة والمتوافقة حول أهمية مجتمع الرفاهية، في موضع الدرس والتحليل، وأن نؤسس الركيزة الأساسية لهذه الظاهرة وتجلياتها في واقعنا العربي، وإني على ثقة كبيرة من أن كل الآراء والاجتهادات التي ستعرض هنا ستشمل إضافة خلاقة إلى بناء منظومة عربية لدلالة فكرة الرفاهية وأهدافها النبيلة.

الأخوات والإخوة،

وإذ تحتل هذه الندوة موقعاً متميزاً في أنشطة المركز، إضافة إلى أهمية موضوعها وأبحاثها ونوعية المشاركين فيها، لا بد من الإشارة إلى المشاركة الفاعلة للمعهد السويدي في الإسكندريّة في تنظيم هذه الندوة وتبنيها، ويهمني أن أؤكد أن مسار التعاون المشترك الذي شهد في السابق ثماراً إيجابية نعتز بها ونعتمدها في عملنا، سيكون دفعاً لعملنا المستقبلي المشترك. وإذ أرحب بالمشاركين من السويد بيننا اليوم، لا بد من أن أشير أيضاً إلى جهود الدكتور هننغسون مدير المعهد السويدي بالإسكندرية والتي أسهمت في الوصول بهذه الندوة إلى هذا المستوى التنفيذي من مجرد فكرة وآراء واجتهادات، إلى واقع يبشر بثمار إيجابية لنا جميعاً..

وبطبيعة الحال، فإن روحية ودلالة العمل الفكري باتجاه تأسيس دولة الرفاهة الاجتماعية، ستظلل نقاشاتنا، والتي ستكون في إطار من حرية القول والمسؤولية الأدبية عن جوهر الفكرة وقيمتها الحضارية، وستبقى حتى خلافاتنا في وجهات النظر، واجتهاداتنا في وسائل التعبير عن آرائنا، موقع احترام واعتزاز، بل هي في الواقع الساحة التي ستزدهر فيها الأفكار والمواقف الشجاعة للوصول إلى الغاية المشتركة.

وأخيراً، ليس أحبّ إليّ في ختام هذه الكلمة إلا التوجه إلى الإخوة جميعاً، والذين بفضل مساهماتهم الفكرية نلتقي اليوم، بتمني تفهمهم لتداعيات المتابعة والملاحقة المستمرة لهم، وبخاصة الإخوة الذين طلبنا منهم، وتحت ظروف طارئة، إعداد بحوث وتعقيبات هذه الندوة، وكان لاستجابتهم وتعاونهم، وكما عهدناهم، موقع الاعتزاز والتقدير.

لكم جميعاً الشكر والامتنان،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المشاركـــــون

إبراهيم العيسوي	(مصر)
أحمد السيد النجار	(مصر)
أندير أوليغلند (Anders Oljelund)	(السويد)
أولا كودمندسون (Ulla Gudmundsson)	(السويد)
حسن كريم	(لبنان)
حسن نافعة	(مصر)
حسين عبد الله	(مصر)
خير الدين حسيب	(العراق/ لبنان)
دلال عبد الهادي	(مصر)
زياد حافظ	(الولايات المتحدة)
صباح ياسين	(العراق/ لبنان)
طاهر كنعان	(الأردن)
عاطف قبرصي	(كندا)
عبد الغني عماد	(لبنان)
عبد الفتاح العموص	(تونس)
عبد القادر النيال	(سوريا)
عبد الهادي خلف	(البحرين/ السويد)
عبد الوهاب حميد رشيد	(العراق/ السويد)

عدنان شومان	(سوريا)
علي القادري	(لبنان)
علي محافظة	(الأردن)
عمر البوبكري	(تونس)
فاطمة محمد	(اليمن)
فهد بن عبد الرحمن آل ثاني	(قطر)
فؤاد نهرا	(فرنسا)
محمد إبراهيم منصور	(مصر)
محمد دويدار	(مصر)
محمد السيد سعيد	(مصر)
محمد محمود الإمام	(مصر)
محمود عبد الفضيل	(مصر)
مصطفى عمر التير	(ليبيا)
معتز بالله عبد الفتاح	(مصر)
منير الحمش	(سوريا)
مي حنانيه	(الأردن)
ناصر عبيد الناصر	(سوريا)
نجيب عيسى	(لبنان)
هادي حسن	(العراق)
هويدا عدلي	(مصر)
يان هننغسون (Jan Henningsson)	(السويد/ مصر)
يحيى أبو زكريا	(السويد)
يوسف خليفة اليوسف	(الإمارات العربية المتحدة)

القسم الأول

الإطـــار التاريخـي والنظـري لدولـة الرفاهيـــة

الفصل الأول

البنية الفكرية لمفهوم دولة الرفاهية

علي القادري(*)

خلاصـــة

بما أن الرأسمالية تفصل العامل عن وسائل إنتاجه ولا تقدر أن تؤمن فرص عمل لكل قوة العمل، فإن دولة الرفاهية تكون الميكانيزم الذي يؤمن للنظام الرأسمالي قدراته على التحول والتحمل من ناحية، ويعطي الفئات الشعبية التي حرمت من وسائل إنتاجها حقاً مكتسباً من جراء نضالات الفئات العاملة، وهي بهذا تختلف عن منظومة الصدقة التي عادة ما تنطبق على الذين ليس لديهم القدرة على الإنتاج لأسباب غير مرتبطة بقدرة المنظومة الاجتماعية على إنتاج فرص العمل لكل من هو مؤهل للعمل، وهذا المنطق يضع الحق قبل الواجب.

ليست دولة الرفاهية «تركيبة اجتماعية وتاريخية في كل من مضمونها المادي والتأويلي» فحسب، لأن من شأن ذلك أن يلمح ضمناً أنها موجودة خارج أزمة رأس المال العالمية، وأنها حل مستدام للتناقضات الطبقية الداخلية وتقف فوق سيماء التناقضات الطبقية الدولية الواضحة من خلال العلاقات الدولية. دولة الرفاهية هي نتاج التاريخ أولاً وصانعته ثانياً. والسياق والتمييز مهمان بقدر ما تعزِّز دولة الرفاهية التطور المتدرج لثقافة نزعة إنسانية من جهة، وبقدر ما هي جوهرياً خاضعة على نحو أوضح لقاعدة حكم رأس المال كعلاقة اجتماعية، من جهة أخرى. من هنا فإنها

(*) أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت. «إني أدين بالامتنان لشارل ـ أندريه أُودري (Charles - Andre Udry) وألفريدو سعد ـ فلهو (Alfredo Saad - Filho) لما قدماه من تعليقات مفيدة وإشارة إلى بعض القراءات المهمة بصدد الموضوع».

باستثناء دول الرفاهية الحيادية الصغيرة الإسكندنافية، ديمقراطية اجتماعية ترشو طبقاتها العاملة لتخصصها أو لتذهب بها في نهاية الأمر إلى الحرب كما فعلت كثيراً منذ الحرب العالمية الأولى.

لكي تكون دولةُ رفاهية، لا بد أولاً من دولة، لا أي دولة، كأن تكون دولة بلدية (Polis) أو إمبراطورية لامركزية، بل ينبغي أن تكون دولة أمة. وكتقليب لنموذج الدولة القديمة، فإن الدولة الأمة شكل خاص من التنظيم الاجتماعي متشابك مع نهوض مرحلة تاريخية محددة جداً من مراحل الرأسمالية. ولذلك ليست الدولة الأمة شيئاً خارجياً بالنسبة إلى ارتباط رأس المال؛ إنها مظهر أساسي لوجود الطبقات في المجتمعات الصناعية الحديثة. إنها تركيبة حقوق وسلطة معتمدة على درجة الأزمة وميزان القوى بين الطبقات فيها. ولئن كان موضوع الرأسمالية حكم رأس المال، فلا يمكن للدولة الأمة أن تكون مستقلة عن رأس المال؛ إذ حتى عندما تطيح الطبقة العاملة البورجوازيات الحاكمة، فإن رأس المال كارتباط اجتماعي يبقى ما دامت الدولة تصون الإكراه الناشئ من عملية العمل الرأسمالي ونظام الأجور. والدولة الأمة، وهي كذلك حقاً عند هذا المستوى من التجريد، هي إمّا بورجوازية بالوكالة، وإمّا بورجوازية مجسَّدة في جسد جديد.

إن نظام الأجور/ الأجور نظام اجتماعي تحديداً. وإعادة إنتاجه، بادئ ذي بدء، تعني ضمناً إعادة إنتاج رأس المال نفسه الذي يعتمد بدوره، على الظروف الاجتماعية السائدة. وسيتم تناول المسألة بما تستحق «الدولة الأمة» من اهتمام[1]، من حيث إن توحيد الأرض مادياً وإدارياً هو الذي يهيئ لرؤوس أموال خاصة المكان والزمان كي تتفاعل وتتنافس مكونة العزم الأولي في رأس المال كعلاقة اجتماعية، والبُعد المنظَّم لرأس المال ينزع دوماً إلى التوسع وتحويل الموجودات إلى قيمة نقدية، ويثبت سعره ويعيد تثبيته تحت تأثير إجراءات دورية. من هنا، فإن إنتاج أرضية (Territorial)، أو دولة أو إرادة إقليمية يمثل مستوى معيناً في عملية إعادة إنتاج رأس المال نفسه. لكن، بالرغم من كون الدولة متصلة برأس المال جوهرياً، فإنها تبقى متميزة ومستقلة في بعض الجوانب غير الحاسمة. واتصال/ خضوع الدولة لرأس المال مستمد من شمولية رأس المال كارتباط اجتماعي؛ ذلك بأن حتى الدولة الأكثر تأميماً في عصر الرأسمالية العالمية ستستمد سلطتها باستغلال التقسيم الدولي للعمل، أو باستخدام فهم ميزاروس (Mészáros) لرأس مالٍ، يتطلب زواله أكثر من تأميم وسائل الإنتاج، كما إنّه يتطلب

---

(١) تنبثق صفته القانونية من القانون الدولي وهو: كل تجمع من الأشخاص يعيشون في مكان معين على سطح الكرة الأرضية، منظمين قانونياً، وينتخبون ممثليهم، ويرتبطون بحكومتهم الخاصة.

إبطال الإكراه في سير العمل[٢]. والجانب المستقل من هذين الأمرين موصول برأس المال من طريق درجة الانقسامات الطبقية، أو الطريقة التي تحدد إعادة إنتاج رأس المال بها المراتب التي آلت إلى كل من الطبقات الاجتماعية، وهي: (أ) علاقات الإنتاج وبخاصة الاتصال الطبقي الوثيق بوسائل الإنتاج؛ (ب) التقسيم الاجتماعي للعمل ووظيفة كل طبقة في إعادة الإنتاج المادي والاجتماعي؛ (ج) في توزيع الثروة الاجتماعية وشكل وكمية العوائد لكل طبقة وبالتالي حالة وجود أعضائه بالذات. بهذا المعنى فإن راتب أو أجر كل عامل هو راتب أو أجر اجتماعي بشكل حاسم، إنه راتب/ أجر طبقة **لا** راتب/ أجر فرد مجمَّع ومعاد توزيعه (في تغاير مع/ إشارة إلى النموذج الكلاسيكي الجديد) وعليه، هنا يكمن جذر الحالة الاجتماعية لدولة الرفاه وارتقائها.

حيثما وجِدت طبقات اجتماعية، غدت دولةُ أمةٍ، دولةَ خَلَفاً، وبحكم كونها كذلك حجبت ضمنها علاقات ماضٍ بعيد وهوية خاصة مبعثرة عبر مظهر الرأسمالية الشامل المتجلي للعيان. وإلى أن ترى الضرورة التاريخية خلاف ذلك، فإن كل نظام طبقي يعيد إنتاج نفسه بحكم قانون أو بإكراه (الـ «أو» شاملة). وقد كانت الدولة الأمة متسلحة منذ لحظة ولادتها بواجب الرفاهية، وعلى الأخص وظيفة إعادة إنتاج قوة عمل قابلة للتكيف ومطاوِعة. ولكن خلافاً لما سبق من أساليب إعالة الطبقة الدنيا في المجتمع، فقد جعل التنوير الفكري وصعود النزعة الإنسانية الفلسفية إعالة الفقراء حقاً بفعل وجودهم صرفاً وبصرف النظر عن مساهمتهم في الاقتصاد. ومن غير المستغرب أن التراجع، أي التراجع من النوع المالتوسي والمالتوسي الجديد، مستمر حتى الآن في كونه مغالطة خُلُقية وسفسطة رياضية ومماحكة تحليلية. وقد رأى الموقف المالتوسي المناهض لقانون إعانة الفقراء في الإرادة الاقتصادية في أوائل القرن التاسع عشر وصفةً لتنظيم النسل، ومنذ البداية، وبالاعتماد على درجة الأزمة وجملة القيم الطبقية المندثرة، قام تبادل بين جانب الحقوق وجانب السلطة في الدولة الأمة.

ونحو قمة زمن المثالية، أوائل القرن التاسع عشر، دَفَق المزيد من التعليقات المحابية للحقوق، أي ما زاد عن التعليقات المؤيدة لطبيعة سلطة الدولة. وكانت الدولة الأمة، على الأغلب، «تحقيق الروح» أو «الوجود الفعلي للفكرة الأخلاقية»[٣]. وفي ذروة زمن المقاربة القائمة على الحقوق، أواسط القرن التاسع عشر، أصبحت

---

(٢) István Mészáros, *Beyond Capital: Toward a Theory of Transition* (New York: Monthly Review Press, 1995).

(٣) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *The Philosophy of Right* ([Oxford]: Oxford University Press, 1952).

«دولة مستقلة، دولة تكون سلطة قوانينها في إرادة الشعب في تلك الدولة»[٤]. لكن سُمع المزيد أيضاً من الجانب الآخر، أي الجانب الذي يرى السلطة الصفة المميزة الأساسية للدولة. وغدت الدولة «مؤسسة العنف المنظَّم الذي استخدمته الطبقة الحاكمة للحفاظ على شروط حكمها» أو، على نحو أبرز، «المنظمة التي تحتكر العنف الشرعي على أرض معينة»[٥]. وبحلول القرن العشرين أو قرن الرجل العادي والمرأة العادية، أضحت إنجازات الطبقة العاملة متجذرة ويصعب عكسها، وخصوصاً الانجازات المكتسبة بكفاح الفقراء العاملين، ولربما أخَّر الاحتكار وصعود رأس المال المالي في أوائل القرن العشرين سرعة تواتُر انحدار دورات العمل، لكن عندما دبَّت الأزمة الاقتصادية في زمن الاحتكار كانت أكثر عمقاً وكان التنافس مع الاتحاد السوفياتي، بما عنى أن الأهمية لم تكن مقصورة على المداخيل، بل كان يتعين إقامة وزن للمنافع الاجتماعية أيضاً. وهما إذ علقا بين الطبقات الدنيا وضغوط النموذج الاجتماعي السوفياتي، كان سِباقٌ إلى القمة مُشرِفاً على البدء. لكن في هذا الوقت تقريباً، وجَّه التغيير المكنّى بالكينزية اتهاماً لا إلى قانون ساي Say فقط (نسبة إلى الاقتصادي ج. ب. ساي (J. B. Say) الذي يقول إن العرض يخلق الطلب، أما كينز فقد قلب هذه الآية)، وإنما أيضاً إلى اقتناع مالتوس بأن وفرة لن تواجَه باستهلاك كاف لأنه لم يكن ثمة ما يكفي من الناس ليستهلِكوا. وفي سنة ١٩٤١ تبعاً لتعمق الأزمة، أعلن وليام تمبل (W. Temple)، في كتابه **المواطن ورجال الكنيسة**[٦]، لأول مرة، المصطلح العاميّ، دولة الرفاهية. وفي طرفي القرن العشرين، استقرت دولة الرفاهية بين حدّي التكافؤ القطبيين: تكافؤ الظروف وتكافؤ الفرص.

إنها، بإزاء نموذج تأميم وسائل الإنتاج على نحو اشتراكي كامل، نموذج تأميم المنتوجات النهائية لوسائل الإنتاج على نحو اشتراكي جزئي. وكان يقصد بها أن تكون إجراء توفيقياً لوضع العلاقة الاجتماعية الجوهرية لرأس المال ونظام أجوره في موضعها المناسب، إنها دولة وسطية على ما يُزعم تجبي الضرائب وتستثمر مجدداً في إعادة إنتاج طبقة عاملة تبيع لرأس المال طاقة عملها المطابقة لمقتضى الحال. وبمقدار ما ترفل الطبقة العاملة الأكثر تعلماً بمزيد من العافية، تكبر كفايتها الاقتصادية وعائداتها لرأس المال. وكعكة الدخل الكلي يتقاسمها رأس المال والعمل بمدى ما تبلغه الضرائب على رأس المال في إنقاص حصة الأرباح. وإذا كان على رأس المال أن

---

(٤) Henry E. Allison, *Kant's Theory of Freedom* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1990).

(٥) هذا هو النص المعياري لوصف الدولة وفقاً للماركسية والفيبيرية.

(٦) William Temple, *Citizen and Churchman* (Landon: Eyre and Spottiswoode, [1941]).

يمارس مزيداً من السلطة على عملية صنع القرار، يترتب على ذلك عندئذ في ظل شروط ثابتة، أن وظيفة رفاهية الدولة ستتآكل بمقدار ما تتضاءل حصة الضرائب الناشئة أصلاً من أرباح رأس المال وبمقدار ما تتضخم العجوزات والديون المالية. وأي دولة رفاهية مثالية تتطلب توازناً في أسلوب تقاسم السلطة والموارد بين رأس المال والعمل، حتى إن الضرائب الاحتمالية تعيد إنتاج الطبقة العاملة من دون تعريض طاقة رأس المال للخطر كي يوسع القاعدة الاقتصادية بصورة مستمرة. ويجب على الشرط الأخير أن يتماسك في عالم معولم حيث يتدفق رأس المال الحر وحيث الانتقال إلى مكان جديد والانفصال هما القاعدة في أكثر المرات(٧). وسأوضح في هذه الحاشية بعض جوانب التطور في دولة الرفاهية، وسأحاجج بأن دعم دولة الرفاهية ضرورة لأن الدولة الرأسمالية يمكن أن تنفلت إلى حافة الفاشية، وبأن فهمها ودوامها معنيان أساساً بإرادة حسابات اقتصاد كلي لا بأُطر اقتصاد جزئي أو اقتصاد منزلي دون جانبي.

أولاً: الولادة القيصرية للرفاهية الحديثة

خلافاً لما هو مثبَّت عموماً، لم يكن مالتوس أول من ميَّز بين إمدادات المواد الغذائية ونمو السكان، فبحلول القرن التاسع عشر، كانت الفكرة نظرية متعارفاً عليها. وكانت مساهمة مالتوس الرئيسية تأييداً لدور الحكومة ومناهضة قانون عام ١٨٢١ المعروف بـ «القانون الفقير» (Poor Law) المساند للفقراء. وبالفعل، قبل فترة طويلة من تقديم مالتوس مقاربته الحيادية بشأن الرفاهية، كان الخطاب، الذي ربط الحكومة الصغيرة بالتفاوت بين الارتقاء الهندسي لنمو السكان والنمو الحسابي في الموارد على مر الزمن، جزءاً لا يتجزأ من الرزمة الفكرية في القرن التاسع عشر. والعبارة التي كثيراً ما تردَّد يمكن تتبّعها رجوعاً إلى كتاب صاحب الفضيلة روبرت والاس (R. Wallace)، **الطوالع المتنوعة للبشرية والطبيعة والعناية الإلهية**(٨)، الذي يعلن فيه أن «في ظل حكومة مثالية . . . ستزداد البشرية على نحو غير عادي بحيث إن الأرض ستخلَّف مكدَّسة بفائض المخزون السلعي وستغدو عاجزة عن إعالة سكانها». وكان يقصد بتصريحات من هذا القبيل تمثيل موقف مناهض للتنوير، لكن

---

(٧) إن تحقيق كل متطلبات المساواة ضروري في المجتمعات النامية والقليلة الموارد حيث تستنفد الزيادة في عدد السكان التراكم في الثروة، واستطراداً فإن المسألة ليست بهذه الحدة في بلدان جنوب أفريقيا والشرق الأدنى الصغيرة الحجم التي تفتقر إلى الأمن الضروري للمحافظة على الثروة والموارد الأخرى، بعد اعتمادها سياسة تقشفية قاسية.

(٨) Robert Wallace, *Various Prospects of Mankind, Nature and Providence* (London: A. Millar, 1761).

كما يلاحظ المرء على نحو متناقض اليوم، فإن المقصود أيضاً من الدعوة إلى حكومة صغيرة خفض التكاليف الاجتماعية المتعلقة بإعادة إنتاج قوة العمل وضمان أن تكون قوة العمل مستهلكة في مدة حياة أقصر أو أرخص. ومن سخريات الأمور أيضاً أن ضغوطاً قاسية تُمارس على المجتمعات الصناعية الحالية لتعزيز مكاسب الرفاهية بغية رفع معدلات الخصوبة إلى مستويات استخلاف سكان أو المجازفة بتخفيف النقاء الإثني للأمة من هجرة متزايدة. والنمو السكاني في ظل الرأسمالية منظَّم لعلاقة محددة لتحصيل قيمة فائضة يقررها بشكل مشترك معدل التعويض بالعمل الحي عن العمل الميت[٩]، وما ينتج عن ذلك من فائض نسبي بالسكان يخفض الأجور وينمّي القيمة الفائضة المطلقة والنسبية[١٠]. والتبادل بين الأرباح والأجور المتبقية يكتسب، في صميمه، صلة بصلب الموضوع بمقدار ما يستمسك بهذه العلاقة. والصراع الطبقي أو البُعد التناقضي للعلاقات الطبقية الذي يؤثر على إعادة إنتاج رأس المال، يمثل موقفاً هو إظهار العلاقة الجوهرية بين العمل الضروري والعمل الذي يتخطى ما هو ضروري، أي القيمة الفائضة. وهنا يدخل البعد السياسي ـ الذاتي.

لقد أسفرت الوظيفة الرئيسية لدولة الرفاهية، وبخاصة علم سياسة إعادة إنتاج القوة العاملة بما فيها سياسة الهجرة والسلوك المتعلق بإعادة الإنتاج حتى الآن عن تمييز حاد في الطبقة العاملة، وانعدام أمن العمال ثم ما يلازمهما من انقسامات عرقية وإثنية. ويقدم هذا المآل دليلاً قوياً على أن الدولة تنظِّم إعادة إنتاج قوة العمل لمصالح رأس المال، ومن أجلها، يتحقق توازن السكان على خير وجه بين نقطة دنيا لا تنتفخ عندها صفوف العاطلين عن العمل انتفاخاً كافياً لتمثل قوة متماسكة اجتماعياً تهدد سلطة رأس المال، أو نقطة عليا تبدأ أشكال النقص في العمل على اقتطاع أرباح من خلال أجور أعلى. وباستذكار أن سقوط الاتحاد السوفياتي كان مصحوباً عالمياً بانتكاسة في أيديولوجية المسؤولية الجماعية وصعود الفردية المختصة بأعمال المقاولة، يتضح كذلك أن الحد الأدنى المطلوب الذي استطاع «مخفوضو الطبقة الاجتماعية» أو العاطلين عن العمل بشكل دائم أن يعكسوا عنده الإزالة الليبرالية الجديدة لتنظيم الدولة الاشتراكية، قد اصطدم بالقاع الخفيض أيضاً. والاستمرار أو ربما الزيادة في نسبة الوفيات بسبب المرض، ومدة الحياة الأقصر، والهجرة، والبطالة المتصاعدة، وبخاصة في العالم العربي وأفريقيا، إنما هي مسائل قد تستمر بلا أي رادع لفترة معينة على الأقل أو حتى تتشكل مرة أخرى صيغة جديدة لأيديولوجية طبقة عاملة ذات

(٩) أي الرأسمال الفيزيائي المنتج.

(١٠) كارل ماركس، **رأس المال**، ج ١، الفصل ٢٣.

امتداد كوني أقوى، فبسبب أزمة رأس المال الأكثر حدة في الأطراف، كانت الحياة البشرية القائمة فعلاً أمراً يمكن الاستغناء عنه إلى حد بعيد، وكانت الحياة البشرية الآتية غير مرحب بها إلى حد بعيد.

من وجهة نظر تحليلية، يبدو أن مخصص الأجور المالتوسي صامد[١١]، ومن جهة أولى، كلما انخفضت المداخيل إلى مستويات متدنية للغاية تحت الكفاف يلجأ السكان، طوعاً أو كرهاً، إلى تشكيلة من الآليات (ميكانيزمات) للتحقق من نموهم. لكن، كما هو معروف جيداً، يمكن أن يكون الحد الفاصل بين الحقيقي تاريخياً والتحليلي سمحاً. وفي ذاك الشأن، فإن فكرة أن أجراً دون الكفاف يقتل قوة العمل فكرة صحيحة إلى حد أنها تضمر بطلانها في بديهيتها. ويلفي المرء نفسه عرضة لإلحاح شديد كي يجد أي نقطة في التاريخ حيث الزيادة في فائض السكان قياساً بالموارد المتوافرة لا تفضي إلى شكل من أشكال الفاجعة أو ضبط السكان. إن قانون الأجور الفولاذي يصف شيئاً ما لكنه لا يوضح شيئاً. ومع ذلك، فهو موجود لغرض أيديولوجي؛ إنه يمثّل الفزاعة التي تضمن نوعاً من تدخل الدولة في سياسة الرفاهية؛ ذلك النوع الذي يعاير على أحسن وجه معدل نمو السكان قياساً بأعلى معدل للاستغلال.

الأزمة الاقتصادية الحادة تثير رداً فورياً في الأسلوب الذي تنفّذ به إعادة إنتاج الطبقة العاملة. وفي العملية نفسها، ستحدد درجة العسر الاقتصادي هذا الحدث بأكثر مما يجب، إلى حد أنه لا يمكن تفسير ظاهرة ناشئة، بما فيها ظاهرة التغييرات في نمو السكان، خارج حالة الأزمة. وفي الانحدارات الاقتصادية الفجائية، تتوحد الأسباب الاقتصادية والثقافية لإعادة إنتاج قوة العمل، والوقت المعتاد في المعادلات التجريبية يبطئ فرز السبب ويزول التأثير، وفي وسع المجالين أن يثمرا تأثيراً فورياً وملتبساً على الرفاهية البشرية، وإذا أُخذ كل ما عدا ذلك في الاعتبار كما ينبغي، فإن البطالة المتواصلة تمثل العقبة الرئيسية أمام تحسين الرفاهية. وفي غياب تدابير دعم

(١١) إن المأخذ على القانون الظالم للأجور هو أن خفض الأجور أدى إلى زيادة احتمالات القضاء على القوة العاملة. لكن يلاحظ في معظم الأحيان أن الأجور تتفاوت في فترات أقصر مما يستغرقه الوقت لتبديل أجيال من العاملين، فهي تتأثر بسرعة. وعلى المدى الطويل، فإن القيم المنتجة للثروة تتفاوت تبعاً لما يمليه التأثير اللاوظيفي لتراكم الثروة، وبذلك تتبدل الطرق التي يستطيع الناس بها تكوين مداخيلهم، في الريف أو المدن، ذلك أن معدل تراكم الثروة ينتج من سلسلة من الأحداث التي تصبح مندمجة في تصرفات الإنسان وتؤثر في معدل إعادة الإنتاج. وتبعاً لذلك فإن الاختبارات التي يؤخذ بها لفترة طويلة وتعتمد على معدل الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى نتائج مغايرة، لأن الزيادة في عدد السكان قد تكون مستقرة (لمدة ١٠-١٥ سنة) في الوقت الذي يحصل فيه تراكم الثروة والنمو الاقتصادي.

اجتماعية أو مؤسساتية لمعالجة مشكلة البطالة المتصاعدة، تبدأ صدوع اجتماعية بالطفو على السطح. ولذلك، ينبغي لأي سياسة هادفة إلى إعادة تكوين رفاهية الطبقة العاملة أن تبدأ بالتدريج، تجسير الفاصل الذي يفصل الاقتصادي عن الاجتماعي. وفي المجتمعات التي يكون تجميع رأس المال فيها فاتراً ومتقلباً معاً، يلغي «مخصص الأجور» العمل حرفياً ككل متماسك وكصنف إنتاجي. في هذه الحالة، يقوّض أيضاً الطلب المحلي المباشر، ويفرض ضريبة على الرفاهية والنظام القضائي، ويزيد المخاطر الجيوبولوتيكية العالمية، ويعوق النمو السكاني بالهجرة أو بمدة حياة أقصر، ويضعضع منجزات العاملين في كل مكان بإطلاق سباق إلى القاع. وفي هذا السياق المتطور، أعادت إصلاحات دزرائيلي المتَّخذة استجابة لمطالب أعضاء حركة الميثاق (Chartist) أو كينزية ما بعد الكساد، تأكيد أن الإجراءات الاقتصادية الكمية هي علامات علاقات اجتماعية معيوبة، ولذلك توافقت بأسلوب لبق مع فكرة أن الحلول الاقتصادية البحتة لمسائل اجتماعية لا تصمد.

ثانياً: من الرفاهية الكلاسيكية الجديدة إلى الكينزية/ الكاليسكية(١٢)

تبقى الرفاهية الكلاسيكية الجديدة المتجذرة في الثورة «الحديّة» لسبعينيات القرن التاسع عشر، رفاهية محقَّقة قائمة على جمع مكاسب نفعية لفرد نموذجي هو وحدة استهلاك وتشبّع في آن واحد. إنها النتيجة النهائية لتجارة كلاسيكية جديدة بواسطة وكلاء أحرار حيث تسمح بيئة لااحتكاكية بـ «مزاد علني سريع» (Tatonment) وتوازن لا يمكن جعل أحد حوله في وضع أفضل من دون جعل أحد ما في وضع أسوأ (مقولة Pareto). وفيها، يحقق مستهلك عام رشيد الحدّ الأقصى من المنفعة، ومن ثم الرفاهية. وتتعايش حالة الرفاهية العامة والعافية الجماعية بشكل عَرَضي على افتراضات غير واقعية للهوية والتحول، وبمعنى ما فإن حالة الكل أو الطبقة، وهي حالة واضحة، تفكك باستخدام الرياضيات كأداة. بعبارة أخرى، يستحيل جمع عناصر غير متجانسة، ويصل ك. أرو (K. Arrow) حداً في المنطق الصوري كان، بالمناسبة، قد اكتُشف منذ مئتي عام على الأقل:

«لئن كانت مهمة المقارنة اختزال الفوارق القائمة إلى «الهوية»، فإن العلم الذي يحقق تلك الغاية على أفضل وجه هو **الرياضيات**. وسبب ذلك أن الفارق الكمي هو الفارق الوحيد الذي هو خارجي تماماً. . . فإن لم يتم بلوغ الكمية من خلال عمل

---

(١٢) نسبة إلى الاقتصادي ميشال كاليسكي الذي ابتكر قوانين الكينزية قبل كينز لكنها نشرت بالبولونية والفرنسية.

الفكر، وإنما أُخذت من صورتنا المعمَّمة لها من غير تمحيص، نكون عرضة لتضخيم مدى صحتها، أو حتى لرفعها إلى مصاف مقولة مطلقة. وكون خطر كهذا حقيقياً، نرى متى يكون لقب «العلم الدقيق» مقتصراً على تلك العلوم التي يمكن إخضاع غايتها للحساب الرياضي»(١٣).

إن المناقشة بشأن وجود دالة للرفاهية ليست جهداً أكاديمياً مناهضاً لإرضاء الذات. والغرض هو تذرير ونفي وجود طبقة اجتماعية أو أي كلٍّ تكاملي. وتبلغ حالة مذهب الاختزال الكلاسيكي الجديد ذروتها مع المجتمع وحقوق الملكية والتفضيلات المتعلقة بالطبقة والثقافة والتكنولوجيا والسياق كله خارج المداخيل والأسعار، لتصبح أصنافاً غير اقتصادية تؤخذ كما تُعطى وتوجد خارج العلم. وكما يقول البروفيسور ب. فاين (B. Fine) فإن علم الاقتصاد يسلِّم بصحة التطور في علوم أُخرى ويبدأ من حيث انتهى علم آخر مقيداً نفسه بنظريته الخاصة بالاستهلاك وبالنشوء الذاتي للاختيار تحت تأثير الأسعار والمداخيل المتغيرة(١٤).

وحتى انحرافات السوق تنتهي عند استدعائها تدخل الحكومة إلى أفضل توازنٍ ثانٍ (Second Best) يمكن أن ينم عن استفادة امرئ واحد على الأقل من دون أن يلحق ضرر بامرئ آخر (Pareto Optimal). إنه عالم حيث الانتفاع غير الوافي من الموارد مشقَّق بحجة الاختيار (Slotted under Choice)، ويمكن البرهنة رياضياً على أن الوضع القائم مثالي بما يتوقف على السياق (دورات العمل الحقيقي)، والفوارق في الثراء الأولي هي بمثابة شيء خارجي ذي صلات عديمة الشأن بالكفاية والرفاهية. أما واقع أن وجوداً متعدد الجوانب، وهو وجود اجتماعي وسياسي في آن واحد ومشكَّل مع توازنات متعددة، يفلت من القسوة الحرجة لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد فإنه واقع ضئيل الأهمية. ومع ذلك، فهو قائم لأسباب أيديولوجية واضحة، ويعني قلب الحقيقة بدلاً من تقديم «فهم حقيقي لجوهر المسألة، في حلتها ببيئتها» مقابلة بمحض تعبير عن شيء عام وفائق تاريخياً، مثل إنسان اقتصادي (Homo Economicus). وهو لن يحاول تناول واقع أن الفرد هو ما هو فقط بما يتصل بطبقته الاجتماعية أو بتجليه في الطبقة الاجتماعية. ونظام علم الاقتصاد بكامله وفي مذهبه المتعلق بالاختزال

---

(١٣) G. W. F. Hegel, «Hegel's Encyclopaedia of the Philosophical Sciences, Part One: The Shorter Logic: Diversity - Immediate Difference: When Understanding Sets Itself to Study Identity, It Has Already Passed Beyond It, and is Looking at Difference,» para. 117. n., <http://www.marxists.org/reference/archive/hegel/works/sl/slsubjec.htm>.

(١٤) Ben Fine, «Whither the Welfare State: Public Versus Private Consumption?,» *SOAS Working Papers in Economics*, no. 92 (2000).

«مستعبَد بقوة شعارات وكليشيهات، وبتعريفات فارغة أحادية الجانب، يراد بها أن يُرى في أشياء حقيقية ومعروفة وجدانياً وحسياً جزءاً غير مهم فقط من محتواها الحقيقي، ومثل هذه التقديرات لها فقط كما كانت قد «تهلّمت» (Jelled) في الوعي وعملت هناك كأنماط جاهزة. ومن هنا «القوة السحرية» للشعارات والتعابير الجارية، التي تقيم حاجزاً بين الحقيقة الواقعة والشخص المفكر بدلاً من أن تعمل بوصفها شكل تجليها[١٥].

قد يواصل جزء كبير من العالم الأكاديمي النيوكلاسيكي تمجيد نفسه على أساس من البلاغة الرياضية وجمال البرهان. وقد يحرف أيضاً أي منطق آخر لعدم تلاؤمه مع السترة الضيقة لافتراضاته المصنوعة بالتفصيل أو على أساس الضلالة. لكن أياً يكن الأمر، فإن الكثير من المحصول النظري الكلاسيكي الجديد سيبقى خارج العلم لأنه لن يستطيع أبداً تجاوز حيز الأيديولوجية بصرف النظر عن إخضاعه لمقارنات في ما بين الأشخاص. والأمر هكذا لا لأن المرء يحتاج إلى إقامة حجة على أن التطورات في الرياضيات لن تقوى على محاكاة التعقيدات الوظيفية للحياة، ولا لأن العلم بالأشياء بعيد عن متناول العقل البشري، بل لأن علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد يبدأ بموضوع البحث غير الصحيح. والإنسان الاقتصادي الخاص به يختلف اختلافاً جوهرياً عن بني البشر؛ فهم اجتماعيون وتاريخيون، وقراراتهم بشأن المستقبل المختارة ضمن سياق اجتماعي أصيل، تنتقل إلى العقل الاجتماعي عبر الممارسة والسلوك الطبقي، وتضعنا حيث نحن اليوم على صلة بالمكان الذي ستكون فيه في المستقبل. والإنسان الاجتماعي، مقارنة بالإنسان بالمعنى المجرد، هو نوع موضوع البحث الذي يجعله موضعه الطبقي ورؤيته للمستقبل حيث هو في الوقت الحاضر.

وعندما يصبح هذا افتراضاً دالاً ضمناً على أن التناقضات موضع وساطة ومحوَّلة إلى تناقضات أخرى في ظل ظروف تاريخية حقيقية، ومدموجة في نظام على الاقتصاد، عندئذ ستكون نماذجه جديرة بالبحث كنقاط مرجعية للعمل ـ نقاط مرجعية فقط مقارنة بإطار ممارسة كاملة قائم على إطار نظري. مع ذلك فإن إنكار العملية التي بواسطتها يخلق الإنسان الاجتماعي في علاقته مع النظام الطبقي الشروط للحركة وللتغيير بطريقة تصبح مغتربة عن شخصه أو شخصها ذاته، والتي ليست هي «مجرد مجموع السمات المشتركة للأشياء، في مواجهة سمة خاصة تتمتع بوجود خاص

---

(١٥) Evald Ilyenkov, «Dialectical Logic, Essays on its History and Theory,» (1974), <http://www.marxists.org/archive/ilyenkov/works/essays/essay5.htm>.

بها»[١٦]، عندئذ ـ وعندئذ فقط ـ يمكن للنزعة الخفية للكلاسيكية الجديدة أن تطمح إلى مكانة علمية أو تستطيع أن تهجر الأيديولوجيا إلى النظرية.

إن الهوة الكلاسيكية الجديدة بين الواقعي والمثالي ضخمة والتحول في سلوك مستهلك عقلاني واحد لا يقلد سلوك المجتمع. والممارسات الخارجية أو الاحتكارات أو الاقتصادات ذات السعة الكبيرة ليست على درجة الكفاية التي حددها باريتو، ولجعلها كذلك ينبغي أن يكون هناك حل ثانٍ أفضل أو تدخل من الدولة في صورة ضرائب أو دعم أو تعويض، إلخ. إن إعادة تصور دولة الرفاهية في القرن العشرين ـ الذي يواجه قدراً هائلاً من الأزمات المتعاقبة ـ كان لا بد ـ بهذا المعنى ـ وهو أمر على درجة كافية من الغرابة ـ أن يكون ذا منشأ خارجي. لقد حدث تنازع على دورها وما إذا كانت فعالة أو مستقرة أو مؤقتة وهامشية. وليس هذا لأن الدورة كانت كاسدة بكليتها والتدخلات القصيرة الأجل على الطريقة الكينزية وصلت إلى مستوى غير مسبوق من التوسع العلماني للرفاهية، وتم ذلك ـ على نحو مناسب ـ من دون عوامل استقرار تلقائية أو غير ذلك، إنما أمكن أن يتهاوى النظام بأكمله، وكما لو أن الخمسمائة مليون روح التي زهقت في حروب القرن العشرين وما هو أكثر من أربعة وعشرين ألف حالة وفاة من الجوع يومياً، هي مجرد أمور تافهة في ما هو ـ عدا ذلك ـ نظام عالمي رأسمالي وردي. ويمكن للمرء أن يذهب بثقة، وبغض النظر عن التقسيم التحليلي الزائف بين النمو الداخلي/النمو الخارجي، إلى أن دولة الرفاهية هي المحصلة الأبرز التي تنمو داخلياً لبنية اجتماعية وتاريخية محددة.

من منظور خلفي، فإن «الصفقة الجديدة»(*) كانت تمثل استجابة انعكاسية لمعدل

---

(١٦) انظر ج. و. هيغل في الجزء الأول من **موسوعة العلوم الفلسفية: المنطق** *(Part One of the Encyclopedia of Philosophical Sciences: The Logic)*؛ حيث يقول النص الكامل: «لكن الكلي من الفكرة ليس مجرد مجموع السمات المشتركة للأشياء، في مواجهة سمة خاصة تتمتع بوجود خاص بها. إنما هي ـ على النقيض ـ تخصيص ذاتي أو تحديد ذاتي، ومع وضوح لا يشوبه شيء يجد نفسه في موطنه داخل نقيضه. ولأجل الإدراك ولأجل سلوكنا العملي على السواء، فإن من الأهمية القصوى أن لا نخلط الكلي الحقيقي مع ما هو مترابط في العام». انظر: <http://www.marxists.org/reference/archive/hegel/works/sl/slsubjec.htm>.

(*) «New Deal» اصطلاح أطلق على برنامج إصلاحات بدأه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٥، وكان هو من استخدم هذا المصطلح للمرة الأولى في خطاب له أمام المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي (٢/ ٧/ ١٩٣٢). وتنقسم إصلاحات الصفقة الجديدة إلى قسمين، دام **أولهما** بين ١٩٣٣ و١٩٣٥ وهدف إلى رفع المصاعب الاقتصادية التي نشأت عن انهيار سوق البورصة الذي حدث في عام ١٩٢٩. كما تضمن تشريعاً لتنظيم البنوك والعملة بهدف الحد من البطالة ورفع أسعار السلع الزراعية. أما القسم **الثاني** فقد استمر حتى عام ١٩٣٩ وتضمن تشريعات الإصلاحات الاجتماعية ومنها تنظيم علاقات العمل التي منحت النقابات صفة المساومة على الأجور والحقوق بصفة جماعية. وكان الأهم بين هذه التشريعات قانون الضمان الاجتماعي الذي تضمن التعويض عن البطالة والتأمين على المسنين وتحديد ساعات العمل الأسبوعية (المحرر).

البطالة الذي أتى به الكساد الكبير ابتداءً من عام ١٩٢٩، ولكن رزمة التدابير هذه رفعت رأس المال من أزمته. ولقد كانت المساهمات الكبيرة في دولة الرفاهية متلازمة مع جهود الحرب، وكانت هذه الأخيرة هي التي أعادت الدورة الاقتصادية إلى رونقها وتبنت الاقتصاديات الكينزية موضوعاً مختلفاً، هذه المرة هي الدولة ككل وأصبحت طبقاتها الاجتماعية موضوع تحقيق وليس **الاقتصاد المبني على الفردية**. لقد قبلت للمرة الأولى مصدراً في الرأسمالية لا شفاء لها وقبلت حق الدولة في التدخل، وتحول الاقتصاديون من كونهم علماء رياضيات إلى كونهم «أطباء أسنان»(*) يسعون لسد التجويفات وقنوات جذور الأضراس المتعلقة بجانب الطلب. وفي الحل الوسط الذي يقوم بين الفعلي والممكن بدأت السياسات الاجتماعية التقدمية تؤتي فوائدها على الأقل في ما يتعلق بتبني موضوع حسي ومشروع، الأمر الذي يشكل النظام الاقتصادي برمته. إنه نظام تربكه ـ مع ذلك ـ التفاوتات بين العرض والطلب من حيث المبدأ نظراً للنقص الذي يعانيه الطلب والمترتب على الإساءة للعمال في توزيع الدخل.

لقد أمد الإنفاق الواسع النطاق ازدهار إعادة الإعمار بعد الحرب في الولايات المتحدة ومشروع مارشال في أوروبا، الأمر الذي «نشأ عنه إدراك للفقر والبؤس الذي سببه المشروع الذي سبقه سلفه» مشروع مورغنتاو(**) في ألمانيا، وقد كان يمكن لهذا المشروع أن يؤثر أيضاً بصورة سلبية على الولايات المتحدة ذاتها، حيث كانت حساباته تؤخذ من «**حجر صحي**»(***) تفرضه الدول الغنية على طول حدود الكتلة الشيوعية في أوروبا وآسيا من النرويج إلى اليابان[١٧]. وكانت السنوات الذهبية خاتمة اتفاق واسع النطاق تركت تفصيلاته للاقتصاديات الصغرى (Microeconomics)[١٨]، وعندما عادت حالة الركود مع بدء السنوات العجاف (في أوائل السبعينيات) أرادت الطبقات العليا التي دفعت ثمن إعادة إنتاج الفقر أن تقوم بتشحيم الآلة الرأسمالية مرة أخرى بإعادة اختراع اقتصاديات صغرى كانت قد نقدت صدقيتها منذ وقت طويل وبجعلها أساساً لتنمية كبرى.

(*) مقولة لكينز.

(**) «Morgenthaw Plan» مشروع حمل اسم هنري مورغنتاو وزير الخزانة الأمريكي (١٩٣٤ ـ ١٩٤٥) كان هدفه تحويل ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية إلى بلد زراعي وخدماتي وخفض قدراتها الصناعية الثقيلة حتى تسهل السيطرة عليها (المحرر).

(***) ويعبر عنها باللاتينية بـ «Cordon Santaire».

(١٧) Erik S. Reinert, «Development and Social Goals: Balancing Aid and Development to Prevent «Welfare Colonialism»,» (Draft II, The Other Canon Foundation, Norway and Tallinn University of Technology, Estonia, 8 March 2005).

(١٨) Fine, «Whither the Welfare State: Public Versus Private Consumption?».

أنهت معدلات الأرباح أسواق العمل الحرة في مواجهة الأمن الوظيفي والدخل المضمون والحركة الحرة لرأس المال في مواجهة تنمية تحت أحكام معدل ثابت للتبادل. أرادت الإصلاحات الليبرالية الجديدة أن تعيش حياة حقيقية وأن تقلصها إلى الحد الذي يناسبها في وضع ذي بعدين.

كانت التسوية الكينزية في السياسات المالية والنقدية تقدر بأنها عديمة الفائدة ومجرد تجربة ليبرالية جديدة، ما أدى إلى إنتاج أرقام قياسية فقيرة في النمو في الثمانينيات، وقد أنقذها فشل التجربة السوفياتية التي اختطفتها طبقة بيروقراطية متضخمة كانت بحاجة إلى إضفاء طابع رسمي على قبضتها على الملكية العامة. وبصدفة تاريخية أدت إلى إخراج ضروريات مدفونة في العمق، فإن الحكم الليبرالي الجديد كان يملك الآن سلطة الأيديولوجيا والعالم كله ليلعب به. كانت السياسات الكبرى الكينزية قد فقدت صدقيتها لأن الناس ـ في ظل توقعات قومية ـ لم يكن يمكن أن يُخدعوا بصفقة منتظمة. إن كون شعب يتألف من طبقات كثيرة ليست هي القضية، وكون السياسات في نظام طبقي هي أيديولوجية بالتعريف، وهي ـ لهذا ـ سياسات ترمي إلى خداع شعوب أخرى لم تكن هي القضية، كانت القضية أن «اليد الخفية»(*) كانت تعمل بغض النظر عن الاختلافات الطبقية وعن أحوال التوزيع المبدئية.

كانت الحكومات والإنفاق الحكومي سطحية وكان القانون مرة أخرى هو سلطة القانون على كل شيء. مع ذلك ـ والآن ـ فإن شرط باريتو الجديد عن الأفضلية ينشأ عن انحراف روح المقاولة التي كان يقول بها شومبيتر (Shumpeter)(**) حيث كل المصادر ـ نسبياً إلى التقانة القائمة ـ تستخدم استخداماً كاملاً، ويرجع الانحدار ـ بما في ذلك الجماهير العاطلة ـ إلى اختيارها. ومرة أخرى فإن حقيقة أن كثيراً من التجديد التقاني يمكن أن يُعزى إلى الإنفاق العام تبدو لا معنى لها، لقد أصبحت المسألة مسألة تؤخذ فيها المساهمة العامة في مسار التحسن التقاني ونقل كثير من الأصول العامة إلى المجال الخاص تحت هيمنة متزايدة لرأس المال المالي دون أن توضع موضع التساؤل.

(*) اليد الخفية مصطلح لآدم سميث.

(**) جوزف شومبيتر (1883-1950) (Joseph A. Schumpeter) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي من أصل تشيكي اشتهر بنظرياته عن التنمية الرأسمالية ودورات العملية الرأسمالية. أشهر مؤلفاته هو: **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية** *(Capitalism, Socialism and Democracy)* وتنبأ فيه أن الرأسمالية ستزول في النهاية بسبب نجاحها وتفسح الطريق لنوع من السيطرة العامة أو الاشتراكية (المحرر).

ثالثاً: العولمة

مع تحول البيئة العالمية إلى عولمة، أصبحت أشكال العجز المتزايدة عن تمويل طبقة عاملة تتمتع بالصحة تواجه بصورة متزايدة عن طريق فرض الضرائب على العمال أنفسهم حتى تبقى الأرباح ومعدلات الأرباح مستقرة. أما تراكم الدين الحكومي ـ الذي يعرف عدا ذلك برأس المال الخيالي ـ فقد مثل فرصة ذهبية لرأس المال النقدي(*)، عبر عمليات مالية وخصخصة، لكي يستعيد الملكية العامة بمستوى متدن للأسعار تحت زعم الكفاية الاقتصادية. وقد أحدثت هذه الحالة أسوأ عواقبها الاجتماعية في التشكيلات النامية حيث خلقت الخصخصة مزيداً من المشكلات أكثر مما حلت، وحيث كان تطور ثقافة حقوق قد أخضع بفعل الفقر وبقاء الأعراف الاستبدادية في ظل رأسمالية هامشية.

كان العصر العالمي زمناً كان فيه العمل المؤثر الذي كتبه إيسبنغ ـ أندرسون (Esping Andersen)[١٩] وهو **العوالم الثلاثة** (رأسمالية الرفاهية) يقسم عالم الرفاهية إلى عناقيد في محاولة لربطها في الخلفية بالحقيقة الحاسمة في النهاية عن محاسبة كبرى وتوزيع الدخل. ويقدم غورنيك وجاكوبس (Gornick and Jacobs)[٢٠] وصفاً لهذا العمل:

تتضمن طوبولوجيا إيسبنغ ـ أندرسون: دولة الرفاهية الاجتماعية الديمقراطية، التي تضم مبدئياً بلدان الشمال، دول الرفاهية المحافظة (أو ذات النزعة الاندماجية) التي تهيمن عليها بلدان القارة الأوروبية (تمثلها: بلجيكا، وألمانيا وهولندا)؛ ودول الرفاهية الليبرالية (أو الباقية)، (وتمثلها: كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة). وفي نظام الحكم الديمقراطي الاجتماعي، تقوم الاستحقاقات على مبدإ الحقوق الكلية للمواطنة الاجتماعية؛ وفي نظام الحكم المحافظ تقوم الاستحقاقات على أداء العمل؛ وفي البلدان الليبرالية تستمد الاستحقاقات بصفة أولية من تقديرات حاجة الفرد.

نفذ الهجوم على من كان لهم السبق في دولة الرفاهية الحديثة في الشمال تحت

(*) يعبر عنها بالإنكليزية بـ «Financial Capital».

(١٩) Gosta Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).

(٢٠) Janet C. Gornick and Jerry A. Jacobs, «Gender, the Welfare State, and Public Employment: A Comparative Study of Seven Industrialized Countries,» *American Sociological Review*, vol. 63, no. 5 (October 1998), p. 692.

غطاء الكفاية والخوف من إعادة تحديد موقع رأس المال، فقد كان السباق نحو القاع يعني أن الدينامية الجديدة تتعلق بتسول طبقتك العاملة التي كسبتها. أما أولسين وأوكونر[٢١] فقد هتفا للأخبار السيئة باعتبارها نهاية دولة الرفاهية.

في البيئة الجديدة الأكثر عالمية فإن رأس المال المالي، والمؤسسات العابرة للجنسيات وغيرها من الفاعلين، يؤدون دوراً أعظم بدرجة كبيرة في تحديد ما هو مرغوب أو ما هو حتى ممكن، مع قليل من الاعتبار - إن كان ثمة اعتبار - للحركات العمالية القوية. قد يتم هذا عن قصد أو كما هو الحال مع أفعال تجار السندات والمضاربين في العملات، والوكالات التي تحدد مستويات الائتمان، وأولئك الذين يشترون ويبيعون ويتعاملون في أسواق رأس المال، على نحو غير مقصود أكثر. وهكذا حددت سريعاً السياسات الكينزية واللوائح التنظيمية الحمائية والبرامج الاجتماعية وغيرها من السياسات التوزيعية التقدمية التي ترتبط بـ «العصر الذهبي لرأسمالية الرفاهية» باعتبارها «جوانب جمود» في السوق. لقد أفسحت الطريق لإلغاء اللوائح المنظمة ولتحولات انكفائية واسعة النطاق في السياسة الضريبية، وتشريع الميزانية المتوازنة، وتفكيك أو تنزيل أهمية دول الرفاهية، وفي هذه البيئة العالمية لا تملك كل الحكومات - حتى الحكومات الديمقراطية الاجتماعية أو الحكومات العمالية القائمة - مجالاً فسيحاً للمناورة.

لقد حولت السياسات الليبرالية الجديدة الضرائب المتصلة بجانب الإنتاج إلى ضرائب على الاستهلاك، وأصبحت متغلغلة الكلمات مثل «استهداف الفوائد» و«التقدير المبني على الحاجات» تحت نواقص وانعدام توازن معلوماتي حول البيع والشراء، والاختيار العكسي والخطر الأخلاقي. وتعين على الدولة أن تعيد الرفاهية بأرخص تكلفة ممكنة، كما تعيّن عليها أن تتعامل مع مشكلة تواؤم في الحوافز يمكن أن تحل بطريقة بنيوية قائمة على طبيعة المعلومات، وفي حوالى وقت حدوث النقطة الدنيا من هزيمة دولة الرفاهية، لم يذكر إلا القليل عن حقيقة أن معدلات الربح كانت صاعدة إلى مستويات تاريخية غير مسبوقة وأن تفاوت المداخيل عالمياً كان قد أخذ يصبح أكثر حدة. وكما لو أن تناول الحسابات الكبرى يأخذ منحىً تناقصياً، إنما التعميم من الاقتصاد الإنساني كامل وحسي. ويمكن تلخيص الحالة الذهنية السائدة بهذه التعريفات الجديدة لدولة الرفاهية[٢٢].

---

(٢١) Julia S. O'Connor and Gregg M. Olsen, eds., *Power Resources Theory and the Welfare State: A Critical Approach: Essays Collected in Honor of Walter Korpi* (Toronto; Buffalo: University of Toronto Press, 1998), p. 21.

(٢٢) Fine, «Whither the Welfare State: Public Versus Private Consumption?».

ـ يقترح سنوَر (Snower) فواتير للصحة والتربية من أجل تحقيق فوائد للسوق الحرة، ومع ذلك تناول انعدام التوازي المعلوماتي عن الائتمان في هذه القطاعات[٢٣].

ـ يرى فيلبس (Phelps) دولة الرفاهية باعتبار أنها نظام من الاستحقاقات والفوائد، يبرره وجود معلومات غير موازية ونواقص في السوق، إنما لا يرى مع ذلك لماذا ينبغي أن لا يكون تأميناً من القطاع الخاص، وهو يشير علاوة على هذا إلى أن هذا الأمر يفضي إلى وضع من نوع وضع محنة السجين[*] الذي فيه يتم تقويض الحوافز والدوافع إلى العمل، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة[٢٤].

ـ يدمج ليندبيك/ وآخرون (عام ١٩٩٩) دراسة نفوذ الأعراف الاجتماعية التي يعنون بها أثر البرهنة الميكانيكية (أو ـ بتعريف أدق ـ الوصمة أو الاستهلاك الغامض السلبي)، الذي فيه تزيد حوافز من يحصل على منافع أكثر (أو مضار أقل) من عمل ذلك: من المرجح أن تؤدي زيادة في عدد الأشخاص الذين يتلقون منافع الرفاهية إلى إضعاف الأعراف الاجتماعية التي تدفع إلى أن يعيش المرء على عمله، بالإضافة إلى هذا، فإن الأفراد الذين يعيشون على التحويلات العامة يمكن بمضي الوقت أن يقيّموا وقت فراغهم أكثر[٢٥].

ـ كانت سياسات الدولة تتقرر بوساطة الناخب المتوسط، على الرغم من أن هذا يمكن أن يستكمل بنظرية عن النشاط السياسي توضع تكاليف اكتساب النفوذ ضد التيار الذي يتمثل في عمل هذا؛ وكما يشرح آزار ليندبيك (A. Lindbeck)[٢٦]: إن

---

(٢٣) D. Snower, «What is the Domain of the Welfare State,» in: Mario Baldassarri, Luigi Paganetto and Edmund S. Phelps, eds., *Equity, Efficiency, and Growth: The Future of the Welfare State*, Central Issues in Contemporary Economic Theory and Policy (London: Macmillan, 1996).

(*) «Prisoner's Dilemma» مصطلح مستخدم في نظرية اللعب «Game Theory» وفي نظرية المجمل صفر «Zero Sum»: وهو يعني الوضع الذي يجد السجين نفسه فيه عندما يتم إقناعه بأن الاعتراف على الآخر يعطيه وضعاً أفضل (من حيث العقوبة أو ربما البراءة)، لكنه عندما يعترف يجد أنه في وضع سيئ على أي الأحوال وبصرف النظر عن اعتراف الآخر عليه أو احتوائه بالصمت (المحرر).

(٢٤) E. Phelps, «On the Damaging Side Effects of the Welfare System: How, Why and What to Do,» in: Baldassarri, Paganetto and Phelps, eds., Ibid.

(٢٥) A. Lindbeck, «Welfare State Dynamics,» in: European Commission, *The Welfare State in Europe: Challenges and Reforms* (Luxembourg: Official Publications of the European Communities, 1997), and A. Lindbeck [et al.], «Social Norms and Economic Incentives in the Welfare State,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 114, no. 1 (1999), p. 3.

(٢٦) A. Lindbeck, «Hazardous Welfare-State Dynamics,» *American Economic Review*, vol. 85, no. 2 (1995), p. 9.

المحنة الأساسية لدولة الرفاهية هي ـ مع ذلك ـ أنه كلما زاد سخاء المنافع كبر حجم الانحرافات الضريبية، ليس هذا فحسب، بل أيضاً عدد المستفيدين من هذه المنافع، وذلك بسبب الخطر الأخلاقي والغش للحصول على المنافع.

إن نزع الطابع الاجتماعي على نطاق واسع عن الإصلاحات الليبرالية الجديدة (في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين)، والتسوية اللاحقة في الرفاهية، توفر دليلاً إضافياً يدعم الرأي الذي يذهب إليه ميّاسو (Meillassoux) والقائل بأن أزمة رأسمالية في غياب بديل أيديولوجي في طبقة عاملة متماسكة يفضي إلى تسليع تام للحياة الإنسانية، تسليع سيُرد فيه «العامل الحر» إلى حالة اغتراب كامل(٢٧). وانحسار النمو السكاني في الغرب هو ـ في جانب منه ـ متعلق بإخفاق الدولة في أن تخفف بطريقة فعالة من أثر تحطم نظام الأسرة الموسعة الذي كان لقرون يمثل منصة الدعم الاجتماعي للتكاثر البشري. ويبدو أن الأسباب القابلة للملاحظة والمباشرة للديناميات السكانية في حالة تغير مستمر أو أنها تتحد تاريخياً. ويمثل الامتناع عن التكاثر البشري البدني في الدول الصناعية شكلاً من التمرد على تدهور الأحوال الاجتماعية(٢٨). وفي الإصلاحات المناهضة لدولة الرفاهية كانت الضربة الأقسى هي التي تلقتها الطبقة صاحبة المداخيل المتوسطة من البيض. وهذه طبقة، حينما ينظر إليها من منظور تقسيم العمل الدولي، يبرهن على أنها متحالفة بعناد مع رأس المال، بغض النظر عن الموقف الديمقراطي الاجتماعي والاختلافات مع الطبقات الحاكمة في المركز الرأسمالي. وقد يكون من المناسب أن نلاحظ أن سياسة لمداخيل عالية تهدف إلى فائدة هذه الطبقة ترقى إلى محاولة مباشرة من جانب رأس المال لتأمين إعادة إنتاج قاعدة اجتماعية مطواعة، حينما تؤدي مخاطر الهجرة المتصاعدة إلى خفض الغرض الوظيفي لتغاير الطبقة العاملة، أي انعدام أمن العامل وخفض الأجور. أما ظهور النزعة العنصرية فيتسربل داخل عواطف قومية، وأخلاقيات زوارق النجاة، والقول المأثور عن «طريقتنا في الحياة» التي تترك جميعاً أثرها في الوعي الاجتماعي بهدف أوحد هو تعميق تقسيم العمل الدولي.

إن فض الارتباك قبل الأوان بين أصول اجتماعية ضخمة في التحول الليبرالي الجديد، الذي بدأ في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، قد نُفِّذ بالنظر إلى قانون التكلفة الهامشية لرأس المال المحلي الذي يتجاوز ميدانه الهامشي. وفي ظل

---

(٢٧) Claude Meillassoux, *Maidens, Meal, and Money: Capitalism and the Domestic Community*, Themes in the Social Sciences (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1981).

(٢٨) Kathleen Titmuss and Richard Titmuss, *Parents Revolt: A Study of the Declining Birth Rate in Acquisitive Societies* (London: Secker and Warburg, 1984).

ظروف تجارة محررة، يعني هذا عملياً نزع قسم كبير من الاقتصاد الوطني، وإزالة قاعدة الرفاهية، وتجزؤ روابط اجتماعية قائمة منذ زمن طويل. ولم يكن ثمة قلق كبير في المناهج العقيدية، التي كانت متبعة أثناء التحول، على علاقة الاجتماعي بالاقتصادي. كان الإنصاف كمالياً وليس ضرورة. وفي الحالة العامة، كانت النتيجة هي ارتفاع معدلات الفقر. ولم يكن ارتفاع الفقر المطلق أمراً مقصوداً به مسبقاً أن يكون إضافة ضرورية إلى علم الاقتصاد، فإن فاعلية «الاقتصاديات الإيجابية»، التي تمثل بصورة عرضية مشروع الإصلاحات الأخيرة، تقاس وستقاس بجانبها المعياري أو المتعلق بالرفاهية، ومن ثم فإن إخفاقاً في واحدٍ ينطوي على إخفاق في الآخر. وفي الوقت الحاضر فإن حقيقة أن كثيراً من العالم النامي هو خارج المسار في تلبية أهداف الألفية يضع موضع التساؤل ـ بصورة غير متكافئة ـ مجموعة السياسات التي انتهجتها الدول المعنية.

رابعاً: ملاحظات ختامية، انتصار للنموذج الاجتماعي

تبقى دولة الرفاهية نموذجاً اجتماعياً، وفي أحسن أحوالها يتعين أن تقابل نفقاتها بمكاسب في الإنتاجية تلغي أثر العوائد المتناقصة على الأمد الطويل. إن إدارة دولة رفاهية عمل محفوف بالمخاطر ويتطلب مسؤولية اجتماعية وانفتاحاً ودعماً للتقانة. وهي تتطلب، قبل توزيع المصادر، صفقة سمسرة للسلطة يبقى فيها الأجل الطويل من التعاون بين رأس المال والعمل مجملاً ايجابياً متذبذباً بالنسبة إلى الجميع، وتصبح الأمور أصعب كثيراً في ظل العولمة، التي ـ كما يبرهن الدليل الأخير لإعادة التقسيمات الإقليمية بين القوى العظمى ـ لم تبعثر الهوية القومية لرأس المال وبالتالي يمكن أن يكون اعتماد رأس المال على الدولة ـ الأمة قد نما في الحقيقة[٢٩]، وفي ظل تصاعد تقسيم العمل الدولي قد تنشأ حالة يمكن فيها الديمقراطية الاجتماعية أن تنطوي على قوميات أقوى وبالتالي خلافات أعمق للطبقة العاملة على مساحة البلد كله. إن النمو غير المتوازن يجعل رفاهية البعض لعنة البعض الآخر، أعني في العالم الثالث. لهذا ينبغي أن لا تصبح دولة الرفاهية غاية في ذاتها، وأن تنسّق حاجات التراكم وحاجات التكاثر الاجتماعي، وينبغي أن تسير الشرعنة جنباً إلى جنب مع إزاحة الغموض عن مسار تراكم رأس المال وتدعيم

(٢٩) لرأس المال هوية قومية ومواطن لم تنزعها العولمة. انظر: Tim Koechlin, «The Limits of Globalization: An Assessment of the Extent and Consequences of the Mobility of Productive Capital,» in: Satya dev Gupta, ed., *The Political Economy of Globalization*, Recent Economic Thought Series; 55 (Boston, MA: Kluwer Academic Publishers, 1997).

نزعة أممية أقوى. لماذا يكون الأمر على هذا النحو؟ لقد ظهر مؤخراً دليل تجربي قوي يدعم النموذج الاجتماعي.

لقد أصبح الانجاز الأفضل للولايات المتحدة مقارنة بأوروبا الغربية من حيث نمو الناتج الإجمالي منذ عقد التسعينيات حقيقة مقبولة الآن. وينظر هذا الفصل إلى هذه الحقيقة من منظور أجل أطول، ويشير إلى أن مقارنة أكثر شمولاً بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ـ مقارنة تتضمن مؤشرات اجتماعية وبيئية، وتوزيع المداخيل، والرفاهية الاجتماعية والرعاية الصحية ـ يمكن أن تقدم صورة مختلفة عما لو كان نصيب الفرد من إجمالي الإنتاج المحلي هو وحده موضع النظر. يلوم محللون كثيرون ـ في سعيهم إلى تفسير الاختلافات في الأداء الاقتصادي منذ أوائل التسعينيات (من القرن العشرين) ـ النفقات الباهظة للرفاهية وقواعد سوق العمل الجامدة والمستويات البيئية العليا لأداء أوروبا الغربية التعيس. ويمكن أن يتضمن هذا أن أوروبا الغربية كانت تتبادل نمواً اقتصادياً أسرع مقابل غرض تحقيق أهداف اجتماعية وبيئية طموحة. ومع ذلك فإن مما يثير الدهشة أن الأداء الأفضل لبلدان أوروبا خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية من حيث الأداء الاقتصادي الشامل كانت ثلاث دول شمالية (الدانمارك، وفنلندا، والسويد)، والتي امتلكت نظماً شاملة للرفاهية ودرجة عالية من الوعي البيئي. وقد عانت ثلاثتها جميعاً أزمات هيكلية ودورية في الثمانينيات والتسعينيات، ولكنها خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية أدت دورها على نحو أفضل من الاقتصادات الأوروبية الأكبر، وصارت الولايات المتحدة في أدائها الدينامي . . . وإصلاحات ما بعد الأزمة التي طبقت في هذه البلدان الثلاثة، اتبعت نموذجاً أوروبياً من دولة الرفاهية التي تم إصلاحها[٣٠].

إن النموذج الجديد قائم على «أمن للمواطنين وكفاية ومرونة للمؤسسات، وهو ـ بعد هذا كله ـ يسير على تقاليد كاليكي (Kalecki)». وعندما يذكر اسم كاليكي تقفز إلى الذهن فكرة توزيع الدخل و«اقتصاد سياسي» للرأسمالية، بما في ذلك الانتباه إلى هياكلها وعملياتها واتجاهاتها الكامنة، وكيف يعاد إنتاج هذه وتحويلها، كذلك فإن عاملين جديدين آخرين يظهران: نمو دور رأس المال المالي وتغير طبيعة الدولة في ظل العولمة. في الحالة الأولى يسرّع رأس المال المالي إيقاع عملية نزع الطابع الاجتماعي على نطاق عالمي، وإن كان ذلك يتم مع دول نامية أصغر تفتقر إلى

---

(٣٠) *Economic Survey of Europe, 2005 No. 1*, «Towards a New European Model of a Reformed Welfare State: An Alternative to the United States Model,» <http://www.unece.org/ead/pub/051/051c7.pdf>.

ترتيبات أمنية تتحمل عبء جدول الأعمال المناهض للتنمية، وحينما يؤدي الأمن القومي والسيادة القومية دوراً مبدئياً في التنمية، فإنه ينتج عن هذا أن الدولة ـ وهذا أمر يتوقف على مستوى التنمية والقدرات الدفاعية ـ تشرعن استخدام القوة خارجياً عن طريق اتفاق رأي الأغلبية (الاحتلال الأمريكي للعراق) أو ـ ببساطة في أضعف أحوالها ـ تصبح الدولة النامية هي التابع الأمين لرأس المال. هذه الخطوط العريضة تشير إلى إيقاع متسارع لتنمية متفاوتة وإلى أزمة متنامية لرأس المال على نطاق عالمي.

ليست دولة الرفاهية مجرد «تركيبة اجتماعية وتاريخية في محتواها المادي والتأويلي على السواء»، كما يمكن أن يعبر فاين (Fine)، لأن من شأن هذا أن يحمل ضمنياً تلميحاً إلى أنها توجد خارج الأزمة العالمية للرأسمالية، إنما هي حل مستدام للتناقضات الطبقية الداخلية وتعلو على التعبير عن التناقضات الطبقية الدولية التي تتبدى عبر العلاقات الدولية. إن دولة الرفاهية هي بالدرجة **الأولى** نتاج تاريخ، و**ثانياً** هي صانع له. وهذا التمييز مهم طالما أن دولة الرفاهية تعزز التطور التدريجي لثقافة ذي نزعة إنسانية وترى رفاهيتها ذاتها في علاقة مع أقل الدول تنمية عالمياً في علاقة متبادلة إيجابية (Spillorea Effect). هذا من ناحية، أما من جهة أخرى وبصورة أكثر حسماً تكون دولة الرفاه من قبيل قيام ديمقراطية اجتماعية ما يوازي من حيث المضمون رشوة طبقاتها العاملة لترضخ، أو الدخول في حروب إمبريالية على النحو الذي فعلته كثيراً منذ الحرب العالمية الأولى، أي تكون عاملاً لتعميق الهوة في تقسيم العمل للدولة، ونظراً إلى قبضة رأس المال عليها فإنها ستستمر في فعل هذا، بينما ستكون المنافع في الأمد المنظور هي توافر التطورات في الثقافة التي تجعل الحروب عملاً باهظ التكاليف.

ولأن دولة الرفاهية تؤدي مصالح طبقية متصارعة بطبيعتها، مصالح داخلية ودولية على السواء، ستبقى «فوضوية، متنازعة، متناقضة وخاضعة لصراعات في الممارسة وعلى صعيد أيديولوجي ونظري[(٣١)]»، ولأن دولة رفاهية لا بد من أن تحكم بين عدد من الغايات المتميزة نوعياً: نمو اقتصادي، إشباع للحاجات، توزيع للمداخيل، تشكيل لمستويات اجتماعية ومنافع ونفقات اجتماعية، فإنه يرشح أن اتخاذ قرارات بين هذه الغايات يبقى معلقاً دائماً بتخطيط اقتصادي[(٣٢)]. والإيقاع السريع لمكاسب الرفاهية في العشرين سنة أدى ببعضهم لأن يترهب إلى أن حركة

---

(٣١) Fine, «Whither the Welfare State: Public Versus Private Consumption?».

(٣٢) Maurice Dobb, *Welfare Economics and the Economics of Socialism: Towards a Commonsense Critique* (London: Cambridge University Press, 1969).

التاريخ نحو الاشتراكية ستتبعها مباشرة، بينما تنعس الطبقات العاملة. مع ذلك فإن الهزيمة الأيديولوجية التي منيت بها الفلسفة والأيديولوجيا الإنسيتان في أعقاب سقوط الاتحاد السوفياتي قد حولت الأمور سريعاً إلى ـ حكاية ـ «نهاية التاريخ». وقد انقضت خمس عشرة سنة منذ ذلك الوقت من حروب ملحة وفقر ملح، الأمر الذي قلب الموائد مجدداً، ومن المأمون أن نقول إن الاشتراكية لن تقدم على صحن من الفضة، وستتطلب على الأقل تضامناً ووعياً أمميين بأنسنة مسار التطور الإنساني.

ثمة نقطة في هذا كله لم تحظ بتفحص شامل، وهي العلاقة بين التكاثر السكاني والتوسع الاجتماعي والاقتصادي، أو غياب هذا التوسع. وتتأرجح أسباب الحفاظ على قوة العمل والنمو السكاني بين تأكيد على قيم اجتماعية أو ثقافية، ومعدل تراكم رأس المال(٣٣). وفي أزمنة الاستقرار النسبي يبدو البحث عن المتغيرات التي تكمن وراء التغير التدريجي في نمو السكان واضح المعالم بدرجة تكفي لأن يأتي داخل حدود مقاربة نظامية. إن الآليات البسيطة للمنهج المضبوط بأحكام تتسم ـ في سياق معين وفي فترة زمنية معينة ـ بمجموعة من متغيرات اقتصادية ـ اجتماعية تُظهر علاقات في خط مستقيم ـ أو في غير خط مستقيم ـ مع الخصوبة أو معدل المواليد في علاقته بالتغير الديمغرافي (السكاني). لكن حتى حينئذ فإن الملاحظات المتجددة من الأحداث تعيد التأكيد ـ مرة تلو أخرى ـ بأن التغيرات في السلوك التكاثري لا تكون أبداً ثابتة بدرجة تكفي لأن تفسر بالمجموعة من المتغيرات أو تحت مزاعم ثابتة. فإذا كان للأسباب القابلة للملاحظة والمباشرة عن الخصوبة أن توصف على أي نحوٍ، فهو أنها تبدو متغيرْة باستمرار أو أنها محددة تاريخياً.

وعلاوة على هذا فإنه يعتقد غالباً من جانب معظم خبراء السكان (الديمغرافيين) أن الخصوبة ينبغي أن تقاس باعتبارها وظيفة بيولوجية وزمن ونقود وأفكار وأمن(٣٤). وبقدر ما يمكن أن يبدو هذا كلاماً فارغاً، فإن الخصوبة البشرية هي وظيفة (دالة) كل شيء. وبدرجة لا تقل عن ذلك، تمثل هذه المقاربة الشكلية المنهج المتلقى في علم السكان (الديمغرافيا).

وعلى الرغم من أنه صحيح جزئياً أن تعتقد بهذه المعايير، فإن الخطأ يحدث حينما يؤكد المرء ـ عن خطأ ـ «نسبية» هذه العوامل ويتجاوز أولية متغيرة واحد على

---

(٣٣) اختصاراً، انظر الأوراق التي قدمت إلى: European Population Conference, Milan, Italy, 4-8 September 1995.

(٣٤) John Hobcraft and Kathleen Kiernan, «Becoming a Parent in Europe,» paper presented at: Ibid.

متغير آخر. تتنوع الخصوبة، لا بسبب النسب المختلفة التي تنسب لإظهار متغيرات اجتماعية أو اقتصادية، إنما لأن تغيراً في متغير محدِّد واحد ـ أعني معدل تراكم رأس المال ـ يطلق سلسلة متعاقبة من الأحداث التي تصبح مرمّزة في السلوك الإنساني وتؤثر في معدل الإخصاب. وفي أحسن الأحوال يولد تقدير يتخذ طابعاً صورياً أو تقدير تجربي وزن الحجج في فرضية منطقية **يؤخذ بها** تحت إطار عَرَضي أحادي الجانب[٣٥].

لهذا فإن البحث عن الأسباب ينبغي أن يربط بدراسات تاريخية أطول أمداً تتبّع ظهور الطلب على العمل في علاقته بتراكم رأس المال وتوزيع الثروة في مجتمع معين[٣٦]. وليس بعيداً كثيراً عن هذا أن فك ارتباط الأصول الرأسمالية الوطنية في ظل نظم حكم ليبرالية جديدة، وانحدار الطلب على العمل ومستويات المعيشة، تحوي عملية تاريخية موسعة في فترة زمنية واحدة، وتدمر التكاثر البشري. وهناك الآن كثير من الدعم لفكرة أنه من دون دور داعم لدولة الرفاهية ستنخفض تعدادات السكان الصناعية الحديثة.

---

(٣٥) يقال هذا في ما يتعلق بزيف الانكفاء، الذي يمثل الأداة الكمية المستخدمة في مثل هذا النوع من البحث (التأكيد من عندي).

(٣٦) Sidney H. Coontz, *Population Theories and the Economic Interpretation*, International Library of Sociology and Social Reconstruction (London: Routledge and Kegan Paul, 1957).

مع ذلك ـ وفي ظاهر الأمر ـ لا يزال النمو السكاني ظاهرة تتحدد تاريخياً أو هي ظاهرة تتغير محدِّداتها الحسية مع الزمن. إن مهمة تقدير النمو في علامات أي فترة تستند إلى اختبار للأسانيد النظرية التي أنتجت في الماضي، تؤهلها ظواهر تظهر في الحاضر. وفي دراسات تجربية لسلوك الإخصاب، فإن الآثار السطحية لمتغيرات متشابكة اجتماعية وبيولوجية تسمح بدرجة عالية من الغيرية. إن أسلوب التحول عبر كثير من المتغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية لإيجاد محددات تفسيرية للخصوبة هو أمر شائع. وعلى الرغم من أنه لا توجد مقاربة مشروعة بأسرها فإن هذا المنهج التجربي بشكل مفرط، أو المنهج الزلق بالأحرى، يؤدي إلى إجراءات جزئية وفي بعض الأحيان إلى تركيبات نظرية متحيزة. إن مقاربة رياضية قوية لنمذجة النمو السكاني لا يمكن أن تكون كافية هي الأخرى. وفي واحد من الأسباب الكثيرة لهذا، فإن موضوع نمو الإخصاب الذي تتداخل فيه الفروع العالمية ليس يسهل تحديده كمياً. والأكثر أهمية من هذا أن النمذجة الرياضية للإخصاب يمكن أن تعني حد نطاق الأشكال الوظيفية المحددة لمحاولة معادلة للحياة. وهكذا فإن سعة وتعقد المهمة التجربية يتطلب تواضعاً وشفافية على السواء.

تعقيـــــب

محمود عبد الفضيل (*)

أريد أن أركز في تعقيبي على القضايا الجوهرية المتعلقة بهذه الورقة في إطار المخطط الرئيسي لها الذي هو **البنية الرئيسية لدولة الرفاه**. وسوف أتوقف فقط عند بعض التساؤلات ذات الطبيعة النظرية التي جاءت في الورقة.

لا بد أن نتفق أولاً على أننا نتحدث في إطار نظام رأسمالي، لأن دولة الرفاه بالمفهوم المتعارف عليه، وفي تفريعاتها المختلفة، هي جزء من تطور النظام الرأسمالي الحديث، وليس لها علاقة بالنظام الاشتراكي بالمعنى الذي عرفناه في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية.

وفي إطار عمل هذا النظام هناك باستمرار المشكلة الرئيسية التي يشير إليها الدكتور علي في الورقة أي: «ما هي التكلفة الاجتماعية لإعادة إنتاج قوة العمل؟» بدءاً بتحديد «**أجر الكفاف**» وصولاً إلى دولة الرفاه، حيث أصبحت دولة الرفاه تعامل «عنصر العمل» على أنه ليس في حكم الآلهة، بل هو عامل من عوامل الإنتاج الرئيسية ولا بد من إعادة إنتاجه على أسس اجتماعية وإنسانية عادلة.

ويرتبط بهذا ما أشارت إليه الورقة حول **طبيعة التوازن السكاني** المطلوب لكي يتواءم مع هذه النقطة من وجهة نظر رأسمالية، وبالتالي علاقة ذلك بالعلاقة «التوازنية» بين الأجور والأرباح. وهناك دراسات في أوروبا عن تأثير الصراع الاجتماعي (والطبقي) على الأنصبة التوزيعية بين الأجور والأرباح في تركيبة الدخل القومي في ضوء هذا الصراع.

(*) أستاذ الاقتصاد ـ جامعة القاهرة.

ولقد غاب عن الورقة إشارة واضحة إلى العمل الكبير المؤسس «لاقتصاديات الرفاه» الحديثة على يد الاقتصادي البريطاني آرثر بيجو ـ الأستاذ بجامعة كمبريدج في العشرينيات من القرن الماضي ـ في مؤلفه الكلاسيكي **اقتصادات الرفاه**. وهذا الكتاب يحوي الأسس النظرية لأي مشروع لدولة أو اقتصاديات الرفاه. وأعتقد أنه لا بد من الإشارة إلى هذا العمل باعتباره جزءاً مهماً من البنية النظرية «لمشروع دولة الرفاه».

النقطة الأخرى التي أشار إليها الدكتور علي بشكل سريع في الورقة هو موضوع «دالة الرفاه»، فقد تحدث على أنها تجميع لدوال رفاه الأفراد، لكن هذا يظل من منظور نيوكلاسيكي، إذ إن الكتابات الحديثة تتحدث عن دالة الرفاه الاجتماعي (Welfare Function Social)، التي يمكن أن تنشأ بطريقة وصائية أو ديكتاتورية كما حدث في البلدان الاشتراكية، أو تتم بأسلوب ديمقراطي.

لقد شكك البروفسور كينيث أرو (K. Arrow) بإمكانية بناء «دالة الرفاه الاجتماعي» على أسس ديمقراطية، نظراً إلى التناقضات التي عادة ما تنشأ بين تفضيلات المجموعات الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها المجتمع، والتي أسماها **مقولة الاستحالة** (The Impossibility Theorem). وكنت أتمنى أن يكون هناك حديث عن أزمة ومشاكل وإشكالية تكوين أو بناء «دالة الرفاه الاجتماعي» والجدل الدائر حولها، وحول إمكانياتها بطريقة ديمقراطية، أو أنها ستفرض بأسلوب وصائي في البلدان العربية. وفي الدول المتقدمة الديمقراطية، يلاحظ أن كل حزب يقوم بتقديم حزمة من السياسات تعبر عن «دالة رفاه ضمنية»، فإذا تقبّلتها جماعة الناخبين فهي تعتبر دالة الرفاه المعتمدة، أو العقد الاجتماعي المبرم بين الحكومة وجماعة الناخبين.

النقطة الأخرى التي أود أن أشير إليها هو أن موضوع نشوء دولة الرفاه كنموذج «قابل للتشغيل»، كما حدث في السويد وغيرها من الدول الاسكندينافية، لم يأتِ منحة من السماء، إنما جاء كنتيجة لصراع اجتماعي طويل. وقد أشار الدكتور علي إلى اتفاق جديد (New Deal) في أمريكا، كما إنّ نشوء دولة الرفاه في السويد جاء بعد صراع طويل وإضراب (Adelen) في أوائل الثلاثينيات. وفي منطقتنا العربية لن تأتي «دولة الرفاه» كهبة من السماء أو نتيجة كتابات مجموعة من الحالمين المثقفين أو المثاليين، بل من خلال نضال سياسي واجتماعي طويل.

والنقطة التي أعتقد أن الوقت لم يسعف للدكتور علي أن يناقشها وسوف يأتي

ذكرها في ورقة الدكتور طاهر كنعان لاحقاً، هي التصنيف (Typology) الذي قام به إسبينغ أندرسون حول وجود ثلاثة نماذج لدولة الرفاه، من منظور تطبيقي وعملي، وأن هذه التجارب يجب أن لا توضع كلها في سلة واحدة.

أولاً، النموذج الاشتراكي الديمقراطي، كما عرفناه في الدول الاسكندينافية. وهو نموذج متميز ويجيء بلا شك على رأس القائمة.

ثانياً، ما أسماه بنموذج الدولة الـ (Corporatist)، وهو نموذج طبق في ألمانيا، ويأخذ بمفهوم **السوق الاجتماعية**، ويسعى إلى تحقيق قدر كبير من التوازن الاجتماعي جنباً إلى جنب مع التوازن الاقتصادي. وهو يقف عند مستوى أقل من مستوى الإنجاز في «الدولة الاشتراكية الديمقراطية»، كما عرفناه في البلدان الاسكندينافية.

ثالثاً، هو النموذج الليبرالي الذي يسمى في التصنيف (Residual State)، أي تكون الدولة في أدنى الحدود لتقوم فقط بسد الثغرات التي تتولد عن عجز السوق في سد الحاجات الأساسية للسكان.

وهذا التصنيف سواء كان يحتاج إلى نقد وإعادة نظر، يسمح بالتفرقة بين «النماذج الثلاثة» لدولة الرفاه، التي يجب ألا توضع جميعها في «سلة واحدة». وأعتقد أن هذا الموضوع سوف يكون موضع مناقشة في ورقة الدكتور طاهر كنعان.

هناك نقطة أخيرة أود التطرق إليها، وهي أنه في إطار السياسات الليبرالية الجديدة هناك نقد جديد لدولة الرفاه على أساس أنها دولة «غير فاعلة» وغير كفوءة وتؤدي إلى توليد اختناقات وتشويهات اقتصادية واجتماعية. وهذا النقد النيوكلاسيكي أصبح شديد الوطأة هذه الأيام. وهو نقد مكثف لتجربة دولة الرفاه بهدف إسقاطها بحجة عجز مالية الدولة وتوليد تشويهات في الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

وهكذا فإن الصراع قائم اليوم، على الصعيدين النظري والسياسي، حول مستقبل دولة الرفاه! وهذا الصراع إنما هو انعكاس للصراع الاجتماعي الدائر اليوم بين أنصار الليبرالية الجديدة من ناحية، وأنصار نهج الاقتصاد السياسي والاجتماعي، من ناحية أخرى. ولعل من بين الأمور المهمة والجديرة نظرياً بالدراسة هي: ما هي أشكال الانتقال بين النماذج الثلاثة؟ قد تبدأ الدولة بالنموذج الاشتراكي الديمقراطي، على الطريقة الاسكندينافية، ثم تنتقل إلى (Corporate State)، ثم تنحدر

إلى **دولة الحد الأدنى**، أو تسير الأمور بالعكس! هناك إذاً ديناميات تحكم التحولات الاقتصادية الاجتماعية، سواء صعوداً أو هبوطاً. وأعتقد أن هذه نقطة جديرة بالاهتمام في المستقبل.

تلك بعض القضايا النظرية التي أثارها الدكتور علي قادري في ورقته، والتي تهمنا جميعاً، وقد تكون موضع مزيد من النقاش في التعقيبات للأخوة الزملاء. وشكراً سيدي الرئيس.

الفصل الثاني

تاريخ نشوء وتطور دولة الرفاهية الاجتماعية والتحولات البنيوية في اقتصاديات الدول المتقدمة صناعياً

محمد دويدار(*)
ودلال عبد الهادي(**)

١ ـ تستفرد الرأسمالية في دوليتها المعاصرة، بالبشرية. وكمحور كل نشاطاتها وبخاصة الاقتصادي منها، حول القيمة المحورية، أي القيمة السلعية: حيث يخضع الكل الاجتماعي لأحد مفرداته التاريخية: السوق، حيث التجارة كمجال لتحقيق الربح النقدي الفردي، الذي هو هدف المشروع الرأسمالي، وبخاصة في مشكلة التاريخ المعاصر، أي تشكل الاحتكارات الدولية النشاط، في انتمائها إلى مجموعات متباينة النشاط، مجموعات مالية عملاقة تستهدف في بحثها عن الربح النقدي، عبر استقطاب الثروة، كل المجتمع الدولي بثلاثية اجتماعية تدور حول الربح النقدي:

اقتصادياً، بتصيد كل ما هو قوة شرائية يمكن أن تمثل طلباً على سلع تبيعها أياً كان المشتري وأياً كان مكان وجوده على خريطة الكرة الأرضية، وإنما بكينونته كفرد يحرم من كل سند جماعي وينتزع من كل انتماء اجتماعي، أي مع اختزاله إلى مجرد إضافة حدية لرقم أعمال المشروع الاحتكاري.

وسياسياً، «بلقنة» الدولة القائمة بتوقيتها إلى وحدات خاضعة واهية ومتصارعة.

(*) أستاذ الاقتصاد، كلية الحقوق ـ جامعة الإسكندرية.

(**) أستاذة مساعدة، كلية السياحة والفنادق ـ جامعة الإسكندرية.

واجتماعياً، بشرذمة المجتمعات إلى جزئيات عرقية وطائفية لاهية عن وجودها بعداءاتها البدنية المنافية للوجود الاجتماعي[(١)].

٢ ـ هذه الثلاثية الاجتماعية المميزة لحركة رأس المال الدولي تتبلور عبر صراع عالمي بين نماذج ثلاثة للرأسمالية:

أ ـ النموذج الأول هو **رأسمالية الليبرالية الأنغلوساكسونية** الجديدة التي تطلق العنان لقوى السوق التي تمتطيها الولايات المتحدة الأمريكية. وهي ليبرالية ترث الليبرالية البريطانية منذ منتصف القرن التاسع عشر، مع فارق كيفي تاريخي، إذ بينما كانت بريطانيا تدعو إليها بقفازات الدبلوماسية الاستعمارية ذات البوارج الحديثة، تقذف الولايات المتحدة الأمريكية بالليبرالية الجديدة عبر بربرية لقوى السوق، تعززها عند الضرورة ترسانة الحروب المالية وقائمة العقوبات الدولية (الاقتصادية وغير الاقتصادية) وسطوة المنظمات الاقتصادية الدولية بضغوطها المالية والقانونية، وترسانات السلاح، مع ما تنتهي إليه، عندما تقل كفاءة هذه الترسانات، إلى عسكرة مباشرة وصريحة للعلاقات الدولية.

ب ـ النموذج الثاني الذي يعوق عملية الصراع هذه على الصعيد الدولي هو نموذج **رأسمالية الدولة «الحانية» الأوروبية** (دولة الرفاهية الاجتماعية!) وهو نموذج لرأسمالية تيقنت، عبر صراعات القوى الاجتماعية أواخر القرن التاسع عشر، أن الحيلولة دون التعبير على حساب رأس المال لا يتحقق إلا بدور للدولة الرأسمالية تتضمن بعد التوازن ليس في توزيع الثروة، وإنما في نمط توزيع الدخل تصحيحاً للأداء المعوج لقوى السوق، وكذلك للحد من عمل قانون النمو غير المتوازي عبر تقلبات الدورة الاقتصادية، بما تتضمنه من تقلبات في مستوى تشغيل قوى الإنتاج البشرية والمادية ومستوى الدخل، وما يتضمنه ذلك من بطالة للقوة العاملة وتعطل للطاقة الإنتاجية المادية. وهو نموذج لا يسلم الآن من أزمة اجتماعية/ سياسية يعيشها رأس المال ـ بين تناقضاته مع القوى الاجتماعية الأخرى في داخل كل بلد أوروبي ـ وتناقضاته في داخل الإطار الأوروبي، وتناقضاتها مع رؤوس الأموال الدولية الأخرى، أي على الصعيد الدولي.

ج ـ أما النموذج الثالث في عملية الصراع الدولية هذه فهو نموذج **رأسمالية الدولية التوجيهية** الساعية إلى إفادة المشروع الرأسمالي من أخلاقيات العمل في

---

(١) انظر في ذلك، محمد دويدار، «العولمة الاقتصادية، مقولة علمية أم مقولة أيديولوجية؟،» The Provident State.

المجتمع القديم، والحريصة على الحد من التناقض بين المشروعات بقصد تحقيق أداء أكفأ، وبخاصة على صعيد السوق الدولية، ليس فقط كقوة تصديرية وإنما كذلك كقوة مالية. نحن هنا بصدد نموذج الرأسمالية اليابانية الذي بدأ في العقدين الأخيرين يعوق أزمة محاولة انفكاك من تناقض الانغماس الفعلي في عادات عمل الأجير ووهم الإبقاء على عادات العمل السابقة على الرأسمالية، في إطار من التغيرات الكيفية المعاكسة في اقتصاديات شرق وجنوب شرق آسيا.

٣ ـ في خضم هذا الصراع المركب تتبلور الخصائص الموضوعية لعملية تراكم رأس المال على الصعيد الدولي، التي نركز في داخلها على نموذج الدولية «الحانية» (أو ما أطلق عليها دولة الرفاهية الاجتماعية)، لنرسم أبعاد العملية التاريخية التي أدت إلى ظهورها مع منتصف القرن العشرين، متضمنة في الوقت ذاته بذور أزمتها مع نهايات هذا القرن.

٤ ـ نعلم أن التطور الرأسمالي تمحور طوال القرن التاسع عشر حول بناء الأساس الصناعي في الاقتصاديات الرأسمالية التي أصبحت اقتصاديات سلعية متقدمة، وخلق السوق الرأسمالية الدولية باحتواء بقية المجتمعات عبر تغلغل رأس المال، بعدوانية متعددة الأبعاد والوسائل، في هياكل المستعمرات وأشباه المستعمرات لتحويلها إلى اقتصاديات سلعية تتحول فيها وسيلة الإنتاج الأساسية: الأرض، وقوة العمل، إلى سلعة، وتجري تعبئة جل الفائض الاقتصادي الذي تنتجه في شكله التقليدي أو في أشكاله الجديدة، نحو الاقتصاديات الرأسمالية المتبوعة، بطريقة مباشرة أو عبر علاقات التبادل التي يبلورها نمط أول لتقسيم العمل على الصعيد الدولي وتطور الصناعة، بما يصاحبه من ثورة زراعية ثانية في شكلها الرأسمالي، بما يعني التزايد المتسارع للطبقة العاملة كمياً، في شكل تجمعات كبيرة في دوائر متزايدة الاتساع، تتم في بلدان غربية تدخل **في مراحل تاريخية متتالية** في عملية تحقيق الشروط التاريخية للإنتاج الرأسمالي: بريطانيا، هولندا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، الأمر الذي يعني تعدد الأقطاب الرأسمالية الاحتمالية والتناقض في داخل رأس المال الدولي.

٥ ـ مع هذا التطور تتطور النظرية الاجتماعية باتجاهاتها الفلسفية المختلفة، كهاد للممارسة الاجتماعية، وتتطور التنظيمات الاقتصادية والسياسية للطبقات الاجتماعية المختلفة، وبخاصة في شكل الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية العمالية واتحادات الصناعات والتنظيمات النقابية المهنية، في إطار تطور الدولة «القومية» لتصبح **الشكل التاريخي السائد للتنظيم السياسي** للمجتمعات، ونكون هنا بصدد الدولة الرأسمالية في ظل أشكال تنظيمية قانونية مختلفة. وتتصارع الدول

الغربية من أجل السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم والمهيمنة في السوق الدولية، صراعاً يجعل من الحرب شكلاً رئيسياً للصراع، مع تغير مستمر في أشكالها وأهدافها ووسائلها، في اتجاه عولمة حقيقية لهذه الظاهرة في أحضان التكوين الاجتماعي الرأسمالي، بدءاً من الحرب العالمية الأولى، عبوراً بالحرب العالمية الثانية، ثم وصولاً إلى الحرب الدائرة لبناء إمبراطورية رأس المال الأمريكي تحت شعار الحرب ضد «الإرهاب»، وهي حرب تتخطى في عولمتها حدود الغلاف الجوي للكرة الأرضية مستخدمة المسارات الممكنة في الفضاء. ويصبح من الطبيعي أن يسود الاتجاه نحو العسكرة الحالية للعلاقات الدولية، على النحو الذي سنراه في ما بعد.

٦ ـ على الصعيد الاقتصادي البحت تعمل قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي مع بدايات القرن العشرين، في اتجاه زيادة تمركز رأس المال، ومن ثم الطابع الاحتكاري للمشروع الرأسمالي بصفة عامة، والمشروع الرأسمالي المالي بصفة خاصة. كما تعمل هذه القوانين في اتجاه ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية. ومع هذين الاتجاهين وتطور تنظيم الطبقة العاملة (ومن ثم إمكانية أن يكون لها دور في تحديد مستوى الأجور النقدية) والوصول إلى تقييم أول للسوق العالمية بين البلدان الرأسمالية التي سبقت في مسار المنظور الرأسمالي (وهذا ما يعني المحدودية النسبية للسوق الخارجية لكل من رؤوس الأموال المتصارعة دولياً)، نقول مع كل هذا يصبح من مصلحة المشروعات الاحتكارية هجرة قاعدة الذهب كقاعدة نقدية تعادل على نحو أو آخر بين الأثمان النقدية وقيم السلع. ويكون الانتقال إلى قاعدة نقدية ورقية لا يُشتم فيها اتجاه الأثمان نحو الصعود بالرغم من تطور إنتاجية العمل واتجاه قيمة وحدة السلعة نحو الانخفاض.

وينطلق الاتجاه التضخمي الكامن في هيكلية التناقض بين الربح والأجور، ليميز مسار التطور الرأسمالي منذ بدايات القرن العشرين حتى يومنا هذا، وفي داخل هذا الاتجاه **الزمني** يكون الاتجاه نحو ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية **الدورية** لينتهي بها إلى كساد بعمق واستمرارية الكساد الكبير (١٩٢٩ ـ ١٩٣٩)، فتنفجر ظاهرة البطالة في وجود الطاقة الإنتاجية المادية المعطلة، ليبرزا معاً خاصية أخرى للتنظيم الاقتصادي الرأسمالي، وهي خاصية تبديد قوى الإنتاج البشرية والمادية، ناهيك بالاستخدامات الضارة والتدميرية لبعض المنتجات. كما تبرز الأزمة عدم قدرة الأداء التلقائي للمشروع الفردي على انتشال الاقتصاد الوطني من أزمته. ومن ثم ضرورة تدخل الدولة، والدولة الرأسمالية، كأصل عام لانتشال الاقتصاد الوطني من أزمته في مرحلة **أولى**، وللحد من التقلبات الدورية في الزمن القصير في مرحلة **ثانية**، ولضمان حد أدنى من معدل النمو الاقتصادي في الزمن الطويل في مرحلة **ثالثة**.

وعلى الدولة الرأسمالية، في دورها المرحلي الجديد أن تتعامل مع مؤسسات المجتمع الرأسمالي الاقتصادية والتنظيمية: الطبقة العاملة بتنظيماتها النقابية والسياسية، والمشروعات الرأسمالية في إطار تحولها العام إلى الشكل الاحتكاري وتنظيمها في شكل اتحادات صناعات وغرف تجارية وأحزاب سياسية، مع تبلور رأس المالي المصرفي في سعيه إلى الالتصاق بالدولة. ويثير تدخّل الدولة ضرورة أن تكون لها سياسة اقتصادية متعددة الأبعاد، بحيث يكون التركيز في داخلها، تحت تأثير الفكر الاقتصادي الكينزي، على السياسة المالية للدولة.

٧ ـ وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، يبرز في البلدان الرأسمالية المتقدمة عامل آخر يدفع إلى مزيد من تدخل الدولة، هذه المرة في المجال **الديمغرافي**، بعد أن أدت اتجاهات التغير السكاني مع التطور الاقتصادي الرأسمالي، بعد فترة، إلى تناقص معدلات النمو السكاني على نحو أدى إلى نوع من الركود السكاني ابتداءً من ثلاثينيات القرن العشرين. وهو ما يعني النقص النسبي في القوة العاملة أمام الاحتياج الكبير لها، وبخاصة إلى إعادة تعمير ما دمرته الحرب في أوروبا الغربية، الأمر الذي يدفع بالدولة الرأسمالية إلى التدخل في مجال تجدد إنتاج القوة العاملة، وهو مجال الأصل فيه أن علاقات الإنتاج الرأسمالية قصرت المسؤولية عنه على المسؤولية **الفردية للعامل الأجير**، ذلك أنه مع انفصام القوة العاملة عن **وسائل الإنتاج** في المرحلة الأولى للتطور الرأسمالي (مرحلة خلق الشروط التاريخية للإنتاج السلعي الرأسمالي) وصيرورة هذه الوسائل محلاً لملكية خاصة فردية، تصبح قوة العمل (وليس العمل) سلعة تباع وتشترى في سوق العمل، وتصبح مسؤولية تحديد إنتاج هذه القوة مسؤولية **فردية** تقع على عاتق العامل الأجير الذي اكتُفي به تنظيمياً، بما يملكه من قوة عمل، في خضم سوق العمل، إذ عليه تقع مسؤولية إعاشة نفسه وتكوين أسرة وإعاشة الأسرة، حتى يضمن النشاط الاقتصادي تجدد إنتاج القوة العاملة، فتصبح عملية تجدد إنتاج قوة العمل كسلعة محكومة بقوى السوق، أي سوق العمل وسوق السلع الاستهلاكية اللازمة لإعاشة العامل وعائلته.

وتبتعد الدولة، في تنظيمها الرأسمالي الجديد، عن تحمل أية مسؤولية في تحديد إنتاج القوة العاملة. ويظل الأمر كذلك إلى أن يتعرض تجدد إنتاج القوة العاملة لعامل أو أكثر يحد من هذا التجدد ويقلل من عرض قوة العمل في سوق العمل على نحو يؤثر سلبياً في النشاط الإنتاجي (لعدم وجود القوة العاملة اللازمة أو بارتفاع **الأجر النقدي** لقوة العمل المطلوبة). هنا تتدخل الدولة باسم المصلحة «العامة» لضمان سلوك ديمغرافي يوفر من قوة العمل في سوق العمل، ويسهم إذا ما توافرت لها فرص العمل، في خلق «الطلب الكلي الفعال» اللازم لرفع مستوى استخدام الطاقات الإنتاجية المعطلة. وإزاء

السياسة السكانية للدولة، كان تدخّل الدولة في أوروبا الغربية، إزاء الركود السكاني وتضاؤل معدل المواليد، بعد الحرب العالمية الثانية، في اتجاهين:

الأول، العمل على زيادة معدلات النمو السكاني بتشجيع النسل عبر التأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية الأخرى والسياسة الإسكانية.

والثاني، فتح أبواب اقتصادياتها الوطنية أمام تدفق القوة العاملة المهاجرة من المستعمرات القائمة أو القديمة، نحو الاقتصاد المتقدم الغربي.

ـ مع استمرار الولايات المتحدة وكندا وأستراليا في سياسة استقبال القوة العاملة المهاجرة على نحو انتقائي يحابي استنزاف العقول من الأجزاء الأخرى من العالم.

ويؤدي ذلك إلى التوسع في البعد «الحاني» لدور الدولة الرأسمالية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وإنما إلى حين، على الأقل بالنسبة إلى بلدان أوروبا الغربية.

٨ ـ وفي داخل السياسة المالية للدولة يكون الاتجاه نحو التوسع في الإنفاق العام في أوقات تراخي النشاط الاقتصادي، وفي أوقات الحرب أو الاستعداد للحرب. وتفيد هذه السياسة عملياً المشروع الرأسمالي في تطوره على الرغم من أن هدفها المعلن هو رفع مستوى تشغيل القوة العاملة، إذ يترتب على طريقة تمويل البرنامج الإنفاقي للدولة آثار تضخمية تفرض نوعاً من الادخار الإجباري على مستوى الاقتصاد الوطني يقلل نسب الأجور الحقيقية لمصلحة الربح. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يقوم النموذج النظري لجون. م. كينز الخاص بدراسة مستوى العمالة والدخل، والذي على أساسه تم تعزيز السياسة المالية التي يتعين على الدولة الرأسمالية القيام بها لمواجهة الأزمة الاقتصادية؛ نقول يقوم هذا النموذج النظري على افتراض سيادة المنافسة في الاقتصاد الوطني. وهو ما يستتبع أن تقوم المشروعات الاقتصادية الخاصة المتوقفة عن الإنتاج كلياً أو جزئياً أثناء الكساد بزيادة إنتاجها (على فرض بقاء أثمان منتجاتها على حالها، وهو ما يدخل في الفروض التي أقام عليها كينز نموذجه النظري)، إذا ما زاد الطلب النقدي على منتجاتها بفضل تحقق الإنفاق العام وخلقه دخولاً نقدية (عامة وخاصة) تؤدي إلى زيادة الطلب على المشروعات التي كانت متوقفة عن الإنتاج في أثناء الكساد. على هذا الأساس يستبعد التحليل النظري لكينز إمكانية أن تؤدي زيادة الطلب على منتجات مشروع معين إلى ميله نحو رفع ثمنها بدلاً من التوسع في إنتاجها، أي بدلاً من زيادة الكمية المنتجة، وذلك لزيادة معدل الربح، ومن ثم القدرة على المزيد من إحداث التراكم في رأس المال. هذا النمط لأداء المشروع الرأسمالي هو

الأكثر ميلاً إلى الحدوث عندما يكون المشروع ذا طابع **احتكاري**، الأمر الذي كان سائداً في واقع اقتصاديات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

في هذه الحالة يؤدي إنفاق الدولة المستمد من إيرادات الدولة على الأخص في شكل الضرائب والاقتراض العام، إلى تقوية المشروع ذي الطابع الاحتكاري، ما يسد على، ويعجل من تطور المشروعات الوطنية/الدولية في عملية تحولها من شركات وطنية ذات بعد دولي في **أدائها الجاري** (تصديري أو استيرادي)، إلى شركات تحقق **تغيراً هيكلياً** في أدائها طاقات إنتاجية مادية، عبر الاستثمار في الخارج، في أقاليم دول غير الدولة الأم، فتتحول من شركة وطنية/ دولية إلى شركة دولية النشاط، حيث يتعدى نشاطها (المادي أو الخدمي) أو المالي أو التجاري حدود إقليم الدولة الأم بتملكها أو سيطرتها الفعلية (عبر التكنولوجيا مثلاً) على مواقع إنتاجية في الدول الأخرى. وتنمو هذه الشركات في إطار تزايد الاتجاه الاحتكاري لرأس المال الدولي، لتصبح من **أشخاص الاقتصاد الدولي**، بقوة اقتصادية (وسياسية) متزايدة، وبخاصة عندما تنضم إلى عدد من الشركات الدولية النشاط المتكاملة النشاطات الاقتصادية، لتكوّن مجموعة مالية دولية عملاقة.

وقد تزايدت قوة الشركات الدولية النشاط لتقود في ما بعد الحرب العالمية الثانية نمطاً جديداً لتقسيم العمل الدولي (يقوم على تقسيم عمليات إنتاج سلعة واحدة بين بلدان مختلفة) يزيد من الطبيعة الدولية لعملية الإنتاج وزيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات «الوطنية»، الأمر الذي يعني تزايد التداخل بين الداخلي والدولي. وهكذا تبرز الشركات الدولية النشاط كأشخاص عملاقة في الاقتصاد الدولي: **هيكلياً**، على مستوى الإنتاج عبر السبق في ادخار التجديدات التكنولوجية؛ **ومالياً**، عبر انتمائها إلى مجموعات مالية عملاقة؛ **وتجارياً**، عبر سيطرتها على الجزء الأكبر من المعاملات التجارية الجارية. وتكون الدولة الرأسمالية «الكينزية» قد ساهمت، بسياساتها المالية وغيرها، في تحول المشروع الرأسمالي إلى المشروع الدولي النشاط ليقف على المسرح الاقتصادي الدولي بين الدولة الأم والدول «المضيفة» في تناقض تختلف أبعاده بالنسبة إلى النوعين من الدول، ليصبح إحدى القوى التي تجرد هذه الدولة من دورها كدولة «جانية» بالنسبة إلى القوى الاجتماعية المثلة لغالبية الشعوب، ليس فقط في البلدان الرأسمالية المتخلفة، وإنما كذلك في البلدان الرأسمالية المتقدمة. ومع سيطرة الشركات الدولية النشاط على المسرح الاقتصادي الدولي، تبدأ حاجة الأنواع المتصارعة من رأس المال الدولي إلى التكتل على الصعيد الإقليمي، إعمالاً لقانون زيادة تمركز رأس المال مع التطور الرأسمالي. وكان من الطبيعي أن تفرض هذه الحاجة نفسها أولاً بالنسبة إلى رأس المال الأوروبي، وقد خرج منهكاً من الحرب العالمية الثانية

ليواجه في الداخل قوى اجتماعية تسعى إلى تحقيق تنظير اجتماعي بديل، وفي الخارج هيمنة رأس المال الأمريكي الذي يساند رأس المال الأوروبي في إعادة التعمير ومواجهة هذه القوى الاجتماعية المعارضة، وإنما بعد أن فرض رأس المال الأمريكي في بريتون وودز (Britton Woods) تصوره في إعادة تنظيم السوق الدولية المالية بنظام نقدي دولي يدور حول الدولار الأمريكي. ومع التكفل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، يبرز رأس المال المتكفل إقليمياً في مواجهة الدولة «القومية» العضو في التكفل الذي قد يكون من مصلحة رأس المال المتكبل إقليمياً أن يسعفها على الصعيد الإقليمي، نظراً إلى نظرته إلى أراضي التكفل كمياً كمناطق اقتصادية وليس كأراضي دولة قومية محددة بالحدود السياسية، على أن تبقى قوية نسبياً لكبح جماح القوى الاجتماعية الداخلية التي تعارض نمط التكفل نظراً إلى أنه يتم لمصلحة رأس المال على حساب المصالح الاقتصادية والاجتماعية لغالبية شعوب «الدول» الأعضاء في التكفل.

٩ ـ وفي هذه الأثناء، ومع الحرب العالمية الأولى، ثم الكساد الكبير، ثم الحرب العالمية الثانية، اشتدت قبضة رأس مال البلد الأم على اقتصاد المستعمرات وأشباه المستعمرات، وتواكب ذلك مع شروط موضوعية أخرى (تمثلت في تطور الهيكل الصناعي في الاقتصاديات التي أصبحت متقدمة، لتتحول الريادة فيه نحو صناعات جديدة تاركة بعض الصناعات الأولى (كالمنسوجات مثلاً) للتهالك النسبي، وفي توافر الشروط الأساسية لقيام مثل هذه الصناعات في الاقتصاديات التي أصبحت متخلفة، كوجود القوة العاملة الأجيرة الرخيصة والمواد الأولية، ووجود مستوى معين من الطلب المحلي على سلع صناعية (استهلاكية في الغالب)، تكوَّن في العادة عبر سنوات من استيراد هذه السلع من الاقتصاد الأم المتبوع).

كل هذه الشروط دفعت موضوعياً إلى قيام بعض هذه الصناعات في الاقتصاديات التابعة، مستندة إلى زراعات تحولت في إطار عملية الاندماج في السوق الرأسمالية الدولية إلى زراعات سلعية تسهم في نمط لتقسيم العمل الدولي يحدد دورها في التبادل الدولي. وتتوازى مع هذه التغييرات حركة للتحرر الوطني في المستعمرات وأشباه المستعمرات لضعف الممارسة الاستعمارية لرأس المال في البلد المتبوع، ولو لفترة، في ظل عملية من التشكل السياسي نحو **دولة** يتزايد دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات التابعة. إنها الدولة التي سترفع، بعد نوع أو آخر من «الانتقال» السياسي، شعارات «النمو» لتبرر لنفسها دوراً كاسحاً في الحياة الاجتماعية مع نمط للعلاقات مع رأس المال الدولي، وبخاصة المهيمن دولياً، يتردد ما بين التناقضات أحياناً والتحالفات أحياناً أخرى، وإنما دائماً عبر عدد غير قليل من الاحتكاكات.

١٠ ـ نستطيع الآن أن نجمع العوامل التي أدت تاريخياً إلى ظهور الدولة الرأسمالية «الحانية» في الاقتصاديات الرأسمالية التي أصبحت متقدمة، وبخاصة من ثلاثينيات القرن العشرين، وعلى الأخص مع منتصف القرن:

أ ـ ما صاحب التطور الرأسمالي في البلدان الغربية من تطور كمي وكيفي للطبقة العاملة وتطور تنظيماتها النقابية والسياسية، وتطورها من ثم كقوى مؤثرة في حركة المجتمع، الأمر الذي يتعين معه تفعيل الدور المحوري للدولة الرأسمالية المتمثل في تحقيق التوازن السياسي الذي يحول دون التغيير على حساب رأس المال، وهو ما يعني إمكانية تحقيق حد أدنى من المطالب الاقتصادية والاجتماعية للطبقات العمالية.

ب ـ الصراع بين رؤوس الأموال في الدول الغربية من أجل الهيمنة، وإعادة تقسيم العالم على شكل حزبين عالميين استلزما التعبئة العامة للحرب، وهو أمر لا يستطيع القيام به إلا الدولة، ويؤدي في الوقت نفسه إلى إنهاك لدولة رأس المال، سواء خرجت من الحرب منتصرة أو مهزومة، وبخاصة عندما يؤدّي رأس المال أو جزء منه دوراً غير وطني في أثناء الحرب، في الوقت الذي تتولى فيه القوى الشعبية مهمة المقاومة في حالات الاحتلال الأجنبي. في مثل هذه الظروف يقوى الوضع السياسي للقوى الاجتماعية الأخرى.

ج ـ هذا وقد بلورت الحرب العالمية الأولى عاملاً آخر أثر لفترة طويلة في سلوك الدولة في البلدان الرأسمالية الغربية، هذا العامل يتمثل في ما طرحته الحرب من إمكانية تاريخية لخلق شروط لتنظيم اجتماعي بديل للرأسمالية. وبدأت المشكلة تطرح نفسها، متعدية المستوى الفكري، على مسرح التطور اليومي للمجتمع الإنساني، في داخل الدول الرأسمالية نفسها، وفي إطار تجربة تاريخية جديدة هي تجربة «الاتحاد السوفياتي».

د ـ تطور الاقتصاد الرأسمالي منذ بدايات القرن العشرين تطوراً يبرز الاتجاه التضخمي في المدى البعيد بما يحدثه التضخم من توترات اجتماعية، في إطار اتجاه زيادة حدة الأزمة الاقتصادية ازدياداً يعمّق من قاع الكساد الكبير في الثلاثينيات، فتنتشر بطالة القوة العاملة ويتزايد الفقر إلى جانب الطاقة الإنتاجية المادية المعطلة، دونما غطاء اجتماعي لمن يضربهم الكساد. وتثبت الأزمة عدم قدرة المشروع الرأسمالي الفردي على انتشال الاقتصاد الوطني من الكساد، الأمر الذي يفرض تدخل الدولة لمواجهة الأزمة في الزمن القصير، والعمل على تخفيف حدة تقلباتها كسياسة اقتصادية دائمة.

هـ ـ تغير نمط السلوك الديمغرافي في إطار عملية تراكم رأس المال، وما انتهى

إليه من ركود سكاني في بلدان أوروبا الغربية، الأمر الذي دفع إلى تدخل الدولة لاتباع سياسة ديمغرافية واجتماعية لزيادة معدلات النمو السكاني.

و ـ ما انتهى إليه التطور الرأسمالي من تناقص معدلات النمو الاقتصادي في الزمن الطويل، والوعي، وبخاصة في عز فترة الحرب الباردة، بضرورة العمل على زيادة هذه المعدلات، عن طريق نوع من تدخل الدولة رمز إليه بالتخطيط التأشيري، بدأته فرنسا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولا سيما مع وجود قطاع عام يقوم بنشاطات مادية ومالية وخدمية، ويؤدّي دوراً محورياً في الاقتصاد الوطني.

ز ـ أهمية الدور الذي تؤديه الدولة «القومية» في المراحل الأولى للعملية الطويلة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية، التي يستهدفها في المقام الأول رأس المال الأوروبي، وهندسة مراحل تحقيقها سدنة رأس المال اختياراً لسبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية أولاً مع إرجاء الوحدة السياسية إلى المرحلة التالية، الأمر الذي يعني تحقيق الوحدة الاقتصادية مع غياب سلطة سياسية أوروبية تسهر على تحقيقها. وهو ما يلقي بعبء هذا التحقيق في مراحله الأولى على عاتق الدولة القومية، وإنما في ظل غير قليل من المخاطر: أن تتبين القوى الشعبية سياسياً أن الوحدة قد تحققت اقتصادياً، على حساب المصالحة الاقتصادية والاجتماعية لهذه القوى، فترفض أداة تحقيق الوحدة السياسية، أي دستورها.

١١ ـ ومع نهاية ستينيات القرن الماضي (في آذار/ مارس ١٩٦٨، في لحظة بروز أزمة رأس المال الأمريكي في فييتنام)، أعلنت الأزمة النقدية للدولار الأمريكي أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وكنا هذه المرة بصدد أزمة هيكلية تتسم بخصائص مختلفة، فقد عبرت هذه الأزمة عن نفسها في ما تبلور في أثناء سبعينيات القرن الماضي في شكل التضخم في ثنايا الركود، حيث عرف النشاط الاقتصادي اتجاهاً نحو الارتفاع المستمر في الأثمان الذي يتلازم مع اتساع في دائرة البطالة، وازدياد في حجم الطاقة الإنتاجية المادية المعطلة. لقد أربك اجتماع الاتجاه التضخمي (على الصعيد النقدي) مع الاتجاه الانكماشي (على الصعيد العيني) في اللحظة نفسها **الدولة الرأسمالية** في البلدان المتقدمة، وأربك من ثم سياستها المتعلقة بنشاطها المالي، فالإجراء الذي يقصد به الحد من التضخم يؤدي في الوقت ذاته إلى زيادة بطالة العمل والطاقة المادية المعطلة. ولم تصل الدولة الرأسمالية في الاقتصاديات المتقدمة إلى قرار إلا مع بداية الثمانينيات حين مالت إلى تفضيل السعي إلى استقرار الأثمان (ذلك لأهمية ذلك للنشاط التصديري والمنافسة على الصعيد الدولي) عن طريق السيطرة على الضغوط التضخمية، الأمر الذي يطلق العنان لاتساع دائرة البطالة وتعطل الطاقة الإنتاجية المادية، وهو ما يضغط في اتجاه زيادة حدة الأزمة الاجتماعية في الاقتصاديات

الرأسمالية المتقدمة، ويدفع برأس المال في الوقت ذاته إلى الاتجاه نحو التوظيف في مجال النشاط المالي، في سوق الأوراق المالية، وبخاصة عبر المضاربة في هذه السوق، طالما أن معدل نمو الاستثمار في مجال النشاط العيني في تباطؤ، ليبدأ اتجاه عام يسود الاقتصاد الدولي مؤداه ارتفاع معدل التوسع في التوظيف المالي، في الوقت الذي يتباطأ فيه التوسع في النشاط العيني، وتثور مشكلة مدى تحمل الاقتصاد العلني لنشاط مالي غير متناسب.

في الوقت نفسه تجتمع العوامل التي تغير من الوضع تغييراً كيفياً في سوق العمل:

ـ مع الثمانينيات يؤتى أكل السياسة الديمغرافية للدولة في اقتصاديات أوروبا الغربية، ويرتفع معدل القوة العاملة الجديدة الداخلة في سوق العمل.

ـ كما تزداد الأهمية النسبية للقوة العاملة المهاجرة، وبخاصة في بعض فروع النشاط الاقتصادي، كالزراعة والتشييد، التي لم تعد القوة العاملة الوطنية تطرقها.

ـ هذا في الوقت الذي يتزايد فيه معدل إلكترونية النشاط الاقتصادي (أي إحلال الآلة محل العمل).

كل هذه العوامل تضغط نحو تحويل القوة العاملة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بل على مستوى الاقتصاد الدولي أيضاً، إلى قوة عاملة تزيد على احتياجات رأس المال، وهو ما يعرّض القوة العاملة لمزيد من البطالة والعمالة الهشة والاستبعاد الاجتماعي لشرائح من القوة العاملة، الأمر الذي يفرض على الدولة، تحت ضغط الطبقات العاملة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، مزيداً من الإنفاق المالي في مجال التأمينات الاجتماعية، وهو ما يدفع برأس المال، بعد أن قوّته السياسة المالية الكينزية (ومدفوعاً كذلك بضرورة إعادة ترتيب البيت «القومي» ليقلل من نفقة الإنتاج لتحقيق تنافسية لرأس المال «القومي» عند مقابلة رؤوس الأموال الأوروبية الأخرى، في إطار السوق الأوروبية أو الاتحاد الاقتصادي الأوروبي)، إلى الضغط نحو تحلل الدولة من اتساعية الدور الذي كانت تقوم به تحت مظلة السياسة الاقتصادية الكينزية، ويكون الاتجاه نحو الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية باسم الليبرالية الاقتصادية الجديدة، لترك أمر البطالة للأداء الحر لقوى السوق. ويعمم هذا الأداء الحر على مستوى الاقتصاد الدولي، ذلك أن اتساع دائرة البطالة والعمالة الهشة والاستبعاد الاجتماعي لشرائح من القوة العاملة، وما يحدثه التضخم من إنقاص للقوة الشرائية الحقيقية للقوى الاجتماعية الشعبية، مع زيادة درجة الاستقطاب الاقتصادي في ما يخص توزيع الثروة ومن ثم توزيع الدخل (في اتجاه

مزيد من انعدام المساواة النسبية في التوزيع)، مضافاً إلى ذلك زيادة الأهمية النسبية لنصيب إنتاج الشركات الدولية النشاط خارج حدود الدولية الرأسمالية الأم، ومن ثم أهمية دورها في التبادل الدولي؛ مع كل هذه العوامل تصبح السوق الداخلية محدودة **نسبياً** وتكون المراهنة من جانب رؤوس أموال الدول الرأسمالية المتقدمة، على السوق الدولية التي تدور المنافسة فيها حول السبق في إدخال التحديدات التكنولوجية بواسطة رؤوس الأموال الدولية المتصارعة، ويرفع شعار الليبرالية الاقتصادية (في مواجهة الآخرين)، ويكون الضغط نحو إعادة غزو المجتمعات المتخلفة.

وتنشط الدعوة نحو الانحسار النسبي لدور الدولة، ولا تستثنى من ذلك الدولة في **الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة**، بل يكون ضغط رأس المال الدولي نحو ابتعادها عن الحياة الاقتصادية أقوى، وبخاصة بعد تبلور أزمة سياسات النمو التي اتبعت بواسطة الدول في أعقاب الاستقلال السياسي النسبي الذي حصلت عليه المستعمرات وأشباه المستعمرات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهي أزمة برزت أبعادها الاقتصادية والاجتماعية في إطار عملية إعادة إدماج هذه الاقتصاديات في الاقتصاد الرأسمالي الدولي في تبعية متزايدة تؤدي إلى تعميق التخلف الاقتصادي والاجتماعي، في مرحلة للتوسع الكبير للاحتكارات الدولية النشاط التي تسعى إلى تفادي أخطار الدور الوطني أو القومي للدولة في هذه الاقتصاديات، وما يمكن أن يحدثه من عوائق أمام حركة رأس المال الدولي، فيكون ضغطها المتزايد للحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي (مع حرص على إبقاء دورها السياسي كقوة قهر وقمع للقواعد الشعبية في تلك البلدان). وتنشط عملية تصفية الوحدات الاقتصادية التي كانت تمتلكها الدولة، لينتهي الأمر إلى جعل هذه الاقتصاديات جزءاً من السوق العالمية تزول منه كل الحواجز أمام الحركة الحرة لرأس المال الدولي، ولا يسمح لدولة في بلد متخلف بأن تمارس حتى المماحكات مع رأس المال الدولي، فإن هي تجرأت وأقدمت على مجرد التهديد بذلك، يسارع رأس مال الدولة، وبخاصة المهيمن دولياً، إلى شنّ حرب «استباقيتها»، لا تبقي في استباقيتها ولا تذر.

وهكذا يكون الاتجاه نحو الانحسار النسبي لدور الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية (ليس بطبيعة الحال بالدرجة نفسها في البلدان المختلفة)، على مستوى الاقتصاد الدولي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، إزاء تطور الاحتكارات الدولية النشاط (بتناقضاتها بمعايير مختلفة مع الدولة الأم ومع الدولة المضيفة)، وسعيها إلى تحويل العالم إلى سوق واحدة لا تحدها الحدود السياسية. وتتفرغ الدولة الرأسمالية على نحو أكبر لاستخدام أسلحتها السياسية والعسكرية لخدمة مصالح الاحتكارات الدولية **بصفة مباشرة**، في إطار عملية الصراع بين رؤوس الأموال الدولية الكبيرة في الهيمنة

على السوق الدولية، في تناقض رؤوس الأموال هذه مع الغالبية من شعوب العالم.

١٢ ـ ويمكن أن نجمع الآن أهم العوامل التي تكاثفت للحد النسبي من دور الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في البعد «الحاني» لهذا الدور، وإن كانت لم تحد من دورها كعصا سياسية/ أمنية في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وكعصا سياسية/ عسكرية أغلظ في مواجهة القوى الاجتماعية الممثلة لغالبية شعوب البلدان المتخلفة، لتبرز كشخص من أشخاص المجتمع الدولي تغيرت فيه مفردات «الجوقة» وتغيرت أدوار هذه المفردات: **الدولة في البلدان الرأسمالية المتقدمة**، وعلى الأخص دولة رأس المال المهيمن دولياً بجبروت اقتصادي/ عسكري، يمكن مع تآكل الرشى التاريخية لكل رأس المال، أن يمثل الديناميت المفجر لكل تناقضات النظام الرأسمالي الدولي؛ الدولة في البلدان الرأسمالية المتخلفة؛ الشركات الدولية النشاط والمجموعات المالية العملاقة؛ المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية في ظل محاولات السيطرة عليها وتدجينها واستخدامها لمصلحة رأس المال المهيمن دولياً، بل في عمليات تسهم في الواقع في قتل جنين القانون الدولي العام؛ **المافيات الدولية** التي تسيطر على جزء متزايد الأهمية من النشاط الاقتصادي الدولي، إنتاجاً، وبخاصة في المخدرات، وتجارة في كل «المحرمات»، وعلى الأخص في الرقيق «الأكحل» كقوة عاملة مهاجرة مهربة من دون مشروعية «قانونية» (وإن لم تعدم المشروعية الاقتصادية)، و«الأبيض» كسلعة ترفيهية تحظى بالكثير من المشروعية «القانونية»، وإن كانت تفتقد كل مشروعة إنسانية؛ ومالياً، بحجم الأموال التي تعمل على تدويرها بقصد الربح النقدي في السوق المالية الدولية في سعي مستمر إلى «تبييضها» يخلصنا من الألوان التي لفظتها دائماً العنصرية التاريخية لرأس المال؛ مجموعات التمرد المسلحة التي تنتعش مع طموحات رأس مال الصناعات الفكرية في سوق دولية للسلاح دائمة الاتساع، تقف الدولة الأكبر أمام محاولات الحد منها باتفاقيات دولية للحد من التسلح.

أ ـ الأزمة الهيكلية للتضخم في ثنايا الركود التي بدأت تفرض نفسها منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، وأبرزت أزمة السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية المتقدمة وعجزها عن مواجهة الموقف وانحيازها في النهاية نحو مصلحة رأس المال (الاستقرار النقدي لضمان مستوى أثمان يمكّن من المنافسة في السوق الدولية) على حساب البطالة والاستبعاد الاجتماعي، وقد كثفت فهمها عملية إلكترونية الأنشطة الاقتصادية. وقد بلورت هذه الأزمة أزمة سياسات «النمو» التي اتبعت في الاقتصاديات المتخلفة معلنة إفلاس رأس المال **المحلي** في هذه الاقتصاديات في مواجهة مشكلة التحرر الوطني الحقيقي في ارتباطه العضوي في هذه المرحلة التاريخية

بالمشكلة الاجتماعية للغالبية في المجتمعات المتخلفة (الأمر الذي ينتهي برأس المال المحلي إلى الكف عن تأدية أي دور وطني (ومن ثم قومي) في استسلام ذليل لرأس المال الدولي بصفة عامة، ورأس المال المهيمن دولياً بصفة خاصة.

وتبرز هذه الأزمة الهيكلية أزمة **مؤسسات الدولة الرأسمالية المتقدمة** (السياسية والنقابية)، أزمة تنتعش من خلالها الاتجاهات السياسية «النازية والفاشية» وممارسات العنف الاجتماعي التي تهدد مكونات النظام السياسي الذي تبلور في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بحد أدنى من التوازن الاجتماعي والسياسي (الذي يحول دون تغير الوضع على حساب رأس المال)، وتنتهي الدولة الرأسمالية بسرعة إلى اتخاذ إجراءات «قانونية» وفعلية تعمل على التآكل التدريجي للخصائص «الديمقراطية» لهذا النظام تحت شعارات مختلفة: القضاء على الخطر الشيوعي، صراع الحضارات، مواجهة «الأصولية» الدينية (إنما، ليس بكل أنواعها)، محاربة الإرهاب، ضرورة التغذية القهرية للآخرين بجرعات ديمقراطية الغرب الرأسمالي. ومع تآكل كل البعد «الديمقراطي» للنظام السياسي تتآكل القوة السياسية للدولة، تآكلاً يعجل منه الابتعاد المتسارع للدولة عن البعد «الحاني» لدورها الاقتصادي والاجتماعي باسم «الليبرالية الجديدة».

ب ـ بروز الشركات الدولية النشاط وزيادة تمركز رأس المال الدولي عبر اندماج هذه الشركات في مجموعات مالية عملاقة تتخطى حدود التكتلات الاقتصادية الإقليمية، في تناقضاتها، بصور مختلفة، مع الدولة الأم (عندما تفرض قيوداً تنظيمية قانونية أو تمارس جباية ضريبية)، ومع الدول المضيفة (عبر تضارب المصالح والاحتكاكات بين شركاء السوق والسوء)، ومع تعاظم القوة النسبية لهذه الشركات، تتراجع القوة النسبية للدولة في مواجهة هذه الشركات.

ج ـ التكتل الاقتصادي الإقليمي الذي يتضمن، إذا ما نجح فعلاً، **إضعافاً للدولة الوطنية**، نظراً إلى أن مصلحة رأس المال المتكتل إقليمياً تتحقق في معاملته للمكان الممثل لوعاء التكتل كمناطق تتكامل اقتصادياً من أجل زيادة القدرة على المنافسة في السوق الدولية. وهي مناطق تتخطى كاتجاه عام (وبخاصة مع النمط الجديد لتفسير العمل الدولي وفقاً إلى توزيع عمليات إنتاج السلعة الواحدة بين بلدان مختلفة) الحدود السياسية التاريخية للدول الأعضاء في التكتل. نقول إن مصلحة رأس المال المتكتل تتحقق في معاملته لمساحات التكتل الاقتصادي **كمناطق** اقتصادية متداخلة وليس كأنشطة اقتصادية تمارس داخل الحدود السياسية التاريخية للدول الأعضاء، الأمر الذي يعني إعادة رسم خريطة «مناطقية» لأراضي الدول الأعضاء في التكتل، خريطة اقتصادية تتضمن إزالة الحدود السياسية للدولة القومية، لتقام تدريجياً، إن لم تحل إرادة الشعوب دون ذلك، دولة «اتحادية» تكون متناهية الالتصاق برأس المال المتكتل،

إذ إن عملية خلق التكتل الإقليمي تقتضي خلق **مؤسسات إقليمية** تقوم في بعض منها (على الأقل في الاحتمال) على «أنقاض» مؤسسات الدولة العضو في التكتل.

د ـ مع تفكك الاتحاد السوفياتي كقطب دولي، ظل طوال عدة عقود من المد الثوري التاريخي في اتجاه مناهضة سيطرة رأس المال الدولية المباشرة على المستعمرات وأشباه المستعمرات والسعي، على مستوى المجتمع الإنساني، لخلق شروط البديل التاريخي للتنظيم الاجتماعي الرأسمالي، نقول ظل الاتحاد السوفياتي بما شكّله من معسكر دولي وتحالفات مع بلدان «العالم الثالث» «ملجماً» لجماح رأس المال الدولي في سعيه إلى سيطرة إمبريالية مباشرة على جموع شعوب العالم. مع هذا التفكك واتجاه رأس المال الأمريكي إلى طموح تحويل العالم إلى إمبراطورية عالمية، تكتسح إن لزم الأمر قوى «الدول» الأخرى التي تعترض السبيل. مع هذا الوضع يضيق طاق الحاجة إلى التحالفات بين رؤوس الأموال الدولية ويشتد الصراع في ما بينها من أجل إعادة صياغة نمط الهيمنة على الاقتصاد الدولي، مع ما يتضمنه ذلك من محاولات خلق تحالفات جديدة قد تعمل على إضعاف الدولة في بعض بلدان أوروبا، وبخاصة إذا انتمت إلى ما سمي «بأوروبا القديمة»، وعلى الأخص الدولة الفرنسية، في الوقت الذي تُبعد فيه طموحات رأس المال الألماني في بلدان وسط وشرق أوروبا (التي اعتبرها، تاريخياً، المجال الحيوي لأدائه) الدولة الألمانية عن ثنائية دورها مع الدولة الفرنسية في إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وتطويرها، الأمر الذي قد يعني الإضعاف النسبي للدولتين معاً، وبخاصة مع تزايد عدد الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي في وسط وشرق أوروبا بصلاتها الأقوى مع رأس المال الأمريكي.

١٣ ـ مع هذا التوجه لرأس المال الدولي، بصفة عامة، ورأس المال المهيمن دولياً بصفة خاصة، تتفجر تناقضات التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، وتبرز الأزمة التاريخية الراهنة للدولة الرأسمالية: بإدراك الغالبية لضآلة النصيب النسبي الذي تجنيه من التطور الرأسمالي: تسارع معدلات استقطاب الثروة والدخل لمصلحة الأقلية؛ اتساع دائرة الفقر والمرض والضياع الثقافي في جانب الأكثرية؛ تزايد عدوانية رأس المال المهيمن دولياً وامتهانه الإنجازات الحضارية للشعوب، بل حرصه أيضاً على اقتلاع الجذور في المجتمعات ذات الجذور التاريخية؛ مصادرة حقوق الإنسان في كل مكان، وقتله لجنين القانون الدولي العام في كل الأركان. وتبرز مع هذه التناقضات الأزمة التاريخية الراهنة للدولة الرأسمالية التي تتلاشى كدولة «حانية» كانت ترعى، تحت ضغط القوى الاجتماعية الأخرى، بعض الجوانب الاجتماعية لحياة الأفراد، عبر محاولات تصحيح بعض الموجات مثل قوانين السوق، وتقوي الدولة كأداة قهر وسيطرة وتدمير، بممارسة ما هو في الواقع من قبيل «إرهاب الدولة». وهي تقوم

بهذا الدور ليس فقط في مواجهة شعوب البلدان الرأسمالية المتخلفة، وإنما كذلك في مواجهة شعوب البلدان الرأسمالية المتقدمة، ومنها بطبيعة الحال بلدان أوروبا الغربية:

ـ وفي سبيل إعادة المنزل في كل اقتصاد أوروبي «وطني» بقصد تقليل نفقة الإنتاج لزيادة تنافس رأس المال في داخل «الاتحاد» وفي السوق الدولية، تقف الدولة في جانب تآكل أنظمة التأمينات الاجتماعية للطبقات العاملة، بل شرائح الطبقة المتوسطة أيضاً، باسم مواجهة العجز المالي لأنظمة التأمينات وتحقيق التوازن المالي للأداء الاقتصادي.

ـ وإذا عارضت قوى من شعوب الدول الرأسمالية المتقدمة ممارسات القمع والتدمير الذي يقوم بها رأس المال الدولي في أجزاء أخرى من العالم، أعطت الدولة الرأسمالية نفسها حق اتخاذ الإجراءات الفعلية المقيدة للحريات في داخل مجتمعاتها «المتقدمة»، ثم قامت بتعديل القوانين التي تطيح بالحريات العامة «والخاصة لمواطنيها» تحت شعار «مكافحة الإرهاب».

ـ وإذا أبدت بعض شعوب أوروبا، بعد أربعة عقود من محاولة بناء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي عدم موافقتها، بالاستفتاء الشعبي، على نمط التكتل الاقتصادي الذي يتم لمصلحة رأس المال على حساب الطبقات العاملة والمتوسطة، تبحث الحكومات عن سبيل آخر من سبل «ديمقراطية» رأس المال: إما بإيقاف عملية الاستفتاءات الشعبية مؤقتاً أملاً في نتائج حملة جديدة لتزييف الوعي، أو بالبحث عن غالبية للأصوات «الموافقة» بين الدول، أو بالأحرى «الحكومات» الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ـ في المجتمعات المعتدى عليها في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي، تتعرى «الدولة» الرأسمالية: في خضم ما أوحلت فيه نفسها من مستنقعات، عندما تعلن حروب الإبادة الاستباقية وتزحف للقضاء على التراث الحضاري للمجتمعات، كما تتعرى إزاء ما أثارته من كراهية ومقاومة شعبية تلقاها في بؤر العدوان.

١٤ ـ وهكذا، تبرز أزمة الدولة الرأسمالية ككيانٍ عدواني فقد «حانيته» في البلد الأم، وكشَّر عن آليات الشر والإبادة في البلدان التابعة، وهي أزمة تجسد في الواقع الأزمة التاريخية لكل رأس المال، كعلاقة اجتماعية تاريخية سائدة.

تعقيـــــب

فؤاد نهرا(*)

الغرض من هذا التعقيب هو إبراز الأسس المنهجية لخطاب د. دويدار والتي لا يفصح عنها صراحة لأنها تبدو بديهية بالنسبة إليه، أما المنطلقات المنهجية فنوجزها في ما يلي:

١ ـ تبرز المداخلة الأساس البنيوي لدولة الرفاهية، لأن الإنفاق الاجتماعي ليس ظاهرة مستقلة بذاتها لأنها تعتمد على ديناميكية علاقة التناحر/ المشاركة بين أطراف علاقة الإنتاج، كما إنها تعتمد على مساري الإنتاج والتراكم، ما يدفعني إلى إعادة تعريف «الدولة الراعية». لقد انحصرت غالبية الكتابات والأدبيات الشائعة عن هذا الموضوع بجانب الإنفاق على الحاجات الأساسية دونما التطرق إلى سلوك القوى السياسية وإلى سياسات الدولة في الميادين الإنتاجية. لذا لا بد من أن تكون الدولة الراعية وجهاً للدولة التدخلية. فعلى سبيل المثال يعتبر الإنفاق في التربية من صلاحيات الدولة الراعية لأنه يتعلق بإحدى الحقوق الاجتماعية، لكنه يعتبر من جهة ثانية استثماراً طويل الأمد في دورة الإنتاج.

٢ ـ تشير المداخلة إلى أهمية موازين القوى السياسية في بناء دولة الرعاية، كما إنها لا تهمل دور القوى السياسية الممثلة للطبقة العاملة في أوروبا، وكذلك طبيعة الرد الذي أوجدته الدولة من أجل إنقاذ النظام الاقتصادي والسياسي، وأقول ذلك مع تحفظي على الثنائية الطبقية التي أوجدتها الماركسية التي تزعم في طرحها الكلاسيكي أن الرأسمالية الخالصة تتأثر أساساً بصراع الطبقتين النقيضتين، وكذلك مع تحفظي على منهجية التحليل الطبقي السائد في المنهجيات الماركسية.

(*) أستاذ جامعي في الفلسفة والعلوم السياسية ـ فرنسا.

٣ ـ تشير المداخلة إلى دور العولمة كقيد للسياسات الاجتماعية للدول الأوروبية، في حين أن الكثير من الدراسات الإمبريقية يهمل هذا البعد. والجدير بالذكر أن الطور الأخير للعولمة أدى إلى انحسار تدخل الدولة في تيسير وضبط الاقتصاد كما في الإنفاق، فلا بد من صياغة فرضيات دقيقة حول علاقة الظواهر المرتبطة بالعولمة بالانحسار الداخلي للدولة، أو في علاقتهما بإعادة هيكلية البرامج الاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك: تأثير متطلبات النقدية (Monétarisme) على الصعيد العالمي وعلى تقليص صلاحيات الحكومات الوطنية في استخدام التضخم كوسيلة لدفع النمو أو لتقليص البطالة.

أما الملاحظات الإضافية التي لا بد من إبدائها من أجل إكمال ما ورد في المداخلة فنوجزها في ما يلي:

١ ـ إن أبرز ما يجب التمعن فيه هو التلازم والترافق بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية، فعلى نقيض ما يأتي به أيديولوجيو الليبرالية، أمثال فوكوياما، نجد أن الإصلاح باتجاه مزيد من الليبرالية قد تزامن مع انحراف الدولة باتجاه مزيد من القمع (قمع داخل المؤسسة الإنتاجية من خلال القضاء على صلاحيات الأجراء وضماناتهم، وقمع في المجتمع من خلال التشدد في القوانين الجزائية والإجراءات الأمنية)، وعلى سبيل المثال يأوي نظام السجون الأمريكي أكثر من ٣ ملايين سجين، أي أكثر من ٢ في المئة من مجموع البالغين، والعكس صحيح، أي إن الديمقراطية السياسية لا يمكنها أن تستقر ما لم يتوافر الحد الأدنى من الاستجابة للمطالب أو الحاجات الاجتماعية.

٢ ـ لا بد من تطوير نظريات أكثر دقة في دور الدول المهيمنة سياسياً «وعسكرياً» في قلب الطاولة على اللاعبين، وفي التعدي على قوانين السوق الرأسمالية العالمية، كما تفعل الولايات المتحدة من خلال تحكمها باحتياط النفط الخليجي. وتشير معلومات حديثة إلى أن الاحتكارات الأمريكية اقتطعت لنفسها حق امتلاك أكثر من ٦٠ في المئة من الأرباح النفطية في العراق، ومضاعفة الإنتاج من أجل نقل احتياط النفط إلى الولايات المتحدة، إذ لا يكفي الإشارة إلى هذه الظواهر بصورة وصفية، وإنما يتعين على الاقتصاديين التوفيق بين النماذج الاقتصادية ونماذج شكلية لدراسة العلاقات السياسية.

وأخيراً لا بد من تجاوز الحدود المنهجية لهذا البحث من خلال التطرق إلى التنوع في أنماط تكييف التجارب الوطنية مع متطلبات العولمة الراهنة.

ليست الليبرالية الجديدة المخرج الوحيد من أزمة النموذج الكينزي الكلاسيكي.

لقد استطاع كل نظام وطني أن يقدم حلولاً خاصة بثقافة اجتماعية ـ اقتصادية سائدة، فعلى سبيل المثال نجد أن العامل الفرنسي يؤثر تجميد الأجور على التخصيص، لأن الأمن والمساواة يعدان من بين اهتمامات أولية تطغى على الرغبة في المزيد من الحرية الاقتصادية، ما يعيد للثقافة دورها في تحديد شروط وأطر الإنتاج والتراكم والتوزيع. وفي هذه المقولة نقد لمنهج الاقتصاد السياسي الذي يعتمد على مسلمة استقلالية القوانين الاقتصادية. ونوجز النقد في النقاط التالية:

ـ القوانين الاقتصادية الصرفة لا تعطي صورة واقعية عن الدورة الاقتصادية الفعلية لأنها تختزلها في المعادلات الاقتصادية (الجبرية)، وفيها تعتبر العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية كمتغيرات خارجية.

ـ تشكل العوامل الثقافية حافزاً أساسياً للإنتاج والتراكم، وكما يقول الاقتصادي الفرنسي سيرج لاتوش، إن رأسمالاً ينزع بنفسه إلى السكون (Entropie) ما لم تدفعه قوة خارجية ليست سوى البعد الثقافي.

ـ لا بد من أن ندخل البعد الثقافي في عمق العلاقة الإنتاجية من خلال إدخال ما يسمى بالتحليل المؤسسي بحيث يستعاض عن الاقتصاد الجبري الصرف بتحليل للنظم التي تحدد علاقة الأفراد بعضهم بالبعض وبمستويات المؤسسة الإنتاجية المختلفة، فعلى سبيل المثال لا بد من تعيين مستوى حرية العامل ودرجة استقراره داخل المؤسسة كعامل لتسيير الإنتاج.

ـ ويؤدي التحليل المغاير لطبيعة التراكم والإنتاج إلى ترقب الأنماط الخاصة بكل نموذج في عملية تكيفها لشروط وقوانين رأس المال العالمي (المتعدي للجنسيات).

ـ وأخيراً من شأن هذا التحليل أن يفسر الكثير من إصلاحات أنظمة الإنفاق الاجتماعي على تأمين المخاطر الاجتماعية، ما يؤدي بنا إلى رد هذه الإصلاحات إلى علاقة معقدة بين أطراف المؤسسات الفرعية، والأسر المستهلكة والمؤسسات السياسية الشاملة في علاقتها بالسوق. بمعنى آخر ليست السوق وحدها مصدر أساسي لإصلاح نظم الإنفاق الاجتماعي.

المناقشـــــات

١ ـ إبراهيم العيسوي

ابتداء أود أن أسجل عدم ارتياحي للمقابل العربي لـ (Welfare State) وهو دولة الرفاهية الاجتماعية. وربما يكون الأدق هو الحديث عن الدولة الراعية أو دولة الرعاية الاجتماعية، وسوف استخدم في مداخلتي مصطلح «دولة الرعاية».

وأود أن أؤكد على الخصوصية التاريخية لدولة الرعاية. فعندما نتحدث عن دولة الرعاية، فإننا لا نتحدث عن مجرد تدخل الدولة بتقديم خدمات رعاية أو حماية اجتماعية، وإنما نتحدث عن نموذج برز تاريخياً وبشكل متبلور في الدول الصناعية المتقدمة عقب الحرب العالمية الثانية، في خضم الصراع بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، وفي سياق صراع طبقي محتدم، وفي إطار سعي الدول الرأسمالية إلى إيجاد حل يقيها مخاطر التحول إلى الاشتراكية، ولا سيما في مفهومها الماركسي.

دولة الرفاهية هي إذاً نموذج لمجتمع رأسمالي متقدم، نضجت فيه التكوينات الطبقية والتنظيمات الحزبية وحقق مستوى مرتفعاً من النمو الاقتصادي والإنتاجية، ولكنه كان مصحوباً بفوارق واسعة في توزيع الدخل والثروة، صارت تشكل تهديداً للتماسك والاستقرار الاجتماعي والسياسي، بل إنها صارت تشكل تهديداً للتقدم الاقتصادي ذاته. ومن هنا بحثت الرأسمالية عن حل لا يمس الأركان الأساسية للنظام الرأسمالي، فظهرت دولة الرعاية.

إنني أسلط الضوء على هذه الخصوصية التاريخية لدولة الرعاية، لأنني لاحظت أن عدداً غير قليل من الأوراق يتحدث عن دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية، كما لو أن هذا المفهوم أو النموذج مطبق أو كان مطبقاً في الدول العربية، وهذا أمر من الصعب قبوله. وعلينا أن نفرق بين كون الدولة تقدم خدمات ورعاية اجتماعية من

ناحية، وكونها تسير على نموذج دولة الرعاية من ناحية أخرى، فكل الدول تقدم خدمات ورعاية اجتماعية لمواطنيها بدرجة أو أخرى، ولكن هذا شيء، وكون الدولة تطبق نموذج الرعاية شيء آخر، لأن هذا النموذج هو نتاج تطور تاريخي وخصوصيات معينة مرت بها دول رأسمالية متقدمة من الغرب ولم تشهدها أي من الدول العربية التي ما زالت داخل دائرة التخلف ولم تستطع بعد الانتقال إلى دائرة التقدم، والتي لا توجد فيها طبقة رأسمالية ناضجة ولا طبقة عاملة حسنة التنظيم نقابياً، ولا حياة حزبية متطورة ومن ثم لا يوجد فيها إنتاج رأسمالي متطور.

ولذا فإنه حتى الدول العربية التي توسعت في تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية في فترة معينة، لم تلبث أن تراجعت عنها لأن النظام الإنتاجي المتخلف أو الريع المتحقق من بيع الثروات الطبيعية، لا يوفر موارد كافية وعلى نحو مستمر لمواجهة نفقات الرعاية الاجتماعية. . . وحدث التراجع ـ كما حدث في الدول الغربية ـ تحت ضغوط قلة الموارد العامة مضافاً إليها عندنا ازدياد العجز الداخلي والعجز الخارجي. كما تم التراجع باستخدام الشعارات ذاتها: تقليص حجم الحكومة ـ أو الحكومة الصغيرة، وابتعادها عن مجال الإنتاج، والخصخصة. . . الخ من مفردات الليبرالية الاقتصادية الجديدة. ولكن هذه التشابهات يجب ألا تصرفنا عن وجه الاختلاف الرئيسي، وهو أن نموذج دولة الرعاية يفترض أن مشكل الإنتاج أو مشكل التنمية في حالتنا قد تم حله، وأن المشكل الأساسي هو مشكلة التوزيع، وأن إعادة التوزيع من خلال خدمات دولة الرفاهية تحقق للنظام الاجتماعي السياسي قدراً من الاستقرار وتحقق للنظام الاقتصادي الكامن وراءه فرصة للتجدد (الرأسمالية تجدد نفسها). وبالطبع فإن مشكل الإنتاج ليس منفصلاً تماماً عن مشكل التوزيع لا في الدول المتقدمة ولا في الدول النامية. عموماً هذا الوضع الذي تحقق في دول الغرب الرأسمالية المتقدمة غير قائم في حالة الدول العربية. ومن ثم فإن الحديث عن دولة رعاية في هذه الدول أمر غير دقيق، وإن كان الحديث عن مدى ما تقدمه أي دولة عربية لمواطنيها من خدمات ورعاية اجتماعية أمر لا غبار عليه ـ لكن هذين موضوعين مختلفان تماماً.

٢ ـ السفير أندير أوجيلند

تؤدي الدولة بالتأكيد دوراً في نموذج الرفاهية السويدية، مع ذلك ينبغي أن لا نبالغ في التشديد على هذا الدور.

١ ـ لقد كانت هناك دائماً ملكية دولة محدودة في السويد.

٢ ـ تتقرر المرتبات (المعاشات) وسوق العمالة إلى حد كبير من خلال اتفاقات

جماعية بين العاملين وأصحاب الأعمال، وليست عن طريق تدخل الدولة.

٣ ـ تؤدي الحكومات المحلية والبلديات دوراً قوياً في سياسات الرفاهية، وهي كيانات عامة، ولكنها ليست كيانات دولة.

٤ ـ كذلك فإن المنظمات غير الحكومية هي أحجار زاوية في سياسات الرفاهية. وتمتد جذور «دولة الرفاهية» في نسيج المجتمع السويدي الذي يرجع إلى الوراء في التاريخ السويدي أكثر مما ترجع التعبيرات الخارجية المرئية اليوم إلى الرفاهية.

٥ ـ تقوم دورة الرفاهية السويدية الحديثة على أساس «ثقة أساسية» في هياكلنا السياسية ـ أو ضرب من التماسك بين أجهزة الدولة والمواطنين وعلى قبول الضرائب المرتفعة لتمويل أنظمة الرفاهية.

٦ ـ هذه الثقة الأساسية والقبول بالضرائب المرتفعة لا يزالان قائمين، وإن كانا معرضين لخطر الزوال.

٣ ـ عبد الهادي خلف

أود إعادة الإشارة إلى ملاحظة تفضل بها الدكتور محمود عبد الفضيل والمتعلقة بالصراعات التي دارت وما زال بعضها يدور حول سياسات دولة الرفاه، بل أحياناً أيضاً حول شرعيتها.

لم تنشأ دولة الرفاه في السويد من فراغ اجتماعي، ولم تعش في فراغ اجتماعي، وبالطبع هي لا تعيش الآن في فراغ، بل هي سلسلة ممتدة من الصراعات الاجتماعية.

وحين أشار الدكتور عبد الفضيل إلى الاقتصادي السويدي آزار لودبرغ (Assar Ludberg) ودوره في تأصيل الموقف المعادي لدولة الرفاه في السبعينيات والثمانينيات، فإنني أشير إلى أن هذا هو امتداد لما كانت السويد تشهده عشية بدء التخطيط لدولة الرفاه في العشرينيات من القرن الماضي.

وهنا أستذكر جزءاً من خطاب رئيس الوزراء السويدي بير ألبين هانسون (Per Albin Hansson) أمام البرلمان السويدي عام ١٩٢١، ففي ذلك الخطاب الذي أسس لنشوء بيت الشعب (Folkhemmet) أو البيت الجيد، يؤكد فيه على أن الهدف هو «إزالة الطبقات.. بحيث يحظى جميع الأطفال السويديين بالفرص المتساوية لبدء حياتهم، وأن يحصل جميع أبناء وبنات البلاد ليس فقط على فرص متساوية لاكتساب معيشة لائقة، بل أيضاً على كل ما يثري الحياة».

ما كان هانسون يواجهه وقتها هو مجتمع يشتد فيه الصراع بين العمال وغيرهم

من فئات العاملين من جهة، وأصحاب الأعمال من جهة أخرى.

وقد شكلت الثورة البلشفية وقتها حلماً رومانسياً اجتذب بعض فئات المجتمع السويدي، بل حدا بعضهم على الهجرة إلى روسيا من أجل المساهمة في بناء الدولة الشيوعية فيها.

لم ينته الصراع الاجتماعي ببدء الإعلان عن دولة الرفاه، بل استمر واستمرت مظاهره التي اتخذت في بعض الأحيان أشكالاً عنيفة كما حدث في أودالن عام ١٩٣١ حين تدخَّل الجيش السويدي لحماية مصالح أصحاب الأعمال.

أقول لم تكن بداية دولة الرفاه في السويد بداية وردية قائمة على الرضا، وهي ليست كذلك في الوقت الحاضر، فعلى مسار حياتها ظلت تتزين بانعكاسات الصراع الاجتماعي، كما هي نتاج له.

٤ ـ نجيب عيسى

أرى أنه لا يمكن الكلام عن دولة الرفاه الاجتماعي بشكل عام، أي منذ أخذت الدولة في الغرب تمارس بعض التدخلات في المجال الاجتماعي، فمصطلح أو مفهوم دولة الرفاهية الاجتماعية لا ينطبق في الواقع إلا على مرحلة معينة من المراحل التي مر بها الدور الاجتماعي للدولة في الغرب. وبهذا الخصوص يمكن التمييز بين مراحل ثلاث مرت بها السياسات الاجتماعية في الدول الصناعية المتقدمة:

المرحلة الأولى، جاءت فيها تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي عبارة عن «خروقات» محدودة لمفهوم «الدولة الحارس» أو «الدولة الشرطي» التي تسهر على الحفاظ على مبدإ «دعه يعمل دعه يمر». هذه «الخروقات» تهدف إلى معالجة بعض المشاكل الاجتماعية التي رافقت عملية التراكم الرأسمالي في القرن التاسع عشر: التخفيف من معاناة الطبقة العاملة والفقراء من جهة، وتحسين شروط العمل وظروفه من جهة ثانية.

المرحلة الثانية، جاءت فيها تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي بهدف معالجة الأزمات الاقتصادية التي أخذت طابعاً حاداً بلغت أقصاه مع أزمة عام ١٩٢٩، واستئناف عملية النمو الاقتصادي وجعلها قابلة للاستمرار. والمقصود بهذه التدخلات مجموعة الإجراءات ذات المنحنى الكينزي التي تهدف إلى دفع وزيادة الطلب الفعال وتأمين التشغيل الكامل، أي إن تدخل الدولة في المجال الاجتماعي أصبح يشكل شرطاً ضرورياً لاستمرار النشاط الاقتصادي.

المرحلة الثالثة، هي المرحلة التي يصح الكلام فيها عن دولة الرفاه الاجتماعي في أكثر البلدان الغربية تقدماً، وحيث أصبحت فيها وظيفة السياسة الاجتماعية، بالإضافة إلى الوظيفتين السابقتين (معالجة المشاكل الاجتماعية الناتجة من التراكم الرأسمالي وتأمين استمرار عملية النمو الاقتصادي)، وظيفة توزيع ثمار النمو وارتفاع الإنتاجية بالاستناد إلى مفاهيم قيمية من قبيل مفهوم الحقوق الاجتماعية التي أصبحت جزءاً من شرعة حقوق الإنسان ومفهوم العدالة وإتاحة فرص متساوية أمام جميع المواطنين، ما يجعل دولة الرفاهية الاجتماعية تتميز بارتفاع حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع حصة الإنفاق الاجتماعي من الإنفاق العام، وآليات لإعادة توزيع الدخل بشكل يضيق من التفاوت بين مختلف الفئات الاجتماعية.

٥ ــ عبد الوهاب حميد رشيد

هناك علاقة بين إنتاج الرفاهية ومرحلة التطور الاقتصادي للبلد، ففي الدول الصناعية المتقدمة التي تمتلك هيكلاً اقتصادياً متطوراً ومتنوعاً، فإن إنتاج الرفاهية يعزز بناء الإنسان المنتج، في حين أن الدول النامية التي تتصف بهيكل اقتصادي وحيد الجانب وتعتمد بدرجة رئيسية على الدخل الريعي، فإن إنتاج ما يسمى بالرفاهية يقود إلى تعزيز بناء الإنسان المستهلك، والسؤال في ما يخص الدولة النامية: هل أن المسألة تكمن في إنتاج الرفاهية أم إنجاز مهمات التنمية الشاملة حول الإنسان؟

٦ ــ فهد بن عبد الرحمن آل ثاني

كيف أن من آليات العولمة البلقنة، والولايات المتحدة تخطط لقيام الشرق الأوسط الكبير من تركيا إلى باكستان؟

أين العالم العربي من ذلك؟

هل ندخل العولمة ككتلة واحدة عربية إسلامية؟ أو ندخل كمجموعة تمثل دول مجلس التعاون الخليجي، ودول المغرب العربي؟ . . إلخ.

أخيراً، هل ندخل العولمة أو لا ندخل العولمة؟

٧ ــ يحيى أبو زكريا

مبدئياً أرى من الضروري بمكان وضع مفهوم لمصطلح «دولة الرفاهية»، فلا يمكننا مطلقاً مناقشة محور دولة الرفاهية في الواقع الاجتماعي من دون أن نعرف ماذا

تعني بالتحديد كلمة «دولة الرفاهية» والتي تعني العديد من المفاهيم حتى في الفكر المعرفي الغربي. وتحديد مفهوم المصطلح سيسمح لنا بالإيغال في موضوعة دولة الرفاهية التي تختلف صدقيتها من دولة إلى أخرى، فالتجربة السويدية غير التجربة الفرنسية، وهذه الأخيرة في نمطيتها غير التجربة الدانمركية وهكذا دواليك.

وقد حاول الباحث أن يربط انطلاقة دولة الرفاهية بقانون الفقراء الذي ظهر في بريطانيا وهذا غير صحيح، لأنه على الصعيد النظري يحلم الإنسان ومنذ القدم بالرفاهية والمجتمع المتكامل. وهناك العديد من المنظومات السياسية حتى قبل ظهور قانون الفقراء في بريطانيا حاولت أن تضع الدولة في خدمة المواطن، وفي الحقل المعرفي الغربي يتحيز بعض المفكرين لبلدانهم وينسبون إليها فضل إطلاق المبادرات الفكرية والأفكار الإبداعية، علماً أنه هناك في الموروث الإسلامي الكثير من مشاهد التكافل الجماعي والتضامن. كما إنّ الباحث تحدث عن التجربة السويدية في الرفاهية وأشار إلى فرادتها وانعزالها في الوقت نفسه في محيط جغرافي بعيد.

وأنا أعتبر أن التجربة السويدية يجب أن تدرس لأنها استطاعت أن تحقق النجاح من دون نفط أو غاز.

ومن مناطق الفراغ في فكرنا العربي الراهن ودراستنا العربية المعاصرة عدم تشريح بعض التجارب النهضوية في العالم، والتي حققت نجاحاً في مختلف المجالات، واستطاعت أن تنقل الإنسان إلى ذروة الرفاهية، ومن هذه التجارب التجربة السويدية.

هذا القصور في نظري مرده إلى ارتباط بعض نتاجاتنا الفكرية بإيقاعات وتوجهات الفكر في أبرز دولتين استعماريتين سبقا بريطانيا وفرنسا، حيث أحاط بعض من فكرنا العربي بالدراسات والقراءات التي كتبت باللغتين الفرنسية والإنكليزية. وللأسف فإن التجربة السويدية مثلما أهملت عربياً، فقد حرمت من الاهتمام حتى في الدراسات الغربية حيث مبدأ الاعتزاز بالهوية والانتماء في كل قطر أوروبي.

وكمثقفين عرب كان الأولى بنا أن نعمل على تحليل أبعاد تجربة دولة الرفاهية في السويد لاعتبارات عدة منها:

١ ـ أن الرحالة العربي ابن فضلان كان أول رحالة عربي يصل إلى السويد ويكتب تجربته في كتابه المعنون بـ **رحلة ابن فضلان**.

٢ ـ ومن جهة أخرى فالسويد دولة حيادية ولا يوجد لديها تاريخ استعماري مع

العالم العربي، بل إن السويد أطلقت مواقف سياسية إيجابية لصالح القضية الفلسطينية، قد لا تطلق في أي عاصمة عربية. وهنا أذكر بوزيرة خارجية السويد الراحلة أنّا ليند (Anna Lind)، فقد صرحت أمام القادة الأوروبيين في اجتماع لهم في العاصمة البلجيكية بروكسل أن الزعيم الليكودي السابق آرييل شارون مجنون وأن جورج بوش غبي.

٣ ـ وثالث هذه الاعتبارات هي أن السويد استطاعت أن تبني رفاهيتها ونهضتها من دون موارد أولية ومن دون نفط أو غاز على عكس النرويج الغنية بالطاقة. ولذلك قد ينفع تعميم آليات النهضة في السويد على الجغرافيا العربية النفطية والجغرافيا العربية غير النفطية. وغرضنا بالمحصلة من كل هذه الدراسات التي نقدمها هو الاستفادة من آليات التقدم في هذا القطاع وذلك، وقد يساعد ذلك على مراكمة معرفة وفكر النهوض بواقعنا العربي، لكن يجب ألا ننسى بأن الخطة النهضوية يجب أن تنطلق من واقعنا العربي مع الاستفادة من التجارب الناجحة عالمياً، وتحديداً تلك التجارب البعيدة عن الدوائر الاستعمارية العريقة والراهنة والتي تسببت في نكسة التنمية في الواقع العربي.

٨ ـ منير الحمش

أرى أن الاهتمام بما يدعى دولة الرعاية الاجتماعية في الدول الصناعية المتقدمة، كان نتيجة عاملين:

الأول، الأزمة الاقتصادية البنيوية التي تعرضت لها الدولة الرأسمالية والتي تمثلت في أزمة عام ١٩٢٩ التي بدأت في الولايات المتحدة ثم انتقلت إلى باقي الدول الرأسمالية الصناعية، وهنا جاءت الكينزية لتقدم الحلول من أجل صيانة النظام الرأسمالي وضمان تطوره بعد اجتيازه الأزمة، وبالتالي ظهرت الدولة التدخلية التي شاعت في الدول الصناعية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات في القرن الماضي.

أما العامل **الثاني**، فهو الرغبة الجامحة في مواجهة النموذج الاشتراكي الذي تبلور، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية في النموذج السوفياتي، وتأتي دولة الرفاه في شكلها المعاصر في إطار المنافسة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي. ونتيجة (المساومة التاريخية) بين أرباب العمل والنقابات برعاية الدولة. ولهذا نجد أنه ما إن سنحت الفرصة لليبرالية الاقتصادية الجديدة لأن تتقدم بسبب عجز الكينزية تقديم حلول لمشكلات الركود التضخمي في أواخر الستينيات في القرن الماضي، وحالات الضعف التي أصابت الحركة العمالية، حتى تقدمت لتضع برامجها موضع التنفيذ

الذي تمثل في نجاح المحافظين في إنكلترا وتولي مارغريت ثاتشر الوزارة البريطانية (عام ١٩٧٩) ونجاح ريغان والجمهوريين في انتخابات الرئاسة الأمريكية (عام ١٩٨٠).

وبعد انهيار النموذج الاشتراكي السوفياتي، واندفاع العولمة التي تعتبر الليبرالية الاقتصادية الجديدة جوهرها الاقتصادي، بدأ الحديث عن الطريق الثالث كمحاولة لاستمرار الدولة الرأسمالية الصناعية المتطورة والمحافظة على جوهرها بتقديم المعونات والضمان الاجتماعي وضمان حدود معينة من تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي الاجتماعي، لينسجم ذلك مع الدعوة إلى العولمة.

أخلص إلى نتيجة مفادها أن النظام الرأسمالي الذي يعتمد اقتصاد السوق الحرة والليبرالية الاقتصادية الجديدة ليس مهتماً بدولة الرفاه الاجتماعي إلا بالقدر الذي يحفظ جوهر النظام ويجدد من عزم الرأسمالية على تحقيق مصالحها وأهدافها، وبخاصة أنه نظر إلى الضمان الاجتماعي على أنه أحد أهم الشرور، وقد دعا باستمرار إلى انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي والاجتماعي والاهتمام ببناء حكومة الحد الأدنى.

ولهذا أرى أن ما نحتاج إليه في الدول النامية والعربية بخاصة ليس دولة الرفاه أو الرعاية الاجتماعية، إنما الدولة التنموية.

٩ ـ حسن نافعة

الملاحظة الأولى، تتعلق بمفهوم دولة الرفاه أو دولة الرعاية الاجتماعية وهو مفهوم كما قيل يختلف عن مفهوم الدولة التدخلية في الاقتصاد، لأن الدولة يمكن أن تتدخل في الاقتصاد من دون أن تتمكن أو حتى ترغب في إقامة دولة الرفاه، وفهمي لهذا النموذج أنه تطور في سياق المشكلات الاجتماعية التي واجهتها النظم الرأسمالية ورغبتها في تفادي أن يؤدي الصراع الطبقي إلى حل على النمط السوفياتي أو باستلهام الفكر الماركسي التقليدي. والواقع أن الاهتمام بالمشكلة الاجتماعية أثير على المستويين المحلي والدولي، وأذكّر مثلاً بمنظمة العمل الدولية التي نشأت أيضاً في أعقاب الحرب العالمية الأولى وكانت معنية ببلورة نموذج للتعاون بين أطراف عملية الإنتاج، أي العمال وأرباب الأعمال وبمشاركة الدولة، وأثمر هذا التعاون مجموعة ضخمة جداً من الاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية العمل والعمال ورعايتهم اجتماعياً وصحياً. وقد ولجت إلى هذا الموضوع إما من مدخل حقوق الإنسان وعلى الأخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو مدخل السلم والأمن الدوليين على اعتبار أن الصراع الطبقي قد يؤدي إلى إضرار بالسلم الدولي.

الملاحظة الثانية، تتعلق بما ذكره الدكتور إبراهيم العيسوي حول أن نموذج دولة الرفاه يفترض أن مشكلة الإنتاج أو التنمية قد حلت، وأن الإشكالية تتعلق بالتوزيع. والسؤال هنا: هل القضية هي قضية تتابع؟ حل مشكلة الإنتاج والتنمية أولاً ثم التفرغ بعد ذلك لمشكلة التوزيع؟ هذا الافتراض نفسه يخفي افتراضاً آخر ضمنياً وهو أن قضية الإنتاج والتنمية هي قضية اقتصادية، بينما قضية الرفاه هي قضية سياسية، فلنبدأ بالاقتصاد أولاً وتصمت السياسة مؤقتاً، ثم بعد ذلك تتحدث السياسة عندما تثار قضية التوزيع ويصمت الاقتصاد. ولا أتفق كثيراً مع هذا الطرح، فهناك علاقة جدلية بين الاثنين، لأن هذا الطرح يثير إشكالية كبرى وهي: ما هو مستوى النمو الذي يتعين الوصول إليه قبل البدء بالحديث عن قضية الرفاه أو التوزيع؟

الملاحظة الثالثة، تتعلق بالعلاقة بين النظام الدولي وموازين القوة فيه وبين النظم المحلية التي تطرح في سياقها إشكالية دولة الرفاه. طبعاً هناك علاقة وثيقة بين موازين القوى على الصعيد الدولي والأوضاع المحلية في الدول، لكن هذه العلاقة ليست ميكانيكية بدليل أن الاتحاد السوفياتي تحوَّل إلى الماركسية في ظل نظام دولي له خصائص معينة ولم يحدث التحول في دول مشابهة، كما إنّ الدول الرأسمالية المتقدمة طبقت نموذج دولة الرفاه بطرق وأشكال مختلفة حكمتها في الأساس موازين وعلاقات القوى المحلية، وبالتالي أعتقد أن نموذج دولة الرفاه هو دالة أو محصلة لبعدين رئيسين يطرحان أساساً على الصعيد المحلي:

أ ـ البعد السياسي، المتعلق بموازين القوى السياسية ودور النقابات العمالية في المعادلة السياسية.

ب ـ البعد الثقافي والاجتماعي، وهو بعد مهم جداً في صياغة شكل ومضمون نموذج الرفاه الممكن أو المراد تطبيقه.

١٠ ـ رد علي القادري

من الصعب إسقاط مفهوم دولة الرفاه ممثلة بالنموذج السويدي أو الإسكندينافي إجمالاً على الغرب أو الشرق، فهو نتاج لعزلة تأتت عن مخاض في العلاقات الدولية سمحت بالتوافق الطويل الأمد بين العمل والرأسمال موسطاً (Mediated) بالدولة، وعليه دولة الرفاه.

أما النماذج التي يفصل بينها إسبينغ (Esping) عن طريق الـ (Clustering) فتبقى على مستوى تطوير الفكرة من دون إسقاط مضمونها الرئيسي ألا وهو أن دولة الرفاه

هي في الأصل دولة إعادة توزيع، وأن التوزيع مبني على فرضية أساسية ألا وهي أن مردود عوامل الإنتاج مسألة كلية وليست جزئية بما يتنافى أساساً مع الاقتصاد النيوكلاسيكي الجزئي.

إن الفكرة الأساسية للبحث التي قدمته هي أن دولة الرفاه هي انعكاس خاص في مرحلة تاريخية خاصة للتركيب الطبيعي الذي يتأتى عن تفاعل قوى داخلية وخارجية، وأن الدولة لا يمكن أن تخرج عن علاقة رأس مال، وهي بذلك تكون لتوسيع الهوة على أساس قومي في تقسيم العمل الدولي، ما يسهل عملية الاستغلال والحروب في عالم الاحتكار.

ونموذج الرفاه في مجتمعاتنا غير قابل للتطبيق لغياب الحقوق. ويتمثل الرفاه بعمليات تشحيذ للفقراء في عالمنا العربي. وهذا بالطبع نتاج فوري للتفكك وفشل تكوين قوة وطنية فاعلة مبنية على قيم العمل.

١١ ـ محمد دويدار (يرد)

أشكر لحضراتكم جميعاً التعليقات العامة منها والخاصة بالموضوع. وأحب أن أذكركم أن ما قدمته من ورقة هو حول هذا النوع من الدولة في اقتصاديات أوروبا الغربية فقط، وأنا أعتقد أن الأولى بنا أن نناقش هذه القضية وصولاً إلى مفهوم الدولة، أية كانت التسمية، والتسمية مهمة. أما في ما يتعلق بالتجارب الأخرى فنترك التعقيبات أو التعليقات أو الملاحظات إلى حين عرض الأوراق المتعلقة بدولٍ أخرى.

بالنسبة إلى التسمية، أنا ضد تسمية «دولة الرفاهية»، وإذا كان لا بد من تسمية باللغة العربية فهي تسمية دولة تقدم بعض الرعاية الاجتماعية بخصائص معينة تختلف من دولة إلى أخرى، وهنا اتفق طبعاً مع الأستاذ الدكتور إبراهيم العيسوي.

أما في ما يتعلق بتاريخ النشأة، فأعتقد أننا في صدد ظاهرة تاريخية. وأي ظاهرة تاريخية لها إرهاصات جنينية وبلورة ميلادية ولها تطور يتم عن طريق تكامل وتكاتف وتفاعل عوامل مختلفة، ولها لحظة ازدهار ولها إمكانية خسوف واختفاء. وبالتالي دراسة هذه الظاهرة يقتضي تتبع هذه الجوانب جميعها.

النقطة الثالثة في اعتقادي، حسبما فهمت، والرأي هنا للأستاذ الدكتور حسن نافعة، أن دور الدولة في المجتمع الرأسمالي هو محاولة تحقيق نوع من التوازن يحول دون التغيير على حساب رأس المال، من دون تغيير اجتماعي سياسي يتم على حساب رأس المال. إذا كان هذا هو دور الدولة يكون من الطبيعي أن تستجيب

لضغوط تدفعها إلى أن تحصل الطبقات الأخرى عبر الصراع على مزايا يعطيها النظام ابتداءً من قوانين حركته بالآلية غير الواعية. وأعتقد أن هذا هو دور الدولة، ومن ثم كان من الطبيعي أن تستجيب لضغوط الطبقات الأخرى وأن تتبع بعض السياسات.

العامل الثاني الحاسم والموجود في الورقة هو عامل جوهري، وهو أن الحرب العالمية الأولى كان منطقة لزيادة حدة الصراع، وأبرزت ضرورة طرح مشكلة إمكانية وجود تنظيم اجتماعي بديل للتنظيم الاجتماعي الرأسمالي. وتمثلت هذه الإمكانية في إحدى المحاولات في الاتحاد السوفياتي حتى الحرب العالمية الثانية، ثم في البلدان الأخرى، ليس فقط في أن الخطر لم يعد على النظام الرأسمالي قادماً من الكتلة الشرقية فقط، وإنما أصبح ذلك من إمكانيات ثلاثة أرباع من العالم الثالث في محاولة حل مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه تنظيم اجتماعي بديل للتنظيم الاجتماعي الرأسمالي، فالخطورة لم تكن فقط من وجود البديل في المعسكر الاشتراكي، وإنما كذلك من إمكانية أن يغزو البديل في صور تاريخية أخرى يمكن أن تكون أكثر فعالية. والتجارب الآسيوية يمكن أن تشهد بذلك، أي إن يغزو البديل الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي. وبناءً عليه نتفق في النهاية مع الدكتور منير الحمش أن القضية في الواقع بالنسبة إلى المجتمعات العربية تختلف عن القضية التي كانت مطروحة تاريخياً على مجتمعات أوروبا الغربية سواء في فترة ما بين الحربين أو في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

والنقطة الأخيرة، أنا أعتقد أنه بالنسبة إلى الدولة الرأسمالية المتقدمة، الأمر لم يكن يتعلق فقط بعملية التوزيع، كما قال الأستاذ الدكتور إبراهيم العيسوي، وإنما أيضاً بضمان استمرارية تجدد الإنتاج. ومن هنا جاء انشغال معظم بلدان أوروبا الغربية بمعدل النمو في الزمن الطويل، واتباع بلد مثل فرنسا نموذج التخطيط التأشيري. . . إلخ الذي لا يزال حتى الآن يتبع الخطط الخمسية التأشيرية.

١٢ ـ رد فؤاد نهرا

تنحصر إجابتي بالرد على الملاحظة المنهجية المتعلقة بتعريف دولة الرفاهية. يعتبر هذا التعريف فرعياً ومقصراً عن أداء وظيفته النظرية، إذا ما اكتفينا بذكر المهمات المتعلقة بالإنفاق الاجتماعي.

أ ـ لا يمكننا أن نفهم طبيعة الدور التوزيعي للدولة إن تجاهلنا قاعدة الاقتصاد الإنتاجية.

ب ـ ثم لا يمكننا أن نفصل بين البعد التدخلي للدولة في دورة الإنتاج، والبعد التوزيعي لهذه الدولة في إنفاقها على تأمين الحاجات، ويعتبر الإنفاق التربوي دليلاً على ضرورة الربط بينهما.

ج ـ ثم إن ديناميكية الإنتاج هي التي تحدد مصدر الثروات الموزعة: أكان مصدرها الإنتاج أم الريع؟ ومن هو المستحق في امتلاكها؟ ومن أين أتت حقوق المجتمع، أكانت نتيجة حركة مطلبية أم قرار النخبة المهيمنة؟

د ـ وأخيراً لا بد من استبدال كلمة «الرفاهية» التي تتميز ببعدها القيمي، بعبارة أكثر حياداً من وجهة النظر «القيمية» وهي عبارة «الرعاية».

لكن استخدام العبارات ذات الوظيفة العلمية الناقصة قد يكون ضرورياً أحياناً، لأنه من شروط البحث في موضوع أن يشترك الباحثون في لغة «مشتركة» لئلا يستحيل النقاش.

القسم الثاني

النماذج المعاصرة لدولة الرفاهية الاجتماعية وتطوراتها: بين النظرية والتطبيق

الفصل الثالث

(١)

النمط الليبرالي الأنغلوساكسوني وتطبيقاته دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا

عاطف قبرصي(*)

يخضع مفهوم الأسواق لتحديدٍ ينطوي على قدرٍ كبيرٍ من الإطناب. إن كنا سنبدأ بالتسليم بأنّ أي شيء تقريباً يمكن أن يُحدَّد على أنه سوق وأنّ هذه الأسواق تزيد فعالية النتائج، فإنّ كل شيء يؤدي إلى الاستنتاج عينه ومفاده أننا بحاجةٍ إلى المزيد من التسويق(١). وفي حال لم تؤدِ سوقٌ معينة إلى أفضل النتائج، فليس هناك إلا استنتاج واحدٌ وهو أنها لم تخضع لما يكفي من التسويق، وهذا نظامٌ لا مجال فيه للفشل من أجل ضمان تفوّق النظرية على الأدلّة. وفي حال فَشِل نشاطٌ إنسانيٌ معينٌ في أداء دوره كسوقٍ فعّالة، فلا بدّ من أنّ السبب هو نتيجةٌ لتدخّلٍ معينٍ يجب التخلّص منه. وما من اعتراف في أي مكانٍ بأنّ النظرية قد تسيء تحديد السلوك الإنساني أو تفشل في الأخذ بعين الاعتبار الانحرافات عن اعتباراتها الصارمة.

واليوم، يزداد عدم رضى علماء الاقتصاد عن القواعد الأساسية البسيطة (مثل عدم التدخل والبساطة والانتظام والشفافية وعدم حرية التصرّف) التي غالباً ما يدافع عنها كثيرون باعتبارها توجيهات ضرورية للسياسة القائمة على النماذج الاقتصادية

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة ماكماستر ـ كندا.

(١) Robert Kuttner, «The Limits of Markets,» *The American Prospect*, vol. 8, no. 31 (March-April 1997), pp. 1-11.

النيو ـ كلاسيكية الساذجة. وتعتمد النُهج الحديثة للاقتصاد السياسي إلى حدٍّ كبير على دمج عدد من تكاليف الصفقات، إضافة إلى الإخفاقات التقليدية للسوق والتي تجعل عملية وضع السياسات أكثر تعقيداً إنما أكثر ملاءمة وفعالية، فعملية صنع السياسات ودور الدولة في الاقتصاد يعانيان مشكلة المعلومات غير الكاملة وغير المتساوية ومشاكل الانتقاء الصعبة والمخاطر المعنوية وعدم القدرة على الإشراف على الجهود المبذولة، والسلوكيات القائمة على الانتهازية والمحسوبيات وتعدّد الأُصَلاء (مشاكل الأصيل والوكيل)، وعدم تجانس التوقيت والعقلانية المحدودة والأسواق غير المكتملة. وتشكّل جميع هذه العناصر تكاليف صفقات ضخمة تؤثّر في عملية صنع السياسات على المستويين المفاهيمي والتنفيذي، وتستدعي دوراً أكثر تميزاً للدولة في الاقتصاد. ويتناول أفيناش ديكسيت (Avinash Dixit) هذه النقطة بطريقةٍ ممتازةٍ تستحقّ أن نسهب في اقتباسها.

إن النّقاط التي سأبدأ بها هي من البساطة بحيث قد تبدو سخيفة، ومفادها أنه يتعينّ علينا الاعتراف بأنّ الأسواق والحكومات هما نظامان غير كاملين وجزءٌ من الواقع لا يمكن تفاديه، وأن عملية كلٍّ منهما تتأثر إلى حدٍّ كبير بوجود الأخرى وتجري بشكلٍ آني ويبقى تطوّرها رهناً بالتاريخ وتحت رحمة المفاجآت. أما أهم نقطة سأعالجها فهي أنّه يجب أن يُنظَر إلى العملية السياسية على أنّها لعبةٌ بين المشاركين (الوكلاء)، وقد يكون ما يترتّب على هذه الملاحظات مستقلاً تماماً أو حتى متعارضاً مع الجدل القائم حول «الأسواق مُقابل الحكومات». ذلك أن توازن اللعبة أو نتيجتها لن يحسِّنا أي شيء، وأي محاولة لتحديد مقتضيات نظام فعّالٍ حقاً ستبوء بالفشل ولا يمكن توقّع أي نتائج كبيرة أو عامة حول تفوّق شكلٍ تنظيمي معين على الآخر. ما نستطيع فعله هو أن نفهم كيفية تعامل النظام المؤلّف من الأسواق والحكومات مع المشاكل المتعلّقة بتضارب المعلومات والحوافز والخطوات جميعها التي لا تحول دون تحقيق نتيجةٍ مثالية بالكامل[٢].

إذاً الرسالة واضحةٌ: ما إن يتوقّف عزل الحكومات وتواجه هذه الأخيرة بالضرورة ضغوطاتٍ سياسيةٍ متعدّدة في جو من المعلومات والأسواق غير الكاملة، حتى لا يعود التقسيم التقليدي للحكومات مقابل السوق منطقياً ويصبح الدفاع الساذج عن مبدأ عدم التدخل، حتى في شكله المثالي، غير ذي صلة[٣].

---

(٢) Avinash K. Dixit, *The Making of Economic Policy: A Transaction-cost Politics Perspective*, Munich Lectures in Economics (Cambridge, MA: MIT Press, 1996), pp. 2-3.

(٣) D. Rodrick (1997), p. 414.

ولعلّ أكثر ما يثير الاهتمام هنا هو الإدراك أن ما يبدو وكأنه عدم فعالية من جانب الحكومة وتأخير في صنع القرارات وتنفيذها، ليس إلا نتيجةً طبيعيةً لشكلٍ متكلّفٍ من توازنِ «آفيناش». بتعابير أخرى، إنها طريقةٌ منطقية للنظام ليتعامل مع تكاليف الصفقات[٤].

لم تكن الأبحاث التي أجراها باحثون في الجانب النظري خلال العقدين المنصرمين في مصلحة القصة المثيرة للجدل حول نموذج التوازن التنافسي الذي تقوم عليه الاقتصاديات النيو ـ كلاسيكية، وقد تعرّضت الرسالة البسيطة التي يحملها هذا النموذج من أجل اللامركزية، والتي تعتبر أنّ الأسعار من شأنها العمل كإحصائياتٍ كافيةٍ من أجل تحقيق توازنٍ أقصى، للانتقاد من أوساطٍ عدّة. كذلك تمّ انتقاد الفكرة القائلة إنّ قرارات التوزيع يمكن أن تكون منفصلة عن قرارات التخصيص.

أولاً، تبيّن أن اعتبار الأسعار التنافسية بمثابة إحصائياتٍ كافية لمختلف المعلومات ذات الصلة غير صحيح، عندما يمكن استعمال المعلومات لتحسين رفاه العميل نفسه أو عندما يكون الحصول على المعلومات ونشرها مُكلفاً. ولعلّ أهمية هذا الاكتشاف تكمن في أنه يعيد طرح مسألةٍ جوهرية في الجدل حول الاشتراكية الذي بدأ في الثلاثينيات[٥]. وعندما تدخل المشاكل المتعلقة بالمعلومات في الصورة، تسقط رؤية العالم المجسّد في نموذج التوازن التنافسي العام، ذلك أنّ وجود التوازن يصبح أمراً مشكوكاً، وحتى إن وُجد، قد لا يكون توازناً قائماً على تعادل العرض والطلب، بل على ظاهراتٍ أخرى مثل تحديد القروض. ويصبح مبدأ باريتو حول الفعالية مبهماً في وجود معلوماتٍ غير كاملة[٦]، وبالتالي ما من مفهوم مقبولٍ عموماً حول الفعالية القصوى التي قد تنطبق على عالم الدمار الخلّاق الحافل بتكاليف المعلومات واللاتناسق. وتكتسب هذه النقاط أهميةً إضافية إذا لاحظنا أنّ المشاكل المتعلّقة بالمعلومات هي أكثر انتشاراً في الدول النامية منها في الدول الرأسمالية المتقدّمة. وتكتسب حقيقةُ أنّ نموذج النيو ـ كلاسيكي لا يقدّم سوى معلوماتٍ قليلة عن المؤسسات الفعلية التي تتعامل مع تكاليف الصفقات، أهميةً بارزةً في تقييم قابلية تطبيق هذا النموذج على عملية صنع السياسات وفي تحديد الدور الأنسب للدولة في الاقتصاد.

---

(٤) Dixit, Ibid., p. 107.

(٥) S. Grossman and J. Stiglitz, «Information and Competitive Price Systems,» *American Economic Review*, vol. 66, (May 1976), pp. 246-253.

(٦) B. Holmstrom, «Differential Information and the Market a Comment,» paper presented at: *Frontiers of Economics* (conference), edited by Kenneth J. Arrow and Seppo Honkapohja (Oxford; New York: B. Blackwell, 1985), pp. 200-212.

ثانياً، ستكون عمليات الاستيراد والتصدير ـ أي تأسيس قطاعات ونشاطات جديدة، واستئصال المؤسسات العامة غير الفعّالة والاندماج مع الاقتصاد العالمي ـ على درجة كبيرة من الأهمية خلال فترات التنمية والإصلاح. ولكن، لفهم تكاليف أسواق الاستيراد والتصدير ومنافعها، لا بد من النظر إلى السلوك الإنساني بطريقةٍ مغايرة لما يجسّده النموذج التقليدي العقلاني.

وعندما يتم إتخاذ قرارات موجّهة نحو المستقبل (على غرار الاستيراد والتصدير) في غياب مجموعةٍ كاملةٍ من أسواق المستقبل والمجازفة، يتعينّ على العملاء الاقتصاديين التوصل إلى توقعاتٍ حول سلوك العملاء الآخرين. بمعنى آخر، سيحتاج كلّ فاعلٍ عقلاني إلى نموذج كاملٍ من الاقتصاد. وفي ظل مثل هذا التحديد لفهوم السلوك الاقتصادي، وعلى حدّ قول ك. آرو: «يزول تفوّق السوق على التخطيط المركزي ويستعمل كلّ عميلٍ فردي كلّ المعلومات التي يحتاج إليها المُخَطِّط المركزي»[٧].

ومن الواضح هنا أنه ما إن يتمّ انتهاك فرضية المجازفة الكاملة والأسواق المستقبلية، حتى يؤدي استعمال العقلانية النيو ـ كلاسيكية إلى انتهاك فرضية لامركزية المعلومات التي غالباً ما تُستعمل لتقديم حسنات السوق. ويبدو أن صّنع القرارات في ظل العقلانية المحدودة ملازمٌ للاستيراد والتصدير. في الواقع، ليس هناك نظرية حول المميزات المُقارَنة لمختلف الأنظمة الاقتصادية في ظل ظروف العقلانية المحدودة. وهذا تحديداً ما يشدّد عليه نلسون في مناقشته مدى ارتباط الاقتصاديات النيو ـ كلاسيكية القائمة على الرفاه بتقييم مواطن قوة المبادرة الفردية[٨].

ثالثاً، في عالم حيث يسود التمييز بين السلع، يستفيد المستهلك من توافر المزيد من الأصناف، ولكنه يخسر في المقابل بسبب زوال اقتصادات الحجم. وبالتالي، فإنّ عدداً كبيراً من النتائج ممكنٌ لدى استبدال تنوّع المنتجات بمنشآت إنتاجٍ أكبر. ويختار الاقتصاد التنافسي على أساس الأرباح ويؤدي إلى نتائج مغايرة لتلك التي تزيد فائض المستهلك، وليس واقع تفوّق نظام اقتصادي معينّ على آخر في عالم من التمييز بين السلع مدعوماً بالاعتبارات النظرية، وقد يكون رهناً بالتكاليف البيروقراطية لتنظيم الإنتاج مقابل كلفة تنوع المنتجات وزوال اقتصادات الحجم. ومما لا شكّ فيه

---

(٧) K. Arrow, «Rationality of Self and Others in an Economic System,» paper presented at: *Rational Choice: The Contrast between Economics and Psychology* (conference), edited by Robin M. Hogarth and Melvin W. Reder (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1987), p. 208.

(٨) Richard R. Nelson, «Assessing Private Enterprise: An Exegesis of Tangled Doctrine,» *Rand Journal of Economics*, vol. 12, no. 1 (Spring 1981), pp. 93-111.

أنّ هذه الاعتبارات تجريبية وليس للنظرية الكثير لتقدمّه في صددها.

رابعاً، تنطوي نظرية الرفاه الثانية على فصلٍ بين قرارات التوزيع وقرارات التخصيص. وعندما تتعلّق المعلومات الخاصة بالتوزيع والتخصيص في آنٍ معاً، يمكن استعمال هذه المعلومات لتحسين رفاه الفرد، ربما على حساب الفعالية. وهناك كتاباتٌ كثيرة حول مسألة «تجانس حافز» الآليات الاقتصادية التي تطورت انطلاقاً من هذه الملاحظة. وقد غيّرت تلك الكتابات الحكمة التقليدية المتعلقة بإمكانية تحقيق تخصيصات فعّالة بحسب مبدأ باريتو من خلال الأسواق اللامركزية(٩).

خامساً، تسيء السوق وصف ديناميات التحفيز الإنساني وتتجاهل حقيقة أن المجتمع بحاجة إلى عالم من الحقوق السياسية حيث لا تكون بعض الأمور برسم البيع، كذلك، وتسعّر السوق سلعاً كثيرة بشكلٍ خاطئ.

وبحسب تصوّر نموذج السوق، يأتي العميل العقلاني ليزيد المنفعة إلى أقصى الحدود ضمن الفراغ المؤسساتي، ويفوت السوق نقطةٌ مهمة هي أن الناس الحقيقيين يتمتعون بذاتٍ مدنية واجتماعية. على سبيل المثال، قد تبدو عملية التصويت «غير عقلانية» لأنّ المنافع المتوقعة من احتمال تأثير صوتٍ واحد على نتيجة الانتخابات لا قيمة لها مقابل «الكلفة» التي تدخل في هذه العملية، ولكن الناس يصوّتون انطلاقاً من إيمانهم بمواطنيتهم، وبالتالي، ليست المصالح الذاتية الحافز الوحيد للناس، إذ هناك أمثلة كثيرة ينتصر فيها حبّ الغير، وفي غياب هذه الفكرة، سنبقى عاجزين عن تفسير القسم الأكبر من السلوك الإنساني. ما زال هناك أشخاصٌ يساعدون الغرباء ويعيدون المحفظة إلى صاحبها الذي أضاعها، ولا يغشون في الامتحانات ويتبرّعون للمؤسسات الخيرية، بينما تقول النظرية بأنهم بشكلٍ عامّ «يتصرفون على هواهم». لذا، فإنّ تصوّر حب الغير على أنه شكلٌ خاص من الأنانية ليس دقيقاً مطلقاً(١٠).

في السوق، يكون كل شيءٍ برسم البيع. وبينما لا تزال السوق تحاول باستمرار التحكّم بالدولة، ما زلنا نرفض بيع كراماتنا ومناصبنا الحكومية ومفاهيمنا عن العدالة والإنصاف.

إذا تُركت قوى السوق لحالها وآليتها، ستؤدي إلى مستوياتٍ أقل من الاستثمار

(٩) T. Groves, «Efficient Collective Choice When Compensation is Possible,» *Review of Economic Studies* (April 1979), pp. 227-241.

(١٠) Kuttner, «The Limits of Markets,» pp. 1-11.

وإلى المزيد من الذعر والركود اللذين نستطيع تفاديهما. والتاريخ حافلٌ بالأمثلة التي تبرهن على سوء النتائج الناجمة عن الاعتماد على الأسواق حصرياً. لذلك، غالباً ما يكون التدخل ضرورياً لإنقاذ السوق من مساوئ تجاوزاته وتطرّفه، وتقدّم الدولة واحاتٍ من التضامن مع المجالات الاقتصادية والاجتماعية في قطاعاتٍ تعجز السوق عن تقدير قيمتها بشكلٍ صحيح، وهي التعليم والصحة والبنى التحتية العامة والهواء والمياه النقيين.

سادساً، جاءت بعض المسائل المتعلقة بدور الدولة بوحي من عمل فريدريتش ليست (Friedrich List) والمدرسة الفكرية التاريخية الألمانية. وتختلف الرؤيا الاقتصادية الألمانية عن نظيرتها الأنكلو ـ أمريكية التي يجسّدها آدم سميث في كتابه **غنى الأمم** في نواحٍ عدة، وهذه الاختلافات عميقة والخيارات التي تقدّمها إنما هي حقيقية وجوهرية إلى درجة أن ليس في مصلحة أي دولة نامية أن تتجاهلها، وهذه بعض أهم الاختلافات:

١ ـ النمو الأوتوماتيكي مقابل التنمية المدروسة

تبالغ الرؤيا الأنغلوساكسونية في عدم القدرة على توقّع الاقتصاديات وتخطيطها، فوفقاً لهذه الرؤيا، تتغيّر التقنيات والأذواق والطريقة الفضلى لتنظيم هذا العالم تكمن في ترك التكييف للناس الذين تدخل أموالهم في المحك، فما من وكالة تخطيط تملك معلومات أفضل منهم حول اتجاه الأحداث، ولا أحد يملك حافزاً أقوى من أولئك الذين يأملون في تحقيق الأرباح وتجنّب الخسارة. وبحسب هذا المنطق، إذا فعل كلّ فردٍ ما هو أفضل له، ستكون النتيجة أفضل للدولة ككل. أما المدرسة الفكرية الألمانية فركّزت أكثر على «إخفاقات السوق». ويتضمّن المثال التقليدي لهذه المدرسة مسألة التلوّث. مثلاً، إن كان القانون يسمح للمصانع بالتخلّص من المواد الملوّثة في الهواء أو الماء، فسيقدْم كل مصنعٍ على ذلك وإلا حقّق منافسوه تكاليف أقل وأخرجوه من السوق.

ولكن هذا التصرف العقلاني سيؤثر سلباً في جميع الأطراف. ويقول فريدريك ليست إنّ التنمية الصناعية تؤدّي إلى نوع كاسح من إخفاق السوق. لم تنتقل المجتمعات بشكلٍ أوتوماتيكي من الزراعة إلى الصناعات الصغيرة وبعدها إلى الصناعات الكبيرة لمجرّد أنّ الملايين من التجار الصغار كانوا يتّخذون القرارات بأنفسهم. إذا استثمر كلّ شخصٍ في ما يعود عليه بأفضل الأرباح، هذا لا يعني أنّ الأمر سينعكس على الدولة بما هو أفضل لها. وبحسب ليست، تحتاج الأمة لهذا الغرض إلى خطة، إلى دفعة، وإلى ممارسة سلطة مركزية. وعلّلَ ليسْت وجهة نظره

بمثلٍ من التاريخ عندما اتخذت بريطانيا تدابير لتشجيع التصنيع (قوانين كورن، حماية الصناعة الوطنية من خلال التسعيرات والإعانات)، وعندما قامت الحكومة الأمريكية الفتيّة عمداً بإحباط همّة المنافسين الأجانب وبَنَت القنوات والسكك الحديدي. وفي عام ١٨٣٧، كتب ليسْت ما يلي:

تبرّر العِبَر التي علّمنا إياها التاريخ معارضَتنا الفكرة القائلة إنّ الدولة تبلغ النضوج الاقتصادي بشكلٍ أسرع إذا تُركت لآلياتها الخاصة. وكشفت دراسةٌ حول جذور مختلف فروع الصناعة أنّ النمو الصناعي غالباً ما كان وليد الحظ، وقد يكون الحظ نفسه من يقود أشخاصاً معينين إلى مكانٍ معين لتشجيع توسّع صناعة كانت في ما مضى صغيرة وغير ذي أهمية، تماماً كالبذور التي تقذفها الرياح صدفةً فتنضج لتصبح أحياناً أشجاراً كبيرةً، ولكن نمو الصناعات عمليةٌ قد تستغرق مئات السنين ويجب ألا نعزو ما حقّقته دولة ما، من خلال قوانينها ومؤسساتها إلى الحظ البحت، ففي إنكلترا مثلاً، أسّس الملك إدوارد صناعة الملابس الصوفية وأسست الملكة إليزابيث البحرية التجارية والتجارة الخارجية. أما في فرنسا، فكان كولبير وراء الحاجة الكبرى إلى الطاقة لتنمية الاقتصاد، ويتعين على الحكومات أن تتبع هذه الأمثلة من أجل إزاحة العراقيل التي تعيق تقدّم الحضارة، وأن تحثّ على تنمية القوى الاقتصادية التي تحملها الأمة في طيّاتها.

٢ ـ المستهلك مقابل المنتج

يعتبر النهج الأنكلو ـ الأمريكي أن المقياس الأهم للمجتمع هو مستوى الاستهلاك فيه ويرى أنّ التنافس مفيد لأنه يقضي على المنتجين غير الفعالين وعلى أسعارهم المرتفعة. وبحسب هذا النهج، فإن تطهير النظام من المنتجين غير الفعالين مفيدٌ أيضاً لأن المنتجين الأكثر فعالية يقدمون للمستهلك عروضاً أفضل. أما التجارة الخارجية فهي ممتازة لأنها تعني أن الممونين الأكثر فعاليةً في العالم كلّه سيكونون قادرين على التنافس، لا يهم لَم يكون المتنافسون مستعدين للبيع بأسعارٍ أقل، بل ما يهم هو أنهم قد يكونون أكثر فعالية (اقتصادات كبيرة قائمة على زيادة الإنتاج وتخفيض الكلفة، ميزة الوافد الأول وغيرها)، وعازمين على بيع منتجاتهم لأسبابٍ خاصة بهم. وفي أي من الحالين، يكون المستهلك في حالٍ أفضل وهذا ما يهمّ، إذ سيحظى بجهاز الكمبيوتر وبالسيارة اللذين طالما أرادهما، إضافةً إلى المال الذي يدّخره بشرائه السلع المستوردة.

وكان ليسْت يعتبر أنّ هذا المنطق يؤدي إلى استنتاجات خاطئة، فمن وجهة نظره، يكون رفاه المجتمع وثروته الإجمالية على المدى الطويل رهناً ليس بما يستطيع

المجتمع شراءه، بل بما يستطيع صناعته. وهذه هي النتيجة المباشرة للقول المأثور: «أعطِ رجلاً سمكة، فتطعمه ليوم واحد، ولكن علّمه كيف يصطاد، فتطعمه مدى الحياة» لم يكن ليسْت معنياً بأخلاقيّة الاستهلاك، بل كان اهتمامه منصبّاً على الناحية الاستراتيجية. ومن الناحية الاستراتيجية، تكون الأمم مستقلة أو غير مستقلة بحسب قدرتها على صناعة ما تحتاج إليه بنفسها. وتساءل ليسْت: لِمَ كانت أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا شديدة الاعتماد على إنكلترا وفرنسا في القرن التاسع عشر؟ لأنها كانت عاجزة عن صناعة الأسلحة والآلات التي كان الأوروبيون يستطيعون صناعتها. ورأى ليسْت أنه من الناحية المادية، تكون ثروة المجتمع على المدى البعيد أكبر إذا كان ذلك المجتمع يتحكّم أيضاً بالنشاطات الأكثر تطوراً، أي أنكَ إذا اشتريت طناً من الفولاذ أو من النبيذ بأسعار مخفّضة هذه السنة، تكون تلقائياً بحالٍ مادية أفضل بصفتكَ مستهلكاً.

ولكن بعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة قد تكون أنت وأولادك في موقع أقوى بصفتكم منتجين ومستهلكين إذا تعلّمتم كيف تصنعون الفولاذ والنبيذَ بأنفسكم، فأنت إذا صنعتَ الفولاذ، قد تستطيع صناعة الآلات والمعدات وإذا كنتَ تجيد صناعة الآلات والمعدات، تصبح أكثر قدرة على صناعة المحرّكات والروبوتات والطائرات. وإن كنت تستطيع بناء الطائرات والروبوتات، هناك احتمال أكبر في أن يصنّع أبناؤك وأحفادك منتجات متطورة ويحقّقوا مداخيل أكبر للسنوات المقبلة. وترى المدرسة الفكرية الألمانية أنّ التركيز على الاستهلاك ينعكس سلباً على الاستهلاك عينه، لأنه، على حدّ قول «ليست» يُبعد النظام الاقتصادي عن إنتاج الثروات، وفي نهاية المطاف، يجعله غير قادرٍ على الاستهلاك بالمستوى ذاته، فالشجرة التي تحمل الثمر لَهي أثمن من الثمر عينه... ولا يُقاس ازدهار دولةٍ ما بالثروات التي راكمتها، بل بقدر التطور الذي حقّقته في قدراتها الإنتاجية.

٣ ـ العملية مقابل النتيجة

تركّز الرؤيا الأنكلو ـ أمريكية على الأفراد ولا تهتم كثيراً بالمجتمعات والدول. ولا يتعدّى عدد هؤلاء الأفراد حفنة صغيرة. وإن كنت تهتم بالأفراد، فالمجتمعات والدول تهتم بأنفسها. أما بالنسبة إلى الدول، فليس لديها مصالح اقتصادية خارج الإطار الضيق للدفاع الوطني. أما الرؤيا الألمانية فهي تُعنى أكثر برفاه الأفراد وسيادته ضمن المجموعات، وقد شجب ليسْت بعنف «علماء النظريات الكوزموبوليتانيين» من أمثال آدم سميث الذي تجاهل حقيقة أنّ الناس يعيشون في دول وأن رفاههم يعتمد إلى درجةٍ معينةٍ على حال سائر المواطنين. ويرى ليسْت أنّ السعادة في العالم الحقيقي، لا تعتمد

على كمية المال التي تأخذها معك إلى البيت فحسب، بل على ما إذا كان الأشخاص من حولك مرتاحين، فتكون أنت أكثر سعادةً وراحةً مما إذا كانوا تعساء.

وضمن هذه الرؤيا، يتمّ الحكم على السياسات الاقتصادية بأنها جيدة أو سيئة بحسب ما إذا كانت تأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية التي تتعدّى مجموع المصالح الفردية ضمن المجموعة. وتتعارض الرؤيا الألمانية بشكلٍ لافت مع الرؤيا الأنكلو ـ أمريكية في هذا المجال، فبدلاً من أن تكون الدول مجمعةً أفقياً على أرضية مسطّحةٍ كما في الرؤيا الأنكلو ـ أمريكية، لطالما كانت الدول في الرؤيا الألمانية منظّمةً بطريقة عمودية وفقاً لتقسيم تراتبي للعمّال. وبحسب هذه الرؤيا، تكون هيكلية الاقتصاد العالمي أكثر شبهاً بالهرم، فالدول التي تتبنّى الصناعة والتنظيم في عملية تنميتها من شأنها النهوض، بينما تخضع سائر الدول لمصيرٍ من العبودية. وتؤدي الدولة دوراً مهماً في الاقتصاد والتنمية، وتكون الأسس النظرية لهذا الدور متينة وعميقة. أما السجل التاريخي فواضحٌ وضوح الشمس والأدلة التجريبية ملزمةٌ بقدر ما هي مقنعة. وأما الرؤيا الأنكلو ـ أمريكية للأيديولوجية الاقتصادية والتنظيم والمؤسسات، فتُفرَض على العالم باسم العولمة وهي تجري بعكس تيار النظرية والتاريخ والأدلة.

وعلى غرار علماء الفلك، يعتمد علماء الاقتصاد أساساً على التجارب الطبيعية والتاريخية لبياناتهم ومعلوماتهم. وسأتناول في القسم الثاني تجربتين طبيعيتين ظهرتا في جنوب شرق آسيا. وقد امتدت التجربة **الأولى** من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٩٦، وهي فترة أدّت خلالها الدولة دوراً أساساً في تنمية منطقة متخلّفة وتحويلها إلى قصة نجاحٍ اقتصادي كبير. أما التجربة **الثانية** فبدأت في عام ١٩٩٦ وما زالت مستمرّة حتى اليوم. وفي هذه التجربة، فشلت الدولة في درء الآثار السلبية لأزمةٍ ماليةٍ كبيرة هزّت بعض الدول، ولكنها نجحت في بعض الأماكن أخرى. وفي كلتا الحالتين، كانت الدولة في قلب مسرح الأحداث. أما الرسالة التي نقرأها من خلال هاتين التجربتين فهي بسيطة ومفادها أن الدولة بديناميكيتها والتزامها، بضعفها ولامبالاتها، هي التي تحدث الفرق وتحدّد ما إذا كان الاقتصاد سينجح أو يفشل.

٤ ـ الدولة التنموية وعولمة دولة الرفاه

يطرح نجاح اقتصادات دول جنوب شرق آسيا في بداية الستينيات وبعدها سؤالاً أساسياً: ما هو سرّ هذا النجاح؟ مما لا شك فيه أنّه في اقتصادات الدول الثماني التي تشكّل ما يسمى بـ «المعجزة الاقتصادية لجنوب شرق آسيا»، وهي إندونيسيا وتايلاند واليابان والجمهورية الكورية وماليزيا وتايوان وسنغافورة وهونغ

كونغ، كانت الدولة مسؤولة عن النمو الإقتصادي(١١). والسؤال الحقيقي المطروح هو: ما هي السياسات والخطوات التي اتخذتها الحكومة وساهمت في نجاح اقتصادات تلك الدول ولماذا؟

هناك إجماعٌ عام حول المكوّنات الأساسية لهذا النجاح. ولا يمكن فصل هذه المكونات لأنها تشكّل كلاً متكاملاً ومتفاعلاً، وأهمها هي:

- معدلات مرتفعة من الادخار.
- معدلات مرتفعة من الاستثمار في رأس المال البشري والمادي.
- مستويات مرتفعة من الصادرات.
- التوزيع المنصف للمداخيل والثروات.
- شبكات ضمان اجتماعي مدعومة من الدولة.
- توافر حكومات مستقرة.
- الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

كلّ دولةٍ من دول هذه المنطقة مميزة وفريدة، فبعضها على غرار هونغ كونغ وسنغافورة هو مدينة ـ دولةٌ، أما البعض الآخر فهو دول كبيرة. بعضها متجانسٌ عرقياً مثل إندونيسيا وماليزيا، والبعض الآخر متنوعٌ ثقافياً. ولذلك، من غير المنطقي أن نعزو نجاح كل واحدةٍ من هذه الدول إلى عوامل خاصة بها، بل حريٌّ بنا النظر إلى العناصر المشتركة والمتغيرات التفسيرية بينها.

لماذا كانت معدلات الادخار مرتفعة إلى هذا الحد؟ بالطبع، لم تكن هذه هي الحال دائماً، ففي الخمسينيات والستينيات، كان معدّل الادخار في عدد كبير من هذه الدول أقل بكثير من ادخارات الدول النامية الأخرى مثل مصر والعديد من دول أمريكا اللاتينية. وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٥، وصلت معدلات الادخار القومية السنوية في الجمهورية الكورية إلى ٣,٣ في المئة من إجمالي الناتج القومي فقط، مقابل ١٤,٨ في المئة في المكسيك و١٦ في المئة في البرازيل و٢١ في المئة في البيرو. وبين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٤، سجّلت كوريا معدل ادخار قومي سنوي تعدّا ٣٥ في المئة من إجمالي الناتج القومي. وبلغت معدلات الادخار القومية السنوية للفترة عينها في المكسيك والبرازيل

---

(١١) Friedrich List, *The Natural System of Political Economy*, translated and edited by W. O. Henderson (London; Totowa, NJ: F. Cass, 1983).

والبيرو على التوالي ١٧,٢ و٢٠,٤ و١٨,٤ في المئة[١٢]. وهنا مجدداً نتساءل عما كان وراء هذا التغيير الحاصل في مستويات الادخار، إذ من الواضح أنه لم يأتِ بالقوة، فما هو السبب إذاً؟

إن كان هناك نوعٌ من القوة المسيِّرة التي تدفع باقتصادات دول شرق آسيا قدُماً، فلا بد من أنّ هذه القوة كانت تراكم رأس المال في المجالين البشري والمادي. ولكن ما هو المحرّك الذي شجّع على المزيد من تجميع رأس المال؟ هناك تشابيه أخرى غير هذا التشبيه استخدمت لتفسير معجزة النمو التي شهدتها اقتصادات هذه الدول. ويستعمل ستيغليتز (Stiglitz) تشبيهين آخرين هما التشبيه الكيميائي حيث تعمل الحكومة كمادةٍ محفّزة من دون أن تُستهلَك في سياق العملية؛ والتشبيه البيولوجي الذي يبرهن فيه أن حكومات هذه الدول تشكّل أنظمةً تكيفية، فسياساتها تتمتع بالمرونة وتستجيب للتغيير. وقد برهنت اقتصادات دول شرق آسيا أن الحكومات تستطيع أن تكون على درجة عالية من التكيّف ويبدو أنها تعلمت من أخطائها بسرعة. ويبقى السؤال الحقيقي: ما الذي يميز هذه الدول من غيرها من الدول النامية؟[١٣].

تشير تجربة دول شرق آسيا بوضوح إلى الدور الجلي الذي تؤديه الحكومة في تعزيز التنمية وتسريع وتيرتها. ولكن الدولة في شرق آسيا لم تحل مكان السوق، بل جاءت لتكملها ولتحرص على أنها وَضَعتها على الطريق الصحيح. وقد اعترفت تلك الحكومات بمحدوديات السوق وبفشلها في تحقيق النتائج المرجوة، وبالتالي، تبنّت هذه الدول مجموعة محدّدة من السياسات التي تتضمن ما يلي:

- حقّقت الاستقرار في إجمالي الاقتصاد الكلي.

- فرضت قيوداً على الأسواق لضمان حسن سيرها.

- استحدثت أسواقاً لم تكن موجودة.

- وجّهت الاستثمارات نحو المزيد من النمو والقطاعات ذات الصادرات المرتفعة.

- خلقت جواً محفّزاً للاستثمارات والمبادرة الفردية وفقاً لأهدافٍ حدّدتها علناً.

---

(١٢) J. Stiglitz, «Some Lessons from the East Asian Miracle,» *World Bank Research Observer*, vol. 11, no. 2 (August 1996), pp. 151-174.

(١٣) Ajit Singh, «Savings, Investment and the Corporation in the East Asian Miracle,» (UNCTAD, Geneva, March 1996), p. 112.

ـ قلبت النتائج غير المنصفة للسوق، ووزعت الموارد بشكلٍ أكثر إنصافاً.

ـ دعمت البرامج الاجتماعية للفئات الأقل حظوةً وللذين يعانون النتائج السلبية للسوق.

ـ خففّت ممارسة المحسوبيات.

ـ وضعت برنامجاً للخدمة المدنية قائماً على الكفاءة.

لقد تدخّلت حكومة هذه الدول في الأسواق كلها، ولكن تدخلها كان متوازناً ومُقاساً بدقة. وحرصت تلك الدول على ألا تقوم الحكومة بإلغاء السوق، كما عملت على التدخل بطريقةٍ تخفّف من إمكانية ممارسة المحسوبيات وتزيد قدرتها على التكيّف مع الظروف المتغيرة، وكذلك صمّمت تلك الدول نظاماً جديداً للمكافأة على أساس الأداء كان وراء مبادراتٍ كبيرة موجّهة نحو الصادرات والنمو، وشكّل أساساً لتخصيص الإعانات الحكومية. وكان تطبيق هذا النظام وتصميمه يهدفان إلى التخفيف من انتشار الفساد. وأفضل ما ساعد في مصلحة تلك الدول، هو أنها كانت قادرة على تأسيس نظام للخدمة المدنية قائم على الجدارة لمكافأة الموظفين والحماية من الفساد. وقد تجلّت عَملية التنمية التي قادتها الدولة في خمس مجالات أساسية سأناقشها هنا بالتفصيل.

أ ـ السياسات الصناعية

يتعلق هذا الموضوع بسياسة صناعية موسّعة وانتقائية سعت إلى تشجيع القطاعات التي تشهد نمواً كبيراً وتطوير القدرات التقنية المحلية وتعزيز الصادرات وبناء قدرة تصنيعية محلية لمجموعة من السلع الوسيطة (مثل الفولاذ والبلاستيك). اتخذت هذه السياسة الحكومية العلنية التي بدأت في تايوان في أواخر الخمسينيات، وفي كوريا في أوائل الستينيات، أشكالاً عدة انطلاقاً من دعم التعليم الفني وبشكلٍ خاص العلوم والهندسة التي وفّرت بنية تحتية فكرية صلبة سهّلت النقل التكنولوجي، وصولاً إلى عدم تشجيع الاستثمار في العقارات من خلال القمع المالي (الذي كان يعني بشكلٍ خاص توافر المزيد من رؤوس الأموال لقطاعي الصناعة والتكنولوجيا) وزيادة ربحيّة الاستثمار.

كما عززت الدولة الصادرات بشكل مباشر وطوّرت المراكز العلمية والحدائق الصناعية التي قدّمت الخدمات مباشرةً إلى كل من الشركات الخاصة والعامة التي لم يكن لديها منشآت أبحاث وتنمية خاصة بها، وسمحت للشركات بجني الأرباح من الاقتصاد الخارجي وتخفيف العوائق لدخولها. كما عمدت الدولة إلى تأميم المصارف

والمؤسسات المالية وقدمت القروض ضمن شروطٍ تنازلية (نسب فوائد فعلية سلبية) لبعض الصناعات المختارة التي رغبت في تعزيزها، بينما حافظت في الوقت نفسه على نسب فوائد عالية في سبيل تشجيع الادخارات المحلية. كما دعمت الدولة أيضاً نسب أعلى من الأرباح لقطاع الصناعة لتصل إلى مستوياتٍ لم يشهدها الغرب («قانون تشجيع الاستثمار في تايوان» على سبيل المثال).

صحيح أن الاستثمار الأجنبي لم يلاقِ ترحيباً من الدول كافةً، ولكن ساد موقفٌ مرحّبٌ بالأجانب حيال الاستثمار الأجنبي في معظم دول شرق آسيا (تشكل كوريا استثناءً في هذه الحالة)، فقد شجعت كل الدول تدفقات رؤوس الأموال وحاولت أن تضمن تدفق رؤوس الأموال التقنية والبشرية مع تدفقات رؤوس الأموال. وَسَعَتْ كل الدول في المنطقة إلى المحافظة على سياسات اقتصاد كلي مستقرة وتتمتع بصدقية وبيئات سياسية مستقرة وعمالة وأسواق رؤوس أموال تخضع لحسن التدبير. وساهمت الحكومة بالكامل في مفاوضة عقود الاستثمار الأجنبي للحصول على المزيد من التنازلات من الأطراف الأجنبية المتنافسة (اليابانية والأوروبية والأمريكية)، واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال وتقوية المتعهدين المحليين وتسريع عملية نقل المهارة التقنية، وأحسنت هذه الدول في عدم تشجيع المنافسة ما بين مشتري التكنولوجيا الأجنبية، وزادت المنافسة بين البائعين. وقد نجحت الدولة في الحصول على المزيد من الفائض الناجم عن نقل التكنولوجيا مما كانت لتحصل عليه بطرق أخرى.

وقد أدت إخفاقات السوق دوراً حيوياً في تبرير تدخل الدولة. وسرعان ما أدركت الحكومات الآسيوية أن أسواق رؤوس الأموال فيها ضعيفة وغير كاملة وتفتقر إلى الخبرة. كما إنها أدركت أن إخفاقات السوق هذه تؤثر في الأسعار وتجعل منها إشارات غير مناسبة لتخصيص الاستثمار، فتحركت هذه الحكومات بسرعة لبناء مؤسسات جديدة، ففي المناطق الريفية، أسست مصارف توفير بريدية وعززتها، كما أسست مصارف تنمية لتمديد القروض الطويلة الأمد وطوّرت أسواق السندات والأوراق المالية، وتخطت تنمية الأسواق المالية وأسواق رؤوس الأموال، بحيث إنها وجّهت تخصيص رؤوس الأموال إلى الصناعات والأنشطة التي كانت اعتبرتها مفيدة للنمو وتخدم الأهداف الاجتماعية.

لا تملك الأسواق الخاصة في الدول النامية حوافز كافية لتخصيص الأموال للتنمية التقنية والصناعات الكبرى. وغالباً ما تكون هكذا مبادرات محفوفة بمخاطر كثيرة. والأسواق قصيرة البصر وغالباً ما تمنع القوانين في الدول النامية الشركات الخاصة من الاستفادة بشكلٍ مناسب من العائدات الناتجة من اعتماد تقنيات جديدة

والتكيف معها. لذا، فإن تدخل الحكومة ضروري لكي تستكمل السوق ولكي تضمن أن النواقص القانونية لن تعوق الاستثمار الخاص في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفوائض التسويقية منتشرة على نحو واسع، والتدخل العام ضروري لتأمين هذا النشاط الاستراتيجي وبقائه، وفي سنغافورة، أوكلت مهمة تسويق الصادرات إلى مجلس التنمية الاقتصادية الواسع النفوذ، وفي هونغ كونغ فرضت الحكومة ضريبة خاصة وخصصت حصيلتها لتعزيز صادرات هونغ كونغ. أما في تايوان، فقد شجعت الحكومة الإنتاج المخصص للصادرات ضمن علامات تجارية معروفة. وفي كل دول هذه المنطقة، أدت السفارات دوراً أساسياً في تسويق صادراتها في الأسواق الأجنبية.

ويكاد يكون من البديهي أن الشركات في الدول النامية صغيرة جداً وأن عددها الكبير يحدّ من ربحيتها كلها. ومن اليابان إلى تايلاند، شجّعت الحكومات تشكيل الجماعات وتغاضت عن التركيزات، فقد شجعت اليابان ترشيد صناعة الفولاذ وفي مرحلة ما حاولت أن تثني شركة هوندا (Honda) عن الدخول إلى سوق السيارات. وفي كل من كوريا وتايوان، تأسس عدد كبير من الشركات العامة في الصناعات الرئيسية في فترة الستينيات والسبعينيات. وقد حصلت هذه الشركات على ميزانيات ضخمة وشروط قروض مميزة. وكانت الشركات العامة مسؤولة عن قسم كبير من عائد التصنيع والاستثمار في كل دولة، وقد زادت أهمية هذه الشركات خلال سنوات الازدهار في الستينيات.

يمكن اقتصادات الحجم والنقص في رؤوس الأموال أن تعوق بسهولة نمو الشركات الصغيرة في الصناعة. ولا تستطيع هذه الشركات الصغيرة بكل بساطة أن تتوسّع لكي تستفيد من العائدات المتزايدة إما لأنها لا تستطيع أن تستقطب رؤوس أموال، أو لأن رأس المال الوحيد الذي يمكنها الحصول عليه باهظ جداً ومحفوف بالمجازفة (قرض). وبالتالي كانت مساعدة الحكومة ضرورية لتخفيض كلفة رأس المال عبر إخضاع الخطر للسيطرة الحكومية وزيادة قدرة الحصول على رأس المال.

وتأتي زيادة العودة إلى أسواق الحجم والأسواق غير المثالية لدعم ضرورة تدخّل الحكومة وتقديم الإعانات المالية الحكومية. وهذا الموضوع هو في صلب مناقشة الصناعة الناشئة لعالِم الاقتصاد فريدريك ليست والتي طبقتها دول شرق آسيا بلا تردّد.

إن غياب الأسواق في الدول النامية يعني بالضرورة أن الأسعار لا تفشل فقط في كشف الندرة الفعلية في الموارد والمنتجات، بل إنها تفشل أيضاً في تأدية دورها

التنسيقي، وهذا يعني ضرورة أن تتولى الحكومة هذا الدور. وقد تجلت هذه الظاهرة في شكلٍ واضح في تولي الحكومة الاستثمارات التي تشهد ارتفاعاً وانخفاضاً في ظل ظروف دقيقة من عملية التنمية عندما فشلت الأسواق في توليد تلك الاستثمارات بنفسها. ووفقاً لنظرية النمو المتوازن، من غير المنطقي تطوير صناعة الفولاذ إذا لم يكن هناك صناعة استعمال فولاذ. وإذا انتظرتْ كلتا الصناعتين، فإن شيئاً لن يحصل.

إذا كان هناك حاجة إلى تأسيس صناعة فولاذ ضخمة ومعها صناعة استعمال فولاذ ضخمة للاستفادة من العائدات المتزايدة على الحجم، سوف تحول إخفاقات السوق دون إمكانية تأسيس هذه الصناعات. أولاً، لا يوجد في الدول النامية أسواق يمكنها أن تبقى بمنأى عن المخاطر الملازمة لهذه الصناعات. ولا يستطيع متعهد واحد أو مجموعة من المتعهدين استقطاب أنواع رؤوس الأموال اللازمة للقيام بهذه المشاريع في معظم الدول النامية. يمكن معالجة هذه المشاكل من خلال التجارة، ولكن هناك الكثير من الصناعات التي لا تشكل التجارة الحل المناسب لها. إذا أخذنا بعين الاعتبار مجموعة القطاعات في دول شرق آسيا التي تمثل قطاعات الانطلاق مثل الأنسجة والأحذية والسلع الرياضية والألعاب، فهي القطاعات التي لم تكن فيها اقتصادات الحجم و/أو فشل التنسيق جلية وقد تمكنت التجارة من حلّ معظم مشاكل نموها.

ولكن لنأخذ بعين الاعتبار القطاعات الوسيطة التي أمّنت المدخلات لهذه القطاعات. ولا شك في أن هذه الأنشطة التي تشهد انخفاضاً، قد أدت دوراً محورياً في دعم صناعات الانطلاق وإنشائها، وفي تعزيز عمق الخبرة الصناعية في هذه الدول. وكان استيراد هذه المدخلات ليكون بديلاً ضعيفاً، إذ ما كان ليدعم كل الترابطات الارتجاعية والأمامية التي ساندت مجهود التنمية الصناعية. وغالباً ما يكون موردو السلع الوسيطة غير قادرين على الاستفادة من كل المنافع التي يؤمنها توافرها الكبير. وفي ظل هذه الظروف يساهم تدخل الدولة في تحسين التفاعل ما بين المستهلك والمنتج وتسود فوائد التقاربية. في ماليزيا، يُعتقد أن إنتاج السيارات قد أمّن تأثيرات فائض مهمة لصانعي قطع الغيار، ما جعل في نهاية الأمر صناعة السيارات أكثر ربحاً وشجع نشاطات صناعية أخرى وعززها.

لقد استُعملت هذه السياسات الصناعية من دون جدوى في الكثير من الدول النامية، وانتهى بها الأمر إلى أن موّلت استثمارات ما دون هامشية ووقعت تحت وطأة المحسوبية والفساد. إذاً لَم شهدت هذه السياسات الصناعية نجاحاً في دول شرق آسيا؟ من المؤكد أنه كان لديها بعض الظروف الأولية التي عملت في مصلحتها كالقوة

العاملة المتعلمة والمجتمع المتماسك، ولكن لا يستطيع المرء المبالغة في أهمية هذه السياسات وطريقة تنفيذها والبيئة العامة التي أمّنتها هذه الدول بكثير من المثابرة والعزم.

هناك أيضاً مجموعة من العوامل التي ساهمت في هذا النجاح. وتشتمل هذه العوامل **أولاً**، على فكرة أن معظم قرارات الاستثمار كانت تُترك للشركات ولكنها كانت تتأثر إلى حد كبير بتدخل الحكومة. **ثانياً**، لقد أسست الحكومة شبكة استشارية موسعة بين شركات الأعمال والحكومة. **ثالثاً**، ارتكبت الحكومة أخطاء ولكن يبدو أنها كانت منفتحة ومرنة، فهي أحدثت تغييرات جذرية ولم تكن تعوزها البراعة كما إنها لم تفرض رأيها على الأعمال. **رابعاً**، لم تختر الحكومة فائزين بالمعنى الحرفي، وإنما اختارت استراتيجية تنمية فائزة. **خامساً**، تفادت هذه الدول الإدارة الجزئية للاقتصاد حتى عندما حددت الحكومة الصناعات التي تحتاج إلى دعم، تركت الحرية للمصارف لتختار ما إذا كانت تريد أن تدعم الصناعة التي تم اختيارها. **سادساً**، يبدو أن أكثر ما ركّزت السياسات الصناعية عليه ليس اختيار فائزين، وإنما التعامل مع إخفاقات السوق حيث تختلف الفوائد والتكاليف الاجتماعية عن الفوائد والتكاليف الخاصة. ويشكّل تشجيع عمليات نقل التكنولوجيا وضمان التدريب أمثلةً عن القطاعات التي شعرت الحكومة أن السوق سوف يقصّر في الاستثمار فيها. ويؤثر اختيار الفائزين على صورة الحكومة في الاختيار من مجموعة محددة من المتقدمين. وهي تفشل في تقدير دور المتعهد الذي أدته الحكومة عندما تدخلت لكي تردم الهوة الموجودة في هذه المهارات في المراحل الأولى للتنمية.

ب ـ تشجيع التعاون

عندما تكون إخفاقات السوق متفشية، لا يؤدي السعي الفردي وراء المصالح الذاتية إلى الصالح العام. لذا يجب على الحكومة أن تتدخّل لتوفّق بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة. وقد أدركت دول شرق آسيا باكراً أن الشركات تملك معلومات عن الاستثمار أفضل منها، ولكنه من الممكن توسيع قاعدة المعلومات هذه وتحسينها. على سبيل المثال، طوّرت اليابان مجالس إدارية رسمية وغير رسمية جمعت ما بين الشركات والحكومة. وقد نجحت هذه السياسات لأنها كانت طويلة الأمد واعتمدت على تطوير علاقات مستدامة وسمعة جيدة أدتا إلى زيادة العائدات الطويلة الأمد الناتجة من التعاون على الأرباح القصيرة الأمد الناتجة من السعي وراء المصلحة الذاتية. ولم تحاول سوى أقلية أن تغش وتعمل على مزاجها لأنها أدركت أنها قد تتعرض للنبذ. هنا، يستشهد الكثيرون بعوامل ثقافية على أنها السبب الرئيسي وراء نجاح المجهود

التعاوني. ويقول ستيغليتز إن هذه النظرية غير صحيحة لأن العديد من الدول التي تتمتع بثقافات مشابهة لليابان لم تكن ناجحة بقدرها، فالحكومة قد كافأت الصدق وعاقبت الخداع. وخلق التعاون أجوراً امتلكتها الحكومة ووزعتها على أنها مكافآت للسلوك التعاوني وخففت حالات الإفلاس، إذ منحت الشركات التجارية ضماناً طويل الأمد. ومن خلال حصر إمكانية منح القروض ارتفعت قيمة القرض بالنسبة إلى الشركات التجارية التي يمكنها الحصول عليه. كما أن استقرار النظام السياسي منح المزيد من القيمة إلى الشراكات الطويلة الأمد والسمعة وفعالية الحوافز. وتشكّل «تكتلات الركود» التي أسستها الحكومة في أثناء فترات الركود لتفادي مشكلة القدرة الفائضة في الصناعات ذات رؤوس الأموال المكثفة، أمثلة ممتازة على استعمال التعاون للتعامل مع المشاكل الصعبة حيث يمكن أن يصدر عن أي عمل الفردي نتائج كارثية على الجميع.

ويقدم سوقاً العمالة ورأس المال أمثلةً أخرى عن أهمية التعاون. وقد ولّدت احتمالات التوظيف على المدى الطويل والعلاوات، الإطار التعاوني الضروري الذي سمح للعمال بأن يشعروا كما لو أنهم شركاء مساهمين في الشركة، ما قلّص تكاليف التهرّب والمراقبة. بالإضافة إلى ذلك، سمح تحديد الأجور استناداً إلى أداء المجموعة عوضاً عن أداء الفرد لكل عامل بأن يراقب زملاءه في العمل، وشدد على أهمية التصرف التعاوني. عندما يشعر العمال أن مصالحهم تتفق مع مصالح أصحاب العمل، من غير المرجح أن يقاوموا الابتكارات الإنتاجية الطويلة الأمد التي تدر الأرباح أو حتى تلك التي تشتمل على تقنيات تخفف الحجة إلى اليد العاملة.

وبما أنه سُمح للمصارف بأن تمتلك أسهماً في الصناعات، شجع هذا الأمر مشاركة المصارف في شؤون تلك الشركات عندما كانت تواجه المتاعب، ما خفف من المخاطر الملازمة لتمويل القروض وخلق توافقاً في المصالح ما بين المقرضين والمقترضين.

ج ـ إدارة المنافسة

يطرح تشجيع التعاون خطر خلق تصادم ما بين رفع الأسعار وحصر المخرجات والمدخلات. وهناك دائماً خطر المحسوبية والفساد عندما تمارس الحكومات سلطات استنسابية. وزاد تشجيع المنافسة مستوى الفعالية وقلّص احتمال سوء استخدام السلطات. ونظرت دول شرق آسيا إلى المنافسة من حيث فعاليتها وليس من حيث عدد الشركات، أي من حيث النتيجة لا من حيث العملية. ورعت الدولة مسابقات ضمن

الشركة الواحدة وما بين الشركات. وكان الفائز يحصل على مكافأة (حصلت الشركات التي حققت صادرات أعلى نسبة بالنسبة إلى غيرها على قروض أكبر بنسب فوائد فعلية أدنى وإعفاءات ضريبية أكبر)، فتم توضيح معايير النجاح وتحديد قوانين المسابقات بشكل جيد بما فيها الجهة التي سوف تقيّم الأداء، وقد حدّ النظام من نطاق التعسف والفساد.

د ـ النمو العادل

جاءت السياسة الصناعية في شرق آسيا نتيجة جهود حثيثة لإعادة توزيع الثروات، فقد اعتمدت معظم دول المنطقة إصلاحات الأراضي وأحدثت توازناً في العلاقات بين الشؤون الحضرية/ الريفية وعلاقات رأس المال/ العمالة. وكانت نتيجة هذا التوازن بين الفرص والقدرات إيجابية، فمنحت زيادة الدخل والتعليم في المناطق الريفية هذه الدول قدرةً شرائية لتبتاع سلعاً مصنعة محلياً، وأعطتها القدرة على ادخار المزيد والاستثمار في الاقتصاد الوطني، وأمّنت مستويات التعليم الأعلى عمالاً أكفّاء وبيروقراطيين يلبون الاحتياجات المتزايدة للصناعة والحكومة، فكان أن أدى التوزيع العادل للدخل والثروات والفرص إلى استمرار الاستقرار السياسي للدول.

وفي المقابل، باشرت دول أمريكا اللاتينية في اعتماد سياسات استبدال الاستيراد في ظل التفاوت القائم بين الدخل والثروات، فكانت الدول التي سيطرت على القدرة الشرائية تتمتع بميول هامشية أقل لشراء السلع المحلية، وعندما كانت هذه الدول تدخر المال كانت تخصص مدخراتها للاستثمار غير المنتج (المضاربات العقارية) داخلياً، أو لشراء السلع المترفة من الخارج. واستمرت أعمال الظلم الكبرى هذه ونتج منها زعزعة معظم السياسات في المنطقة. وهكذا فشلت سياسات استبدال الاستيراد في أمريكا اللاتينية في حين أن السياسات المعتمدة في شرق آسيا مهّدت الطريق أمام التحول الجذري لاقتصاداتها.

وقد نتج من استهداف التوزيع العادل للدخل أجوراً أعلى، ولكنه لم يقلّص مستويات الادخار المرتفعة، وترافقت الأجور العالية (أجور الفعالية) مع تزايد الإنتاجية. وقد ولّدت المستويات المرتفعة لعلاوات العمال معدلات ادخار مرتفعة أيضاً على الرغم من التوزيع الأكثر عدلاً للموارد، وحال تثبيط الاستثمار في العقارات دون ارتفاع أسعار الإسكان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستثمار في الأصول المنتجة. وشكّل السعي المبكر وراء محو الأمية على الصعيد العالمي حجر الأساس لسياسات التوزيع الحكومية، فشجّعت هذه السياسات مزيداً من المساواة،

وأدى التركيز على تعليم الإناث إلى تخفيف معدلات الخصوبة وضغوطات الزيادة السكانية وزاد توافر العمالة المتعلمة، كما قامت المبادرات الإيجابية في إندونيسيا وتايلاند بحماية السكان الأصليين ومنعت أي خلل كان ليظهر نتيجة عدم تكافؤ القدرات والفرص.

وأحبطت التجربة دول شرق آسيا النزاع المزمع ما بين النمو والإنصاف، إذ ولّدت مستويات النمو المرتفعة المواردَ اللازمة لتعزيز الإنصاف، تماماً كما إنّ التوزيع الأكثر عدلاً للموارد والفرص جاء ليساند مستويات النمو المرتفعة.

د ـ النمو الموجّه بالصادرات

في البداية كانت دول شرق آسيا قلقة من أن إشارات الأرباح في ظل وجود إخفاق السوق قد لا تكون الإشارات المناسبة لتخصيص الموارد والاستثمار. وسرعان ما وجدت أن الصادرات تؤمن أداة قياس أفضل، ولا يشكّل أداء المبيعات المحلية وحدة قياس جيدة للفعالية، لأنه قد ينتج من الموقف الاحتكاري الذي تعتمده الشركة في السوق المحلي، وللسبب نفسه، قد تكون الأرباح نتيجةً قوى متشابهة وتمثل تحوّلاً عن المستهلكين، وبالتالي من غير الممكن استعمالها كأدوات لقياس الربح الاجتماعي. يجب على الشركات التي تنجح في المنافسة الأجنبية أن تكون أكثر فعالية. إلا أن المصارف تفضّل تمويل العمليات المحلية لأنها غالباً ما تكون أقل مجازفة.

أما حكومات دول شرق آسيا فقد ركزت على تعزيز الصادرات عبر تصحيح إخفاقات السوق الملازمة لتمويل المصارف والتعريفات الجمركية وفرض غيرها من القيود على الواردات، فشكّلت الحكومة إعانات مالية قائمة على الأداء وأنشأت مجموعة من الأنشطة المشجعة للتصدير، وفعلت ذلك من خلال تأمين بنية تحتية وقدرة وصول تفاضلية إلى القروض والنقد الأجنبي والرخص وغيرها من الإجراءات التنظيمية التي تم تصميمها لتعزيز سمعة صادرات البلاد وتنمية أسواق الصادرات، واتخذت بعض المبادرات المباشرة لفتح الأسواق وزيادة قيمة سمعة الصادرات.

إن نجاح دول شرق آسيا في الستينيات حتى العام ١٩٩٦ وفشل بعض دول المنطقة في درء الأزمة المالية في أواخر التسعينيات والحيلولة دون انتشارها، قد شكك في نموذج الأسواق اللامركزية المعيارية. كما إنّ التطورات في النظرية الاقتصادية تحدّت التفسير المفرط في التبسيط وسياسات الاقتصاديات النيو ـ كلاسيكية. في القسم التالي من الكتاب سوف أركز على كيفية مساهمة الأزمة المالية الآسيوية في

الجدل حول الدور المناسب للدولة في التنمية الاقتصادية. ويبدو أن الدولة إن كانت قوية أو ضعيفة، يمكنها أن تحدث فرقاً جوهرياً في صحة الاقتصاد والمجتمع، ومن المثير للسخرية كيف أن هؤلاء الذين دافعوا عن أدوار ضعيفة للدولة في الدول النامية قد سعوا بأنفسهم ومن دون تردّد وراء دور قوي للدولة.

النتائـج

نظراً إلى الأهمية المتزايدة للتجارة، قلّت الخيارات المتوافرة للحكومات الوطنية بشكلٍ ملحوظ خلال العقدين المنصرمين. والآن تتدافع الحكومات للحفاظ على التنافسية الدولية. وخلال هذه العملية، تخفف الدول قبضتها القوية على اقتصاداتها وتتراجع عن أداء دورها التقليدي في تأمين شبكات الضمان الاجتماعي وفي تخفيف النتائج السلبية للسوق وتصحيح إخفاقاته.

ومن المثير للسخرية أن المكون الرئيسي للعقد الاجتماعي الباطني ما بين العمالة والرأسماليين في الاقتصادات المتقدمة خلال الخمسينيات وصولاً إلى أواخر الثمانينيات، كان تأمين الحكومة لشبكات الضمان الاجتماعي والأمن الاجتماعي التي كانت تشتمل على ضمان البطالة وتعويضات نهاية الخدمة والضمان الاجتماعي العالمي. . . الخ، مقابل اعتماد سياسات ومواقف تجارية أكثر حرية. أما اليوم فباتت العولمة وتحرير التجارة تلتهمان هذه العقود الاجتماعية وبرامجها تاركةً العمالة والمجموعات الضعيفة عاجزة وغير قادرة على الدفاع عن نفسها في وجه العملية الضخمة لإعادة هيكلة الصناعة وأنظمة توزيع الدخل المنحازة والخسائر الهائلة في التوظيف. وعلى ما يبدو هناك تياريا متناقضان في فترة ما بعد الحرب في كل من الدول المتقدمة والنامية ألا وهما نمو التجارة ونمو الحكومة.

قبل الحرب العالمية الثانية، بلغت مصروفات الدولة حوالى ٢٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في الدول الصناعية، وفي حلول منتصف التسعينيات، ارتفع هذا الرقم بأكثر من الضعف وبلغ ٤٧ في المئة. وكانت هذه الزيادات في الدور الذي تؤديه الحكومة في الاقتصاد أكثر وضوحاً في الدول المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية حيث ارتفعت مصروفات الدولة من ٩ إلى ٣٤ في المئة، أو في السويد حيث ارتفعت من ١٠ إلى ٦٩ في المئة، أو في هولندا حيث ارتفعت من ١٩ إلى ٥٤ في المئة. وليس من الغريب أن نعلم أنه كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً، كان على الحكومة أن تبذل مجهوداً أكبر لكي تخفف من التأثيرات الاجتماعية للانفتاح على الاقتصاد الدولي. وقد أصبح من الواضح الآن أن دولة الرفاه الاجتماعي كانت الوجه الآخر للعملة في الاقتصاد المنفتح. ولربما هنا تزرع العولمة بذور زوالها. هنا يجب على

العالم العربي أن يكون حذراً في ألا تفتح دوله اقتصاداتها من دون أن تبني أولاً المؤسسات الضرورية التي يمكنها تحسين عملية الانفتاح وإرشادها. إن الانفتاح والتجارة الحرة يستنزفان بشكلٍ متزايد البرامج الاجتماعية ويستقطبان أسواق العمالة وتوزيع الدخل والثروات. ويحصل انفتاح الاقتصاد بشكل أكبر ومعلن أكثر على خلفية تراجع الحكومة عن تأمين البرامج الاجتماعية وعن تأدية دور القوة الحاكمة على النتائج السلبية للسوق واستمرارها في قيادة التنمية والنمو وتعزيزهما. ويكمن التحدي الفعلي للعالم العربي في إعادة خلق دور جديد للحكومة، وليس انسحاب الحكومة من النطاق الاجتماعي الاقتصادي.

لقد تحالفت سلسلة جديدة من المؤسسات والقيم والتقنيات والتدبير في سبيل دعم الاقتصاد الجديد. وفي صميم كل هذه التغيرات، تكمن قدرة الاقتصاد الجديد على تطوير العمالة والمهارات التنظيمية وتدريبها وتوسيعها، وهي القادرة على أن تقود النجاح وتديره وتنسقه وتبرمجه وتبتكره في هذا العالم المعقّد والسريع التغير والدائم التقلب. لم يكن التغيير يتعلق باعتماد تقنيات وشراء التكنولوجيا المناسبة، بل كان مرتبطاً ببناء المؤسسات وإعادة هيكلة الأنشطة وإصلاح الهيكليات الفوردية القديمة بأكملها. وهذه التغيرات كبيرة جداً وجذرية، وبالتالي لا يمكن أن تحصل تدريجياً ولم تُترك بالكامل إلى قوى السوق والقطاع الخاص. وحيث كان الانتقال ناجحاً، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كانت القوة التحويلية للدولة قد أرشدت هذا الانتقال وقامت بحمايته. كما إنّ هذا التغيير قد حصل ضمن إطار أوسع من الدول الصغيرة والمجزأة، فظهرت كتل تجارية عظمى ورسّخت أسس تيارات العولمة. وكانت القفزة إلى داخل ميدان العالم بالنسبة إلى العديد، إن لم يكن مختلف التجارب الناجحة، سلسةً واشتملت على التحضير من خلال التدابير الإقليمية.

لقد استغلّت الولايات المتحدة الأمريكية وسوف تستمر في استغلال تفوقها التقني والعسكري الجديد الذي لم يتحدّه أحد. واتبعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيات انتهازية في التعامل مع بقية دول العالم. ويشكّل مثال كوريا الذي ناقشناه آنفاً أحد الأمثلة الكثيرة. وسرعان ما أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم سياساتها مع الواقع السياسي الطبيعي الجديد الذي لم تعِقه قيود الحرب الباردة السابقة، أما باقي دول العالم فهي تواجه الخيار القاسي التالي: إما أن توافق على مصالح سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على غيرها من الدول وأوامرها، وإما أن تواجه تدابير قاسية وصارمة يشتمل بعضها على الضربات العسكرية العنيفة التي اضطرت كل من العراق ويوغوسلافيا إلى تحملها، والآن أفغانستان. هذا الأمر دفع العديد إلى الاقتراح بأن الاقتصاد الرقمي الأمريكي تكمله سياسات ثنائية ذات

خيارات متطرفة صفر/ واحد، أما أن تكون إلى جانبنا أو إلى جانب المنطق الإرهابي لـ «عقيدة بوش» التي أعلنها في الكونغرس بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

طالما أن الدول النامية تملك أسواقاً نامية أو لا أسواق على الإطلاق، ومعلومات ناقصة، وأسواق رأسمالية ناقصة، وشركات صغيرة وغير مترابطة، وطالما أن التنمية تتطلب اكتساب تكنولوجيا جديدة (معلومات جديدة) وبيروقراطيات تستند إلى الجدارة، وتأمين التدريب والقروض والإعانات المالية، من غير الممكن الاعتماد فقط على آليات السوق لتهيئ أو حتى تحثّ التنمية الاقتصادية. لا يزال على الدولة أن تؤديه دوراً رئيسياً، والمسائل الفعلية هي تلك المتعلقة بطبيعة دور الدولة وتوقيته وصفته، وليس بما إذا كان هناك حاجة إليه أم لا.

(٢)
الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة

معتز بالله عبد الفتاح(*)

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة محددات الدور التوزيعي (Redistributive) للدولة في تطورها التاريخي وسياساتها المعاصرة وهو الدور الذي تبدو أحد أهم تجلياته في صيغة دولة الرفاه.

ولفهم الأبعاد المختلفة لوظيفة الدولة التوزيعية، فإنه من المفيد مناقشة الوظائف المختلفة التي تقوم بها الدولة المعاصرة، ثم الأطر الفلسفية للوظيفة التوزيعية للدولة.

أولاً: وظائف الدولة المعاصرة

تتبنى هذه الورقة تعريفاً محدداً لمصطلح الدولة وهو التعريف الذي تبناه إريك نوردلينغر (Eric Nordlinger) على اعتبار أن الدولة هي:

«مجموعة الأفراد الذين يحتلون مناصب تخولهم وحدهم، سلطة صنع وتنفيذ القرارات الملزمة على كل الأشخاص، الطبيعيين والاعتباريين، داخل حدود إقليمها»(١).

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعتي القاهرة ووسط ميشيغان في الولايات المتحدة.

(١) انظر: Eric Nordlinger, «Taking the State Seriously,» in: *Understanding Political Development: An Analytic Study*, general editors Myron Weiner and Samuel P. Huntington, Little Brown Series in Comparative Politics (Prospect Hights, IL: Waveland Press; Boston: Little, Brown, 1987), pp. 136-139.

وبشأن الوظائف المختلفة التي يقوم بها أفراد جهاز الدولة فإن بارسونز والمدرسة التي تأتمر برأيه، ترى أن على كل نظام اجتماعي أن يقوم بأربع وظائف أساسية حتى يضمن لذاته البقاء، وأن إخفاقه في القيام بهذه الوظائف الأربع يعني إما انهياره أو الثورة التي تفضي إلى تغيير الأساليب التي يلجأ إليها في القيام بهذه الوظائف وهي[٢]:

١ ـ **وظيفة التكيف** (Adaptation)، بمعنى أنه على أي نظام اجتماعي أن يكيف نفسه مع بيئته غير الإنسانية المتمثلة في الموارد ومقومات الإنتاج التي هي بالنسبة إليه معطى، ومن تفاعل النظام الاجتماعي مع واقعه يفترض نظرياً أن ينجح النظام في تحقيق تراكم يجنح النظام إلى استغلاله في تحقيق أهداف محددة.

٢ ـ **تحقيق الأهداف** (Goal Attainment)، إن كل مجتمع له عدد من الأهداف ينظر إليها على أنها ذات أولوية بصفة عامة حتى لو كانت مستقلة عن هدف كل فرد على حدة، على أن هذه الأهداف ليست ذات طبيعة منتهية ويتطلب تحقيقها عدداً من النشاطات المستمرة (Cluster of on-going Activities) التي تتغير من مرحلة إلى أخرى تبعاً لتغير الأهداف و/ أو معطيات البيئة بشقيها المادي والإنساني.

٣ ـ **الحفاظ على النظام** (Pattern Maintenance)، حيث قدم بارسونز واحداً من أهم التفرقات النظرية بين النظام الاجتماعي والنظام الثقافي (أي منظومة القيم)، فالنظام الاجتماعي كما هو، يعمل في إطار بيئة مادية عليه أن يتكيف معها، وهو أيضاً يعمل في إطار بيئة قيمية عليه أن يتوافق معها، فالقيم تعتبر من عناصر البيئة التي تحدد أهداف النظام، بل تحدد الوسائل المختلفة التي يستخدمها وكفاءة استخدامها كذلك.

٤ ـ **التكامل** (Integration)، إن واحداً من الوظائف المختلفة التي يجب على النظام أن يقوم بها هي وظيفة التنسيق والتوفيق بين الوحدات المستقلة داخل النظام الاجتماعي.

ويضع دارسو الاقتصاد معيارين فرعيين للكفاءة: **أولهما**، تحقيق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج. **وثانيهما**، تعد قضية تنمية موارد المجتمع الاقتصادية وزيادة الناتج القومي مرحلة بعد أخرى شرطاً أساسياً من شروط الكفاءة، ويتوقف تحقيق

---

(٢) انظر: Talcott Parsons and Neil J. Smelser, *Economy and Society* (New York: Macmillan, 1965), pp. 70-95.

النظام الاقتصادي لذلك على تقدم الفن الإنتاجي وزيادة تكوين رأس المال وصيانته والمحافظة عليه.

أما في ما يتعلق **بعدالة التوزيع**، فترتبط بشرط جوهري وهو ألا يكون جهاز الدولة مجرد أداة في يد الطبقة المسيطرة اقتصادياً، أو فئة مهنية معينة، فإن العدالة تقتضي من وجهة نظر الدولة ألا تسمح الدولة بالتفاوت الحاد في توزيع الدخول والثروات إلى الدرجة التي تهدد أمن واستقرار المجتمع.

وقد اهتم عالم الأنثروبولوجيا كلايسن (Clayson) في مؤلف جماعي عن **الدولة الأولى**، بالتفرقة بين وظائف الدولة على اعتبار أنها مجالات العمل الرئيسية (Spheres of Action) التي توليها الدولة اهتمامها لتحقق مجتمعاً موحداً آمناً مستقراً[(٣)].

وقد حدد هذه المجالات الخمسة على أساس أنها: المجال الإداري، والمجال الأيديولوجي، والمجال العسكري، والمجال السياسي، والمجال الاقتصادي.

على مستوى المجال **الإداري** يمكن القول بأن الدولة هي منظمة المنظمات، باعتبارها تمتلك جهازاً إدارياً متخصصاً يتسم بالديمومة طالما دامت الدولة. كما إنّه يتميز بعنصر مهم ألا وهو السيادة المطلقة التي ظلت سمة ملاصقة له حتى بدأت تواجه بتحديات عديدة من قبل مؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط والمنظمات الدولية؛ وعلى المستوى **العسكري** تقوم الدولة بالدفاع عن المجتمع في مواجهة الاعتداءات من جانب دول أخرى أو تحاول التوسع بضم أراضي المجتمعات الأخرى إليها، وفي إدارتها وظيفتها العسكرية هذه تعتمد على الجهاز البيروقراطي وعلى مواردها الاقتصادية أيضاً. وعلى المستوى **الأيديولوجي** استهدفت عقيدة الدولة دائماً تحقيق هدفين:

الهدف **الأول**، هو إيجاد أساس لشرعية الجماعة الحاكمة يقبله المحكومون.

والهدف **الثاني** هو تحقيق وحدة المجتمع، وخصوصاً عندما تتعدد الأصول العرقية لأفراده أو عندما تنمو الانقسامات الاجتماعية بينهم. ويقتضي تحقق هذين الهدفين بلوغ هدف ثالث هو إضعاف نزعات المقاومة لدى المحكومين؛ وعلى المستوى **السياسي** تظل الدولة في النهاية مجالاً للصراع بين جماعات مختلفة يبغي كل منها السيطرة على مؤسسات الحكم. وحتى تتم السيطرة لهذه الجماعات فإنها تحرص على

---

(٣) نقلاً عن: Martin Carnoy, *The State and Political Theory* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), pp. 76-80.

إيجاد نوع من التوازن بينها وبين المجتمع من ناحية، وبينها وبين العناصر داخل جهاز الدولة من ناحية أخرى.

أما على **المستوى الاقتصادي**، فقد كانت الدولة الرأسمالية الأولى تهتم بالنشاط الاقتصادي وتمثل هذا الاهتمام في:

(١) تحديدها الإطار العام للنشاط الاقتصادي.

(٢) وقد امتلكت الدولة عن قصد وتدبير أدوات تمكنها من التحكم في المستوى العام للنشاط الاقتصادي عن طريق وضع الأطر القانونية لعمل البنوك المركزية على سبيل المثال.

(٣) كما كانت مسؤولة بشكل مباشر عن توفير البنية التحتية وإدارة أعمال المرافق العامة.

(٤) وكانت توفر الظروف اللازمة لحماية الإنتاج القومي في الداخل بفرض الضرائب الجمركية المرتفعة أو اتباع نظام الحصص.

(٥) وحماية مصالحها التجارية في الخارج على النحو الذي اقترن بعمليات الاستعمار.

(٦) كذلك فقد كانت الدولة تقدم في بعض الأحيان جانباً من رأس المال اللازم للقيام بأنشطة اقتصادية معينة.

(٧) وقد اتسع الدور الاقتصادي للدولة في البلدان الرأسمالية في أعقاب الأزمة الاقتصادية الكبرى في أواخر العشرينيات ووصول أحزاب تتبنى صراحة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كالأحزاب النازية أو الفاشية، ثم الاشتراكية والعمالية، بل أحزاب وطنية ذات توجهات إصلاحية في دول رأسمالية مثل الديغوليين في فرنسا.

(٨) كما قامت هذه الأحزاب بتأميم بعض المرافق الأساسية وبعض الصناعات الاستراتيجية.

(٩) واهتمت بتوجيه الاقتصاد ووضع خطط لتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو قطاعات بعينها.

(١٠) كما اقترن هذا التوسع الكبير لدور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي بتوسعها أيضاً في تقديم الخدمات المجانية للمواطنين في مجالات التعليم والصحة وإعانات البطالة، باعتبار أن ذلك لا ينبع فقط من اعتبارات إنسانية وإنما هو ضرورة لضمان الاستقرار السياسي.

وقصارى القول، إن دور الدولة منذ البداية لم يكن غائباً عن مجال توزيع عوائد الإنتاج وإنما يتغير مضمون هذا الدور وحدوده.

ثانياً: الأطر الفلسفية للوظيفة التوزيعية للدولة

يمكن التفرقة بين منظورين (Paradigms) حددا الأطر الفلسفية الأساسية بشأن وظائف الدولة المختلفة وحدود هذه الوظائف. هذان المنظوران هما المنظور الفردي والمنظور الجماعي. ويدعو **أولاهما** إلى قصر دور الدولة على الحد الأدنى من الوظائف، **وثانيهما** يدعو إلى إطلاق سلطان الدولة للعمل على تحقيق مصالح المجتمع العامة تجنباً لطغيان المصلحة الخاصة على المصالح العامة للجماعة. إن هذا الجدل جعلنا نشهد تخريجات تصنف إما على اعتبار أنها حالة خاصة من أيهما، أو محاولة للتوفيق بينهما في ما يسمى بـ «Mixed Economies».

وإذا طرحنا سؤالا مؤداه: لماذا خرجت بعض النظريات لتدافع عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى أقصى حدود التدخل، في حين هاجمت أخرى تدخل الدولة إلى درجة أنها طالبت بالقضاء على جهاز الدولة نفسه؟ تطرح هذه الورقة أن الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب التأكيد على متغيرين أساسيين:

١ ـ المنظور الفكري (Theoretical Paradigm)

ويقصد به المنظور الفكري الذي تنطلق منه النظريات المختلفة، فعلى مستوى **المذهب الفردي** هناك تأكيد على سيادة المنتج وسيادة المستهلك وسيادة المشروع في إطار من الحرية شبه المطلقة والنزعة نحو تحقيق المصالح الشخصية في المجال الاقتصادي، فالقيمة العليا في المذهب الفردي هي الحرية.

وعلى صعيد **المذهب الجماعي**، فقد افترض أن المجتمع هو حلبة للصراع بين أشخاص المجتمع وفقاً إلى قواعد تحابي دائماً فئة على حساب أخرى، وأن الحرية ليست حرية الجميع وإنما هي الحرية التي تكفل للبعض الهيمنة والسيطرة على الآخرين.

وعلى هذا فلا تصلح قيمة الحرية وحدها أساساً لإصلاح أي مجتمع، وإنما ينبغي التأكيد على قيمة المساواة في التمتع بالقيم المعنوية والمادية، ومن ضمنها الحرية في إطار من تكافؤ الفرص مع رفض مختلف أشكال الصراع والتنافس بين أشخاص المجتمع، لأن هذا التنافس هو الذي يفضي إلى سيطرة فئة على أخرى.

بيد أن هذا الشق من المتغير النظري قد يفسر انتماء نظرية من النظريات إلى أي

من المذهبين: الفردي أو الجماعي، لكن الملاحظ أنه لا يفسر في ذاته موقف النظرية من قضية تدخل الدولة في النشاط التوزيعي أو عدم تدخلها.

ومن هنا لا بد من أن يدخل الشق الثاني من المنظور الفكري في الاعتبار، وهو قضية الثقة في جهاز الدولة، فقد اهتمت كل نظرية بتوضيح موقفها من الثقة في كفاءة جهاز الدولة في ما يتعلق بتخصيص الموارد وإدارتها، وفي عدالة ذلك الجهاز في ما يتعلق بتوزيع عوائد وأعباء هذه العملية.

٢ ـ الوضع التاريخي (Historical Setting)

تحتاج هذه الورقة إلى متغيّر تفسيري آخر يوضح أسباب التباين بين النظريات المختلفة داخل المذهب الواحد، وكان هذا المتغير هو الوضع التاريخي (Historical Setting) الذي ظهرت فيه النظرية، فهو البيئة أو السياق الاجتماعي التاريخي الذي ظهرت فيه النظرية، وهو بمعنى من المعاني «الشرط التاريخي» لانطباق النظرية.

إن النظريات التي تناولت قضية الوظيفة التوزيعية للدولة كانت وليدة بيئتها التي خرجت لتفسرها ولتتكيف معها بما يجعلها لم تستحدث من عدم، وإنما كان هناك اتجاه عام لهذه النظريات أن تتحول من صورة إلى أخرى تتناسب مع كل وضع تاريخي يطرأ عليها، ومتى تشابه الوضع التاريخي السابق مع وضع تاريخي لاحق نجد أن أنصار كل نظرية يعيدون طرحها مرة أخرى لتتكيف بدورها معه.

ثالثاً: نظريات وتطبيقات الوظيفة التوزيعية للدولة

يوضح الشكل التالي (الشكل رقم (٣ ـ ١)) النظريات والتطبيقات المختلفة التي خرجت من رحم المذهبين الكبيرين (الفردي والجماعي)، وأهم المقولات السياسية التي تبنتها. بيد أن هذه الورقة ستركز فقط على الشق الخاص بالوظيفة التوزيعية للدولة في إطارها الليبرالي حيث إن مفهوم دولة الرفاه ظهر في الأساس ليواري سوءات وعيوب النظام الرأسمالي.

وسنلقي بشيء من الضوء على النظريات الأساسية التي خرجت من رحم المذهب الفردي في القرن العشرين، وهي: النظرية الكينزية والكينزيون الجدد. ثم النظرية الديمقراطية الاجتماعية، ثم النظرية المؤسسية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظريات الثلاث تأثرت إلى حد بعيد بالفترة من مطلع القرن العشرين وانتهاءً بأزمة الكساد.

الشكل رقم (٣ ـ ١)
ارتباط الوظيفة التوزيعية للدولة بالنظريات الاقتصادية والسياسية

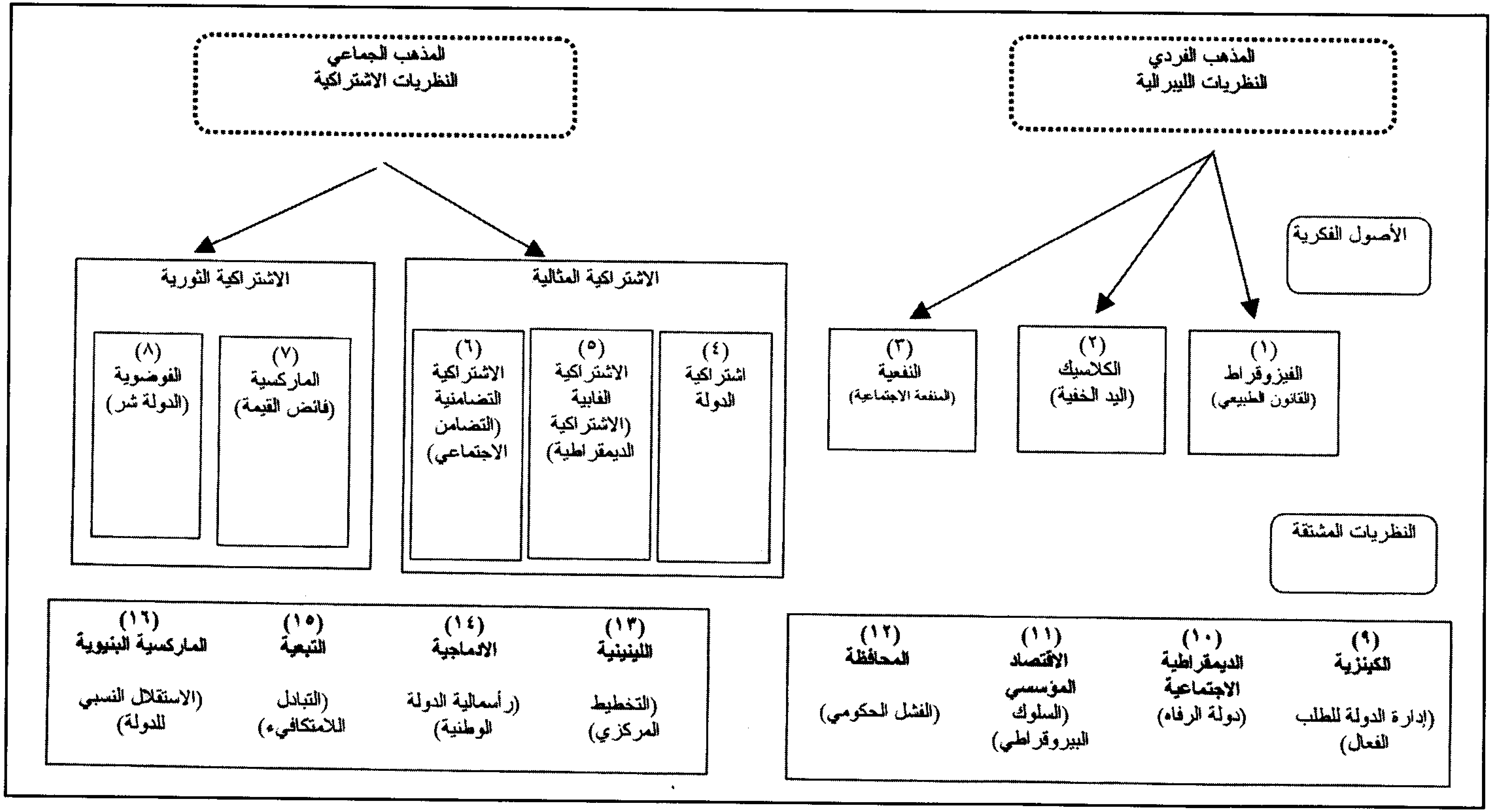

١ ـ الكينزية والوظيفة التوزيعية للدولة

رفض كينز (Keynes) افتراضات الكلاسيك بشأن قدرة المجتمع على تصحيح الاختلالات الناتجة من تعارض المصالح ؛ بل أكد على فكرة تنافر المصالح (Disharmony of Interest)، وكانت الحجة التي يسوقها في هذا هي وجود تعدد في الأفكار وفي القوى المهيمنة على السوق[٤] بما يحول دون قدرة المجتمع على تحقيق التصحيح الذاتي (Self Correction).

وعلى النقيض من معظم الأفكار السابقة عليه، وثق كينز في جهاز الدولة باعتبار أن اللجوء إليه ضرورة طالما أن النظام الرأسمالي عنده ميل تلقائي إلى الركود[٥]، بل ارتأى أن تدخل الدولة يكون لإنقاذ الاقتصاد بصفة عامة، وحجته في ذلك أن الإنفاق الحكومي جزء مهم من الطلب الفعال الذي يمكن التحكم فيه مقارنة بالإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي الخاص.

وقد اعتمد كينز مفهوماً مهماً يعد هو المفهوم المحوري في نظريته، وهو مفهوم «إدارة الدولة للطلب الفعَّال» الذي أعطى الوظيفة الاقتصادية للدولة مكانة بارزة. وقصد كينز بمفهوم «إدارة الدولة للطلب الفعَّال» اعتبار دور الدولة في خلق الطلب وإدارته أمراً ضرورياً كي يمكن الاقتصاد أن يستعيد قدرته على تحقيق التشغيل الكامل باعتباره أمراً مرغوباً فيه عموماً في الاقتصاد القومي.

ومن المهم أن نشير إلى أن النظرية الكينزية بكثير من استنتجاتها تشكل بالفعل محاولة توفيقية بين المذهبين الفردي والجماعي، فكينز في مطالبته بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وضع الأساس الاقتصادي للعديد من الأحزاب الاشتراكية والحركات العمالية، أن تتدخل وأن تفرض ضرائب على الفئات الغنية لصالح الفئات الفقيرة، على أساس أن ميل هذه الفئات الفقيرة إلى الاستهلاك أعلى من نظيراتها الغنية، بما يعني زيادة كبيرة في قيمة المضاعف ومن ثم مزيد من تدفق السلع والنقود في عمليات مبادلة، لا يبدو لها أنها ستواجه ركوداً طالما أن جهاز الدولة يقبض على عملية إدارة الطلب[٦]. بيد أن هذا النقاش حول المذهب الذي ينتمي إليه كينز لا يزال محط جدل.

---

(٤) انظر: J. M. Keynes, «The End of Laissez Faire,» in: J. M. Keynes, *John Maynard Keynes: The Collected Writings* (London: Macmillan, 1982).

(٥) انظر: Paul Mattick, *Marx and Keynes: The Limits of the Mixed Economies* (London: Marlin Press, 1974), p. 89.

(٦) انظر: P. A. Samuelson, *Economists and the History of Ideas* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962), pp. 190-195.

ومع رواج النظرية الكينزية ظهر هؤلاء المنظرون الجدد. وقد قدموا العديد من المقترحات التي كانت تنطلق في مضمونها من الافتراضات نفسها التي انطلق منها كينز، وكانوا في ذلك يعبرون عن خليط من أفكار النظرية الديمقراطية الاجتماعية والنظرية المؤسسية والمنفعة الاجتماعية لجون ستيوارت مل (John Stuart Mill). ومن هنا ظهر مفهوم «العدالة الاجتماعية» في كتابات بول سويزي مثلاً باعتباره يعبر عن قيمة حاكمة من قيم المجتمع الرأسمالي وربطه بالديمقراطية، وكيف أن الرأسمالية وإن كانت تعني في كثير من قيمها الحرية وغياب القيود، فإن الديمقراطية، كالوجه الآخر لليبرالية، تقتضي أن يكون للدولة دور اجتماعي واقتصادي يزيد على حدود الحراسة والأمن العام(٧).

ويبقى أن نشير إلى أن جزءاً لا يتجزأ من عملية بناء النظرية الكينزية قد ارتبط بقدرة الكينزيين الجدد على التصدي للانتقادات التي وجهت إلى النظرية وعلى رأسها: **أولاً** أن النظرية العامة لكينز هي نظرية خاصة بالأجل القصير فقط، ومن ثم هي لا تصلح لتفسير التطورات طويلة المدى، وكان كينز قد برر هذا الطابع القصير المدى بقوله المشهور «كلنا سنموت في الأجل الطويل»(٨). بيد أن هذا الرد لم يكن مقنعاً لأن اقتصادات الدول الرأسمالية بالفعل عانت لاحقاً مشاكل ازدياد المديونية والعجز في موازناتها على النحو الذي أفضى إلى التضخم ومن ثم الكساد بسبب ضعف القوة الشرائية للنقود. ومن هنا بات واضحاً أن النظرية تعاني عدم اتساق داخلياً لأن الحل الذي تقدمه من خلال زيادة الإنفاق العام يتضمن تدخل الدولة بالإنفاق في العديد من المجالات التي تفضي حتماً إلى زيادة العجز في الموازنات. **وثانياً** أن النظرية العامة قد اتسمت بطابعها الإستاتيكي الساكن، ومن ثم فهي لا تأخذ بعين الاعتبار فكرة ديمومة النظام الرأسمالي ومستقبل النمو فيه وتوازنه الديناميكي عبر الزمن، بمعنى أنها قدمت حلاً لمشكلة قائمة بذاتها في موقف قائم بذاته، ألا وهي مشكلة الكساد في فترة الركود، أي إن النظرية لا تتسم بالديمومة، بمعنى أنها نظرية ترتبط بظرف اقتصادي محدد، ولكن كينز لم يقدم تصوراً ديناميكياً لما سيؤول إليه الوضع بعد حدوث حالة الانتعاش، وما الذي يضمن استمرارها(٩).

ومن هنا بدت النظرية الكينزية على أنها وإن كانت تصلح لتقدم علاجاً آنياً

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١١١.

(٨) Keynes, «The End of Laissez Faire,» p. 190.

(٩) انظر عرضاً جيداً للانتقادات التي وجهت للكينزية كما وضعها كينز: T.W. Hutchison, *The Politics and Philosophy of Economics: Marxians, Keynesians, and Austrians* (Oxford: Blackwell, 1981), pp. 89-96.

لمشاكل الدورة الاقتصادية حينما تحدث، إلا أنها بحكم طبيعة جهازها التحليلي عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات على المدى الطويل بسبب افتقارها إلى البعد الزمني.

وهنا بدأ الكينزيون الجدد في تطوير النظرية العامة لكينز من خلال أدوات تحليلية جديدة وذلك من أجل تلافي النقيصتين المشار إليهما أعلاه.

وعموماً كانت فضيلة كينز هو أنه اعترف بالحقيقة، وهي أن الرأسمالية تنطوي على وجود عدم استقرار وميل شديد نحو الركود والقصور المزمن في استخدام الموارد البشرية والمادية. وكانت المهمة الأساسية التي أنجزها هي أنه وصل بالاقتصاد الكلاسيكي إلى حافة الهاوية، وأثبت أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ليس خطيئة، لما يتيحه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من قدرات لمعالجة الأزمات والبطالة. وهكذا اعترف كينز بشكل ضمني أن رأسمالية الاحتكارات لا يمكنها أن تستمر إلا إذا ساندتها الدولة، وبذلك بشر كينز بملامح عهد جديد هو عهد «رأسمالية الدولة الاحتكارية» الذي يحدث فيها التحالف التام بين الدولة والقوى الرأسمالية[١٠].

٢ ـ النظرية الديمقراطية الاجتماعية ومفهوم «دولة الرفاه»

يمكن القول بأن ظهور النظرية الديمقراطية الاجتماعية (Social Democracy) كان نتاجاً لتطورين مهمين: **الأول**، على الصعيد النظري، بمعنى على صعيد الافتراضات الأساسية التي قامت عليها هذه النظرية بشأن رؤيتها مفهوم الوظيفة التوزيعية للدولة، **والثاني**، على صعيد الوضع التاريخي الذي ظهرت فيه هذه النظرية.

على مستوى الوضع التاريخي الذي برزت فيه النظرية، وهو مطلع القرن العشرين، تعاظم الاتجاه نحو تعديل المعتقدات الكلاسيكية التي كانت تحرص كل الحرص على مبادئ الفردية والمنافسة وغياب تدخل الدولة.

ويذهب أنصار المدرسة الديمقراطية الاجتماعية إلى حد التأكيد على أن مقولات المساواة المطلقة مرفوضة، كما إنّ التفاوت المطلق كذلك مرفوض. ويؤكدون كذلك على أن تطبيق سياسات أكثر عدالة يعني زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد واستغلالها أيضاً[١١]. وقد حاول أنصار هذا الاتجاه أن يستخدموا منهجاً اجتماعياً لخدمة التحليل الحدي، فقدموا فكرة «الفائض الاقتصادي للمجتمع» الذي يمكن أن

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١١) انظر: A. B. Atkinson, *The Economics of Inequality* (Oxford: Clarendon Press, 1975), pp. 16-25.

يستخدم لصالح الجماعة ككل، وهو ما شكل لاحقاً جوهر مفهوم دولة الرفاه.

أما على الصعيد النظري، فكانت النظرية نتاجاً لقراءة مستحدثة لافتراضات المذهب الفردي على صعيدين هما: **أولاً**، رفض الافتراض القائل بالدولة الحارسة والتأكيد على أهمية تدخل الدولة، **وثانياً**، رفض التصور الإستاتيكي لمفهوم «الحرية» الذي تقدمه النظرية الكلاسيكية والذي يفترض أن الحرية تعني غياب القيود فقط (Freedom from)، لكن الفهم الجديد هو أن الحرية هنا بالمعنى الإيجابي المرتبط أيضاً بالمساواة، أي حرية الإنسان أن يختار بين بدائل (Freedom to). وهنا يكون دور الدولة أن تتدخل لتوفير قدر معقول من هذه البدائل على قدم المساواة لأكبر قدر من الأفراد، حتى مع قدر معقول أيضاً من القيود[12]، «ففي دولة الرفاه، جميع مواطني الدولة يتساوون قانونياً واجتماعياً»[13]. وعلى هذا كان المفهوم المحوري الذي تبنته هذه الورقة هو مفهوم «دولة الرفاه».

ومن المخاطر التي يسوقها أنصار دولة الرفاه من الديمقراطيين الاجتماعيين، حال عدم تدخل الدولة **أولاً**، التفاوت الحاد في توزيع الدخول والثروات على المستوى القومي، **ثانياً**، شيوع ظاهرة الدخول غير المستحقة، **وثالثاً**، إساءة استغلال الموارد وخلق الندرة الاقتصادية.

ومن المفيد إلقاء الضوء على حدود مفهوم «دولة الرفاه» الذي يعتبر المفهوم المحوري الذي استند إليه الديمقراطيون الاجتماعيون. والواقع أن مفهوم «دولة الرفاه» استند المنظرون في تناوله إلى عدد من الأسس:

أولاً، يرى ب. جوسب (B. Josseb) أن دولة الرفاه هي نتاج مباشر لاقتران مفهوم «الديمقراطية» بمفهوم «الرأسمالية».

وثانياً، يعد هذا المفهوم أيضاً جزء من التخريجات الأساسية لفكر فيبر، حيث يؤكد ثلة من علماء السياسة على الدور المستقل للدولة في مواجهة الكيان الاجتماعي، ويفترض هذا المفهوم أن الدولة هي مجموعة من الأجهزة الإدارية والتشريعية والقمعية التي تقوم على التنسيق في ما بينها سلطة تنفيذية لتحقيق وظيفتين أساسيتين هما الأمن والرفاه.

---

(١٢) انظر: Norman P. Barry, *An Introduction to Modern Political Theory*, 2nd ed. (New York: St. Martin's Press, 1989), p. 68.

(١٣) انظر: Harold L. Wilensky, *The Welfare State and Equality: Structural and Ideological Roots of Public Expenditures* (Berkeley, CA: University of California Press, [1974]), pp. 38-40.

ثالثاً، إن مفهوم دولة الرفاه يفترض أن دور الدولة الفاعل والمستقل هذا يتضمن ألا يقتصر أن تتدخل الدولة على الشق التوزيعي لقيم وعوائد الإنتاج، كما تطالب المدرسة النفعية لجون ستيورت ميل، ولا تكتفي كذلك بالتدخل في ما يتعلق بإدارة الطلب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في المشروعات الاستثمارية والبنية الأساسية كما تطالب الكينزية، وإنما يكون التوجه الأساسي لهذا المفهوم أن يمتد تدخل الدولة لأن تتمتع بالاستقلال والفعالية في مهام «الجباية»، لتقوم بإعادة توزيع الدخل القومي على نحو يضمن العدالة في توزيع الدخل وتكافؤ الفرص(١٤).

رابعاً، هذا المفهوم ارتبط في بعض الدول الرأسمالية بمقتضيات الصراع الطبقي في المجتمع من ناحية، وضرورات الصراع الدولي ومكانة الدولة في المجتمع الدولي من ناحية أخرى.

خامساً، يجد مفهوم «دولة الرفاه» أساساً له في رافد من أهم روافد النظرية الديمقراطية الاجتماعية، وهو نظرية جماعة المصالح العقلانية، وتقوم على افتراض أساسي وهو أن في أي دولة ديمقراطية ستتجه أصوات الفقراء لأولئك المرشحين الذين سيأخذون من الغني ويعطون الفقير(١٥).

بيد أن رفاهية البعض قد تعني أو تخل بحقوق آخرين في الرفاهية، ومن هنا اجتهد العديد من أنصار الديمقراطية الاجتماعية في تحديد مفهوم الرفاه، ومن هنا أيضاً ظهرت عدة اتجاهات في تناول مفهوم الرفاه.

أ ـ المدرسة التي تؤكد على نسبية معيار الرفاه

لو تدخلت الدولة في النشاط الاقتصادي، فهذا يعني إخلالها بأهم مبادئ التوازن السوقي، كما إنّ عدم تدخلها يعني أن نوعية وكمية من السلع العامة والسلع ذات الآثار الخارجية السلبية أو الإيجابية لن تنتج أو لن تنتج على النحو المطلوب. بيد أننا نظن أن تراكم الحاجة إلى سلعة حتى لو وصفت بأنها عامة، سيؤدي إلى سعي الأفراد إلى الحصول عليها مقابل أي ثمن يدفعونه، وبالتالي يختفي الفارق بين السلع العامة والخاصة حتى تنتج، ولكن حين يتم توزيعها فإنه لا بد من وجود سلطة أعلى تقوم بهذه المهمة المزدوجة: ضمان كفاءة إنتاجها وتحصيل أثمانها، وطالما أن الدولة

---

(١٤) انظر: Nicholas Barr, *The Economics of the Welfare State*, 4th ed. (Oxford; New York: Oxford University Press, 2004), p. 68.

(١٥) انظر: Roger Benjamin and Stephen Elkin, eds., *The Democratic State* (London: Harper and Row Press, 1993), Introduction, p. 19.

تقوم بهذه المهمة من دون تقصير، فما الحاجة إلى استبدالها بمؤسسة أخرى، وهو ما يمكن تطبيقه على حالات الجيش والشرطة والتقاضي[١٦].

ب ـ التأكيد على الطابع الاجتماعي لمفهوم «الرفاه»

وقد تحدث بيجو (Pigou) كذلك في كتابه الشهير بعنوان **اقتصاديات الرفاهية**[١٧]، باعتبار أن الرفاهية لا تتوقف على النشاط الفردي، بل تتوقف على النشاط الجماعي. مع ملاحظة أن تنمية مظاهر الرفاهية الاقتصادية وتحقيق آثارها الاجتماعية يستلزم دوراً نشيطاً وإيجابياً للدول.

وما يمكن ملاحظته أن بيجو قد تجاوز اقتصاد الثروة وانتقل إلى اقتصاد الرفاهية، وهدف منه إلى زيادة الإشباع أو المنافع القصوى للأفراد، وهذا الإشباع الأقصى يمثل في نظره الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. وهو يتوقف على ثلاثة شروط تقابلها ثلاثة أوجه لتدخل الدولة:

أولاً، التوزيع الأمثل لأدوات الإنتاج وهذا هو شرط «كفاءة النظام».

ثانياً، التوزيع العادل للدخول، وهو الذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الاقتصادية للأفراد الأقل حظاً والأكثر احتياجاً، وهذا هو شرط «عدالة النظام».

ثالثاً، تصحيح النشاط الاقتصادي من خلال الزمن كمنع التقلبات في الدخل والبطالة والبرامج الاجتماعية، وهذا هو شرط «استقرار النظام».

ج ـ التأكيد على أن الرفاه يعني المفاضلة بين وضعين

إن اقتصاد الرفاهية موضوعه وغايته الفرد، والأفراد هم الذين يكونون المجتمع. ويجب عدم الاعتراف بوجود وحدات مستقلة عن الأفراد مثل الجماعات أو الطبقات أو الدولة. أما الأخيرة فدورها يتحدد باعتبارها أداة تسمح للأفراد بمتابعة مصالحهم الخاصة بوسائل أخرى غير أسلوب السوق، والاعتراف بأن الفرد يسعى إلى إشباع احتياجاته بواسطة السوق أو بواسطة الدولة، لا يغير من طبيعة هذه الحاجة، فالفرد هو أفضل من يستطيع تقييم احتياجاته ومدى الإشباع المتحقق. وفي هذا المجال وتبعاً

---

(١٦) Robert Sugden, *The Economics of Rights, Co-operation, and Welfare* (Oxford; New York: B. Blackwell, 1986), pp. 102-112.

(١٧) انظر واحدة من طبعات كتابه الشهير الذي ظهر في العشرينيات من القرن العشرين: A.C. Pigou, *Economics of Welfare* (London: Oxford Press, 1957).

لهذا المفهوم يجب أن يتركز النشاط الاقتصادي للدولة على العمل على إسعاد الفرد وإشباع احتياجاته.

٣ ـ نظرية الاقتصاد المؤسسي

تعد النظرية المؤسسية واحدة من النظريات التي خرجت من رحم الفكر الليبرالي لتؤكد على حقيقة لم تكن محط اهتمام العديد من النظريات السابقة، وهي أن وظائف الدولة ليست مسألة خاضعة فقط للقوانين المجردة أو الفلسفات النظرية، بل هي في الأصل نتاج للظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية التي تعيش فيها الدولة.

ويذهب عدد من الباحثين[١٨] إلى أن أول من وضع اللبنات الأولى للفكر المؤسسي هو عالم الاجتماع الألماني الشهير ماكس فيبر (Max Weber). ويعد المفهوم المحوري في إطار هذه النظرية هو مفهوم «السلوك البيروقراطي»، والمقصود بها كما قال ديفيد هلد (David Held): «نتائج العمليات الروتينية والقواعد المنظمة للأفراد والتي تهدف إلى إيجاد أنماط سلوكية مستقرة لتلبية المطالب وتحقيق الأهداف»[١٩].

عندما تكون المهمة المطلوب أداؤها على درجة عالية من التعقيد، فإنه لا بد من ظهور تنظيم بيروقراطي لأدائها، إذ إنه هو التنظيم الوحيد القادر بما يتميز به من تفوق فني على أداء المهام التي يحتاج إليها المجتمع الحديث.

وقد تصور فيبر أن أفضل نظم الحكم التي تكفل درجة عالية من درجات استجابة مؤسسة الدولة بجهازها البيروقراطي لمطالب المواطنين، هو ديمقراطية التعددية الحزبية لأنها تضمن وجود رقيب على جهاز الدولة ومؤسساته، كما إنّ البرلمان المنتخب من الشعب يوفر فرصاً أكبر لإعداد قيادات قادرة على التعبير عن مصالح القوى الاجتماعية التي أفرزتها. وفي ظل هذا النظام تكون مؤسسة الدولة بمختلف أجهزتها تعمل معاً من أجل تحقيق المصلحة القومية[٢٠].

---

(١٨) انظر تحليلاً لأسس الفكر المؤسسي: K. J. Arrow, «Thorstein Veblen as an Economic Theorist,» *American Economist*, vol. 19 (1982), pp. 5-9; Janos Kornai, *The Road to a Free Economy: Shifting from a Socialist System: The Example of Hungary* (New York: Norton, 1990), pp. 167-180, and W.W. Rostow, *Theorists of Economic Growth from David Hume to the Present: With a Perspective on the Next Century* (New York: Oxford University Press, 1990), pp. 420-437.

(١٩) انظر: David Held, *Political Theory and Modern State, Essays on State, Power, and Democracy* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1989), pp. 89-93.

(٢٠) انظر كتاباً مهماً عن إسهامات فيبر في هذا الموضوع: *From Max Weber: Essays in Sociology*, translated, edited, and with an introduction, by H. H. Gerth and C. Wright Mills (London: Routledge, 1991), p. 7.

ولم يكن تصور ماكس فيبر يخلو من انتقادات، فما طرحه من آراء توحي بتشجيع نمو الجهاز البيروقراطي أو على الأقل إيجاد المبرر لنموه، في حين أن التطور البيروقراطي ليس دائماً أمراً مرغوباً فيه. والنقطة الجديرة أكثر بإلقاء الضوء عليها أن ماكس فيبر لم يشرح على وجه التحديد طبيعة العلاقة بين الجهاز البيروقراطي والرأسمالية، إذ اكتفى بنفي وجود علاقة حتمية بينهما مع عدم استبعاد تلاقي مصالحهما في معظم الأوقات.

لكن الأهم الذي أوضحه فيبر هو فكرة «تعدد ركائز المكانة» في المجتمع الحديث، بما كان أساساً للنظريات التي ذهبت إلى أن المجتمع الديمقراطي يقوم في الحقيقة على فكرة المساومة بين جماعات متعددة قد تتفاوت في ما بينها من حيث مقدار القوة السياسية الذي تمتلكه كل جماعة.

ومع ذلك لم يخل الرأي السابق من الانتقاد، إذ إن غيرت مولر (Gert Mueller) يرفض هذا الرأي على اعتبار أن الدولة لا يمكنها الاستماع إلا لمطالب بعض الجماعات دون الأخرى، إضافة إلى أن الدولة قد تنفِّذ مطالب جماعات ليس ضمن الجماعة المتنافسة التي طرحت مطالبها، إذ قد تستجيب الدولة لإرادة أطراف خارجية[٢١].

وجدير بالنظر أن المؤسسين رفضوا استنتاجات الكلاسيك بأن الاختلالات في الحياة الاقتصادية هي بمثابة انحرافات عن الوضع التوازني العادي. ولكنهم أكدوا على العكس من ذلك على أن مثل هذه الاختلالات هي الوضع العادي الناتج من التطور الطبيعي في ظل المؤسسات القائمة في المجتمع[٢٢].

والواقع أن هجوماً شديداً قد وجه إلى النظرية المؤسسية على اعتبار أنها ذات ميول ماركسية[٢٣]. بيد أن المؤسسية في واقع الأمر قد قدمت رؤية مغايرة لما جاء به ماركس تماماً. فإذا كان رأي ماركس أن البروليتاريا سينمو عندها الوعي الطبقي بما يجعلها تثور ضد البرجوازية ومن ثم يكون التوفيق بينهما مستحيلاً، فإن هذه ليست الرؤية المؤسسية على الإطلاق، إذ إن الفكر المؤسسي يرى أن الطبقات الدنيا ليست

---

(٢١) انظر: Gert Mueller, «Socialism and Capitalism in the Work of Max Weber,» *British Journal of Sociology*, vol. 33 (June 1982), pp. 156-171.

(٢٢) انظر مقالاً لواحد من كبار المؤسسيين المعاصرين: G. Myrdal, «Institutional Economics,» *Journal of International Economics*, vol. 12, no. 3 (1978), pp. 771-783.

(٢٣) من الأمثلة على هذا النقد الذي وجه للمؤسسة: E. J. Nell, *From Marxism to Institutionalism: The Hidden Assumptions* (London: Faber, 1992), pp. 56-60.

في صراع على المصالح مع الطبقات العليا، فالعمال لا يسعون إلى تنحية الرأسماليين أو المديرين من مراكزهم، وإنما يسعون إلى التأسي بهم واعتبارهم مثلاً يحتذى به، وبالتالي ليس هدفهم التخلص من الطبقة الأعلى وإنما هدفهم الارتقاء إليها.

وأكد المؤسسيون فكرة أن السوق كجهاز تلقائي لا يتحرك في فراغ، بل هو يتطلب توافر شروط معينة للنجاح التلقائي أهمها دولة مستعدة دائماً للتدخل من خلال المؤسسات القانونية والسياسية التي تضمن تنفيذ التعهدات وحماية أنشطته وتوفير السياج القانوني له، مع ضمان تطبيق هذه القوانين أو ما يسمى بـ (Law Enforcing) أو ضمان تطبيق القانون[٢٤].

ولعل هذه النقطة الأخيرة هي التي حدت ميردال (Myrdal) على طرح فكرته عن «الدولة الرخوة» (Soft State). والأساس الذي يستند إليه ميردال في تأكيده دور الدولة يستند إلى حجتين: **أولهما** أن كل نظريات ما بعد الحقبة الكلاسيكية تؤكد حقيقة واحدة ألا وهي استحالة فكرة المنافسة الكاملة التي تفضي إلى تصحيح الاختلالات تلقائياً، والحجة **الثانية** التي يصوغها ميردال هي أن مؤسسة الدولة تتجه نحو تبني سياسات الرفاه كاستجابة لمطالب الديمقراطية والمساواة (Democratisation and Equalisation).

وأحدث ما ذهبت إليه النظرية المؤسسية هو مفهوم «الديمقراطية الاقتصادية». وتعني هذه الديمقراطية الاقتصادية وجود «نظام من مشروعات اقتصادية جماعية مملوكة ومحكومة بشكل ديمقراطي بواسطة كل الأشخاص الذين يعملون فيها»[٢٥]. ويعني روبرت دال (Robert Dahl) بـ «محكومة بشكل ديمقراطي» أن تتميز المؤسسات والمشاريع بعملية صنع قرار تتفق مع المعايير الديمقراطية، بحيث تتحقق المساواة السياسية وحماية الحقوق السياسية الأولية داخل المؤسسة.

وختاماً، إن نظرية الاقتصاد المؤسسي لم تنشغل بقضية الثقة في جهاز الدولة أساساً وإنما نظرت إليه في ضوء نموه الحتمي. وهذا ما أكده ماكس فيبر ومن بعده فبلن. وأخيراً حاول روبرت دال أن يستفيد من المؤسسات البيروقراطية القائمة في شكل الشركات الكبرى ليحقق الديمقراطية داخلها، وأن يضمن قدراً أعلى من العدالة داخلها.

---

(٢٤) ولعل هذه النقطة تفسر لماذا تهتم مؤسسات التمويل الدولية بأن تضمن الدولة إطاراً قانونياً يحقق الاستقرار ويضمن الثقة في الاقتصاد أسوة بالنظم الرأسمالية المستقرة.

(٢٥) روبرت دال، **مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية**، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة: الدار الدولية، ١٩٩٢)، ص ٩٣.

٤ ـ الليبرالية الجديدة

تنطلق النظرية الليبرالية الجديدة من حقيقة مؤداها أن نماذج دولة الرفاه والسياسات الكينزية والنظرية المؤسسية، كلها تنزع نحو الاشتراكية أكثر من نزوعها نحو الرأسمالية، وأن الرأسمالية دونما حاجة لأي محاولات توفيقية، قادرة على أن تصحح أي اختلال يحدث داخلها، بل إنهم يرجعون الأزمات التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية ذاتها إلى تخلي الدولة عن دورها الأساسي. ومن هنا ترتكز حجة هؤلاء حول مفهوم أساسي هو مفهوم «الفشل الحكومي»[٢٦] وتنبني نظرية الليبرالية الجديدة للوظيفة التوزيعية للدولة على أسس ثلاثة.

أ ـ إحياء نموذج الدولة الحارسة

أكد كل من روبرت نوزيك وفريدريك هايك (Robert Nozick and Friedrich Hayek)، على أن أفضل أشكال الدول «هي الدول التي تمارس وظائفها من دون المساس بأكبر قدر ممكن من حرية الأفراد والجماعات المختلفة داخلها. . . بأن تحميهم وتتركهم لتنظيم أنفسهم»[٢٧].

يفترض نوزيك أن الرفاهية في المجتمع تصل إلى أقصاها عندما يكون عدد أولئك الذين يتمتعون بالمتع الشخصية كما يحددونها هم أكبر ممن يستشعرون الألم[٢٨].

وتظهر أهمية المدرسة الليبرالية الجديدة في أنها جاءت شديدة المحافظة ـ أي تدافع عن مصالح الفئات المسيطرة اجتماعياً واقتصادياً ـ مقارنة بالنظريات الأخرى التي كانت بمثابة اجتهادات توفيقية بين كل من الرأسمالية والاشتراكية مثل الكينزيين والديمقراطيين الاجتماعيين والمؤسسين البيروقراطيين.

وقد دافع فريدريك هايك (١٨٩٩ ـ ١٩٩٢) عن فكرة «الدولة غير المتدخلة» استناداً إلى تقاليد الفكر الفلسفي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأصبح أقصى ما يجب أن تقوم به الدولة من وجهة نظر الليبراليين الجدد أن ترسخ عدداً من

---

(٢٦) انظر اثنين من المدافعين عن مبادىء قدرة المجتمع على تصحيح الاختلالات فيه تلقائياً ضد تدخل الدولة: Howard Davis and Richard Scase, «Western Capitalism and State Socialism,» *Sociological Inquiry*, vol. 60 (Spring 1990), p. 208.

(٢٧) Robert Nozick, *Anarchy, State and Utopia* (London: Oxford Press; New York: Basic Books, [1974]), pp. 74-80, and Robert Heilbroner, «Reflections on the Triumph of Capitalism,» *New Yorker* (23 January 1989), p. 98.

(٢٨) انظر: Nozick, Ibid., p. 57.

القيم الأساسية مثل: الحرية، المساواة، الملكية، والمنافسة، وبقبولها من الجميع، تشكل هذه القواعد «دستور الحرية»(٢٩) الذي ينبغي للدولة أن تكتفي بحراسته.

وظل كل من هايك ونوزيك يقودان الحملة ضد الدولة المتدخلة مدافعين عن حتمية التزامها بحدود الحراسة والأمن حتى الثمانينيات، عندما زاد الاقتناع بمقولاتهما، فخفضت الدول الصناعية قروضها للبلدان النامية، وأعادت تقييم القروض التي منحتها لبعض القطاعات المثقلة بالديون، وأعلنت عدم التزامها بالتشغيل الكامل، وخفضت الضرائب على المشروعات(٣٠).

ولقد لاقى التيار الليبرالي الجديد العديد ممن روجوا له باعتباره انتصاراً ساحقاً للفكر الرأسمالي الذي يرفض كل أشكال التدخل الحكومي وقيادة الدولة للنشاط الاقتصادي، على اعتبار أنه من معتقدات الماضي وأن المستقبل للدولة غير المتدخلة، وهذا ما روج له كل من فوكوياما وريتش.

ب ـ الأولوية للسياسات النقدية بدلاً من السياسات المالية

يرى النقديون، وهم يمثلون مدرسة مهمة داخل النظرية الليبرالية الجديدة، أنه ينبغي أن تنحسر الدولة المتدخلة وأن تكف عن محاولة تحقيق دولة الرفاه أو التشغيل الكامل، وأن تقتصر على عدد من المهام المحدودة للغاية مثل الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي والمرافق الأساسية، أي وظائف «الدولة الحارسة». لكن تطوراً مهماً قد لحق بالنظرية الليبرالية الجديدة نتيجة حتمية تدخل الدولة لتحقيق الصالح العام، يتعلق بعرض النقود. ويثير النقديون قضية مهمة تتعلق بدور الدولة في إدارة السياسة النقدية، إذ إن المعروض من النقود هو المتغير الأهم في ما يتعلق باستقرار الاقتصاد أو عدم استقراره، بل إن النقديين يعتبرون أن أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) هي أزمة «نقدية»، بمعنى أن البنوك المركزية لو تدخلت بزيادة المعروض من النقود لما حدثت الأزمة، أما الأزمات التي حدثت بدءاً من السبعينيات فهي نتيجة السياسات التدخلية غير الرشيدة من قبل الدولة، بما أفضى إلى تمويل الدولة للعجز

---

(٢٩) Homa Katouzian, *Ideology and Method in Economics*, Macmillan New Studies in Economics (London; New York: Macmillan, 1980).

(٣٠) انظر: Mickey Kaus, *The End of Equality* (New York: Yale University Press; Basic Books, 1992), pp. 96-103.

وفي هذا الكتاب يؤكد الباحث على أنه: «على الدولة أن توقف محاولة استخدام الضرائب وسياسات الإنفاق من أجل تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. . . وبدلاً من ذلك عليها أن تتبنى الليبرالية المدنية التي تدعم بواسطتها الميادين العامة التي تمتزج فيها الطبقات الاجتماعية».

عن طريق ضخ كميات أكبر من النقود، ما أدى إلى الآفات الأربع الأساسية وهي: التضخم؛ انخفاض تراكم رأس المال؛ تراجع معدلات النمو؛ زيادة معدل البطالة؛ ومن هنا ينبغي أن تتدخل الدول بزيادة سعر الفائدة لامتصاص الفائض النقدي المتداول، وترفض السياسات المالية التي تنادي بزيادة الضرائب ما سيؤدي إلى تراجع حوافز الادخار والاستثمار والعمل. وقصارى القول إن الليبرالية الجديدة طالبت بخفض الإنفاق الاجتماعي وخفض الضرائب على الدخول والثروات المرتفعة، وبالتالي تتخلى عن نظريات «دولة الرفاه والرأسمالية الاجتماعية».

ج ـ إعادة توزيع الدخل

وقد تضمن هذا الاتجاه تحركاً على مستويين: إعادة النظر في الضرائب وبيع الشركات، والمشروعات المملوكة بواسطة الدولة للقطاع الخاص، فقد ظهر اتجاه قوي في الليبرالية الجديدة يهاجم دعوى الصالح العام ومقولات «دولة الرفاه»، واعتبرها خروجاً عن قواعد القانون الطبيعي، فهاجم الضرائب المرتفعة التي فرضت على دخول وأرباح الأفراد والشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية.

وعلى مستوى آخر تذهب النظرية الليبرالية الجديدة إلى نقل ملكية الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، ما سوف يحقق كفاءة إنتاجية أكبر وفائدة أعظم للمستهلكين. ويجدد الليبراليون الجدد عدم ثقتهم في الدولة باعتبارها، على حد تعبير هايك «أسوأ من يملك، وأسوأ من ينفق». وتقوم رؤية الليبراليين على أن القضية ليست فقط التشغيل الكامل، ولكنها أيضاً التخصيص الأمثل للموارد.

وبصدد تقييم الليبرالية الجديدة، فما لا شك فيه أن هناك عودة مرة أخرى إلى الجدل القديم بين الفردية المتطرفة والجماعية المتطرفة. وإذا كان الليبراليون الجدد يتنبأون بمزيد من الانتعاش في اقتصاداتهم بعد أن تتزايد قدرات الأفراد على الحركة، إلا أن بول جونسون (Paul Johnson) وجشوا كوهين (Joshua Cohen) يؤكدان على أنه لا تزال هناك مقدمات أزمة ستواجهها الرأسمالية حتماً، وإن لم تقدم لها إجابات مبتكرة، فإنها ستواجه المصير نفسه الذي واجهته في الثلاثينيات. وهذه المقدمات ترجع إلى عوامل ثلاثة[٣١] **أولاً**، التفاوت في توزيع الدخل والثروة داخل تلك المجتمعات. **ثانياً**، البطالة الحادة التي تشمل العديد منها. **ثالثاً**، تراكم المنتجات

---

(٣١) انظر مقالة مهمة تناقش عيوب الملكية العامة لبعض وسائل الإنتاج نظرياً ثم بالتطبيق على نيوزلاندا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي: Paul Johnson, «What Ever Happened to Socialism?,» *Reader's Digest*, vol. 141 (October 1992), pp. 111 and 114, and Cohen Joshua, «Maximizing Social Welfare or Institutionalizing Democratic Ideals,» *Politics and Society*, vol. 19 (March 1991), pp. 39-58.

نتيجة الكساد الذي تشهده هذه الاقتصادات، بل إن توجه الليبرالية الجديدة يشير إلى حقيقة أن علاج مشاكل التضخم لا يمكن أن يتم إلا بقبول درجة من درجات البطالة، بل إن التطور التكنولوجي يشير إلى أن مشكلة البطالة ستتفاقم بسبب أن قطاع الخدمات الذي كان ينظر إليه على أنه البديل الذي يمكن أن يستوعب أعداداً متزايدة من العمالة قد اتجه أيضاً، نتيجة التطور التكنولوجي، إلى الاعتماد على المعرفة الكثيفة نتيجة ما يسمى بـ «تحول القوة»(٣٢) محل العمالة الكثيفة، وهو ما تشير إليه تطور معدلات البطالة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، بل أيضاً دخول الدول الصناعية الجديدة في هذا المأزق من منتصف الثمانينيات على نحو متزايد، بما يجعل سياساتها التي تدعم المنافسة تنتهي بها إلى حرب اقتصادية لا تضمن الاستقرار(٣٣)، بل أكثر من ذلك، فإن تحول القوة هذا سيعني أن المجتمعات التي سينحسر فيها دور الدولة، متزامناً مع التطور التكنولوجي، ستواجه مشكلة حقيقية ليس على صعيد توفير العمل لمن يقدرون عليه ولا يجدونه، بل أيضاً على مستوى فئة ليست بالقليلة ممن يعملون اليوم، قادرين راغبين، ولكنهم سيفقدون شرط القدرة نتيجة التطور التكنولوجي، وبطبيعة الحال سينطبق عليهم مبدئي «سيادة العمل» و«البقاء للأصلح»(٣٤)، وربما سيفضي هذا إلى إعادة النظر مرة أخرى في الوظيفة الاقتصادية للدولة بما سيجبر النظم الليبرالية حتماً إلى اتباع نظام «التخطيط بالمشاركة» (Participatory Planning) الذي تسترشد فيه الدولة بمصالح الجماعات والقوى المختلفة المكونة للمجتمع(٣٥). والمتوقع كذلك أن تنبعث جماعات المصلحة والحركات العمالية مرة أخرى مطالبة بدور أكثر فعالية للدولة من مجرد وظيفة «الأمن المادي»، وإنما ستطالبها بمزيد من «الأمن الاجتماعي»(٣٦).

ملاحظات ختامية

إن مصطلح «الوظيفة التوزيعية للدولة» هو مفهوم منظومة، بمعنى أنه مفهوم يستتبع دائماً عدداً من المفاهيم الأخرى المرتبطة به، كما إنّه يعكس افتراضاته والوضع

---

(٣٢) Johnson, Ibid., p. 157.

(٣٣) انظر: Adam Preworski, «Could We Feed Everyone?: The Irrationality of Capitalism and The Infeasibility of Socialism,» *Politics and Society*, vol. 19 (March 1991), pp. 1-38.

(٣٤) انظر: Cui Zhiyuan, «Market Incompleteness, Innovation and Reform,» *Politics and Society*, vol. 19 (March 1991), pp. 59-69.

(٣٥) انظر نقداً لليبرالية الجديدة وتنبؤ بعدم إمكانية استمرار مثل هذه السياسات: Michael Alber and Robin Hahnel, «Participatory Planning,» *Science & Society*, vol. 56 (Spring 1992), pp. 39-59.

(٣٦) انظر: Robert Heilbroner, «Was the Right Right All Along?,» *Harper's*, vol. 282 (January 1991), pp. 18-20.

التاريخي والاجتماعي الذي خرج منه. وقد تفاعل مفهوم الوظيفة التوزيعية للدولة مع غيره من المفاهيم التي قدمتها النظريات المختلفة، ليفضي حتماً إلى إحدى نتيجتين، إما عدم تدخل الدولة ـ إلا في حدود وظائف الحد الأدنى ـ أو تدخلها في كل المجالات، أو تدخلها في بعض المجالات دون البعض الآخر.

١ ـ أنماط علاقة الوظيفة الاقتصادية للدولة بأنماط النظم الاجتماعية المختلفة

يتأثر الواقع بالنظريات ويؤثر فيها. والنظريات وفقاً إلى التحليل السابق تفاوتت في الحجج التي قدمتها دفاعاً عن تدخل / أو عدم تدخل جهاز الدولة في النشاط الاقتصادي. كما إنّ النظم تتفاوت بشأن النظريات التي تتبناها كأساسٍ للسياسات، وهو ما يجعلنا نلجأ إلى التصور الذي قدمه ليون ب. بارادات (Leon P. Baradat)[٣٧] حين فرق في متواصلة بين عدد من النظم المتفاوتة في ما بينها في قبولها بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

إن النظم الرجعية هي التي تطالب من وجهة نظره بالعودة إلى أوضاع سابقة أو تتصور عصراً مثالياً سابقاً تعتبره الأفضل، ومن هنا يصف النظريات الليبرالية الجديدة بهذا الوصف استناداً إلى أنها تطالب بالعودة إلى نموذج الدولة الحارسة كما نادى به الآباء المؤسسون للفكر الكلاسيكي. كما إنّ هناك **نظريات محافظة** وهي تلك النظم التي ترى أن درجة متواضعة من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضرورة، بيد أن حرية السوق هي الإطار الرسمي والحافز للعمل والتنافس. أما **النظم المعتدلة** ففي تقديره أنها تلك التي تسعى إلى الجمع بين مميزات جميع النظريات وتقف موقفاً وسطاً بينها، والمثال الذي يضربه هو دولة الرفاه بما تضمنه من حرية الأفراد ومنافستهم لزيادة الناتج القومي، كما تسعى لحفظ التوازن الاجتماعي أيضاً. أما **النظم الثورية** فهي في تقديره التي تسعى إلى تغيير الأوضاع القائمة على حرية السوق باعتباره الأصل في علاقات الإنتاج والتوزيع. والمثال التقليدي في هذا الصدد هو النظريات الاشتراكية.

---

(٣٧) انظر: Leon P. Baradat, *Political Ideologies: Their Origins and Impact*, 5th ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1994).

ورغماً عن الانتقادات العديدة التي يمكن توجيهها إلى المعيار الذي تبناه، إلا أن هذه الفكرة شديدة الأهمية بالنسبة إلى هذه الدراسة لتوضيح فكرة علاقة مفهوم الوظيفة الاقتصادية للدولة من رؤية كل نظرية بالنظم الاجتماعية المختلفة، وكذا لاستشراف مستقبل المفهوم على المدى المنظور.

وتطرح الدراسة أولاً مفهوم «دورة النظريات»، فإذا تصورنا أن هناك دورة للنظريات على أساسها ينتقل كل نظام اجتماعي من نقطة إلى أخرى على المتواصل السابق، أي من أكثر النظريات رجعية، ولتكن النظريات التي تطالب بانحسار الوظيفة التوزيعية للدولة تماماً مثل الكلاسيكية، إلى نظرية محافظة مثل النظرية الكينزية، يكون التساؤل: ما هو نطاق البدائل المتاح لكل نوع من أنواع النظم الاجتماعية؟ وما هي الأسباب التي تدفع النظم الاجتماعية والسياسية للانتقال من السياسات المرتبطة بنظرية، إلى سياسات أخرى ترتبط بنظرية أخرى؟

وفي الإجابة عن السؤال الأول الخاص بما هو نطاق البدائل المتاح، يمكن القول إن في النظم الاجتماعية ذات البنى الاجتماعية التحتية القوية، نجد أن نطاق البدائل محدود بين عدد من النظريات وما يرتبط بها من سياسات.

وعلى العكس من ذلك في المجتمعات ذات البنى الاجتماعية التحتية الضعيفة، يكون نطاق البدائل شديد الاتساع والمسألة تتوقف على توجهات من يحوز السلطة.

ولكن يظل التساؤل قائماً بعد تحديد نطاق البدائل لكل نظام اجتماعي، ما الذي يحدد أين يقف كل نظام في لحظة زمنية على نقطة بعينها على مثل هذا المتواصل؟ ومن هنا يكون الحديث عن ثلاثة محددات أساسية للوظيفة التوزيعية للدولة وهي: توجهات النخب الحاكمة، واعتبارات الرشاد الاقتصادي، والأزمات والضغوط التي قد تواجهها هذه النظم.

أ ـ تغير النخبة السياسية

من دون الدخول في جدل حول مفهوم النخبة، فإن السائد مع تغير النخب في المجتمعات يحدث انتقال من نقطة إلى أخرى على المتواصل السابق وهو ما قد يطرح بدوره نوعين من التساؤلات: **الأول** حول أيديولوجية النخبة، حيث تظل رؤية صانع القرار محدداً شديد الأهمية لحدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ أما التساؤل **الثاني** فهو يرتبط بعلاقة النخبة بفئات وشرائح المجتمع، فتنتقل من نقطة إلى أخرى على المتواصل السابق بحسب مصالح الفئة التي تنتمي إليها.

ب ـ اعتبارات الرشاد الاقتصادي

قد تظل نخبة ما تحكم دونما أن تتغير أيديولوجيتها أو علاقاتها مع أي من قوى المجتمع، ومع ذلك تنتقل من نقطة إلى أخرى على المتواصل. وقد يعود هذا إلى حسابات تحليل المكسب والخسارة، فالنظريات السابقة لا تتسم بالديمومة على أرض الواقع، بمعنى أن كل نظرية لها مبرر استمرار ومبرر انقضاء، فمبرر استمرارها يرتبط بمتطلبات وجودها، ومبرر التخلي عنها يرتبط بتغير الظروف الموضوعية التي أدت إليها.

ج ـ الأزمات والضغوط الاقتصادية

قد لا يحدث تغير يذكر في النخبة أو في اعتبارات الرشاد، بمعنى تحليل عوائد وتكاليف السياسات، ومع ذلك يتحرك مفهوم الوظيفة الاقتصادية للدولة من نقطة إلى أخرى على المتواصل لاعتبارات الأزمات التي تواجهها المجتمعات.

والمهم في هذا الصدد أن يكون واضحاً أن محدداً من المحددات الثلاثة في الواقع لا يعمل فرداً، وإنما التفاعل بينها هو الأصل، فالانتقال من نقطة إلى أخرى على متواصل النظريات قد يكون تفاعلاً بين أزمة واجهها المجتمع (التحدي)، وكان على النخب أن تعيد النظر في أيديولوجيتها وسياساتها وفقاً لقواعد الرشاد الاقتصادي (الاستجابة).

٢ ـ مستقبل الوظيفة التوزيعية للدولة

يمكن إجمال الحديث السابق في أن هناك نوعين أساسيين من النظريات التي تحكم عالمنا المعاصر: **الأولى** ذات الاتجاه الليبرالي وهي التي تحظى الآن بالقبول العام، **والثانية** ذات الاتجاه الاجتماعي والتي تفقد إلى حدّ بعيد مبررات تطبيقها مقارنة بالنوع الأول.

وما لا شك فيه أن المستقبل القريب يشهد درجات متزايدة من التحرك نحو النوع الأول من السياسات تحت ضغوط منظمات التمويل الدولية والدول المانحة، وسيادة مشروع رأسمالي ضخم يشمل دول العالم أجمع لتحقيق مصلحتها عن طريق إقامة سوق نقدي كبير ونظام وقواعد تجارة دولية حرية ملزمة لجميع الأطراف، أي كما قال ماركس بوضوح وبإيجاز في البيان الشيوعي، إن البرجوازية تخلق عالماً يتلاءم مع صورتها.

والحجة التي يمكن أن تساق بشأن انحسار الوظيفة التوزيعية للدولة على المدى

القصير، تتمحور أساساً حول النظام السياسي والاقتصادي العالمي الذي يدفع قدماً نحو الليبرالية الجديدة. ولكن يظل التساؤل قائماً، هل من المتصور أن تستمر هذه السياسات على نحو أبدي بما يتناقض مع فكرة دورة النظريات التي تؤكد على أن لكل نظرية أسباب وجود وعوامل انقضاء، وأن يظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي منحسراً في حدوده الدنيا؟

واقع الأمر أن بعض الليبراليين الجدد يجيبون عن هذا التساؤل بالإيجاب، فيؤكد صموئيل هانتنغتون (Samuel Huntington) أن نمط تدخل الدولة الدائم في النشاط الاقتصادي قد فقد كل مبررات وجوده مع انهيار النظم الاشتراكية، وأن الانخراط في النظام الرأسمالي الحر يقتضي أن يلتزم كل الأطراف بالقواعد نفسها وعلى رأسها قاعدة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[٣٨]. والواقع أن الباحث يتبنى رؤية مخالفة بدرجة أو بأخرى للرأي السابق لأنه حكم استنباطي غير صحيح، فنموذج الدولة المتدخلة لم ينته، وإنما الصيغة الاشتراكية لتدخل الدولة هي التي تواجه الآن عمليات مراجعة حادة لافتراضاتها[٣٩].

من غير المنطقي أن تكتفي الدولة بحدود الحراسة والحد الأدنى من الوظائف التنظيمية، بل تشعب دورها. وبالرغم من تبني العديد من الدول سياسات التحرر الاقتصادي، فقد استمر القطاع العام يكوّن الشركات ويشارك في الشركات المشتركة. وفي تقديرنا أن مثل هذا السياسات تعني أن الحد الأدنى من وظائف الدولة قد شهد تطوراً نوعياً، ليرتفع عن حدود الحراسة والتنظيم، مسؤولاً عن تحقيق وظيفة الاستقرار والتوازن الاجتماعي أيضاً.

وهذا ما يدعو كاتب هذه السطور على تأكيد أهمية تدخل جهاز الدولة. بيد أن هذا التدخل لا بد من أن يرتبط بدرجة عالية من المشاركة الديمقراطية. وهذه ليست دعوة مثالية من قبيل أن الديمقراطية هي الحل، بل هي استجابة فعلية لحاجة المجتمعات إلى دور جهاز الدولة بشرط ألا يكون أفراد جهاز الدولة أنفسهم هم المحددين لوظائفهم.

ومن هنا فإن مفهوم اشتراكية السوق الديمقراطي الذي تقترحه الدراسة، يقوم على افتراض أن الدولة ينبغي أن تؤدي دوراً في تصحيح اختلالات السوق، ولكن

---

(٣٨) انظر في تفاصيل ذلك: Samuel P. Huntington, «What Price Freedom,» *Dialogue*, no. 104 (1994), p. 6.

(٣٩) انظر في هذا الرأي: Robert Heilbroner, «Does Socialism Have a Future?,» *Nation*, vol. 257 (September 1993), p. 315.

تفاصيل هذا الدور لا ينبغي أن تترك لأفراد جهاز الدولة أنفسهم، بل لا بد من أن يخضع هذا التدخل لرقابة حقيقية عليه.

وإذا استعرضنا الانتقادات المختلفة التي قدمتها النظريات المختلفة للفشل الحكومي أو لعيوب تدخل الدولة، نجد أنها تتمحور حول ثلاث قضايا: **أولاً**، إنه جهاز غير عادل في مكافأة المبدع ومعاقبة المخطئ مقارنة بنظام السوق. **ثانياً**، إنه جهاز غير كفء وغير رشيد لأنه ببساطة غير مسؤول، فالجهاز البيروقراطي غير مسؤول أمام الأجهزة الرقابية المنتخبة إن وجدت أصلاً. **ثالثاً**، كما إنّ تركز الثروة في يد جهاز الدولة لا يوفر الأساس لتداول السلطة وتوازنها، أي إنه بعبارة أخرى لا يحقق الديمقراطية(٤٠).

وتقترح هذه الورقة أن يكون البدء في إصلاح الجهاز البيروقراطي للدولة عن طريق مسؤوليته التامة أمام الأجهزة الرقابية، فمع التسليم بعيوب جهاز الدولة إلا أن آلية السوق تحمل أيضاً عيوباً كما أشرنا إليها. ومن هنا يظل التصور الأصلح هو أن يظل جهاز السوق يؤدي دوره الأكبر في قضايا الإنتاج وتخصيص الموارد، ولكن في ظل رقابة من أطراف العملية السياسية، وهم أفراد جهاز الدولة الذين يتحملون المسؤولية التامة أمام القوى السياسية الأخرى، بل إن بيتر سيلف (Peter Self) يتصور أن إصلاح جهاز الدولة لا يتأتى إلا من إصلاح الأجهزة التشريعية التي ينبغي أن تمثل فيها ليس فقط الأحزاب، وإنما الحركات الاجتماعية غير الراغبة في الوصول إلى السلطة، بل إنه يقترح أن يكون نصف ممثلي المجلس التشريعي الأعلى في النظم البرلمانية يمثله ممثلون عن الحركات الاجتماعية والنسائية والعمال ومنظمات العاطلين عن العمل والنقابات المهنية، وألا يكتفي هؤلاء بتمثيل مصالحهم عن طريق الأحزاب ليقوموا بأدوارهم الرقابية والتشريعية من داخل البرلمان.

فإذا كان من المهم لدراسات النظرية السياسية أن تحاول تقديم رؤية بشأن علاج مشكلات المجتمع، فإن الباحث يعتقد أن الربط بين مفهومي الديمقراطية واشتراكية السوق بالمعنى السابق قد تخفف من كثير من الانتقادات التي توجه إلى توجه الدولة في النشاط الاقتصادي. ومن هنا فإن ما يعتقده الباحث من أن الدولة وإن كانت تشهد مرحلة جذر على مدى زمني قصير أو متوسط، إلا أنها حتماً ستعود إلى ممارسة دور أكثر فعالية على المدى الأطول. بيد أن هذا لا يعني النظرية الحدية للأمور، بمعنى استنتاج أن الورقة تتنبأ بانهيار النظام الرأسمالي والصيغة غير التدخلية لوظيفة الدولة

---

(٤٠) انظر: Paul Sweezy, «Socialism, Capitalism, and Inequality: Comment,» *Monthly Review*, vol. 34 (March 1983), p. 63.

الاقتصادية، فكما يذهب الاقتصادي المجري توماس سانتوش بأن اقتصاد السوق استجابة لحاجة النظم الرأسمالية لتستمر في تطورها التاريخي، وأن نشوءها مثل انحطاطها وسقوطها، لن يكون مصادفة تاريخية، بل ضرورة موضوعية مشتقة من الاتجاهات العامة، فهي تمثل مرحلة أعلى من التطور من كل الأشكال الاجتماعية السابقة مأخوذة معاً.

وهكذا فإن نوعاً من العودة إلى الأشكال السابقة على الرأسمالية، ليس فقط استحالة تاريخية، بل إن الرغبة النظرية في العودة إلى تلك المرحلة، لا يمكن حتى تبريرها عن طريق طرح أسوأ عيوب المجتمع الرأسمالي[٤١]. لكن أيضاً لا يمكن أن تستمر نماذج الليبرالية الجديدة التي تدور قرناً كاملاً إلى الوراء غير مبالية بنتائج نظريات أخرى عديدة أكدت على دور الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو السابق بيانه.

(٤١) انظر: توماس سانتوش، **الأنماط المتغيرة للاقتصاد العالمي**، ترجمة حازم عبد الرحمن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩)، عن رمزي زكي، **الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة** ([القاهرة]: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ١١٣.

المناقشـــــات

١ ـ محمد محمود الإمام

إلى جانب الأصناف الستة للدولة التي ذكرها الدكتور معتز، هناك نوع سابع له تجلياته في العصر الحالي هو الدولة المعولِمة (بكسر اللام) ويرتبط هذا بتطور الوظيفة الاستعمارية للدولة الرأسمالية المتقدمة، وهو أمر له مغزاه بالنسبة إلى التجربة الأنغلوساكسونية التي نحن بصددها.

إن تاريخ ظهور دولة الرفاهية في المملكة المتحدة يرتبط بانحسار المد الاستعماري التقليدي، ففي ظل الاستعمار المباشر كانت الدولة الرأسمالية المركزية توفر الرفاهية لأبنائها من خلال النهب الاستعماري، وبالتالي لم تكن في حاجة إلى تحميل رعاياها عبء المتطلبات التي حرصت على أن تصلهم من خلال الدعوة إلى الحرية الاقتصادية محلياً وعالمياً. وفي الوقت الحالي نجد النموذج الأمريكي يقوم على أساس حمل لواء العولمة، ليتحول بالاستعمار إلى صورته غير المباشرة أو الاستعمار الجديد، وبالتالي يوظف قوى الدولة للهيمنة على المؤسسات الاقتصادية سواء في شكل منظمات دولية أو أسواق عالمية وغزو أسواق الخدمات وآلية عابرات القوميات لتوليد عائدات تخفف العبء عن أصحاب رأس المال، بينما تبنت مع بريطانيا في التسعينيات الطريق الثالث، الذي تحمل العمال مسؤولية توفير مظلتهم الاجتماعية الخاصة. وهذا ما دعاني إلى المناداة بأن تتبع الدول النامية ما أسميه الطريق الرابع. ولكن هذا حديث آخر.

ما أود أن أذكره هنا هو أنه عندما تعمقت في دراسة التنمية وجدت أن القضية السياسية ليست إعادة بناء الهياكل الاقتصادية وفقاً لمعيار الكفاءة الاقتصادية، واستكمال الصورة بإعادة توزيع وفق مفهوم ما للعدالة الاجتماعية، ففي رأيي أن الأساس في التنمية هو النهوض بالتنظيم المجتمعي بمختلف أوجهه. ويتطلب هذا كفاءة اجتماعية وكفاءة إدارية وكفاءة سياسية إلى جانب الكفاءة الاقتصادية، وأن عملية إعادة التوزيع يجب أن تصنف تحت عنوان «العدالة الاقتصادية». أما العدالة

الاجتماعية فتتطلب تحقيق ترابط بين فئات المجتمع وإعادة بناء التنظيم الاجتماعي على أساس يحقق التماسك الاجتماعي (Social Cohesion). عندئذ يمكن التحول بالمجتمع من حالة التخلف إلى مسار تنموي يتصف بالكفاءة والعدالة معاً. وعندئذ يمكن الحديث عن رفاهية اجتماعية.

ملاحظة أخيرة هي أن النموذج الشمالي الذي تطبقه دولة كالسويد لم يتأثر بالإطار الاستعماري، بل انبثق من الداخل، وهو بالتالي موازٍ وليس كالأنغلوساكسوني مضاداً لما تحتاج إليه الدول النامية كالدول العربية.

٢ ـ عدنان شومان

دولة الرفاهية، طبعاً ليست هي تدخّل الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية. نتكلم عن دولة الرفاهية الاجتماعية بينما حري بنا أن نتكلم عن «مجتمع الرفاهية» مع الاحتفاظ بدور الدولة. ولكن أي دولة؟ أريد أن أشير هنا إلى أن الدولة القادرة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية وإدارة مجتمع الرفاهية هي الدولة الرشيدة. ولا أعتقد أن الدولة التي تهمل بعض حقوق الإنسان على حساب حقوق أخرى، كأن تعتني بالتعليم والصحة العامة وتهمل الحريات العامة بما فيها الحريات السياسية، تصلح لأن تكون دولة الرفاهية الاجتماعية، فالرفاهية ليست مقتصرة طبعاً على الأمور الاقتصادية: العمل والأجور، ولا على أمور خدمات الصحة والتعليم.. الخ، بل هي الرفاهية المادية والمعنوية في آنٍ واحد.

لا أحد يطالب في تقليص دور الدولة في البلدان النامية وبخاصة في بلادنا العربية، لان دور الدولة أصبح ضرورياً الآن أكثر من أي وقت مضى ليس فقط من أجل تحقيق التنمية والرعاية الاجتماعية وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع وتأمين التوازن والعدالة في التوزيع وحماية المجتمع من جشع بعض فئاته في استغلال الفئات الأخرى بغرض تعظيم الربح، ولكن أعيد القول بأن الدولة يجب أن تكون رشيدة وصالحة.

الدكتور محمود الإمام كان مصيباً جداً بقوله إن الرفاهية هي تأمين الحاجات المادية والمعنوية، وهذا يجعل دور دولة الرفاهية تؤمن الناحيتين معاً، طبعاً على أن تكون دولة رشيدة وصالحة.

٣ ـ يحيى أبو زكريا

في الواقع في التحليل الإبيستيمولوجي والمعرفي أرى من الضرورة بمكان أن نذهب إلى موقع الحدث إذا صح التعبير ونعلله عن قرب، واستكمال ما فيه من تداعيات ونظريات حتى تكون النظرية المنبثقة عندئذٍ صائبة ودقيقة.

من خلال تجوالي في الكثير من العواصم الغربية واللقاءات الواسعة بكثير من المنظرين في الغرب، تبين لي بوضوح ما أشار إليه الدكتور إبراهيم العيسوي من أن قبضة الدولة حقيقة تراجعت، وبرز غول الشركات الكبرى وبدأت الدولة تفقد السيطرة. وفي هذا المجال هناك حديث عن بناء دولة ما بعد الرفاه الآن، حيث لا يوجد ضمانة بأن دولة الرفاه سوف تستمر . ما الذي يحدث عملياً في الغرب اليوم؟ هذه شركة كبرى ما أو مؤسسة ما سترفض هذا العامل أو ذاك أو تطرد مجموعة بشرية تعتمد في مصدر رزقها على هذه المؤسسة أو تلك، فتتداخل دولة الرفاهية وتعطي مساعدة لهذا العامل، وتقول له عليك أن تدبر شؤونك من خلال هذه المساعدة، وبذلك تفقده شخصيته وتفقده كيانه خصوصاً في مجتمعات تؤمن بالقاعدة التي تقول إن العمل هو الحلاوة في الحياة وخصوصاً في السويد.

واعتبر بعض المنظرين أن هذا نوع من التواطؤ بين الشركات الكبرى ودولة الرفاهية. الشركات الكبرى تسحق هذا العامل والدولة تحاول أن تروض هذا العامل لكي يقبل بالأمر الواقع. وهذه مسألة خطيرة جداً ومؤشرات بدأت تتجلى في الواقع الغربي وهي تنذر بكثير من الأحداث، وقد بدأت في أوروبا على كل حال. والدول هنالك قلقة في مسألة التعاطي مع هذه المسألة.

٤ ـ حسين عبد الله

أشار البحث إلى الدور الإيجابي للدولة في منطقة جنوب شرق آسيا وإلى ما تحقق من نمو اقتصادي سريع في تلك المنطقة، وكنت آمل أن يتوسع البحث في شرح هذا الدور وهل كان هو الفاعل الرئيسي في ذلك النمو، أم أن الشركات العالمية هي التي اختارت المنطقة لكي تركز فيها جانباً مهماً من أنشطتها لاعتبارات وجدت فيها ما يلائم مصالحها؟ وقد تركزت الأبحاث حتى الآن على الجانب النظري حول دور الدولة، وآمل أن نسمع عن دور الشركات العالمية التي صارت تمتلك من القوى الاقتصادية والسياسية ما يفوق قوة الحكومات. وفي مجال تخصصي كخبير في اقتصاديات النفط، يوجد شركات نفط كبرى تعمل كل منها في أكثر من مئة دولة وتمارس من الضغط على حكوماتها أكبر مما تمارسه الدول التي يوجد فيها مركزها الرئيسي.

لذلك أرى أن يحظى دور الشركات بقدرٍ كافٍ مما تحظى به الدول، وبخاصة أن الدول العربية النفطية تتعامل مع تلك الشركات مباشرة على الرغم من أن المحرك الرئيسي قد يرجع في جانب منه إلى سياسات الدول التي تستهدف السيطرة على منابع النفط العربي وإسناد إدارتها إلى تلك الشركات المتخصصة.

٥ ـ إبراهيم العيسوي

أريد أن أعلق على قول المؤلف د. عاطف قبرصي إن دولة الرعاية هي الوجه الآخر لانفتاح الاقتصاد، وإن خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية هي الثمن الذي دفعته الرأسمالية مقابل انفتاح الاقتصاد وتحريره.

ذلك أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي برزت فيها دولة الرعاية كانت فترة ازدهار للسياسات الحمائية ولم تكن فترة تحرير للتجارة، وذلك بالرغم من مبادرة الدول الصناعية المتقدمة بإنشاء (الغات) بدعوى تحرير التجارة، لكن الواقع كان خلاف ذلك.

لذا أود أن أؤكد أن ما حدث هو عكس ما ذهب إليه الكاتب في ما يبدو، فقد تراجعت دولة الرعاية مع العولمة وتحرير التجارة، أي إن الطبقة العاملة وجانب من الطبقة الوسطى هي التي دفعت ثمن تحرير التجارة والعولمة، ولم تكن هي التي تلقت المكافأة على تحرير التجارة والعولمة، والحق أن د. عاطف قبرصي ذهب إلى هذا في موضع من ورقته، ولكنه شدّد أيضاً في الوقت ذاته على فكرة أن دولة الرعاية هي الوجه الآخر لانفتاح الاقتصاد.

٦ ـ فؤاد نهرا

يكمن الخطأ في تسمية «النموذج الأنغلوساكسوني»؛ أريد بذلك الإشارة إلى نمط مستمد بالضرورة من الثقافات الأنغلوساكسونية. والدليل على ذلك أن التجربة الليبرالية الجديدة لحكومة ثاتشر أتت أيضاً كرد فعل على تجربة عمالية بالغت في حماسة حقوق العمال. ونذكر على سبيل المثال ممارسة الـ «كلوزد شوب» (Closed Shop) التي بمقتضاها كان رب العمل يلتزم ألا يوظف سوى المنتمين إلى النقابة العمالية السائدة. ونذكر أن الحكومات العمالية آثرت إبقاء القطاعات الصناعية غير القادرة على التكيف مع شروط الريعية الجديدة.

ثم إن التجربة الليبرالية لم تتجنب الصدام مع أوسع قطاعات العاملين، نذكِّر بإضراب المئة يوم لعمال المناجم عام ١٩٨٥، وكذلك بأحداث الفتنة عام ١٩٩٠، كما إننا نذكر بالتدابير التعسفية التي أودت بمجلس بلدية لندن.

وأخيراً ظل مسعى الإصلاحات الجذرية أسيراً للعبة السياسية، إذ إن النظام السياسي الانتخابي وبنية المؤسسات قد أمّنا التواصل لتلك الإصلاحات حين لم تكن لتتمتع بشعبية، وحين كانت آثارها السلبية تطغى على آثارها الإيجابية إلى حد بعيد (مثل ارتفاع معدلات البطالة المؤقت وانخفاض الدخل لشرائح عمالية ومتوسطة . . . إلخ).

٧ ـ رد معتز بالله عبد الفتاح

ـ أبدأ بالتأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أقرب إلى نموذج أسميه دولة «رفاه الحد الأدنى»، والتي تهدف إلى ستر عورات النظام الرأسمالي وتخفيف التفاوتات الرهيبة في الدخل. ويكفي أن أشير إلى أن عدد سكان أمريكا ٥ في المئة من سكان العالم وينتجون ويستهلكون حوالى ٢٥ في المئة مما ينتجه العالم، ومع ذلك هناك ١٣ في المئة من الأمريكيين يعيشون تحت خط الفقر في الوقت الذي يوجد في الولايات المتحدة ٧٥ من أغنى ١٠٠ ثري من أثرياء العالم، ودولة رفاه الحد الأدنى هي في مقابل دولة رفاه الحد الأقصى، وهي الدول التي تتبنى السياسات من منظور أخلاقي من أجل رفع مستوى معيشة الجميع فقراء وأغنياء، والحفاظ على حد أدنى من الحياة الكريمة كنوع من الديمقراطية الاجتماعية. وتمثل هذه السياسات جزءاً من الوظيفة الأخلاقية للدولة كما هي مطبقة في الدول الاسكندينافية وكندا مثلاً.

ـ في ما يتعلق بدولة الرفاه العربية، فهي قائمة على صيغة عقود الإذعان الاجتماعي التي بدورها يكون فيها الإنسان العربي «سوبر مواطن» بالمعنيين الاقتصادي والاجتماعي من خلال تأكيد (من دون التنفيذ دائماً): تعليم مجاني، علاج مجاني، عمل مضمون. . . إلخ. وفي المقابل، يتخلى المواطن العربي عن حقوقه السياسية، ثم تتحول المسألة إلى نوع من المباراة الصفرية؛ فمع كل زيادة في الحقوق السياسية تتخلى الدولة عن واحدة من التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية، والعكس وارد أيضاً.

الفصل الرابع

النموذج التعاوني ـ دراسة مقارنة: النموذج الدولوي الفرنسي والنموذج التعاوني الألماني

فؤاد نهرا

يندرج التأمل في موضوع الدولة الراعية في فرنسا وألمانيا في إطار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها الطور الأخير للعولمة الرأسمالية. فمنذ منتصف الثمانينيات عمّ حديث الاقتصاديين حول مسألة أزمة نموذج المساومة الاجتماعية الذي كان ميزة الحقبات الأربع التالية لإعلان المبادرة الكينزية المتمثلة بـ «سياسة الصفقة الجديدة» (New Deal)، أي لأن الخطاب السائد حتى منتصف السبعينيات كان في المجتمعات الأوروبية الغربية يتأرجح بين الرأسمالية الإصلاحية والمطالب الاشتراكية الأكثر جذرية، ولم تكن إمكانية تفكيك هذا النموذج مطروحة سوى في بعض الأوساط الأكاديمية التي تناولت نقض مقومات الاقتصاد الكينزي.

أما نموذج المساومة الاجتماعية التي نحن بصددها والتي تمّت تحت سقف الرأسمالية، فقد انعكست على عدة مستويات مثل مستوى تنظيم العمل وعلاقات الإنتاج من حيث إدخال النظام الفوردي، ومستوى إعادة توزيع الدخل القومي الذي شكّل الأساس الأول لمهمات دولة الرعاية بالمعنى الضيق للكلمة، ومنها مستوى الاستثمار في النظام التربوي الذي هدف إلى إعادة النظر إلى احتكار الطبقات الميسورة للتعليم العالي.

أثار انتشار ما سمي بالليبرالية الجديدة في المجتمعات الأنكلوساكسونية (بريطانيا والولايات المتحدة) جدالاً مختلفاً حول مسألة قدرة نموذج المساومة على

البقاء، ففي حين باشرت الحكومات البريطانية المتتالية تحت إشراف المحافظين بإصلاحات جذرية وضعت حداً لهذا النظام لتطلق الـ «حرية الاقتصادية» من جديد، تساءل ممثلو قوى اليمين في الدول الأوروبية القارية ما إذا كان الإصلاح الليبرالي الجذري هو الاتجاه التاريخي الحتمي للنظام الأوروبي الجديد. وفي هذا الإطار أصبحت مهمة التيارات الاشتراكية هي الدفاع عن هذا النموذج الذي كانت تنتقده منذ قبل.

أما الدفاع عن التوازنات والمساومات التاريخية التي أحدثتها الدولة الراعية منذ منتصف الأربعينيات، فقد أصبح محور اهتمام النقابات العمالية في فرنسا وفي معظم الدول الأوروبية القارية، ولا سيما أن النظام العالمي الجديد أدخل أطرافاً جديدة في حقل المنافسة الاقتصادية للإنتاج الأوروبي وهي اقتصاديات أوروبا الشرقية الصاعدة واقتصاديات شرقي آسيا التي أصبحت مصدرة لسلع ذات المستوى التكنولوجي الرفيع، ونعلم أن دورة الإنتاج في هذه الأخيرة اعتمدت على الأجور المتدنية وكذلك على مستوى عال من استغلال القوة العاملة، يرافقها مستوى متدنٍ لنفقات الدولة الاجتماعية.

أما موضوع مقالتنا فينحصر في إبراز بعض جوانب أزمة نموذج المساومة الاجتماعية التي نعرّفها على أنها نموذج يقوم على أساس المساومة في علاقات الإنتاج بين رأس المال وقوة العمل، عن طريق تقديم الضمانات لهذه الأخيرة والتنازلات لصالح مستوى معيشتها. وتعتبر الدولة المنفقة على المخاطر الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من هذا النموذج.

وفي حين قد تنحصر المناقشة أحياناً في موضوع الإنفاق الاجتماعي، آثرنا أن نربط ما بين ثلاثة مستويات هي:

- مستوى الإنفاق الاجتماعي، لنبين حدود المبادئ الاقتصادية التي تراهن على ارتفاع معدل الاستهلاك الطوعي أو القسري.

- مستوى علاقات العمل الذي يعتبر أساس ديناميكية الإنفاق الاجتماعي لأنه يحدد موازين القوى بين أطراف علاقات الإنتاج، ولأنه ينعكس بالضرورة على السياسات الاجتماعية للدولة، فعلى سبيل المثال أتى تراجع الدولة البريطانية في تأمين المخاطر الاجتماعية كأثر مباشر لتفكيك نموذج المساومة في علاقات الإنتاج، من خلال قمع النقابات والتضييق عليها، وإطلاق حرية أرباب العمل وإلغاء القيود على إجراءات الصرف الخ..)

ـ مستوى الإنفاق التربوي وتسيير النظام التربوي، الذي يعتبره الاقتصاديون استثماراً في رأس المال البشري بدلاً من الإنفاق الاجتماعي. غير أننا نضعه في صلب مهمات الدولة الراعية، لان توفير الفرص للطبقات الدنيا لا يتناسب أحياناً مع حسابات الاستثمار والمردودية.

أما حقل دراستنا، فيتناول دولتين يسود فيهما نموذج المساومة الاجتماعية. وإذ كانت ألمانيا سباقة إلى انتهاج هذا النموذج، من خلال طرح الاقتصادي لودفيغ إرهارد (Ludwig Erhard) مبدأ الرأسمالية الاجتماعية، أصبحت فرنسا هي أيضاً مختبراً لهذا النموذج، مما يفسر تمسّك غالبية التيارات السياسية من اليمين المعتدل إلى اليسار الاشتراكي بـ «النموذج الاجتماعي الفرنسي». إن عمل التصنيف الذي نقوم به لا يلغي فرادة كل تجربة، وغايته الابتعاد عن التحليلات المختزلة. يبقى أننا نتصدى في هذا الموضوع لكميات هائلة من المعطيات والتحليلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونكتفي بتقديم لمحة سريعة.

أولاً: في تصنيف أنماط الدول الراعية الأوروبية

اعتاد العديد من علماء الاجتماع على اعتماد تعريف ضيق للدولة الراعية: فهي على حد تعريفهم الدولة التي تتولى مهمة تغطية المخاطر الاجتماعية الأساسية مثل المرض والبطالة والشيخوخة، إلى جانب مهمة إعانة الأسرة. وانطلاقاً من هذا التعريف، تطرح جانباً قضيتان أساسيتان من مهمات الدولة التدخلية وهما:

ـ قضية الإنفاق على النظام التعليمي.

ـ قضية تنظيم العلاقات الإنتاجية عن طريق التشريعات المتعلقة بضبط وسير العمل داخل الوحدات الإنتاجية.

استطراداً، توفر لنا التصنيف الشائع الذي قام به عالم الاجتماع إسبينغ أندرسن بين ثلاثة أنماط للدولة الراعية وهي[1]:

ـ النمط الاجتماعي ـ الديمقراطي الذي تلعب فيه الدولة دوراً محورياً مباشراً في تأمين المخاطر الاجتماعية المذكورة، من خلال سياسة ضريبية فعالة (اعتماد الضريبة التصاعدية)، ومن خلال إعادة توزيع الثروة من أجل تأمين حد

---

(١) انظر: Gösta Esping-Andersen, *Social Class, Social Democracy, and State Policy: Party Policy and Party Decomposition in Denmark and Sweden*, New Social Science Monographs; E8 (Copenhagen: New Social Science Monographs, 1980).

أقصى من تغطية الحاجات الاجتماعية الناجمة عن البطالة والمرض والشيخوخة وحالات العسر والفقر المختلفة. وتنتمي الدول الاسكندينافية مثل السويد إلى هذا النمط.

ـ النمط الليبرالي الذي تتميز به بريطانيا والذي تكتفي فيه الدولة بتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية تاركة إلى القطاعات الأخرى ـ المؤسسة الإنتاجية والشركات الخاصة ـ مهمة تأمين ما يزيد على ذلك الحد الأدنى. وبالرغم مما قيل عن خطة لورد بيفريدج (Lord Beveridge)، يبقى أن هذه الأخيرة تشكل أساس ذلك النموذج لأنه يفرض تغطية للمجتمع بأسره لكنها متوقفة على الضروريات، وأهمها النظام الصحي.

ـ النمط التعاوني الشائع في فرنسا وألمانيا الذي يعتمد على مؤسسات تديرها وتمولها أطراف العلاقة الإنتاجية، ممثلة بالنقابات العمالية وبنقابات أرباب العمل، وتعتمد على الدخل الذي يحققه الأجراء داخل المؤسسة الإنتاجية. ولا تتدخل فيه الدولة مباشرة سوى في تأمين الاحتياجات غير المرتبطة بالعمل والإنتاج، مثل إعانة الأسر بحسب عدد الأولاد، وإعانة الشرائح الأكثر فقراً.

لكن هذا التصنيف الشائع لا يأخذ بعين الاعتبار العلاقة المعقدة داخل الدولة الراعية بين سبل تأمين المخاطر الاجتماعية من جهة، وتنظيم علاقات العمل والإشراف على النظام التعليمي من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال يعتبر النموذج الفرنسي تعاونياً في ما يتعلق بتأمين المخاطر الاجتماعية، في حين يعتبر دولوياً في ما يتعلق بتأمين حقوق العمال وتسيير النظام التربوي. ويتميز النظام الفرنسي في ما يتعلق بإدارة المرافق العامة بتمحوره حول الدولة وبنزعته المركزية. ويتبين ذلك من المقارنة بين النظام الجامعي الفرنسي والنظام الجامعي البريطاني على سبيل المثال.

فلا بد إذاً من تحديد العلاقة التي تربط نظام الإنفاق على الحاجات الاجتماعية بنظام تسيير علاقات العمل، لأن علاقات العمل تعتبر أساسية في الأنظمة الاجتماعية الأوروبية(٢).

---

(٢) تعرّض تصنيف إسبينغ أندرسن لانتقادات متنوعة منها ذلك الذي يقدمه العالم الفرنسي برونو تيري الذي يضيف إليهما النموذج الأبوي الياباني والذي بمقتضاه تؤمن المؤسسة الإنتاجية مباشرة تغطية المخاطر الاجتماعية للعاملين فيها. انظر: Bruno Théret, «L'Etat providence à l'epreuve des comparaisons internationals,» dans: Philippe Auvergnon [et al.], *L'Etat à l'épreuve du social*, collection «le présent avenir» (Paris: Syllepse, 1998).

نحو نمط تنظيم علاقات العمل ونطلق عليها مصطلح نموذج المساومة الاجتماعية(٣).

ينطلق تعريفنا من المساومة التاريخية التي عقدها أطراف الدورة الإنتاجية وأطراف الصراع الاجتماعي في الدول الرأسمالية الأوروبية، وذلك بفعل المبادرات المشهورة التي نعيد ذكرها:

ـ أطروحات كينز في إصلاح نظام السوق الحرة، وإدخال عاملي تدخل الدولة في تسيير الاقتصاد والاعتماد على مبدإ إعادة توزيع الدخل بحجة أن الاستهلاك هو المحرك الأصلي للدورة الإنتاجية.

ـ أطروحات فورد في الولايات المتحدة الذي بدل نموذج تنظيم سير العمل التايلوري بآخر يرتكز على المساومة مع النقابات العمالية، ويعتمد على ارتفاع مستوى الدخل العمالي حتى يتيسر لأجير الشركة أمر شراء أجهزتها المكلفة

ـ خطة بيفريدج في بريطانيا والتي أرست الأسس الأولى لدولة الرعاية من خلال إطلاقها قوانين الرعاية الصحية على سبيل المثال، وكذلك من خلال تبنيها مشروع إعانة الطبقات الفقيرة في ميادين أخرى مثل معونة العطل عن العمل.

يعتمد هذا النموذج على مبدأين هما:

المبدأ الأول، مبدأ تدخل الدولة من أجل تصحيح آثار قوانين السوق الرأسمالية وذلك من خلال التدخل لتوزيع الدخل وللحد من استغلال القوى العاملة، وكذلك من أجل ضمان الحقوق الاجتماعية للفئات الأجيرة الوسطى والدنيا.

والمبدأ الثاني، هو المساومة الاجتماعية (ويقول البعض التاريخية) بين رأس المال والطبقة العاملة من خلال التعامل مع منظمات ونقابات عمالية قوية، لكنها تراجعت عن النهج الثوري من أجل النهج الإصلاحي.

ونرجّح الفكرة القائلة إن القاعدة الأساسية لهذا النموذج اقتصادية، تكمن في تناقضات نظام التراكم الرأسمالي السابق الذي اعتمد أساساً على اتجاهين أصبحا متناقضين في ما بعد وهما: الاتجاه إلى تكثيف استغلال القوى العاملة، يقابله اتجاه

---

(٣) وقد اختلف في تعريف ظاهرة المساومة الاجتماعية، إلا أن ذكرها ورد في أغلب الدراسات السوسيولوجية لحقبة السبعينيات، فمنهم من يعرّفها بالمساومة التاريخية لأنها من شأنها أن تنهي الصراع الطبقي، ومنهم من يطلق عليها تسمية الإجماع الاجتماعي الديمقراطي (علماء الاجتماع الماركسيون الجدد). انظر كتابنا السابق: Fouad Nohra, *Théories du capitalisme mondial*, préface de Samir Amin, collection forum du tiers monde (Paris: L'Harmattan, 1997).

إلى الارتفاع المطرد لإنتاجية العمل. ويعتقد ماركس والماركسيون أن هاتين النزعتين تنبعان عن نظام التراكم الرأسمالي الذي يحكمه قانون الاتجاه الانخفاضي لمعدل الربح، والذي بمقتضاه لا يستطيع رأس المال أن يتصدى للمنافسة إلا من خلال الرفع المستمر لمستويي الاستغلال والإنتاجية. وكان الاقتصاديون الماركسيون قد توقعوا أن يصل النظام إلى لحظة التفجر الداخلي ما كاد أن يحصل إثر أزمة عام ١٩٢٩.

نعلم أن نظريات كينز انطلقت من هذه الظاهرة، واستخرجت منها قوانين اقتصادية أساسها أن الاستهلاك هو المحرك الأساسي لحركة الاستثمار. إذ يبين في معادلاته الشهيرة كيف أن مستوى الاستهلاك المتدني يفرض سقفاً متدنياً على مستوى الاستثمار، وكذلك يؤدي إلى تعطيل حركة نمو الدخل الإجمالي للمجتمع. ثم إنه يبين في كتاب **النظرية العامة** أن معدل الاستهلاك يظل أكبر بكثير لدى أصحاب الدخل المحدود، في حين أن أبناء الطبقات الثرية لا يخصصون للاستهلاك سوى نسبة قليلة من دخلهم. والمستفاد من ذلك أن التوزيع الأنصف للدخل والذي يزيد من حصة الطبقات الأكثر فقراً يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للاستهلاك، في حين أن حصر الدخل الإجمالي في يد أقلية ثرية يؤدي بالعكس إلى انخفاض مستوى الاستهلاك.

ونعلم أنه بمقتضى هذه النظرية أصبحت الدولة مستهلكاً أساسياً في النموذج الاقتصادي الكينزي:

ـ لأنها تتدخل من أجل توزيع الدخل عن طريق السياسة الضريبية.

ـ ولأنها تقوم بتنمية قطاع الخدمات الاجتماعية: مثل قطاعي الصحة والتربية. (والجدير بالذكر أن قطاع التربية يشكل المصدر الأول لنفقات الدولة السنوية في فرنسا).

ـ ولأن القطاعات الأمنية والعسكرية تمتص حصة مهمة من إجمالي الإنتاج.

يبقى أن موازين القوى السياسية لعبت هي أيضاً دورها في إرساء أسس الدولة الراعية ونموذج المساومة، إذ غلبت على الأوساط المحافظة الخشية من انتشار الثورة الاشتراكية ولا سيما أن الخروج من الحرب العالمية الثانية رافقته الظواهر التالية:

ـ انتشار الاشتراكية السوفياتية على نصف مساحة القارة الأوروبية.

ـ صعود التيارات والأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية والجنوبية (فرنسا، إيطاليا، اليونان الخ . . .)

ـ صعود حركات التحرر الوطني في المستعمرات التي اعتمد الكثير منها مبدأ التوجيه الاشتراكي للاقتصاد.

أما النموذج الفوردي لتنظيم العمل فيتميز بالسمات التالية[٤]:

ـ يستمد من النموذج التايلوري السابق مبدأ الفصل والتفاوت بين نشاط التوجيه والتأطير (الكوادر وقوة العمل المتخصصة) من جهة، وبين نشاط التنفيذ(العمال) من جهة ثانية.

ـ ثم إنه يستمد منه مبدأ تجريد العامل من السيطرة على سير عمله لأنه أصبح عملا مجزأ وميكانيكياً.

ـ لكنه على خلاف النموذج التايلوري يفترض رفع مستوى الدخل العمالي.

ـ وعلى خلافه يعتمد على آلية المساومة بين رأس المال والطبقة العاملة المنظمة في النقابات شرط أن تعدل هذه الأخيرة عن نهجها الراديكالي الثوري.

لقد تزامن انتشار هذا النموذج مع ظواهر سياسية ـ اجتماعية منها:

ـ النسبة العالية للانتساب إلى النقابات في دول أوروبا الشمالية مثل ألمانيا وبريطانيا والقوة التمثيلية لهذه الأخيرة حيث عرفت كل من ألمانيا وبريطانيا هيمنة اتحاد نقابي على الحياة العمالية (اتحاد النقابات العمالية الألمانية (DGB)، ومؤتمر اتحاد النقابات في بريطانيا).

ـ مراجعة الأحزاب الاشتراكية الكبرى نظرياتهم الثورية لصالح برامج إصلاحية تحافظ على جوهر النظام الرأسمالي (وهو شأن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني الذي تخلى عن مبادئه الثورية في مؤتمر باد غوتنبرغ عام ١٩٥٤).

ـ اعتماد الأحزاب اليمينية خطاباً إصلاحياً يعيد النظر إلى العقيدة الليبرالية الكلاسيكية فتستعيض عنها بدعوة إلى ربط التراكم الرأسمالي ببعد اجتماعي (مثل الديمقراطية المسيحية في ألمانيا التي تبنت طرح الرأسمالية الاجتماعية وأصدرت أول قانون أساسي ينظم تسيير المؤسسة الإنتاجية عام ١٩٥٢ والأحزاب اليمينية الكبرى في فرنسا أثناء السبعينيات، والتي أيدت التوجه الاجتماعي للرأسمالية.

---

(٤) انظر ما سمي بنظريات ضبط علاقات العمل «Ecole de la regulation»، في: Alain Lipietz, *Mirages et miracles : Problémes de l'industrialisation dans le Tiers Monde*, economie critique (Paris: Editions La Découverte, 1985).

ونذكر على سبيل المثال أن الحزب الديغولي ادعى حينذاك اقترابه من النهج العمالي البريطاني).

وتزامن انتشار النموذج الفوردي مع تنامي مهمات الرعاية الاجتماعية، بحيث تلازمت المساومة الاجتماعية بين العامل ورب العمل مع التدخل المطرد للدولة من أجل تأمين حقوق هذه الأخيرة الأساسية خارج دورة الإنتاج وذلك بمقتضى المنطق الاقتصادي الكينزي:

- لقد عمدت الأنظمة الرأسمالية الأوروبية إلى تعميم التأمين الصحي على معظم فئات العاملين وغير العاملين، من خلال تأمين المرافق الصحية وضمان تغطية النفقات الصحية. وإذ اختلفت النماذج المعتمدة، أصبحت هذه التغطية جزءاً من الاستهلاك القسري الذي تفرضه الضرائب.

- ثم إنها انتهجت سياسة تعزيز دور الأسرة من خلال إعانة الأسر الأكبر حجماً، ومن خلال تيسير مهمات الأمهات[٥].

- ثم إنها أمّنت سبل ضمان مرتبات التقاعد من خلال القوانين التي تحدد دور كل من أطراف العلاقة الإنتاجية ومن خلال تحديد المعدلات.

- ويعتبر الإنفاق على النظام التربوي جزءاً من مهمات الدولة الراعية، وقد عمدت الدول الأوروبية الكبرى إلى توفير نظام دراسي مجاني على جميع المستويات، وإن كان هذا الأخير ينمو إلى جانب قطاع تعليمي خاص.

وتعتبر هذه المهمات وفقاً للمنطق الكينزي أنماطاً من الاستهلاك القسري الذي تفرضه الدولة الراعية التي تشكل حافزاً للاستثمار، واستطراداً سبباً مباشراً في مضاعفة الدخل الإجمالي، وفقاً إلى مبدإ المضاعف الكينزي، لأنها تستخرج من معدلات الادخار التي قد تعرفها الطبقات الثرية، بقدر ما تعتبر الضريبة نوعاً من الاستهلاك القسري، على مستوى المجتمع ككل.

تلك هي الاتجاهات الرئيسية التي تفردت بها الحقبات الثلاث التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي تميزت بها الرأسمالية في أوروبا الغربية، فلا عجب أن يكون لهذا الواقع انعكاساته على موازين القوى السياسية ومنها:

---

(٥) أما سياسات إعانة الأسرة فقد اختلفت باختلاف المجتمعات الأوروبية، ففي مثال فرنسا يعتبر مصدر هذه السياسات إرادة سياسية في تعزيز النمو الديمغرافي، وتعتبر المرأة هي الطرف الأساسي الذي يتلقى المعونة، وذلك على خلاف ما يحصل في ألمانيا والسويد.

ـ تحقيق الاستقرار السياسي وتهميش التيارات الثورية الراديكالية، حيث تبين أن نفوذها انحصر أحياناً في الأوساط الجامعية وفي أوساط بعض الحركات الاجتماعية الرافضة للنظام الاجتماعي[٦].

ـ اشتراك التيارات الاشتراكية والنقابات في إدارة الاقتصاد الرأسمالي.

ـ تحقيق أسس إجماع أو شبه إجماع في ميدان السياسة الخارجية، حيث إن التيارات والأحزاب العمالية أيدت السياسات التوسعية التي بادرت بها الحكومات اليمينية السابقة (دور غي موليه الاشتراكي الفرنسي في حرب السويس، تأييد الاشتراكيين الفرنسيين حرب الجزائر، دعم النقابات العمالية الأمريكية لحرب فيتنام إلخ).

وانعكس كل ذلك على الخطاب السوسيولوجي حيث إن ريمون أرون (Raymond Aron) استطاع أن يرد على الماركسيين بأدلة عيانية، بأن وضع الطبقة العاملة في أوروبا الغربية تحسّن إلى حد إبعادها عن هدف تغيير النظام، وأن هذه الأخيرة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من استقرار النظام الرأسمالي، وأن وضعها فيها أفضل من وضع مثيلتها في أوروبا الشرقية[٧]. كما إنّ الخطاب الماركسي نفسه شهد انعطافاً بسبب إعراض الكثير من المفكرين والاقتصاديين الماركسيين عن الرهان على الطبقة العاملة الغربية، فعلى سبيل المثال استخدم كل من أرغيري إمانويل (Arghiri Emmanuel) وسمير أمين مصطلح الإجماع الإمبريالي، والذي يكشف عن التحاق المؤسسات النقابية والحزبية الممثلة للطبقة العاملة بالمشروع التوسعي للرأسمالية الغربية، مما أدى إلى الاستنتاج أن تغيير النظام العالمي لن يأتي إلا من حركات التحرر الوطني في الدول الـ «عالمثالثية»[٨].

لكننا لا بد لنا أن نطرح السؤال عما إذا كانت مهمة تغطية الاحتياجات الاجتماعية مرتبطة بموازين القوى في الصراع الطبقي، أي في الصراع بين أطراف

---

(٦) تبين ذلك من خلال الطلاق الحاصل بين الحركات اليسارية الطلابية من جهة، والحركات النقابية العمالية من جهة ثانية، أثناء ثورة أيار/مايو ١٩٦٨ في فرنسا، حيث إن الحركات الأولى كانت تطالب بإسقاط الرأسمالية والتمهيد للثورة، في حين كانت الثانية تبحث عن سبل تحسين شروط العمل. طبعاً اختلفت التفسيرات السياسية والتاريخية للظاهرة ولن نخوض في هذا الموضوع.

(٧) انظر: Raymond Aron, *L'Opium des intellectuels*, collection Idées; 175, [nouvelle édition] ([Paris]: Gallimard, 1969).

(٨) انظر: Samir Amin, *Classe et nation dans l'histoire et la crise contemporaine* (Paris: Ed. Minuit, 1979), et Arghiri Emmanuel, *L'Echange inégal: Essai sur les antagonismes dans les rapports économiques internationaux* (Paris: Maspero, 1969).

علاقة الإنتاج، فالوقائع التاريخية تثبت هذه الفكرة أحياناً وتكذبها أحياناً أخرى:

- لقد أتت التشريعات الأساسية التي تكفلت بمهمة تأمين المخاطر الاجتماعية كنتيجة للمنحى التصاعدي الذي اتخذته المطالب العمالية من جهة، ووصول الأحزاب العمالية إلى سدة الحكم من جهة ثانية.

- لكن الدولة في فرنسا وألمانيا كانت قد بادرت إلى الإنفاق على الخدمات الصحية الأساسية بمعزل عن هذه الضغوط، ففي مثال الدولة الفرنسية انتشرت المرافق الصحية للدولة منذ بداية القرن العشرين (حوالى عام ١٩١٠) لتستجيب لحاجات الطبقات الأكثر فقراً. واعتبر ذلك من صميم وظيفة الجمهورية الجديدة الحريصة على شرعيتها السياسية، وكذلك على تكثيف حضورها على حساب الجماعات المحلية والدينية والإقليمية(٩).

ثانياً: التنوع والاختلاف في النماذج الاجتماعية ذات الصنف الواحد: مثال فرنسا وألمانيا

يبقى أن هذه النظرة العامة تخفي التنوع في التجارب الأوروبية، كما إنها تخفي التناقضات التي يشهدها كل نموذج. وينكشف هذا التناقض أحياناً حين تتراكم أنماط من التنظيم والتسيير لا يتفق بعضها مع البعض، ويعتمد كل منها على منطق مختلف. وجدنا أن ثلاث قضايا تدخل في إطار مهمات الدولة الراعية وهي:

- مهمة الإنفاق على الحاجات الاجتماعية، تلك الناجمة عن المخاطر الاجتماعية (المرض، البطالة، الشيخوخة)، وتلك المتعلقة بإعانة الأسرة.

- مهمة تنظيم علاقات العمل في المؤسسات الإنتاجية.

- مهمة تسيير النظام التربوي.

ونجد على سبيل المثال أن الدول التي تعتمد على النظام التعاوني في القضية الأولى قد تكون دولوية وشديدة المركزية في ما يتعلق بالقضية الثانية، وربما في ما يتعلق بالقضية الثالثة. ونذكر هنا واقع الدولة الفرنسية. وعلى عكس ذلك نجد الأنظمة الليبرالية تعتمد بقدر أكبر على الدولة في تأمين الإنفاق الاجتماعي، في حين تفسح مجالاً أكبر للمبادرة في ما يتعلق بعلاقات العمل وتسيير النظام التربوي (مثال

(٩) انظر: Didier enard, «Intervention de l'Etat et genèse de la protection sociale en France (1880-1940),» *Lien social et politique-RIAC* (Montréal), no. 33 (1995).

بريطانيا). كما أننا نجد في النظام الألماني توافقاً وتكاملاً بين النظام التعاوني في الإنفاق الاجتماعي، وبين النظام التوافقي في علاقات العمل.

ثم نجد أن خصوصية كل دولة ليست بالضرورة ناجمة عن تاريخها ولا هي دائمة مستقرة إلى غير رجعة، إنما يأتي النموذج الطاغي في فترة تاريخية ما نتيجة لموازين القوى السياسية ونتيجة للتناقضات الخاصة بالنموذج الذي سبقه، فعلى سبيل المثال كان النظام الألماني دولوياً وشديد المركزية منذ عهد بسمارك انتهاءً بالرايخ الثالث، ومن ثم أحكم قطيعة مع هذا النموذج مع نشأة جمهورية ألمانيا الفدرالية واعتماد مبدإ الرأسمالية الاجتماعية مع لودفيغ إرهارد، فأصبحت المشاركة بين العمال وأرباب العمل هي أساس قانون العمل والضمان الاجتماعي. ونجد أيضاً أن اعتماد النموذج الليبرالي في بريطانيا لم يكن بالضرورة إرثاً تاريخياً أنكلوساكسونياً بقدر ما جاء نتيجة لأزمة السياسات العمالية المتتالية، وبقدر ما جاء مزعزعاً لأسس الدولة الراعية السائدة في السبعينيات[١٠].

١ ـ علاقات العمل

لنبدأ بعلاقات العمل: تميز النموذج الفرنسي بالحضور الكثيف للدولة في تحقيق الإصلاحات في حين أن النموذج الألماني انتهج مسلكاً مختلفاً تماماً لأنه تجاوز حد المساومة إلى حد المشاركة بين أطراف العلاقة الإنتاجية ـ أي رأس المال وقوة العمل.

لن نتمادى في الحديث عن نشأة النموذج الاجتماعي الألماني الغربي، لكننا نلفت نظر القارئ إلى العوامل التالية:

ـ إن المانيا شهدت صراعات اجتماعية سياسية حادة منذ نشأة جمهورية وايمار عام ١٩١٨، انتهت بمصادرة السلطة السياسية من قبل الحزب الوطني الاشتراكي (النازي) مروراً بالثورات الشيوعية (عام ١٩٢٠).

ـ إن احتلال ألمانيا من قبل الحلفاء وتقسيمها أوجدا وضعاً جيوسياسياً غير مستقر لألمانيا الغربية كان لا بد أن يوازَن بالبحث عن استقرار اجتماعي.

ـ إن الديمقراطية المسيحية الصاعدة بعد عام ١٩٤٧ ابتعدت عن النموذج

---

(١٠) نذكر القارئ بأن الإصلاحات الليبرالية التي قادها حزب المحافظين أتت كرد فعل على السلطة التي مارسها مؤتمر اتحاد النقابات (Trade Union Congress) الذي كان على سبيل المثال يفرض ممارسة السوق المغلقة (Closed Shop) والذي بمقتضاها يشترط على من يدخل المؤسسة كأجير أن ينتمي إلى النقابة. كذلك لا بد أن نذكر العلاقة الوطيدة التي ربطت إصلاحات الحكومات العمالية بمسار تعزيز سلطة الاتحاد النقابي المذكور.

الليبرالي الصرف واعتمدت مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أطلقه في ألمانيا الاقتصادي لودوفيغ إرهارد.

ـ إن الاتحاد العام للنقابات الألمانية الذي يمثل القوة النقابية المهيمنة لدى العمال كان يؤثر الحياد السياسي والاستعداد للمساومة مع أرباب العمل(١١).

ويتميز النموذج الألماني بارتكازه على مبدإ المشاركة والمشاورة بين العمال وأرباب العمل في تنظيم وتسيير العمل، تحت إشراف وسلطة الطرف الأخير، وأساسه قانون عام ١٩٥٢ المتعلق بتسيير المؤسسة الإنتاجية والذي بمقتضاه:

ـ تحترم الدولة استقلالية المؤسسة الإنتاجية ولا تتدخل في تسييرها إلا بما هو ضروري.

ـ يشارك العمال الممثلون بنقاباتهم أرباب العمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم العمل، وكذلك بتلك المتعلقة بالشروط المعيشية للعمال (فعلى سبيل المثال تخضع إجراءات الصرف والإبعاد مثلاً لرأي النقابات العمالية).

ـ تشكل الاتفاقات والمعاهدات المبرمة بين أطراف علاقة الإنتاج (النقابات العمالية وأرباب العمل) مصدراً أساسياً لقانون العمل، وتلعب النقابات دوراً أساسياً في اقتراح الإصلاحات.

والجدير بالذكر أن قانون عام ١٩٥٢ أكمل في ما بعد بقانون عام ١٩٧٢ الذي كرس مبدأ الإدارة المشتركة للمؤسسة الإنتاجية بين العمال وأرباب العمل في ما يتعلق بتنظيم العمل وبمعيشة العمال، ووسع نطاق صلاحيات ممثلي العمال حيث كان قانون عام ١٩٥٢ قد حصرها وجعل الكثير منها استشارياً. ثم إنه منح النقابات سلطة مطالبة أرباب العمل وإرغامهم على تطبيق قوانين العمل والاتفاقات(١٢).

ونجد على سبيل المثال أن اللجوء إلى الإضراب العام لا يأتي كمقدمة لمحاورة الطرف الآخر، وإنما كخيار يعتمد عند نفاد الخيارات الأخرى، ما يفسر القيود التي

---

(١١) بالرغم من أنه خرج أحياناً كثيرة عن هذا الحياد ليلتقي مع مطالب الحزب الديمقراطي الاجتماعي. انظر: Dieter Schuster, *Le Mouvement syndicaliste allemande* (Bonn: [s. n.], 1985).

(١٢) لا شك أن في مصطلحاتنا هذه اختزالاً واضحاً للتحليل السوسيولوجي للطبقات الاجتماعية، ولا سيما أن أطراف علاقة الإنتاج لا تختصر باثنين، وأن حضور الفئات الوسطى تكثف مع نمو الاقتصاد. لكنه من الأسهل أن نختزل المصطلحات من أجل توضيح فكرة أخرى، وحتى نتجنب الجدال حول الطبقات الاجتماعية، الذي يستغرق أكثر بكثير من فصل في مقالة.

وضعها النظام التوافقي على تحقيق الإضراب: من استنفاد الحوار إلى الحصول على أغلبية وبخاصة داخل أعضاء النقابة.

ونجد على عكس ذلك أن النموذج الفرنسي يعتمد على التدخل الكثيف للدولة، ويترك هامشاً ضيقاً للاتفاقات بين نقابات العمال وأرباب العمل، فأساس تشريع العمل يتمثل في قوانين العمل التي يصوغها أو يصادق عليها البرلمان، فأنماط عقود العمل محددة في هذه القوانين وكذلك شروطها وضوابطها. أما الاتفاقات الجماعية (Conventions Collectives) فتعتبر مكملة للعمل التشريعي للدولة. ولا تكون بنود الاتفاقات صالحة إلا إذا أتت بشروط عمل أفضل (بالنسبة إلى العمال) من تلك التي نص عليها قانون العمل.

ولهذا الحضور الكثيف للدولة أسباب في التاريخ الاجتماعي ـ السياسي الفرنسي.

ـ أتت تجربة المشاركة متأخرة عن تلك التي شهدتها ألمانيا الغربية. إذ إنه حتى اتفاقات عام ١٩٦٨ لم ينص قانون العمل على ضرورة وجود النقابة داخل المؤسسة الإنتاجية، كما إنّ حقل المشاركة كان ضيقاً للغاية، نظراً إلى الصلاحيات الواسعة التي كان يمارسها رب العمل. ولم تكتمل الإصلاحات التي وسعت من صلاحيات الهيئات التعادلية (العمالية ـ الرأسمالية) إلا عام ١٩٨٢ مع تشكيل أول حكومة وحدة اليسار.

ـ غلبت ثقافة المواجهة على ثقافة المشاركة في إطار علاقات العمل، وقد ساهم الحضور الكثيف للحزب الشيوعي في ترجيح كفة الصراع الطبقي. كما إنّ النقابة الأكثر تمثيلاً للعمال (الاتحاد العمالي العام) كانت مرتبطة بهذا الأخير، مما جعل أرباب العمل يُعرضون عن فكرة الاعتماد على اتحاد نقابي واحد يمثل العمال ويتكلم باسمهم، وذلك على خلاف ما تحقق في ألمانيا وبريطانيا. علاوة على ما سبق تمت محاولات ناجحة لشق صفوف النقابات العمالية بدعم من أرباب العمل[١٣].

ـ تضمن البرنامج اليساري المشترك الذي صيغ عام ١٩٧٣ وبدئ بتطبيقه عام ١٩٨٢ ثقافة دولوية واضحة المعالم، تعتمد أساساً على الدولة لتأمين حقوق العمال والفئات المستغلة، وتعتبر الدولة مفتاح الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

---

(١٣) نضيف أنه كثر الحديث في الثمانينيات عن تدخل المخابرات الأمريكية، عن طريق النقابات العمالية الأمريكية من أجل إحداث هذه الانشقاقات، لكن هذا الحديث موضوع سجال لا يدخل في إطار موضوعنا. نضيف إليه أن التشريع الفرنسي المتعلق بالاتفاقات الجماعية يحاول الالتفاف حول النقابة العمالية المسيطرة بسبب انتمائها إلى الماركسية.

٢ ـ الإنفاق الاجتماعي

أما في ميدان الإنفاق الاجتماعي، فنشهد تقارباً بين النموذجين الفرنسي والألماني اللذين يعتمدان على المؤسسات التي يمولها الإنتاج ودخل العاملين الأجراء، والتي يديرها أطراف علاقات الإنتاج بحيث تتضمن في صيغة تعادلية المؤسسات ممثلين عن نقابات العمال وممثلين لأرباب العمل.

وتنبع هذه المؤسسات الإدارية من إرادة الطرفين العمالي والرأسمالي الممثلين على صعيد الدولة والأقاليم بأعضاء النقابات الممثلة والمنتخبة من قبلهما.

لكن الدولة وضعت لها إطاراً تشريعياً ينظم العلاقة بين الأطراف المتدخلة في إدارة صناديق الضمان الاجتماعي، وضوابط مالية لتأمين الشفافية في إدارة النفقات، والمتضمن في «قانون الضمان الاجتماعي».

وقد ساهمت المؤسسات المركزية والدولة في توحيد أنظمة ضمان أجراء القطاع الخاص مهما اختلفت انتماءاتهم المهنية، وكذلك في توحيد شروط اقتطاع القسائم وشروط الإنفاق وكيفيته وفقاً إلى جداول محددة.

والجدير بالذكر أن ميزانية صناديق الضمان الاجتماعي تعتمد أساساً على الحصص المقتطعة من الأجور، وتعتمد على مصدر أساسي هو العمل، فعلى سبيل المثال يظهر كشف الأجور الفارق بين الأجر الإجمالي (أي قبل اقتطاع الحصص) وبين الأجر الصافي (بعد اقتطاعها)، كما إنّه يظهر مدى اشتراك رب العمل في هذه الحصص. وفي قائمة الحصص المقتطعة تظهر نسبة كل نوع من أنواع التأمين، ولا سيما أن كل واحد منها يرتبط بصندوق ضمان مستقل له ميزانيته الخاصة.

ويشكل هذا النموذج بديلاً للنموذج المعتمد في الكثير من الدول الأوروبية ذات النهج الليبرالي أو الاجتماعي الديمقراطي، حيث تقتطع ميزانية الضمان الاجتماعي من الميزانية العامة للدولة وتمولها شتى أنواع الضرائب ولا سيما الضريبة على الدخل. كما إنّه يتميز عن أنماط أخرى لامركزية من الضمان الاجتماعي ومنها:

ـ نمط التعاونيات المحلية والمهنية المتخصصة الذي اعتمدته دول أوروبا الجنوبية في مرحلة أولى والتي انتشرت في ظل الحكومات الفاشية السابقة متسببة في تفاوت بالغ بين أصناف الأجراء.

ـ نمط الضمان الذي توفره المؤسسة الإنتاجية مباشرة، والذي يتميز أيضاً باعتماده على الوحدات الصغيرة.

أما مبررات هذا النظام فمصدرها النظرية القائلة إن العمل هو مصدر الدخل

والثروات، وهي مقولة يعود أصلها إلى نظريتي ريكاردو وماركس، وغايتها إظهار الطبقة العاملة للمجتمع أن الدخل الذي يقتطع لتأمين المخاطر الاجتماعية ما هو إلا نتاجٌ لعملها. أما الغاية التالية فتتمثل في الإصرار على امتلاك هذا الدخل بصورة مباشرة عن طريق الصناديق ذات الطابع التعاوني الخاضعة لإدارة وإشراف المؤسسات التعادلية العمالية/ الرأسمالية(١٤).

ولهذا النظام التعاوني أثر مهم وهو ارتباط الإنفاق الاجتماعي بمستوى الدخل، وتحديد مستواه ومعدله نسبة إلى مستوى الأجور: وبمقتضى هذا المنطق يحدد مستوى الإنفاق على البطالة كنسبة معينة من مبلغ الأجور، على مدى فترة محدودة. كذلك الأمر بالنسبة إلى معاش الشيخوخة. لكن الإنفاق الصحي لا يرتبط بمستوى المعيشة وإنما بمقدار الحاجة إلى المعالجة الطبية والاستشفائية.

واستطراداً لا تتبنى الدولة إصلاحاً ما لنمط الإنفاق أو الإدارة إلا وتستشير المؤسسات التعادلية التي تسير صناديق الضمان الاجتماعي، وإن كانت صلاحية هذه الأخيرة استشارية في الكثير من الأمور في مثال فرنسا، إلا أن الدولة تستطيع أن تلعب دوراً محورياً في حال تراكم عجز ميزانية صناديق الضمان الاجتماعي، ففي فرنسا اعتمدت هذه الأخيرة عام ١٩٩٠، تشريعاً يقر بالاستقلالية المالية لتلك الصناديق، مما يجعل تدخل الدولة لإنقاذها عملاً استثنائياً غالباً ما يقابله ضغط عليها تمهيداً لمطالبتها بإصلاحات جديدة.

إذاً ليست استقلالية الضمان الاجتماعي عن ميزانية الدولة العامة ضمانة للحفاظ على حقوق الأجراء، وكذلك على مستوى الإنفاق الاجتماعي المرتجى، ولا سيما أن العجز أصبح مطرداً في كل واحد من صناديق الضمان. وقد تجاوز عجز ميزانية الضمان الصحي في فرنسا الـ ١٣,٢ مليار يورو وهو رقم قياسي لم يشهد من قبل(١٥).

٣ ـ النظام التربوي

نكتفي هنا بالمثال الفرنسي في ما يتعلق بالنموذج التربوي لنبين كيف أنه كان شديد المركزية حتى منتصف الثمانينيات. فوفقاً لنموذجه الأصلي يعتبر هذا النظام من أشدها مركزية في أوروبا لأسباب هي:

---

(١٤) يذكر بعض علماء الاجتماع عاملاً آخر وهو حذر النقابات من هيمنة الدولة، انظر: Bruno Palier, *Gouverner la sécurité sociale: Les Réformes du systéme français de protection sociale depuis 1945*, le lien social (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 2002).

(١٥) انظر التقرير التمهيدي لإصلاح ميزانية الضمان الاجتماعي الذي أعده مجلس الشيوخ الفرنسي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤.

ـ أن تعيين الأساتذة والإنفاق عليهم وحتى تبديل مواقعهم يتم على مستوى الدولة المركزية التي تتولى هذه المهمات بأسرها.

ـ أن الإنفاق على المباني والمعدات كان يقع على عاتق الدولة المركزية حتى عام ١٩٨٢ (إلى حين المصادقة على قانون اللامركزية).

ـ أن البرامج الدراسية للتعليم الابتدائي والثانوي تحدد بدقة على مستوى وطني من قبل تعليمات وزارة التربية(١٦).

ـ إن شهادة نهاية التعليم الثانوي هي واحدة للجميع ولها قيمة واحدة مهما كانت المدرسة التي تخرج منها التلميذ

ـ إن الشهادات الجامعية تعتبر نظرياً متساوية مهما كان موقع الجامعة.

وتعتمد الجامعات الرسمية على إنفاق الدولة الذي يستمد مباشرة من الميزانية العامة المعتمدة في مجلس النواب وكذلك على إنفاق المجالس الإقليمية، لكنها لا تعتمد إلا بصورة جزئية على الإقساط الجامعية، كون هذه الأخيرة متواضعة نسبة إلى تلك التي تفرضها الجامعات البريطانية والأمريكية(١٧).

يبقى أن ثمة إصلاحات أتت لتحث المؤسسات التربوية المدرسية والجامعية، للبحث عن شراكة مع المؤسسات الرسمية المحلية والإقليمية (المجالس الإقليمية والبلدية) والقطاع الخاص. ويبقى أن مستوى تطور هذه الأخيرة لم يبلغ مستوى الشراكة التي تعرفها الجامعات الأنكلوساكسونية، وتظل هذه الشراكة هامشية، لكن الفكرة ليست مستبعدة(١٨).

ثالثاً: أزمة الدولة الراعية في الدول المعتمدة على نموذج المساومة الاجتماعية

للنموذجين الفرنسي والألماني مزاياهما وآثارهما الإيجابية على المجتمع، بما تؤمّنانه من توزيع عادل للثروات على المجتمع بأسره. وعلى سبيل المثال يتبين لنا أن

(١٦) ونجد على عكس ذلك أن تحديد الحكومة المركزية للبرامج الدراسية هو ظاهرة حديثة العهد في بريطانيا تعود إلى قانون بيكر لعام ١٩٨٨، إن النظام التربوي الألماني هو مجموع من الأنظمة الإقليمية التي تشرف عليها الأقاليم (Lander).

(١٧) وذلك على الرغم من ارتفاعها التدريجي حيث ازدادت منذ عام ١٩٨٦ بنسبة ٤٠٠ في المئة. يبقى أنها لا تغطي سوى ٥ في المئة من كلفة الطالب الجامعي الواحد.

(١٨) لقد تعددت محاولات الإصلاح الرامية إلى إعطاء مزيد من الاستقلالية للمؤسسة الجامعية. باشر بها قانون سافاري عام ١٩٨٤ وأحبط إصلاح دوفاكيه عام ١٩٨٦ بسبب قوة المعارضة الطلابية، واعتمد قانون فيون لعام ٢٠٠٥.

معدل الضرائب والرسوم المقتطعة تقارب الـ ٤٥ في المئة في فرنسا وهي أعلى معدل في أوروبا بعد السويد، ٥٣ في المئة مقابل ما يقارب ٣٧ في المئة في بريطانيا(١٩). ويعني ذلك أن ما يقل عن نصف الثروات المنتجة داخل المجتمع الفرنسي تخضع إلى عملية إعادة التوزيع. وينتفع من ذلك المشيب والمريض والعاطل عن العمل على حساب الأجير المنتج وذوي الدخل المتدني على حساب الأثرياء، والأسرة الكبيرة والمتوسطة على حساب الأعزب. . . الخ.

إلا أن نظام الرعاية هذا يعاني أزمة شديدة على عدة مستويات، ما أدى إلى إصلاحات جذرية اعتمدتها الدولتان من حيث إصلاح نظام البطالة ونظام التقاعد لتخفيف وتقنين الإنفاق على الحاجات الاجتماعية التي أصبحت تتجاوز إلى حد بعيد إمكانيات الميزانيات التي تستجيب لها.

١ ـ تعميق الهوة بين العاملين والعاطلين عن العمل وحدود النموذج التعاوني

أما عوامل الأزمة فمتعددة، وهي تطال مختلف مرافق وأبواب الرعاية ومنها الضمان الاجتماعي والعمل والنظام التربوي. لكن لا بد أن نبدأ بذكر تناقضات نظام الضمان التعاوني الذي تختص به فرنسا وألمانيا على حد سواء، فعلى سبيل المثال انكشفت في فرنسا حدود النظام التعاوني حين انتشرت ظاهرة الفقر والتهميش بسبب استقرار البطالة الطويلة المدى، فالبطالة خطر اجتماعي يتحمله أحد صناديق الضمان الاجتماعي الذي يقتطع ميزانيته من قسائم الأجراء، كل بحسب مستوى دخله. أما الإنفاق عليها فيتم عن طريق دفع معاش لتعويض ما يقارب ٦٠ في المئة من الدخل الإجمالي السابق للأجير الذي خرج إلى البطالة خلال السنة الأولى، وتنخفض النسبة كل ثلاثة أشهر لتبلغ مستوى الحد الأدنى ثم الصفر بعد فترة تتراوح بتراوح مدة العمل التي قضاها الأجير العاطل عن العمل(٢٠). لكن إطالة مدة البطالة بالنسبة إلى أكثر من مليون عاطل عن العمل أثناء الثمانينيات أثارت مشكلة انتهاء الحق في التعويض في غياب أي دخل بديل. ويعني ذلك أن النمط التعاوني أدى إلى كارثة اجتماعية بالنسبة إلى الفئات الاجتماعية التي همشتها الحياة الاقتصادية.

وإذ لم تطرح هذه المشكلة خلال الستينيات بسبب غياب ظاهرة البطالة المزمنة،

---

(١٩) انظر إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠٠١.

(٢٠) الجدير بالذكر أنه تم إصلاح هذا النظام من جديد في أثناء السنوات الأخيرة من أجل مواجهة ما يسميه الاقتصاديون بفخ العطل عن العمل (Trappe à inactivité).

وفي السبعينيات بسبب عدم قدرة صندوق الضمان الاجتماعي على تغطية الإنفاق على العاطلين عن العمل، وبسبب قلة المهمشين إلى غير رجعة، أثيرت القضية مع الكارثة الاجتماعية التي انكشفت في الثمانينيات، ما أدى إلى اعتماد النموذج الدولوي وإقرار قانون توزيع دخل الحد الأدنى بالنسبة إلى فاقدي المدخول (عام ١٩٨٨). وتقتطع المبالغ من ضريبة خاصة تفرض على الثروات الكبرى. وطرحت المسألة نفسها بالنسبة إلى الضمان الصحي حيث إن المهمشين المنتهية حقوقهم أسقط حقهم في التعويض عن النفقات الصحية، التي هي أيضاً كانت مرتبطة بمستوى الدخل السابق (أثناء فترة العمل)، ما أدى إلى إصلاح حديث قضى بتغطية الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً بما سمي بالتغطية الصحية الشاملة، والتي تقتطع من ميزانية الدولة والأقاليم والبلديات.

واستطراداً لا بد من القول إن النموذج التعاوني في ما يتعلق بتأمين المخاطر الاجتماعية من شأنه أن يؤدى إلى تجاهل الفئات التي همشتها الحياة الاقتصادية بما ينذر بكارثة اجتماعية لم يتجنبها المجتمع الفرنسي ألا من خلال اللجوء إلى الدولة، فإلى نموذج خطة بيفريدج. إنه نموذج لا يؤمن الاستقرار إلا حيث معدلات البطالة المتدنية، في حين أنه يشق المجتمع إلى شقين متباعدين في فترات البطالة المرتفعة، ويؤدي إلى تعميق الهوة الاجتماعية بين الأجراء والمهمشين.

٢ ـ تضخم الإنفاق ومعدل الضريبة والعجز المالي

ثم إن ارتفاع نسبة المنتفعين من تعويضات الضمان الاجتماعي إلى مجموع الأجراء من شأنه أن يؤدى إلى تنامي العجز المطرد لميزانية هذا الأخير، وبالتالي إلى أزمة بنيوية. وهذا ما يحصل اليوم بالنسبة إلى الميادين الثلاثة، أي البطالة والشيخوخة والصحة:

ـ في ما يتعلق بضمان البطالة، أدى ارتفاع معدلات هذه الأخيرة إلى عجز متنام للميزانية الخاصة بصندوق البطالة، مما أوحى إلى أطراف علاقة العمل بأحد الحلين: إما ارتفاع معدل القسائم المقتطعة، وإما تخفيض الإنفاق. وبما أن مستوى الاقتطاع أصبح مرتفعاً للغاية، لجأ هؤلاء إلى تخفيض مستوى الإنفاق. وقد باشرت الدولة الفرنسية بذلك منذ الثمانينيات، ومن خلال إصلاحات متتالية، في حين أن ألمانيا شهدت إصلاحاً جذرياً عام ٢٠٠٣ تحت اسم قانون هارتز، والذي حصر التعويض عن البطالة نسبة إلى مستوى الدخل السابق بعام واحد، حيث يصل التعويض في الأعوام اللاحقة إلى مستوى الحد الأدنى من الدخل مع فرض شروط قاسية على العاطل عن العمل لحثه على البحث عن عمل بديل.

ـ أما في ما يتعلق بالشيخوخة، فقد تبين أن معدل المتقاعدين نسبة إلى العاملين أخذ في التصاعد بسبب الهرم الذي يصيب معظم المجتمعات الأوروبية، حيث يتوقع أن نصل إلى نسبة ثمانية متقاعدين لكل عشرة عاملين لعام ٢٠٤٠[٢١]، مما دفع الحكومات المتتالية في فرنسا وألمانيا إلى تأخير عمر التقاعد (إصلاحات عام ١٩٩٣ في فرنسا التي أطالت عدد سنوات العمل إلى ٣٧ سنة، والإصلاحات الألمانية لنهاية التسعينيات).

ـ وفي ما يتعلق بالضمان الصحي، أتى العجز نتيجة لتنامي الحاجات الاجتماعية في العلاج، بسبب ازدياد نسبة الشيوخ، وبسبب تطور التقانة الطبية والاستشفائية ولا سيما في معالجة أمراض مميتة كان علاجها غير متوافر خلال الحقبات السابقة. ويكفي أن نذكر أن تقانيات علاج الأمراض الشديدة أصبحت مكلفة للغاية. ولا بد أن نذكر التغيير في نمط علاقة المجتمع بالعلاج الطبي. كل ذلك أدى إلى ازدياد في النفقات الصحية لم يقابلها مستوى الواردات.

تلك هي العوامل التي من شأنها أن تفسر ظاهرة الأزمة التي تشهدها ميزانية الإنفاق الاجتماعي، والتي لا تؤدي غالباً سوى إلى تقليص النفقات ومن ثم إلى حصر حقوق المنتفعين بها، انتهاءً بما لا يمكننا أن نتوقعه. لكن لماذا لا يعتمد الشركاء في تلك المؤسسات إلى رفع مستوى المساهمة والاقتطاع؟

لقد اعتمد شركاء صناديق الضمان على رفع مستوى الضريبة الاجتماعية (أي الاقتطاع) خلال الستينيات والسبعينيات، واعتبر ذلك من صميم المنهج الكينزي الذي مفاده أن الاستهلاك هو محرك الاقتصاد، وأن معدل الاستهلاك إلى الادخار يشكل المضاعف الكينزي الذي يؤدى إلى مضاعفة الاستثمار ومن ثم الدخل العام للمجتمع. لكن الحلول الكينزية أشرفت على نهايتها منذ نهاية السبعينيات، إذ إن الاقتصادات الأوروبية شهدت حالة نقيضة من تضخم الاستهلاك نسبة إلى الاستثمار، مما أنذر بحالة من التضخم والعجز المالي وحث على الاستدانة. تلك هي حدود النظرية الكينزية وبخاصة أن هذه الأخيرة برزت في اقتصادات عرفت فائضاً إنتاجياً هائلاً لم تستطع الفئات الاجتماعية الغالبة أن تمتصه بسبب مستوى معيشتها المتدني. أما ما نشهده اليوم فهو العكس تماماً: مستوى مرتفع من الاستهلاك المباشر وغير المباشر، الطوعي (استهلاك الأفراد)، والقسري (الضرائب والرسوم) يكاد أن يتسبب في تعطيل الآلة الاقتصادية.

(٢١) انظر التقرير التمهيدي لإصلاح ميزانية الضمان الاجتماعي الذي أعده مجلس الشيوخ الفرنسي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤.

٣ ـ ارتفاع كلفة اليد العاملة وفقدان قدرة القطاعات المنتجة على المنافسة

وتبيّن علاوة عن ذلك أن النموذج التعاوني في إدارة الضمان الاجتماعي مخلّ بقدرة المؤسسات الإنتاجية الفرنسية والألمانية على المنافسة على المستوى العالمي. إذ إن القسائم التي تقتطع من كشف الأجور لتغطية نفقات الضمان الاجتماعي تؤدي إلى ازدياد كلفة القوة العاملة، فعلى سبيل المثال تبلغ كلفة العامل الفرنسي بالنسبة إلى رب العمل أكثر من ضعف أجره الصافي، ويتمثل الفارق بينهما في المقتطع لصالح الضمان الاجتماعي[٢٢]. في حين أن وزر ميزانية تأمين المخاطر الاجتماعية يقع على الدولة في النموذجين الليبرالي والاجتماعي الديمقراطي وتقتطع المبالغ من ضريبة الدخل وليس من كشف الأجور.

لقد دفع ذلك الأمر الدولة الفرنسية إلى اعتماد سياسة الإعفاءات الاستثنائية من قسائم الضمان الاجتماعي من أجل تشجيع أرباب العمل على استخدام أجراء جدد. لكن لهذه الإستراتيجية حدودها أيضاً حيث إن الشركات تجيد المكر في استجلاب مساعدات الدولة من دون تقديم المقابل المنتظر على المدى البعيد. نذكر على سبيل المثال مبادرة قامت بها الدولة عام ١٩٩٥ وتقضي باستخدام مبلغ تأمين البطالة كبديل للأجر بالنسبة إلى الشركات التي تستخدم عاطلين عن العمل طالت مدة بطالتهم. وتبين أن الشركات التي همها هذا الحافز عمدت إلى صرف أجراء من أجل استخدام هؤلاء والاستغناء عن دفع الراتب بمقدار مبلغ الإعانة التي تقدمها الدولة. لقد تم التخلي عاجلاً عن هذا القانون.

ونتج عن ارتفاع كلفة التأمينات الاجتماعية المقتطعة من الأجور، وكذلك عن المنافسة الأوروبية والدولية، تجميد نسبي لمستوى الدخل الفردي الصافي، ما يجعل مستوى دخل الطبقة الوسطى في فرنسا ادنى من مستوى دخل نظيراتها في الدول الاسكندينافية وبريطانيا[٢٣]. بدئ بالعمل بسياسة تجميد الدخل منذ منتصف الثمانينيات، أي منذ أن أدى تطبيق السياسة الكينزية من قبل حكومة وحدة اليسار عام ١٩٨٢ إلى آثار تضخمية واضحة، وإلى انخفاض قيمة العملة. وفي حين أن التضخم البطيء اعتبر لدى الكينزيين أداة اقتصادية تمكّن الاقتصاد الكلي من إعادة

---

(٢٢) ووفقاً للتقرير الذي قدمه المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فرنسا عام ١٩٩٣، تقاس كلفة العامل الفرنسي بعشرين ضعف ما هي عليه كلفة العامل الهندي للعمل الإنتاجي نفسه.

(٢٣) وهذا ما يوضحه السوسيولوجي إريك مورين في مقابلة أخيرة أجراها في صيف ٢٠٠٥ حيث يبين أن من تناقضات النظام الفرنسي الجمع بين مستوى متدن لأجور الطبقة المتوسطة من جهة، وبين سياسة الضرائب المرتفعة التي ترهق هذه الأخيرة، فهي تنتهج السياسة الضريبية للدول الإسكندينافية من دون توفير مستوى معيشة الأجير الاسكندينافي. انظر: *Alternatives economiques* (juillet-août 2005).

توزيع الدخل والحث على الاستهلاك والاستثمار، أصبحت المتغيرات مختلفة في ظل سيطرة الأسواق المالية.

لقد تمثلت سياسات تجميد الأجور في ثلاثة أمور هي:

ـ قرار الحكومة بفك ارتباط أجور القطاع العام بمؤشر التضخم، ما يعني تجميدها الذي تسبب في انخفاض القدرة الشرائية.

ـ اقتطاع المزيد من الضرائب الاجتماعية من حصة العاملين وليس من حصة أرباب العمل.

ـ القبول الضمني بتجميد الأجور في القطاع الخاص درءاً لخطر البطالة.

وعلى عكس ذلك ظل مستوى الأجور في ألمانيا مرتفعاً، وتأخرت مظاهر الأزمة نسبياً لأسباب عديدة:

ـ قدرة نظام المشاركة في علاقات الإنتاج على التكيف مع متطلبات السوق، ولا سيما مع متطلبات التكيف التقاني.

ـ الانهماك في معالجة مسألة هضم الاقتصاد الألماني الشرقي الذي كانت كلفته مرتفعة للغاية (أكثر من ١٠٠ مليار يورو). وقد طال الوقت الذي ظن خلاله رجال السياسة الألمان أن العامل الأساسي في تراجع النمو في الاقتصاد الألماني عائد إلى كلفة مسار الوحدة السياسية.

ـ حفاظ القطاعات الإنتاجية الألمانية على قدرتها على منافسة القطاعات المماثلة داخل الاتحاد الأوروبي، واقتنائها مستوى عالياً من التقانة.

ثم لا بد من الإشارة إلى الجهود المبذولة في فرنسا وألمانيا من اجل رفع إنتاجية العمل، من خلال إدخال التقانيات الجديدة ذات الاستخدام الكثيف للرأسمال (Capital Intensive) ومن خلال إعادة هيكلية تنظيم علاقات الإنتاج (تقليص الوحدات الإنتاجية، تبدل مقاييس تقييم العمل، إدخال عاملي الاستقلالية النسبية والمسؤولية عن نتاج العمل إلخ. . .)، لقد نتج عن ظاهرة ارتفاع كلفة العمل بحث الشركات الكبرى عن يد عاملة أقل كلفة من خلال تصدير الوحدات الإنتاجية إلى الخارج، وهنا وفرت أوروبا الشرقية والوسطى فرصة ذهبية لهذه الإستراتيجية، التي تتيسر اليوم مع تنمية وسائل الاتصال: إذ إنه على سبيل المثال أصبح من الممكن الاعتماد على خدمات متوافرة في الخارج بكلفة منخفضة نسبياً، في حين كان تصدير الوحدات الإنتاجية يقتصر على صناعة السلع في التسعينيات.

لكن الإصلاحات التي اعتمدتها فرنسا منذ منتصف الثمانينيات وضعت حداً لهذه الظاهرة، ولا سيما في القطاعات التي تتطلب يداً عاملة ذات خبرة فنية، وفي تلك التي تعتمد على تقانة متوسطة أو ثقيلة، وكذلك في تلك التي راجعت هيكلية علاقات الإنتاج. وتشير التقارير الاقتصادية أن الإصلاحات التي بوشر بها اعتباراً من منتصف الثمانينيات أدت إلى ازدياد نسبة الربح إلى الأجر في توزيع الحصص، في الوحدات الإنتاجية الكبرى.

وفي ظل تلك التطورات تظل القوة العاملة ذات الكفاءة التقانية المرتفعة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية التي تتطلب مستوى تقانياً رفيعاً، لما يقدمه النظام التربوي من كفاءات تدخل بوفرة سوق العمل. يبقى أن هذه الظاهرة تقع بموازاة ظاهرة معاكسة وهي أزمة البحث العملي والجامعي في فرنسا، والتي لا تنال من الأوساط الألمانية بالمقدار نفسه.

٤ ـ أزمة النظام التربوي الفرنسي

يبقى أن النظام التربوي أصبح الحقل الأساسي الذي توفّر فيه الدولة الراعية خدماتها الكاملة لأوسع شرائح المجتمع. إذ إنه، كما بيّنا، تنفق الدولة مباشرة على المدارس والجامعات والمعاهد الرسمية، وتتبنى سياسة نشطة في ازدياد قدرة الجامعات على استيعاب الأعداد المتزايدة للتلامذة والطلاب.

لقد تأخر النظام التربوي الفرنسي عن الدول المجاورة في إصلاحاته الديمقراطية، إذ إنه لم يوفّر بالفعل فرصة إكمال الدراسة الثانوية للجميع إلا بعد إصلاحات عام ١٩٨٩، ولا سيما القانون الإطار الذي يدعو إلى ضرورة حصول ٨٠ في المئة من الشباب على مستوى الباكالوريا.

يبقى أن الازدياد السريع لأعداد الطلاب الذي نتج عن هذا الإصلاح لم يقابله سياسة مناسبة للجامعات، إذ إن هذه الأخيرة ظلت تستوعب هؤلاء من دون شروط ولا امتحانات مسبقة، ما أدى إلى تضخم عدد الطلاب وإلى الانخفاض التدريجي لمستوى هؤلاء، فعلى سبيل المثال ازداد عدد طلاب الجامعات في فرنسا بنسبة تفوق ٢٥٠ في المئة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٥. ولقد بلغ عدد طلاب الجامعات حوالى ١٤٢٠ مليوناً مقابل ٦٣٠ مليوناً عام ١٩٧٠[٢٤].

(٢٤) الجدير بالذكر أن عدد طلاب الجامعات عاد إلى الانخفاض عام ٢٠٠٢ حيث تم إحصاء أقل من ١٢٥٠ مليون طالب، بسبب تدني القيمة التبادلية للشهادات الجامعية في سوق العمل.

لقد أدى ذلك إلى ارتفاع الكلفة الإجمالية للتعليم العالي في فرنسا، كما إنّ نسبة مردودية الطالب انخفضت بسبب ارتفاع معدلات الخروج والضياع (Taux de Déperdition). وإذ تبين الإحصاءات الأخيرة أن كلفة الطالب الواحد المتوسطة تقارب الـ ٧٥٠٠ يورو. ويشهد النظام الجامعي الفرنسي التناقضات التالية:

ـ ارتفاع الكلفة الإجمالية للتعليم العالي مع انخفاض مستوى الإنفاق على الطالب الواحد الذي يظل أدنى من معدلات الدول الأوروبية الكبرى (٦٨٠٠ يورو للطالب مقابل ما لا يزيد على ١,٠٠٠ يورو للطالب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)[٢٥].

ـ أزمة التمويل بسبب تضخم إنفاق الدولة المقتطع من الضرائب وبسبب ضعف التمويل من قبل القطاع الخاص

ـ المستوى المتدني (نسبة إلى الدول الأوروبية المجاورة مثل بريطانيا وألمانيا) لرواتب الأساتذة الجامعيين والذين تدنت قدرتهم الشرائية بسبب التضخم والتجميد النسبي لرواتب الموظفين

ـ طغيان النزعة البيروقراطية في إدارة بعض الجامعات، وطغيان الحسابات الشخصية والسياسية (بالمعنى الأوسع للكلمة) وغياب آلية موضوعية لقياس الإنتاجية في ميدان التعليم والبحث العلمي ـ مع العلم أن تلك المقاييس وضعت في النظام الجامعي الأمريكي وأدت إلى تناقضات سافرة ـ.

وأخيراً يتميز النظام الجامعي الفرنسي بتركيبته الثنائية، إذ إن المعاهد المخصصة لتخريج النخبة المسيطرة سياسياً واقتصادياً تقع خارج النظام الجامعي، وتتميز بنزعتها النخبوية الشديدة، في حين تركت الجامعة للطبقات الوسطى، ما أدى إلى ما يسميه علماء الاجتماع بانخفاض معدل صرف الشهادات بسبب تضخم هذه الأخيرة[٢٦].

لكن، وبالرغم من ما سبق، يظل مستوى التعليم العالي في فرنسا مرتفعاً للغاية بسبب مضمون التعليم، وكثافة الدورات التدريسية والمستوى المرتفع للأساتذة الوافدين ـ بسبب شدة المنافسة ـ.

---

(٢٥) انظر: Jean Claude Hardouin et Geoges Septours, «Les Coûts du système éducatif,» *Problèmes economiques* (avril 2004).

(٢٦) انظر تحليلات ريمون بودون بهذا الصدد: Raymond Boudon, *L'enégalité des chances; la mobilité sociale dans les sociétés industrielles* (Paris: Gallimard, 1984).

رابعاً: أزمة الإصلاح الاجتماعي ومسألة الالتحاق بالنموذج الليبرالي

تبين مما سبق أن المؤسسات التي كانت في الستينيات تؤمن استقرار المجتمع دخلت طور أزمتها، لكن الحديث عن الأزمة يتطلب تلميحاً إلى المخارج والحلول، ولا سيما أن المحافظة على النظام كما هو لم يعد ممكناً على المدى المتوسط. لم يبقَ النظامان الفرنسي والألماني بمعزل عن محاولات الإصلاح وأهمها الإصلاحات التي أحدثتها الحكومة الألمانية الأخيرة لنظامي الشيخوخة والبطالة على سبيل المثال. كما إنّ الحكومات الفرنسية المتتالية قدمت ردود فعل.

ونجد عدة أنماط من الردود الإصلاحية، منها ما يقع على طرف العقيدة الاقتصادية الليبرالية المتجددة، ومنها ما يقع على خط يساري يقضي بتشديد القبضة على رأس المال.

ـ من أمثلة الإصلاحات التي تقع على الطرف الأول، إصلاح نظام تأمين البطالة الألماني الذي يلتحق إلى حد ما بالنظام البريطاني، حيث إن هذا الأخير ألغى التعويض المحدد على أساس الدخل السابق لصالح معونة الحد الأدنى التي قد تحذف في حال رفض العاطل عن العمل ثلاثة عروض للعمل. ومن أمثلتها فتح الباب أمام توفير جزء من معاش التقاعد عن طريق تشكيل رأسمال خاص (Retraites Par Capitalisation) الذي لم يلق أصداءً إيجابية في المجتمع الفرنسي. ومن أمثالها أيضاً اقتراح بعض الاقتصاديين برفع رسوم التسجيل في الجامعات إلى ما يعادل نصف النفقة التي تقدمها الدولة لكل طالب(٢٧).

ـ أما الإصلاحات التي تقع على طرف التيارات اليسارية فتقضي بتغريم الشركات التي تلجأ بصورة مستمرة إلى الصرف الجماعي للعمال، من خلال المطالبة باستعادة مساعدات الدولة ومن خلال فرض رسوم وغرامات خاصة(٢٨). ونجد من بينها اقتراحات بإدخال ضريبة خاصة على المضاربات المالية في سوق الأسهم، وهي تسمى بضريبة توبين (نسبة إلى الاقتصادي الشهير). كما أننا نجد اقتراحات تقضي بتضييق الهوة بين الفئات الأكثر ثراء والفئات الأكثر فقراً انطلاقاً من المشاهدة العيانية لظاهرة مضاعفة الثروات الكبرى.

---

(٢٧) انظر: Vincent Vandenberghe, «L'Université & doit-elle être gratuité,» *Problèmes economiques* (avril 2004).

(٢٨) إنه إصلاح تقدمت به الحكومة اليسارية في فرنسا عام ٢٠٠٢ وتم انتقادها من قبل عدد من الاقتصاديين. انظر: Jerôme Gautie, «Protection de l'emploi: De la dérégulation à la flexicurité,» *Problèmes economiques* (juillet 2005).

وإذ يظل الجدال قائماً في المجتمعين الفرنسي والألماني، يبقى الإصلاح رهناً بموازين القوى السياسية، حيث إن ثمة عوامل قد تساهم في الحؤول دون الانتقال إلى النظام الليبرالي الأنكلوساكسوني، وهي قوة تمسك الأجراء الفرنسيين بمنطق الحفاظ على المكتسبات، ونفور غالبية الرأي العام من النموذج الليبرالي (مما دفع اليمين الفرنسي إلى الجهر بتمسكه بما يسمى بالنموذج الفرنسي)، ووزن القطاع العام (حيث تستوعب قطاعات الدولة والمؤسسات الرسمية أكثر من ٥ ملايين موظف) الذي يكون أول متضرر من الإصلاحات الليبرالية. لكننا لا بد أن نتساءل عما إذا كانت الضرورات الاقتصادية هي التي ستنفد طاقات المجتمع من أجل تمرير الإصلاح الليبرالي، أم أن المجتمع السياسي الفرنسي سيكون قادراً على ابتكار نموذج جديد يستطيع ضبط قواعد التراكم والمنافسة الرأسماليين؟ الأمر متوقف على عوامل عدة منها قدرة القوى الاجتماعية على ابتكار نماذج جديدة وقدرتها على فرض الحلول على المستويين الأوروبي والعالمي[٢٩].

لقد استطاع النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الفرنسي ان يتكيف مع متطلبات العولمة المتتالية من دون أن يتخلى عن خصوصياته. وعلى سبيل المثال سلك طرفا علاقات الإنتاج طريق تجميد الأجور وتكثيف الإنتاجية من اجل مواجهة المنافسة الأجنبية من دون المساس بصيغة قانون العمل التي تؤمن للعامل (الذي يعمل بمقتضى عقد عمل ذات المدة اللامحدودة) شبه الاستقرارية داخل المؤسسة الإنتاجية، وللموظف شروط استقراره التام (الوظيفة مدى الحياة).

إن اختيار أطراف علاقة الإنتاج التضحية بالنمو الكمي لمستوى الدخل، لصالح الاستقرار في العمل يخرج من إطار المعادلات الاقتصادية الكمية ويبين مدى تأثير الإطاري التعاقدي والمؤسسي للاقتصاد. إلا أننا نحتاج إلى بحث آخر من أجل ايضاح مفهوم العقد الضمني الذي نحن بصدده حول خيارات الوحدات الإنتاجية والنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي ككل، ومن أجل تقديم دراسة تبين مدى تأثير الإطار المؤسساتي وقوانين التفاعل بين أفراد المؤسسة الإنتاجية، وكذلك من اجل دراسة ديناميكية المؤسسات.

لكننا بإمكاننا أن نستخلص مما سبق أن النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الفرنسي

---

(٢٩) الجدير بالذكر أن الحزب الديمقراطي الألماني لا يرى حلولاً اجتماعية ممكنة إلا على صعيد المؤسسات التي تتجاوز المستوى الوطني وأهمها مستوى الاتحاد الأوروبي. لكن الحزب المذكور لا يتجاهل المؤسسات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية... إلخ، لفرض منطق جديد يبتعد عن منطق الليبرالية الحادة.

سعى جاهداً للتكيف مع متطلبات العولمة المتتالية، وكذلك مع المد الليبرالي المتجدد، مع الاحتفاظ بنموذجه الخاص. يبقى أن الرد على التحديات ما زال ينحصر في إطار الحفاظ على النموذج وتبقى الإستراتيجية الهجومية محصورة بالتيار اليميني الليبرالي المتجدد، والذي يقترح إعادة هيكلة النظام الاجتماعي الفرنسي بأسره. يبقى أن التيار الغالب داخل اليمين نفسه يأبى تجاوز «النموذج الاجتماعي الفرنسي»، والأسباب عديدة، منها تمسّك غالبية الرأي العام الفرنسي بهذا النموذج ولا سيما بمبدإ توفير العدالة والأمن الاجتماعي: وذلك من خلال حماية الأجير، واستمرارية التأمين الصحي، والحفاظ على مجانية التعليم العالي وانفتاحه على الطبقات الأكثر فقراً.

إن حضور هذه الثقافة الاجتماعية هو الذي أحبط منذ منتصف الثمانينيات الأطروحات الليبرالية المتجددة التي عدل عنها الكثيرون من أنصار اليمين الفرنسي. لكن هل تؤدي أزمة النموذج الراهن إلى تأليب الرأي العام عليه وإلى اتجاهه نحو الإصلاح الليبرالي؟

تعقيـــــب

علي القادري

أولاً، ما زالت المشكلة الرئيسية لدولة الرفاه منوطة بالاقتصاد الكينزي، فالاقتصاد الكينزي يرى توزيع الكعكة على أنه مرتبط بموازين قوى الطبقات الاجتماعية في مجتمعاتنا. لكن الاقتصاد النيوكلاسيكي يرى الأمور من وجهة نظر أخرى، وهي أن الأجر هو أجر فردي مرتبط بالإنتاجية الفردية، وبذلك تصبح الأجور مجموع أجور كل الأفراد، والعكس هو الصحيح، أي إن الأجر اجتماعي وهو أجر طبقة، والأجر الفردي ومستوى معيشة كل فرد يأتي استطراداً عليه توزيع لدخل الطبقة. وبهذا تشكل دولة الرفاه الوسيط الذي من خلاله تجسّر الهوة وتعدل موازين القوى الطبقية وتحقق الهامش الذي من خلاله يتكون عامل الرفاه. لذا وبما أن الرفاه أو الدولة الاجتماعية في الأساس ترتكز على أسس اجتماعية، يعني أن الاقتصاد الكينزي يمثل الأساس لدولة الرفاه.

ثانياً، على الرغم من ما يقال عن غياب دور الدولة القومية، فإن الدراسات الأخيرة وبالرغم من تشابك تدفقات الرأسمال، فإن الأخير يتمتع بحماية الدولة القومية، ويعود أخيراً إلى دولته الأم. وكذلك نرى ان الدول الأكثر اشتراكية من دول الرفاه كان لها النصيب الأكبر في النمو على مدى ١٥ سنة ماضية.

ثالثاً، يجب التنويه بدور مشروع مارشال وتركيزه على الصناعات ذات السعة (Increasing Returns)، بعكس التركيز على الصناعات الريفية القليلة الإنتاجية، الأمر الذي وفر إعادة بداية عملية الثراء والإبداع بعد الحرب.

رابعاً، الدروس التي يمكن لنا استخلاصها هي أن الرفاه منوط بدولة قومية سياسية، وبالتركيز على التصنيع ذي الإنتاجية العالية (Increasing Returns).

الفصل الخامس

النموذج الاجتماعي الديمقراطي ـ دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا

هادي حسن(*)

تمهيد

الدول الاسكندينافية هي مجموعة من البلدان ذات تاريخ مشترك، وتماثل اجتماعي واقتصادي. وتعتبر مجموعة من البلدان المتجانسة في سياساتها الاجتماعية، والدول هذه هي: الدانمارك وفنلندا والنرويج والسويد، وأخيراً تصنف أيسلندا ضمن هذه المجموعة. ويعني (النمط) سمات متعددة لكنها مشتركة في ميادين السياسة الاجتماعية ورفاهية المواطنين. جميع هذه البلدان تركز على تحقيق الاستخدام الكامل لقوة العمل المتاحة، ويقترن ذلك بسياسة فاعلة في سوق العمل. إن نظام الرفاهية الشامل (Universal) في هذه البلدان، هو ما يميزها عن مختلف أنظمة الرفاهية في الغرب. هذا النظام يعني شمول جميع مواطنيها بالضمانات والخدمات الأساسية بغض النظر عن علاقتهم بسوق العمل، كما إنّ مستوى هذه الضمانات والخدمات مرتفع جداً بالمقارنة مع مثيلاتها في البلدان الغربية، لذلك يجعل هذا النمط من الدولة الاسكندينافية دولة تحويلات بامتياز: تمول مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية من الضرائب، من دون أن يتحمل المستفيدون منها أية تكاليف. هذه الضمانات والخدمات تنتج وتقدم على المستوى المحلي (من قبل السلطات المحلية)، الأمر الذي يجعل من نسبة القطاع العام عالية في ميدان العمالة الكلية. ينعكس كل

(*) أستاذ جامعي ـ العراق.

ذلك على المستوى المرتفع للإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في هذا النمط، وهذا يتطلب مستوى مرتفعاً من الضرائب التي لا تغطي الضمانات والخدمات فحسب، بل إن حصة لا يستهان بها من هذه الضرائب تخصص لإعادة توزيع الدخل في ما بين الفئات الاجتماعية. إن منجزات النمط الاسكندينافي في ميدان تقليل التفاوت وتحقيق مستوى معين من العدالة الاجتماعية معترف به دولياً، ويتمتع هذا النمط بدعم واسع من طبقات وفئات المجتمعات في البلدان الاسكندينافية.

أولاً: الرفاهية الاجتماعية: التطور والسيرورات

طورت الأنظمة الرأسمالية في الغرب في القرن المنصرم أنماطاً من الرفاهية الاجتماعية، هدفها الضمني تقليل التفاوت وتحقيق درجة معينة من العدالة الاجتماعية من خلال تدخل الدولة. يمثل هذا التطور تغيراً جذرياً في دور الدولة: الانتقال من نمط الدولة الليبرالية المحدودة التدخل، إلى دولة تدخلية بامتياز. هذا تطور تاريخي جذري شهده النظام الرأسمالي، لأنه يأتي ضمن سياق تطورات جذرية ويتوّجها. استغرقت هذه التطورات في الغرب ثلاثة قرون: نالت شعوب النظام الرأسمالي في القرن الثامن عشر حقوقها المدنية (Civil Rights) التي تضمن للفرد حرية التعبير والملكية والعدالة القانونية وحق التعاقد؛ ونالت هذه الشعوب أثناء القرن التاسع عشر، حقوقها السياسية (Political Rights) التي تضمن للفرد حق المشاركة في السلطة السياسية وصياغتها عن طريق حق الانتخاب وممارسة الديمقراطية؛ ونالت، خلال القرن العشرين، حقوقها الاجتماعية (Social Rights) التي تضمن للفرد حقه بنصيب من الرفاهية الاقتصادية والضمان ليعيش ككائن متحضر بحسب المستويات السائدة في المجتمع. إن تتالي هذه التطورات وتكاملها أعطت للمواطنة (Citizenship) معناها الشامل والوظيفي: «نوع من المساواة الإنسانية تقترن بمبدإ العضوية الكاملة في المجتمع التي تنطوي على حقوق وواجبات»[(١)]. إن ارتباط الحقوق المدنية والحقوق السياسية بالحقوق الاجتماعية في صياغة مبدإ المواطنة يعني «بلوغ المجتمع أعلى مستويات الفضيلة المدنية، لأن من شأن هذا الارتباط بناء الأمم»[(٢)]. إن تكامل سيرورة نيل الحقوق يعطي للعدالة الاجتماعية بعدها الراسخ، لأنها تطورت على أساس تراكمي مديد، وقد اكتسبت خلال ذلك الإلزام الأخلاقي أولاً، ومن ثم الإلزام القانوني. وفي الواقع، هنالك دول فيها حقوق مدنية وسياسية، لكنها من دون

(١) T. H. Marshall, *Citizenship and Social Class* (Cambridge, UK: University Press, 1950), pp. 8f.

(٢) Reinhard Bendix, *Nation-building and Citizenship; Studies of our Changing Social Order*, pp.74-86.

حقوق اجتماعية؛ وأخرى فيها سياسات للرفاهية الاجتماعية، لكنها من دون حقوق مدنية وسياسية. في كلتا الحالتين، لم تكن الحقوق الاجتماعية راسخة ومستقرة، لأنها فوقية وإرادوية، وغالباً ما تكون ذات بعد أيديولوجي وحسب(٣).

يفترض نيل الحقوق الاجتماعية تحقيق درجة معينة من العدالة، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال مؤسسة تتسم بالحياد والنزاهة، وذلك هو شأن الدولة، لأن هذه الأخيرة تمتلك من الوسائل ما يؤمن إمكانية إعادة التوزيع المرغوب فيه اجتماعياً. والواقع، إن عدالة التوزيع تنطوي على مفارقة: فالعدالة مسألة قيمية، لكنها تعتمد على ميدان الاقتصاد، الميدان الذي تحكمه قوانين موضوعية. كيف يمكن توليف القيم الأخلاقية مع قوانين الكفاءة التي يقوم عليها علم الاقتصاد؟ على أساس هذه المفارقة، نشأ فرع ينتمي إلى علم الاقتصاد هو اقتصاد الرفاهية (Welfare Economics) الذي يهتم بكفاءة إعادة التوزيع وسياسة الدولة في ميدان الرفاهية الاجتماعية(٤). الواقع، إن مسألة العدالة الاجتماعية ليبرالية، تختلف عن المسألة الاجتماعية، فالأولى تهتم بإعادة التوزيع، فيما تهتم الثانية بالملكية العامة لوسائل الإنتاج، فهي والحال هذه، تنتمي إلى الاتجاه الثوري، لذلك ينتقد لينين فكرة العدالة الاجتماعية ويقول عنها «إنها مجرد ثرثرة دكاكين»(٥).

تزامن تطور دولة الرفاهية الاجتماعية في النظام الرأسمالي الغربي مع التحول في الرؤية الاجتماعية من الفردية (Individualism) المرتبطة بالسوق التنافسية، إلى الرؤية الجماعية (Collectivism) المرتبطة بالرأسمالية المنظمة، فرأسمالية السوق التنافسية تجعل من الأفراد ذرّات متناثرة، وتتركهم تحت رحمة قوى السوق، لينعزل بعضهم عن بعض، وتتلاشى في ضوء ذلك، مؤسسات المجتمع التي تقوم على أساس أخلاقيات العلاقات المتبادلة، فهذه الأخيرة تنتهي حيثما تبدأ علاقات السوق. لقد بدأت سيرورة التحول إلى الرؤية الجماعية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ولا تزال(٦)، فمع

---

(٣) للمزيد انظر: Richard Rose, *Rethinking Priorities of the Welfare State: Escaping from Absolute Dissatisfaction: A Trial-and-Error Model of Change in Eastern Europe*, pp. 12-20.

(٤) Harold L. Wilensky, *The Welfare State and Equality: Structural and Ideological Roots of Public Expenditures* (Berkeley, CA: University of California Press, [1974]), chap. 1.

(٥) Bill Jordan, *The New Politics of Welfare: Social Justice in a Global Context*, Sage Politics Texts ([London; Thousand Oaks, CA: Sage, 1998]), chap. 3.

(٦) يرى دايسي (Dicey) أن هذا التحول بدأ منذ عام ١٨٧٠، في ما يرى تايلور (Taylor) أنه بدأ منذ عام ١٨٦٥، انظر: A.V. Dicey, *Law and Public Opinion in England During the Nineteenth Century* (London: [n. pb.], 1905), and Arthur J. Taylor, *Laissez-faire and State Intervention in Nineteenth-century Britain*, Studies in Economic History (London: Macmillan, 1972).

نشوء وتوسع المشاريع الكبيرة، وسيطرتها على الكثير من ميادين الإنتاج، أخذت تتلاشى تدريجياً، شخصية المنظم (Entrepreneur)، الإنسان العصامي، الذي يوفر الخير والسعادة للجميع، متى ما استطاع تحقيق أقصى الأرباح، وأخلت مكانها لشخصية المدير (Manager) الذي يعمل براتب لدى إحدى الشركات الكبرى، أو أن يكون عضواً في مجلس إدارتها، لكنه لا يستطيع امتلاكها ولا التحكم بقراراتها منفرداً. إلى جانب ذلك تزايدت المؤسسات التي لا تعمل وفق قواعد السوق، كما هو الحال بالنسبة إلى المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية التي تهتم بتقديم الخدمات العامة، ولا تبحث عن الربح، لأن الأسعار كانت قد تحددت مسبقاً من قبل الدولة. يعزز هذا المنحى، توسع وتنامي قوة نقابات العمال التي عدلت من وضع الطبقة العاملة في النظام الرأسمالي، من خلال تحقيق أنظمة متعددة من الضمان والحماية ومستويات الأجور: لم يعد العامل بحاجة إلى المساومة منفرداً، لتحديد أجره، لأن مستويات ذلك ومعاييرها، كانت قد تقررت، هي الأخرى، بالتوافق في ما بين النقابات وأصحاب العمل.

الواقع، إن الرؤية الجماعية، كانت حاضرة في فضاء الرأسمالية التنافسية، منذ الثورة الصناعية، وإن بكيفية وئيدة، فلا يوجد أي مجتمع لم تتخذ فيه الجماعات مواقف جماعية لحماية مصالحها ومؤسساتها عندما تتعرض هذه وتلك للتشويه والتخريب، كما هو الحال بالنسبة إلى عمل آليات السوق التنافسية، فقد همشت هذه الأخيرة وأقصت الكثير من الفئات الاجتماعية عن الميدان الاقتصادي، وتعرضت كل مؤسسات العمل الجماعي للانحلال، وكرد فعل على ذلك نشأ منحيان، يدعوهما بولانيي (Polanyi) بالحركتين المزدوجتين، وهما يرمزان إلى انتظام الجماعات في الدفاع عن الممارسات الاجتماعية المشتركة(٧). إن الكارتيلات ونقابات العمل هي، في الحقيقة، حركات للتجمع، كانت تبغي كبح المنافسة، لكن من أجل تعظيم الأرباح ورفع الأجور؛ وفي المقابل كان انتظام الجماعات المهمشة والمستبعدة بكومونات لممارسة المساعدة المتبادلة والتصدي لقوى السوق، هي الأخرى حركة تجمع.

إن التحول من الرؤية الاجتماعية الفردية إلى الرؤية الجماعية، أثر جذرياً في آليات توزيع الثروة ومسألة العدالة الاجتماعية، فقد تغيرت، تدريجياً، قاعدة «لكل بحسب استحقاقه» (Desert) التي تتقرر بالسوق التنافسية، إلى قاعدة «لكل بحسب جدارته» (Merit). والجدارة، بحسب الرؤية الجمعية، هي الإسهام بالرفاه

---

(٧) Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time* (Boston, MA: [n. pb.], 1944).

الاجتماعي، ومستوى الجدارة، غالباً ما يتحدد باختبارات مقننة. وإلى جانب الجدارة، وبالارتباط بالرفاه الاجتماعي، اكتسبت الحاجة (Need) الإلزام الأخلاقي والقانوني، فبعد أن كانت في السوق التنافسية مسألة ثانوية، تنتمي إلى مكافحة الفقر والإحسان الأبوي، أصبحت الآن حقاً قانونياً يدّعيه الفرد، متى ما تأهل (Entitled) للحصول عليه.

لقد بشر سان سيمون (Saint-Simon) في القرن التاسع عشر بالمجتمع المنظم الذي يقوم على أخلاق دعم الطبقات الفقيرة[٨]، وهي البديهية الأخلاقية نفسها التي اعتمدها راولز (Rawls) في نظريته للعدالة الاجتماعية الذائعة الصيت[٩]، وساهم العديد من المفكرين في صياغة نظرية الرأسمالية المنظمة، من بين أشهرهم، على سبيل المثال لا الحصر، تاوني (Tawney) ودوركهايم (Durkheim)[١٠]. ولم يكن هذا التوجه مقتصراً على المفكرين، بل إن هذا التحول قد طال، أيضاً، فكر وممارسات رجال الأعمال ومدراء الشركات الكبيرة والصناعيين[١١].

هذا السياق من التطور جعل من دولة الرفاهية الاجتماعية المؤسسة التي نقلت النظام الرأسمالي من النمط الفردي إلى النمط الجماعي المنظم: هي قوة تجميع لكل الجماعات، بما في ذلك الجماعات المهمشة والمستبعدة، وتأمين انخراطها في النظام الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تأمين الحماية والضمان الاجتماعيين، وهي المؤسسة التي تقوم بإعادة توزيع الموارد، والتي تنظم العلاقات الاقتصادية، بما في ذلك العلاقة في ما بين رأس المال والعمل: إنها دولة تدخلية بامتياز. لكن، ما هي الآلية المشتركة التي تتبعها هذه الدولة في سياسة الرفاهية الاجتماعية؟ وما هو الأساس الأخلاقي الذي تستند إليه الرفاهية الاجتماعية؟

المهمة الأساسية لكل أنماط دول الرفاهية، في النظام الرأسمالي الغربي، هي أن تتكفل قانونياً بالرفاهية التي تعني تحويلات نقدية، وخدمات، وبنى تحتية فيزيائية،

---

(٨) Henri de Saint-Simon, *Social Organization, the Science of Man and Other Writings*, edited and translated with an introduction by Felix Markham, Harper Torchbooks (New York: Harper and Row, 1964), p. 86.

(٩) John Rawls, *A Theory of Justice* (Oxford: Clarendon Press, 1972).

(١٠) انظر مقدمة الطبعة الثانية في: Emile Durkheim, *The Division of Labor in Society*, with an Introduction by Lewis A. Coser; translated by W.D. Halls ([n. p.: n. pb.],1964), and R. H. Tawney, *The Acquisitive Society* (New York: Harcourt, Brace and Howe, 1920).

(١١) انظر في ذلك: J. Child, *British Management Thoughts* ([n. p.: n. pb.], 1969), and Theo Nichols, *Ownership, Control and Ideology: An Enquiry into Certain Aspects of Modern Business Ideology*, Studies in Management; no. 8 (London: Allen & Unwin, 1969), chap. 6.

ووضع وتنفيذ سياسات تشمل حقول الصحة والتعليم والإسكان، والتأمينات الاجتماعية، وحماية العمل، ودعم العوائل.

الرفاهية، والحال هذه، هي مسؤولية الدولة حصراً. ويتم ذلك من خلال **شرعنة** واجبات وحقوق قانونية لفئات السكان، تتعلق بظروف ومخاطر، تعترف الدولة بكونها تتطلب تحويلات وتقديم معونات ودعم. فإذا ما كان الشخص ينتمي إلى الفئة (أ)، ويفي بالشروط ١، ٢، . . . ٣، يكون مؤهلاً قانونياً للحصول على الضمانات والتحويلات. (ب) إن عمل هذه العناصر الثلاثة: فئات (Categories)، الشروط (Conditions)، والأهلية القانونية (Entitlement)، تفترض إنجاز الدولة إلى قيم الضمان والرفاهية.

الواقع، تنطوي ممارسات الرفاهية الاجتماعية على قيم أخلاقية: فشتّان بين أن يكون المرء صاحب حق يضمنه القانون (Claimant) وأن يكون متسولاً (Mendicant) بسبب ضغط الحاجة، وهذا موقف أخلاقي يرفع من شأن الإنسان ولا يذله، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، إن نسبة كبيرة من الأفراد يعانون عوزاً ناتجاً من ظروف غالباً ما تكون خارج نطاق سيطرتهم، ومن ناحية ثالثة، من الصعوبة بمكان إيجاد معيار أخلاقي يقبله الفرد ويقتنع به بكون عوزه هو قدراً محتوماً في ضوء ما يراه من تراكم دائم للثروة، وتقدم تقني دائم أيضاً.

نتيجة لكل ذلك، أصبح من الضروري توفير حماية وضمان كل الأفراد الذين يعانون مرضاً، وغير القادرين على إيجاد عمل والحفاظ عليه، وغير القادرين على العمل بسبب نقص المهارة، وكل الذين لا يستطيعون الإيفاء بتكاليف السكن، والذين لا يستطيعون إشباع حاجات عوائلهم وتربية أطفالهم، وكل العوائل التي تفقد معيلها بسبب الوفاة. هذه الضمانات هي جماعية، بطبيعتها، ومن غير الممكن توفيرها وتوزيعها إلا من خلال مؤسسة تعمل وفق قانون رسمي ملزم، وهذه المؤسسة هي الدولة، ولذلك تدعى دولة الرفاهية[١٢].

لكن ما هو الأساس الذي تستخدمه دولة الرفاهية لتفيئة (Stratification) السكان بحسب احتياجاتهم ومستويات دعمهم؟ غالب دول الرفاهية، في الغرب، استفادت ولا تزال، من نمط تطور الحاجة مع «دورة حياة الإنسان»، النمط الذي قام على أساس دراستين كان قد أجراهما على انفراد، كل من سيبوم رونتري (Rowntree

(١٢) R. E. Goodin, «Social Welfare as a Collective Social Responsibility,» in: David Schmidtz and Robert E. Goodin, *Social Welfare and Individual Responsibility*, For and Against (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1998), pp. 97-194.

Seebohm) وتشارلز بوث (Charles Booth)، في نهاية القرن التاسع عشر[١٣]. أوضحت كل من الدراستين، أن الفقر، وبالتالي الحاجة إلى الدعم، يرتبط بدورة حياة الإنسان: إن أول دورة للفقر يواجهها الإنسان في مرحلة الطفولة، عندما يكون للوالدين عدد من الأطفال، لا يكفي دخل أي منهما لإعالة العديد منهم؛ وفي الدورة الثانية لحياة الإنسان، تنخفض درجة الفقر، لأن الشباب في هذه المرحلة، يبدأون بكسب الدخل؛ ومن ثم تبدأ الحالة الاقتصادية بالتدني في مرحلة تشكيل العائلة، وتستمر هذه الحالة إلى أن يكبر الأطفال ويبدأوا بالإسهام في دخل العائلة، وبعد ذلك يغادرونها أحدهم تلو الآخر؛ وعندئذ تتحسن الحالة الاقتصادية للأبوين؛ تستمر هذه الحالة إلى حين بلوغ مرحلة الشيخوخة وتدني القدرة على العمل، لتبدأ مرحلة الفقر الأخيرة. هذه هي الترسيمة التي يراعيها، غالباً، واضعو سياسات الدعم والرفاهية الاجتماعية[١٤].

ثانياً: نظم الرفاهية الاجتماعية

تختلف سياسات الرفاهية الاجتماعية في ما بين الدول الرأسمالية في الغرب، على الرغم من أن الهدف في كل هذه الدول هو: تقليل التفاوت في ما بين فئات المجتمع، ومحاربة الفقر، وتحقيق درجة معينة من العدالة لاجتماعية. لكن، تتباين النظم والمؤسسات والوسائل في هذا الميدان، كما إنّ الآثار الاجتماعية والسياسية تتباين هيْ الأخرى، في ما بين هذه البلدان، فبعض هذه النظم ومن خلال سياسات الرفاهية، تعيد صياغة هوية الأفراد، وتخلق مصالح مشتركة في ما بين الفئات الاجتماعية، لتؤدي في نهاية المطاف إلى تحالفات سياسية، تدعم سياسات الرفاهية أو تضعفها. لقد حاول تيتموس (Titmuss) تصنيف دول الرفاهية الاجتماعية في الغرب إلى أنماط متعددة[١٥]: نمط المتبقي (Residual)، حيث تتدخل الدولة حين تفشل الوسائل الأخرى (العائلة، الأقارب، الجيران، زملاء العمل. . .) بتدبير الحاجة،

---

(١٣) B. Seebohm Rowntree, *Poverty: A Study of Town Life*, 2nd ed. (London: Macmillan, 1910), and Charles Booth, *Pauperism, a Picture; and the Endowment of Old Age, and Argument* (London; New York: Macmillan, 1892).

(١٤) ينتقد الكثير من المفكرين تصنيف الناس إلى فئات، ويعتبرون ذلك نوعاً من تنميط البشر، الذين هم، بالطبيعة، يختلف بعضهم عن بعض حتى وإن كانوا من الفئة نفسها. انظر في ذلك: Robert E. Goodin, «Something for Nothing,» <http://www.bostonreview.net/BR25.5/goodin.html>.

(١٥) ولأهمية آراء هذا المفكر بشأن الرفاهية الاجتماعية، انظر: Richard M. Titmuss, *Social Policy: An Introduction* (London: Allen and Unwin, 1974), and *Developing Social Policy in Conditions Change: The Role of Social Welfare*, pp. 254-268.

وفي هذا النمط يكون حضور الدولة مسألة مؤقتة بالنسبة إلى حياة المواطن؛ أما النمط الثاني فهو المؤسسي (Institutional) الذي تقدم فيه عناصر الرفاهية (العناية بالأطفال، التعليم، العناية الصحية، العناية بكبار السن، التقاعد، خدمات النقل للكبار والمعاقين) التي هي حقوق يتمتع بها الجميع فحضور الدولة، بحسب هذا النمط، هو دائم ولجميع المواطنين؛ ويميز تيتموس ضمن النمط المؤسسي نوعين من الرفاهية الاجتماعية، أحدهما النمط الشامل (Universal) والآخر هو الانتقائي (Selective). يقوم **الأول** على أساس شمول جميع المواطنين بعناصر الرفاهية، فيما يقوم **الثاني** على أساس انتقاء الفئات الاجتماعية التي لها الحق بالتمتع بعناصر الرفاهية، خصوصاً الفقيرة منها. والواقع، إن الاختلاف والنقاش لا يزالان محتدمين حول كفاءة كل منهما في تقليل التفاوت وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما سنرى في ما بعد. لكن من الملاحظ عموماً أن البلدان الرأسمالية التي تنشط بها الأحزاب المسيحية الديمقراطية تميل إلى نظام الانتقائية، فيما تميل الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية إلى نظام الشمولية[(١٦)]. بيد أن أنماط نظم الرفاهية التي شخصها إسبينغ ـ أندرسن (Esping-Andersen) في كتابه الشهير: **ثلاثة عوالم لرأسمالية الرفاهية**[(١٧)]، تكاد أن تكون شاملة لتنظم الرفاهية الاجتماعية، وهي:

١ـ النمط الليبرالي الذي تشيع فيه الضمانات المتواضعة، فالإعانات تقدم لأصحاب الدخل المحدود، العمال عادة وبعض موظفي الدولة. تكون الرفاهية، في هذا النمط، مقيدة بقاعدة أخلاقية العمل التقليدية: حدود الرفاهية مساوية للميل الحدي لاستبدالها بالعمل، ولهذا تكون قواعد نيل عناصر الرفاهية صارمة، وغالباً ما تقترن بوصمة الدونية، الأمر الذي يؤكد أن الدولة تشجع الاعتماد على السوق، إما بسبب تقنين الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية، أو من خلال دعم مؤسسات الرعاية الخاصة.

٢ـ النمط المحافظ، القائم على أساس النقابية الدولتية (Corporatist-Statist)، ويهدف للحفاظ على تفاضل المكانة الاجتماعية، فالحقوق تتعلق بالطبقة والمكانة، أو انتماء الفرد إلى صنف معين من الجماعات التي تنضوي جميعها تحت خيمة الدولة، ولهذا تكون هذه الأخيرة جاهزة لأن تحل محل السوق في توفير عناصر الرفاهية، الأمر الذي تلعب فيه مؤسسات الرفاهية الخاصة دوراً هامشياً، ومع ذلك فإن تأكيد

---

(١٦) Hans L. Zetterberg, *Before and Beyond the Welfare State: Three Lectures* (Stockholm: City University Press, 1995), pp. 43-45.

(١٧) Gösta Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (Cambridge, UK: Polity Press, 1990).

الدولة على التفاضل الطبقي يعني أن تأثيرها في إعادة التوزيع متواضع. هذا النمط مثقل بإرث الدولتية من ناحية، وبإرث الكنيسة الكاثوليكية من ناحية أخرى، فلا تزال بصمات بسمارك ماثلة في نظام الرفاهية، على رغم إصلاحات أديناور في خمسينيات القرن الماضي، كما إنّ تعاليم الكنيسة الكاثوليكية تدعو إلى الحفاظ على العائلة التقليدية، فالضمان الاجتماعي يستثني الزوجة ويشجعها على واجب الأمومة، الأمر الذي يسوّغ اعتماد مبدإ الإعانة الثانوية (Subsidiarity) الذي يؤكد أن الدولة لا تتدخل إلا حين تستنفد كل إمكانات أفراد العائلة.

٣ـ النمط الشامل (Universal)[١٨] الذي لا يسمح بقيام الثنائية بين الدولة والسوق في ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية، ولا يميز في ما بين الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة، فدولة الرفاهية، في هذا النمط، تعلي من شأن مساواة ذات مستوى راق، وليس مساواة من مستوى الحد الأدنى للحاجة. وهذا ينطوي: **أولاً**، على رفع مستوى الخدمات والرعاية الاجتماعية إلى المستوى الذي يرضي أذواق الطبقات المتوسطة؛ **وثانياً**، إن المساواة المحققة تعطي الإمكانية للطبقة العاملة في التمتع بنوعية الحقوق التي يتمتع بها الأغنياء، فالعمال غير الماهرين يتمتعون بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها الموظفون وأصحاب الياقات البيض، فالجميع ينضوي تحت نظام الضمان الشامل. هذا النمط يستبعد السوق، ويقيم التضامن الشامل مع دولة الرفاهية التي تدمج ما بين العمل والرفاهية.

يقدم كوربي وباليه (Korpi & Palme) تنميطاً خماسياً لمؤسسات الرفاهية الاجتماعية في الدول الرأسمالية[١٩]، بهدف التوصل إلى الفروق التي تنتجها هذه المؤسسات على مستوى الفقر والتفاوت من ناحية، وعلى مستوى الاصطفافات الاجتماعية من ناحية أخرى، فالنمط الهادف (Targeted Model) (الذي يستهدف الفقراء فقط) لا يتطلب سوى أدنى درجة من التدخل الحكومي؛ يتبعه نمط الرفاهية التطوعي المدعوم من قبل الدولة (Voluntary Subsidized Model)؛ ثم نمط الضمان الأساسي (Basic Security Model)؛ أما نمط النقابية الدولتية (Corporatist Model) فينطوي على تدخل الدولة في سوق أكبر من الأنماط السابقة، لكن بسبب اعتماده على مبدإ النقابية واستثنائه غير النشطين اقتصادياً والفئات ذات الدخل العالي، فالاعتماد على السوق يكون أكبر من النمط الشامل (Encompassing Model).

---

(١٨) لا علاقة لهذا بالنظام السياسي الشمولي، بل يتعلق بشمول كل مواطني الدولة بالرفاهية.

(١٩) Walter Korpi and Joakim Palme, *The Paradox of Redistribution and Strategies of Equality: Welfare State Institutions, Inequality, and Poverty in the Western Countries*, LIS Working Papers; 151 - 200 (Los Angeles, CA: Lis Publications, 1998).

إن هذا التنميط المؤسسي يجعل من البنية المؤسسية للرفاهية الاجتماعية عاملاً مولداً لصياغة هوية المواطن وتحديد خياراته وصياغة الكيفيات التي يتحد فيها المواطنون للقيام بالعمل الاجتماعي والسياسي، فمن المعروف أن المجتمعات الغربية تتكون من تجمعات، أحد أهمها جماعة الاشتراك بتقاسم الموارد والمخاطر، وهذه الأخيرة لم تكن موزعة بالتساوي بين التجمعات الاجتماعية ـ الاقتصادية، الأمر الذي يمكن مؤسسة الرفاهية من تأكيد الاختلاف بين هذه الجماعات، بزيادة التجانس بين عناصر مكوناتها، أو أن تقلل من تغاير فئاتها. إن الأكثر أهمية في هذا الميدان، هو قدرة البنية المؤسسية للرفاهية على صياغة التحالفات بين الفقراء من المواطنين والأغنياء منهم، بين الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة، بجعل مصالحهم تتباين أو تتحد. إن النمط المؤسسي النقابي والنمط التطوعي المدعوم من الدولة لهما آثار مباشرة بتفيئة المواطنين ووفق برامج الضمان المختلفة للفروع الصناعية أو التقسيمات المهنية، بسبب اختلاف شروط التمتع بالرعاية أو شروط المساهمة بتوفير مواردها، كما إنّ هذين النمطين يستثنيان غير النشطين اقتصادياً والأغنياء، ويعملان على تعزيز مأسسة هذه الاختلافات.

أما النمط الهادف (Targeted Model)، فهو روبن هوديّ بطبيعته: الأخذ من الأغنياء وإعطاء الفقراء. في هذا النمط يقف الفقراء وحدهم، لأن العمال والطبقة المتوسطة والأغنياء يدفعون من مداخيلهم لتأمين الرعاية للفقراء، من دون أن تشملهم الرعاية، فعليهم الاعتماد على المؤسسات الخاصة. ولهذا يترسخ خط فاصل في ما بين هذين التجمعين العريضين في المجتمع. وكذا الحال بالنسبة إلى نمط الضمان الأساسي الموجه إلى العمال اليدويين والفقراء فقط، فهذا الأخير يفصل مصالح فئات ذوي الدخل المرتفع عن مصالح العمال والفقراء.

على عكس الأنماط السابقة، يضم النمط الشامل (Encompassing Model) كل المواطنين ببرامج الرعاية الاجتماعية نفسه وبمستويات عالية كمياً ونوعياً، ولهذا السبب يذكي هذا النمط التحالفات الطبقية التي تضم العمال والطبقات المتوسطة، فصوت المواطنين الأغنياء، في هذا النمط، لا يساعدهم في التمتع بأرقى خدمات الرعاية فحسب، بل يساعد أيضاً أصحاب الدخل المنخفض أيضاً، كما يقول هيرشمان (Hirschman)[٢٠].

الواقع، منذ نضوج دولة الرفاهية واستقرارها، لا يزال النقاش محتدماً حول

(٢٠) Albert O. Hirschman, *Exit, Voice, and Loyalty: Responses to Decline in Firms, Organizations, and States* (Cambridge, MA: Harvard University Press, [2004]), pp. 15-16.

النمط الأكثر كفاءة في إعادة التوزيع: هل الأنماط الانتقائية (Selectivity Models) هي الأجدى بتقليل التفاوت، أم إن النمط الشامل (Universal Model) هو الأكثر كفاءة في هذا الميدان؟ لا شك في أن هذا الأخير هو الأكثر كلفة، علاوة على كونه يقلل من حوافز العمل من ناحية، ويؤثر سلباً في الاستثمار من ناحية أخرى، كما يؤكد الاقتصادي تولوك (Tullock)(٢١). ويعتقد مارشال (Marshall)(٢٢) أن برامج الرعاية الاجتماعية الكلية لا تقلل من التفاوت الطبقي بالمقارنة مع البرامج التي تستهدف فئات الدخل المحدود، وعلى عكس ذلك، يرى المؤرخ البريطاني المشهور تاوني (Tawney) أن استراتيجية المساواة في المجتمع تتطلب أن تكون السياسة الاجتماعية موجهة ليس فقط إلى الفقراء وإنما إلى كل المواطنين(٢٣). وقد برهنت دراسة شافر (Shaver)(٢٤)، أن نظام الرفاهية الشامل هو الأكثر كفاءة بالنسبة إلى تقليل التفاوت في ما بين الطبقات الاجتماعية.

ثالثاً: النمط الاسكندينافي

لا يعد النمط الاسكندينافي متميزاً عن بقية أنماط الرفاهية الاجتماعية، لأنه يمثل النموذج الأمثل (An Ideal Type) للنمط الشامل وحسب، بل بسبب التوليف الذي يعتمده: فهو يولف ما بين الاشتراكية والليبرالية من ناحية، وما بين السوق والاستخدام من ناحية ثانية. إن الشمول والتوليف اللذين شاعا وطبقا في البلدان الاسكندنافية: السويد، الدانمارك، فنلندا، النرويج، وأخيراً أيسلندا، أعطيا هذه المجموعة من البلدان الصغيرة سمات مشتركة للرفاهية الاجتماعية، لتستحق ما يمكن تسميته «الطريق الوسط» للتطور في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وما يميز النمط الاسكندينافي عن بقية البلدان الأوروبية، هو كون برامج الرفاهية في الأولى كانت قد قامت على أساس تحالفات واسعة بين الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية، من ناحية، كما إنّ تدخل الدولة في جميع ميادين الرفاهية قام على أساس التعبئة من القاعدة، من ناحية أخرى، فكل من تعويضات المرض النقدية وضمانات البطالة نظمت على شكل صناديق ضمان طوعية مستقلة، غالباً ما أنشأتها النقابات ودعمتها الدولة في ما بعد. هذا النمط من الحركة الشعبية المنطلقة من

(٢١) Gordon Tullock, *Economics of Income Redistribution*, Kluwer-Nijhoff Studies in Human Issues (Boston, MA: Kluwer-Nijhoff Pub., 1983), pp. 96-98.

(٢٢) Marshall, *Citizenship and Social Class*, pp. 54 -56.

(٢٣) R. H. Tawney, *Equality*, p. 55.

(٢٤) Sheila Shaver, «Universality and Selectivity in Income Support: An Assessment of the Issues, Studies in Cash and Care,» (Working Paper, LIS Publications, Luxembourg, August 1996).

القاعدة، كانت الأساس الذي قامت عليه، في ما بعد التغطية الشاملة للسكان بالضمانات الاجتماعية(٢٥)، كما إنّ رسوخ وتطور نمط الرفاهية الاسكندينافي قد يعود إلى استناده على قاعدة شعبية واسعة، تؤدي فيها مؤسسات المجتمع المدني دوراً نشيطاً، فالعمال والفلاحون والعمال الزراعيون والطبقات المتوسطة في هذه البلدان تنتمي إلى نقابات وأحزاب وجمعيات تمثل مصالحهم بكيفية واضحة وقوية. وأدى المفكرون دوراً بارزاً في بلورة المشاكل الاجتماعية التي عاناها مواطنو هذه البلدان، ففي السويد، على سبيل المثال لا الحصر، ساهم المفكرون في مختلف وجوه المسألة الاجتماعية، والجدول رقم (٥ ـ ١) أدناه يوضح هذا الإسهام. لقد أخذ الخطاب الذي يتناول المسائل الاجتماعية يتزايد منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين، لكن إيقاع هذا الخطاب أخذ يتصاعد في أوائل القرن الماضي: تناول هذا الخطاب مسألة العمل والعمال، والأوضاع النفسية للمجتمع، والصحة الاجتماعية، والثقافة الشعبية، ومسألة الإسكان، والقضايا الاجتماعية العامة، والمسألة النسوية، والاشتراكية، والضرائب، والجمعيات التعاونية الاستهلاكية. والواقع، كان دور الإنتيليجنسيا مهماً سواء على مستوى نشر الوعي بالمسائل الاجتماعية أو على مستوى تفعيل منظمات المجتمع المدني.

إن انخراط المفكرين والمثقفين في الحركة الجماهيرية الواسعة وفي مؤسسات المجتمع المدني أعطى أبعاداً عقلانية للمطالب، ونشر الوعي بالحقوق الاجتماعية التي كان مواطنو الدول الاسكندينافية يقفون على عتبة تحقيقها، وهذا درس ينبغي التوقف عنده.

يطلق على النمط الاسكندينافي للرفاهية سمات كثيرة، والشائع منها: الطريق الوسط، والنمط الشامل، والرعاية السخية، ونمط تحقيق حقوق المواطنة الاجتماعية، ونمط ثنائية الكسب، ونمط السياسات الفعالة للاستخدام، ونمط الخدمات الواسعة. . . الخ. لكن من بين أهم هذه السمات هي شمولية (Universality) الرفاهية الاجتماعية الاسكندينافية، لأن هذه الأخيرة تتعلق **أولاً** بالعدالة الاجتماعية كمسألة ذات بعد إنساني وأخلاقي، **وثانياً** لأنها تتعلق بنزع سلعية الإنسان وتحريره من ربقة السوق (De-Commodification) كمسألة تتعلق بكينونة الإنسان وازدهار شخصيته.

---

(٢٥) Olli Kangas and Joakim Palme, «Statism Eroded? Labour-market Benefits and Challenges to the Scandinavian Welfare States,» in: Erik Jörgen Hansen [et al.], eds., *Welfare Trends in the Scandinavian Countries* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1993), pp. 3-24.

الجدول رقم (٥ ـ ١)
الكتب والدراسات التي تناولت المسألة الاجتماعية في السويد للفترة (١٨٨٢ ـ ١٩٠٧)

المسألـــــة	عدد المساهمات
العمل والعمال	٣٨٩
المشاكل النفسية	٣٤٦
الصحة الاجتماعية	٢٠٨
الثقافة الشعبية	١٨٤
الإسكان	١٨٠
تخفيف الفقر	١٦٦
القضايا الاجتماعية العامة	١٣١
المسألة الزراعية	١١٥
قضايا المرأة	١٠١
الاشتراكية	٨٩
الجريمة	٧٣
التاريخ الاجتماعي	٦٥
السياسة	٦٤
الضرائب	٥٨
التعاونيات الاستهلاكية	٥٠
الاقتصاد السياسي	٢٦
الهجرة	٢٢

المصدر: Sven E. Olsson, *Social Policy and Welfare State in Sweden* ([n. p.: n. pb.], 1990), pp. 49-51.

بدأ النمط الاسكندينافي، في أواخر القرن التاسع عشر، تطوعياً، بمعنى أن الجماعات أقامت مؤسسات للضمان الاجتماعي تعتمد على مساهمات أعضائها، وحصلت هذه المؤسسات، لاحقاً، على دعم الدولة، لذلك كانت التعويضات متواضعة. هذه النشأة التطوعية، وليست الإلزامية كما في غالب البلدان الأوروبية، أعطت الرفاهية الاجتماعية طابعاً ودياً ينزع إلى التعاون وليس إلى الصراع، ولهذا تساهم جميع الطبقات الاجتماعية وفئاتها بتطوير الرفاهية الاجتماعية: يُعتمد، هذا

النمط، ويقوي آليات التحالفات الطبقية والسياسية[٢٦]، كما سنرى في ما بعد.

من الملك حتى المتسول، كما يقول كانغاس (Kangas) وباليه (Palme)[٢٧]، تشمل برامج الرفاهية الاجتماعية جميع مواطني البلدان الاسكندينافية: بدأت متواضعة، منذ أواخر القرن التاسع عشر، بفضل التحالف بين العمال الزراعيين والعمال الصناعيين، وتطورت بعد الحرب العالمية الثانية، لتصبح شاملة، بفضل التحالفات بين البرجوازية المتوسطة والعمال والفلاحين. هذه السياسة الاجتماعية أصبحت أيضاً **مكوناً أساسياً من التكامل السياسي لهذه البلدان وتنسيق شروط سوق العمل المشتركة** فيها، فبرامج الرفاهية ومستوى الضرائب يتفاعلان مع التغيرات التي يشهدها سوق العمل. هذا التوسع في البرامج الشاملة يضم:

ـ نظام التقاعد الأساس، فبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت برلمانات مختلف البلدان الاسكندينافية بالتخلص من أنظمة التقاعد السابقة: بدأت في السويد في الأربعينيات من القرن الماضي، ثم استمرت حتى منتصف الخمسينيات في بقية الدول الاسكندينافية، باستثناء أيسلندا التي شرّعت النظام الشامل في عام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ مع بعض الشروط التي تقلل من الشمولية، بحسب أولفاسون (Olfasson)[٢٨]. هذا النظام يضمن تقاعد أساسٍ لكل المواطنين من كبار السن، ثم تضاف مبالغ وفقاً لسنوات الخدمة. هذا التطوّر هو استجابة للتطور الاقتصادي الذي شهدته هذه البلدان، حيث أصبحت في المنتصف الثاني من القرن أكثر تصنيعاً، مع تزايد أعداد العاملين برواتب والعاملين بالخدمات، هذا في الوقت الذي تناقصت فيه نسبة العاملين في القطاع الزراعي.

هذه التغيرات البنيوية في قوة العمل تطلبت الاعتماد على النظام الشامل، من أجل تجنب قيام نمطين من الرفاهية، **أحدهما** يعتمد التقاعد الوطني الضئيل، و**الآخر** التقاعد المهني السخي الذي يقدم من قبل أصحاب العمل. كما إنّ نمط الإصلاح في سياسة التقاعد الشامل كان يستهدف خلق أوسع أساس سياسي لدعم الحماية الاجتماعية، لأنه يشمل الفلاحين والعمال الزراعيين والعمال الصناعيين بالنظام

(٢٦) Joakim Palme, *The Nordic Model and Modernization of Social Protection in Europe* (Copenhagen: Nordic Council of Ministers, 1999-2000).

(٢٧) Olli Kangas and Joakim Palme, «The Development of Occupation Pensions in Finland and Sweden: Class Politics and Institutional Feedbacks,» in: Michael Shalev, ed., *Privatization of Social Policy?: Occupational Welfare and the Welfare State in America, Scandinavia, and Japan* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1996), pp. 211-240.

(٢٨) Stefan Olafsson, *The Icelandic Model of Welfare* ([n. p.: n. pb.], 1998).

نفسه من الحماية، إلى جانب شموله العمال اليدويين والعاملين برواتب في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

ـ شهدت المدفوعات النقدية للبطالة وللمرض تطوراً مهماً بعد أن اتخذت أساسها القانوني، خصوصاً بعد أن تقرر مستوى نسبتها من الأجر من ناحية، والفترة الزمنية التي بمقدور المريض أن يستفيد منها من ناحية ثانية. لكن الأهم في هذا الميدان هو كون تعويضات البطالة والمرض مسألة تتعلق بالدولة، وليس بأرباب العمل. تدفع دولة الرفاهية، في البلدان الاسكندينافية، التعويضات المرضية حتى من دون تقارير مرضية في الأسبوع الأول من غياب العاملين، كما هو الحال في السويد، ثم يصبح التقرير الطبي الذي يثبت الحالة المرضية ملزماً بعد ذلك. يبلغ التعويض ٩٠ في المئة وأحياناً ١٠٠ في المئة بالنسبة إلى بعض التخصصات والمهن، وعلى الرغم من التعديلات التي أجريت على هذه النسب مؤخراً، إلا أن هذه التعويضات لا تزال عالية بالنسبة إلى مستوياتها في البلدان الأوروبية الأخرى. بيد أن نظام التعويضات المَرَضية هو من مسؤولية دولة الرفاهية في النمط الاسكندينافي، الأمر الذي يجعل من هذا النظام وسيلة غير مكلفة لإعادة تأهيل العمل في أوقات الركود الاقتصادي من ناحية، وتحقيق زيادة الاستخدام المؤقت وتقليل نسبة البطالة من ناحية أخرى. يرى منتقدو هذا النظام أنه يشجع على التهرب من العمل ويشيع الكسل(٢٩)، في حين يرى مؤيدوه أنه يمثل العلاقة السليمة بين العمل والترويح التي تتقرر بشبكة معقدة من أنشطة دولة الرفاهية وبرامجها(٣٠).

ـ الخدمات الاجتماعية ونمط الكسب الثنائي: تقدم مختلف البلدان الاسكندينافية دعماً شاملاً على أساس المواطنة، فكل برامج هذه الدول تؤكد استقلالية المرأة، لأن دعم العائلة يدفع للأمهات بعكس ما هو قائم في باقي الدول الأوروبية، حيث يتمثل دعم الأطفال إما بمدفوعات للآباء مع الأجور، أو بسماحات ضريبية من دخولهم(٣١). الواقع، أدت برامج الدعم المتنوعة والشاملة إلى تحولات جذرية بوضع العائلة في الدول الاسكندينافية، فالقليل من النساء يعتمدن في هذه البلدان، على دخل أزواجهن، وفي الوقت نفسه زادت مشاركة الآباء في تربية الأطفال، من أجل ترسيخ علاقة أبوية حميمة معهم في صغرهم من ناحية،

---

(٢٩) Zetterberg, *Before and Beyond the Welfare State: Three Lectures*, pp. 51 -59.

(٣٠) Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism*, pp. 155-157.

(٣١) Irene Wennemo, *Sharing the Costs of Children: Studies on the Development of Family Support in the OECD Countries*, Swedish Institute for Social Research; 25 (Stockholm: Swedish Institute for Social Research, 1994).

وتحقيق المساواة بين الجنسين في تحمل المسؤوليات من ناحية أخرى. تقدم البلدان الاسكندينافية أفضل مثال للتحول من نمط العائلة التي تعتمد على الرجل المعيل، إلى نمط ثنائي الإعالة، حيث اكتسبت المرأة، من خلال التعليم، المهارات والموارد التي تؤهلها للمساهمة في سوق العمل. إن التوسع في برامج رعاية الأطفال والمسنين هي حوافز للنساء المتزوجات للدخول في سوق العمل المدفوع، فنظام الرعاية الاجتماعي ونظام الضرائب القائم على الأساس الفردي شجعا على نشوء نظام الإعالة الثنائي.

ـ الخدمات الصحية: طورت البلدان الاسكندينافية نظاماً شاملاً للعناية الصحية، ومن حق جميع المواطنين، الأغنياء والفقراء، التمتع بهذه الخدمات على حد سواء. هذا النظام يقدم خدماته بمستويات راقية وبما يناسب أذواق الفئات الاجتماعية الغنية، لكن يستفيد منه الجميع. إن الخدمات الصحية الراقية تعد إحدى الوسائل التي ترضي تفضيلات دافعي الضرائب وتكسب اقتناعهم بجدوى ما يدفعونه. يلقى نظام الرعاية الصحية الشامل دعماً واسعاً من مواطني هذه البلدان، الأمر الذي يفسر ضعف القطاع الخاص بهذا الميدان، هذا علماً أن الإنفاق على هذا القطاع هو قليل نسبياً بالمقارنة مع مثيله في البلدان الغربية، لذلك هنالك اهتمام شعبي واسع بشأن الموارد المخصصة لهذا القطاع من ناحية، وتمسك جماهيري عريض بضرورة الإبقاء على مستويات جميع عناصر الخدمات الصحية.

هنالك في الواقع العديد من برامج الرفاهية الاجتماعية في ميادين متنوعة تؤثر في مستويات الحياة في البلدان الاسكندينافية كالإسكان والتربية والتعليم، والكثير من التحويلات غير النقدية (Non-cash Income)، تؤثر بدرجات متفاوتة في دخول المواطنين، حيث تظهر الدراسات المقارنة أن مستوياتها أعلى من مثيلاتها في الدول الغربية الأخرى(٣٢).

١ ـ النمط الاسكندينافي وسياسة الاستخدام الكامل

إن سياسة الاستخدام الكامل لقوة العمل، وتدخل دولة الرفاهية الفعال في سوق العمل، يعد من أهم الأسس التي يقوم عليها النمط الاسكندينافي(٣٣)، حيث تكون الدولة هي المستخدم من الطراز الأول (Employer of First Resort)، فمنذ قيام

(٣٢) Elisabeth Steckmest, «Non-cash Benefits and Income Distribution,» (Working Paper no. 150, LIS Publications, Luxembourg, 1996), pp. 40-85.

(٣٣) Stephan Leibfried, «Towards a European Welfare Stat?,» paper presented at: *New Perspectives on the Welfare State in Europe* (conference), edited by Catherine Jones (London; New York: Routledge, 1993), pp. 133-155.

دولة الرفاهية في هذه البلدان، جرى التركيز على ضمان حق العمل في المقام الأول، فمفهوم المواطنة لا ينطوي على حقوق فحسب، بل واجبات: من حق المواطن أن يستفيد من برامج الرفاهية الاجتماعية، لكن من واجبه أن يعمل ليكسب دخله، وأن يساهم برفاهية المجتمع بدفعه الضريبة عن هذا الدخل. إن سياسة الاستخدام الكامل تعني بالنسبة إلى دولة الرفاهية، التقليل من أعباء البطالة (التعويضات) من ناحية، ورفع مستوى الإيرادات من الضرائب من ناحية أخرى. إن التركيز على الاستخدام وعلى المساهمة الفعالة في سوق العمل، مسألة متطورة نسبياً في النمط الاسكندينافي، واكتسبت شرعية سياسية واسعة، لأن سياسة سوق العمل في هذه البلدان تطورت على أساس كونها سياسة علاج اجتماعي، فالتعليم والتدريب وأعمال الرعاية، مثلاً، تقوم الدولة بتوسيعها كلما تزداد البطالة، والهدف من ذلك هو الحفاظ على مهارات السكان وتطويرها كي يكونوا جاهزين للعمل حين تتحسن فرص الاستخدام(٣٤).

الدولة، في هذا النمط، تؤثر في آليات سوق العمل من خلال التدخل في العرض والطلب على قوة العمل، فالقطاع العام يدفع أجوراً ويوفر إمكانات للتعاقد كبقية أصحاب العمل في السوق، لكنه لا يعمل وفق منطق السوق التقليدي، فالاستخدام على أساس ثابت، وغياب دافع الربحية، وعدم اعتماد منطق الإنتاجية التقليدي، يجعل من النماذج الاقتصادية التقليدية غير ذات معنى بالنسبة إلى الاستخدام في دولة الرفاهية. فالدولة لا تستأثر بحصة كبيرة من قوة العمل فحسب، لكنها تستطيع أن تؤثر في سوق العمل بوسائل متعددة: برامج العمل المؤقت، دعم الأجور، إدارة الطلب الكلي على الاستخدام، إلى جانب العديد من الوسائل التي تؤثر في آليات سوق العمل، والتي من بين أهمها تشجيع الدخول إلى ميدان العمل أو الخروج منه، بحسب متطلبات توازن العرض والطلب.

يتميز النمط الاسكندينافي في الاستخدام عن الأنماط الأخرى للرفاهية الاجتماعية من خلال مؤشرين: حصة الدولة من مجموع الاستخدام في الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، وخدمات الرفاهية)؛ وحصة الدولة في الخدمات الاجتماعية من مجمل الاستخدام. يعبر المؤشر **الأول** عن علاقة القطاع العام والقطاع الخاص بميدان الرفاهية، ويعبر المؤشر **الثاني** عن درجة اعتماد الاستخدام الكلي على دولة الرفاهية. يلاحظ من الجدول رقم (٥ ـ ٢) أن مصفوفة دول الرفاهية في الغرب تتمحور في ميدان الاستخدام حول ثلاثة أنماط هي: النمط الاسكندينافي (الدانمارك والسويد والنرويج وفنلندا)، والنمط المحافظ (النمسا وفرنسا وألمانيا

(٣٤) Palme, *The Nordic Model and Modernization of Social Protection in Europe*, pp. 41-42.

وإيطاليا)، والنمط الليبرالي (كندا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية). يلاحظ من هذه المؤشرات أن النمط الاسكندينافي منخرط بدرجة أكبر من الأنماط الأخرى في مسألة الرفاهية الاجتماعية، يليه النمط الليبرالي، وينخرط النمط المحافظ بدرجة أقل.

الجدول رقم (٥ ـ ٢)
دور دولة الرفاهية الاجتماعية في بنية الاستخدام:
حصة القطاع العام من الاستخدام في الصحة والتعليم وخدمات الرفاهية
(نسب مئوية)

الدولـــة	حصة الخدمات	حصة القطاع العام	الاستخدام الكلي (في المئة)
الدانمارك	٢٨	٩٠	٢٥
النرويج	٢٢	٩٢	٢٠
السويد	٢٦	٩٣	٢٥
النمسا	١٠	٦١	٦
فرنسا	١٥	٧٥	١١
ألمانيا	١١	٥٨	٧
إيطاليا	١٢	٨٥	١١
كندا	١٥	٤٤	٧
بريطانيا	١٦	٧٧	١٢
أمريكا	١٧	٤٥	٨

المصـدر: Gøsta Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (Cambridge, UK: Polity Press, 1990).

يلاحظ من الجدول رقم (٥ ـ ٢) أعلاه، أن الدولة الاسكندينافية تحتكر ميدان الرفاهية الاجتماعية، فالقطاع الخاص لا يساهم إلا بنسبة ضئيلة (أقل من ٩ في المئة)، فيما ترتفع مساهمة القطاع الخاص في أنماط دول الرفاهية الأخرى، ولذلك يطلق على النمط الاسكندينافي كونه نمط الاستخدام من الطراز الأول، لأن ما يقارب ربع قوة العمل على المستوى الكلي تخصصه الدولة لخدمات الرفاهية الاجتماعية، وهي تزيد من عرض العمل، فمعدلات الخروج من سوق العمل متدنية بين الكبار من الذكور، فيما ترتفع نسبة مساهمة النساء. والواقع، هنالك ما يشبه ظاهرة المضاعف في هذا الميدان: إن توسع الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية

يسمح للنساء بالعمل لأن الدولة تتعهد بتربية الأطفال وتقديم خدمات الرعاية، كما إنها توسع بذلك سوق العمل، حيث بمقدور النساء الانخراط في الاستخدام(٣٥).

غيّرت دولة الرفاهية، والحال هذه، من المنطق التقليدي لسوق العمل: فلم يعد السعر الذي كان يقود قرارات أصحاب العمل والعمال مؤثراً، فلا يستطيع أصحاب العمل طرد العاملين أو إحالتهم على التقاعد من دون الرجوع إلى قوانين دولة الرفاهية، كما إنّ قرار العامل بفسخ عقد العمل أو بالتقاعد أو بتغيير عمله، مرتبط بالسياسة الاجتماعية للدولة(٣٦). إن قرار النساء بالدخول إلى سوق العمل (تصل نسبة مساهمتهن الآن إلى ما يقرب النصف) مرتبط هو الآخر بسياسة دولة الرفاهية من ناحية رعاية الأطفال أو من خلال التحويلات النقدية في فترات الغياب عن العمل أو مستوى الضرائب. إن منطق الدولة في الاستخدام يختلف جذرياً عن منطق السوق، فمستويات الأجور مقررة سياسياً، وليس من خلال المساومة، والعمل غالباً ما يكون على الأساس الثابت، وكل ذلك يوفر للعاملين الاستقلالية والحرية والسيطرة على تخصيص أوقات العمل بما يتوافق مع تفضيلاتهم في ما بين العمل وممارسة الأنشطة الأخرى.

٢ ـ النمط الاسكندينافي وإعادة توزيع الدخل

أحد أهم أهداف دولة الرفاهية الاجتماعية هو تقليل التفاوت في ما بين الطبقات والفئات في المجتمع، عن طريق إعادة توزيع الدخل، وبلوغ درجة معينة من العدالة الاجتماعية. يتم تحقيق ذلك، من قبل دولة الرفاهية بثلاثة طرائق: إعادة التوزيع العمودي القائم على أساس أنظمة الضرائب (من الأغنياء إلى الفقراء)؛ إعادة التوزيع الأفقي القائم على أساس دورة حياة الإنسان (التقاعد، مخصصات الأطفال، مخصصات الأبوة. .)؛ وأخيراً إعادة التوزيع على أساس المخاطر (مخصصات الضمان الصحي وحوادث العمل وتعويضات البطالة)، وتنطوي هذه الأخيرة على درجة معينة من التوزيع العمودي، لأن مخاطر المرض وحوادث العمل والبطالة تكون عادة واسعة بين الأوساط الفقيرة من السكان. لكن أي سياسة لإعادة التوزيع تكون، بالطبع، موجهة إلى الفئات المعوزة: أولئك الذين تعوزهم الموارد التي يمكن الحصول عليها من العائلة أو السوق(٣٧). يمثل الأطفال النموذج الأمثل لهذه الحالة، فهم لم

---

(٣٥) Ola Sjoberg, *Duties in the Welfare State* ([n. p.: n. pb.], 2000), pp. 107-140.

(٣٦) Gunnar Isacsson, «Essays on the Twins Approach in Empirical Labor Economics,» (Ph. D. Dissertation, Institute for Social Forskning (SOFI), 1999), p. 35.

(٣٧) Rawls, *A Theory of Justice,* p. 20.

يختاروا آباءهم الفقراء، ولا يتحملون حتى اللوم عن بطالة أو مرض آبائهم، ولا حتى عن حوادث الطلاق التي تقع في ما بين آبائهم، ولهذا هم أحق من غيرهم من السكان بالرعاية الاجتماعية، ليكونوا مواطنين بالمعنى الحقيقي للمواطنة (التمتع بالحقوق الاجتماعية). والفئات الأخرى التي تكون معرضة للعوز هي: كبار السن والنساء، **الأولى** بسبب تدني القدرة على العمل، **والثانية** بسبب زيادة معدلات الطلاق وانخفاض معدل الولادات. إن ظاهرة الفقر النسوي المتفشية في الولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد أن هذه الفئة من السكان هي الأكثر تعرضاً للعوز.

إن السياسة الاجتماعية لدولة الرفاهية تؤثر بالتأكيد، في إعادة التوزيع، فالسياسة الشاملة التي يطبقها النمط الاسكندينافي أدت إلى التخلص من عوز الأطفال، بفضل الجمع ما بين المعونة السخية للأطفال ودعم العناية بهم، الأمر الذي جعل من اليسير أيضاً، للأمهات إمكانية المساهمة في العمل والحصول على دخل، ولهذا تكون فئة الأطفال والنساء بمنأى عن العوز. أما بالنسبة إلى كبار السن، فيوفر التقاعد الأساسي الشامل للمواطنين المصدر الذي يبعد عنهم العوز أيضاً. هذه الوسائل تؤكد أهمية إعادة التوزيع الأفقي[٣٨]. والواقع، هنالك نقاش مستمر حول كفاءة إعادة التوزيع القائمة على النمط الانتقائي (Selective Model)، وتلك القائمة على النمط الشامل (Universal Model)، حيث يرى تولوك (Tullok) أنه كلما توجهت برامج الرفاهية الاجتماعية نحو المواطنين غير الفقراء، أدى ذلك إلى خسارة المعوزين في المجتمع[٣٩]، في ما يرى مناصرو النمط الشامل أنه كلما انخرطت الطبقات المتوسطة في برامج الرفاهية الاجتماعية، تحسنت أوضاع الفئات المعوزة في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التفاوت من خلال برامج الضرائب والتحويلات. وقد أكدت الدراسات أنه كلما كانت برامج الرفاهية موجهة حصراً، إلى الفقراء من السكان، كان تأثيرها في درجة التفاوت قليلة[٤٠].

يتميز النمط الاسكندينافي بأقل درجة تفاوت للدخل، بالمقارنة مع مختلف أنماط دول الرفاهية في الغرب: تؤكد ذلك دراسات الدخل التي تجريها مؤسسة اللوكسمبورغ لدراسة الدخل (Luxembourg Income Study (LIS)) للبلدان الغربية. إن دراسة كوربي وباليه (Korpi & Palme)[٤١] لتفاوت الدخل بين أنماط دول الرفاهية

---

(٣٨) Palme, *The Nordic Model and Modernization of Social Protection in Europe*, p. 51.

(٣٩) Tullock, *Economics of Income Redistribution*.

(٤٠) Korpi and Palme, *The Paradox of Redistribution and Strategies of Equality: Welfare State Institutions, Inequality, and Poverty in the Western Countries*, p. 673.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٧٤.

الاجتماعية، تبرهن أن النمط الاسكندينافي قد قلل بدرجة كبيرة من التفاوت على مستوى جميع السكان، كما إنّ التفاوت يقل بحسب فئات السن (لدى الكبار هو الأقل)، ويبقى التفاوت في البلدان الأخرى مرتفعاً نسبياً على مستوى السكان وعلى مستوى كبار السن.

ويرسم الجدول رقم (٥ ـ ٣) مصفوفة التفاوت في الدخل بحسب البنية المؤسسية للرفاهية.

الجدول رقم (٥ ـ ٣)
التفاوت بحسب مقياس جيني للدخل الصافي في ما بين فئات السن وأنماط دول الرفاهية الاجتماعية

النمط والدولة	معامل جني للتفاوت		
	مجموع السكان	٢٥ ـ ٥٩ سنة	٦٥ سنة فما فوق
النمط الشامل			
فنلندا	٢٣١	٢٠٥	٢١٩
النرويج	٢٣٢	٢١٨	٢٤١
السويد	٢١٥	١٩٤	١٨٢
النمط النقابي			
فرنسا	٢٩٢	٢٩٢	٢٨٧
ألمانيا	٢٤٣	٢٣٥	٢٧٨
نمط الضمان الأساسي			
كندا	٢٧٩	٢٧٧	٢٥٧
هولندا	٢٥٢	٢٥٤	٢٢٠
سويسرا	٣٢٠	٣٠٥	٣٥٥
بريطانيا	٢٩٣	٢٩٣	٢٤٢
أمريكا	٣٣٣	٣٢٧	٣٥٥
النمط الهادف (Targeted Model)			
أستراليا	٣١٠	٣٠١	٢٧٩

المصدر: استناداً إلى حسابات: Walter Korpi and Joakim Palme, *The Paradox of Redistribution and Strategies of Equality: Welfare State Institutions, Inequality, and Poverty in the Western Countries*, LIS Working Papers; 151 - 200 (Los Angeles, CA: Lis Publications, 1998), p. 274.

تؤكد المؤشرات، في الجدول رقم (٥ ـ ٣) أن النمط الشامل للرفاهية الاجتماعية يقلل من التفاوت في توزيع الدخل، بدرجة أكبر من الأنماط الأخرى، ليس فقط على مستوى التوزيع الكلي، وإنما على مستوى فئات السكان العمرية، وخصوصاً كبار السن، فالعوز قد تلاشى من هذه الفئة، في البلدان الاسكندينافية، كما هو الحال بالنسبة إلى الأطفال. والمؤشرات هذه، تبرهن أن كفاءة التوزيع (تقليل درجة التفاوت) هي الأفضل في النمط الشامل بالمقارنة مع كل الأنماط الأخرى، وهي أفضل بكثير من النمط الهادف (وهو انتقائي بطبيعته)، على عكس الاعتقاد السائد.

بيد أن مؤشرات التفاوت في الدخل لا تعبر بدقة عن مستوى الحياة (Standard of Living) في المجتمع، لأن الدخل وحده هو أساس ضيق لإعطاء صورة دقيقة عن بنية الفرص والتفاوت، بدلاً من ذلك جرى توسيع مفهوم الموارد (Resources) ليضم مؤشرات الصحة والإسكان والتعليم وقوة التأثير السياسي، ومؤشرات أخرى تتعلق بإعادة الإنتاج الاجتماعي. أكدت هذه الدراسات التي أجريت في كل من السويد والدانمارك والنرويج وعلى فترات زمنية متعددة، أن المنحى العام في هذه الدول شهد انخفاضاً في مستوى التفاوت، وهو ينحو باتجاه المزيد من الانخفاض[٤٢].

ولتقييم الإنجاز الاسكندينافي في ميدان العدالة الاجتماعية، جرى اختبار المبادئ الرئيسية لنظرية جون راولز (John Rawls) في العدالة الاجتماعية، فتبين أن مواطني بلدان دول الرفاهية يفضلون الولادة والعيش في البلدان الاسكندينافية، بحسب معيار رؤية الفرد للنمط الاجتماعي المرغوب فيه؛ وبالنسبة إلى انفتاحية الحراك على مستوى الدخل، تأكد أن الدول الاسكندينافية هي أكثر انفتاحاً للحراك حتى من الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أن مستوى الدخل أعلى في هذه الأخيرة، فالتفاوت العالي في الدخل لا يلغي مبدأ الاختلاف، بمعنى أن المعوزين يستفيدون من ارتفاع درجة التفاوت بسبب تعظيم كفاءة الاستفادة المرتبطة بمثل هذا التفاوت[٤٣].

٣ ـ النمط الاسكندينافي ونزع سلعية الإنسان

إن الباعث الأساسي للسياسة الاجتماعية يكمن في حقيقة تحول الحاجات الإنسانية وقوة العمل إلى سلع، وبالتالي تحول العلاقات الاجتماعية إلى علاقات

---

(٤٢) Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism*, p. 57.

(٤٣) Palme, *The Nordic Model and Modernization of Social Protection in Europe*, pp. 62-63.

نقدية، فعندما تكون مسألة إشباع الحاجات الإنسانية مرتبطة حصراً بالقدرة الشرائية للناس، وعندما تتحول قوة العمل إلى سلعة، يصبح مصير الجميع خارج نطاق السوق معرضاً للخطر. هذه المشكلة، مشكلة تسليع العلاقات الاجتماعية وقوة العمل، كانت أساس تحليلات ماركس للتطور الطبقي في سيرورة التراكم: تحول المنتجون المستقلون إلى مأجورين، بسبب فقدهم ملكيتهم الخاصة. إن تسليع قوة العمل تعني بالنسبة إلى ماركس الاغتراب (Alienation) الذي هو عجز سيطرة الإنسان على شأنه الخاص، بفعل قوى خارج إرادته، ومن بين أهم هذه القوى الخارجية هي مؤسسة السوق، فالعمل المغترب هو تعبير عن فقدان سيطرة العامل على منتجاته، والإنسان المغترب هو الإنسان الخاضع لما تقرره آليات السوق التي هي خارجة عن نطاق سيطرته، فما عليه سوى التصرف بحدود قدرته الشرائية لإشباع حاجاته(٤٤).

والواقع، اهتم المفكرون والفلاسفة بمسألة تحول العمل إلى سلعة، وعلى الرغم من ذلك، يقف الليبراليون الذين يدافعون عن حرية السوق، بالضد من أي خيار آخر يمسّ بالعلاقة النقدية، لأن مثل هذه الخيارات تمس في رأيهم بقدسية التوازن في ما بين العرض والطلب، ويعتقدون أن الحد الأدنى من الأجر الاجتماعي لا يؤدي إلى التخلص من الفقر، بل إنه يديمه، فيما يرى بعض الماركسيين أن الإنسانية لا تحقق الرفاهية إلا حين يجري التخلص نهائياً من العمل المأجور، ويرى بعضهم الآخر أن الإصلاح الاجتماعي قد يؤدي إلى تغيّرات جدية. والرؤية الأخيرة هذه لا تعبّر عن الرؤية الإصلاحية فحسب، بل إن ماركس كان قد أشار إلى مثل ذلك في نهاية البيان الشيوعي(٤٥).

ويعتقد مارشال (Marshall)(٤٦) أن إقرار الحقوق الاجتماعية للمواطنة ستؤدي إلى التخلص من سلعية الإنسان والعمل، وتقضي بالتالي، على الصراع الطبقي. أما بولانيي (Polanyi)(٤٧)، فيرى أن نظام حرية السوق الرأسمالية التي لا يمكن أن تتطور إلا بتحويل العمل إلى سلعة، تزرع في الوقت ذاته، بذور دمارها الذاتي: فإذا ما كانت قوة العمل ليست سوى سلعة، فإنها على الأرجح ستهلك. صحيح أن تسليع (Commodification) كل من الحاجات والناس قد يؤدي إلى تعظيم التراكم الرأسمالي،

---

(٤٤) هنالك في الواقع معانٍ متعددة للاغتراب، يمكن الإحاطة بالكثير منها بالاطلاع على: ريتشارد شاخت، **الاغتراب**، ترجمة كامل يوسف حسين (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠).

(٤٥) Karl Marx, *Communist Manifesto* ([n. p.: n. pb.], 1970).

(٤٦) Marshall, *Citizenship and Social Class.*

(٤٧) Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time.*

لكنه يضعف الفرد العامل. ولهذا رأى كل من ماركس وبولانيي وأخيراً ليندبلوم (Lindblom)[٤٨]، أن حرية السوق ليست سوى حرية خلف أسوار السجن، فهي مجرد خيال، فالناس، كسلع، هم مجرد أسرى لقوى غريبة، لأنها خارج نطاق سيطرتهم. وإذا ما تصرف العمال كسلع في السوق، سيتنافسون، وكلما كانت المنافسة شديدة، كانت أجورهم متدنية. إن نزع سلعية الإنسان (تحريره من ربقة السوق) هي عملية ذات أبعاد متعددة، لأنها شرط ضرورة لبلوغ مستوى مقبول من رفاهية الفرد وحمايته من العاديات، كما إنّه من دون تحرير العمال من ربقة السوق، لن يكون بمقدورهم القيام بأي نشاط جمعي، وهذا الأخير، هو سُدى ولحمة الوحدة والتضامن لتطور الحركة العمالية.

هل بمقدور برامج الرفاهية تحرير الإنسان من ربقة السوق؟ يمكن تحقيق ذلك بتوافر شرطين:

أ ـ توسيع الحقوق الاجتماعية بما يفوق مستوى الحاجة المطلق، وذلك من خلال برامج رفاهية متعددة، تسمح للعاملين باستلام تعويضات حين يزاولون أنشطة غير العمل، مثل تربية الأطفال، أو مسؤوليات عائلية، أو متابعة التعليم، أو الأنشطة التنظيمية، وحتى الأنشطة الترويحية. هذه البرامج تلعب دوراً كبيراً في تحرير الإنسان من ربقة السوق.

ب ـ رفع مستوى البرامج بما يساوي مستوى الدخل ومستوى المعيشة السائدين في المجتمع، وذلك للحفاظ على مكانة الفرد الذي يعتمد على هذه البرامج وفي فترة زمنية مديدة تمكن الفرد من الاعتماد على هذه البرامج.

فالأساس الذي تقوم عليه عملية تحرير الإنسان من ربقة السوق هو ليس بمجرد إقرار بالحقوق الاجتماعية، بل بتنظيم هذه الحقوق: تنظيمها بما يسهل نزع بلترة العمال ـ (De Proletarianization) ومساواتهم بمنزلة الموظفين. هذا يتطلب تنظيم شروط الأهلية للحصول على ميزات برامج الرفاهية، ونمط الرفاهية الشامل، القائم في الدول الاسكندينافية، يلبّي شروط الأحقية هذه، لأنه يعتمد مبدأ حقوق المواطنة الشامل: يحق لجميع مواطني الدولة والمقيمين فيها التمتع بالمستوى نفسه من برامج الرفاهية (وهي ذات مستوى مرتفع لتناسب أذواق وتفضيلات الطبقة المتوسطة)، هذا النمط من الرفاهية تطلق عليه الأدبيات «رفاهية الشعب».

---

(٤٨) Charles E. Lindblom, *Politics and Markets: The World's Political Economic Systems* (New York: Basic Books, 1977).

لقد برهن إسبينغ ـ أندرسن (Esping-Andersen) في كتابه الشهير **ثلاثة عوالم للرفاهية الرأسمالية**[٤٩] أن النمط الاسكندينافي الشامل هو أكثر الأنماط قدرة على تحرير الإنسان من ربقة السوق. لقد استخدم هذا المفكر منهجية كمية موضوعية، معتمداً بذلك على مؤشرات لبرامج الرفاهية الاجتماعية في كل بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، المتعلقة بالتحويلات النقدية لكل من التقاعد وتعويضات المرض والبطالة، حيث تنتظم البلدان بمصفوفة شروط الأهلية التي تسهل أو تعيق التمتع ببرامج الرفاهية، وتمكن الفرد من أن ينأى بنفسه عن السوق. أول هذه الشروط هو فترة ممارسة العمل، ومساهمة الفرد في الضمان، والفترة الزمنية القصوى للأهلية، وأخيراً درجة اقتراب التعويضات من مستوى دخل العاملين فعلاً. وعند ترجيح معدل العوامل أعلاه بنسبة السكان الذين تشملهم برامج الضمان الاجتماعي، يمكن الحصول على درجة تحرير الإنسان من ربقة السوق. وقد تبيّن من تطبيق هذه المنهجية أن النمط الاسكندينافي يحتل المرتبة الأولى في ميدان نزع سلعية الإنسان، مقارنة ببقية أنماط الرفاهية الاجتماعية القائمة في بلدان الغرب الرأسمالي.

تلك هي أهم سمات النمط الاسكندينافي في ميدان الرفاهية الاجتماعية، وعلى الرغم من كونه يتميز من بقية أنماط الرفاهية، في ميدان العدالة الاجتماعية وفي درجة تحرير الإنسان من ربقة السوق، إلا أنه ليس بمنأى عن النقد، سواء من اليمين أو من اليسار، هذا النقد الذي لا يمكن الخوض فيه في هذه العجالة المكثفة، لكن يكفي القول إن النمط الاسكندينافي للرفاهية الاجتماعية يوفر مستوى لائقاً لتفتح الإنسان وازدهاره.

رابعاً: ما بعد دولة الرفاهية؟

تواجه دولة الرفاهية الاجتماعية في الغرب تغيّرات بنيوية عميقة، تترافق مع شيوع البطالة وتدني النمو الاقتصادي والعجز الدائم في ميزانيات دول الرفاهية، بيد أن التحدي الخطير هو العولمة من ناحية، والتغيّرات الجذرية التي تتطلبها الوحدة الأوروبية، كل ذلك يجعل من مصير دول الرفاهية الاجتماعية أمراً لا يمكن التكهن به. بيد أن التاريخ قد يعيد نفسه بصيغة قد تكون متقدمة على نظام الرفاهية، فكما كانت الرفاهية الاجتماعية مطلباً اجتماعياً، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تتبدى الآن حركة فكرية واعدة، مدعومة من قبل أوساط شعبية واسعة، تطالب بـ «دخل أساسي غير مشروط للجميع» إلى جانب

(٤٩) Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism*, chap. 3, pp. 35-54.

الإبقاء على برامج الضمان الاجتماعي الأساسية. يلعب المفكر الهولندي فيليب فان باريج (Philippe van Parijs)[٥٠] دور الداعية لهذه الحركة الواسعة، حيث تشكلت جمعيات لها في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية. جوهر هذه الحركة يقوم على أساس كون الإنتاجية والثروة والدخل قد شهدت نمواً كبيراً بما يكفي لدعم دخل أساسي غير مشروط للجميع، وسيكون مثل هذا الخيار وسيلة فاعلة لبلوغ العدالة الاجتماعية: سيحقق ذلك الحرية الحقيقية للجميع ويزودهم بالموارد المادية التي يحتاج إليها الناس لمواصلة بلوغ أهدافهم في الحياة، وفي الوقت نفسه سيساعد ذلك على حل مشكلة الفقر والبطالة، وتحقيق طموحات حركة البيئة.

كم هو حريّ بالمفكرين العرب التمسك بمسائل العدالة الاجتماعية، العدالة القائمة على أساس حقوق المواطنة من أجل بناء الذات القومية: فبالظلم وتفاقم الفقر والتفاوت لا تبني الأمم ذاتها.

---

(٥٠) انظر حول ذلك: Philippe van Parijs, ed., *Arguing for Basic Income: Ethical Foundations for a Radical Reform* (London; New York: Verso, 1992); Van der Veen [et al.], *A Capitalistic Road to Communism* ([n. p.: n. pb.], 1986), and P. Van Parijs, «A Basic Income for All,» *Boston Review* (October-November 2000).

للمزيد من الإطلاع انظر: <http://www.bostoreview.net/BR25.5/vanparijs.html> .bien@etes. ucl.ac.be

تعقيـــــب

يحيى أبو زكريا(*)

صيغ بحث الدكتور هادي حسن حول النموذج الاجتماعي الديمقراطي في دول شمال العالم ـ السويد والدانمارك والنرويج وفنلندا وإيسلندا ـ على عجل ولذلك ورد فيه الكثير من الثغرات البحثية والمنهجيّة ولم يقدمّ الصورة الكاملة والمعادلة التامة لهذا النموذج.

ومبدئياً لم يتطرّق الباحث إلى تاريخ هذه الدول الواقعة في شمال أوروبا الذي من دونه لا يمكننا فهم التطورات باتّجاه دولة الرفاهية في السويد وبقيّة دول شمال العالم، فالسويد وقبل مئة عام كانت دولة فقيرة معدمة، هاجر ثلاثة ملايين من سكانها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الفقر المدقع وانعدام فرص العمل، وقد هاجر أكثر من ثلثي الشعب السويدي إلى أمريكا، فيما عمل الرافضون للهجرة على إيجاد آليات نهضوية، وقد نجحوا من خلالها في إطلاق أكبر عملية نهضوية أفضت إلى أن تحتلّ السويد في السنوات الماضية المرتبة الأولى في إحصاء الأمم المتحدة حول الدول المرفّهة.

كما أنّ البحث أغفل الدور الكبير الذي لعبه الحزب الديمقراطي الاجتماعي الاشتراكي (Socilademokrat) المسيطر على الحياة السياسية السويدية منذ نصف قرن تقريباً.

فكيف وقعت النقلة من حالة الفقر المدقع والأمراض الفاتكة إلى دولة الرفاهية؟ هذه العناصر المهمّة لا وجود لها في طيّات البحث نهائياً.

(*) رئيس النادي الثقافي العربي ـ السويد.

وبدلاً من التركيز أكثر على دول شمال العالم ـ محور البحث ـ فقد توسعّ الباحث في تشريح دولة الرفاهية في الخارطة الغربيّة بشكل عام، علماً أنّ هذا التميّز موجود في السويد وبقية دول شمال العالم، حيث تعّد هذه التجارب متميزة عن كثير من التجارب الغربية الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ معظم المصادر التي اعتمدها الباحث هي مصادر إنكليزية لباحثين غير سويديين أو دانمركيين أو نرويجيين. والمصادر السويدية التي اعتمدها الباحث محدودة للغاية.

غاية ما هناك فقد اقتبس الباحث مما كتبه سفين أولسون (Sven Olsson) في كتابه الذي يحمل عنوان: *Social Policy and Welfare State in Sweden*(١)، وللإشارة فإنّ هذا البحث أنجز في سنة ١٩٩٠ أي قبل ١٥ سنة تحديداً، وفي خضمّ هذه السنوات الخمس عشرة وقعت تطورات مذهلة على صعيد النظرية والتطبيق في السويد، فكان الأولى الرجوع إلى المصادر الحديثة والراهنة، كما اعتمد الباحث على كتاب *The Nordic Model and Modernization of Social Protection in Europe* للباحث يوواكيم بالمه (Joakim Palme) والصادر عام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠(٢).

وكان الأولى بالباحث أن يعتمد على مصادر سويدية ونرويجية ودانمركية وفنلندية وإيسلندية عايشت تجربة بناء دولة الرفاهية في هذه الدول، والتي هي حالة متميزّة في الخارطة الأوروبية.

كما أنّ الباحث أشاد بتجربة الرفاهية في الغرب عموماً، علماً أنّ النموذج الرأسمالي المتوحش قد أضرّ بالطبقات الدنيا والفقيرة في العديد من الدول الأوروبية، وربما السويد هي الدولة الوحيدة بالإضافة إلى دول شمال أوروبا التي نجحت في أنسنة هذه الرأسمالية وتطعيمها بقيم اشتراكية وإنسانية غاية في التكامل، وهذا النموذج في نظري لا يمكن إدراجه في المنظور الفلسفي الغربي لمفهوم الرفاهية، حيث حرص الباحث أن يجعل دولة الرفاهية في دول الشمال امتداداً لذلك المنظور، وهذا ما جعل الباحث أيضاً يذهب إلى اعتماد نظريات سان سيمون ودوركايهم الذي بشّر بالمجتمع المنظّم، والذي يقوم على دعم أخلاق الطبقات الفقيرة.

---

(١) Sven E. Olsson, *Social Policy and Welfare State in Sweden* ([n. p.: n. pb.], 1990).

(٢) Joakim Palme, *The Nordic Model and Modernization of Social Protection in Europe* (Copenhagen: Nordic Council of Ministers, 1999-2000).

ولدى تطرق الباحث إلى الدور الجديد للمرأة في شمال العالم وتحولها إلى عنصر منتج في مجتمع الرفاهية، أغفل أن يشير إلى الأثمان الكبيرة التي ترتبت على ذلك، حيث نسبة الطلاق في السويد تجاوزت ستين في المئة بحسب إحصاءات رسمية، وبحسب أحدث الدراسات فإنّ المرأة عندما شعرت بالاستقلالية المادية بدأت تتحرّر من الالتزامات الأسرية، بالإضافة إلى أنّ هذه الرفاهية ألغت نظام الأسرة من أساسه، واستعيض عن النظام الأسري القديم بحياة المعاشرة والتي قد تنتهي في أي لحظة.

وبالإضافة إلى ما جئنا على ذكره فإنّ البحث مغرق في العموميات ولا يدخل في التفاصيل والتي هي بالتأكيد مهمة وضرورية إذا أردنا إسقاط تجربة الرفاهية في دول شمال العالم على الواقع العربي للنهوض به.

وسدّاً لبعض هذه الثغرات أحبّ أن أقدم هذه الإضافات عن السويد على وجه التحديد، والصورة عينها نجدها في الدانمارك والنرويج وفنلندا وإيسلندا.

تعتبر السويد من ناحية المساحة رابع أكبر دولة في أوروبا، حيث تبلغ مساحتها ٤٥٠ ألف كيلومتر مربع، وتبلغ المسافة ما بين أقصى شمالها وأقصى جنوبها ١٦٠٠ كيلومتر. وبالرغم من أن السويد تقع في أقصى الشمال، فإنّ مناخها معتدل نوعاً ما، والفضل في ذلك يعود إلى تيار الخليج الدافئ في المحيط الأطلسي الذي يقوم بتدفئة البحار المحيطة بالسويد. ومن الصفات التقليدية للمناخ في السويد، نجد الفصول الأربعة متميزة إلى جانب موجات المنخفضات الجوية التي تأتي عادة إلى السويد من جهة الغرب حاملة معها الأمطار الغزيرة والثلوج الكثيفة. ويتميز فصل الشتاء بانخفاض درجة الحرارة إلى تحت درجة الصفر المئوية، وقد يصل أحياناً إلى الثلاثين تحت الصفر المئوية، بينما يتميز فصل الصيف بارتفاع في درجة الحرارة بشكل يمكّن المرء أن يسبح البحر حتى في أقصى شمال البلاد، وتصل درجة الحرارة إلى حوالى ٣٠ درجة مئوية فوق الصفر. يبلغ عدد سكان السويد ٩ ملايين نسمة وهم منتشرون في جميع أنحاء البلاد، وبالرغم من ذلك توجد مناطق طبيعية واسعة غير آهلة بالسكان. يسكن ما يزيد على ٥٠ في المئة من السكان في المدن الخمس الكبرى وهي: ستوكهولم ويتبوري ومالمو وأوبسالا وأوري برو.

تكسو الغابات أكثر من نصف مساحة السويد وتشكل المناطق الزراعية أقل من عشر مساحتها. ويوجد في البلاد العديد من البحيرات وأرخبيلات كبيرة، وبخاصة على امتداد ساحلها الشرقي. أما الجزيرتان أولاند وغوتلاند فهما أكبر جزيرتين في السويد وتمتازان بظروفهما الطبيعية الخاصة. وعلى امتداد حدود السويد

مع النرويج تقع منطقة الجبال السويدية التي يبلغ طولها ١٠٠٠ كيلومتر وعرضها ١٠٠ كيلومتر.

أولاً: السويد في الماضي والحاضر
مسيرة المواطنين السويديين نحو الديمقراطية/ خلفية تاريخية

لمعظم التقاليد السويدية ارتباط بالدين المسيحي الذي دخل السويد منذ ما يزيد على ألف عام. حيث نشر مبشرون كاثوليك الديانة المسيحية بين سكان السويد الوثنيين، ولذلك نجد أن للأعياد السويدية أصلاً وثنياً ألبست ثوباً كنسياً في القرن العاشر الميلادي، مثل احتفالات عيد منتصف الصيف وعيد الميلاد الذي تحول إلى احتفال بذكرى مولد المسيح، على الرغم من أن تقاليده تعود إلى الفترة الوثنية حيث كان سكان السويد يحتفلون من خلال طقوس خاصة، عندما تكون أيام الشتاء حالكة السواد. وفي القرن السابع عشر تحولت السويد إلى دولة مسيحية بروتستانتية وتحولت الكنيسة تدريجياً إلى مؤسسة دينية مرتبطة بالحكومة رئيسها الروحي هو الملك، وتحت إدارة البلاد بصورة تامة بحسب تعاليم الكنيسة البروتستانتية التي أطلق عليها اسم الكنيسة السويدية، وكانت الكنيسة تستخدم كأداة للتوصل إلى الوحدة السياسية. وفي أواخر القرن الثامن عشر تم تشريع قرار يقضي بمنح حرية الديانة للذين ينتمون إلى طوائف دينية أخرى مثل الكاثوليك واليهود والمسلمين، وإعطائهم فقط الحق في ممارسة ديانتهم في أماكن عبادتهم.

وفي خلال الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر نمت صحوة دينية قوية في السويد بسبب الاستياء من تصرفات الكنيسة السويدية الحكومية وقام المعمدانيون والميثوديون بتأسيس طوائف مسيحية مستقلة وكنائس حرّة. خلال القرن التاسع عشر كانت السويد عبارة عن مجتمع زراعي فقير يتميز بنظام الطبقات. ولم يكن لدى غالبية الشعب السويدي أية إمكانيات للتأثير في القرارات السياسية، وكان حق التصويت مقصوراً على فئة قليلة من الرجال الأغنياء. وكان للملك سلطة كبيرة، بالرغم من أنه لم يكن يحكم بصورة مطلقة.

هذا وقد طرأت تغيرات كبيرة في المجتمع السويدي خلال القرن التاسع عشر وبصورة رئيسية من الناحية الاجتماعية، وازداد عدد السكان ولكن الأراضي الزراعية لم تكن كافية لإطعام الجميع، وساءت ظروف السكان المعيشية في السويد. وتذكر كتب التاريخ أن ٢,١ مليونين ومئة ألف من سكان السويد البالغ عددهم ٤ ملايين نسمة، اضطروا إلى الهجرة إلى أمريكا الشمالية في الفترة الواقعة ما بين عام١٨٥٠ـ عام١٩٢٠. ولكن لم يتمكن معظم الفقراء من شراء تذاكر سفر إلى أمريكا، فعاش في

السويد عدد كبير من المواطنين في فقر مدقع. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يذكر أنه كان يتم عرض الأطفال اليتامى - أو الأطفال الذين لم يكن بمقدور أولياء أمورهم تدبير معيشتهم - في مزاد علني، بحيث يأخذهم من يستطيع رعايتهم بأقل التكاليف بالنسبة إلى نظام رعاية الفقراء. وكانت مؤسسة رعاية الفقراء حتى عام ١٩٥٦ هي المؤسسة التي تساعد من لا يستطيع تدبير أمور معيشته بنفسه.

في العقد السابع من القرن التاسع عشر حدثت نهضة اقتصادية كبيرة في السويد، وبدأت النهضة الصناعية بصورة رئيسية، وبرزت طبقة العمال الذين نظموا أنفسهم ضمن نقابات عمالية أطلق عليها اسم الحركات الشعبية التي كافحت للحصول على جزء من النمو الاقتصادي الذي ازدهر نتيجة النهضة الصناعية. وفي الوقت الذي تزايدت فيه ثروة الأغنياء، كان يغلب على ظروف العمال المعيشية طابع الفقر. قام أرباب العمل أيضاً في تنظيم أنفسهم في منظمات أرباب العمل، حيث كانت النزاعات في سوق العمل أمراً معتاداً حتى العقد الثالث من القرن العشرين، عندما عقدت منظمات أرباب العمل ومنظمات العمال معاهدة كان من بين الأشياء التي تضمنها الاتفاق على حل النزاعات عن طريق المفاوضات.

وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأ تشكيل الأحزاب الحديثة. وكان العامل الرئيسي الذي دعا إلى تأسيسها يتلخص في النزاعات التي كانت سائدة في المجتمع. ومن الأسباب الأخرى ارتفاع نسبة المثقفين من عوام الناس. ومن أهم إنجازات الأحزاب آنذاك، تطبيق إصلاح المدرسة الشعبية العليا عام ١٨٤٢ وتحسين سبل المواصلات وزيادة الاهتمام بالمسائل السياسية.

كما أدّت التغيرات التي طرأت على المجتمع إلى بروز الصحف اليومية الحديثة. ومن بين القوة العاملة الإجمالية في السويد - التي يبلغ عددها ٦,٤ مليون شخص - فإننا نجد أن القطاع الصناعي يوظف ما يزيد على مليون شخص، بينما توظف الحكومة والبلديات مليوناً وسبعمائة ألف شخص، وقطاع الرعاية الصحية والطبية يوظف حوالى ٥٠٠٠٠٠ شخص.

يوجد في السويد بطالة ملحوظة وبخاصة في صفوف المهاجرين. ومن الجدير بالذكر أن الحصول على عمل في السويد يعتبر أمراً صعباً حتى ولو كانت فرص العمل متوافرة بصورة جيدة، إذ إن الأمر يتطلب معرفة جيدة باللغة السويدية ودراسات مهنية تتناسب مع النهضة التقنية المعاصرة. يوجد في السويد قانون خاص بالمساواة في الحياة العملية، يمنع هذا القانون أرباب العمل من ممارسة التمييز ضد الموظفين، ويتابع وكيل الجمهور لشؤون المساواة ومجلس شؤون المساواة أن أرباب العمل يطبقون

القانون بصورة صحيحة، واستفادت النساء من قانون المساواة بشكل ملحوظ، فأغلب الوزراء اليوم من النساء وحوالى ٤٠ في المئة من أعضاء البرلمان من النساء.

١ ـ الفصل بين الكنيسة السويدية والدولة

تخلصت السويد من سيطرة الكنيسة البروتستانتية بعد أن صدر قانون فصل الكنيسة عن الدولة وتحويل الكنيسة إلى طائفة دينية أسوة بالطوائف الدينية الأخرى. وسرى هذا القانون اعتباراً من الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، وتحولت السويد إلى دولة علمانية قلباً وقالباً، ليس لها دين رسمي ولا كنيسة حكومية. ولم يأتِ هذا الطلاق وليد صدفة، وإنما استغرقت المفاوضات مدة ٥٠ سنة. النظام البرلماني الديمقراطي الذي يعتمد على دستور يعترف بالحقوق والحريات العامة، كفل للمواطنين حرية التدين، وممارسة الشعائر الدينية وإقامة أماكن العبادة الخاصة التي يقدم لها دعماً مالياً من خلال مؤسسة حكومية متخصصة في هذا المجال. ويشكل النظام الدستوري المتبع في السويد ضمانة أكيدة للحد الأدنى من المثل والقيم ومعايير السلوك الاجتماعي الملزمة للجميع. ووضعت القيم والمثل الخاصة بأي دين من الأديان في خانة الحقوق الشخصية وضمن حيز اجتماعي واسع. وغالباً ما تستمد هذه الحقوق مشروعيتها من الدستور.

لقد حددت القوانين الدستورية وبإسهاب حق المهاجرين في ممارسة شعائرهم الدينية أسوة بالمواطنين الأصليين، ويشدد الدستور على مناهضة التمييز العنصري على أساس العرق أو اللون أو الدين، ويقدم للمهاجرين التسهيلات اللازمة حتى يتمكنوا من تنظيم أنفسهم في إطارات قانونية تسمح لهم بالحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية ونشر ثقافتهم وتحقيق أهدافهم ما لم تتعارض وبنود القانون المدني للمجتمع، مثل ذبح الحيوانات من دون تخدير مسبق، والزواج بثانية.

يحق لأي جماعة دينية تتبنى النهج الديمقراطي أن تسجل نفسها رسمياً ولا تحتاج اعترافاً من الحكومة. وعلى الرغم من انفصال الكنيسة البروتستانتية عن الدولة، إلا أن أثر المسيحية ما زال موجوداً في كثير من القوانين المتعلقة بالأحوال المدنية، والأعياد المسيحية ما زالت تعتبر رسمية ويحق لها اقتطاع جزء محدد من ضريبة الدخل مقابل التزامها بالإشراف على المقابر في السويد. لكن هذا لا يعني أن طريق المهاجرين مفروش بالورود أو أن وجودهم مرغوب فيه من طرف جميع أفراد المجتمع السويدي. وكيفما كان الحال، فالوضعية لا يمكن مقارنتها بما يجري للمهاجرين المسلمين في ألمانيا وفرنسا والنمسا.

٢ ـ النظام الاقتصادي في السويد

يسمى النظام الاقتصادي في السويد عادة باسم (النظام الاقتصادي المختلط) وهذا يعني أن معظم الشركات مملوكة من قبل القطاع الخاص، بينما تمتلك الحكومة وتدير أمور البريد والهاتف والسكك الحديد وجزءاً من إنتاج الطاقة الكهربائية رغم خصخصة جزء من هذه الممتلكات. بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة تمتلك بعض الشركات الضخمة. وفي السويد يتحمل المجتمع أيضاً مسؤولية قسم كبير من قطاع الرعاية الصحية والطبية والمدارس والجامعات والخدمات الاجتماعية الأخرى.

ويتحمل الرجال والنساء بأنفسهم مسؤولية تدبير أمور معيشتهم. ويتحمل المجتمع مسؤولية ملاحظة الأطفال خلال فترة عمل أولياء الأمور. ويوجد في السويد أشكال مختلفة لنظام ملاحظة الأطفال مثل دور الحضانة ودور الحضانة العائلية ودور ملاحظة أطفال المدارس والمدرسة التمهيدية الجزئية والمدرسة التمهيدية المفتوحة. يدفع الشخص رسماً محدداً بحسب دخل الفرد، أي يزيد إذا كان الدخل مرتفعاً ويقل إذا كان الدخل قليلاً. أما الأشخاص الذين لا يستطيعون تدبير أمور معيشتهم مثل المهاجرين الجدد واللاجئين كبار السن والمرضى والمعاقين، فتقوم شبكة الحماية الاقتصادية بتقديم الأموال لهم من خلال نظام خاص يكفل لهم الحد الأدنى من المستوى المعيشي. كما يحصل المواطن على تعويض عن فقدان دخل العمل بسبب المرض أو الحمل أو الولادة، وتسمى نقدية الوالدين حيث يحق لهم التعطيل عن العمل لمدة ١٨ شهراً، ويقوم مكتب التأمينات العامة بدفع تعويض مالي عن دخل العمل الذي يفقده أحد الأبوين بسبب ذلك. تدفع الدولة أيضاً نقدية الطفل العامة مرة كل شهر لجميع الأطفال المقيمين في السويد والذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة. ويتم دفعها بصورة أوتوماتيكية إلى أحد الوالدين. إن حجم التعويض الذي يحصل علية الشخص يعتمد عادة على حجم الدخل وغالباً ما يعادل ٨٠ في المئة من الدخل ولمدة سنة واحدة. إن شبكة الحماية الاجتماعية الموجودة في السويد هي نتيجة العمل الذي قامت به الأحزاب السياسية، وكفاح نقابات العمال والمنظمات الشعبية على امتداد ١١٠ سنوات. وأساس ذلك هو قيام جميع العاملين بدفع جزء من مرتباتهم على شكل ضرائب وعن طريق قيام أرباب العمل بدفع رسوم التأمينات الاجتماعية. ولا يحصل المرء على إعانات مادية من المجتمع إلا في حالات المرض والبطالة عن العمل.

٣ ـ معاش الشيخوخة في السويد

إن سن التقاعد أو الخروج على المعاش في السويد هو ٦٥ سنة لكل من الرجال والنساء. ولكن هناك إمكانية للحصول على التقاعد المبكر عند بلوغ المرء سن الستين.

٤ ـ الضرائب عماد المجتمع السويدي

بالمقارنة مع الدول الأخرى، فإن السويد تتميز بارتفاع نسبة الضريبة فيها. وفي مقابل ذلك فإن الخدمات الاجتماعية متطورة جداً ـ مثل خدمات التعليم والرعاية الطبية والصحية. يدفع المواطن ٣٥ في المئة إلى ٣٠ في المئة ضريبة دخل، ويدفع ١٢ في المئة ضريبة القيمة الإضافية على الأطعمة و٢٥ في المئة على البضائع الأخرى، ويدفع أرباب العمل حوالى ٣٢ في المئة رسوم التأمينات الاجتماعية، تضاف إلى ضريبة الدخل التي يقوم رب العمل باقتطاعها ودفعها إلى سلطة الضريبة في المحافظة. وهناك ضريبة الثروة والمباني. والعمل من دون ضريبة يسمى عملاً أسود وهذا ممنوع بحكم القانون.

٥ ـ مجتمع الترف والثراء

يطلق على السويد عادة اسم مجتمع الترف، فالمحالّ التجارية في السويد عامرة بالبضائع الثمينة وتتسابق الحملات الدعائية على جذب المواطن لشراء البضائع. ويبدو أن الأموال توجد لدى الجميع بغير حساب وبإمكانهم شراء مختلف الأشياء. ولكن لو عرف السبب لبطل العجب كما يقال، لقد وقع السويديون في فخ بطاقات الائتمان البلاستيكية، ويدفعون اليوم مبالغ طائلة لسداد الديون التي يصعب عليهم التحرر منها. ولشراء الأشياء الثمينة مثل البيوت والسيارات والأثاث المنزلي، يقوم السويديون باقتراض النقود ويدفعون الأقساط ذات الفائدة العالية على امتداد سنوات عديدة. حتى قضاء الإجازات خارج السويد تتم عن طريق الاقتراض.

٦ ـ الأمن الاقتصادي في السويد

لقد استطاعت مملكة السويد، ومن خلال العمل الدؤوب لمؤسساتها، أن تقضي بالكامل على الفقر والعوز، والحكومة تكفل للجميع مهما كانت ظروفهم حق الحصول على ما يسدّون به حاجياتهم. وعلى الرغم من كل ما حققته السويد في هذا المجال، فإن دوائر القرار والمؤسسات البرلمانية والاجتماعية وغيرها من المؤسسات، تبحث في خطط تطويرية للمستقبل. وقبل الإشارة إلى آليات تحقيق الأمن الاقتصادي في السويد، لا بدّ من الإشارة إلى أن الشعب السويدي يقدّس العمل تقديساً ويعتبر شرف المرء في عمله، بل إنه يعتبر العمل جزءاً من هويته وشخصيته، والفرد السويدي في مكان عمله أشبه بالآلة، ويستحيل أن يبدد وقت العمل هنا وهناك، وقلما تصادف زملاء العمل يتحدثون فيما بينهم فالكل منصرف إلى عمله، وفي العائلة السويدية تجد كلا الوالدين يعملان كل في مجاله الخاص، ولا يخجل السويدي على الإطلاق من العمل، فقد تجد الكاتب ممرضاً أو معلماً في مدرسة ما، كما هو

شأن الكاتب السويدي الكبير هوكان ناصر، وقد تجد المهندس يعمل بائعاً في أحد المحالّ الكبرى، والفوارق المهنية لا وجود لها في السويد، فقد تصادف رئيسة البرلمان على متن دراجتها تتجول في مدينة أوبسالا العلمية، وقد تصادف رئيس الوزراء يتجول في شوارع مالمو مسقط رأسه، فالصفة المهنية موجودة فقط في دائرة العمل، بعدها يتساوى كل الناس.

وتعتبر الحكومة السويدية أن قطاعَيْ التعليم والصحة هما أهم ما في الحياة ولذلك تذهب نصف الميزانية إلى تطوير هذين القطاعين، الأمر الذي أدى إلى توفير الصحة والعلم. ومعروف أن الفرد السويدي يعمّر إلى سن التسعين والمئة أحياناً، وقد لا تفرق في السويد بين امرأة عمرها ستون سنة وامرأة عمرها أربعون سنة في العالم العربي، ويضاف إلى هذه الشروط البيئة النقية التي تصرف عليها الحكومة السويدية الكثير من ميزانيتها.

وتختلف السويد عن بقية الدول الأوروبية ذات الاقتصاد الرأسمالي المتوحش، أنها في الوقت الذي تنهج فيه الاقتصاد الحر، فإنّ الحكومة السويدية وضعت سياسة اجتماعية أمنية لحماية مختلف الطبقات التي قد تتضرر من آثار اقتصاد السوق، فهي من جهة تقدم مساعدة لكل طفل سويدي أو أجنبي مقيم بطريقة شرعية، وهذه المساعدة تصل إلى حساب الأم أو الأب في البنك، وكل طفل يأخذ ما قيمته ١٠٠ دولار، وإذا كان للعائلة ٥ أطفال مثلاً فإن هذه العائلة تتلقى ٥٠٠ دولار، وهذه المنحة من الدولة السويدية هي لكل العوائل السويدية أو العوائل المهاجرة المقيمة بطريقة شرعية، ولا فرق إذا كانت هذه العوائل غنية أو محدودة الدخل، وهذه المساعدة هي في الأساس للأطفال حتى يشعروا من صباهم بعدم الحرمان، ويقوم ذووهم بشراء حاجيات الأولاد الضرورية من لعب وكومبيوتر وثياب وغيرها من الكماليات.

وغير هذه المساعدة، فإن الدولة السويدية تقدم ما يسمى بمساعدة السكن وهي تعطى لمحدودي الدخل أو للذين لا دخل لهم بتاتاً، وهذه المساعدة هي نصف قيمة الإيجار تقريباً، ولذلك لا يوجد في السويد أزمة سكن أو أزمة الذين يبيتون في العراء كما هو الشأن في أكثر من عاصمة عربية وأوروبية.

وفي ما يخص الأفراد الذين كانوا يعملون وطردوا من عملهم بحكم إفلاس شركاتهم أو انتهاء العقود التي كانت تربطهم بأرباب العمل، فإنه لا خوف عليهم اقتصادياً، وسوف يتلقون ما كانوا يتقاضونه نفسه من أعمالهم، ولكن هذه المرة من نقابة العمال التي تعوّض البطالين.

أما إذا كان الشخص لا عمل له إطلاقاً ولا دخل له، فإن المؤسسات الاجتماعية في السويد تتكفل بإعالته وفق نظام يدعى التكافل الاجتماعي حيث تقتطع الحكومة ضرائب من الشركات الكبيرة والعمال، وتعطيها لمعدومي الدخل، وهكذا يعيش الجميع وفق أسلوب تراضٍ وتوافق. لكن هذا لا يعني أن الحكومة تترك البطالين ومعدومي الدخل من دون البحث عن حلول جذرية لمشاكلهم، ولذلك تفتح دورات تعليمية وثقافية لهذه الشريحة من الناس حتى يحسنّوا من مستواهم العلمي، وبالتالي تنفتح أمامهم فرص كبيرة للمستقبل، هذا المستقبل الذي يوليه السويديون أهمية خاصة وكبيرة. ولعلّ بعد نظرهم هذا هو الذي مكنّ السويديين من إقامة مجتمع متميز في عالم كثير الأمواج والانهيارات!

المناقشـــــات

١ ـ محمد دويدار

الملاحظة **الأولى**، هي بالنسبة إلى مداخلة الدكتور فؤاد نهرا، كان تصوري أن يبرز من العرض بالنسبة إلى النظامين الفرنسي والألماني المحاور التالية:

أ ـ عوامل الخصوصية للنظام في كل من فرنسا وألمانيا، وبالنسبة إلى ألمانيا بصفة خاصة تسعفني الذاكرة أن الدور المختلف للدولة أو للانتقاء أو التفكير في الدول التي سميت في ما بعد دول الرعاية الاجتماعية، الرعاية أو الرفاهية، تم في الفترة التالية على الحرب العالمية مباشرة، حيث كانت الأوضاع في فرنسا تتميز بخصوصية شديدة.

مثلاً تميز الوضع بهزيمة الدولة الرأسمالية في فرنسا بالدور الخياني لبعض الشرائح من رأس المال، تميز بالدور الريادي للطبقة العاملة والمتوسطة في المقاومة ضد الاحتلال، تميز بدرجة كبيرة من التدمير التي أصابت البنية الأساسية وقوى الإنتاج المادية، تميز بالقوة السياسية الكبيرة والنقابية والسياسية للطبقة العاملة ممثلة أساساً بالحزبين الشيوعي والاشتراكي، تميز في قوة اتحادات نقابات العمال، تميز أخيراً بسيادة النظام الذي يسمونه (3 Parties)، وغلبة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وأعتقد أن هذا الوضع كان من الطبيعي أن يقلب وضع البلد، ويتطلب من الدولة دوراً يختلف، وأعتقد أنه أثير في هذه الآونة أنه لا يراد لدور الدولة الاجتماعي نوع من التأمين الاجتماعي في المقابلة مع التأمين الخاص، وإنما نوع من السياسة الاجتماعية التي تعيد النظر في نمط توزيع الدخل عبر إجراءات تقوم بها الدولة، فللخصوصية عوامل مهمة جداً في معرفة خصوصية النظام.

النقطة **الثانية**، التي كنت أرجو أن يكون التركيز عليها هي ما انتهى إليه النظام

من ناحية عملية، وهي ما أوضحه د. نهرا، ثم هناك نقطة خطيرة وهي أثر ما انتهى إليه النظام على موقف الطبقات العاملة والطبقة المتوسطة للاتحاد الأوروبي. وهذا ظهر في فرنسا وهولندا وأعقبه موقف غريب جداً من وجهة النظر الديمقراطية من جانب الدول الأوروبية، بعضها قال نوقف الاستفتاءات وبعضها الآخر قال نؤجلها إلى أن نزيد في الوعي ونحصل على نعم، وبعضها قال نلجأ إلى ديمقراطية تصويت الحكومات وليس أخذ رأي الشعوب.

والنقطة **الثالثة**، التي أثارها الأستاذ المعقّب في ما يتعلق بالفكر الكينزي وسياسة كينز. أنا أعتقد أن هناك فرقاً بين حقيقة الكينزية والصور المختلفة لفهم الكينز، إذا ما أخذنا الكينزية في جوهرها فهي سياسة التوصل إلى التشغيل عبر إعادة توزيع الدخل. سياسة كينز من الناحية العملية تعلق الأمر بضرورة تمويل مشروعات الإنفاق العام، وفي هذه الحالة يتم التمويل عن طريق عجز الموازنة بصفة أساسية، وهذا يعني إعادة توزيع الدخل لمصلحة الربح ومن ثم دفع المشروعات إلى تجديد الإنتاج والتوجيه فيه.

الأخطر في الكينزية أنها كانت السبيل للعمل لتعبئة مالية الدولة لتقوية المشروعات الاحتكارية. الآن المعروف أن التحليل الكينزي يقوم على افتراض المنافسة الكاملة، في فترة كان الاقتصاد الفرنسي وغيره يسوده الاحتكار، في ظل المنافسة الكاملة زيادة الإنفاق العام عن طريق الدولة أو زيادة الطلب النقدي، الأصل أنها تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، لكن في ظل الاحتكار قد تؤدي إلى رفع الإنفاق من دون زيادة في الإنتاج ومن دون تشغيل للقوة العاملة، وفي هذا الحالة أكون قد عبأت المالية العامة لخدمة المشروعات الاحتكارية وأنا أعتقد أن هذه قد لعبت دوراً خطيراً في تحويل المشروع الفرنسي من مشروع دولي إلى مشروع دولة نشاط.

٢ ـ مصطفى عمر التير

أ ـ فؤاد نهرا

من المعروف أن نسبة لا بأس بها من العمالة في كل من ألمانيا وفرنسا هي عمالة مهاجرة بعضها يقيم من دون وجود قانون. وينشط هؤلاء في مجالات خدمية وإنتاجية مهمة يهرب عنها أو يتفاداها المواطن الأصلي. ما هو وضع هؤلاء؟ وما طبيعة دورهم في المستقبل؟ وهل سيقوم هؤلاء بالدور نفسه الذي قام به أجدادهم عندما كانت البلاد التي هاجروا منها مستعمرة؟ من المفيد أن يخصص في هذه الورقة جانب لمناقشة أوضاع أعضاء هذه الفئة الخاصة التي تم التكتم عن دورها من قبل الكثير من الباحثين الغربيين.

ب ـ هادي حسن

القول بأن السويد خرجت من حالة الفقر المدقع إلى حالة الدول المتقدمة اقتصادياً خلال فترة لا تزيد عن مئة سنة قول فيه شيء من المبالغة، فليس من المناسب القول بأن السويديين كانوا عندئذ يعيشون حالة الفقر المدقع، فمنذ مئة سنة الذين يمكن الإشارة إليهم بأنهم يعيشون حالة الفقر المدقع هم العرب وغيرهم من أبناء الشعوب المستعمَرة، فالموارد الاقتصادية المهمة عندئذ كانت تعتمد على الزراعة، وحينذاك كانت الطبيعة في شكل معدلات هطول المطر والغابات وطبيعة الأرض في السويد جيدة بالمقارنة مع بقية أنحاء العالم.

صحيح أن عدداً كبيراً من السويديين هاجر إلى الولايات المتحدة وقبل ذلك هاجر أجدادهم إلى مناطق بعيدة. ولا يعني ذلك أن جميع من هاجر كانت هجرته بسبب فقره، فالمهاجر عادة شخص يتميز عن غيره بالقدرة على أخذ مبادرات وقرارات من شأنها أن تحدث تغييرات جذرية في حياته وعلى مستوى معيشته.

التراث العلمي تراث مشترك وكل تقدم معرفي شارك في إنجازه مفكرون ينتمون إلى شعوب وأزمنة مختلفة. ومن المفيد توظيف هذا التراث عند طرح مجموعة من الأفكار بغض النظر عن المجال المتحدث عنه. ومن المفيد أيضاً أن يتمكن باحث من الاطلاع على أكبر قدر أنتجه آخرون ويأخذ منه ما يفيده في توضيح ما يريد توضيحه.

٣ ـ نجيب عيسى

لديّ سؤال موجه إلى د. علي القادري. قال الدكتور علي إن الكينزية لا تزال صالحة كقاعدة أو أساس لدولة الرفاه، ولكننا نعرف أن استمرار النمو الاقتصادي شكَّل الشرط الضروري لتعزيز سياسة الرفاه، فهل تبقى الكينزية صالحة كذلك لإطلاق عملية النمو؟ وما هو رأيه بالمقولة الذائعة والتي تؤكد أن أحد الأسباب الرئيسية لعودة الليبرالية بوجه متطرف هو تحديداً فشل الوصفة الكينزية في معالجة أزمة الركود التضخمي التي انطلقت في السبعينيات من القرن الماضي.

٤ ـ فاطمة محمد

في البدء أشير إلى أن الدراسة التي قدمها الدكتور فؤاد مستفهمة ما إذا كانت المقارنة التي تقدم بها بين ألمانيا وفرنسا قد شملت ما كان يعرف بألمانيا الديمقراطية، بالذات في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وتقسيم ألمانيا،

علماً بأن ألمانيا الديمقراطية كانت تعد نموذجاً لدولة الرفاهية على مستوى المنظومة الاشتراكية، ولا أدري هل بعد توحيد ألمانيا تمت الاستفادة من تجربة ألمانيا الديمقراطية، أم أنه تم إلحاقها والقضاء على تجربتها وتعميم التجربة الرأسمالية؟

النقطة الثانية، بالنسبة إلى المداخلة الثانية والخاصة بالدكتور هادي وتعقيب الدكتور يحيى، أقول إننا في الوطن العربي نجهل كثيراً، صحيح أن علاقتنا هي علاقة شبه قطيعة مع دول شمال أوروبا، وتاريخياً العلاقة بين الشرق والغرب كانت تعني العلاقة بين العرب والنرويج والنمسا والسويد وشمال أوروبا بالإضافة إلى أوروبا، وأن الصراع بين الدولة العثمانية ودول شمال أوروبا كانت العامل الأساسي في تقوية غرب أوروبا، وظهور ما يسمى بالنهضة الأوروبية وتراجع دول شمال أوروبا عن تصدّر العالم. لكن بعد هذه التجربة المريرة على مدى أربعة عقود أعتقد أنه آن الأوان (لأننا قد وجدنا أنفسنا جميعاً ندفع ثمن النهضة الأوروبية) أن نعيد تقييمها ونعيد علاقتنا بمن هم أقرب لنا من الناحية الإنسانية.

أيضاً أؤكد ما قاله الدكتور دويدار على ضرورة أهمية إيلاء العمالة المهاجرة، لأن هذه العمالة بعد الحرب العالمية الثانية، بالذات المغاربة في فرنسا والباكستانيين في بريطانيا، هؤلاء هم من كانوا عصر النهضة الصناعية في هذه الدول، وهم من حققوا دولة الرفاهية ولم يجنوا اليوم من ثمارها إلا هذه المعونة الاجتماعية، ما يعرف بالضمان الاجتماعي لأبنائهم وأحفادهم من الجيل الثالث في هذه الدول. وليسوا جزءاً من دولة الرفاهية ولا من مجتمع الرفاهية.

النقطة الأخيرة، ضرورة أن نتلمس أن دولة الرفاهية عبارة حساسة وفي لغتنا بالذات نحن العرب إما أن تكون الرفاهية هي الغنى الفاحش بمعناها السلبي، أو أن تكون بمعناها الإيجابي، أي الدولة التي يشبع فيها الجميع أو الدولة المريحة، لأنني لا أعتقد عندما نقول دول الرفاهية في الولايات المتحدة إنه يمكن أن يكون لها أي بعد إنساني أو لمسة إنسانية، مستحيل أن أصدق أنه يوجد في أمريكا دولة رفاهية. لكن أن نركز أن دولة أو مجتمع الرفاهية الذي نقصده والذي نريد أن نعممه ونستفيد منه، هو النموذج الذي يقوم على أن يتوافر في المجتمع الرفاهية على حساب امتصاص الشعوب الأخرى وامتصاص عرق الشعوب الأخرى، وفقاً للرؤية الرأسمالية أو العولمة، بأن هذه تشرع لأن يكون هذا المجتمع يعيش على حساب أن يكون العالم كله منتجاً له. فالتعميم بهذا، وأعتقد أن هذا من أهم أسباب نجاح التجربة السويدية والنرويجية أنها أكثر إنسانية وأنها لم تقم على امتصاص دماء الشعوب ولا على الاستعمار ولا عامل التوسع، وأن تأخذ إنتاج الآخر لتستفيد منه، بل اعتمدت وبنت

نفسها من داخلها وعلى شعوبها. أيضاً يجب أن نركز على ماهية العوامل الحقيقية التي أدت إلى أن تنهض هذه الشعوب وإلى أن تصبح النرويج الدولة الأولى في العالم للسنة الخامسة على التوالي.

كما أشار الدكتور يحيى إلى عامل المرأة مثلاً في السويد، لا يهمني أنا كم عدد الآنسات في الحكومة، في جنوب أفريقيا عدد النساء في الحكومة يعادل ٥٠ في المئة، وكذلك في البرلمان، ورئيسة البرلمان هي امرأة والمرشحات للرئاسة القادمة، ولكن جنوب أفريقيا تعاني الآن كل هذه المشاكل، ما يهمني الآن هو كيف استطاعت المرأة السويدية أن تكون شيئاً فاعلاً والركن الأساسي في تطور المجتمع وفي صنع مجتمع الرفاهية ودولة الرفاهية. إن ما يعانيه المجتمع العربي هو الشلل والتعطيل للنصف الآخر في المجتمع، نصفي الآخر معطّل، ليس فقط المرأة بل المرأة والرجل غير المنتجين والمستهلكين، فهذه الشريحة من المجتمع هي الأساس وما يهمني كيف استفاد هؤلاء، حينما نركز على مسألة الضمان الاجتماعي والصحي سيجيبني أي مفكر عربي أو إسلامي وسيقول تراثي قدم لي هذه النظرية والرؤية، وعندي القرآن سيجيبني والزكاة وبيت مال المسلمين والعدالة الاجتماعية والمساواة، وسأجد على الجانب النظري الكثير من الأجوبة. لكن نحن نريد عوامل من تجارب ملموسة تترجم إلى برامج وآليات، أستطيع أن أستفيد منها في المجتمع العربي من دون التصادم مع تراثي وديني.

٥ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

أ ـ يوجد في السويد أكثر من ثلاثين ألف صندوق خيري تقدم المساعدة المالية المباشرة. وهي صناديق خاصة لا علاقة لها بالحكومة. ومنشأ هذه الصناديق يعود إلى وصية الثري قبل وفاته الذي ترك جزء من ثروته لإنشاء مثل هذا الصندوق في مجال محدد. وترافق هذه الصناديق المواطنين من الجنسين من الولادة والطفولة ولغاية الشيخوخة والوفاة، أي إنها تغطي مختلف مناحي الحياة المهنية والقطاعية والمؤسسية بما في ذلك طلاب وأساتذة المراحل الدراسية المختلفة ولغاية الدراسات العليا، والكاتب والكتاب وأعمال البحوث والمعرفة والثقافة والفنون بمختلف مجالاتها، علاوة على المرضى والمعوقين وذوي الدخول المنخفضة والمحتاجين. هذه الظاهرة التعاونية ـ الإنسانية كانت تستحق من الباحث دراستها طالما تدخل في صلب موضوعه، وخاصة أنها تجربة رائدة تفتقر إليها بلداننا العربية ـ الإسلامية أو على الأقل تشكل ظاهرة تعاونية ـ إنسانية متطورة تعلو كثيراً على تلك القائمة عندنا في مجال الوقف والزكاة، سواء من حيث الشمولية أو

المضمون، وبالتالي فهي تساهم في التنمية البشرية والمادية، على خلاف الحال عندنا فهي ذات توجهات استهلاكية.

ب ـ القول إن تعديلات أجريت على تعويضات الحالات المرضية والبطالة في السويد، بمعنى تخفيضها في الفترة الأخيرة قول صحيح، كما إنّ هذه التخفيضات اتجهت في بعض الفترات وبصورة مؤقتة حتى إلى المعونة الاجتماعية للأطفال (دون سن الثامنة عشرة من العمر)، بل امتدت حتى التقليل من تعويضات الخدمات الصحية طالما تقترن زيادة الأسعار في مجال تقديم هذه الخدمات بتخفيض خدماتها المقدمة للناس. وهنا تتطلب هذه الظاهرة التي بدأت منذ عقدين، على الأقل، إخضاعها للبحث، وتحليل أسبابها في ما إذا كانت داخلية تتعلق بحالات بطء أو تراجع النمو في بعض الفترات، أم إنها تقع ضمن التوجه العام للتراجع في مجالات الرفاهية التي بدأت في الدول الرأسمالية الغربية منذ النصف الثاني من القرن الماضي؟

ج ـ أتفق مع الدكتور هادي حسن في التسمية الواردة: دولة الرعاية بدلاً من دولة الرفاهية، بخاصة في الدول المسماة بالنامية ومنها العربية.

٦ ـ منير الحمش

يتساءل الدكتور هادي حسن عما إذا كان بمقدور برامج الرفاهية تحرير الإنسان من ربقة السوق، ويجيب بأنه بالإمكان ذلك في ما إذا تحقق شرطان:

الأول، توسيع الحقوق الاجتماعية بما يفوق مستوى الحاجة المطلقة.

والثاني، رفع مستوى البرامج بما يساوي الدخل ومستوى المعيشة السائدين في المجتمع.

وأرى أن هذه الإجابة تتجاهل أمراً على غاية من الأهمية، وهو قانون السوق الحرة الأساسي الذي هو الربح، ولا أرى أن بالإمكان تحرير الإنسان من قبضة السوق ما لم يتغير القانون الأساسي للسوق الذي سوف يقود حتماً إلى شكلٍ من أشكال الاحتكار واللامساواة وعدم العدالة. ومن الواضح أن تغيير ذلك يعني عملياً ونظرياً التخلي عن شراسة قوى السوق وتماديها في فرض شروطها.

لكن المنافسة الكاملة التي هي شرط لحرية السوق، كما يرى سميث، أمر من غير الممكن تحقيقه على الصعيد الواقعي، مما يفقد السوق الحرة أحد أهم مرتكزاتها.

فإذا ما لجأت الحكومة (في أي بلد) إلى التخفيف من الآثار السيئة للسوق الحرة باللجوء إلى تقديم الضمانات الاجتماعية توصلاً لما يدعى دولة الرفاه، فإن هذا لا يعني تحرير الإنسان من اللامساواة وعدم العدالة، وهو لا يخفي الأسس التي يقوم عليها النظام الليبرالي الحر، وإن ذلك إنما يتم لمعالجة الظواهر السلبية للسوق الحرة، أي إنها لا تمس الجوهر، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه وبخاصة في مجال الإنتاج والتوزيع بمجرد إقرار الحقوق الاجتماعية أو تنظيمها.

وحتى لو أننا صادقنا على أن دولة الرفاهية يمكن أن تقدم نموذجاً صالحاً لنظام رأسمالي صناعي متقدم وناجز، فإننا لا نعتقد أن تقديم الضمانات الاجتماعية وحدها يمكن أن يكون حلاً للبلدان النامية أو المتخلفة، ذلك أن ما تحتاجه هذه البلدان ليس مجرد بعض الضمانات الاجتماعية للسكان، إنما أيضاً تحتاج إلى عملية نهوض شاملة تحقق الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وردم الفجوة التقنية والتكنولوجية التي تزداد يوماً بعد آخر.

أخيراً، فإنني ألفت النظر إلى أننا نريد الاستفادة من تجارب جميع الشعوب ومواءمة هذه التجارب مع ظروفنا واحتياجاتنا، وليس الهدف نقل التجارب، إنما الاستفادة من الدروس.

فإذا كان لكل مجتمع ظروفه وشروط تطوره، فإن نقل التجربة الناجحة يجب أن يخضع لظروف وشروط المجتمع المعني، وليس النقل الحرفي للتجربة. ولذا فشلت وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فالحلول المعلَّبة والجاهزة لا يمكن أن تحل محل البرامج التي تنطلق من الحاجات المحلية، لتعالج مشكلات المجتمع، فإذا كان الاقتصاد الحر قد استطاع أن يخدم قضية النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، فإن نجاحه هذا قد تولد عنه معاناة الشعوب المستعمرة التي نهبت ثرواتها من قبل الغرب الأوروبي المستعمر والولايات المتحدة بعد ذلك، فضلاً عن معاناة الشعوب في الدول الصناعية ذاتها.

وفي دعوته إلى تقليص دور الدولة توصلاً إلى حكومة الحد الأدنى، أدرك البنك الدولي مؤخراً أن وصفته المقدمة إلى البلدان النامية، قد أدخلت هذه البلدان في نفق جديد من أنفاق الأزمات الاقتصادية والتخلف، لهذا فهو يدعو مؤخراً إلى الاهتمام بالشأن الاجتماعي وبخاصة تقديم الضمانات الاجتماعية والصحة والتعليم. لكن هذا الاعتراف، لا يغفر له ما سبّبه من معاناة لشعوب البلدان المتخلفة، لكنه يطرح على هذه البلدان أسئلة جديدة، ربما نستطيع في هذه الندوة أن نقدم إسهاماً في الإجابة عنها.

٧ ـ أولا كودمندسون

أ ـ كلتا المداخلتين جيدة جداً، ومن الواضح أن هناك أموراً يمكن تعلمها من الباحثين العرب عن مجتمعاتنا.

ب ـ في ما يتعلق بالهجرة إلى الولايات المتحدة، لا شك أن هذه كانت عاملاً مهماً في تطور دولة الرفاهية عندنا. وأحب أن أضيف أن عدداً من المهاجرين قد عادوا بالفعل بانطباعات وأفكار جديدة، مثل أولئك الذين يقفون وراء حركات الانشقاق الدينية وحركة الاعتدال التي كانت لها أهميتها في تطور نموذجنا الاجتماعي، ومن ثم كانت هناك حوافز آتية من وراء المحيط الأطلسي أيضاً أثرت في نموذجنا الاجتماعي.

ج ـ قال د. آل ثاني إن السويد لم تبدأ الطريق صعوداً من فقر مدقع. حسناً لقد كنا فقراء للغاية. ولكن ربما كان الاختلاف الحاسم بين فقرنا آنذاك وفقر العالم الثالث هو أننا كنا أقل وقوعاً تحت الاستغلال، لم نكن مستعمَرين (بفتح الميم) وكان مجتمعنا أقل إقطاعية من القارة الأوروبية. وربما يكون من السهل كسر ذلك النوع من مصيدة الفقر.

د ـ ذكر د. آل ثاني الحاجة إلى ترجمة الآداب والتاريخ، وإنني أوافقه بشدة على ذلك. هناك عدد من الكتاب السويديين الرائعين الذي وصفوا المجتمع السويدي قبل التطورات التي أفضت إلى ظهور دولة الرفاهية، وأعتقد أن قراءتهم وسيلة جيدة جداً لفهم المجتمع السويدي.

هـ ـ في ما يخص تعقيب د. محمد على دور النساء، فإنني يمكن أن أتفق معه بالكامل في أن عدد النساء في الحكومة ليس بحد ذاته مؤشراً جيداً على وضع النساء في المجتمع، ولكن في حالتنا، هذا تعبير عن عملية أعمق، وهذه تنطوي على فرصة للتعليم والعمل وأمن الوظيفة حينما يكون لديك وليد فتكون إجازة رعايته مدفوعة حين يأخذها كلا الوالدين. إنه ليؤسفني أن أقول إن نظامنا ليس كاملاً في ما يتعلق بالنساء، مع ذلك فإن هذه مزايا حقيقية.

٨ ـ يان هننغسون

كيف انتقلت السويد من فقر شامل إلى رفاهة شاملة؟

إني لا أؤمن بتفسير اقتصادي فقط بل أريد أن ألفت النظر إلى القيم والأخلاق وأهمها: نزاهة سيادة القانون، وصدقية الحاكم والنظام السياسي. خلال بناء المجتمع السويدي المعاصر كان الموظف الحكومي يمثل تلك القيم، عدم الفساد والنزاهة

المهنية، أنا أعتقد أنه سؤالاً مرشداً ومهماً، هو: من هو المثال الأعلى؟ من هي الفتاة المثالية؟ قد يُكمِل الرد عن تلك الأمثلة إدراكنا لظاهرة الرحلة السويدية إلى الرفاهة الاجتماعية.

٩ ـ رد يحيى أبو زكريا

أ ـ حول ما أورده د. فؤاد نهرا

في سياق حديثه عن التجربة الفرنسية في مجال دولة الرفاهية لم يشر الباحث لا من قريب ولا من بعيد إلى دور المهاجرين في المسألة التنموية الفرنسية. وهنا يجب التذكير بأن الرعيل الأول من المهاجرين العرب في فرنسا الذين معظمهم من أصول مغاربية ساهموا في تحرير فرنسا من الاحتلال النازي. وقد استعمل ديغول في إنزال لابروفنس الشهير العديد من الجزائريين والمغاربة والتونسيين الذين قضى الآلاف منهم في معركة فرنسا من أجل حريتها. وبالرغم من كل هذه التضحيات التي قدمها المهاجرون من أجل فرنسا، إلا أن وضعهم السياسي والاقتصادي ظلّ على حاله، حيث كان هؤلاء يسكنون في البيوت القصديرية والأكواخ الخالية من الكهرباء والشروط الموضوعية للحياة الكريمة، وهم الذين ساهموا في بناء أجمل العمارات في فرنسا وتركيب سيارات بيجو ورينو وسيتروان وغيرها.

وقد استمر الجيل الثاني والثالث في تقديم الخدمات لفرنسا حيث أظهرت دراسة للاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل بأن المهاجرين في فرنسا يساهمون بنسبة ١٣,٥ في المئة من الناتج المحلي الفرنسي.

أرجو من الباحث فؤاد نهرا أن يخصص فصلاً كاملاً لدور المهاجرين العرب في المسألة التنموية في فرنسا، لأنه من الظلم بمكان إغفال دورهم في الحركة النهضوية في فرنسا، وتسليط الضوء على هذا الدور ضروري للرد على مقولات البعض في الغرب الذين يقولون إن الدول العربية والإسلامية تعيش على نفقة صندوق النقد الدولي والمعونات الدولية، والعرب والمسلمين في الغرب يعيشون كشحاذين على المساعدات التي تقدمها لهم المؤسسات الاجتماعية.

كما أعضد رأي فؤاد نهرا بضرورة الاستفادة من كتب الأستاذين مالك بن نبي ومحمد باقر الصدر حيث كتب مالك بن نبي **شروط النهضة والبناء الجديد**، كما كتب محمد باقر الصدر كتاب **اقتصادنا وفلسفتنا** وغيرها.

وبالعودة إلى بحث الدكتور محمد دويدار فأنا معه في تسميته الدولة الحانية بدلاً من دولة الرفاهية، غير أنني أقول إن الدولة الحانية هذه بدأت تحنو وخصوصاً بعد

ردّة الجيل الرأسمالي على قيم الرفاهية وتمظهراتها، لأن هناك حديثاً عن دولة ما بعد الرفاهية، حيث يعتقد البعض بأن دولة الرفاهية متواطئة مع الشركات العملاقة التي تمتص المجتمع والمواطن على حد سواء، فالدولة المرفهة تعمل على تخدير العامل الذي تفصله الشركة الخاصة من عمله حيث تقدم له الدولة مساعدة لكن من دون أن توفر له عملاً وتعيد له اعتباره ككائن منتج. وهنا يسجّل ضعف قبضة الدولة أمام الشركات العملاقة التي أصبحت تهدد مصير المجتمع والمواطنين على حدّ سواء.

ب ـ وحول ما أورده د. هادي حسن

لا يمكننا في سياق فهم التجربة السويدية أن نهمل المنطلقات التاريخية لهذه التجربة، وهنا لا بأس بالجمع بين التحليل النظري والمشاهدات العابرة لي كعربي يقيم في السويد، فعندما رزقت ببنت في مستشفى أوبسالا، أهدتها الممرضة كتاباً قائلة: هذا الفعل الغرض منه إنشاء علاقة بين الطفل الكائن الجديد والكتاب. في الواقع هناك عاملان ساهما في إطلاق العملية النهضوية في السويد: تكريس مبدإ الثقافة وتثقيف الإنسان الذي سيضطلع بعملية النهوض، وإيجاد مصالحة بين السلطة والإنسان السويدي. وفي نظري فإن هذه المصالحة هي التي ساهمت في إطلاقة صحيحة للمشروع النهضوي، فالمواطن السويدي بات أبرز صانع للنظام من خلال ممثليه في البرلمان، وهؤلاء الممثلون يصوغون كل النظم والقوانين التي من شأنها خدمة المجتمع وصيانته من كل الانزلاقات أو التجاوزات.

وهذا التكامل بين الراعي والرعية والتداخل بينهما، ساهم في رسم استراتيجية النهوض.

فالدولة في السويد أصبحت مكمّلة للمواطن والمواطن مكمّلاً للدولة.

١٠ ـ رد. فؤاد نهرا

الإجابة الأولى، في نقد د. علي القادري الكثير من الصواب، إذ إن المنطق الكينزي لم يتجاوزه الزمن، وهو الذي أتى بمنهجية جديدة تتمحور حول الاقتصاد الكلي ولا تعتبره مجرد انعكاس للاقتصاد الجزئي. وليس المراد من مقولتي في أن الآليات الاقتصادية الكينزية غير مناسبة، إبطال الأسس النظرية والمنهجية للنظرية ذاتها، إنما يكشف الواقع الاقتصادي للجمعيات الأوروبية للثمانينيات والتسعينيات عن عدم انطباق المعادلات الاقتصادية الكينزية التي تربط الاستهلاك بالاستثمار، وأهمها المضارب الكينزي. أما الأسباب فنوجزها في ما يلي:

١ ـ إن النموذج الكينزي المتمثل في هذه المعادلة يفترض اقتصاداً وطنياً ذا دورة

مستقلة أو شبه مستقلة. أما في ظل الطور الراهن من العولمة، فإن الاستهلاك لا يؤدي بالضرورة إلى دفع الاستثمار في الاقتصاد الوطني بل إلى تزايد الاستيراد والعجز.

٢ ـ إن النموذج الكينزي كان ملائماً لواقع اقتصادي تميز باختلال العلاقة بين الربح والدخل وبين الإنتاج والاستهلاك. لقد تبين أن الفائض في الرأسمال والإنتاج أدى إلى تعطيل الاستثمار وإلى دورة من الكساد، لكن واقع الاقتصاد الأوروبي الراهن يظهر معادلات معاكسة تماماً إذ إن الطلب أصبح يتجاوز العرض، ما أدى إلى خلل معاكس لذلك الذي شهدته الثلاثينيات. لهذا السبب كثرت المقولات حول ضرورة التمحور حول العرض وليس حول الطلب، علماً بأن التضخم في الاستهلاك يؤدي إلى الحد من قدرة القوى العاملة على المنافسة ويحد من ديناميكية الإنتاج.

لكن هذه الملاحظات الاقتصادية لا تظهر صواب النظريات الليبرالية المتجددة، إذ إن هذه الأخيرة تختزل بدورها الديناميكية الاقتصادية بالمعادلات الكمية، وتعيد الاقتصاد إلى أزمة مماثلة لتلك التي عرفتها العشرينيات والثلاثينيات، إذا ما تم تطبيقها بأتمها. ثم إننا لا نرجح نظرية اقتصادية على سواها لأن العوامل الاجتماعية والثقافية الخاصة بكل دولة من شأنها أن تؤثر في سير العملية الإنتاجية وكذلك على التوازنات الاقتصادية.

الإجابة الثانية، طبعاً لا يمكننا تجاهل دور اليد العاملة المهاجرة في تنمية الاقتصاد الفرنسي، علماً بأن هذه الأخيرة كانت في الخمسينيات والستينيات مستثناة من منافع دولة الرعاية، وكانت مصدر استغلال ومعدل ربح مهم في إطار التنظيم الفوردي للعمل. وفيه تعتمد الوحدات الإنتاجية على نسبة هائلة من اليد العاملة غير المتخصصة، لكن اندماج هذه اليد العاملة تم من خلال التجمع العائلي ومن خلال كسب الحقوق الاجتماعية نفسها التي يتمتع بها العامل الفرنسي.

يبقى أن أزمة اليد العاملة المعاصرة تكمن في ازدواجية وضعها الاجتماعي:

ـ فمن جهة تتمتع من قبل قوانين الدولة بحقوق متساوية.

ـ ومن جهة ثانية يستبعدها المجتمع الإنتاجي ـ الاقتصادي الراهن المتأزم.

يبقى أن اللجوء إلى اليد العاملة المهاجرة شكَّل في البداية حافزاً قوياً للنمو الاقتصادي في السبعينيات، حيث إن رأس المال استطاع من خلال استخدامها أن يستفيد من مزايا نظامين اقتصاديين في آن معاً:

ـ فمن جهة مكَّن ارتفاع مستوى الدخل لدى العامل الأوروبي من الاستفادة من ازدياد الطلب على الإنتاج (وفقاً للنموذج الكينزي)

ـ ومن جهة ثانية مكَّن استغلال يد عاملة أجنبية رخيصة على هامش نظام العمل الفرنسي من الاستفادة من ارتفاع معدل الاستغلال والربح (النموذج الكلاسيكي).

ما يدفعنا إلى استخدام قانون التبادل غير المتكافئ الذي صاغه أرغيري إمانويل(Arghiri Emmanuel) في نهاية الستينيات والذي يصلح في هذه الحالة بالرغم من طابعه المختزل الذي لا يتيح لنا فهم قوانين التراكم على المستوى العالمي.

لكن لا بد من الإشارة إلى واقع المساواة القانونية بين المقيم الأجنبي والفرنسي في ما يتعلق بشروط العمل وشروط الاستفادة من النفقات الاجتماعية.

يبقى أن طبيعة الهجرة تبدلت في فرنسا:

ـ في حين دخلت غالبية المهاجرين في الستينيات من أجل العمل، انخفضت نسبة الذين دخلوا بمقتضى إجازة عمل الى٧ في المئة من إجمالي الوافدين عام ٢٠٠٠، في حين طغت الدوافع العائلية (٥ في المئة في إطار التجمع العائلي و٢٠ في المئة من خلال الزواج).

ـ إن الوحدات الإنتاجية تخلت عن قدر كبير من العمال غير المتخصصين الذين كانت غالبية العمال المغاربيين ينتمون إليها.

ـ إن الاقتصاد الفرنسي لجأ إلى يد عاملة مهاجرة خلال التسعينيات في القطاعات التي شهدت نقصاً في عروض العمل (المعلوماتية، تدريس الرياضيات، الطب المتخصص في المستشفيات... الخ...).

الإجابة الثالثة، في إشارتي إلى النموذج الألماني انحصرت مقالتي حول ألمانيا الغربية، علماً بأن ألمانيا الشرقية كانت تنتمي إلى نموذج مختلف تماماً.

أما الوحدة الألمانية فقد تمت بالدمج والهضم: لم تدخل ألمانيا الشرقية الوحدة الجديدة وهي تحتفظ بخصوصياتها. إنها شهدت تفككاً لبنيتها الإنتاجية والتي لم تكن قادرة على مجاراة التطور التقاني الأوروبي ـ العالمي. كذلك أدى تفكيك هذه البنى الاقتصادية إلى بروز معدل مرتفع للغاية للبطالة.

١١ ـ عبد الهادي خلف(يرد)

يمكننا أن نبذل وقتاً طويلاً في مناقشة الأسباب والعوامل التي أدت إلى نشوء دولة الرفاه الاجتماعي في السويد، إلا أن من الواجب ملاحظة أن مسارها التاريخي

لم يكن مساراً سالكاً على الدوام، فلقد كانت فيه تعرجات كثيرة تسبّب فيها استمرار الصراع بين القوى الاجتماعية المناهضة لاستمرار وتطور دولة الرفاه، والقوى الاجتماعية المستفيدة من دولة الرفاه.

لقد ارتبط تطور دولة الرفاه أيضاً بانتشار برامج الهندسة الاجتماعية التي تبرز منها المآسي التي تسبب فيها التوجه لتخليص المجتمع من العناصر البشرية غير الصالحة. وهي مآس ترتبط بأنشطة معهد البيولوجيا العنصرية (Race Biology Institute)، والتي نجد بعض صداها في أفكار الزوجين ألفا وغونار ميردال (Alva & Gunnar Myrdal).

من المهم دراسة المسار التاريخي لدولة الرفاه السويدية إلا أن من المهم أيضاً الإشارة إلى عدم التركيز على جوانبه الزاهية فقط، ونسيان جوانبه المظلمة.

مهما يكن الحال، فإنني أتصور أن من المهم أيضاً طرح السؤال: أين تقف دولة الرفاه السويدية في الوقت الحاضر؟

١ ـ ما زالت أرقام العاطلين عن العمل مرتفعة، وبنسبة تقارب ضعف ما كانت عليه في عام ١٩٨٠، فبينما كان عدد العاطلين في حدود ١٧٠ ألفاً أصبح الآن يزيد على ٣٢٠ ألفاً.

٢ ـ بالرغم من أن نسبة النساء بين العاطلين عن العمل قد انخفضت عما كان عليه في الفترة المذكورة، إلا أنه ما زال التمييز ضد النساء ظاهرة ملموسة في سوق العمل، وهي ظاهرة تنعكس في عدة صور، من بينها نسبة النساء المرتفعة في فئة العاملين بدوام نصفي أو في أعمال موسمية ومؤقتة. وكذلك في صورة نسبة النساء المرتفعة بين الفئات غير المتوقع إعادة دخولها إلى سوق العمل. وتشير أرقام (Socialstyrelsen) (الهيئة الاجتماعية) إلى أن النساء، وبخاصة الأمهات الوحيدات، ولكن أيضاً المتزوجات هن أكثر عرضة لأخطار التعطل عن العمل.

٣ ـ يزداد عدد الأطفال الذين يعيشون في عائلات يكون كلا العائلين عاطلين عن العمل. في عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ كان عدد هؤلاء الأطفال حوالى ٦٠ ألفاً، وأصبح عام ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ حوالى ٢١٦ ألفاً، وأصبح عام ٢٠٠٥ حوالى ٣٤٥ ألفاً، بحسب تقرير أصدرته منظمة «أنقذوا الأطفال» السويدية في آذار/ مارس ٢٠٠٥.

٤ ـ أدت التغيرات الواسعة التي حدثت في التسعينيات إلى تغييرات شملت جميع فئات المجتمع. إلا أن أكثر النتائج سلبية لهذه التغيرات انعكست على الشباب

والمهاجرين (أي من ذوي الأصول المهاجرة) وعلى الوالدين الوحيدين.

٥ ـ ولعل أهم الانعكاسات السلبية لتغيرات التسعينيات من بين الأمثلة التي نالت كثيراً من التغطية الإعلامية هي ما يتعلق بالعزلة المفروضة على الأطفال الفقراء الذين يعجز ذووهم عن تمويل الرحلات الفصلية (رحلات الفصل) التي تنظمها المدرسة، فهؤلاء الأطفال الذين كان عزلتهم وعدم مشاركتهم في النشاط المدرسي خارج المدرسة بسبب فقر أهاليهم، يصبحون عرضة للاستهزاء من طرف زملائهم التلاميذ. وأخذت هذه التغطية تأثيراً وتركيزاً أكثر مع ترافقها مع الضجة المتكررة التي يُحدثها كشف وسائل الإعلام السويدية بين الفينة والأخرى، عن فضائح عقود التقاعد الشخصية التي أبرمها بعض كبار المسؤولين في المؤسسات العامة، وأخبار الرواتب ذات الأرقام العالية التي يحصلون عليها. مثل آخر هو اتساع الفوارق بين الدخول، من كان غنياً في الثمانينيات صار أكثر غنى، ومن كان فقيراً صار أكثر فقراً. ومع ذلك يجب التأكيد أن مختلف أدوات الرفاه الاجتماعي أسهمت في تقليص وتيرة اتساع هذه الفوارق مع الدخول.

٦ـ ومع ذلك يمكن ملاحظة أن إجراءات إعادة التمترس (Retrenchment) وإجراءات إعادة الهيكلة الاقتصادية في التسعينيات، قد أدت إلى بروز انقسام بين الشباب والشيوخ.

١٢ ـ أندير أوجيلند

شكراً جزيلاً لكم.

أريد أن أتحدث لدقيقتين فقط. وأود فحسب أن أعطي مثالاً لتصوير شخصية نظام دولة الرفاهية، وهو مثال شاي لاغوس (Shy Lagos) الذي تم إدخاله في أربعينيات القرن الماضي. وقد أُعطي لكل الأسر، بما في ذلك الأسر الغنية أيضاً، ولأولئك الذين لم يكونوا بحاجة إلى الاستفادة منه بأي حال، وكانوا يردونه في صورة ضرائب متساوية ـ ربما ـ مثلي أو ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال، ولكن المبدأ كان أنه ينبغي أن تكون كل الأسر مشمولة.

أما الخاصية الثانية فكانت أنه لم يعطَ مبدئياً للأسر، لم يعطَ للآباء. حيث إن الأب كان يعمل والأم تبقى في البيت، إنما كان يُدفع للأم ليس بهدف التقليل من شأنها، إنما لجعلها واثقة من أنه حق للأطفال. لأنه إذا أعطيت النقود للأب قد ينفقها في مكان آخر. كانت تعطى للأم لفائدة الأبناء وفي الوقت نفسه لتقوية مركز الزوجة في الأسرة. هذه أيضاً نية سياسية لتقوية المساواة بين الرجال والنساء.

القصد الأول هو إنقاذ الطفل، والقصد الثاني هو فائدة المرأة. وأنا أذكر هذا لأقول إن هناك عدداً من المقاصد في نظام الرفاهية الاجتماعية قد يكون اقتصادياً وسياسياً في الوقت نفسه.

١٣ ـ هادي حسن (يرد)

يرى المعقب أن البحث صيغ على عجل، ولهذا أسرع بوضعه جانباً، من دون التوقف عند أي من أسس الرفاهية الاجتماعية وآليات تحققها وأهدافها. لم يتوقف المعقب حتى عند عنوان البحث الذي يتناول النمط الشامل القائم بالدول الاسكندينافية، لأنه يعتبر البحث مخصص حصراً للسويد، ولأن المعقب يريد تقديم نظرته عن السويد أسرع ولم يطلع جيداً على البحث، وحتى حين تقدم بنظرته عن السويد أوقع نفسه في الكثير من الأخطاء، فلا يمكن الاعتماد على كتيّب تقدمه السلطات السويدية للمهاجرين إليها بقصد التعريف مصدراً وحيداً كما فعل المعقب مع الأسف. جوهر البحث هو **دولة الرفاهية**، وليس **جغرافية وتاريخ** كل بلد من الدول الاسكندينافية !

لم يغفل البحث دور الحزب الاشتراكي الديمقراطي (وليس الاجتماعي !)، بل ناقشه ضمن التحالفات الطبقية التي يقوم عليها نمط الرفاهية الشامل، وعلى الرغم من أن المعقب قد عاب على البحث الإفادة من كتاب سفين أولسن (Sven Olsson) لأنه كان قد نشر قبل ١٥ عاماً، إلا أنه (المعقب) لم يقلب حتى هذا الكتاب: لو فعل ذلك لاطلع على النقاش الطويل ـ العريض بين مؤلفه وبالدوين (Baldwin) حول القوى السياسية التي كانت تقف خلف قيام نمط الرفاهية الشامل في السويد. نعم الكتاب المذكور كان قد نشر قبل ١٥ عاماً، لكنه كتاب «أرشيفي»، ومثل هذه الكتب لا تفقد قيمتها الأرشيفية بتقادم الزمن، ومن المؤكد أن المعقب كان قد لمح هذا الكتاب لمحاً ولم يقلبه.

يرى المعقب أن البحث اعتمد على مصادر إنكليزية وليست سويدية ! هذا القول يؤكد أن المعقب لم يطلع على أدبيات دولة الرفاهية، فمعظم المصادر هي من السويد والدنمارك والنرويج وفنلندا وإيسلندا، وليس من تقاليد البحوث ذكر جنسية الكتاب!

أما أن البحث كان قد أشاد بالغرب المتوحش، فذاك قول لا أساس له من الصحة، وهذا يؤكد مرة أخرى أن المعقب لم يطلع على البحث الذي عقب عليه ! وتلك مصيبة معرفية بالنسبة إلى من يتسنم مكانة التعقيب.

أما كون نسبة الطلاق في السويد عالية جداً، فهي عالية في كل البلدان بسبب التغيرات الاجتماعية التي تصاحب التقدم، وكان على المعقب أن يقارن هذه النسبة بنظيراتها في بلدان أخرى، أما كون هذه النسبة تبلغ في السويد ٦٠ في المئة، فهي معلومة مشكوك بصحتها لأنها لم تسند إلى أي مصدر إحصائي يمكن الاعتماد عليه، ولهذا تبقى من باب الكلام الذي يطلق على عواهنه.

يتطرق المعقب إلى التقاعد في السويد، وهو لم يطلع على قوانينه: إنه الحق الذي يمنحه القانون لجميع السكان (نظام التقاعد الشامل)، فأي فرد يبلغ من العمر ٦٥ سنة يتحول من نظام (المساعدة الاجتماعية) إلى نظام التقاعد بغض النظر عن سنوات العمل من عدمها، وعلى أساس مساواتي، ويزداد التقاعد بنسب معينة بحسب سنوات العمل. وهذا النمط من نظام التقاعد هو فضيلة من فضائل الرفاهية الشاملة.

يوقع المعقب نفسه في خطإ آخر حين يقول إن السويد بلد الثراء والترف: فإذا ما كانت حصة الفرد من الناتج القومي (والناتج هو معيار الثراء) هي أقل من نظيرتها في بلدان أخرى، فكيف يمكن وصف المجتمع السويدي بالثراء؟ وبحسب إحصاءات منظمة (Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)) لعام ٢٠٠٥ تبلغ حصة الفرد السويدي ٢٨٢٠٠ دولار، وهي أقل من نظيرتها في كل من أستراليا والنمسا وكندا وإيرلندا ولكسمبورغ وسويسرا وبريطانيا وأمريكا[١]. نعم السويد بلد العدالة، لكنها ليست بلد الثراء!

يروي الدكتور يحيى أبو زكريا أنه حين رزق بطفلة في السويد، قامت الممرضة بتقديم كتاب كهدية للطفلة، قد يكون هذا تصرفاً فردياً، فليس من أسس التربية السويدية تزويد الأطفال الذين رأوا النور تواً بالكتب، لئلا يجلبوا السأم للأطفال من التعلم. لكن الدكتور يحيى تناسى (تناسياً) المسألة الأهم، فهو لم يذكر استلامه التخويل الخاص بـ (Barnbidrag) (المخصص الشهري للطفل) كمعيار لكفالة دولة الرفاهية الاجتماعية للفرد (من المهد إلى اللحد)، والمشكلة في السويد هي قيام العرب المهاجرين بالتصرف بهذا المخصص لأنهم يعتبرون ذلك أحد مصادر الدخل، في حين يرى القانون السويدي أن هذا المخصص يجب أن يصرف على شؤون الطفل.

ورد على ما أورده عبد الوهاب حميد رشيد بأن البحث لم يتطرق إلى الصناديق

---

(١) Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Social Indicators, 2005.

الخيرية التي تبلغ في السويد إلى ما يزيد عن ثلاثين ألف صندوق خيري. الواقع، أن السويد هو بلد الجمعيات والتعاونيات التي تعنى بشؤون أعضائها، لكن كل هذه الجمعيات وما يسمى بالصناديق الخيرية مدعومة من قبل الدولة. وفي مقدوره العودة إلى فقرات نفقات الدولة في هذا الميدان.

إذا ما أقر قانون الحقوق الاجتماعية للفرد، وإذا ما قدمت برامج الرفاهية الاجتماعية الشاملة ما يؤمن الحاجات الأساسية لمعيشة الفرد، وإذا ما أتاحت تلك البرامج الخيار للفرد في العمل أو الاستغناء عنه بسبب الشروط غير المرضية، يؤدي كل ذلك إلى تحريره من ربقة العلاقات التي تتقرر بالسوق، ويتحقق كل ذلك في ضوء سوق منظمة لا تقوم على آليات المنافسة، الآليات التي لم يعد لها سوى هامش ضئيل بسبب تدخل الدولة، عندئذ، سيتحرر الإنسان ويزدهر ويتفتح، وهذا ما أثبتته الدراسات المقارنة وفق معايير كمية وموضوعية، موضحة في متن البحث، ويمكن الرجوع إليها وإلى مصادرها ومنهجياتها. إن السوق التنافسية البحتة، التي كنا قد درسناها في النظريات الاقتصادية، لم يعد لها وجود في ظل دولة الرفاهية الشاملة القائمة في البلدان الاسكندينافية.

كما رد على الدكتور عبد الهادي خلف بأنه لا توجد أية علاقة على الإطلاق، بين دولة الرفاهية ونظرة معهد البيولوجيا العنصرية في السويد، ولا علاقة لا من بعيد ولا من قريب، لدولة الرفاهية السويدية مع نظرية الهندسة الاجتماعية أو الحتمية، فكل المفكرين الذين أسهموا بوضع أسس دولة الرفاهية في السويد كانوا من الاتجاهات الليبرالية في بداية الأمر ومن المزارعين ومن العمال، وفي ما بعد من الاشتراكيين الديمقراطيين. حاول الاتجاه اليميني المتطرف، وهو أقلية ضئيلة جداً في السويد، اتهام دولة الرفاهية الاجتماعية بذلك، ولأنه لم يجد آذاناً صاغية في هذا البلد انتهى تماماً من الوجود، حتى تلك الحلقة الضيقة التي نشأت في ثلاثينيات القرن الماضي في جامعة أوبسالا قد انتهت تماماً من الوجود. ومن الغريب نسبة آل ميردال إلى هذا الاتجاه، فهما من المدرسة المؤسسية المحدثة، ومن المنظرين لبرامج الرفاهية في الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وهما صاحبا نظرية كون عدالة التوزيع تؤدي إلى الكفاءة الاقتصادية، والتطور في السويد قد برهن حجتهما، وهما من كافحا من أجل تحرير المرأة ومشاركتها بالعمل، من خلال برامج رعاية الدولة للأطفال والعاجزين، ومناصرة ميردال للبلدان النامية معروفة!

يقدم الدكتور عبد الهادي خلف معلومات جزئية، مقطوعة من سياقها العام حول البطالة وعمل النساء، معلومات جزئية لا تعبر عن الصورة الحقيقية للوضع في السويد. تقول المؤشرات الكلية إن نسبة البطالة في السويد هي أدنى من نظيراتها في

مختلف البلدان الغربية، بحسب إحصاءات (OECD)، فهي تبلغ ٥ في المئة من قوة العمل عام ٢٠٠٣ وهي أقل من نسبة البطالة في بلجيكا وكندا وألمانيا واليونان وإيطاليا . . الخ. وتبلغ نسبة الأمهات العاملات ٨٥ في المئة من قوة العمل النسوية، وهي أعلى بكثير، أيضاً من مثيلتها في جميع بلدان (OECD)، أما نسبة الأطفال الذين يعيشون في كنف العوائل التي لا تعمل لكنها تستلم نصف دخل أقرانها من العاملين، فتبلغ ٣,٦ في المئة من مجموع الأطفال بسن ١٧ سنة فأقل بالمقارنة مع نسبة ١٢,١ في المئة في مختلف دول الـ (OECD) بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٥. كل هذه المؤشرات تبرهن أن المعلومات التي يعتمدها عبد الهادي خلف غير دقيقة، ولا يمكن اعتمادها لمعرفة الوضع الحقيقي في السويد.

الفصل السادس

التعددية الاقتصادية والسياسية بوصفها أحد مكونات الاشتراكية

ناصر عبيد الناصر(*)

أولاً: تداعي المنظومة الاشتراكية

تقف وراء انهيار المعسكر الاشتراكي مجموعة من الأسباب الفكرية والسياسية والاقتصادية ذات الطابع المحلي والعالمي، تتشابك مع بعضها البعض إلى درجة معقدة، تسببت منفردة ومجتمعة في تفكك أوصال المنظومة الاشتراكية، ومن بين هذه الأسباب:

١ ـ أسباب فكرية

أرسى كلاسيكيّو الماركسية أسس ومرتكزات الاشتراكية ولم يصمموا لوحة تفصيلية لكيفية التطبيق. فالماركسية تعلّم المنهج في التفكير، والماركسية ليست كتاباً مقدساً. وهي تقبل التجديد والتطوير، وتركت هامشاً للمنفذين لأن يبدعوا، والماركسية ليست مشروعاً نظرياً، ينقسم فيه المجتمع إلى كتلتين كتلة تصدر الأوامر من الأعلى، وكتلة تنفذها من الأسفل.

وبما أن الماركسية تعلم المنهج وليس الطريقة فإنها تتطلب العمل مع الناس، ومن أجل الناس وفي سبيل الناس. وهي تشدد على العمل بوصفه الحاجة الحيوية

(*) أستاذ في كلية العلوم السياسية-جامعة دمشق.

الأولى للإنسان «اعمل بصمت فهذا أصعب العلوم». وعلى الصعيد الفكري كانت هناك محاولات لتطوير الماركسية من جانب لينين الذي طور مقولة «من كل بحسب جهده ولكل بحسب حاجته» إلى مقولة «من كل بحسب جهده ولكل بحسب عمله»، وطبّق لينين سياسة حاول من خلالها تعزيز دور الدولة والقطاع العام عندما اعتراهما الوهن والضعف، ولم يمانع آنذاك من مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحاول الرئيس خروتشوف تطبيق سياسة التعايش السلمي ولكن التطوير الذي شهدته الماركسية بقي في حدود الطرح الماركسي التقليدي ولم يواكب متغيرات العصر ويلبي استحقاقاته.

كذلك تم تغييب النقد الإيجابي للتاريخ في الجانب العقائدي والذي يعني عدم السكوت عن الأخطاء والتستر على العيوب والنواقص، والغرض من النقد ليس كشف الأخطاء فحسب وإنما الاستفادة منها، وفي مرحلة من المراحل ولا سيما في زمن ستالين الذي قاد البلاد ٢٨ عاماً وكان كل شيء ينسب إليه من زراعة وصناعة وإنجازات اجتماعية، أوصل المجتمع السوفياتي إلى حد عبادة الشخص، علماً بأن ستالين أباد مئات الناس دونما محاكمة عادلة، وكان كل ذلك يجري في ظل غياب أو تغييب الحزب الشيوعي السوفياتي.

٢ ـ أسباب حزبية

عانى البناء الحزبي العديد من الصعوبات من بينها:

ـ الإخلال بمبدإ الديمقراطية المركزية وتعطيل صمام الأمان «النقد والنقد الذاتي» وأضحى البناء الحزبي هشاً مترهلاً.

ـ أصيبت القيادات الحزبية بالضعف والوهن وفقدت قدرتها على المبادرة والإبداع.

ـ نزوع القيادات إلى الإثراء غير المشروع وإساءة استخدام السلطة من قبل المسؤولين.

ـ الاستخفاف بالقانون وانتهاكه من قبل القيادات الحزبية. ولإصلاح ذات البين حاول المصلح الفاشل غورباتشوف إعادة التوازن إلى مبدإ الديمقراطية ـ المركزية فانتقل به من نقيض إلى نقيض: من مركزية مفرطة إلى ديمقراطية منفلتة، وكان بمقدوره أن يقننها ويطبقها على جرعات.

ـ تطويق البيروقراطية الحزبية التي عشعش في ظلها الأصولي والانتهازي والنفعي، والبديل عنها الشجاعة ـ المبادرة ـ النقاء الخلقي ـ الانضباط الحزبي.

ـ تفعيل المنظمات الشعبية وزجّها في مجابهة الاتجاهات التكنوقراطية وتعويدها على عدم محاباة المسؤولين، بحيث تكون شريكاً فعلياً في صناعة القرار، وعبرت قيادة الحزب في أكثر من مناسبة أنها لا تدّعي لنفسها المعرفة ولا تحتكرها، والحزب يسعى إلى فتح حوار واسع مع الجماهير. بالإضافة إلى تشجيع المنظمات الجماهيرية على ممارسة الديمقراطية على قادة العلانية.

٣ ـ أسباب اقتصادية

تحت عنوان تحديث الاقتصاد السوفياتي جاءت البيريسترويكا ووعدت بـ:

أ ـ تقصّي الأسباب التي تقف وراء تدني معدلات نمو الدخل القومي والذي تراجع خلال الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة بمعدل مرتين.

ب ـ تقصّي أسباب الركود الاقتصادي، وتخلّفه عن مواكبة التقانات الحديثة.

ج ـ تقصّي أسباب تدني جودة المنتج ـ وتساءل غورباتشوف آنذاك لماذا نجحنا في غزو الفضاء ولم ننجح في إنتاج مكنسة كهربائية على غرار «الهوفر».

د ـ تراجع إنتاجية العمل التي كانت تنخفض في المتوسط ١٥ مرة عن مثيلتها في الدول الرأسمالية المتطورة.

هـ ـ ازدواجية الإدارة وتعدد الجهات الوصائية، وهناك من يقول كانت سبع جهات عليا تشرف على القطاع الزراعي الذي أخفق في تلبية احتياجات الناس من السلع الغذائية، ولا سيما من الحبوب.

و ـ سيطرة اقتصاد الأوامر من الأعلى، بدلاً من تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف.

ز ـ شيوع ظاهرة المجتمع الاستهلاكي ومحاكاة الغرب بهذا الخصوص.

وكانت وعود البيريسترويكا مغرية جذابة ولكنها مضللة:

ـ أن يكون الإنسان ـ فعلاً لا قولاً ـ سيداً ومالكاً لوسائل الإنتاج وذلك من خلال حسم ظاهرة الاغتراب النفسي للعمل لصالح الإنسان الذي يجب أن ينعم بثمار عمله.

ـ إصلاح سياسة الأسعار وتطبيق مبدإ ربط الأجر بالإنتاج.

ـ تشجيع البحث العلمي الذي كان مهملاً إلى درجة أن معظم الاختراعات التي حققها العلماء السوفيات وجدت طريقها إلى التطبيق في دول الغرب، قبل أن تطبق في الاتحاد السوفياتي سابقاً نتيجة لغياب الحافز المادي.

٤ ـ أسباب قومية

لعب التعايش بين القوميات في مرحلة ما دوراً كبيراً في تعزيز قوة الاتحاد السوفياتي على الصعيدين المحلي والخارجي، ولكن ما حصل من استعلاء وتجاهل للحقوق المشروعة للأقليات القومية تسبب في تفاقم الأمور التي كانت تعتمل تحت الرماد، ويبدو أن الماركسية راهنت كثيراً على العامل الاقتصادي والمصالح الاقتصادية، وحملته ما لا يتحمل من قدرة على صهر الأقليات القومية في بوتقة واحدة، وكانت النتيجة مخيبة للآمال فالأرمني بقي أرمنياً والآذري بقي آذرياً وكتاب **ستالين والمسألة القومية** وما تضمنه من رؤى أممية بقي على رفوف المكتبات، لم يقتنع به بعضهم، وعجز بعضهم الآخر عن ترجمته على أرض الواقع عملاً ملموساً.

الأمور من بين أيديهم وأضاعوا اللحظة التاريخية وفوتوا على البشرية فرصة ثمينة كان بإمكانها تخليص مجتمعات من عسف وظلم وتسلط النظام الرأسمالي على الدول الفقيرة وعلى الفقراء.

بيد أن الاشتراكية بوصفها نظرية لم تهزم وإن سقطت التجربة، فطالما الجماهير تعاني ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي وطالما الناس يعانون من الفاقة والحرمان، فلا غنى عن الاشتراكية، بوصفها الملاذ الآمن للفقراء والوسيلة الأنجع لبناء مجتمع الكفاية والعدل.

ثانياً: التعددية الاقتصادية والسياسية

بالعودة إلى قواميس اللغة وجدنا بأن التعددية تعني (أصبح ذا عدد، أي توالي الأعداد ١، ٢، . . . ٣ إلخ، فالمعنى الضيق للتعددية، هو إشراك أكثر من نمط اقتصادي في عملية التنمية). أما المعنى العريض للتعددية، فيعني الاستفادة الهادفة والواعية من جميع الإمكانات الاقتصادية المتاحة في البلاد وتوظيفها في عملية التنمية في إطار الخطة العامة للدولة وتحت إشرافها. وبهذا المعنى فإن التعددية هي آلية اقتصادية تسمح بتعايش عدة أشكال من الملكية (عام ـ خاص ـ مشترك) بعضها مع بعض، والتعددية ليست نظرية اقتصادية جديدة، بل صيغة عمل تعبر عن واقع اقتصادي تشكل في سياق التطور التاريخي للمجتمعات البشرية، وهذه الصيغة ليست جامدة بل تتبدل وتتغير تبعاً لقوة ووزن ومشاركة كل قطاع ووزنه ومشاركته في عملية التنمية.

ومصطلح التعددية من الناحية السياسية هو إشراك أكثر من حزب في قيادة البلاد في إطار ائتلاف سياسي على غرار الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا. والتعددية السياسية هي المعادل الموضوعي للتعددية الاقتصادية. والتي بموجبها تشجع الدولة المبادرة الفردية في القطاع الخاص، وتوفر لهذا القطاع مجال العمل لما فيه خدمة المجتمع والفرد، وعلى هذا الأساس فإن الباب مفتوح أمام إمكانات كل فرد من القطر والوطن العربي مقيمين ومغتربين ضمن خطة الدولة وتوجيهاتها للمساهمة في الجهد العام لبناء البلاد سواء أكانت مساهمتهم على شكل خبرة أم على صورة مشاريع استثمارية.

إن التعددية الاقتصادية ليست حدثاً طارئاً، وليست نزعة تجريبية أو مغامرة تحتمل الخطأ والصواب، والتعددية الاقتصادية التي أخذت بها بعض الدول المستقلة ليست مستوحاة من أحد أو مفروضة عليها من الخارج، ولم تأتِ بضغطٍ من «صندوق النقد الدولي» أو ردة فعل لما حصل في دول المنظومة الاشتراكية سابقاً، وهي ليست محاولة على طريق تهميش دور القطاع العام وتشجيع القطاعين الخاص والمشترك،

فالتعددية الاقتصادية تعد بحق ضرورة موضوعية تستجيب لحركة التاريخ وتمليها متطلبات التنمية المتوازنة والشاملة والمستقلة، وهي بأبعادها ومراميها تسهم في تعزيز ريادة القطاع العام لعملية التنمية من جهة، وتشجيع القطاعات الرديفة للاقتصاد الوطني من جهة أخرى، فالتعددية الاقتصادية في واقع الحال تعكس حرية القرار الاقتصادي واستقلاليته، شأنها في ذلك شأن القرار السياسي المستقل الذي يتخذ في ضوء المصلحة الوطنية والقومية، وبمنأى عن الضغوط الخارجية.

ثالثاً: منطلقات التعددية الاقتصادية

جاء نهج التعددية الاقتصادية متسقاً مع المنطلقات السياسية والاقتصادية للدولة والتي سلكت طريق التوجه الاشتراكي والتي تتمثل بـ:

١ ـ التمسك بثوابت السياسة الاقتصادية والتعامل بمرونة وواقعية مع متغيرات العصر واستحقاقاته.

٢ ـ نبذ القوالب الجامدة والوصفات الجاهزة المستوحاة من الخارج، ونهج سياسة اقتصادية مستقلة تجسد المصالح الوطنية والقومية.

٣ ـ الاستفادة من مزايا التقسيم الدولي وفق التجارب الطليعية في العالم، من دون التفريط بسياسة الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات التي تؤهلها مواردها الطبيعية وطاقاتها البشرية لإنتاجها بأقل النفقات.

٤ ـ تحقيق التنمية المتوازنة والمستقلة وتفادي سلبيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والإفادة من مزاياه إن وجدت.

٥ ـ توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لاستثمارها في مشاريع إنتاجية وخدمية تلبي احتياجات البلاد من السلع والخدمات.

وتمثل هذه المنطلقات المضامين الفعلية للسياسة الاقتصادية الجديدة والتي تشترك في ممارستها وتنفيذها الجماهير العريضة ممثلة بجبهتها الوطنية التقدمية ومنظماتها الشعبية ونقاباتها المهنية. والتعددية الاقتصادية بوصفها أحد أهم روافد السياسة الاقتصادية أنيطت بها مهمة تحقيق العبور الكبير من التخلف والتبعية إلى التقدم والتنمية من خلال:

أ ـ إحداث تغيير جذري وجوهري في البنية الاقتصادية، بما يسهم في تخليص البلاد من سلبيات الاقتصاد وحيد الجانب وبما يحرره من التبعية الاقتصادية.

ب ـ التخلي عن سياسة التنمية القطبية الموروثة عن العهود السابقة للثورة، والتي حولت اقتصاد البلاد إلى مراكز وتخوم، فاقتصرت التنمية على بعض المناطق،

في حين حرمت معظم مناطق البلاد من أبسط مقومات التنمية، مما حدا بعض الدول لتبني سياسة التنمية الشاملة والمستقلة.

ج ـ توطين معطيات الثورة العلمية ـ التقانية وتوظيفها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والانطلاق بعملية التنمية من حيث انتهت الدول المتطورة وليس من حيث بدأت، وذلك من خلال تحديث وعصرنة ما هو قائم من منشآت، وبناء مشاريع جديدة مجهزة بأحدث ما توصلت إليه الدول المتقدمة، وبتلك الطريقة تم تحصين التقانات من مخاطر تخلف التكنولوجيا وتداعياتها.

د ـ إنهاء الاختناقات الاقتصادية المتمثلة في شح بعض السلع والخدمات الضرورية، وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي كماً ونوعاً.

رابعاً: مواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية من أطروحة الخصخصة

إن مواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية في البلدان النامية من أطروحة الخصخصة متفاوتة ومتضاربة، وبهذا الخصوص يمكن رصد اتجاهين:

١ ـ **الاتجاه المتطرف**، وينطلق بمواقفه من مواقع الماركسية التقليدية التي تفترض التنمية الاقتصادية ضرباً من الوهم من دون وحدانية القطاع العام. وأنصار هذا الاتجاه يحيطون القطاع العام بهالة من القدسية، متجاهلين العيوب والنواقص التي ينطوي عليها، ويعد ذلك بمثابة أخطاء عابرة يمكن تجاوزها بسهولة إلى درجة تسطيح الأمور. ويرفض أتباع هذا الاتجاه أي مشاركة للقطاعين الخاص والمشترك في عملية التنمية، بدعوى أنه لا يمكن جمع ما لا يجمع، فالقطاع العام والقطاع الخاص على طرفي نقيض، لأن كلاً منهما تتحكم به آليات اقتصادية مغايرة للأخرى.

٢ ـ **الاتجاه الواقعي**، وأتباع هذا الاتجاه من أوساط ماركسية متجددة ومجددة ومن تيارات وأحزاب وطنية وقومية، ويتمسك أنصار هذا الاتجاه بمزايا القطاع العام وبدوره القيادي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ـ وفي رأيهم ـ القطاع العام هو ديدن التنمية ومفتاحها، نظراً لما ينطوي عليه من ايجابيات تتمثل بأنه:

أ ـ يؤمن الاستقرار الداخلي للسوق ويحصنها من تقلبات الأسعار ومن بروز ظاهرة السمسرة والمضاربة والتهريب والاحتكار.

ب ـ يوفر جميع الإمكانات لنهج التخطيط العلمي وبما يحقق النمو المتوازن لجميع فروع الاقتصاد الوطني.

ج ـ يجسد مصالح الطبقات والشرائح العريضة من المجتمع.

د ـ يحرر الاقتصاد الوطني من التبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية.

هـ ـ يسهم في بناء المشاريع العملاقة التي لا يقوى عليها القطاع الخاص، مثل السدود واستصلاح الأراضي، وتنفيذ مشاريع الري واستثمار الثروات الباطنية، ويوفر الخدمات الضرورية للمواطنين.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه أنصار هذا الاتجاه مزايا القطاع العام، فإنهم لا يمانعون مشاركة القطاعين الخاص والمشترك في علمية التنمية، ويرحبون بذلك، ويشجعون مبدأ الشراكة بين القطاعات الثلاثة، حتى وإن كانت متناقضة، وتحكمها آليات اقتصادية متباينة، ـ وفي رأيهم ـ يمكن القطاعات الثلاثة أن تساند بعضها بعضاً في عملية التنمية، وتتعايش جنباً إلى جنب في آلية اقتصادية واحدة عملاً بقانون وحدة المتناقضات «وحدة الأضداد» كالسالب والموجب في توليد التيار الكهربائي.

ويعترف أتباع هذا الاتجاه بعيوب القطاع العام ولا يقللون من مخاطرها، وحتى يرقى القطاع العام إلى مستوى الأهداف المعلقة عليه، فإنهم يشددون على ضرورة إصلاحه من الداخل من خلال ما يلي:

ـ الارتقاء بمستوى الأداء والتنظيم الإداري في مؤسسات القطاع العام عبر تطوير التشريعات والقوانين الناظمة لعملها.

ـ رفع الكفاءة الإنتاجية في مشاريع القطاع العام وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتج.

ـ منح الصلاحيات الكافية لمجالس إدارات شركات القطاع العام، بما يحررها من الروتين ويوفر لها المرونة الكافية التي تمكنها من تنفيذ خططها، من خلال الانتقال من نظام الإدارة بالأوامر إلى نظام الإدارة بالأهداف، وإنهاء الازدواجية في الإدارة، والحد من تعدد الجهات الوصائية، وتشديد الرقابة والمحاسبة على العاملين في مؤسسات القطاع العام.

ـ الحد من الهدر ومن دوران اليد العاملة في مؤسسات القطاع العام وتنظيم شؤون العمل.

لقد لاقت أطروحات الاتجاه الثاني قبولاً لدى المختصين والمهتمين ورجال الأعمال والمواطنين في العديد من البلدان النامية، فالمناداة بقطاع عام يقود عملية التنمية بالتعاون مع قطاعات رديفة له وهما القطاعان الخاص والمشترك، تستجيب لمصالح البلدان النامية، فالقطاعات الثلاثة عندما يُؤازر بعضها بعضاً، لا بد أن

ينعكس ذلك إيجاباً على تسريع معدلات النمو الاقتصادي ولا بد من أن يسرّع عملية الخروج من نفق التخلف المظلم.

لقد استبعد القطر العربي السوري من سياسته الاقتصادية الاتجاه المتطرف، وتبنى رؤية ومواقف التيار الواقعي التي وجدت تجسيداً لها في التعددية الاقتصادية، وقد وقفت الدولة موقفاً انتقائياً من أطروحات «الخصخصة»، فحققت المزاوجة بين مزايا الاقتصاد المخطط ومزايا اقتصاد السوق، مستبعدة بيع أو تأجير المنشآت الحكومية للقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال، لأن البلاد بحاجة إلى أضعاف السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام، ولهذا فضّلت تشجيع القطاع الخاص وحفزه على إنتاج السلع والخدمات التي تحتاجها البلاد وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق فائض منها للتصدير، وبدلاً من الاعتماد فقط على استثمارات القطاع العام، أضيفت استثمارات جديدة من خلال إشراك القطاعين الخاص والمشترك في عملية التنمية الاقتصادية، إيماناً من الحركة التصحيحية بأن الاقتصاد الذي يعتمد على أحادية القطاعات الاقتصادية هو اقتصاد أعرج لا يقوى على تحقيق التنمية المتوازنة والمستقلة، ولا يحرر البلاد من أسر التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية، في حين أن الاقتصاد الذي يرتكز على تعددية القطاعات الاقتصادية أكثر قدرة على امتصاص الأزمات والاختناقات التموينية وأجدر من غيره بمواجهة التقلبات في السوق العالمي. وبقبول مبدإ الشراكة بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة أمكن تحقيق التوازنات المطلوبة بين الادخار والاستثمار بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار[١].

خامساً: نحو آلية اقتصادية جديدة

لقد وضعت الدولة اللوائح القانونية الناظمة لصيغة العلاقة بين القطاعات الثلاثة (عام ـ خاص ـ مشترك) بما يسهم في نبذ التناقض والصراع في ما بينها والذي كان يدور حول إشكالية «لمن الغلبة» في معركة البقاء أو الفناء. وقد أنهت إلى غير رجعة السجال بين فعاليات الاقتصاد الوطني وحسمت الصراع بينها، وحولته إلى انسجام وتعاون مشترك، كل منها يؤازر ويساند الآخر في معركة التنمية التي تستوجب تكاتف كل قطاعات الاقتصاد الوطني وتراصها في جبهة واحدة، فالميدان الاقتصادي يتسع للجميع.

إن الآلية الاقتصادية المعمول بها حالياً تحتاج إلى مراجعة وتطوير يسهمان في توفير

(١) لمزيد من التفاصيل انظر خطاب الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد بمناسبة أداء القسم الدستوري لولاية رابعة.

التعاون المشترك والبناء بين الأنماط الاقتصادية الثلاثة على قاعدة «الشراكة» وفقاً للدور الذي يلعبه كل قطاع في عملية التنمية الاقتصادية، وتبعاً لحجم المسؤولية المنوطة به.

وبالطبع هناك جهود تبذل من جانب الحكومة لتطوير الآلية الاقتصادية بما يتماشى والمتغيرات الاقتصادية والتحولات التي استجدت على اقتصاد القطر، ولكن هذه الجهود لا تزال مشتتة، مبعثرة، فأحياناً تطال الاقتصاد الكلي من دون أن تطال الاقتصاد الجزئي، والعكس صحيح، وتركز على الثانوي قبل الأساسي، وتهتم بمعالجة النتائج قبل معالجة الأسباب، والاكتفاء أحياناً بالمسكنات، والإحجام أحياناً أخرى عن الحلول الجذرية والتردد في حل بعض القضايا المستعجلة والمماطلة والتسويف في بعضها الآخر، وقد بات من الضروري تطوير الآلية الاقتصادية لتتماشى مع صيغة التعددية الاقتصادية وبما يسهم في الكشف عن المقصر والمهمل وتشجيع المجدد والمنتج وتعزيز الشعور بالمسؤولية واحترام القانون، ويجب أن تكون الآلية الجديدة قادرة على زيادة إنتاجية العمل ودقته، والاستفادة القصوى من الإمكانات البشرية القائمة وتطوير هذه الإمكانات ورفع كفاءتها.

وبهذا المعنى فإنه مطلوب من الآلية الاقتصادية الجديدة أن ترقى بمستوى الأداء والتنظيم الإداري لمؤسسات الدولة، ومطلوب منها أيضاً أن تعزز الشعور بالمسؤولية والنظر إليهما كمهمة وطنية رفيعة وليست امتيازاً شخصياً، وأن تعنى أيضاً بضبط سلوك وتصرفات المسؤولين والمواطنين على حد سواء، عبر تطبيق القوانين واحترامها.

وهكذا فإن التعددية الاقتصادية ليست خطوة مؤقتة وعابرة يمكن التراجع عنها أو مناورة تستهدف تحقيق مكاسب مؤقتة، وهي ليست محاولة للسير في الطريق الرأسمالي والالتفاف على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في ظل الثورة، وهي ليست نهجاً اقتصادياً يدعو إلى الاندماج في السوق العالمي أو مسايرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فالتعددية الاقتصادية في قطرنا أصبحت جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية وتمثل نموذجاً عملياً للتنمية المستقلة وتستجيب لمتطلباتها، وبها ومن خلالها يمكن تطوير القوى المنتجة، وامتصاص البطالة وتسوية العجز المالي ومكافحة التضخم، والتعددية تجسد النهج الاقتصادي المستقل الذي تسوده الديمقراطية الاقتصادية في توزيع الثروة وإعادة توزيعها في صالح المواطنين. والتعددية الاقتصادية تجتاز الآن مرحلة الاكتمال والنضج وتتمتع بفرص كبيرة للنجاح، على الرغم من التحديات التي تعترضها.

الفصل السابع

أنظمة الرفاه في شرق آسيا، حالات منتقاة: كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين(*)

طاهر كنعان(**)

ومي حنانية(***)

أولاً: هدف الدراسة ونطاقها

لقد أثارت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في بلدان شرق آسيا في الفترة ما بين الستينيات إلى مطلع التسعينيات العديد من التساؤلات حول نوعية الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مكّنت حدوث ما يسمى بـ «المعجزة الشرق آسيوية». إلا أن بلدان شرق آسيا شهدت في الحقبة ذاتها مظاهر سلبية تناقض الإيجابيات التي عبّرت عنها تلك المعجزة؛ من هذه المظاهر السلبية التخلف النسبي لأنظمة الرفاه الاجتماعي في تلك البلدان. لقد ترافق تطور أنظمة الرفاه الاجتماعي تاريخياً مع الثورة الصناعية والنمو الاقتصادي، وظهر ذلك جلياً في حالات أنظمة الرفاه الاجتماعي في البلدان الصناعية في الغرب، إلا أن النموذج الأوروبي الغربي لم ينطبق على أنظمة الرفاه الاجتماعي في دول شرق آسيا، حيث بدا من الواضح أن تطور أنظمة الرفاه الاجتماعي في هذه الدول لم يتماشَ مع التطور الذي تعبر

(*) ألقى د. محمود عبد الفضيل هذا البحث بالنيابة عن الباحثين.

(**) اقتصادي ووزير أردني سابق.

(***) باحثة عربية من الأردن.

عنه وتائر النمو الاقتصادي التي تميزت بارتفاعها في تلك الدول.

لقد شكلت الأزمة المالية التي ضربت اقتصادات دول شرق آسيا في عام ١٩٩٧، شرارة البدء في إصلاح أنظمة الرفاه الاجتماعي بما يتماشى مع إعادة هيكلة تلك الاقتصادات. وعلى الرغم من بدء بعض الإصلاحات المحلية في بداية التسعينيات، إلا أن الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة وما صاحبها من توترات على المستوى الاجتماعي، كل ذلك أدى إلى تغير وتيرة الإصلاح، ذلك لأن الأزمة كشفت ضعف أنظمة الخدمة الاجتماعية في شرق آسيا، وبيَّنت الأهداف التي ينبغي لجهود الإصلاح أن تتجه إليها لمعالجة مواطن الضعف.

في هذه الدراسة لأنظمة الرفاه في شرق آسيا سنتناول ثلاث حالات نموذجية من كوريا الجنوبية، وماليزيا، والصين، كتجارب أصابت مقادير متفاوتة من النجاح في تصميم وتطبيق وتنسيق السياسات الاجتماعية. إن الخصائص المختلفة لأنظمة الرفاه الاجتماعي في هذه الأقطار الثلاثة تشتمل على دروس سخية في موضوع تطوير أنظمة الرفاه الاجتماعي. وتهدف الدراسة إلى استخلاص بعض من تلك الدروس والخبرات مما يمكن تطبيقه في رسم السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، آخذين بعين الاعتبار الاختلافات السياسية والمؤسسية والاجتماعية التي تستبعد إمكانية تقليد تلك النماذج بحذافيرها.

تبدأ الدراسة بملخص عن مفاهيم الرفاه الاجتماعي وأنظمته بصورة عامة، مع نبذة عن واقع هذه الأنظمة في دول شرق آسيا الثلاث المنتقاة. بعد ذلك تنتقل الدراسة إلى توصيف لأنظمة الرفاه الاجتماعي في كل من البلدان الشرق آسيوية الثلاثة التي تم اختيارها، مع السعي إلى تحديد الملامح المشتركة وبيان الاختلافات في أنظمة هذه الدول، وذلك من خلال تفحص العوامل التي أدت إلى نشوء نظام الرفاه الخاص بكل قطر. ومن المأمول أن يقود ذلك إلى تحديد نقاط الضعف ونقاط القوة في تلك الأنظمة، وإلى إجابة التساؤل عن كيفية الحفاظ على تلك الأنظمة واستدامة عناصر القوة فيها مستقبلاً.

ثانياً: مفهوم وأهمية أنظمة الرفاه الاجتماعي

تغطي أدبيات الرفاه الاجتماعي مدىً واسعاً من الشروحات النظرية حول المفاهيم والظروف التاريخية لنشأة نظم الرفاه الاجتماعي. إن المفهوم الذي تمت صياغته من قبل إسبينغ أندرسن (Esping-Andersen) مبني على سجل تاريخي طويل من تصنيف الأنواع المختلفة من حالات الرفاه الاجتماعي التي تتناولها الدراسات

الاجتماعية المقارنة، بدءاً بالإسهامات النظرية لريتشارد تيتموس (Richard Titmuss) وغيره ممن بكروا في وضع النظريات حول هذا الموضوع. إن النظرية الكلاسيكية لتيتموس (١٩٥٨ ـ ١٩٧٤) على سبيل المثال المتعلقة بحالات الرفاه الاجتماعي، تقترح نموذجاً يمكن تصنيفه في ثلاثة نماذج فرعية تبعاً لكيفية تلبية كل من السوق والعائلة والدولة لحاجيات المواطن.

النموذج الفرعي **الأول** هو «نموذج الفضل المتبقي» (Residual Model) والذي يقول بأنه يترتب على دولة الرفاه أن تقدم حداً أدنى من المنافع فقط عند انهيار البنى الطبيعية التي تلبي حاجات الأفراد والعائلات والسوق.

أما النموذج **الثاني** فهو «نموذج الإنجاز أو الأداء الصناعي» (Industrial Achievement-Performance Model) ويبنى حول العمالة الفردية الخاضعة لسيطرة قوى السوق الحرة حيث يكون دور الضمان الاجتماعي فيها تكميلياً.

أما النموذج **الثالث** فهو «النموذج المؤسسي» الذي، بالمقارنة مع النموذجين الآخرين، يرى أن دولة الرفاه هي وظيفة رسمية للمجتمع المعقد الحديث يتعين بموجبها على هذا المجتمع أن يقدم الخدمات التي تقتضيها حاجات الأفراد في إطار تحقيق المساواة الاجتماعية.

لقد قام إسبينغ أندرسن، في كتابه **العوالم الثلاثة لرأسمالية الرفاه** [عام١٩٩٠](١)، بالتوسع في التصنيف الذي وضعه في مرحلة مبكرة، فقدم تصنيفاً جديداً مؤثراً لدولة الرفاه ومفهوم الرفاه الاجتماعي. في هذا الكتاب قدم أندرسن شرحاً لأسباب الاختلاف بين أنماط دولة الرفاه من خلال تحليل التمايز في أنساق الرفاه الاجتماعي باعتبارها نتاجاً للصلات التاريخية بين التحالفات السياسية والاجتماعية، وما تقيمه هذه التحالفات في المجتمع من مؤسسات وأنظمة وما تنشئ وتديم من سياسات.

وفقاً لإسبينغ أندرسن، إن أكثر التصنيفات شيوعاً لأنماط دول الرفاه هي تمييزه بين ثلاثة أنماط مطبقة في البلدان الغربية وهي: النمط الديمقراطي الاجتماعي (Social Democratic)، والنمط الخاص بالشركات (Corporatist)، والنمط الليبرالي (Liberal). وهذه الأنماط الثلاثة من دولة الرفاه الاجتماعي عند إسبينغ أندرسن نبعت من ظروف اجتماعية وسياسية متمايزة، وحملت مضامين معاصرة مختلفة، منها

---

(١) Gosta Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (Cambridge, UK: Polity Press, 1990).

ما يتعلق بالدرجة التي بلغتها عملية إزالة صفة «السلعة» عن العمل البشري، أي التوقف عن التعامل مع العمل البشري وكأنه سلعة تباع وتشترى، ومنها ما يخص العلاقة بين قدرات المواطنين المالية والاقتصادية من جهة، واحتياجاتهم ومشاركتهم في المواطنة من جهة أخرى، ومنها ما يخص المزيج بين القطاعين العام والخاص في التدابير الاجتماعية.

إن دولة الرفاه الاجتماعي من النمط الديمقراطي الاجتماعي والمكونة من ائتلاف الطبقة العاملة والمزارعين في الدول الإسكندنافية (السويد، الدانمارك، النرويج) تركز على حقوق المواطن في الرفاه الاجتماعي المعترف بها عالمياً، وتعترف للمواطن بالأحقية في منافع سخية هادفة تحقيق المساواة. وهنا نجد أن الدولة هي التي توفر ضمانات الرفاه الأساسية، وهي لا تربط بين الحقوق الاجتماعية والمشاركة في سوق العمل، بل تعتبرها من الحقوق الأساسية للمواطنين كافة.

أما النمط الخاص بالشركات (Corporatist) لدولة الرفاه، والمتكوّن من القوى المحافظة في القارة الأوروبية كألمانيا وبلجيكا وفرنسا، فهو أيضاً يقدم منافع سخية، إلا أن أحقية المواطن في الحصول عليها مشروطة بموقعه الوظيفي في سوق العمل. ووفق هذا النمط، تقوم العائلة بتوفير المستوى الأول من الرفاه الاجتماعي لأفرادها، وفقط عندما يفشل هذا التكافل العائلي يمكن الفرد أن يطلب الدعم من الدولة.

أما دولة الرفاه من النمط الليبرالي، والتي تكونت في البلدان الأنكلوساكسونية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) فإنها تنشئ حقوقاً في الرفاه محدودة، ومن طبيعة «الفضل المتبقي» كما في نموذج تيتموس السالف الذكر، ففي الأنظمة الليبرالية تتولى «السوق» مسؤولية توفير خدمات الرفاه الاجتماعية من منطق احتكام هذه الأنظمة إلى قوى السوق في شتى الأمور، أما معونات الرفاه التي تقدمها الدولة فإنها محصورة بالذين لا يستطيعون المشاركة في اقتصاد السوق بسبب العجز أو الشيخوخة.

إن وصف إسبينغ أندرسن وتصنيفه لأنماط أنظمة الرفاه الاجتماعي قد حض على الاهتمام بتعريف أنظمة الرفاه الاجتماعي الشرق آسيوية وتحديد أي نوع من أنظمة الرفاه الاجتماعي التي يمكن تصنيف دول شرق آسيا بموجبها؟ إلا أن الإجابة عن هذا السؤال متشعبة أكثر من كونها نهائية حاسمة، فعلى الرغم من أن البعض يصف أنظمة الرفاه الاجتماعي الشرق آسيوية بأنها اجتماعية ديمقراطية، إلا أن الغالبية تتفق على أن معيار نظام الرفاه الاجتماعي لإسبينغ أندرسن يتصف بالمحدودية لجهة انطباق خصائصه على دولة الرفاه في الحالات الشرق آسيوية كونها لا تتناسب مع الخصائص التي تسود أنظمة الرفاه الاجتماعي في شرق آسيا. لهذا السبب حاول العديدون إعادة تصنيف هذه

الأنظمة وفق الأنماط التي عرفت على التوالي بـ الإنتاجوية (Productivist)[٢] والتنموية (Developmental)[٣] والكونفوشيوسية (Confucianist)، أو حتى المهجّنة (Hybrid).

لن تتوسع دراستنا هذه في بيان تلك الأبعاد. بدلاً من ذلك سوف نستعمل تعريفاً موسّعاً لمصطلح الرفاه لغرض دراسة أنظمة الرفاه الاجتماعي في الدول الشرق آسيوية الثلاث آنفة الذكر. إن المفهوم العام لنظام الرفاه الاجتماعي عادةً ما يدل على طائفة محددة من الأنظمة يتم بموجبها توفير مقومات الرفاه الاجتماعي للمجتمع بأكمله، بدلاً من مجرد المزج بين إجراءات السياسات الاجتماعية المتخذة من قبل الدولة. بعبارة أخرى، يتضمن النظام مسؤولية مشتركة في توفير الرفاه الاجتماعي تتحملها عدة أطراف هي الدولة والأسرة وقوى السوق.

تكمن أهمية أنظمة الرفاه الاجتماعي في ما تحققه في البلاد من استقرار اجتماعي وسياسي طويل الأمد، فهي توفر ما هو أبعد مما توفره شبكات الأمان الاجتماعي، فضلاً عن أثرها الإيجابي على الارتقاء بالإنتاجية، فمؤسسات الرفاه الاجتماعي تقلل من الضغوط الاجتماعية وتساعد في إضفاء الشرعية على النظام السياسي، الأمر الذي يوفر بيئة أكثر استقراراً ومشجعة للاستثمارات طويلة الأمد، فالتعويضات التي تدفع للعمال لقاء بطالة العمل تساعد في استقرار مستويات الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي في تخفيف حدة الدورات (التقلبات) الاقتصادية، كما إنّ قيام القطاع العام بتوفير الخدمات الصحية والتربوية الكفوءة، يرفع من كفاءة القوة العاملة ويؤدي بالتالي إلى الارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي والتنموي.

ثالثاً: مناقشة نظام الرفاه الاجتماعي الشرق آسيوي

غالباً ما نسمع عن النموذج الشرق آسيوي للنمو الاقتصادي، إلا أنه من الصعب تحديد نموذج واحد لنسق الرفاه الاجتماعي يمكن تسميته بالنموذج الشرق آسيوي للرفاه الاجتماعي. إذ لا يمكن النظر إلى دول شرق آسيا على أنها مجتمعات متشابهة حاملة لعدد كبير من التطبيقات المشتركة للسياسات الاجتماعية التي يمكن

---

(٢) نظام الرفاه الإنتاجوي هو الذي تخضع فيه السياسات الاجتماعية لأهداف السياسة الاقتصادية، حيث يصار إلى تأييد السياسات الاجتماعية التي تقود إلى السلم الاجتماعي والاستقرار والنمو الاقتصادي. انظر: Ian Holliday, «Productivist Welfare Capitalism: Social Policy in East Asia,» *Political Studies*, vol. 48, no. 4 (2000).

(٣) تتبنى سياسة الرفاه التنموية السياسات الاجتماعية التي تستهدف التنمية الاقتصادية والاستراتيجيات التي تقود إلى تحسين فرص هذه التنمية. انظر: Ian Gough, «Globalization and Regional Welfare Regimes: The East Asian Case,» *Global Social Policy*, vol. 1, no. 2 (2001).

تصنيفها على أنها تمثل نموذجاً واحداً للرفاه الاجتماعي. مع ذلك، وعلى الرغم من الاختلافات الناشئة عن خصوصيات كل دولة، إلا أن دول الرفاه الاجتماعي الشرق آسيوية تشترك في عدد من الصفات تستحق الملاحظة. إن توفير الرفاه الاجتماعي في دول شرق آسيا كان نتاج ضغوط اقتصادية واجتماعية استمرت واشترطت وجوده بالإضافة إلى أن الأنظمة في تلك الدول استعملت الرفاه الاجتماعي كأداة لبناء الوطن واكتساب الشرعية. لقد اختبرت الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ فعالية نظام الرفاه الاجتماعي، كما أظهرت مواطن الضعف فيه حيث أدت الأزمة إلى ارتفاع معدلات الفقر وتقليل الطلب على العمالة، ما أجبر العديد من دول شرق آسيا على إعادة التنظيم الكامل لأنظمة الرفاه الاجتماعي فيها، بالإضافة إلى تصحيح بنياتها الاجتماعية والاقتصادية. وقد اختلف تأثير الأزمة فكان حاداً في إندونيسيا، وقاسياً في تايلند وماليزيا وكوريا، ولطيفاً في الصين. أما آثار الأزمة على السياسات الاجتماعية والطرق التي استجابت بها هذه السياسات، فكانت مختلفة باختلاف نظم الرفاه التي كانت سائدة في تلك البلدان.

على الرغم من تعافي اقتصاديات دول شرق آسيا من آثار الأزمة بصورة عامة، إلا أن الأزمة المالية كشفت عن بعض نقاط الضعف في أنظمة الرفاه الاجتماعي لم يتم التغلب عليها حتى الآن. من نقاط الضعف المشتركة في هذه الأنظمة استثمار الدولة المنخفض في أنظمة الرفاه الاجتماعي بالمقارنة بالدرجة العالية من تدخل الدولة في توجيه التطوير الاقتصادي ونسق التوزيع الاجتماعي، بالإضافة إلى أهمية دور العائلة والمجتمع المدني في أداء متطلبات الرفاه الاجتماعي.

١ ـ بشكل عام إن مستويات الإنفاق الاجتماعي لدول شرق آسيا هي أقل بكثير من مستوياتها في دول الرفاه الاجتماعي المتقدمة. (انظر الشكل رقم (٧ ـ ١)).

لقد اقترن نشوء وتطور أنظمة الرفاه الاجتماعي في الدول تاريخياً بالتطور الصناعي والنمو الاقتصادي. وكما سبقت الإشارة، إن هذا النسق لا ينطبق على أنظمة الرفاه الاجتماعي في دول شرق آسيا. على الخلاف من ذلك، لم يتماشَ تطور أنظمة الرفاه الاجتماعي في تلك البلدان بصورة متناسبة مع الوتائر العالية والمتميزة للنمو الاقتصادي خلافاً لتجربة الدول الصناعية في الغرب، فقد تراصف النموّ الاقتصادي في دول شرق آسيا مع تدنٍّ في الإنفاق العام على الرفاه الاجتماعي، وتراصف مستوى الإنفاق العام على النفقات الاجتماعية المنخفض نسبياً مع الاهتمام العالي بالأداء الاقتصادي والارتقاء بالإنتاجية اللذين حظيا بالأولوية على المسؤوليات الاجتماعية للدولة.

الشكل رقم (٧ ـ ١)
الإنفاق العام على الرفاه الاجتماعي في الدول المتقدمة
نسب مئوية من الناتج الوطني لعام ٢٠٠١

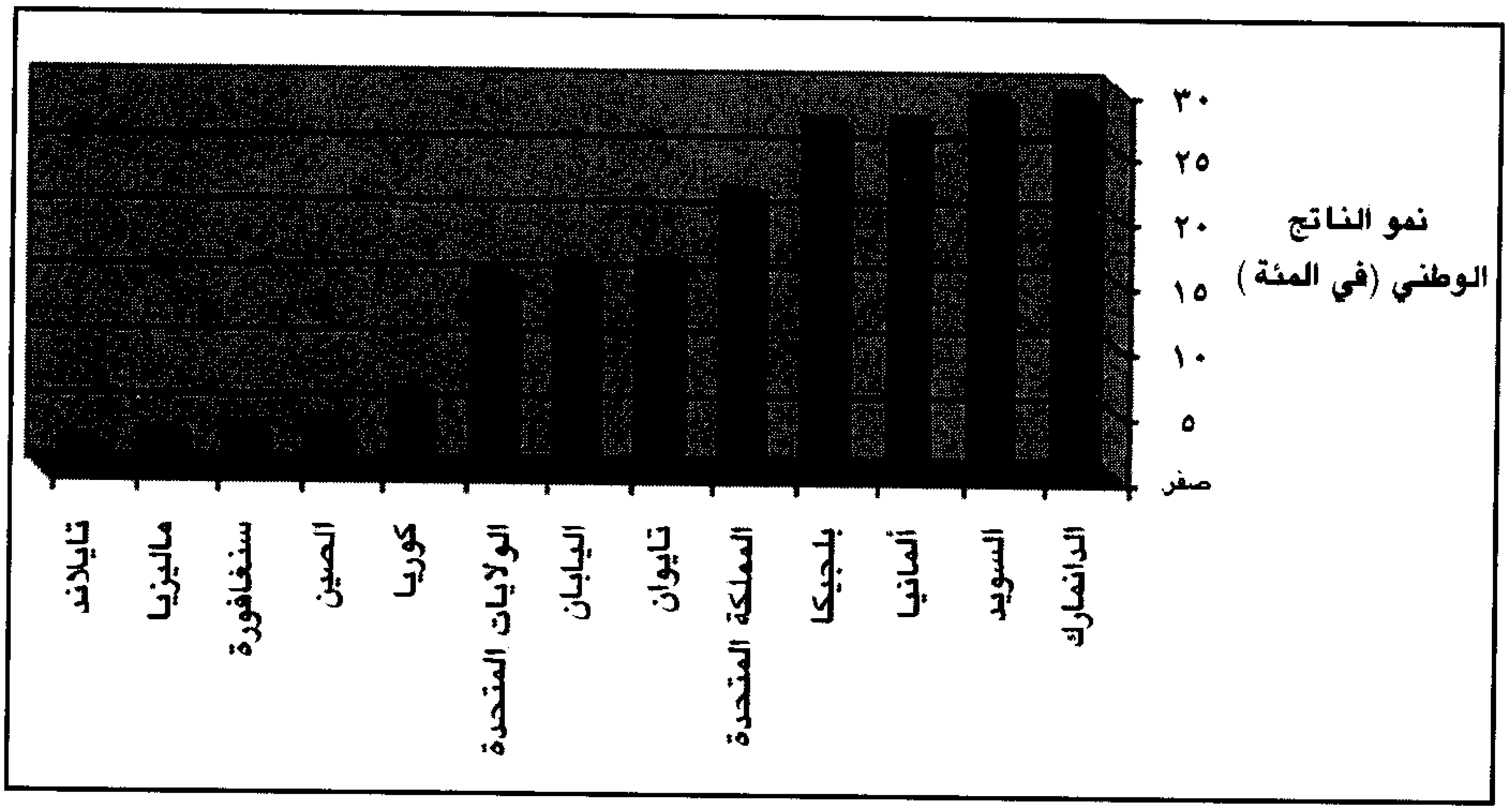

٢ ـ إن العقيدة التنموية في دول شرق آسيا نظرت إلى الرفاه الاجتماعي كموضوع خاضع في أولويته إلى اعتبارات «الكفاءة الاقتصادية». بالإضافة إلى ذلك فإن العقيدة التنموية المذكورة لم تشجع الاعتماد على الدولة لتوفير الرفاه الاجتماعي، بل روّجت لدور القطاع الخاص في توفير منافع الرفاه الاجتماعي، كما قامت بتوجيه الموارد المالية الخاصة بالتأمينات الاجتماعية إلى استثمارات في البنية التحتية.

٣ ـ إن التوصيف الموضوعي لسياسات الرفاه الاجتماعي في دول شرق آسيا هو أنه نشاط خيري من النوع التقليدي للأعمال الخيرية، يستهدف الأسرة كوحدة الانتفاع المركزية، واعتبار دور الدولة في توفير الرفاه الاجتماعي دوراً ثانوياً. إلا أن حركية هذا التوصيف في المستقبل سوف تواجه تحديات يمليها التغيّر الكبير المتوقع في الهيكلية السكانية (الديمغرافية) لدول شرق آسيا.

مع ذلك، وبالرغم من العقيدة التنموية والسياسات العامة المذكورة أعلاه، فإن دول شرق آسيا شهدت مؤخراً تطورات مؤسسية مهمة في أنظمة الرفاه الاجتماعي وذلك في صورة برامج للتأمين مرتكزة إلى العمالة والتوظيف، وإلى الأعمال الخيرية التقليدية.

١ ـ أنظمة الرفاه الاجتماعي في ثلاث دول آسيوية

يستعرض هذا الجزء أنظمة الرفاه الاجتماعي في ثلاث دول شرق آسيوية، ومركزاً على ثلاثة من عناصر الرفاه الاجتماعي وهي التأمين الصحي ونظام التقاعد والمعونات الاجتماعية.

أ ـ كوريا الجنوبية

شهدت السياسات الاجتماعية في كوريا الجنوبية خلال العقد الماضي تعديلات جذرية، كما تواجه أنظمة الرفاه الاجتماعي فيها حالياً ضغوطاً اجتماعية واقتصادية وسياسية لم يسبق أن شهدتها.

إن كوريا الجنوبية، من بين دول شرق آسيا، هي أكثرها ممارسة للتعديل والتوسع في نظام الرفاه الذي تتبناه الدولة في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. ولقد جرت محاولات متعددة لفحص وتقييم تلك التغييرات وللتنبؤ بالتوجه المستقبلي لنظام الرفاه الاجتماعي الكوري. ويدعي البعض أن تلك التغييرات محدودة ولا ينبغي اعتبارها مؤشراً ذا معنى لتحوّل فعلي نحو نظام للرفاه الاجتماعي من النسق الغربي. إن الباحثين الذين يدافعون عن وجهة النظر هذه، يدّعون بأن الصفات المشتركة لدولة الرفاه من النمط التنموي ما زالت هي السائدة بالرغم من التغييرات الحديثة المشار إليها. من جانب آخر يحاجج البعض بأن تلك التغييرات تشكل تقدماً فعلياً نحو نمط من الرفاه الاجتماعي مشابه للنظم الغربية حيث الدولة مسؤولة عن حماية المواطنين العاجزين عن العناية بأنفسهم لأي سبب من الأسباب. ومهما يكن من أمر، فإنه من الواضح أن الأزمة المالية أدت دوراً مهماً في زيادة الوعي العام بمشاكل الفقر والبطالة، وبضرورة إصلاح نظام الرفاه الاجتماعي في كوريا الجنوبية.

لقد بدأ تطوير نظام الرفاه الاجتماعي في كوريا الجنوبية في مطلع الستينيات من القرن الماضي تحت وطأة أنظمة تسلطية تتطلع لاستكمال مسيرتها في إقامة اقتصاد صناعي، وبقيت رغم ذلك في حالة تخلف نسبي طيلة مدة ربع القرن اللاحقة. إن أول برامج الضمان الاجتماعي التي تم تطبيقها كانت نظام تقاعد الخدمة المدنية لعام ١٩٦٠ ونظام تقاعد العسكريين لعام ١٩٦٢. وتبع ذلك تأسيس نظام تأمين للتعويض عن الحوادث الصناعية لعام ١٩٦٤، والبدء بنظام المساعدات المعيشية وبمشروع التأمين الصحي التجريبي لعام ١٩٦٥. ولم يكن الدافع لتلك المبادرات تأمين الحماية الاجتماعية في ذاتها ولذاتها، بقدر ما كان لأغراض الحصول على مقومات الشرعية السياسية. نتيجة لذلك لم يكن التقدم في سياسات الرفاه الاجتماعي منتظماً ومستديماً بل كان متقطعاً وأحياناً مرتجلاً بما يعكس العملية غير المنتظمة في بناء الدولة.

وفي السنوات السابقة للأزمة الاقتصادية الآسيوية حققت كوريا الجنوبية أداءً اقتصادياً مميزاً أهّلها لأن تحتل المرتبة الحادية عشرة على صعيد العالم من حيث حجم اقتصادها لعام ١٩٩٦، فارتفعت مستويات الدخل والمعيشة بشكل كبير، ولم تعد مشاكل البطالة والفقر من المواضيع التي يعانيها المجتمع الكوري. إلا أن سياسات الرفاه الاجتماعي بقيت غير سخية مقارنة بدول صناعية أخرى، فشكل معدل الإنفاق الاجتماعي في الفترة ما بين ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦ ما نسبته ٣,٥٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي و١٦,٨٦ في المئة من الإنفاق العام. أما الفجوة الهوة في توفير الرفاه الاجتماعي من خلال الشركات، فنجاح كوريا في إنشاء اقتصاد يعتمد على السوق قد تم من خلال تنمية شركات كبيرة ومراعاة حشد العمل التعاوني مما شجع على تطوير منافع اجتماعية تعتمد على الشركات.

لقد كشفت الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧ المشاكل المصاحبة لحالة التخلف في أنظمة الرفاه الاجتماعي في كوريا الجنوبية. لقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض معدل النمو وهبوط كبير في الناتج الوطني الخام بما يعادل ٦,٩ في المئة في سنة واحدة. ونتيجة لذلك انخفض متوسط دخل الفرد من الدخل القومي الخام بنسبة ٣٤,٧ في المئة، من ما يعادل ١٠٣٠٧ دولارات في عام ١٩٩٧ إلى ما يعادل ٦٧٢٣ دولاراً في عام ١٩٩٨. إن الدولة التي اعتادت منذ الثورة الصناعية على عمالة كاملة تقريباً، واجهت فجأة بطالة عالية، فقد قفز معدل البطالة من ٢,٦ في المئة في عام ١٩٩٧ إلى ٧ في المئة في عام ١٩٩٩. كما يعتقد بأن معدل الفقر المطلق قد تضاعف ثلاث مرات عن مستواه في عام ١٩٩٦، بالرغم من أن الرقم الحقيقي هو مثار للجدل لأنه لم يتم قياسه مطلقاً بشكل رسمي.

إن الشروط التي فرضت على كوريا من قبل صندوق النقد الدولي لحل الأزمة، قد أنتجت انخفاضاً في عمالة القوى العاملة وتدهوراً في توزيع الدخل، ما أسهم في إعاقة السلامة المؤسسية لنظام التأمين الاجتماعي وفي زيادة عدد المواطنين غير المنتفعين من السياسة الاجتماعية للدولة. ومن الواضح أن دولة الرفاه الاجتماعي لم تستطع التعامل مع الزيادة المفاجئة في البطالة لأنها كانت مبنية على افتراض العمالة الكاملة وغير مؤهلة لتقديم المعونة للعاطلين عن العمل إلا ضمن حدود ضيقة. في السنوات حين كان النمو الاقتصادي عالي الوتيرة كان عدد العاطلين عن العمل قليلاً، وكان العاطلون يعتمدون على عائلاتهم أو على مدخراتهم كشبكة للحماية الاجتماعية. خلال الأزمة الاقتصادية ركّزت دولة الرفاه الاجتماعي على العاملين في قطاعات الإنتاج النظامية ولم تكن مهيأة لمساعدة من فقدوا فرص العمل في القطاع غير المنظم. فضلاً عن ذلك، أدى التردي في توزيع الدخل إلى اضمحلال الطبقة الوسطى التي

كانت قد تكونت مع حركة التصنيع التي رعتها الدولة التسلطية، ما أدى إلى سرعة تضخم طبقة الفقراء.

تعتبر الأزمة المالية، التي تزامنت مع تولي كيم داي ـ جانغ السلطة عام ١٩٩٨، نقطة تحول في السياسة الاجتماعية الكورية. ولقد سادت عملية التحول تلك سيرورتان أساسيتان، هما سيرورة التطور الديمقراطي وسيرورة انتشار العولمة. كما إنّ استفحال المشاكل الاجتماعية بصورة غير مسبوقة زاد من ضغط صندوق النقد الدولي والمجتمع المدني على الحكومة لإنشاء شبكة كافية للحماية الاجتماعية. ونتيجة لذلك تسارع ظهور دولة الرفاه الاجتماعي في كوريا الجنوبية كما حدثت تغيرات كبيرة في السياسة الاجتماعية. وبينما تسببت الأزمة المالية في زيادة سريعة في عدد العاطلين عن العمل وفي تضخيم طبقة الفقراء، فإن تحول القوة السياسية من الحزب الحاكم إلى أحزاب المعارضة عزز الاهتمام بإصلاح سياسة الرفاه الاجتماعي على المستوى المجتمعي وتشجيع الإجراءات الداعمة لهذه السياسة.

ولقد اتجهت الحكومة الكورية في أعقاب انفجار الأزمة المالية، إلى استعادة المسؤولية عن توفير الرفاه الاجتماعي من نطاق القطاع الخاص إلى نطاق الدولة، مستجيبة بذلك للطلبات المتنامية من قبل جماعات المجتمع المدني وللشروط التي يطلبها صندوق النقد الدولي. وقد اعتبرت الإدارة الحكومية الجديدة التوسع في مسؤولية الدولة عن الرفاه الاجتماعي ركيزة مهمة لبرامجها في الإصلاح، مبتدئة إجراءاتها التطبيقية تحت شعار «الرفاه الاجتماعي المنتج». نتيجة لذلك شهدت السياسة الاجتماعية في كوريا الجنوبية تغييرات كبيرة ابتداء من نهاية التسعينيات من القرن الماضي. وكانت استجابة الحكومة لتحدي الزيادة السريعة في عدد العاطلين عن العمل في صورة تعميم التغطية التي توفرها الأنظمة الإدارية للتأمين الصحي الوطني ولبرنامج التقاعد الوطني. كذلك عملت الحكومة على إصدار «القانون الوطني لتأمين المعيشة الأساسية» (National Basic Livelihood Security Act) الذي صمم لتحسين إجراءات مكافحة الفقر بواسطة ضمان حدود دنيا من مقومات المعيشة للمستحقين، بغض النظر عن أعمارهم أو قدرتهم على العمل.

وخلال فترة قصيرة جداً، أدت تلك التطورات إلى توسيع نطاق التغطية التي توفرها برامج الرفاه الاجتماعي، وإلى نموٍّ هائلٍ في الإنفاق الاجتماعي. فارتفع مستوى الإنفاق الاجتماعي كنسبة من الناتج الوطني الخام إلى ١١ في المئة في عام ١٩٩٨، وانخفض بشكل طفيف خلال السنوات التالية. وقد استطاعت كوريا الجنوبية خلال هذه الفترة تقوية نظامها الخاص بالرفاه الاجتماعي بملامح مؤسسية منها تأسيس برامج متكاملة للتأمين الاجتماعي يستطيع بموجبها مؤمّن منفرد تغطية

عدد كبير من المواطنين، ومنها برنامج عصري تقدم بموجبه الدولة المعونات الاجتماعية، ومنها الابتعاد الواضح عن الانتقائية والمحاباة التي شابت في الماضي البرامج الحكومية لتوفير الخدمات الاجتماعية. إن هذه الملامح ذات أهمية كبيرة في تحديد خصائص نظام الرفاه الاجتماعي الكوري وفي استشراف توجهاته المستقبلية.

ب ـ التأمين الصحي الوطني

أدخلت كوريا التأمين الصحي الوطني لأول مرة عام ١٩٧٧، وكان أساسه في البداية الشركات بحيث يغطى بموجبه موظفو الشركات التي يعمل فيها ٥٠٠ عامل فأكثر. وقد تم إنشاء العديد من منظمات التأمين الصحي المختلفة باختلاف رسوم المساهمة فيها، كما تأسست صناديق مدارة باستقلالية خاصة بمختلف المجموعات المهنية والمناطق الجغرافية. وفي ما بعد، استطاعت كوريا تحقيق التغطية الشاملة من التأمين الصحي في عام ١٩٩٨ حين شملت بالتغطية أصحاب المهن الحرة والأعمال الفردية في المناطق الحضرية. لقد تم في عهد حكومة كيم داي ـ جانغ في عام ١٩٩٨ إصلاح الرعاية الصحية وتجميع جمعيات التأمين ضمن نظام وطني متكامل، وصندوق موحد تديره وكالة حكومية بالمقارنة مع الماضي، حيث بلغ عدد مؤسسات التأمين الصحي حوالى ٤٢٠ مؤسسة مختلفة.

ج ـ نظام التقاعد

حتى الآن لم يتم توحيد أنظمة التقاعد المتعددة في كوريا الجنوبية، فهناك أربعة أنظمة مختلفة للتقاعد: (١) نظام تقاعد موظفي الدولة، (٢) نظام تقاعد العسكريين، (٣) نظام تقاعد المعلمين والعاملين في المدارس الخاصة، (٤) نظام تقاعد باقي المواطنين. إلا أن الغالبية العظمى من المواطنين يغطيها نظام التقاعد الوطني وهو النظام الأعم. لذلك، وعلى الرغم من وجود الأنظمة الثلاثة الخاصة بالتقاعد المهني، إلا انه يمكن تعريف نظام التقاعد الوطني بأنه نظام متكامل للتأمين الاجتماعي العام.

لقد بدأ نظام التقاعد الوطني بالتغطية الإلزامية للشركات التي كانت في عام ١٩٨٨ توظف ما يزيد على ٥٠ عاملاً، ثم اتسع نطاق تغطيتها بالتدريج إلى أن أصبحت تحقق تغطية اسمية شاملة في عام ١٩٩٩. وخلال الأزمة المالية توسعت التغطية الإلزامية لنظام التقاعد الوطني، لتشمل أصحاب المهن الحرة والأعمال الفردية في المناطق الحضرية الذين شكلوا حوالى تسعة ملايين شخص من العاملين في الأعمال الصغيرة والعاملين بلا معايير محددة. وعلى الرغم من توسع شمول التغطية، إلا أن أكثر من ثلث القوى العاملة في المناطق الحضرية، بقي غير مغطى أو متهرباً من شموله بالنظام.

إن قيمة التقاعد وفق نظام التقاعد الوطني تتحدد اعتماداً على عنصرين: **الأول**، متوسط دخل الفرد على مدى حياته كمشترك (العنصر المتعلق بما يكسبه الشخص)، **والثاني**، متوسط دخول جميع المشتركين في نظام التقاعد الوطني (العنصر المتعلق بمعدل موحد). ولقد حاولت الحكومة خلال الفترة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ من عملية الإصلاح إصدار خطة جذرية لنظام التقاعد الوطني يتم بموجبها إقرار «تقاعد أساسي» معتمد على المساهمات وبحيث ينخفض مستوى الانتفاع من ٧٠ في المئة إلى ٤٠ في المئة. وعلى الرغم من مساندة الاقتصاديين ورجال الأعمال لمثل تلك المحاولة، إلا أنها كانت مثاراً للخلاف وواجهت مقاومة سياسية من قبل مجموعات المجتمع المدني والاتحادات العمالية، وفي النهاية تم تخفيض مستوى الانتفاع من ٧٠ في المئة إلى ٦٠ في المئة. إلا أن محاولة تبني تقاعد أساسي ممول من المساهمات باء بالفشل.

وفي عام ٢٠٠٣ تقدمت الحكومة بمقترح ثانٍ لعملية إصلاح نظام التقاعد. وما زالت هذه العملية التي بدأت في العام المذكور مستمرة حتى الآن، وهي تسعى إلى تخفيض مستوى الانتفاع إلى ٥٠ في المئة وإلى تمويل التقاعد من قبل المساهمات. إلا أن مشروع القانون ما برح يواجه معارضة قوية من حزب المعارضة المحافظ ومن المجتمع المدني والحركة العمالية. وفي أواخر عام ٢٠٠٤ عرض الحزب المحافظ مشروع قانون آخر كرد فعل على نظام الإصلاح الحكومي. ويقيم هذا المشروع نظام التقاعد على أساس التمويل الضريبي، مختلفاً بذلك عن خطة التقاعد المبني على أساس التمويل من المساهمات. إن الدافع الرئيس من وراء قانون معتمد على التمويل الضريبي هو تقليل الفوارق في مستويات التغطية وتوفير الاستدامة في مصادر التمويل لنظام التقاعد الوطني. إلا أن تنفيذ مثل هذا المشروع الذي يعتمد التمويل الضريبي للتقاعد الأساسي يقتضي زيادة كبيرة في المخصصات من الموازنة العامة، وهذا متطلب حساس وقد يكون حاسماً في السجال السياسي. وقد اكتسب هذا المشروع الدعم من قبل مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات العمالية كونهم يرون فيه الخيار الحيوي للتقليل من الفوارق في مستويات التغطية.

وإلى جانب النظام الوطني للتأمين الصحي والنظام الوطني للتقاعد، فإن لدى كوريا الجنوبية برنامجين آخرين للتأمين الاجتماعي لفائدة العمال المأجورين: **الأول** هو «التأمين التعويضي ضد حوادث العمل» الذي أسس عام ١٩٦٤، **والثاني** هو «التأمين ضد البطالة أو فقدان فرص العمل» الذي بدئ به عام ١٩٩٥. ويوفر هذان النظامان تأمينات اجتماعية قائمة على مساهمة المنتفعين. أما التغطية التأمينية التي يوفرها كل من هذين البرنامجين، فتشمل العاملين بالأجر من دون تمييز بين عمال المشاغل (الياقة الزرقاء) وموظفي المكاتب، ومن دون تمييز بين المهن المختلفة.

د ـ المعونات الاجتماعية

في عام ١٩٩٩ جرى إصلاح نظام المعونات الاجتماعية في كوريا الجنوبية الذي كان في ما سبق مجرد برنامج ضعيف للإغاثة الاجتماعية، فأقيم بدلاً منه برنامج عصري للمعونة الاجتماعية العامة. ومن اللافت أن المحرك الرئيس في تطوير هذا البرنامج كان المجتمع المدني إلى جانب التغير الذي أصاب البيئة الاقتصادية والسياسية في أعقاب الأزمة المالية. ولا ننسى الدور القيادي الذي أدّاه المجتمع المدني في تشريع القانون الوطني لتأمين المعيشة الأساسية (National Basic Livelihood Security Act) ما يعكس التقدم الكبير الذي حققته المؤسسات غير الحكومية في المجتمع الكوري.

يوفر «القانون الوطني لتأمين المعيشة الأساسية» برنامجاً يؤمن للفقراء المساعدات الطبية والتعليمية والإسكان ومصاريف المعيشة، ويجسد عدداً من مبادئ الحماية مختلفة بصورة جذرية عن مبادئ الرفاه الاجتماعي التي سادت في الماضي. **أولاً**، أوضح هذا البرنامج أن التمتع بمعيار الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو حق مدني أساسي ويلقي على الحكومة مسؤولية ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة حتى لأولئك الذين ليست لديهم الوسائل للحصول على هذا المستوى. **ثانياً**، افترض النظام القديم أن الأفراد ما بين سن ١٨ ـ ٦٠ سنة قادرون على العمل وبالتالي فإنهم غير مؤهلين للاستفادة من المعونات الاجتماعية على الرغم من دخولهم المتدنية جداً. لكن البرنامج الجديد ضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة ليس فقط للعاجزين عن الكسب بحكم عجزهم عن الحصول على وظيفة أو فرصة عمل، بل أيضاً للأشخاص الذين يعيشون ظروف عوزٍ حتى لو كانوا قادرين على العمل، وبذلك شملت المعونة الاجتماعية حتى هؤلاء. **ثالثاً**، وفّر البرنامج فرص التدريب المهني والوظيفي والقروض الصغيرة لتمكين المنتفعين من الحصول على فرص العمل أو تأسيس أعمال صغيرة تساعد في الإعالة الذاتية للمنتفعين القادرين على العمل. **رابعاً**، تم تأسيس لجنة حكومية رسمية لتحديد الحد الأدنى لتكاليف المعيشة، وذلك على النقيض من النظام القديم السابق حين لم يكن هناك قياس رسمي لخط الفقر ولم توجد مؤسسة رسمية لتحديد الحد الأدنى من تكاليف المعيشة.

هـ ـ ماليزيا

إن ماليزيا هي نموذج الدولة التي صممت مقاربتها الخاصة لتوفير الخدمات الاجتماعية وتطوير الرفاه الاجتماعي بشكل عام. قامت الحكومة الماليزية، منذ بدء تطور سياسة الرفاه الاجتماعي في الخمسينيات من القرن الماضي، بدور قيادي في توفير الخدمات الاجتماعية لشعبها. وفي حين أجري العديد من التحسينات على

الصيغة الأصلية للسياسة الاجتماعية في ماليزيا، فإن عدداً من الخصائص الأساسية لتلك السياسة بقيت كما هي من دون تغيير. وتشمل هذه الخصائص الأساسية التركيز على تطوير الخدمات الاجتماعية كعنصر متكامل من عناصر أجندة التنمية الوطنية، كما إنّ توفير الحكومة والقطاع الخاص للخدمات الاجتماعية قد تحالف مع حس قوي من الاعتماد الوطني على النفس. ولقد نتج عن تلك المقاربة تحسينات على الرعاية الصحية وضمان أكبر لفرص العمل ومستوى أعلى من الحماية الاجتماعية لجميع الناس، إلا أن المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص قد أصبحت أكثر انخراطاً في عملية تكوين السياسات الاجتماعية. وكما في غيرها من بلدان المنطقة، تجد سياسة الرفاه الاجتماعي في ماليزيا أن عليها أن تستجيب وتتكيف مع تحديات جديدة وبخاصة تلك التي فرضتها العولمة.

يمكن تحديد العوامل المؤثرة في تطور السياسة الاجتماعية في ماليزيا بعاملين مهمين: **الأول** تمتع الدولة بفترة طويلة ومستمرة من الاستقرار المقترن بوجود بيئة إيجابية مساندة، الأمر الذي أدى إلى تطور السياسات الاجتماعية بصورة تراكمية ومنتظمة. لقد سجلت ماليزيا أداء ممتازاً في مجال التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الأخير من القرن العشرين. ولقد أدت العمالة الكاملة والنموّ المطرد في الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٩٧ إلى مضاعفة متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، بحيث بلغ هذا المتوسط عام ١٩٩٧ ما قيمته ٣٣٢١ دولاراً. أما استراتيجية ماليزيا الطويلة الأمد لنموها الاقتصادي والاجتماعي فتمثل في «رؤية ٢٠٢٠» التي تتضمن وصول ماليزيا إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة مع العام ٢٠٢٠. ومن المكونات الرئيسة لتلك الاستراتيجية زيادة تنافسية الاقتصاد الماليزي من خلال زيادة صادرات السلع والخدمات عالية القيمة المضافة (خصوصاً تكنولوجيا المعلوماتية)، ومن خلال تشجيع التجارة الحرة وتعزيز القطاع التمويلي، بالإضافة إلى تحقيق مشاركة جميع المواطنين في منافع التنمية وثمراتها بصورة متكافئة.

أما العامل **الثاني** من العوامل المؤثرة في تطور السياسة الاجتماعية في ماليزيا، فهو أن البلاد شهدت تعاقباً لحكومات قوية وقطاع عام ملتزم بتحسين الرفاه الاجتماعي ومستوى معيشة الشعب، لقد ظهر هذا الالتزام في الرغبة بتطوير نطاق ونوعية الخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية والقروية في البلاد. فتم إنشاء منظمة الضمان الاجتماعي خلال هذه الفترة، فأضيفت إلى البرامج الأخرى القائمة سابقاً من أجل الحماية الاجتماعية والتقاعد والتي شملت صندوق الادخار للعاملين وبرنامج تعويض العمال وبرنامج تقاعد موظفي القطاع العام وصندوق الادخار للقوات المسلحة وبرنامج التقاعد الوظيفي للمؤسسات الكبرى. كما تبنت

الحكومة البرنامج التنموي لمكافحة الفقر الأساسي بهدف التصدي لظاهرة الفقر الشديد بمنهجية متناسقة وشاملة، وفي هذا السياق قدمت الحكومة الدعم للمنظمة غير الحكومية «أمانة اختيار ماليزيا» التي أنشئت على غرار بنك جرامين في بنغلاديش.

لقد خضعت المبادرات التنموية في ماليزيا لفلسفة مفادها أنه لا يمكن اعتبار النمو الاقتصادي غاية في ذاته، بل ينبغي أن يقترن بالتوزيع العادل وأن تنتفع بثمراته جميع شرائح المجتمع. لهذه الغاية فقد ألزمت ماليزيا نفسها بتنمية اقتصادية عالية الوتيرة ومستدامة دائمة وسريعة مع توفير حجم ضخم من الموارد لأغراض التنمية الاجتماعية. لقد اعتقدت حكومة ماليزيا بأن النمو الاقتصادي لوحده غير كافٍ لضمان الانسجام الاجتماعي وبخاصة في بلد متعدد الأعراق كماليزيا، فكان هدف الحكومة الدائم التأكد من أن سياسات التنمية الاجتماعية مرتكزة إلى مصالح الناس وأن الموارد الاقتصادية مفصلة لتحقيق الحاجات الإنسانية بأقصى فعالية ممكنة. وبهذا تبقى التنمية الاجتماعية، الهادفة إلى بناء حياة أفضل وتحسين نوعيتها، عنصراً مركزياً في الأجندة العامة للتنمية.

أثّرت الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ في سياسة الرفاه الاجتماعي في ماليزيا وأدت الأزمة إلى تراجع مهم في متوسط دخل الفرد الذي انخفض بنسبة ٧,٤ في المئة من ٣٣٢١ دولاراً عام ١٩٩٧ إلى ٣٠٩٣ دولاراً في عام ١٩٩٨. وكان الشعور بالأزمة أكثر حدة عند الجماعات التي اتصفت بخلفية اجتماعية واقتصادية متدنية، وبخاصة في المناطق الريفية، فاضطرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات سريعة للتعويض عن آثار الانخفاض في قيمة العملة ومعالجة التباطؤ الاقتصادي وما له من محاذير على الفقراء. لقد مكنت البنية التحتية المتطورة ماليزيا من الصمود في وجه الأزمة، فبعد أن كان الناتج الوطني الخام قد انكمش بنسبة ٧,٤ في المئة عام ١٩٩٨ عاد وتحسن بنمو نسبته ٨,٩ في المئة عام ٢٠٠٠ حين بلغ متوسط دخل الفرد ٣٨٤٤ دولاراً وانخفض معدل البطالة إلى ٣ في المئة في ذلك العام. وفي تلك الفترة استمرت البلاد في المحافظة على مستوى عال من العمالة وعلى تقديم مختلف المساعدات في مجال الرفاه الاجتماعي والخدمات الاجتماعية.

لقد تمتعت ماليزيا ببرامج عديدة للحماية الاجتماعية تم تأسيسها في الماضي بصورة جيدة ويعود إنشاء بعضها إلى الخمسينيات من القرن الماضي. إن هذه البرامج بقيت متمتعة بالسلامة المالية وقادرة على الاستمرار على الرغم من تعرضها لأزمتين اقتصاديتين خطيرتين في الثمانينيات والتسعينيات.

(١) الرعاية الصحية

كان الاستثمار في الخدمات الصحية جزءاً من صميم الاستراتيجية الشاملة للتنمية في ماليزيا، حيث ينظر إلى تحسين الحالة الصحية على أنه هدف للتنمية الاقتصادية ووسيلة لتحقيقها في الوقت ذاته. لقد ركزت برامج تطوير القطاع الصحي منذ عام ١٩٥٧ على تحسين صحة جميع الماليزيين من خلال توفير طيف شامل ومتكامل من الخدمات الصحية رفيعة المستوى بدرجاتها الأولية والثانوية والثالثية، وذلك من منطلق مسؤولية الحكومة عن توفير الرعاية الصحية بموجب الدستور الفدرالي الذي ينص على تقديم تلك الرعاية وعلى العدالة في توزيعها. وبالرغم من أن ماليزيا دولة اتحادية (فدرالية)، فإن الخدمات الصحية تدار مركزياً من قبل وزارة الصحة، مع إدارات لامركزية في الولايات الإقليمية. وبذلك تتوافر الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية كما في العيادات الخارجية مجاناً من دون مقابل لمن ليس لديهم القدرة على الدفع، بينما يقدم الدعم المالي للآخرين بحسب الحاجة. ويستطيع القادرون مالياً التمتع بمستوى أعلى من الراحة في المستشفيات مقابل أجور زهيدة.

(٢) صناديق التقاعد والادخار

تشمل الحماية الاجتماعية الرسمية في ماليزيا صندوق الادخار للموظفين المنشأ عام ١٩٥١، ومنظمة الضمان الاجتماعي المنشأة عام ١٩٦٩، وبرنامج التقاعد الحكومي لموظفي الخدمة المدنية، وبرنامج الانتفاع للمسنّين في القوات المسلحة، وصناديق الادخار والتقاعد في القطاع الخاص.

وأهم برنامجين في نظام الحماية الاجتماعية الماليزي يعرفان «بالعمودين»:
العمود الأول يقوم على تقديم منافع محددة يتم الإنفاق عليها بالكامل من قبل الحكومة الفدرالية ضمن مخصصات سنوية في الميزانية الفدرالية. أما **العمود الثاني** فهو صندوق ادخار الموظفين الذي يقوم على مساهمات محددة يشارك فيها أرباب العمل والموظفون، وتتجمع كمدخرات في حساب خاص يتم السحب منه للمستحقات بالكامل عند التقاعد. لقد تم تأسيس هذا البرنامج في عام ١٩٥١ كأول صندوق ادخار وطني من نوعه في العالم. والانتساب إلى هذا البرنامج إلزامي للعاملين في الأنشطة الاقتصادية المنظمة، لكنه مفتوح أيضاً لمشاركة العاملين في النشاطات الحرة (غير المنظمة) إذا رغبوا المساهمة فيه. وتهدف هذه المرونة في نظام الانتساب للصندوق إلى تشجيع الادخار احتياطاً للشيخوخة. لكن اقتصار الإلزامية في هذا البرنامج على العاملين في النشاطات المنظمة يعتبر نقصاً كبيراً في أثر البرنامج على القوى العاملة بالنظر إلى الحجم الكبير للنشاطات الاقتصادية غير المنظمة، وإلى تدني نسبة المشاركة التطوعية

من العاملين في هذه النشاطات، الأمر الذي يتركهم معتمدين على تدابيرهم الادخارية الخاصة أو على ما ورثوه من ممتلكات أو على التكافل العائلي وما يساعد به أولادهم وأقاربهم.

(٣) برنامج التنمية لصالح من يعانون الفقر الأساسي

اعتبر تقليص نطاق الفقر من أولويات أجندة التنمية الوطنية ومحور الجهود الحثيثة للحكومة الفدرالية في ماليزيا منذ عام ١٩٧٠. كما قامت حكومات الولايات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأعمال الخاصة بجهود موازية لهذه الغاية. وأدت كل تلك الجهود إلى نتائج محمودة من حيث التقليل من وقائع ظاهرة الفقر بصورة ملموسة، ففي حين كان ما يقرب من نصف عدد الأسر في ماليزيا في عام ١٩٧٠ دون خط الفقر، تحسنت الأمور خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات بحيث انخفضت نسبة الأسر التي بقيت تحت خط الفقر مع نهاية التسعينيات إلى أقل من العشرة في المئة. ويجدر التنويه بصورة خاصة «ببرنامج التنمية لمكافحة الفقر» الذي أطلق العمل به عام ١٩٨٩ والذي ركّز على المشاريع الخالقة لفرص العمل المدر للدخل، وعلى التدريب والتأهيل لقوة العمل، بالإضافة إلى المعونات المالية المباشرة.

و ـ الصين

الصين هي أكبر الدول النامية وبها أكبر تعداد سكاني في العالم. ولقد تبنت الصين منذ الثمانينيات سياسات اقتصادية إصلاحية منفتحة، أدت إلى تغييرات عميقة في الهياكل الاقتصادية وإلى وتائر نموّ عالية ومستدامة. وفي السنوات الأخيرة شرعت الصين في سياسات للرفاه الاجتماعي تهدف بصورة واضحة إلى جعل التنمية الاجتماعية مواكبة للتنمية الاقتصادية.

قبل أن تشرع الصين في السياسات الإصلاحية والمنفتحة عام ١٩٧٨، كان المشهد عاكساً للسياسات الاجتماعية التسلطية المتمشية مع نظام الاقتصاد الموجه وفق أفكار المساواة الاشتراكية واحتكار الدولة توفير الخدمات الاجتماعية. وفي فترة حكم ماو تسي تونغ، طور الحزب الشيوعي الصيني مؤسسات للرفاه الاجتماعي توفر المنافع الاجتماعية الأساسية للمواطنين الصينيين بما يتماشى مع متطلبات ثلاثة: التمسك بالمثل الاشتراكية في المساواة؛ توفير الحاجات الأساسية للمواطنين؛ والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي. كانت الدولة مسؤولة في المقام الأول عن توفير خدمات الرفاه الاجتماعي والسياسات الاجتماعية لتقليل الفروق في الاستهلاك والمستوى المعيشي بين المواطنين في المدن والمناطق الحضرية. وكان سكان المدن والمناطق الحضرية هم المستفيد الأول من سياسات الدولة لخلق فرص العمل وتحقيق

العمالة الكاملة. وحالما تحدد مكاتب العمل للمواطنين وظائفهم، يشرع هؤلاء بجني منافع العمل المضمون مدى الحياة بالإضافة إلى التمتع بخدمات التعليم والصحة والوسائل الثقافية، ولكن من دون أن يكون لديهم حرية الاختيار وروح المبادرة. في الوقت ذاته لم تكن تلك الفرص والخدمات متاحة في المناطق الريفية، علماً بأن سكان الأرياف كانوا يشكلون ثمانين في المئة من مجموع السكان.

أما في الثمانينيات، ومع الاستراتيجية الجديدة في التحرير الاقتصادي والتنمية، فقد أدخلت تغييرات هيكلية ومؤسسية مهمة على نظام الرفاه الاجتماعي في البلاد. وتركزت هذه التغييرات في خفض أعباء الرفاه الاجتماعي عن كاهل الدولة وإعفائها من مسؤولية توفير الرفاه الاجتماعي، والتوجه في المقابل نحو مبدإ التأمين الذي توفره قوى السوق، واستبدال نموذج الإدارة المركزية بنموذج الإدارات اللامركزية، حيث تشارك الحكومات المحلية في المسؤولية عن السياسات الاجتماعية.

إن نظام الرفاه الاجتماعي في الصين يشمل حالياً التأمين الاجتماعي والعناية الخاصة والتوظيف والإسكان والمعونات الاجتماعية. كما إنّ جوهر الضمان الاجتماعي يشتمل على التأمين الاجتماعي لكبار السن، والتأمين ضد البطالة، والتأمين الصحي، وتأمين إصابات العمل، وتأمين الأمومة.

(١) التأمين الصحي

قادت التغيرات الاقتصادية في الصين منذ بداية الثمانينيات إلى تغييرات واسعة في توفير وتمويل الخدمات الصحية. إن التراصف بين سياسات إصلاح السوق وضخامة الهجرة السكانية إلى المدن، أدى إلى نظام للعناية الصحية مبني على قيام المواطنين بدفع أقساط التأمين من جيوبهم الخاصة لقاء مستويات من العناية متفاوتة في النوعية بين فئات الدخل المختلفة وبين سكان المدن وسكان الأرياف.

لقد تم تنظيم تمويل الرعاية الصحية في المناطق الريفية من خلال التعاونيات الزراعية التي تقوم بالاحتفاظ بجزء من إيراد المبيعات الزراعية لتغطية تكاليف إدارة الرعاية الصحية وتسديد الجزء الأكبر من قيمة الفواتير التي يدفعها المواطنون لقاء خدمات المستشفيات ضمن ما يعرف «بالبرامج الطبية التعاونية». ولقد تغيرت الأمور حين استحدث نظام المسؤولية الأسرية في النشاط الزراعي في أواخر السبعينيات الذي خوّل الأسر العاملة في الزراعة أن يكون لها نشاطها الزراعي الخاص، أي إن تنتج وتبيع المحاصيل الزراعية لحسابها الخاص. عندها أصبح تمويل العناية الصحية يدفع مباشرة من قبل الأسر المنتفعة، وانخفضت نسبة عدد السكان المغطى ببرامج التأمين الصحي الريفية من ٨٥ في المئة في نهاية السبعينيات إلى أقل من ١٠ في المئة

في منتصف التسعينيات. كما إنّ العديد من العاملين في قطاع الصحة انتقلوا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية للتمكن من تحسين مكاسبهم. وفي عام ٢٠٠٠ أقامت الدولة نظاماً تعاونياً جديداً للتخفيف من عبء التكاليف الصحية على المزارعين بحيث يتحمل هؤلاء ثلث قيمة تلك التكاليف، بينما يتحمل عبء الثلثين الباقيين الحكومتان المحلية والمركزية بالتساوي بينهما.

أما في المناطق الحضرية فقد اعتاد معظم السكان على أن تلبى حاجاتهم للرعاية الصحية من قبل أرباب العمل من خلال برامج التأمين الصحي، وأحياناً كثيرة من خلال توفير المعالجة الصحية المباشرة. وتستمر مسؤولية أرباب العمل تجاه العمال إلى ما بعد مرحلة التقاعد شاملة التأمين الصحي إلى جانب استحقاقات التقاعد. وفي عام ١٩٩٨ حدثت تغييرات جديدة مصاحبة للنموّ الكبير في المنشآت الإنتاجية غير الحكومية ولإعادة الهيكلة في المنشآت الإنتاجية الحكومية، تمثلت في إقامة «النظام الأساسي للتأمين الصحي للعاملين في المدن».

ولقد أدركت الحكومة أن هناك تراجعاً في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وبخاصة من قبل الفقراء، فطورت العديد من السياسات للتعامل مع هذه الأوضاع. وعلى الرغم من أن السياسات تحدد من قبل الحكومة المركزية، إلا أن النظام اللامركزي المطبق في الصين يوقع المسؤولية على حكومات الأقاليم والحكومات المحلية لتطبيق السياسات التي تقرها الحكومة المركزية. وتشمل السياسات في المناطق الريفية تشجيع البرامج الصحية التعاونية المحلية التي تؤمن الأعضاء ضد التكاليف الصحية على غرار ما كان مطبقاً في الماضي. وتهدف تلك السياسات إلى تحسين الخدمات الصحية بما يشمل المحافظة على الخدمات القائمة في القرى وتدريب الكوادر وتحديد الخدمات الأكثر ملاءمة للاحتياجات الصحية لسكان الريف. في المقابل تقتضي السياسات إصلاح التأمين الصحي في المدن، بحيث يصبح هناك برنامج موحد للتأمين الصحي على مستوى البلديات قائم على مساهمة أرباب العمل.

يواجه إصلاح نظام التأمين الطبي الصيني العديد من المهام، منها أن الدولة ستحتاج في المستقبل إلى توسيع تغطية التأمين الصحي بحيث تشمل بشكل ثابت الأشخاص المؤهلين وفق برنامج التأمين الطبي الأساسي المطبق على جميع أصناف المهن والوظائف في المناطق الحضرية. وستكون هناك حاجة أيضاً إلى تقوية وتحسين إدارة التأمين الصحي والخدمات الصحية، وإلى خفض الزيادة غير المنطقية للتكاليف وتوفير خدمات أفضل للمؤمنين، وإلى تأسيس نظام ضمان صحي متعدد المستويات، والتقليل التدريجي للتكاليف التي يتحملها المؤمنون، بالإضافة إلى التحقق من استقرار العمل بالنظام المذكور واستدامة التطوير والتحسين فيه.

(٢) نظام التقاعد

بعد البدء بمبادرات الإصلاح والانفتاح في الصين، لم تعد تجدي الممارسات التقليدية التي بموجبها تتحمل المنشآت الإنتاجية المسؤولية المباشرة عن تقديم منافع التقاعد للعاملين فيها. وأدت قوى التنافس في السوق إلى بروز الحاجة الملحة إلى ضمان اجتماعي يستهدف الفئات الضعيفة في المجتمع. واستجابة لهذه الحاجة باشرت الحكومة بإصلاح نظام الضمان الاجتماعي ضمن جهودها في إعادة الهيكلة الاقتصادية جاعلة من النظام المذكور ركيزة لنظام اقتصاد السوق الاشتراكي.

تاريخياً، تأسس نظام التقاعد الحكومي للموظفين في المؤسسات التي كانت في معظمها مؤسسات تملكها الدولة أو تملكها التعاونيات، وكان هذا النظام يوفر للعمال منافع سخية من معاشات التقاعد والرعاية الصحية. اعتبر هذا النظام أن المؤسسة هي وحدة الانتفاع بحيث إن أجيال العمال المتعاقبة تتشارك في تحمل كلفة الضمان الاجتماعي. وتم تبرير هذا النظام في ذلك الوقت بسببين: **الأول**، أن المعدل العمري للسكان كان صغيراً نسبياً؛ **والثاني**، أنه يمكن ضمان هذا النظام من قبل اقتصاد التخطيط المركزي.

ولقد أدى تقليص القطاع الحكومي وتوسيع القطاع الخاص، ضمن سياسات الإصلاح، إلى انتقال العديد من العاملين من الوظائف الحكومية إلى القطاع الخاص، حيث خسروا مزايا التقاعد الحكومي واضطروا إلى الاعتماد على أولادهم للاعتناء بهم في سن الشيخوخة. لكن تدني معدلات الولادة وارتفاع وتيرة التوسع الحضري، قادا إلى تمزق العائلات الكبيرة وتشتيت شملها، فتفككت شبكة الحماية الاجتماعية التي كانت توفرها تقاليد التكافل العائلي تاركة العناية بكبار السن للحكومة. ومع التسارع في التقادم العمري للسكان زاد ظهور العيوب في النظام القائم للضمان الاجتماعي حتى بات هذا النظام على شفا الإفلاس.

ولمواجهة التحدي الذي يشكله التزايد في عمر السكان، أدركت الدولة ضرورة تطبيق شبكة حماية لكبار السن وتأسيس نظام تقاعد جيد التمويل. وفي أواخر التسعينيات بدأ مجلس الدولة بتوسيع التغطية التقاعدية لكي تشمل مؤسسات القطاع الخاص، وفي الوقت ذاته بادر مجلس الدولة بإجراء التحوّل من النظام القديم الذي بموجبه يكلف العاملون في المرحلة الزمنية الراهنة بعبء الرواتب التقاعدية للمتقاعدين في المرحلة الزمنية ذاتها، إلى نظام جديد ذي نطاق مزدوج يجمع بين المشاركة في النظام العام بمساهمة مصغرة عن المستوى السابق، والادخار في حساب تقاعدي شخصي. وعلى الرغم من هذه الإصلاحات ما زال النظام التقاعدي يعاني

مشاكل جدية، فمؤسسات الأعمال في القطاع الخاص ما زالت تقاوم المشاركة في نظام التقاعد لأن مساهماتها تذهب في معظمها لتسديد المطلوبات المستحقة على المؤسسات التي تديرها الدولة التي لا يتوافر لها التمويل. يضاف إلى ذلك أن الحسابات الشخصية تبقى في الغالب من دون تمويل، إذ تقوم مكاتب الضمان الاجتماعي في الأقاليم والبلديات بتحويل مساهمات التقاعد المدفوعة لها لتغطية العجوزات الناجمة عن تطبيق النظام القديم.

(٣) المعونات الاجتماعية

أصدرت الحكومة الصينية عام ١٩٩٩ «الأنظمة الخاصة بضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة لسكان المدن»، التي نصت على أن سكان المدن الذين يملكون أذون إقامة غير زراعية والذين يكون متوسط دخل الفرد في أسرهم أقل من الحد الأدنى لمستوى معيشة المقيمين في المدن، يحق لهم تلقي المعونة المعيشية الأساسية من الحكومة المحلية. أما أولئك الذين لا تتوافر لهم مصادر للدخل وليس لديهم القدرة على العمل، ولا يوجد من هو مسؤول قانونياً عن رعايتهم، فيحق لهم تلقي المخصصات الكاملة لما يعادل الحد الأدنى من مستوى المعيشة المعياري للمقيمين في المدن المحلية. ويحدد الحد الأدنى من مستوى المعيشة المعياري على أساس مجموعة من المؤشرات تتضمن متوسط الدخل والاستهلاك للفرد من المقيمين في المدن، ومستوى الأسعار للسنة السابقة بحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والكلفة المحلية للمعيشة المتضمنة الحاجات الأساسية من الطعام والغذاء والسكن ونفقات التعليم الإلزامي للأطفال القصر. كما يؤخذ بالاعتبار مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي المحلي وعدد الأفراد المؤهلين لتلقي مخصصات الحد الأدنى من مستوى المعيشة، نسبة إلى القدرات المالية للحكومة المحلية ذات العلاقة. ومع أن تمويل برامج ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة يتم ضمن موازنات الحكومات المحلية، إلا أن الحكومة المركزية تقوم برفد تلك الموازنات بالدعم المالي اللازم في الأحوال التي تعجز فيها تلك الموازنات عن تلبية الاحتياجات.

رابعاً: تحليل مقارن لأنظمة الرفاه الاجتماعي في الدول الآسيوية الثلاث

استعرضنا في ما تقدم أنظمة الرفاه الاجتماعي في الأقطار **الآسيوية الثلاثة** كلاً على حدة، وسنحاول في هذا الجزء الأخير القيام بمقارنة عامة للمتشابه والمختلف من تلك الأنظمة في ما بين هذه الأقطار.

١ ـ العوامل التي قادت إلى تطور الرفاه الاجتماعي في الأقطار الثلاثة

لقد توافرت الدوافع لبناء أنظمة الرفاه الاجتماعي في أقطار شرق آسيا بعوامل الحراك الديمقراطي الذي ساد تلك الأقطار في أواخر الثمانينيات، وبعامل الأزمة المالية في أواخر التسعينيات. إلا أن ظروف الإصلاح النوعية اختلفت اختلافاً بيناً من بلد إلى آخر.

لقد أصابت الأزمة الاقتصادية **كوريا** إصابات مباشرة، إلا أن هذه الأزمة بالذات تحولت إلى دافع أساسي لتحديث نظام الرفاه الاجتماعي في كوريا. كما إنّ الرئيس كيم داي جنغ الذي تولى السلطة مباشرة بعد اندلاع الأزمة، تولى في عام ١٩٩٩ قيادة إصلاح سياسات الرفاه الاجتماعي طارحاً فكرة «الرفاه الاجتماعي المنتج»، وبناء على هذه الفكرة حققت الحكومة الكورية إنجازات ملحوظة، منها تحقيق التأمين الصحي الشامل بتوسيع نطاق التغطية ليشمل أصحاب المهن الحرة في المدن، وإصلاح نظام التقاعد، وتوسيع نطاق التأمين المتكامل ضد البطالة، وإقرار قانون ضمان المعيشة الأساسية.

وفي **ماليزيا** تطورت السياسة الاجتماعية في ظل الاستقرار السياسي المستمر المصحوب ببيئة مؤاتية، فقد تعاقب على ماليزيا العديد من الحكومات القوية حيث القطاع العام ملتزم بتوفير الرفاه الاجتماعي بصورة تتحسن باستمرار. كما شهدت البلاد تقدماً اقتصادياً مطرداً خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وتميزت التنمية الاقتصادية في ماليزيا بالاستدامة، وتميزت كذلك بالتكافؤ والمساواة في توزيع ثمرات التنمية ومنافعها. لقد يسرت هذه البيئة تطوير وتطبيق السياسات الاجتماعية المتماشية مع النمو الاقتصادي، واستمرت في دورها كمكوّنات متكاملة مع استراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة. لقد ارتبطت الخصائص المميزة للسياسة الاجتماعية في ماليزيا بالدور المحوري للحكومة والقطاع العام في تمويل وتنفيذ السياسات الاجتماعية، والدور المحدود للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في ذلك المجال. وخلال الأزمة الاقتصادية استمرت الحكومة في استخدام قدراتها الإدارية والتنظيمية للتأكد من أن أنظمة الرفاه الاجتماعي محمية وفعالة بصورة كافية.

أما **الصين** فقد قامت بالعديد من الإجراءات الإصلاحية لسياسة الرفاه الاجتماعي مستجيبة بكفاءة لتحديات العولمة. وتم تبني استراتيجيات التخاصية وتفعيل قوى السوق، وأعيد تحديد العلاقة بين الدولة والسوق والقطاعات غير الحكومية، وتحديد دور كل منها في توفير الرفاه الاجتماعي وتمويله. إن إعادة هيكلة

المؤسسات الحكومية على وجه الخصوص ووقف احتكار الدولة لسياسات وإجراءات توفير الرفاه الاجتماعي، كل ذلك قادَ بشكل حتمي إلى تغييرات جوهرية في نظام الرفاه الاجتماعي في الحقبة التي أعقبت انقضاء عهد ماو تسي تونغ، فعلى خلاف ذلك العهد حين كانت الدولة مسؤولة عن توفير الرفاه الاجتماعي تمويلاً وتنظيماً. إلا أن قادة الفترة اللاحقة سعوا إلى إعادة تحديد العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع وهيئات المجتمع المدني. وحالياً يشارك القادة الصينيون بالمفاهيم التي تقول بأن الدولة الحديثة هي ميسّر وممكّن للسياسات العامة والإدارة العامة، وبأن الدولة الصينية يجب أن تقيم إطاراً تنظيمياً مناسباً لحكمانية السياسة الاجتماعية. بيد أن التمويل الفعلي وتوفير السياسات الاجتماعية يجب أن تبقى للسوق والقطاعات الأخرى غير الحكومية، وتبقى الدولة مسؤولة عن خلق شبكة للحماية لمساعدة المحتاجين والضعفاء.

٢ ـ العوامل التي حددت خصائص أنظمة الرفاه الاجتماعي في الأقطار الثلاثة

من الصعب الإجابة عن التساؤل: لماذا تعتبر أنظمة الرفاه الاجتماعي الشرق آسيوية فريدة من نوعها؟ بيد أنه يمكن تقديم عدد من العوامل التي تشرح تطور تلك الأنظمة:

أ ـ القيم والثقافات

لقد تم استنباط هذا العامل الأول المفسر من السياق الثقافي لشرق آسيا وخاصة الكنفوشيوسية. فقد عزا عدد من العلماء الاختلاف بين الأفكار الشرقية والغربية والمتعلقة بأنظمة الرفاه الاجتماعي، إلى أهمية الارتباطات العائلية في المجتمعات الشرقية، ففي دول الرفاه الاجتماعي الكنفوشيوسية أو حتى الأويكونومية ينظر إلى العائلة على أنها وحدة المجتمع الأساس، حيث يقوم أعضاء العائلة بتوفير خدمات الرعاية للأعضاء الآخرين حين يكونون في حاجة.

ب ـ بناء الدولة والتأسيس السياسي للديمقراطية

لقد ارتبط توسع الرفاه الاجتماعي في دول شرق آسيا بظهور الديمقراطية في تلك البلدان. إن تجارب كل من كوريا الجنوبية وتايوان هي أمثلة لدول شرق آسيا التي كانت فيها الديمقراطية عاملاً أساسياً في تطور الرفاه الاجتماعي. لقد استجابت هذه الدول للضغوط الديمقراطية بتوسيع أنظمة الرفاه الاجتماعي فيها.

ج ـ التطور الرأسمالي

بخلاف أثر عملية انتشار الديمقراطية في دول شرق آسيا، أدى تطور الرأسمالية فيها إلى اتخاذ موقف الحذر من التزايد الكبير في مسؤولية الدولة في ما يتعلق بالرفاه الاجتماعي. إن المنطق في هذا هو أن المنافسة العالمية الشديدة في تحقيق التطوير الرأسمالي أجبرت دول شرق آسيا على المقايضة بين تحقيق التطور الرأسمالي وتوفير الدولة للرفاه الاجتماعي بشكل أكبر. وتكمن قوة دول الرفاه الاجتماعي الشرق آسيوية في ترويجهم للعقيدة الرأسمالية، أما ضعف هذه الدول، فيكمن في كونها تتغاضى عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وعن تدني الكفاءة في بنية الرفاه الاجتماعي، الأمر الذي يخلق ضغوطاً تدفع في اتجاه التغيير. وعلى الرغم من تباين السياسات الاجتماعية في تلك الدول، إلا أنها تتماثل في أن التكاليف المالية لإدامة أنظمة الرفاه الاجتماعي فيها ستتزايد باستمرار.

د ـ التغيير في البنيات الاجتماعية والديمغرافية

لقد قام الترابط العائلي بدور تاريخي باعتباره الموفر الطبيعي للرفاه الاجتماعي في دول شرق آسيا، إلا أن الدور الذي يلعبه حالياً أصبح مختلفاً مع التغيير الكبير الحاصل لهيكل السكان، ما جعل الطابع القديم للعائلة يفقد أساسه. فلم تعد العائلة تستطيع تحمل توفير خدمات الرعاية لأفرادها حيث إن حجمها أصبح صغيراً، كما إنّ النساء فيها دخلن بكثافة متزايدة في سوق العمل.

خامساً: خلاصة واستنتاجات

قدمت هذه الورقة نظرة عامة عن ثلاثة نماذج ناجحة لأنظمة الرفاه الاجتماعي في شرق آسيا. وتقدم هذه الخاتمة بعض الاستنتاجات عن المنظور المستقبلي لهذه الأنظمة في ما يتجاوز استكمال العملية الديمقراطية وإنهاء آثار الأزمة الاقتصادية، وذلك بما يساعد في تكوين رؤية نافذة لتطوير أنظمة الرفاه الاجتماعي في العالم العربي.

ابتداءً، ينبغي على الدول العربية التي تأمل الاقتداء بهذه النماذج، أن تلاحظ أن هنالك عوامل فريدة داخلية وخارجية ذات خصوصية لتلك الأقطار، يسَّرت نجاح سياسات الرفاه الاجتماعي التي طبقت فيها. على سبيل المثال، فإن الأزمة المالية وتولي كيم داي جانغ السلطة في كوريا الجنوبية، حدثان أديا إلى الإصلاح الديمقراطي الذي ساعد بدوره في تحديث الرفاه الاجتماعي وتوسيع نطاقه. كما إنّ تعاقب حكومات قوية في ماليزيا ملتزمة بتحسين حالة الشعب، ضمنت جعل نظام الرفاه الاجتماعي

أكثر من كافٍ. والوضع مشابه في الصين، فإن استراتيجيات التحرير الاقتصادي امتدت لتصل إلى نظام الرفاه الاجتماعي فتحوله من نظام مركزي غير كفؤ إلى إدارة لامركزية فعالة.

في كوريا الجنوبية قطع نظام الرفاه الاجتماعي طريقاً طويلاً في اتجاه إقامة نظام رفاه ناضج وشامل، فبعد الأزمة المالية تم تأسيس أنظمة الرفاه الاجتماعي الأربعة المتكاملة وبرنامج المعونات العامة الجديد بشكل ثابت. وفي ما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية والمعونات الحكومية، تحركت كوريا إلى أبعد من المرحلة الأولية لدولة الرفاه الاجتماعي، ودخلت مرحلة تعزيز مزايا هذه الدولة متقدمة نحو نظام حماية اجتماعية أكثر شمولية. إلا أن الاستقطاب في أسواق العمل الناتج عن العولمة الاقتصادية سيكون عائقاً جدياً أمام تحقيق نظام ضمان اجتماعي متكامل وشامل. بالإضافة إلى ذلك فقد تخلى هذا النظام عن طبيعته الانتقائية الأولى، وشرع في التوسع نحو نظام أكثر شمولية بحيث يحتوي على ترتيبات لرعاية الأطفال والعجزة، كما إنّ التوسع في توفير الخدمات الاجتماعية كان متزامناً في القطاعين العام والخاص.

لكن نظام الرفاه الاجتماعي الكوري يواجه حالياً تحديات جديدة. ذلك أن المجتمع الكوري يتقدم بالعمر بشكل سريع ويضعف فيه الدور الذي تلعبه العائلة، ما يؤدي إلى الاستقطاب في سوق العمل. ولا شك أن السياسات والإجراءات التي تتخذ للتعامل مع هذه القضايا هي التي ستحدد المسار لدولة الرفاه الكورية في المستقبل، وستعزز التغييرات الجذرية لطبيعة السكان وتغير هيكلة العائلة كلا التوجهين. حتى مع تزايد الضغوط السياسية فيما بين المنظمات المدنية أنصار الرفاه الاجتماعي والمجموعات المتجهة لمصلحة السوق. وعلى الغالب فإن خليطاً من الرفاه الاجتماعي سيظهر كملمح مستقبلي لتوفير الرفاه الاجتماعي في كوريا.

أما في ماليزيا فهناك ثلاثة عوامل أسهمت في نجاح السياسة الاجتماعية، وهي بيئة سياسية صحية؛ وكفاءة إدارية عالية؛ وخبرات تقنية؛ في سياق عوامل عالمية مواتية. ومنذ البداية، وكما سبقت الإشارة، حكمت ماليزيا حكومات قوية ملتزمة بالنمو العادل ومخلصة في سعيها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية المنتشرة على قاعدة واسعة. ولقد استفادت عملية توفير الخدمات الاجتماعية من التوجيه السياسي الحكيم، ومن تضمين متطلبات التنمية الاجتماعية في خطط التنمية وفي المبادرات التشريعية. وساعد توافر الموارد المالية المتحققة من الوتيرة العالية للنموّ الاقتصادي في وضع خطط التنمية الاجتماعية موضع التنفيذ، ومكّن من التطبيق الناجح للسياسة الاجتماعية في ماليزيا بما يضمن توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع للسكان، وللفقراء منهم بشكل خاص، حيث يحصل هؤلاء على تلك الخدمات، بما

فيها الصحية والتربوية، من دون مقابل أو لقاء رسوم رمزية. وحتى حين انفجرت الأزمة المالية عام ١٩٩٧ وتم تخفيض قيمة العملة الوطنية وتقليص الإنفاق الحكومي في العديد من الأمور بما فيها الخدمات الاجتماعية، لكن سرعان ما تم العدول عن تقليص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بل تمت زيادته ولا سيما في ما يخص الصحة والتعليم ومكافحة الفقر والتطوير الريفي.

أما الصين فلا يزال أمامها طريق طويل للوصول بالخدمات الاجتماعية فيها إلى المستويات المرضية. إلا أنه من غير الإنصاف النظر إلى القصور في نظام الرفاه الاجتماعي الصيني بمعزل عن بعض العقبات الرئيسة التي تواجه الصين. من هذه العقبات ما تسببه سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، لكن القسم الأكبر يعود إلى عوامل موضوعية مفروضة على البلاد، فالصين دولة كبيرة وعدد سكانها ضخم وغالبيتهم يعملون بالزراعة. كما إنّ عدد الوحدات القروية كبير، والعلاقة بين التطور الحضري والتطور الريفي لم تكن دائماً متوازنة. كذلك صاحب سياسات الإصلاح وبخاصة تقليص دور المؤسسات الإنتاجية الحكومية، بعض الآثار السلبية ومنها زيادة أعداد العاطلين في المدن.

وفي السنوات القادمة سيشكل تقدم عمر السكان في الصين ضغطاً كبيراً على الإنفاق المخصص لتقاعد المتقدمين في السن ورعايتهم الصحية. كما إنّ الاستمرار في توسع المناطق الحضرية سيزيد أسباب الإلحاح على تطوير وتحسين نظام الضمان الاجتماعي بحيث يؤمن التغطية للمناطق الحضرية والريفية بصورة متكافئة، إلى جانب تغطية أعداد متزايدة من العاملين في القطاع الخاص وأصحاب الأعمال الحرة. ويتطلب كل ذلك تأسيس آلية طويلة الأمد تهيئ التطوير المستدام لخدمات الضمان الاجتماعي في المستقبل.

المناقشـــــــات

١ ـ عدنان شومان

عرض د. ناصر عبيد الناصر توصيات المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي عقد مؤخراً في دمشق، على اعتبار أن ما قدمه تحت عنوان «النموذج الاشتراكي المتحول» ما هو إلا التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أوصى به المؤتمر. هذا بالإضافة إلى توصيات أخرى تشكل جميعها حزمة واحدة تؤدي إلى وضع سوريا على طريق جديد من التحول نحو اقتصاد السوق والرفاهية الاجتماعية. وتشمل إصدار قانون أحزاب جديد ومراجعة لقانون الانتخابات وإعادة البحث بقوانين الطوارئ، وإلغاء بعض القوانين المتعلقة بمناهضة أهداف الثورة وأمن الحزب، وتعزيز دور المرأة في الاقتصاد والمجتمع، ومراجعة أحكام الدستور بما يتناسب مع التوصيات والتوجهات الجديدة.

أما عن القطاع العام ومشكلاته فكانت التوصية هي إصلاح أوضاع هذا القطاع، وأعتقد أن أهم بند في برنامج الإصلاح يتعلق بأوضاع القطاع العام الإدارية وتصفية المتعثر من مؤسساته وشركاته التي لا يمكن إصلاحها كما ذكر الدكتور الناصر، وتنفيذ مبدإ المساءلة والمحاسبة ومحاربة الإفساد والمفسدين.

٢ ـ معتز بالله عبد الفتاح

ـ تعريف دولة الرفاه مسألة إشكالية، لأن تعريف الدولة مفهوم اشكالي. وقد حل ماركوس هذه المشكلة حينما قال إن الدول هي ما تفعله. فإن دولة الرفاه هي ما تفعله. إذاً ما هو الذي تفعله دولة الرفاه؟ وقبل أن أفكر طويلاً في الموضوع وضع د. محمود عبد الفضيل المعايير التي أشار إليها والتي أقبلها من دون زيادة أو نقص. وبتطبيق هذه المفاهيم على «دولة الرفاه العربية» فإننا نكون أكثر يقيناً بأن المجتمعات العربية بعيدة عن دولة الرفاه بالمعنى المشار إليه، وإنما هي أقرب إلى ما يسميه د.

بهجت قرني «دولة البقشيش»، أي الدولة التي تشترى شرعيتها بإجزال العطاء للبعض على حساب البعض من أجل البقاء في السلطة، أو من خلال تبني سياسات شعبوية يكون الاهتمام فيها بالشكل على حساب المضمون، والكم على حساب النوع مثل مستشفيات بلا أسرّة أو مدارس غير معدة لاستقبال التلاميذ.

ـ وفي ظل الواقع المعولم الذي نعيشه، وبالذات في مرحلة ما بعد النموذج السوفياتي، فإنه لا يمكن أن نكون أكثر غنى وأقل ديمقراطية في الوقت نفسه، وبالتالي فإن الدول التي لم تزل تتمسك بالتخطيط المركزي وبدور واسع للدولة في ملكية وإدارة المؤسسات الاقتصادية (كجزء من آليات الاقتصاد الاشتراكي)، هي التي تحكم على نفسها بمزيد من التخلف عن الركب. وهنا يحضرنا ما قاله أحد أساتذة الاقتصاد الأمريكيين عندما زار كوبا وعاد منبهراً بمؤشرات المساواة العالية في المجتمع الكوبي. وعندما سئل: هل هذا يعني أن الاقتصاد الكوبي يدار بطريقة أفضل من الاقتصاد الأمريكي؟ كانت الإجابة بلا. إنهم متساوون في توزيع الفقر. الاقتصاد الأمريكي على ما فيه من عيوب فيه مساحة للإبداع والابتكار والحرية. التضحية بكل هذا من أجل المساواة في الفقر لا يبدو ثمناً مقبولاً.

ـ النقاش بشأن أولوية الإصلاح الاقتصادي على السياسي أو العكس. هذا الجدل مؤشر على وجود خلل في الرؤية السياسية، فلنبدأ بما نستطيع أن ننجح فيه. لكن الخبرة العربية تؤكد أن الدول التي وضعت الأولوية الاقتصادية على السياسية لم تنجح في تحقيق أي منهما.

٣ ـ فؤاد نهرا

ملاحظة أساسية في ما يتعلق بمكافحة الفساد، إن الحملة ضد الفساد تتطلب شرطين أحدهما أخلاقي والآخر سياسي.

ـ في ما يتعلق بالبعد السياسي، لا يكفي الانقضاض على مظاهر راهنة من دون إيجاد آليات للرقابة والشفافية.

ـ ويدل ذلك على الطابع المؤسسي للعقد السياسي الذي بمقتضاه يتم تحديد الصلاحيات وتوزيع الأدوار.

ـ أما البعد الأخلاقي فهو ضروري لإحياء الأساس السياسي المؤسسي.

ـ أما مصدر هذا الإطار فلا نجده في المجتمع العربي سوى في ثوابت العقيدة الدينية في غياب أية نظم من القيم قادرة على النفوذ إلى أفراد المجتمع.

٤ ـ مصطفى عمر التير

الكثير منا يتمنى أن يصل العرب إلى وسيلة يتمكنوا منها من بناء قاعدة لوحدة اقتصادية أو وحدة سياسية. والقول بأن مشروعات التنمية القطرية لا تقود إلى تنمية فعلية، ولكي تحدث تنمية في المنطقة العربية لا بد من التفكير فيها على مستوى قومي. صحيح أن المنطقة العربية عبارة عن مجال واحد، لكن المشكلة تكمن في صعوبة تحقيق هذا المطلب القومي، ولذلك ما العمل؟ هل تؤجل مشروعات التنمية القطرية إلى حين إنجاز مشروع الوحدة العربية؟ ومتى يا ترى سينجز هذا المشروع؟

لا شك في أن الإعلان عن تبني مشروعات وقرارات ذات أهداف عالية ونبيلة ومشرّفة أمر جيد. لكن المشكلة أننا استمعنا إلى هذه الإعلانات مرات عديدة واستمعنا إليها من كل قطر عربي على حدة. وبالطبع لم تتحول هذه الإعلانات إلى برامج فعلية وظلت حبراً على ورق. ولا أجد فائدة تذكر من الاستمرار في ترديد هذه الإعلانات.

٥ ـ عبد الغني عماد

أرى أن ما قدمه الأستاذ ناصر عبيد الناصر شيء جيد.

وفي الحقيقة استمعت إلى قراءة مبالغة في التفاؤل والذي آمل أن يكون في محله. وأحب أن أشير إلى بعض الرهانات الخاطئة في مسألة الإصلاح والتحديث.

ـ أولها يعود إلى الرهان على أن الخروج من المآزق الاقتصادية وتحقيق التنمية والإصلاح الاقتصادي يمكن أن يتم بمعزل عن الإصلاح السياسي والتعددية السياسية، وإطلاق آليات تداول السلطة والمحاسبة والمساءلة والحريات الإعلامية. وأعتقد أن التردد والحذر ورفع شعار الاستقرار الاجتماعي قبل الإصلاح السياسي خاطئ لأنه في الخلاصة لا شيء يضمن استمرار وبقاء الاستقرار في حال استمر تراجع مستوى النمو والركود الاقتصادي.

ـ لا يمكن في تقديري تقديم رؤية إصلاحية من دون رؤية نقدية للمرحلة السابقة وهذا ما يتردد به ويتحدث عنه بتحفظ، فالتقييم النقدي يوفر خلاصة التجربة ويفتح الآفاق الذهنية نحو الإصلاح الحقيقي، ومن دون ذلك يبقى الإصلاح من الرهانات التي تقترب من الأمنيات والآمال.

ـ الركود والبيروقراطية والبطالة والفساد أليست هذه المعضلات التي أشار إليها الدكتور عبيد هي نتائج لتجربة عمرها أكثر من خمسٍ وثلاثين سنة وهي ليست مشكلات ولدت من فراغ بل ولدت من تجربة ينبغي إعادة تقييمها جذرياً.

ـ وأود أن أشير إلى أهمية وضرورة أن نخرج بتجديدات تكون على شكل معايير

واضحة لدولة الرفاه أو الرعاية الاجتماعية من خلال مواصفات كمية ونوعية وبصورة محددة واضحة، وما طرحه الدكتور محمود عبد الفضيل قيّم ومهم وينبغي أن ينصبّ عليه التركيز للخروج بخلاصات واضحة في هذا المجال.

٦ ـ علي محافظة

أثني على محاولة الدكتور محمود عبد الفضيل تحديد مقومات دولة الرفاه. ولكن هذا لا يكفي لأن مقومات دولة الرفاه لا بد من أن تكون في مستوى جيد، فالتأمين الصحي مهم، ولكن أي مستوى من التأمين الصحي، ولا سيما عدد المستشفيات ومستواها وعدد الأطباء بالنسبة إلى عدد السكان المؤمنين صحياً، ومستوى هؤلاء الأطباء من حيث المقدرة والخبرة، وكذلك الحال بالنسبة إلى المختبرات الطبية؟

ومن مقومات دولة الرفاه مجانية التعليم، فأي نوع من التعليم إذا كان لا يرقى بالأجيال وينهض بالشعب ويدفعه إلى التقدم الحقيقي؟ وكذلك الحال بالنسبة إلى الخدمات الأخرى. والأمر نفسه يقال عن مكافحة البطالة. فإذا تم استيعاب العاطلين عن العمل بأجور متدنية لا تكفي لتأمين الحاجات الأساسية للحياة فإن ذلك لا يحقق الرفاه المرجو.

٧ ـ نجيب عيسى

أريد أن أضيف مجموعة خامسة على المجموعات الأربع لمقومات دولة الرفاه التي حددها د. محمود عبد الفضيل، وهي المجموعة التي تتعلق بالإنجازات على صعيد تحسين ظروف/ شروط العمل.

٨ ـ ناصر عبيد الناصر (يرد)

في وقت تفككت فيه إمبراطوريات وترنحت فيه أيديولوجيات واختفت فيه ثورات من الساحة الجيو ـ سياسية، وفي عصر اهتزت فيه قيم ومثل ومبادئ، أدركت سوريا بأن العالم تغير، وعلينا أن نتغير، وأن نتغير بشروطنا، أفضل بكثير من أن نتغير بشروط الآخرين، لأننا عندما نتغير بشروطنا إنما نلبي مصلحة وطنية، وعندما نتغير بشروط الآخر، فإن مثل هذا التغير القادم من الخارج إنما يخدم في المحصلة مصالح الدول الأجنبية.

وبهدف تلبية استحقاقات الداخل والاندماج بالآخر، كان لا بد من تبنّي خطاب اقتصادي وسياسي وحزبي جديد يركن إلى ثوابتنا الوطنية والقومية، من دون أن ننسى ضرورات النقد الإيجابي للتاريخ، بعيداً عن جلد الذات، من خلال تصويب الأخطاء وتقويم الاعوجاج، وإعادة بناء ما دمرته الطبيعة وما خربته الأيادي الملوثة.

وهذا التوجه في السياسات الاقتصادية وجد انعكاساً له في تفعيل دور التعددية الاقتصادية والسياسية في إعادة هيكلة البيئة الاقتصادية في سوريا.

وتشهد البلاد في مرحلة التطوير والتحديث ضمن الاستمرارية، تحولات اقتصادية وسياسية على غاية من الأهمية، وجدت تعبيراً لها في مقدرات وتوصيات المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

خلاصة القول إن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الجارية في سوريا والمستمدة من نهج التعددية الاقتصادية والسياسية، ما هي إلا محصلة لإرادة «الضغط على الأعلى»، متمثلة بالقيادة السياسية ورغبة «الضغط من الأسفل» متمثلة بالشرائح العريضة من المجتمع، والتي تستهدف:

- تحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو.
- تحسين المستوى المعيشي للمواطن.
- تفكيك البيروقراطية.
- مكافحة البطالة.
- التصدي لإشكالية الفساد.

٩ ـ محمود عبد الفضيل(يرد)

أتفق تماماً مع ما تفضل به الدكتور علي محافظة، حول **نوعية وجودة** الخدمات العامة التي تقدمها دولة الرفاه، ولا سيما في مجالات: التعليم والرعاية الصحية. ولهذا يجب وضع **مستويات معيارية** لجودة تقديم هذه الخدمات للجمهور العريض.

ولقد عانينا كثيراً في منطقتنا العربية من تدهور مستوى الخدمات الأساسية خلال الربع قرن الأخير، فلقد أدى **التركيز على الكم** ، من خلال التوسع في التعليم، إلى تدهور نوعية التعليم وتحوله إلى تعليم صوري في المدارس الرسمية، وحل محل هذا «التعليم العامّ» انتشار الدروس الخصوصية في المنازل على نحو كارثي كما هو الحال في مصر.

وحفاظاً على النوعية من مجال الرعاية الصحية، يأخذ تنظيم (National Health Service) (NHS)) في بريطانيا، بنظام **قوائم الانتظار** لضمان الحصول على الخدمة الطبية والعمليات الجراحية بالمستوى والجودة المطلوبين، من دون تفريط، مهما كانت الموارد المادية والمالية محدودة.

القسم الثالث

العولمـــة ودولـــة الرفاهيـــة الاجتماعيـــة

الفصل الثامن

العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية

منير الحمش

تمهيد

أحدثت العولمة تحولاً تاريخياً ومفصلياً مهماً في تطور النظام الرأسمالي العالمي، وفي تطور الحضارة الإنسانية. كما أحدثت تحولات مهمة على صعيد القيم الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عما أحدثته من آثار على صعيد العلاقات داخل المجتمعات وفيما بينها، وفي العلاقات الدولية في المستويات والأبعاد المختلفة.

فما هي هذه العولمة؟ وما هو جوهرها؟ وما هي تجلياتها؟

لقد قيل الكثير بهذا الشأن، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وفشل تجربته الاشتراكية، فقد بدا أن ذلك إنما هو انتصار حاسم للرأسمالية، وأن مرحلة «اقتصاد حرية السوق» و«الليبرالية الجديدة» تتوالد اليوم، في محاولة جديدة لتوحيد العالم أو (عولمته) مما يعني توالد مفاهيم ومضامين ومصطلحات جديدة، تتخذ لها صوراً وأشكالاً مختلفة كونها ستعبّر عن واقع سياسي ـ ثقافي ـ اقتصادي ـ أيديولوجي مختلف، هذا الواقع الذي يتمثل في عالم ذي قطب واحد، يصور على أنه (نهاية التاريخ) وبأن الولايات المتحدة زعيمة النظام الرأسمالي، سيدة العالم التي لا راد لها.

وللعولمة تاريخ قديم، وما جعلها تبرز في هذه المرحلة إلى جانب العامل

الاقتصادي والاستراتيجي الناجم عن صعود الرأسمالية وسقوط نظام القطبين، هو الثورة العلمية والتكنولوجية من جانب، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصالات والمعلوماتية من جانب ثانٍ، ما ساعد على تزايد الحديث عن العولمة في تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما في السلوك والاتصالات والمعلوماتية.

وتبرز التجليات الاقتصادية للعولمة في خلق الظروف الملائمة للعودة إلى تحكّم منطق رأس المال الأحادي الجوانب في سعيه إلى استغلال ظروف التوازن الاجتماعي الجديد لصالحه، بما يؤدي إلى إلغاء المكاسب التاريخية التي تحققت للفئات الفقيرة والمتوسطة، ولطبقات الفلاحين والعمال.

وقد لا نستطيع أن نقدم تعريفاً محدداً، يجمع عليه الباحثون للعولمة، إذ من الطبيعي أن تتعدد الاتجاهات، بانحيازات الباحثين على خلفيات أيديولوجية أو سياسية معينة، لكن هذا لا يمنع من توصيف آثارها، والوقوف على النتائج التي آلت إليها في موضوعات محددة، كما هو الحال في هذا البحث، وبخاصة إذا ما ألقينا الضوء على جوهر العولمة ذاته.

فإذا ما أخذنا الجانب الاقتصادي للعولمة، نجد أن جوهر هذا الجانب هو «الليبرالية الاقتصادية الجديدة» ويتجلى ذلك في دعوتها إلى إزالة الحدود الدولية أمام التبادل التجاري، والاندماج في أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات وحرية حركة رؤوس الأموال، والعمالة، فضلاً عن الثقافة والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية، وما ينجم عن ذلك من اختراق للحدود القومية، وانحسار لسيادة الدولة، وتقليص لدورها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب تزايد نفوذ الشركات متعدية الجنسية، والمنظمات الدولية.

إلا أن من الملاحظ أن الاندفاع العولمي في المجال الاقتصادي قد أُعيق في بعض جوانبه، فانفتاح كامل للأسواق لم يتحقق، وبسبب استمرار دول أوروبا والولايات المتحدة في تقديم الدعم للزراعة، ووضع الولايات المتحدة بعض القيود الجمركية على بعض المواد والمنتجات المستوردة من اليابان وغيرها، فضلاً عن المشكلات الناجمة عن تصدير الألبسة والمنسوجات الصينية وغير ذلك، ما يظهر جلياً في الإخفاق الذي تشهده مفاوضات منظمة التجارة العالمية والمنازعات التي تنظر فيها.

كما إن انتقال رأس المال، يواجه بعض القيود والرقابة، بسبب الضوابط المفروضة في إطار مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، ولكن ما يلفت هو القيود التي

وضعت على انتقال العمالة، والتي زاد من حدتها الرغبة في إيقاف الهجرة من الجنوب إلى الشمال، والادعاء بمكافحة الإرهاب. وهذه القيود والانتكاسات لاندفاعة العولمة في بعض تجلياتها، لم تمنع من استمرار الترويج لها والادعاء بقدريتها، والتصميم على نشر ثقافة السوق الحرة، والدعوة إلى بناء سوق حرة عالمية، تفترض مسبقاً، أن تحديث الاقتصاد يعني الشيء نفسه في كل مكان، وبالتالي تفسير عولمة الاقتصاد، بأنها تمثل التفوق الساحق والفريد لنمط الرأسمالية الغربية في نموذجها الأنكلو ساكسوني ـ الأمريكي، الفريد الذي يركز في دعوته على انتهاج حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، تتمحور حول تقليص دور الدولة، والمناداة بحكومة الحد الأدنى.

وإذا كانت ثورة المعلومات تعتبر بمثابة الوجه المكمّل للعولمة، حيث أصبحت آلية المعلوماتية هي آلية العولمة، وبالتحديد في مجال البحث والتطوير، فقد انطوت هذه العولمة على تغييرات جسيمة أدخلتها على بنية الاقتصاد، ما أدى إلى زعزعة الأنظمة القائمة، فقد أصبحت فرص الأثرياء أكبر من فرص الفقراء للاستفادة من التحولات الكبيرة المتاحة، ولدفع المجتمع نحو مزيد من الاستقطاب، سواء على المستوى الوطني أم على المستوى العالمي، فالأثرياء يزدادون ثراءً، بينما يتعرض الفقراء لمزيد من التردي والفقر.

وبوجه عام، فإن التباينات الاجتماعية تزداد عمقاً، ومهما قيل عن جهود لتخفيف وطأة هذه التباينات، فإنها تتم خارج آليات العولمة، وفي إطار تزايد حدة المنافسة، تقديم الأعذار من أجل التقليل من شأن الضمانات الاجتماعية. ذلك أن هدف عمالقة العولمة ونخبها، ليس تحسين واقع الضمانات الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة في المجتمع، إنما ضمان تعظيم الربح.

وفي هذا السياق، فمما لا شك فيه، أن العولمة بدأت في دفع الاقتصاد باتجاه العسكرة، فصناعة الأسلحة تعتبر أكبر مصدر للربح في المجتمعات التي تقوم على التنافس الحاد، وبالتالي فإن التسلح، والسباق الحاصل في تكنولوجيا الفضاء، يشكلان أهم (ضمان اقتصادي) لأصحاب رؤوس الأموال، في مواجهة (الضمانات الاجتماعية) التي يسعى المجتمع من أجل المحافظة عليها.

وتتجلى العولمة في جانبها الثقافي، في إطلاق ثورة المعلومات في شكلين متداخلين ومترابطين: **الأول**، التدفق غير المسبوق للمعلومات. **والثاني**، الربط بشبكة دولية تجعلها في متناول يد المتصلين بالشبكة أينما كانوا، وبذلك تحولت المعلومات في عصر العولمة، على ما كانت عليه المواد والسلع على مر الزمان. لقد أعادت العولمة

صياغة أطر الحياة في فرص الحصول على المعرفة بين مجتمعات العالم، فأشركت بذلك ملايين الناس في ما يدعى «مجتمع المعرفة»، لكنها في الوقت ذاته أقصت ملايين الناس الآخرين الذين لا يستطيعون ولا يملكون كلفة هذا التواصل.

أما الوجه الآخر للعولمة، فيتجلى في ثورة الإعلام السمعي والبصري، الآتية عبر الفضاء ومحطاته السابحة فوق الأرض، وهي بذلك تنهي عصر سيطرة الإعلام القومي والرقابة على الخبر والصورة، وتفتح الأبواب أمام اتصال الناس بحوادث العالم، ما قاد إلى تغييرات هائلة في المعايير ومنظومات القيم، في محاولة لتعميم ثقافة عولمية تتناول قيماً وعاداتٍ جديدة.

ومن الواضح أن المجتمعات الفقيرة والمهمشة، وكذلك الاقتصادات الهشة قد تأثرت سلبياً بالعولمة. وبخاصة تلك المجتمعات التي لا تسمح قدراتها العلمية بالانخراط في مجتمع المعرفة العلمي والإسهام في إنتاج ثورة المعلومات.

ولا شك أن آليات العولمة، قد أسهمت في المزيد من التباين والاستقطاب والتهميش على المستوى العالمي، كما إنها أسهمت في تعميق الفروق الطبقية نفسها، والثقافية داخل المجتمعات الإنسانية.

أولاً: آثار ظاهرة العولمة على تطور الرفاه الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة صناعياً

في أعقاب الحرب العالمية الثانية قامت دولة الرفاه أو الدولة الكينزية في المجتمعات المتقدمة صناعياً، في إطار إعادة تعمير ما خربته الحرب، وتحت ضغط النقابات والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وفي مواجهة النظام الاشتراكي المتمثل في الاتحاد السوفياتي الذي خرج من الحرب منتصراً أيضاً، وحقق نمواً اقتصادياً مرتفعاً إلى جانب العديد من المكتسبات الاجتماعية.

لقد خلقت هزيمة الفاشستية الظروف المناسبة لصالح الطبقات العاملة، ونتج عن هذا نوع من التوازن الجديد في ميزان القوى، تلك التسوية التاريخية في المواجهة بين رأس المال والعمل، وقاد ذلك إلى الازدهار والرواج الذي كان في الواقع نتيجة لتكيف استراتيجيات رأس المال مع مقتضيات العلاقات الاجتماعية، التي فرضتها الشروط والظروف التي سادت بعد الحرب، مدعومة بالفكر الاقتصادي الكينزي، الذي بدأ بالتبلور بعد الكساد العظيم الذي نشب في الولايات المتحدة عام ١٩٢٩. ثم انتقل إلى جميع بلدان المنظومة الرأسمالية.

وبعد أن عاشت الدول الصناعية المتقدمة، سنوات الرفاه والازدهار بعد الحرب

العالمية الثانية ولغاية الستينيات من القرن الماضي، انتهى عصر الازدهار الرأسمالي. ونشبت أزمة الركود التضخمي فيها.

وكان جوهر هذه الأزمة هو ميل معدل الربح إلى الانخفاض في قطاعات الإنتاج، ما أدى إلى توقف النموذج الكينزي عن فعاليته في ضمان التوازن العام وتخفيف حدة الأزمات الدورية، وفقدت آليات التدخل الحكومي مفعولها في ضمان استقرار النمو وتحقيق التوظيف الكامل.

وانتهى الصراع بين الكينزية والليبرالية الاقتصادية الجديدة، إلى تخلي الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب عام ١٩٧١، فانتهى عصر ثبات أسعار الصرف. وتحلل نظام النقد الدولي وحصلت فوضى أسواق النقد الدولي.

وجاء تصحيح أسعار النفط في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ في نهاية السبعينيات، لينهي عصر الطاقة الرخيصة، ثم ظهرت مشكلة الفوائض النفطية وغير النفطية، تلك الفوائض التي استخدمتها المصارف التجارية والمؤسسات المالية الدولية في منح قروض للدول التي لحقها عجزٌ في ميزان مدفوعاتها، ما خلق مشكلة الديون الخارجية في الدول النامية، الأمر الذي ضاعف من تأثير النتائج الناجمة عن إخفاق التنمية فيها.

ومع هذه التطورات تفاقمت مشكلة البطالة في البلدان الصناعية المتقدمة، وأصبحت مشكلة هيكلية طويلة الأمد لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في تلك البلدان. وانتقلت الرأسمالية إلى عالم جديد وبيئة جديدة، إذ انتقلت إلى عصر الأزمة المستمرة الذي يحكمه قانون موضوعي من قوانين حركة الرأسمالية وهو:

- الاتجاه طويل المدى لميل معدل الربح نحو الانخفاض.
- مشكلة امتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد.

والمعروف أن الفائض الاقتصادي يميل عبر الزمن إلى التعاظم بسبب النمو الهائل في قوى الإنتاج وتأثير الثورة العلمية التكنولوجية.

حيال هذه الأزمة، تصاعدت أفكار الليبرالية الاقتصادية الجديدة، في مقابل عجز الكينزية عن معالجتها، فقد ألقى الليبراليون اللوم على السياسة الحكومية التدخلية، حيث بدا وكأن هذه السياسة أصبحت عديمة الجدوى، فارتفعت الشعارات المنادية بالحد من تدخل الدولة، وترك الأمور تجري على أعنّتها، وتوجت هذه الأفكار بانتصار حزب المحافظين في بريطانيا في الانتخابات، وبالتالي تولي

مارغريت ثاتشر رئاسة الحكومة البريطانية عام ١٩٧٩، وكذلك نجاح ريغان الجمهوري (المحافظ) برئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٨٠.

وقد بدأت ثاتشر حكمها بتفكيك (النظام الإدماجي البريطاني)[١]، وإذا كان ذلك يعتبر لدى البعض أنه شرط مسبق للتحديث الاقتصادي، فإنه تحول إلى[٢] «أيديولوجية عالمية» وأصبحت ثاتشر أيقونة السوق الحرة العالمية، وتمت محاكاة سياساتها على نطاق العالم».

لقد عبأت ثاتشر ائتلافاً انتخابياً ساعد سياساتها الرئيسية المتمثلة في تقليص قوة نقابات العمال، وإلغاء ملكية المجالس البلدية للمساكن الشعبية، وخفض الضرائب المباشرة، الأمر الذي مكّنها من كسب ثلاثة انتخابات متتالية، كما أدى هدمها السياسات التي توافقت عليها بريطانيا بعد الحرب، إلى بدء سلسلة من التحولات في حزب العمال أفضت إلى عودته إلى السلطة إثر انتصار ساحق عام ١٩٩٧.

وقد أحدثت السياسات الثاتشرية تغييرات مهمة كثيرة في المجتمع البريطاني والمؤسسات البريطانية، وتأتي الخصخصة في مقدمة هذه السياسات التي تعبر عن السياسة الليبرالية الجديدة، في إطار الفهم الثاتشري لدور الدولة، فمهمة الدولة هي[٣] «تقديم الدور الحاسم ـ ذاتية التنظيم» ويندرج في هذه السياسات تغيير وإضعاف دور النقابات كمؤسسات وسيطة بين العمال والسوق. وفي الوقت نفسه قلّصت استحقاقات مزايا الدعاية الاجتماعية بالنسبة إلى الجميع.

ولعل تناقض السوق الحرة الأبعد أثراً هو أنها تعمل على إضعاف المؤسسات الاجتماعية التقليدية، كالأسرة والعلاقات الاجتماعية.

وأدت سياسة ثاتشر الليبرالية إلى تزايد صارخ في التفاوت الاقتصادي[٤]، «فمنذ عام ١٩٧٧، زادت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن نصف متوسط الدخل إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه، وفي الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ كانت حصة خمس السكان الأكثر ثراء من الدخل بعد اقتطاع الضريبة ٤٣ في المئة أكبر مما كانت عليه في أي وقت بعد الحرب».

---

(١) النظام الإدماجي البريطاني، نظام يقوم على إدماج المؤسسات السياسية والاقتصادية والنقابية في بنية الدولة، بحيث تكون تحت رعايتها ورقابتها وإشرافها.

(٢) جون غراي، **الفجر الكاذب، أوهام الرأسمالية العالمية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة؛ مكتبة الشروق، ٢٠٠٠)، ص ٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٩.

لقد نظر الليبراليون الجدد إلى دولة الرفاهية على أنها[٥] «مصدر كل الشرور»، فهي «تعطل روح الشروع والاعتماد على النفس عند الفرد، وتضع شحنة عميقة من الاحتقار المتفجر تحت الأساس الذي يقوم عليه مجتمعنا الحر».

ويرى الليبراليون الجدد أن الرفاهية تتحقق في النمو الاقتصادي الذي تقوده السوق[٦]، «فالرفاهية ينبغي أن تفهم ليس في المنافع التي تقدمها الدولة، وإنما في التطور الاقتصادي المتزايد، وبالتالي الثروة الكلية، وذلك من خلال السماح للأسواق بأن تفعل أعاجيبها».

ويمكن القول إنه لا توجد لدى أي حكومة غربية اليوم في ظل العولمة، أي خلف موثوق للسياسات التي أمنت المجتمعات الغربية ضد البطالة الواسعة النطاق في الفترة الكينزية، فعلى الرغم من تحقيق نمو اقتصادي معتبر خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة، فإن أعداد المحرومين من إمكانية الحصول على عمل تتزايد في غالبية هذه المجتمعات، وقد واجهت التجربة السويدية الطويلة الأمد في العمالة الكاملة، منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، صعوبات خطيرة.

ويثار في هذا الصدد سؤالٌ في منتهى الأهمية، وهو في ما إذا كانت السوق الاجتماعية قادرة على تجديد نفسها في ظل أنظمة السوق العالمية التي ترعاها العولمة الاقتصادية؟ إلا أن جون غراي[٧]، يجيب بأن السؤال الذي تواجهه اقتصادات السوق الاجتماعية، ليس ما إذا كانت تستطيع البقاء بمؤسساتها وسياساتها الراهنة ـ فهي لا تستطيع ـ بل هو ما إذا كانت التعديلات الحتمية، ستتم عن طريق موجة أخرى من الإصلاحات الليبرالية، أو عن طريق سياسات تسخّر الأسواق لتلبية الاحتياجات البشرية؟

لهذا فهو يرى أن النموذج الألماني يُمثل «بوتقة الاختبار»، إلا أن العلامات في هذا الصدد ليست مشجعة. ذلك أن الظروف نفسها التي جعلت ألمانيا فائقة النجاح في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، إنما تعمل اليوم ضد النموذج الألماني.

لقد قام النموذج الألماني بعد الحرب على دعامتين:

الأولى، دولة رعاية اجتماعية شاملة.

---

(٥) أنطوني غيدنز، **الطريق الثالث**، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوه ومحمود محمد خلف (بنغازي: دار الرواد، ٢٠٠٠)، ص ٤٠.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) غراي، المصدر نفسه، ص ١٢٨.

والثانية، شركات أعمال تمثل في مجالس إدارتها مجموعات من أصحاب المصالح غير المالية. وقد تزعزعت هاتان الدعامتان بعد إعادة توحيد ألمانيا. كما إنّ ازدهار السوق الاجتماعية الألمانية اختفى مع توحيد أوروبا وتصنيع آسيا، فضلاً عن الضغوط التنافسية.

هذا فضلاً عن الصعوبات التي أصبح يواجهها[٨] ١,٨ مليون ألماني يعانون البطالة طويلة الأمد. ويشكل هؤلاء ٣٨ في المئة من مجموع العاطلين عن العمل، بسبب إصلاحات هارتز الرابعة (Hartz IV) التي تهدف إلى إعادة هيكلة معونات البطالة والضمان الاجتماعي. ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تم اعتمادها في إطار التحولات الاقتصادية الجديدة، فإن ألمانيا أصبحت تعاني مشكلات من شأنها إعاقة تحسنها الاقتصادي، وتتمثل هذه المشكلات في نقص الطلب المحلي، ما يهدد بحصول انكماش متزايد.

ويقول هانز فيرنر سين (Hanz - Verner zinn)، مدير معهد إيفو (IFO) وهو معهد أبحاث اقتصادية في ميونيخ[٩]، «إن ألمانيا تكافح نتائج خمس صدمات اقتصادية: **العولمة، الاتحاد الأوروبي وتوسعته، إدخال اليورو، فتح أوروبا الوسطى والشرقية، وإعادة توحيد ألمانيا**، فكلّ من هذه الأحداث الكبيرة، كان جيداً بالنسبة إلى العالم ككل، ولكنها سببت مشاكل بدرجة ما لألمانيا، وربما كان من الملفت للنظر أن الدولة تحملت الكثير من العواصف والمخاطر كذلك، وهي ضريبة مرونة الاقتصاد».

ويعرض د. زياد حافظ[١٠] نتائج التحول الحاصل في السياسة الاقتصادية الأمريكية، حيث تم الاتجاه إلى سياسة معارضة لسياسة النيو ديل (New Deal)، ولبرامج دولة الرعاية، هذا فضلاً عن عسكرتها للعولمة، واستخدام القوة العسكرية في فرض مشروعها العولمي على بلدان وشعوب العالم، يحدد د. حافظ هذه النتائج وما نجم عن الخلل النظامي والبنيوي للاقتصاد، ما يشكل نقاط ضعف استراتيجية الاقتصاد الأمريكي كما يلي:

أولاً، التآكل في التصنيع في الولايات المتحدة، حيث فقدت موقعها الريادي، وذلك بسبب السياسات المعتمدة في نقل مصادر الإنتاج إلى الخارج، لتخفيف التكلفة

---

(٨) *Economist* (3 September 20005).

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) **المشاهد الأمريكية الراهنة (استراتيجياً ـ اقتصادياً ـ إعلامياً)**، قضايا استراتيجية؛ ٣٧ (دمشق: المركز العربي للدراسات، ٢٠٠٤). وجاء المشهد الاقتصادي للدكتور زياد حافظ وهو كاتب وباحث عربي مقيم في الولايات المتحدة.

على الشركات المصنعة ولزيادة أرباحها إضافة إلى المنافسة من قبل دول العالم.

ثانياً، إن تراكم العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة، قد يزيد من ضعف الاقتصاد الأمريكي وتراجع الدولار كعملة احتياط.

ثالثاً، إن رفع القيود عن الأسواق المالية، أضعف قدرة المراقبة والسيطرة على المعاملات المالية، وأضاع الخط الفاصل بين قانونية المعاملات وأخلاقياتها، ما أدى إلى تفاقم الفضائح المالية التي تهدد صدقية النظام المالي المعمول به.

رابعاً، إن الدين المتزايد على الحكومة والشركات والأفراد، يفاقم عدم الاستقرار في الأسواق المالية.

خامساً، إن العجز في الموازنة الذي تسببه سياسة الإنفاق على الدفاع والأسلحة وتخفيض الضرائب على الفئات الميسورة، يعكس فلسفة تكرس تحالف المجمّع العسكري ـ الصناعي والشركات الكبرى، من دون الاكتراث بما يحصل للجمهور الأمريكي، إن وزارة الأمن الداخلي المستحدثة مكلّفة بمراقبة طبائع ومزاج الجمهور، ويؤازرها في ذلك نخبة سياسية وإعلامية متساهلة (أو متواطئة).

سادساً، إن التزايد في التبعية للنفط المستورد، يسهم في النزاعات العدوانية العسكرية لتأمين الاحتياجات، مما يقلق المجتمع الأمريكي.

سابعاً، إن تراجع الحركة العمالية في الولايات المتحدة، سيزيد الفجوة بين الطبقات الميسورة والفقراء، إضافة إلى موجة تصدير الوظائف إلى الخارج، وعلى حساب الطبقات الوسطى، إن الظروف الموضوعية لثورة اجتماعية على وشك الاكتمال.

ويضيف د. حافظ «إن التراخي في الأداء الإداري لرؤساء الشركات، وتسامح المؤسسات المشرعة (أو تواطئها) والقضائية، أضعفت بشكل ملموس الثقة في صدقية النظام السوقي. ويعود إفساد أسس وقواعد السوق إلى تحريف تلك القوانين لمصلحة بعض الفئات التي تتحكم في مصير البلاد. إنها أزمة نظام يصعب تصحيحها، وبالتالي تصبح السياسة الخارجية العدوانية متنفساً لتحويل الأنظار عن النواقص في النظام، والخلل في الهيكل الاقتصادي والممارسات الشائنة لأرباب النظام».

ثانياً: التوجهات النيوليبرالية لاقتصادات الدول الصناعية، وآثار ذلك في السياسات الاجتماعية

ظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وما ترتب عليه من سياسات ليبرالية، في بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، الأمر الذي تجلى في أعمال آدم

سميث، أبو الليبرالية؛ وفي أعمال ديفيد ريكاردو، المبدع النظري لليبرالية. وكأن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، يحاول جاهداً، أن يكتشف أنسب الظروف، أو بتعبير أدق، القوانين والقوى الاجتماعية التي تحكم مسيرة الإنتاج الرأسمالي، وآفاق نموه. وقد توصل إلى اكتشاف العديد من القوانين، وكان إطاره الفكري ومضمونه الاجتماعي والأيديولوجي انعكاساً صريحاً لوعي الطبقة الرأسمالية الجديدة.

وقد كانت الليبرالية الكلاسيكية الجديدة، ومن خلال مفهوم «دعه يعمل، دعه يمرّ» مع حرية العمل والتملك والتعاقد والتجارة، ومن ثم وقفت ضد أشكال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، فهي تعارض أي قيود أو تنظيمات أو ترتيبات تضعها الحكومة بشأن الأرباح والأسعار والأجور وجودة المنتجات، ولا يجوز للدولة أن تتملك أي مشروع اقتصادي يستطيع الأفراد إقامته. والمجال الوحيد الذي وافق عليه الكلاسيك في مجال التدخل الحكومي هو التدخل ضد الاعتداء الخارجي، وتنظيم الأمن الداخلي والقيام بالمشروعات العامة التي لا يرغب الأفراد القيام بها لعدم ربحيتها (كإنشاء الجسور والطرق والموانئ. .)، فالدولة يجب أن تكون حارسة لنشاط الأفراد وبعيدة عن التدخل في شؤونهم.

وافترض الاقتصاديون الكلاسيكيون، أن المنافسة الكاملة، التي هي نقيض الاحتكار، هي جهاز يتمتع بخاصية تنظيم نفسه بنفسه، من دون أية حاجة لتدخل الحكومة أو الأفراد، وهي ترسم إطاراً لآليات اقتصادية يتحقق من خلالها التوزيع الأمثل للموارد والدخل، لأن أسعار السوق الحرة سوف تعكس التكلفة الحقيقية للسلع وندرتها، وستعكس أيضاً إنتاجية عوامل الإنتاج.

وكان إيمان أنصار الليبرالية الكلاسيكية آنذاك، بفاعلية المنافسة الكاملة يتمشى مع مصلحة رأس المال في العمل من دون فرض أية قيود عليه، كما إنّه يتمشى مع طبيعة النظام الرأسمالي.

ويعتقد الليبراليون أن المبادئ التي رسموها عن الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وأدواته، هي قواعد السلوك المثلى التي سيسير عليها النظام الرأسمالي دوماً، لأنها قواعد تدفع النظام إلى النقطة التي يحصل عندها المجتمع على أفضل وضع ممكن، انطلاقاً من الإيمان المطلق بأن الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة لا تعارض فيها بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

لكن الوقائع التاريخية تثبت أن فترة الثورة الصناعية (١٧٥٠ ـ ١٨٥٠) وما تلاها من توسع في النظام الرأسمالي حتى عشية الحرب العالمية الأولى، وهي الفترة التي راج فيها الفكر الاقتصادي والبرجوازي الكلاسيكي، الذي عبَّر عن مرحلة رأسمالية

المنافسة، في هذه الفترة، وعلى الرغم من حرص الليبرالية الكلاسيكية على عدم تدخل الدولة وتحجيم دورها الاقتصادي، فإنه من الناحية العملية، استخدمت البرجوازية الصناعية الصاعدة جهاز الدولة في صراعها ضد جميع قوانين ومؤسسات وروابط المجتمع الإقطاعي، وبقايا العهد الميركانتيلي، من أجل ترسيخ مواقعها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وقد كان تدخل الدولة واضحاً في مرحلة الرأسمالية الصناعية الناشئة، وهو الدور الذي لعبه هذا التدخل في دعم علاقات الاستغلال لصالح الطبقة الرأسمالية. كما استخدم جهاز الدولة وجيشها في تأمين السيطرة الخارجية لضمان الحصول على المواد الخام والغذائية، وتأمين الأسواق التي تمتص فائض الإنتاج وفائض رأس المال. وهو الأمر الذي مكّن الدول الرأسمالية من فرض هيمنتها على البلاد الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتشكلت في هذه الحقبة ظاهرة الكولونيالية المعتمدة على القهر والعنف والاستغلال المباشر لشعوب المستعمرات.

وفي مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (١٩١٩ ـ ١٩٣٩) زاد تركز وتمركز رأس المال، وبرزت الاحتكارات الصناعية الضخمة، وبعد مرحلة من الرخاء، نشبت أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) وبدأت الحروب النقدية والكتل التجارية وانهارت قاعدة الصرف بالذهب. ومن هنا برزت أفكار حول التدخل الحكومي، التي ترجمت سياسياً في برنامج النيو ديل في الولايات المتحدة، وتمثلت نظرياً في الفكر الكينزي.

على أن القبول الواسع بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، تجلّى بعد الحرب العالمية الثانية، بتبني فلسفة وأفكار كينز الذي أثبت في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظف (عام ١٩٣٦) أن هناك ميلاً متأصلاً في النظام الرأسمالي يعرضه لعدم التوازن.

وقد قبلت البرجوازية مبدأ التدخل الحكومي مرغمة، حيث أدركت في النهاية أن ذلك إنما يجري لمصلحتها، وأن كينز إنما كان يهدف في نظريته إلى حماية النظام الرأسمالي، وهكذا فقد تم المزيد من التدخل من قبل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلى حد تملّكها بعض الصناعات المهمة التي تعرضت إلى التراجع والانهيار، مثل صناعة الحديد والصلب والفحم والطاقة والنقل وغيرها. كما تم تخصيص المبالغ الضخمة في الموازنات العامة للخدمات الاجتماعية وبخاصة في مجال الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي ودعم أسعار المواد الحياتية. كما زاد الإنفاق الاستثماري وبخاصة في مجال البنية التحتية. وتوجهت الدولة إلى الإنفاق بسخاء في مجال الصناعات الحربية. وشهدت الدول الصناعية المتقدمة في الفترة التي شهدت

سيادة الدولة التدخلية (١٩٤٥ ـ ١٩٧٠) نمواً اقتصادياً مهماً بلغ في المتوسط ٤ في المئة في ظل استقرار سعري واضح وانخفاض ملموس في معدلات البطالة (٢ ـ ٣ في المئة).

وقد تحقق هذا النمو الاقتصادي، وقامت دولة الرفاه الاجتماعي في الدول الصناعية المتقدمة، ليس بفضل النظرية الكينزية وتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي فحسب، وإنما أيضاً بفضل عوامل أخرى مثل[11]:

ـ الزيادة الضخمة التي حدثت في الطلب الاستهلاكي والاستثماري بسبب عمليات إعادة التعمير لعالم ما بعد الحرب.

ـ بقاء نمط تقسيم العمل الدولي لصالح البلاد الرأسمالية الصناعية.

ـ التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي حدث في طرائق الإنتاج.

ـ حصول البلاد الرأسمالية الصناعية على مواد الطاقة (النفط) وكثير من المواد الخام من الدول النامية بأسعار بخسة للغاية.

ـ ازدهار حركة التجارة الدولية واستقرار أسعار الصرف (نظام بريتون وودز).

وفي نهاية الستينيات من القرن الماضي، بدأت آليات النظام الرأسمالي (في المستوى المحلي والعالمي) بالاضطراب، فارتفعت معدلات البطالة والطاقات العاطلة، وقفزت معدلات التضخم للأعلى. وانخفضت معدلات نمو الإنتاجية، وضَعُف من ثم معدلات تراكم رأس المال. وانهار نظام النقد الدولي عام ١٩٧١، بإعلان الولايات المتحدة إنهاء العلاقة بين الدولار والذهب، وتم تعويم أسعار الصرف.

وأمام المشكلات الاقتصادية التي تبلورت في ما دعي «الركود التضخمي»، بدا عجز الكينزية عن إيجاد الحلول لتلك المشكلات ما أدى إلى اندفاع أشد تيارات الليبرالية الاقتصادية تطرفاً لتقديم الحلول، ورسم السياسات الاقتصادية، والمناداة بإطلاق الحرية الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن. واتهام الكينزية والدولة التدخلية، بأنها سبب جميع الأزمات والمشكلات التي تعانيها الرأسمالية.

وتتبلور السياسات والاتجاهات الاقتصادية لليبرالية الاقتصادية الجديدة في هدفين رئيسيين، تنبثق عنهما مختلف التوجهات الأخرى:

---

(١١) رمزي زكي، **الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة** ([القاهرة]: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ٥٠ـ٥١.

الهدف الأول، تحجيم دور الدولة وتقليص تدخلها في الشأن الاقتصادي إلى أدنى الحدود:

ويستند هذا الهدف إلى مقولة جوهرية مفادها بأن الحرية الاقتصادية هي أساس حياة الفرد والمجتمع، بينما أية ضوابط يمكن أن توضع، فهي ستكون على سبيل الاستثناء. وهذا يعني أن لا تعارض بين سعي الفرد إلى تحقيق مصالحه، وتحقيق مصالح المجتمع، (فاليد الخفية) هي التي تحقق مصلحة الجميع، والرأسمالية كنظام يقوم على حرية السوق كفيلة بأن تصحح أخطاءها بنفسها لو استطاع المجتمع حماية هذه الحرية وتحجيم سلطة الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية، وهي قادرة أيضاً، من خلال آليات السوق، أن تحقق التوازن العام.

وأرجع الليبراليون الجدد، عجز الموازنة، إلى السياسة الاجتماعية التي تطبقها الدولة والتي تتناول تقديم إعانات اجتماعية مثل إعانة البطالة ودعم الأسعار والضمان الاجتماعي، والإنفاق على الصحة والتعليم. وفي المقابل شنوا هجوماً واسعاً على سياسة الضرائب التي اضطرت الدولة إلى رفع معدلاتها في معرض بحثها عن موارد جديدة.

وفي معرض نقدهم لـ «دولة الرفاه» والنظرية الكينزية، خلص الليبراليون الجدد إلى أنه لا توجد دولة في العالم الرأسمالي الصناعي، يمكنها أن تجمع بين تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار السعري ونظام حرية السوق.

لذا فإن على الدولة العودة إلى وظائفها التقليدية، وهي الوظائف الحارسة لنشاط تراكم رأس المال، انطلاقاً من أن التكلفة الاجتماعية لما يسمى «دولة الرفاه» أصبحت غير محتملة في ظروف الكساد وانخفاض معدلات الربح. ولذا لا بد من تقليص الإنفاق العام الموجّه للخدمات الاجتماعية، وبالتالي تبرير طلب تخفيض الضرائب المفروضة على الدخل والثروات، وعلى أن تتراجع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي.

الهدف الثاني، إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح رأس المال: ويستدعي هذا الهدف السعي إلى البحث عن مصادر جديدة للتراكم البدائي للاستعانة بها في مرحلة التوسع الرأسمالي القادمة. وهذا الأمر يتطلب عدا عن تخفيض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة، ـ يتطلب ـ التوجه نحو بيع مؤسسات الدولة، ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.

لقد أدى تخفيض الضرائب على الدخل والثروات الكبيرة، الذي تبنته حكومة ريغان في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وكذلك حكومة ثاتشر في بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة إلى:

ـ زيادة موارد القطاع الخاص، وبذلك حدثت إعادة توزيع للدخل لصالح هذا القطاع(١٢).

ـ تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة نظراً إلى الخسارة الكبيرة التي حصلت في حصيلة الضرائب.

أما في ما يتعلق ببيع أصول الدولة ومؤسساتها (الخصخصة)، فقد نجم عن ذلك إعادة توزيع الثروة القومية لصالح أصحاب رأس المال، بعد أن استطاعوا الاستيلاء على ملكية هذه الأصول والمؤسسات. ومع تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وخفض معدلات الضرائب على الدخول والإجراءات الأخرى المتخذة في إطار سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، جرت إعادة توزيع، شبه جذرية، في الثروة القومية والدخل القومي في البلدان الصناعية المتقدمة، لصالح تركيز الثروة بدرجات متفاوتة بين بلدٍ وآخر. وقد رافق ذلك تراجعٌ في النصيب النسبي للأجور المدفوعة من إجمالي الدخل القومي، وانخفاضٌ في مستوى معيشة أصحاب الدخول المحدودة.

ولا شك في أن السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، قد تمخض عنها انتعاش واضح في صفوف الرأسمالية، كما زادت قدرتها على التراكم وتنفيذ برامجها في التوسع والابتكار في الإنتاج، وفي الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي، إلا أنه في المقابل، فإن تفاقم حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، ينذر ببوادر تفاقم أزمة التصريف، فضلاً عن مقدمات الكساد، وسيكون لذلك نتائج سيئة وبخاصة إذا أخذنا بالاعتبار مسألة البطالة والتحول من عملية الإفقار النسبي إلى الإفقار المطلق. ولا نعتقد أن هذه النتائج غائبة عن فكر راسمي السياسة الليبرالية الجديدة، لأن ذلك كله يأتي في إطار نظرية متماسكة من وجهة نظرهم، حيث يعتقدون أنه لا بد من التخلي عن هدف التوظف الكامل، فالقضاء على التضخم لا بد له أن يمر عبر القبول الواسع بالبطالة.

لكننا نعتقد أن مسألة البطالة، قابلة للتفاقم في البلدان الصناعية المتقدمة، وبخاصة بعد التحول الجاري في خارطة تقسيم العمل، وتخليها عن الصناعات كثيفة

---

(١٢) يقول جون كنيت غالبريت في هذا المجال «خفضت الضرائب لمصلحة الأثرياء.. ليس من الممكن قبول مثل هذه الحقيقة في بلد ديمقراطي كبلدنا. ولكن لا بد من واجهة ذات مظهر خدّاع. واقتصاد العرض، شكّل هذه الواجهة لتمرير التخفيضات الضريبية التي استفاد منها الأغنياء.. إني لآسف جداً أن أدلي بمثل هذا الاعتراف. . .» جاء ذلك في الحوار الذي جرى بينه وبين الاقتصادي السوفياتي ستانسلاف مينشيكوف. انظر: جون كنيت غالبريت وستانسلاف مينشيكوف، **الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي**، ترجمة هشام متولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٢٦.

العمالة إلى الصناعات كثيفة رأس المال، والاعتماد المتزايد على أتمتة العمليات الإنتاجية وتخفيض العمل الإنساني، والتوجه نحو الخدمات. ودخول العمل الآلي المبرمج إلى قطاع الخدمات، والمعروف أن هذا القطاع بالذات قادر على امتصاص البطالة.

لقد أمكن الدول الصناعية المتقدمة، أن تحقق وبخاصة في الربع الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، تقدماً هائلاً في ميدان العلم والتكنولوجيا المعلوماتية، وانعكس ذلك على نظام الإنتاج وعلى التقسيم الدولي للعمل. لكن السؤال يبقى ويظل قائماً حول الشكوك من قدرتها على حل مشكلة البطالة، والتباين الصارخ في الدخول، هذا فضلاً عما تولده السياسات الليبرالية المعولمة من تزايد في الفجوة بين دول الشمال والجنوب، وما يترتب على تزايد هذه الفجوة من مشكلات إنسانية وسياسية واجتماعية، وما ينعكس على البلدان الصناعية نفسها من مشكلات ناجمة عن تصاعد حالات الفقر والمجاعة والهجرة من الجنوب إلى الشمال، وما يخلفه ذلك كله من توتر وعدم استقرار وصراعات وحروب.

وكعادتها تعمل الرأسمالية العالمية، على نقل أزمتها إلى بلدان العالم الثالث، وهي من أجل ذلك شجعت التكتلات الاقتصادية الدولية، ودفعت البلدان النامية إلى الانخراط في هذه التكتلات لتظل أسيرة السياسات التي يجري فرضها من قبل المراكز الرأسمالية، وفي الوقت ذاته بدأت بتنسيق سياساتها من أجل ضمان عدم تعارض هذه السياسات، فكان إنشاء مجموعة السبع، من الدول الصناعية المتقدمة الكبرى، ثم انضمت روسيا إلى هذه المجموعة. كما استخدمت الدول الرأسمالية الكبرى ـ بحكم نفوذها ـ المنظمات الدولية، لفرض جدول أعمالها على البلدان النامية، ما يزيد من حالات الاستقطاب والتهميش.

ثالثاً: ظهور وتطور إجراءات الرفاه الاجتماعي في المجتمعات النامية، في ظل جهود النهوض الاقتصادي والتنمية الشاملة

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت البلدان المستعمرَة والواقعة تحت نفوذ البلدان الرأسمالية الاستعمارية، بالحصول على استقلالها السياسي تباعاً، وبدأت هذه البلدان تبحث عن سبيل لتحقيق التقدم والتنمية فيها، فكان «مشروع التحديث المتعجل» في كتلة عدم الانحياز (آسيا وأفريقيا، أي مجموعة باندونغ)، وفي أمريكا اللاتينية مشروع (التنمية) كما يدعوها سمير أمين[١٣].

(١٣) سمير أمين، **في مواجهة أزمة عصرنا** (القاهرة: سينا للنشر؛ بيروت: الانتشار العربي، ١٩٩٧)، ص ١٤٠.

وإذا كان مشروع دولة الرفاهية تم تدشينه بتلك التسوية التاريخية بين العمل ورأس المال، فإن المشروع التنموي في البلدان النامية الحديثة الاستقلال في الشرق والجنوب، لجأ إلى[١٤] «ممارسات شعبوية ولو بدرجات مختلفة من الجذرية الاجتماعية، فالمجموعة شملت (الاشتراكية القائمة بالفعل) كما قيل، ودول مجموعة باندونغ الراديكالية، ودولاً أخرى عديدة لم تخرج عن آفاق الكولونيالية الجديدة، وقد رافق هذا التباين في المضمون الاجتماعي، تباين آخر في أدوات الإدارة السياسية الموظفة في تنفيذ المشروع، ولو أن دكتاتورية الحزب الواحد مالت إلى أن تكون الشكل الرئيسي لهذه الإدارة».

لقد كانت الدول النامية، التي حصلت على استقلالها السياسي حديثاً، على اقتناع بأن هذا الاستقلال يظل منقوصاً ما لم يتعزز باقتصاد مستقل وقوي، يضمن لها الارتقاء بمستوى معيشة الشعب، وردم الهوة التي تبعدها عن العالم المتقدم. لهذا فقد طرحت مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط كحل لمعضلة التخلف، وإنما أيضاً لتحقيق مستوى مرتفع في النمو الاقتصادي.

وقد تم التركيز في البداية، على جانب النمو الاقتصادي، بمعنى التركيز على زيادة الإنتاج. من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات والمعونات الأجنبية. ومن خلال هذا المفهوم، فإن التنمية المنشودة، تتضمن عدداً من المراحل هي المراحل ذاتها التي مرت بها الدول الصناعية المتقدمة، في مسيرتها من الركود إلى التقدم والانتعاش. حتى وإن صاحب ذلك استفادة عدد محدود من الناس في البداية، فإن ذلك سيتلوه حتماً انتشار الفائدة على مساحات أوسع من الناس، انطلاقاً من أن توزيع الدخل سيتدهور في بداية مراحل النمو، ولكنه لا يلبث أن يتحسن ويعتدل في مرحلة متقدمة من الزمن.

إلا أن تجربة البلدان النامية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أثبتت أن ما تحتاجه هذه البلدان، ليس فقط معدلاً مرتفعاً من النمو الاقتصادي، وإنما أيضاً تحتاج إلى عدالة التوزيع والمساواة، وإلى الارتفاع بالمستوى الاجتماعي والمعيشي لمجموع السكان وليس لعدد محدود منهم: وبعبارة أخرى، إن وضع البلدان النامية الاجتماعي يرتبط بتحسين الوضع الاقتصادي وبالعكس، ولهذا لا بد من معالجة الأمور المتعلقة بالفقر والجهل والصحة والبطالة وعدالة توزيع الدخل، وتمكين أصحاب الدخل المحدود من تأمين احتياجاتهم من الغذاء والرعاية والصحة والتعليم.

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٤١.

وبدلاً من ذلك، فقد نظرت الدول الصناعية المتقدمة، التي تهيمن على المنظمات الدولية وبالتالي على القرار الدولي، إلى مسألة التخلف في البلدان النامية على أنها ليست سوى تأخر حقيقي، انطلاقاً من نظرية مراحل النمو.

وقد استند إلى هذه النظرية في تقرير معدلات النمو المرغوب تحقيقها في الدول النامية، وبما يؤدي إلى (اللحاق) بالدول المتقدمة وردم الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

وبذلك فإن الفجوة ستضيق بينها وبين الدول المتقدمة. وعلى هذا فقد تم تشجيع التفاوت في الدخول داخل البلد الواحد، انطلاقاً من نظرية «الرخاء المتساقط»، وسيؤدي ذلك إلى تقليل حدة التفاوت بين الدخول والثروات في المجتمع، وبخاصة أن الدولة ستقدم لأفراد هذا المجتمع بعض الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية.

وقد أثبتت الوقائع الاقتصادية، عدم صحة هذه التوجهات، إضافة إلى أن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي على مستوى الدول النامية كلها، رقم مضلل لأنه يخفي أثر الارتفاع الضخم في هذا الناتج لعدد محدود من الدول المنتجة لمادة أولية مكتشفة حديثاً، أو مادة أولية ارتفع سعرها في السوق العالمية (النفط)، كما إنّ الرقم المستهدف لمعدل النمو يخفي حقيقة أن هذا المعدل يقل عملياً عن ١ في المئة في عدد من البلدان النامية يصل إلى أكثر من ٤٠ دولة تضم مئات الملايين من البشر.

والمعدلات المتوسطة داخل البلد الواحد، تخفي حقيقة التفاوت في توزيع الدخول والثروات في ما بين فئات المجتمع، وبوجه عام فإن معدل النمو في البلدان النامية عموماً، حقق تراجعاً في أواسط السبعينيات نتيجة لتعثر تجارب التنمية.

وقد واجهت هذه البلدان، مشكلات اقتصادية حادة، تمثلت في ارتفاع مديونيتها الخارجية، وأزمة الغذاء والطاقة، والعجوزات في موازنتها العامة وفي ميزان مدفوعاتها، واتساع دائرة الفقر والبطالة وغير ذلك.

واختلفت البلدان النامية في مستوى تعرضها لهذه المشكلات، كما اختلفت في تناولها لها، فواجهتها من خلال اجتهادات متعددة.

من جهة، أخذت معظم البلدان النامية بسياسة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي واتباع سياسة إحلال الواردات، وتقليص الاعتماد على الخارج. وقد

تنامى لدى هذه الدول الشعور بمسؤولية الدول الصناعية المتقدمة، مما دعاها إلى رفع شعار الاعتماد على الذات، والاعتماد الجماعي على الذات، ضمن آليات متفاوتة من أشكال التخطيط. وقد فشلت أغلب هذه البلدان في التغلب على الصعوبات.

وعمدت دول أخرى في جنوب شرق آسيا إلى الاعتماد على فتح الأسواق، وتشجيع التصدير وتسهيل الاستثمارات الأجنبية والاندماج بالأسواق العالمية، مع الاستمرار بإعطاء دور للدولة. واستطاعت هذه الدول تحقيق معدلات نمو عالية جداً، وأصبحت تعرف بالدول الصناعية الجديدة، أو النمور الآسيوية. وقد استمر نجاحها ما يقرب من ثلاثة عقود، إلى أن واجهت أزمة حادة منذ منتصف عام ١٩٩٧، حين انهارت أسواقها المالية وعملاتها المحلية، ويعود ذلك بوجه خاص إلى سماحها لرأس المال الأجنبي بالمضاربة في الأسهم والأوراق المالية، وإلى لجوئها إلى القروض قصيرة الأجل، وإلى ضعف الرقابة على جهازها المصرفي وإلى الفساد الواسع في الأمور المالية بخاصة، مما قاد ذلك كله إلى الأزمة التي وقف خلفها أيضاً ضعف الهياكل الاقتصادية والمالية.

وتعرضت دول أمريكا اللاتينية إلى اضطرابات في الأوضاع المالية في الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تجلت هذه الأزمة في تضخم بالغ الارتفاع، وانتشار للبطالة واتساع لدائرة الفقر.

أما في أفريقيا، وبخاصة جنوب الصحراء، فقد حدث تدهور شديد في أوضاعها نتيجة ازدياد أعباء الديون الخارجية وتفشي الفساد والحروب الأهلية.

وفي محاولة للخروج من أزمة الديون الخارجية، وقعت البلدان المدينة فريسة لجور وعدم عدالة النظام العالمي الذي تقوده الرأسمالية العالمية التي ما فتئت تستخدم المنظمات الدولية لتحقيق أهدافها.

إن البلدان المدينة بحاجة إلى المزيد من القروض، والمؤسسات المالية الدائنة تطالب بديونها، لهذا فقد ابتدعت آلية تسمح للبلدان المدينة بجدولة ديونها، ما يساعدها على الحصول على قروض جديدة، وهذه الآلية تفترض موافقة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتقديم شهادة حسن سلوك، إلى نادي باريس الذي يقوم بعملية جدولة الديون.

أما شهادة حسن السلوك فيمكن الحصول عليها بعد موافقة الدولة المعنية على برنامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وفقاً إلى نصائح صندوق النقد والبنكَ الدوليين.

وينطلق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، من أصول ليبرالية، تعتمد على مصدرين(١٥):

المصدر الأول، هو تلك الأفكار المحددة التي اتفق عليها واضعو التقرير الشهير المعروف باسم (تقرير بيرسون) أو ما سمي باسم (شركاء في التنمية)، وخطورة هذا التقرير أنه رسم لأول مرة وبشكل محدد، وعلى أساس عالمي، الأسس المطلوب توافرها في البلاد المتخلفة في صدد تكاملها مع الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وقد وجدت الأفكار المحددة الواردة في هذا التقرير صداها عملياً في كثير من الدول المتخلفة.

المصدر الثاني، هو الشروط والمبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية وبالذات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في صدد تعاملها مع البلاد المتخلفة، وخطورة هذه الشروط والمبادئ، هي أنها أصبحت تعطي لهذه المنظمات حرية التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد المتخلفة التي تضطر للتعامل معها. وهو تدخّل لم يعد يشمل مسائل ميزان المدفوعات وضمان حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل، بل يتعدى الأمر ليشمل التدخل في رسم كثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد. مثل السياسات المالية وسياسات التوظف والاستثمار، وسياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف، والسياسات النقدية والائتمانية والتسعير والأجور والإعانات. . الخ.

وتحمل هذه السياسات في جوهرها وطابعها العام، الأفكار المتطرفة للمدرسة النيوكلاسيكية (أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو) وهي المدرسة التي تعتبر بمثابة ثورة مضادة للفلسفة الكينزية، والتي قادت بضراوة الهجوم ضد تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، ونادت بالعودة إلى ليبرالية السوق.

وقد التقت برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي مع الولايات المتحدة، وصدر عن الجهات الثلاث التي مركزها واشنطن وهي حكومة الولايات المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ما يدعى (توافق واشنطن)، الذي اتفق على أن يقدم نصائح للدول الاشتراكية السابقة لمساعدتها في التحول نحو اقتصاد حرية السوق، وهو يتضمن مجموعة من السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية، ونظراً إلى الآثار التي تركها هذا (التوافق) على مسار التنمية الاقتصادية والتطور الحاصل في الحياة السياسية

---

(١٥) منير الحمش، **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين: تأملات في الفكر والنمو والأزمات والفوضى** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

في مختلف أرجاء العالم، نجد من الضروري إلقاء الضوء على أهم مبادئه، وعلى ما أصبح يطلق عليه «ما بعد توافق واشنطن»[١٦].

كان من أهم توجهات هذا التوافق مبدأ حكومة الحد الأدنى، وأقل تدخل ممكن من جانب الدولة:

- التثبيت الاقتصادي بغرض السيطرة على التضخم.
- عدم الحرص على تخفيض البطالة، وتجنب العمالة الكاملة.
- إحلال الواردات.
- عدم وجود معدلات شديدة الارتفاع للادخار.
- تيسير الخصخصة.
- دعم حرية الأسواق. . الخ.

وفي فترة ما بعد التوافق، ومع الدروس المستفادة من أزمة دول جنوب شرق آسيا، أعادت أطرافه النظر في ما حققته توجيهاته من إيجابيات وما شابهها من سلبيات، مثل رد الاعتبار لدور الدولة. والتساهل في نسبة التضخم المسموح بها، ووضع ضوابط على حركة رؤوس الأموال، وتيسير نقل التكنولوجيا.

وبينما كان (توافق واشنطن) يؤيد استخدام مجموعة صغيرة من الأدوات من أجل هدف ضيق نسبياً (وهو النمو الاقتصادي)، أصبحت هناك دعوة إلى استخدام مجموعة أوسع من الأدوات والأهداف، مثل رفع المستويات المعيشية عن طريق مكافحة الفقر وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وليس مجرد زيادة الناتج القومي الإجمالي، وأصبحنا نسمع عن تحقيق التنمية المستدامة عن طريق صيانة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، وضمان تنمية عادلة وديمقراطية، يكون فيها باستطاعة فئات أوسع من المجتمع وليس فقط من هم في قمته، التمتع بثمارها والمشاركة بوسائل مختلفة في صنع القرارات.

إلا أن سياسة وبرامج الإصلاح التي يروّج لها من قبل المنظمات الدولية والدول الغربية والولايات المتحدة، تعرضت إلى نقد شديد، من خلال النتائج التي وصل إليها الاقتصاد العالمي، ولعل من أهم من وجّه النقد من داخل تلك المنظمات جوزيف إ. ستيغلتز، وهو اقتصادي أمريكي مرموق ـ حامل جائزة نوبل للاقتصاد ـ

---

(١٦) غراي، **الفجر الكاذب، أوهام الرأسمالية العالمية**، ص٩ و٤٠.

الاقتصادي الأساسي في البنك الدولي. وقد كان شاهداً على الأحداث الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة. ففي كتابه **خيبات العولمة** يروي تجربته، ويسلط الضوء على سياسات البنك والصندوق الدوليين من خلال (توافق واشنطن وما بعده)، ووضع يده على الأخطاء المرتكبة من جراء تطبيق الوصفات الليبرالية.

ويقول[(١٧)] بأن نتيجة هذه السياسات بالنسبة إلى كثير من الناس «كان الفقر، وبالنسبة إلى كثير من البلدان كانت الفوضى الاجتماعية والسياسية». وإذ يشير إلى أخطاء صندوق النقد الدولي في جميع الميادين التي تدخّل فيها، يقول «إن خطط التصحيح البنيوي لم تجلب النمو القوي، حتى في الدول ـ بوليفيا مثلاً ـ التي انصاعت تماماً لتوصياته الصارمة. وفي كثير من البلدان أدى التقشف المفرط إلى خنق النمو».

ويمضي قائلاً بأن «الأخطاء. . آلت في بعض البلدان إلى ازدياد في البطالة وفي الفقر. بعد الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٧، أسفرت سياسة صندوق النقد الدولي عن اشتداد حدة الصعوبات في إندونيسيا وفي تايلند».

بعد امتثال عدد لا يستهان به من الدول النامية لتوصيات ونصائح (توافق واشنطن) وتوصيات وسياسات الصندوق والبنك الدوليين، وبعد أن اتخذت دول أخرى أسلوب التخطيط وتدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي، لم تستطع هذه الدول أن تحقق التنمية المنشودة. وفي تقييمه لذلك، يعترف البنك الدولي بفشل سياساته ونصائحه، ولكنه يشير أيضاً إلى فشل التنمية التي تسيطر عليها الدولة، وقد أورد تقرير للبنك ذلك بإشارة واضحة حين قال[(١٨)]: «لا شك أن التنمية التي تسيطر عليها الدولة قد فشلت، ولكن فشلت أيضاً التنمية التي تتم بغير تدخل الدولة. . وقد أثبت التاريخ مراراً وتكراراً، أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف، بل هي ضرورة حيوية، لأن من دون دولة فعالة، يتعذر تحقيق التنمية المستديمة، سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي».

كيف يمكن أن نتصور حالة التنمية البشرية في أواخر القرن العشرين، وبعد جميع التجارب التنموية التي مرت لأكثر من نصف قرن.

يقدم لنا كوفي أنان، (الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة)، في قمة الألفية

---

(١٧) جوزيف إ. ستيغلتز، **خيبات العولمة**، ترجمة ميشال كرم ([بيروت]: دار الفارابي، ٢٠٠٣)، ص ٣٩.

(١٨) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٧، التنمية في عالم متغير** ([واشنطن]: البنك الدولي، ١٩٩٧)، ص ٢٢.

(أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) هذا التصور، بحضور ١٥٠ زعيماً من رؤساء وقادة وممثلي دول العالم. ويتحدث أنان في كلمته الافتتاحية عن خطورة استمرار التفاوت الاقتصادي الكبير بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة. ويقول أنان إنه لا يمكن حفظ السلام، والحفاظ على البيئة في ظل الهوة السحيقة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء في العالم. وفي تشبيه بليغ، شبّه أنان (العالم) بقرية يسكنها ١٠٠٠ شخص ومن بين هؤلاء:

٧٨٠ شخصاً فقيراً.

١٥٠ شخصاً من الأغنياء.

٧٠ شخصاً يمرون بمرحلة انتقالية بانتظار الصعود أو الهبوط.

٢٠ شخصاً من هؤلاء يتصرفون بـ ٨٦ في المئة من مجموع الثروة، في حين يتحايل أكثر من نصف السكان من أجل العيش بأقل من دولارين في اليوم.

ومن بين ١٠٠٠ شخص في القرية، ٢٠ أمياً.

ويبلغ عدد من تقل أعمارهم عن ٢٠ عاماً ٣٦٠ شخصاً.

ويعيش ثلاثة أرباع الألف شخص في الأحياء الفقيرة.

ويبحث السواد الأعظم عن فرصة عمل لا وجود لها.

ويملك أقل من ٦٠ شخصاً بهذه القرية حاسوباً، ولا يستخدم الإنترنت سوى ٢٤ منهم. وفيما يبلغ متوسط العمر من الأثرياء ٧٨ سنة، فإنه لا يزيد عن ٦٤ سنة في المناطق النامية، ولا يزيد عن ٥٢ سنة في الأحياء الفقيرة بسبب انتشار الأمراض المُعدية، وسوء التغذية وعدم وجود المسكن والرعاية الصحية والصرف الصحي اللازم.

وفي حين توجد أحياء آمنة في هذه القرية، إلا أن الأحياء الأخرى يدمرها العنف المنظم، كما إنها نكبت مؤخراً بكوارث طبيعية كالعواصف والفيضانات والجفاف وارتفاع درجات الحرارة وزيادة الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الصناعة.

وتساءل أنان: إلى متى يمكن هذه القرية أن تظل على قيد الحياة من دون اتخاذ الخطوات الكفيلة بتوفير إمكانيات العيش للجميع، آمنين من الجوع والفقر والعنف، لتتاح لأطفالهم فرص ومستقبل حياة كريمة؟

وكما يحصل دائماً، فقد وقفت الدول الصناعية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ضد أية قرارات جدية يمكن أن تخرج بها القمة العالمية. وقد التقى زعماء

العالم لوضع أهداف (طموحة) لتقليل الفقر ومكافحة انتشار الفيروس المسبب لمرض الإيدز، ونشر التعليم بين الأطفال بحلول عام ٢٠١٥، من دون أن تحدد المسؤوليات أو الآليات.

وقد عقد مؤتمر القمة العالمي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ وناقش ما آلت إليه نتائج إعلان الأمم المتحدة للألفية الثالثة عام ٢٠٠٠، حيث كانت النتائج لا تتناسب مطلقاً مع الآمال المعقودة. وقد خلص تقرير التنمية البشرية الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بعد خمس سنوات من قمة الألفية الثالثة، إلى أنه «وفقاً للاتجاهات الحالية، فإن معظم الدول الفقيرة ستفوتها فرصة تحقيق جميع الأهداف تقريباً»، ويمضي التقرير قائلاً «إن الفقر المدقع لن يتم تخفيضه إلى النصف في أي منطقة باستثناء شرق آسيا، وتشير بيانات التقرير إلى أنه بحلول عام ٢٠١٥، سيظل مئات الملايين يعيشون في فقر مدقع، ومعظمهم أفريقيون، في الوقت الذي وعدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتخليصهم منه.

ولم تخرج قمة زعماء العالم بأية توصيات أو قرارات يمكن أن توحي أن هناك جدية في تناول هذا الموضوع، ما يدل على عدم رغبة الدول الغنية على تقديم أية مساعدة جدية لدول وشعوب سبق لها أن نهبت ثرواتها واستعمرتها لسنين طويلة.

ثالثاً: التجليات الاجتماعية والثقافية للعولمة

يقول الدكتور محمد عابد الجابري[(١٩)] «. . . ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور (التلقائي) للنظام الرأسمالي، بل إنها أيضاً، وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين، وبعبارة أخرى، إن العولمة، إلى جانب أنها تعكس مظهراً أساسياً من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا، هي أيضاً أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك في الأمور التالية:

١ـ استعمال السوق العالمية، أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية، في

---

(١٩) محمد عابد الجابري أستاذ الفلسفة في جامعة محمد الخامس (الرباط). وقد أورد ذلك في ورقته المقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عام ١٩٩٧، وصدرت في كتاب. انظر: محمد عابد الجابري، «العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨)، ص ٢٩٧.

نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية، واتخاذ السوق والمنافسة التي تجري فيها مجالاً لـ (الاصطفاء) بالمعنى الداروني للكلمة.

٢ـ إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام، لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي.

وهكذا، فبدلاً من الحدود الثقافية الوطنية والقومية، تطرح أيديولوجيا العولمة (حدوداً) أخرى غير مرئية، ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك.

ومن هنا يمكن أن نفهم التجليات الاجتماعية والثقافية للعولمة، بأنها اختراق للمجتمعات الإنسانية، واختراق لهويتها ولثقافتها ولقيمها، فهي نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية في محتواها، ويدفع إلى التفتيت والتشتيت والتهميش والاستقطاب.

وإذ تنزع العولمة إلى التنميط، فإنها تعمل على تعميم نمط الحياة الغربي (والأمريكي بوجه خاص) على سائر مناطق العالم، انطلاقاً من مقولة (الحداثة) و(ما بعد الحداثة) التي تعني بالمفهوم العولمي، (رفع) العالم غير الغربي، إلى المستوى (الحضاري) لأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وذلك عن طريق تبني القيم الرئيسية للحضارة الرأسمالية الغربية القائمة على عدة أسس، في مقدمتها الليبرالية التي ترتكز على أولوية مصلحة الفرد مقابل مصلحة المجتمع. وإعلاء شأن الفرد والفردية في المجتمع، يعني تراجع التقاليد والعادات من حياتنا، كظاهرة[٢٠] «متضمنة بتأثير العولمة، وقد أدركت بشكل واسع، وليس على أنها مجرد تأثير السوق».

والفردية الجديدة التي خلّفتها العولمة، تُشكل تهديداً جدياً للتماسك الاجتماعي، وفي المقابل فإن على المجتمعات عامة، البحث عن آلية جديدة للتضامن والترابط الاجتماعي، تقف في وجه الموجة العولمية التي تستهدف تماسك المجتمعات وتضامنها.

والاقتصاد العولمي بتدرجه نحو «الاقتصاد الرقمي» القائم على استخدام التكنولوجيا الرقمية في تصنيع الإلكترونيات الدقيقة، أدى إلى تعميق الاستقطاب الاجتماعي. ذلك أن تعميم آليات العولمة الرأسمالية ممثلة في اقتصاد السوق الحرة والقطاع الخاص، بما فيه الاستثمار الأجنبي، يميل إلى تكريس الانقسام

---

(٢٠) غيدنز، **الطريق الثالث**، ص ٧٠.

على الصعيدين المحلي والدولي، بين من يملك ومن لا يملك.

وقد دخل إلى عملية الاستقطاب عنصر جديد للتمييز الطبقي هو(٢١) «الاختلاف الجذري بين فئات المجتمع في مدى الاستفادة من خدمات التعليم والتعليم العالي والتكنولوجيا الحديثة، أو من الأصول المنتجة الجديدة، الأصول المعرفية، ويؤدي ذلك إلى تكريس الانقسام التاريخي: بين من يملكون أصول الثروة التقليدية (الأرض ورأس المال)، ومن لا يملكونها، بين الفقراء والأثرياء».

وقد أسهمت الشركات الضخمة في مجال الإعلام والنشر والصحافة والسينما والإذاعة والتلفزيون وشبكات الإنترنت في نشر ثقافة العولمة وثقافة السوق والاستهلاك، وروجت لأسلوب الحياة الأمريكية العولمية. الموجهة **أولاً** للإنسان الأمريكي لتحويله إلى مجرد (رقم) يلهث وراء سراب الحلم الأمريكي، والموجه **ثانياً** إلى شعوب العالم، لتقدم إليهم ثقافة مشوهة، وإعلاماً موجهاً ذا بعد واحد، حيث يتمركز الإعلام ووسائله وإنتاجه في أيدي مجموعة من المتشددين صناع الحروب والإرهاب والمآسي في العالم. وفي زمن سيطرة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، تحول الإعلام الأمريكي لأن يصبح «إعلام محافظ جديد» في خدمة الأهداف الأيديولوجية والسياسية لليمين المتطرف.

وأوحى تعاظم نفوذ الإعلام الأمريكي وهيمنته، إلى ظهور مقولة «الغزو الفكري»، فأسهم بذلك في ترسيخ تعميم ثقافة النموذج الأمريكي أو (النمط الغربي) بوجه عام، وبخاصة بين بعض فئات المثقفين ونخب المسؤولين، فبدلاً من استئناف التطور الحضاري الخاص بكل شعب من الشعوب، جرى الترويج لتقليد النموذج الغربي المستورد.

ولعل من أخطر النتائج الاجتماعية للعولمة، تعاظم دور الجريمة المنظمة والمافيات، وقد اهتمت منظمة الأمم المتحدة بهذا الموضوع، وقامت بدراسة الظاهرة إلى جانب مجموعة من الظواهر الاجتماعية الأخرى، وعرضتها في تقرير قدم إلى مؤتمر القمة العالمية للتنمية تحت عنوان «عولمة الإجرام» (عام ١٩٩٥)، وخرج التقرير إلى أن الدخل العالمي السنوي للتنظيمات الإجرامية الدولية، يقارب الألف مليار من الدولارات الأمريكية، وهو مبلغ يعادل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان ذات الدخل الضعيف مجتمعة، ومجموع سكانها البالغ عددهم ٣ مليارات نسمة.

---

(٢١) محمد عبد الشفيع عيسى، «جدلية العولمة: جدول الأعمال الاجتماعي، الثقافي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، ص ٥٢ وما بعد.

ويقول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، إن اتحادات الجريمة تحصد ١,٥ تريليون دولار سنوياً.

ويكشف تشو سادوفسكي[٢٢] عن «أن علاقات جديدة أقيمت بين (الترايادات) الصينية ومجموعة (الياكوزا) اليابانية وتنظيمات (المافيا) الأوروبية والأمريكية. وبدلاً من أن تقتصر أنشطتها التقليدية، وتحرص على حمايتها، فإن هذه المنظمات قد اشتركت معاً (بروح من التعاون العالمي) المتجه نحو (فتح أسواق جديدة) في الأنشطة المشروعة والإجرامية على حد سواء».

ويتم إيداع عوائد النشاط الإجرامي في شبكة المصارف، كما تستعمل البنوك التجارية في غسيل الأموال، وبرز دور ما يدعى (الفراديس الضرائبية) التي تشكل امتداداً للنظام المصرفي الغربي.

ويشير تقرير الأمم المتحدة الذي ذكرناه آنفاً على أن «اقتحام نقابات الإجرام (الميدان المالي) قد ساعدت عليه برامج التعديلات الهيكلية التي اضطرت البلدان المدينة إلى القبول بها للحصول على قروض صندوق النقد الدولي».

ولعل المثل الصارخ لتوغل منظمات الإجرام، في دول ذات سيادة، بعد أن تمت معالجة اقتصادها بوصايا وبرامج صندوق النقد الدولي، هو ما حدث في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق.

إن الفقر واختلال نظام الإنتاج، وانفتاح الأسواق غير المنضبط، وإزالة القيود على الاستيراد، وعلى حركة رأس المال، باختصار، فإن اقتصاد حرية (الأسواق) وتطبيقاته في دول الاتحاد السوفياتي السابق، أدى إلى اتساع رقعة الإجرام وتنامي منظمات الجريمة المنظمة.

ويمتد تأثير التحولات الجارية إلى أحد أهم مراكز العولمة، نقصد به الولايات المتحدة. ففي تحليل لـ لويك فاكنت[٢٣]، حول نتائج السياسة الاقتصادية النيوليبرالية التي تدعو إلى تقليص دور الدولة في الولايات المتحدة، وبالتالي تخفيض النفقات الاجتماعية، فقد أدى ذلك إلى انتشار عدم الاستقرار الاجتماعي والجسدي، وإلى تصاعد مذهل للفروقات، فضلاً عن تزايد الجريمة واختلال المؤسسات العامة، ففي مقابل التطور المفرط للمؤسسات الجزائية والبوليسية، نجد ضموراً متعاظماً

---

(٢٢) انظر: تشو سادوفسكي في: **لوموند دبلوماتيك** (الطبعة العربية) (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧).

(٢٣) انظر مقالة: لويك فاكنت، «البؤس والجريمة في الولايات المتحدة،» **لوموند دبلوماتيك** (الطبعة العربية) (تموز/ يوليو ١٩٩٨).

للمؤسسات الاجتماعية (تجاه الضمور المتعمد للدولة الاجتماعية يبرز تضخم الدولة الجزائية).

ويتساءل تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٩[٢٤] عن السبب الذي يجعل (العولمة) تروق لاتحادات الجريمة.

والواقع أن هذا التساؤل أصبح يلحّ على جميع المهتمين والباحثين. إذ بعد أن اكتشفت علاقة الشركات متعدية الجنسية في دفع مفاوضات الأوروغواي حتى تم اختتامها بإقامة المنظمة العالمية للتجارة، فقد برز التساؤل حول دور الجريمة المنظمة في دفع عجلة (العولمة) وفرضها للاستفادة من الأجواء المريحة التي توفرها شروط العولمة، لحركة منظمات واتحادات الجريمة.

وبعد أن تعاظمت عمليات الجريمة المنظمة (وضمنياً الإرهاب) بدأ نشاط على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي لمكافحة غسيل الأموال، للحد من قدرة المافيات على التحرك والاستفادة من ترتيبات عولمة حركة رأس المال من أجل عملياتهم.

(٢٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٩)، الإطار (١ ـ ٧)، ص ٤٣.

تعقيـــــب

فهد بن عبد الرحمن آل ثاني(*)

غطى الزميل د. منير الحمش الجانب النظري للدولة الراعية بأسلوب شيق وممتع، وذلك من خلال تلخيص المراحل النظرية لدور الدولة، مثل الدولة الحارسة في عهد آدم سميث ومدرسة الكلاسي التي بدأت تقريباً سنة ١٧٥٠. وخلف هذا النظام نظام الدولة الراعية أو كما يسمى النظام الكنزي أو النظام المختلط بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا النموذج برز للعيان موازياً لانطلاق المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، هذا وما رافق اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods). هذا النظام استمر إلى بداية سبعينيات القرن الماضي. وفي بداية أزمة السبعينيات في القرن الماضي برز في العالم الصناعي الغربي مرحلة من التضخم والكساد، وزاد الأزمة سوءاً الحرب العربية الإسرائيلية وإيقاف تصدير النفط الجزئي، والتهديد بإيقافه، ما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط. وبقيت هذه الأزمة إلى بداية ثمانينيات القرن الماضي، وهي الفترة التي ظهر فيها على العالم النموذج الثاتشري الذي هو قريب نوعاً ما من النموذج الكلاسيكي.

ولكن في هذا التعقيب سأركز على الجانب التطبيقي للعولمة، علماً بأن معظم نتائج العولمة التي اطلعت عليها من معظم الأخوة الباحثين سلبية. إذاً أعتقد أننا عرضنا معظم ما هو سلبي في العولمة. ولكن هل بالإمكان أن نحصل على بعض الإيجابيات من وراء العولمة؟ فالنتائج التي ذكرها الزميل الفاضل هي:

أولاً، العولمة أدت إلى تغيرات جسيمة أدخلتها على بنية الاقتصاد، ما أدى إلى

(*) أستاذ مشارك في الجيوبوليتكس (Geopolitics) وباحث قانوني.

زعزعة الأنظمة القائمة، فقد أصبحت فرص الأثرياء أكبر من فرص الفقراء للاستفادة من التحولات الكبيرة المتاحة، ولدفع المجتمع نحو مزيد من الاستقطاب، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي، فالأثرياء يزدادون ثراء، بينما يتعرض الفقراء إلى مزيد من التردي والفقر.

ثانياً، في ألمانيا نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي تم اعتمادها في إطار التحولات الاقتصادية الجديدة، فإن ألمانيا أصبحت تعاني مشكلات من شأنها إعاقة تحسنها الاقتصادي، وتتمثل هذه المشكلات في نقص الطلب المحلي، مما يهدد بحصول انكماش متزايد. ويقول هانز إن «ألمانيا تكافح نتائج خمس صدمات اقتصادية هي العولمة، الاتحاد الأوروبي وتوسعته، إدخال اليورو، فتح أوروبا الوسطى والشرقية، إعادة توحيد ألمانيا.

ثالثاً، نتائج العولمة في الولايات المتحدة الأمريكية:

١ ـ التآكل في التصنيع وفق موقعها الريادي.

٢ ـ تزايد العجز الاقتصادي.

٣ ـ ضعف قدرة المراقبة والسيطرة على المعاملات المالية.

٤ ـ ازدياد الديون على القطاع العام والخاص.

٥ ـ تخفيض الضرائب على الفئات الميسورة، وزيادة الإنفاق على التسليح.

٦ ـ تزايد التبعية على النفط المستورد يسهم في النزاعات العدوانية العسكرية لتأمين الاحتياجات.

٧ ـ أخيراً تراجع الحركة العمالية وتصدير الوظائف إلى الخارج، سيزيد الفجوة بين الطبقات الميسورة والفقراء.

رابعاً، معالم العولمة الاقتصادية كحقيقة لم تبرز إلى الآن، بسبب الصراع ما بين اللاعبين الرئيسيين مثل استمرار أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في دعم الزراعة، ووضع الولايات المتحدة بعض القيود الجمركية على بعض الموارد والمنتجات المستوردة من اليابان وغيرها، فضلاً عن المشكلات الناجمة عن تصدير الألبسة والمنسوجات الصينية. . . إلخ.

خامساً، منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي إلى منتصف التسعينيات من القرن نفسه، حقق النمور الآسيويون معدلات عالية في التنمية، وطبعاً خلال الفترة التي استخدموا فيها نظام الدولة الراعية، ولكن عندما اتجهوا إلى نظرية الدولة

الحارسة بإعطاء مزيد من الحرية الاقتصادية، أدى ذلك إلى انهيار اقتصادهم في منتصف عام ١٩٩٧.

سادساً، أخطر النتائج الاجتماعية للعولمة: تعاظم دور الجريمة المنظمة والمافيات، وفي تقرير الأمم المتحدة (**عولمة الإجرام**، لسنة ١٩٩٥م) أن الدخل السنوي للتنظيمات الإجرامية تريليون دولار أمريكي، وهو مبلغ يعادل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان ذات الدخل الضعيف مجتمعة، ومجموع سكانها ٥٠ في المئة من سكان كوكب الأرض.

سابعاً، يقول البنك الدولي: لا شك في أن التنمية التي تسيطر عليها الدولة قد فشلت، ولكن فشلت أيضاً التنمية التي تتم بغير تدخل الدولة. وقد أثبت التاريخ مراراً وتكراراً، أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف، بل هي ضرورة حيوية، لأنه من دون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة، سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي. إذاً ما هو الحل لهذه القضية الشائكة؟ وما هو مكان وطننا العربي والإسلامي بالنسبة إلى هذه القضية؟

القسم الرابع

دراسة حالة السويد كنموذج

الفصل التاسع

التجربــة السويديــة

(١)

دولة الرفاهية السويدية، مقاربةُ مواطِنةٍ ودبلوماسية

أولا كودمندسون(*)

أول كل شيء أود أن أقول إنني أشعر بسرور وتشريف غامرين أن أكون هنا بينكم. إنها زيارتي الأولى للشرق الأوسط وفرصتي الأولى للالتقاء مع باحثين عرب.

وعن نفسي لست بباحثة أكاديمية، كما أنني لست مؤرخة أو اقتصادية أو عالمة اجتماعية أو سياسية، ولا أنا عالمة ألسنة ثقافية، هذه كلها منظورات يمكن تطبيقها على موضوع اليوم: دولة الرفاهية. إنما أنا بالطبع ابنة دولة الرفاهية السويدية في شكلها الحديث، أي الشكل الذي اتخذته بعد الحرب العالمية الثانية، وأنا أيضاً دبلوماسية، وقد سنحت لي الفرصة في مسار عملي أن أقارن وأن أتأمل في أوجه التماثل والاختلاف بين النموذج الاجتماعي السويدي ونماذج بلدان أخرى، سواء داخل أوروبا أو خارجها.

من ثم فإن ما يمكنني أن أقدمه اليوم هو بعض ملاحظات مبنية على مقاربة مواطنة ودبلوماسية عن دولة الرفاهية السويدية. وأنا هنا أتحدث بصفتي الشخصية ولهذا، فإن ما أقوله ينبغي أن لا يؤخذ على أنه سياسة رسمية للحكومة السويدية.

اسمحوا لي أن أقول صراحة إنني لا أعتقد أن أي نموذج اجتماعي يمكن أن يفيد كمخطَّط يمكن نسخه في سياق مختلف عن ذلك الذي نشأ عنه. إذ لا بد للكائنات

(*) مديرة مكتب تحليل السياسة، وزارة الشؤون الخارجية السويدية.

البشرية أن تخلق وأن تكيف الهياكل الاجتماعية بناء على تاريخها هي وعلى تقاليدها وثقافتها الخاصة بها. ولكنني أتفق مع الاقتصادي والفيلسوف الهندي آمارتيا سين (Amartya Sen) حينما يشدّد على قدرة الرجل ـ والمرأة كذلك ـ على التفكير والتعلم وعلى إدماج أفكار جديدة في عالمنا العقلي. لسنا ـ كما يعتقد صموئيل هانتنغتون ـ أسرى ثقافتنا الماضية. إنما نحن ـ أو باستطاعتنا أن نكون ـ سادة مستقبلنا. ويتضمن هذا التقاط وإعادة إدخال جوانب من خبرتنا الثقافية كانت قد كبتت أو نسيت.

وكما قلت، فإنني لا أعرف كثيراً عن الشرق الأوسط أو العالم العربي أو المجتمعات الإسلامية. ولكنني تأثرت للأعماق بمقال للأكاديمي الجزائري والأستاذ السابق في جامعة السوربون محمد أركون بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، حيث ذهب إلى أن المجتمعات الغربية ـ منذ عصر الأنوار ـ أزالت البعد الديني من عالمها الثقافي، وهذا بحد ذاته كان سبباً جعل من الصعب قيام حوار مع المفكرين والفاعلين السياسيين الإسلاميين. ولست أعرف إذا كنتم توافقونني على هذا. لست أعرف حتى إذا كان صحيحاً تماماً ـ فإنني أعتقد أن البعد الديني موجود، كتيار تحتي أقوى مما ندرك، في المجتمعات الغربية، حتى في السويد التي يفترض أنها علمانية. ولكنني أعتقد أن ما يقوله بروفيسور أركون ينطبق على مناقشتنا عن دولة الرفاهية ـ إنها تمثل صيغة مُعَلْمنة لفلسفة يقوم جزء من أساسها في تأكيد المسيحية على المحبة تجاه أقراننا. وأنا أفهم أن ثمة أفكاراً مماثلة في الإسلام.

ولكن لدولة الرفاهية كذلك جذوراً أخرى. وقد قلت مبدئياً إن باستطاعتنا أن نكون سادة مستقبلنا. وهذه الفكرة بحد ذاتها هي شرط مسبق مهم لظاهرة دولة الرفاهية بأسرها كما نعرفها نحن في السويد. إن دولة الرفاهية السويدية ترتبط ارتباطاً قوياً للغاية مع الهندسة الاجتماعية كمفهوم، بفكرة أننا نستطيع أن نكسر ماضينا وأن نشكل مستقبلنا. وهذا ـ بالتأكيد ـ ميراث الأنوار. وهو يرتبط بالطبع ـ أيضاً ـ ارتباطاً قوياً للغاية بفلسفة المساواة وبفكرة أن على الدولة واجب أن ترعى كل مواطنيها. وفي السويد يرتبط هذا ارتباطاً قوياً للغاية من الناحية السياسية مع الحركة العمالية التي بزغت في أواخر القرن التاسع عشر كرد فعل على النزعة الصناعية، ومع الحزب الديمقراطي الاجتماعي. ولقد ساهم الاقتصادي السويدي الشهير غونار ميردال (Gunnar Myrdal)، وعقيلته الموهوبة بالقدر نفسه آلفا ميردال (Alva Myrdal)، مساهمة كبيرة في أيديولوجيتها في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته.

تلك كانت الفترة التي فيها بنينا معظم العمارة الحديثة لدولة الرفاهية: التأمين الصحي العام، منافع المرض، التأمين ضد البطالة، وخطة تقاعد أساسية تغطي المواطنين جميعاً مبنية على أساس دخلهم. وقد نُفذت هذه كلها أثناء عقدي الستينيات

والسبعينيات من القرن العشرين مع التوسع في التعليم العام وفي الرعاية اليومية للأطفال قبل سن المدرسة، الرعاية للمسنين وحق الإجازات المدفوعة للأبوين ـ الآباء والأمهات ـ ليبقوا في البيت لفترة معينة مع مواليدهم.

ولكنني أعتقد أن من الصواب القول بأن جذور دولة الرفاهية في السويد ترجع إلى زمن أسبق يتراوح بين الخمسين إلى الستين سنة. وهنا نرى ـ في الحقيقة ـ أن لهذا علاقة بدور الدين في المجتمع. وتقليدياً، قبل الإصلاح اللوثري في القرن السادس عشر كانت الأديرة والرهبانيات تقوم بدور المستشفيات ودور الرعاية للفقراء. وأدخل الإصلاح في جانب كبير منه كوسيلة ليتمكن التاج من الوصول إلى ثروة تلك الرهبانيات والأديرة. وكان معنى هذا أن على السلطات العامة العلمانية، المحلية والمركزية على السواء، أن تتدخل لتولِّي دور راعي المريض والفقير. هنا أصبح لدينا بالفعل جنين فكرة دولة الرفاهية، دولة المسؤولية العامة عن صحة ورفاه أولئك الذين يفتقرون إلى الوسائل الكافية. مرة أخرى لست بمتخصصة، ولست على الدرجة نفسها من الثقة التي كانت لدى عالم الاجتماع ماكس فيبر (Max Weber) بشأن العلل والمسببات، ولكن يبدو واضحاً على الأقل أن دولة الرفاهية التي تطورت أكثر في دول أوروبا الشمالية، مثل السويد، قد مرت عبر الإصلاح.

وحينما نحلل بزوغ دولة الرفاهية السويدية، فإننا نشدد غالباً على العوامل الاجتماعية. وكما قلت من قبل، فإن قوة دافعة مهمة كانت هي الحركة العمالية في أواخر القرن التاسع عشر، وتكوين النقابات العمالية الحديثة والأحزاب السياسية الجماهيرية الحديثة كرد فعل إزاء البؤس والاستغلال الجماعيين اللذين أعقبا التصنيع. كذلك فإننا نشير غالباً إلى حركات اجتماعية أخرى تصادفت مع الحركة العمالية ـ حركة الاعتدال(*) والحركات الدينية المنشقة. وغالباً ما يتم التشديد على الكيفية التي أدت بها هذه الحركات جميعاً دور ميادين التدريب في العمل السياسي بالنسبة إلى أناس من خلفيات عادية، عمالية أو فلاحية. وقد حظيت هذه الحركات بمستوى عالٍ من

(*) حركة الاعتدال (Temperance Movement): حركة اجتماعية ظهرت في أوروبا وفي الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكانت بمثابة جهد منظم لتشجيع الاعتدال في استهلاك المواد المسكرة والضغط من أجل التزام العفة الجنسية بالامتناع من جانب الجنسين. وقد تشكلت معظم تنظيمات الحركة من نساء وأطفال عانوا الأمرّين من أزواج وآباء سكّيرين، وفي ذلك الوقت كان اللوم يلقى على الخمور بشأن مختلف مشكلات المجتمع وعلل الأفراد بما في ذلك الجريمة. وكان الميل في بدايات الحركة إلى استخدام أسلوب الإقناع، لكنها لم تلبث أن اتسمت بالحدة والهياج من جانب المحافظين والليبراليين على السواء. وفي كل الأحوال تميزت الحركة بانتشار نزعة التعاون الدولي بين تنظيماتها. وبلغت ذروة نجاحها عندما صدر التعديل رقم ١٨ للدستور الأمريكي في عام ١٩١٩ بفرض حظر الخمور (Prohibition)، وهو الذي دام حتى عام ١٩٣٣ إذ ألغاه التعديل رقم ٢١ على الدستور الأمريكي. ومنذ صدور هذا الإلغاء فقدت الحركة زخمها ووصلت إلى نهايتها.(المحرر)

الشرعية السياسية في مجتمعنا، وتقليدياً كان عدد من أعضاء البرلمان في السويد من خلفية واحدة أو أكثر.

بالطبع كان التصنيع القوة الدافعة الاقتصادية الرئيسة خلف بزوغ دولة الرفاهية، فلقد جعل دولة الرفاهية تبدو ضرورية، لكي تعوض عن بعض آثاره الاجتماعية السيئة، ووفرت لها قاعدة اجتماعية. لكن هناك أيضاً جذوراً مهمة في الشرائح الأخرى من المجتمع السويدي، ففي سويد ما قبل الصناعة كانت الزراعة هي النشاط الأساسي وظلت كذلك لزمن طويل بعد التصنيع. وكانت السويد تختلف عن معظم البلدان الأوروبية الأخرى بامتلاكها نظاماً للزراعة أقل إقطاعية بكثير. كانت مؤلفة في جانب كبير منها من مزارعين صغار من أصحاب الأملاك المشاع. وفي الجماعات الزراعية كان هناك حس قوي بالهوية. كانت الفروق الطبقية الاجتماعية صغيرة نسبياً وكان هناك حس بالتضامن داخل الجماعة. وأنا نفسي أتحدر من جماعة زراعية صغيرة، في قسم من السويد حيث يفترض أن هذا التعقيد كان قوياً وطويل العمر بنوع خاص، وحيث كان أبواي وأجدادي وأعمامي وعماتي جميعاً أعضاء في حركة الاعتدال، وفي جمعيات محلية أخرى كثيرة، كما كانوا نشطين في العمل السياسي المحلي.

كان احتساء الخمر مشكلة اجتماعية خطيرة وواسعة الانتشار في السويد في أواخر القرن التاسع عشر، وقد بدد جدي الكبير الكثير من أرضه الزراعية وفقدت جدتي ذراعاً لها التهمتها آلة حصاد لأنها كانت مخمورة وهي تستعملها. لهذا كانت هناك أسباب كافية لجيل آبائي وأجدادي ليصبحوا من الممتنعين عن تعاطي المسكرات. ويرجع تاريخ تشريعنا المتعلق ببيع الكحول ـ الذي سبب لنا بعض المتاعب مع الاتحاد الأوروبي ـ إلى ذلك الوقت.

وكما قلت، فإن جدي، الذي ولد في عام ١٨٨٣، كان مزارعاً صغيراً على أرض مشاع. كان لديه ١٣ حفيداً. ويوجد بين أبناء عمومتنا معلم واحد (كان أيضاً يمتلك مزرعة الأسرة) وطبيب أسنان واحد ومهندس مدني واحد واثنان من حملة درجة الدكتوراه في الهندسة المدنية، وأستاذ جامعي واحد في الفيزياء التقنية، وصحافي تليفزيوني واحد، وواحد يمتلك شركة ناجحة للكومبيوتر، واقتصادي واحد وزوجة واحدة لصاحب فندق تركي وموسيقي محترف واحد، ودبلوماسي واحد.

أي إنه خليط كبير. كيف حدث هذا؟ حسناً، هناك طبعاً إجابة بسيطة. كان هناك ـ ولا يزال هناك ـ نظام عام للتعليم المجاني، وصولاً إلى مستوى الجامعة. وكان التعليم ـ حينما كنت وأبناء عمومتي نكبر ـ لا يزال يعني الحصول على وظيفة جيدة. والأمر ليس بهذه السهولة بالنسبة إلى خريجي المدارس الثانوية اليوم. لأن أساساً بالغ الأهمية لبزوغ دولة الرفاهية كان بطبيعة الحال هو النمو الاقتصادي. ومن الناحية

الاقتصادية فإن السويد بدأت من الرأس إذا قورنت مع معظم البلدان الأوروبية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية. وخلافاً لأوروبا القارة وجيراننا الشماليين وبريطانيا، لم نكن محتلين ولا كان اقتصادنا قد جف الدم في عروقه بفعل الحرب. لقد أفدنا من الصعود الاقتصادي بعد الحرب، حدّثنا صناعتنا. الموظفون والنقابات العمالية عملوا في انسجام كبير معاً في ما يعرف بروح سالتسجوبادن(*) حيث جرى التفاوض بصورة منظمة على مستوى مركزي بين اتحاد أصحاب الأعمال والاتحاد المركزي للنقابات من دون تدخل من الدولة. وقد اتبع هذا النموذج أيضاً من جانب نقابات العمال ذوي الياقات البيضاء، ونقابات خريجي الجامعات.

وهنا، فإنني أعتقد أن من المهم أن أضيف كلمة أخرى عن دور الهجرة. إنها لحقيقة أن نمونا الاقتصادي في خمسينيات القرن الماضي وستينياته قد حدث في جانب منه بفضل تدفق ضخم من العمال المهاجرين من فنلندا واليونان وإيطاليا ويوغوسلافيا. كان هذا انعكاساً لاتجاهات سابقة، ففي أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كانت السويد بلد مهاجرين. لقد صدرنا قسماً كبيراً من فائضنا السكاني، وبخاصة إلى الولايات المتحدة. وتسمعون أحياناً عن أزمة الشرق الأوسط توصف بأنها أزمة تحديث، وقد قارنها عالم السكان الفرنسي إيمانويل تود(**) بالأزمات التي مرت بها أوروبا أثناء القرن التاسع عشر. ولكن هناك ـ بالطبع ـ فارقاً مهماً هو أن فرصة الهجرة إلى الخارج نحو آفاق أفضل ليست متاحة بسهولة لشباب الشرق الأوسط والشمال الأفريقي كما كانت لجيل أجدادنا في السويد.

لقد تحدثت عن دولة الرفاهية السويدية، ولكن نموذجنا ـ بطبيعة الحال ـ ليس نموذجاً فريداً، إنما يمكن اعتباره ضرباً من نموذج اجتماعي أوروبي. وهو يوجد في أشكالٍ شتى، ولكنني أعتقد أن ثمة سمة مشتركة كامنة ـ وهذه تأتي بصورة أكثر ما تكون وضوحاً إذا ما قارنها المرء مع النموذج الاجتماعي الذي يوجد في الولايات

(*) سالتسجوبادن (Saltsjobaden) اسم مدينة سويدية عقد فيها اتفاق يحمل اسمها في عام ١٩٣٨ بين الاتحاد العام للعمال السويديين والاتحاد العام السويدي لأصحاب الأعمال، وكان اتفاقاً اعتبر نقطة تحول في العلاقة بين العمل ورأس المال بعد اضطراب استمر أربعين عاماً من قسوة الصراعات الصناعية. وقد جاء الاتفاق نتيجة انتصارات متتالية للاشتراكيين الديمقراطيين في الانتخابات العامة أدرك بعدها أصحاب الأعمال أنهم لن يتمكنوا من إلحاق الهزيمة بالنقابات العمالية. ويوصف هذا الاتفاق بأنه عبر الهوة بين الفروق الطبقية القديمة بين العمال أصحاب الياقات الزرق (العمال الصناعيين) وأصحاب الياقات البيضاء (الموظفين والمهندسين وما إلى ذلك)، كما شكل الاتفاق نموذجاً جديداً تماماً للمساومة الجماعية وطريقة لحل الصراعات بين العمل ورأس المال. (المحرر)

(**) إيمانويل تود (Emanuel Todd) مؤلف كتاب **ما بعد الإمبراطورية** *(Après l'empire)* الذي ذاعت شهرته في العالم كثيراً منذ صدوره في عام ٢٠٠٣. (المحرر). انظر: Emmanuel Todd, *Aprés l'empire: Essai sur la décomposition du systéme américain* (Paris: Gallimard, [2003]).

المتحدة ـ وهي الفكرة القائلة بأن إطاراً مجتمعياً هو ضرورة لأداء اقتصاد السوق لوظائفه، كذلك فإن ثمة قدراً كافياً من الإعفاء من الضريبة العامة كوسيلة لتمويل الاستهلاك الجماعي. وأعتقد أن باستطاعة المرء أن يقيم الحجة على أن الفكرة المطابقة في الولايات المتحدة يمكن أن توصف بأنها الزعم وبأن معظم المشكلات في المجتمع تحل على أحسن وجه على أيدي أفراد في سوق، وأنه كلما قل تدخل الحكومة كان أفضل، ومن ثم يكون هناك حد منخفض من الإعفاء الضريبي.

ليس هناك نموذج كامل. ونموذجنا ـ كأي نموذج آخر ـ يحتوي على معضلات وعلى تصارع أهداف، فهناك ـ على سبيل المثال ـ المداولة بشأن ما إذا كان أفضل للأطفال أن يبقوا في البيت أو يذهبوا إلى مركز للرعاية اليومية. وأنا أعتقد شخصياً أن الإجابة هي في كليهما، وليس في أيهما. وبطبيعة الحال ليس هذا موضوعاً يخص القسوة، إنما هو مسألة للنساء والرجال كليهما. وثمة مناقشة تدور في السويد في الوقت الحاضر حول ما إذا كان نظام الإجازة الموضوعة للأبوين حتى يتشاركها الأمهات والآباء. وهناك مسألة أخرى تناقش على نطاق أوسع في الوقت الحاضر، وهي مسألة ـ لا أميل أنا نفسي فيها للاعتقاد بأن لدينا أي سبب للفخر ـ تتعلق بالكيفية التي نعامل بها مسنِّينا. إن ما نراه هناك ـ في الحقيقة ـ هو اتجاه تُحول فيه المسؤولية عن الناس المسنين إلى الأسرة، نظراً إلى أن الموارد الاقتصادية لمجتمعنا لتوفير الرعاية لدعم دولة الرفاهية تزداد ندرة.

لقد زرت كوسوفو قبل عام، وقد أمدتني هذه الزيارة بتبصر بشأن أساس آخر لدولة الرفاهية، وبالنسبة إلى النموذج الأوروبي بوجه عام، وتبصره أعتقد أنه حيوي. إنه الثقة، أو ـ كما يصفه الباحث الأمريكي روبرت بوتنام (Robert Putnam) ـ رأسمال اجتماعي، ويمكن أيضاً أن تدعوه حساً مشتركاً بالهوية يتجاوز حدود الأسرة أو العشيرة، يولّد ثقة بأن مؤسسات المجتمع المجردة ـ الحكومة والبرلمان والمحاكم والسلطات المحلية والشرطة، إلخ ـ موجودة لأجلي، لأجلنا، وليس لشخص آخر يريد أن يستغلني أو يستغلنا.

كان واضحاً لي في كوسوفو أن ما يحاول المجتمع الدولي القيام به هناك هو إدخال مؤسسات اجتماعية ـ شرطة، مدّعون، محاكم قانونية، أحزاب سياسية، إلخ ـ في مجتمع لا يملك الناس فيه ذلك. وقد قلت في البداية إنني أتفق مع آمارتيا سين الذي شدد على قدرة الرجل ـ والمرأة ـ على التعلم والتكيف. وأعتقد أن هناك قيماً عالمية. ولكني مقتنعة أيضاً ـ وأنه سيكون له هو الآخر اعتقادي نفسه ـ بأنه يتعين على الناس أن يقرروا لأنفسهم ماذا يعتقدون بإمكان تطبيقه في نموذج جديد في مجتمعاتهم هم. وهذه مسألة كرامة، مسألة احترام للعلاقات بين الناس.

(٢)

التجربة السويدية في الرفاهية الاجتماعية: نشوؤها وتطورها

يحيى أبو زكريا

تعتبر السويد من ناحية المساحة رابع أكبر دولة في أوروبا، حيث تبلغ مساحتها ٤٥٠ ألف كيلومتر مربع، وتبلغ المسافة ما بين أقصى شمالها وأقصى جنوبها ١٦٠٠ كيلومتر. وبالرغم من أن السويد تقع في أقصى الشمال، فإنّ مناخها معتدل نوعا ما، والفضل في ذلك يعود إلى تيار الخليج الدافئ في المحيط الأطلسي الذي يقوم بتدفئة البحار المحيطة بالسويد. ومن الصفات التقليدية للمناخ في السويد، نجد الفصول الأربعة متميزة إلى جانب موجات المنخفضات الجوية التي تأتي عادة إلى السويد من جهة الغرب حاملة معها الأمطار الغزيرة والثلوج الكثيفة. ويتميز فصل الشتاء بانخفاض درجة الحرارة إلى تحت الصفر المئوي، ويصل أحياناً إلى الثلاثين تحت الصفر المئوي بينما يتميز فصل الصيف بارتفاع في درجة الحرارة بشكل يمكّن المرء أن يسبح في البحر حتى في أقصى شمال البلاد، وتصل درجة الحرارة إلى حوالى ٣٠ درجة مئوية فوق الصفر. يبلغ عدد سكان السويد ٩ ملايين نسمة وهم منتشرون في جميع أنحاء البلاد، وبالرغم من ذلك توجد مناطق طبيعية واسعة غير آهلة بالسكان. يسكن ما يزيد عن ٥٠ في المئة من السكان في المدن الخمس الكبرى وهي ستوكهولم ويتبوري ومالمو وأوبسالا وأوري برو.

تكسو الغابات أكثر من نصف مساحة السويد وتشكل المناطق الزراعية أقل من عشر مساحتها. ويوجد في البلاد العديد من البحيرات وأرخبيلات كبيرة، وبخاصة

على امتداد ساحلها الشرقي. أما الجزيرتان أولاند وجوتلاند فهما أكبر جزيرتين في السويد وتمتازان بظروفهما الطبيعية الخاصة. وعلى امتداد حدود السويد مع النرويج تقع منطقة الجبال السويدية والتي يبلغ طولها ١٠٠٠ كيلومتر وعرضها ١٠٠ كيلومتر.

أولاً: السويد في الماضي والحاضر

مسيرة المواطنين السويديين نحو الديمقراطية/ خلفية تاريخية

لمعظم التقاليد السويدية ارتباط بالدين المسيحي الذي دخل السويد منذ ما يزيد عن ألف عام حيث نشر مبشرون كاثوليكيك الديانة المسيحية بين سكان السويد الوثنيين، ولذلك نجد أن للأعياد السويدية أصلاً وثنياً ألبست ثوباً كنسياً في القرن العاشر الميلادي، مثل احتفالات عيد منتصف الصيف وعيد الميلاد الذي تحول إلى احتفال بذكرى مولد المسيح على الرغم من أن تقاليده تعود إلى الفترة الوثنية حيث كان سكان السويد يحتفلون، من خلال طقوس خاصة، عندما تكون أيام الشتاء حالكة السواد. وفي القرن السابع عشر تحولت السويد إلى دولة مسيحية بروتستانتية وتحولت الكنيسة تدريجياً إلى مؤسسة دينية مرتبطة بالحكومة، رئيسها الروحي هو الملك، وتمّت إدارة البلاد بصورة تامة بحسب تعاليم الكنيسة البروتستانتية التي أطلق عليها اسم الكنيسة السويدية. وكانت الكنيسة تستخدم كأداة للتوصل إلى الوحدة السياسية. وفي أواخر القرن الثامن عشر تم تشريع قرار يقضي بمنح حرية الديانة للذين ينتمون إلى طوائف دينية أخرى مثل الكاثوليك واليهود والمسلمين، وإعطائهم فقط الحق في ممارسة ديانتهم في أماكن عبادتهم.

وفي خلال الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر نمت صحوة دينية قوية في السويد بسبب الاستياء من تصرفات الكنيسة السويدية الحكومية وقام المعمدانيون والميثوديون بتأسيس طوائف مسيحية مستقلة وكنائس حرّة. خلال القرن التاسع عشر كانت السويد عبارة عن مجتمع زراعي فقير يتميز بنظام الطبقات. ولم يكن لدى غالبية الشعب السويدي أية إمكانيات للتأثير على القرارات السياسية، وكان حق التصويت مقصوراً على فئة قليلة من الرجال الأغنياء. وكان للملك سلطة كبيرة، بالرغم من أنه لم يكن يحكم بصورة مطلقة.

هذا وقد طرأت تغيرات كبيرة في المجتمع السويدي خلال القرن التاسع عشر وبصورة رئيسية من الناحية الاجتماعية، وازداد عدد السكان ولكن الأراضي الزراعية لم تكن كافية لإطعام الجميع، وساءت ظروف السكان المعيشية في السويد. وتذكر كتب التاريخ أن ١,٢ مليونين ومائة ألف من سكان السويد البالغ عددهم ٤ ملايين نسمة، اضطروا إلى الهجرة إلى أمريكا الشمالية في الفترة الواقعة ما بين ١٨٥٠ -

١٩٢٠م. ولكن لم يتمكن معظم الفقراء من شراء تذاكر سفر إلى أمريكا، فعاش في السويد عدد كبير من المواطنين في فقر مدقع. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يذكر أنه كان يتم عرض الأطفال اليتامى ـ أو الأطفال الذين لم يكن بمقدور أولياء أمورهم تدبير معيشتهم ـ في مزاد علني بحيث يأخذهم من يستطيع رعايتهم بأقل التكاليف بالنسبة إلى نظام رعاية الفقراء. وكانت مؤسسة رعاية الفقراء حتى عام ١٩٥٦ هي المؤسسة التي تساعد من لا يستطيع تدبير أمور معيشته بنفسه.

وفي العقد السابع من القرن التاسع عشر حدثت نهضة اقتصادية كبيرة في السويد وبدأت النهضة الصناعية بصورة رئيسية، وبرزت طبقة العمال الذين نظموا أنفسهم ضمن نقابات عمالية أطلق عليها اسم الحركات الشعبية التي كافحت للحصول على جزء من النمو الاقتصادي الذي ازدهر نتيجة النهضة الصناعية. وفي الوقت الذي تزايدت فيه ثروة الأغنياء، كان يغلب على ظروف العمال المعيشية طابع الفقر. قام أرباب العمل أيضاً بتنظيم أنفسهم في منظمات أرباب العمل، حيث كانت النزاعات في سوق العمل أمراً معتاداً حتى العقد الثالث من القرن العشرين، عندما عقدت منظمات أرباب العمل ومنظمات العمال معاهدة كان من بين الأشياء التي تضمنتها الاتفاق على حل النزاعات عن طريق المفاوضات.

وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأ تشكيل الأحزاب الحديثة، وكان العامل الرئيسي الذي دعا إلى تأسيسها يتلخص في النزاعات التي كانت سائدة في المجتمع. ومن الأسباب الأخرى ارتفاع نسبة المثقفين من عوام الناس. ومن أهم إنجازات الأحزاب آنذاك، تطبيق إصلاح المدرسة الشعبية العليا عام ١٨٤٢ وتحسين سبل المواصلات وزيادة الاهتمام بالمسائل السياسية.

كما أدّت التغيرات التي طرأت على المجتمع إلى بروز الصحف اليومية الحديثة. ومن بين القوة العاملة الإجمالية في السويد ـ التي يبلغ عددها ٦,٤ مليون شخص ـ فإننا نجد أن القطاع الصناعي يوظف ما يزيد عن مليون شخص، بينما توظف الحكومة والبلديات مليوناً وسبعمائة ألف شخص، وقطاع الرعاية الصحية والطبية يوظف حوالى ٥٠٠٠٠٠ شخص.

يوجد في السويد بطالة ملحوظة وبخاصة في صفوف المهاجرين. ومن الجدير بالذكر أن الحصول على عمل في السويد يعتبر صعباً حتى ولو كانت فرص العمل متوافرة بصورة جيدة، إذ إن الأمر يتطلب معرفة جيدة باللغة السويدية ودراسات مهنية تتناسب مع النهضة التقنية المعاصرة. يوجد في السويد قانون خاص بالمساواة في الحياة العملية، يمنع هذا القانون أرباب العمل من ممارسة التميز ضد الموظفين، ويتابع وكيل

الجمهور لشؤون المساواة ومجلس شؤون المساواة، أن أرباب العمل يطبقون القانون بصورة صحيحة، واستفادت النساء من قانون المساواة بشكل ملحوظ، فأغلب الوزراء اليوم من النساء وحوالى ٤٠ في المئة من أعضاء البرلمان من النساء.

١ ـ الفصل بين الكنيسة السويدية والدولة

تخلصت السويد من سيطرة الكنيسة البروتستانتية بعد أن صدر قانون فصل الكنيسة عن الدولة وتحويل الكنيسة إلى طائفة دينية أسوة بالطوائف الدينية الأخرى. وسرى هذا القانون اعتباراً من الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، وتحولت السويد إلى دولة علمانية قلباً وقالباً، ليس لها دين رسمي ولا كنيسة حكومية. ولم يأتِ هذا الطلاق وليد صدفة، وإنما استغرقت المفاوضات مدة ٥٠ سنة. النظام البرلماني الديمقراطي الذي يعتمد على دستور يعترف بالحقوق والحريات العامة كفل للمواطنين حرية التدين، وممارسة الشعائر الدينية وإقامة أماكن العبادة الخاصة التي يقدم لها دعماً مالياً من خلال مؤسسة حكومية متخصصة في هذا المجال. ويشكل النظام الدستوري المتبع في السويد ضمانه أكيدة للحد الأدنى من المثل والقيم ومعايير السلوك الاجتماعي الملزمة للجميع. ووضعت القيم والمثل الخاصة بأي دين من الأديان في خانة الحقوق الشخصية وضمن حيز اجتماعي واسع. وغالباً ما تستمد هذه الحقوق مشروعيتها من الدستور.

لقد حددت القوانين الدستورية وبإسهاب حق المهاجرين في ممارسة شعائرهم الدينية أسوة بالمواطنين الأصليين، ويشدّد الدستور على مناهضة التمييز العنصري على أساس العرق أو اللون أوالدين. ويقدم للمهاجرين التسهيلات اللازمة حتى يتمكنوا من تنظيم أنفسهم في إطارات قانونية تسمح لهم بالحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية، ونشر ثقافتهم وتحقيق أهدافهم ما لم تتعارض وبنود القانون المدني للمجتمع، مثل ذبح الحيوانات من دون تخدير مسبق، والتزوج بثانية.

يحق لأي جماعة دينية تتبنى النهج الديمقراطي أن تسجل نفسها رسمياً ولا تحتاج اعترافاً من الحكومة، بالرغم من انفصال الكنيسة البروتستانتية عن الدولة، إلا أن أثر المسيحية ما زال موجوداً في كثير من القوانين المتعلقة بالأحوال المدنية، والأعياد المسيحية ما زالت تعتبر رسمية ويحق لها اقتطاع جزء محدد من ضريبة الدخل مقابل التزامها بالإشراف على المقابر في السويد. لكن هذا لا يعني أن طريق المهاجرين مفروش بالورود، أو أن وجودهم مرغوب فيه من طرف جميع أفراد المجتمع السويدي. وكيفما كان الحال، فالوضعية لا يمكن مقارنتها بما يجري للمهاجرين المسلمين في ألمانيا وفرنسا والنمسا.

٢ ـ النظام الاقتصادي في السويد

يسمى النظام الاقتصادي في السويد عادة باسم (النظام الاقتصادي المختلط) وهذا يعني أن معظم الشركات مملوكة من قبل القطاع الخاص بينما تمتلك الحكومة وتدير أمور البريد والهاتف والسكك الحديد وجزءاً من إنتاج الطاقة الكهربائية رغم خصخصة جزء من هذه الممتلكات. بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة تمتلك بعض الشركات الضخمة. وفي السويد يتحمل المجتمع أيضاً مسؤولية قسم كبير من قطاع الرعاية الصحية والطبية والمدارس والجامعات والخدمات الاجتماعية الأخرى.

ويتحمل الرجال والنساء بأنفسهم مسؤولية تدبير أمور معيشتهم. ويتحمل المجتمع مسؤولية ملاحظة الأطفال خلال فترة عمل أولياء الأمور. ويوجد في السويد أشكال مختلفة لنظام ملاحظة الأطفال مثل دور الحضانة ودور الحضانة العائلية ودور ملاحظة أطفال المدارس والمدرسة التمهيدية الجزئية والمدرسة التمهيدية المفتوحة. يدفع الشخص رسماً محدداً بحسب دخل الفرد، أي يزيد إذا كان الدخل مرتفعاً ويقل إذا كان الدخل قليلاً. أما الأشخاص الذين لا يستطيعون تدبير أمور معيشتهم مثل المهاجرين الجدد واللاجئين كبار السن والمرضى والمعاقين، فتقوم شبكة الحماية الاقتصادية بتقديم الأموال لهم من خلال نظام خاص يكفل لهم الحد الأدنى من المستوى المعيشي. كما يحصل المواطن على تعويض عن فقدان دخل العمل بسبب المرض أو الحمل أو الولادة، وتسمى نقدية الوالدين حيث يحق لهم التعطيل عن العمل لمدة ١٨ شهراً، ويقوم مكتب التأمينات العامة بدفع تعويض مالي عن دخل العمل الذي يفقده أحد الأبوين بسبب ذلك. تدفع الدولة أيضاً نقدية الطفل العامة مرة كل شهر لجميع الأطفال المقيمين في السويد والذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة. ويتم دفعها بصورة أوتوماتيكية إلى أحد الوالدين. إن حجم التعويض الذي يحصل علية الشخص يعتمد عادة على حجم الدخل وغالباً ما يعادل ٨٠ في المئة من الدخل ولمدة سنة واحدة. إن شبكة الحماية الاجتماعية الموجودة في السويد هي نتيجة العمل الذي قامت به الأحزاب السياسية، وكفاح نقابات العمال والمنظمات الشعبية على امتداد ١١٠ سنوات. وأساس ذلك هو قيام جميع العاملين بدفع جزء من مرتباتهم على شكل ضرائب وعن طريق قيام أرباب العمل بدفع رسوم التأمينات الاجتماعية. ولا يحصل المرء على إعانات مادية من المجتمع إلا في حالات المرض والبطالة عن العمل.

٣ ـ معاش الشيخوخة في السويد

إن سن التقاعد أو الخروج على المعاش في السويد هو٦٥ سنة لكل من الرجال والنساء. ولكن هناك إمكانية للحصول على التقاعد المبكر عند بلوغ المرء سن الستين.

٤ ـ الضرائب عماد المجتمع السويدي

بالمقارنة مع الدول الأخرى، فإن السويد تتميز بارتفاع نسبة الضريبة فيها. وفي مقابل ذلك فإن الخدمات الاجتماعية متطورة جداً مثل خدمات التعليم والرعاية الطبية والصحية. يدفع المواطن ٣٥ في المئة إلى ٣٠ في المئة ضريبة دخل، ويدفع ١٢ في المئة ضريبة القيمة الإضافية على الأطعمة و٢٥ في المئة على البضائع الأخرى. ويدفع أرباب العمل حوالى ٣٢ في المئة رسوم التأمينات الاجتماعية، تضاف إلى ضريبة الدخل التي يقوم رب العمل باقتطاعها ودفعها إلى سلطة الضريبة في المحافظة. وهناك ضريبة الثروة والمباني. والعمل من دون ضريبة يسمى عملاً اسود وهذا ممنوع بحكم القانون.

٥ ـ مجتمع الترف والثراء

يطلق على السويد عادة اسم مجتمع الترف، فالمحالّ التجارية في السويد عامرة بالبضائع الثمينة وتتسابق الحملات الدعائية على جذب المواطن لشراء البضائع. ويبدو أن الأموال توجد لدى الجميع بغير حساب وبإمكانهم شراء مختلف الأشياء. ولكن لو عرف السبب بطل العجب كما يقال، لقد وقع السويديون في فخ بطاقات الائتمان البلاستيكية ويدفعون اليوم مبالغ طائلة لسداد الديون التي يصعب عليهم التحرر منها. ولشراء الأشياء الثمينة مثل البيوت والسيارات والأثاث المنزلي، يقوم السويديون باقتراض النقود ويدفعون الأقساط ذات الفائدة العالية على امتداد سنوات عديدة. حتى قضاء الإجازات خارج السويد تتم بالاقتراض.

٦ ـ الأمن الاقتصادي في السويد

لقد استطاعت مملكة السويد، ومن خلال العمل الدؤوب لمؤسساتها، أن تقضي بالكامل على الفقر والعوز، والحكومة تكفل للجميع مهما كانت ظروفهم حق الحصول على ما به يسدّون حاجياتهم. ورغم كل ما حققته السويد في هذا المجال، فإن دوائر القرار والمؤسسات البرلمانية والاجتماعية وغيرها من المؤسسات تبحث في خطط تطويرية للمستقبل. وقبل الإشارة إلى آليات تحقيق الأمن الاقتصادي في السويد لا بدّ من الإشارة إلى أن الشعب السويدي يقدّس العمل تقديساً ويعتبر شرف المرء في عمله، بل إنه يعتبر العمل جزءاً من هويته وشخصيته، والفرد السويدي في مكان عمله أشبه بالآلة ويستحيل أن يبدد وقت العمل هنا وهناك، وقلما تصادف زملاء العمل يتحدثون في ما بينهم فالكل منصرف إلى عمله، وفي العائلة السويدية تجد كلا الوالدين يعملان كل في مجاله الخاص، ولا يستحي السويدي على الإطلاق من العمل، فقد تجد الكاتب ممرضاً، أو معلماً في مدرسة كما هو شأن الكاتب السويدي الكبير هو كان ناصر، وقد تجد المهندس يعمل بائعاً في أحد المحالّ الكبرى، والفوارق

المهنية لا وجود لها في السويد، فقد تصادف رئيسة البرلمان على متن دراجتها تتجول في مدينة أوبسالا العلمية، وقد تصادف رئيس الوزراء يتجول في شوارع مالمو مسقط رأسه، فالصفة المهنية موجودة فقط في دائرة العمل، بعدها يتساوى كل الناس.

وتعتبر الحكومة السويدية أن قطاعي التعليم والصحة هما أهم ما في الحياة ولذلك تذهب نصف الميزانية إلى تطوير هذين القطاعين، الأمر الذي أدىّ إلى توفير الصحة والعلم. ومعروف أن الفرد السويدي يعمّر إلى سن التسعين والمئة أحياناً، وقد لا تفرق في السويد بين امرأة عمرها ستون سنة وامرأة عمرها أربعون سنة في العالم العربي، يضاف إلى هذه الشروط البيئة النقية التي تصرف عليها الحكومة السويدية الكثير من ميزانيتها.

وتختلف السويد عن بقية الدول الأوروبية ذات الاقتصاد الرأسمالي المتوحش، أنها في الوقت الذي تنتهج فيه سياسة الاقتصاد الحر، فإنّ الحكومة السويدية وضعت سياسة اجتماعية أمنية لحماية جميع الطبقات التي قد تتضرر من آثار اقتصاد السوق، فهي من جهة تقدم مساعدة لكل طفل سويدي أو أجنبي مقيم بطريقة شرعية، وهذه المساعدة تصل إلى حساب الأم أو الأب في البنك، وكل طفل يأخذ ما قيمته ١٠٠ دولار. وإذا كان للعائلة ٥ أطفال مثلاً فإن هذه العائلة تتلقى ٥٠٠ دولار، وهذه المنحة من الدولة السويدية هي لكل العوائل السويدية أو العوائل المهاجرة المقيمة بطريقة شرعية، ولا فرق إذا كانت هذه العوائل غنيةّ أو محدودة الدخل، وهذه المساعدة هي في الأساس للأطفال حتى يشعروا من صباهم بعدم الحرمان. ويقوم ذووهم بشراء حاجيات الأولاد الضرورية من لعب وكومبيوتر وثياب وغيرها من الكماليات.

وغير هذه المساعدة، فإن الدولة السويدية تقدم ما يسمى بمساعدة السكن وهي تعطى لمحدودي الدخل أو للذين لا دخل لهم بتاتاً، وهذه المساعدة هي نصف قيمة الإيجار تقريباً، ولذلك لا يوجد في السويد أزمة سكن أو أزمة الذين يبيتون في العراء كما هو الشأن في أكثر من عاصمة عربية وأوروبية.

وفي ما يخص الأفراد الذين كانوا يعملون وطردوا من عملهم بحكم إفلاس شركاتهم أو انتهاء العقود التي كانت تربطهم بأرباب العمل، فإنه لا خوف عليهم اقتصادياً، وسوف يتلقون ما كانوا يتقاضونه نفسه من أعمالهم، ولكن هذه المرة من نقابة العمال التي تعوّض البطالين.

أما إذا كان الشخص لا عمل له إطلاقاً ولا دخل له، فإن المؤسسات الاجتماعية في السويد تتكفل بإعالته وفق نظام يدعى التكافل الاجتماعي، حيث تقتطع الحكومة ضرائب من الشركات الكبيرة والعمال وتعطيها لمعدومي الدخل وهكذا يعيش الجميع

وفق تراضٍ وتوافق. لكن هذا لا يعني أن الحكومة تترك البطالين ومعدومي الدخل من دون البحث عن حلول جذرية لمشاكلهم، ولذلك تفتح دورات تعليمية وثقافية لهذه الشريحة من الناس حتى يحسّنوا من مستواهم العلمي وبالتالي تنفتح أمامهم فرص كبيرة للمستقبل، هذا المستقبل الذي يوليه السويديون أهمية خاصة وكبيرة. ولعلّ بعد نظرهم هذا هو الذي مكّن السويديين من إقامة مجتمع متميز في عالم كثير الأمواج والانهيارات!

ثانياً: السويد ثاني أفضل البلدان في العالم بحسب تقرير الأمم المتحدة، والعرب المهاجرون يعانون من البطالة المزمنة.

في الدراسة السنوية التي تقوم بها الأمم المتحدة في ما يتعلق بالتطور البشري والتي نشرت في السويد، احتلت النرويج المرتبة الأولى بين أفضل الدول التي يمكن العيش فيها وذلك للمرة الرابعة على التوالي، فيما تأتي السويد في المرتبة الثانية سنة ٢٠٠٤. وتعليقاً على هذه النتيجة قالت وزيرة المساعدات الخارجية كارين يمتين إنها سعيدة للغاية بهذه النتيجة، وإنه بالرغم من الصعوبات الاقتصادية، فالسياسة السويدية جيدة في ما يتعلق بمنحى التطور الذي يعيشه المواطن والمحافظة على عدم زيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء. وعن سبب هذا التطور أجابت الوزيرة السويدية بقولها إن إجمالي الدخل العام تطور في العام الماضي وكذلك التقسيم السياسي، لكن مستوى التطور في مجال ردم الهوة الاقتصادية بين الفقراء والميسورين احتلت السويد المرتبة الأولى.

وتبرز هذه الدراسة التي جاءت تحت شعار مركزي يشير إلى أنّ الحرية الثقافية شرط من شروط التطور البشري، وأنّ السويد حققت نجاحات مذهلة على صعيد المستوى التعليمي، الرعاية الصحية، والطول المتوقع لعمر الإنسان، وكذلك في مجالات أخرى من الصعوبة بمكان قياسها، كالمساواة بين الجنسين وحرية التدين والمعتقد، حيث تعتبر الديانة الإسلامية مثلاً الديانة الرسمية الثانية في السويد. وقد جاء في التقرير الأممي أيضاً أنّه يسكن اليوم في بلدان العالم التي تقدر بمائتي بلد خمسة آلاف عرق بشري وليس بينها بلد متجانس ثقافياً. الولايات المتحدة الأمريكية في بحث الأمم المتحدة حول رفاهية الإنسان في العيش فيها احتلت المرتبة الثامنة، لكن بلدان القارة الأفريقية تأتي في مرتبات متدنية، فبلدان هذه القارة تكافح ضد مرض الإيدز وتحدّيات خطيرة أخرى. والسؤال هو: ماذا يمكن السويد أن تساهم به في مساعدة هذه الدول؟ عن هذا السؤال تجيب وزيرة المساعدات الخارجية كارين يمتين بالقول إن السويد وضعت في أولويات مساعداتها الخارجية مكافحة مرض الإيدز في أفريقيا خلال سنة ٢٠٠٤، وذلك من خلال إسهامها في منظمتين تابعتين للأمم المتحدة تعملان في هذا

المجال، كما إنها ومن خلال مساهماتها في برامج العلاقات الثنائية بين السويد والبلدان الأخرى تدرج ضمنياً مساهمتها في برنامج مكافحة مرض الإيدز.

١ ـ تفاقم البطالة بين العرب والمسلمين في السويد

وجد عشرات الآلاف من العرب والمسلمين في السويد أنفسهم في قوافل البطّالين والذين تبددّت أحلامهم التي كانت تدور في مخيّلتهم قبل الهجرة إلى السويد، ولم تتمكّن أسواق العمل في السويد من استيعاب هذا الكمّ الهائل من البطالين الوافدين من العالم العربي والإسلامي. وقد تشارك في هذه النكبة المتعلمون حملة الشهادات العليا مع غيرهم من الذين لم تطأ أقدامهم مدرسة ابتدائيّة في بلادهم. ولعلّ محنة حملة الشهادات العليا من العرب والمسلمين أشدّ من محنة غير المتعلمين باعتبار أنّ الفئة الثانية تقبل أيّ عمل يعرض عليها من قبيل التنظيفات وغسل الأواني وغير ذلك من الأعمال التي قد لا ينسجم معها حملة الشهادات العليا الذين اضطروا إلى تغيير اختصاصاتهم، فأصبح الطبيب بائع ثياب والمهندس سائق حافلة والباحث الاجتماعي عامل تنظيف في المحالّ الكبرى. ومن المهن التي برع فيها العرب والمسلمون مهنة بائع متجوّل وبشكل كبير وملفت للنظر، إلى درجة أنّ العديد من الباعة المتجولّين من العرب والمسلمين أصبحوا علامات مميزّة في الساحات العموميّة السويديّة، وقد تخصصّ هؤلاء الذين منهم المتعلم والأميّ في بيع الزهور والورود، وبيع الخضروات والفواكه تحت خيام تشبه إلى حدّ كبير خيام الأسواق الشعبيّة في العالم العربي والإسلامي، وبيع الثياب المستوردة من العالم العربي والإسلامي، حيث يتنقّل الرجال أو النساء في المناطق التي تقطن بها أغلبيّة عربيّة وإسلاميّة لبيع بضائعهم. وبعض العرب والمسلمين يبيعون شطائر المقانق ـ المعروف في السويد بالكورف ـ للمارة والمشاة، وهؤلاء يملكون عربة صغيرة يتوافر فيها طبّاخ صغير جداً وعدّة بسيطة للعمل. والبعض يبيع محفظات النقود المستوردة من سوريا ولبنان وتركيا. والظاهرة الملفتة للنظر هي ازدهار مطاعم الفلافل الصغيرة حيث بات الإنسان السويدي يعرف بإتقان ما معنى الفلافل والحمّص إلى درجة أنّ أحدهم قال إنّ محالّ الفلافل العربيّة ستكتسح محلات الماكدونالدز الأمريكيّة. وفي تحقيق مع العديد من الباعة العرب والمسلمين في الساحات العموميّة السويديّة، تبينّ أنّ هؤلاء مضطرون للقيّام بهذه الأعمال لأنّها البديل الوحيد المتوفر لديهم. ومع الأزمة الاقتصاديّة التي باتت تعصف بكل أوروبا والسويد من المنظومة الأوروبيّة أصبحت البطالة شبحاً يهددّ السويديين أنفسهم فما بالك بالوافدين؟

وقد تمكنّ بعض الباعة المتجولّين من تطوير أعمالهم خصوصاً في ظلّ تشجيع

الحكومة السويدية للمشاريع التجاريّة الصغيرة التي يقوم بها المهاجرون سواء من العالم العربي والإسلامي أو من العالم الثالث، وربّ شخص كان يبيع الخضروات تحت خيمة تحولت خيمته إلى محل كبير، وربّ بائع متجول كان يبيع الورود فتح محلات في العديد من المدن السويدية لهذا الغرض. وقد تحول شاب فلسطيني كان يبيع المواد البالية والقديمة في ساحة من الساحات إلى صاحب خمسة محالّ. والأمر الذي يشجّع المثقفين وحملة الشهادات العليا من العرب والمسلمين على ممارسة مثل هذه الأعمال، هو أنّ السويدي يقدّس العمل تقديساً، وشعار السويدي مفاده العمل هو الحياة والحياة هي العمل. وقد يصادف المرء الكاتب السويدي يعمل في محطة القطار والسيّاسي يعمل سائق حافلة باعتبار أنّ العمل السياسي في السويد ليس حرفة ولا ينال ممارسه راتباً حتى لو كان في دوائر مسؤولة، بل يتقاضى بدلاً لحضوره الاجتماعات فقط. وقد يصادف المرء مسؤولا كبيراً يعمل في مصنع سيّارات بعد انتهاء مسؤوليته. وفي ظلّ عدم قدرة أسواق العمل السويدي على استيعاب هذا الكمّ الهائل من البطّالين العرب والمسلمين الذين يعيشون بفضل المساعدة الاجتماعيّة الشهريّة المقدمة من قبل البلديّات المركزيّة تصبح مهنة البائع المتجول أهم بديل، وخصوصاً بالنسبة إلى الذين يريدون جمع مبلغ شراء شقة وسيارة في بلادهم ولا يهمّ كيف تجمعّت الأموال!

ومن جهة أخرى، وجد عشرات المئات من الكفاءات العربية أنفسهم لاجئين في السويد فراراً من الواقع العربي الذي بات معروفاً للجميع حتى للدوائر الغربية، وإذا كانت هذه الطاقات العربية تنعم بالطمأنينة والأمان في ظل المجتمع السويدي، فإنها تشكو من معضلة ما زالت سارية المفعول وما زالت تقضّ مضاجع هذه الخبرات التي باتت تخشى على أدائها العلمي والعقلي أيضاً.

وتكمن هذه المعضلة في عدم وجود مكان في خارطة سوق العمل لهذه الطاقات، فحتى يتم الاعتراف بالطبيب أو المهندس، ناهيك عن أصحاب الاختصاصات الإنسانية والاجتماعية والفلسفية، يجب أن يبدأوا من جديد في دورات تعليم اللغة السويدية التي قد تستمر سنوات للحصول على مؤهل باللغة السويدية يضمن استمرار صاحب الكفاءة في مزاولة عمله أو عمل أخر.

ولذلك كثيراً ما نصادف في السويد ليس هجرة من بلد إلى آخر، بل هجرة من دائرة اختصاص إلى دائرة أخرى أبعد ما تكون عن الدائرة الأولى، فالمتخصص في الموسيقى العربية والموشحات الأندلسية يصبح ممرضاً، والطبيب يصبح مساعد ممرض بيطري، والمهندس يصبح صاحب مشروع تجاري صغير قد يكون لمحل للفلافل أو غيرها، أما أصحاب الاختصاصات الأخرى في مجال العلوم الإنسانية مثل علم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد،فهؤلاء يحتاجون أكثر من غيرهم في

تأكيد ذاتهم ومحاولة إيجاد موقع لهم، أي موقع في دوائر العمل.

وهذه المعضلة أرخت بظلالها على دوائر القرار والمراكز المعنية حيث أجرت مؤسسة الإحصاء المركزي السويدي استطلاعاً عاماً لمعرفة مدى استفادة السويد من هذه الكفاءات المهاجرة، واتضح أن ٨٠ في المئة من هذه الكفاءات تعيش تحت وقع البطالة، وعلى الأغلب، فإن العديد من هذه الكفاءات تحاول أن تخلق لنفسها شخصية جديدة، وقد يكون ميلاد الشخصية الجديدة لا علاقة له البتة بالشخصية القديمة. وكانت بعض الصحف السويدية في وقت سابق أشارت إلى أن العديد من المهاجرين الذين وجدوا وظائف يتقاضون رواتب أدنى بكثير من رواتب السويديين، علماً أن أصحاب الأسماء المهاجرة أو الأجنبية أقل حظاً في الحصول على عمل إلى درجة أن بعض الإيرانيين اضطروا إلى تغيير أسمائهم إلى أسماء سويدية للحصول على وظائف على اعتبار أن العديد من أرباب العمل عنصريون ولا يستسيغون وجود أجانب في شركاتهم، وللإشارة فإن القطاع الخاص المستحوذ على سوق العمل بالمطلق والتوظيف يتم أحياناً من منظور عنصري.

وتحظر الحكومة السويدية ممارسة التمييز العنصري، ويحق للأجنبي الذي يمارَس التمييز ضده أن يرفع دعوى على رب العمل السويدي ذي التوجهات العنصرية.غير أن المشكلة لا تكمن هاهنا، بل تكمن في ضياع مستقبل النخبة العربية التي كانت تأمل، أنها في ظل أجواء الحرية والطمأنينة، أن تؤكد نفسها وتسترسل في العطاء والإبداع، لكن اتضح لهذه النخبة أن تأكيد الذات في الواقع الغربي هو أعقد وأصعب من الهجرة الجغرافية، وأن الحضارة الغربية ورغم سمة الاعتراف بالآخر التي تميزها نظرياً، إلا أن الانغلاق هو السمة الواقعية وخصوصاً لجهة التعامل مع القادمين من العالم العربي والإسلامي.

ويبقى القول إن على السويد أن تضع إستراتيجية للاستفادة من هذه الطاقات العربية والمهاجرة عموماً وعلى الفور، وأن لا تكون الأنظار موجهة إلى من هم في صلب المهاجرين حفاظاً على التوازن السكاني.

والمدخل الصحيح إلى التوازن السكاني هو التوازن النفسي والعملي، وقد وعدت الحكومة السويدية بإيجاد مناصب عمل للمهاجرين ومساعدة الراغبين في فتح شركات خاصة على تحقيق مرادهم.

لكن هل يتحقق ذلك أم يستمر همّ النخبة العربية متواصلاً وكأن العروبة لعنة جديدة تلاحق أصحابها حتى لو كانوا لاجئين في بلاد الإسكيمو؟!

ثالثاً: أزمة النخب العربية في الغرب، دول شمال العالم مثالاً

لا شكّ أنّ السويد تعتبر من أكثر الدول التي قدمت خدمات جليلة للاجئين الذين وفدوا إلى السويد بسبب أوضاعهم السياسية أو الاقتصادية أو الإنسانية، وما فتئت الدوائر السويدية المعنية تضع الخطط تلو الخطط لاستيعاب هؤلاء اللاجئين وإعادة دمجهم في المجتمع السويدي.

وعندما يتمعن الباحث في شؤون هؤلاء اللاجئين أو المهاجرين، كما يحلو لكثيرين تسميتهم، يجد أنّ هناك خللاً كبيراً في استراتيجية إعادة دمج هؤلاء المهاجرين في الواقع السويدي في مختلف المجالات.

وإبقاء الوضع على ما هو عليه من دون إعادة النظر في هذه الإستراتيجية جعل الكثير من المهاجرين يعتقدون أنّ السلطات السويدية لا تفكر مطلقاً في طبقة المهاجرين بقدر ما تفكر في ذريتهم التي يعوّل عليها أن تكون سويدية ثقافة ولغة ومسلكية، وبالتالي يضمن الاستراتيجيون في السويد القضاء على الخلل السكاني بعناصر مستوردة لكن سويدية الهوى والهوية.

وهذا الاعتقاد الذي بدأ يتبلور لدى العديد من المهاجرين مردّه إلى ارتفاع نسبة البطالة بين المهاجرين، وعيش الآلاف منهم على المساعدات الاجتماعية التي لها تبعات خطيرة، خصوصاً بالنسبة إلى عوائل كان فيها الأب يسعى وراء قوت يومه من الفجر إلى الغروب قبل استقراره في السويد.

وإذا قمنا بدراسة موضوعية وتشريحية حول المهاجرين في السويد، يمكننا القول إن هؤلاء ينقسمون إلى شريحتين ـ نحن هنا لا نتحدث عن أطفال المهاجرين الذين يدرسون في المدارس السويدية، فذلك موضوع آخر، بل نتحدث عن البالغين نساءً ورجالاً ـ شريحة مثقفة ومتعلمة، وأخرى أمية، أو لنقل إنّ حظها من التعليم كان قليلاً.

وفي المدارس السويدية عندما يشرع الجميع بتعلم اللغة السويدية يلتقي الجميع حامل الدكتوراه وكاتب الطروحات مع الذي لم يعرف معنى معهد تعليمي في بلده.

ويضطر المهاجر المثقف أن يضيّع من خمس إلى سبع سنوات في تعلّم اللغة السويدية وإعادة تأهيل نفسه كما يريد السويديون الذين ابتلوا بالشهادات المزوّرة أيضاً، وبعدها تبدأ الحرب من أجل الحصول على عمل، وقد يكون العمل الذي ينتظر هذا الباحث لا ينسجم مع اختصاصه على الإطلاق، فربّ طبيب مهاجر صار ممرضاً، وربّ مهندس صار سائق سيارة أجرة، وربّ باحث صار كنّاساً، وهذا لا يعني بتاتاً أن العمل عيب، بل إنّ العمل في كل الفلسفات البشرية مقدّس، لكنّ هذا المهاجر المثقف

نظراً إلى غياب إستراتيجية تأهيله سويدياً، فقد الكثير من طاقته، وبدل أن يتقدم عمودياً يزداد انبطاحاً، وحتى بعد نضاله المرير مع اللغة السويدية وسعيه إلى الحصول على شهادة سويدية، فإنّ الأمل ضعيف في أن يجد عملاً مناسباً، وإذا كان محظوظاً فإنه يظل يتنقل من عمل إلى عمل بشكل مؤقت دائماً، وبهذا الشكل يصاب هذا المهاجر إمّا بإحباط نفسي ينقله لأولاده الذين سيتذكرون دوماً أنّ السويد أعطت أباهم الأمن السياسي والاقتصادي لكن لم تعطه الأمن المستقبلي، ولم تعطه دوره المطلوب، وبسبب مكوثه في البيت كثيراً بسبب البطالة، فإنّ هذا يعني اندلاع مشاكل أسرية، وتكفي إطلالة واحدة على إحصاءات الطلاق بين المهاجرين لنعرف خطورة الموقف.

وكان يفترض بالدوائر التي تخطط للمهاجرين أن تكون أوعى بكثير، لأن الأخطاء الراهنة ستجر إلى أخطاء مستقبلية، وخصوصاً على المدى المتوسط والبعيد.

أمّا في ما يخص الطبقة المهاجرة الأمية فهذه تحتاج إلى استراتيجية أخرى لجعلها في اتجاه واحد مع الإيقاع الحضاري في السويد، لأنّ الكم الهائل والخاطئ من الأفكار والكلمات التي تصدر منهم تجاه السويد يحتاج إلى إعادة التقويم، وخصوصاً أن هذه الأقوال تنتقل تلقائياً إلى أولادهم الذين يفترض أن يكونوا سويديين على المدى القريب.

صحيح أنّه لا يمكن قولبة سوق العمل في السويد على مقاس المهاجرين عالِمهم وجاهِلهم، لكن يمكننا أن نحد من الضياع الذي يعانيه أغلب المهاجرين الذين استاؤوا من عبارات من قبيل إنّ المهاجر يعيش بفضل الضريبة التي يدفعها السويديون العاملون والتجار للسلطات الضريبية.

إنّ في المهاجرين كفاءات ومثقفين كانوا يعتبرون الزبدة والصفوة في بلادهم، ويفترض أن يواصلوا في السويد وظائفهم الحضارية، ويفترض بالسويد أن تفتح أذرعها لهذه الكفاءات الجاهزة، ولا تعاملهم بنظرة عليّة، وإنّ نهضة قوية في أي أمة تحتاج إلى كل الأفكار والإبداعات والخبرات، وشعار «السويد متعددة الثقافات والحضارات» ينبغي ألا يكون مجرّد حلم، بل يجب أن يتحوّل إلى واقع، ونحن نقر أن في السويد من الذكاء ما يكفي لتحويل الحلم إلى حقيقة.

وقد وجد عشرات المئات من الكفاءات العربية أنفسهم لاجئين في السويد فراراً من الواقع العربي الذي بات معروفاً للجميع حتى للدوائر الغربية، وإذا كانت هذه الطاقات العربية تنعم بالطمأنينة والأمان في ظل المجتمع السويدي، فإنها تشكو معضلة ما زالت سارية المفعول وما زالت تقضّ مضاجع هذه الخبرات التي باتت تخشى على أدائها العلمي والعقلي أيضاً.

وتكمن هذه المعضلة في عدم وجود مكان في خارطة سوق العمل لهذه الطاقات، فحتى يتم الاعتراف بالطبيب أو المهندس، ناهيك بأصحاب الاختصاصات الإنسانية والاجتماعية والفلسفية، يجب أن يبدأوا من جديد في دورات تعليم اللغة السويدية قد تستمر سنوات للحصول على مؤهل باللغة السويدية يضمن استمرار صاحب الكفاءة في مزاولة عمله أو أي عمل آخر.

ولذلك كثيراً ما نصادف في السويد ليس هجرة من بلد إلى آخر، بل هجرة من دائرة اختصاص إلى دائرة أخرى أبعد ما تكون عن الدائرة الأولى، فالمتخصص في الموسيقى العربية والموشحات الأندلسية يصبح ممرضاً، والطبيب يصبح مساعد ممرض بيطري والمهندس يصبح صاحب مشروع تجاري صغير قد يكون محل فلافل أو غيره، أما أصحاب الاختصاصات الأخرى في مجال العلوم الإنسانية مثل علم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد، فهؤلاء يحتاجون أكثر من غيرهم تأكيد ذاتهم ومحاولة إيجاد موقع لهم أي موقع في دوائر العمل.

وهذه المعضلة أرخت بثقلها على دوائر القرار والمراكز المعنية حيث أجرت مؤسسة الإحصاء المركزي السويدي استطلاعاً عاماً لمعرفة مدى استفادة السويد من هذه الكفاءات المهاجرة، واتضح أن ٨٠ في المئة من هذه الكفاءات تعيش تحت وقع البطالة، وعلى الأغلب فإن العديد من هذه الكفاءات تحاول أن تخلق لنفسها شخصية جديدة وقد يكون ميلاد الشخصية الجديدة لا علاقة له البتة بالشخصية القديمة.

وكانت بعض الصحف السويدية في وقت سابق أشارت إلى أن العديد من المهاجرين الذين وجدوا وظائف يتقاضون رواتب أدنى بكثير من رواتب السويديين، علماً أن أصحاب الأسماء المهاجرة أو الأجنبية أقل حظاً في الحصول على عمل إلى درجة أن بعض الإيرانيين اضطروا إلى تغيير أسمائهم إلى أسماء سويدية للحصول على وظائف، على اعتبار أن العديد من أرباب العمل عنصريون ولا يستسيغون وجود أجانب في شركاتهم، وللإشارة فإن القطاع الخاص هو المستحوذ على سوق العمل بالمطلق والتوظيف يتم أحياناً من منظور عنصري.

وتحظر الحكومة السويدية ممارسة التمييز العنصري، ويحق للأجنبي الذي يمارَس التمييز ضده أن يرفع دعوى على رب العمل السويدي ذي التوجهات العنصرية.

غير أن المشكلة لا تكمن ها هنا بل تكمن في ضياع مستقبل النخبة العربية التي كانت تأمل أنها في ظل أجواء الحرية والطمأنينة تستطيع أن تؤكد نفسها وتسترسل في العطاء والإبداع، لكن اتضح لهذه النخبة أن تأكيد الذات في الواقع الغربي هو أعقد وأصعب من الهجرة الجغرافية، وأن الحضارة الغربية وبالرغم من سمة الاعتراف

بالآخر التي تميزها نظرياً، إلا أن الانغلاق هو السمة الواقعية وخصوصاً لجهة التعامل مع القادمين من العالم العربي والإسلامي.

ويبقى القول إن على السويد أن تضع إستراتيجية للاستفادة من هذه الطاقات العربية والمهاجرة عموماً وعلى الفور، وأن لا تكون الأنظار موجهة إلى من هم في صلب المهاجرين حفاظاً على التوازن السكاني.

والمدخل الصحيح إلى التوازن السكاني هو التوازن النفسي والعملي، وقد وعدت الحكومة السويدية بإيجاد مناصب عمل للمهاجرين ومساعدة الراغبين في فتح شركات خاصة على تحقيق مرادهم.

١ ـ العزوف عن العمل السياسي

وقد أظهرت دراسة قام بها اثنان من الباحثين في جامعة أوبسالا التي تقع على مقربة من العاصمة السويدية ستوكهولم، وهي من أعرق الجامعات في السويد وأوروبا، أنّ نسبة المهاجرين، ومنهم العرب والمسلمون ـ الذين يحملون الجنسية السويدية أو المقيمون بصفة شرعيّة في السويد ـ المشاركين في الحياة السيّاسية في السويد محدودة للغاية، وينأى المهاجرون بأنفسهم عن الخارطة السياسية السويدية رغم انفتاح هذه الأخيرة على المهاجرين وعدم ممانعتها في انضمام المهاجرين إليها. وفي السويد سبعة أحزاب تعتبر رئيسيّة وهي الحزب الاجتماعي الديمقراطي وهو الحزب الحاكم، وحزب المحافظين، وحزب اليسار، وحزب الشعب، وحزب البيئة ثم الحزب الديمقراطي المسيحي وحزب الوسط. والأقلية القليلة من المهاجرين ارتأت الانضمام إلى الحزب الاجتماعي الديمقراطي الحاكم أو حزب اليسار، وقلّة من أقباط مصر انضموا إلى الحزب الديمقراطي المسيحي حتى أصبح بعضهم نواباً في البرلمان السويدي.

ويحق للمهاجر الحاصل على الجنسية السويدية كائناً ما كان دينه ومذهبه أن يرشّح نفسه للانتخابات البلديّة والتشريعية. وهناك في دوائر قرار البلديات ـ البلديّات في السويد لها صلاحيات واسعة وهي التي تنظّم شؤونها ـ العديد من المهاجرين العرب من فلسطينيين ولبنانيين وإريتريين وأكراد وإيرانيين ويوغسلاف سابقين. وقد وعدت الوزيرة السويدية السابقة منى سالين المكلفة بشؤون الاندماج أن تعمل ما في وسعها لكي يصبح للمهاجرين موقع كبير في الخارطة السياسية السويدية كما في أسواق العمل، والمشكلة كما يوجزها بعض الباحثين السويديين تكمن في انكفاء المهاجرين على أنفسهم وعدم اهتمامهم بما يدور حولهم. وعلى سبيل المثال فقد كشفت دراسة استطلاعية سويدية أنّ عدد المهاجرين الذين يقرأون الصحف السويدية بشكل مستمر هم قلة قليلة لا يتجاوزون عدد أصابع اليد. والنخبة المهاجرة في

السويد موزعّة على نفسها بين فئة ترى وجوب تشكيل حزب سياسي ينطق باسم المهاجرين ويحمل قضاياهم المركزيّة إلى البرلمان السويدي ودوائر القرار ووسائل الإعلام المختلفة، وبين فئة ترى الاكتفاء بالعمل ضمن المعادلة السياسية السويدية. ومهما كانت الأسباب التي حالت وتحول دون انتظام المهاجرين في السويد في المعادلة السياسيّة السويدية، فإنّ الملاحظة الأساسيّة التي يمكن إدراجها في هذا السياق هي عدم توافق المهاجرين على مشروع أو رؤية واحدة، وإذا كان التشتت بات يشمل أبناء الجالية الواحدة، فما بالك بالمهاجرين بشكل عام؟

وتطالب الدوائر السويدية المهاجرين بلعب دور أكبر في الحياة السياسية السويدية خصوصاً لجهة ما يتعلق بإثراء مشروع مجتمع متعدد الثقافات كذاك الذي تسعى السويد إلى إقامته. وما يقال في الشأن السياسي هو عينه يقال في الشأن الإعلامي، إذ إن الجاليات المهاجرة تفتقد منابر إعلامية فاعلة بالرغم من أن وزارة الثقافة السويدية تقدم دعماً هائلاً للصحف والمجلات الناطقة بلغات موجودة في السويد كاللغة العربية والفارسية والكرديّة والتركيّة وغيرها. ويملك المهاجرون في السويد، بما في ذلك العرب والمسلمون، كل المقومات ليصبحوا رقماً إيجابياً وضاغطاً في الحياة السياسية السويدية، لكن غياب المؤسسات الفاعلة والمرجعيات التي ترسم النهج والرؤية هو الذي أبقى حالة التشتت سارية المفعول.

٢ ـ العرب والمسلمون في الغرب أسرى المؤسّسات الاجتماعية

يعيش مئات الآلاف من شبابنا في العالمين العربي والإسلامي على وقع حلم الهجرة إلى الغرب متصورين أن هذا الغرب الجميل الذي يشاهدونه في المسلسلات الغربية من قبيل «دالاس» و«داينستي» وروائع المسلسلات الغربية حيث الحدائق الغنّاء والشقراوات الجميلات والسيولة المالية الكبيرة والفرص المدهشة للثراء الفاحش، موجود فعلياً على خارطة الواقع في الجغرافيا الغربية.

وبسبب هذا التأثير الإعلامي بات جل شبابنا يفكرون في الهجرة إلى الغرب، وقلّما نصادف شخصاً يريد الهجرة إلى ماليزيا أو دولة أفريقية على سبيل المثال.

وقد تمكنت الماكينة الإعلامية الغربية من إحداث انشطار في شخصية الإنسان العربي والمسلم إلى درجة أن بدنه في الجغرافية العربية والإسلامية، وعقله الباطن والظاهر في الجغرافيا الغربية.

والغرب من الداخل غيره من الخارج، بمعنى أنّ الصورة الوردية الموجودة في ذهنية الكثير من شبابنا وشاباتنا عن الغرب ليس هي الصورة الحقيقية الفعلية للغرب،

صحيح أنّ الغرب استطاع أن يقيم نظام مؤسسات ويوفر ضمانات ما للعمل السياسي والإعلامي وغير ذلك، غير أن الجوانب الأخرى تحمل الكثير من السوداوية.

هاجر عشرات الآلاف من العرب والمسلمين إلى الغرب طلباً للأمن السياسي أو الاقتصادي، والعدد الكبير من هؤلاء المهاجرين حصلوا على حقّ الإقامة في الغرب عن طريق اللجوء السياسي أو الإنساني، والثلث الثالث إما حصل على الإقامة عن طريق الزواج من امرأة غربية أو بمساعدة أحد الأقرباء، حيث يمكن أن يحصل الإنسان على إقامة في الغرب تحت عنوان جمع الشمل الأسري المعمول به في بعض الدول الغربية سابقاً والملغى حالياً في كل الدول الغربية بعد توحيد قوانين اللجوء السياسي والإنساني في دول الإتّحاد الأوروبي.

ولم يتمكّن هذا الكمّ الهائل من المسلمين من الانخراط في أسواق العمل الغربية التي ضاقت ذرعاً حتى بالمواطنين الأصليين الذين باتوا يعانون حالة بطالة قاتلة لم تتمكّن المنظومة السياسية الغربية من وضع حدّ لها.

وقد وجد المسلمون أنفسهم في الغرب على الهامش، أي مواطنين من الدرجة الثانية، بتعبير باحث سويدي اعتبر أنّ المهاجرين العرب والمسلمين يعيشون عالة على الضرائب التي يدفعها الغربيون لمصالح الضرائب التي تدفع لهؤلاء المسلمين على شكل مساعدات اجتماعية تقدم شهرياً إلى العوائل العربية والمسلمة.

وعدم انخراط ثلثي المسلمين في الغرب في أسواق العمل الغربية مرده إلى العنصرية الشديدة لأرباب العمل الذين يوظفون غربياً من طينتهم، وخصوصاً بعد أن أشيع بأن العربي والمسلم وبمجرد انضمامه إلى وظيفة ما يشرع في التغيب عن العمل لدواع صحية، ثمّ يقدّم شتى المبررات للحصول على ما يعرف بالتقاعد المبكّر، كما إنّ أربابَ العمل يفضلون منح الوظائف لغربيين ومواطنين يفهمون القوانين السائدة في الغرب.

وعندما يتمعن الباحث في شؤون هؤلاء اللاجئين أو المهاجرين كما يحلو لكثيرين تسميتهم، يجد أنّ هناك خللاً كبيراً في استراتيجية إعادة دمج هؤلاء المهاجرين في الواقع الغربي في مختلف المجالات، وإبقاء الوضع على ما هو عليه من دون إعادة النظر في هذه الاستراتيجية، الأمر الذي جعل الكثير من المهاجرين يعتقدون أنّ السلطات الغربيّة لا تفكر مطلقاً في طبقة المهاجرين بقدر ما تفكر في ذريتهم التي يعوّل عليها أن تكون غربية ثقافة ولغة ومسلكية، وبالتالي يضمن الاستراتيجيون في الغرب القضاء على الخلل السكاني بعناصر مستوردة لكن غربية الهوى والهوية.

وهذا الاعتقاد الذي بدأ يتبلور لدى العديد من المهاجرين، مرده إلى ارتفاع نسبة

البطالة بين المهاجرين، وعيش الآلاف منهم على المساعدات الاجتماعية التي لها تبعات خطيرة، خصوصاً بالنسبة إلى العوائل التي كان فيها الأب يسعى وراء قوت يومه من الفجر إلى الغروب قبل استقراره في الغرب.

وإذا قمنا بدراسة موضوعية وتشريحية حول المهاجرين في الغرب، يمكن القول إن هؤلاء ينقسمون إلى شريحتين ـ نحن هنا لا نتحدث عن أطفال المهاجرين الذين يدرسون في المدارس الغربية، فذلك موضوع آخر، بل نتحدث عن البالغين نساءً ورجالاً شريحة مثقفة ومتعلمة، وأخرى أمية، أو لنقل إنّ حظها من التعليم كان قليلاً.

أمّا في ما يخص الطبقة المهاجرة الأمية فهذه وضعها أخطر بكثير حيث الضياع المطلق، وقد يلتقي حامل الدكتوراه والأمي القادمان من البلاد العربية في مطعم ويتشاركان الوظيفة نفسها، وهي غسل الصحون.

وبسبب عدم قدرة المسلمين أو الأغلبية منهم في الحصول على العمل، فإنهم يلجأون إلى المؤسسات الاجتماعية للحصول على مساعدات اجتماعية ويكون المسلم أو المسلمة مجبرين على الحضور شهرياً إلى مباني هذه المؤسسات المكتوب على بعض أقسامها:

قسم المساعدة الاجتماعية. وفي ذلك إشارة أنّ الذي يتردد على هذه الأمكنة سيحصل على المساعدة الاجتماعية، وقد يحدث أن يلتقي العشرات من أبناء البلد الواحد في المكان نفسه، الأمر الذي يترك آثاره النفسية الكبيرة على قسم كبير من هؤلاء الذين جاؤوا ليطلبوا المساعدة الاجتماعية بعد أن كانوا يعيلون أسرهم بعرق جبينهم في بلادهم.

وحتى هذه المساعدة التي يحصل عليها المسلمون من المؤسسات الاجتماعية تعطى بذلّة شديدة لطالبها، إلى درجة أن مواطناً عراقياً روى أنه توجه آخر الشهر إلى مؤسسة الشؤون الاجتماعية للحصول على مساعدة، فقال لمسؤولة في هذه المؤسسة: أريد راتبي، فأجابته بصوت مرتفع: «عيب عليك لا تقل راتبي فالراتب يأتي بجهد جهيد، قل أريد مساعدة أو عوناً».

ويضطّر المسلمون إلى أخذ المساعدات الاجتماعية من المؤسسات الاجتماعية الغربية لأنهم لا يقدرون على إعالة أنفسهم من خلال عمل، كما لا يقدرون على أعباء الحياة الأخرى من دفع رسوم الإيجار والطبابة التي تتكفل بدفعها هذه المؤسسات الاجتماعية وتحديداً في دول أوروبا الشمالية.

وعندما يضطر المسلم إلى أخذ مساعدة اجتماعية من المؤسسات الاجتماعية يصبح لديه مسؤول أو مسؤولة يتدخلان في تفاصيل حياته اليومية والأسرية ويخضع

إلى تحقيق مستمر، ويمنع عليه السفر مطلقاً إلى بلاده، بل يمنع عليه الذهاب إلى الحج لأنّه لا يعيل نفسه ولا يمكن أن يستخدم المساعدة الاجتماعية لهذه الأغراض، حيث تعطى المساعدة لشراء الأكل له ولأولاده. وقد حدث في السويد والدانمارك أن قطعت المساعدات الاجتماعية عن بعض الناس بمجرد أن علم المسؤول في المؤسسة الاجتماعية أنّ آخذ المساعدة ذهب إلى الحج أو السفر.

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ المسؤولة الاجتماعية تسأل دوماً زوجة طالب المساعدة هل يصلها حقها من المساعدة الاجتماعية أم لا؟!

وإذا كان الجواب بالنفي تبعث المساعدة باسم المرأة لتصرف على بيتها، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع خلافات داخل الأسرة والذي كثيرا ما ينتهي إلى الطلاق بسبب عدم تعوّد الرجل المسلم على قيمومة المرأة.

ولهذا المسؤول أو المسؤولة الاجتماعية أن تلزم طالب المساعدة بأي عمل حتى في تنظيف المراحيض وتنظيف العجزة وإلباسهم حفاظات بعد تنظيفهم، ويجد المسلم أو المسلمة نفسيهما مضطرين إلى مثل هذا العمل وإلا قطعت عنهما المساعدة الاجتماعية.

وتقدّر هذه المساعدة وفي أرقى الدول الغربية التي تقدم مساعدات اجتماعية مرفهة بـ ٣٠٠ دولار للمرأة و٣٠٠ للرجل كما في السويد والدانمارك والنرويج، والأطفال أيضاً يحصلون على مساعدات متفاوتة وبحسب الأعمار.

ومثل هذه القيمة يستطيع أن يجنيها المسلم في بلاده ومن دون أن يدوس على كرامته ويُخضع حريته الشخصية للابتزاز.

وللإشارة، فإنّ هذه المساعدات التي تقدمها البلديات الغربية أو المؤسسات الاجتماعية للعرب والمسلمين البطالين، تقتطع من الضرائب التي يدفعها الموطنون لسلطات الضرائب بطريقة إجبارية، وهو الأمر الذي جعل البعض في كثير من العواصم الغربية يقول شفاهاً وكتابة إن الكثير من المسلمين يعيشون بفضل الضرائب التي ندفعها لسلطاتنا.

٣ ـ مسلمون يغيّرون أسماءهم للحصول على عمل في السويد

تعيش الأغلبية الساحقة من المسلمين في السويد على المساعدات الماليّة التي تقدمّها لهم مؤسسات الشؤون الاجتماعيّة التي تتولّى الإشراف على العوائل المسلمة، ولكل عائلة مسلمة تتلقى مساعدة اجتماعية مسؤول أو مسؤولة اجتماعية تتولى متابعة كل صغيرة وكبيرة في هذه العائلة، وتتدخل في تفاصيل هذه العائلة، من قبيل متابعة الرجل وماذا يعمل، المرأة وماذا تعمل، الأولاد وكيفية تعامل الوالدين معهم.

ولهذه المسؤولة أو المسؤول أن تجبر من يتلقى المساعدة الاجتماعية على القيام بأي عمل تطبيقي في مجال التنظيفات أو غيرها بما في ذلك الأعمال الدنيا مقابل الحصول على المساعدة الاجتماعية وهي حوالى ٢٠٠٠ كرونة سويدية ـ كل دولار أمريكي يساوي سبع ونصف كرونة ـ بينما السويدي الذي يقوم بهذه الأعمال يحصل على أزيد من ألفي دولار أمريكي، وإذا احتج العربي أو المسلم يقال له أنت هنا تمارس عملاً تطبيقيّاً، وإذا لم يمارس هذا العمل التطبيقي تقطع عنه المساعدة الاجتماعية وعليه أن يبحث عن رزقه في مكان آخر.

والمؤسسة الاجتماعيّة عينها تتولى كفالة العوائل المسلمة لدى شركات السكن لكي تحصل هذه العوائل على سكن يليق بها، والكفالة هنا ضروريّة لأنّ شركات السكن لا تمنح سكناً لمن لا يملك دخلاً منتظماً.

وهذا لا يعني أن العرب والمسلمين في السويد يتقاعسون عن البحث عن وظيفة تغنيهم من ذلّ سؤال المؤسسات الاجتماعية عن المساعدة الاجتماعية شهرياً، والتي جعلت باحثاً سويدياً يصف الذين يعيشون بفضل المساعدة الاجتماعية وأغلبهم من العرب والمسلمين والقادمين من العالم الثالث إلى السويد بأنهم مواطنون على هامش المجتمع السويدي باعتبار أنّهم يعيشون بفضل الضريبة التي يدفعها المواطن السويدي العامل لحكومته، وقد أفاد تقرير رسمي نشرته الصحافة السويدية قبل أسبوع أن مليون شخص في السويد يتلقون المساعدة الاجتماعية في السويد.

٤ ـ تمييز عنصري كبير في السويد ضد المهاجرين

وقد نشرت صحيفة **أخبار اليوم** (*Dagensnyheter*) السويدية الذائعة الصيت تحقيقاً طويلاً تناول الظلم الذي يحيق بالمهاجرين العرب والمسلمين وأبناء العالم الثالث من قِبَل أسواق العمل في السويد، ومن المتوقع أنّ يستمر هذا النقاش السياسي في السويد وخصوصاً بعد فشل سياسة الاندماج في السويد التي حولت المهاجرين إلى مواطنين من الدرجة الثانية يعيشون بفضل المساعدة الاجتماعية.

وقد لجأت الجريدة المذكورة إلى طريقة ذكيّة للوصول إلى النتيجة المذكورة، حيث كلفّت أربعة سويديين، اثنان منهم من أصول سويدية واثنان من أصول مهاجرة، ويحملان اسمين عربيين، وأجرى الأربعة اتصالات بكل أرباب الوظائف الشاغرة التي أعلن عنها أرباب العمل في إعلانات مكاتب العمل ومؤسسات التوظيف، وقد حصل السويديان على الوظائف المعلنة فوراً فيما لم يحصل السويديان ذوا الاسمين العربيين على أي وظيفة.

وبحسب الجريدة فإنّ هناك تمييزاً عنصرياً كبيراً ضدّ العرب والمسلمين في أسواق العمل السويدية، وهو الأمر الذي جعل عشرات الأفراد العرب والمسلمين وغيرهم يتخلون عن أسمائهم العربية والإسلامية للحصول على عمل في أسواق العمل، فأصبح محمد أندرشون وخالد أصبح سفنسون وأماني أصبحت آنا ومريم فيكتوريا وما إلى ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تغيير الاسم في السويد في متناول كائن من كان ويستغرق ذلك مدة ملء الاستمارة لدى الجهات المختصّة.

وفي هذا السيّاق يقول بويان أصغري الإيراني الأصل إنه غير اسمه إلى سفين ساندنيل وهو اسم سويدي خالص على أمل العثور على عمل راهناً أو مستقبلاً، واضطرت فتاة مسلمة تدعى أماني أن تغيّر اسمها إلى آنا على أمل العثور على عمل أيضاً لأن أسواق العمل السويدية عنصرية تجاه العرب والمسلمين تحديداً.

وبحسب مصادر مطلعة في مصلحة تسجيل النفوس فإنّه خلال نصف السنة الماضية اضطر عشرات العرب والمسلمين إلى تغيير أسمائهم بغية الحصول على عمل لإعالة أنفسهم وللخروج من إذلال المؤسسات الاجتماعية لهم، وخصوصاً أن كلمة المساعدة الاجتماعية ممقوتة جداً في السويد وهي تعطى عادة للمعاقين جسدياً.

وللإشارة، فإن المؤسسّة التي تنظر في قضايا التمييز العنصري تستقبل يومياً عشرات الشكاوى من المهاجرين وأغلبهم من العرب والمسلمين الذين طردوا من أعمالهم أو رفضت طلبات توظيفهم، علماً أنّ الكثير منهم لديهم مؤهلات علمية لا يملكها السويدي.

ولأجل ذلك صرحت وزيرة الاندماج السويدية السيدة منى سالين أن الحكومة السويدية صرفت ملايين الكرونات لإدماج المهاجرين في المجتمع السويدي، وكان يفترض ـ تقول منى سالين ـ أن نصرف هذه المبالغ على إقناع السويديين بضرورة الانفتاح على المهاجرين، وذلك بيت القصيد في مسألة الاندماج في الغرب.

٥ ـ الفرار من هذا الواقع المرير إلى الفضائيات العربية

أصبحت ظاهرة الهوائي المقعّر ـ البرابول ـ في السويد ملفتة للنظر، وباتت هناك ملازمة بين الهوائي المقعّر والمهاجر القادم من العالم العربي والإسلامي، حيث يكفي وجود الهوائي المقعّر على شرفة في عمارة للتأكيد على أنّ الساكن في الشقة شخص قادم من العالم الثالث.

وأوّل ما يقدم العربي والمسلم على شرائه لدى وصوله إلى السويد وحصوله على الإقامة هو الهوائي المقعّر الذي يربط هذا المهاجر بوطنه وبقيّة البلاد العربيّة

والإسلاميّة، وإذا كان هذا الأمر إيجابياً إلى حدّ ما حيث يبقى المهاجر معايشاً لأحداث بلاده وبقيّة البلاد العربيّة والإسلاميّة، إلا أنه ينفصل انفصالاً كاملاً عن المجتمع الجديد الذي يعيش فيه والذي يفترض أن يتعرف على تفاصيله السياسية والثقافية والاجتماعية، ليتمكنّ من تأكيد دوره والتأثير في محيطه، فالعديد من العرب والمسلمين، كما أظهرت إحصاءات رسميّة، لا يشاهدون التلفزيون السويدي نهائياً ولا يتابعون أيّاً من البرامج السياسية والثقافية والحوارية التي تعرض على القنوات السويدية، أمّا الجرائد السياسية اليوميّة فلا يلمسونها البتّة، وما يحبّه كثير من المهاجرين هو مطالعة الإعلانات والهرولة وراء البضائع الرخيصة التي تسمح لهم بادخار بعض المال وشراء شقّة في بلادهم بعد عودتهم إليها.

ونظراً إلى البطالة العارمة والمستفحلة وسط العرب والمسلمين في السويد، وحصولهم على الإعالة من المؤسسات الاجتماعيّة، فإنهم يقضون أغلب الأوقات أمام الفضائيّات العربيّة التي يسميها بعض الوعاة في السويد بالفضائيّات الغنائية نظراً إلى انعدام الفائدة فيها وتحولّها إلى فضائيات طرب.

وانكباب الآباء والأمهات على الفضائيّات العربية جعل لغتهم السويدية ضعيفة للغاية، بل إن أولادهم باتت لغتهم السويدية ضعيفة، الأمر الذي جعلهم يتراجعون في مدارسهم، خصوصاً إذا علمنا أن بعض المدارس السويدية صارت حكراً على الأجانب. ويؤكّد التربويون السويديون أنّ الإتقان الكامل للغة السويدية هو الشرط الأساس للنجاح في المجتمع السويدي. وللإشارة فإن البرامج التلفزيونيّة السويدية الخاصة بالأطفال فيها توجيهات لغويّة وتربوية للأطفال.

وربمّا هذا ما يفسّر ترك أبناء العرب والمسلمين مقاعد الدراسة قبل وصولهم إلى الجامعة أو الثانويّة. وعدم انخراط العرب والمسلمين في الواقع السياسي والثقافي والاجتماعي السويدي أدى إلى تحولهم إلى مجرد متفرجين على ما يدور في المجتمع السويدي متأثرين غير مؤثرين، مفعول بهم غير فاعلين. وعندما يلتقي العرب والمسلمون فيما بينهم، فإن الأحاديث تكون من وحي برامج الفضائيّات وما تثيره أحياناً بعض البرامج، وقلمّا، أو ينعدم، أن يتمّ التطرق إلى مقالة تناولت وضع المسلمين في السويد مثلاً أو تحليلاً يُناقش كيفية دخول المهاجرين إلى أسواق العمل السويدي، وقد صدق من قال إنّ العرب والمسلمين في السويد أجسادهم هنا وعقولهم هناك، والمنافي عندهم قناطر للعبور وليست لصناعة دور وتقديم الوجه المشرّف للحضارة العربيّة والإسلاميّة!

المناقشات

١ ـ حسن نافعة

استفدت كثيراً من الأبحاث والتعليقات التي قدمت في هذه الجلسة الثرية، والتي كانت جلسة متكاملة إلى حد كبير حيث نوقشت في الجزء الأول منها قضية عامة تتعلق بتأثير العولمة على دولة الرفاه سواء في مجموعة البلدان المتقدمة أو في مجموعة البلدان النامية، وخصص الجزء الثاني منها لمناقشة حالة السويد كنموذج على دولة الرفاه في مجموعة البلدان المتقدمة.

ملاحظاتي في هذه المداخلة تدور حول قضايا منهجية تتعلق بتعريف الدول النامية والدول المتقدمة من منظور مفهوم الرفاه وكيفية دراسة أثر العولمة على كل منهما، أي على الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

وأريد أن أذكّر بالسياق الذي ظهر فيه مفهوم دول العالم الثالث، وهو كما نعلم مفهوم تم صكه بالقياس إلى التعبير الذي كان يشير إلى الطبقة الثالثة إبان الثورة الفرنسية، وهي طبقة النبلاء من ناحية، وطبقة رجال الدين من ناحية ثانية والطبقة الثالثة التي لا ينتمي أفرادها إلى هاتين الطبقتين. ومفهوم العامل الثالث ظهر في إطار نظام دولي منقسم، سياسياً، إلى معسكرين: معسكر رأسمالي متقدم تقوده الولايات المتحدة؛ ومعسكر اشتراكي يقوده الاتحاد السوفياتي، وأيضاً في ظل نظام دولي منقسم، اقتصادياً، إلى معسكرين أيضاً أحدهما متقدم صناعياً وتكنولوجياً، وآخر متخلف صناعياً وتكنولوجياً. والعالم الثالث هو العالم الذي لا ينتمي إلى أي من المعسكرين المتصارعين سياسياً، واتخذ معظمه سياسة أقرب إلى عدم الانحياز، وهو العالم الذي لا ينتمي إلى الدول المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً ويقع كله أو معظمه في إطار الدول المتخلفة.

لكن هذا العالم في الواقع ليس عالماً واحداً ولكنه عوالم كثيرة ومختلفة، وبخاصة

إذا نظرنا إليه من منظور مفهوم الرفاه، فهناك دول غنية في الدول النامية لكنها ليست دول رفاه. والنموذج على ذلك مجموعة دول الخليج مثلاً. والدول النامية يمكن إعادة تقسيمها وتصنيفها إلى مجموعات كثيرة إذا ما أخذنا معيار التعليم، أو النظام الضريبي المطبق، أو نظام التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية. . إلخ. وكلها من مؤشرات دولة الرفاه أو دولة الرعاية الاجتماعية.

في هذا السياق أود أن أشير هنا إلى أننا نركز في بعض الأحيان، عندما نبحث في آثار العولمة عن شماعة نعلق عليها الكثير من أخطائنا الداخلية وعدم قدرة النخب في دول العالم الثالث على بناء دولة حديثة تتعامل مع ظاهرة العولمة بإيجابياتها، إذا كانت لها إيجابياتها، وسلبياتها، وهي كثيرة، كما يجب أن يكون.

الأمر نفسه ينطبق على مفهوم الدول المتقدمة، فهذا المفهوم قد يكون صحيحاً من منظور اقتصادي، وبخاصة من منظور التقدم الصناعي والعلمي والتكنولوجي، ولكنه ليس صحيحاً من منظور دولة أو مفهوم الرفاه.

إن الدول في العالم يمكن إعادة ترتيبها وتصنيفها من منظور الرفاه. وفي هذا السياق لن تكون الدول الأكثر تقدماً من الناحية العلمية والتكنولوجية هي بالضرورة أكثرها تطبيقاً لمعايير دولة الرفاه، بل إن دولة مثل الولايات المتحدة قد تأتي في نهاية سلم الرفاه أو قرب نهايته.

أما آخر ملاحظاتي فتتعلق بآثار العولمة على الدول المتقدمة والدول النامية، فنحن في دول العالم الثالث نتصور أن الآثار السلبية للعولمة تمس فقط الدول النامية. لكنني أعتقد أن الآثار السلبية للعولمة أكبر وأشمل من هذا كثيراً لأنها تعيد تشكيل الخريطة الطبقية والاجتماعية في العالم كله بمختلف دوله المتقدمة والمتخلفة معاً. وأظن أن السيدة أولا كودمندسون أشارت بحق إلى موضوع انتفاضة المهمشين الأخيرة في فرنسا ومدى خطورتها ليس فقط على فرنسا وإنما على أوروبا كلها. والواقع أن العولمة تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، والفوارق الطبقية في الدول النامية هي أكثر بكثير من الفوارق الطبقية في الدول المتقدمة. والعولمة تؤدي إلى ظهور عامِل فقير ومتخلف في الدول المتقدمة وعالم غني ومتعولم في الدول النامية. أي إن العولمة تعيد رسم الحدود بين الغنى والفقر على نحو يختلف عن الحدود السياسية الحالية بين الدول.

لكنني لا أود أن أنهي حديثي من دون الإشارة إلى أهمية ما أثارته السيدة أولا كودمنسون عن موضوع التعليم في السويد باعتباره المدخل الرئيسي نحو تحقيق دولة

الرفاه هناك. وربما يكون هذا هو الدرس الرئيس الذي يمكن أن نستخلصه من التجربة السويدية، فلا توجد دولة رفاه في ظل الجهل أو الأمية.

٢ ـ فاطمة محمد

في البدء أود الاستفسار من الدكتور منير عن الخلفية التاريخية، هل العولمة ظاهرة حديثة أو معاصرة ولا يمكن أن تنطبق على المرحلة الأولى من العصر الحديث التي بدأت فيها ظهور الحركة الاستعمارية؟ أليست الحركة الاستعمارية هي حركة عولمة في حد ذاتها؟ ألم تستخدم الآليات نفسها التي تستخدم اليوم وإن كانت اليوم هي أشد وحشية؟

المقارنة بين أثر العولمة على الدول النامية ومن ضمنها البلاد العربية، كنت أتمنى لو أن د. فهد يؤجل هذا الحديث إلى أن نتناول البلاد العربية بحد ذاتها، وأعتقد أن هناك أوراقاً تخص مجلس التعاون الخليجي.

كنت أتمنى أن يتم التركيز على الآليات التي تستخدمها العولمة في سبيل السيطرة على العالم الثالث، وأختلف مع الدكتور حسن نافعة بأننا أصبحنا نجعل من العولمة شماعة نعلق عليها نواقصنا وأخطاءنا ومشاكلنا في العالم الثالث. صحيح أن أنظمتنا تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية، ولكن من وضع هذه الأنظمة؟ ومن يدعمها؟ ومن يحميها؟ ومن مكنها من الإمساك بالثروة والسلطة؟

حركة الإجهاض المتواصلة التي تتعرض لها كل محاولة نهوض في المنطقة العربية هي بالدرجة الأولى بفعل هذا التحالف والتزاوج الحميم بين الأنظمة القمعية الفاسدة في البلاد العربية وبين أنظمة العولمة، مهما تغيرت التسميات سواءً كانت في أوروبا سابقاً الدولة الاستعمارية أو أمريكا اليوم.

الملاحظ أن آليّتي العولمة الأشد وحشية اليوم اللتين تتبعهما الجماعة التي تقف وراء العولمة هما صندوق النقد والبنك الدوليّان، وأعتقد أن هاتين المؤسستين أصبحتا أشد فتكاً من الجيوش الاستعمارية التي كانت تحقق لها الدول الاستعمارية أهدافها. وأتحدى من يقول إن هاتين المؤسستين قد نجحتا في تجربة واحدة في دول العالم الثالث، بل إن هاتين المؤسستين هما الآن وراء كل الكوارث والنكبات التي نعيشها. حينما يكون صندوق النقد والبنك الدوليّان اليوم فمن يقف عليهما، إحدهما يرأسه واحد مثل وولفويتز، أعتقد أنه لا نحتاج إلى أن نقول أو نتحدث عن بشاعة هاتين المؤسستين، فكما تكونون يولّى عليكم.

من الآليات الأخرى التي تستخدمها العولمة في بسط سيطرتها على العالم،

الاستغلال الفضائي المعلوماتي، ودوره بالذات في البلدان التي تعاني مشاكل في ما بينها نتيجة لتكوينها الطائفي الإثني، الفقر في خلق هذه المشاكل للإلهاء، ووضعه في بوتقة من الصراعات لأنه مطلوب منه أن يكون عبداً للعولمة. الشركات متعدية الجنسيات هذه شركات حقيقة والدور الذي تقوم به في سبيل ترسيخ مفهوم العولمة أو سياسات العولمة.

وهناك منظمة التجارة العالمية والدور الخطير التي تقوم به، وهيمنة الأنظمة العربية والدول العربية التي حصلت على فتوى في شرعية الدخول إلى منظمة التجارة العالمية.

إن هجرة العقول وهجرة رأس المال من أهم المعضلات التي يواجهها العالم الثالث.

دكتوره أولاً، فقط أريد أن أؤكد على أن ما يميز التجربة في السويد، أنها لم تكن استعماراً ولم تشترك في حروب، لكنها كانت دولة المؤسسات. الدولة القائمة على المؤسسات، دولة القانون. وأعتقد أن هذا هو سر المأساة التي نعيشها في دول العالم الثالث، إننا حتى الآن لا نبحث عن دولة الرفاهية، ولكن أين هي الدولة، نسعى من أجل إقامة الدولة بحد ذاتها؟

بالأمس قالت العزيزة أولا إنه حينما يولد الطفل السويدي يُهدى إليه كتاب. أقول لها في تراثنا وحتى الأمس القريب كان الطفل العربي عندما يولد يوضع القرآن الكريم على صدره، أما اليوم فيوضع خنجر أو مسدس على صدره.

٣ ـ إبراهيم العيسوي

اتصالاً بما جاء في ورقة د. منير الحمش وأيضاً في ورقة الأستاذة أولا كودمندسون، أود أن نتذكر أن نموذج دولة الرعاية جاء كحل بديل للاشتراكيين لمواجهة التناقضات في النظام الرأسمالي المتقدم، ولا سيما التناقض بين العمل ورأس المال، والتناقض بين القدرة على الإنتاج والقدرة على الاستهلاك في سياق فوارق واسعة في توزيع الدخل والثروة. وهو نوع من الحلول الوسط التي يسعى بها إلى إرضاء جميع الأطراف، ولكن شأنه شأن كل الحلول الوسط ـ قد يسير بسلاسة طالما أن هناك رخاء اقتصادياً، ولكن ما إن يتراجع النمو أو تبرز أزمة كساد حتى يتبرم الرأسماليون من ثقل الأعباء الضريبية المفروضة عليهم لتمويل خدمات دولة الرعاية الاجتماعية بإدعاء أن هذه الأعباء أصبحت مضادة للنمو والتشغيل، فتتجه الحكومات إلى تقليص عبء الضرائب وينكمش الإنفاق العام الاجتماعي، وذلك في

الوقت التي تستدعي فيه التطورات التكنولوجية والتحولات الديمقراطية وزيادة هذا الإنفاق.

وهنا تظهر دعوات مثل الليبرالية الجديدة والطريق الثالث لتقليص دور الدولة والخصخصة، وذلك لتبرير العجز عن المواءمة بين الإيرادات الضريبية المنكمشة والمطالب الاجتماعية المتزايدة. ومن ثم يتراجع مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية مفسحاً المجال لمفهوم دولة التهيئة الاقتصادية، ويعود مفهوم أثر التساقط أو التنقيط (Trickle Down) لمنافع النمو ليطل علينا بعد أن كان قد اختفى من الصورة. ويعزز من هذا التراجع عن دولة الرعاية في الدول الرأسمالية المتقدمة تراجع دور الحركة النقابية وانكماش نسبة العمال المنتظمين في نقابات عمالية، ربما تحت تأثير فترة التمتع بالخدمات الوفيرة التي قدمتها دولة الرعاية في هذه الدول. وهنا ربما تكون دولة الرعاية قد لعبت دور المهدئ أو المخدر للطبقة العاملة، ولو إلى حين.

ما أريد قوله، إن الحل لتناقضات الرأسمالية في الدول الصناعية المتقدمة والمتمثل في دولة الرعاية هو بلغة الرياضيات حل غير مستقر (Unstable)، وبلغة الاقتصاد والبيئة هو حل غير قابل للاستدامة (Unsustainable)، فهناك حد للتنازلات التي يمكن أن يقدمها الرأسماليون وهم غير مستعدين للنزول دونها، وإلا فإن الرأسمالية تكون قد تخلت عن وجودها ذاته وعن نظامها عينه. وهذا ما يضع دولة الرعاية في أزمة، وهذا أيضاً ما يطرح مجدداً قضية الحلول الجذرية لتناقضات الرأسمالية ولا سيما الحل الاشتراكي. وهنا درس مهم علينا أن نفكر فيه في الدول النامية بعامة والدول العربية بخاصة.

٤ ـ محمد محمود الإمام

عند حديثنا عن دولة الرفاهية الاجتماعية يجب أن نميز بين جانبين: هيكل الدولة والنظام الاقتصادي/ الاجتماعي فيها، ووظائف الدولة وما تتبعه من سياسات وإجراءات لتنفيذ غايات وأهداف تتحدد وفق آليات التعرف على الفرص والتحديات التي تواجهها الدولة، سواء نتيجة الأوضاع والتطورات المحلية أو بفعل القوى والمؤثرات الخارجية. وتجنح الدراسات السياسية إلى تحديد العوامل التي يشَكل بموجبها هيكل الدولة ويتطور مع تغير الفرص والتحديات ومدى النجاح في التعامل معها، وهو نجاح من منظور مختلف فئات المجتمع. وإذا ميزنا بين الدول المتقدمة والدول النامية، فإنه من المتوقع أن يتباين الجانبان: الهيكل والوظائف، بسبب اختلاف مراحل التنمية التي تحققت.

بالنسبة إلى الدول المتقدمة، فإنها تكون عادة قد اجتازت مراحل التطور الاقتصادي والتفاعل الاجتماعي لتستقر عند مستويات تتفاهم الأطراف المختلفة في المجتمع على إكسابها درجة مستمرة ومتصاعدة من القبول. وهي في الغالب تحقق وضعاً متميزاً على صعيد العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية، وتنشغل بوضع سياسات على المستويين القطري والدولي، بما فيه الإقليمي، تكفل لها استمرار هيكل وعلاقات الاقتصاد الدولي عند وضع يمكّنها من المحافظة على مكتسباتها بل وتعظيمها. ومن ثم تنظر إلى الداخل بعين الرضا عما حققته من حركات اجتماعية داخلية وبنيات ثقافية تعمل على جعلها نمطاً يحتذى.

الوضع يختلف في الدول النامية لأن الكيان السياسي يكون انعكاساً لحالة تخلّف ساهمت فيها إلى حد كبير الدول المتقدمة بالاستعمار الذي تمارسه بصورة مباشرة وغير مباشرة. وبحكم التخلف، فإنها تواجه أوضاعاً اجتماعية متردية وتعاني أنساقاً ثقافية متخلّفة. وبالتالي فإن مهام الدولة تختلف اختلافاً جذرياً عنها في الدول المتقدمة، لأن عليها أن تقود الحركة في جميع الجبهات السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية. ولا يوفر لها هذا، وبخاصة عند مستوياتها المتدنية من الدخل والفائض، موارد تكفي للوفاء بمتطلبات ترسم لمستويات من نوعية الحياة في الدول المتقدمة، كما إنّ القطاعين الخاصين الإنتاجي والمدني لا يكونان مؤهلين لتوفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

والمشكلة التي تتبلور أركانها في ظل العولمة هي أن هيمنة الدول المتقدمة على شبكة العلاقات الدولية والمؤسسات الدولية تفرض نمط توجيه الإنجازات التي حققتها الدول المتقدمة والغايات التي ترمي إلى تحقيقها. وعندما ظهرت الدعوة إلى التنمية في منتصف القرن الماضي، كان هناك اعتراف بدور مختلف للدولة في التنمية بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي، ومع تصاعد قوى العولمة زادت شراسة الهيمنة فأصبحت تطالب بهياكل للدولة تتفق ومتطلبات الرأسمالية العالمية بآلياتها المختلفة، ومن ثم تدعو إلى سياسات ترمي إلى التوافق مع شبكة العلاقات الدولية التي ترسمها على حساب الاحتياجات الأساسية لمواطني الدول النامية، وعلى هذه الأخيرة أن تخوض صراعاً من أجل بناء دولة قادرة على تحمّل أعباء التنمية بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية. وهي بهذا تحتاج إلى بناء ما يمكن تسميته دولة الرفاهية المستدامة.

الملاحظة الأخرى التي أطرحها في هذا المجال هي الرغبة في التعتيم على الاحتياجات الحقيقية للدول النامية، فقد أسدل ستار الفقر على مسرح التخلف ومقوماته التي ساهمت الدول المتقدمة، ولا تزال، في تنميتها، وأصبح مصطلح الفقر

باباً تكسب منه أطراف عديدة ويجرى تقسيمه إلى ظواهر عديدة وترسم سياسات مجزأة لمعالجة كل منها، وتحدد في ضوء ذلك المعوقات التي تقدم والتي تظل أقل من نصف تقديرات المجتمع الدولي للمستويات التي يجب أن تبلغها. ومن باب الفقر تروج لأنظمة وبرامج لإعادة الهيكلة وتعامل القضايا الاجتماعية على أنها مشاكل يجب حلها وليست مجتمعاً يراد بناؤه قادراً على تحقيق الرفاهية المستدامة. وبدلاً من أن يساهم التطور التكنولوجي المنبثق من الدول المتقدمة في معالجة أوضاع الدول النامية، فإنه يعمق في سياقاته الخاصة بالمعلومات والاتصالات إلغاء فرص بناء قدرات التنمية المعتمدة على النفس قطرياً وجماعياً.

٥ ـ صباح ياسين

لقد استمتعنا من خلال البحثين إلى كلمات، بعضها يدعو إلى التفاؤل، وأخرى تحذر من عواقب محتملة، وفي كلتا الحالتين لا بد من القول إن السعي نحو تصويب مسار الاقتصاد الدولي، أضحى أمراً يستدعي عملاً جماعياً وتوافقياً، ولا يمكن أن تقوم أية دولة، مهما كانت قدرتها وإمكاناتها المادية ومستوى تنظيمها لفعالياتها الاقتصادية في مواجهة التحولات والأحداث التي تعصف بالعالم اليوم.

المفارقة في مظاهر الاختلالات، والمعبّر عنها في العجز في الموازنات، وانخفاض الاحتياطات، والتضخم والبطالة، وتدهور سعر صرف العملة المحلية وارتفاع حجم الديون الخارجية مقابل انخفاض الإنتاجية، إنها تتسم بتصاعد العجز في القدرة على التصحيح والمعالجة الفورية، مما يولد تراكماً سلبياً ينعكس على معدلات النمو، وبالتالي يقلل من فرص توافر الفائض الداعم للتوسع في سياسة تقديم الخدمات المؤدية إلى تعزيز معنى ودلالة الرفاهية في المجتمع.

وبشكلٍ موازٍ تتأثر منظومة القيم الاجتماعية في كلتا الحالتين، **الأولى** حالة الاختلال وعدم التوازن في أداء الفعالية الاقتصادية مما يرتب آثاراً اقتصادية واجتماعية، **والثانية** هي أن زيادة التوسع في تقديم الخدمات والضمانات والرعاية. . إلخ، كل ذلك يؤدي إلى إصابة المجتمعات بأمراض أخرى مثل التوتر الناتج عن الرقابة، أو التوتر المتراكم عن الإحساس بعدم الجدوى والفراغ، وهذا ما يفسر لنا ارتفاع نسبة الانتحار في البلدان التي حققت مستويات عالية من التقدم والرفاهية الاقتصادية.

ولكن ذلك لا يعني أننا يجب أن نخشى من آثار الرفاهية الاجتماعية، فالمجتمعات التي وصلت إلى نوع من التصالح والتوافق الداخلي في إطار منظومات قيمية قابلة للتطور واحتواء المدخلات المترتبة عن آثار التحولات الاقتصادية، تلك

المجتمعات ستكون قادرة، مع التوسع في بناء نموذجها للرفاهية المعزز بالجانب الإنساني والروحي، ولعل في قيم الأديان السماوية ما يسد تلك الفجوة، ويسهم في بناء المجتمعات على أساس من تحقيق الارتباط الدائم للفرد بأسرته ومحيطه، وبما يسهم في القضاء أو التقليل من عناصر العزلة والتفكك مهما كان نوعها.

ولا شك أن الاقتراب من معالجة هذا الموضوع، والعمل على تحقيق التوافق والتماثل بين نوع ومستوى النمو الاقتصادي، وصورة المجتمع المتسم بالرفاهية في كل عناصره، سوف يقود إلى تحقيق التوازن وتصبح الرفاهية ليست هدفاً اقتصادياً، بل هي عملية صيرورة إنسانية، أخلاقية وقيمية تؤسس للمجتمع الصالح، وللمدنية الفاضلة، وبالتالي تسهم في تحقيق الأمن والسلام في العالم.

٦ ـ عبد الهادي خلف

أخشى من تكرار ما سبق لي الإشارة إليه في جلسة أمس. إلا أنه لا مناص من التأكيد على أن صورة دولة الرفاه السويدية التي عرضها الأخ يحيى أبو زكريا، هي صورة بالغة التزويق، بل ربما تحتاج إلى إعادة نظر.

كذلك لا بد من الإشارة إلى الجوانب السلبية التي تتولد عن سيطرة الحزب الاشتراكي الديمقراطي على الحكم طوال عقود مستمرة، فهذه السيطرة ولّدت بعض مظاهر الفساد ووفرت أجواء ساعدت على ابتعاد المسؤولين في قمة الحزب والحكومة عن تحسس مشاكل الناس العاديين ومعاناتهم.

أكرر فأقول إن الصورة الزاهية المعروضة تحتاج إلى إعادة نظر بإضافة الظلال السوداء والرمادية إليها.

٧ ـ عبد الغني عماد

الدراسة التي قدمها د. منير الحمش قيّمة بلا شك، وقد أحاطت بظاهرة العولمة وأثرها في تطور الرفاه الاجتماعي، وتأثير التوجهات النيوليبرالية في عالم اليوم، ولم تتجاهل الورقة التأثيرات الثقافية.

والسؤال الذي يطرح نفسه، وبالرغم من كل النتائج السلبية والشرور التي ذكرها الباحث، الناتجة عن ظاهرة العولمة: هل يمكننا أن نتجاهلها ونتصرف وكأن ظاهرة العولمة غير موجودة؟ وإذا فعلنا ذلك، هل نستطيع أن نقي أنفسنا من تأثيراتها السلبية؟ المشكلة أن تخوفاتنا من نتائج العولمة مشروعة وحقيقية، ولكن الموضوع لا يتوقف عند تخوفنا أو رفضنا أو ترددنا في التعامل معها، لأن ذلك يعني الانعزال في عالم لا يمكن العيش فيه من دون الاندماج فيه والتفاعل معه.

القضية الرئيسة جواباً عن كل هذا تتمثل في كيف نتعامل مع العولمة، كيف نتصرف حيالها في الوقت الذي لا نستطيع تجاهل مفاعيلها وصناعة عالم خاص بنا نتحصن فيه بالخصوصية والخوف على الهوية؟ كذلك لا نستطيع الذهاب إلى الحد الأقصى والاندماج الكلي من دون الاستعداد لذلك، للتخفيف من وطأة السلبيات وهذه هي الإشكالية المريرة.

في الحقيقة لم يسألنا أحد، ولن يسألنا في المستقبل، عن رغبتنا في الاندماج أو الالتحاق بظاهرة العولمة. إنها تجري فحسب، قد تعيقها عوائق، لكنها تجري وعلينا أن نبحث في كيفية التصرف حيالها، ولا نملك في هذا خيارات كثيرة، لعل أهمها أن نتصرف كعالم عربي له مصالح مشتركة وليس قطيعاً مع الدول في حماية الراعي الدولي.

٨ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

يصعب تسمية الدول الخليجية دول رفاهية لأنها **أولاً** لا تقوم على العملية الإنتاجية بل استنفاد رأس المال الوطني المتمثل بالنفط، **وثانياً** لا تتوجه نحو الإنسان المنتج بل بناء الإنسان المستهلك الخانع للسلطة في ظروف تفريغ فكره وضياع شخصيته والهرولة وراء الاستهلاك التبذيري وتعزيز أنانيته الفردية، وكلها في سياق العولمة التي تشكل الأنظمة الخليجية جزءاً من آلياتها الأكثر سلبية تجاه الوطن العربي.

٩ ـ عمر البوبكري

تستدعي التجربة السويدية انتباهاً خاصاً لنظامها الجبائي الذي يتميز بأعلى نسبة ضغط جبائي في العالم، وهو ما مكن من ضمان موارد مهمة لتمويل متطلبات الرفاهية الاجتماعية بواسطة عملية إعادة توزيع الثروة الوطنية التي اضطلعت بها الحكومة.

وما هو جدير بالانتباه في هذا الصدد هو القبول الكامل للمواطن السويدي للضرائب المرتفعة التي يدفعها. ولا تلاقي المنظومة الضريبية معارضة تذكر تقريباً، بل بالعكس، فإن الخطاب السياسي القائم على برامج التخفيض الضريبي لم ينجح في استقطاب الناخب السويدي الذي يبدو في الواقع أنه يفهم تماماً العلاقة بين مستوى الرفاهية الاجتماعية التي يتمتع بها والضرائب التي يدفعها. فتخفيض هذه الأخيرة سيؤدي بالضرورة إلى حرمانه من جزء ولو يسير من تلك الرفاهية، وهو ما يرفضه.

هذا الأمر لم يأتِ بمحض الصدفة في تقديري، بل يعكس متانة الأسس التي يقوم عليها العقد الاجتماعي في السويد، أي طبيعة العلاقة السائدة بين السلطة السياسية والمواطن، حيث ساعد النظام القائم على الديمقراطية واحترام حقوق

الإنسان على بناء دولة الرفاهية الاجتماعية واستمرارها، وهذا يؤدي بنا إلى التشديد على العلاقة العضوية بين الرفاهية الاجتماعية والديمقراطية السياسية. ولكن حتى أبقى في نطاق الفكرة نفسها لا بد من الإشارة هنا إلى أنه من أكبر مشاكل دولة الرفاهية في البلدان العربية هو ضعف أنظمتها الجبائية التي بالإضافة إلى المشاكل الهيكلية التي تعانيها فهي تعاني معضلة التهرب الجبائي الشائع على نطاق واسع. وبغض النظر عن الأرقام، فإن هذه الظاهرة تعبر عن تأزم كبير في علاقة السلطة السياسية بالمواطن في البلاد العربية، فالعقد الاجتماعي مهتز ومشوب بعيوب كبيرة. كما إنّ تلك العلاقة يشوبها مناخ عدم الثقة المتبادلة وعدم الرضا الشامل. وهو ما يؤدي بناء إلى القول بأنه لا مستقبل للرفاهية الاجتماعية المنشودة في البلاد العربية إلا بإصلاح سياسي شامل يؤدي إلى إعادة تأسيس وبناء العقد الاجتماعي من جديد.

١٠ ـ أندير أوجيلند

أ ـ تعقيب على النماذج والعولمة

لا بد لنموذج رفاهية، أو أي نموذج مجتمعي آخر، أن يحدد بعلاقته بالعالم المحيط به.

وقد تطور النموذج السويدي وازدهر لأن الظروف سمحت له بذلك، مثل ظروف قوتنا التنافسية الاقتصادية، وبنيتنا الصناعية ونسيجنا الاجتماعي.

وللنماذج الأخرى سمات أخرى، مثل النموذج الفرنسي وحمايته للزراعة.

ولا يمكن أن لا يتأثر أي نموذج بالعولمة، إنما يتعين عليه أن يتكيف مع الضغوط الاقتصادية كتلك التي تعرضت لها السويد في أوائل تسعينيات القرن الماضي. ويتعين علينا أن نكون مستعدين دائماً لوضع نموذجنا موضوع التساؤل إذا ما كنا جادين حينما نتحدث عن تضامن عالمي.

ب ـ تعقيبات على جذور الرفاهية السويدية

قالت أولا كودمندسون إن نموذجنا للرفاهية قائم على تاريخنا على وجه التحديد. وهذا حقيقي تماماً، فلقد أدخل التعليم الإجباري للجميع في عام ١٨٤٦، قبل وقت طويل من وجود أية كتب لدى أسرة المزارع سويدي، عدا الكتاب المقدس. ولكن إذا كان باستطاعتك القراءة فإنك ستبدأ سريعاً في طلب الحصول على كتب، ومزيد من الكتب التي يمكن أن يعتبر بعض منها خطراً ولكنها شرط مسبق للتطور الفكري والاقتصادي.

نحن نتاج تاريخنا. في الوقت نفسه يقال غالباً إن السويديين لا يعون تاريخهم، وهذا أيضاً صحيح. وأحياناً ما يكون هذا أمراً طيباً، فالتاريخ يمكن أن يساء استخدامه، كما رأينا في أوروبا الوقت الحاضر. وأحياناً ما يكون أيسر أن تمضي قدماً إذا ما تعلمت ونسيت، على عكس «البوربون» الذين كان يقال عنهم إنهم لم يتعلموا أبداً ولم ينسوا.

١١ ـ مصطفى عمر التير

العولمة فراغ واسع مفتوح أمام جميع أبناء الكرة الأرضية. بالطبع يمكن تعديد كم هائل مما يطلق عليه النتائج السلبية للعولمة، ولكن اقتصار الحديث حول هذه النتائج هو نوع الحديث حول وجه واحد من عملة لها وجهان، فللعولمة كم هائل من النتائج الموجبة لعل أهمها هو إتاحة الفرصة أمام المجتهدين من أبناء العالم، بغض النظر عن أماكن وجودهم فوق الكرة الأرضية للمساهمة بنصيب في مجال معولم. كما يسرت إمكانات العولمة حصول الفرد، بغض النظر عن مكان وجوده على الكثير من المعلومات والبيانات المتاحة أمام الجميع، وأن يتعرف على مختلف ما يجري على الأرض بغض النظر عن سياسة البلد الذي يعيش فيه، تتوجه السياسة على ألا يصل الفرد إلى مثل هذه المعلومات والأخبار والبيانات. كما أتاحت بعض إمكانات العولمة أمام كل من اجتهد أن يصل رأيه إلى آخرين، حتى ولو كان النظام السياسي الذي ينتمي إليه يعارض هذا. الربط بين العولمة والجريمة ربط في رأيي في غير محله. الجريمة ظاهرة وجدت مع الإنسان منذ أن وجد فوق سطح الأرض. الذين اختاروا طريق الانحراف نجحوا في كل مكان وزمان بتجديد أنواع الجريمة، وبالاستفادة من كل تطور معرفي أو تطبيق تكنولوجي لتعظيم حجم الجريمة وباكتشاف وسائل مستحدثة لتفادي مراقبة أجهزة الأمن وأجهزة رصد ومتابعة الجريمة. وما نراه هذه الأيام من أساليب جديدة للتحايل على القانون هو تطور طبيعي في مجال السلوك المنحرف.

تعليق حول التجربة السويدية، الحديث عن مستوى المعيشة في السويد يثير عند المستمع مشاعر متعددة تتقدمها تلك التي تبني صورة وردية لمجتمع يعيش أعضاؤه في سعادة. لكن من ناحية أخرى البيانات المتوافرة عن السويد تشير إلى ارتفاع معدلات ومؤشرات من شأنها أن تنغّص الحياة وتسبب في انتشار مظاهر سلبية لعل أهمها الإدمان بأنواعه والانتحار، فهل لهذا علاقة بانحسار دور الأسرة وغيرها من أنواع المؤسسات الاجتماعية التقليدية وتنامي دور الدولة وتوليها عدداً كبيراً من مسؤوليات هذه المؤسسات الاجتماعية التقليدية؟

١٢ ـ محمد دويدار

لديّ عدد محدود من الملاحظات، **أولها**، أن الحديث يجري في العالم بالنسبة إلى أن عرض مظاهر دولة الرعاية وممارستها كثيرة، أو تكاد تكون القاعدة. إنه يفصل ما يقال عن التركيبة الاقتصادية الاجتماعية في حركتها الاجتماعية عبر التناقضات، وهو ما يؤدي بنا إلى التساؤل بالنسبة إلى طبيعة الحل الذي أثاره الدكتور إبراهيم العيسوي، حين وصفه بأنه حل غير مستقر. أنا ومنذ فترة وصفته طبياً بأنه حل إسعافي.

أما الملاحظة **الثانية**، فإن غالبية العروض لم تتعرض لممارسات ما سمي بدولة الرفاهية على الصعيد الدولي، سلوكها وقراراتها وتحالفاتها وعلى الأخص في البلدان الرأسمالية المتخلفة.

الملاحظة **الثالثة**، هو تساؤل استعلامي بالنسبة إلى التجربة السويدية. أريد أن نسعد بالتعرف على نمط توزيع الثروة في السويد، معدل التمركز في المشروعات الاقتصادية وعلاقتها بالشركات الدولية النشاط. النمط الأولي لتوزيع الدخل، نمط معدلات البطالة وحركتها عبر الزمن، ومصير الفئات التي بدأت أوروبا الغربية تعرفها ليس فقط في شكل البطالة الدائمة، وإنما في شكل العمالة الهشة، في شكل التهميش، وفي شكل الاستبعاد الاجتماعي نهائياً عن سوق العمل ودائرة الإنتاج. النمط النهائي لتوزيع الدخل وهنا يتبدى الدور الحقيقي لممارسات دولة الرفاهية، الأمر الذي يدفعنا كما قالت الدكتورة فاطمة والدكتور الإمام إلى طبيعة الدولة وماهيتها ومشكلتها، وحتى إذا ما أتينا إلى القضايا العربية نرى ما العمل بالنسبة إلى الدولة أو في مواجهة الدولة.

١٣ ـ فؤاد نهرا

ملاحظة: لم يعد بالإمكان التكلم عن دول نامية بسبب التطور المتباين الذي شهدته هذه الكتلة وذلك لأسباب منها:

١ ـ إن جزءاً غير يسير من هذه الكتلة شهد تحولاً جذرياً من حيث لحاقه بمسار التصنيع.

٢ ـ إن المشكلة الأساسية تكمن في «تخلف» أفريقيا والوطن العربي عن هذه الحركة، ويطلق عليهما بعض الاقتصاديين «العالم الرابع».

٣ ـ المشكلة الأساسية لتلك الدول تتمحور حول مسألة الإصلاح الاقتصادي الهيكلي حتى يسنّ قوانين تراكم جديدة، من دون الخضوع لإملاءات المؤسسات الدولية.

٤ ـ إن البعد الريعي للاقتصاديات العربية يؤخر تفجر التناقضات ويضلل رؤيتنا للأزمة، لأن الدولة الريعية قادرة عل تغطية عدد من المهمات الاقتصادية والاتفاقيات الاجتماعية. ومن هذا المنظار استطاع عدد من الدول الفاقدة للثروات الطبيعية أن يتكيف مع واقع الأزمة بقدر أكبر من الفعالية، بالرغم من تفجر الازمات الاجتماعية فيها.

٥ ـ لا بد للإصلاح الهيكلي للاقتصاديات المتأزمة في العالم الرابع أن يعتمد على طاقاتها الاجتماعية والثقافية، والحؤول دون النقل الأعمى لتوصيات «خبراء الاقتصاد الدوليين».

٦ ـ أما جوهر التأمل في سبل الإصلاح الهيكلي، فيكمن في إعادة النظر إلى الآليات المحورية لطبيعة تسيير الاقتصاد، وكيف يتم تحديد الأولويات الإنتاجية؟ كيف يتحقق التراكم؟ كيف تنتقل وتداول رؤوس الأموال. . . الخ؟

٧ ـ إن التخلي عن قناع الأيديولوجيات واعتماد منهجية علمية تمكن عالم الاقتصاد:

- من تقديم منظومة ومصطلحات ومفاهيم تمكننا من معاينة الواقع.
- من التشخيص الإمبيريقي للآليات الفعلية لتسيير الاقتصاد المتأزم.
- من الربط بين التسيير الاقتصادي والأطر الاجتماعية الثقافية.
- من إيجاد مفاهيم تتجاوز حدود الاقتصاد السياسي.
- من مقابلة التجارب الأخرى بخصوصيات الواقع الاقتصادي للمجتمع العربي.

١٤ ـ منير الحمش (يرد)

أحاول الاختصار ما أمكن بسبب ضيق الوقت، أو سأقصر الرد على أهم ما طرح في المداخلات:

١ـ يقول د. حسن نافعة في مداخلته حول ورقتي إننا نحاول تعليق جميع الأخطاء على العولمة ونهمل الجانب الداخلي. ويعدد الجوانب الداخلية السلبية كالمشاركة السياسية وتأثيرها على الرفاه وغياب المجتمع المدني، إلى غير ذلك. في الواقع لم يغب عن بالي مسؤولية الأسباب الداخلية عن التخلف. لكن الموضوع وعنوانه هو الذي فرض التركيز على العولمة، فهذا هو المطلوب، ولست هنا في معرض الحديث عن أسباب التخلف والظروف المختلفة التي قادتنا إلى ما نحن عليه.

وفي هذا الإطار أود الإشارة إلى أن مروجي العولمة والداعين إلى الانخراط فيها والالتحاق بقطارها قبل فوات الأوان، (وبالتأكيد فإن د. حسن نافعة ليس منهم)، يدعون باستمرار إلى تسليط الأضواء على الأسباب الداخلية، لصرف الأنظار عن الآثار المريرة للعولمة وتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية. وهم بذلك يستبعدون دور ومسؤولية الاستعمار ودور ومسؤولية العلاقات الاقتصادية غير العادلة بين دول الشمال والجنوب، ويستبعدون كذلك النظام الدولي غير العادل الذي تقوده قوى العولمة المتمثلة في الولايات المتحدة، وممارساتها الجائرة المعبرة عن مصالح الرأسمالية العالمية.

٢ ـ الأخت د. فاطمة تتساءل عما إذا كانت العولمة ظاهرة حديثة، مشيرة إلى الاستعمار كحكومة عولمية. وبالطبع فإن ورقتي الموزعة أشارت إلى التاريخ القديم للعولمة.

٣ ـ أشار د. إبراهيم العيسوي إلى أن نموذج دولة الرعاية جاء كحل بديل عن الاشتراكية لمواجهة تناقضات الرأسمالية، وإذ أشاركه في ذلك، أعتقد أنني أشرت إلى أن برامج الرعاية الاجتماعية تجيء خارج إطار العولمة.

٤ ـ وأشارك د. الإمام ما تفضل به، كما إنني أُثني على دعوته إلى البحث عن دولة الرفاه المستدام والتوازن بين فئات المجتمع وإحياء القدرة الذاتية.

وربما يكون ذلك هو أيضاً الإجابة عن مداخلة الدكتور عبد الغني، فأنا أشاركه أيضاً عدم إمكانية تجاهل ظاهرة العولمة. وأدعو لأن نتعامل مع العولمة وإفرازاتها بشروطنا الوطنية، من دون أن ننخرط ونندمج بها، والبحث عن البرامج التي تساعدنا على بناء قدراتنا الذاتية وإقرار العدالة الاجتماعية والبحث باستمرار عما دعاه الدكتور إمام دولة الرفاه المستدام.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية التعاون بين جميع الدول النامية في هذا المجال، فضلاً عن التفتيش عن العوامل المساعدة لدفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وأن يكون الهدف باستمرار تدعيم الموقف التفاوضي للدول النامية، والعرب بخاصة تجاه العالم الخارجي والدول الصناعية المتقدمة.

٥ ـ يثير الدكتور مصطفى التير مسألة الجوانب الإيجابية للعولمة وبخاصة ما يتعلق بالاتصالات، وقد ذكرت في الورقة أن ثورة المعلومات والمعلوماتية تعتبر الوجه الكامل للعولمة.

لكن ذلك يسمح أيضاً بزيادة فرص الأغنياء على حساب فرص الفقراء بسبب تكلفة الحصول على المعلومات وعلى أجهزة الاتصال.

أما أن العولمة سمحت للدكتور مصطفى بأن يعلو صوته تجاه النظام السياسي في بلاده، فهذا في رأيي ناجم عن التطور في الحياة السياسية وخاضع لمستوى الثقافة وبخاصة ثقافة الديمقراطية، وليس له علاقة بالهجمة العولمية الحالية، ولا أستطيع إطلاقاً الربط بين العولمة والديمقراطية، ففي هذا ظلم للديمقراطية، واتهام لا ترضاه الشعوب الطامحة إلى بناء مجتمعاتها الديمقراطية التنموية.

١٥ ـ أولا كودمندسون (ترد)

شكراً جزيلاً لكم.

أعتقد أن هذه الأحداث المتسارعة تثري المناقشة، وإنني سعيدة للغاية أن أقدم تقريراً عنها. أود أن أرد على بعض من أكثر المداخلات والردود فائدة. أولاً وقبل كل شيء في ما يتعلق بالتعقيب الأول على الجانب الإجرائي المنهجي، وأعتقد أنني أردت أن يكون هناك نوع من التغيير المكمّل، فنحن بصدد الدكتور السويدي الذي قدم لنا عرضاً قلب فكرة البلدان النامية رأساً على عقب بالكامل، فهو على سبيل المثال يبين أن إيران تملك ثروة يمكن مقارنتها تماماً مع أوروبا، هذا مثال واحد. وإنني أتفق تماماً على أننا بحاجة إلى تغيير مفهوم العالم الذي يقسمه إلى شمال وجنوب وشرق وغرب في تحديد الطريق إلى التنمية.

وأود أن أرد على الدكتورة فاطمة. وأتفق في الحقيقة معها على أن العولمة ليست ظاهرة تخصنا. والحقيقة أنني أرى أوجه تماثل مهمة للغاية بين زماننا وحقبة أوائل القرن التاسع عشر وفي ما يتعلق بما ستتطور إليه الأمور، وأظن أن باستطاعتكم أن تروا في تلك المناقشات الدولية أن البحث في موضوع الإمبراطورية العالمية أمر مثير للاهتمام للغاية.

لقد قلت إن الأمر الأكثر خصوصية في مجتمع الرفاهية السويدية، إنه تأسس من جديد، أظن أن هذا ما قلته، وأنا أتفق معك في هذا، وأظن أنه أمر مهم جداً.

وأظن أنك قلت إن الطفل العربي اعتاد أن يحصل على القرآن عندما يولد، وإنه عندما يولد طفلنا فإنه يحصل على الكتاب المقدس، وفي ما بعد فإن بعض المدارس تعلمه الكتاب المقدس أو تأخذه إلى الكنيسة، وأنا شخصياً لدي مجموعات من أوجه التماثل هذه، والسويد أبعد ما تكون عن هذه الأفكار التي ربما تعتقدين.

د. صباح، لقد قلت إنني اتخذت موقف المحاضر، ولست أظن أن هذا استخدام شائع عن السويد، لا أعتقد أن العوامل التي تحدثت عنها هي كما أشرت الأعلى في العالم، إنما أعتقد أن لدينا إحصاءات جيدة في هذا الصدد. ولست أرى أن هذه

تؤدي إلى الرفاهية، إذ إن الرفاهية في الحقيقة تعالج هذه الظواهر في المجتمع، ولكننا لا نعيش في مجتمع كامل ولسوء الحظ فإننا أيضاً لم نحل كل مشكلة تواجهنا.

لقد أحببت المناقشة عن احترام التقاليد والعادات وما إليها، وأعتقد أن هناك قدراً من الحقيقة في ذلك، على الرغم من أنني أعتقد أننا بحاجة لأن نوازن حاجة الرجل والمرأة في التفكير والتطوير بحرية.

كذلك فقد أحببت مداخلة د. عبد الحميد عن الدعم الاجتماعي. إن بعض القطط لا يفيدها أن لا يحصل الكلاب على دعم اجتماعي، هذه مسألة مختلفة. إنني أريد نظاماً عملياً أساسياً جداً لا يجري الحديث عنه غالباً، وهناك شعور قوي جداً في المجتمع السويدي بأنه يتعين عليك أن تعمل بحسب وزنك في المجتمع. هذا أساس كل شيء. ونظام الفائدة الاجتماعية بأسره الذي نحن بصدده يقوم على افتراض أن كل شخص يحاول أن يعمل وينبغي أن يعمل، وفقط عندما لا تصبح قادراً على العمل لأنك مريض أو لأنك فقدت وظيفتك، عندئذ ينبغي أن يتدخل المجتمع ويساعدك. هذا هو موقع العمل وأوانه في نظامنا. ونحن لا نتحدث غالباً بما فيه الكفاية عن هذا، الأمر الذي يخلق نوعاً من سوء الفهم وبخاصة لدى المهاجرين. وينبغي أن نكون واضحين في ما يتعلق بهذه المسألة، وعلينا أن ننبه المجتمع بشأن أولئك الذين لا يستطيعون أن يعملوا، بل إن علينا أن نعمل كما تعمل معظم النساء.

إن نظامنا في أزمة، فحسب وصف د. عبد الفضيل، لأننا واقعون تحت ضغط نظام اقتصادي عالمي. لقد وجدت أن هذه الجلسة تطلق صرخة بشأن دعم عرض موقعنا في هذه الأزمة، لأن الهدف هو التغيير الاقتصادي.

لقد قال د. عبد الفضيل ذلك، إنه إنما شجع الاستهلاك فيما ينبغي أن نشجع الكائن البشري، ثم تحدث د. عبد الفضيل عن ضرائب الحرية، وهو محقّ تماماً في هذا. إن الضرائب عقد اجتماعي بين المواطنين والدولة. وبطبيعة الحال فإنه حتى المحافظين في السويد اليوم لا يتحدثون كثيراً عن خفض الضرائب، وذلك لأن النظام مقبول، وأعتقد أن المسألة المحورية هي الثقة والخدمات المشروعة وأن أي نظام ضريبي ينبغي أن يبنى على أساس ذلك. وحينما نختبر النظام فإننا سندفع شيئاً، ونثق بأننا سنطلب شيئاً بالمقابل.وشكراً جزيلاً لكم.

١٦ ـ يحيى أبو زكريا (يرد)

أنا أعتبر أن العولمة كانت المدخل الطبيعي نحو الاستعمار الجديد في مطلع الألفية الثالثة حيث هناك ثلاثة احتلالات مركزية للجغرافيا العربية والإسلامية،

فأمريكا تحتل أفغانستان والعراق، والكيان الصهيوني يحتل فلسطين.

وقد نجح المهندس العالمي للقرارات الدولية، أمريكا، في تحويل الكرة الأرضية إلى قرية صغيرة، وسهل عليها بعد ذلك امتصاص خيرات هذه القرية وفق آليات وضعت لاستكمال تكريس الاستعمار الجديد وسرقة الجغرافيا العربية والإسلامية ومواردها.

لقد مهدت العولمة إلى بروز ظاهرة الاستعمار الجديد الذي أصبح يرسم راهن العالم العربي كما مستقبله.

وتعليقاً على موضوع قراءة التجارب النهضوية في الجغرافيا الأخرى، أؤكد أن الغرض هو الاستفادة من تجارب الآخرين الناجحة لتطعيم نظريتنا المعرفية في صناعة الفعل النهضوي، فنحن نمتلك كل التراكمات الفكرية لصناعة الفعل النهضوي، غير أن هناك معوقات داخلية وخارجية مع وصول الاستعمار إلى مواقعنا الجغرافية وتحكّمه في كل تفاصيل حياتنا.

القسم الخامس

دولة الرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي

الفصل العاشر
أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية

زياد حافظ(*)

مقدمـــة

«الخبز مع الكرامة» هو ما تراه على الجدار عندما تدخل مكتب الدكتور خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية. و« الخبز مع الكرامة» جملة مقتبسة من الاقتصادي الراحل المغفور له الدكتور يوسف الصايغ تلخص الإشكالية الكبرى في الاقتصاد والسياسة في الوطن العربي. لا أريد الاسترسال في ما توحي إليّ به تلك الجملة، إلا أن ما يهمني هو حقيقتها الكامنة في صميم الأبحاث التي نتناولها في أبحاثنا التنموية والإنمائية، والتي نأتي على جانب منها في حلقات المؤتمر، فمحاولات ترسيخ دولة الرفاهية في الوطن العربي قد تعتبر استجابة لتلك المعادلة، إلا أن حقيقة الأمر مختلفة، فالدولة وبخاصة الدولة القُطرية، أخفقت حتى الآن في تأمين الحد الأدنى من النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام، كما أخفقت في تحقيق حدودٍ متواضعة من مختلف عناصر الرفاهية من الأمن، إلى إيجاد البيئة المؤاتية لخلق فرص العمل، إلى تأمين الخدمات الصحية، إلى الحريات، إلى تمكين المرأة، إلى محو الأميّة، وإلى كل ما يطمح إليه المواطن العربي من حياة كريمة.

قد يكون الحكم جارحاً بحق بعض الدول العربية التي تعتبر أنها قد أنجزت قدراً كبيراً من الرفاهية لمواطنيها عبر توزيع قسط من الريع المتدفق لديها من الخارج، وبخاصة من النفط، علماً أن الوزن السكاني لتلك الدول لا يشكل ثقلاً في الميزان

(*) كاتب وباحث عربي مقيم في الولايات المتحدة.

السكاني العربي، وبالتالي يقلّل من نتائجه في واقع دولة الرعاية أو الرفاهية. وهنا بيت القصيد، فالريع يأتي من دون مجهود يذكر، وبالتالي لا فضل حقيقة لحكومات عربية تقوم بتوزيع الريع الذي يخدم مصالح النظام السياسي القائم وليس لتحقيق عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع. على كل حال سأحاول توضيح العلاقة بين الدولة الريعية والنظام القائم وما يسمّى بدولة الرعاية أو الرفاهية، ومفاصل تلك الدولة التي يختلف في تحديد معالمها ودورها في الأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السياسيون والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني. من جهة أخرى تجري محاولات حثيثة من قبل دوائر الاستعمار القديم والجديد لتفتيت ما يمكن تفتيته من الدولة القطرية إلى مجموعة كيانات فئوية سواء كانت عرقية أو طائفية أو مذهبية أو عشائرية أو قبلية، أو مزيجاً من كل ذلك.

إن ما يحصل الآن في العراق، وما يمكن أن يحصل في لبنان وسوريا والجزيرة العربية والسودان وفي كل قطر عربي يُعمل على تفتيته، هو خير دليل على التوجهات الاستعمارية في المنطقة. إن الرد الإستراتيجي لا يكمن فقط في الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه في الدولة القطرية، بل التوجه بخطوات حثيثة نحو المزيد من الخطوات التوحيدية. إن التفتيت المرتقب سيقضي حتماً على كل ما تمّ إنجازه من تقدمّ أو تطوّر وإن كانت تلك التطوّرات دون مستوى الطموحات لمختلف المجتمعات العربية. وفي سياق هذه التطوّرات وتماشياً مع التوجهات العالمية في موضوع قضايا دولة الرعاية أو الرفاهية، سيتمّ تفكيك ما تبقّى من إنجازات اقتصادية واجتماعية حققتها حقبة المدّ القومي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وإن التفتيت المرسوم على قاعدة كيانات هشة وفئوية سيكون أكثر سهولة في ما لو استمرّت الدولة القطرية بكل سلبياتها.

إن المشهد الاقتصادي الاجتماعي في العالم الرأسمالي، يشهد تطورات عديدة أهمها الجهود المبذولة من قبل حكومات الدول الليبرالية الجديدة لتفكيك أسس دولة الرفاهية أو الرعاية[1]، التي نشأت إبان الكساد الكبير الذي عمّ الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا في الثلاثينيات من القرن الماضي، فإذا كانت الضرورة الحافز

(١) أفضّل مصطلح «دولة الرعاية» على مفهوم «دولة الرفاهية» لأن المصطلح الأخير له مدلولات قد لا تتوفر في المجتمعات العربية. فالمستوى الاقتصادي في هذه المجتمعات ما زال دون المستوى مقارنة بواقع الدول الصناعية أو المتقدمة، و«الرفاهية» ما زالت بعيدة المنال في المجتمعات العربية. لذلك أعتقد أن «رعاية» شؤون الأفراد وتحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية التي ما زالت تفتقر إليها المجتمعات العربية هو أدق وأصح من «الرفاهية» المفقودة. ولكن إذا وجد إجماع بين الخبراء المترجمين على اعتماد مصطلح «الرفاهية» فليكن!

الأساسي لتدخّل الدول في الشأن الاقتصادي والاجتماعي للحد من الخلل في البنى الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تداعيات اقتصاد السوق بما فيها الدورة الاقتصادية والكساد، فإن الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد المسيطر على النخب الأمريكية والأوروبية يريد تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص في مختلف المجالات وحتى إلى حد كبير في المجال العسكري والأمني(٢). السجال السياسي الدائر في الولايات المتحدة حول «إصلاح الضمان الاجتماعي» من قبل الإدارة الحالية هو خير دليل على التوجهات العقائدية السائدة عند النخب الحاكمة، كما إنّ الإجراءات التي اتخذتها بعض الولايات في الولايات المتحدة لتخفيض الخدمات الصحية تحت ذريعة التقشف في الإنفاق تؤكد تلك الذهنية المتنامية عند النخب الحاكمة(٣). وبما أن هذه الدول الليبرالية تسيطر على المؤسسات الدولية التي تتعاطى القضايا التنموية لصندوق النقد الدولي ومجموعة مؤسسات البنك الدولي، فقد استطاعت تلك الدول فرض سياساتها ـ أي سياسات عصر النفقات على الخدمات الاجتماعية أو خصخصتها ـ على سياسة هذه المؤسسات وهي بدورها تحاول فرضها على الدول التي تلجأ إليها للمساعدة في تجاوز الأزمات الهيكلية المزمنة. وبالتالي يصبح السؤال المطروح: ما هو مصير دولة الرفاهية أو الرعاية في الدول العربية؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من توضيح ما هو مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية وإن بشكل مختصر، لأن الموضوع يعالَج في أوراق أخرى. وقد يتمحور البحث في ذلك المفهوم في العلاقة العضوية بين نفقات الدول في مختلف قطاعات وشرائح المجتمع، وبين مفهوم التنمية بشكل عام ومقاييس النمو بشكل آخر إذا أمكن. في هذا الإطار يمكننا اعتبار بعض ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي أعدّه برنامج التنمية للأمم المتحدة (UNDP) والبناء عليه لتحديد بعض مكوّنات دولة الرفاهية أو الرعاية. كما إنّ مضمون الخدمات العامة المعمول بها في الدول العربية لا يعكس بالضرورة مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية في الوطن العربي كنتيجة لعقد اجتماعي أو لرؤية واضحة من قبل النخب الحاكمة لمجتمعاتها المختلفة، وبالتالي قد لا يكون محوراً أساسياً في معالجة مستقبلها، إلا إذا حصلت تغييرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية في الدول العربية، ذلك أن دولة الريع حلّت مكان دولة

---

(٢) زياد حافظ، «المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياساتها الخارجية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٦ (آب/ أغسطس ٢٠٠٤)، ص ٨٠-٩٠.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٤، و «The Budget Politics of Being Poor,» *New York Times*, 31/12/2003, Editorial.

الرفاهية أو الرعاية في غياب العقد الاجتماعي بين الدولة أو القائمين عليها وبين شرائح المجتمع. طبعاً هناك بعض الاستثناءات إلا أنها لا تلغي الحجّة الأساسية المقدمة في هذا البحث. كما أريد التوضيح أنه لا يجوز الخلط بين دولة الرفاهية أو الرعاية ودولة الريع. فالأخيرة «تستمد جميع أو معظم دخلها من الأنشطة الريعية»، بينما الأولى تهدف إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتربوية وشبكة الحماية الاجتماعية ومنها الضمان الاجتماعي، «وتلتزم بسياسات من شأنها التخفيف من الفوارق الاجتماعية»(٤).

ولكن الواقع هو أن وظيفة الرعاية انحسرت في دول الوطن العربي إلى تأمين الحد الأدنى من الخدمات العامة وإن كانت بكمية وجَودة متفاوتة بين الدول، من دون التركيز على تخفيض الفوارق الاجتماعية، أي اتباع سياسات ضريبية لهذا الغرض. إن الاهتمام الأساسي هو حماية النظام القائم والمستفيدين منه أكثر من تحقيق رؤية سياسية اجتماعية متكاملة، فالمهم هو توزيع ما يمكن توزيعه من الريع من دون المساس بأمن النظام ومصالح النخب النافذة والتخلّص من المساءلة. ذلك أن توزيع الريع قد يعفي في نظر النخب الحاكمة في دول الريع من أي مسؤولية ومحاسبة، لأن ما يتم توزيعه هو من مبادرة الحاكم وليس كنتيجة لعقد اجتماعي، وهو استكمال لعادات فئوية (قَبَلية من بينها) ما زالت متجذرة في عدد كبير من المجتمعات العربية.

غير أن هناك من يميّز بين دول ذات اقتصاديات ريع وبين دول لا «تتمتع» بالريع. أعتقد أن التمييز غير دقيق لأن مجمل اقتصاديات الدول العربية يمكن وصفها باقتصاد ريع وإن تباينت مصادر وحجوم الريع في كل منها(٥). لقد أشار التقرير الأول عن التنمية الإنسانية في الدول العربية الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة، أن مجمل الاقتصاديات العربية هي اقتصاديات ريع بمقدار ما تتأثر بتقلبات أسعار النفط وليست اقتصاديات إنتاج(٦). أما الدول التي لا يشكل النفط المصدر الرئيسي للريع فيها فهناك مصادر أخرى للريع تأتي إما من موقعها الإستراتيجي أو من

---

(٤) عبد الرزاق فارس الفارس، «العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون،» في: سمير أمين [وآخرون]، **المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١١٧.

(٥) حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي: الجزء الأول** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ معهد الشؤون الدولية (إيطاليا)، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٢٨٢.

(٦) United Nations Development Report (UNDP) and Arab Fund for Economic and Social Development, *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations* (New York: UNDP, 2002), p. 86.

المساعدات الخارجية أو من السياحة أو من تحويلات المغتربين، كما من تجارة النفوذ بين السلطة القائمة في نظام فئوي والمقربين منها. الريع أساس الثروة والثروة والسلطة توأمان!

أما القضية الثالثة المرتبطة عضوياً بالاقتصاد الريعي وشكل دولة الرفاهية في الوطن العربي، فهي قضية النظام السياسي المعمول به منذ أكثر من خمسة عقود، ألا وهو النظام الفئوي بمختلف أشكاله سواء اتخذ ظاهرة الطائفية أو ظاهرة المذهبية أو المناطقية أو العشائرية أو حتى القطاعية (الجيش مثلاً أو طفرة المنتفعين من إرشادات صندوق النقد الدولي و/ أو البنك الدولي أي مشروع الليبراليين العرب الجدد)، فهناك علاقة عضوية بين النظام الفئوي وشكل توزيع الريع ومفهوم الرفاهية/ الرعاية.

في مطلق الأحوال لا يمكن هذه الدراسة الإجابة عن مختلف النقاط والمواضيع المتعلقة بقضايا دولة الرفاهية في الوطن العربي **أولاً** لضيق الوقت، **وثانياً** لأن هناك أوراقاً أخرى من المفترض أن تتناولها. كما إنّ البحث سيطرح محاور بحث لا بد من القيام بها كالمسح الميداني لكل دولة عربية، وإلا لكانت الملاحظات التي أبديها مجرد مواقف نظرية فقط، وإن استندت إلى بعض الدراسات المذكورة لدعمها.

أولاً: الاقتصاد السياسي للرفاهية (Political Economy of Welfare)

إن النمو الاقتصادي لا يشكّل بحد ذاته مقياساً للتنمية وللرفاهية. إن أدبيات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي(٧) وبخاصة نمو الدخل الفردي، تصبو إلى قضايا توزيع الدخل وعدالته. هناك توجهان أساسيان لمعالجة دور الدولة في معالجة الموضوع **الأول**(٨)، هو التوجه الليبرالي الذي يعتمد على آليات السوق والذي يؤدي إلى تقلّص دور الدولة في تقديم مختلف الخدمات للمجتمع واعتماد القطاع الخاص بدلاً منها، وما يرافق ذلك من تخفيض النفقات العائدة إلى الرفاهية أو الحد الأدنى من الحياة الكريمة. هذا التوجه كما هو الآن النموذج القائم في الولايات المتحدة بطبيعته معادٍ للمصالح الاجتماعية بشكلٍ عام، ومعادٍ للديمقراطية الاجتماعية. أما التوجه **الآخر**، فهو نمط الاشتراكية الاجتماعية المعمول به في دول شمال أوروبا والذي حاولت بعض الدول العربية تطبيقه بنسب متفاوتة من النجاح.

---

(٧) أقصد بالتنمية تطوير جميع مكونات المجتمع على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئة، بينما النمو هو الزيادة في الكميات الكلية كالناتج الداخلي والاستخدام الخ.

(٨) Franck Ackerman, «National Development: From Basic Needs to the Welfare State,» in: Franck Ackerman [et al.], eds., *Human Well-being and Economic Goals* (Washington, DC: Island Press, 1997), p. 281.

يعتمد مفهوم دولة الرفاهية، أو الرعاية، على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة. وهنا تقع المشكلة، فما هو مقياس هذا الحد الأدنى؟ تتعدد الآراء في هذا الموضوع، فهناك من يلجأ إلى المفهوم التقليدي الذي يقرن بين الدخل الفردي أو ما يوازيه، وبين الرفاهية المرتقبة من القوة الشرائية للدخل. أما المفهوم البديل فيرتكز على تحقيق أو إشباع الحاجيات الأساسية لحياة كريمة[٩]، ألا وهي الصحة والتربية والعمل، إضافة إلى حماية الحقوق الإنسانية والتغلّب على الفقر.

والمفهوم الأخير (الفقر) هو أيضاً موضوع مناقشات وسجالات عديدة. والملفت أنه «لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر»[١٠]. ذلك لأنه مفهوم مجرّد نسبي يحاول وصف حالة اجتماعية واقتصادية معقدة ومتشابكة تختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن ظرف تاريخي إلى آخر[١١]. لكن « الجزء المشترك يدور حول مفهوم «الحرمان النسبي» لفئة معينة من فئات المجتمع»[١٢]. ولم تستطع المؤسسات الدولية تحديد تعريف دقيق بسبب التفاوت في الظروف، فالفقر في الريف الهندي أو الصيني أو الصومالي، يختلف عن الفقر في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة. والفقر في القارة الأفريقية وبعض بقع القارة الآسيوية كبنغلاديش يؤدي في معظم الحالات إلى الجوع فالموت. ويشير الدكتور عبد الرزاق الفارس إلى محاولات عديدة وطموحة لتحديد مفهوم الحرمان، إلا أن جميعها تؤكد صعوبة وتعقيد قياس الفقر[١٣]. وهناك أدبيات واسعة تحاول قياس الفقر ولن أخوض فيها، إلا أن المهم هو تأكيد النسبية في تحديد المفهوم ومن جرّاء ذلك انعكاس الموضوع على مفهوم الرفاهية.

من جهة أخرى لا بد من ذكر العلاقة بين الرفاهية والأسواق. أساساً إن تدخّل الدولة عبر القطاع العام في الحياة الاقتصادية نتج عن ما يسمّى بإخفاق اقتصاد السوق (Market Failure) في تحقيق الرفاهية أو التأمين الاجتماعي (Social Insurance)[١٤]. وفي هذا الإطار يجب التوضيح أن الإخفاق التقليدي للسوق في

---

(٩) Paul Streeten, «The Evolution of Development Thought,» in: Ibid., pp. 292-296.

(١٠) عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٩.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٤) Nicholas Barr, «Economic Theory and the Welfare State,» *Journal of Economic Literature* (30 June 1992), pp. 741-803.

تحقيق التأمين أو حتى الضمان الاجتماعي(١٥) لا ينتمي إلا بشكل غير مباشر إلى مضمون دولة الرفاهية. أما الفجوات في توزيع الدخل فهي المبرر لتدخّل الدولة وبخاصة في ما يتعلق بإعادة توزيع الدخل عبر الضرائب على الفئات الميسورة والنفقات في برامج اقتصادية واجتماعية لمصلحة الفئات الأقّل دخلاً. أما السلع التي تعود بإيجابيات خارجية (Positive Externalities) كالتربية أو الصحة العامة، فإن القطاع العام هو أكثر تأهيلاً فيها من القطاع الخاص، علماً أن هناك من ينادي بتفوق التعليم الخاص على التعليم العام وإن لن أسلّم به، فهذا سجالٌ آخر.

من هذا المنطلق يتحوّل مفهوم دولة الرفاهية إلى مفهوم متبقٍ (Residual Welfare State) يعالج بعض القضايا فقط كالبنى التحتية والخدمات العامة، وبذلك لا يمكن فهم لماذا ذهبت بعض الدول إلى أبعد من ذلك(١٦). على الأقل هذا هو أحد التساؤلات في الذهنية الليبرالية الجديدة. ملاحظة: ذلك التوجه يتنافى مع مفهوم دولة الرفاهية كما هي موجودة في المدينة ـ الدولة سنغافورة التي لا يتجاوز عدد سكانها ٤ ملايين نسمة. سعت هذه الدولة منذ أن حصلت على استقلالها إلى «تغذية أصغر أونصة من طاقات كل فرد من مواطنيها»(١٧) عبر الإنفاق على التربية والتعليم وبخاصة في العلوم والرياضيات.

ولما كانت الضغوط مستمرّة من الغرب بشكل عام، ومن الولايات المتحدة بشكل خاص، عبر مؤسسات مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (أي ما يسمّى بتفاهم واشنطن) على مجمل الدول النامية ومنها الدول العربية، وبما أن الليبراليين العرب (الجدد والقدامى) يحثّون الحكومات العربية على الخروج من الدائرة الاقتصادية، فلا بد من طرح العلاقة بين مستوى الحرية أو الحريات، ومستوى تطوّر السوق كنظام اقتصادي يحدد توزيع عوامل الإنتاج وتوزيع الثروة الناتجة عن ذلك النمط. إلا أن مفهوم الحريات معقّد لأن النظام الليبرالي الذي يركّز على آليات السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية التنافسية (Competitive Economic Efficiency) يغفل حقيقة أنه بالإمكان الوصول إلى نتيجة اقتصادية كفيّة (Efficient Economic Outcome) عند التوزيع المبدئي لعوامل الإنتاج والموارد. ويكون ذلك عبر نظرية مستقلة أخلاقية للتوزيع في بادئ الأمر (Theory of the Ethical Distribution) التي تحدد في ما بعد

(١٥) هناك تباين في مفهومي التأمين والضمان الاجتماعي. **فالأوّل** يعكس التعاقد الخاص بين الجهة القائمة على التأمين والمستهلك، بينما المفهوم **الثاني** يعكس تداعيات العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، هذا مع التسليم بتقارب المفهومين.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) Thomas Friedman, «Still Eating Our Lunch,» *New York Times*, 16/9/2005.

جدوى سياسة توزيع الدخل[١٨]. حتى آدام سميث، الأب الروحي للاقتصاد الحرّ الكلاسيكي، أكد أن اليد الخفية للمصالح الخاصة والتنافس يؤديان حتماً إلى زيادة في ثروة الأمم، لكن في المقابل، فإن الثروة ستفسد الأخلاق إذا لم يتحكّم نظام التكافل الاجتماعي بإدارة السوق. هذا هو مغزى «الميثاق» الذي أفرزته ثورة ٢٣ تموز/ يوليو والذي تمّ التآمر على إجهاضه. ولا بد لي أيضاً من الإشارة إلى أن مبادئ ما يسمّى بالاقتصاد الإسلامي تتميّز بأهمية العدالة في التعامل الاقتصادي (Economic Transactions)، وليس من قاعدة موازين القوة التي هي سمة اقتصاد السوق والليبرالية الجديدة. بل يمكننا الذهاب إلى أبعد من ذلك واعتبار الفكر الليبرالي الجديد كفكر ثوري معاكس لمرحلة عصر التنوير التي قضت على فكرة الريع العقاري غير المنتج واستبداله بالإنتاج الزراعي والصناعي، فالفكر الليبرالي الجديد يروّج لنوع جديد من الريع وهو الريع المالي (أي ريع التعامل المالي والتأمين والعقار) عبر التركيز على مكافأة رأس المال على حساب عوامل الإنتاج الأخرى[١٩]. من جهة أخرى واكب هذا النمط من الفكر الليبرالي الجديد إعادة نظر في الفكر الاقتصادي التقليدي، حيث على ما يبدو هناك توافق في كليات الاقتصاد في الجامعات الأمريكية على التخلّي عن تحقيق الاستخدام الكامل (Full Employment) لأنه من المستحيل تحقيقه نظرياً، وبالتالي لا ضرورة لاتباع سياسة نفقات لتحقيق ذلك الهدف المستحيل[٢٠]. وفي هذا السياق أدعو الاقتصاديين العرب إلى التفكير في هذا الموضوع لأن معظم السياسات الاقتصادية «الإصلاحية» التي تروّجها مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods) ترمي في آخر المطاف إلى تنمية الريع المالي في المركز وعلى حساب الأطراف.

من جهة أخرى فإن الاقتصاد السياسي ينطوي على قدر كبير من القيم الأخلاقية التي تمّ تجاهلها عند النخب الحاكمة سواء كانت في الغرب[٢١] أو في أقطارنا. وربما

---

(١٨) Partha Dasgupta, «Positive Freedom, Markets, and the Welfare State,» in: Ackerman [et al.], *Human Well-being and Economic Goals*, pp. 297-301.

(١٩) سخرية الدهر هي أن الريع المالي يؤدي بشكل أو بآخر إلى إعادة إنتاج الريع العقاري. فعلى سبيل المثال: إن الثروة التي أوجدتها الطفرة المالية خلال حقبة الفقاعة التكنولوجية في أواخر التسعينيات، أدت إلى الاستثمار المكثف في القطاع العقاري في الولايات المتحدة. كما إنّ الطفرة المالية التي تشهدها دول الجزيرة العربية أدّت إلى الاستثمار الكبير في القطاع العقاري وبالتالي إلى ريع عقاري!

(٢٠) Erik S. Reinert, «Development and Social Goals: Balancing Aid and Development to Prevent «Welfare Colonialism»,» paper presented at: The High-level UN Development Conference on the Millennium Development Goals (New York, 14-15 March 2005), and

حافظ، «المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياساتها الخارجية،» ص ٧٧ وما بعدها.

(٢١) Bill Moyers, «9/11 and the Sport of God,» (Address at the Union Theological Seminary in New York, September 2005), posted on *www.commondreams.Org*, 9 September 2005.

يجب علينا أن نتوقف عند ما أتت به دول شرق آسيا من نموذج للنمو الاقتصادي المنصف، «حيث اتبعت السياسة الصناعية في شرقي آسيا جهداً حازماً لإعادة توزيع الثروة، وطبّقت معظم الأقطار في المنطقة إصلاحات زراعية، ووازنت بين العلاقات التي تحكم الشؤون الحضرية ـ الريفية وعلاقات رأس المال ـ القوة العاملة»[٢٢]. وبعد تعداد ما حققته التجربة في شرق آسيا، يخلص د. قبرصي إلى القول إن التجربة نسفت الصراع المفترض بين النمو والمساواة[٢٣]. والجدير بالذكر أن تلك الدول لا تتمتع بموارد طبيعية تنتج الريع كالنفط.

الملفت أن رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت ثاتشر أدلت بتصريح شهير تنفي به وجود شيء اسمه «المجتمع»[٢٤]. وهي من دعاة الاقتصاد الحر غير المقيّد ومن أتباع فون حايك[٢٥]، إلا أن التصريح المذكور يتناقض مع روح نظرية آدم سميث، فالإفراط في الحرية الاقتصادية غير المقيدة بأي قانون أو مبدإ أخلاقي، ينذر بتفاقم القضايا الاجتماعية على حساب الأكثرية الشعبية ولمصلحة القلّة الحاكمة أو النافذة مما ينسف قواعد الديمقراطية التي يتغنّى بها الليبراليون.

قبل الانتقال إلى الفقرة اللاحقة لا بد من الإشارة إلى نظام التكافل الذي أوعز به آدم سميت لكبح جموح اقتصاد السوق، الموجود في بنية الثقافة العربية سواء كانت في الماضي عبر البيئة القبلية أو في ما بعد عبر الإسلام، أو عند بروز الدولة الوطنية والتوجه نحو إنجاز العقد الاجتماعي بين سلطة الدولة والمجتمع، وهذا ما تميزّت به حقبة المد القومي في الخمسينيات والستينيات.

إن الرفاهية التي تطمح إليها المجتمعات هي نتيجة النمو الاقتصادي **أولاً**. ولكنها ليست محصورة في زيادة إنتاج السلع والخدمات أو حتى في العطل والإجازات الناتجة عن الزيادة في الكفاءة التي أدّت إلى تقصير فترة العمل وتخفيض سنّ التقاعد. الرفاهية في المفهوم الغربي تعني الوقت المتاح خارج إطار العمل لتنمية القدرات الإنسانية، فما هو يا ترى مفهوم الرفاهية في الوطن العربي؟ هل يختلف عن

---

(٢٢) عاطف قبرصي، «إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٢ (آب/ أغسطس ٢٠٠٢)، ص ٦٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٢٤) Paul Ormerod, *The Death of Economics*, North American ed. (New York: Wiley, 1997), p. 12.

(٢٥) فون حايك صاحب نظرية تقليص دور الدولة في حياة الإنسان، فالدولة بالنسبة إليه هي «الطريق إلى العبودية» وفقاً لمؤلفه المشهور الذي يحمل العنوان نفسه. وقد كان لفون حايك التأثير الكبير في الثورة المضادة اليمينية المسيطرة على النخب الحاكمة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة منذ ولاية ثاتشر وريغان في بداية الثمانينيات من القرن الماضي.

المفهوم الغربي؟ وبماذا؟ أين هي الأدبيات التي تعكس ذلك التعريف؟ طبعاً هناك سجال جارٍ في الغرب للعودة إلى فترة عمل أطول خشية عدم إمكانية تمويل التقاعد، وهذا يطرح قضية كلفة الرفاهية[٢٦] في المجتمع الغربي في بداية الألفية الثالثة والإطار الفكري لتفكيك ما تمّ بناؤه بعد الحرب العالمية الثانية.

الطرح السائد في المجتمعات الغربية التي تتحكم بها النخب الليبرالية يريد تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي المنتج والمباشر، وتحويل تلك المهام إلى القطاع الخاص، كما يريد أيضاً تخفيض النفقات العائدة إلى الضمان الاجتماعي بحجة كلفتها المتزايدة. وهي تعبّر عن عدم إيمان عميق بجدوى الدولة في القيام بأية مهمة[٢٧]. وإدخال عنصر الكلفة في تقييم الخيارات للإنفاق الاجتماعي هو من مهام «نصائح» البنك الدولي، فعلى سبيل المثال عبّر فيليب مسغروف أحد كبار الاقتصاديين في البنك في أحد منشورات البنك، عن رأيه من دون إلزام المؤسسة التي يعمل فيها حول اقتصاديات الاختيار وتمويل خدمات الصحة العامة في دول شرق الأوسط وشمال أفريقيا. جاءت تلك المقالة تحدد المحطات التي يجب أن تقف عليها الحكومات في اختيار القطاعات التي تريد أن تنفق فيها.

المعايير الأساسية هي تسعة يلخصها في الإجابة عن أربعة أسئلة: **السؤال الأول**، هو إذا ما كانت السلع عامة أو نصف عامة (Public or Semi-Public Goods)؛ أما **السؤال الثاني**، فهو يتعلق بتناسق قيمة السلعة أو الخدمة بالنسبة إلى الكلفة (Cost-Effective)؛ **السؤال الثالث**، هو إذا ما كانت تلك الكلفة عبئاً على الفرد إذا ما اضطر إلى تحملها مباشرة؛ وأخيراً من هم المستفيدون من تلك السلعة أو الخدمة[٢٨]؟ المشكلة في رأيي في هذا النوع من التحليل هي محاولة عقلنة خروج الدولة من مهامها كدولة رعاية عبر إدخال عنصر الكلفة وتحديد هوية المستفيدين، مما يزيد في التمايز

---

(٢٦) الأدبيات الغربية التي تنتقد نظرية الكلفة المتزايدة للرفاهية عديدة ومتنوعة. ليس إطار البحث هنا استعراض تلك الأدبيات. سأكتفي بالإشارة إلى بعض مواقع الإنترنت التي تتناول الموضوع، فعلى سبيل المثال وليس الحصر أشير إلى الدراسة عن الفقر والرفاهية في المملكة المتحدة على الموقع التالي: <http:://www.catalystforum.org.uk/pdf/paper9.pdf>.

(٢٧) إن رداءة الأداء الحكومي على تداعيات إعصار «كاترينا» الذي دمّر مساحات واسعة في عدد من ولايات الجنوب في الولايات المتحدة في أوائل أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ كانت بمثابة دليل عند النخب الليبرالية الأمريكية على عدم جدوى الحكومة. انظر: Paul Krugman, «Not the New Deal,» *New York Times*, 16/9/2005.

(٢٨) Philip Musgrove, «The Economics of Choosing and Financing Public Health Services,» in: Anne Maryse Pierre-Louis, Francisca Ayodeji Akala and Hadia Samaha Karam, eds., *Public Health in the Middle East and North Africa: Meeting the Challenges of the Twenty-first Century*, WBI Learning Resources Series (Washington, DC: World Bank, 2004), p. 43.

الاجتماعي بين شرائح المجتمع. أضف إلى ذلك أن الكاتب يعترف بالتناقض في المعايير: فقضية التناسق بين قيمة السلعة أو الخدمة وكلفتها، قد تتعارض مع عدالة التوزيع[٢٩]. والفقراء قد لا يكتفون بالخدمات الصحية غير المكلفة، بل قد يحتاجون إلى خدمات أكثر كلفة. كما إنّ الفجوة الاقتصادية بين الميسورين والفقراء تتفاقم، إضافة إلى ذوبان الطبقات الوسطى، ما يؤدي إلى زيادة في الإفقار وزيادة عدد الفقراء وبالتالي يلغي فعالية «النصيحة». أما البنك فيقول بصراحة أكبر في أحد منشوراته: إن التركيز على الفقراء بشكل عام وبالمناطق الريفية بشكل خاص هو أكثر فعالية من السياسة التي كانت متبعة في السابق[٣٠]، وبالتالي على الحكومات أن تتخلى عن المسؤولية لدعم كل الشعب.

من جهة أخرى، تزعم تلك النخب أن الضمان الاجتماعي والخدمات التي تقدمها الدولة مثلاً في إطار التعويض عن البطالة، مهين لكرامة الإنسان ويشجع على الكسل، ففي عدد كبير من المجتمعات الغربية شرائح واسعة من الفئات الفقيرة وبخاصة تلك المهاجرة إلى تلك الدول تستفيد من تعويضات البطالة والأمومة التي تفوق الحد الأدنى من الأجور، وهذا ما يفقدها الحافز للبحث بشكل جديّ عن فرص للعمل، ويزيد من عجز الموازنات العامة ويضعف المتانة المالية للاقتصاد المعني. كما إنّ العولمة والضغط الذي تفرضه على اقتصاديات تلك الدول تحثّ النخب الحاكمة والمؤيدة لها في التركيز على رفع الإنتاجية والكفاءة عبر التخفيف من الأعباء المالية وبخاصة تلك العائدة إلى الخدمات الاجتماعية ومنها نفقات الضمان الاجتماعي. فالدولة يقتصر دورها على إيجاد الفرص والبيئة المشجعة للقطاع الخاص، كما إنّ الوفورات التي تنجم عن عصر النفقات الاجتماعية تتيح الفرص للاستثمارات الطويلة المدى في البنى التحتية، أو في المؤسسات التابعة للمجمّع العسكري الصناعي المسيطر على مقدرات الاقتصاد الأمريكي كما أشرت إليه أعلاه. والمستفيدون من تلك السياسات هم بالفعل أقطاب المجمّع العسكري الصناعي في الغرب والنخب الحاكمة. طبعاً كان لا بد من معارضة تلك التوجهات، فكانت، وما زالت، المعارضات للعولمة وما قد ينتج عنها من تراجع في الأوضاع الاجتماعية في مختلف البلدان. وبرأيي أن المعارضة للعولمة الكاسحة للنظم المقيدة، هي دفاع عن ما حققته دولة الرفاهية في الدول المتقدمة وما يمكن أن تحققه الدول النامية. وطالما تتجاهل القوى المؤيدة للعولمة والمبشرة بالليبرالية الاقتصادية الانعكاسات الاجتماعية

---

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: Social Protection in the Middle East and North Africa*, Orientations in Development (Washington, DC: World Bank, 2001), p. 81.

لسياساتها، ستستمر السياسة المعارضة للعولمة والليبرالية الاقتصادية.

ولكن أين الواقع العربي في كل ذلك؟ أين موقع النخب العربية من تلك الإشكالية؟ أين الأدبيات التي تعالج بشكل معمق تلك القضايا؟ هل هناك في البداية أجوبة عنها؟ إن تقرير التنمية الإنسانية المشار إليه سابقاً كان حاسماً في ردّه، وإن كان مشوباً ببعض الأخطاء المنهجية التي لم تلغِ خلاصاته، فالتقرير أشار بوضوح إلى أن الدول العربية أخفقت في تحقيق الرفاهية بل حتى النمو الاقتصادي على الرغم من توافر الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال. ومقياس الرفاهية في التقرير يعتمد توفير الحريات الأساسية وتمكين المرأة ومحو الأمية والتحوّل إلى مجتمعات المعرفة. ولكن هل يعني ذلك أن مفهوماً عربياً للرفاهية قد تبلور؟ هل هناك من تعريف عربي أو حتى إسلامي للرفاهية تمّ الإجماع عليه أو حتى البدء بالتداول به بين النخبة المثقفة؟ أعتقد أن المحاولة الوحيدة كانت فكرة مجتمع الكفاية والعدل التي بلورها قائد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢. ولكن ماذا بعد ذلك؟ ألا يفتقر الفكر العربي والإسلامي إلى تحليل دقيق لمفهوم الرفاهية بشكل يفهمه المجتمع ويترجم إلى حيثيات موضوعية واضحة المعالم؟ ما زالت حتى الآن المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية مقتبسة من الفكر الغربي من دون أن تخضع إلى نقاش مثمر لبلورة مفاهيم متجانسة مع الواقع العربي.

كما إنه من الضروري حسم قضية من يقوم بمهام دولة الرفاهية أو الرعاية: الدولة عبر مؤسسات القطاع العام أم عبر مؤسسات المجتمع المدني وما هي الشروط الموضوعية لنجاح أي منها؟ لقد عبّر الدكتور جلال أمين عن هذه المشكلة عند عرضه لقضية العدالة الاجتماعية في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية التي نشرت محتوياتها في عام ٢٠٠١. يقول الدكتور أمين إن «تحقيق العدالة الاجتماعية (كان) عنصراً أساسياً من عناصر المشروع النهضوي العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ولكنه لم يكن دائماً كذلك ـ ولا استمر كذلك طويلاً»[٣١]. ويفسّر الانحسار في العدالة الاجتماعية في الثمانينيات والتسعينيات بما حدث من تطوّرات تكنولوجية واقتصادية في العالم الرأسمالي وإلى انهيار نموذج «البناء الاشتراكي» في الاتحاد السوفياتي ومنظومة دول أوروبا الشرقية من المعسكر الاشتراكي، ما أدى إلى سقوط «حتمية الحل الاشتراكي» وإلى انحسار دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية. ويعتقد الدكتور أمين «أن الفرصة المتاحة

---

(٣١) جلال أمين، «العدالة الاجتماعية من منظور المشروع الحضاري،» ورقة قدمت إلى: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠١)، ص ٦٥٥.

لتحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة الاجتماعية هي أقل الآن بكثير مما كانت عليه في الخمسينيات والستينيات»[٣٢]. لست في إطار التعليق أو الرد بشكل معمّق على ما أتى به الدكتور أمين، فهناك الكثير من الحقائق التي عرضها لا يمكن إنكارها ولكنني ما زلت مؤمناً بأن دور الدولة وبخاصة القطاع العام فيها مهم للغاية، وإن كان يشوبه العديد من الإخفاقات التي عطلّت أداءه، وبخاصة أنه بالإمكان تحسين وترشيد ذلك الأداء[٣٣] من ناحية، وبخاصة أن القطاع الخاص ما زال يتحرّك بحافز الربح قبل أي اعتبار آخر.

ولكنني من ناحية أخرى لا أسقط إمكانية القطاع الخاص وعلى الأخص مؤسسات المجتمع المدني التي تستوحي نشاطها من تراث عربي وإسلامي عريق يمكن تحديثه لسد الثغرات الناتجة عن تعثّر أداء الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية. هذا من جهة، أما الوجه الآخر للإشكالية الذي لم يتحدث عنه الدكتور أمين في هذه الورقة، فهو العلاقة بين طبيعة النظام السياسي القائم ودولة الريع وتأثيره على دولة الرفاهية أو الرعاية. إن خلاصة الطرح الذي أؤمن به هو أن النظام السياسي القائم، وهو نظام فئوي يوّلد نظام اقتصاد ريعي، بل يعادي إنشاء اقتصاد إنتاج، لأن اقتصاد الإنتاج يفرض المساءلة والمحاسبة، بينما اقتصاد الريع يعفي القائمين من ذلك. ثم إن دولة الرعاية في دولة الريع وهي دولة توزيع الريع ليس وفقاً لعقد اجتماعي بل لتثبيت القاعدة السياسية التي تدعم النظام القائم، فالإصلاحات التي لا تتناول لبّ الموضوع، أي القضاء على البنية الفئوية القائمة لن تأتي بأي تغيير جذري في بنية الاقتصاد، بل تأتي بما يكفي لتثبيت الوضع القائم والريع الناتج عن ذلك الوضع.

وفي تعقيب مهم على ورقة الدكتور أمين أوضح الدكتور عصام العريان إمكانية مؤسسات المجتمع المدني الإسلامي بالقيام بتلك المهام[٣٤]. وعدّد المجالات التي استطاعت تلك المؤسسات الإسلامية التي تنشط فيها القطاعات التي عجزت الدولة عن تغطيتها، فعلى سبيل المثال استطاعت المؤسسات التي يتكلّم عنها د. العريان أن تغطي كفالة الأيتام والمساعدة المباشرة للفقراء وكفالة طلاّب العلم، وحتى إنشاء

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦٦٠.

(٣٣) أوصي القارئ بمراجعة النقاشات التي تلت ورقة الدكتور أمين وهي مناقشات قيمّة. كما لا يمكن فهم ورقة الدكتور أمين أنها توصية بإهمال دور الدولة والتركيز على القطاع الخاص. بل العكس هو ذلك والورقة تعكس بالفعل الاستياء بل السخط على حد تعبيره من انحسار دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية. لاحظ أن المصطلح المعتمد هو «العدالة الاجتماعية» وهي من المهام الأساسية لدولة الرفاهية أو الرعاية.

(٣٤) انظر تعقيب عصام العريان على بحث أمين، «العدالة الاجتماعية من منظور المشروع الحضاري،» ص ٦٨٣-٦٩٢.

المؤسسات العمرانية المختلفة كالمدارس والمكتبات والمستوصفات والمستشفيات والملاجئ ودور المسنين وما إلى ذلك[٣٥]. ولا بد أيضاً من ذكر الدور المهم للأوقاف الإسلامية والمسيحية في الرعاية التربوية والصحية والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي، وحتى في النشاطات الاقتصادية المنتجة التي يتمّ من خلالها توظيف العدد الكبير من الناس[٣٦]. غير أن المساهمات القيمة لتلك المؤسسات لم ولن تلغي مسؤولية الدولة، فحتى القطاع الخاص الذي أسند إليه مهام التنمية بمختلف أشكالها استجابة لسياسات الصندوق والبنك الدولي، أثبت هو بدوره عجزه وعدم قدرته على سد الفراغ التنموي[٣٧].

ثانياً: تداعيات الإجراءات الإصلاحية

لا بد هنا من وقفة حول تداعيات ما يسمّى بالبرامج الإصلاحية الاقتصادية التي تروّجها مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي يحمل لواءها طبقة «الليبراليين العرب الجدد» كأنها حلول سحرية تحقق النمو ومن ثم التنمية، فضمن مجموعة القرارات التي يبشّرون بها خصخصة النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة في مجمل الأقطار والتي ستؤدي (وقد أدّت بالفعل) إلى تفاقم البطالة، وعصر النفقات ذات الطابع الاجتماعي كالدعم للسلع الغذائية الأساسية والمعونات الاجتماعية. وقد استدرك كل من الصندوق والبنك تداعيات قرارات الخصخصة على البنى الاجتماعية وبخاصة تقليص الاستخدام ونمو البطالة، فتم عندئذ إدراج الصناديق الاجتماعية الخاصة لتدارك النتائج السلبية المرتقبة، وبالفعل أقدم عددٌ من الدول العربية على خصخصة بعض المنشآت الاقتصادية وإيجاد الصناديق الاجتماعية لمعالجة تداعيات تلك الإجراءات، فكيف يمكن تقييم تلك التجربة؟ الإجابة عن ذلك معقدة ومركبة، فالتجارب العربية مختلفة وتتميز بظروفها الخاصة، وبعض الدول أقدمت على إنشاء صناديق للحماية الاجتماعية تلازماً مع الإصلاحات المطلوبة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد، وذلك للحدّ من تفاقم تداعيات الفقر على ديمومة النظام. في ذلك السياق أُعدّت حلقة نقاشية في مطلع عام ١٩٩٦ في أبو ظبي تحت

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٦٨٥-٦٨٦.

(٣٦) انظر تعقيب جورج قرم على بحث: عبد اللطيف الحمد، «الخصخصة والأمن الاجتماعي،» ورقة قدمت إلى: **العصر العربي الجديد.. الواقع والتحديات** (ندوة) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤).

(٣٧) غازي الصوراني، «العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل،» في: أمين [وآخرون]، **المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**، ص ٤٠-٤١.

رعاية أربع مؤسسات: الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ صندوق النقد العربي؛ صندوق النقد الدولي؛ والبنك الدولي. عرضت خلال هذه الحلقة عدة أوراق أعدها خبراء ومسؤولون من تلك المؤسسات، إضافة إلى أكاديميين وباحثين من الدول العربية. هذه الأوراق عالجت البعد النظري والفكري للإصلاح الهيكلي الاقتصادي وتداعياته الاجتماعية، إضافة إلى الحالات العربية بشكل عام والتركيز على بعض التجارب الخاصة في الأردن ومصر وتونس والجزائر والمغرب، أعرض بعض ما جاء فيها في الفقرات التالية.

١ ـ الأردن

الأردن أنشأ صندوقه الاجتماعي ليعدّل من شبكة التأمين الاجتماعي المعمول به قبل الإصلاحات، والذي كان يتشكل من الضمان الاجتماعي والدعم للمواد الغذائية وبعض التحويلات النقدية، فالضمان الاجتماعي وفّر التعويضات لنهاية الخدمة والتأمين لمن يتعرض للإصابات خلال العمل. أما الدعم للمواد الغذائية فهدفه كان لفرض الاستقرار في أسعار تلك السلع وبخاصة سعر السكر والأرز واللحم. أما في ما يتعلق بالتحويلات النقدية فكانت محصورة في العائلات الأكثر احتياجاً، فعندما أقدمت الحكومة الأردنية على تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي بادرت **أولاً** إلى توسيع مدى شبكة التأمين الاجتماعي بما فيه البطاقات الغذائية لذوي الدخل المتدني. أما الإجراء **الثاني** فكان إنشاء صندوق المساعدة الوطني الذي أمّن التحويلات النقدية لأولئك الذين لا يستطيعون دخول سوق العمل. أما الإجراء **الثالث** فهو منح الخدمات الصحية بأسعار متدنية (أي مدعومة) للفئات الفقيرة عبر توزيع البطاقات الصحية. وشملت هذه الخدمات العاملين في المؤسسات غير الحكومية.

ولكن جميع الإجراءات المتخذة كانت محدودة النطاق لتخفيف الأعباء المالية عن خزينة الدولة، فعلى سبيل المثال لم يشمل صندوق المساعدة الوطني جميع الفئات الفقيرة، فمن كان يستطيع العمل أو من كان له أقارب أثرياء أو من كان يمتلك بعض الأصول المادية لم يكن مؤهلاً للاستفادة منه. وبالتالي لم يستفد من ذلك الصندوق أكثر من ٣,٥ في المئة من السكان، بينما نسبة أصحاب الدخل المتدني تشكل ٦,٦ في المئة من السكان أي إنه لم يستفد إلا أقل من نصف السكان المرشحين للاستفادة[(٣٨)]. أما

(٣٨) Faris Bingaradi and Adda Guiecour, «Social Safety Nets of Some Arab Countries,» in: Taher H. Kanaan, ed., *The Social Effects of Economic Adjustments on Arab Countries* ([Washington, DC]: International Monetary Fund, 1997), p. 59.

البطاقات الغذائية فشملت تقريبا أكثر من ٩١ في المئة من السكان عام ١٩٩٤[٣٩]. وانخفضت نسبة الإنفاق على دعم المواد الغذائية من الناتج القومي الداخلي من ٣,٤ في المئة عام ١٩٩٠ إلى ٠,٣ في المئة عام ١٩٩٩[٤٠]. في مطلق الأحوال لم تتجاوز نسبة الإنفاق على شبكات الحماية الاجتماعية ٦,٦ في المئة من الناتج الداخلي في النصف الأول من التسعينيات.

٢ ـ الجزائر

شبكة الحماية الاجتماعية في الجزائر تتشكل أيضاً من الضمان الاجتماعي ومن الدعم للسلع الغذائية. إضافة إلى ذلك فقد أوجدت الحكومات الجزائرية مساعدات اجتماعية عبر برنامجين: **الأول**، يشمل مساعدة عائلات العاملين في مختلف القطاعات بما فيهم الموظفين الحكوميين. وهذه المساعدة مكونة من تحويلات نقدية (حوالى ٤٠ ديناراً في الشهر لكل طفل حتى سن السابعة عشرة) وعلاوات مدرسية بغض النظر عن مستوى دخل الأسرة. أما البرنامج **الثاني**، فهو المساعدة المالية المباشرة للمسنين والمعوقين. إضافة إلى ذلك يشمل البرنامج مساعدات غذائية للأسر الفقيرة ومِنحاً مدرسية لأطفالها. العنصر الرابع لشبكة الحماية في الجزائر هو سياسة الاستخدام والأجور. لقد أقدمت الحكومة الجزائرية على اتباع سياسات تؤمن الاستخدام الكامل عبر قوانين صارمة تمنع رب العمل من صرف المأجورين، كما إنها فرضت على أرباب العمل تأمين العديد من المنافع الاجتماعية للعاملين. إضافة إلى ذلك اتبعت الحكومة سياسة رفع الحد الأدنى من الأجور بشكل مستمر لتأمين الحد الأدنى المقبول من الدخل[٤١].

لكن عندما باشرت الحكومة الجزائرية بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية اضطرت إلى إعادة النظر في شبكة الحماية الاجتماعية، فكان التركيز على حصر المستفيدين من المساعدات بذوي الدخل المتدني، كما عالجت سياسة الاستخدام وما لزم من تمكين استمرارية برامج المساعدات، ففي مطلع التسعينيات (عام ١٩٩٢)، اعتبرت الحكومة أن الدعم للسلع الغذائية لا يمكن الاستمرار به ولا بد من أن تكون الأسعار مرآة للكلفة الحقيقية لها. لذلك أوقفت الدعم عن معظم السلع باستثناء الحليب والطحين والسميد. وبالتالي انخفضت نسبة الدعم من حدها الأعلى عام

---

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: Social Protection in the Middle East and North Africa*, p. 81.

(٤١) Bingaradi and Guiecour, Ibid., p. 63.

١٩٩١ وهي ٤,٧ في المئة من الناتج القومي إلى ما يقارب الصفر في المئة عام ١٩٩٩[٤٢]. وتعويضاً عن انخفاض الدعم للسلع الغذائية، أقدمت الحكومة على تقوية المساعدات المالية، لذلك رفعت التعويضات العائلية من ٤٠ ديناراً إلى ١٤٠ ديناراً والعلاوات المدرسية من ٢٥ ديناراً إلى ٢٥٠ ديناراً. واعتبرت الحكومة أن تلك التعويضات كافية لتغطية الانخفاض في الدخل الناتج عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية[٤٣]. ويتم توزيع تلك المساعدات عبر صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق نهاية الخدمة وتمولها خزينة الدولة. وعلى ما يبدو فإن عدد المستفيدين من تلك المساعدات بلغ ١٥ مليون شخص. أما في ما يتعلق بقوانين العمل، فقد أقدمت الحكومة على تشريع جديد يهدف إلى مساعدة الشباب في بحثهم عن فرص العمل كما أوجدت صندوق تأمين للبطالة. وفي ما يتعلق بالشباب، اعتبرت الحكومة أن الاهتمام بهم هو مسألة أساسية، فأوجدت برامج تأهيل في الإدارة والتعاونيات وتشجيع المؤسسات الصغيرة. لكن لم تستطع الحكومة إيجاد فرص للعمل بسبب التركيز المتزايد على القطاع الخاص، وبسبب تذرع الأخير بعدم كفاءة اليد العاملة الموجودة وبسبب عدم توافر رأس المال المطلوب لخلق فرص العمل. على كل حال ما زالت الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية متفاقمة، علماً أن ارتفاع أسعار النفط وفّر الاحتياط النقدي (ما يوازي ٥٠ مليار دولار) ما يكفي للقيام ببرامج إنمائية واسعة للحد من الفقر والانحدار الاجتماعي، أما تعويضات البطالة فهي محدودة في الزمان والقيمة وذلك لحث الباطلين عن العمل على إيجاد فرص جديدة.

٣ ـ تونس

أما مكونات شبكة الحماية الاجتماعية في تونس ما قبل الإجراءات الإصلاحية، فهي أيضاً كانت تشمل الضمان الاجتماعي، ودعم المواد الغذائية، والمعونة الاجتماعية المباشرة، والتنمية الريفية، وبرامج التوظيف[٤٤]؛ فنظام الضمان الاجتماعي مكوّن من أربعة صناديق: صندوقان للقطاع الخاص والآخران للقطاع العام. والصندوقان في القطاع الخاص هما: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وصندوق تعويض نهاية الخدمة. الصندوق الأول يؤمن المنافع للأشخاص الذين يديرون أعمال شركاتهم الخاصة، وللعاملين في القطاع الخاص، والمغتربين في

---

(٤٢) *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: Social Protection in the Middle East and North Africa*, p. 81.

(٤٣) Bingaradi and Guiecour, Ibid., p. 65.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٥.

المهجر، وموظفي القطاع العام. أما صندوق نهاية الخدمة فهو يؤمن المنافع للمساهمين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعويضات نهاية الخدمة والعلاوات الاجتماعية والعائلية. أما في ما يتعلق بالصندوقين للقطاع العام فهما: الصندوق الوطني لنهاية الخدمة وصندوق نهاية الخدمة لمستخدمي القطاع العام، ويؤمنان الضمان الصحي وضمان الشيخوخة والمعاقين. لكن الصندوقين لا يقدمان علاوات ومساعدات مالية للعائلات. أما دعم السلع الغذائية فهو عبر صندوق مقاصة يشمل الحبوب (القمح والشعير)، والزيت والحليب والسكر من دون تحديد للكمية أو المستفيدين، بغض النظر عن مستوى الدخل. المكوّن الثالث لشبكة الحماية الاجتماعية هو المعونة الاجتماعية التي يديرها برنامج صندوق التأمين الاجتماعي والحكومة مباشرة. وتحتوي هذه المساعدة على العلاوات العائلية وفقاً لعدد الأطفال والوضع التوظيفي لرب العائلة أو للزوجة. وهذه المساعدة وإن كانت وضيعة إلاّ أنها تشكل ركيزة أساسية لدخل العائلة. وتختلف تغطية وتمويل هذه المساعدة بين القطاع الخاص والقطاع العام، فالتغطية في القطاع الخاص تشمل أصحاب الأجور والمتقاعدين والطلاب المشتركين في الصناديق الوطنية للتأمين والتقاعد. وتموّل هذه المساعدات عبر المساهمات للصندوق الوطني للتأمين.

هذا وقد انخفضت العلاوات العائلية مع تخفيض عدد الأطفال المستفيدين في كل عائلة من أربعة إلى ثلاثة، كما إنّ ارتفاع الأسعار أدّى إلى تآكل قيمة تلك المساعدات؛ أما البرنامج الثاني فهو برنامج التكافل الاجتماعي الذي يؤمن المساعدات الظرفية والدائمة للعائلات المحتاجة والمسنين. وتشمل هذه المساعدات تحويلات نقدية وعلاوات شهرية للغذاء، ويتمّ تمويلها مباشرة من موازنة الدولة والمساعدات الخارجية والمحلية. المكوّن الرابع هو برامج التنمية الريفية التي تصبو إلى تخفيف الفوارق في مستويات المعيشة بين الريف والمدن، وتشمل المساعدات لذوي الدخل المتدني وتمويل البنى التحتية للمناطق الصناعية والزراعية. وأخيراً هناك برامج مساعدة توظيف حاملي الشهادات المهنية الثانوية التي أقدمت عليها الحكومة عبر دفع جزء من رواتبهم، وإعفاء مستخدميهم من اشتراكات التأمين، شرط أن يتمّ التوظيف بشكل كامل قبل نهاية السنة.

عندما أقدمت الحكومة على تطبيق الإجراءات الإصلاحية، طوّرت عندئذٍ شبكة الحماية بغية تصويب أكثر دقة الفئات الفقيرة وبخاصة في تحسين دعم السلع الغذائية والمباشرة ببرامج جديدة للخدمات الصحية والاجتماعية والتوظيف. ففي ما يتعلقبدعم السلع وبغية تخفيف الكلفة، أقدمت الحكومة على الرفع التدريجي لسعر السلع وتخفيض كلفة إنتاجها، إضافة إلى حصر الدعم في السلع المتدنية الجودة التي

يستهلكها ذوو الدخل المتدني! (أليس ذلك من التمييز الاجتماعي المبرمج؟!)، فالسلع الأحسن جودة أصبحت أكثر كلفة للمستهلكين. الغريب والمحزن هو أن الكاتبين اعتبرا أن ذلك الأمر يشكل خطوة جيدة ويجب الاقتداء بها[٤٥]. ونتيجة لكل ذلك انخفضت نسبة كلفة الدعم من الناتج الداخلي من ٤,٣ في المئة عام ١٩٨٤ إلى ٢,٤ في المئة عام ١٩٩١[٤٦] إلى ٢,١ في المئة عام ١٩٩٩[٤٧]. أما في ما يتعلق ببرنامج المساعدة الاجتماعية الذي أنشئ عام ١٩٨٦ لتخفيف وطأة العبء خلال المرحلة الانتقالية من الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من البنك الدولي، فتمّ تحديد المنتفعين من تلك المساعدات وحصرها بأرباب العائلات التي أصبحت عاطلة عن العمل أو معاقة أو غير مستفيدة من أي مساعدة عائلية أخرى، فعدد العائلات المستفيدة من تلك البرامج ارتفع من ٦٠ ألفاً عام ١٩٨٦ إلى ١٠٠ ألف عام ١٩٩١ زادت خلال تلك الفترة قيمة المنافع والخدمات ثلاثة أضعاف. أما في ما يتعلق بالخدمات الصحية فتمّ دعمها للعائلات المتدنية الدخل وذلك عبر برنامجين: **الأول** شمل حوالى ١٠٠ ألف عائلة استفادت من خدمات مجانية، **والثاني** شمل ٦٠٠ ألف عائلة (أي حوالى ٤٠ في المئة من السكان) استفادت من كلفة مخفضة لتلك الخدمات. وفي إطار معالجة قضية البطالة، أقدمت الحكومة على إنشاء ثلاثة برامج: **الأول** يؤمن تمويل مشاريع إنشائية تضمن توظيف الشباب، **والثاني** عبر توفير المناخ لخلق فرص جديدة للعمل وبخاصة في القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة، **والثالث** عبر تأهيل وتدريب الشباب عبر تمويل مشارك من البنك الدولي. غير أن الإجراءات الإصلاحية أدّت إلى تردي الحالة التوظيفية، فارتفعت معدلات البطالة من ١٢,٩ في المئة عام ١٩٨٤ إلى ١٥,١ في المئة عام ١٩٩١[٤٨] إلى ١٥,٦ في المئة عام ١٩٩٩[٤٩].

٤ ـ مصر

نشأت وتطورت شبكة الحماية الاجتماعية في مصر على مدة عدة عقود وأصبحت جزءاً لا يتجزّأ من الحياة الاجتماعية. وتشمل تلك الشبكة المساعدة الاجتماعية للعائلات الفقيرة جداً، أي ما يوازي ٢,٧ مليون منتفع، كما يستفيد

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٤٧) *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: Social Protection in the Middle East and North Africa*, p. 81.

(٤٨) Bingaradi and Guiecour, Ibid., p. 80.

(٤٩) UNDP and Arab Fund for Economic and Social Development, *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*, p. 158.

حوالى ثمانمائة ألف من التغطية للتوظيف المؤقت. أضف إلى ذلك برنامجاً لدعم المواد الغذائية يستفيد منه حوالى ٨٧ في المئة من السكان وكلفته توازي ٤,٨ في المئة من الناتج القومي الداخلي، ودعماً للمياه وكلفته توازي ٤,٩ في المئة من الناتج القومي والصحة والتربية لجميع المواطنين[٥٠].

أما كلفة تلك الشبكة فكانت توازي ١٩ في المئة من الناتج القومي عام ١٩٩٠[٥١]. والرأي السائد عند خبراء الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الكاتبان اللذان أعدّا الورقة حول صندوق التنمية الاجتماعية) هو أن شمولية التغطية لشبكة الحماية الاجتماعية هي «غير عادلة» أولاً، ومكلفة ثانياً[٥٢]. وفي تقرير أكثر حداثة صادر عن البنك الدولي ومقيّم للضمان الاجتماعي في مصر، أوضح أن النظام القائم يميّز ضد الطبقات الفقيرة وإن كان من الناحية النظرية يشمل الجميع، فالفئات الميسورة تستفيد من تغطية تأمينية أكثر كرامة من الفئات الفقيرة[٥٣]، لكن لم يذكر التقرير الأدلة الدامغة على ذلك. فسوء الإدارة وعدم الكفاءة بررتا إعادة النظر في تركيب الشبكة وحصرها بما يسمّى الطبقات الفقيرة أو الأكثر فقراً. أعتقد أنه من الضروري إعادة تقويم تلك التجربة، فإذا كان سوء الإدارة وعدم الكفاءة مسؤولتين عن تدهور شبكة الحماية الاجتماعية، فيمكن معالجة ذلك عبر ترشيد الإدارة وليس بالضرورة عبر تفكيك الشبكة.

لما باشرت الحكومة المصرية بتطبيق بعض الإجراءات الإصلاحية كان لا بد من تعديل الشبكة بحيث تتكامل مع الإجراءات التي تتعلق بتخفيض البطالة ومنع سوء التغذية والفقر القاهر، وتخفيف الأعباء المالية عن القطاعات الشعبية الأكثر فقراً عبر استمرار الدعم لبعض السلع الغذائية والتربية والوقود والصحة، إضافة إلى بعض الإنشاءات التحتية التي قد تؤدي إلى خلق فرص للعمل، وأخيراً إجراءات لحماية الطفولة. هذه الإجراءات كانت من مهام صندوق التنمية الاجتماعية الذي أنشئ عام ١٩٩١ والذي كان يراد له أن يكون الركيزة للحماية الاجتماعية بدلاً عن الشبكة السابقة. ويختلف الخبراء في تقييم نجاح تلك التجربة، فالخبيران من الصندوق العربي

---

(٥٠) Khalifa Ali Dau and Hussein M. Al Amach, «Social Safety Nets: The Social Development Fund in Egypt,» in: Kanaan, ed., *The Social Effects of Economic Adjustments on Arab Countries*, pp. 105-106.

(٥١) المصدر نفسه، تتوافق هذه الإحصاءات مع إحدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٥٣) Markus Loewe, «Social Security in Egypt: An Analysis and Agenda for Policy Reform,» (Working Paper; 2024, World Bank, Washington, DC, [2001]), p. 6.

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتبرا أن خلال فترة الثلاثين شهراً من حياة الصندوق، أن التجربة كانت إيجابية حيث استفاد ما يوازي ١٢ مليون مواطنٍ مصري بشكل مباشر أو غير مباشر، كما إنّ الصندوق ساهم في خلق ١٧٧ ألفَ وظيفة دائمة و٧٤ ألف وظيفة ظرفية[٥٤]. ولكن أشار الكاتبان إلى أن السلبيات الظاهرة لم تنجم عن سوء تطبيق بل بسبب «تضخيم» دور الصندوق وكثرة الأهداف التي لم تكن موجودة عند تأسيس الصندوق.

أما في المقابل فإن تقييم البنك الدولي للصندوق كان أكثر سلبية، حيث اعتبر أن إنجازاته لم تكن بالمستوى المطلوب وبالتالي يمكن التقليل من أهمية الصندوق[٥٥]. في مطلق الأحوال، أعتقد أنه من المفيد إجراء بحثٍ ميداني جديد لتجربة أصبح عمرها حوالى ١٥ سنة تقريباً. التقييم الموضوعي لتجارب الصناديق الاجتماعية التي تعالج تداعيات الإجراءات الإصلاحية ما زال قيد البحث، فالمناقشات المذكورة كانت في منتصف التسعينيات حيث كانت معظم الصناديق حديثة العهد (كصندوق التنمية الاجتماعية في مصر)، ولا تملك الأفق الزمني الكافي لإصدار أحكام فيها، ولا توجد بحسب علمي أبحاثٌ أكثر حداثة تقيّم تلك التجارب وقد أكون مُخطئاً. إلا أن الدلائل المتوافرة تفيد أن تلك التجارب قد حققت بعض النجاح[٥٦] وإن لم يكن شاملاً أو كافياً. أعتقد أنه من المفيد إجراء ندوة تقيمية لتلك التجارب لأنها قد تجيب عن كثير من التساؤلات.

هذا بعض ما جاء في الندوة المذكورة التي أوردت أبحاثاً عديدة والتي أثارت نقاشات مهمة. فعلى ما يبدو لم تعالج تلك الأوراق قضايا اعتبرت جوهرية ومتعلقة مباشرة بالطرح النظري لقضايا الإصلاح الاقتصادي من منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فعلى سبيل المثال لاحظ الدكتور جلال أمين في تعليقه على ورقة باتريسيا الونسو ـ غامو (Patricia Alonso-Gamo) ومحمد العريان، أن الورقة المعدّة لم تعالج العديد من القضايا التي يعتبرها أساسية، وأوافقه عليها، كمسألة الإجراءات المطلوبة لتخفيف العجز في الموازنة أو إلغاء الدعم للسلع الغذائية وتأثيرها على الفقراء، علماً أن ذلك الدعم هو في الأساس لمصلحة الفقراء. كما إنّ الورقة لم تعالج أيضاً تأثير رفع سعر صرف العملة الأجنبية على أسعار السلع الغذائية التي تستورد في معظمها والتي يتأثر بها بشكل مباشر الفقراء. إضافة إلى ذلك فإن الدولة قد تخسر

---

(٥٤) Dau and Amach, «Social Safety Nets: The Social Development Fund in Egypt,» p. 126.Al

(٥٥) *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: Social Protection in the Middle East and North Africa*, p. 77.

(٥٦) Dau and Amach, Ibid., pp. 98-127

مصدراً أساسياً من دخلها الريعي بسبب رفع سعر العملة الأجنبية أو تخفيض قيمة العملة الوطنية. إن الورقة المقدمة كانت انتقائية في معالجة القضايا وركزّت على الحجج التي تبرز عدم تعرض الفئات الفقيرة إلى سلبيات الإصلاحات الاقتصادية التي يروّج لها(٥٧). كما ينتقد الصياغة الحذرة (Cautiously Worded) لتأثير الإصلاحات على الفقراء بحيث لا تأتي بشيء مفيد. فالقضية هي نظرية وسياسية في آنٍ واحدٍ. ويركز مروّجو الإصلاح الاقتصادي على أن الإجراءات المطلوبة قد تأتي بالنمو الاقتصادي، وذلك اهتمامهم الأساسي، وأن النمو بحد ذاته لا يؤثر بحد ذاته على حياة الفقراء، بل إن ما يؤثر بهم هو نمط النمو. إلا أن الاهتمام يجب أن يكون على إجراءات الإصلاح وليس على النمو الذي يشكل شرطاً ضرورياً ولكن غير كافٍ لتحسين حالة الفقراء. إن ذلك الاهتمام الليبرالي نوع من الذريعة (الخديعة؟!) التي تبرر نمط الإجراءات المسماة بـ «الإصلاحات»، وإن أدّت في المدى القريب والمنظور إلى مشاكل اجتماعية، ولكن في المقابل، على زعم الليبراليين، فإن المستقبل على المدى الطويل سيكون أفضل بكثير مما هو عليه الآن.

وينتقد الدكتور أمين ذلك النمط من التفكير لأن التركيز الخاطئ هو إما «نمو أو لا نمو»، فالقضية ليست في ذلك الخيار الخاطئ. فعدم النمو يصيب الجميع بمن فيهم الفقراء، بينما المسألة تكمن في معدلات النمو المرتقبة. ويطرح سؤالاً مركزياً: ما المشكلة في نسبة نمو أقلّ أي أربعة أو خمسة في المئة ومن دون «الإجراءات الإصلاحية»، بدلاً من نمو بنسبة ثمانية أو عشرة في المئة ولكن مع الإجراءات الإصلاحية المدمّرة؟ أما النقد الثاني فهو مدة «المدى القصير» الذي ستتأثر به الفئات الفقيرة نتيجة الإصلاحات. فعمَّ يتكلمون؟ النظرية الاقتصادية السائدة هي نظرية التدفق البطيء أو التقطير من القمة إلى القاعدة (Trickle Down Theory) تمّ ترويجها خلال ولايتيْ ريغان في الثمانينيات والمعروفة أيضاً بنظرية اقتصاديات العرض (Supply Side Economics) والتي سمّاها آنذاك جورج بوش الأب بأنها اقتصاديات الفودو، أي بمعنى أنها غامضة وتفتقر إلى المنطق أو القاعدة العلمية وترتكز على الغيبيات والسحر! التذرّع بأن الإجراءات ستأتي بنمو وبتحسين الأوضاع في «المدى البعيد» (وهو غير محددٍ زمنياً) غير مقبول، فالمقولة الشهيرة لكينز معبّرة للغاية: «في المدى البعيد سنكون جميعاً من الأموات»!

---

(٥٧) انظر تعليق جلال أمين على ورقة: Patricia Alonso-Gamo and Mohamed A. El-Erian, «Economic Reforms, Growth, Employment, and the Social Sectors in the Arab Economies,» in: *The Social Effects of Economic Adjustments on Arab Countries*, p. 38.

ثالثاً: الريع: لمحة اقتصادية

الريع من الناحية النظرية في الفكر الاقتصادي هو أحد مكونات الدخل في أي وحدة اجتماعية اقتصادية. ويعرّف الفكر الاقتصادي الريع بأنه المردود لعامل إنتاج الأرض. وبشكل أعمّ يعرّف الريع بأنه المردود لملكية الموارد الطبيعية ولكل ما يتعلّق بجميع الموارد التي لم تكن من صنع الإنسان كالمناخ، والموقع الجغرافي الذي يأخذ في كثير من الأحيان بعداً إستراتيجياً كما هو واقع الحال في معظم دول الوطن العربي[(٥٨)] - أي بمعنى آخر الدخل الناتج من هبات الطبيعة. وإذا أردنا أن نعرّف الريع الاقتصادي بشكل أدق فهو الفارق بين السعر السوقي لسلعة أو عامل إنتاج وكلفة الفرصة (Opportunity Cost)، فالموقع الإستراتيجي في الأسواق الذي يتمتع به بعض مالكي السلع يمكّنهم من فرض سعر البيع الذي يريدونه فوق كلفة الفرصة لما يقدمونه. هذا وقد تكلّم عن الريع كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالثوس، أي أرباب الفكر الاقتصادي الكلاسيكي؛ فالريع بالنسبة إلى سميث يدخل في تركيب سعر السلع بشكل مختلف عن الأجور والأرباح. فالأجور و/ أو الأرباح المرتفعة أو المنخفضة تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الأسعار، بينما الريع هو نتيجة ذلك[(٥٩)]. وقد أثنى على ذلك ريكاردو عندما أكّد أن ارتفاع الريع هو نتيجة وليس السبب لارتفاع الأسعار[(٦٠)].

من هنا يمكن فهم كيف تحوّل ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات وما بعد، بأنه أوجد ريعاً بسبب عدم تناسق كلفة الإنتاج وسعر البيع. والفرق لم يكن بسبب زيادة في الاستثمار أو تحسين الإنتاجية والكفاءة، بل بسبب الموقع الإستراتيجي لمصادر النفط في عدد من دول الوطن العربي وبسبب الطلب المتزايد عليه. ولقد شهدت المنطقة تدفقاً هائلاً للريع ساهم إلى حد كبير في نمو المنطقة، لكن من دون أن يؤدي إلى زيادة في إنتاجية الاقتصاديات القطرية أو في الجهود التي تخلق ثقافة إنتاج قبل ثقافة استهلاك. هذا التدفق الخارجي للريع شكّل في نظر عدد كبير من المحللين

---

(٥٨) على سبيل المثال تستفيد مصر من الجعالات أو الواردات من قناة السويس (حوالى مليارين ونصف دولار أمريكي سنوياً)، ومن تحويلات العمال المصريين العاملين في الخليج (ما يقارب ثلاثة مليار دولار سنوياً)، ومن واردات الغاز والنفط المتزايدة، ومن الاحتكارات الحكومية عبر التعريفات الجمركية، ومن قيمة الجنيه المصري الذي يفوق قيمته الفعلية، إضافة إلى تحويلات الدولة التي تقارب أكثر من ألفي مليار دولار سنوياً.

(٥٩) Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, Everyman's Library (London: [n. pb.], 1776), p. 412.

(٦٠) David Ricardo, *Principles of Political Economy and Taxation*, Everyman's Library, 3rd ed. (London: [n. pb.], 1821).

السبب الرئيسي للمشاكل التي عانتها، وما زالت تعانيها، دول المنطقة[٦١]. على سبيل المثال وليس الحصر، مكّن التدفق الريعي الحكومات المعنية عدم فرض الضرائب على المواطنين متجنبة بذلك العلاقة التصادمية الطبيعية بين المكلفين والحكومات، وبالتالي تمّ قطع الوصل في المساءلة والمحاسبة للحكومات التي استفادت من فقدان تلك المساءلة للإقدام على سياسات نفقات أو هدر من دون الرجوع إلى قاعدة المواطنين والخضوع إلى المراقبة.

لكن ليس كل الريع ناتجاً عن التدفق الخارجي، بل هناك ذهنية البحث عن الريع التي تتبين في السعي الداخلي إلى الحصول على مواقع إستراتيجية وامتيازات في الأسواق الداخلية، كإجازات الاستيراد أو الحماية الجمركية أو إعفاءات ضرائبية أو جمركية[٦٢]. فأصحاب تلك الامتيازات، وهم إجمالاً قلة في مجتمعاتهم ولكن من المقربين من السلطة القائمة، يجنون أرباحاً ليست بالضرورة ناتجة عن زيادة في الإنتاجية أو الكفاءة أو الاستثمار، بل يجنون ريعاً بكل ما للكلمة من معنى. هذه القضية تثير مسألة كيفية إنتاج الثروة وكيفية توزيعها في إطار الدولة الريعية وهذا ما سأحاول بيانه في المقطع التالي.

رابعاً: دولة الريع والرعاية في الوطن العربي

الريع «ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصادات، المتقدمة منها والمتخلفة، بيد أن الخلاف ينحصر في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الريع. والريع لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج القومي لكن هذا عكس الحال في الدول النفطية»[٦٣]، وقد أضيف إلى ذلك الدول العربية بشكل عام. مصادر الريع متعددة وسمتها الأساسية مصدرها الخارجي[٦٤]. ولكن هذا لا يعني أن العامل الداخلي غير مؤثر في إنتاج الريع إذا صحّ الكلام. فقد أشرت في فقرة سابقة أن الذهنية الريعية الداخلية تنتج ريعاً داخلياً عبر ما يمكن تسميته تجارة النفوذ بين السلطة والمقربين منها، فإنتاج الثروة في دولة الريع محصور ضمن مجموعة قليلة لا تساهم بشكلٍ فعّال في عملية الإنتاج الاقتصادي، وأن

---

(٦١) Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1996), p. 17.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) عبد الله جناحي، «العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٨ (شباط/ فبراير ٢٠٠٣)، ص ٥٤.

(٦٤) Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), p. 87.

حصة توزيع الريع على تلك الفئة تفوق حصتها المشروعة (Fair Share). وليس هدف هذه الدراسة الاسترسال باقتصاديات الريع، فذلك الأمر يتطلب بحثاً منفصلاً خارج الإطار المتفق عليه، وإن كان عنصراً أساسياً في موضوع البحث. أكتفي بهذه اللمحة السريعة وأنتقل إلى تحديد مصادر الريع في الوطن العربي.

قبل ذلك أريد تبيان العلاقة العضوية بين طبيعة الأنظمة القائمة في الوطن العربي وتوزيع المنافع التي تولّد الريع. في هذا السياق أشير إلى ما تقدم به كل من دي مسكيتا وروت في مجلة **ناشيونال إنتريست** *(National Interest)* الأمريكية الفصلية واليمينية الميول. في البحث المشار إليه بعنوان «الجذور السياسية للفقر»، يبين الكاتبان المنطق الاقتصادي للحكم الاستبدادي الذي يستعمل كل ما لديه من إمكانيات لشراء الذمم، وهو ما يمكن تطبيقه إلى حد كبير على أنظمة الحكم في الوطن العربي. ويقول الكاتبان في هذا المضمار «إنه من المنطقي للمستبدين في الدول الفقيرة الإسهام في إثراء الفئات التي تلتفّ حولهم أو تنتمي إليهم وإن كان على حساب الشعب الفقير»[٦٥]. والهدف السياسي من الدراسة كان للفت نظر الإدارة الأمريكية من مطب الإمداد بالمساعدات الخارجية للدول التي تحكمها أنظمة استبدادية، فالمساعدة الخارجية (التي أصبحت مصدراً متكرراً للتدفق المالي في عدد كبير من الدول النامية، وبخاصة في الوطن العربي، وبالتالي نوعاً من الريع الخارجي لم ولن تتحول إلى تمكين عمليات الإصلاح المطلوبة خاصة في الساحة السياسية)[٦٦].

من جهة أخرى، تبيّن من دراسات ومعلومات استند إليها البحث المذكور، أن القيادات التي تنتج الفقر والمآسي عبر الفساد المنظّم ـ السمة الرئيسية للنظام المستبد ـ تحتفظ وقتاً أطول بمناصبها من القيادات التي تعمل على إثراء بلادها[٦٧]. والنتيجة لذلك الأمر هي أنه من المنطق أن يتمّ استبعاد الشفافية من السياسات الاقتصادية وحكم القانون[٦٨]، فهذه الأنظمة وقياداتها لن تقبل بإرساء إمكانية المساءلة والمحاسبة لأنها قد تنهي حكمها. ويمكن القول إن الوصف المذكور ينطبق إلى حدّ كبير على الدول العربية في افتقاد الحكم الصالح أو الرشيد (Good Governance) وعدم الشفافية، والمساهمة في توزيع المنافع على الفئات المقربة من الحكم، وبالتالي إنتاج الريع الداخلي الذي يحافظ على ديمومة النظام من قبل النخب الحاكمة. هذا ما يمكن

---

(٦٥) Bruce Bueno de Mesquita and Hilton Root, «The Political Roots of Poverty,» *National Interest*, no. 68 (Summer 2002), p. 28.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣١.

استخلاصه مما جاء به تقرير التنمية الإنسانية الأول الذي عرض بشكل عام تلك المشاكل، والتقرير الثالث المخصص لقضية الحرية والحريات في الدول العربية.

أما المصادر الخارجية للريع في الوطن العربي فهي **أولاً** عائدات النفط. ولا يقتصر ذلك الأمر على الدول المنتجة للنفط، بل يمكن توسيع الرقعة لضمّ الدول التي ترسل يدها العاملة إلى الدول النفطية. وبالتالي يصبح المصدر **الثاني** للريع الخارجي التحويلات من الدول النفطية إلى الدول غير النفطية عبر اليد العاملة الوافدة إلى الدول النفطية. كما إنّ المساعدات التي تمنحها الدول النفطية إلى غير النفطية في الوطن العربي سواء لأغراضٍ سياسية أو لأغراضٍ اقتصادية، هي أيضاً مصدرٌ **ثالثٌ** للريع للحكومات المستفيدةِ منها. المصدر **الرابع** هو المساعدات الخارجية التي تمنحها بعض الدول المتقدمة في إطار مساعدة فعلية أو في إطارٍ سياسي تحت غطاء اقتصادي. المصدر **الخامس** هو العائدات الناجمة عن نفقات السياحة الخارجية الوافدة إلى الدول. جميع هذه المصادر مصيرها خارج سيطرة الدول المستفيدة منها وبالتالي لا «تساهم» في إنتاج دخل أو ثروة، فيمكن تصنيفها كريع.

خامساً: الدول النفطية ومستويات الريع

تعتبر الدول النفطية العربية النموذج الأهم لدول الريع. فالصادرات النفطية تشكّل أكثر من ٩٠ في المئة من واردات الموازنات وأكثر من ٩٥ في المئة من واردات التصدير[٦٩]. ونسبة اليد العاملة في القطاع النفطي ضئيلة جداً لا تتعدى اثنين أو ثلاثة في المئة سواء كانت في إنتاج الثروة النفطية أو في توزيعها. وتشكّل هذه الثروة «المنتجة» ما بين ٦٠ و٨٠ في المئة من الناتج القومي لتلك الدول[٧٠]. إن الاعتماد الشديد على عائدات النفط يفقد تلك الدول «المرونة اللازمة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية والتكيّف معها»[٧١]. السمة الأساسية لهذه الدول هي توزيع الريع وفقاً إلى معايير سياسية اجتماعية محدّدة، ولا سيما طبيعة الأنظمة المعمول بها، فالمنتفعون من التوزيع هم رعايا الدولة من دون سواهم، أما المقيمون فيها كعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية ومن جنسيات مختلفة، فلا حق لهم في الريع إلا في الأجور

(٦٩) Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» p. 89.

(٧٠) وفقاً إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٢ المذكور سابقاً، مجمل إجمالي الناتج القومي لجميع الدول العربية بما فيها الدول النفطية لا تفوق الناتج القومي لإسبانيا عام ١٩٩٩. انظر: المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٧١) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مسح للتطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا: ٢٠٠٢-٢٠٠٣** (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٤)، ص ٢٨.

التي يتقاضونها، فعلى سبيل المثال، اليد العاملة الآسيوية في مختلف دول الجزيرة العربية حقها في الخدمات الاجتماعية هو أقل من حقوق رعايا الدول. والملفت للنظر أن اليد العاملة الأجنبية سواء كانت آسيوية أو عربية أو غربية، هي أكثر عدداً من مواطني الدول التي يقطنونها وهذا قد ينذر بمشاكل سياسية واجتماعية في مستقبل قد لا يكون بعيداً، فدول اليد العاملة الآسيوية كالهند(٧٢) وباكستان، قد تطالب في مستقبل قريب بتحسين الأوضاع الاجتماعية لرعاياها العاملين في دول الجزيرة العربية تمهيداً ربما لتكريس حقوق سياسية فيها تؤثر في سياسات تلك الدول، بل قد تضطر إلى دعوة دول رعاية اليد العاملة إلى المشاركة في توزيع الريع.

أول دولة أقدمت على توزيع الدخل الريعي هي العربية السعودية، فالعاهل السعودي المؤسِس للدولة السعودية عبد العزيز بن سعود، اعتمد توزيع الريع عبر توزيع العقارات للمقربين، ثم عبر «شراء» الدولة العقارات الموزعة بأسعار باهظة محوِّلة بالتالي الريع إلى الأقارب والمحسوبين. والريع آنذاك كان أولاً من مداخيل نفقات الحجاج القادمين إلى الحرم الشريف، ثم من المساعدات المالية التي كانت تقدمها الحكومة البريطانية، وعندما تمّ اكتشاف النفط في العربية السعودية في الثلاثينيات من القرن الماضي، بدأت الجعالات الناتجة عن تصدير النفط تشكل المصدر الرئيسي للدخل الريعي. في ما بعد وعند طفرة النفط وارتفاع أسعاره في السبعينيات، أقدمت العربية السعودية على سياسة توزيع العقود لإنجاز المشاريع للبنية التحتية (طرق، إنشاءات عسكرية، مستشفيات، مواصلات الخ.) وفقاً إلى معايير الولاء والقرابة والمحسوبية سواء كانت قبلية أو مناطقية أو غيرها، وجميعها هادفة إلى دعم النظام والحكم القائم. ومنذ الثمانينيات توسعّت رقعة توزيع الريع السعودي إلى دول المنطقة الفقيرة لدعم موقفها الإقليمي وسياساتها في المنطقة، فالمساعدات السعودية سواء كانت للحكومات العربية المحرومة من النفط أو لمؤسسات المجتمع المدني (مدارس، جمعيات خيرية)، أو للنخب ككتّاب وإعلاميين ومهنيين، أدّت إلى ثقافة متفشية تتبنى الاعتماد على الريع، وإن أدّت إلى تجاهل الكلفة السياسية لذلك الاعتماد.

من جهة ثانية، إن الخط الفاصل بين الخدمة العامة (Public Service) والمصلحة

---

(٧٢) التقى والدي نهرو عندما كان سفيراً للبنان في الهند في مطلع الستينيات. قال له نهرو آنذاك (عام ١٩٦٣) «إن مستقبل الهند هو في الغرب»، فلما استفسر والدي عن ذلك - لأن نهرو من أقطاب باندونغ ومؤسس لدول عدم الانحياز - أوضح أن الغرب بالنسبة إلى الهند هي منطقة الخليج العربي! وفي مطلع الألفية الجديدة بات واضحاً أن اليد العاملة الهندية هي العمود الفقري لاقتصاديات دول المنطقة مصدقة تنبؤات نهرو!

الخاصة ملتبس إلى حد كبير(٧٣). فعلى ما يبدو ليس هناك من تناقض في المصالح عند المسؤولين الرسميين وأصحاب القطاع الخاص، فالوزراء في كثير من الأحيان ينشئون شركاتهم الخاصة وهم في سدّة المسؤولية الحكومية، وهي ظاهرة غير موجودة في الدول المتحضرة، ولا يجدون أي حرج في استخدام مواقعهم الرسمية لدعم مصالحهم الخاصة سواء بشكل مباشر أو عبر أسماءٍ مستعارة(٧٤). إضافة إلى ذلك أصبحت الحكومة الموظِف (بكسر الظاء) الأساسي في المملكة بل المحرك الاقتصادي للنمو. إن معظم نشاطات القطاع الخاص مرتبطة بعجلة الإدارة. فإذا أنفقت الحكومة ازدهر القطاع الخاص عبر العقود التي تمنحها. وهذه العقود تعطى للمقربين أو المرتبطين برموز النظام. أما في أيام الكساد، كما حصل في النصف الثاني من الثمانينيات والتسعينيات عندما انخفضت أسعار النفط، ونتيجة لكلفة حرب الخليج والعجز في موازناتها، كادت أن تتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص، إلا أن الدولة اختارت أن تكون ربّ العمل لمواطنيها وإن كانت توجهات النظام والمجتمع لمصلحة النشاط الفردي في القطاع الخاص، فكل مواطن سعودي له الحق بالعمل في إطار إدارات الدولة، إضافة إلى ذلك فإن القوانين المعمول بها في المملكة تفرض على الشركات الأجنبية العاملة في المملكة أن توظّف عدداً من المواطنين السعوديين وفقاً لنسب تحددها إدارات شؤون العمل الرسمية. ويعتبر العديد من المسؤولين في تلك الشركات أن فرض تلك النسب للتوظيف هو بمثابة ضريبة على أعمال الشركة، وبخاصة أن إنتاجية الموظف السعودي قد لا تتوافق مع متطلبات ربّ العمل الأجنبي. على كل حال، إن ذلك تفصيل والعبرة هي في رغبة الحكومة في تخفيف الأعباء التوظيفية عنها من جهة، كما إنّ هناك أيضاً رغبة في بناء ثقافة العمل والتقليل من الاتكال على الإدارة العامة كمصدر للعمل، كما إنها طريقة غير مباشرة في توزيع الريع لمواطنيها عبر الشركات الأجنبية.

أما الكويت فهي الدولة التي اعتمدت سياسة توزيع الريع في منطقة الخليج العربي من منطلق المشاركة بين العائلة الحاكمة والرعايا، مدشنة بالتالي دولة الرفاهية، فكانت مسؤولية الحكومة توزيع الريع وإن كان بشكل جزئي. واعتمد أمير الكويت آنذاك الشيخ عبد الله السالم الصباح سياسة خلق المصالح المكرسة عند الأعيان الكويتيين عبر شراء العقارات بأسعار تفوق أسعار السوق. وسرعان ما تعمّمت السياسة في مختلف دول الخليج، ما أدّى إلى خلق مصالح اقتصادية وسياسية تحافظ على الكيان والنظام وتتصدّى للدعوات الوحدوية السائدة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. واستمرت

(٧٣) انظر: جناحي، «العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية،» ص ٥٦، و Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» p. 91.

(٧٤) Beblawi, Ibid., p. 91.

سياسة وهب العقارات للوزراء والمقربين ومن ثم شراؤها بأسعار مرتفعة، مشجعة بالتالي المضاربة العقارية وممهدة لحقبة المضاربة بالأسهم، كما حصل في سوق المناخ في مطلع الثمانينيات ـ أي تثبيت المصدر الريعي للثروة في تلك الأقطار.

وتطوّرت الأمور في بلدان الجزيرة العربية وبخاصة دول مجلس التعاون، حيث انتقلت الحكومات من موقع توزيع الهبات والامتيازات، إلى توزيع الخدمات والسلع العامة. فهذه الحكومات أقدمت على توفير عددٍ كبيرٍ من الخدمات كمّاً ونوعاً في التربية والتعليم، والصحة والضمان الاجتماعي والتوظيف، وشبكة هائلة من البنى التحتية(٧٥). وهذه الخدمات تمنح إما بشكل مجاني أو بكلفة منخفضة إلى مواطنيها لتجنب نقمتهم من مظاهر الهدر والثراء العجيب والسريع لمجموعات مقربة من دوائر القرار. في آخر المطاف استطاعت الأنظمة الريعية في الجزيرة العربية أن تنفذ سياسات خدمات عامة تكبح نقمة تلك الشعوب، وأن تخلق طبقة من الرأسماليين أو بالأحرى المتموّلين الذين يشكّلون عمقاً إستراتيجياً للأنظمة وتقف معها ضد التطلّعات الشعبية (أو الشعبوية كما تصورها الحكومات المعنية)(٧٦). هذه النقطة مهمة لأن اقتصاديات تلك الدول متكاملة نسبياً بالاقتصاد العالمي عبر المشاريع المشتركة (Joint Ventures) مع شركات أجنبية. وبالتالي هي أكثر انكشافاً تجاه الخارج مما يعرّضها إلى ردود فعل شعبية أو «شعبوية» ضد العولمة، ومن هنا يكمن تضافر المصالح بين السلطة وطبقة المنتفعين(٧٧).

من هنا أنتقل إلى مستوى آخر من الريع في تلك الدول ألا وهو الريع الناتج داخلياً عن الامتيازات الممنوحة للمقربين. «وإذا ابتعدنا عن علاقة الثروة الخاصة بالخدمة العامة، فإن القطاع الخاص بمؤسساته الكبيرة وبخاصة العائلية منها كوّنت ثرواتها من قيم وقوانين الدولة الريعية التي ساعدت على خلق ظروف تسمح لهذه المؤسسات باكتساب أنواع متعددة من الريع»(٧٨)، فعلى سبيل المثال، إن معظم النشاطات التجارية تتمحور حول الوكالات التمثيلية المحصورة بتلك الفئات والتي تطغى على التبادل التجاري الداخلي. من هنا انبثقت طبقة التجار المتحالفة مع النظام القائم، وتلك الطبقة تؤدي الخدمات لأولي الأمر في السلطة. والقضية ليست محصورة بالتمثيل التجاري للشركات الأجنبية، بل تتعدّى ذلك إلى المواقع الاحتكارية التي

---

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) Clement M. Henry and Robert Springborg, *Globalization and the Politics of Development in the Middle East*, Contemporary Middle East; 1 (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2001), p. 169.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) جناحي، «العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية،» ص ٥٧.

يولدها النظام الفئوي القائم. أضف إلى ذلك، ارتباط فكرة الريع بظاهرة المضاربة لأن الريع في كثير من مزاياه غير المرتبطة بالجهد والإنتاج، سرعان ما يؤدي إلى قيام عقلية المضاربة التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع. والعقلية الريعية تفرز قيماً تتناقض مع متطلبات التحرر الإنساني منها التقليد ضد الإبداع، والاستعلاء الذكري ضد تحرير المرأة والسلطة ضد الحرية، والإقليمية ضد القومية والقبلية ضد التعاقد الاجتماعي، والمحسوبية ضد الكفاءة الفردية والثروة ضد الفقر[٧٩].

والاحتكارات تنتج ريعاً لا تقل أهميته عن الريع الخارجي. جميع الامتيازات التي يمنحها أرباب النظام الفئوي لمؤيديه تؤدي إلى اتسّاع الفجوة بين القلّة الحاكمة والمستفيدين، وبين شرائح المجتمع. والنقمة الشعبية التي بدأت تلوح في الأفق قد تخلق واقعاً جديداً وبخاصة أن الخدمات التي تقدمها الدولة الريعية لرعاياها قد تتعثر كمّاً ونوعاً وتشعل نيران النقمة. هذا ما شهدناه في الجزائر في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، علماً أن الجزائر دولة غنية حاولت توسيع رقعة الإنتاج للتخفيف من الاتكال على الريع النفطي والغازي.

الدول النفطية التي اعتمدت نموذجاً اقتصادياً واجتماعياً كما في مصر والجزائر وليبيا والعراق، أي النموذج الاشتراكي بلباسه الإقليمي وبظروفه الخاصة، أقدمت على فرض سيطرة الدولة في المجال العام (Public Sphere) والنشاط الاقتصادي، وخلق بورجوازية ضعيفة لا تستطيع أن تحدث أي تغيير خارج إرادة السلطة. ويرى المنتقدون الليبراليون ذلك الضعف بمثابة حجة لإخراج الدولة من دائرة النشاط الاقتصادي، وإن اقتضى الأمر إلى التخلّي عن الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها. غير أن الظروف السياسية ما زالت غير ملائمة لطرح تلك الأجندة السياسية الاقتصادية الاجتماعية، وإن كانت عبر بوّابة تفعيل القطاع الخاص واستعادة الحيوية في المجتمع المدني. إن السمة الأساسية في تلك الدول هي وجود نوع من العقد الاجتماعي بادرت به ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، فهناك دول عديدة في حقبة الليبرالية التي سبقت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو لم تستطع إنجاز أي تحوّل اقتصادي أو اجتماعي لمصلحة الفئات الفقيرة، فعلى سبيل المثال لم تستطع الحكومات الليبرالية في سوريا قبل حقبة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو من إنجاز أي تقدّم في الإصلاح الزراعي، إلى أن قامت الثورة وتمكنّت عندئذٍ النخب الحاكمة في سوريا والمتأثرة بالتغيير الذي أتت به تلك الثورة، في تحقيق الإصلاح الزراعي. العقد الاجتماعي الذي أوجده جمال عبد

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٥٩. هنا أيضاً أعتقد أنه من المفيد إجراء بحث ميداني لثقافة الريع التي تساهم بشكل مباشر بتفتيت المجتمعات العربية ومن ثمة إلى تفتيت الوطن.

الناصر كان إشارة لتعميم نماذج مماثلة في معظم الدول العربية إن لم تكن جميعها، فقانون الضمان الاجتماعي أوجد في لبنان في النصف الأول من الستينيات خلال ولاية الرئيس الراحل فؤاد شهاب. ويعود الفضل في ذلك إلى الرئيس شهاب في إجراء المسح الأوّل والوحيد للمجتمع اللبناني للمباشرة في ما بعد ببعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، والتي حاول تدميرها أمراء العائلات السياسية قبل اندلاع الحرب الأهلية(٨٠)، وأمراء الحرب الأهلية وأمراء المال في لبنان خلال التسعينيات من القرن الماضي. لذلك إن تلازم مبادرات عبد الناصر والتي تمثّلت بالميثاق (عام ١٩٦٢) مع مشاريع إصلاحية في مختلف الدول العربية، كانت الإشارة الفعلية لعملية نمو اقتصادي واجتماعي كادت أن تغيّر وجه المجتمع العربي عبر تمكين مختلف شرائحه وقواه العاملة، لولا غيّب القدر أمل هذه الأمة، ومن بعده بدأ الانحدار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوصول إلى ما نحن عليه من شرذمة واحتلال أرض الأمة.

مع تحويل مصر إلى دولة ريعية(٨١) منذ مطلع السبعينيات وبخاصة بعد رحيل جمال عبد الناصر، أصبحت جميع الدول العربية تحمل سمات الدولة الريعية. ومن نتائج تعميم الذهنية الريعية أن النشاطات الاقتصادية في تلك الدول أصبحت تابعة للمصدر الرئيس للثروة وهو الريع(٨٢). وتوزيع الريع هو ما أقدمت عليه الدول العربية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية.

سادساً: الإنفاق الاجتماعي في الدول النفطية

إن الإنفاق العام هو إحدى آليات التي تستخدم من قبل الحكومات في توفير الرعاية(٨٣). ويعكس حجم الإنفاق على مختلف الخدمات العامة الاجتماعية حجم الطلب على تلك الخدمات ومرونة الطلب عليها. وأوضح عدد من الأبحاث والتحاليل أن «المرونة الدخلية للطلب على العديد من الخدمات التي يوفرها القطاع العام هي أكبر من الوحدة. وهذا يعني أنه إذا ازداد الدخل الشخصي، فإن زيادة

(٨٠) تحالف قيادات ما كان يسمّى آنذاك بـ «الوسط» مع تحالف القيادات المسيحية المارونية المعروفة بـ «الحلف» ضد «النهج» أي سياسات الإصلاح التي باشر بها الرئيس فؤاد شهاب.

(٨١) Ulrich G. Wurzel, «Meso-level Structures as Preconditions for Collective Action and Social Integration,» in: Eberhard Kienle, ed., *Politics from above, Politics from Below: The Middle East in the Age of Economic Reform* (London: Saqi, 2003), p. 103.

(٨٢) جناحي، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٨٣) الآلية الثانية هي السياسة الضرائبية التي لا بد من معالجتها في ندوة منفصلة.

الإنفاق على الخدمات، مثل التعليم والصحة والمحافظة على تطوير البيئة، ستنمو بمعدلات أكبر»[٨٤]. وهذه الخدمات تمّ توفيرها إما مجّاناً أو بتكاليف منخفضة جداً. وقد تباينت تلك النفقات من دولة إلى دولة إلا أنها ما زالت أقل نسبياً من مثيلاتها في الدول الإسكندينافية، وإن كانت أعلى من مثيلاتها في الدول النامية[٨٥]. غير أن المؤشرات تدّل أنه حصل منذ منتصف التسعينيات نوع من التمايز بين دول حافظت على مستوياتها من الإنفاق الاجتماعي: (السعودية والكويت والإمارات وعمان)، وبين الدول التي شهدت انخفاضاً واضحاً في مستويات هذا الإنفاق: (البحرين وقطر)[٨٦]. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٠ ـ ١).

الجدول رقم (١٠ ـ ١)

الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام في دول مجلس التعاون

الدولة / السنة	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١
السعودية	٢٨,٨	١٦,٢	٢٩,٣	٣٢,٥	٣١,٧
الإمارات	١٨,٤	٥,٤	٩,٣	٢٢,٨	٢٢,٨
الكويت	٤١,٠	٣٣,٤	٢٢,٦	٦٥,٩(*)	ـ
عمان	٦,٣	٩,٩	٢٤,٣	١٢,٠	١٩,٣
البحرين	٢٥,٦	٢٥,٥	٣١,١	١٨,٥	١٨,٥
قطر	٣٠,١	٢٦,٥	٢٤,٩	١٠,٨	١٠,٨

ملاحظة: (*) هذا الرقم لسنة ١٩٩٩ في جدول الإحصاءات المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي. لا توجد فيه إحصاءات لما بعد عام ١٩٩٩.

يلاحظ أن هبوط أسعار النفط في منتصف الثمانينيات أدّى إلى انخفاض في مستويات الإنفاق بشكل عام في معظم دول مجلس التعاون.

المصدران: عبد الرزاق فارس الفارس، «العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون،» في: سمير أمين [وآخرون]، **المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٤١، و: *Government Finance Statistics Manual 2004* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2004).

أما في ما يتعلق بالدول النفطية الأخرى، أي صاحبة ما يقارب وجود عقد اجتماعي سياسي كمصر والجزائر والعراق وليبيا، فالبيانات الإحصائية غير متوافرة

(٨٤) الفارس، «العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون،» ص ١٣٠.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٨٦) المصدر نفسه.

بشكلٍ عام لإصدار تقييم ما. إن ما توافر لدي هو بعض البيانات في مصر معروضة في الجّدول رقم (١٠ ـ ٢).

الجدول رقم (١٠ ـ ٢)
نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام في مصر

السنة	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٢
النسبة المئوية	٣٦,٤	٢٧,٢	٣٢,٨	٢٣,٠	٣٠,٧	٢٩,٠

المصدر: *Government Finance Statistics Manual 2004.*

يلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بشكل مستمّر وإن تخللت في السلسلة الزمنية سنوات شهدت بعض الارتفاع (١٩٩٥ و٢٠٠٠)[٨٧].

سابعاً: الدول غير النفطية والنفقات الاجتماعية

أما الدول العربية غير النفطية فكانت نسبة النفقات الاجتماعية من النفقات العامة مثل الجدول رقم (١٠ ـ ٣).

الجدول رقم (١٠ ـ ٣)
نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام في الدول العربية غير النفطية

الدولة / السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
لبنان	١٣,٩	١٩,٤	١٥,٨	١٥,٨	١٣,٥	١٤,٢
المغرب	٢٢,٤	٢٣,١	٢٤,٥			
سوريا	١٦,٤	٢٠,١	١٧,٩			
تونس	٥٩,٤	٤٦,٧	٤٧,٠	٤٧,٧	٤٢,٤	٣٦,٠
الأردن				٤٣,٣	٢٢,٣	٣١,٢
السودان					٥,٦	٨,٧
اليمن	٢٢,٥	٢٥,٨	٣٠,٧			

المصدر: المصدر نفسه.

(٨٧) هل تلازم ذلك الارتفاع مع الانتخابات الرئاسية حينئذٍ؟

يلاحظ أن تونس تتميز بارتفاع نسبة النفقات الاجتماعية ويليها الأردن مقارنة بالدول الأخرى وحتى النفطية. لكن على ما يبدو فإن الاتجاه هو نحو الانخفاض بشكل ملموس. أما الدول الأخرى فهي أيضاً في تراجع نسبي سواء بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية (لبنان مثلاً)، أو بسبب تماشيها مع إرشادات صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. إن ما لفت نظري هو التباين في نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بين الدول العربية مما يعكس تبايناً في الرؤية الاجتماعية بينها، إضافة إلى الإمكانيات. فتونس تتصدر قائمة نسبة الإنفاق وهي ليست من الدول النفطية، كما إنّ بعض الدول النفطية من دول مجلس التعاون (عُمان، البحرين) ارتأت أن تكون نسبة نفقاتها على الخدمات الاجتماعية بمستوى دول أقلّ منها إمكانية (لبنان، سوريا، تونس، الأردن، مصر، المغرب، اليمن). هذا التباين يؤكد ما ذهبت إليه آنفاً أن قضية الرعاية الاجتماعية لا تحتلّ مرتبة عالية في سلّم الأولويات العربية، أو على الأقل تفتقر إلى رؤية مشتركة. ولا أدري إذا ما أدرجت تلك القضية على جدول أعمال أي اجتماع قمة خلال العشرين السنة الماضية، مما أضفى طابع الهامشية على تلك المسألة عند النخب الحاكمة. والجدير بالذكر أن معظم الدول العربية التي تتماشى مع الإملاءات الغربية في القضايا السياسية والاقتصادية، تتجاهل سلوك تلك الدول في معالجة قضاياها الاجتماعية، فالجدول رقم (١٠ ـ ٤) لبعض الدول الغربية يشير بوضوح إلى أن نسبة النفقات الاجتماعية من النفقات العامة ما زالت تتصدر النفقات بشكل عام بالرغم من الدعوات إلى تفكيك آليات دولة الرعاية.

الجدول رقم (١٠ ـ ٤)
نسبة النفقات الاجتماعية من النفقات العامة في بعض دول الغرب (في المئة)

الدولة / السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
السويد		٨٢,٣	٦٨,٦
النرويج	٦٩,٢	٧٠,٠	٧٢,٠
الدانمارك	٧٢,٦	٧٣,١	٧٤,٠
فنلندا	٧٤,٧	٧٤,٣	
فرنسا	٧٤,٤		
ألمانيا	٧٢,١	٧٣,١	٧٣,٤
الولايات المتحدة		٦٠,٨	٥٩,٨
المملكة المتحدة	٧٤,٦	٧٤,٧	٧٣,٨

المصدر: المصدر نفسه.

هذه النسبة العالية من النفقات الاجتماعية تأتي نتيجة العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، والذي يتمثل بدساتير تفصل بين السلطات وتحدد المسؤوليات وبخاصة في ما يتعلق بجباية الضرائب وإنفاقها، ووفقاً لسياسات اقتصادية واجتماعية تتحاور حولها جميع مؤسسات المجتمع المدني والقوى الحيّة فيها. كما يرافق تلك الحوارات سجالات عديدة ومساءلة ومحاسبة، ما يؤدي إلى تداول السلطة كل فترة زمنية لا تتجاوز مدة ولايتين أو على الأكثر عشر سنوات.

إذا أردنا التعمق أكثر في طبيعة تلك النفقات، فسنرى أن النسبة الأكبر لتلك النفقات في الدول العربية تذهب إلى الصحة والتربية، بينما حصة الأسد في الدول المتقدمة هي للحماية الاجتماعية. والجداول أرقام (١٠ ـ ٥) و(١٠ ـ ٦) و(١٠ ـ ٧) خير دليل على ذلك.

الجدول رقم (١٠ ـ ٥)
توزيع نسبة النفقات الاجتماعية بين الصحة والتربية والحماية الاجتماعية، من النفقات العامة في الدول العربية النفطية (النسبة المئوية)

الدولة / النفقات الاجتماعية	السعودية ٢٠٠١	الكويت ١٩٩٩	الإمارات ١٩٩٩	عمان ٢٠٠١	قطر	البحرين ٢٠٠٢	مصر ٢٠٠٢
صحة وتربية	٩٣,٧	٣٣,٣	٨٨,٥	٦٢,١		١٩,٥	٨٣,٠
حماية اجتماعية	٠,٠٧	٦١,٩	١١,٥	١٥,٤		٦,٩	٣,٠

المصدران: المصدر نفسه، والمملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، **الكتاب الإحصائي السنوي** (العدد ٣٨) (الرياض: مطابع الوزارة، ٢٠٠٢).

الجدول رقم (١٠ ـ ٦)
توزيع نسبة النفقات الاجتماعية بين الصحة والتربية والحماية الاجتماعية، من النفقات العامة في الدول العربية غير النفطية (النسبة المئوية)

الدولة / النفقات الاجتماعية	لبنان ٢٠٠٢	سوريا ١٩٩٩	الأردن ٢٠٠٣	تونس ٢٠٠٣	المغرب ١٩٩٩	السودان ١٩٩٩	اليمن ١٩٩٩
صحة وتربية	٧٩,٨	٦٤,٧	٨٠,٧	٦٧,٠	٩٣,٥	٩٨,٩	٨٥,٥
حماية اجتماعية	١٣,٨	٢٩,٧	٠,٧	٢٣,٢	٤,٥	٠,٧	غ.م.

ملاحظة: غ. م. = غير متوفر.

المصدر: *Government Finance Statistics Manual 2004.*

الجدول رقم (١٠ ـ ٧)
توزيع نسبة النفقات الاجتماعية بين الصحة والتربية من جهة، والحماية الاجتماعية من النفقات العامة من جهة أخرى، في بعض الدول الغربية (النسبة المئوية)

الدولة / النفقات الاجتماعية	السويد ٢٠٠٢	النرويج ٢٠٠٣	الدانمارك ٢٠٠٣	فنلندا ٢٠٠٢	فرنسا ٢٠٠١	ألمانيا ٢٠٠٣	بريطانيا ٢٠٠٣	الولايات المتحدة ٢٠٠٣
صحة وتربية	٣٦,٥	٤٢,٥	٣٤,٥	٣٥,٦	٣٦,٤	٢٩,٧	٤٠,٠	٦١,٩
حماية اجتماعية	٦٠,٣	٥٣,٨	٥٨,٩	٥٨,٨	٥٥,٣	٦٣,٦	٧٤,٩	٣٣,٣

المصدر: المصدر نفسه.

نلاحظ من الجدولين رقمي (١٠ ـ ٥) و(١٠ ـ ٦) أن الحماية الاجتماعية لا تشكل أولوية بالنسبة إلى الدول العربية سواء كانت نفطية أو غير نفطية باستثناء الكويت، فمجمل نفقات الخدمات الاجتماعية تقتصر على التربية والصحة وإن تفاوتت النسب، وهذا يؤكد فقدان الرؤية المشتركة العربية تجاه قضايا المجتمع، ما يعمق ثقافة التفكك الاجتماعي داخل القطر والتجزئة بين أقطار الأمة. أما في الدول الغربية فإن الصورة معكوسة تماماً. الأولوية هي للحماية الاجتماعية بغض النظر عن التوجهات السياسية القائمة. وأعتقد أن ذلك نتيجة لعقد اجتماعي في تلك الدول وتصوّر مشترك، بينما هو مفقود أو مهمَّش في الدول العربية. أما حالة الكويت فهي على ما يبدو حالة استثنائية يجب دراستها بعمق أكبر مما هو متاح في هذه الندوة.

كما لا بد من لفت الأنظار إلى ضعف الإحصاءات الواردة من الدول العربية والتي نادراً ما تُظهر بوضوح حقائق الأمور، فإذا صدقت تلك الإحصاءات العربية، فلماذا إذاً الإصرار على تقليص نفقات الدولة إلى أدنى حدٍّ ممكن؟ هل هي تلك النفقات التي أدّت إلى الخلل في البنى الاقتصادية والتي تستدعي إعادة الهيكلة؟ أليس الإسراف والهدر في قضايا أخرى هو السبب؟ ماذا يبرر المستويات المتدنية للحماية الاجتماعية في الدول العربية؟ وإذا كان القرار الإستراتيجي لحكومات دول الجامعة العربية هو خيار السلم والثقة المطلقة بما يسمى بالشرعية الدولية لاسترجاع ما أخذ بالقوة، فما هو عندئذٍ تبرير النفقات على جيوش لا تدافع عن الأرض ولا تحمي الحدود؟

على صعيد آخر بنيت في لبنان أحلام كثيرة في فترة ما بعد الحرب الأهلية ولكن

في الواقع أن ما حصل هو تراكم الدين العام إلى مستويات قياسية[٨٨] سواء بالمطلق أو نسبياً، بينما النفقات على الحماية الاجتماعية لم تتجاوز ١٤ في المئة من نفقات الخدمات الاجتماعية التي لا تشكل أكثر من ١٦ في المئة من النفقات العامة، أي بمعنى آخر إن الحماية الاجتماعية في لبنان لا تشكل أكثر من ٢,٢ في المئة من النفقات العامة. أعتقد أن الأمر هو النتيجة الطبيعية لدولة الريع[٨٩] التي لم تبنَ على قاعدة العقد الاجتماعي. إن اقتناعي هو أن الإجراءات الإصلاحية التي تطلبها المؤسسات الدولية كشرط لمساعدة الدول المحتاجة إليها، ليست شروطاً تهدف إلى رفع مستويات التنافس كما تزعم، بل إلى إيجاد قاعدة مستقرة في دول الريع تلك. فهذه الدول لن تتحول إلى دول إنتاج متنوع يحتاج إلى قدرة تنافسية للاستمرار، بل إلى تثبيت الاستقرار الذي يلائم مصالح المؤسسات الدولية، فلا مانع من إيجاد مجتمعات استهلاكية وغير منتجة، طالما تمّ التمكن من السيطرة على القرار الاقتصادي والسياسي وبخاصة في ما يتعلق بالقطاعات الحيوية الإستراتيجية كالمرافق العامة التي ستعرض إلى الخصخصة، وإلى تملّكها من قبل الشركات المتعدية الجنسية. وليس من الواضح أن استبدال الملكية الاحتكارية للدولة أكثر جدوى من الملكية الاحتكارية لشركات خاصة[٩٠].

أما في الدول الغربية فما زالت الحماية الاجتماعية مصدر العبء الأكبر وإن كانت محاولات تفكيك تلك الحماية في بداية الطريق، فالولايات المتحدة تنفق فقط حوالى ثلث نفقاتها الاجتماعية على الحماية. غير أن الإحصاءات الواردة من صندوق النقد الدولي لا تأخذ بعين الاعتبار ميزانيات الولايات المستقلة عن ميزانية الدولة

(٨٨) يقدر الدين العام بحوالى ٤٠ مليار دولار أو ما يوازي أكثر من ضعفيْ الناتج القومي اللبناني المقدر بحوالى ١٩ مليار دولار. أضف إلى ذلك أن قيمة الدين الموزعة على اللبنانيين تجعلها أعلى قيمة في العالم! أساس الدين أو رأسماله هو ٥ مليارات دولار والباقي ديون لخدمة الدين! وتشكل خدمة الدين ١٧,١ في المئة من الناتج القومي وهي ثالث أكبر نسبة في العالم بعد ليتوانيا ٣٦,٤ في المئة، وهنغاريا ١٨,٣ في المئة، فهل هذه حكمة اقتصادية؟

(٨٩) السندات التي أصدرتها الحكومات المتعاقبة بدءاً من الرئيس الراحل رفيق الحريري، ارتبطت بفوائد مرتفعة للغاية فأصبحت منتجة لريع مأمون من تقلبات سعر صرف الليرة اللبنانية، فالمصارف اللبنانية وزبائنها والمقربون من القيّمين على النظام، وظفوا أموالهم فيها بدلاً من القطاعات المنتجة. أدّى كل ذلك إلى عدم توازن في البنية الاقتصادية وتحويل الأموال إلى قطاعات غير منتجة وبرضاء القائمين على النظام. للمزيد من التفاصيل انظر: تعقيب قرم على بحث: الحمد، «الخصخصة والأمن الاجتماعي».

(٩٠) إن خصخصة قطاع الطاقة في الدول النامية لم تسفر عن نجاح يذكر، بل أدّت إلى انخفاض الاستهلاك ما تسبب إلى تراجع في التربية والتعليم. لذلك أعاد البنك الدولي النظر في الإصرار على خصخصة شركات الطاقة، وأعاد إمداد الشركات الحكومية بالقروض للاستثمار وزيادة الإنتاج. انظر الحوار الخاص الذي أجري مع جمال الصغير، مدير قسم الطاقة والمياه في البنك الدولي عام ٢٠٠٢.

الاتحادية، وبالتالي إن قسطاً كبيراً من الحماية الاجتماعية تتحمله الولايات نفسها. لكن الوقائع تفيد بأن في عددٍ كبيرٍ من تلك الولايات بدأت ميزانيات الحماية الاجتماعية بالتقلّص(٩١)، وفقاً للتوجهات العقائدية للنخب الحاكمة وحتى المعارضة(٩٢).

أما الجدول رقم (١٠ ـ ٨) فهو يعبر عن نسبة النفقات التربوية والصحية والعسكرية من الناتج القومي الداخلي، ما يحدد بوضوح أولويات الدول العربية.

الجدول رقم (١٠ ـ ٨)

نسبة نفقات التربوية والصحية والعسكرية وخدمة الدين العام من الناتج القومي الداخلي في الدول العربية خلال التسعينيات

النسبة المئوية / الدولة	نسبة نفقات تربية ١٩٩٠	نسبة نفقات تربية ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢	نسبة نفقات صحة ١٩٩٠	نسبة نفقات صحة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢	نسبة نفقات عسكرية ١٩٩٠	نسبة نفقات عسكرية ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢	نسبة خدمة الدين العام ١٩٩٠	نسبة خدمة الدين العام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢
قطر	٣,٥		٢,٤	٢,٤				
الإمارات	١,٨	١,٦	٢,٣	٢,٣	٦,٢	٣,١		
البحرين	٤,١		٣,٢	٣,٢	٥,١	٥,١		
الكويت	٤,٨		٢,٩	٢,٩	٤٨,٥	٩,٠		
عمان	٣,١	٤,٦	٢,٨	٢,٨	١٦,٥	١٢,٢	٧,٠	٠,٠
السعودية	٥,٨		٣,٣	٣,٣	١٢,٨	٨,٧		
لبنان		٢,٧	٣,٥	٣,٥	٧,٦	٤,٣	٣,٥	١٧,١
تونس	٦,٠	٦,٤	٢,٩	٢,٩	٢,٠	١,٦	١١,٦	٦,٤

يتبـــع

(٩١) انظر الهامشين رقمي (٢) و(٣) أعلاه.

(٩٢) هذا إذا اعتبرنا الحزب الديمقراطي من المعارضة! تاريخياً كان يمثل الحزب الديمقراطي مصالح الطبقات العاملة وكانت لديه رؤية محددة للمجتمع الأمريكي تجلّت بمشروع «المجتمع العظيم» أو *(Great Society)* الذي بشّر به ليندون جونسون. ولكن خلال العشرين السنة الماضية انحرفت قيادات الحزب إلى الوسط بغية الحصول على الأصوات الناخبة في ولايات الجنوب المعروفة بمحافظتها وتشددها الديني. وتجلّت الخلافات بين القاعدة الصلبة للحزب الديمقراطي مع قياداتها خلال الحملة الانتخابية الرئاسية الأخيرة عام ٢٠٠٤، عندما رفضت قيادات الحزب تبني مطالب قاعدتها، فكانت الهزيمة في المعركة الرئيسية وحتى النيابية في مجلس الممثلين وفي مجلس الشيوخ.

تابــــع

الأردن	٨,١		٤,٣	٤,٣	٩,٩	٨,٩	١٥,٦	١١,٧
الجزائر	٥,٣		٣,٢	٣,٢	١,٥	٣,٣	١٤,٢	٦,٥
سوريا	٤,٠		٢,٣	٢,٣	٦,٩	٧,١	٩,٧	١,٦
مصر	٣,٩		١,٨	١,٨	٣,٩	٢,٦	٧,١	٣,٤
المغرب	٥,٣	٦,٥	١,٥	١,٥	٤,١	٤,٢	٦,٩	٩,٨
السودان	٦,٠		١,٠	١,٠	٣,٦	٢,٤	٠,٤	٠,٢
اليمن		٩,٥	١,٠	١,٠	٧,٩	٧,١	٣,٥	١,٦
موريتانيا			٢,٩	٢,٩	٣,٨	١,٦	١٤,٣	٥,٠
ليبيا			١,٦	١,٦		٢,٠		

المصـــدر: United Nations Development Report (UNDP), *Human Development Report 2005: International Cooperation at a Crossroads: Aid, Trade and Security in an Unequal World* (New York: UNDP, 2005).

نلاحظ أن النفقات على الصحة العامة استقرت في الدول العربية كنسبة من إنتاجها القومي، بينما زادت نسبة نفقاتها على التربية. وتتماشى تلك الإحصاءات مع تلك التي وردت في الجداول السابقة، حيث شكلت نسبة النفقات على الصحة والتربية القسط الأكبر من النفقات على الخدمات الاجتماعية. واللافت هو أن تلك الأولويات بالنسبة إلى التربية والصحة، تأتي وراء نسبة النفقات العسكرية التي ما زالت تشكل أكبر نسبة من النفقات، وإن تراجعت نسبياً خلال التسعينيات، وكأن وجود القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، خففت من أعباء النفقات الوطنية! أو ربما تماشياً مع قرارها في الخيار الإستراتيجي للسلم في المنطقة، متجاهلة عدوانية إسرائيل وطموحات الإمبراطورية الجديدة.

خاتمـــة

حاولت في هذا البحث تبيان بعض الحقائق. **الحقيقة الأولى**، أن التوجهات العالمية التي يسيطر عليها الفكر الليبرالي تهدف إلى تفكيك دولة الرعاية، وذلك عبر توصيات مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. من جهة ثانية اعتبرت أن مفهوم دولة الرعاية أو الرفاهية ما زال مبهماً إلا في الدول التي تأثرت بمسار ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، وأنشأت نوعاً من العقد الاجتماعي الذي لم يعمر طويلاً وبات مرشحاً للتفكيك. وبالفعل باشر عددٌ من الدول العربية بتطبيق «إصلاحات» اقتصادية

وفق تلك التوصيات، علماً أن التداعيات الاجتماعية معروفة مسبقاً بسلبياتها تجاه الفئات الفقيرة في تلك المجتمعات. وبالتالي حاولت هذه الدول تدارك تلك السلبيات فأقدمت على إنشاء صناديق اجتماعية لتوفير ما أسمته الحماية الاجتماعية، والتي لم أستطع تقييمها بشكلٍ وافٍ بسبب حداثتها نسبياً وبسبب عدم توافر المعلومات الكافية حول تجربتها. ولكن على ما يبدو من الإحصاءات المتوافرة أن الأولويات للحكومات العربية كما تترجمها نسبة نفقاتها الاجتماعية من النفقات العامة أو من الناتج الداخلي العام، لا تكمن في بناء دولة الرفاهية أو حتى الرعاية علماً أن مفهوم تلك الدولة ما زال مبهماً في أحسن الأحوال أو غائباً عن أدبيات المثقفين والمفكرين العرب بشكل عام، وكأن الموضوع يعود إلى عصرٍ ولّى زمنه!

أما **الحقيقة الثانية**، فهي أن الدول العربية هي دول ريعية تستند إلى نظم حكم فئوية لا تكترث بإيجاد اقتصاد إنتاج متنوع يفرض المساءلة والمحاسبة، وبالتالي يعرِّضَ النخب الحاكمة إلى مساءلة ومحاسبة هم يريدون التفلت منها. وبالتالي أقدمت الدول العربية على توزيع ما يمكن توزيعه من الريع للحفاظ على سلطتها وليس لتوفير الرفاهية أو الرعاية لمواطنيها. كما أعتقد أن مفهوم المواطنة لم يتعدّ مفهوم الرعية التي لا تستطيع أن تسائل أو تحاسِب. وأعتقد أن جميع محاولات الإصلاح التي لا تقضي على بنية النظام الفئوي القائم، لن تفلح سوى في الإبقاء على الوضع الهزيل، ولن تأتي بإصلاحات سياسية واقتصادية تؤمِّن فرص العمل والرفاهية لمواطنيها.

من جهة أخرى، تطرّق البحث إلى عدة مواضيع لم أستطع الاستفاضة فيها أولاً لضيق الوقت، وثانياً لأنها كان من المفروض أن تعالج في أوراق أخرى. ولكنني أقترح أن تقام أبحاثٌ ميدانية تشمل القطاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى السياسي، لتعميق مفهوم ودور مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة تلك العائدة لنظام التكافل الموجود في تراثنا، لبلورة مشروع اقتصادي واجتماعي إنساني يساهم في تحقيق الرفاهية للمواطن العربي.

تعقيــــــب

مصطفى عمر التير(*)

بذل الدكتور زياد حافظ مجهوداً كبيراً في إعداد ورقته. ظهر هذا بوضوح في عدد المراجع التي أشار إليها ونوعها وأهميتها وعلاقتها بموضوع البحث. كُتبت الورقة بعناية وقسمت إلى قسمين رئيسيين، خصص **القسم الأول** لمراجعة نظرية للأدبيات المتعلقة بمعنى الريع وعلاقته بالدولة وتوظيف الدولة له. واستعرضت في **القسم الثاني** تجارب الأقطار العربية في هذا المجال. وأجدني أتفق مع الكثير مما جاء في هذا البحث القيم والشيق، ولكنني كمعلق لا بد لي من أن أقول شيئاً.

وسينصبّ تعليقي على الجزء الأخير من الورقة المعنون: «دولة الريع والرعاية في الوطن العربي». لقد استفاد الباحث في هذا الجزء من عدد من الدراسات التي أجريت في منطقة الخليج العربي، وهي المنطقة التي تمثل حالة الدولة الريعية والراعية خير تمثيل. ونظراً إلى تشابه تجارب أقطار هذه المنطقة وبخاصة في مجال العلاقة بين الدولة والريع، فقد توصل الباحث إلى عدد من الملاحظات العامة والاستنتاجات. لكن ولأن ليبيا هي الأخرى دولة ريعية وراعية، فقد بقيت تجربتها خارج النقاش المقدم في ورقة الدكتور زياد. وهو لا يلام على ذلك، فالدراسات المنشورة حول التجربة الليبية محدودة جداً، وكذلك البيانات الرسمية حولها التي تصدر في التقارير الدولية غائبة. ولا يرجع السبب في غياب هذه البيانات لعدم وجودها، ولكن لأن الإدارة الليبية لا تعتني كثيراً بالرد على الاستبيانات الدولية أو أن الردود لا تراعي الشروط التي تحددها هذه الاستبيانات، وللموقف الذي اختاره أغلب الباحثين المتمثل في تفادي الخوض في الموضوعات التي إذا أُعدّت بتجرد فقد تجر معدها إلى

(*) أستاذ العلوم الاجتماعية، جامعة الفاتح ـ ليبيا ورئيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

مشكلات كثيرة. وكمتابع لما حدث في هذا البلد منذ بداية تكوّن الدولة الوطنية، رأيت من المناسب ذكر شيء حول تجربة هذا القطر العربي، وهي تجربة تتقاطع مع تجارب البلاد العربية الأخرى في مجالات وتختلف عنها في مجالات أخرى. وأعتقد أن ضم هذه التجربة إلى بقية التجارب العربية من شأنه أن يضيف جديداً للبيانات في هذا الشأن.

بداية لا بد من التذكير بأن هذا البلد المسمى ليبيا حصل على استقلاله عن طريق الأمم المتحدة في عام ١٩٥٢. وصنفته أوضاعه الاقتصادية عندئذٍ في ذيل قائمة أفقر بلدان العالم. وتوضح أرقام الجدول رقم (١٠ ـ ٩) درجة تدني المبالغ الدولة في مطلع الخمسينيات، ثم التطور الذي حدث في ما بعد. كان فقراً في جميع المجالات؛ لم تتوافر بنية تحتية، فحتى تلك التي وفرها الإيطاليون لمواطنيهم إبان فترة الاستعمار دمرتها معارك الحرب العالمية الثانية التي تبادل فيها المعسكران المتحاربان احتلال البلاد أكثر من مرة. لم يكن في البلاد متعلمون ولم يتجاوز عدد الحاصلين على شهادات جامعية غداة يوم الاستقلال ١٥ ليبياً انحصرت شهاداتهم الجامعية في تلك الصادرة عن الأزهر ودار العلوم بمصر.

النظام الملكي هو الذي بدأت به ليبيا حقبة استقلالها، كان الملك رجل دين زاهداً، جاء جده داعية دينية مهاجراً من الجزائر. لم تكن له جذور قبلية محلية. أسرته صغيرة، وجرت أحداث في منتصف خمسينيات القرن الماضي جعلته يغضب منهم فنفى معظمهم إلى قرية في داخل البلاد. لم تعرف البلاد رأسماليين ولا إقطاعيين ولا كبار ملاك خلال الحقبة التي سبقت الاستقلال والحقبة الأولى من الاستقلال. اكتشف النفط في مطلع الستينيات من القرن الماضي، وبدأ تصديره بكميات متواضعة وبثمن زهيد للبرميل إلا أن البلاد استفادت من النشاط المتعلق بالبحث عن النفط، وبدأ القطاع الخاص ينمو. الذين استفادوا بالدرجة الأولى من النشاط الاقتصادي المتعلق بالنفط في أيامه الأولى أعضاء جاليتين رئيسيتين هما الإيطاليون واليهود. لكن هذا لم يمنع بعض الموظفين في المراكز الإدارية العليا من الحصول على امتيازات. وهي امتيازات من نوع استغلال السلطة، ولم تبن على سياسة توزيع الحاكم للريع. بدأت تتكون فئة صغيرة من الليبيين يتمتع أعضاؤها بإمكانيات مادية تفوق المتوافرة لغالبية أبناء المجتمع. لم يستمر هذا الوضع على حاله، إذ لم تتح لأعضاء هذه الفئة فسحة زمنية طويلة لينجحوا في جمع ثروات ذات بال، فقد قفل التغير السياسي الذي حدث في مطلع الربع الأخير من العام ١٩٦٩ باب تعظيم الثروة أمام أعضاء هذه الفئة.

أنشأت البلاد منذ أن بدأ البحث عن النفط مجلساً أطلق عليه مجلس الإعمار يفترض أن تحول إليه (٧٠ في المئة) من واردات النفط لكي تصرف على بناء البنية

التحتية. وتولى هذا المجلس وضع أول خطة خماسية للتنمية. وما إن أصبحت واردات النفط تتكاثر حتى حدث انقلاب عسكري قام به عدد من صغار الضباط الذين استرشدوا بالثورة المصرية فقلدوها في كل شيء بما في ذلك عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة (١٢ عضواً). ثم تقلص العدد كما حدث في الحالة المصرية. أطلق على هذا النشاط العسكري ثورة الفاتح من سبتمبر، باركها عبد الناصر وأعطى قائدُها لقب أمين القومية العربية، وهو لقب يتردد باستمرار في نشيد خصص لتحية قائد الثورة الليبية.

انسحب أعضاء الجالية اليهودية من البلاد عن بكرة أبيهم عند أحداث حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ثم طردت الثورة بعد عام واحد من تاريخ تسلمها السلطة جميع أعضاء الجالية الإيطالية. ارتفع دخل البلاد من النفط إثر تعديلات الأسعار في مطلع السبعينيات. ووضعت مجموعة من خطط التنمية التي رصدت لها كميات هائلة نسبياً من الأموال. نفذت هذه شركات عالمية، واقتصر الدور الليبي فيها على عملية تسلم المفتاح.

منذ الأيام الأولى للاستقلال اعتمد الليبيون على الخبرات القادمة من الخارج وكانت الغالبية مصرية. ومنذ الأيام الأولى خصصت للأيدي العاملة القادمة من الخارج رواتب أعلى من تلك التي لأبناء البلد. بلغت هذه الرواتب في بعض الأحيان أربعة أمثال راتب الليبي الذي يقوم بالعمل نفسه (الأطباء والمهندسون والقضاة وأساتذة المدارس الثانوية وأساتذة الجامعات الخ . .).

أولت الدولة الوطنية التعليم والصحة والمسكن اللائق عناية خاصة، وانتشرت المدارس في مختلف أرجاء البلاد، وفتحت أول جامعة أبوابها في عام ١٩٥٥. شملت برامج التنمية جميع أجزاء البلاد. ومع أن غالبية السكان وُجدت في شريط ساحلي ضيق، فإن الطرق المعبدة وأعمدة الكهرباء وصلت إلى كل قرية نائية.

ذكرت أن أعضاء الثورة الليبية كانوا منبهرين بالتجربة الناصرية، لذلك لم يكن غريباً أن اتخذوا الاشتراكية طريقاً. بدأت التأميمات وتجاوزت ما حدث في الحالة المصرية، إذ طبقت مقولات لم تظهر من قبل في المنطقة العربية مثل: «البيت لساكنه» و«السيارة لمن يقودها» و«الأرض ليست ملكاً لأحد». أدى تطبيق هذه المقولات إلى انحسار الملكية الفردية، وتبخر ما تمكن البعض من تجميعه من ثروة وهي محدودة مقارنة بأثرياء العرب، وأصبح الجميع موظفين لدى الدولة، والمرتب هو الدخل الوحيد، واختفت من البلاد جميع أشكال النشاط الاقتصادي الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن النظام السياسي الجديد جعل المرتب حقاً لكل مواطن، لذلك تحصل كل أسرة

على دخل حتى إذا لم يكن أحد أفرادها يعمل (المجتمع كفيل من لا كفيل له). وتوضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (١٠ ـ ١٠) بعض المؤشرات التي لها علاقة بمستوى المعيشة ونسب نموها عبر السنين. بالطبع لا يعني هذا أن الجميع متساوون في الإمكانات المادية، بل توجد فروق يمكن مشاهدتها على شكل المسكن وما يتوافر في داخله ونوع السيارة أو السيارات وهكذا. ومنذ الأيام الأولى للتغيير السياسي حصلت فئات على تسهيلات خاصة. انحصرت هذه الفئات في كبار رجال الحكومة، وفي المنتمين لحركة اللجان الثورية، وبعض العسكريين.

لم يعرف هذا القطر نظاماً لتوزيع الريع على المقربين والمحاسيب لا في العهد الملكي ولا في معظم سنوات عهد الثورة. كما لم يعامل أعضاء اليد العاملة القادمة من الخارج والتي تجاوزت في بعض السنوات (٤٠ في المئة) من القوى العاملة بالطريقة التي سجلت في حالة أقطار الخليج. على العكس تمتع أعضاؤها خلال معظم العقود بالخدمات نفسها المتوافرة للمواطنين بما في ذلك حق التعليم بجميع مستوياته، والعناية الصحية الكاملة، كما لهم الحق في الاشتراك في الخدمات الضمانية بالشروط المتوافرة للمواطن.

جاء في ورقة الدكتور زياد أن رحيل عبد الناصر غيَّر الأوضاع المتعلقة بموضوع الورقة في جميع البلاد العربية. صحيح، غاب عبد الناصر في مطلع السبعينيات، ولكنه لم يغب عن ليبيا حيث لا يزال موجوداً، إذ يحتفل بذكرى ميلاده وذكرى وفاته وذكرى ثورته. وتحمل الشوارع الرئيسة اسمه، وكذلك إحدى الجامعات الرئيسة التي خصص غالبية مقاعدها للطلبة العرب، كما أطلق على الشهر السابع اسم شهر ناصر من قائمة أسماء الأشهر المعتمدة رسمياً في البلاد. ويفترض أن المقولات المشار إليها آنفا والمستوحاة من ثورة عبد الناصر لا تزال مطبقة. قلت يفترض لأنه من حيث القانون لا تزال مواده تشدّد على هذا اللون من الاشتراكية التي لا تسمح لأحد بتكوين ثروة طائلة، لكن ومنذ مطلع التسعينيات ظهرت تغييرات سمحت بعودة القطاع الخاص.

دخلت ليبيا نادي الدول المستقلة في مطلع الخمسينيات بإمكانيات اقتصادية جد متواضعة واستمرت كذلك خلال معظم حقبة الستينيات. وصفت ورقة الدكتور زياد هذه الحقبة بارتفاع شعار تحقيق العدالة الاجتماعية بين سكان الإقليم. الذي تم خلال هذه الحقبة هو اهتمام الدولة بتوفير العمل لأكبر عدد ممكن من السكان، وتوفير أكبر قدر من الخدمات الاجتماعية مجاناً إلى الجميع. الموارد المالية الكبيرة من بيع النفط ظهرت لأول مرة في عقد السبعينيات، وهو العقد الذي شهد تنفيذ مخططات تنموية مهمة بما في ذلك العناية بالصناعة على مستوى القطاع العام. خلال هذا العقد وما

تلاه طبقت اشتراكية وضع من فكر فيها أمام عينه تحقيق المساواة بين الجميع، بغض النظر عن طبيعة هذه المساواة حتى ولو كانت مساواة في مستوى حياة متواضع أو متوسط. ارتفعت المبالغ الريعية ارتفاعاً كبيراً بالنسبة إلى عدد السكان الصغير نسبياً. صرفت هذه المبالغ في مجالات أهمها تقديم الخدمات التي من أجلّها رفع حياة السكان. كما صرفت نسبة لا بأس بها على التسليح والجيش، وهذا مجال أخذ شكل بالوعة ابتلت بها معظم الأقطار العربية التي خضعت إلى حكم العسكر، والتي تبنت شعارات ثورية، والتي لم تتبن شعارات.

البالوعة الثانية نتجت بتأثير الثورة المصرية وتمثلت في دعم حركات التحرر بغض النظر عن موطنها ودينها وأيديولوجيتها. بالطبع لو صرفت هذه المبالغ الضخمة على الخدمات الاجتماعية لتحسن مستوى الحياة بدرجة أفضل.

عندما كان الدخل القومي الريعي عالياً لم يستخدم النظام السياسي الأسلوب الذي اتبعته الأنظمة في الخليج، وجاء وصفه في ورقة الدكتور زياد لتبني هذه الأنظمة ومن حولها أحزمة من المؤيدين، وتضمن ولاء الرعية. بالطبع اهتم النظام السياسي الليبي ببناء أحزمة من المؤيدين، كما اتخذ ترتيبات متنوعة لضمان ولاء الرعية. تمثل هذا في العهد الملكي بوضع نظام لتوزيع المراكز الحكومية بحيث تراعى التوازنات القبلية، فالولاء القبلي كان ولا يزال قوياً حتى في المدينة. أما العهد الثوري فقد وضع طرقاً متعددة؛ وظفت القبيلة في توازنات اختلفت عن تلك التي عرفت في العهد الملكي، قدمت أيديولوجية جديدة التف حولها الطلبة وصغار السن، وطورت في ما بعد مؤسسة تفانت في خدمة النظام، واستفاد زعماؤها في ما بعد، حيث تولوا أهم المناصب القيادية، وحصلوا على مختلف الامتيازات المادية. كما أسست مجموعة من المؤسسات الاستخبارية والأمنية تعمل للهدف نفسه، ولكنها مستقلة عن بعضها البعض.

عندما كان الدخل القومي الريعي السنوي عالياً لم تبخل البلاد على القادمين من بلدان الجوار من تقديم الخدمات العامة نفسها التي تقدم للمواطنين. لكن بمجرد أن انخفض مستوى الدخل بسبب تدهور سعر برميل النفط الخام حتى تغير هذا الوضع. انخفضت المساعدات على الجميع، إلا أن حالات التقشف تأثر بها القادمون بنسبة أكبر. تزامن هذا الوضع مع فرض حصار على البلاد وهو حصار على النقل الجوي والتقني والتسلح. لم يفرض الحصار على إنتاج النفط وبيعه. لكن كلفة استخراجه ارتفعت بسبب محاولة الإدارة شراء التقنية بغير الطرق المباشرة. وقد ساهم هذا في استحداث طرق جديدة للفساد وللإثراء غير القانوني. أثر هذا الوضع سلباً على المخصصات الحكومية للرعاية الاجتماعية بل حتى تقديم الخدمات

الضرورية. ظهرت عندئذٍ فكرة تخلّص الدولة من بعض التزاماتها، فظهرت المؤسسات التعليمية والصحية الخاصة. وأصبح لزاماً على العمالة القادمة دفع تكاليف هذه الخدمات. ولكن ظل حقهم في الاشتراك في خدمات الضمان الاجتماعي مكفولاً.

خفضت الدولة من مسؤولياتها في مجالات كثيرة، ورجع القطاع الخاص بعد غياب زاد عن العقدين من الزمن، وعرفت البلاد معدلات بطالة عالية نسبياً وخصوصاً بين المتعلمين. لا يزال يعيش في ليبيا عدد كبير من العمالة الوافدة، نسبة لا بأس بها من هذه العمالة دخل البلاد بغير الطرق القانونية، لذلك لا يمكن إعطاء رقم دقيق لعدد العمالة غير الوطنية. يقوم هؤلاء بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي يقع أغلبها في القطاع غير الرسمي، ويقوم بعضهم بخدمات يتحاشاها أبناء البلاد مفضلين العيش متسكعين ومعتمدين على أسرهم.

يرجع آخر تعديل لقانون المرتبات إلى مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين. وتبدو جميع فئات المرتبات متواضعة حتى بالمقارنة مع مثيلاتها من بلدان الجوار. مثلاً يزيد مرتب أستاذ الجامعة في المغرب عن ضعفي مرتب زميله في ليبيا على الرغم من البون الشاسع بين الناتج الإجمالي للدخل بالنسبة إلى الفرد بين القطرين الشقيقين. ونظراً إلى ارتفاع مستوى التطلعات على المستوى المادي، فقد اختارت نسبة ليست بالصغيرة من المواطنين طرقاً ملتوية وغير قانونية للتعامل مع هذا الوضع الشاذ، ورفع مداخيلهم للتعامل مع ظاهرة التضخم. هؤلاء هم كبار موظفي الدولة وكبار المسؤولين في الشركات التابعة للدولة وخصوصاً تلك التي استتبعت لمختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية.

وهكذا ظهرت أيضاً الكثير من المظاهر الشاذة التي ورد ذكرها في ورقة الدكتور زياد من استغلالٍ للسلطة، واستباحة المال العام واحتكار أبناء المسؤولين والمتنفذين لأهم التوكيلات والمشروعات الرئيسة. ويبدو أن الليبيين لا تنقصهم القدرة على التقليد والتعلم والتفوق. وبالنظر إلى أداء بعضهم في عدد من مجالات الفساد التي لم يعرفها هذا البلد في الماضي، فقد يبز الليبيون معلميهم، ويتمكنون من ردم الفجوة بينهم وبين من سبقهم في بقية الأقطار العربية في هذا الميدان، وبدأت مظاهر الفروق تكبر وتتضخم بين الفئات الاجتماعية. وإذا لم تتخذ ترتيبات لتنفيذ وتفعيل القوانين التي تراقب وتقرر العقاب لمختلف مظاهر الفساد، وهي كثيرة ولكنها غير مفعلة، فستبلغ الفروق بين الذين يملكون والذين لا يملكون حدة لم يعرفها تاريخ البلاد في السابق.

الجدول رقم (١٠ ـ ٩)

تطور بعض المؤشرات المتعلقة بمسيرة التنمية

السنة	نصيب الفرد من الطاقة/ كيلووات	عدد السكان لكل طبيب	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي	خطوط الهاتف الثابتة لكل ١٠٠٠ من السكان
١٩٥٩	٣٥	٧٢٥٠	٢٩٠	٧
١٩٦٤	٦٠	٤٧٥٥	ـ	١١
١٩٦٩	١٣٠	٢٦١١	٨٧	ـ
١٩٧٤	٢٦٠	١١٠٠	٦٩	١٥
١٩٨٠	١٦٠٠	٩٦٠	٥٦	٢٤
١٩٩٥	٣٣٠٠	٧٧٠	٣٥	٥٩
٢٠٠٤	٤٠٠٠	٧١٥	٣٠	٢٥٠

المصادر: مصطفى عمر التير، **مسيرة تحديث المجتمع الليبي: مواءمة بين القديم والجديد**، الدراسات الاجتماعية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢)، ص ٢٩٣، ٢٩٨ و٣٠١؛ اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي، **المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل** ([د. م.]: اللجنة، ١٩٩٧)، ص ٤٢، **وأولويات الألفية** ([د. م.: د. ن.]، ٢٠٠٥)، ص ٧ـ٩.

الجدول رقم (١٠ ـ ١٠)

تطور عوائد النفط والميزانية العامة ومقادير ميزانيات التنمية/ مليون دولار

السنة	عوائد النفط	الميزانية العامة	مصروفات التحول	خطة التنمية للسنوات	الميزانية
١٩٥٤/ ١٩٥٥	١,٤	٢٥,٢		١٩٥٦/ ١٩٦١	١١٨
١٩٥٧/ ١٩٥٨	٢,٠	٤٨		١٩٦٣/ ١٩٦٨	٩٤٠
١٩٦١/ ١٩٦٢	٣,٠	٩٨		١٩٧٣/ ١٩٧٥	٦٦٨٠
١٩٦٥/ ١٩٦٦	٩٨	٢٢٠		١٩٧٦/ ١٩٨٠	٢٤٧١٨
١٩٦٩/ ١٩٧٠	١١٤٥	٣٢٢		١٩٨١/ ١٩٨٥	٦٢٩٠
١٩٧٣	٢٢٩٠	٦٤٥		١٩٨٦/ ١٩٩٠	٣٠٦٧٥
١٩٧٧	٩١١٥	١٩٨٢		١٩٩١/ ١٩٩٥	٣٥٨٤٠

يتبـــع

تابـــع

١٩٨٠	١٩١١٠			١٩٩٦/١٩٩٤	٢١١٣٤
١٩٨٥	٥١٦٨	٣٣١٠	٥١٧٨		
١٩٩٠/١٩٨٩	٣٣١٠	٣٢٧٦	٢١٣١	١٩٩٥	٨٧٤
١٩٩٣/١٩٩٢	٣٥٤٨	٥١٧٨	١٥١٢	١٩٩٦	٢٢٢٣
١٩٩٧	٩٦٧٤	٧٩٣٨	٢٦٤٠		
١٩٩٨	١٠١٧٠	٩٢٤٦	٣١٧٢		
١٩٩٩					٢٢٢٣
٢٠٠٤	٤٧٦٢٥	٢٨٩٧	٣٦٦٦		

المصادر: التير، المصدر نفسه، ص ٢٧٨ و٢٨٢؛ نشرات متعددة لمصرف ليبيا المركزي، واللجنة الشعبية العامة للمالية، **تقرير متابعة الميزانية العامة** ([د. م.]: اللجنة، ٢٠٠٥).

المبالغ في صورتها الأصلية بالدينار الليبي، وقد تغير سعر صرفه مقابل الدولار مرات متعددة، فمثلاً كان الدينار يوازي خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي (٢,٨)، ثم أصبح يوازي منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ حوالى (٣,٤)، ورجع سعره إلى مستواه السابق نفسه ابتداءً من آذار/ مارس ١٩٨٦، ومنذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ أصبح يوازي (٠,٧) دولار.

الفصل الحادي عشر

تداعيات الزيادة السكانية في الوطن العربي وتأثيره على آليات الرفاهية الاجتماعية

محمد إبراهيم منصور(*)

تمهيد

ما زال الوطن العربي ـ رغم التحولات الديمغرافية الكبيرة ـ يتميز بمعدل نمو سكاني مرتفع في المتوسط، وربما كان هو الأعلى في العالم. وبالطبع ثمة تفاوت معتبر في هذا المعدل بين الأقطار العربية يعزى إلى الفجوة الواسعة بين معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات العامة، والذي يقود بدوره إلى تزايد في أعداد ونسب الشباب والسكان المعمَّرين. ويؤدي ارتفاع هذه النسب إلى زيادة معدلات الإعالة وتناقص فرص العمل للسكان في سن العمل، وتزايد الفقر وسوء التغذية والتوزيع غير المتساوي للموارد، وتدهور مستويات التعليم والرعاية الصحية وتراجع نصيب الفرد من نفقات الرفاهية الاجتماعية.

وثمة اتجاه قوي في الوطن العربي نحو تزايد النمو الحضري، وإن كان هذا الاتجاه ينتج من تضخم حجم المدن وتشوهات التنمية وتراكمات النمو غير المتوازن وهو اتجاه له تداعياته السلبية على رفاهة السكان.

ولا يخفى أن الأقطار العربية قد قامت بمحاولات لدمج الاعتبارات السكانية بمخططات التنمية وإعادة تخصيص الموارد وزيادة نفقات الرفاه من أجل تحقيق العدالة

(*) مدير مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط ـ مصر.

الاجتماعية، والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة لجميع السكان، وضمان حقوق الإنسان العربي بما في ذلك الحق في التنمية.

لكن على الرغم من تلك المحاولات فإنها باءت بالفشل في تحقيق التوازن المرغوب بين السكان والتنمية وفي التأثير على محددات النمو السكاني أو في زيادة مستوى رفاهية السكان والحد من الفقر، بل ساهمت سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي وخصخصة المرافق العامة التي تبنتها الأقطار العربية في خفض الإنفاق الحكومي على الرفاهية الاجتماعية والخدمات العامة كالتعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى استحداث رسوم ـ لم تكن موجودة ـ على استهلاك الخدمات العامة ورفع الرسوم القائمة للكهرباء والمياه والاتصالات والوقود والنقل العام، وتخفيض الدعم المباشر وغير المباشر للعديد من السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام للمواطنين، وخصوصاً نفقات دعم السلع الغذائية التي يستهلكها الفقراء.

وقد ترافقت هذه السياسات مع ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع نسبة الإعالة والفقر وتزايد نسبة التحضر وظهور بنية سكانية فتية يغلب عليها الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً، وهم الداخلون الجدد إلى النظام التعليمي والداخلون الجدد أيضاً إلى سوق العمل، وهو ما يعني تدهور نوعية التعليم من جهة، وتزايد معدلات البطالة من جهة أخرى. وقد كان لهذه الخصائص النوعية للسكان آثارها وتداعياتها على آليات الرفاهية الاجتماعية، كما إنها طرحت على صانع القرار العربي تحديات من نوع جديد أرخت بظلالها على نوعية الحياة في الوطن العربي.

أولاً: نظرة على المشهد السكاني العربي: بانوراما سكانية

في ربع القرن الأخير حدث كثير من التغيرات الديمغرافية في الوطن العربي، فقد ارتفع عدد السكان من ٢١٩ مليون نسمة في العام ١٩٩٠ إلى ٢٩٤ مليون نسمة في العام ٢٠٠٢، يشكلون ٥ في المئة من سكان العالم. ويتباين عدد السكان بشكل كبير بين الأقطار العربية، إذ يتراوح بين حوالى ٥٨٣ ألف نسمة في قطر ونحو ٦٦ مليون نسمة في مصر. وقد بلغ متوسط معدل نمو السكان للوطن العربي حوالى ٢,٣ في المئة في عام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام السابق. ويعتبر معدل النمو السكاني الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم عدا أفريقيا جنوب الصحراء. وقد انخفض هذا المعدل من حوالى ٢,٦ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥ إلى حوالى ٢,٤ في المئة خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٢. وبسبب معدل النمو السكاني الذي ما

زال مرتفعاً، فمن المتوقع أن يصل عدد السكان في الوطن العربي إلى ما بين ٤١٠ و٤٥٩ مليوناً في عام ٢٠٢٠[١].

ويتأرجح هذا المعدل ما بين ١,٦ في المئة و٣,٥ في المئة في الدول التي تشكل في مجموعها ٧٥ في المئة من سكان الوطن العربي وهى مصر والسودان والجزائر والمغرب والسعودية واليمن وسوريا والعراق. وأعلى معدل سجلته الإمارات العربية المتحدة وهو ٥,٤ في المئة وأدنى معدل كان من نصيب لبنان وهو ١,٢٥ في المئة. ومصدر هذا النمو المرتفع مرده إلى التباطؤ في التحول الديمغرافي الناتج بالأساس من الانخفاض البطيء في الخصوبة العالية، حيث إن معدلها الكلي يقارب حالياً ٤,٤ ولادة حية لكل امرأة مقارنة مع ٥,٤ في عام ١٩٩٤.

وقد صنفت تقارير الأمم المتحدة اللوحة السكانية العربية إلى ثلاثة أنواع بحسب مدى تقدمها في مرحلة التحول الديمغرافي: النوع الأول بلغ مرحلة متقدمة من التحول الديمغرافي يقل فيها المؤشر الإجمالي للخصوبة عن ٣ أطفال لكل امرأة، وتضم هذه المجموعة لبنان (٢,٣) وتونس (٢,١) والبحرين (٢,٦) وتتميز بأنها صاحبة معدلات أدنى من المعدل العالمي (٢,٨). وفى النوع الثاني يتراوح المعدل الإجمالي للخصوبة بين ٣ و٥ أطفال لكل امرأة ويضم الأردن والإمارات والجزائر وليبيا وسوريا والسودان وقطر ومصر والمغرب. وتشكل هذه الأقطار في مجموعها ٦٦ في المئة من سكان الوطن العربي. أما النوع الثالث فيضم الأقطار التي لا تزال في المراحل الأولى من التحول الديمغرافي ويتراوح المؤشر الاجمالي للخصوبة فيها من ٥ إلى ٧ أطفال لكل امرأة. ويضم هذا النوع الصومال واليمن وعمان وفلسطين والسعودية وموريتانيا والعراق وجزر القمر وجيبوتي. وباستثناء السعودية، فإن هذه المجموعة تعتبر الأفقر بين أقطار الوطن العربي. وتتباين الأقطار ليس فقط في مستوى الخصوبة الحالي بل في السرعة التي يتحقق بها التحول التاريخي للخصوبة. ويمكن من هذه الزاوية أن نميز بين ثلاث مجموعات من الأقطار[٢]:

١ ـ الأقطار التي ما زالت خصوبتها تزيد على ٦ ولادات حية للمرأة في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، وهذه الأقطار لم تشهد خلال تلك الفترة تحولات جوهرية

---

(١) انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، **خمس سنوات بعد مؤتمر القاهرة، السياسات السكانية في الدول العربية** ([د. م.]: الاسكوا، ١٩٩٩).

(٢) انظر: **السياسات السكانية والتحول الديموجرافي في الوطن العربي مع إشارة خاصة إلى دول مجلس التعاون**، إعداد ميثاء سالم الشامسي، تنظيم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وجامعة الدول العربية (LAS) ([د. م.]: برنامج المنتدى العربي للسكان، ٢٠٠٤)، ص ١٥.

سريعة في السلوك الإنجابي. وهذه الأقطار تشمل اليمن والصومال وجيبوتي وفلسطين وموريتانيا والعربية السعودية.

٢ ـ الأقطار التي سجلت معدلات خصوبة منخفضة في ما بين عام ١٩٩٥ و٢٠٠٠، وقد حققت هذه المعدلات بسرعة فائقة وتضم هذه الأقطار تونس ولبنان والبحرين والكويت.

٣ ـ الأقطار التي تقع بين المجموعتين السابقتين وهي أقطار كبيرة الحجم وكثيفة السكان ومنها مصر والسودان والجزائر والمغرب والعراق وسوريا.

وقد أظهر تقرير السياسات السكانية والسمات الجغرافية في الأقطار العربية الصادر عن (الإسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان[٣] أن عدد الأقطار العربية التي استهدفت سياساتها الحكومية تخفيض معدلات الخصوبة قد ارتفع من ٩ أقطار في عام ١٩٩٦ إلى ١١ قطراً في عام ٢٠٠١ ففي مصر ـ على سبيل المثال ـ كان من غير الممكن من دون برامج تنظيم الأسرة أن ينخفض عدد الأطفال الذين تنجبهم امرأة واحدة من ٥ أطفال سنة ١٩٨٦ إلى حوالى ٣ أطفال سنوياً. ويمكن أن نجد نتائج مشابهة أو متقاربة في بعض الأقطار العربية الأخرى. بينما انخفض ـ بحسب التقرير ـ عدد الأقطار التي أبقت سياساتها على معدل الخصوبة من ٥ أقطار في عام ١٩٩٦ إلى قطر واحد في عام ٢٠٠١. أما الأقطار التي آثرت عدم التدخل فقد ارتفعت من ٦ أقطار إلى ٧ خلال الفترة نفسها. وأغلبها أقطار ليست لها سياسات سكانية محددة ومعظمها من أقطار مجلس التعاون الخليجي، وإن كان ذلك لا ينفي البتة وجود سياسات للرفاهية الاجتماعية هدفها تنمية السكان صحياً وتعليمياً واجتماعياً وتمكين المرأة وتشجيعها على دخول سوق العمل.

ويرتبط مفهوم التحول الديمغرافي بالتحولات النوعية الناجمة عن التغيرات الكمية في الخصائص السكانية، فانخفاض معدلات الوفيات والخصوبة، ومن ثم انخفاض معدل النمو السكاني وتباطؤه حتى يصل إلى معدل الإحلال فينتقل بالسكان إلى مرحلة نوعية هي التحول الديمغرافي الذي يمنح المجتمع فرصة سكانية يطلق عليها «النافذة السكانية» وهى المرحلة التي يبلغ فيها مجتمع ما الذروة في حجم السكان في قوة العمل مقابل أدنى نسبة من السكان المعالين وهي مرحلة تستمر فترة معينة يعقبها خلل بين السكان في قوة العمل والسكان المعالين وبخاصة المعمرين. ويزداد هذا الخلل تفاقماً مع الزمن. وقد أظهرت الدراسات أن توقع الحياة عند الميلاد

(٣) الإسكوا، المصدر نفسه.

في الوطن العربي قد ارتفع بحوالى نصف سنة في عام خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٠ أي من ٥,٥ سنة في عام ١٩٦٠ إلى ٦٦ سنة في عام ٢٠٠٠، كما انخفض معدل وفيات الأطفال بنحو الثلثين. ورغم هذا الإنجاز الكبير إلا أنه يحجب تباينات قطرية واسعة تمتد بين طرفي نقيض على أحد طرفيه الصومال بعمر متوقع قدره ٤٦,٢ سنة وعلى الطرف الآخر الكويت بعمر متوقع ٧٧ سنة في عام ٢٠٠٠. وثمة ٩ أقطار عربية يسكنها نصف السكان العرب تقريباً يقل فيها توقع الحياة عن المتوسط العالمي وقدره ٦٧ سنة في عام ٢٠٠٠. وفي المقابل انخفض معدل وفيات الرضع من ١٨٨ لكل ألف مولود حي في النصف الثاني من الخمسينيات إلى ٧٨ في الألف في النصف الثاني من الثمانينيات ثم إلى ٦٧ في الألف في النصف الثاني من التسعينيات. والنافذة السكانية تهب المجتمع أعداداً كبيرة من السكان في سن العمل يعولون عدداً قليلاً من صغار السن والمعمرين. وقد استفاد من النافذة السكانية التي تفتح مرة واحدة فقط بلدان في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

لقد كانت نتيجة انخفاض الخصوبة في البرازيل مساوية لنمو اقتصادي قدره ٠,٧ في المئة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً[٤]. وثمة أدلة تجريبية على تأثير السكان في النمو الاقتصادي، فالبلدان النامية التي انخفضت فيها معدلات الخصوبة وتباطأ فيها النمو السكاني تزايدت فيها الإنتاجية وارتفعت معدلات الادخار والاستثمار: فالناس يميلون إلى الادخار في المرحلة العمرية ما بين ٤٠ إلى ٦٥ عاماً حيث يقل إنفاقهم على أبنائهم ويكونون أكثر تحسباً لبلوغهم سن التقاعد. ولكن لم يكن من الممكن إيجاد هذا الأثر من دون الاستثمار في رأس المال البشري وخصوصاً في التعليم والصحة وتجسير فجوة النوع. وقد أسهم التحول الديمغرافي في منطقة جنوب شرق آسيا في زيادة النمو الاقتصادي فارتفع الناتج المحلي الإجمالي ما بين ١٩٦٥ و١٩٩٠، بمعدل سنوي قدره ٦ في المئة نتيجة التوسع في التعليم وارتفاع نوعيته وتحرير بيئة التجارة وتزايد معدلات التشغيل. لقد نما السكان في سن العمل بحوالى أربع مرات بمتوسط نمو سنوي قدره ٢,٤ في المئة أكثر مما كان من قبل.

إن الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة الإنفاق الاجتماعي على خدمات الرفاهية الاجتماعية للسكان من شأنه أن يؤدي إلى تسريع التحول الديمغرافي والارتقاء بصحة السكان وزيادة قدراتهم المعرفية والمهارية، حيث يشكل الاستثمار

(٤) انظر عبد الباسط عبد المعطي، «الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر في جدلية العلاقات وتداعياتها في البلدان العربية،» ورقة قدمت إلى: اجتماع حول إدماج الأبعاد السكانية في عملية التنمية، شرم الشيخ، ١٧-١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، ص ٢٢

في التعليم والصحة نافذة ديمغرافية نادرة يمكن أن تترتب عليها فرص توسيع قاعدة الادخارات والاستثمارات وتكوين رأس المال المادي والبشري والتحكم في شرايين الفقر. ومع ذلك فإن هذه الفرص لا تزال بعيدة المنال في الوطن العربي بسبب الخصائص السكانية العربية وما تطرحه من تحديات على مستقبل الرفاهية الاجتماعية للسكان.

ثانياً: الخصائص السكانية العربية وتحديات الرفاهية الاجتماعية

على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات والنمو السكاني، إلا أن معدلات النمو السكاني في الوطن العربي ما زالت من بين أكثر المعدلات ارتفاعاً في العالم. ويتأرجح هذا المعدل ما بين ١,٦ في المئة و٣,٥ في المئة في الدول التي تشكل في مجموعها ٧٥ في المئة من سكان الوطن العربي وهى مصر والسودان والجزائر والمغرب والسعودية واليمن وسوريا والعراق. ويعزى هذا النمو المرتفع إلى تباطؤ التحول الديمغرافي الناتج ـ أساساً ـ من الانخفاض البطيء في الخصوبة العالية حيث إن معدلها الكلي يقارب حالياً ٤,٤ ولادة حية لكل امرأة مقارنة مع ٥,٤ ولادة حية في عام ١٩٩٤. ويلاحظ أن الأقطار العربية تختلف من حيث مرحلة التحول الديمغرافي التي بلغتها، فرغم أن بعض الأقطار حققت هذا التحول إلا أن بعضها الآخر يعاني معدلات خصوبة مرتفعة، ولهذا السبب ورثت الأقطار العربية عدداً من السمات والخصائص النوعية المشتركة خلقت ـ ضمن عوامل أخرى ـ تحديات جديدة تهدد دور الدولة في تأمين الرفاهية الاجتماعية لسكان يتزايدون بمعدلات ما زالت فوق معدلاتها في كثير من مناطق العالم النامية.

١ ـ تحديات التركيب العمري للسكان ونسب الإعالة

تتميز الأقطار العربية ـ بغير اختلاف كبير بينها ـ بهرم سكاني فتي مختلف عما وصل إليه التحول الديمغرافي في الدول الصناعية المتقدمة. والسكان في الوطن العربي أصغر سناً في المتوسط من سكان العالم بأسره، فقد بلغت نسبة من هم دون ١٥ سنة من العمر ٤٠ في المئة من مجموع سكان الوطن العربي في عام ٢٠٠٢، لكنها تتأرجح بين حدين، أدنى قدره ٢٥ في المئة في الكويت، وحد أعلى قدره ٤٦ في المئة في اليمن. وبشكل عام تقلّ عن ٣٠ في المئة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث توجد عمالة وافدة لا تصاحبها أسرها، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي يقدر بنحو ٢٢ في المئة في الدول المتقدمة و٣٨ في المئة في الدول النامية. وتطرح هذه النسبة تحديين كبيرين على اقتصاد ينوء تحت وطأة العديد من المشكلات، **أولهما** ظاهرة تشغيل الأطفال دون ١٥ عاماً. **وثانيهما** وهو مترتب على

الأول ضياع فرص التعليم على نسبة كبيرة من الشباب العربي. وقد نجحت تسعة أقطار في القضاء كلياً على ظاهرة تشغيل الأطفال ولكن لا يزال معدل تشغيلهم مرتفعاً في السودان (٢٨ في المئة) وموريتانيا (٢٣ في المئة) واليمن (١٩ في المئة) ومصر (١٠ في المئة).

ويوجد لهذا الهرم السكاني العربي قاعدة عريضة قوامها النشطون اقتصادياً وتتراوح نسبتهم بين ٥٠ في المئة في اليمن و٧٤ في المئة في الكويت للفئة الواقعة بين ١٥ و٦٥ سنة والتي تشكل المصدر الرئيس لقوة العمل. ويقدر إجمالي قوة العمل العربية بحوالى ٩٥ مليون عامل في عام ٢٠٠٢. وينمو عرض العمل العربي بمعدل سنوي قدره ٣ في المئة وهو أعلى من معدل النمو السكاني البالغ ٢,٣ في المئة ومعدل نمو الوظائف وقدره ٢,٥ في المئة. ومن المتوقع أن يستمر معدل نمو العمالة مرتفعاً لفترة طويلة. وفي ظل معدلات نمو اقتصادي بطيئة أحياناً وسالبة أحياناً أخرى، يتوقع أن تستمر البطالة ـ التي يدور معدلها الآن حول ١٥ في المئة ـ كإحدى المشكلات المزمنة في الاقتصاد العربي وخصوصاً بين خريجي الجامعات وبنسبة أكبر بين الإناث. وهو ما يعني عجز السوق عن استيعاب الداخلين الجدد الذين يقدر عددهم بحوالى ٤٧ مليون طالب عمل بحلول عام ٢٠١٠.

تبلغ نسبة القوى العاملة العربية نحو ٣٠ في المئة من إجمالي السكان وهي أقل من المتوسط العالمي ومتوسط الدول النامية. وتبلغ نسبة الإناث العاملات ١٧ في المئة فقط في قوة العمل العربية، وتقل هذه النسبة في قطر والسعودية (٧ في المئة) وتبلغ أعلاها في الصومال بسبب الهجرة الواسعة للذكور خارج الصومال. وتنمو في قمة الهرم السكاني نسبة التشيخ أو السكان المعمَّرين (أكثر من ٦٠ سنة)، كما يتزايد عددهم تدريجياً بشكل يقترن مع وتيرة التحول الديمغرافى العربي من ١٦ مليوناً في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦ مليوناً في عام ٢٠٢٥ وبحلوله سوف تتراوح نسبة التشيخ ما بين ١٠ إلى ١٥ في المئة من إجمالي السكان في سبعة أقطار عربية هي: الجزائر ومصر والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وتونس، بينما ستتجاوز هذه النسبة ٢٠ في المئة في كل من البحرين وقطر والإمارات ضمن هيكل جديد للأعمار تزداد فيه نسبة المعمرين وتقل فيه نسبة الأطفال. والارتفاع المطرد لهذه النسبة يطرح تحديات مستقبلية، إما أن تنهض لمواجهتها الدولة أو المجتمع المدني وتتعلق بتأمين شروط الحد الأدنى لمستويات المعيشة لهؤلاء المعمرين والتفكير في تصميم برامج وسياسات خاصة لحمايتهم والاهتمام بهم تتضمن زيادة الإنفاق الصحي ونفقات الضمان الاجتماعي ونفقات التقاعد، حيث يندر أن يستفيد كبار السن في كثير من الأقطار العربية من مزايا الضمان الاجتماعي لعدم كفايتها ومحدوديتها. وقد قامت ٦ أقطار عربية باتخاذ

مبادرات نشطة في هذا السياق وهي السودان وسوريا ومصر والمغرب والأردن ولبنان. أما الأقطار التي يزيد فيها الدخل السنوي للفرد عن ٦٠٠٠ دولار أمريكي فما زالت مبادراتها محدودة تجاه كبار السن.

وتمثل نسبة الإعالة العمرية للصغار (أقل من ١٥ سنة) حوالى ٣٨ في المئة من جملة السكان العرب في عام ٢٠٠٠ مقارنة مع ٤٥ في المئة في عام ١٩٨٠. ومن المتوقع أن تنخفض إلى حوالى ٣١ في المئة بحلول العام ٢٠٢٥. كما إنّ نسب النساء في سن الإنجاب سوف تتزايد بحوالى ٢٨ في المئة في عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع أيضاً أن يرتفع عدد الشباب والبالغين (١٠ ـ ٢٤ سنة) من ٩٢ مليوناً في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٤ مليوناً بحلول العالم ٢٠٢٥. والمعنى الكامن وراء هذه الوفرة من السكان هو تزايد التحديات المتعلقة بتدهور مستويات التعليم وارتفاع معدلات البطالة وزيادة سن الزواج للجنسين، وما ينجم عنها من تفشي الممارسات الجنسية السلبية خارج مؤسسة الزواج، وضعف الروابط العائلية ونقص تَعليم الإناث والتمييز ضدهن في سوق العمل. والحق أن التركيبة السكانية الفتية والشابة تضع التعليم والتشغيل على رأس أولويات السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

صحيح أن الأقطار العربية حققت تقدماً ملموساً في زيادة نسبة المتعلمين من الجنسين، لكن ما زال هناك ـ باعتراف تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ ـ ٦٥ مليون عربي بالغاً أمياً ثلثاهم من النساء[٥]، وليس من المتوقع أن تحل هذه المعضلة قبل ربع قرن على الأقل. وعلى رغم أن النسبة التي تنفقها الأقطار العربية مجتمعة من دخلها على التعليم هي أعلى منها في الدول النامية الأخرى، فإن هناك عشرة ملايين طفل بين سن ٦ و١٥ سنة ما زالوا خارج النظام التعليمي، وتبقى نسبة الالتحاق بالتعليم العالي محدودة حيث لا تتجاوز ١٣ في المئة وما زالت نسبة الفتيات بشكل خاص منخفضة في التعليم العالي. ورغم ارتفاع أعداد الأطفال الملتحقين بالتعليم قبل المدرسي، ما زالت نسب الالتحاق هذه دون مثيلتها في الدول النامية وبخاصة في ما يتعلق بالفتيات. وتعاني الفئات الأضعف اجتماعياً مثل النساء والفقراء وبخاصة في المناطق الريفية، حرماناً من التعليم يتصاعد في المراحل التعليمية العليا. ورغم أن نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج القومي الإجمالي عالية في الوطن العربي مقارنة بالأقاليم الرئيسة في العالم، إلا أن التقدم الذي صاحب هذا الإنفاق كان تقدماً

(٥) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٢).

كمياً بالأساس خلال العقود الأربعة الماضية، إذ لم تتمكن النظم التعليمية من الارتقاء بنوعية التعليم إلى المستوى المناسب للتطور النوعي في أسواق العمل، على عكس الدول الأخرى التي اتجهت إلى رفع مستوى المهارات والمعرفة والدراية التقانية التي ازدادت أهميتها مقارنة بالمزايا النسبية التقليدية، وأصبحت عاملاً مهماً في زيادة القدرة التنافسية وزيادة الإنتاجية، وجعلت من الأهمية بمكان استجابة مخرجات التعليم لمتطلبات أسواق العمل. وكان لضغط الإنفاق الحكومي في سياق برامج التصحيح الاقتصادي والتضخم وانتشار الفقر وفرض رسوم على التعليم لاسترداد تكلفته، آثار سلبية على تراكم رأس المال البشرى كان وقعها أشد على الفقراء والإناث. وكانت النتيجة أن جودة التعليم تتوافر بشكل متزايد فقط للقادرين على تحمل نفقاتها ولذلك يتراجع دور التعليم كآلية فاعلة لتحقيق الحراك الاجتماعي.

٢ ـ تحديات الهجرة والتحضر

صاحب النمو السكاني السريع في الوطن العربي هجرة سكانية كثيفة بين المناطق والأقطار في المنطقة، حيث اتخذت الهجرة الداخلية شكل النزوح من الريف إلى المدن بحثاً عن العمل والخدمات التعليمية والصحية والثقافية، الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة التحضر في الوطن العربي من ٢٥ في المئة في عام ١٩٥٠ إلى ٣١ في المئة في عام ١٩٦٠، وإلى ٥٢ في المئة في عام ١٩٩٤ ثم إلى ٥٦ في المئة في عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٦٦ في المئة في عام ٢٠١٥. وبالطبع ثمة تباينات واسعة في داخل هذه النسبة تتأرجح بين ١٠٠ في المئة في الكويت و٩٣ في المئة في كل من قطر والبحرين و٩٠ في المئة في لبنان وتنخفض إلى ٣٧ في المئة في السودان و٢٥ في المئة في اليمن. وباستثناء مصر التي حافظت على النسبة نفسها لسكان المدن (٤٢ في المئة) خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠١، فإن النسبة تميل إلى الارتفاع في معظم أقطار الوطن العربي. وتعتبر أقطار الخليج العربي ذات معدلات نمو حضري مرتفعة وتزيد عن المعدل المتوسط للوطن العربي باستثناء البحرين. ولا يرتبط التحضر في الأقطار العربية الخليجية بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ولكنه يرتبط بالتحول الديمغرافي، ويتصف بالتمركز الشديد في مدينة رئيسة واحدة حول عامل اقتصادي وحيد هو النفط، بالإضافة إلى ظاهرة العمالة الوافدة غير المستقرة. وقد تحولت هذه الأقطار من مجتمعات ريفية أو بدوية تقوم على تقسيم بسيط للعمل يعتمد على الصيد البحري والبري وتربية الأغنام والتجارة البسيطة ولا تزيد فيها نسبة سكان المدن عن ٩ في المئة في عام ١٩٥٠، إلى مجتمع حضري ارتفعت فيه هذه النسبة إلى ٧٩ في المئة في عام ٢٠٠٠ وذلك نتيجة لتوطين البدو وزيادة الهجرة إلى المدن وتحويل المراكز القروية إلى مراكز حضرية. ويرتفع المعدل أيضاً في كل من العراق وليبيا والجزائر

وموريتانيا وجيبوتي، كما يقل عن المتوسط العام في سوريا ومصر وتونس والمغرب والصومال. وبلغت نسبة السكان في المدن التي يزيد سكانها عن مليون نسمة نحو ٣٨ في المئة من إجمالي السكان الحضر، وتزيد هذه النسبة في كل من الكويت وسوريا وليبيا ومصر وتقل عنها في بقية الأقطار العربية. أما نصيب المدن الكبرى ـ التي يتجاوز سكانها نصف المليون نسمة ـ من مجموع السكان الحضريين، فإن ثمة درجة عالية من التمركز السكاني يقدر في بعض الحالات بحوالى ٧٩ في المئة من السكان الحضريين كما هو الحال في لبنان و٦٤ في المئة في ليبيا و٥٥ في المئة في العراق و٣٩ في المئة في مصر و٣٧ في المئة في الأردن. وثمة معدل مرتفع للتحضر يربو على ٧٥ في المئة ويعرف بدول المدينة (City State) كما في أقطار الخليج العربي ما عدا عُمان وكذلك في ليبيا وجيبوتي ولبنان. وثمة وجه آخر للهجرة وهو هجرة العمالة الوافدة إلى المنطقة العربية وهي هجرة رغم تراجع تياراتها وانخفاض معدلاتها فإنها ما زالت عارمة ومؤثرة على التركيبة السكانية، وعلى عروبة الأقطار المستقبلة وعاداتها وتقاليدها وثقافتها القومية. لقد ازداد عدد المهاجرين إلى منطقة الخليج من ٤ ملايين نسمة في منتصف الثمانينيات إلى حوالى ٥,٢ مليون نسمة في التسعينيات، كان حوالى ٤٨ في المئة منهم من غير العرب. وقد فرضت زيادة نسبة السكان المهاجرين تبعات اقتصادية على أقطار الخليج العربي وذلك بزيادة الإنفاق على البنى التحتية وخدمات التعليم والصحة فضلاً عن التبعات الاجتماعية التي تتعلق بالأسرة والشباب ونشوء ظاهرة الزواج من أجنبيات، بما لها من آثار سلبية على خصائص الأسرة العربية في الخليج وثقافتها وأنماط سلوكها وارتفاع ظاهرة العنوسة بين المواطنات، وظهور جيل لهؤلاء الأمهات تقطعت الأواصر بينه وبين جذوره، وصار المواطن في تلك الأقطار يصدق عليه وصف المتنبي للفتى العربي ـ في زيارته لشعب إيوان ـ «غريب الوجه واليد واللسان».

وهذا الخلل في التركيبة السكانية في الخليج يشكل تهديداً لجهود التنمية ويفضي في الأجل الطويل إلى تعثرها. ويتوقف إصلاح هذا الخلل على تبنّي سياسة سكانية تسعى إلى تعديل التركيبة السكانية لصالح مواطني الأقطار العربية في الخليج والوصول إلى تركيبة سكانية ملائمة من خلال التأهيل والتدريب العالي للكوادر الوطنية وتنمية رأس المال البشري والتنظيم الكفء لاستقدام العمالة الوافدة، ومن خلال رسم سياسات تحكم النمو الحضري والهجرة الداخلية.

ومثل هذا النمو الحضري السريع وما يقترن به من تكدس مستمر في العواصم والمدن الكبرى ونمو وانتشار الأحياء العشوائية لا يخلو من مشكلات ترتبط بالتوسع في الخدمات والمرافق الاجتماعية ونمو وانتشار الأحياء العشوائية التي تطوق كثيراً

من المدن العربية أو تخترقها من الداخل وهى أحياء تقصدها أسراب المهاجرين الفقراء الباحثين عن عمل من الريف. وتؤدي هذه الهجرات إلى تدهور مستمر في نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية وتردّي البيئة وانتشار الأوبئة والحرمان الشديد من مصادر المياه العذبة والكهرباء والصرف الصحي وخدمات الرعاية الصحية الأولية والإسكان الملائم وتآكل الأحزمة الخضراء في المدن العربية الكبرى وعجز المرافق العامة وانخفاض أدائها عن الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان. وفى غيبة تمثيل سياسي ملائم لهؤلاء السكان يساعد على دمجهم سياسياً واجتماعياً وتدني مستوى مشاركتهم في الحياة العامة وبخاصة النساء، فإن خياراتهم الإنسانية تضيق وتتردى أوضاعهم المعيشية ويعيشون خارج النظام العام وفي تحدٍ دائم لهيبة الدولة وسلطة القانون، وكثيراً ما يخلقون توترات اجتماعية وسياسية لا قبل لمجتمعات هشة بتحمّل تكاليفها الاجتماعية.

وتشير دراسة للإسكوا إلى أن المدن العربية الكبرى تشهد تدهوراً لأحوال المعيشة وانتشار الفقر الحاد وانخفاض نصيب الفرد من الدخل وارتفاع معدلات البطالة وافتقار الحيز العمراني للخدمات الأساسية كالمياه والمرافق الصحية والكهرباء والطرق، ما يؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية[٦]. ويعاني الفقراء من سكان المدن ـ بحسب البنك الدولي ـ بعض نواحي الفقر أكثر مما تعانيه العائلات الريفية، فالفقير في الحضر يسكن بطريقة نمطية في الأحياء الفقيرة أو في مستوطنات وضع اليد، وكثيراً ما يكون عليه أن يقنع بالازدحام الفظيع والأحوال الصحية السيئة والمياه الملوثة، وكثيراً ما تكون هذه الأحياء غير المشروعة مستنقعاً للجريمة.

٣ ـ المواليد والوفيات والعمر المتوقع

تراجع معدل المواليد بشكل كبير في الوطن في ما بين العام ١٩٧٠ والعام ٢٠٠٠، وتراجع كذلك في الفترة نفسها معدل الوفيات الخام إلى ما بين نصف وثلث ما كان عليه في عام ١٩٧٠. وقد سجلت عُمان أكبر درجة تراجع بين الأقطار العربية في هذا المؤشر. وكانت درجة التراجع في معدل الوفيات الخام لكل ألف من السكان أكبر من درجة تراجع معدل المواليد الخام، ما أدى إلى استمرار معدل الزيادة الطبيعية للسكان عالياً، وزادت نسبة السكان في الفئة العمرية الفتية في غالبية الأقطار. وما زالت معدلات المواليد الخام مرتفعة في كل من موريتانيا والأردن والسودان وجيبوتي والسعودية واليمن، وتراوحت ما بين ٣٢ إلى ٤٠ مولوداً حياً لكل ألف من السكان،

(٦) الإسكوا، **خمس سنوات بعد مؤتمر القاهرة، السياسات السكانية في الدول العربية**، ص ١٢.

وما زالت معدلات الوفيات الخام مرتفعة في السودان وموريتانيا واليمن وجيبوتي والصومال حيث تراوحت ما بين ١١ و١٣ حالة وفاة لكل ألف من السكان في عام ٢٠٠٠ ولكنها بلغت أدنى مستوياتها في الكويت (١,٩) والإمارات وعمان (٣,٥) وفلسطين والأردن والسعودية.

وقد قطعت معظم الأقطار العربية شوطاً كبيراً في خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع، وحقق بعضها مثل الإمارات والبحرين معدلات تتقارب مع المستوى السائد في الدول المتقدمة، حيث يقل عدد الوفيات في كل من القطرين عن ٨ حالات وفاة لكل ألف مولود حي لكنها ترتفع في جيبوتي إلى ١١٥,٢ حالة وفاة لكل ألف مولود حي. وهناك ثلاثة أقطار هي السودان وموريتانيا وجيبوتى لم تنجح في تحقيق الحد الأدنى المستهدف عالمياً وهو ٧٠ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ٢٠٠٠. وينخفض معدل الوفيات أو يكون بمستوى متوسط في الأقطار الخليجية ويرتفع في غيرها، إذ وجهت الأقطار النفطية نسبة مهمة من فوائضها المالية للاستثمار في مجال الخدمات الصحية وزيادة عدد المراكز الطبية وتحسين مستوى الغذاء وتوفير السكن المناسب ونشر الخدمات التعليمية ورفع مستوى المعيشة. ولكن ـ طبقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية ـ ما زال هناك تفاوت كبير في نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة. وهناك تحدٍ صحي خطير ظهر في السنوات الأخيرة هو ارتفاع نسبة توقف النمو (التقزم) التي قد تتجاوز ٥٠ في المئة من الأطفال دون الخامسة في بعض الأقطار الفقيرة وتلك التي تعاني النزاعات مثل السودان والصومال والعراق. وتعتبر حوادث الطرق والتدخين من المسببات المهمة للوفاة، ففي عام ١٩٩٨ لقي ١٨٢ ألف عربي حتفهم من أمراض تتعلق بالتدخين.

ورغم التطور الايجابي فإن الوطن العربي لا يزال يعاني اتساع نطاق الإشكالات المتعددة في مجال الصحة الإنجابية ومن تباطؤ الانخفاض في معدلات الأمراض والوفيات. وبحسب التقديرات المتاحة فإن متوسط نسبة وفيات الأمهات بلغ ٤٤٠ لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠٠٠. وتتراوح هذه النسبة بين أقل من ١٠ حالات وفاة لكل ١٠٠ ألف في كل من الكويت وقطر والسعودية والإمارات، وتزيد عن ١٠٠ لكل ١٠٠ ألف في كل من جزر القمر وجيبوتي والعراق ولبنان والصومال والمغرب والسودان والجزائر واليمن وموريتانيا. وهو ما يدل على أن ٨٤ في المئة من سكان الوطن العربي يقعون في النطاق الموسوم بنسب عالية لوفيات الأمهات والتي تزيد عن ٧٠ حالة لكل ١٠٠ ألف مولود حي. وهذه النسبة تدل على التحسن البطيء في مضامين الاستراتيجية العربية للأمومة الآمنة التي تبنتها الأقطار العربية قبل عقدين من الزمان. كما إنّ الأمهات في الوطن العربي ما زلن يواجهن قصوراً في برامج

الأمومة السليمة وتنظيم الأسرة، ويعانين نقصاً كبيراً في نوعية الخدمات أثناء الحمل والولادة والنفاس. وطبقاً للتقديرات فإن متوسط معدل الاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة لم يتجاوز ٤٠ في المئة في التسعينيات مقارنة بحوالى ٣١ في المئة في السبعينيات. وكان هذا المعدل مرتفعاً في كل من لبنان والمغرب وتونس (حوالى ٦٠ في المئة) ومتوسطاً في كل من الجزائر ومصر وليبيا ٤٥ إلى ٥٧ في المئة. بينما كان منخفضاً في بقية الأقطار ٤٠ في المئة في سوريا و١٠ في المئة أو أقل في كل من السودان واليمن وجيبوتي، ولا يتفاوت استخدام الوسائل بين المناطق والأقطار فقط بل تتغير أيضاً تبعاً للتقسيمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في الأقطار. ففي المراكز الحضرية تقدر نسبة النساء المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة بحوالى ٢٨ في المئة مقابل ٦ في المئة فقط في القطاع الريفي في اليمن. وتتسع الفجوة في الاستخدام ما بين ٦٥ في المئة في القطاع الحضري التونسي و٥١ في المئة في القطاع الريفي. كما إنها تتراوح بين ٤٠ في المئة للنساء الأميات و٦١ في المئة للنساء اللاتي أكملن تعليمهن الثانوي أو الجامعي. ورغم أن السكان في معظم الأقطار العربية يتمتعون بمعدل توقع للحياة أعلى من المعدل العالمي الذي هو ٦٧ سنة، إلا أن الأمراض والإعاقة يخفضان من معدل العمر الخالي من الإعاقة من ٥ سنوات إلى ١١ سنة. ويقل معدل العمر للنساء العربيات عن المعدل العالمي ويرجع ذلك جزئياً لمعدل الوفيات العالي لدى النساء الحوامل.

كما إن نسبة الإعاقة أعلى منها عند النساء من الرجال ما يجعل من صحة المرأة أولوية من أولويات صانعي السياسات. وقد رفعت الجهود العربية في مجال الرعاية الصحية متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بنحو ١٤ سنة مقابل متوسط عالمي يقدر بحوالى ٦,٥ سنوات في الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٠. وتتفاوت الأقطار العربية في درجات تحسن هذا المؤشر إذ تراوحت نسبة التحسن في متوسط العمر المتوقع بين ٩ في المئة في لبنان و٥٨ في المئة في عمان. وسجلت الكويت أعلى متوسط للعمر المتوقع وقدره نحو ٧٧ سنة، وجيبوتي أدنى متوسط للعمر وبلغ نحو ٤٦ سنة. وقد حقق ١٣ قطراً عربياً الحد الأدنى المستهدف لمؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة بحلول عام ٢٠٠٠ وقدره ٧٠ سنة. ومن جانب آخر بلغت نسبة الذين لا يتوقع أن يعيشوا إلى سن ٤٠ عاماً نحو ١٢,٢ في المئة من سكان الأقطار العربية في عام ١٩٩٨ وهي تزيد كثيراً عن المعدل المتوسط للدول المتقدمة الذي بلغ نحو ٣,٩ في المئة فقط.

ويعكس معدل العمر المتوقع المستوى الصحي والاجتماعي، لذلك فإن المجال لا يزال مفتوحاً للتقدم الصحي خصوصاً في الأقطار ذات التوقعات الوسطى أو المنخفضة.

وتنفق معظم الأقطار العربية ٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة وهذا أقل من إنفاق الدول ذات الدخل المتوسط التي تنفق ٥,٧ في المئة. وتتفاوت هذه النسبة بين حدها الأقصى وقدره ١١,٨ في المئة في لبنان وحدها الأدنى وقدره ١,٣ في المئة في الصومال. وتؤثر برامج إصلاح القطاع الصحي سلباً على الفئات الضعيفة في المجتمع. كما يتركز اهتمام النظم الصحية في الأقطار العربية على الصحة البدنية دون الصحة العقلية والاجتماعية. ويؤخذ على النظم الصحية العربية تركيزها بشكل رئيسي على الصحة العلاجية في المرحلتين الثانية والثالثة وهو ما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة ولاسيما لنسبة مرتفعة من السكان. ولا يقتصر التحدي الذي يواجهه النظام الصحي العربي على رفع المستوى الصحي العام، بل يشمل تقليل التفاوت وضمان العدالة للجميع في تلقي الرعاية الصحية الملائمة من خلال نظام أكثر كفاءة وأقل تكلفة للتأمين الصحي ذي مظلة واسعة تغطي الجميع بغير استثناء، ويقوم على تمويله شركاء التنمية الثلاثة؛ الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٤ ـ تحديات السكان والفقر وفجوة النوع الاجتماعي

ثمة علاقة إيجابية ـ قام على إثباتها أكثر من دليل ـ بين الفقر والسكان والصحة الإنجابية، كارتفاع الخصوبة وارتفاع الولادات والوفيات والعمر المبكر للزواج وارتفاع نسب الإعالة وحجم الأسرة الكبيرة ونقص تعليم الإناث وتزايد عدد الأسر التي تعولها النساء في المجتمعات المحلية. وقدمت الدراسات الإمبريقية دليلاً يدعم هذا الاعتقاد وهو أن علاقة معدلات الفقر مع نسب وفيات الأمهات كانت قوية وطردية (r = 0.71) ومع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة كانت سالبة ومعنوية (r = - 0.52). وقد خلصت دراستان أخريان إلى أن معدل الفقر في الوطن العربي يزداد منذ الثمانينيات ولا ينخفض، وهو يسير في عكس الاتجاه الذي كان يسلكه في العقود الثلاثة السابقة (١٩٥٠ ـ ١٩٨٠) ويرجع ذلك إلى أن معدلات النمو السكاني لا تزال مرتفعة بالمستويات العالمية، فعلى الرغم من الوجه الإيجابي للزيادة السكانية في بعض الأقطار التي تعانى شحاً سكانياً، وفي تجديد حيوية وفتوة الهيكل السكاني، فإنها تعمل ـ من جانب آخر ـ على زيادة الإعالة في المجتمع وانخفاض معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر. ويعيش حالياً حوالى ٦٥ مليون نسمة يشكلون نحو ٢٢ في المئة من السكان العرب في فقر مدقع بمعدل إنفاق للفرد يقل عن دولار واحد يومياً، بينما يعيش ١٥٠ مليون عربي يشكلون نحو ٥٢ في المئة من السكان بأقل من دولارين إلى أقل من ٥ دولارات في اليوم. وتخفي تلك المتوسطات تباينات واسعة داخل وبين الأقطار العربية، وما زال هناك واحد من بين ٥ من العرب يقل دخلهم عن دولارين في اليوم، وما زال فقر القدرات أكثر استشراء بسبب ارتفاع نسبة الأمية

وانحسار فرص التعليم والتعلم. كما إنّ معدل نمو الدخل للفرد العربي هو الأقل في العالم ما عدا أفريقيا جنوب الصحراء حيث لم يتجاوز نصفاً في المئة سنوياً خلال العقدين المنصرمين، وقد انخفض الدخل الحقيقي للمواطن العربي مقيساً بمعدل القوة الشرائية إلى ١٣,٩ في المئة فقط من دخل المواطن الأوروبي في منظمة التعاون والتنمية. وإذا استمرت وتيرة النمو على حالها من التباطؤ، فسيحتاج المواطن العربي إلى ١٤٠ عاماً ليضاعف دخله، بينما يستطيع المواطن في مناطق أخرى من العالم مضاعفة دخله مرة كل ١٠ سنوات، ويدعم هذا الاتجاه تباطؤ النمو في إنتاجية عناصر الإنتاج وتضاؤل الناتج المحلي للفرد وانخفاض إنتاجية العامل الصناعي وتدهور الأجور الحقيقية الذي فاقم بدوره من الفقر. ويقترن الفقر في الوطن العربي بمعدلات بطالة مرتفعة تقدر ـ في صورتها السافرة فقط ـ بما لا يقل عن ١٥ مليون عاطل في عام ٢٠٠٢ أو ما يعادل ١٥ في المئة من قوة العمل، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٢٥ مليوناً بحلول عام ٢٠١٠. وتقوم عراقيل مؤسسية أمام خلق فرص العمل بسبب أسواق العمل التقليدية المجزأة غير القادرة على تأمين آليات تداول فاعلة للقوى العاملة العربية.

لقد لعبت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات العربية ـ ومعظمها سياسات موصى بها دولياً ضمن برامج التصحيح والتكيف الهيكلي، أو تعكس انحيازاً اجتماعياً وطبقياً للحكومة العربية ـ دوراً مهماً في زيادة ظاهرة الفقر أو انحساره، ففي مصر رسمت ظاهرة الفقر منحنى متعرجاً يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات من ناحية أخرى، فقد كانت ظاهرة الفقر في الخمسينيات (ما بين ٣٠ إلى ٣٥ في المئة) أقل مما هي عليه في منتصف السبعينيات[٧]، وهذا ناتج عن تحول مهم في توزيع الدخل لصالح الفقراء، ورغم تراجعها نسبياً في الثمانينيات، إلا أن الظاهرة عادت إلى الارتفاع من جديد في التسعينيات ٤٥,٨ في المئة، وهي في الريف المصري ٥٤,٥ في المئة أعلى منها في الحضر ٣٥,٩. وفي الأردن ازداد مؤشر عدد الفقراء ليصل إلى ١١,٩ في المئة، وارتفعت فجوة الفقر ٣,٤ في المئة في الفترة ما بين ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣. كما إنّ حجم الأسرة المدقعة الفقر قد ارتفع من ١,٥ في المئة في سنة ١٩٨٧ إلى ٦,٦ في المئة في عام ١٩٩٢. وارتفع حجم الأسرة الفقيرة فقراً مطلقاً من ١٧ في المئة إلى ٢٣,٢ في المئة في الفترة نفسها[٨].

---

(٧) انظر: كريمة كريم، **الفقر وتوزيع الدخل في مصر** (القاهرة: منتدى العالم الثالث، [د. ت.])، ص ٣٥.

(٨) World Bank, *Hashemite Kingdom of Jordan: Poverty Assessment* (Washington, DC: The Bank, 1994), pp. 8 - 9.

ويرجع ارتفاع تلك النسبة في هذه الفترة إلى تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي في معظم الأقطار العربية وما رافقها من تدهور معيشة الفئات الفقيرة بما تضمنته تلك البرامج من سياسات لتقليل دعم السلع والخدمات التي يستهلكها الفقراء ومحدودو الدخل ورفع أسعارها وتحرير سعر صرف بعض العملات العربية. فقد ترتب على سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي في الأردن ارتفاع أسعار الطعام بمقدار ٧٨ في المئة بسبب تخفيض قيمة الدينار وإلغاء الدعم عن كثير من السلع وبالتالي انخفض إنفاق الفقراء على الطعام أكثر من مجموعات الدخل الكبيرة والمتوسطة. وتنطبق النتيجة نفسها على الاقتصاد المصري الذي انخفض فيه الدخل الحقيقي للفقراء والطبقة الوسطى بنسبة تتراوح بين ٤٠ إلى ٦٠ في المئة بعد تخفيض قيمة الجنيه المصري في عام ٢٠٠٣. **ويكاد الفقر** - في بعض الأقطار العربية مثل السودان وتونس والمغرب واليمن وموريتانيا ومصر - **أن يكون ظاهرة ريفية**، ففي السودان بلغت نسبة الفقراء في الريف ٩٣,٢ في المئة مقابل ٨٤,٤ في المئة في الحضر. أما في تونس والمغرب وموريتانيا فيتركز ما بين ٧٠ إلى ٧٥ في المئة من الفقراء في المناطق الريفية الداخلية بعيداً عن الساحل ذي الطبيعة الدينامية. ويشكل الفقراء في الريف المغربي طبقاً لبعض التقديرات في التسعينيات ١٨ في المئة مقابل ٧,٦ في المئة في الحضر. وهناك ٢,٥ مليون من سكان الريف هم فقراء منهم ١,٥ مليون في فقر مدقع بسبب نقص فرص العمل. أما الفقر في المناطق الحضرية المغربية فقد ارتبط بعلاقة وثيقة بمعدلات السكان المرتفعة في هذه المناطق والناتجة من الهجرة من الريف وما تشكله هذه الهجرة من ضغوط قوية على مستويات الأجور المتدنية أصلاً وبخاصة العمال غير المؤهلين. وتتفاقم هذه المشكلات من جراء عدم التناسب بين معدلات خلق الوظائف في المناطق الحضرية ومعدلات نمو السكان والقوى العاملة. وتبلغ معدلات الفقر في ريف اليمن ١٩,٢ في المئة مقابل ١٨,٦ في المئة في الحضر. أما الفقر في موريتانيا فيعتبر ظاهرة شائعة في المناطق الريفية وبين غير المتعلمين، والدعم موزع بطريقة غير عادلة والفقر - في حالة مصر - أكثر انتشاراً بين الأسر الريفية منه بين الأسر الحضرية كما يتبين في نسبة الأسر الفقيرة في كل من القطاعين[٩].

وإذا كان الفقر ظاهرة ريفية، فإن فرص القضاء عليه لها حظ أوفر في المناطق الحضرية حيث تستحوذ المدن غالباً على اهتمام أكبر في حجم ونوعية خدمات الرفاه الاجتماعي والفرص الاقتصادية والتعليمية. وتتمتع هذه المدن بالخدمات الأساسية

---

(٩) انظر تحليلاً تفصيلياً لظاهرة الفقر في الوطن العربي في: عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٤٦ - ٦٧.

التي يسهل الوصول إليها نسبياً ويكون لها تأثير نافذ في ظاهرة الفقر مثل التعليم والخدمات الصحية والإسكان والبنية الأساسية وخدمات الكهرباء والمياه العذبة. وبسبب وفورات الحجم (Economies of Scale) فإن تكلفة تلك الخدمات في المدن أقل منها في الريف.

وثمة وجه آخر للعلاقة بين السكان والفقر وهو العلاقة بين حجم الأسرة والفقر، فالأرجح أن تكون احتمالات الفقر بين الأسر الكبيرة أقوى منها بين الأسر الصغيرة. وطبقاً للإسكوا فإن حجم الأسرة يتناسب تناسباً عكسياً مع معدل استهلاك الفرد ودخله في الدول النامية، إذ إن حجم الأسرة الكبيرة يؤدي إلى الاكتظاظ والأحوال المعيشية غير الصحية وتردي نوعية الحياة. وثمة ثلاثة تفسيرات مقبولة لهذه العلاقة: **الأول**، يرى في الأسرة الكبيرة آلية مهمة للخروج من دائرة الفقر من خلال زيادة الذرية بما يعنيه من زيادة المعيلين مستقبلاً في الأسرة أيا كان ما يضيفون لدخل الأسرة، **والثاني**، يجد في الأسرة الكبيرة تعويضاً لمستويات الوفيات المرتفعة عادة بين الفقراء. **وثالث**، هذه التفسيرات أن وجود عدد كبير من الأطفال في المجتمعات النامية التي لا توجد بها أنظمة ضمان اجتماعي متقدمة أو شبكات أمان اجتماعية يعتبر إحدى آليات الضمان للوالدين حين يطعنان في السن. وقد تبين على سبيل المثال أن حجم الأسرة الفقيرة في الجزائر (٨,٥ أفراد) يعتبر أكبر من حجم الأسرة غير الفقيرة (٥,١ فرد). ويلاحظ أن الأسرة الفقيرة تضم عدداً من الأطفال والمعالين أكبر من الأسر الغنية. وفي الأردن تزيد نسبة الأسر الفقيرة مع كل فرد إضافي للأسرة. والأسرة المكونة من ١٢ فرداً يتزايد احتمال فقرها خمس مرات احتمال وقوع أسرة من ستة أفراد في وهدة الفقر. والأسرة الفقيرة في لبنان أكبر حجماً في المتوسط من الأسر الغنية. وبينما يبلغ حجم الأسر الفقيرة في المتوسط ٦,٧ فرد فإن حجم الأسر الغنية لا يزيد عن ٣,٣ فرد[١٠].

وينبغي أن يؤخذ الارتباط بين الفقر وحجم الأسرة لا بمدلول الحجم المطلق للأسرة وإنما من خلال التركيز على التركيب الهيكلي للأسرة وخصائصها باعتبارها عوامل لا تنفصل عن الحجم. إن فحص وتحليل التركيب العمري لأفراد الأسرة، ونسبة غير المصنفين ضمن قوة العمل من الأطفال والمعمرين التي تقيس عبء الإعالة، وعدد العاملين في الأسرة الواحدة الذي يقيس الدخل الكلي للأسرة، كلها عوامل لا تقل أهمية عن حجم الأسرة. ومن ثم فإن ارتباط الفقر بحجم الأسرة يجب أن يؤخذ ضمن سياق الأسرة الكبيرة التي غالباً ما ترتفع فيها معدلات الإعالة بسبب

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٠ - ٨٤.

زيادة عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أو عدد المسنين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة.

وثمة علاقة قوية وعكسية بين الفقر ومعدلات التعليم، فقد أظهرت الدراسات أن البطالة وما يصاحبها من فقر يزداد بين الأميين ومنخفضي المستوى التعليمي والعكس صحيح. وعادة ما ترتبط زيادة الدخل بارتفاع عدد السنوات التي قضيت في الدراسة. وتتميز المناطق الريفية في الوطن العربي باستمرار ظاهرة الأمية مقارنة مع المناطق الحضرية. وهذا بدوره يعمل على توسيع فجوة الدخل بين الريف والحضر. وضمن الأسر الفقيرة ذاتها سواء في الريف أو الحضر، فإن عبء التضحية غالباً ما يقع على الإناث وبخاصة في حالة وجود خيارات، ولذا فإن الذكور تكون لديهم فرص أفضل للتعليم. وهذا بدوره يوسع الفجوة بين الذكور والإناث من حيث الدخل أو الرفاه الاجتماعي أو الفرص الوظيفية. وثمة فروق مهمة في معدلات التعليم بين الذكور والإناث في المغرب، فمن بين أفقر فئة من السكان (العشير الأدنى) تبلغ معدلات التعليم بين الذكور ٤٥,٧ في المئة بينما لا تزيد بين الإناث عن ٧,٦ في المئة. وعلى الرغم من أن مستويات التعليم لكل من الذكور والإناث تتجه للارتفاع مع كل زيادة في الدخل، إلا أن الفروق الكبيرة بين الجنسين في مستويات التعليم تظل واضحة. فمن بين أغنى فئة من السكان (العشير الأعلى) كانت المعدلات بين الذكور ٨٠,٧ في المئة بينما بلغت لدى الإناث ٥٠,٨ في المئة. ويصدق الاستنتاج ذاته ـ مع فروق في النسب ـ على كل من الأردن واليمن والسودان وموريتانيا وبدرجة أقل على مصر[١١].

ثالثاً: تأثير السكان في آليات الرفاه الاجتماعي

فضلاً عن معدلات الفقر المرتفعة في الوطن العربي التي ارتبطت بارتفاع نسبة الإعالة وزيادة حجم الأسرة والنمو الحضري وارتفاع نسبة الأمية ونقص التعليم واتساع فجوة النوع، فإن ثمة تفاوتاً ظاهراً في توزيع الدخل والثروة ليس فقط بين الأقطار العربية، وإنما أيضاً داخل كل قطر عربي على حدة. وتؤثر الخصائص السكانية مثل حجم الأسرة وحجم القطاع الريفي والهجرة من الريف إلى الحضر ومركز المرأة ومستويات التعليم في توزيع الدخل في داخل كل قطر، ففي الأقطار العربية الخليجية يظهر التفاوت ـ جلياً ـ في توزيع الدخل بين السكان الأصليين والوافدين. ونطالع هذا التفاوت أيضاً ضمن كل فئة بسبب التباين في مستويات تكوين رأس المال

(١١) المصدر نفسه، ص ٨٤ - ٨٨.

البشري وحيازة الموارد والأصول. وفي تلك الأقطار يقلّ التفاوت كثيراً بين أفقر فئة (أدنى عشير) إذ يعتبر نصيب الفئة الأولى من الدخل كبيراً نسبياً، بينما تعتبر الحصة التي تحصل عليها أغنى فئة أقل من مثيلاتها في الدول الصناعية، ويُرد ذلك إلى أن الغالبية العظمى من سكان تلك الأقطار يقعون ضمن الشرائح المتوسطة الدخل. وقد ساعدت سياسات دولة الرفاه التي تبنتها حكومات الخليج ـ في ظل الوفرة النفطية ـ مثل خلق الوظائف في القطاع العام ودعم الإسكان والغذاء وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية المجانية على تكريس هذا النمط. أما في الأقطار العربية الأخرى، فإن التفاوت في توزيع الدخل يبدو أقل اتساعاً في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية. ويخضع توزيع الدخل في المناطق الأخيرة لفرضية كوزنتز، حيث تتنوع في المراحل المبكرة للتنمية الأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية ما يؤدي إلى التباين في توزيع الدخل بين الأفراد، ولكن في المراحل المتقدمة للتنمية يستقر التوزيع القطاعي للعمالة، فتميل فجوة الدخل إلى التقارب مرة أخرى. وعادة ما تؤدي زيادة الدخل المصاحبة للتنمية إلى زيادة الاهتمام بتنمية الريف وتحديثه مما يضيّق التفاوت في الدخل بين الريف والحضر.

لقد استخدمت **آليتان للرفاه الاجتماعي** في توزيع الدخل من قبل الدولة القطرية؛ **الأولى** تقليدية تجاوزها الفكر الاقتصادي وهي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس مستوى المعيشة. و**الثانية** تنصرف إلى المؤشرات الدالة على تحسين نوعية الحياة. وقد واجه متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد كآلية لتوزيع الدخل اعتراضات كافية لتبرير الانصراف عنه واستعواضه بآلية تحسين نوعية الحياة ومؤشراتها بعد أن وجد أن معامل الارتباط بين الدخل ومستوى المعيشة ليس دائماً قوياً وموجباً، ذلك أن المهم ليس الدخل في ذاته وإنما المهم هو طريقة التصرف في هذا الدخل. وإذا كان الفكر التقليدي ينظر إلى الدخل باعتباره مقياساً للرفاه، فإن المفاهيم الحديثة وخصوصاً في مجال التنمية البشرية قد نبهت إلى الفرص التي تعج بها الحياة وما الدخل إلا واحدة من هذه الفرص.

وهكذا ظهرت الحاجة لقياس الفقر أو التفاوت في مستويات المعيشة بالتعويل على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأطفال دون الخامسة ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد، ومعدل وفيات الأمهات ومستويات التعليم والأمية، وتعليم الإناث وتمكين المرأة والمشاركة السياسية وغيرها من المؤشرات ذات الدلالة. والمؤشرات الأربعة الأولى تدل على مدى تقدم وانتشار الخدمات الصحية، إذ يؤدي الاستثمار في الصحة إلى تخفيف وطأة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، فانخفاض دخل بعض الفئات قد يحول بينها وبين

تعاطي العلاج اللازم. وقد اقترن انخفاض متوسط العمر المتوقع دائماً بمستويات الفقر، بينما اقترن ارتفاعه بارتفاع مستويات الدخول. وينعكس تحسن الوضع الصحي إيجابياً على الفقراء فتتزايد إنتاجيتهم وتتناقص ساعات العمل المفقودة بغيابهم. وكل ذلك يؤدي بالضرورة إلى زيادة دخولهم. فإن متوسط العمر المتوقع للفرد في الأقطار العربية الغنية يفوق كثيراً مثيله في الأقطار الفقيرة، فقد بلغ هذا المتوسط ٧٧ سنة في الكويت مقابل ٤٦ سنة في جيبوتي. وهذا التفاوت ينخفض كثيراً بين مجموعة الأقطار الغنية ومجموعة الأقطار متوسطة الدخل مثل تونس والأردن والمغرب ومصر والجزائر وفلسطين ولبنان.

وترسم المؤشرات الثلاثة الأخرى؛ معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة ومعدل وفيات الأمهات الصورة ذاتها عن ذلك التفاوت. إذ بلغ معدل وفيات الرضّع أدنى مستوياته في البحرين حيث كان ٧,٣ حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ أعلى معدلاته في جيبوتي (١١٥,٢ حالة وفاة لكل ألف مولود حي). أما معدل وفيات الأطفال دون الخامسة فقد تراوح بين حالة واحدة فقط لكل ألف مولود حي في الكويت و١١٦ حالة في موريتانيا. وظهر هذا التفاوت واسعاً أيضاً في معدل وفيات الأمهات حيث تراوح بين حالتين فقط لكل ١٠٠ ألف مولود حي في الكويت و٥٥٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في السودان.

ويظهر مؤشر التعليم مدى انتشار الأمية في الأقطار منخفضة الدخل (حوالى ٤٩ في المئة بين الذكور البالغين و٦٦ في المئة بين الإناث في موريتانيا، وحوالى ٣٧ في المئة بين الذكور و٧٣ في المئة بين الإناث في اليمن، وحوالى ٢٤ في المئة في المغرب) وتنخفض هذه النسب إلى ١,٤ في المئة بين الذكور و١ في المئة بين الإناث في البحرين و٧,٣ في المئة في لبنان و٧,٨ في المئة في كل من الكويت وقطر.

ويتوافر تحت أيدي الحكومات العربية مروحة عريضة من الآليات التي يمكن من خلالها التأثير في حجم توزيع الدخل وأنماطه تتراوح بين آليات التوظيف والأجور والتحكم في الأسعار، إلى آليات الإنفاق العام بعناصره المختلفة. والأخيرة هي التي يعول عليها مباشرة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للسكان وتحسين توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر. والإنفاق بغرض إعادة توزيع الدخل يؤخذ عادة على أنه يعادل الإنفاق على أوجه الرفاه الاجتماعي المختلفة، وهو يشكل في معظم دول أوروبا الغربية ما بين ٤٠ إلى ٥٠ في المئة من إجمالي الإنفاق العام في هذه الدول: ومن بين هذه النفقات يمثل الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة ما يتراوح بين ٢٠

و٢٥ في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي الجاري[١٢]. وتستخدم هذه الآلية في التأثير على الرفاهية من خلال تغيير عناصر الإنفاق العام واتجاهاته ومن خلال قياس حجم عناصر الإنفاق العام التي قصد بها تحسين نوعية الحياة للفقراء والمستضعفين في المجتمع. ولهذه الآلية أهميتها الخاصة في الدول النامية والتي تكتسبها من مصدرين؛ **أولهما**، أن الإنفاق الحكومي بات يشكل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي تقدر في عام ٢٠٠٢ بحوالى ٣٢,٤ في المئة وهذا الإنفاق يعتبر كبيراً أيضاً مقارنة بالحصة التي تحصل عليها الشرائح الفقيرة الأقل دخلاً. ولذا فإن تغيير اتجاه هذا الإنفاق يمكن أن يكون له تأثير مهم في الدخل القومي للمجموعات منخفضة الدخل من السكان. وهو خيار حيوي من وجهة نظر سياسية. **وثانيهما**، استخدام الإنفاق العام من أجل زيادة استهلاك سلع وخدمات معينة بمعدلات أكبر مما تحدده قوى السوق، وتشمل هذه السلع والخدمات على سبيل المثال التعليم والصحة والماء والكهرباء والنقل العام والصرف الصحي والسكن، وذلك ضمن ما يعرف بسياسات الرفاه الاجتماعي. ولكن ينبغي الحذر من التناقض الذي قد ينشأ بين هدفي الكفاءة والعدالة عند تطبيق برامج هذا النوع من الإنفاق، إذ ينطوي بعض هذه البرامج على تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، وعلى سبيل المثال فإن زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي قد تكون مرغوبة اجتماعياً من وجهة نظر العدالة، ولكن هذه الزيادة قد تحرّض على التقاعد المبكر وانخفاض الحافز على العمل وزيادة معدلات الضرائب اللازمة لتمويلها. وقد يؤدي تقرير إعانة للبطالة إلى ضمان دخل لبعض الفئات الأكثر احتياجاً، ولكنها تقتل في الوقت ذاته حافز العاطلين في البحث عن عمل.

وإعادة توزيع الدخل من خلال الإنفاق الحكومي قد لا تكون رأسية، أي بين الأغنياء والفقراء، بل يمكن أن تكون أفقية بين أسر ذات دخل متماثل ولكن بمكوّنات مختلفة. وهذه الأخيرة لها فاعلية أكبر كآلية لإعادة التوزيع. فقد ثبت مثلاً أن معظم أنظمة الإعانات الاجتماعية تعمل لصالح العائلات التي لديها أطفال أكثر. ومن ثم قد تضعف فاعلية السياسات السكانية التي تهدف إلى تقليل الخصوبة والحافز على تكوين أسر صغيرة[١٣].

ودعنا نتتبع في ما يلي بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تمارسها المتغيرات السكانية على آليات الرفاهية الاجتماعية والتداعيات الناتجة عنها، وذلك من

---

(١٢) انظر: عبد الرزاق فارس الفارس، «الحكومة والفقراء: من يستفيد من الإنفاق العام؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٧٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٩.

خلال تأثيرها على بعض أوجه الإنفاق العام المخصصة لأغراض اجتماعية وخصوصاً تلك المخصصة للإنفاق على الفئات الفقيرة، وتشمل الإنفاق على التعليم والصحة وهما حجرا الأساس للسياسات الاجتماعية الموجهة لبناء مجتمع عادل، بالإضافة إلى الدعم الحكومي المخصص للغذاء ومدفوعات الضمان الاجتماعي والإنفاق على الإسكان.

١ ـ السكان والإنفاق على التعليم

تتراوح حصة الإنفاق التعليمي من الإنفاق العام في الوطن العربي بين ٨,٢ في المئة في لبنان و٢٤,٢ في المئة في الأردن في الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠١. وقد بقيت هذه الحصة في معظم الأقطار العربية ثابتة أو تعرضت لتقلبات طفيفة ويرجع ذلك إلى الاهتمام بالتعليم وتراجع الإنفاق العسكري.

وثمة عوامل عديدة تحدد حجم الطلب على الإنفاق التعليمي، فالإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الإنفاق العام يرتبط بعلاقة قوية مع حجم السكان في الفئة العمرية التي تقع في سن التعليم سواء التعليم الأساسي، وهي الفئة أقل من ١٥ سنة، أو الثانوي والعالي ١٥ ـ ٢٤ سنة. وهاتان الفئتان تشكلان القاعدة العريضة للهرم السكاني العربي، وارتفاع هذه النسبة يمارس ضغوطاً على صانع القرار العربي لزيادة الإنفاق على التعليم ورفع مخصصاته سنوياً. وعوضاً عن ذلك يمكن قياس الأثر السكاني على الإنفاق التعليمي من خلال تقدير نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي للسكان في سن التعليم. وكلما كانت نسبة القيد مرتفعة كانت حصة الإنفاق التعليمي مرتفعة أيضاً.

ويلعب التوزيع الجغرافي للسكان دوراً مؤثراً في تخصيص الإنفاق على التعليم، إذ إن تشتت السكان جغرافياً بين مناطق مختلفة يؤدي إلى زيادة نفقات التعليم، بينما يؤدي تمركزهم في عدد قليل من التجمعات الحضرية إلى انخفاض الإنفاق التعليمي. والإنفاق على التعليم آلية مهمة للحراك الاجتماعي وربما كان الآلية الأهم لارتقاء الفقراء درج الصعود الاجتماعي والهرب من الفقر. وهو **آلية رئيسية أيضاً لتنمية رأس المال البشري وزيادة إنتاجيته وبالتبعية لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة**. ورغم ذلك قدمت دراستان تجريبيتان عن الأردن والمغرب دليلاً على تحيز الإنفاق التعليمي إلى الأغنياء، فهم المستفيدون من هذا الإنفاق أكثر من استفادة الفئات الفقيرة. ويجب أن تقدم هذه النتيجة دعماً للسياسات الحكومية لإعادة توزيع الإنفاق الاجتماعي بحيث تتوزع منافعه على دائرة أوسع من الفئات الفقيرة. وتوحي الخبرة الأردنية بأهمية إكمال التعليم الابتدائي لأي فرد يرغب في عبور خط الفقر، وقدمت

هذه الخبرة دليلين للعلاقة بين التعليم والفقر، أولهما أن حوالى ٧٣ في المئة من الفقراء جداً في الأردن لم يكملوا تعليمهم الابتدائي[١٤]، وأن حوالى ٧٠ في المئة من سكان المغرب الذين لم يتعلم أولادهم قط أو لم يتحركوا على سلم التعليم أكثر من المرحلة الابتدائية نصيبهم ٢٠ في المئة فقط من الإنفاق التعليمي. بينما طلاب الجامعات الذين يشكلون ١٠ في المئة فقط من الفئة العمرية في سن التعليم الجامعي يحصلون على ٥٠ في المئة من إجمالي الإنفاق على التعليم[١٥]. وثانيهما العلاقة العكسية بين مستوى الدخل ومعدل التسرب من التعليم، فكلما ارتفع الدخل ضعف الحافز على التسرب وتراجعت الرغبة في ترك المدرسة. وقد كان أكثر من نصف الطلاب المتسربين من المدارس ينتمون إلى الفئات الأفقر في المجتمع الأردني.

٢ ـ السكان والإنفاق الصحي

ويشمل هذا الإنفاق تكاليف إدارة القطاع الصحي وتنظيمه، كما يشمل أيضاً نفقات البحث والتطوير في هذا القطاع. ويتضمن القطاع الصحي عادة المستشفيات والعيادات ومراكز طب الأسنان ورعاية الأمومة والطفولة ومراكز تنظيم الأسرة، يتراوح الإنفاق الصحي كنسبة من الإنفاق العام في معظم الأقطار العربية بين ٣,٣ في المئة في الصومال و١٧,٢ في المئة في تونس. وقد بقيت هذه الحصة في الوطن العربي أقل من مثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة والدول متوسطة الدخل على حد سواء. وحصة الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ترتبط بعلاقة قوية بالعوامل التي تحرض على زيادة الطلب على الخدمات الصحية مثل ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال وزيادة نسبة الفئات العمرية من السكان أقل من ١٤ سنة وأكبر من ٦٥ سنة، وانخفاض معدلات العمر المتوقع عند الميلاد وزيادة معدلات الولادة ومعدلات نمو السكان ومعدل وفيات الأمهات ونقص نصيب الفرد من المياه النظيفة وقصور تسهيلات الصرف الصحي والسكن غير الملائم وسوء التغذية. ويؤدي ازدياد نسبة السكان فوق ٦٥ سنة ـ وهي مرحلة لم يبلغها بعد التركيب السكاني العربي على عكس أوروبا ـ إلى زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية.

ولا يقل الإنفاق الصحي انحيازاً لصالح الأغنياء شأنه شأن الإنفاق التعليمي، فأغنى ٢٠ في المئة من السكان المغاربة يحصلون على ٤٠ في المئة من الإنفاق العام على

---

(١٤) انظر دراسة البنك الدولي عن الأردن: World Bank, *Hashemite Kingdom of Jordan: Poverty Assessment*, pp. 78 - 79.

(١٥) انظر أيضاً دراسته عن المغرب: World Bank, *Kingdom of Morocco: Poverty, Adjustment, and Growth* (Washington, DC: The Bank, 1994), pp. 77-78.

الخدمات الصحية، بينما يحصل ٤٠ في المئة من الفئات التي تفترش قاعدة السلم الاجتماعي على أقل من ٢٠ في المئة من جملة الإنفاق الصحي. كما إنّ نصيب أغنى ٢٠ في المئة من سكان الحضر أكثر بمقدار ٧,٧ مرة من نصيب أفقر ٢٠ في المئة من سكان الريف[١٦].

٣ ـ السكان والإنفاق على دعم الغذاء

يمثل الإنفاق العام على الدعم أحد الآليات المهمة التي تؤثر في استهلاك الغذاء ومن ثم في مستوى الرفاه الاجتماعي للطبقات الفقيرة، فاستخدام السياسة المالية سواء من خلال الإنفاق العام أو من خلال الضرائب يمارس تأثيراً كبيراً في حجم الدخل الممكن التصرف فيه وبالتالي في حجم الاستهلاك. وفي الأقطار العربية النفطية ـ باستثناء عمان والبحرين والجزائر ـ لا يشكل الدعم سوى جزء صغير من الإنفاق الجاري يقل في الغالب عن ٤ في المئة. ويرجع ذلك إلى تبني سياسات حكومية غير مباشرة لدعم الفئات الفقيرة مثل زيادة الأجور والرواتب والإعفاءات الضريبية والجمركية للسلع الغذائية. وانخفاض الدعم من إجمالي الإنفاق العام منذ منتصف الثمانينيات اتجاه عام في معظم الأقطار العربية وإحدى النتائج المترتبة على سياسات التصحيح الهيكلي وتخفيض العجز في الموازنة العامة. ودعم الغذاء كان جزءاً مهماً من الإنفاق العام الجاري في الأقطار العربية متوسطة الدخل مثل مصر والمغرب وتونس وسوريا، وساهم في تخفيض حدة التفاوت في توزيع الدخل خلال الستينيات والسبعينيات قبل أن يميل إلى الانخفاض. وقد كانت مصر تتميز بوجود نظام دعم للغذاء واسع جداً ويغطي الغالبية العظمى من السكان. وهو نظام يغلب عليه التحيز للفقراء أكثر من الأغنياء، ففي المناطق الحضرية كان نحو ١٢,٧ في المئة من الإنفاق الكلي للأسر منخفضة الدخل يساهم به نظام الدعم في مقابل ١٨ في المئة من الإنفاق الكلي في المناطق الريفية[١٧]. وبالرغم من أن البرنامج المصري لدعم الغذاء نجح في الوصول إلى الفقراء إلا أنه كان باهظ التكاليف، وأن جميع المنافع التي يحصل عليها الفقراء ترفع التكاليف المخصصة للحد من الفقر في الموازنة العامة. أما إذا أريد للدعم أن يحقق قدراً معقولاً من التحويلات للفقراء، فإنه سيصبح باهظ التكاليف للغاية، ففي مصر لم يصل إلى الربع الأدنى من السكان الفقراء غير نحو ٢٠ سنتاً من كل دولارٍ أنفق[١٨].

---

(١٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٧) انظر: الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، ص ١٢٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

٤ ـ السكان والإنفاق على الضمان الاجتماعي

يشكل الإنفاق على الضمان الاجتماعي في الأقطار العربية نسبة متزايدة من الإنفاق العام. وتزايد هذه النسبة لا يعكس تحسناً في المجال الذي يغطيه هذا النوع من الإنفاق، وإنما قصد بها في الغالب حماية المنافع المتولدة عن الضمان الاجتماعي من التآكل الذي تتعرض له بفعل التضخم. والإنفاق على الضمان الاجتماعي هو نوع من المدفوعات التحويلية وليس إنفاقاً على شراء سلع وخدمات. ويمول من اشتراكات العاملين في نظام التقاعد ومن الضرائب التي يدفعها القطاع الخاص ويعاد تحويلها إلى جزء آخر من السكان. وهي لذلك شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل من دافعي الضرائب، وهم غالباً من الفئات الغنية، إلى المستفيدين من الضمان الاجتماعي وهم غالباً من الفئات الفقيرة.

يتسع نظام الضمان الاجتماعي في بعض الأقطار العربية مثل السعودية، ليشمل إعانات الزواج ونفقات الأطفال الرضع والإعانات المدرسية وإعانات الأيتام واللقطاء والنساء اللاتي لا عائل لهن، لكن تظل نفقات التقاعد هي النسبة الأهم من بين نفقات الضمان الاجتماعي.

ويتحدد الإنفاق العام على الضمان الاجتماعي بمجموعة من العوامل السكانية أهمها تلك النسبة من السكان الجديرة بالحصول على الضمان الاجتماعي، وزيادة عدد المتقاعدين من كبار السن وزيادة الإنفاق على مدفوعات التقاعد وزيادة معدلات الطلاق وعدد الأسر التي يرعاها عائل واحد، والكوارث الاجتماعية والطبيعية التي يتعرض لها السكان أو مناطق جغرافية معينة.

٥ ـ السكان والإنفاق على المأوى

تعمد دولة الرفاهية في سبيل تحقيق العدالة إلى توفير السكن باعتباره إحدى أهم الضروريات التي لا يمكن تركها لآليات السوق. وسياسة الإسكان في دول الرفاهية الغربية تتوافق مع الإمكانيات الاقتصادية من ناحية، وتطور الحاجة السكنية من ناحية أخرى، الأمر الذي لا يخلق ندرة في الموارد المخصصة للإسكان.

الطريقة التي عولجت بها أزمة السكن في بلدان الرفاهية تعتبر نموذجية، فمن خلال تعاون الدولة وشركات الإسكان تم تنسيق معدلات إنتاج الوحدات السكنية مع معدلات نمو السكان ومعدلات تشكل الأسر ليس فقط من ناحية العدد، ولكن من ناحية التوزيع الجغرافي للسكان. وقد ساعد معدل حجم الأسرة الصغيرة في هذه البلدان الذي لا يزيد كثيراً في المتوسط على ٢,١ في المئة على تشييد

وحدات سكنية نمطية تعتمد على الإنتاج الكبير ووفورات الحجم[19].

ويواجه الإنفاق على السكن في الأقطار العربية صعوبات في تقديره وإحصاءاته أقل جدارة بالثقة حيث كثيراً ما تختلط نفقات الإسكان مع نفقات الأشغال العامة، وهو ما يفسر التباين الواسع في مخصصات الإسكان بين الأقطار العربية. وفي بعض الأقطار مثل السعودية والإمارات لا يوجد إحصاءات خاصة بالإنفاق الإسكاني الحكومي، إما لاشتماله في نفقات الأشغال العامة أو لاضطلاع بعض السلطة الحكومية المحلية به، أو لقيام مؤسسات حكومية مستقلة بهذا الدور مثل صندوق التنمية العقارية أو بنك التسليف السعودي. وتتراوح تقديرات الإنفاق الحكومي العام على الإسكان في الوطن العربي بين ٢ و٤ في المئة[20].

ويتحدد الإنفاق على الإسكان بعدد من المحددات السكانية، أهمها حجم الأسرة والهجرة الداخلية وخصوصاً من الريف إلى الحضر حيث يضغط المهاجرون على واضعي سياسات الإسكان لكي يستجيبوا لاحتياجاتهم السكنية والمعيشية، وكذلك النسبة من السكان في سن الزواج، وتوزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء والتوازن بين دخل الأسرة والجزء المخصص منه للسكن، وحجم الدعم المخصص للفقراء على قروض الإسكان، والانحيازات السياسية للحكومة إما مع التوسع في بناء المساكن الشعبية المخصصة للفقراء، أو بناء أحياء ومساكن فاخرة للأغنياء[21].

رابعاً: ملاحظات ختامية

ملاحظات يحسن أن نختتم بها هذه الدراسة إما لاستيفاء بعض حقائقها الجديدة بالاستيفاء، أو التأكيد ما هو في حاجة إلى التأكيد، أو للتفكير في ما هو أبعد من التداعيات الراهنة للعلاقة بين السكان والرفاهية الاجتماعية وتجاوزها إلى تداعياتها المستقبلية. ونلخص هذه الملاحظات في ما يلي:

١ ـ هناك رأيان في الزيادة السكانية يحتدم حولهما الجدل في الوطن العربي منذ سنوات. **رأي** يرى في الزيادة السكانية سبباً للأزمات التي تأخذ بخناق الاقتصاد العربي، وتبتلع كل فائض قابل للتراكم وإعادة الاستثمار، وهو رأي يتبناه ـ في

---

(١٩) انظر: هادى حسن، «دولة الرفاه العربية: أمن القمع إلى الرعاية؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٨ (حزيران/ يونيو ٢٠٠١)، ص ٢٥.

(٢٠) انظر: الفارس، «الحكومة والفقراء: من يستفيد من الإنفاق العام؟،» ص ٨٨.

(٢١) انظر: ميلاد حنا، **الإسكان والسياسة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ١٤٣-١٤٤.

الغالب ـ الخطاب الرسمي بهدف تبرئة السياسات والخيارات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية من وزر هذه الأزمات، واستخدام المسألة السكانية سياجاً يحمي الحكومات من سهام النقد الموجه إلى هذه الخيارات والسياسات. والرأي **الثاني** ينحو باللائمة على السياسات الحكومية التي أورثت الناس الفقر ووسعت الشقة بين السكان في توزيع الدخل والثروة. وهذا الرأي يضع الزيادة السكانية في سياقها التاريخي باعتبارها مرحلة لم يفلت منها مجتمع من قبل، ولا يعتبر الزيادة السكانية مشكلة بيولوجية، وإنما هي مشكلة اقتصادية وسياسية. ويذهب هذا الرأي إلى أن جهود التنمية العربية لم تكن كافية بالقدر اللازم لتحقيق التحول الديمغرافي الذي يمكّن كل قطر عربي من الوصول إلى تركيبة سكانية ونافذة سكانية قادرة على إعادة تجديد قوة العمل، ومؤاتية لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

٢ ـ إن الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة الإنفاق الاجتماعي على خدمات الرفاهية الاجتماعية للسكان، من شأنه أن يؤدي إلى تسريع التحول الديمغرافي والارتقاء بصحة السكان وزيادة قدراتهم المعرفية والمهارية، ويعطي المجتمعات العربية نافذة ديمغرافية يمكن أن يترتب عليها فرض توسيع قاعدة الادخارات والاستثمارات، وتكوين رأس المال في صورتيه المادية والبشرية على النحو الذي توحي به تجارب السابقين في جنوب وشرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية.

٣ ـ للزيادة السكانية تداعياتها ـ بالطبع ـ على آليات الرفاهية الاجتماعي، لكن هذه التداعيات لا تنشأ فقط من الحجم المطلق للسكان الذي لا يعني الكثير في حد ذاته، وإنما ينشأ بالأساس من الخصائص النوعية التي يتميز بها الهيكل السكاني العربي بقاعدته الشابة والفتية، فيضع على كاهل الدولة عبء إعالة كبير لم يعد لها قِبل به، بعد أن تآكل الأساس الاقتصادي الذي قام عليه دورها الأبوي والرعوي. ويتميز هذا الهيكل أيضاً بنمو حضري كبير ناتج من هجرة سكانية واسعة من الريف إلى الحضر، وهذا النمو الحضري السريع لا يخلو من مشكلات أخطرها انتشار وتوسيع الأحياء العشوائية التي تطوق المدن وتقصدها أسراب المهاجرين الفقراء الباحثين عن عمل، وتخلق توترات اجتماعية وسياسية لا قِبل لاقتصاديات هشة على تحمل تكاليفها.

٤ ـ إن الإنفاق العام على التعليم والصحة ـ وإلى حد ما على دعم الغذاء ـ إنفاق متحيز ضد الفقراء، وهذه خلاصة خبرات ودراسات إمبريقية عربية من دول فقيرة كمصر والمغرب والأردن، وهي نتيجة يجب أن توظف سياسياً، وأن تقدم دعماً للسياسات الحكومية لإعادة توزيع الإنفاق الاجتماعي بحيث تتوزع منافعه على دائرة أوسع من الفئات الفقيرة، وإعادة ترتيب الأولويات التعليمية لصالح التعليم

الأساسي وإعادة ترتيب الأولويات الصحية لصالح الإنفاق على الطب الوقائي والرعاية الصحية الأولية ومتطلبات الصحة الإنجابية.

٥ ـ علينا أن نعترف ـ أخيراً ـ بأن تفعيل آليات الرفاهية في مكافحة الفقر وتحسين نوعية الحياة في الوطن العربي ليس دالة فقط في حجم السكان العرب أو خصائصهم النوعية، وإنما هو دالة أيضاً لسياسات اقتصادية واجتماعية جديدة غير ملزمة بما توصي به المؤسسات المالية الدولية، والتي خلقت آثاراً سلبية على رفاهية المواطن العربي، وأضعفت الآليات التي عولت عليها الحكومات في مكافحة الفقر وتحسين توزيع الدخل وتجويد نوعية الحياة، بل ضاعفت من الشعور بالفقر وعدم الاستقرار بين السكان العرب. ومن ثم فإن السياسات الجديدة يجب أن تضع على رأس أهدافها زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان ونظم الضمان الاجتماعي ودعم غذاء الفقراء، وتمكين المرأة وتجسير فجوة النوع ومناهضة التمييز الاقتصادي والسياسي والثقافي ضد المرأة في التعليم وسوق العمل، ومساعدتها على النفاذ إلى أسواق الائتمان وتمكينها من حيازة الأصول وفرص التعليم المتساوي. وهذه جميعها آليات سوف تحل على نحو أفضل في ظل حكومات وطنية رشيدة وسياق سياسي ديمقراطي يضمن للمواطنين العرب مشاركة سياسية أوسع وحريات سياسية ومدنية أكبر، وإعادة النظر إلى المسألة السكانية العربية في إطارها القومي، وعلى نحو يضمن إعادة توزيع السكان عربياً بما يخدم قضايا الرفاه الاجتماعي لشعوب الأمة العربية.

المناقشـــــات

١ ـ فاطمة محمد

كنت أتمنى لو أن د. زياد حافظ حاول على المستوى النظري والتطبيقي، أن يتلمس قوى الرعاية الاجتماعية في الأقطار العربية وأن يشير إلى أن أهم متطلب لإقامة دولة الرفاهية غير موجود في البلاد العربية وبالذات في البلاد النفطية، وهو غياب الدولة القومية التي هي شرط أساس لقيام دولة الرفاهية.

القضية الثانية أن محاولات رعاية الدولة في الدول النفطية وخصوصاً الخليج العربي كانت ردود أفعال وليست استراتيجيات، وهذا رد على الدكتور مصطفى أن عبد الناصر يوجد في البلاد العربية بشمالها وجنوبها وشرقها وغربها. وكل إيجابية تحققت في هذه البلاد العربية كانت رد فعل لفعل حدث في مصر.

المعضلة الأساسية في هذه الأقطار هي قطرية النظام وقطرية السلطة وقطرية الثروة.

الثروة أيضاً هي ملكية للفئة أو السلطة الحاكمة التي تعتبر أن الأرض والإنسان في هذه المنطقة هو ملك لها، وبالتالي غياب الدولة القومية والحكومة القومية الذي يجعل هذه الدولة ملك الأمة كلها، فلذلك فإن ما تعطيه تعتبره هبات ونعمة لمجتمعاتها، ولفئات محددة من مجتمعاتها، بالإضافة إلى توظيفه في شراء الذمم وشراء استقرار وأمر الطاعة من الرعية.

نقطة أخرى للدكتور مصطفى، طرح سؤال: أين تنفق الثروات العربية؟ في شراء الأسلحة. ٢٠٠ مليار دولار في الحرب العراقية ـ الإيرانية، ٢٥ ملياراً في الحرب الجهادية في أفغانستان، بينما ديون لبنان التي كانت ٥ مليارات لم يستطيعوا أن يسددوها لتبلغ مع ما يترتب عليها ٤٥ ملياراً.

ليبيا ومسألة الناصرية.

يا سيدي العزيز، القذافي قد انقلب على الناصرية في عام ١٩٨٠ حينما رفضت الأحزاب الناصرية في مستوى الساحة العربية أن تمنحه صكاً بأنه قد طور وتجاوز الناصرية وأبدع فيها.

٢ ـ فؤاد نهرا

مفهوم العقد الاجتماعي لا ينحصر في كيفية توزيع الثروات والإنفاق على الحاجات الاجتماعية، وإنما يشمل طبيعة النظام السياسي بأكمله. وإن عدنا إلى الفلسفة السياسية الكلاسيكية وجدنا أنه يعتبر الأساس:

ـ للنظام السياسي.

ـ لطبيعة توزيع الأدوار.

ـ في قواعد توزيع المواقع والثروات.

ويساهم هذا التوضيح في إعادة النظر إلى «العقد الاجتماعي» الذي أسس غالبية التجارب الثورية. إذ إن مفتاح الأزمة في تلك التجارب له علاقة بأزمة العقد السياسي التي بمقتضاها أدى نموذج الـ «ديمقراطية الشعبية» إلى نشأة نخبة سياسية جديدة وإلى ظهور طبقة مهيمنة جديدة تجمع بين السلطة والاقتصاد.

ما أدى إلى ثنائية، بل إلى فصام بين الأسس النظرية لدولة العدالة (توزيع الخدمات وتأمين العمل الخ..)، وبين الممارسة العملية والتي من خلالها التقت النخبة الجديدة على هذه الأسس.

لهذا السبب لا بد من العودة إلى الـ «سياسي»، أي إلى العقد السياسي المؤسس لعلاقة المجتمع بالدولة.

أما القاعدة الاقتصادية للريع فتلعب دوراً أساسياً، إذ إن الطابع الريعي للاقتصاد يجعل الثروة ملكاً للدولة الريعية، ويبين الإنفاق الاجتماعي كعطاء من هذه الدولة، في حين أن الطابع الإنتاجي للاقتصاد قد يؤدي إلى اعتبار المنتجين، الثروة نتاجاً لعملهم والاقتطاع منه انتزاعاً لها من الدولة، تلبية لمتطلبات العقد الاجتماعي.

أما مفهوم الدولة الريعية، فلا بد من الحذر في تناوله للأسباب التالية:

١ ـ قد يكون الاقتصاد المنتج مصدر تبعية، وقد يتعرض لتقلبات الاقتصاد

العالمي (على سبيل المثال قد يؤدي دخول الصين في السوق الأوروبية إلى إفلاس قطاع الصناعات النسيجية في تونس التي تعتمد على تصدير منتجاتها إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة أكثر من ٩٥ في المئة).

٢ ـ إن الاعتماد على النفط لا يجعل من الدولة دولة ريعية صرفة وليس مجرد عطاء من الطبيعة. إذ إن الانتقال من امتلاك النفط، إلى امتلاك قدرة تصديره، ومن ثم إلى فرض أسعار مرتفعة، ومن ثم إلى تطوير منتجات بتروكيمياوية، هي درجات متفاوتة وخطوات تمنعنا من التعميم المختزل.

٣ ـ إن القارة الأفريقية تتضمن دولاً نفطية غنية لم تقنع بسياسات التوزيع والإنفاق التي تقدمت بها بعض الدول الخليجية، فلا بد إذاً من التطرق إلى خصوصية كل تجربة لنبين كيفية إصدار وتنفيذ وتطبيق سياسات الإنفاق الاجتماعي.

٣ ـ عبد الهادي خلف

لا يمكن اعتبار الريع سيئاً بالمطلق. انظر إلى استخدامات الريع في النرويج وهي الدولة النفطية، وقارن تلك الاستخدامات بما يحدث في الدول الريعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

في النرويج صار الريع النفطي إحدى أدوات تكريس الدولة وتطوير سياسات الرفاه فيها. أما في دول الخليج فلقد أدى الريع في الواقع إلى تفشيل جهود بناء الدولة، حيث استخدمت العوائل الحاكمة هذا الريع للتحكم في المجتمع ولإعادة تشكيل علاقاته بما يتناسب مع مصالح هذه العوائل الحاكمة، فجرى تشجيع التضامنيات التقليدية القائمة على أساس قَبَلي أو إثني كما تم تشجيع تشكيل تضامنيات حديثة.

أدى احتكار العوائل الحاكمة للريع ولاستخداماته، إلى تكريس دور هذه العوائل كوسيط مهيمن بين التضامنيات سواء التقليدية منها أو الحديثة، هذه التضامنيات التي تتنافس في ما بينها للحصول على أكبر ما يستطيع كل منها من ذلك الجزء من الريع النفطي الذي تقوم العوائل الحاكمة بتوزيعه. بدوره أدى هذا التنافس، الذي يأخذ، في بعض الحالات، أشكالاً تناحرية، إلى منع قيام الأسس التي يتطلبها بروز علاقات الثقة (Trust) في المجتمعات الخليجية. هذه العلاقات التي لا بد منها لبناء الدولة، ولا بد منها لتحويل هذه الدولة إلى دولة رفاه.

٤ ـ ناصر عبيد الناصر

عوّل الأستاذ زياد حافظ أهمية كبيرة على مؤسسات المجتمع المدني في بلوغ دولة

الرفاهية. ونشك بمثل هذه الإمكانية لأن مؤسسات المجتمع المدني راحت تعمل في الحقل السياسي بسبب غياب الحياة السياسية في معظم الأقطار العربية، وانصرفت عن مهامها الأساسية في معالجة القضايا التي تهم الشأن العام (التربية والتعليم والصحة). وضمن هذا السياق راحت المنظمات الشعبية والنقابات المهنية تتخلى عن النقابية المطلبية وتمارس النقابية السياسية.

لو أحسنت ليبيا في ظل ثورة الفاتح من أيلول أن تطبق التجربة الناصرية، لما حصل ما حصل من تداعيات سياسية واقتصادية في ليبيا انعكست سلباً على المستوى المعيشي للمواطنين الليبيين. وأخيراً لا يجوز اتخاذ الانفجار السكاني شمَّاعة لتبرير التقصير في السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الأقطار العربية، فالمشكلة لا تكمن في معدلات النمو السكاني بقدر ما تتعلق بسوء توزيع الدخل القومي وإعادة توزيعه بين أبناء المجتمع. والسؤال: ما الذي يحصده المواطن من رفع معدلات النمو الاقتصادي إذا لم تقترن بعدالة توزيع الدخل القومي من خلال تبني سياسة ضريبية عادلة تقتطع الأموال من جيوب الأغنياء وتعكسها على الفقراء في صورة خدمات تربوية وتعليمية وصحية؟

٥ ـ عمر البوبكري

يمكّن بحث الدكتور زياد حافظ والتعقيب المستفيض للدكتور مصطفى التير من الوقوف عند خصوصية الرفاهية الاجتماعية في البلدان النفطية التي لم تأتِ نتيجة حركات اجتماعية مطالبة بها بقدر ما جاءت نتيجة الطفرة النفطية. ويمكن الآن بعد مرور سنوات طويلة من تاريخ الرفاهية في تلك البلدان الحكم عليها وعلى القائمين عليها الذين فشلوا في بناء الإنسان الجديد وتحقيق النهضة. وهو ما يدفع إلى القول بأن غاية أنظمة الدول النفطية لم يكن تحقيق تلك النهضة، بقدر ما كانت تسعى إلى إخضاع جميع مكونات مجتمعاتها لسيطرتها الكاملة بقمع كل صور الصراع الاجتماعي وأي شكل من أشكال المعارضة للسلطة القائمة.

والإشكالية المطروحة الآن ترتبط بوضع تلك الأنظمة بعد ظهور الصعوبات المالية التي عرفتها نتيجة تراجع عائدات النفط، إذ تحولت دولة الرفاهية إلى دولة زبونية، اختارت سياسة انتقائية في توزيعها وتقسيمها للموارد الريعية مع الفئات المستفيدة من وجود هذه الأنظمة، بعد أن أصبح مستحيلاً عليها الاستمرار في سياسة الإنفاق القديمة نفسها التي كانت تمكّن من توزيع موارد الريع على أكبر شرائح المجتمع. ومن هنا ظهرت الطبيعة الحقيقية لهذه الأنظمة التي لم تتردد في قمع كل الحركات المطلبية والنقدية بأشد الطرق عنفاً ودموية.

٦ ـ محمد دويدار

ملاحظة **أولى** خفيفة، أرى أننا (نتزحلق) بعد الكلام عن نماذج لما يسمى بدولة الرعاية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، نتكلم عن الرعاية والرفاهية في الدول العربية، والقضية غير واردة على الإطلاق ابتداء من الوضع الراهن وطبيعة الأنظمة الموجودة في العالم العربي.

النقطة **الثانية**، في ما يتعلق بالريع، إن الريع لا يقتصر فقط على البترول، لدينا ريع قناة السويس، والريع التاريخي للسياحة، لدينا أنواع أخرى من الريع، ليس العيب في الريع في ذاته وإنما هو في الطبيعة الريعية للطبقات الحاكمة، فالطبقات تعيش على إهدار الممكنات الحالية والاحتمالية ولا تنشغل لا بالتنمية ولا بتحسينها، وهذا غير مستغرب لأن هذا يختلف مع طبيعتها الاجتماعية والسياسية.

القضية الخطيرة في نظري والتي تحتاج إلى دراسة عميقة، هي قضية السكان في الوطن العربي وكيف أنها تستخدم كشماعة تعلق عليها الأنظمة العربية ذات الكثافة السكانية كل أخطائها. نحن نعرف أن علمياً ليس هناك قانون عام للسكان ينطبق على كل المجتمعات وفي المجتمع الواحد على كل المراحل التاريخية. ونعلم كذلك أن قانون السكان في المجتمع الرأسمالي يتضمن أن العلاقة الوظيفية هي بين السكان وعملية تراكم رأس المال، وأن في هذه العلاقة الوظيفية المتغير المستقل هو التراكم والمتغير التابع هو السكان وليس العكس. وقد كان لي شرف المشاركة في رسالة للدكتوراه في بداية الثمانينيات درسنا فيها العلاقة بين السكان والتراكم الرأسمالي في مصر طوال القرن التاسع عشر، وتبين أن حركة السكان تابعت حركة التراكم، وأن التراكم المنتج والمثمر في داخل مصر هو الذي دفع السكان إلى الزيادة، ودفع التحول من بين السكان إلى قوة عاملة ليست فلاحية وإنما أجيرة ابتداء من نوع الاستثمارات، وبالإضافة إلى أنه مع الوقت ومع زيادة الإنفاق على الخدمات العامة، تزايدت معدلات النمو وتزايدت المعدلات السكانية. متى أصبح السكان مشكلة؟ عندما كف الفائض المنتج محلياً عن أن يُعبأ محلياً ويُعبأ نحو الخارج وتجف الاستثمارات المحلية، تصبح زيادة السكان قضية، وبالتالي يتعين في اعتقادي أن تؤخذ هذه القضية بالحسبان أخذاً جدياً.

٧ ـ محمود عبد الفضيل

الذي دعاني إلى الحديث هو مداخلتيْ د. فؤاد نهرا ود. عبد الهادي خلف حول النظرة الإيجابية أو السلبية «للريع» و«الاقتصاد الريعي». ومن الناحية المنهجية يجب التفرقة بين ثلاث قضايا:

١ ـ طبيعة الدولة الريعية، وفقاً لطبيعة ونوعية الريع وحجمه في تغذية الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يسمح لنا بتصنيف الدول التي تعيش على الريع إلى ثلاثة أصناف:

أ ـ الدول «ذات الطبيعة الحقة».

ب ـ الدول الريعية من «الدرجة الثانية».

ج ـ الدولة «شبه الريعية» التي تعيش على مشتقات الريع مثل: تمويلات العاملين في الخارج، ودخْل قناة السويس.

٢ ـ نمط استخدام الريع، للتراكم أو لإعادة التدوير في أسواق العقارات والأسهم في الداخل، وأسواق المال في الخارج.

٣ ـ درجة استخدام الريع والمزايا المرتبطة في مجال الرعاية الاجتماعية، وفي أحوال كثيرة كانت إعادة تدوير الريع من الداخل في الدول الخليجية بمثابة عقد رشوة سياسية للطبقات الوسطى والمهنية.

٨ ـ محمد إبراهيم منصور (يرد)

أتفق مع الأصدقاء الذين رحبوا بالأفكار التي تضمنتها الورقة ولا أعتقد أنني في موقف اختلاف كبير مع مداخلاتهم، لكن دعوني أزيد بعض الأمور وضوحاً لعلها تضيِّق شقة الخلاف بيننا، وهي ضيقة بالفعل.

أولاً، الدور الذي لعبه التحول الديمغرافي والنافذة السكانية التي تسمح بتقديم أعداد كبيرة من السكان في قوة العمل يعولون عدداً قليلاً من صغار السن والمعمرين. هذا الدور كان حاسماً في دول نامية كثيرة وخصوصاً في الدول حديثة النضج في جنوب شرق آسيا وفي بعض دول أمريكا اللاتينية. فقد كانت نتيجة انخفاض الخصوبة في البرازيل مساوية لنمو اقتصادي قدره ٠,٧ في المئة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. وهناك أدلة تجريبية أخرى عن تأثير السكان في النمو الاقتصادي، فالبلدان النامية التي انخفضت فيها معدلات الخصوبة وتباطأ فيها النمو السكاني تزايدت فيها الإنتاجية وارتفعت معدلات الادخار والاستثمار.

ثانياً، إن هناك ضرورة بالفعل لدمج السياسات السكانية في برامج واستراتيجيات التنمية في الأقطار العربية، وقد نجحت الأقطار العربية التي حققت هذا الدمج في تخفيض معدلات الخصوبة تخفيضاً معتدلاً (تونس ـ مصر ـ المغرب على سبيل المثال)، لكن هذا الدمج يكاد يكون غائباً في عدد كبير من الأقطار العربية.

ثالثاً، ينبغي ألا نفصل المسألة السكانية في الوطن العربي عن السياق التاريخي للتنمية والمرحلة التي وصلت إليها. ومن المهم أن نضع أيدينا على النقطة التي بلغتها التنمية حتى لا تصير المسألة السكانية عبئاً تنوء به المجتمعات العربية وعاملاً معوقاً لاستدامة النمو.

رابعاً، اتفق على أنه ليس ثمة مشكلة سكانية إذا نظرنا إلى المسألة في سياقها القومي. ولكنها ليست كذلك على المستوى القطري. ولذلك يجب أن تكون القضايا السكانية على أجندة العمل الاقتصادي العربي المشترك. و**أخيراً** فإن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة مخصصات الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان وأنظمة الضمان الاجتماعي والبيئة، هي الوجه الآخر للرفاهية الاجتماعية. وتمويل برامج الرفاهية الاجتماعية قضية يجب أن تُحشَد لها جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن غير الجائز في ظروف العولمة أن تترك هذه البرامج للتغيرات التي يتعرض لها دور الدولة والذي يتعرض بدوره إلى التقلص والتراجع، ولا مفر من دور يلعبه القطاعان الخاص والمدني للمساهمة في تمويل برامج الرفاهية الاجتماعية في الأقطار العربية.

٩ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

١ ـ كثيراً ما يفسر مصطلح «المواطن العربي» من قِبل غير العرب القاطنين على أنه تجاهل لوجودهم في البقعة نفسها، أليس من الأفضل استخدام عبارة: المواطن في الوطن العربي بدلاً من المواطن العربي، وبخاصة عندما يكون الكلام شاملاً كل المواطنين في هذه البقعة الجغرافية؟

٢ ـ هناك بعض العبارات أو الأحكام التي تعتبر مثالية أو غير واقعية في الوقت الحاضر كما في دعوة الباحث إلى: التوجه نحو مزيد من الخطوات الوحدوية. والسؤال هنا: هل عندنا خطوات وحدوية حتى ندعو إلى المزيد منها، وبخاصة أن البحث يبين بصدق أن ما عندنا هو التوجه نحو تفتيت ما هو قائم. احتلال العراق مثلاً ساهمت فيه معظم الأنظمة العربية بأشكال مباشرة وغير مباشرة. . وهذه الأنظمة في معظمها جالسة في أحضان البيت، فلمن هذه الدعوة، ولمن تُدق الأجراس!؟

٣ ـ وأيضاً قول الباحث إن ما تم إنجازه من تقدم أو تطور، ماذا تحقق غير تطور التخلف في مجال الاقتصاد؛ . ومزيد من توسع الفجوة بين الأنظمة الحاكمة والناس في مجال السياسة؟

٤ ـ وبالعلاقة مع مقارنة الباحث بين دولة الرفاهية ودولة الريع، هناك مسألة هيكلية تشكل الأساس لهذه المقارنة، وإن كانت غير غائبة عن ذهن الباحث، ولكن هناك حاجة لصياغتها والتشديد عليها، وهي أن دولة الرفاهية تجاوزت مرحلة الثورة الصناعية، وتقوم على تنمية شاملة توفر التنوع في الهيكل الاقتصادي وبناء الإنسان المنتج، بينما الدولة الريعية في بلداننا لا زالت في مرحلة ما قبل الصناعية، وتقوم على قطاع واحد ينتج مادة خاماً، علاوة على أن نفقات الرعاية أو الرفاهية ـ تتقدمها الدول الخليجية النفطية ـ موجهة لبناء المواطن المستهلك، وفي سياق توجهات تقود إلى إفراغ عقله وضياع شخصيته واستمرار تبعيته لنظام الحكم.

يُضاف إلى ذلك أن لفظة الدولة الريعية تعني أن هذه الدولة تمارس نوعين من هدر الموارد: **أولهما** تصدير القيمة المضافة الكامنة في المادة الأولية المصدرة لصالح الدول الصناعية، بما يعنيه من تصدير فرص استثمارية وبناء مشروعات إنتاجية وتشغيل القوى العاملة وزيادة الدخل الوطني لمصلحة الخارج، مقابل هدر العوائد الناتجة عن تصدير المادة الخام التي تشكل رأسمال وطني قابل للنفاد في مجالات استهلاكية، بدلاً من استثمارها في مشروعات إنتاجية لتنويع هيكل الاقتصاد الوطني باتجاه تحويل/ تعويض رأس المال الوطني القابل للنفاد (المواد الخام) إلى مشروعات إنتاجية قابلة للتجدد والاستمرارية/ البقاء، وهذا يتطلب الأخذ بمفهوم التنمية الشاملة، وهي غائبة في هذه البلدان.

الملحق الإحصائي

الجدول رقم (١)
المؤشرات الديمغرافية للوطن العربي

المؤشرات	إجمالي عدد السكان عام ٢٠٠٢ (بالألف)	نسبة النمو السنوي للسكان (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٢)	المعدل الكلي للخصوبة ٢٠٠٠	العمر المتوقع عند الميلاد بالسنوات ٢٠٠٠	وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي ٢٠٠٠	معدل وفيات الأمهات أثناء الوضع لكل ١٠٠٠,٠٠٠ مولود حي ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠	نسبة سكان الحضر عام ٢٠٠١	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠٠ مولود حي ٢٠٠٠
الأردن	٥٣٢٩	٣,١٤	٣,٥	٧١	٤١	٤١	٧٩	٣٣,٠
الإمارات	٣٤٨٠	٥,٣٨	٣,٢	٧٥	١٠	٣	٨٧	٧,٥
البحرين	٧٤٠	٣,٥٩	٢,٦	٧٣	١١	٤٦	٩٣	٧,٣
تونس	٩٧٧٩	١,٢٦	٢,١	٧٣	٦	٧٠	٦٣	٢٢,٨
الجزائر	٣٣٦٦٧	٢,٥٠	٣,٢	٧١	٣٩	٢٢٠	٥٨	٣٣,٣
جيبوتي	٧٢٢	٣,١٨	٥,٣	٤٦	١٧٨	–	٨٤	١١٥,٢
السعودية	٢٣٣٧٤	٣,١٦	٥,٢	٧٢	٢٣	–	٨٧	٢٦,٥
السودان	٣٢٢٩٩	٢,٥٠	٤,٦	٥٦	١٠٩	٥٥٠	٣٧	٨١,٢

يتبع

تابـــع

سوريا	١٧٢١٤	٢,٧٠	٣,٦	٧٠	٢٩	١١٠	٥٢	٢٤,٠
الصومال	٩٧٨٧	٠,٠٠	–	–	–	–	٢٨	–
العراق	٢٥٠٣٣	٢,٨٧	–	–	–	١٤	٦٨	–
عُمان	٢٥٥٨	٢,٦٤	٤,٣	٧٤	٢٢	١٤	٧٧	١٦,٢
فلسطين	–	–	٥,٧	٧٢	٢٦	–	–	٢٢,٠
قطر	٥٨٢	٢,٥٤	٢,٦	٧٢	١٩	١٠	٩٣	١٣,٩
الكويت	٢٤٢٠	٣,٠٧	٤,٠	٧٧	١	٢	١٠٠	١٠,٢
لبنان	٣٨١٧	١,٢٥	٢,٣	٧٠	٣٣	١٠٠	٩٠	٢٦,٠
ليبيا	٦٠٢١	٣,٢٥	٣,٥	٧١	٣٢	٧٥	٨٨	٢٦,٢
مصر	٦٥٩٨٦	٢,٠٩	٣,٥	٦٧	٥٢	١٧٠	٤٢	٤١,٨
المغرب	٢٩٧١٥	١,٧١	٢,٩	٦٧	٦٠	٢٣٠	٥٦	٤٦,٦
موريتانيا	٢٨٠٩	٣,٠١	٤,٧	٥٤	١١٦	٤٤٧	٥٩	٧٤,٠
اليمن	١٩٥٣٠	٤,٤٣	٥,٨	٦٣	٨٥	٣٥١	٢٥	٦٢,٣

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣** (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٠٣).

الجدول رقم (٢)
التركيب العمري للسكان في الوطن العربي (٢٠٠٠)

الدولـــة	أقل من ١٥	١٥ ـ ٦٥	أكثر من ٦٥
مصر	٣٧,٧	٥٨,٩	٣,٤
الجزائر	٣٤,٨	٦١,١	٤,١
المغرب	٣٤,٧	٦١,٢	٤,١
البحرين	٢٨,٨	٦٨,٤	٢,٨
الكويت	٢٤,٢	٧٤,٢	١,٦
عُمان	٣٤,٢	٦٣,٤	٢,٤
قطر	٢٦,٨	٧١,٨	١,٤
الإمارات	٢٦,٠	٥٧,٧	٢,٧
الأردن	٣٩,٦	٥٧,٧	٢,٧
السعودية	٤٢,٩	٥٤,١	٣,٠
فلسطين	٤٧,٠	٤٩,٥	٣,٥
الصومال	–	–	–
لبنان	٣١,١	٦٢,٨	٦,١
ليبيا	٣٣,٩	٦٢,٧	٣,٤
موريتانيا	٤٣,٩	٥٢,٥	٣,٦
تونس	٢٨,٤	٦٤,٧	٦,٩
العراق	–	–	–
سوريا	٤٠,٥	٥٦,٤	٣,١
السودان	٤٠,١	٥٦,٥	٣,٤
اليمن	٤٦,٤	٥٠,٥	٣,٦
جيبوتي	٤٣,٥	٥٣,٤	٣,١

المصدر : المصدر نفسه.

الجدول رقم (٣)
معدل الأمية (٢٠٠١)

الدولـة	الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق)		الفئة العمرية (١٥ ـ ٢٤)	
	بين الذكور	بين الإناث	بين الذكور	بين الإناث
الأردن	٥	١٥	١	صفر
الإمارات	٢٥	٢٠	١٢	٥
البحرين	٩	١٧	٢	١
تونس	١٨	٣٨	٣	١٢
الجزائر	٢٣	٤٢	١٣	٢٩
جيبوتي	٢٤	٤٥	-	صفر
السعودية	١١	٢٦	٤	١٠
السودان	٣٠	٥٢	١٧	٢٩
سوريا	١١	٣٨	٥	٢١
الصومال	-	-	-	-
العراق	٣٤	٥٣	-	-
عُمان	١٩	٣٧	صفر	٤
فلسطين	-	-	-	-
قطر	١٩	١٦	٧	٣
الكويت	٧	١٠	٨	٧
لبنان	٨	١٩	٣	٧
ليبيا	٩	٣١	صفر	٨
مصر	٢١	٤٣	٢٤	٣٨
المغرب	٣٧	٦٣	٢٤	٤٢
موريتانيا	٤٩	٦٩	٤٣	٦١
اليمن	٣٢	٧٣	١٧	٥٥

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٤)
الإنفاق على التعليم والصحة (٢٠٠٠)

الدولـــة	الإنفاق على التعليم		الإنفاق على الصحة	
	من الناتج القومي المحلي	من الإنفاق العام الإجمالي	من الناتج القومي المحلي	من الإنفاق العام الإجمالي
الأردن	٥,١	٢٤,٢	٨,١	١٢,٤
الإمارات	١,٨	١٦,٤	٣,٢	٦,٣
البحرين	٣,٧	١٢,٠	٤,١	١١,٦
تونس	٦,٧	١٩,٩	٥,٤	١٧,٢
الجزائر	٥,١	١٦,٤	٣,٦	١٠,٢
جيبوتي	٣,٤	-	٥,٠	٦,١
السعودية	٩,٣	٢٢,٨	٥,٣	١٤,٦
السودان	٠,٩	-	٤,٧	٤,٢
سوريا	٣,٥	١٣,٦	٢,٥	٦,٠
الصومال	-	-	١,٣	٣,٣
العراق	-	-	٣,٧	١٥,١
عُمان	٤,٥	٩,١	٢,٨	٥,٢
فلسطين	-	-	٨,٦	-
قطر	-	-	٣,٢	٦,٦
الكويت	٤,٧	١٤,٠	٣,٠	٨,٩
لبنان	١,٩	٨,٢	١١,٨	٩,٨
ليبيا	-	-	٣,٣	٢,٤
مصر	٥,٢	١٤,٧	٣,٨	٦,٥
المغرب	٥,٢	٢٠,٩	٤,٥	٣,٩
موريتانيا	٤,٥	١٩,١	٤,٣	١٦,٣
اليمن	٧,٠	-	٥,٠	٥,٤

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٥)
معدلات القيد الصافي في مراحل التعليم (٢٠٠٠)

الدولـــة	التعليم الأساسي			المرحلة الثانوية		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الأردن	٩٣,٢	٩٣,٩	٩٣,٦	٧٣,٤	٧٨,٥	٧٥,٩
الإمارات	٧٧,٩	٧٨,٦	٧٨,٢	٦٣,٤	٧٢,١	٦٧,٥
البحرين	٩٢,٦	٩٥,٥	٩٤,٠	٧٦,٩	٨٦,٦	٨١,٦
تونس	٩٩,٢	٩٧,١	٩٨,٢	٦٥,٩	٧٠,٠	٦٧,٩
الجزائر	٩٨,٨	٩٥,٦	٩٧,٢	٥٣,٣	٥٩,٨	٨٥,٥
جيبوتي	٣٤,٩	٢٦,٣	٣٠,٦	١٤,٨	١٠,١	١٢,٤
السعودية	٦٠,٠	٥٥,٨	٥٨,٠	–	–	٤٢,٥
السودان	٤٨,٦	٤٠,٨	٤٤,٧	–	–	–
سوريا	٩٥,٩	٨٨,٩	٩٢,٤	٣٩,٢	٣٥,٩	٣٧,٦
الصومال	–	–	–	–	–	–
العراق	١٠٠,٠	٨٥,٧	٩٣,١	٣٩,٦	٢٦,٠	٣٣,٠
عُمان	٦٥,٦	٦٤,٦	٦٥,١	–	–	–
فلسطين	٩٤,٩	٩٤,٥	٩٤,٧	٥٨,٣	٥٨,٨	٥٨,٥
قطر	٩٤,٨	٩٥,٨	٩٥,٢	٧٤,٦	٨١,٦	٧٨,٠
الكويت	٦٨,١	٦٤,٦	٦٦,٤	٤٩,٢	٥٠,٢	٤٩,٧
لبنان	٧٠,٨	٧١,١	٧١,٠	٦٧,٢	٧٣,٣	٧٠,٢
ليبيا	–	–	٩٦,٤	–	–	–
مصر	٩٥,٠	٨٩,٦	٩٢,٣	٨١,٣	٧٦,٧	٧٩,٠
المغرب	٧٩,٠	٦٩,٨	٧٤,٥	٣٢,٧	٢٧,٠	٢٩,٩
موريتانيا	٦٣	٥٩,٤	٦١,٢	–	–	–
اليمن	٦٤,٠	٣٨,٠	٥٢,٠	–	–	–

المصدر: المصدر نفسه.

الفصل الثاني عشر

دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسة للرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي: حالة المنظمات غير الحكومية

هويدا عدلي(*)

مقدمـة

عندما نتحدث عن دور للمجتمع المدني في صنع السياسة، يتبادر إلى الذهن فوراً الشريك الآخر والأساسي في عملية صنع السياسة وهو الدولة، فعملية صنع السياسات من المهام الأساسية لأي دولة. بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات. وهذا الأمر مسلّم به في أدبيات السياسة المقارنة منذ عقود عديدة، فهناك إقرار أن للجماعات المنظمة في المجتمع دوراً أساسياً في عملية صنع السياسة سواء من خلال صراعاتها مع بعضها البعض، أو مع الدولة في سبيل التأثير على عملية صنع السياسة (منهج الجماعة)، أو من خلال تقديمها لأنماط عديدة من المدخلات (معلومات ـ مشاورات ـ خبرة ـ مطالب ـ تأييد . . .) للنظام السياسي (منهج النظم)[1].

(*) أستاذة العلوم السياسية المساعدة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية.

(١) انظر المزيد عن هذه المداخل في: كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)؛ جلال معوض، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٩٣)، و Ronald H. Chilcote, *Theories of Comparative Politic: The Search for a Paradigm* (Boulder, CO: Westview Press, 1981).

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد ليشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات. وربما يكون من المفيد الإشارة إلى أن إحياء مفهوم المجتمع المدني بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة، ففي حين كان لأحداث أوروبا الشرقية الفضل في تسليط الأضواء على دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، فإن أزمة دولة الرفاهة في أوروبا الغربية قبل سنوات مما حدث في أوروبا الشرقية هي التي أدت إلى إحياء مفهوم المجتمع المدني من جديد[٢].

وبناء على ذلك برزت أدوار جديدة وعديدة منوطٌ بها المجتمع المدني، بعضها متعلق بالتحول الديمقراطي والبعض الآخر ذو صلة بصنع السياسة.

وعلى أية حال فإن تحليل دور المجتمع المدني في عملية صنع السياسة بأبعاده وحدوده وتقييم مدى فاعليته، مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هل هي علاقة متبلورة تقوم على الثقة والاعتماد المتبادل بين الطرفين؟ أم علاقة ما زالت في طور التشكل، وتتجاذبها توجهات متناقضة ما بين إيجابية وسلبية؟

إن كل نمط من أنماط هذه العلاقة من المتوقع أن يفرز أدواراً مختلفة للمجتمع المدني في صنع السياسة، ففي حين توجد علاقة شراكة فعالة وناجحة بين الدولة والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة وتنفيذها في الحالة الأولى (حالة الاعتماد المتبادل)، فإنه في الحالة الثانية غالباً ما ينحصر دور المجتمع المدني في القيام بمشروعات صغيرة هنا وهناك لمساعدة الفقراء والمهمَّشين، أو ما يطلق عليه ملء الفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها من دون أن يمارس دوراً حقيقياً في صنع السياسة من حيث صياغتها وتنفيذها وأيضاً تقويمها. وفي الغالب ـ وهذا

---

(٢) انظر المزيد عن تعريف المجتمع المدني وأسباب إحياء المفهوم من جديد: Steven M. DeLue, *Political Thinking, Political Theory, and Civil Society* (Boston, MA: Allyn and Bacon, 1997); John Keane, *Civil Society and The State: New European Perspectives* (London; New York: Verso, 1988); J. Hall, ed., *Civil Society, Theory - History - Comparison* (Cambridge, MA: Polity Press, 1995); L. Diamond, «Toward Democratic Consolidation, Rethinking Civil Society,» *Journal of Democracy*, vol. 5, no. 3 (1994);

مصطفى كامل السيد، **مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية**، سلسلة بحوث سياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)؛ وهويدا عدلي: «المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي،» **فصلية الديمقراطية** (صيف ٢٠٠٢)، و«التحول الديمقراطي في بولندا،» في: مصطفى كامل السيد، محرر، **شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، ٢٠٠٤).

وضع كثير من دول العالم الثالث ـ يكون وراء إفساح بعض المجال للمجتمع المدني الأزمة الاقتصادية التي تعانيها هذه البلدان، بالإضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها من المؤسسات الدولية وغيرها من أجل الاعتراف بوجود هذا المجتمع المدني والإقرار باستقلاله(٣).

أولاً: الهدف من الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور منظمات المجتمع المدني وبالتحديد المنظمات غير الحكومية (NGOs) في بلورة سياسة للرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي وتقييم هذا الدور، أبعاده وحدوده ومدى فعاليته، وأيضاً القيود المحيطة به.

وبناء على ذلك يتم طرح التساؤلات التالية:

ما أسباب تزايد الحديث عن دور للمجتمع المدني في صنع السياسة بصفة عامة، وسياسات الرفاهة الاجتماعية بصفة خاصة في العقود القليلة الماضية على الصعيد العالمي؟

ما الأسباب والمتغيرات الدافعة للتعويل على دور للمجتمع المدني في صنع سياسات الرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي؟

ما أبعاد الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي في صنع سياسات الرفاهة الاجتماعية، طبيعته وأبعاده وحدوده؟

ثانياً: نحو وضع إطار مفاهيمي ضابط للدراسة تعريف المجتمع المدني

بمراجعة عديد من الأدبيات التي عُنيت بتعريف المجتمع المدني يمكن استخلاص عدد من العناصر التالية:

ـ المجتمع المدني هو المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة.

ـ يقوم المجتمع المدني على أساس رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية.

ـ يتطلب المجتمع المدني نظاماً قانونياً يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة.

---

(٣) William F. Fisher, «Doing Good? The Politics and Antipolitics of NGOs Practices,» *Annual Review of Anthropology*, vol. 26 (1997), p. 451.

ـ سيادة ثقافة مدنية تقوم على أساس قبول الآخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع، والقدرة على حل الصراعات بطريقة سلمية وديمقراطية(٤).

ثالثاً: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات جميع الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما إنّ المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات، فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها. فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي، كما إنّ الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضاً تقديم حوافز له. وعلى الصعيد المقابل، فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها(٥).

رابعاً: تشكيلات المجتمع المدني

يضم المجتمع المدني تشكيلات عديدة مثل النقابات العمالية والمهنية واتحادات رجال الأعمال واتحادات الفلاحين والجمعيات الأهلية والخيرية وغيرها من التنظيمات. تقوم بعض هذه التنظيمات مثل النقابات العمالية والمهنية من أجل دافع فئوي خاص بمصالح فئة مهنية معينة، في حين تتشكل منظمات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية من أجل دافع عام، قد يكون تنمية المجتمع أو الدفاع عن الفقراء والمهمشين.

---

(٤) انظر المزيد من التفاصيل عن عناصر المفهوم: Hall, Ibid.; Augustus Richard Norton, ed., *Civil Society in the Middle East*, 2 vols. (Leiden; New York: Brill, 1995-1996); David L. Blaney and Mustapha Kamal Pasha, «Civil Society and Democracy in Third World, Ambiguities and Historical Possibilities,» *Comparative International Development*, vol. 28, no. 1 (1993); Keane, Ibid., and M. Walzer, «The Idea of Civil Society, A Path to Social Reconstruction,» *Dissent* (Spring 1991).

(٥) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٤ ـ ١٥؛ Blaney and Kamal Pasha, Ibid., p. 6 and T. Carothers, «Think Again, Civil Society,» <http://www.globalpolicy.org/ngos/civsoc.htm>.

برزت في السنوات الأخيرة المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيس في التنمية وبخاصة بعد النمو غير المسبوق في العدد والحجم والمجال، فعلى سبيل المثال يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية مليونا منظمة غير حكومية، وفي الهند مليون منظمة قاعدية، وفي أوروبا الشرقية حوالى ١٠٠,٠٠٠ منظمة تشكلت في الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٥[٦]. وجدير بالذكر أنه بالرغم من وجود المنظمات غير الحكومية منذ بدايات القرن التاسع عشر واهتمامها بقضايا مثل مناهضة العبودية، إلا أن السنوات الأخيرة هي التي شهدت تحولاً محورياً ونقلة كمية وكيفية في واقع المنظمات غير الحكومية. وقد دفع ذلك أحد علماء السياسة المعنيين بهذه الظاهرة وهو سالمون أن يطلق على هذه الظاهرة الثورة التنظيمية العالمية (Global Association Revolution)[٧] وقد واكب ذلك إعادة تعريف دور المنظمات غير الحكومية في خطاب التنمية، كما تم النظر إليها على أنها تمثل مقترباً حقيقياً وأصيلاً لتمثيل الجماعات المهمشة[٨]. وعلى صعيدٍ ثانٍ فهي من وجهة نظر بعض الباحثين تتمتع بمزايا نسبية عديدة تجعلها أكثر فعالية من الدولة والسوق معاً في عملية تخصيص الموارد وفي عملية التنمية. وقد عدَّد بعض الباحثين هذه المزايا، ففضلاً عن أنها تمتلك أساليب أكثر فعالية في الوصول إلى الفقراء، فإن طريقة عملها تتسم بالمرونة في الاستجابة للاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية على خلاف البيروقراطية التي تحكمها قواعد مؤسسية صارمة. كما إنها تتمتع بمهارات أكثر إبداعاً في التعامل مع المشكلات. هذا فضلاً عن التكلفة المنخفضة لما تقدمه من خدمات، وأيضاً القدرة على جذب التمويل. وأخيراً تماسها مع الناس بطريقة مباشرة من خلال تبني منهج قائم على المشاركة القاعدية[٩].

---

(٦) «The Non-Governmental Order: Will NGOs Democratise, or Merely Disrupt, Global Governance?,» *Economist* (11 December 1999), <http://www.globalpolicy.org/ngos/99role.htm>.

(٧) B. Knickerbocker, «Nongovernmental Organizations are Fighting and Winning Social Political Battles,» *Christian Science Monitor* (6 February 2000), <http://www.globalpolicy.org/ngos/00role.htm.>.

(٨) J. Paul, «NGOs, Civil Society and Global Policy Making,» <http://www.globalpolicy.org/ngos/analysis/ana100.htm>, and

زينب عبد العظيم، «العولمة والمنظمات غير الحكومية،» في: نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، محرران، **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٢)، ص ٥٥.

(٩) John C. Cross, «Development NGOs, the State and Neo-Liberalism: Competition, Partnership or Conspiracy,» paper presented at: Proceedings of the Fourth Annual AUC Research Conference, Office of Graduate Studies and Research, The American University in Cairo, July 1997, and J. Clark, «The State, Popular Participation, and the Voluntary Sector,» *World Development*, vol. 23, no. 4 (1995).

وبناء على ما سبق من طرح نظري ستركز هذه الدراسة على دور المنظمات غير الحكومية بالتحديد، في المساهمة في صنع سياسة للرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي.

خامساً: المتغيرات الدافعة لتصاعد دور المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة في العقود القليلة الماضية على الصعيد العالمي

يمكن تحديد متغيرين أساسيين: **الأول**، خاص بأوضاع دولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها في الدول الرأسمالية، وكذلك دولة الرعاية في الوطن العربي، **والثاني**، متعلق بالنظام العالمي وتحولاته.

١ ـ دولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها

رغم نشأة المنظمات غير الحكومية في صورتها الأولى في الغرب من سنوات طويلة، إلا أن ما كان يحكم عملها هو فلسفة الخير والإحسان. لكن مع تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان تغيرت الفلسفات الحاكمة لحركة هذه المنظمات. وعموماً يمكن القول إن ظهور المنظمات غير الحكومية مرتبط بتعميم حقوق المواطنة في أوروبا وأمريكا في القرن التاسع عشر[١٠].

اتجهت دول الغرب الرأسمالي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ وتحت تأثير إسهامات كينز الاقتصادية، إلى الدعوة لتدخل الدولة في مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة من أجل إنقاذ النظام الرأسمالي من أزمته. وقد نتج عن هذا التدخل نشوء ما أطلق عليه دولة الرفاهة الاجتماعية، إذ تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية للشعب. وقد استمر هذا الوضع طيلة فترة الانتعاش الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينيات، حين بدأت أزمة النظام الرأسمالي والتي عرفت بأزمة دولة الرفاهة، وتجلت في ضعف الأداء الاقتصادي للدول الصناعية. في ذلك الوقت برز تيار فكري محافظ ينسب هذا الوضع إلى التوسع في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وجاء نجاح حكومة ثاتشر في بريطانيا عام ١٩٧٩، ثم انتخاب ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠ تأييداً لهذا التيار الذي يرغب في حكومة أصغر. ثم انفجرت كل مشاكل الدول الاشتراكية وبخاصة في السنوات الأخيرة من الثمانينيات ودعمت هذا الاتجاه. وبذلك تكاتفت الظروف نحو الأخذ بأيديولوجية جديدة في السياسات الاقتصادية امتد تطبيقها

---

(١٠) Paul, «NGOs, Civil Society and Global Policy Making».

لاحقاً في الدول النامية. إذ بدأ يتردد الحديث عن ضرورة تحقيق التوازن المالي والنقدي على مستوى الاقتصاد الكلي، وأيضاً الإصلاح الهيكلي الذي يتطلب الأخذ باقتصاد السوق والتخصيصية وخلق المناخ الاستثماري المناسب سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي. وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في معظم الدول النامية، أن تأخذ منذ الثمانينيات وبوجه خاص في التسعينيات بهذا التوجه الجديد نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد والحد من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وغيرها[(١١)].

وقد تزامن مع ما سبق أزمة أو تحول آخر أطاح بمقولات خطاب التنمية الكلاسيكي وبخاصة في الدول النامية، هذا الخطاب الذي يركز على دور الدولة في التنمية والمتأثر بالمدرسة الكينزية. وقد أدت النتائج المتواضعة التي حققتها خطط وبرامج التنمية واسعة النطاق والتي قامت بها الحكومات لتحقيق التغيير المجتمعي السريع، إلى إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للتنمية، فهذه التنمية الكلاسيكية التي كانت تعتمد على دورٍ مركزي للدولة لم تصل آثارها إلى المستويات المحلية والقاعدية، ولم تتح الفرصة لقوى الإبداع أن تظهر، ولذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية، وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي، والتركيز على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين. وقد برزت في هذا الإطار مصطلحات جديدة مثل التمكين والمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة والوصول لأفقر الفقراء[(١٢)]. كما تبلورت استراتيجيات تنموية جديدة تعتمد في صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين مثل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية[(١٣)].

---

(١١) حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، عالم المعرفة؛ ٢٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠)، ص ١١١-١١٢؛ شهيدة الباز، **المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل** (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧)، و Maha M. Abdelrahman, *Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt*, Library of Modern Middle East Studies; 40 (London; New York: Tauris Academic; Cairo: American University in Cairo Press, 2004), pp. 10-18.

(١٢) Fisher, «Doing Good? The Politics and Antipolitics of NGOs Practices».

(١٣) Cross, «Development NGOs, the State and Neo-Liberalism: Competition, Partnership or Conspiracy»;

هويدا عدلي، «العمل الأهلي العربي بين ضغوط المتغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطي،» في: صابر نايل، محرر، **حول مستقبل العمل الأهلي في مصر** ([د. م.]: البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، ٢٠٠٠)، ص ١١٦؛ السيد يسن، **الزمن العربي والمستقبل العالمي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٨)، ص ٤٦؛ سعد الدين إبراهيم، **العمل الأهلي في مصر**، كراسات استراتيجية؛ ٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، [د. ت.])، ص ٢، وأحمد ثابت، **الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي** (القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية، ١٩٩٩)، ص ١٨.

وتدريجياً بدأ يبرز المجتمع المدني وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية كإطار لهذه التنمية البديلة، وبخاصة بعد الدور الذي لعبه في قلب أنظمة عسكرية في أمريكا اللاتينية، وأنظمة شمولية في شرق أوروبا. بل تحول إلى الرهان الجديد لتحقيق الحرية السياسية والاجتماعية وتخفيف الفقر وتمكين المهمشين. وجدير بالذكر أنه على الرغم من اشتراك كل من الماركسيين والليبراليين الجدد في عدم رضائهم على نماذج التنمية الكلاسيكية التي تقودها الدولة، وتأييدهم لقيام المجتمع المدني بدورٍ في التنمية، إلا أن أهدافهم كانت مختلفة، فعلى حين عوّل اليسار على دور المنظمات غير الحكومية في تغيير منهجية التعامل مع الفقر والفقراء من مجرد تقديم المساعدات إلى إنجاز التنمية القاعدية، مما يمكن الفقراء من مواجهة القهر، فإن التيار الليبرالي نظر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها الفاعل الجديد الذي يخفف الأعباء عن كاهل الدولة في التنمية(١٤). وعموماً يمكن القول إن تبلور دور المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي، ارتبط بالسياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا في الثمانينيات، هذه الليبرالية التي مثلت تغيراً أساسياً في التنظير حول دور الدولة في التنمية. وقد ساهم في صياغة مبادئها المؤسسات المالية الدولية حينما أكدت دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية والديمقراطية معاً(١٥).

وفي هذا الإطار بدأت حركة تشجيع تأسيس المنظمات غير الحكومية على تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين، بيد أن هذا التشجيع شكلته رؤى مختلفة، فقد نظرت الحكومات المحافظة مثل بريطانيا الثمانينيات إلى نشاط هذه المنظمات باعتباره بديلاً عن الدولة ومستقلاً عنها، ولذلك اعتبرت التبرعات الخاصة هي المورد الأساسي لتمويل هذه المنظمات. أما الحكومات التي لم تتراجع كلية عن أسس دولة الرفاهة الاجتماعية مثل ألمانيا وفرنسا، فقد شجعت المنظمات غير الحكومية وموّلتها على اعتبار أنها جسر يربط بين الدولة والمواطنين، بحيث يمكن أن يقدم الخدمات لهم من دون أن تضطر الدولة إلى التوسع في الهيكل البيروقراطي(١٦). وبالفعل زاد إسهام المنظمات غير الحكومية في بلدان عديدة مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وغيرها، في مجالات الصحة والتعليم والثقافة ومساعدة الفقراء، فحوالى ثلاثة أرباع إنفاق هذه المنظمات في البلدان السابق الإشارة إليها توا يتجه إلى الخدمات الاجتماعية بأنواعها(١٧).

---

(١٤) Fisher, Ibid.

(١٥) Abdelrahman, *Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt.*

(١٦) الباز، **المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل**، ص ١٧-١٨.

(١٧) H. Anheier and L. Salamon, eds., *The Emerging Sector* ([n. p.]: John Hopkins, 1994).

وهكذا تبلور لهذه المنظمات غير الحكومية والتي أطلق عليها كثير من الباحثين القطاع الثالث، دور اقتصادي يحل محل الدولة والسوق معاً(القطاعين الأول والثاني) في وظيفة تخصيص الموارد بصورة أكثر عدالة وكفاءة، أو ما يطلق عليه نظرية سد الفجوة (The Gap Filling). هذه النظرية التي ارتبطت بمجال نشاط دولة الرفاهة بمعنى ارتباط حجم هذا القطاع غير الربحي عكسياً مع الدور الرعائي للدولة، فإذا انحسر هذا الدور اتسع حجم القطاع، والعكس صحيح[(١٨)].

بيد أن الأمر الأكثر أهمية أن حدود التعاون بين الدولة في المجتمعات الغربية وغيرها من ناحية، والمنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى، لم يقف عند هذا الحد السالف الإشارة إليه، ولكنه تجاوز ذلك إلى بلورة شراكة مؤسسية ومنظمة بين الطرفين في التنمية[(١٩)]، ففي بلدان مثل بريطانيا والولايات المتحدة وكرواتيا وغانا، تطور التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية بسرعة هائلة، وبغية دعم هذا التطور تم الاتفاق على أسس وأطر لهذا التعاون تعيد صياغة العلاقة بين الطرفين بصورة أكثر توازناً، وتؤكد أن دور المنظمات غير الحكومية ليس مجرد دور مكمل لدور الدولة (Supplementary Provider)، ولكنه طرف أساسي (Stakeholder) في صياغة السياسات العامة وتنفيذها.

٢ ـ النظام العالمي وتحولاته: تغير محوري

منذ عقد التسعينيات لم يعد الخطاب المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية يركز على سد الفجوة أو ملء الفراغ الذي انسحبت منه الدولة بعد تطبيقها سياسات التحرير الاقتصادي، ولكنه تطور إلى التشديد على ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بدور في عملية صنع السياسة جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية. وعلى هذا يمكن القول إنه لم تكن أزمة دولة الرفاهة هي السبب الأساسي والوحيد للتعويل على دور للمنظمات غير الحكومية في التنمية، لكنها كانت بجانب ذلك التحولات الجذرية التي طرأت على النظام العالمي.

من هذه التحولات الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية وبخاصة مع دول

---

(١٨) انظر: الباز، المصدر نفسه، ص ١٩. انظر أيضاً المزيد عن هذه النظريات: J. Steven Ott, ed., *The Nature of the Nonprofit Sector* (Boulder, CO: Westview Press, 2001).

(١٩) انظر المزيد عن فكرة الشراكة وتطبيقاتها المختلفة: N. Kolybashkina, «Reaching the Equilibrium? State-Voluntary Sector Partnership in Social Services Provision: A Case Study Analysis of Current Policies in England and Ukraine,» paper presented at: *ISTR Sixth International Conference*, Toronto, Canada, July 11 -14 - 2004, and D. Liiv, «Guidelines for the Preparation of Compacts,» *International Journal of Non-For-Profit Law*, vol. 3, no. 4 (June 2001).

العالم الثالث من خلال قيامها بتوجيه المعونات مباشرة للمنظمات غير الحكومية في هذه البلدان.

وعلى الصعيد المقابل كانت هناك ضغوط موجهة من منظمات غير حكومية كبيرة على بعض المؤسسات المالية الدولية لتعديل أجندتها ومنهجيتها في العمل مع البلدان النامية، فعلى سبيل المثال كان البنك الدولي يساهم في إقامة عديد من البرامج الصناعية التي تضر بالسكان الأصليين وبالبيئة في بعض البلدان. وتحت ضغوط هذه المنظمات غير الحكومية امتنع البنك الدولي عن تمويل مثل هذه المشروعات في بلدان مثل الهند وماليزيا وغيرهما. بل بدأ يتعاون مع منظمات غير حكومية مثل أوكسفام وغيرها[٢٠].

وجدير بالذكر أن البنك الدولي استمر لعدة عقود يرفض المطالب والأصوات المنادية بالتغيير من قبل المنظمات غير الحكومية، إلا أنه في خلال التسعينيات اشتركت أكثر من ١٥٠ منظمة غير حكومية في حملة قوية لحث البنك على مزيد من الانفتاح والشفافية وتشجيع خفض الديون واتباع استراتيجيات إنمائية أكثر عدلاً وأقل تدميراً للبيئة. وقد نجحت هذه الضغوط إلى حد كبير في دفع البنك الدولي عام ١٩٩٤ إلى إعادة النظر في أهدافه وطرائق عمله. وقد وضح التغيير بصورة عملية، فحوالى نصف مشروعات الإقراض الخاصة بالبنك تتضمن بنوداً وتدابير خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية مقارنة بحوالى ٦ في المئة في الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٨[٢١].

كما إن صندوق النقد الدولي الذي أبدى لفترة طويلة موقفاً رافضاً لأي دور للمنظمات غير الحكومية على اعتبار أن القضايا التي يتناولها تتطلب قدراً من السرية، اضطر أن يغير من موقفه المتعنت، ووضح ذلك في مقابلة مجلس مديري الصندوق مع العديد من المنظمات غير الحكومية لمناقشة مقترحاتهم بغية زيادة شفافية الصندوق[٢٢].

على صعيد آخر كان للأمم المتحدة دورها هي الأخرى في تصعيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية الذي تمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينيات، فقد شهد هذا العقد عديداً من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية

---

(٢٠) Knickerbocker, «Nongovernmental Organizations are Fighting and Winning Social Political Battles».

(٢١) عبد العظيم، «العولمة والمنظمات غير الحكومية،» ص ٦٧

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٨

الاجتماعية المستدامة مثل مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام ١٩٩٢ الذي عرف بقمّة الأرض، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إسطنبول عام ١٩٩٦. وقد تناولت توصيات تلك المؤتمرات قضايا عديدة تركزت بالأساس حول التنمية الاجتماعية المستدامة، كما أشارت إلى مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسات الحكومية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وبذلك استقر في وجدان الخطاب العالمي أن هناك طرفين مسؤولين عن التنمية هما: الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

دارت توصيات تلك المؤتمرات حول قضايا وثيقة الصلة بالرفاهة الاجتماعية مثل تنظيم النمو السكاني، وحماية البيئة، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية، وتعزيز الخدمات الأساسية للجميع وتوفير التعليم للجميع، والقضاء على الفقر، وتوفير مصدر عيش مستدام، وتمكين المرأة وإنجاز المساواة بينها وبين الرجل، وإيجاد بيئة ملائمة تمكِّن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرات والآليات المؤسسية اللازمة لإدارة التنمية. وقد تم التشديد في هذه المؤتمرات على أن أي سياسة توضع لمواجهة هذه المشكلات لا بد أن يشارك المجتمع المدني في وضعها، فعلى سبيل المثال في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ تمت الإشارة إلى أنه ينبغي على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تتحاور مع المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار. وفى مؤتمر كوبنهاغن وردت الإشارة إلى ضرورة توافر مساهمة بأوسع نطاق من جانب المجتمع المدني في صوغ وتنفيذ القرارات التي تتحكم في سير المجتمع، وتعزيز قدرة المجتمع المدني على المشاركة الفعلية في تخطيط ووضع برامج التنمية الاجتماعية، وفي اتخاذ الإجراءات والوصول إلى الموارد اللازمة لتنفيذها. أما في مؤتمر بكين فقد تم التشديد على ضرورة تشجيع التعاون في ما بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحسين خدمات الرعاية الصحية للمرأة والطفل[٢٣].

وأخيراً جاءت العولمة بتجلياتها وتحدياتها وأبرزها الثورة الهائلة في الاتصالات

---

(٢٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين** (نيويورك: الإسكوا، ٢٠٠٠).

التي أدت إلى كسر احتكار الدولة للمعلومات، وإلى فتح أكثر مناطق العالم عزلة أمام شبكات الاتصال العالمية، مما فتح المجال أمام البشر أن يتحاوروا معاً وينظموا أنفسهم. وربما قد يكون من الملائم هنا الإشارة إلى تظاهرات سياتل التي شملت عشرات الآلاف من البشر من ٧٠٠ منظمة غير حكومية. وفي الواقع أن ما ظهر في هذه التظاهرات لم يكن إلا قمة جبل الثلج، فقد كان وراء تنظيم هذه المظاهرات حوالى ٣٠,٠٠٠ منظمة غير حكومية[٢٤]. كما أصبح من المسلم به قيام كثير من منظمات المجتمع المدني وبخاصة المندمجة في شبكات عالمية، في توظيف المجتمع المدني العالمي للضغط على الحكومات ولا سيما في قضايا الحريات وحقوق الإنسان[٢٥].

سادساً: مبررات التعويل على دور أكبر للمنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة

من واقع تقييم دور المنظمات غير الحكومية في مدى قدرتها على إنجاز التنمية في المجتمعات التي تعمل بها، بدأت حركة مراجعة شاملة لدورها وفاعليتها، فعلى الرغم من كثير من النجاحات الصغيرة التي حققتها هذه المنظمات في المجتمعات التي عملت بها، فإن هذه التأثيرات ظلت محدودة وجزئية، والسبب أن النظم والهياكل التي تحدد توزيع السلطة والموارد داخل هذه المجتمعات ظلت كما هي[٢٦]. وربما من أهم العوامل المؤدية إلى هذا الوضع إخفاق المنظمات غير الحكومية في إقامة روابط بين عملها على المستوى القاعدي، وبين الأنظمة والهياكل الأوسع التي تعد جزءاً منها، فقد ركزت في عملها على تقديم خدمات الغوث والرعاية الاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالصحة الوقائية وتنظيم الأسرة. ورغم أهمية هذه المشروعات إلا أنها تخلق إلا جزراً من الرفاهية النسبية في غِمار بحرٍ معاكس وبيئة غير مؤاتية، وما يعنيه ذلك من أن الآثار المفيدة للمشروعات والبرامج التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية على المستوى الجزئي، غالباً ما كانت تفقد جدواها بفعل تأثير السياسات الكلية، فوفقاً لكلارك لن تتحقق المشاركة الشعبية الحقيقية إلا من خلال إدخال إصلاحات

---

(٢٤) Knickerbocker, «Nongovernmental Organizations are Fighting and Winning Social Political Battles», and R. Longworth, «Activist Groups Gain Influence in Global Body».

(٢٥) أماني قنديل، **المجتمع المدني العالمي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢)، ص ٩٤.

(٢٦) M. Edwards and D. Hume, *Making a Difference, NGOs and Development in a Changing World* (London: Save the Children, Earthscan Publications Ltd., 1992), p. 13.

على الهياكل الرسمية، وليس مجرد مضاعفة أعداد المشروعات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية(٢٧).

وبالفعل هناك اختلافات في المقاربات التي تتبناها كل من المنظمات غير الحكومية والحكومات في عملها، فعلى الرغم من كفاءة وفاعلية المنظمات غير الحكومية في ممارستها لنشاطها في مجتمعاتها المحلية، إلا أن نشاطها محدود النطاق جغرافياً، فضلاً عن تبنيها مفاهيم جزئية للتنمية تستجيب للمصالح ذات الطابع المحلي. وعلى النقيض من ذلك فإن الحكومات تعمل على نطاق أكثر اتساعاً وتستهدف المجتمع ككل بالمعنيين الاجتماعي والجغرافي، إلا أنها قد تعجز عن رؤية العلاقات الفعلية عن قرب، ولذلك تصل إليها المعلومات كمعلومات عمومية تنقصها الخبرة الميدانية، وهذا قد يؤدي إلى عدم ملاءمة قراراتها لفئات اجتماعية معينة(٢٨). وما يعنيه ذلك من حاجة كل طرف إلى الآخر.

وربما كان هذا التقييم هو السبب الرئيسي لتطور المنظمات غير الحكومية والحديث عن أجيال لهذه المنظمات، لكل جيل مقاربة مختلفة في التعامل مع التنمية.

مرت المنظمات غير الحكومية بعدة أجيال في تطورها. يمثل **الجيل الأول** جيل الإغاثة، حيث إن العديد من المنظمات غير الحكومية مثل منظمة إنقاذ الأطفال وغيرها كانت تتولى عمليات الإغاثة وتقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء. وتعد جهود الإغاثة استجابة للمواقف الطارئة سواء كانت بفعل الطبيعة أو البشر، ولكن من دون العمل مباشرة في التنمية، أي التعامل مع أعراض المشكلة من خلال تخفيفها. أما **الجيل الثاني** وهو جيل الاعتماد على الذات، فقد ظهر هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية نتيجة عدة عوامل، أهمها إدراك عدم جدوى التعامل مع أعراض المشكلة من دون أسبابها. قام هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية (وبالتحديد في دول الشمال) بمشروعات استهدفت زيادة القدرات المحلية للمجتمعات المحلية، والسيطرة على الموارد الضرورية والمطلوبة لتحقيق التنمية المتواصلة. إن نشاط هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية لم يركز على الضغط من أجل مزيد من المعونات بقدر تركيزه على السعي إلى إزالة القيود التي تحول دون تنمية العالم الثالث.

---

(٢٧) John Clark, *Democratizing Development: The Role of Voluntary Organizations*, Kumarian Press Library of Management for Development (London: Earthscan; West Hartford, CO: Kumarian Press, 1991), p.120.

(٢٨) D. Frantz, «The Role of NGOs in the Strengthening of Civil Society,» *World Development*, vol. 15 (1987).

كان **الجيل الثالث** بمثابة نقلة كيفية في التعامل مع التنمية وصنع السياسات العامة. أدرك هذا الجيل أن أي عملية إنمائية معتمدة على الذات ستكون قابلة للانهيار والاختراق إذا لم يتوافر إطار مؤسسي وسياسي يشجع المبادرات المحلية. وقد أدرك هذا الجيل من المنظمات ضرورة تطوير سياق وبيئة دافعة لتحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة الفئات الأضعف في المجتمع. وعلى هذا فإن الاستراتيجية الإنمائية التي يطرحها الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية، تتطلب ديمقراطية صنع القرار والمشاركة الكاملة من جانب الأفراد في صياغة احتياجاتهم الإنمائية[٢٩].

وهكذا كان لهذا الجيل الفضل في طرح فكرة ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة. كما أدرك أن نجاح هذا الأمر مرهون بالقدرة على إقامة تحالفات وشبكات وليس بالعمل الفردي. وأخيراً يؤمن هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية أن عملية الدفع الرسمية للتنمية المستدامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من خلال المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والحكومات، لن يكون لها قيمة حقيقية من دون وجود قدرٍ أكبر من المشاركة من جانب المجتمع ومنظماته[٣٠].

وفي هذا السياق بدأ الاهتمام بطرح أفكار متنوعة واقتراح أطر متعددة لضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة وبخاصة المتعلقة بالرفاهة الاجتماعية[٣١].

سابعاً: محددات نجاح المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة

كما هو مستقر عليه في أدبيات السياسة المقارنة أن أي سياسة هي مخرج نهائي لعملية ضغوط وضغوط متبادلة. تؤثر المنظمات غير الحكومية على عملية صنع السياسة من خلال عدة وسائل وآليات مثل تقديم المشورة والخبرة الفنية، وبناء تكتلات وتحالفات للضغط على صنّاع السياسة، وتنظيم حملات دعوى، وأيضاً حملات إثارة لوعي الجماهير بقضية ما، فضلاً عن طرح المطالب مباشرة وكذلك

---

(٢٩) Liiv, «Guidelines for the Preparation of Compacts».

(٣٠) D. Korten, «Third Generations, NGOs Strategies: A Key to People-Centered Development,» *World Development*, no. 15 (1987), and A. Fowler, «NGOs as a Moment in History: Beyond Aid to Social Entrepreneurship or Civic Innovation?,» *Third World Quarterly*, vol. 21, no. 4 (2000), pp. 639- 641.

(٣١) Knickerbocker, «Nongovernmental Organizations are Fighting and Winning Social Political Battles».

مراقبة الحكومات[٣٢]. كما برزت في الآونة الأخيرة فكرة الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، هذه الشراكة التي تبدأ من مراحل مبكرة في صنع السياسة وقبل أن تلتزم الحكومة بأي التزامات. والأمر المثير للانتباه الاهتمام المفرط في هذه البلدان من قبل الباحثين والنشطاء على السواء، بوضع أسس ومعايير لهذه الشراكة، فنجاح عملية الشراكة يتطلب أموراً عديدة، منها إقامة شبكات وتحالفات بين المنظمات غير الحكومية وبعضها البعض، بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات، مع مراعاة إشراك المنظمات القاعدية في هذه الشبكات. كما يشترط لنجاح الشبكة تطبيق ديمقراطية اتخاذ القرار[٣٣]. ومن ناحية ثانية، فإن الشراكة الناجحة تتطلب توفير إطار مؤسسي يحدد أسس التعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية مع مراعاة مراجعة هذا الإطار باستمرار في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع. قد يأخذ هذا الإطار شكل اتفاق بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية أو استراتيجية قومية للتنمية يشارك فيها الطرفان أو أي شكل آخر. وفي هذا الاتفاق ـ فضلاً عن تحديد أسس التعاون ـ تقر الحكومة بأهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الالتزام باحترام استقلالها وحقها في ممارسة أية أدوار دفاعية تبتغيها، وحقها في توجيه الانتقادات إلى الحكومة بل رفضها التعاون معها، فالشراكة الناجحة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين الشركاء واحترام استقلال كل طرف وتوفير آليات للتعاون.

إن الوصول بالشراكة إلى هذا المستوى يعني إقرار الحكومات بعدم قدرتها على إنجاز المهام المطلوبة منها بكفاءة وفعالية في ضوء تزايد هذه المهام بدرجة غير مسبوقة. ففي السويد مثلاً، هناك إقرار أن المنظمات غير الحكومية جزء من النظام السياسي والإداري للدولة. وفي فرنسا تشارك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وتنفيذها، وأيضاً في تخصيص الموارد وتحديد الفئات المستهدفة من خلال لجنة التعاون التنموي التي تضم ممثلين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية[٣٤].

إن قدرة المنظمات غير الحكومية في التأثير في عملية صنع السياسة تتطلب أموراً عديدة؛ **أولها** متعلق بالدولة، و**الثاني** متعلق بالمنظمات غير الحكومية، و**الثالث** متعلق بالعلاقة بين الطرفين.

---

(٣٢) A. Rooy, «Civil Society and Global Change,» <http://www.globalpolicy.org/ngos/analysis/canacso.htm>; Carothers, «Think Again, Civil Society,» and Paul, «NGOs, Civil Society and Global Policy Making».

(٣٣) Liiv, «Guidelines for the Preparation of Compacts».

(٣٤) Abdelrahman, *Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt*, p. 54.

في ما يتعلق بالدولة، إن نجاح المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة مرتبط بالإطار القانوني الذي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط هذه المنظمات، بمعنى: هل هو إطار قانوني منظم أم مقيد؟ كما يرتبط الأمر نفسه بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب والضغوط القادمة من المجتمع ومؤسساته.

تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير في عملية صنع السياسة. **أول** هذه المحددات ما تتمتع به هذه المنظمات من قدرات إدارية ومؤسسية (بناء الهياكل التنظيمية ـ تنمية روح العمل الجماعي ـ مهارات الاتصال ـ التخطيط الإستراتيجي) أو ما يطلق علية عملية بناء القدرات، هذه المهارات المرتبطة بالجيل الثالث للمنظمات غير الحكومية[٣٥]. أما المجموعة **الثانية** من المحددات فترتبط بالقدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات في ما بين المنظمات الحكومية وبعضها البعض، وأيضاً مع مختلف الأطراف الفاعلة في عملية التنمية سواء على المستوى الوطني أو العالمي[٣٦].

وأخيراً، مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على تحديد احتياجات مجتمعاتها المحلية، وهذا يتطلب إشراك هذه المجتمعات في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها. وهذا الأمر ليس بهين إذ يحتاج إلى مهارات إيجاد جسور مع المجتمعات المحلية وبناء للثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات غير الحكومية. وجدير بالإشارة أن مصدر شرعية أي منظمة غير حكومية استنادها إلى قاعدة شعبية.

تتعلق المجموعة **الثالثة** من المحددات بطبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، وهي في الواقع قضية مرتبطة بكل المحددات السابق الإشارة إليها تواً. وعلى أية حال هناك أكثر من سيناريو، فإما أن تكون هذه العلاقة تعاونية وتستند إلى الاعتماد المتبادل وتوزيع الأدوار، وفي هذه الحالة من المتوقع أن تقوم علاقة شراكة ناجحة وفعّالة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع السياسة. وعلى النقيض يأتي السيناريو الثاني، إذ يشوب العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية الصراع وتحكمها الخصومة، فأي مكسب تحققه المنظمات غير الحكومية يكون على حساب الدولة والعكس صحيح. وعلى أية حال من الصعب في الواقع المعاش افتراض وجود

---

(٣٥) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، **كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة** (القاهرة: مركز البحوث العربية، [د. ت.])، ص ٤٦.

(٣٦) يقصد بالشبكة إطار طوعي أو اختياري يضم أفراداً أو جماعات أو منظمات بطريقة أفقية غير تراتبية، تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرة والاتصال، انظر: قنديل، **المجتمع المدني العالمي**، ص ١٤.

أي من العلاقتين بشكل مطلق، فالمجتمع المدني، وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية، مجتمع غير متجانس في الرؤى والمصالح وبالتالي العلاقة بالدولة.

ثامناً: المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي

تشكل المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العربية، العمود الفقري للمجتمع المدني. ورغم نشأة هذه المنظمات في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمواً غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية. وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية. يمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل أسهمت في هذه الصحوة: **أولها** السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينيات والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري الذي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً. وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية، حيث وصلت سياسة التصنيع بإحلال الواردات إلى سقفها، وازداد استيراد الطعام من بليوني دولار في الثمانينيات إلى ٢٠ بليون دولار في التسعينيات. ناهيك عن ارتفاع الديون الخارجية من أقل من ٥ بلايين دولار في عام١٩٧٠ إلى ٢٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠. أدت سياسات التحرير الاقتصادي التي اتبعتها معظم الدول العربية غير النفطية إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهة الاجتماعية(٣٧).

أما المجموعة **الثانية** من المتغيرات فمرتبطة بالتحولات الديمغرافية والاجتماعية التي شهدتها تلك البلدان مثل تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة، فضلاً عن النمو الحضري الذي لم تواكبه تنمية اقتصادية، وغيرها من تحولات(٣٨).

تدور المجموعة **الثالثة** من المتغيرات حول الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف

---

(٣٧) S. Ibrahim, «Crisis, Elites and Democratization in the Arab World,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), p. 293.

(٣٨) أماني قنديل، **المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ١١.

الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم. وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وإنقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي. ولا يفوت في هذه النقطة الإشارة إلى الدور الذي لعبته أيضاً منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها المختلفة من خلال تشديدها على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية.

كل هذه المتغيرات مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع المنظمات غير الحكومية العربية، فقد تزايد عدد هذه المنظمات بنسب كبيرة في بعض الأقطار العربية مثل مصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب. يقدر عدد المنظمات غير الحكومية ـ وفقاً إلى التقرير الذي أصدرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام ٢٠٠٣ـ بـ ٢٣٠ ألف منظمة في عام٢٠٠٢[٣٩].

لم تقتصر التحولات على النمو الكمي في أعداد المنظمات غير الحكومية، لكن تجاوز ذلك إلى تحول كيفي يتعلق بأنشطة وفعاليات هذه المنظمات، فقد برز جيل من المنظمات الدفاعية التي تقوم بدور تنويري ونشط في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل والفئات المهمشة. إلى جانب ذلك وضح الاهتمام بمكافحة الفقر وتبنّي منهجٍ جديدٍ للتعامل مع هذه المشكلة، يستند إلى فكرة التمكين وليس مجرد تقديم المساعدات الخيرية. كما احتلت قضية مكافحة البطالة مكانة أساسية في بعض الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب، من خلال تركيز المنظمات غير الحكومية في هذه البلدان على التدريب والتأهيل والمشروعات الصغيرة. كما ظهرت أنماط جديدة من المنظمات التي هدفت إلى ملء الفراغ الذي تركته الدولة وبخاصة في مجالات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية (مصر ـ الأردن). بالإضافة إلى ذلك نشطت منظمات أهلية جديدة في مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية مثل عمالة الأطفال وأطفال الشوارع والإدمان، بل سعت إلى وضع هذه القضايا على أجندة الحكومات في بلدان مثل مصر والسودان والمغرب[٤٠].

خلاصة القول إن هناك مؤشرات إيجابية تمثلت في النمو الكمي في أعداد المنظمات غير الحكومية والنقلة الكيفية في مناهج واقترابات هذه المنظمات في التعامل مع الواقع.

---

(٣٩) **التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٣** ([د. م.]: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٤)، ص ١٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ٢٠.

وجدير بالذكر أن هذه التحولات صاحبها خطاب سياسي داعم لهذه المنظمات ودورها في التحول الاقتصادي. بل بدأت إرهاصات بناء شراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، التي كانت أبرز تجلياتها قيام الحكومات بإسناد عديد من المشروعات للمنظمات غير الحكومية لتنفيذها.

ورغم كل ما سبق من تطورات فإنها لا تمثل توجهاً عاماً ولكن مجرد حالات أو استثناءات لم تصل إلى حالة القاعدة العامة، فما زالت التوجهات الخيرية لها الغلبة على نشاط المنظمات الأهلية العربية، فحوالى نصف المنظمات غير الحكومية العربية يعمل في الأنشطة الخيرية في المتوسط (في لبنان ٥٣,٣ في المئة وفى سوريا ٨٠ في المئة والكويت ٧٨,٢ في المئة والسودان ٧٠ في المئة). في حين لا تزيد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية والتي تتبنى فلسفة التمكين عن الربع[٤١].

ويمكن القول إن العلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع على مر التاريخ قد لعبت دوراً في تكريس هذا الاتجاه، فالعمل الخيري نشاط لا يثير الحكومات ولا يؤدي إلى مصادمات مع الأنظمة السياسية. وعلى صعيد آخر فهو نشاط يصب في صالح استقرار الأوضاع القائمة من خلال تسكينها والحد من قسوتها. كما إنّه لا يرتبط برؤية نقدية لواقع المجتمع وخريطته الطبقية، على عكس الحال في المنظمات الدفاعية والحقوقية وبدرجة أقل المنظمات التنموية التي تطرح رؤية نقدية للواقع وتسعى إلى إصلاح السياق السياسي والمؤسسي الذي تعمل فيه وفقاً لاستراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية.

ومع ذلك يمكن رصد بدايات لدور تلعبه المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة وبالتحديد السياسات المتعلقة بالرفاهة الاجتماعية.

تاسعاً: المنظمات العربية غير الحكومية ودورها في صنع سياسات الرفاهة الاجتماعية

بناء على ما سبق ذكره من أن هناك اهتمامات وليدة بقضايا الفقر والتهميش الاجتماعي من قبل المنظمات غير الحكومية العربية، يلاحظ أن هذه المنظمات تعمل في مجالات الرفاهة الاجتماعية، إما بمفردها وبمعزل عن الدولة تماماً من خلال ما تقوم به من مشروعات مستقلة، أو من خلال شراكة مع المؤسسات الحكومية.

من ضمن الأمثلة الدالة على **الحالة الأولى** الدور الذي تقوم به المنظمات غير

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٤.

الحكومية في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين في بلدان مثل مصر والأردن ولبنان[٤٢]. فعلى سبيل المثال في لبنان: فإن المنظمات غير الحكومية تسهم في خفض التكلفة الصحية ما بين ٣٠ في المئة و٤٠ في المئة، وفي الأردن تغطي المنظمات غير الحكومية ٦٠ في المئة من خدمات الرعاية الاجتماعية، وفي مصر يعتمد ١٤ في المئة من السكان على الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية[٤٣].

بيد أنه، كما سبقت الإشارة في موضع سابق، أن هذا النوع من النشاط لا يسعى في الأغلب الأعم إلى إحداث تعديل جوهري في السياق العام سياسياً ومؤسسياً.

أما في **الحالة الثانية** وهي حالة بناء الشراكة، فإن الأمر يختلف، فالشراكة في أحد أبعادها الأساسية هي إسهام مباشر في عملية صنع السياسة من جانب أطراف عملية الشراكة، كما إنها تسعى إلى تغيير السياق السياسي والمؤسسي العام.

برزت في الآونة الأخيرة نماذج وتجارب للشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجالات عديدة في الوطن العربي، مثل تنمية العشوائيات والتعليم ومكافحة الفقر والتنمية الريفية ومواجهة البطالة وغيرها. فعلى سبيل المثال في قضية مكافحة الفقر أصدرت دول عربية عديدة استراتيجيات لمكافحة الفقر شارك في إعدادها ممثلون عن المجتمع المدني. كما خصت هذه الإستراتيجيات المنظمات غير الحكومية بأدوار محددة.

في مصر ظهرت في عام ٢٠٠٣ مبادرة قومية لرعاية الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع)، حيث تأسست شراكة بين المجلس القومي للطفولة والأمومة وهو مجلس شبه حكومي، وشبكة الجمعيات الأهلية المعنية بوضع استراتيجية متكاملة للحد من الظاهرة. وعلى المنوال نفسه قامت شراكة بين المجلس القومي للمرأة وحوالى ٣٠٠ جمعية أهلية في مصر لمساعدة المرأة المعيلة لأسرة[٤٤].

وإذا تناولنا قضايا فرعية في إطار سياسات الرفاهة الاجتماعية مثل التعليم والصحة وغيره سنجد بعض التجارب الوليدة.

---

(٤٢) انظر المزيد عن هذا الدور: عبد الله الخطيب، «المملكة الأردنية الهاشمية؛» هاشم الحسيني، «الجمهورية اللبنانية،» وأماني قنديل، «جمهورية مصر العربية،» في: المصدر نفسه.

(٤٣) أماني قنديل، محرر، **الإسهام الاقتصادي والاجتماعي في المنظمات الأهلية العربية في الدول العربية، دراسات حالة: الأردن ـ لبنان ـ مصر ـ تونس** (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ١٩٩٩)، ص ٢٦٢.

(٤٤) **التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٣.**

١ ـ قضية التعليم

ما زالت قضية التعليم تشكِّل مع مطلع الألفية الجديدة تحدياً ضخماً سواء على مستوى القيد في التعليم الأساسي، أو تكافؤ الفرص بين الجنسين، أو على صعيد مواجهة مشكلات التسرب من التعليم وتحسين نوعيته. تحظى هذه القضية باهتمام عديد من المنظمات غير الحكومية في بلدان عربية مثل مصر ولبنان والسودان وتونس والكويت(٤٥).

بدأت في مصر تجربة شراكة بين وزارة التربية والتعليم وبعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم (١٧٤) جمعية بهدف مواجهة مشكلات التعليم المتعددة. هدفَ نموذج الشراكة إلى تحسين العملية التعليمية في المناطق الفقيرة وإشراك الأهالي والطلاب في تحسين بيئة التعليم، ولكي تؤطر وزارة التربية والتعليم هذا النموذج، أُنشئت إدارة بالوزارة للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم عام ١٩٩٩. اضطلعت هذه الإدارة المذكورة بمهام رئيسة من أبرزها إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية النشطة في مجال التعليم والتنسيق بين هذه الجمعيات وصنَّاع السياسة التعليمية. كما شكلت الوزارة لجنة تنسيقية تضم في عضويتها ممثلي الوزارة وممثلي الجمعيات الأهلية، وعقدت اجتماعاً موسعاً يحدد ملامح هذه الشراكة.

واللافت للانتباه صدور قرارات وزارية تيسر من مهمة الجمعيات الأهلية وتمهد الطريق لها. مثل القرار الوزاري رقم ٦١٣ لسنة ١٩٩٨، الذي تم بمقتضاه تعديل تشكيل مجالس الآباء والمعلمين بحيث تضم في عضويتها ممثلاً عن الجمعيات الأهلية النشطة في مجال التعليم، وأيضاً القرار الوزاري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٠ بشأن مشاركة الجمعيات الأهلية في دعم وإنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع. وخلال السنوات القليلة الماضية انعكست هذه الشراكة على المجتمع بوضوح حيث قامت الجمعيات الأهلية في الأحياء الفقيرة والعشوائية بالتعاون مع الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين باستكمال البنية الأساسية لمئات من المدارس ورفع شعار مدرسة جميلة نظيفة متطورة. كذلك قامت مجموعة من الجمعيات بتنفيذ مشروع رفع كفاءة العملية التعليمية في مئة مدرسة حكومية في عدد من المحافظات التي استهدفت المعلمين في هذه المدارس، فضلاً عن الإمداد بالحواسب الآلية.

وفي تونس دخلت بعض الجمعيات الأهلية في شراكة مع وزارة الشؤون

(٤٥) **دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي (السودان ـ فلسطين ـ مصر ـ المغرب ـ اليمن)** (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٥)، ص ١٥ -٢٣.

الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار. ففي عام ٢٠٠٠ تم البدء في برنامج وطني برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية، يطمح إلى تخفيض نسبة الأمية الأبجدية من ٢٧ في المئة إلى ٢٠ في المئة في عام ٢٠٠٤، وتم تنفيذه من خلال ٢٤ جمعية جهوية و٦٠ جمعية محلية.

٢ ـ مكافحة الفقر

شهد عام ٢٠٠٣ في بيروت إطلاق تقرير لبنان حول الأهداف الإنمائية للألفية من مبنى الأمم المتحدة هناك. هذا فضلاً عن عدد من أوراق العمل والمنتديات والأنشطة التي نظمتها وكالات الأمم المتحدة العاملة في لبنان والمؤسسات الحكومية والقطاع الأهلي للإحاطة بموضوع التنمية والفقر، ووضع خطوات واستراتيجيات واضحة للتعامل مع هذه القضية.

وجدير بالذكر أن هناك عديداً من الجمعيات الأهلية النشطة في لبنان في مكافحة الفقر، وتسعى إلى توفير شبكة تأمين للفقراء ومشروعات مولدة للدخل. كما تتفق الجمعيات الأهلية مع الحكومة في تحديد بعض معوقات التنمية في لبنان، ولكنهما تختلفان في تحديد الأسباب والمسؤوليات والخطوات الواجب تنفيذها. وفي محاولة إلى تعزيز التقارب بين القطاع الأهلي والمجلس النيابي، يجرى دورياً تنظيم ندوات في البرلمان اللبناني تحت عنوان ترتيبات التعاون بين مجلس النواب وهيئات المجتمع المدني. وتهدف الندوات إلى تعزيز علاقة المواطنين بمجلس النواب وإتاحة الفرصة أمام الجمعيات الأهلية في طرح المشكلات.

في فلسطين تم إنشاء اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر وتضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني الفلسطيني والوزارات الفلسطينية المختلفة والقطاع الخاص وبعض ممثلي الجهات المانحة. قامت اللجنة بإصدار أول تقرير فلسطيني عن الفقر بدعم من البنك الدولي، ثم قامت بعد ذلك، وبدعم من الحكومة البريطانية، بإجراء بحث واسع عن الفقر في فلسطين، وتم إصدار تقرير البحث الذي تضمن تقارير جزئية عن الفقر من وجهة نظر الفقراء في ١٦ محافظة فلسطينية، بالإضافة إلى التقرير الشامل. كما تم تنظيم عديد من ورش العمل في مختلف المناطق الفلسطينية لعرض نتائج التقرير. يُعَد إصدار هذا التقرير عملية مهمة ساهمت في إجراء نقاش جدي بين مختلف الأطراف المؤثرة في عملية التنمية حول الموضوعات الأساسية المتعلقة بالفقر، والأهم من ذلك أنه تم من خلاله وضع أسس استراتيجية فلسطينية لمحاربة الفقر. ما زالت اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر تقوم بعملها للتأكد من أن وزارات السلطة الفلسطينية تأخذ بعين الاعتبار توصيات التقرير وتحاول أن تدمجها في

سياساتها العامة وبخاصة وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والصناعة والاقتصاد.

في تونس ـ ووفقاً للقانون الأساسي رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٩ ـ المتعلق بالقروض الصغيرة، سمح لعديد من الجمعيات التونسية في إطار علاقة شراكة مع البنك التونسي للتضامن إسناد قروض صغيرة للفئات ضعيفة الدخل من أجل تحسين ظروف حياتها. ويبلغ عدد الجمعيات الحاصلة على تراخيص من وزارة المالية لتنفيذ هذا البرنامج ٦٩ جمعية تستهدف مناطق متعددة من الجمهورية التونسية.

٣ ـ الصحة

يملك القطاع الأهلي في لبنان ٧٠٠ مركز صحي من أصل ٨٠٠ موجودة على الأراضي اللبنانية. وترى وزارة الصحة أن التعاون مع القطاع الأهلي لتنفيذ البرامج الوقائية قد أثبت فعاليته، ما يعني أهمية تعزيز هذا التعاون واعتبار العلاقة المتجسدة بعقود مع مراكز المؤسسات الأهلية بادرة تستحق الدعم.

وفي إطار تعزيز التوجه الجديد لوزارة الصحة بالانخراط في استراتيجية الرعاية الصحية الأولية، أقرت الوزارة عام ١٩٩٦ وبالتنسيق مع البنك الدولي إجراء عقود مع المؤسسات الأهلية، فأطلقت الاستراتيجية الوطنية للإعاقة الصحية الأولية بمشاركة مختلف القطاعات الصحية الوطنية الرسمية والأهلية والخاصة. وتم إجراء عقود مع ٣٠ مركزاً صحياً منها ٢٠ مركزاً تابعاً للقطاع الأهلي و١٠ تابعة لوزارة الصحة.

خاتمة

كان وراء بروز دور جديد للمجتمع المدني، وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة بصفة عامة وسياسة الرفاهة الاجتماعية بصفة خاصة، عوامل عديدة بعضها متعلق بدولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها في أوروبا الغربية، وأيضاً بما طرأ من تحولات على الدولة الرعائية في الوطن العربي وبخاصة منذ الثمانينيات، وما صاحب ذلك من إعادة النظر كلية في مفاهيم التنمية الكلاسيكية وأيضاً في دور الدولة.

كما كانت التغيرات الجذرية التي لحقت بالنظام العالمي من حيث هيكله وديناميات عمله وطبيعة العلاقات بين الفاعلين المختلفين، لها تأثيراتها الضخمة على إعادة النظر في أدوار كل من الدولة والمجتمع المدني.

وبالطبع لم تقتصر كل هذه التأثيرات على العالم الأول والثاني (سابقاً)، بل امتدت إلى العالم الثالث ومنه العالم العربي في الوقت الذي كان فيه هذا العالم غير مهيأ للتفاعل مع هذه التحولات، فقد تلقى العالم العربي هذه التأثيرات والضغوطات وهو

يمر بأزمة خانقة اقتصادياً وبخاصة في دوله غير النفطية، وفي ظل عدم قدرته على حسم إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

في هذا السياق كله برزت المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في التنمية على الصعيد العالمي. وقد التزمت، دولياً، كثير من أقطار الوطن العربي بضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة وبخاصة الاجتماعية.

لم تكن الدولة العربية هي الوحيدة التي تواجه مأزق التفاعل مع هذه التحولات، بل أيضاً المنظمات غير الحكومية التي وجدت نفسها فجأة ومن دون تمهيد مطالبة بسد الفراغ الذي انسحبت منه الدولة في مجالات الإنفاق الاجتماعي، فهذه المنظمات في أغلبها خيرية إحسانية، فضلاً عن ضعف الأطر المؤسسية والقدرات والمهارات التنظيمية لدى هذه المنظمات، فلم يكن هناك إلا القليل من المنظمات غير الحكومية التي هي على دراية بالتغيرات التي طرأت على مفاهيم وآليات التنمية. وعلى صعيد آخر فقد كانت الأطر القانونية (وما زالت في كثير من أقطار الوطن العربي) مقيَّدة لحركة المجتمع المدني ومنظماته الحكومية نتيجة أزمة الثقة القائمة بين الطرفين، فالعلاقة بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الوطن العربي لم تقم أبداً على أساس الاعتماد المتبادل.

وهكذا أصبحنا أمام طرفين مفترض أن يتعاونا معاً بحكم الضغوط الدولية والحاجة الداخلية ولكن في إطار علاقة غير صحية، أزمة ثقة، غياب أي خبرات للتفاعل والحوار.

ومع ذلك قامت المنظمات غير الحكومية بعديد من الأدوار وعوضت انسحاب الدولة من عديد من مجالات الرفاهة الاجتماعية مثل التعليم والصحة ومواجهة الفقر والبطالة وغيرها. بل تدريجياً بدأت كثير من الحكومات تقوم بإسناد جزء من مشروعاتها للمنظمات غير الحكومية، وشيئاً فشيئاً بدأت إرهاصات بناء شراكة، ولكنها ما زالت قليلة ومحدودة وتفتقر إلى الإطار المؤسسي المنظم لها، الذي يجعل دور المنظمات غير الحكومية يتجاوز مجرد تقديم الخدمات إلى فاعل أساسي ومحوري في عملية صنع السياسات وتنفيذها وتقويمها. كما إنّ هذا الإطار المؤسسي يجب أن يعترف باستقلال المنظمات غير الحكومية ويقبل تمثيلها في أجهزة صنع السياسة.

وأخيراً فإن الشراكة الناجحة تحتاج إلى قطاع ثالثٍ قوي ومتبلور تنظيمياً ومؤسسياً، ودولة قوية ذات شرعية واسعة تفرض النِّظام وتحترم حقوق الإنسان.

تعقيـــــب

صباح ياسين(*)

تمهيـد

مهما كانت الطريقة، أو اللغة التي نقرأ بها ما كتبه عبد الرحمن الجبرتي في **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، حين يصف أزمة العلاقة بين الحاكم والمحكوم في مصر آنذاك، ويقول واصفاً سوء الأحوال الاقتصادية ونتائجها، ويعرض ردود أفعال جماعية كنتيجة لعمق التوتر الاجتماعي: «وفي منتصف محرم اجتمع الفقراء والشحاذون رجالاً ونساءً وصبياناً وطلعوا إلى القلعة ووقفوا بحوش الديوان وصاحوا من الجوع فلم يجبهم أحد فرجموا بالأحجار»[(١)].

إن ذلك يمكّننا من الإحاطة بالحوليات التي شهدها عصره، والتطلع نحو الحراك الاقتصادي والاجتماعي، الذي أغنى مكونات التراث والتاريخ وأسهم في تشكيل صورة المجتمع وعلاقاته الداخلية والخارجية.

وقبل الجبرتي كان العلامة عبد الرحمن بن خلدون قد أشغل فكره وبحثه في أطوار الدولة واختلاف أحوالها وعلاقة الفرد والمجتمع بها، وتناول العصبية من مختلف أوجهها، ولو توافر على مفردات كتلك السائدة في خطابنا المعاصر لوضع عنواناً فرعياً لفصل من فصول مقدمته تحت مسمى «المجتمع الأهلي»، في إطار ما يقدمه تحت باب «أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها

(*) معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

(١) أحمد جدي، **محنة النهضة ولغز التاريخ في الفكر العربي الحديث والمعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٨٩.

أمره»[٢]. وكل ذلك يكشف لنا وبشكل جلي، جانباً من تطور الوعي الإنساني بأهمية تعدد أطر التنظيم وتباين مستوياتها، بالرغم من أن التباين ليس شرطاً للتعبير عن قدرة الأفراد والمجموعات في تمثل مصالحهم وغاياتهم، ولكن التفاعل الناتج من حركة التباين والاختلاف تقود إلى صياغة آفاق مضافة لأطر التمثيل الشعبي وتنشيط مساراتها.

وهنا نقف عند حدود طرفي المعادلة في مسار صياغة العلاقة بين الفرد وأصحاب السلطان والقرار، ويكشف ذلك عن مجموعة من التفاعلات المؤدية إلى بناء حدود العلاقات والمنافع، وهذه العملية المتسمة بالاستمرارية والتنوع تنتج لنا وبشكل غير مستقر، أشكالاً جديدة من الأدوار التي تؤثر بالتالي في عملية صنع القرار وتقود إلى تأسيس الجماعات المنظمة التي تبحث دوماً عن أدوارها في رسم السياسات والحفاظ على مصالحها وأهدافها.

وعلى هذا المستوى في الإحاطة بالتكوينات التي اتفق على تسميتها في الخطاب السياسي المعاصر، بالمجتمع الأهلي أو المجتمع المدني، فإن شكل تلك التكوينات لن يكون موحداً أو متجانساً، ولا يمكن أن يعبر عن مصالحه بصيغة منتظمة، فالمجتمع بحد ذاته تشكيل حيوي يتسم بالاختلاف والتوافق في الوقت ذاته، وفي أحيان عديدة لا يمكن أن تعبر منظومة اجتماعية واحدة عن مصالحها ومواقفها على مستوى واحد من التوتر والاتجاه، ولذلك فإن ما يميز المجتمع، والمجتمع المدني الأهلي بشكل خاص، هو طواعيته، أي إن التقاء القوى الفاعلة داخل المجتمع في أطر متنوعة: جمعيات، منظمات، أحزاب، نقابات، إنما يعبر عن الرغبة في العمل المشترك على قاعدة من الوعي الجمعي وباتجاه مصالح محدودة.

وفي العصر الحديث تطورت مفاهيم جديدة للإحاطة بمفهوم المجتمع المدني أو الأهلي ومنظماته، لتقدم جدلية جديدة في إطار العلاقة ما بين الدولة والجماعة والفرد، ولتعطي الفرد الحق في امتلاك عناصر القوة من خلال الانتساب إلى الجماعات لمواجهة العالم الخارجي ولضمان مصالحه أولاً، وفي المقدمة منها، الأمن

---

(٢) في نص كتاب طاهر بن الحسين لابنه عبد الله الذي يورده ابن خلدون ويعتبره (أحسن ما كتب) في موضوع العمران البشري والسياسة المدنية.. «واعلم أن الناس إذا أعطوا حقوقهم وأفضل أمانيهم لم يُرضهم ذلك ولم تطب أنفسهم دون رفع حوائجهم إلى ولاتهم طمعاً في نيل الزيادة وفضل الرفق منهم... وأكثر الإذن للناس عليك وأبرز لهم وجهك وسكن لهم حواسك واخفض لهم جناحك... واعرف ما يجمع عمالك من الأموال، وما ينفقون منها، ولا تجمع حراماً، ولا تنفق إسرافاً». انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٩)، المقدمة، مج ١، ص ٥٥٢ - ٥٥٣.

الشخصي، وضمان مستقبله من دون الانسلاخ عن المجتمع، أو الانزواء في إطار ضيق من الفردية والعزلة، وعبر ذلك تتشكل عملية دمج الفرد بالجماعة، بالدولة، وهذه الصيرورة لا يمكن أن تحدث أو تستمر من دون وضوح لهذه العلاقة، ومن دون ضمان وصول الفرد إلى موقع التمكن من المساهمة في اتخاذ القرارات، وهو ما يعرف بحق المشاركة السياسية.

من هذه النتيجة ينطلق بحث الدكتورة هويدا عدلي لتناول مؤسسات المجتمع المدني ودورها في رسم السياسة العامة وبضمنها سياسة إنفاق الخدمات التي تعبر في جوهرها عن الحق في التقدم وفي الرفاهية، ولتؤشر في الخطوة الأولى الأدوار الجديدة التي يفترض أن ينهض بها المجتمع المدني، والمتصلة بالتحول الديمقراطي وإمكانيات التأثير في صناعة السياسة والمصالح.

وإذ لا يمكن التسليم بوجود مجتمع منظم من دون حياة منظمة، فإن المنطق يقودنا إلى وضع صورة المجتمع المدني في إطار أوسع وهو مستوى تطور الحياة والمجتمع في بيئة معينة، ولا نبتعد عن الحقيقة حين نؤشر أن البرجوازية الصغيرة قد شكلت دوماً الوعاء أو المصدر الأول لتأسيس الجماعات المنظمة: الأحزاب والنقابات وجماعات الضغط وغيرها، ذلك أن المثقفين العضويين الذين يحملون فكرة التغيير قادرون على بناء مفهوم جديد للعمل الجماعي، يجاور دور الدولة. وهنا تطلق الدكتورة عدلي مفهوم (حالة الاعتماد المتبادل)، أي تناسق أدوار منظمات المجتمع المدني، وبناء شراكة فاعلة وناجحة بين الدولة والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة وتنفيذها، ولكنها ـ الباحثة ـ تحدد ذلك في مرحلتين:

الأولى، هي انطلاق منظمات المجتمع المدني للقيام بمشروعات صغيرة لمساعدة الفقراء والمهمشين، أو ما يطلق عليه ملء الفراغ الذي تتركه الدولة بعد انسحابها من دون أن تمارس ـ المنظمات ـ دوراً أساسياً في صنع السياسات. وتعلل الباحثة ذلك إلى دورات الأزمات الاقتصادية، وإلى ضغوط المجتمع الدولي للاعتراف بأدوار المجتمع المدني والإقرار باستقلاليته.

والثانية، تقدمها للوصول إلى منصة ممارسة الضغط والتأثير في مسار العمل السياسي، وهي النتيجة أو المحصلة المنطقية لتطور دور مؤسسات المجتمع الأهلي، وتصبح، المنظمات الأهلية، شريكاً في اتخاذ القرار وصناعة مضمونه، وتحمّل مسؤوليته لاحقاً.

ومن مضمون بحث الدكتورة عدلي أنها قد حددت الأهداف الثلاثة الرئيسة عبر تساؤلات عن أسباب الاهتمام بدور المجتمع المدني وإمكانية ممارسته دوره في صنع

سياسات الرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي، وذلك التساؤل يتصل بأبعاد الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي في صنع سياسات الرفاهة الاجتماعية وطبيعة وأبعاد وحدود ذلك الدور.

والإشكالية في كل تلك التساؤلات يمكن أن تلتقي في محور واحد، هو مدى النضج في التجربة الديمقراطية، وبتعبير آخر مستوى الوعي والممارسة على الصعيدين الرسمي والشعبي لقضايا ذات صلة بالمشاركة وحرية التعبير وحق التواصل وإنشاء المعرفة وتداولها، وجميعها فواصل حاسمة في تقرير المدى الذي يمكن أن تلعبه قوى المجتمع المدني على اختلاف أنواعها، في تناول الشأن السياسي والتعبير عن المصالح الاجتماعية، وبشكل خاص قضايا العدالة في توزيع الدخل، وتطوير مستويات الضمان الأسري، وغيرها من المسائل المتصلة بمحتوى الرفاهية الشاملة.

وكمقدمة للوصول إلى هذا المستوى الذي يؤهل منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي لممارسة دورها، لا بد من الإشارة إلى أن المجتمع العربي ما زال في صيغة التكوين على مستوى التكامل والتفاعل في إطار ومعنى (المجتمع الأهلي)، فالفردية سمة غالبة مرتبطة بعوامل تاريخية وطبيعية ومستوى التطور الحضري، وفقدان الأمن الاجتماعي، مضافاً إلى ذلك أن ضعف درجة كثافة الاتصالات داخل المجتمع العربي، حتى ضمن البيئة الواحدة، يقود إلى نقص المعرفة الميدانية المباشرة لظروف كل مجتمع على حدة، ولظروف بعضها البعض، سواء على مستوى قادة الرأي والفكر أو على مستوى المواطن العادي[٣].

وتأسيساً على ذلك فإنه لا يتوقع أن تنشأ منظمات مجتمع مدني تتقدم كثيراً بالوعي والممارسة عن بيئتها، فإذا كان المجتمع بحد ذاته يرقد تحت صخرة كبيرة من تراكم التخلف والعزلة، وهذا يصح بشكل كبير على مجتمعاتنا العربية الحديثة التكوين في إطار الدولة الوطنية الحديثة نسبياً، فإن ملامح تكوين منظمات مجتمع مدني سوف تتأثر بشروط نضج الدولة ذاتها كمؤسسات، أو في إطار وعي واحترام العلاقة مع منظمات المجتمع المدني، إذا اتسمت هذه العلاقة بالتوتر والريبة، فقد ساد مفهوم خاطئ من أن تكوينات المجتمع المدني، وبشكل خاص

---

(٣) وليد عبد الحي، **معوقات العمل العربي المشترك**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥٩.

ذات الطابع السياسي مثل الأحزاب والنقابات، إنما تهدف إلى التعرض للدولة والانقضاض عليها لإملاءات وأهداف سياسية بحتة. وفي المقابل فإن ظاهرة الدولة التسلطية في الوطن العربي إنما تتشكل، في أحد أسبابها الأساسية، من ضعف تكوين أدوار مؤسسات المجتمع المدني(٤)، وبالقدر الذي تنمو فيه الدولة التسلطية ويتسع دورها في الحياة العامة، فإن أية صيغة قانونية وعملية لتشكل منظمات أهلية ستبقى عاجزة وشكلية وغير معبِّرة عن فرص التشكل والأدوار المحتملة لتلك المنظمات.

وإذا كانت الدكتورة هويدا عدلي قد أشارت في أصل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بأنها «علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة تناقض أو خصومة» باعتبار المجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شروط قيامه عن طريق تقنين نظام الحقوق والواجبات ومبدإ الديمقراطية في تداول السلطة والمشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرارات بشأنها، إلا أن الواقع في الوطن العربي يحمل صورة أخرى مختلفة نوعاً ما، فقد سادت حالة من الشك أساساً لدى الدولة من تطور منظمات المجتمع المدني، وأسقط عليها ما تحمله الدولة القطرية العربية من مواقف إزاء الأحزاب السياسية، بل إن العديد من الدول العربية تعتبر منظمات المجتمع المدني تقليعة أجنبية مستوردة(٥)، وفي الغالب (تتطير) وتتوجس من النيات المضمرة وراء النداءات الدولية لتنشيط عمل منظمات المجتمع المدني، وكذلك من أساليب الدعم والتمويل التي تأخذ صيغاً متنوعة بين حالة وأخرى، والتوجس منها يبرر على أنه الخوف والخشية من (مسمار جحا) الذي يمكن أن يستغل للطَّرق على قضايا حقوق الإنسان والمشاركة السياسية وغيرها.

لقد أدى ذلك إلى نمط من الهلع من مسمى المجتمع المدني أو منظمات المجتمع الأهلي، من قبل الحكومات العربية، الذي أدى بدوره إلى مزيد من التضييق القانوني والعملي، فقد صدت في أكثر من بلد عربي، قوانين وتشريعات للجمعيات الأهلية، متضمنة صيغاً متعددة لتكبيل الأنشطة وتحديد أطر التعامل الداخلي والخارجي. وقد استُغل ذلك لممارسة السلطات الحكومية صلاحياتها لغلق جمعيات ومنظمات أهلية

---

(٤) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٥٥.

(٥) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العرب)**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٦٨.

بدعوى ارتكاب مخالفات مالية وإدارية، واعتقل عدد من نشطاء النقابات المهنية المعروفين بحماسهم للعمل المهني أو بمواقفهم السياسية المقاومة للتطبيع مع إسرائيل(٦).

وفي المقابل أيضاً اعتمدت بعض الحكومات سياسة تقييد العمل الخيري التطوعي الداعم لأنشطة منظمات المجتمع المدني وبخاصة في مجال التبرعات، تأثراً بمطالب الإدارة الأمريكية. وتجاوز ذلك الأمر إلى الطلب من الحكومات العربية إلغاء موافقات سابقة لتأسيس منظمات أهلية، وبروز ظاهرة إنشاء منظمات حكومية (GNGO) مقابل المنظمات غير الحكومية (N.G.O.s)، وتلك المنظمات (الحكومية وغير الحكومية) تعمل تحت سقف السلطة وبتوجيهها لمواجهة الأنشطة المستقلة للمنظمات الحكومية ولتوجهاتها ذاتها(٧).

إن الخوف المتبادل بين الأنظمة من جهة، والناشطين في ميادين العمل الطوعي الاجتماعي من جهة أخرى، قد أدى إلى عرقلة هذا النشاط أو انحساره في ميدان ضيق مؤطر بحدود العمل الاجتماعي الإنساني، وبشكل خاص في إطار قضايا الأسرة والطفولة. إنها بالتحديد ما يعبر عن فعاليات (الغوث) وسد الثغرة التي لا تستطيع الدولة أن تنشط خلالها.

وعلى الرغم من أهمية هذا النشاط، فإنه، وكما جاء في تعبير الدكتورة عدلي «لا يخلق إلا جزءاً في الرفاهية النسبية في غمار بحر معاكس وبيئة غير مؤاتية»، وبالتالي ربما يبرر للدولة انحسار تقديم خدماتها الأساسية الداعمة لقطاعات المجتمع، مثل أصحاب الحالات الخاصة (الإعاقة) أو الأيتام، أو الأسر ذات الدخل المحدود (تحت مستوى معدلات الفقر)، وتلك الأنشطة لا تستهدف الوصول إلى معنى ودلالة (الرفاهية)، بل إلى حدود معنى دلالة (الكفاية) في الحياة، وقد يبرر ذلك لبعض الحكومات الإنكار والتبرير، بل الدفاع عن عجزها عن مد مسؤولياتها الأخلاقية إلى قطاعات من المجتمع، وهي الأكثر والأشد حاجة إلى الرعاية والحماية وترك ذلك لأنشطة المجتمع الأهلي.

إن تلك المنظمات الطوعية الاجتماعية غير معنية أساساً بتوفير (الرفاهية)، ذلك

---

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٣).

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: دعوة للحرية وللحكم الصالح في العالم العربي** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٥).

أن محتوى ودلالة الرفاهية يتصلان بمدى قدرة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي على تحقيق أعلى مستوى لتنظيم المدخلات والمخرجات، وبالتالي ضمان حياة عادلة لكل المواطنين، وهذا هو الحصيلة أو المخرج النهائي المعبّر عن حدود مسؤولية الدولة، وحدود مسؤولية المجتمع الأهلي، ولكل من أطراف المعادلة الشرعية، فالدولة شرعيتها من مضمونها الأخلاقي ـ السيادي، ثم التنموي ـ الديمقراطي، أما منظمات المجتمع الأهلي فإن شرعيتها من قدرتها على تفعيل علاقتها بالمحيط الاجتماعي ـ الشعبي الذي تنشط من خلاله، وقدرتها على توفير إمكانات مساهمة كل المجتمع في رعاية كل المجتمع، وكل ذلك يقود إلى التحذير من توزيع المسؤوليات والاختصاصات بشكل غير منظم بين الدولة من جهة، ومنظمات المجتمع الأهلي من جهة أخرى، وهو ما يدفع إلى الإقرار بأهمية وجود مجتمع مدني مضمون من قبل الدولة، أي وجود ثقافة المجتمع المدني المتوافرة لدى النظام السياسي ولدى الأفراد والجماعات على حد سواء، ووجود علاقة تصالحية وتضامنية بين الطرفين، وليست علاقة الشك والريبة والتنافس والتناحر التي قد نجدها سائدة اليوم في الوطن العربي للأسباب التي سبق أن أشرنا إليها في المقدمة.

أولاً: المشاركة السياسية والنمو الحضري

في كتابه المنشور تحت عنوان **عن نوعية الحياة في الوطن العربي**[(٨)] يتحدث د. نادر فرجاني عن نوعية الحياة (Quality of Life)، واعتبر ذلك المفهوم مرتبطاً بمفهومين ثانويين أساسيين، وهما الرفاه (Welfare) والتنعم (Well-being)، وكذلك ربط مفهوم نوعية الحياة بمفاهيم أخرى للعلم الاجتماعي مثل التنمية (Development) والتقدم (Progress) والتحسن (Betterment) وإشباع الحاجات (Satisfaction of Needs) بالإضافة إلى الفقر (Poverty).

وبذلك حدد فرجاني عوامل ارتباط صور مستوى المشاركة السياسية والاجتماعية ومستوى الحريات العامة من بين صور مستوى الفقر والحياة العامة، فليس استهلاك الغذاء، بحسب فرجاني، الذي غالباً ما يقاس بالسعرات الحرارية أو البروتين، هو المعبّر عن تطور ونمو نوعية الحياة، بل إن المؤشر الحقيقي عن ذلك هو نمط الحياة الجماعية المنسجمة في إطار منظمات المجتمع المدني.

---

(٨) نادر فرجاني، **عن نوعية الحياة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

وعلى هذا الأساس فإن موضوع النمو الحضري، واتساع التنمية البشرية وأهمية كل ذلك، لا يمكن أن تكون بديلاً من النمو في المشاركة السياسية، ولا من اتساع إمكانات التعبير عن الرأي، ذلك أن مفهوم الرفاهية السياسية يسبق مفاهيم الرفاهية الاقتصادية.

هذه ليست معادلة سياسية متسمة بلغة الدعاية، وإنما هي تعبير ميداني له دلالاته ووقائعه التي لا تقبل الرد والتفنيد، فالتحولات السياسية باتجاه تحقيق أعلى معدلات التنمية في الحياة السياسية، و(الرفاهية) في فرص التعبير والمشاركة، تنعكس بشكل مباشر على الدلالات الرقمية الميدانية المعبرة عن تفاصيل معنى الرفاهية في الواقع، ذلك أن الانسجام والتوافق بين مصالح وأهداف الحكومات وشعوبها ينعكس على مستوى زيادة معدلات الوفرة التي تترجم متطلبات الرفاهية الاجتماعية، ولنأخذ نموذجاً من الواقع، نموذجاً قريباً يدلنا على أن غياب التوافق بين الحكومات وشعوبها، أو بين الحكومات وبعض الفئات من شعوبها، والذي يطلق عليه مصطلح الإهمال أو التهميش، يقود بشكل تبادلي إلى غياب الرفاهية وتردي الخدمات والضمانات الاقتصادية والاجتماعية، وما يفرزه بالتالي من احتقان قابل للتفجر والانفلات في أي لحظة كانت، وهو انفجار يقود إلى فوضى عارمة ويكشف في الوقت ذاته عن قصور الحكومات وإهمالها ـ عن قصد أو غير قصد ـ في رعاية قطاعات معينة من شعوبها، لسبب أو لآخر، وذلك هو نموذج الأحداث التي شهدتها ضواحي باريس مؤخراً، فهل يمكن أن نقول إن تطور مستوى المشاركة السياسية في دول أوروبية عريقة في التجربة الديمقراطية مثل فرنسا، قد منع تطور الاحتكاك بين قوى تشعر بالتهميش والإهمال وبين الحكومة؟

إن مؤشرات أخرى تدلنا على أن مستوى اهتمام الحكومات في قطاعات مثل التعليم والإعلام ونسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، يعكس في الغالب مستوى معالجة مسألة الفقر والفاقة، وتلبية الحاجات الأساسية. ويلاحظ في الجداول التي نشرها تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ عن مدى عوامل الارتباط بين اللامساواة بين الإناث والذكور (الجدول رقم ١٢ ـ ١)، ومدى استهلاك الصحافة ووسائل الإعلام وتداولها (الجدول رقم ١٢ ـ ٢)، وبين مستوى الحياة وتوفير الضمانات والتطور الحضاري بشكل عام. إن هذا الارتباط يستند في الواقع إلى المدى الذي يمكن أن تمارسه الدولة ومنظمات المجتمع المدني معاً، في بناء أسس الشراكة والتعاون وطرح برنامج متقارب في صياغة رؤية لآليات الإصلاح والتصدي للفساد، وإلى الدفاع عن مصالح كل فئات المجتمع، وتأسيس ضمانات قائمة على مبدإ الحقوق والواجبات، وليس بمعنى الدولة الرعوية التي تمنح من دون مقابل.

من هنا ينبغي أن نتفهم حقيقة العوامل المساهمة في صناعة سياسة الرفاهة الاجتماعية، ولا نقصد بذلك وضع برنامج خدمات مجانية لمن لا يستطع الوصول إلى فرصة امتلاك الخدمة والتمتع بها، ولكن المستهدف في ذلك هو ثقافة الحق في الرفاهية، وثقافة التمتع بالرفاهية وانعكاس ذلك على دور الأفراد والجماعات في تطوير صيغ وأساليب تقليص مساحة الحاجة، أي إن تخرج منظمات المجتمع المدني من الطوق الذي وضعته لها الدولة، وتحديدها بتقديم الخدمات التكميلية أو حتى التجميلية لصورة المجتمع إلى المدى الأوسع، وهو مشاركة الدولة في برامج الخدمات في إطار سياسة الرفاهة الاجتماعية، وفي إطار مختلف من صيغة الدولة الراعية، وقريباً من مفهوم المجتمع المتضامن مع الدولة، المجتمع الذي يتمتع بكثافة عالية من الوعي، وقدرة متزايدة على الاستجابة للتطور الحضاري، وبذلك يؤسس المعنى الأكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية، وهو قدرة المواطن على التعبير والتأثير الفعلي في إطار اتخاذ القرارات وتحمل مسوؤلية تنفيذها.

إن العيب الأساسي الذي تعانيه معادلة الدولة ومنظمات المجتمع المدني، لا يحضر في إطار نظرة الدولة وخططها وبرامجها السياسية، أو من تحسسها وشكوكها في أهداف تلك المنظمات، بل من اختلال آخر يعرقل اتساق تلك العلاقة، والذي يتركز في اقتناع الدولة بحقها الشرعي أو بأهليتها في تقديم كل الخدمات والرعاية، وخوفها وتحسسها من أن كل من يتقدم إلى ذلك الميدان إنما ينافسها، ويعتدي على أهليتها وشرعيتها، وينصّب نفسه مراقباً ومحاسباً لأفعالها، وهو نوع آخر من الاستبداد مهما كانت البراقع التي تغلّفه(٩) وتقف وراءه. وهنا تنفرط العلاقة، فالديمقراطية وحدها ليست الحل السحري الذي يؤطر تلك العلاقة ويضعها في توازن مع مصالح المجتمع، وإنما يتعلق بمدى استعداد الطرفين: الدولة والمجتمع، للتضحية في سبيل المصالح المشتركة، وهو الوصول إلى ما يمكن من الكفاية ثم إلى الرفاهة الاجتماعية(١٠).

---

(٩) يقول عبد الرحمن الكواكبي: «إن الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب الذي لا تسامح فيه». انظر: عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة للكواكبي**، سلسلة التراث القومي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤) ص ٤٣٨.

(١٠) ويقول عبد الرحمن الكواكبي: «وقد يبلغ ترقي التركيب في الأمم إلى درجة أن يصير كل فرد من الأمة مالكاً لنفسه تماماً، ومملوكاً لقومه تماماً، فالأمة التي يكون كل فرد منها مستعداً إلى افتدائها بروحه وبماله، تصير تلك الأمة، بحجة هذا الاستعداد في الأفراد، غنية عن أرواحهم وأموالهم». انظر: المصدر نفسه، ص ٥٢٢.

وعندما نحاول الاقتراب من صورة هذا الموضوع في الوطن العربي، فإننا نواجه علاقة مرتبكة يسودها الشك بين الدولة والمنظمات الأهلية والأفراد، وهي تراكم لعقود من الزمن، لم تستطع خلاله الدولة القطرية عبور حاجز الثقة في العلاقة، وبناء شراكة حقيقية.

ولذلك نحن قبل كل شيء بحاجة إلى البحث عن جدليات جديدة تؤطر صيغ العلاقة ما بين الدولة والجماعة والفرد، وأن يكون التفكير في مصالح الفرد متوافقاً، وليست متقاطعاً مع السعي للأمن والضمان الاجتماعي، وأن تتركز الجهود على بناء مشروع تطور اجتماعي مشترك بين الدولة والمجتمع والفرد، قد تعبر عن بعض جوانبه منظمات المجتمع الأهلي، ولكن ذلك يجب أن يكون بأسره في إطار السعي نحو تحقيق مشروع حضاري نهضوي يضع أهداف التنمية البشرية الحقة في إطارها العملي[١١].

وهنا تصطف منظمات المجتمع الأهلي في موقعها المناسب والعملي، وتأخذ منظمات المجتمع المدني (الأهلي) مكانها، ليس باعتبارها الوسيط بين الدولة والفرد، بل هي مؤسسات لها وظيفة اجتماعية ومبدئية، وبشكل خاص في إطار المراقبة والممارسة، والمشاركة في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وحتى لا نصيب منظمات المجتمع الأهلي في الوطن العربي بالحيف والإنقاص من دورها، لا بد من الإشارة إلى أن تطور تلك المنظمات ومدى فاعليتها، يبقى مرهوناً ومرتبطاً بمدى تطور الحياة السياسية والاجتماعية في بيئة معينة، إذ إنه بالقدر الذي تزدهر فيه حياة المشاركة والشفافية، ستأخذ تلك المنظمات دورها وستفعِّل أنشطتها، ليس في إطار التعبير عن أهدافها في تحقيق أنواع من العون، وبشكل خاص في خدمات الصحة والتعليم فحسب، وإنما من أجل وضع الإطار الصحيح الذي يقود إلى أن تكون فاعلة في الشراكة الحقة في صناعة المستقبل، وبناء أسس دولة الرفاهة الاجتماعية المنشودة.

---

(١١) للمزيد انظر: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ٢٠٠٥)، ص ٩٨٥.

الجدول رقم (١٢ ـ ١)
اللامساواة بين الإناث والذكور في التعليم

البلـــد	معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ٢٠٠٢		معرفة القراءة والكتابة بين الشباب ٢٠٠٢		صافي القيد الابتدائي ٢٠٠١/٢٠٠٢		صافي القيد الثانوي ٢٠٠١/٢٠٠٢		إجمالي القيد بالتعليم العالي ٢٠٠١/٢٠٠٢	
	معدل الإناث (كنسبة مئوية لمن تبلغ أعمارهن ١٥ وأكثر)	معدل الإناث (كنسبة مئوية من معدل الذكور)	معدل الإناث كنسبة مئوية لمن تبلغ أعمارهن ١٥ ـ ٢٤ سنة)	معدل الإناث (كنسبة مئوية من معدل الذكور)	النسبة للإناث (في المئة)	نسبة الإناث إلى الذكور	النسبة للإناث (في المئة)	نسبة الإناث إلى الذكور	النسبة للإناث (في المئة)	نسبة الإناث إلى الذكور
الأردن	٨٥,٩	٩٠	٩٩,٥	١٠٠	٩٢	١,٠١	٨١	١,٠٣	٣١	١,٠٢
الإمارات	٨٠,٧	١٠٧	٩٥,٠	١٠٨	٨٠	٠,٩٧	٧٤	١,٠٥	..	..
البحرين	٨٤,٢	٩٢	٩٨,٩	١٠٠	٩١	١,٠١	٨٦	١,١٢	٢٨	١,٨٦
الجزائر	٥٩,٦	٧٦	٨٥,٦	٩١	٩٤	٠,٩٧	٦٤	١,٠٦	..	..
السعودية	٦٩,٥	٨٣	٩١,٦	٩٦	٥٧	٠,٩٢	٥١	٠,٩٣	٢٦	١,٤٩
السودان	٤٩,١	٦٩	٧٤,٢	٨٨	٤٢	٠,٨٣	..	..	٦	٠,٩٢
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الكويت	٨١,٠	٩٦	٩٣,٩	١٠٢	٨٤	٠,٩٩	٧٩	١,٠٥	٣٢	٢,٥٨

يتبـــع

تابـــع

المغرب	٣٨,٣	٦١	٦١,٣	٧٩	٨٥	٠,٩٣	٢٨	٠,٨٣	٩	٠,٨٠
اليمن	٢٨,٥	٤١	٥٠,٩	٦٠	٤٧	٠,٦٦	٢١	٠,٤٦	٥	٠,٢٨
تونس	٦٣,١	٧٦	٩٠,٦	٩٣	٩٧	٠,٩٩	٩٦	١,٠٤	٢١	٠,٩٧
جزر القمر	٤٩,١	٧٧	٥٢,٢	٧٩	٥٠	٠,٨٤	..	..	١	٠,٧٣
جيبوتي	..	..	..	..	٣٠	٠,٧٧	١٣	٠,٦٣	١	٠,٨٠
سوريا	٧٤,٢	٨٢	٩٣,٠	٩٦	٩٦	٠,٩٥	٣٧	٠,٩١	..	..
عمان	٦٥,٤	٨٠	٩٧,٣	٩٨	٧٥	١,٠١	٦٨	١,٠٠	١٠	١,٦٧
الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	٩٥	١,٠١	٨٣	١,٠٦	٣٠	٠,٩٨
قطر	٨٢,٣	٩٧	٩٥,٨	١٠٢	٩٤	٠,٩٨	٨٠	١,٠٦	٣٤	٢,٦٩
لبنان	..	..	..	..	٨٩	٠,٩٩	..	..	٤٨	١,١٤
ليبيا	٧٠,٧	٧٧	٩٤,٠	٩٤	..	..	..	..	٦١	١,٠٩
مصر	٤٣,٦	٦٥	٦٦,٩	٨٥	٨٨	٠,٩٦	٧٩	٠,٩٥	..	..
موريتانيا	٣١,٣	٦١	٤١,٨	٧٣	٦٥	٠,٩٦	١٣	٠,٨٣	١	٠,٢٧

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٤).

الجدول رقم (١٢ ـ ٢)
الصحافة ووسائل الاتصال

البلـــد	مقياس حرية الصحافة(*)	عدد القتلى من الصحافيين والإعلاميين ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠	عدد نسخ الصحف اليومية (لكل ١٠٠٠ فرد) ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠	عدد خطوط الهاتف الرئيسية (لكل ١٠٠٠ فرد) ٢٠٠٢	عدد مشتركي الهواتف الخليوي (لكل ١٠٠٠ فرد) ٢٠٠٢	عدد مستخدمي الإنترنت (لكل ١٠٠٠ فرد) ٢٠٠١
الأردن	مشاكل ملحوظة	صفر	٧٥,٥	١٢٧	٢٢٩	٥٨
الإمارات	مشاكل ملحوظة	صفر	..	٢٩١	٦٤٧	٣١٣
البحرين	مشاكل ملحوظة	صفر	..	٢٦١	٥٧٩	٢٤٦
الجزائر	مشاكل ملحوظة	١٠٧	٢٧,٣	٦١	١٣	١٦
السعودية	وضع خطير جداً	صفر	..	١٥١	٢٢٨	٦٥
السودان	وضع صعب	صفر	..	٢١	٦	٣
الصومال	وضع صعب	١٧	..	..	..	..
العراق	وضع خطير جداً	١١	..	٣٠(**)	..	..
الكويت	مشاكل ملحوظة	٤	..	٢٠٤	٥١٩	١٠٦
المغرب	مشاكل ملحوظة	صفر	٢٨,٣	٣٨	٢٠٩	٢٤
اليمن	وضع صعب	صفر	..	٢٨	٢١	٥
تونس	وضع خطير جداً	صفر	١٩,٠	١١٧	٥٢	٥٢

يتبـــع

تابــــع

جزر القمر	مشاكل ملحوظة	صفر	..	١٣	صفر	٤
جيبوتي	وضع صعب	صفر	..	١٥	٢٣	٧
سوريا	وضع خطير جداً	صفر	..	١٢٣	٢٣	١٣
عمان	مشاكل ملحوظة	٩	..	٩٢	١٨٣	٧١
الأراضـــي الفلسطينية المحتلة	مشاكل ملحوظة	صفر	..	٨٧	٩٣	٣٠
قطر	مشاكل ملحوظة	صفر	..	٢٨٦	٤٣٣	١١٣
لبنان	مشاكل ملحوظة	٦	..	١٩٩	٢٢٧	١١٧
ليبيا	وضع خطير جداً	صفر	..	١١٨	١٣	٢٣
مصر	وضع صعب	صفر	٣١,٢	١١٠	٦٧	٢٨
موريتانيا	وضع صعب	صفر	..	١٢	٩٢	٤

ملاحظتان: (*) يتكون المقياس من خمسة مستويات: وضع جيد، وضع مرضٍ، مشاكل ملحوظة، وضع صعب، وضع خطير جداً.
(**) UNICEF.

المصادر: المصدر نفسه؛ «صحفيون بلا حدود،» <http://www.rsf.fr/rubrique.php3?id_rubrique=43>، الاتحاد العالمي للصحفيين <http://www.ifj.org/pdfs/safetyapp2.pdf>، و UNESCO: <http://stats.uis.unesco.org/eng/TableViewer/Wdsview/dispviewp.asp?ReportId=27>.

المناقشـــــات

١ ـ يان هننغسون

هل التمويل من الخارج للمنظمات غير الحكومية يسبب مشاكل؟ وهل يعني زيادة التوتر بين الدولة والمنظمات؟

هل تلعب تلك العلاقات غير الدولية دوراً إيجابياً لتقريب العولمة من المواطنين؟ أقصد بذلك مثلاً الحركة المسكونية التي ساندت الكنائس الفلسطينية تحت عبء الاحتلال الإسرائيلي.

٢ ـ عدنان شومان

المجتمع المدني، وأُفضل استخدام المجتمع الأهلي أو المنظمات غير الحكومية، يفترض طبعاً أن لا تكون متعارضة مع عمل الدولة بأي شكل، لأنه ارتبط بالذهن في بعض الأقطار العربية وبخاصة في سوريا، أن أية إشارة لنشاط المجتمع المدني يعتبر نوعاً من المعارضة والتعارض مع الدولة وأجهزتها. وقد حدثت مشادات أدت إلى تعارض واضح وصِدام مع أجهزة الأمن أديّا إلى الاعتقال والسجن.

ويبدو أن بعض أجهزة الدول في الأقطار العربية لا تسمح بأي تنظيم مدني أو أهلي إذا لم يكن تحت رعاية الدولة ويعمل تحت جناحها وبأوامرها. وقد أشار الدكتور صباح إلى عدم تسامح السلطة في بلادنا مع نشاطات المجتمع المدني إذا لمست الخطوط الحمراء، أي الأمور السياسية والمطالبة بالديمقراطية والمطالبة بالحقوق المدنية، أو قبلت بعض منظمات الأهلية مساعدات ودعماً من الخارج كما حصل في مصر وغيرها.

٣ ـ عبد القادر النيال

شكراً السيد الرئيس،

لا بد في البدء من التعبير عن الشكر والتقدير للجهد الذي بذلته الدكتورة هويدا عدلي في إعداد البحث القيم والمهم الذي قدمته، والشكر والتقدير موصول

أيضاً للأخ الدكتور صباح ياسين على تعقيبه الذي أثرى الموضوع.

في غالبية الدول النامية يصعب الحديث عن الدولة والمجتمع، فالدولة قد ابتلعت المجتمع، والسلطة ابتلعت الدولة، والحاكم ابتلع السلطة.

في غالبية البلدان النامية يوجد جمعيات أهلية خيرية يغلب عليها الطابع العائلي أو المحلي أو الديني أو الطائفي، حيث تقوم بتقديم معونات في إطار التكافل الاجتماعي.

إلى جانب الجمعيات الأهلية يوجد مؤسسات وهيئات سياسية ونقابات وأحزاب تسير في معظمها في ركاب السلطة.

خلال العقود الأخيرة ازداد اهتمام الخارج (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) بمنظمات المجتمع المدني في البلدان النامية، وسعى جاهداً لتشجيع البلدان النامية على تشكيل منظمات المجتمع المدني وتوفير الدعم المالي والمعنوي لها.

الغرض من تشجيع الولايات المتحدة وأوروبا البلدان النامية لإقامة منظمات المجتمع المدني ودعمها، تتلخص في المساعدة في القيام بأعمال الإغاثة والأعمال الإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ والعمل على اختراق المجتمع في البلدان النامية والقفز من فوق الدولة من أجل إيجاد مرتكزات لها في تلك البلدان لتحرير مخططاتها وسياساتها.

في غياب الحياة السياسية وضعف المعارضة المعترف بها وغير المعترف بها في البلدان النامية، كان من الطبيعي أن تتجه منظمات المجتمع المدني إلى الانغماس في القضايا السياسية من دون أن يكون لديها القواعد الشعبية الواسعة، ما يجعلها غير فاعلة على الأرض وغير قادرة على فرض مطالبها على الأنظمة لتحقيقها. وبذلك تحولت بعض منظمات المجتمع المدني إلى مجموعات نخبوية تطرح عناوين إصلاحية غير قابلة للتنفيذ في محاولة لإحراج الدولة.

ما أريد أن أخلص إليه، أن وجود منظمات مجتمع مدني ناضجة ومستقلة يتطلب إعادة الحياة السياسية إلى المجتمع في إطار ديمقراطي يوفر للفرد فرصاً متكافئة للمشاركة في الشؤون العامة والمساهمة في صنع القرار.

٤ ـ منير الحمش

سوف أستعيض عن مداخلتي بأربعة أسئلة:

١ ـ لماذا تُبرز الولايات المتحدة (والغرب) الحرص على منظمات المجمع المدني في المنطقة العربية؟

٢ـ لماذا يكون بإمكان الولايات المتحدة (والغرب) اختراق منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية عن طريق ما يدعى المساعدات وتقديم النصائح والتدريب؟

٣ـ لماذا يحرص الرئيس الأمريكي بوش على إعطاء دور للمجتمع المدني في مشروع الشرق الأوسط الكبير؟

٤ـ هل من الطبيعي أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور سياسي. وهل سيؤدي ذلك إلى اختلاط الأمور بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني؟

٥ ـ ناصر عبيد الناصر

لقد شهد المجتمع العربي السوري انقطاعاً في ظاهرة المجتمع المدني منذ الوحدة السورية ـ المصرية في عام ١٩٥٨، وعندما أقدمت التجربة الناصرية على تفكيك الأحزاب السياسية، وتحطيم ظاهرة التنوع السياسي في سوريا ومصر، عمدت إلى تأسيس دولة «تحالف قوى الشعب العامل» التي ابتلعت المجتمع المدني. . في صورة الحزب الواحد. . الاتحاد الاشتراكي.

وبعد استلام حزب البعث العربي الاشتراكي قيادة الدولة والمجتمع، لعب مفهوم «الطليعة الثورية» دوراً مهماً في الحياة السياسية تحت غطاء «الشرعية الثورية» وتطبيق صيغة الديمقراطية الشعبية.

وفي جوّ المتغيرات الدولية العاصفة وتحت تأثير الحراك السياسي الذي عرفته البلاد في مطلع الألفية الثالثة، انبعثت في البلاد منتديات المجتمع المدني كون ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية لم يستوعب جميع التنظيمات والحركات السياسية، ونتيجة إلى غياب قانون الأحزاب، اندفعت مؤسسات المجتمع المدني لتمارس العمل السياسي وتبتعد عن الاهتمام بالشأن العام من تربية وتعليم وصحة.

وفي السنوات القليلة الماضية تجاوزت بعض مؤسسات المجتمع المدني الحقل السياسي، لتطرح قضايا طائفية ومذهبية وإثنية عرّضت الوحدة الوطنية للخطر، ما دفع القيادة السياسية إلى إغلاق المنتديات وملاحقة الذين راحوا يروّجون «للوصفة الأمريكية» والاستقواء بالخارج لمواجهة النظام في سوريا، وعلى الرغم من ذلك تم الإبقاء على بعض منتديات المجتمع المدني التي تعمل تحت السقف الوطني وتحرص على الوحدة الوطنية، إيماناً من القيادة السياسية بأن ظاهرة المجتمع المدني ليست بالذميمة، ولا سيما إذا تم تحصينها من الاختراق الأجنبي نظراً إلى كونها تنطوي على مزايا.

وأخيراً أتوجه بسؤالين إلى الدكتورة هويدا عدلي:

الأول، هل الجمعيات الخيرية تندرج في إطار مؤسسات المجتمع المدني؟

ثانياً، ما السبيل إلى تحصين مؤسسات المجتمع المدني من الاختراق الأجنبي؟

٦ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

١ ـ أحد عناصر المجتمع المدني، بحسب البحث، هو وجود نظام قانوني، أي دولة القانون، تحدد الحقوق التي تكفل الاستقلال الذاتي لهذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة، والسؤال هنا: في أي بلد عربي نجد هذه الدولة، دولة القانون؟

٢ ـ أليس الحديث هنا عن المجتمع المدني، أي في بلداننا، وبالذات في صورته الحضارية، كمن ينفخ في قربة مثقوبة؟ فما هو موجود في الواقع ليس المجتمع المدني المعاصر الذي يقوم على أساس الوطنية الشاملة بعيداً عن المواصفات التقليدية، بل مجتمع مدني تقليدي يرتبط بولائه للدين ـ الطائفة و/ أو القبيلة ـ العشيرة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن البحث قد ترك ما هو قائم وتحدث عن ما هو غائب.

٣ ـ مقولة: «لا دولة من دون مجتمع مدني ولا مجتمع مدني من دون دولة» تعميم مخلّ في شطرها الأول، فهناك دول كثيرة تغيب عنها منظمات المجتمع المدني حتى اليابان، فهي حققت مرحلة رفيعة في مسيرتها الديمقراطية في غياب أو ضعف هذه المنظمات فيها.

٤ ـ حتى لا نتصور أن منظمات المجتمع المدني الأوروبية اقتصرت على أعمال الخير والإحسان، فإن المنظمات النسائية لم تكتف بانتزاع حق المرأة بالمشاركة في الانتخابات ـ الاقتراع والترشيح ـ فحسب، بل كذلك قادت ممارساتها إلى إلغاء مفهوم العائلة الأبوية.

٥ ـ في ما يخص منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي، فقد ترتب على الأوضاع السياسية المتخلفة، تخلف هذه المنظمات، فهي مضغوطة بين الإجراءات القانونية والإدارية ومواقف السلطات منها وبين غلبة الأفكار والجماعات التقليدية. كما إنّ علاقاتها مع السلطة الحكومية بدلاً من أن تقوم على الثقة والتعاون والاستقلال الذاتي، فهي تعاني ممارسات أجهزة السلطة منذ نشوئها: صعوبة إجراءات التسجيل والإشهار في ظل آلية تشريع موجهة للهيمنة عليها. . قيود شديدة على مواردها المالية. . عقوبات صارمة تواجه أعضاء مجالس إداراتها عند المخالفة (المعارضة). . احتكار السلطة للإعلام والحد من حرية الصحافة. . حريات عامة وحقوق مدنية منقوصة ومشوهة. . وهذه الممارسات عكست آثاراً سلبية على مؤسسات المجتمع المدني.

٦ ـ في محاولة لملمة بعض الأفكار الواردة في البحث بشأن منظمات المجتمع المدني العربية، هناك حديث إيجابي عن دور المجتمع المدني في بناء دولة الرفاهية، وحديث آخر بشأن ممارسة المؤسسات الدولية والعالم الغربي الضغط لتفعيل المجتمع المدني في دولنا وفي ظروف تفكيك أجهزة الدولة في مجال التدخل الاقتصادي لصالح السوق المفتوحة، وفي مجال آخر هناك حديث عن زيادة دور المجتمع المدني لكسب مزيد من السلطة في ظروف تراجع تدخل الدولة. . ومع التوجه العام القائم في الغرب لتركيز وجود الشركات المتعدية الجنسية في أسواقنا ومجتمعاتنا بحيث تصبح حكوماتنا حارسة لمصالحها في سياق العولمة، يتراءى عندئذ احتمالات ظهور الصراعات في وجه المجتمع المدني للسير في أحد اتجاهين: التبعية للشركات المتعددة الجنسية وخدمة مصالحها كما هي حال أنظمتنا باتجاه ترسيخ تطور التخلف، والحصيلة الأخطر في هذا الاحتمال ستنصبّ على إلغاء القواعد الشعبية ذات التوجهات الوطنية، بل إنهاء حركة التحرر الوطني، والطريق الآخر هو السير باتجاه الاستقلال الوطني والمساهمة في التنمية لصالح تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، وهنا قد تكون الحاجة ماسة لدراسة سبل دعم المجتمع المدني وكيفية اتخاذ المسار المؤدي لخدمة المصالح الوطنية؟ من هنا قد تكون الدعوة مبررة لتخصيص ندوة لدراسة إمكانات تفعيل المجتمع المدني في الوطن العربي باتجاه ترسيخ المسار الوطني للقاعدة الشعبية التي تشكل خط الدفاع الأخير في مواجهة الهجمة الإمبريالية على المنطقة العربية.

٧ ـ عبد الغني عماد

هناك بعض الإضافات أرى ضرورة التنبيه إليها وتتعلق بفعالية مؤسسات المجتمع المدني من الناحية البنيوية لهذه المؤسسات، وربما قد نجد في أي بلد من بلداننا عدداً كبيراً من مؤسسات المجتمع المدني، وقد يفاجئنا العدد أحياناً، لكن التعمق في متابعة ودراسة فعالية هذه المؤسسات يكشف عن عوائق ذاتية وموضوعية تعاني منها وأهمها:

ـ غياب الديمقراطية داخل غالبية هذه المؤسسات حيث يبقى المؤسسون في الغالب حتى نهاية حياتهم يتربعون على رئاسة الجمعية.

ـ ضعف الجودة في الخدمات وغلبة الشكلانية والاستعراضية عليها.

ـ إشكالية التمويل التي تفتح الباب لاستجلاب التمويل الخارجي والدولي، ويترافق مع هذه الإشكالية غياب المحاسبية والشفافية في الممارسة الداخلية.

ـ إشكالية التطوع والانكفاء عن العمل التطوعي وضعف الخبرة في العمل الجماعي.

ـ غلبة الروابط الأولية، القبلية والطائفية، على بنية غالبية مؤسسات المجتمع المدني.

يبقى أن نشير إلى تخلف التشريعات القانونية التي تنظم وتراعي عمل هذه المؤسسات.

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من المشاكل البنيوية الأخرى التي هي انعكاس لمشاكل المجتمع ككل، وبالتالي من الطبيعي أن تكون مؤسسات المجتمع المدني حاملة لها.

٨ ـ حسن كريم

أود بداية أن أعبر عن موافقتي على التشخيص الذي تقدمت به وبنجاح كامل د. هويدا عدلي في شرح مراحل تطور المجتمع المدني العربي. إن هذا التطور مرتبط ليس فقط بالدور، حيث انتقل من العمل الخيري إلى العمل التنموي، بل كذلك بالتركيبة القيادية والبشرية وبالقيم المدينية اللتين تطورتا كذلك نحو المشاركة في القرارات التنموية وفي مختلف مجالات السياسات الاجتماعية. لذلك فإن مستوى قيادات المجتمع المدني ودورها قد تطور كثيراً وأسهم في تطور السياسات العامة، ولنا على ذلك مثال فلسطين، وإلى حد كبير كذلك لبنان، وما قدماه على صعيد التنمية. أخيراً أنا اعتقد أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في المنطقة العربية هي علاقة صراعية، ولكن الدولة التسلطية تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية حيث إنها في موقع التسلط والقمع تمنع تطور المجتمع المدني وتمنع مشاركته في الحياة العامة إلا بعد إخضاعه بالكامل لسلطة الدولة وتلك نزعة من نزعات التسلط التي لا يمكن أن تدوم إلى الأبد.

٩ ـ هويدا عدلي (ترد)

لم تعد قضية التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية في مصر تسبب مشاكل مع الدولة وذلك بعد القانون الجديد الخاص بتنظيم الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ الذي اشترط لقبول التمويل موافقة الجهة الإدارية المختصة، ولكن الذي يسبب توتراً مع الدولة هو استقواء بعض منظمات المجتمع المدني بالعالم الخارجي سواء منظمات دولية حكومية أو غير حكومية ضد الحكومات وبخاصة في قضايا حقوق الإنسان. في معظم البلدان العربية يصعب الحديث عن وجود دولة قوية ومجتمع مدني قوي، نحن

أمام دولة ضعيفة ومجتمع مدني ضعيف، دولة ضعيفة ولكنها متسلطة. وهناك فرق كبير بين الدولة المتسلطة والدولة القوية.

يعاني المجتمع المدني عديداً من الأمراض، مثل غياب الديمقراطية والنخبوية والصراعات الداخلية وعدم استناده إلى قاعدة شعبية فهو ليس اليوتوبيا البديلة للدولة.

إن الدولة على مدار أكثر من نصف قرن أفرغت المجتمع المدني من فعالياته تماماً. ومع ذلك فالمسؤولية تقع على الطرفين، الدولة من ناحية، والمجتمع المدني من ناحية أخرى.

من أهم مشاكل المجتمع المدني في العالم العربي أنه مجتمع مسيّس، والسبب في ذلك أن جميع القنوات السياسية الشرعية مقيدة أو غير موجودة، وهذا أمر خطير. فالمجتمع المدني في الأصل لا بد أن يبقى بمنأى عن السياسة وصراعاتها، بل هو نتاج التطور الديمقراطي الصحيح.

وهذا الوضع يجعل المجتمع المدني العربي قابلاً للاختراق من قبل الخارج والتلاعب من قبل الداخل.

الفصل الثالث عشر

نظام مجتمع التكافل الذي أوجده الإسلام والذي يحاول منافسة دولة الرفاهية ضمن إمكانات محدودة

يوسف خليفة اليوسف(*)

مقدمة

منذ الحرب العالمية الثانية ونيل أغلب الدول العربية استقلالها، وهي تبحث مع بقية الدول النامية عن نموذج تنموي في ظل استقرار نسبي، وكانت تتجاذبها في مسعاها هذا النماذج السائدة في كل من المعسكر الرأسمالي بتنوع صوره وتجاربه، وبين النموذج الاشتراكي الذي أفرزته الصيغة الجامدة للنظام الرأسمالي الذي كان سائداً قبل الحربين العالميتين، وكما كانت النماذج القدوة في حراك وتغير تمليه الممارسة أحياناً والأيديولوجيا أحياناً أخرى، ظل العالم العربي وغيره من الدول النامية في حالة حراك وتحول مشابهين للنماذج الأصلية وإن كان بفارق زمني مع بعض التشوهات. وأنا ليست لدي إشكالية في التأثر ببقية المجتمعات والتأثير فيها، فهذه سنة كونية، وقد قال رسولنا الكريم (ﷺ) «الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها». هذا على المستوى النظري، أما على المستوى العملي فهناك كثير من الشواهد على التفاعل الحضاري بين المسلمين وغيرهم، وهذا عمر الفاروق (رضي الله عنه) يأخذ من الفرس نظام الدواوين وقبل ذلك اقتبس الرسول (ﷺ) في حروبه أسلوب الخنادق في جانب الأخذ، أما في جانب العطاء فإن بصمات الحضارة الإسلامية على الحضارة البشرية لا ينكرها إلا مكابر، فمآثر المسلمين مثل ابن حيان في الكيمياء والرازي في

(*) كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الإمارات العربية المتحدة.

الطب وابن الهيثم في البصريات وابن النفيس في اكتشاف الدورة الدموية وغيرهم، وحتى حسن معاملة أسرى الحرب كان للمسلمين سبق في تأصيلها عندما أمر الرسول(ﷺ)الأسرى من الكفار تعليم المسلمين القراءة والكتابة مقابل الإفراج عنهم، وكذلك الحال في الدور الرائد للمسلمين في تأصيل منهج البحث العلمي التجريبي، وحتى وقوف المسلمين مع نصارى الشرق عندما تعرضوا لاضطهاد الفرنجة والمسيحيين الغربيين.

إذاً أنا وغيري من العرب والمسلمين نؤمن بالتلاقح الحضاري بل نؤمن كذلك أن حضاراتنا الإسلامية ما كانت لتصل إلى القمم السامقة التي وصلتها في الماضي لولا مساهمة إخوة لنا في الديانات الأخرى كالمسيحية عبر التاريخ الذي امتد قروناً طويلة، وكانت فيه الحضارة الإسلامية محضناً حضارياً اتسم بالتنوع والعطاء والتسامح بدرجة لم تتحقق في ظل أي حضارة أخرى، كما يشهد بذلك أحد المؤرخين المعاصرين الذي لا يمكن اعتباره من المتعاطفين لا مع العرب ولا مع المسلمين[(١)]. بل أكثر من ذلك، فإن هذا المؤرخ يستغرب حال العرب والمسلمين اليوم في ما يتعلق بالحرية والتنمية وانتشار العلوم، في الوقت الذي كانت فيه الحضارة الإسلامية في السابق رائدة في هذه المجالات الثلاثة كما يقول لويس[(٢)]. ويضيف المؤرخ نفسه في مكان آخر قائلاً إنه لو كانت جائزة نوبل قد عرضت قبل ٨٠٠ عام لحاز عليها العرب والمسلمون في كل التخصصات لأنهم كانوا روّاداً للحضارة البشرية في تلك الفترة. ويقول مؤرخ اقتصادي معاصر إن الإسلام كان معلماً لأوروبا وبخاصة خلال الفترة ٧٥٠ ـ ١١٠٠ حيث كان المسلمون متفوقين على أوروبا في العلوم والتقنية[(٣)].

ولكن الذي أتحفظ عليه في جهود التنمية العربية منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، هو أننا في أخذنا من الحضارات الأخرى تصرفنا «كحاطب الليل» كما نقول في دول الخليج، أي إننا كالرجل الذي يجمع حطباً في الليل، ما يعني أنه يكون عرضة لأن يجمع مع الحطب مجموعة من العقارب التي قد تسممه أو حتى يمكن أن تودي بحياته. وهذا ما حصل لنا بالفعل، فقد قررنا، أو هكذا على الأقل بدت سلوكياتنا، أن كل ما لدينا لم يعد صالحاً للنهضة وبالتالي فهو جدير بالإهمال، بل حتى بالمحاربة، وكل ما لدى الغير وبخاصة الدول الغربية هو البلسم الشافي لأمراضنا الاجتماعية

---

(١) Bernard Lewis, *What Went Wrong?: Western Impact and Middle Eastern Response* (London: Weidenfeld & Nicolson, 2002), p. 114.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٣) David Landes, *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some are So Rich and Some So Poor* (NewYork: W. W. Norton, 1998), pp. 54-55.

والاقتصادية والسياسية، وهكذا انتهينا اليوم بعد مرور أكثر من خمس حقب زمنية على محاولة النهضة بأمة على هامش الحضارة تمثل مختبراً لكل أمراض البشرية من تخلّف اقتصادي، وحروب إقليمية وأمية وتفاوتٍ في مستويات المعيشة، وانكشاف غذائي واحتلال أراضٍ واستبداد سياسي وفساد إداري ومالي، وإعلام دعائي، وامتهان لأبسط الحريات، وانتهازية مثقفين، وعنف طائفي وديني وإثني، وتفتيت متواصل لأجزاء العالم العربي وبقية صور الانحدار الحضاري التي لا يتسع المجال للتفصيل فيها. وهذا الاعتراض ليس دعوة للانعزال عن بقية العالم، لأن هذا أمر غير منطقي ولا عملي، ولكنها دعوة إلى إعادة النظر في كيفية تحقيق النهضة المنشودة في عالمنا العربي، فالنهضة لا بد أن تكون مزيجاً من الأصالة والمعاصرة ولا يمكن أن تكون انسلاخاً من ثوابت الأمة الحضارية تحت شعار التقدم، لأن هذه الثوابت هي التي تفعّل طاقات الأمة وتحرك عقول وقلوب هذه الشعوب في اتجاه تحقيق الأهداف التنموية والأمنية المنشودة، ومن غيرها سنظل ندور في حلقة مفرغة تتجدد صورها، ولا يتمخض عنها إلا الفشل والإخفاقات المتتالية على جميع الصعد. كما إن آخر إفراز للنظم المعاصرة التي حاولنا تقليدها هو ما يعرف بدولة الرفاه التي تعيش أزمة عميقة سنذكر بعض صورها لاحقاً.

انطلاقاً مما سبق، فإن هذه الورقة تهدف إلى تقديم تصورٍ أولي لدولة الرفاه من منظور إسلامي كبديل لدولة الرفاه المعاصرة التي تعاني أزمة متزايدة. ولكن قبل الولوج في هذا الموضوع لا بد من التقديم له بثلاث ملاحظات مهمة:

أولاً، إن دولة الرفاه الإسلامي المنشودة هي دولة ذات مرجعية عقائدية وقيمية مستمدة من كتاب الله وسنة نبيه (ﷺ)، وبالتالي فإن نجاحها في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية في المجتمع المعاصر مرهون بغرس هذه المعتقدات والقيم السامية في عقول وقلوب الأجيال المعاصرة حتى تقوم بدور المحرك والمحفز لها لعمارة الكون ولتحقيق العدالة بين أفراد المجتمعات المعاصرة.

ثانياً، دولة الرفاه الإسلامي ليست نموذجاً طوباوياً نتغنى به ولا نعرف مدى قابليته للتطبيق في الواقع الإنساني، وذلك لأن صورة من صور هذه الدولة بقيمها ومؤسساتها ورجالاتها، وجدت في السابق وأثبتت نجاحها على كل صعيد، ما حدا بأحد الكتاب الغربيين اعتبار الرسول (ﷺ) الرجل الأول من بين مئة شخصية أثرت وتركت بصماتها على التاريخ البشري(٤). هذا بوجه عام، أما على الصعد المختلفة فإن

---

(٤) Michael H. Hart, *The 100: A Ranking of the Most Influential Persons in History* (Secausus, NJ: Carlo Pub. Group, 1992).

نجاحات الحضارة الإسلامية في تحقيق التنمية والعدالة وتشجيع العلم والتقنية وأثرها في الحضارة المعاصرة، يشهد به القاصي والداني، وليس هذا هو المجال للتفصيل فيه، ويكفينا ما قاله أحد المؤرخين الغربيين الذي يدعى روبرت بريفولت من أن عصر التنوير في أوروبا تم التأسيس له في إسبانيا من قبل العرب والمسلمين وليس في إيطاليا في القرن الخامس عشر كما يعتقد البعض[٥].

ثالثاً، بينما نرى إخفاقات الدول المعاصرة بكل صورها ناتجة عن خلل في المبادىء التي قامت عليها، نرى في المقابل أن تراجع المسلمين يعود ليس إلى خلل في مرتكزاتهم الحضارية وإنما بسبب سوء تطبيقها أو تركها كلياً كما حصل خلال القرون الأخيرة. فالمبادىء التي تقوم عليها دولة الرفاه الإسلامي مستمدة من مصادر محفوظة وغير معرضة للتحريف إلى أن تقوم الساعة، حيث إن الحق سبحانه وتعالى قد تكفل في حفظ القرآن في قوله ﴿**إنَّا نحن نزلنا الذكر وإنَّا له لحافظون**﴾[٦]. وبما أن سنة الرسول (ﷺ) (قوله وعمله وتقريره) تعتبر أساسية لفهم القرآن، فإن هذا يعني أن حفظها هو جزء من حفظ القرآن. وفي دراسة حديثة أجراها عالم فرنسي هو الدكتور موريس بوكاي على كل من القرآن والإنجيل والعلم، يصل الباحث إلى استنتاجين رئيسيين حول القرآن **أولهما**: أن الآيات القرآنية تمثل نسيجاً متكاملاً ينظم العلاقة بين الفرد وخالقه وبين الفرد ومجتمعه، أي إن القرآن منهج حياة وليس فقط تعاليم روحانية، وهذا في اعتقاده يدحض الادعاء الذي لا أساس له بأن القرآن نسخة من الإنجيل، **وثانيهما**: هو أنه لا يوجد أدنى تعارض بين الآيات القرآنية والحقائق العلمية التي توصل إليها الإنسان في الوقت الذي يوجد هذا التناقض بين العلم والروايات المختلفة للإنجيل، مما يؤكد في رأي الدكتور بوكاي أن القرآن لم يتعرض لأي نوع من التحريف أو التعديل. ويضيف قائلاً إن هناك كثيراً من الإشارات العلمية التي ترد في القرآن منذ أربعة عشر قرناً ولم يكتشفها الإنسان إلا حديثاً، وهي إشارات كما يقول الدكتور بوكاي لم يكن بإمكان إنسان في زمن محمد(ﷺ) أن يدركها أو أن يستوعبها[٧] وصدق الحق سبحانه وتعالى في قوله ﴿**أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا**﴾[٨].

---

(٥) Robert Briffault, *The Making of Humanity,* IBF Publication; no. 51 (Lahore, Pakistan: Islamic Book Foundation, 1980), pp. 188-189.

وقد صدر هذا الكتاب سنة ١٩٢٨ في المملكة المتحدة عن دار: G. Allen and Unwin.

(٦) **القرآن الكريم**، «سورة الحجر،» الآية ٩.

(٧) Maurice Bucaille, *The Bible, the Qur'an and Science: The Holy Scriptures Examinedin the Light of Modern Knowledge* (Elmhurst, NY: Tahrike Tarsile Qurân, 2003), pp. 267-269.

(٨) **القرآن الكريم**، «سورة النساء،» الآية ٨٢.

وأخيراً، إن الإخفاقات المتعددة التي منيت بها دولة الرفاه المعاصرة دفعت بالكثيرين من المفكرين وصناع القرار إلى المطالبة بإحياء القيم الدينية والعقائدية للمجتمعات المعاصرة واعتبار هذه القيم صمامات أمان ضد الانحلال الخلقي والتفكك الأسري، وانخفاض الأداء وعدم الأمانة في الأدوار المختلفة التي يقوم بها الفرد. على سبيل المثال، يؤكد صموئيل هانتينغتون ـ أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفرد ـ في آخر كتاب له بعنوان **من نحن**، من أن الانحدار الأخلاقي الذي يعانيه المجتمع الأمريكي على صعيد الأسرة والمؤسسة والمجتمع بأكمله، لا يمكن علاجه إلا بالعودة إلى القيم البروتستانتية التي تعتبر أحد أهم المرتكزات التي تأسس عليها المجتمع الأمريكي، مؤكداً أن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن الديانات وما يعنيه ذلك من إحياء للقيم والمعتقدات[٩]. وبالتالي فإننا أمام مطالبة بعودة القيم الدينية كإحدى أهم ركائز بناء الدولة.

تنقسم الورقة الحالية إلى أربعة أجزاء. **الجزء الأول** هو تقييم مختصر لأداء دولة الرفاه في ظل المجتمعات المعاصرة وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر؛ **والجزء الثاني** هو عرض مختصر للإطار العقائدي والأخلاقي لدولة التكافل الإسلامي. وفي **الجزء الثالث** نقدم تحليلاً لمفهوم دالة الرفاه في ظل المجتمع المسلم. أما في **الجزء الرابع** فننتقل إلى دراسة آليات تحقيق التكافل في ظل دولة الرفاه الإسلامي. **والخاتمة** تلخص أهم النقاط التي أثارها البحث.

أولاً: دولة الرفاه المعاصرة بين المدّ والجَزر

بدأ استخدام مصطلح «دولة الرفاه» في التاريخ المعاصر في ألمانيا في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وقد كانت تطلق أي دولة الرفاه (Welfare State) مقابل دولة الحرب (Warfare State)، ثم بعد ذلك درج استخدام الكلمة ابتداءً من الثلاثينيات من القرن العشرين[١٠]. وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف دقيق لهذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية، إلا أننا سنستخدم تعريفاً مبسطاً يفي بغرض هذا البحث وهو أن مفهوم دولة الرفاه يعبر عن النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة في مجالات الخدمات الاجتماعية كتقديم الإعانات النقدية، وتوفير الرعاية الصحية ونشر التعليم، وتقديم الغذاء والمأوى وغيرهما من الخدمات الاجتماعية التي تهدف

---

(٩) Samuel P. Huntington, *Who are we?: The Challenges to American's National Identity* (New York: Simon & Schuster, 2004), p.15.

(١٠) Stephan Leibfried, ed., *Welfare State Futures*, 4th ed. (New York: Cambridge University Press, 2001), p. 1.

إلى تحقيق الكفاءة في توجيه الموارد والعدالة في توزيعها، مع توافر الإمكانية الإدارية لتحقيق ذلك(١١).

وكما أن تعريف دولة الرفاه مطّاط، فكذلك سجّلها التاريخي على مستوى الفكر ومستوى الممارسة، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تبلورت اقتناعات لدى كوكبة من المفكرين وصناع القرار والمنظمات الدولية أن نظام السوق بوجه عام، وفي الدول النامية بوجه خاص، يعاني تشوهات أي اختلالات في أسواق عناصر الإنتاج وأسعار الصرف والسلع، ما يبرر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتصحيح هذه الاختلالات والمساعدة على توفير البيئة الاقتصادية التي تساعد على تحسين كفاءة استغلال الموارد وتحقيق مستوى أفضل من الرفاه لأفراد المجتمع. وقد تبنى كثير من الدول النامية ومنها الدول العربية تلك «الوصفة»، بل بجرعة مفرطة أدت إلى إغماء اقتصادي استمر حقباً من الزمن، وتمثل في هدرٍ متواصلٍ لموارد هذه الدول على أسلحة ليست لخوض الحروب الدفاعية ولإعلامٍ يزوّر الحقائق ولمشاريع مظهرية وحروب عبثية مدمرة، كلفت المنطقة مليارات من الدولارات، ودعم استفادت منه الفئات الغنية أكثر من الفئات الفقيرة، وحتى المشاريع التي يفترض فيها أن تكون منتجة لم يكتب لها النجاح، لأنها تشوهت بشتى صور الفساد والرِشى والروتين وعدم الجدوى الاقتصادية. وتساوت في هذا المسار غير الرشيد الدول العربية الغنية، التي تراجعت مداخيلها واحتياطياتها الأجنبية، وظهرت مع بداية الثمانينيات العُجوز في موازناتها العامة وموازينها التجارية، والدول الفقيرة التي وقعت في مصيدة الديون الأجنبية التي أفقدتها استقلالية القرار ووضعتها تحت رحمة صندوق النقد الدولي ونادي روما والمؤسسات المالية الدولية العامة والخاصة، التي تحدد سياساتها في الغالب في إطار مصالح الدول الصناعية.

استمر هذا التوسع والتخبط لدولة الرفاه حتى أواخر السبعينيات. ومنذ بداية الثمانينيات وحتى وقتنا الحاضر شهدت ساحتا الفكر والممارسة الاقتصادية طرحاً مناقضاً للطرح السابق ويمكن وصفه بمرحلة انحسار دولة الرفاه، وتمثل في الزعم بأن القطاع العام وتدخل الدول المفرط في النشاط الاقتصادي هو السبب الرئيسي في التشوهات الاقتصادية الحاصلة في الدول النامية بما فيها الدول العربية، والتأكيد مرة أخرى على أن قوى السوق هي وحدها قادرة على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق التنمية المنشودة، وبالتالي فلا بد من تقليص دور الدولة من خلال تخصيص

---

(١١) Nicholas Barre, *Economics of the Welfare State* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2004), pp. 60-61.

المؤسسات التي تملكها الحكومات، ومن خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في إطار منظمة التجارة العالمية وتقليل الدعم بكل صوره الاقتصادية والاجتماعية. . . الخ. وقد تواترت عجلة هذا التوجه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء حرب الخليج الثانية، وتحول النظام العالمي إلى نظام أحادي القطب تُمثل فيه الولايات المتحدة ونظامها الرأسمالي بأبعاده الاقتصادية والسياسية والقيمية والعسكرية، النموذج الذي أصبحت الدول الصناعية والنامية تقلده. ولقد تجسد هذا الانبهار في ادعاء بعض المفكرين الغربيين مثل فوكوياما بأن هذا النظام يمثل ذروة ما يمكن أن تحققه البشرية على وجه الأرض من إبداع في شتى مجالات الحياة(١٢). بل إن هناك من تجاوز حتى هذا الطرح المتعجل والساذج إلى المطالبة بفرض النظام الرأسمالي بصيغته الغربية على بقية الشعوب تجنباً لحدوث صراع الحضارات المتوقع(١٣)، ولم يكن في الحسبان أن تعقب هذه الدعوة التطورات اللاحقة في أفغانستان والعراق، ولا ندري عن ما يخبئه المستقبل لمنطقتنا في ظل موازين القوى المختلة ضد عالمنا العربي والإسلامي. أما إخفاقات دولة الرفاه في عالمنا العربي فهي واضحة من المؤشرات السياسية والاقتصادية والمعرفية، فعلى صعيد الحرية تحولت أمة الفاروق عمر (رضي الله عنه) الذي قال «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟»، إلى أمة الاستبداد والتسلط وانتهاك الحريات والمعتقلات والرأي الواحد، حيث أصبحت الدول العربية في ذيل قائمة مناطق العالم السبع من حيث الحريات الأساسية كالمشاركة وتكوين الأحزاب وغيرها(١٤). أما المؤشرات الاقتصادية فإنها أسوأ حالاً حيث إن الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية في العام ٢٠٠٣ لم يتجاوز ٧٢٣ ملياراً أي اقل من ١٠ في المئة من ناتج الولايات المتحدة التي تتساوى معها في حجم السكان. كما إن الدول العربية كانت من أقل مناطق العالم من حيث النمو الاقتصادي خلال الثلاثين السنة الأخيرة، حيث إن معدل نموها السنوي كان سالباً(ـ ٢ في المئة) خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ ونمواً موجباً متواضعاً (٠,٦ في المئة) خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩. وهذا المعدل هو أقل من متوسط النمو للدول النامية ككل(١٥). وفي عام

(١٢) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press; Maxwell Macmillan International; Toronto: Maxwell Macmillan Canada, 1992).

(١٣) David Rothkopf, «In Praise of Cultural imperialism?,» *Foreign Policy*, no. 107 (Summer 1997), pp. 38-53.

(١٤) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations* (New York: UNDP, 2002), p. 27.

(١٥) International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook (September)*, World Economic and Financial Surveys (Washington, DC: IMF, 2003), pp. 56-78.

٢٠٠٣ كان دخل الفرد السنوي حوالى ٨١ في المئة من سكان العالم العربي أي أقل من ٢٤٩٢ دولاراً، وزادت معدلات البطالة على ١٠ في المئة في أغلب الدول العربية(*). أما الهياكل الاقتصادية للدول العربية فما زالت مشوهة حيث تمثل الموارد الأولية كالنفط وغيره نصيب الأسد من الناتج والصادرات وإيرادات الدولة، وهذا ما جعل تنمية هذه الدول متذبذبة. ولا يقل الإخفاق في ما يتعلق بإنتاج المعرفة وانتشارها في العالم العربي عن بقية المجالات، حيث إن آخر البيانات تشير إلى أن عدد الصحف لكل ١٠٠٠ من السكان في العالم العربي لا يزيد عن ٣٥ صحيفة مقابل ٢٨٥ صحيفة في الدول المتقدمة، وفي العالم العربي تتم ترجمة كتاب واحد لكل مليون من السكان في السنة مقابل ٥١٩ كتاباً في هنغاريا و٩٢٠ كتاباً في إسبانيا. ولا يزيد عدد العلماء والمهندسين العرب الذين يعملون في البحث العلمي على ٣٧١ عالماً ومهندساً لكل مليون من السكان مقابل ٩٧٩ عالماً ومهندساً للعالم بأكمله. وكذلك الحال بالنسبة إلى الإنفاق على البحث العلمي الذي لم يتجاوز ٠,٢ في المئة من الناتج المحلي للدول العربية، ونشر الكتب الذي لا يزيد على ١,١ في المئة من النشر العالمي في الوقت الذي يمثل سكان العالم العربي حوالى ٥ في المئة من سكان العالم(١٦).

هذا هو سجل دولة الرفاه المعاصرة حتى يومنا هذا، ولكن التحديات التي تواجهها هذه الدولة هي في تزايد وتنوع. ففي السنوات القادمة من المتوقع أن تتفاقم أزمة دولة الرفاه المعاصرة نتيجة متغيرين رئيسين: **الأول** هو العولمة وتنفيذ بنود منظمة التجارة العالمية وما تحمله من تقليص لكثير من البرامج الاجتماعية التي تقوم بها الحكومات اليوم سواء في الدول النامية أو الصناعية. أما التحدي **الثاني** فهو التحدي الديمغرافي الذي يتمثل في تزايد أعباء الضمان الاجتماعي للمتقاعدين الناتجة عن تراجع النمو السكاني وبخاصة في الدول الصناعية واليابان وشمال آسيا. فالدراسات الأخيرة تشير إلى أن معدلات النمو السكاني في هذه الدول أصبحت سالبة أو قريبة من ذلك، أي إن المواليد أقل من الوفيات، وهذا يعني أن هذه الدول ستواجه في السنوات القادمة تركيبة سكانية تتصف بالشيخوخة وتراجع حجم القوى العاملة، ما يؤدي بدوره إلى تزايد أعباء دولة الرفاه، كما إنها تعني كذلك ازدياد اعتماد هذه الدول على القوى العاملة المهاجرة(١٧).

(*) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤**، تحرير صندوق النقد العربي (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٠٤)، ص ١٣ - ٣٤.

(١٦) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human DevelopmentReport 2003: Building a Knowledge Society* (New York: UNDP, 2003), pp. 1-13.

(١٧) Francis Geoffrey Castles, *The Future of the Welfare State: Crisis Myths and Crisis Realities* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2004), pp. 1-19.

ثانياً: الإطار العقائدي والأخلاقي لدولة الرفاه الإسلامي

إن المتأمل في إخفاقات(١٨) دولة الرفاه المعاصرة يدرك أنها في جوهرها أخلاقية أو قيمية(١٩)، هذه الإخفاقات القيمية هي التي تتمخض عنها الأمراض والأزمات في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وغيرها. وهذا لا يعني بالضرورة غياباً كلياً للقيم في المجتمعات المعاصرة، وإنما يعني أن المنظومة القيمية والعقائدية التي تأسست عليها دولة الرفاه المعاصرة قد ساعدت الإنسان على العطاء والتميز في بعض النواحي، ولكنها فشلت في تهذيب نزواته وغرائزه وميوله المفرطة في جوانب أخرى وبخاصة المتعلقة منها باستهلاك وتوزيع الموارد، ما جعله يعمّر بيد ويدمّر بيد أخرى.

وهذا في اعتقادنا يعود إلى الكيفية التي فهمت بها المجتمعات المعاصرة الإنسان وتكوينه وكيفية التعامل مع طبيعته المركبة وعلاقته بخالقه وببقية مكونات كوكبه. لذلك فإن التأصيل لدولة الرفاه في الإسلام يبدأ من الإطار العقائدي ـ الأخلاقي الذي تجسد في كتاب الله وفي سنة نبيه (ﷺ) لأن أي حديث عن دور الإنسان المسلم في أي مجال من مجالات الحياة لا بد أن يبدأ بفهم هذا الإطار العقائدي ـ الأخلاقي الذي يعتبر المحرك الأساسي لسلوك كل مسلم مهما تراجع تأثيره أو توقف بين فترة

---

(١٨) ومن أمثلة الإخفاقات التي تنذر بالخطر في حضارة اليوم ما نشاهده من فقر ومجاعات وحروب مدمرة ورشوة متفشية وإسرافٍ وتلوثٍ في البيئة، وتسرب الأبناء من المدارس وتراجع الإبداع والتفوق، وانتشار الأمراض النفسية وارتفاع معدلات الطلاق وتحلل الأخلاق وتزايد الأبناء غير الشرعيين والزواج المثلي، وإدمان الخمور والمخدرات وسوء معاملة الزوجات والأبناء والاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي وعنف المدارس وأعداد المساجين وتفاقم الديون، إلى آخر القائمة التي لا تنتهي، فهي تتجدد كما تتجدد تقنيات المعرفة وبرامجها!

(١٩) يشير أحد الباحثين الغربيين أنه أجرى مقابلات متعددة مع خريجي إدارة الأعمال في جامعة هارفرد للعام ١٩٤٩ والذين تقاعد أغلبهم بعد توليهم إدارات شركات مهمة حول الأسباب الكامنة وراء انهيارات شركات كبيرة مثل أنرون وورلد كوم وتايكو وغيرها، ولقد كانت إجابة الغالبية من هؤلاء المدراء بأن المشكلة تكمن في القيم التي يحملها رؤساء الشركات في الوقت الحاضر. انظر: David Callahan, *The Cheating Culture: Why More Americans are Doing* (New York; Orlando: Harcourt Brace, 2004), pp. vi-vii.

ويشير استبيان أجري في الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ إلى أن ٤٩ في المئة من الأمريكان يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه أزمة أخلاق، وأكد ٤١ في المئة آخرون إلى أن التراجع في الأخلاق والقيم يشكل مشكلة رئيسية في أمريكا. وعندما سئلوا في عام ١٩٩٩ عن ما إذا كانوا يعتقدون أن أهم المشاكل التي يواجهها مجتمعهم أخلاقية أم اقتصادية؟ كانت إجابة ٥٨ في المئة منهم أنها أخلاقية و٣٨ في المئة منهم أنها اقتصادية. وفي استبيان آخر تم أخذه بعد انتخابات عام ٢٠٠٠ أكد ٦٩ في المئة من الأمريكان أن زيادة التركيز على الدين هي أمثل طريقة لتقوية الروابط الأسرية ولنشر القيم في المجتمع الأمريكي. وأكد ٧٠ في المئة منهم على رغبتهم في تزايد تأثير الدين في مجتمعهم. انظر: Himmelfarb Gertrude, «Religion in the 2000 Election,» *Public Interest*, no. 143 (Spring 2001), p. 23.

وأخرى في تاريخ هذه الأمة، فالمنهج الإسلامي يبدأ بتشخيص النفس الإنسانية بما فيها من جوانب قوة وضعف وجوانب مادية وروحية، ومن هذا التشخيص يطرح العلاج الذي يساعد هذه النفس على بذل أقصى الجهد والميل إلى الاعتدال والابتعاد عن الإفراط والتفريط وجعل الدنيا مزرعة للآخرة، ما يجعل الإنسان في حالة رقي دائم مع القدرة على مراجعة النفس والإقرار بالقصور مع الرغبة في تصحيحه، وهكذا تكون الحياة عبارة عن حراك دائم للقيام بدور الاستخلاف.

فأول ما يقر به المنهج الإسلامي هو أن الإنسان مفطور على حب النعم وماديات الحياة بكل صورها، ولكنه يذكرنا بأن نِعم الآخرة هي أفضل وأكثر ديمومة لمن يحسن التصرف في نعم الدنيا ولم يسرف في استخدامها وذلك في قوله ﴿**زُين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسوّمة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب**﴾[٢٠] وقوله ﴿**بل تؤثرون الحياة الدنيا. والآخرة خير وأبقى**﴾[٢١]. بعد هذا الإقرار يذكرنا الخالق سبحانه وتعالى بأن المالك الأصلي للمال الذي لدينا هو الله سبحانه وتعالى ونحن مستخلفون فيه وذلك في قوله ﴿**آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه**﴾[٢٢]، أي إن المنهج الإسلامي يقر بالملكية الفردية ولكنه يقيدها بالضوابط التي يشرعها الخالق. بعد ذلك يخبرنا الحق سبحانه وتعالى أن استخدامنا لهذا المال يجب أن يكون موجهاً لتحقيق رضى الله ونيل جنته، مع عدم حرمان النفس من نعم الدنيا والتشديد على شكر الخالق بالإحسان إلى الناس وذلك بقوله ﴿**وابتغ في ما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنسَ نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض**﴾[٢٣] وقوله ﴿**وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدونِ**﴾[٢٤]. بعدَ تحديد المالك الفعلي للموارد التي نملك وبعد تحديد الغاية النهائية من إنفاقنا، يرسم لنا الحق سبحانه وتعالى الكيفية التي نقوم بها بدور الخلافة في قوله ﴿**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**﴾[٢٥] وقوله ﴿**هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور**﴾[٢٦] أي إن خلافة الله في الأرض تحتم على الإنسان أن يعمر هذه الأرض وذلك باكتشاف مقدّراتها ونواميسها والاستفادة منها في تطوير

---

(٢٠) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١٤.
(٢١) المصدر نفسه، «سورة الأعلى،» الآيتان ١٦-١٧.
(٢٢) المصدر نفسه، «سورة الحديد،» الآية ٧.
(٢٣) المصدر نفسه، «سورة القصص،» الآية ٧٧.
(٢٤) المصدر نفسه، «سورة الذاريات،» الآية ٥٦.
(٢٥) المصدر نفسه، «سورة هود،» الآية ٦١.
(٢٦) المصدر نفسه، «سورة الملك،» الآية ١٥.

حياته والارتقاء بها مادياً وروحياً، ولكن طبقاً للثوابت التي وضعها الخالق والمالك الأصلي حتى لا يميل الإنسان إما إلى التقاعس بكل صوره، أو الظلم بكل أشكاله، أو إلى الإسراف بكل درجاته وأنواعه، وحتى تكون علاقات الأفراد والدول منتجة ومحققة لعمارة الأرض وتنميتها، يأمرنا الخالق سبحانه وتعالى أن نؤسسها على التراضي وأن لا يكون هناك استغلال من أحد لأحد كما تبين الآية التالية ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم**﴾(٢٧) أي إن علاقات البشر لا بد أن تقوم على التراضي سواء كان ذلك في التجارة أو في غيرها ولا بد أن يخلو هذا التعامل من كل صور الظلم التي يعرّفها الشَرع وقد لا يراها الإنسان في بعض جوانب الحياة، إما لقصر نظر أو لضعف موقف، أو بسبب الجهل بالعواقب أو اتباعاً لهوى في النفس.

هذه القيم والمعتقدات وغيرها من ما سيأتي ذكره في سياق الحديث عن آليات التكافل في المجتمع الإسلامي هي منظومة من خالق الإنسان وهو أعرف بطبيعته لأنه خلقه ﴿**ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير**﴾(٢٨)، وهذه المنظومة هي عبارة عن نظام رقابي ذاتي يرافق الإنسان في كل لحظة لأن كل عمل يقوم به هو عبادة لله يثاب عليه في الدنيا والآخرة، وهو أكثر فعالية من النظام الرقابي الخارجي الذي تعتمده المجتمعات المعاصرة من قوانين تحكم أداء المؤسسات من الداخل أو من الخارج، كما إن النظام الرقابي الذي يغرسه الإسلام في أتباعه أقل كلفة وأكثر فعالية عندما يتشبع به الفرد وهو صمّام أمان لحماية البشرية من المثالب الكثيرة التي رأينا النظم المعاصرة تفرزها. وقد يخطر ببال من يتذكر تجربة الصراع بين الدين والعلم في الغرب، بأن هذه الثوابت ستكون قيوداً على التطور والإبداع وعلى حرية الإنسان، وردنا السريع والمختصر عن هذه التساؤلات هو أن الحضارة الإسلامية حققت نجاحاتها ووصلت أوج ازدهارها الذي ذكرنا بعض مظاهره سابقاً في ظل هذه الثوابت العقائدية والأخلاقية، بل إننا نجزم بأن هذه الأمة بدأت بالتراجع عن دورها الحضاري الرائد عندما بدأت تنسلخ من هذه الثوابت ولم تعد تستوعب مستجدات العصر في ظل هذه الثوابت، ما أدى بدوره إلى ظهور الحضارة المعاصرة التي أبعدت الدين بكل صوره عن الساحة، وهكذا آلت البشرية إلى حضارة مادية لا روح فيها ولا أخلاق مما جعلها حضارة عرجاء. ونحن إذا أردنا تقريب دور هذه الثوابت إلى ذهن القارئ، فإننا نشبهها بخطوط ملعب كرة القدم التي لا يمكن أن تتم اللعبة بغيرها، والخروج عنها

---

(٢٧) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٢٩.

(٢٨) المصدر نفسه، «سورة الملك،» الآية ١٤.

فيه إخلال باللعبة وتكلفة للاعبين، فالثوابت العقائدية والأخلاقية ترسم للإنسان الدائرة التي يستطيع أن يتحرك فيها مستخدماً كل طاقاته لعمارة الأرض ومن غير أن يوقع على نفسه أو غيره ضرراً باهظاً. هذه الثوابت لا يمكن أن تترك للإنسان أن يضعها وإلا فإن معرفته القاصرة ونزواته المتعددة وتجربته المحدودة ستنعكس على وضعه لهذه الثوابت، وبالتالي لن تكون هذه الثوابت ذات جدوى، ويكفينا مثالاً صارخاً على عدم قدرة الإنسان أن يضع القيم لنفسه، ما نراه اليوم من توجه لتقنين الزواج المثلي وحصول هذه الزيجات في الكنائس، وللأسف في دول وصلت أوج التقدم المادي وتعتبر نموذجاً يحتذى في بقية دول العالم. هذه ليست إدانة للحضارة الغربية وإنما هي تأكيد على الحاجة إلى نظام أخلاقي يستمد من الرسالات السماوية، ويكون من خالق هذا الإنسان بالضبط كما نطلب من صانع الآلة أن يضع لها دليل تشغيل وصيانة وكما نستشير الطبيب في تشخيص وعلاج المرض.

بالإضافة إلى كون هذه المنظومة العقائدية والأخلاقية أقدر على تفعيل طاقات الإنسان في هذه الحياة، فهي كذلك أقدر على زرع الرقابة الدائمة في هذا الإنسان، وذلك لأن هذه القيم والثوابت الشرعية يتجاوز أفقها الحياة الدنيا إلى الحياة الآخرة، وبالتالي فإن الفرد المؤمن يكون أفق حساباته للربح والخسارة مشتملاً على الدارين، فهو عندما يقبل على عمل ما يفكر في تكاليفه وعوائده ليس في هذه الدنيا الفانية وإنما في الدنيا والآخرة معاً، لأنه يدرك أن هناك موتاً وبعثاً وحساباً. هذه النظرة البعيدة في حسابات الربح والخسارة التي تغرسها القيم الإسلامية لا شك أنها تهذب سلوك الإنسان المسلم في هذه الدنيا وتجعله أكثر ميلاً للفضائل بكل صورها وأكثر ابتعاداً عن الرذائل بكل صورها، آملاً بالفوز في الدنيا والآخرة. طبعاً تشديدنا على القيم والعقائد كأداة لتأصيل الرقابة والمسؤولية في سلوكيات الفرد المتدين، لا تعني أننا نهمل الرقابة الخارجية أو المؤسسية، ولكننا نعتقد أن تجارب الدول المعاصرة تؤكد أن الرقابة الخارجية تبقى قاصرة ما لم يكن لدى الإنسان وازع ذاتي يدفعه إلى الخير ويبعده عن الشر حتى في غياب الآخرين، فالإحسان كما يقول رسولنا الكريم (ﷺ) هو«أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك».

ثالثاً: دالة الرفاه الاجتماعي في الإسلام

من المنظومة القيمية السابقة استطاع العلماء المسلمين أن يستخرجوا دالة لمفهوم الرفاه الاجتماعي أشمل من دالة الرفاه الاجتماعي التي تقوم عليها دولة الرفاه المعاصرة، فالدالة الاجتماعية المعاصرة اختزلت الرفاه في دائرة مادية ودنيوية ووطنية، أدت إلى كثير من الأمراض التي تحدثنا عنها سابقاً، وذلك لأن رؤيتها

الكونية المتعلقة بالإنسان وخالقه وبقية المخلوقات كانت قاصرة أو أحادية، ما جعل هذا الإنسان ينطلق ويتميز في جوانب، ويتراجع بل يهدم كثيراً مما بناه في جوانب أخرى. في المقابل يتضح من كتابات رواد علماء المسلمين كالشاطبي والغزالي وابن خلدون وغيرهم - رحمهم الله - إلى أن دالة الرفاه الاجتماعي في ظل المجتمع المسلم لها ثلاثة مكونات هي: الضروريات والحاجيات والتحسينيات. أي إن رفاه المجتمع المسلم واستقراره وسعادة أفراده يتطلب توجيه موارده للحفاظ على هذه المكونات الثلاثة وبالترتيب، حيث إن الأولوية تعطى للحفاظ على الضروريات ثم بعد ذلك الحاجيات ثم أخيراً التحسينيات[(٢٩)].

المكون الأول من مكونات دالة الرفاه الاجتماعي في الإسلام يطلق عليه علماء الأمة «مقاصد الشريعة» وتتكون من خمس ضرورات أساسية: هي الدين، النفس، النسل، العقل، والمال، وسميت بالضروريات لأن عدم حفظ واحدة منها أو أكثر يؤدي إلى الإخلال بأمن واستقرار وازدهار المجتمع، وتأتي هذه الضرورات الخمس عند أغلب العلماء مرتبة بحسب أهميتها، فحفظ الدين يقدم على حفظ النفس وهكذا. ولقد فصّل العلماء في وسائل حفظ هذه الضروريات ومن خلال حفظها إلى تحقيق استقرار وازدهار المجتمع المسلم. وفي ما يلي نتحدث باختصار عن كل من هذه الضروريات في ما يتعلق بموضوع الورقة الحالية.

١ ـ الدين

الدين فطرة إنسانية، ومهما تفاوت الناس في فهمهم لدينهم أو في ممارستهم لما يدينون به، يظل الدين مكوناً أساسياً في المجتمعات البشرية بل يعتبر المكون الأساسي في بعضها أو كما قال الرئيس الأمريكي السابق - الرئيس آيزنهاور - «أن لا معنى لحكومتنا إذا لم تتأسس على شعور ديني عميق، ولا يهمني أي دين»[(٣٠)]. وعلى الرغم من أن الدين في المجتمعات الغربية أسيء استخدامه من قبل الكنيسة في العصور الوسطى، ما أدى إلى إبعاد الدين عن الحياة في تلك المجتمعات سواء في ظل الرأسمالية العلمانية أو في ظل الشيوعية، إلا أن بداية الألفية الثالثة شهدت عودة إلى

(٢٩) الحاجيات هي الأمور التي يؤدي عدم توافرها إلى المشقة كعدم توافر مظلة في يوم ماطر، أو عدم توافر مكيّف في منطقة حارة. أما التحسينيات فغيابها لا يؤدي إلى مشقة في الحياة ولكن توافرها يضيف ناحية جمالية على هذه الحياة كوجود نافورة أو حديقة في البيت أو ما شابه ذلك. ولا شك أن كلاً من الضرورات والحاجيات والتحسينيات تتفاوت بتفاوت المجتمعات وبتغير الأوقات.

(٣٠) Philip Gleason, *Speaking of Diversity: Language and Ethnicity in Twentieth Century America* (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1992), p. 51.

التدين بصورة أو بأخرى في دول المعسكر الاشتراكي سابقاً، وفي الدول الصناعية الغربية كما نشاهد اليوم في أقوى دولة حيث تم انتخاب بوش المتدين للمرة الثانية. وهذا ما يؤكده مفكر غربي آخر بقوله إن من أبرز مظاهر أواخر القرن العشرين في المجتمع الأمريكي بروز المشاعر الدينية كعامل مؤثر في السياسة والثقافة[٣١]. أما في الشرق، وعلى الرغم من ما عاناه الإسلام من جهل علمائه وتقصير دعاته ومن جور الحكومات، إلا أنه في تنام ملموس بين مختلف شرائح المجتمع سواء على مستوى السلوك الفردي المتمثل في العبادات، أو المؤسسي المتمثل في تزايد عدد المؤسسات المالية الإسلامية، أو عدد المؤسسات الخيرية أو في مجاميع المصلين والحجاج والأحزاب السياسية التي تطرح الإسلام بشموليته، أو حتى على مستوى الحوار الفكري كما هو حاصل في ندوات الحوار القومي ـ الديني. وكما أوضحنا سابقاً أن الدين يعتبر، على الأقل بالنسبة إلى الغالبية العظمى من المسلمين، مصدراً لتكوين الرؤية الشاملة عن الكون وعن كيفية التعامل مع أجزائه المختلفة، أي إن الدين هو الذي يوفر لهم المنظومة الأخلاقية والعقائدية وبقية الضوابط اللازمة لترشيد سلوكياتهم في هذه الحياة، طمعاً في الفوز بالحياتين الدنيا والآخرة.

٢ ـ العقل

أما العقل فهو أساس التكليف في الإسلام وهو أداة التدبر في قدرة الله ووسيلة لاكتشاف قوانين هذا الكون وتسخيرها لعمارة الأرض. وهو ما يميز ويكرم الإنسان عن باقي المخلوقات من حيوان ونبات وجماد. لذلك فقد حفظ الإسلام هذا العقل **أولاً** بتحريم كل ما يضره أو يذهبه من مسكرات ومخدرات لا مبرر لها، **وثانياً** بتنميته من خلال التعليم والمشاهدة والتدريب مصداقاً لقوله تعالى ﴿**قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون**﴾[٣٢]، فماذا صنعت دولة الرفاه المعاصرة عندما أبعدت القيم الدينية عن الحياة؟ الإنسان الذي غزا الفضاء وأبدع التقنية بسبب المعارف التي اكتسبها باستخدام العقل وتنميته، هو الإنسان نفسه الذي دمّر العقل بالخمور والمخدرات والمسكرات وتحوّل من خلالها إلى سائقٍ يدهس الأبرياء في الطرقات بسبب سكره، أو قاتلٍ يرتكب جريمة بسبب إدمانه، أو زوج يسيء معاملة زوجته أو أبنائه بسبب فقدانه وعيه، أو مدمنٍ يكلف الدولة مبالغ طائلة لعلاجه، أو سجينٍ في قفصه يهدر موارد المجتمع وييتم أبناءه. وتشير آخر تقارير الأمم المتحدة إلى أن مدمني

---

(٣١) Patrick Glynn, «Prelude to a Post-Secular Society. (America's Post-Liberal *Paradigm Shift*),» *New Perspectives Quarterly*, no. 12 (March 1995), p. 17.

(٣٢) **القرآن الكريم**، «سورة الزمر،» الآية ٩.

المخدرات في العالم يزيد على ٥٠ مليون شخص، وتقدر تجارة المخدرات بحوالى ٤٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ أو ما يقارب ٨ في المئة من التجارة العالمية. كما إن تكاليف الحرب على المخدرات في الولايات المتحدة وحدها تقدر بحوالى ٢٠ ملياراً في السنة الواحدة[٣٣]. إذاً ألا يمكن أن يكون الإنسان أكثر عطاءً وإبداعاً واستقراراً، لو أن المجتمعات المعاصرة حرَّمت المخدرات والمسكرات بقدر الإمكان، ووفرت الكثير من الموارد المهدرة ليس فقط من خلال التشريعات البرلمانية كما حصل في الولايات المتحدة في الثلاثينيات، وإنما من خلال أسلوب أكثر فعالية وهو غرس القيم الدينية التي تحرم المساس بنعمة العقل.

٣ ـ النفس

والنفس كالدين والعقل حفظها من الضروريات التي لا يستقيم مجتمع ولا ينتج إنسان إلا بتحققها، فكيف يبني من يخاف على نفسه؟ لذلك فإن الإسلام قد حرم أخذ النفس الإنسانية إلا في ثلاث حالات ولأسباب منطقية ومبررة لأنها تتعلق بأمن المجتمع والأسرة[٣٤]. وهنا مرة أخرى نرى المجتمع المعاصر يتجه إما إلى الإفراط أو إلى التفريط في هذه القضية. أما الإفراط فقد حصل في المجتمعات الاستبدادية التي لم تعرف حرمة النفس الإنسانية، فشرعت القوانين التي يعدم فيها الإنسان لأبسط درجة من ممارسته حرية التعبير ما جعل هذه المجتمعات تتحول إلى سجون كبيرة، الإنسان فيها مهدور الكرامة قليل العطاء مزدوج الشخصية لا يثق في سلطته ولا يخلص لها ويتربص بها الدوائر. وأما التفريط فقد حصل في تلك المجتمعات التي اعتبرت قتل النفس تحت أي ظرف عملاً لا إنسانياً، وهذا ما حصل في الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية قبل قرن أو أكثر، ولكن تفشي الجريمة بكل صورها وأشكالها وامتلاء السجون بالمجرمين من كل الأنواع، جعل هذه المجتمعات وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تعيد تشريع الإعدام في ما لا يقل عن خمس وعشرين ولاية حتى الآن لمعاقبة مرتكبي الجرائم البشعة. ومن المؤسف حقاً أن هذه الدول التي كانت تمارس الردع تجاه بعضها البعض خلال القرن العشرين بترسانة تقليدية وذرية، أخفقت في فهم جانب الردع في أحكام الشريعة، حيث إن تشريع القتل في شرع الله هو رفع كلفة ارتكاب الجريمة للمجرم مما سيدفع بكثير من المجرمين إلى التراجع عن ارتكابها، وهذا ما يشهد به تاريخ الحضارة الإسلامية ﴿**ألا يعلم من خلق وهو**

---

(٣٣) Callahan, *The Cheating Culture: Why More Americans are Doing*, p. 241.

(٣٤) الحالات الثلاث هي القتل المتعمد وإنكار معلوم بالدين بالضرورة والثيب الزاني، وكل من هذه الحالات لا تؤخذ فيها النفس الإنسانية إلا بتوافر مجموعة من الشروط لتجنب من سوء التطبيق.

اللطيف الخبير﴾. وهذا ما تؤكده الدراسات الجادة عن قوة الردع لحكم الإعدام في الدول الغربية(٣٥). مرة أخرى نكرر تساؤلنا عن ماذا سيكون وضع المجتمعات المعاصرة لو وضعت الحدود الإسلامية وطبقت بضوابطها الشرعية وفي إطارها السياسي والاجتماعي الصحيح؟ فهل يا ترى ستدفع البشرية هذا الثمن الباهظ من الكم الهائل من الجرائم التي يقشعر لها البدن ولم تشهد لها المجتمعات الإسلامية مثيلاً عندما كانت تحكمها المنظومة القيمية الإسلامية؟

٤ ـ النسل

لقد شرَّع الله سبحانه وتعالى علاقة فطرية وسوية بين الرجل والمرأة هدفها إبقاء النسل وإشباع الرغبة وتوفير السكن للزوجين والمحضن للأبناء، مع إباحة الطلاق كأبغض الحلال، والتعدد بمبرراته وضوابطه ومنع الاختلاط غير المبرر الذي يخدش حياء المرأة ويفسد العلاقات الزوجية. ومرة أخرى تداعت تيارات الدولة العصرية وأعلنت حرباً لا هوادة فيها على هذه القيم الدينية التي أتت بها جميع الديانات السماوية مع تفاوتٍ هنا أو هناك، وارتفعت الأصوات لتحرير المرأة من المستبد الأول أي الزوج، واعتبرت العلاقات خارج دائرة الأسرة نوعاً من أنواع الحرية ولا عيب فيها طالما أنها بالتراضي، ولم يتم الالتفات إلى انعكاسات هذا الأمر على الأسرة أو الأبناء، فأصبح تعدد الزوجات جريمة أما اتخاذ الخليلات واختلاط الأنساب فهو أمر لا حرج فيه، فما الذي نشاهده اليوم في هذه المجتمعات التي أبعدت القيم الإسلامية أو الدينية بوجه عام عن الحياة؟ ما نراه هو تفكك نسيج الأسرة التي تعتبر ركيزة أي مجتمع، فالأبناء غير الشرعيين يمثلون ما بين ٤٥ في المئة و٥٥ في المئة من المواليد الجدد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، وهذه الفئة هي أكبر منتج للمجرمين بشهادة السناتور السابق لولاية نيويورك دانييل باتريك موينيهان (Daniel Patrick Moynihan) وهو ليبرالي. أما نسبة الطلاق فقد تجاوزت الـ ٧٠ في المئة في الولايات المتحدة والنسبة في تزايد وهي قريبة من ذلك في بقية الدول الصناعية، أما الدول النامية فهي تهرول في الاتجاه نفسه. كذلك فإن معدلات الخصوبة في أغلب الدول الصناعية باستثناء الولايات المتحدة هي أقل بكثير من ٢,١ في المئة وهو المعدل المطلوب لتحقيق استقرار في حجم السكان أي لتعويض معدل الوفيات(٣٦). أما العلاقات الجنسية المِثلية وانتشارها، فلا تخفى على متابع الأخبار وبخاصة في الدول

---

(٣٥) Thomas Sowell, *Knowledge and Decisions* (New York: Basic Books, 1996), pp. 280-288.

(٣٦) United Nation (UN), *World Population Prospects: The 2000 Revision-Highlights* (New York: UN, Population Division, Department and Social Affairs, 2001).

الصناعية، بل إن الأكثر من ذلك ما نراه أخيراً من تقنين للزواج المثلي في مجموعة من الدول الغربية، أضف إلى ذلك مرض الإيدز الذي يقدر عدد المصابين به في العالم بأكثر من ٤٠ مليون شخص والعدد في تزايد، وهو مرض سببه الأساسي العلاقات الجنسية الشاذة أو تعاطي المخدرات أو مزيج منهما. يا ترى ألا تبرر هذه المؤشرات المتعلقة بالأسرة وبخاصة في المجتمعات الغربية اكتساح التيار المسيحي للساحة السياسية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين؟ ألا نفهم من ذلك أن لسان حال الناخب الأمريكي يقول بأنه مهما اختلف مع الرئيس بوش في بقية جوانب برنامجه السياسي، إلا أنه يتفق معه كلياً على ضرورة ترميم الأسرة الأمريكية بعد أن أصابها ما أصابها في ظل دول الرفاه البعيدة عن القيم الدينية؟ هذا هو جوهر ما يؤكده هانتينغتون في كتابه الأخير بقوله إن تزايد عدد المسيحيين الجدد في السنوات الأخيرة يعود بالدرجة الأولى إلى شعور الأفراد العاديين بعمق التحلل الخلقي وانحسار القيم وتفكك الأسرة[٣٧]، وصدق الحق سبحانه وتعالى في قوله **﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾**[٣٨].

٥ ـ المال

وكما حفظ الإسلام الضرورات الأخرى، حفظ كذلك المال من خلال آليات إيجابية وأخرى سلبية، وهي الآليات التي تحفظ هذا المال من حيث مصادر كسبه ووجوه إنفاقه، مصداقاً لقول رسولنا الكريم (ﷺ) « لا تزول قدما عبد ـ أي يوم القيامة ـ حتى يسأل عن عمره: فيمَ أفناه؟ وعن علمه: فيمَ فعل فيه؟ وعن ماله: من أين اكتسبه وفيمَ أنفقه؟ وعن جسمه فيمَ أبلاه؟»[٣٩]، وهذا هو موضوع الجزء التالي من الورقة.

رابعاً: آليات التكافل في دولة الرفاه في الإسلام

لقد شرّع الإسلام كما ذكرنا سابقاً ضوابط تحكم سلوك الإنسان في شتى مناحي الحياة ولقد ترك الخالق للإنسان حرية الحركة في دائرة هذه الضوابط لمواكبة مستجدات الحياة حتى تقوم الساعة، وهذا هو معنى التجديد في الدين أي الانطلاق من هذه الثوابت لإيجاد الحلول لمستجدات الحياة، وهذا هو سبب تراكم الفقه وتوسعه عبر القرون. وكما ذكرنا سابقاً أن الخروج على هذه الثوابت هو كمن يخرج على حدود

---

(٣٧) Huntington, *Who are We?: The Challenges to American's National Identity,* p. 341.

(٣٨) **القرآن الكريم**، «سورة فصلت،» الآية ٥٣.

(٣٩) رواه الترمذي (٢٤١٩).

وضعتها الدولة على أطراف طريق يمر في سلسلة جبال وتحيط به منحدرات عميقة عن اليمين وعن الشمال، أي إن الخروج يؤدي إلى مهلكة، وتشهد الحضارة المعاصرة على العواقب الوخيمة لهذا الخروج سواء كان ذلك في الدين أو النفس أو النسل أو العقل أو المال. لذلك فإن هذا الجزء من البحث سيعالج أهم الثوابت التي شرعها الخالق سبحانه وتعالى لحفظ المال وتوجيهه لعمارة الأرض كما أراد الله سبحانه وتعالى. هذه الضوابط أو المرتكزات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: يمكن تسميتهما بالآليات الإيجابية وهي الأمور التي أمر بها الإسلام، والآليات السلبية وهي الأمور التي نهى عنها الإسلام. ولا بد من التأكيد بداية بأننا لن نتطرق إلى الجوانب الفقهية ولا المحاسبية لهذه الآليات نظراً إلى ضيق المساحة، وسيتركز حديثنا حول الأبعاد الاقتصادية بوجه عام وانعكاسات هذه الآليات على كفاءة استغلال الموارد والعدالة في توزيعها.

١ ـ الآليات الإيجابية

وتشتمل هذه المجموعة على كل من العمل والإرث والزكاة والوقف والصدقات بكل أنواعها. ولنبدأ بالعمل.

أ ـ العمل

يعتبر العمل من أهم مرتكزات المجتمع المسلم لأن عمارة الأرض تتطلب أن يعمل الإنسان وذلك لأن الحق سبحانه وتعالى يقول ﴿**الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور**﴾[٤٠] أي لقد سخرنا لكم الأرض بما فيها فاعملوا على استخراج خيراتها والاستفادة منها، وحتى يوم الجمعة يحثنا الخالق أن نستمر في العمل وذلك بعد تأدية صلاة الجمعة في قوله ﴿**فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله**﴾[٤١] وفي قوله ﴿**وأن ليس للإنسان إلا ما سعى**﴾[٤٢]، أي استمروا في السعي والعمل وفي تحصيل الرزق. وفي آية أخرى يؤكد لنا الخالق، سبحانه وتعالى، أهمية السعي لكسب الرزق وتعمير الأرض في قوله ﴿**وجعلنا الليل لباساً. وجعلنا النهار معاشاً**﴾[٤٣]. ويذكرنا الخالق، سبحانه وتعالى، بأن الحساب يوم القيامة قائم على العمل ﴿**فمن يعمل مثقال ذرةٍ خيراً يره. ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره**﴾[٤٤]. وفي الحديث الشريف الذي رواه أنس عن النبي (ﷺ) أنه

---

(٤٠) **القرآن الكريم**، «سورة الملك،» الآية ١٥.
(٤١) المصدر نفسه، «سورة الجمعة،» الآية ١٠.
(٤٢) المصدر نفسه، «سورة النجم،» الآية ٣٩.
(٤٣) المصدر نفسه، « سورة النبأ،» الآيتان ١٠ ـ ١١.
(٤٤) المصدر نفسه، «سورة الزلزلة،» الآيتان ٧ ـ ٨.

قال «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها»[45]. وفي حديث آخر يقول الرسول (ﷺ) «لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحداً يعطيه أو يمنعه»[46]، أي إن العمل النافع مطلوب حتى آخر لحظة في حياة الإنسان لأن ثوابه يتجاوز الدنيا إلى الآخرة.

بل أكثر من ذلك، إن جميع آليات التكافل التي سنتحدث عنها لاحقاً تعتمد على ثمرة العمل المنتج في المجتمع الإسلامي، فالزكاة هي ضريبة على المال النامي، والمال لا يكون نامياً إذا لم يكن هناك عمل منتج يؤدي إلى نموه. والوقف لا يمكن أن تطال منافعه وإيراداته ذوي الحاجة إذا كان صاحبه غير قادر على توليد فائض يحبسه على هؤلاء الفقراء، وكذلك الحال لا يكون هناك مال ينتفع به الورثة إذا لم يكن المورث قد عمل وكسب هذه الأموال خلال حياته.

وكما إن العمل مهم فإن إتقانه أمر يأمر به الإسلام كما في قوله تعالى ﴿**إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا**﴾[47]، وقوله تعالى ﴿**قالت إحداهما يا أبتي استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين**﴾[48]. أي إن هناك معيارين لا بد أن يتصف بهما الإنسان في عمله هما معيارا القوة والأمانة، فالقوة تعني القوة الجسدية إذا كان العمل يتطلب جهداً بدنياً، وتعني المهارات والخبرة إذا كان العمل ذهنياً، أي إن العامل لا بد أن يتقن عمله ويكون منتجاً.أما الأمانة فتعني أن يكون العامل مخلصاً في ما يقوم به سواء وجدت رقابة المسؤول عنه أو لم توجد، لأن أجره على الله ولذلك عندما سأل جبريل الرسول (ﷺ) عن الإحسان أجابه بأن الإحسان «أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك». وما أحوج البشرية اليوم حيث انهيارات شركات كبيرة كـ «أنرون» «وورلدكوم» وما تمخض عنها من خسائر باهظة للمساهمين لهذا النوع من الرقابة حيث أخفقت الرقابة المحاسبية والإدارية الخارجية، ونظراً إلى هذه الأهمية التي يضعها الإسلام على كل من الكفاءة والأمانة في القيام بأي عمل، فإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، أي تشديد الإسلام على إتقان العمل لا بد أن يرتبط بتشديد هذا المنهج على التعلم وكسب المعرفة في شتى مجالات الحياة، وهذا ما تؤكده الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والممارسة والشواهد التاريخية. فالحق سبحانه وتعالى يقول ﴿**قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون**﴾ وقوله: ﴿**قل هل**

(٤٥) رواه أحمد والبخاري في **الأدب المفرد**.

(٤٦) رواه الشيخان.

(٤٧) **القرآن الكريم**، «سورة الكهف،» الآية ٣٠.

(٤٨) المصدر نفسه، «سورة القصص،» الآية ٢٦.

يستوي الأعمى والبصير﴾[٤٩]. وقوله ﴿**إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ**﴾[٥٠]. ويقول الرسول الكريم (ﷺ) «طلب العلم فريضة على كل مسلم»[٥١] ويقول «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة»[٥٢]. وفي حديث آخر يوضح لنا رسولنا الكريم (ﷺ) درجة العالِم بقوله: «فضل العالِم على العابد، كفضل القمر على سائر الكواكب»[٥٣].

ب ـ الإرث

لا شك أن نظام الإرث في الإسلام هو نظام تكافلي على مستوى الأسرة وهو من أكثر الموضوعات التي فصلت فيها الشريعة وهو في الوقت نفسه صورة من صور الإعجاز في هذا المنهج الرباني، فهو نظام حركي يحقق كلاً من الكفاءة والعدالة في توزيع تركة المتوفى، فمن حيث المبدأ هو لم يعطِ الذكر ويترك الأنثى، ولم يعطِ الكبير ويترك الصغير قال تعالى ﴿**للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضا**﴾[٥٤]، أما من حيث حجم النصيب فقد فضل الأكثر حاجة على الأقل حاجة، فالبنت ترث أكثر من الأم والزوج أكثر من الأب والذكر له حظ الأنثيين، لأن الرجل يتزوج ويعيل زوجته وأولاده، أما المرأة فإنها تتزوج ويعيلها الرجل الذي تزوجها وهذا ما يوضحه الخالق في قوله ﴿**يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين**﴾[٥٥]. كذلك الأقرب يكون نصيبه من الإرث أكثر من البعيد فالبنت ترث أكثر من بنت الابن. بل إن لله سبحانه وتعالى يربي عباده على التكافل والتراحم بكل صوره الممكنة، فهو يحث أهل المتوفى أن يتصدقوا على أقربائهم وعلى الفقراء الذين يحضرون قسمة الإرث وإن لم يكن لهم حق شرعي فيه، تطييباً لنفوسهم وذلك في قوله ﴿**وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً**﴾[٥٦]. غير أن توزيع هذا الإرث لا يتم إلا بعد تحقق شرطين هما تسديد ديون المتوفى حفظاً لحقوق الآخرين وتربية المسلم على عدم الإفراط في الديون، وتنفيذ وصيته أي ما وصى به قبل موته

---

(٤٩) المصدر نفسه، «سورة الرعد،» الآية ١٦.
(٥٠) المصدر نفسه، «سورة فاطر،» الآية ٢٨.
(٥١) إبن ماجه.
(٥٢) مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.
(٥٣) أبو داود والترمذي.
(٥٤) **القرآن الكريم**، «سورة النساء،» الآية ٧.
(٥٥) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ١١.
(٥٦) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٨.

بشرط أن لا يزيد ما وصى به على ثلث ماله، وأن لا تكون الوصية لأحد ورثته حتى لا يجحف في حق بقية ورثته في لحظة غضب أو هوى. وأخيراً وليس بآخر لا يرث من قتل مورثه عمداً من أجل تعجيل الإرث ردعاً لأي جريمة ترتبط بالمال.

هذه بعض معاني العدالة والتكافل التي يلتمسها المتأمل لنظام الإرث في الإسلام، ولو اتسع المقام لفصلنا في هذا الجانب الحركي أي زيادة الإرث ونقصانه بتغير شروطه ومنها أنواع الورثة وعلاقاتهم ببعضهم البعض.

ج ـ الزكاة

الزكاة تعني لغة التطهير والتنمية، أي إنها تؤدي إلى تطهير نفوس الفقراء من الغل والحقد على الأغنياء، كما إنها تطهر نفوس الأغنياء من الشح والعبودية للمال بتعويدهم على الإنفاق واقتطاع جزء من كسبهم وتقديمه لمستحقي الزكاة. وتمثل الزكاة في اعتقادنا أداة تكافلية أوسع من الإرث، حيث إنها قيدت بالحاجة لا بالنسب أو الانتماء إلى العائلة وإن كانت جائزة للقريب إن كان مستحقاً لها، فمستحقو الزكاة حددهم الخالق سبحانه وتعالى وحده بكل وضوح في قوله ﴿**إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم**﴾[٥٧]. الزكاة إذاً حق مفروض من المالك الأصلي للمال لهذه الفئات الثماني، وبالتالي فإن الذي يدفعها لا يتفضل على مستحقيها، كما إنه يطمح في رضا الله في هذه الدنيا ومباركته لأمواله وزيادتها، وكذلك في الحصول على الثواب الأكبر يوم القيامة، ولذلك فإن الرسول (ﷺ) يقول: ما نقص مال من صدقة. وعدم النقصان هنا قد يعني زيادة فعلية أو زيادة في بركة هذه الأموال، فكم من إنسان نراه يسعد بالقليل من المال الذي بارك الله له فيه، وكم من إنسان شقي بالملايين المتراكمة لأن بركتها نزعت.أما مستحق الزكاة فهو يستلمها من غير ذل ولا مهانة، لأنه يدرك أنها من خالقه. ويتضح من الآية السابقة أن الفئات التي تذهب إليها الزكاة هي أكثر شرائح المجتمع حاجة وأدناها من حيث المستوى المعيشي، وبالتالي فإن نقل الزكاة إلى هذه الفئات يعني معالجة حاجات هذه الفئات من السلع والخدمات الأساسية، ما يعني أن الطلب على هذه السلع يزداد وهذا يعني بدوره زيادة الإنتاج والتوظيف والنمو الاقتصادي، وبخاصة إذا تذكرنا أن استهلاك هذه الفئات في عالمنا العربي والإسلامي هو من السلع الأساسية التي تنتج في الغالب محلياً، وليست سلعاً كمالية كالتي يستهلكها الأغنياء عادة. بل والأكثر من

---

(٥٧) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ٦٠.

ذلك أن الزكاة إذا ما استخدمت لتوفير رأس المال للفئات المذكورة، كأن تُشترى بها ماكينات خياطة أو أدوات حدادة أو أدوات تطبيب أو غيرها من رأس المال الذي يحتاجه الإنسان لقيامه بعملٍ منتج، فإن ذلك يعني أن مستحق الزكاة قد يتحول في السنوات القادمة إلى دافعٍ للزكاة ومساهم في زيادة الإنتاج والتوظيف والنمو الاقتصادي. وجدير بالذكر أن الزكاة في رأي كثير من العلماء يمكن تحصيلها وتوزيعها في مؤسسات خاصة مستقلة عن الحكومة، ما يعني أن تفعيل مؤسسة الزكاة هو في الواقع توسيع لرقعة المجتمع المدني على حساب الحكومات، وهذا أمر جيد في ظل معطيات اليوم التي هضمت فيها الحكومات كل مؤسسات المجتمع وسخرتها لخدمة أغراضها فقط.

وعلى الرغم من أن دور الزكاة كأداة تكافلية وتنموية قد تزايد في الثلاثة العقود الأخيرة بسبب حركة الإحياء الإسلامي التي يعيشها عالمنا العربي وبقية العالم الإسلامي منذ فترة، إلا أن هذا الدور لا يزال دون المتوقع بكثير على مستويي التحصيل والتوزيع وذلك لأسباب تتعلق بالوعي الشعبي والحدود القطرية وتسلط الحكومات واتهامات الإرهاب وسوء استغلال الدين أحياناً أخرى، وكلها أسباب قابلة للعلاج في السنوات القادمة إذا اتجهت هذه المجتمعات إلى الانفتاح وتوفير الحرية، والسعي إلى التكامل والوقوف بحزم أمام الإملاءات الخارجية بكل صورها.

وأخيراً لا بد من التذكير بأن ما يميز الزكاة كذلك عن الضرائب العادية، هو أن دافع الزكاة يؤديها خوفاً من الله باستشعار مراقبته ورغبة في ثوابه في الدنيا والآخرة، وبالتالي فإنه لا يتهرب من دفعها بل إنه يبحث عن مستحقيها، بينما دافع الضرائب في دول الرفاه المعاصرة يبحث عن كل ثغرة في تشريعات الضرائب للاستفادة منها وتقليل ما يدفعه، وهناك من يتهرب منها كلياً، الأمر الذي يكلف الدولة مبالغ طائلة لمتابعته ومحاكمته أحياناً. وتشير مصادر مؤسسة الضرائب الأمريكية(IRS) إلى أن قيمة الضرائب التي تخسرها الحكومة بسبب التهرب تزيد على ٢٥٠ مليار دولار سنوياً، بينما تؤكد مصادر أخرى إلى أن القيمة الفعلية هي ضعف هذا المبلغ[٥٨]. وجدير بالذكر أن الزكاة ليست الحق الوحيد للمجتمع في أموال الأغنياء، حيث إنه يحق للأمير الذي أفرزه المجتمع الإسلامي الصحيح أن يفرض ضرائب أخرى إذا كانت هناك ضرورة تنموية أو أمنية تحتم ذلك، مصداقاً لقول الرسول (ﷺ) «إن في المال حقاً سوى الزكاة»[٥٩].

---

(٥٨) Callahan, *The Cheating Culture: Why More Americans are Doing*, p. 241.

(٥٩) الترمذي.

د ـ الوقف

الوقف في اللغة الحبس[٦٠]، وفي الاصطلاح الفقهي هو «منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها، وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءً وانتهاءً»[٦١]. ويعود أصل الوقف الإسلامي إلى ما رواه الشيخان عن عبد الله بن عمر(رضي الله عنه) قال: أصاب عمر أرضاً في خيبر فأتى النبي (صلى الله عليه وسلم) يستأمره فيها فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخيبر، لم أصب قط مالاً أنفس عندي منه فما تأمرني فيها؟ فقال: «إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها، غير أنه لا يباع ولا يبتاع، ولا يوهب، ولا يورث»[٦٢] وقوله (صلى الله عليه وسلم) «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به من بعده، أو ولد صالح يدعو له»[٦٣]. والوقف يعتبر صدقة جارية. كما إنه قد ثبت أن الصحابة جميعاً قد وقفوا[٦٤].

والوقف كان أداة تنموية في تاريخ المسلمين سابقاً ويمكن أن يكون كذلك في دولة الرفاه الإسلامي المعاصرة، فالتنمية الشاملة تعتمد على إمكانية الدول العربية والإسلامية على تحقيق نمو اقتصادي ذاتي ومطّرد تنتج عنه تحولات في هياكلها الإنتاجية وتنويع في مصادر دخلها وتحسين في المستويات المعيشية لشعوبها وتقليل تفاوت الدخل بين الدول وداخل كل دولة. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي الذي يقاس بالتغير الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، أو في معدل دخل الفرد الحقيقي، يعتمد على نمو عناصر الإنتاج وزيادة إنتاجيتها[٦٥]. وزيادة الإنتاجية تعتبر المحرك الأول للنمو وبالتالي للتنمية الشاملة، فكثير من الدول المعاصرة ليست

---

(٦٠) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، [د. ت.])، مادة حَبَس، مج ٩، ص ٣٥٩.

(٦١) محمد أبو زهرة، **محاضرات في الوقف الإسلامي**، ط ٢ (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٢)، ص ٥.

(٦٢) أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي، **المغني والشرح الكبير** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٣)، ج ٣.

(٦٣) أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح.

(٦٤) أبو زهرة، المصدر نفسه، ص ٥.

(٦٥) يعرف الناتج المحلي الإجمالي بمجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال السنة. وهو مقياس لحجم النشاط الاقتصادي في هذه الدولة. لذلك إذا كان حجم الناتج في هذه السنة أكبر من حجمه في السنة الماضية، نقول إن الدولة حققت نمواً اقتصادياً موجباً على افتراض أن قيم الناتج حقيقية أي خالية من التضخم. أما إذا كان هذا حجمه أقل من السنة الماضية فإن النمو الاقتصادي يكون سالباً. أما متوسط دخل الفرد فيتم الحصول عليه بتقسيم الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

لديها وفرة في الموارد الطبيعيةكاليابان ودول شرق آسيا، ولكنها استطاعت أن تصبح في مصاف الدول المتقدمة لأنها ارتقت بمستوى إنتاجية عناصر العمل ورأس المال لديها، في الوقت الذي أخفقت فيه كثير من الدول النامية ومنها الدول الإسلامية، في تحقيق حدٍ أدنى من التقدم على الرغم من وفرة مواردها البشرية والطبيعية كالنفط والزراعة والمعادن(٦٦).

والوقف يمكنه أن يكون أحد محركات التنمية من خلال مساهمته في توفير أساسيات الحياة للإنسان وفي المساهمة في تطوير البنى الأساسية ومن خلال إنتاج المعرفة ونشرها، فسابقاً ساهم الوقف في توفير الغذاء والملابس والسكن للفقراء والمساكين وابن السبيل والأيتام والأرامل والمنقطعين وذوي العاهات والمطلّقات والإنفاق على تعليم الأئمة وطلبة العلم والمؤذنين وتطبيب المرضى وفك الأسرى وغيرها(٦٧). بل إن موارد الوقف امتدت في السابق لتصل إلى مجالات تتعلق بمشروعات البنية الأساسية(٦٨) التي تمهد للتنمية، كالمساجد والمستشفيات والحوانيت ومياه الشرب وخانات المسافرين والقناطر وزوايا العلم ودور الرعاية والمكتبات وإنارة الطرق والقلاع والأبراج وحتى المصحات للحيوانات المريضة(٦٩).

واليوم يمكن موارد الوقف أن تساهم في الأدوار السابقة نفسها ولكن على نطاق أوسع، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن موارد الوقف أن تستخدم في علاج المرضى وفي إعداد وتدريب الأطباء والمهندسين والفنيين جنباً إلى جنب مع علماء الشريعة، وفي توعية المزارعين باستخدام تقنية الإنتاج الحديثة من غير إضرار بالبيئة أو التربة، وفي توعية الأمهات بوسائل التربية والتغذية والوقاية التي تقوم على الاكتشافات العلمية المعاصرة، وفي توفير الفحوصات الطبية وحقن المناعة بأنواعها والأدوية ووسائل العلاج المتعددة، كالأعضاء الصناعية والدعامات والنظارات الطبية

---

(٦٦) فعلى سبيل المثال تشير الدراسات الميدانية إلى أن نمو الإنتاجية في دول نمور آسيا يفسر أكثر من ٢٧ في المئة من معدلات نموها السنوية منذ بداية الستينيات. انظر: World Bank, *World Development Report 1991* (New York: Oxford University Press, 1991), p. 45.

(٦٧) عبد العزيز الدوري، «دور الوقف في التنمية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢١، (تموز/ يوليو ١٩٩٧)، ص ٧ ـ ١٠.

(٦٨) مشاريع البنية الأساسية بشطريها المادي والاجتماعي تساعد على رفع الإنتاجية وتقليل التكاليف. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن زيادة طاقة البنية الأساسية بمعدل ١ في المئة تؤدي على الأقل إلى زيادة مساوية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول العالم. انظر: World Bank, *World Development Report 1994* (New York: Oxford University Press, 1994), p. 2.

(٦٩) مصطفى السباعي، **من روائع حضارتنا**، ط ٣ (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٢)، ص ١١٤ ـ ١٦٤.

والعدسات التي تعتبر من الضرورات الصحية، ولكن يعجز عن شرائها الكثير من المسلمين، ذلك بالإضافة إلى توفير المياه الصحية(٧٠). وفي مجال الإغاثة هناك عشرات الآلاف من المسلمين الذين شردوا من ديارهم بسبب الحروب والفيضانات ابتداءً من الشعب الفلسطيني وشعوب الصومال والسودان، مروراً بمسلمي بنغلادش وانتهاءً بمسلمي البوسنة والهرسك وكوسوفو والشيشان. وجميع هؤلاء في أمسّ الحاجة إلى الملاجئ والغذاء والتعليم والتطبيب. وقد يكون للوقف دور كذلك في تسهيل حركة العنصر البشري من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات الحاجة، وذلك بتوفير المعلومات وإنشاء مكاتب لحركة العمالة وتغطية جزء من تكاليف التنقل والقيام بتحرير هذه العمالة، مما تتعرض له من جشع واستغلال السماسرة الذين يسرقون الجزء الأكبر من إيرادات العمالة المتحركة بين الدول الإسلامية في الوقت الحاضر. وللوقف دور كذلك في الاعتناء بمدمني المخدرات بأنواعها والخمور بأشكالها واللقطاء والمتسربين من النظام التعليمي وغيرها من الفئات التي تساقطت في الطريق، ولكنها قابلة للعودة إلى الطريق السوي والمساهمة المنتجة إذا ما تم علاجها وزرع القيم السوية فيها. وموارد الوقف يمكن أن تساهم كذلك في بناء القاعدة التقنية في العالم الإسلامي من خلال تدريب الكوادر اللازمة وتوفير رأس المال وإقامة مراكز الأبحاث ونشر دراساتها لتعميم الفائدة والقيام بإرسال البعثات إلى الخارج للتعليم والتدريب. ولا شك أن هذا الاستخدام لموارد الوقف سيقلل من ظاهرة هجرة العقول التي تعانيها الدول الإسلامية في وقتنا الحاضر. كما إن تمويل الوقف للبحث العلمي سيوفر لعلماء الأمة استقلالية عن السلطات السياسية، الأمر الذي سيساعد بدوره على تطور العلم وتراكم المعرفة من غير قيود، وقد ساعد ذلك العلماء المسلمين الأوائل على الريادة في شتى فروع المعرفة. وتغطية الوقف لبعض وجوه الأنفاق السابقة يعني تقليل الأعباء الحكومية والمساعدة في تقليل العجوزات في موازناتها العامة.

هـ ـ آليات أخرى

بالإضافة إلى ما سبق من آليات للتكافل في إطار المجتمع الإسلامي هناك آليات أخرى لا يتسع المجال للتفصيل فيها ولذلك نمرّ عليها مروراً. فأولاً هناك زكاة الفطر التي تستحق على كل مسلم قبل صلاة عيد الفطر، وهناك الأضحيات التي تستحق

(٧٠) وتشير آخر البيانات إلى أن هناك ما يزيد على مليار نسمة في العالم النامي لا تتوافر لهم المياه النظيفة و١,٢ مليار يعيشون في ظروف غير صحية ما أدى إلى انتشار أمراض الكوليرا والتيفوئيد بينهم، وهذه الأمراض تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدلات وفاة الأطفال في هذه الدول. انظر: World Bank, *World Development Report 1997* (New York: Oxford University Press, 1997), p. 52.

في عيد الأضحى، وهناك الكفّارات التي تكفّر عن الحلف باليمين، وهناك التأكيد على إعطاء الأجير أجره العادل من غير تباطؤ لقول الرسول (ﷺ) «قال الله عز وجل: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل أستأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره»[٧١]. وهناك تأكيد على حقوق الناس وذلك بردّ الدين إلى أصحابه وهذا ما نستشعره من قول الرسول (ﷺ) «يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين»[٧٢]. وهناك حث على تقدير ظرف المدين المعسر والتيسير عليه في حجم الدين أو فترة تسديده أو حتى إلغاء الدين إذا أمكن، وذلك في قوله تعالى ﴿**وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم**﴾[٧٣]، كما إن هناك الصدقات التطوعية الأخرى التي يذكر بها القرآن الكريم ﴿**الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾[٧٤].

٢ ـ الآليات السلبية

وتشتمل على الربا والغرر(الجهالة) والمحظورات الأخرى التي تؤثر سلباً على تكامل المجتمع وعدالة توزيع الموارد فيه ولنبدأ بالربا.

أ ـ الربا

الربا لغة يعني النماء والزيادة[٧٥]، وفي المصطلح الشرعي يعني الزيادة المشروطة مسبقاً في المعاملات المالية، أي القروض، وفي تبادل السلع المثلية، وهو محرم شرعاً في قول الحق سبحانه وتعالى ﴿**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تَظلمون ولا تُظلمون**﴾[٧٦]. هكذا المرابي هو في حرب دائمة مع الله ورسوله، مرة نرى أثرها في نفسه وعقله وفقدانه الاستقرار، ومرة أخرى في أهله وولده بما أطعمهم من حرام، ومرة رابعة في وقته وانتزاع البركة منه، ومرة خامسة في إسرافه وتبذيره، ومرة سادسة في إدمانه المخدرات والمسكرات، ومرة

---

(٧١) البخاري.

(٧٢) رواه مسلم عن عبدالله بن عمر (١٨٨٦).

(٧٣) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٨٠.

(٧٤) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٧٤.

(٧٥) انظر: نزيه كمال حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات؛ ٥، ط ٣ (الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ١٩٩٥)، ص ١٧٦.

(٧٦) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآيتان ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

سابعة في استخدام المال في شتى المعاصي من قمار وزنى، ومرة ثامنة في حروب تأكل الأخضر واليابس، وهكذا دواليك حتى ينتهي من هذه الحرب إما بتوبة أو بخاتمة سيئة والعياذ بالله. كل ذلك لأن الله سبحانه وتعالى يؤكد لنا بأن ﴿**الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المسّ..**﴾(٧٧). كما إن الرسول (ﷺ)وصف الربا بأنه « من السبع الموبقات»(٧٨) أي المهلكات للأفراد والجماعات. وعن جابر قال: «لعن رسول الله (ﷺ) آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال: هم سواء»(٧٩).

وقد يتساءل المرء عن أسباب التشديد على حرمة الربا في الإسلام؟ والإجابة هي أن الإسلام دين العدل والربا هو من أسوأ أنواع الظلم، لأن الطرف الذي يقرض المال يضمن رأسماله وفائدته الزائدة عليه من غير أن يتعرض لأدنى مخاطرة، بينما المقترض الذي يستثمر هذه الأموال في الزراعة والصناعة والتجارة، والتي فيها ربح وفيها خسارة تقع عليه المخاطرة كاملة في حالة الخسارة، حتى ولو أخذ بكل الأسباب والاحتياطات التي يقدر عليها، ويضطر نتيجة لذلك إلى بيع بيته أو حرمان أولاده من قوتهم، أو أن يتعرض للمهانة في السجن، في الوقت الذي تتركز فيه الأموال في أيدي قلة من أصحاب رؤوس الأموال النائمين في بيوتهم على حساب المستثمرين وأصحاب الحرف، فأي منطق يبرر هذا الظلم والتعسف والحق سبحانه وتعالى يقول ﴿**لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت**﴾(٨٠).

ولكن هل يعني هذا أن المسلم لا يحق له أن يطمع في الربح وفي عائد على أمواله؟ بالطبع لا فعندما استغرب العرب التفريق بين التجارة والربا ﴿**قالوا إنما البيع مثل الربا**﴾(٨١)، رد عليهم الحق سبحانه وتعالى بقوله ﴿**وأحل الله البيع وحرَّم الربا**﴾(٨٢) أي إن الكسب الحلال هو ليس في الربا وإنما في التجارة، أي الكسب الناتج عن تشغيل المال في إنتاج السلع والخدمات النافعة التي تزداد معها الوظائف وينتج عنها مستوى معيشي أعلى، وتكون المخاطرة فيها موزعة على جميع الأطراف ولا تتكدس الأموال في أيدي القلة المرابية، فالمقرض للمال في ظل المنهج الإسلامي لا يطلب عائداً مسبقاً على مدخراته، كأنما يتاجر بالنقود وإنما ينتظر حصيلة المشاريع

---

(٧٧) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٧٥.

(٧٨) في حديث أبي هريرة المتفق عليه.

(٧٩) رواه مسلم.

(٨٠) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٨٦.

(٨١) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٧٥.

(٨٢) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٧٥.

التي استثمرت فيها أمواله، فإذا كانت هذه المشاريع مربحة حقق هو والمستثمر أرباحاً، وإذا لم يكن هناك ربح أو خسارة يعود عليه رأسماله من غير ربح ويكون المستثمر قد ضاع عليه جهده من غير عائد كذلك. أما إذا كانت هناك خسارة من غير تقصير من قبل المستثمر، فإنها تقتطع من رأس المال ويكون المستثمر قد خسر جهده من غير عائد كذلك. هذه الصيغة هي وحدها التي تجعل مالك رأس المال يحرص على نجاح المستثمر، وهي وحدها التي تحقق العدالة، وهي وحدها التي توجد المودة والتآلف بينهما، وهي وحدها التي تحقق استقرار النظام المصرفي لأن خصوم البنك تتراجع إذا لا قدر الله تراجعت أصوله بسبب حصول خسائر، وهي وحدها التي تحقق نمواً اقتصادياً فعلياً لأنها تشدّد على دور الاقتصاد الفعلي وتجعل الاقتصاد النقدي تابعاً له، بدلاً من أن يكون قاطرة له كما هو الحال في الاقتصاد المعاصر. هذه العدالة التي تحدثنا عنها نراها في كل الصيغ الاستثمارية التي أحلها الإسلام، ومن أهمها المضاربة والمشاركة والاستصناع وبيع السلم وبقية الأدوات الاستثمارية الإسلامية التي لا يتسع المجال للتفصيل فيها، وقد تحدثنا عنها في بحث آخر[٨٣].

ب ـ الغرر (الجهالة/ القمار)

الغرر في اللغة يعني الخطر، وفي الاصطلاح الفقهي هو النشاط الذي تكون عاقبته مستورة أو غير معلومة[٨٤]. وقد حرم الإسلام الغرر الكثير لأنه نوع من القمار أو الميسر الذي يحصل في التجارة مقارنة بالقمار الذي يعرفه الناس في المسابقات وبقية الألعاب كما يتضح من قول الحق سبحانه وتعالى ﴿**يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون**﴾[٨٥]. ولكن هل يعني هذا أن الإسلام يحرِّم كل النشاطات التي تدخل فيها المخاطرة؟ لو صح هذا القول لتغيرت الحياة كما نعرفها اليوم ولأصبحت حياة رتيبة ومملة، ولكن الإسلام كما ذكرنا سابقاً يضع القيود التي تحفظ الإنسان وتنمي قدراته وتجعل حياته في نمو دائم بدلاً من أن تكون في حالة فوضى دائمة، فأغلب النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الفرد فيها درجة من المخاطرة، ولذلك لا بد لنا من التفرقة بين المخاطرة التي تعتبر جزءاً من نسيج الحياة ولا بد منها لعمارة الأرض والتي أحلها الإسلام، وبين المخاطرة التي لا تعتبر ضرورية لقيام نشاط اقتصادي منتج، بل إنها تؤدي في

---

(٨٣) Yousif K. Al-Yousif, «Financial Markets: An Islamic Perspective,» *Economia Internazionale*, vol. 53, no. 3 (August 2000), pp. 289-295.

(٨٤) حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص ٢٥٩.

(٨٥) **القرآن الكريم**، «سورة المائدة،» الآية ٩٠.

أغلب الأحيان إلى انهيارات اقتصادية وهي المخاطرة التي يحرمها الإسلام.

إن المُزارع والتاجر ومالك العقارات ومنتج السيارات وصائد الأسماك وغيرهم، يقومون بنشاطاتهم الاقتصادية ويتحملون تكاليف الإنتاج وهم لا يعرفون السعر الذي سيبيعون به منتجاتهم، وما إذا كانوا سيحققون أرباحاً أم خسائر، وبالتالي فإنهم يقومون بمخاطرة ولكنها مخاطرة لا يمكن حسابها أو تقديرها بأي درجة من الدقة، ولا يمكن تجنبها، فمن غيرها لن تكون هناك تنمية ولا عمارة للأرض، وبالتالي فهي مخاطرة لا يحرّمها الإسلام. وهناك نوع ثانٍ من أنواع المخاطرة وهو ذلك الذي يمكن تقديره بشيء من الدقة باستخدام «مبدأ الأعدد الكبيرة» أو « قانون المتوسطات»، فعلى سبيل المثال إذا كنتَ تعمل في مجال التصدير والاستيراد فإنك تعلم بأن هناك احتمال أن تخسر شحنة بضاعة قمت باستيرادها من دولة أخرى إذا غرقت السفينة، أو إذا تمت مصادرتها في منطقة معارك أو إذا تلفت البضاعة خلال عملية النقل. وإذا كنتَ تقود سيارة فإنك تعلم كم هي مكلفة حوادث السير التي يمكن أن تحصل لك إذا لم تكن لديك بوليصة تأمين. وكذلك الحال، فأنت تعلم كلفة إجراء عملية لمرض مفاجىء أو مرض مزمن لا قدر الله. هذا النوع الثاني من المخاطر يعرض الإنسان لتكاليف من غير عائد، وبالتالي فإن الفرد يحاول أن يحمي نفسه منها أو يقلل من آثارها السلبية من خلال صور التأمين المختلفة(٨٦).

وعلى الرغم من اتفاق العلماء المسلمين على ضرورة التأمين ضد هذا النوع من المخاطر، إلا أنهم مختلفون على نوع التأمين، فمنهم من يعتقد أن التأمين التجاري الحالي كافٍ، ومنهم من يعتقد أن التأمين الحالي لا بد أن يحل محله التأمين التعاوني الذي يخلو من الربا والغرر الذي يشوب التأمين التجاري الحالي. ما يهمنا هنا هو أن هذا النوع الثاني من المخاطرة هو جزء من الحياة كذلك، ولكنه قابل للحساب والتقدير، وبالتالي لا بد من إيجاد صيغة لمعالجته وتقليل آثاره. أما النوع الثالث من أنواع المخاطرة والذي هو مجال تركيزنا هنا فهو المخاطرة التي لا تعتبر أساسية في التنمية ولا تضيف قيمة حقيقية إلى اقتصادنا، وإنما هي مخاطرة لذاتها والكسب لطرف فيها هو خسارة لطرف آخر، أي إن أخذ هذه المخاطرة لا ينشئ ثروة إضافية، بل إنه يعيد توزيع الثروة الموجودة من الأكثرية إلى الأقلية الأكثر اطلاعاً على البيانات والمعلومات كما تؤكد بذلك بيانات المضاربات في أسواق المال والعملة الأجنبية. هذا النوع من المخاطرة هو الذي يحرمه الإسلام ويعتبره نوعاً من القمار أو الميسر الذي

(٨٦) Mohammed Siddiqi, *Insurance in an Islamic Economy* (United Kingdom: Islamic Foundation, 1985), pp. 13-25.

يعود على المجتمع بتكاليف مالية واجتماعية باهظة. هذا النوع من المخاطرة هو النوع الذي يسيطر للأسف على أسواق المال والعملات الأجنبية في وقتنا الحاضر، وقد كان سبباً رئيسياً في انهيارات أسواق المال في كل من شرق آسيا والمكسيك وبقية دول العالم في الثلاثين سنة الأخيرة. وسأستشهد ببعض آراء رواد في الفكر الاقتصادي الغربي وصناع قرار في المجتمعات الغربية توثيقاً لما أقول، حتى ندرك عظمة الضوابط التي شرعها الله سبحانه وتعالى في ديننا الحنيف ومن فترة قرون قبل أن نرى آثارها الفعلية، ففي وصفه للمضاربات التي يمكن أن تحصل في أسواق المال يقول اللورد كينز «عندما تكون التنمية في الدولة هي جزء من نشاطات الكازينو فإن المهمة لا يمكن أن تكلل بالنجاح»(٨٧). ويقول لاورنس سيمرز نائب روبن وزير خزانة كلينتون وخليفته كوزير للخزانة لاحقاً، إن تحرير أسواق المال والسماح لها بممارسة غريزة الكازينو يرفع من كلفة الأزمة لأن هذه الأسواق مرتبطة بالعالم خارج الكازينو، وبالتالي فإن الثمن يدفعه الاقتصاد الحقيقي(٨٨).

أما جوزيف ستيغلتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠١ ومستشار الرئيس كلينتون، فإنه يقول «بأن البنوك الغربية كسبت من تقليل القيود على أسواق المال في أمريكا اللاتينية وآسيا، ولكن هذه المناطق خسرت من تدفق الأموال المراهنة إليها، وهي الأموال التي تدخل الدولة وتخرج منها غالباً ليوم واحد مراهنة على ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة، ومن ثم خروجها بالسرعة التي دخلت بها مخلفة وراءها عملات منهارة ونظاماً بنكياً متهاوياً(٨٩). وفي موقع آخر يقول «إن تحرير أسواق المال نتج عنه تقليص القيود على الأموال المضاربة التي تدخل الدولة وتخرج منها في فترة قصيرة لا لهدف إلا المراهنة على تقلبات سعر الفائدة. وهذه الأموال المراهنة لا يمكن أن تستخدم في بناء المصانع أو في توليد الوظائف، لأن الشركات لا تستخدم في استثماراتها بعيدة المدى أموالاً يمكن سحبها من قبل أصحابها في أية لحظة، بل إن المخاطرة التي تأتي مع هذه الأموال المراهنة تجعل الاستثمار في الدول النامية أمراً غير مرغوب فيه»(٩٠). وليس هناك أكثر وصفاً لواقع أسواق المال اليوم من ذلك الذي قدمته اقتصادية غربية قائلة «إن النظام المالي الغربي يتحول بسرعة إلى ما

---

(٨٧) John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (London: Macmillan; Cambridge University Press for the Royal Economic Society, 1936), vol. 7: *Collected Writings*, p. 159.

(٨٨) Lawrence Summers and Victoria Summers, «When Financial Markets Work Too Well: A Case for Securities Transaction Tax,» *Journal of Financial Services Research*, no. 3 (1989).

(٨٩) Joseph Stiglitz, *Globalization and its Discontents* (New York: W. W. Norton, 2002), p. 7.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٦.

يشبه الكازينو الضخم»[٩١]. بل حتى أوليفر ستون المنتج السينمائي المشهور أنتج فيلماً أسماه وول ستريت (Wall Street) وهو شارع الأموال في الولايات المتحدة، يصور فيه الجنون الذي يسيطر على أسواق المال التي أصبحت تعبر عن الجشع والطمع ولا تحفظ مصالح غالبية الأمريكان كما يوضح الفيلم. ولنأخذ مثالاً واقعياً واحداً على الآثار المدمرة لهذه المراهنات في الأسواق المالية، فمع بداية الألفية الثالثة كان مؤشر نازداك (NASDAQ) ـ مؤشر الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة ـ الذي يشتمل بالدرجة الأولى على أسهم شركات التكنولوجيا قد ارتفعت قيمته من ٥٠٠ في نيسان/ أبريل ١٩٩١ إلى ١٠٠٠ دولار في تموز/ يوليو ١٩٩٥، متجاوزاً ٢٠٠٠ دولار في تموز/ يوليو ١٩٩٨ ثم محققاً أعلى ارتفاع له في آذار/ مارس ٢٠٠٠ بحوالى ٥١٣٢ دولاراً. ولكن تطورات السنوات اللاحقة أكدت ما نقوله في هذا الجزء من الورقة حيث إنه خلال السنتين اللاحقتين خسرت الشركات في هذا السوق حوالى ٨,٥ تريليون دولار من قيمة أسهمها في سوق الأسهم الأمريكي وحده، وهو كما يقدر ستيغلتز يساوي الدخل السنوي لجميع دول العالم باستثناء الولايات المتحدة وكانت خسارة شركة واحدة (AOL Time Warner) حوالى ١٠٠ مليار دولار[٩٢].

هذه الصور المستحدثة من القمار وبعض آثارها المدمرة للاقتصاديات المعاصرة، هي تأكيد آخر على عدالة المنهج الإسلامي وعلى أبدية ثوابته وصدق الحق سبحانه وتعالى في قوله تعالى **﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد﴾**. كما إن هذه الفوضى التي تحصل اليوم في أسواق المال هي التي حدت كثيراً من المفكرين والمستثمرين إلى البحث عن صيغ استثمارية جديدة وبعيدة عن حمّى أسواق المال وكوارثها، بل إن هناك من أصبح يطالب بإعادة هيكلة أسواق المال الحالية، أو تغيير الـ (DNA) كما يقول أحد مؤسسي الشركات الاستثمارية الأمريكية الجديدة[٩٣].

ج ـ آليات أخرى

وكما نهى الإسلام عن كل من الربا والغرر لاعتبارات العدالة والكفاءة، فقد نهى عن أمور أخرى لها كذلك آثار سلبية على استغلال الموارد وتوزيعها. ومن هذه

---

(٩١) Susan Strange, *Mad Money: When Markets Outgrow Governments* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998), pp. 5-6.

(٩٢) Joseph E. Stiglitz, *The Roaring Nineties: A New History of the World's Most Prosperous Decade* (New York: W. W. Norton, 2003), pp. 5-6.

(٩٣) William Greider, *The Soul of Capitalism: Opening Paths to a Moral Economy* (New York: Simon & Schuster, 2003), pp. 118-119.

الأمور التي نهى عنها: الاحتكار والرشى والغش، وهي من أسوإ الأمراض التي تعانيها البشرية اليوم وإن كانت آثارها السلبية أكبر في الدول النامية، ومنها الدول العربية حيث تغيب المساءلة وتقل الشفافية وتندر المعلومات وتنعدم المشاركة السياسية وتصادر الحرية ويتاجر بالقضاء. إن الرسول (ﷺ) أخبرنا منذ أكثر من أربعة عشر قرناً بأنه «من أحتكر فهو خاطئ»[٩٤]. ونحن اليوم نرى المجتمعات المعاصرة تشرع القوانين (Anti-trust Laws) وتقيم مؤسسات تكلف الملايين من أجل محاربة الاحتكار وتقليل آثاره السلبية. وعن عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) قال « لعن رسول الله (ﷺ) الراشي والمرتشي والرائش»[٩٥]. والرائش هو الوسيط في الرشوة. وقد بعث النبي (ﷺ) ابن اللتبية على جمع الزكاة، أي إنه موظف حكومي بمصطلحات عصرنا، فلما رجع ومعه الزكوات وبعض الهدايا قال: هذا لكم وهذا أهدي إلي، فقال النبي (ﷺ): ما بال العامل نبعثه فيجيء ويقول: هذا لكم وهذا أهدي إلي، ألا جلس في بيت أمه فينظر أيهدي إليه أم لا. والذي نفس محمد بيده لا نبعث أحداً منكم فيأخذ شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته»[٩٦]. واليوم نرى الفساد الإداري يمثل أكبر عائق للتنمية بشهادة رجال الفكر والسياسة، ويتصدر عالمنا العربي قائمة الدول التي يتفشى فيها الفساد بكل صوره وأشكاله كما تشير إلى ذلك تقارير الأمم المتحدة[٩٧] والدراسات الإقليمية[٩٨]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها قدرت بعض المؤسسات الرقابية بأن حجم الأموال المختلسة من قبل العاملين في المؤسسات الخاصة والعامة بحوالى ٦٠٠ مليار دولار أو ٦ في المئة من الناتج المحلي الأمريكي عام ٢٠٠٢ وحده[٩٩]. أما الغش فيقول الرسول (ﷺ) منفراً منه «من غشنا فليس منا»[١٠٠]. وقد نهى هذا المنهج عن الإسراف لما فيه من هدر لموارد المجتمع وظلم للفقراء وتقليل للاستثمارات المنتجة، ويتضح هذا التحريم من عدة آيات كقوله تعالى ﴿**وكم أهلكنا من قرية بطرت**

---

(٩٤) مسلم وأبو داود والترمذي.

(٩٥) أخرجه الحاكم والبزار وأحمد والطبراني.

(٩٦) أخرجه البخاري ومسلم.

(٩٧) United Nations Development Programme (UNDP), *The Arab Human Development Report 2004:Towards Freedom in the Arab World* (New York: UNDP, 2005), pp. 137-138.

(٩٨) انظر: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

(٩٩) Tommy Joyner, «Corporate Crime Not Limited to Bigwigs,» *Atlanta Journal -Constitution*, 6/8/2001, A1.

(١٠٠) أخرجه مسلم.

معيشتها فتلك مساكنهم لم تسكن من بعدهم إلا قليلا﴾[١٠١] وقوله تعالى ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾[١٠٢]، وقوله تعالى ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا﴾[١٠٣]، أي إن الإسراف هو نذير بالهلاك ونهاية العمران. إضافة إلى ما سبق نهى الإسلام عن تبذير موارد المجتمع في النشاطات الضارة كالخمور والمخدرات والملاهي والبرامج الإعلامية العنيفة واللاأخلاقية وغيرها. ومن الغريب أن نسمع اليوم في ظل دولة الرفاه المعاصرة وبخاصة في الدول الغربية، حيث الحرية النسبية التي تساعد المجتمعات على اكتشاف الأخطاء والسعي لعلاجها من غير حرج أو خوف، أصواتاً تنادي بالعودة إلى ما يسمى بالاستثمارات «الأخلاقية»، أي الاستثمارات التي تبتعد عن السلع والخدمات الضارة كالأسلحة الذرية وتلويث البيئة والتجارة في الجنس والسجاير والمشاريع غير المنتجة، واستبدالها بمشاريع نافعة وذات عائد اجتماعي. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم هذه الاستثمارات «الأخلاقية» ارتفع من ٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٤ إلى أكثر من ترليونَيْ دولار عام ٢٠٠١ وهذا مؤشر على تزايد أهمية هذا النمط من الاستثمارات[١٠٤].

خاتمة

لقد حاولنا في الصفحات السابقة أن نطرح تصوراً مختصراً عن إطار ومرتكزات دولة الرفاه الإسلامي. ولقد قدمنا للموضوع بالتشديد على أن دولة الرفاه الإسلامي دولة عقائدية ـ أخلاقية أي إن المعتقدات والقيم الإسلامية المستمدة من كتاب الله وسنة نبيه (ﷺ) هي بمثابة المحرك لنشاط الفرد المسلم والمهذب لرغباته وميوله، والموجه لطاقاته نحو تعمير الأرض والسعي فيها من غير إفراط أو تفريط. كما أكدنا كذلك على أن دولة الرفاه الإسلامي ليست تصوراً طوباوياً، وإنما هي دولة سبق أن وضعت مبادئها على محك التطبيق في السابق وقد حققت نجاحات لا مثيل لها في التاريخ البشري وعلى الصعد كافة كما تشهد بذلك كتب التاريخ. وختمنا المقدمة بالقول بأن الضعف الذي أصاب الدولة الإسلامية لاحقاً لم يكن بسبب ضعف الأسس التي قامت عليها تلك الدولة، وإنما بسبب الابتعاد عن تلك الأسس أو

---

(١٠١) **القرآن الكريم**، «سورة القصص،» الآية ٥٨.

(١٠٢) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ٣١.

(١٠٣) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ١٦.

(١٠٤) Greider, *The Soul of Capitalism: Opening Paths to a Moral Economy*, p. 117.

بسبب الإخفاق في استيعاب مستجدات العصور المتتالية في ظل الثوابت العقائدية والأخلاقية التي تمثل صمامات الأمان لدولة الرفاه الإسلامي عبر الأزمان.

بعد هذا **التقديم** انتقلنا في **الجزء الأول** من الورقة لتقييم دولة الرفاه المعاصرة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحالي، وحاولنا أن نؤكد أن هذه الدولة قد فشلت في تحقيق التنمية أو الأمن في المجتمعات العربية المعاصرة، بعد ذلك حاولنا في **الجزء الثاني** تعريف الإطار العقائدي والأخلاقي لدولة الرفاه الإسلامي، وفي **الجزء الثالث** تحدثنا عن دالة الرفاه الاجتماعي التي استنتجها علماء الأمة الإسلامية من الإطار العقائدي والأخلاقي السابق، وأكدنا أنها أشمل من دالة الرفاة الاجتماعي كما يتم تعريفها في الدولة المعاصرة، وقد يكون التعريف الضيق لدالة الرفاه المعاصرة هو أحد أهم أسباب إخفاقها في الحقب الأخيرة. أما في **الجزء الرابع** فقد حاولنا التحدث عن أهم آليات دولة الرفاه الإسلامي لتحقيق كل من عمارة الأرض والعدالة الاجتماعية في كل دولة وعبر الدول.

تعقيـــــب

علي محافظة(*)

بذل الدكتور يوسف خليفة يوسف جهداً واضحاً لبيان الأسس التي يقوم عليها نظام مجتمع التكافل الإسلامي، وبيان فشل نظام دولة الرفاه الرأسمالية الغربية، مؤكداً أن نظام التكافل الإسلامي لا مثيل له في التاريخ البشري على مختلف الصعد. وفي سعيه لإثبات ما توصل إليه أثار مشكلات خلافية تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية عديدة يمكن إجمالها بما يلي:

١ ـ يقرر الدكتور يوسف أن العرب في أخذهم من الحضارات الأخرى انطلقوا من أن كل ما لديهم من مبادئ وقيم لم يعد صالحاً للنهضة وجديراً بالإهمال والمحاربة، وأن ما لدى الغير هو البلسم الشافي لأمراضنا. هذا الموقف من تراثنا وقيمنا ومن الحضارة الغربية، اقتصر على فئة قليلة من المفكرين والساسة العرب لم يكن لهم تأثير قوي في مجتمعاتنا. وفي مقابل هذه الفئة، وجدت فئة من المفكرين والساسة تمسكت بالتراث والقيم الإسلامية وتشبثت بحرفية النص وبتقليد أعمى للسلف، ورفضت الحضارة الغربية رفضاً تاماً. ولكن أكثرية المفكرين والساسة حاولوا التوفيق بين التراث والقيم الإسلامية ونتاج الحضارة الحديثة. ولم تتمكن هذه الفئة من تحقيق الغايات المرجوة للنهضة العربية ولذلك أسباب عديدة لا مجال هنا لعرضها.

٢ ـ يعزو الدكتور يوسف إخفاقات الدول العربية وتراجع المسلمين إلى سوء تطبيق مرتكزاتهم الحضارية أو تخليهم عنها. من المعروف أن المصلحين المسلمين من الشيخ محمد بن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر إلى محمد بن علي السنوسي ومحمد بن أحمد المهدي ومحمد بن علي الشوكاني إلى جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وحسن البنا وتقي الدين النبهاني في القرن العشرين كرروا هذه المقولة، وأهملوا العوامل الأخرى التي أدت إلى هذه الإخفاقات والتراجع. إن تعليل الإخفاق والتراجع والتخلف الذي

(*) أستاذ في الجامعة الأردنية ـ قسم التاريخ.

لحق بالأمة العربية بضعف الوازع الديني وحده لا يجدي، لأن هذا الإخفاق والتراجع والتخلف أكثر تعقيداً مما تصوره المصلحون الذين تبنّى الدكتور يوسف وجهة نظرهم.

٣ ـ يثير الدكتور يوسف مسألة الدين والعلم والعلاقة بينهما. ويؤكد أن القرآن الكريم لا يتعارض والحقائق العلمية. لقد أشغلت هذه المسألة بال العديد من المفكرين المسلمين المعاصرين، وذهبوا مذاهب شتى في البحث عن أصول بعض النظريات العلمية الحديثة في إشارات وردت في بعض آيات القرآن الكريم. وأُلفت الكتب في هذا المجال. ومن المعروف أن القرآن الكريم قد نزل على النبي العربي الكريم (ﷺ) ليهدي الناس إلى عبادة الله وتنظيم شؤون المسلمين. ولم يتضمن نظريات علمية، فذلك ترك للبشر يهتدون إلى العلم والتقنية من خلال تجاربهم وملاحظاتهم وبالعقل الذي أودعه الله فيهم. وكان الأفغاني وعبده قد ذكرا أنه في حالة التعارض بين الدين والعلم لا بد من التأويل.

٤ ـ يطالب الدكتور يوسف بإحياء القيم الدينية والعقائدية في المجتمعات المعاصرة، وهو على حق في ذلك. وينسى ما قد يسببه هذا الإحياء من تعصب واعتقاد باحتكار أمة أو أتباع دين معين لهذه القيم والمبادئ، واتهام الديانات الأخرى بالجمود والتحجر والجهل والتعصب، كما هو الحال في هذه الأيام في نظرة بعض الفئات المتدينة في الغرب المسيحي إلى الإسلام والمسلمين.

٥ ـ يعزو الدكتور يوسف الهدر المتواصل لموارد الدول العربية في خوض الحروب وفي الإعلام المزور للحقائق، والمشاريع المظهرية، وانتشار الفساد والرشوة، والوقوع في فخ المديونية الخارجية، إلى الابتعاد عن تعاليم الإسلام. ومن الطريف أن هذه المساوئ والسلبيات نجدها في الدول التي تزعم أنها تطبق أحكام الشريعة الإسلامية أكثر من غيرها من الدول. وفي هذا التعليل تجاهل لواقع الدول العربية وتبعيتها للدول الكبرى وطبيعة أنظمتها الحاكمة، وانتشار الأمية بين شعوبها، وتخلف أنظمتها التعليمية وغير ذلك من العوامل والأسباب.

٦ ـ صحيح أن شيوع القيم الدينية في المجتمعات المعاصرة يساهم في التخفيف من مساوئ وأمراض الحضارة الحديثة. ولكن القيم الدينية، على أهميتها ليست العلاج الوحيد لهذه المساوئ والأمراض.

٧ ـ يقرر الدكتور يوسف أن الحضارة المعاصرة أبعدت الدين بكل صوره عن الساحة. وهذا غير صحيح، فالذي غاب عن الساحة في الغرب: المؤسسات الدينية وسلطاتها على الناس من كنائس ورهبنات وإكليروس. أما الدين فموجود، ولو عرفنا أن عدد محطات البث التلفزيوني المخصصة للعظات الدينية في الولايات المتحدة يتجاوز الخمسين محطة، لأدركنا أن الدول الغربية لا

تكافح الدين، وإنما ترفض تدخل الكنيسة في السياسة وإدارة الدولة.

٨ ـ يأخذ الدكتور يوسف على الحضارة الغربية تحلل الأخلاق والزواج المثلي وغير ذلك من أنواع الشذوذ، وهو محقّ في ذلك. ولكنه في الوقت نفسه يتجاهل مثل هذا التحلل الذي حصل في أوج ازدهار الحضارة العربية الإسلامية. ولو عاد إلى كتب الأدب والتاريخ لتعرف على زواج الغلمان (الزواج المِثلي) وشذوذ الجواري والغزل بالغلمان، وغير ذلك من مظاهر الشذوذ والتحلل الأخلاقي. فهذه الأمور منتشرة بين مختلف الأمم، ولكن بنسبٍ متفاوتة.

٩ ـ أجاد الدكتور يوسف في بيان دالة الرفاه الاجتماعي في الإسلام ومكوناتها ولا سيما «مقاصد الشريعة» وضروراتها الأساسية: الدين والنفس والنسل والعقل والمال. وقدم لنا المجتمع الإسلامي المثالي. والسؤال الذي يطرح في هذا المجال: هل كان المجتمع الإسلامي بعد عصر الرسول (ﷺ) على هذه الصورة التي قدمها لنا الدكتور يوسف؟ وإلى أي مدى زمني؟ لما ولي عثمان بن عفان (رضي الله عنه) الخلافة وآثر بني أمية، خرج أبو ذر الغفاري إلى الشام، فهاله ما رأى فيها من الفروق الشاسعة بين الأثرياء المترفين والفقراء من المقاتلة العرب، وجعل من نفسه مدافعاً عنهم. خشي معاوية بن أبي سفيان والي الشام، أمره، فبعث به محروساً إلى عثمان، فلما التقى به اتهمه عثمان بتحريض أهل الشام على الفتنة، فقال أبو ذر: «ليس أهل الشام هم الذين يشكونني، ولكن هناك فئة قليلة كنزت الأموال واحتكرت الأرزاق ومنعتها عن أصحابها ومستحقيها، ساءها أن أقول للناس: ما كان من حق فخذوه، وما كان باطلاً فذروه، فهم يصرون يا عثمان على أكل الباطل»، فغضب عثمان ومنع الناس أن يجالسوا أبا ذر أو يكلموه. هذا ما كان في عهد الخليفة الراشدي الثالث، فماذا نقول عما كان يجري في عهد الخلفاء الأمويين والعباسيين والمماليك وغيرهم من السلاطين المسلمين. وأي مجتمع رفاه عاشه المسلمون في تلك العصور في ظل هؤلاء الذين كانوا يعدّون أنفسهم ظل الله على الأرض، لا يقبلون النقد والاعتراض ويبطشون بكل مخالفيهم في الرأي؟

١٠ ـ في تناوله لآليات التكافل في دولة الرفاه في الإسلام، يعتبر الدكتور يوسف الاجتهاد أو التجديد في الدين وسيلة لإيجاد الحلول لمستجدات الحياة. ولكن هذا الاجتهاد، كما يعرف الدكتور يوسف، قد توقف أو أغلق بابه في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي لدى أهل السنة في الشرق الإسلامي، ما حال دون متابعة مستجدات الحياة، وأصاب الفكر الإسلامي ركود بل جمود استمر حتى مطلع القرن التاسع عشر الميلادي. ومنذ اطلاع المسلمين على حضارة الغرب على مدى قرنين ونيف من الزمن، لم يتمكن فقهاؤهم ومفكروهم من استيعاب مستجدات العصر وتطوير الفكر الإسلامي بحيث يساهم في حل المشكلات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية التي يواجهونها. واكتفوا بعرض المبادئ العامة التي قدم بعضها الدكتور يوسف في بحثه هذا.

وفي حديثه عن الآليات الإيجابية للتكافل، يورد العمل وضرورة الإقبال عليه وكأنها المشكلة الأولى التي تواجه المسلمين، ويستعين بعدد من الآيات القرآنية الكريمة التي تحث المسلمين على العمل، وكأن هذه هي مشكلتهم في هذه الأيام، ويتجاهل البطالة التي هي المشكلة الرئيسية التي تعانيها معظم المجتمعات الإسلامية.

وبعد أن يقدم الآليات الإيجابية للتكافل الإسلامي من عمل وإرث وزكاة ووقف وزكاة الفطر والأضاحي والكفّارات والصدقات التطوعية، يذكر الضرائب التي يحق للأمير الذي يفرزه المجتمع الإسلامي الصحيح أن يفرضها لضرورة تنموية أو أمنية. ولم يقل كيف يفرز المجتمع الإسلامي الصحيح هذا الأمير الذي يمنحه حق التشريع، أي فرض الضرائب على الناس. وهل استطاع المجتمع الإسلامي بعد وفاة الرسول (ﷺ) أن يفرز أميراً بطريقة معينة ومقبولة من المسلمين جميعاً إذا استثنينا، تجاوزاً، حقبة الخلفاء الراشدين؟ يعدد الدكتور يوسف الآليات السلبية لمجتمع الرفاه من ربا وقمار واحتكار ورشئ وغش، ويبين موقف الإسلام منها. ولكن هل خلا المجتمع الإسلامي من هذه الآليات عبر العصور؟ صحيح أن المسلمين وضعوا آليات لمكافحتها من خلال نظام الحسبة، ولكن الغرب، وأنا لا أدافع عن الغرب وحضارته، ولكني أبين ذلك بدافع الموضوعية وبيان الحقيقة، وضع أيضاً القوانين للحد من هذه السلبيات.

١١ ـ يؤكد الدكتور يوسف في خاتمة بحثه أن دولة الرفاه الإسلامي التي قدمها «ليست تصوراً طوباوياً، وإنما هي دولة سبق أن وضعت مبادئها على محك التطبيق في السابق، وقد حققت نجاحات لا مثيل لها في التاريخ البشري وعلى جميع الصعد، كما تشهد بذلك كتب التاريخ».

والواقع أن ما قدمه الدكتور يوسف لم يكن سوى تصور طوباوي لمجتمع إسلامي لم يتحقق وجوده على أرض الواقع إلا في عهد الرسول (ﷺ)، وإلى حد ما في عهد أبي بكر وعمر بن الخطاب (رضي الله عنهما). ومن يدرس التاريخ العربي الإسلامي دراسة علمية موضوعية يتوصل إلى هذه الحقيقة.

والخلاصة لم يقدم لنا الدكتور يوسف جديداً في نظام مجتمع التكافل الإسلامي، وإنما اكتفى بذكر مقولات الإسلاميين المحدثين، وهي مقولات تتسم بالعمومية والغموض وتفتقر إلى العمق في فهم الإسلام ومبادئه العظيمة، واستنباط الحلول الجزئية لحل مشكلات مجتمعاتهم.

المناقشـــــات

١ ـ إبراهيم العيسوي

يشير د. اليوسف إلى «إخفاقات دولة الرفاه في عالمنا العربي»، وكأنه كانت لدينا دولة رفاه، أي دولة رعاية. وهذا غير صحيح كما أظهرت مناقشات هذه الندوة. والبديل الذي يقدمه الكاتب وهو «دولة الرعاية من منظور إسلامي ـ ومجتمع التكافل، ينطلق من القيم الإسلامية ومن ما يطلق عليه الكاتب الثوابت العقائدية والأخلاقية (حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال)؛ إضافة إلى عدد من الآليات الإيجابية (العمل ـ الإرث ـ الزكاة ـ الوقف ـ الصدقات)؛ والآليات السلبية (أي النهي عن الاحتكار والرشوة والفسق والإسراف). ويقرر الكاتب أن الحضارة الإسلامية حققت نجاحاتها ووصلت إلى أوج ازدهارها في ظل الثوابت العقائدية والأخلاقية»، ويجزم بأن هذه الأمة بدأت بالتراجع عن دورها الحضاري عندما بدأت تنسلخ من هذه الثوابت.

ويبدو لي أن ما يقدمه لنا د. اليوسف هو صورة من صور «تفكير المرء بما يتمنى» (Wishful Thinking)، فهل سادت القيم والثوابت الأخلاقية والعقائدية التي يتحدث عنها حتى في فترة صعود الحضارة الإسلامية؟ وهل اختفت الصراعات والاقتتال بين جماعات وزعماء المسلمين؟ وهل كف المسلمون بمن فيهم أكثرية خلفائهم عن الاستمتاع بالجواري والخمر وغيرها من الملذات حتى في فترة الصعود هذه؟ لا أظن.

وإنني أتساءل: هل القيم التي يعتبرها الكاتب مرتكز دولة الرعاية أو التكافل قيم فريدة (Unique) يختص بها الإسلام من دون غيره من الأديان أو يختص بها المسلمون من دون غيرهم؟ وهل صحيح أن إنسان الغرب قد اختزل دالة الرفاه الاجتماعي إلى الماديات والدنيويات؟ وهل كان الدين غائباً عن مسيرة النهضة الغربية؟ وألم تكن الأخلاق البروتستانتية من مرتكزات هذه النهضة؟ والكاتب نفسه

يستشهد بعدد من الغربيين للتأكيد على أهمية الدين، متخذاً ذلك كدليل على غياب الدين في حياة أهل الغرب. ومن كانوا أكثر حفظاً للعقل والمال ـ المسلمون أم أهل الغرب غير المسلمين؟ في رأيي أن المقارنات التي يعقدها الكاتب بين الأمة الإسلامية والغرب هي مقارنات غير منصفة. كذلك فإن الباحث غير محقّ في وصف أزمة دولة الرعاية في الغرب أو عندنا بأنها أزمة قيم وأخلاق، وتجاهل أزمات الاقتصاد والتنمية وأزمات الحكم وغير ذلك من الأمور.

كما إنني أتساءل أيضاً هل تنشأ القيم من فراغ أو في انعزال عن الواقع المادي الذي يعيشه الناس، أم إن أخلاق الناس تتحدد إلى حد كبير ـ وليس كلياً ـ بالواقع المادي الذي يعيشون فيه؟ ومع الإقرار بأن ثمة علاقة تبادلية بين القيم والواقع المادي، أليس المفتاح لتغيير القيم والأخلاق هو تغيير الأوضاع المادية للبشر؟ أليس مما يؤكد ذلك أن أكثر من ١٤ قرناً من الوعظ والإرشاد إلى القيم الإسلامية في المساجد والمدارس والجمعيات لم تفلح في غرس هذه القيم في نفوس المسلمين؟

وعندما يشير الكاتب إلى آليات مثل الوقف، ألا نلاحظ أن الغرب قد تفوّق على المسلمين في هذا الشأن، حيث طور تشريعات وأقام مؤسسات وظفت الوقف لخدمة التعليم والبحث العلمي والتطور التكنولوجي والاقتصادي. وعندما يشير الكاتب إلى نهي الإسلام عن الاحتكار، فما الذي قدمه علماء المسلمين للتوصل إلى قوانين لمكافحة الاحتكار في بلادهم؟ وَألا تستقي الدول الإسلامية تشريعاتها في هذا الشأن من الخبرة الأوروبية في تشريعات مكافحة الاحتكار (Anti - Trust Laws)؟ وهل من المعقول بالنسبة إلى آلية الزكاة أن يقول الكاتب إن «دافع الزكاة يؤديها خوفاً من الله، وبالتالي فإنه لا يتهرب منها بل إنه يبحث عن مستحقيها، على خلاف دافع الضرائب الذي يسعى إلى التهرب منها بكل وسيلة؟ أليس هذا مما ينطبق عليه «تفكير المرء بما يتمناه»؟

وأخيراً فإنني بعدما قرأت بحث د. اليوسف جيداً، أجد نفسي متسائلاً عن نوع العون الذي يمكن أن تقدمه القيم والآليات الإسلامية التي عرضها إلى متخذي القرارات الاقتصادية والتنموية بشأن تصميم السياسة المالية والسياسة النقدية أو بشأن التعامل مع العولمة ومنظمة التجارة العالمية، أو بشأن إصلاح الإدارة الحكومية، أو تصميم استراتيجية التصنيع.

٢ ـ فاطمة محمد

في الحقيقة إن هذا الموضوع هو أخطر موضوع معروض علينا وأعتقد أنه يجب أن نتريث كثيراً، كما لا يمكن اختزاله ببحث أو اثنين، وكنت أتمنى أن تكون

رؤية الدكتور يوسف، كيف يمكن أن نقيم مجتمع التكافل من الآن ومستقبلاً، وليس ما حدث. وإذا حاول أن يقول ما حدث، فسأقول له ببساطة إن هذا المجتمع الذي يتحدث عنه وكلنا يعرف أن الإسلام كعقيدة وكممارسة يهدف إلى قيام المجتمع الإسلامي، ثم تأتي الدولة، والقرآن لم يشرع لدولة أو يشرع لحكم، ولا للمجتمع على أساس أن هذا المجتمع الإسلامي هو الذي سيكون السلطة. هذه وجهة نظري.

لكن الذي حدث هو منذ عام أربعين للهجرة، يعني أتجاوز مع الدكتور علي، منذ ٤٠ للهجرة تم الانقلاب أو انقسام السلطة والدولة إلخ.

القضية الثانية هي أن مشكلتنا هي حينما نبتسر الآيات كأحكام وقواعد من سياقها، نتعامل معها كقضايا فردية، بينما القرآن هو نسيج متكامل كما جاء في دلائل الإعجاز ولا يمكن انتزاع أي حكم عن سياقه وعن منظومته الاجتماعية كمجتمع، يعني حق اليتيم وحق السائل وحق المحروم والميراث، جميعها لا تؤخذ إلا ضمن سياق وليس بترها ضمن قضايا منفصلة.

القضية الأخرى أن الأخ الدكتور العزيز يوسف أثمّن له أنه كان كأنه استفز بحمى الصراع الموجود الآن، فحاول أن يدافع فقدم رؤية نموذجية وهي فعلاً طوباوية، ولكنها ليست عصية التحقيق لو أنه أوجد الآليات الحقيقية. هناك انتقاص وعلينا أن نبادر، ليس مع من يبغض الذات ولكنني لست مع من يبني قصوراً في الهواء. مثلاً الوقف الذي تحدث عنه، تحدث عن الوقف وكأن فيه الملاذ وفيه المعجزة، الوقف أصبح على مدى ١٤٠٠ سنة وبالذات في الألف الأخيرة ومركز دراسات الوحدة العربية خصص ندوة لهذا الأمر، أصبح مصدراً من مصادر الفساد، لأنه لم يتحول إلى مؤسسات، لم يتحول إلى نظام يستفاد منه، وكان يمكن أن يفيد في بناء المجتمع المدني العربي.

القضية الأخرى: لدينا نوعان من الوقف، الوقف العام الذي يوهب للدولة، والوقف الذري الذي يحصر في الأسرة نفسها لتحرم المرأة على حساب الرجل، من استغنت لزوج حرمت من ذلك.

القضية بما فيها أنه أعتقد بدلاً من أن نعود ونختلف ونتحدث بالآيات القرآنية، كان في الإمكان لو أننا نتفق جميعاً ونعود إلى كتاب فضائح الاستبداد مثلاً، وأعتقد أنه ما من مفكر في تاريخنا العربي والإسلامي إلى اليوم وبعد مئة سنة من رحيل عبد الرحمن الكواكبي، قد أوجد لنا نظرية متكاملة وبرنامجاً وآليةً نستطيع أن نبدأ فيها من اليوم، بدلاً من تقارير التنمية ومن الخبرات ومن البرامج الشرق أوسطية.

٣ ـ فؤاد نهرا

١ ـ إن حصر الحديث في الزكاة والوقف وتحريم الربا والميسر يختزل النموذج الاقتصادي الإسلامي إلى حد بعيد.

طبعاً: الزكاة تعتبر أساسية وطليعية في بناء «دولة الرعاية» لكن القرآن الكريم يتضمن مستويات عديدة متفاوتة.

٢ ـ ثم إن الزكاة لا تكفي في تحقيق العدل / أو/ الإنصاف في حالات. إنها ضرورية لإعانة ذوي الحاجة من الفقراء والمساكين، لكن لا بد من توسيع آلية الزكاة لتشمل مقادير أكبر من إعادة التوزيع تنطلق من مبدإ الزكاة ومن «مقاصد الشريعة». وفي هذا الإطار يشير الفقه الشيعي الجعفري إلى أهمية الخمس، من خلال تغير مختلف لمصطلح «واغنهم» حتى تشمل الغنيمة غالب الأرباح الزائدة على المؤونة، ولكن شرط ألا يقتصر التوزيع على حصتي الإمام والسادة، وأن يعتمد تفسير أبي حنيفة في توزيعه على الفقراء والمساكين.

٣ ـ وأخيراً لا يمكننا أن نحصر العلاقة بين الدين الإسلامي الحنيف والاقتصاد في نظام متكامل لأن في ذلك حصراً للقيم الإسلامية في نموذج واحد، غالباً ما يختزل يستطيع علماء أن يبنوه من نظريات تعتمد أيضاً على ما توصل إليه العقل البشري في فترة معينة. إن شرع الله أكبر من أن يحصر في عقيدة واحدة، إنما يشكل الأساس القيمي الخلقي للنماذج الاقتصادية المتعددة. لهذا السبب لا بد من أن يلاقي الفكر الاقتصادي مبادئ القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة عن طريق التأليف بين أمرين:

ـ الاعتماد على مبادئ القرآن والسنة كأسس أخلاقية قيمية في توجيه الاقتصاد.

ـ الإقرار بقدرة العقل البشري على بناء النماذج الاقتصادية لما اعتبره شرع الله من قبل العمران البشري.

ولا ينفي شرع الله دور العقل في بناء النماذج العلمية.

٤ ـ يحيى أبو زكريا

يعتبر بحث الدكتور يوسف خليفة ثرياً وقيماً في الوقت نفسه، إن البحث يدعونا إلى إعمال النظر في موروثنا الحضاري مجدداً، والبحث عن مقومات دولة الرفاهية في دائرتنا الفكرية والحضارية، وما زلت أتذكّر عندما كتب الأستاذ عبّاس محمود العقّاد عبقرياته أي عبقرية محمد وعلي وعمر، سئل لماذا كتبت هذه العبقريات

فأجاب بقوله، بأنني كلما أكون في المقهى مع زملائي يحدثونني عن عبقرية ديكارت ودوركايهم وسبينوزا وغيرهم.

فأقول لهم كما يقول العقاد ألم تنجب الحضارة الإسلامية عباقرة؟

لقد حاول مفكرونا البحث عن آليات النهضة من خلال ما كتبه الغربيون، وكانت النتيجة أنّه خلال مائة سنة ونحن نقتبس النظرية تلو النظرية، والفكرة تلو الفكرة ولم نتمكن من تكريس المشروع النهضوي الذي تؤكّد الأرقام كل الأرقام إخفاقه في واقعنا.

وعلى الرغم من أننا جربنا آلاف النظريات المستوردة إلاّ أننا لم نتمكن من تحقيق النهضة المرتقبة، فهل آن الأوان لاستكناه ما في موروثنا الحضاري من تجارب ومنطلقات نظرية نهضوية، وما العيب في صياغة نظرية حكم إسلامي عادل؟

بطبيعة الحال فإنّ العقل الإسلامي قد يكون انشغل إلى أبعد مدى بالصراعات المذهبية والطائفية، وعملت كل طائفة على استنباط ما يقوّي موقفها العقائدي من القرآن والسنة من دون الانطلاق من القرآن لصياغة نظرية حكم إسلامي متكامل.

وإذا كانت بعض التجارب الإسلامية قد أخفقت تاريخياً وراهناً فهذا لا يعني أنّ نظرية الحكم في الإسلام أو دولة الرفاهية في الإسلام غير موجودة.

وأهميّة البحث تكمن في أنه يدعونا إلى اكتشاف تاريخنا وتراثنا مجدداً والبناء عليه وإيجاد جسر تواصل بينه وبين واقعنا.

٥ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

١ ـ البحث المعروض هو خطاب ديني يقوم على المثالية والمعتقدات المطلقة، بينما الحياة الدنيوية مادية نسبية لا مجال للتعامل فيها مع المثاليات التي تبقى مادة للخطباء بعيدة عن التطبيقات العملية.

٢ ـ المشكلات والإخفاقات والنجاحات سمات للممارسات البشرية، ومع كل التحفظات على الأنظمة الرأسمالية التي تجسد الاستغلال والإمبريالية، فإنها وفرت الخبز والكرامة/ الحرية لمجتمعاتها بعامة، وهذا ما لم يحدث في العصور الإسلامية المختلفة حتى الوقت الحاضر.

٣ ـ لا تعيش المجتمعات أو تتطور بمجرد إعلان المبادئ، بالرغم من أن المبادئ الدينية مشتركة ولا تنحصر بدين معين، بل بإيجاد السبل الكفيلة لتحقيق تنمية شاملة وتحسين أوضاع الناس في دنياهم. والشرط الأول هنا هو حرية فكر الإنسان، أي

تحرير عقله من القيود والمحرمات. وهذا غير متاح في أي نظام ديني.

٤ ـ ما المقصود من الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية المنشودة؟ وهل هناك إسلام واحد أم مجموعة مذاهب متفرقة؟ وكيف يُقام نظام الحكم: حكم إلهي السيادة لله من خلال حاكم مستبد، أم حكم دستوري السيادة للناس؟ وعموماً يشهد التاريخ أن مختلف أنظمة الحكم الدينية كان مآلها الزوال.

٥ ـ إن مآسينا الحالية ليست منفصلة عن مآسينا التاريخية في زمن الخلافة الإسلامية، كما إنّ أنظمتنا السياسية المعاصرة ليست أكثر من امتداد لأنظمة الخلافة المستبدة.

٦ ـ نجيب عيسى

يقول المؤلف إن دولة الرفاه الإسلامي ليست نموذجاً طوباوياً نتغنى به ولا نعرف مدى قابليته للتطبيق في الواقع، لأن صورة من هذه الدولة وجدت في السابق وأثبتت نجاحها على كل صعيد.

ليت الدكتور يوسف قدم لنا صورة عن الأشكال التاريخية الواقعية لدولة الرفاه الإسلامية، أي كيف جرى تطبيق منظومة المبادئ التي تقوم عليها دولة الرفاه الإسلامية، والتي اقتصر البحث على تناولها، ذلك أن الأشكال التاريخية الواقعية التي قامت على منظومة المبادئ المذكورة هي التي يمكن التأسيس عليها في المستقبل ليقوم عليها مجتمع التكافل الذي يدعو إليه.

كذلك كان من المفيد أن يقدم لنا الدكتور يوسف صورة عن الدور الاجتماعي الذي تقوم به مؤسسة كمؤسسة الزكاة في الوقت الحاضر وغيرها من أطر التكافل التي ترعاها الجمعيات الأهلية الإسلامية.

٧ ـ علي القادري

أولاً، فكرة الإسقاط التاريخي غير واردة لأنه في التاريخ تباين واختلال وإسقاط من زمن إلى زمن لا يتفقان. دولة الرفاهية منوطة بحلقة تاريخية معينة أتت في الطور الرأسمالي الحديث وهذا يختلف كلياً عن الأطوار السابقة من الحياة. فالإسقاط غير وارد.

ثانياً، دولة الرفاه قائمة على الفكر التنويري، والفكر التنويري أساسه أن الإنسان بوجوده له حق، والحقّ سبّاق على الواجب. والإنسان بوجوده له حق، وهذا الفكر مغاير كلياً للفكر الديني.

٨ ـ يوسف خليفة اليوسف (يرد)

ـ يبدأ الدكتور محافظة بالاعتراض على قولي في مقدمة الورقة إن الأمة قد ابتعدت عن مرتكزاتها الحضارية الإسلامية ولذلك أصابها ما أصابها من تخلف وهزائم. وردي عليه هو إذا كان هذا القول صحيحاً فليقل لي أخي الدكتور محافظة لماذا ما زالت هذه الأمة في ذيل الركب الحضاري البشري؟ وهل يعتقد أن الاستبداد الذي يعيشه المواطن العربي في ظل أنظمة الثورة وأنظمة الثروة منسجم مع مبدإ الشورى الذي نزل على محمد (ﷺ) ومارسه في حياته وتبعه في ذلك صحابته في اختيار أول خليفة لهم في سقيفة بني ساعدة وكذلك فعل عمر (رضي الله عنه) عندما رشح خمسة من أصحاب الكفاءة ومنهم ابنه بشرط أن لا تتم توليته وإنما ليحسم الاختيار عند تساوي الأصوات؟ وهل يرى الدكتور محافظة أن النظام المصرفي الحالي الذي يقوم على الربا ونهب ثروات الشعوب ينسجم مع قول الحق تبارك وتعالى ﴿**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تَظلِمون ولا تُظلمون**﴾[١] وقول الرسول (ﷺ) «. . . والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»! وهل يرى الدكتور كذلك هذا الإعلام الهابط والدعائي الذي فرخ أجيالاً لا هم لها إلا اللهو والغناء والمجون هو كذلك من التراث؟ أم إنه يعتقد أن النظم التعليمية التي تمجد الحاكم وتدجن العقول وتعطل المواهب الفردية والجماعية هي من مرتكزات الإسلام؟ وماذا عن الجهاد؟ فهل يرى الدكتور الفاضل أن الأنظمة السياسية ونظم التعليم ووسائل الإعلام في عالمنا العربي تغرس في هذه الأجيال حب الجهاد الذي من غيره لن تقوم لهذه الأمة قائمة؟ ولولا انبعاث هذه الروح الجهادية في السنوات الأخيرة لما رأينا القضية الفلسطينية تناقش بشيء من الجدية في المحافل الدولية، ولولا تضحيات جيل الانتفاضة لما استطاعت القيادة الفلسطينية أن تحصل على رقعة أرض تقف عليها في صراعها الطويل مع العدو الإسرائيلي، ولما رأينا أحداً يتحدث عن ضرورة إقامة دولة للفلسطينيين.

ـ بعد ذلك يقرر المعقب الكريم بأن ما ذكرته في ورقتي لا يختلف عن ما قاله علماء ومفكرون مسلمون سابقون. وردي عليه هو أن أذكره بأن عرض الإنسان للمبادئ التي يؤمن بها وتكرارها وإعادة صياغتها في ضوء المستجدات لنشرها بين الناس ليس أمراً مقدوحاً فيه إلا إذا كان الأخ الفاضل يؤمن بأن حرية التعبير هي حق لكل فرد إلا لمن يطالب بالعودة إلى المنهج الإسلامي كمنهج حياة، وهذا وللأسف

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآيتان ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

أسلوب الإقصاء الذي مارسته الحكومات العربية لفترة طويلة وشاركها فيه بعض المثقفين، هذا الإقصاء هو الذي أبقى هذه الأمة في صراعات داخلية أشبه بحروب داحس والغبراء أدت إلى إعاقة التقدم وهدر الموارد بدل أن يتم توجيهها لمحاربة الخصوم الفعليين. لذلك أؤكد لأخي الكريم الدكتور محافظة بأنني فخور بكوني تلميذاً للعلماء الذين ذكرهم في تعقيبه كالسنوسي والمهدي والشوكاني ومحمد عبده والأفغاني والبنا والنبهاني، والذين لم يذكرهم كمحمد بن عبد الوهاب وأبي حامد الغزالي وابن خلدون والشاطبي والقرطبي وابن تيمية وابن خلدون والكواكبي والمودودي وسيد قطب والقرضاوي، وقبل هؤلاء وأولئك اقتدائي هو بسيد البشر عليه أفضل الصلاة والتسليم وبآل بيته وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. كما إني مدين كذلك لكثير من علماء العصر وبخاصة في الدول الغربية حيث تلقيت تعليمي الجامعي ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله والحكمة كما علمنا رسولنا الكريم (ﷺ) هي « ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها»، طالما أن هناك مرجعية يعتمدها هذا المؤمن في تفاعله الحضاري مع الآخر. وفي المقابل أقول للأخ الدكتور محافظة إن له الحق أن يختار من يشاء من مفكرين ينهل من فكرهم ويقتدي بهم وإذا اختلفنا معه في أي المناهج أصلح لأمتنا فلنطالب معه أولاً بكسر قبضة الاستبداد التي ما زالت تخيم على مجتمعاتنا العربية، ولنجعل بعد ذلك المواطن العربي فيصلاً بيننا يختار المنهج الذي يريد لتسييس حياته، وهكذا نستطيع أن نحرك المياه الساكنة ونتطلع إلى حوارٍ حضاري وخلافٍ لا يذهب للود قضية.

ـ يذكر الأخ الفاضل في تعقيبه ما معناه « أن القرآن ليس كتاب نظريات علمية وأن الإنسان يهتدي إلى النظريات العلمية من خلال التجارب والملاحظات». وردي هو أن القرآن هو كلام الله والنواميس التي تحكم الكون هي من خلق الله، وبالتالي فإن التشديد على أن القرآن هو كلام الله سواء من خلال الحوار العقلي أو الاستشهاد بالأدلة العلمية والاكتشافات الحديثة، هو أمرٌ مهم لهداية الناس في فترة كثرت فيها المذاهب والعقائد الزائفة. كما أؤكد لأخي الدكتور محافظة أن الحديث عن القرآن والعلم هو إحدى لغات دعوة الناس إلى هذا الدين تمشياً مع المأثور «خاطبوا الناس على قدر عقولهم» أي باللغة التي يفهمونها، ولا أرى أي تعارض في ذلك، مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية الاجتهاد وإعمال العقل لمعرفة أسرار هذا الكون، وهذا ما تؤكده الآيات القرآنية وهذا ما فعله أجدادنا عندما تمسكوا بهذا المنهج الرباني، وليس أدل على ذلك من حضارة الأندلس وإشعاعها على الغرب وبخاصة بالمنهج العلمي التجريبي.

ـ وفي معرض تعليقه على مطالبتي بإحياء القيم الدينية والعقائدية يبدأ الدكتور

محافظة بالقول إنني على حق في ذلك ولكنه يضيف قائلاً عني «وينسى ما قد يسببه هذا الإحياء من تعصّب واعتقاد باحتكار أمة أو اتباع دين معين لهذه القيم والمبادئ واتهام الديانات الأخرى بالجمود والتحجر» وأنا استغرب هذا القول من أخي الفاضل، فهل هذا يعني أن الدكتور محافظة يريد مني أن أنضم إلى ركب النفاق الذي تعيشه أمتنا اليوم؟ أو بمعنى أدق، هل يريدني أن أقول لأهلي في فلسطين دعو طائرة الـ ف ـ ١٦ تزهق أرواحكم وتهدم بيوتكم ولا تقاوموها لأن دينكم لا يسمح بالجهاد وأن الغرب سيتهمني وإياكم بالتعصب؟ أم إن الأخ الفاضل يريدني أن أقول بأن الإسلام هو أمر بين الفرد وخالقه، وأنسى الآيات التي تتحدث عن حقوق الجنين في بطن أمه وعن التربية والتكافل على مستوى الأسرة وعن التكافل بين الأجيال (الزكاة وغيرها من الحقوق في المال)، وعبر الأجيال (الإرث والوصايا وغيرها)، وعن نظام الحكم والمساءلة (الشورى والحسبة)، وعن العلاقات الدولية (الجهاد والصلح والهدنة وغيرها)؟ كيف يقبل مني الدكتور محافظة أن أدعي الإسلام ولا أمارسه قولاً وفعلاً؟ ومن قال إن الدعوة إلى منهج وصفه الله بالرحمة ﴿**وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين**﴾[٢]، هو دعوة للفتنة والتعصب؟ ألم يقرأ الأخ محافظة وبقية الإخوة الذين علقوا على الورقة ما قاله المؤرخون عن هذه الحضارة وكيف أنها كانت أكثر الحضارات تسامحاً مع الآخر واحتضاناً لجميع الأجناس والطوائف؟ ولماذا لم يستطع الأخ الكريم إلا رؤية الفئات المتطرفة في هذا العصر التي دفعتها ظروف التطرف والتسلط الداخلية والخارجية إلى تطرف مماثل؟ وكيف يتجاهل تيار الاعتدال الواسع الذي يتنامى دوره يومياً سواء في الانتخابات أو المؤسسات المصرفية أو العمل الخيري أو العمل التربوي؟ هذه الرؤية الانتقائية وللأسف هي نفسها التي جعلت الدكتور محافظة وبعض الإخوة الآخرين الذين عقبوا على الورقة وبخاصة الأخوين الدكتور العيسوي والدكتور عبد الوهاب رشيد، يختزلون حضارة الإسلام على مستوى الفعل. وأنا اسأل هؤلاء الإخوة: أهذا كل ما قرأتموه عن الحضارة الإسلامية في الحقبتين الأموية والعباسية؟ وهل يا ترى سمعتم بمراكز الإشعاع الحضاري كدمشق وبغداد وغرناطة؟ وهل حقاً تجهلون أم أنكم تتجاهلون ما أفرزته هذه الحضارة من رجال وعلوم وإنجازات كانت سبباً لتقدم البشرية على كل صعيد؟

وهل يعقل أن يكون مؤرخو الاستشراق أكثر علماً بالحضارة الإسلامية وأكثر موضوعية في تقييمها من أبنائها؟ لا أود أن أطيل في هذه الفقرة ولكنني أذكّر الإخوة الكرام بأنني عندما تحدثت عن مآثر الحضارة الإسلامية استشهدت بأمثلة كثيرة

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة الأنبياء،» الآية ١٠٧.

مصادرها موثقة. أما الأحكام التي أطلقها الإخوة فهي تعميمات وأحكام جامدة حان الوقت لهؤلاء الإخوة الكرام أن يتحرروا منها ويجددوها، وأنا بدوري أرجع هؤلاء الإخوة ليس إلى ما كتبه أبو نواس في **أوراقه الصفراء** في مصطلحات الإعلام المعاصر، ولكن إلى ما كتبه مؤرخون ليسوا متعاطفين مع العرب والمسلمين مثل برنارد لويس وغيره من الذين أعتقد أنهم أكثر إنصافاً ولا أريد أن أقول أكثر علماً من الإخوة المعقبين وهم أبناء هذه الحضارة.

ـ يقول الأخ الدكتور محافظة إنني أعزو مظاهر التخلف التي تعيشها أمتنا إلى ابتعادها عن دينها، ناسياً بذلك أن مظاهر التخلف هذه توجد في الدول نفسها التي تدّعي تطبيق الشريعة، وإنني كذلك أتجاهل واقع الدول العربية وتبعيتها للدول الكبرى. وردي هو أنني كتبت الورقة لأفتح آفاقاً حول مرتكزات المنهج الإسلامي الذي نهضت به الأمة في يوم ما، ولم يخطر ببالي أن الدكتور الفاضل سيقرأ في ذلك دفاعاً عن النظم العربية الحالية سواء التي تصرّح أو تلمّح بشرعيتها الإسلامية، وأنا أؤكد للأخ الفاضل لو أن هذه الدول نهجت النهج الإسلامي الصحيح وفهمت في ضوئه قوانين اللعبة الدولية وكيفية صناعة الحياة، لكانت أقدر على تحقيق الوحدة بدل التفكك، والتنمية بدل التخلف، والحرية بدل الاستعباد مصداقاً لمقولة الفاروق عمر (رضي الله عنه) «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

ولكنني كذلك أود أن اسأل الدكتور محافظة. لماذا هذه النظرة السوداوية لديه ولدى بعض المعقبين الآخرين لجميع النظم أو التكتلات التي ترفع الشعارات الإسلامية؟ هل للأخ الفاضل أن ينظر إلى سجل النموذج الإسلامي التركي مهما كانت تحفظاتنا عليه؟ هلاّ عاد الأخ الفاضل إلى أداء هذا النظام خلال السنوات الماضية سواء في ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية أو معدلات التضخم أو النمو الاقتصادي أو محاربة الفساد أو حجم الدين العام؟ أَوَليست هذه إنجازات اقتصادية واجتماعية أخفقت الحكومات التركية السابقة في تحقيقها لأنها كانت تفتقد قيم الأمانة والجهد الخالص لوجه الله. أَوَلم يحقق أردغان نجاحاً لم يسبق له مثيل في إدارة بلديات إسطنبول قبل أن يفوز حزبه بأغلبية برلمانية لم يحققها حزب آخر في تاريخ تركيا الحديثة؟ أم إن الدكتور محافظة ينتمي إلى شريحة المفكرين الذين يأتون إلى منبر الحوار بأحكام ستاتيكية في عالم ديناميكي؟ تعشمي هو أن لا يكون الأخ الفاضل من هؤلاء!

ـ أتفق مع أخي محافظة بأن العقائد والقيم ليست كل شيء ولا بد من أن يتبعها نظام متكامل بأبعاده السياسية والاقتصادية والتربوية وغيرها، ولكنني أعتقد أن البناء لا يقوم من غير قاعدة، والمنظومة العقائدية والأخلاقية في الإسلام هي الأساس الذي يقوم عليه البناء.

ـ يستغرب الدكتور محافظة قولي بأن الغرب أبعد الدين عن الحياة قائلاً «إن عدد المحطات التي تبث العظات الدينية يتجاوز الخمسين محطة»، وهذه المقولة تؤكد بالضبط ما أقوله في بحثي حيث إن العودة إلى الدين التي يشاهدها الدكتور محافظة وغيره في المجتمعات الغربية، هي تعبير فطري عن حاجة الناس إلى الدين وبخاصة بعد أن تم إبعاده لسنوات طويلة في ظل الدول العلمانية ـ بفتح العين ـ اعتقاداً منهم بأن العلم يكفي عن الإيمان، وهم معذورون في ذلك، لأن الكنيسة في القرون الوسطى فرضت عليهم إما التدين والجمود أو العلم والتطور، فاختاروا العلم وتركوا الدين وها هم الآن يعودون إلى الدين.

ولكن حتى لو ظلت الدول الغربية تبعد الدين عن السياسة وإدارة الدولة كما يقول الدكتور محافظة، أي إنها تعطي ما لقيصر لقيصر وتترك ما لله لله، فلا اعتقد أن الدكتور محافظة يعتقد أن ذلك ينطبق على الإسلام حيث إن قيصر وما يملك هو كله لله.

ـ الدكتور نجيب عيسى يطلب مني «صورة عن الأشكال التاريخية الواقعية لدولة الرفاه الإسلامية، أي كيف جرى تطبيق منظومة المبادئ التي تقوم عليها دولة الرفاه الإسلامي»؟ وردي عليه هو أن هذه الورقة ليست لوضع برامج لدولة الرفاه، وإنما محاولة توضيح المنطلقات الكلية التي يمكن أن تقوم عليها الدولة الإسلامية المعاصرة، وبالتالي فأنا لم أتطرق إلى ممارسات تاريخية ولا تحدثت عن الأبعاد السياسية والإدارية لهذه الدولة، ولو كانت مساحة البحث تتسع لذلك لقمت مع أخي الفاضل بجولة تفصيلية للكيفية التي تمت بها إدارة أموال المسلمين (إيرادات ومصروفات) منذ بداية الخلافة الراشدة إلى فترة خلافة عمر بن عبد العزيز، عندما لم يوجد من هو في حاجة إلى الزكاة، إلى عاصمة الرشيد عندما ترامت أطراف هذه الحضارة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً حتى إن العالِم كان يكافأ عن علمه بما يوازيه ذهباً. ولن أدعي أنه لم تكن هناك تراجعات واحباطاتَ ولكنها والله كانت حضارة ذات قواعد شامخة وثابتة وإنسانية وعادلة، وإلا ما الذي أدى إلى انتشار هذا الدين في دول كدول شرق آسيا كإندونيسيا وماليزيا والفيليبين وبقية آسيا والصين وروسيا، وبقائه حتى يومنا هذا على الرغم من أن الحضارات الأخرى سادت وبادت.

وأما استفسار الأخ عن دور الزكاة الاجتماعي في عالم اليوم، فإنني أقول له بأنه على الرغم من كل العقبات التي تعترض إحياء هذه الفريضة الاجتماعية، إلا أن ملايين الدولارات من أموال الزكاة يتم تدويرها اليوم من دافعيها إلى مستحقيها سواء كان ذلك داخل العالم العربي أو خارجه، وذلك عن طريق الأفراد والجمعيات والمصارف وهيئات الأوقاف وغيرها من القنوات، ولا شك، وكما ذكرت في سياق

الورقة أن الدور التكافلي والتنموي للزكاة وغيرها من أدوات النظام الإسلامي ستزداد فعاليتها مع الوقت، عندما يزداد هامش الحرية وتتوافر البيانات وترتقي الطاقات ويزداد التكامل وتتطور المؤسسات، لأن جوانب القصور هذه تعتبر عقبات في طريق جمع وتوزيع الزكاة كما هي عقبات في طريق العمل في أي قطاع آخر.

وعلى الرغم من كل ذلك إلا إنني اعتقد أن فكرة الحالات التطبيقية التي طرحها الدكتور فؤاد هي فكرة جديرة بالاهتمام وإن لم يكن هذا البحث موقعها.

ـ الأخ الكريم الدكتور فؤاد نهرا يعقب قائلاً «إن حصر الحديث في الزكاة والوقف وتحريم الربا والميسر يختزل النموذج الاقتصادي الإسلامي إلى حد بعيد»، وبعد ذلك ينتقل إلى الحديث عن أمور تتعلق بإدارة الزكاة وتوزيعها، وكنت أتمنى على الدكتور فؤاد لو أنه تمعن في الورقة وهدفها وذلك لأنني ذكرت في بداية حديثي بأنني لن أتحدث عن الجوانب الفقهية والمحاسبية لموضوع الزكاة وغيرها من المرتكزات، لأن ذلك يعني أنني سأتجاوز الحجم المحدد للورقة من قبل المنظمين. أما بقية النقاط التي أثارها وهي متعلقة بإمكانية فرض ضرائب غير الزكاة أو إعمال العقل وتطوير النماذج الاقتصادية ودور المنطلقات الأخلاقية والقيمية في الاقتصاد فهي أمور تحدثت عنها الورقة في سياقها الطبيعي.

ـ بعض الإخوة يفترضون أنني أتحدث عن نموذج إسلامي قائم وأنا أتحدث عن مرتكزات وأسس لنظام إسلامي تم تطبيقه سابقاً وبخاصة في المراحل الأولى من تاريخ الأمة الإسلامية، وبدأ بعد ذلك ولأسباب داخلية وخارجية بالتشوه والابتعاد عن الأصول حتى انتهت الأمة بقشور هذا النموذج. وبالتالي فإنني أود التأكيد للإخوة أنني لا أدافع عن واقعنا المعاصر وإنما أشخصه وأحاول أن أطرح تصوراً لعلاجه.

وختاماً أشكر الإخوة الأفاضل على تعقيباتهم وأنا على يقين بأن جميعنا سيخرج من هذه الندوة وهو أكثر وعياً بآلام وآمال الأمة التي نحرص على نهضتها.

القسم السادس

التجارب العربية لتوفير الرفاهية الاجتماعية
نشأتها وتطورها والتحولات التي شهدتها

الفصل الرابع عشر

التجارب الاشتراكية في سوريا وآثار تحولها إلى سياسات السوق، وأثر العولمة وإعادة الهيكلة

عدنان شومان(*)

مقدمـة

إن ما أطلق عليه لفظ التجارب الاشتراكية في سوريا كان في الواقع تطبيقاً لمبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي الذي حكم سوريا منذ عام ١٩٦٣. وتنفيذاً لسياسات التحول من الأنظمة البورجوازية والإقطاعية إلى نظام آخر نعت بالنظام الاشتراكي الذي أدى إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الممارسات الإقطاعية في الريف عن طريق تحديد الملكية الزراعية ومصادرة الأراضي الزائدة وتحويل ملكيتها من كبار الملاك إلى صغار الفلاحين. كما عمل على القضاء على الممارسات البورجوازية في ملكية وسائل الإنتاج عن طريق تأميم البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية والتجارية الكبرى وتحويل ملكيتها من ملكية فردية إلى ملكية الدولة بالنيابة عن الشعب. وهكذا فقد حققت تلك التجارب ما كان ينادي به حزب البعث العربي الاشتراكي من إزالة معالم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان والعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل وإنصاف الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين واستعادة حقوقهم التي يعتبر الحزب أنها قد انتهكت واستغلت من قبل فئة قليلة من البورجوازيين الإقطاعيين.

(*) خبير اقتصادي ـ سوريا.

سنعرض في هذه الورقة تلك التجارب وما آلت إليه من نتائج من خلال الأقسام التالية:

القسم الأول، يعرض الأرضية والظروف التي ساعدت على عملية التحولات الاشتراكية بدءاً من القرارات والإجراءات التي اتخذت في عهد الوحدة بين سوريا ومصر في عام ١٩٥٨ حتى استلام حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم في عام ١٩٦٣.

والقسم الثاني، يتناول عملية تنفيذ الإجراءات والقرارات لتحقيق التحولات الاشتراكية حتى عام ١٩٨٥.

أما **القسم الثالث**، فيعرض إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاديات السوق. غير أن هذا التوجه لم يكن توجهاً ليبرالياً خالصاً وفق وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لمصلحة الشركات متعدية الجنسيات، بل كان متأثراً بالروح الاشتراكية، وأطلق عليه لفظ اقتصاد السوق الاجتماعي.

القسم الأول

أولاً: الأسس التي قامت عليها التجارب الاشتراكية في سوريا

١ ـ حركة البعث العربي

لا بد قبل عرض التجارب الاشتراكية في سوريا من إلقاء الضوء على أبرز الأسس التي قامت عليها ودرجة تحقيق هذه التجارب لأهدافها، وبخاصة ما يتعلق بسعادة الإنسان وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

تشكلت في بداية الأربعينيات حركة البعث العربي[١] وقامت بالتبشير بولادة فكر جديد يرفض الواقع المتخلف الفاسد، ويمهد لمستقبل أفضل يقوم على تمثل

---

(١) تشكلت حركة البعث العربي في عام ١٩٤٣ برئاسة الأستاذين ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار مع مجموعة من المثقفين وعدد من الشباب الذين هاجروا مع الأستاذ زكي الأرسوزي من لواء اسكندرون ولجأوا إلى سوريا بعد مؤامرة سلخ اللواء عن سوريا وتقديمه من قبل الفرنسيين المحتلين هدية لكمال أتاتورك بموجب صفقة استعمارية. وكان في سوريا آنذاك ما يسمى بجماعة الإحياء العربي وعصبة العمل القومي، وكان الاستاذان من عناصرهما أيضاً. وكان الأستاذ زكي الأرسوزي يبشر بالبعث في اسكندرون ويعتبر نفسه الأب الشرعي لفكره البعث العربي. المهم أن حركة البعث العربي سواء كانت قد بدأت في اسكندرون أم دمشق كانت حركة تقدمية شعاراتها الأساسية الوحدة العربية والتحرير من الاستعمار وتطبيق الاشتراكية.

روح القومية العربية والإسلامية ضد الأممية والانعزالية القطرية، والاشتراكية المتوجهة نحو عدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ضد المادية المتعنتة، وتحرير الإنسان من الاستعمار والاستبداد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة في مواجهة التخلف والتبعية. ومع فجر الاستقلال السياسي وجلاء آخر جندي فرنسي عن سوريا في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ نصَّبت الطبقة البورجوازية والإقطاعية نفسها حاكمة على سوريا ومارست أعتى أنواع الاستغلال لثروات البلاد وقمعت بالقوة معارضيها، فتعرض قادة الحركة وأعضاؤها للاعتقال والسجن والاضطهاد، ما زاد في تعلق الفئات المثقفة الواعية من الشباب بالحركة التي استطاعت خلال خمس سنوات تشكيل فروع لها في دمشق وحمص وحلب واللاذقية في سوريا وفي لبنان والأردن.

كما أصدرت الحركة في مطلع تموز/ يوليو من عام ١٩٤٦ العدد الأول من جريدة **البعث** التي استمرت إلى يومنا هذا تعبّر عن مبادئ القومية العربية والحرية والاشتراكية.

٢ ـ تأسيس حزب البعث العربي

تداعى أعضاء حركة البعث العربي إلى عقد مؤتمر دام أربعة أيام من ٤ إلى ٧ نيسان/ أبريل من عام ١٩٤٧ وحضره ما يزيد عن ٢٠٠ شخص من سوريا ولبنان والأردن، وقد عقد في مقهى الرشيد الكائن في شارع ٢٩ أيار/ مايو في دمشق، وتم فيه إعلان تأسيس حزب سياسي جديد تحت اسم «حزب البعث العربي». كما تمت الموافقة على صيغة دستوره ونظامه الداخلي الذي نص على أن الحزب يؤمن بأن العرب يشكلون أمة واحدة ويعمل على تحرير الوطن العربي من الاستعمار والتبعية، ويتعاون مع سائر الأمم على تحقيق رفاهية الإنسان وفق نظام اشتراكي تنموي يوفر للإنسان حاجاته الأساسية المادية والمعنوية ويحول دون استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

٣ ـ تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي

بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية التي بدأت في عام ١٩٤٩ جاء العقيد أديب الشيشكلي الذي مارس أسلوباً دكتاتورياً عسكرياً وناصب حزب البعث العربي والأحزاب التقدمية الأخرى العداء، وزج أعضاء الحزب في السجون ونفى قادته خارج البلاد. اجتمع قادة حزب البعث العربي، ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار مع قائد الحزب العربي الاشتراكي أكرم الحوراني عام ١٩٥٢ في المنفى وقرروا توحيد

الحزبين تحت اسم «حزب البعث العربي الاشتراكي»[٢] لمجابهة الحكم الدكتاتوري والعمل على إسقاطه. وفعلاً تمت الإطاحة به بانقلاب عسكري آخر حدث في ٢٥ شباط/ فبراير من عام ١٩٥٤، وقد لعبت منظمات الحزب العسكرية والمدنية دوراً كبيراً في إنجاحه.

ثانياً: التجارب الاشتراكية في الخمسينيات

١ ـ المجلس النيابي الأول بعد الحكم الدكتاتوري

سنحت الفرصة بعد سقوط عهد الدكتاتور الشيشكلي للجميع للحراك السياسي، ووافق الجيش على العودة إلى الثكنات وإفساح المجال أمام الأحزاب والتجمعات المدنية السياسية لإدارة البلاد. وكانت النتيجة عودة الأحزاب اليمينية بقيادة حزبي الشعب والوطني اللذين يمثلان الطبقة الإقطاعية والرأسمالية إلى الحكم، وقبلت الأحزاب التقدمية الانسحاب من التحالف الذي قضى على نظام الشيشكلي إلى صفوف المعارضة على أن تجري انتخابات برلمانية حرة بإشراف لجنة قضائية. ولأول وآخر مرة في تاريخ سوريا الحديث جرت الانتخابات فعلاً في عام ١٩٥٥ ونشط حزب البعث العربي الاشتراكي واستطاع أن يوصل إلى قبة البرلمان سبعة عشر عضواً من أعضائه، شكلوا أقوى كتلة برلمانية آنذاك واستطاعوا أن يقيموا تحالفات داخل المجلس لانتخاب النائب أكرم الحوراني رئيساً للمجلس.

وكان للبعثيين الدور الأكبر في صدور القوانين التالية التي مهدت السبيل في ما بعد للتحويل الاشتراكي وهي:

أ ـ قانون عدم تهجير الفلاحين من الأراضي التي يعملون فيها.

ب ـ توزيع بعض أراضي أملاك الدولة على الفقراء من الفلاحين.

ج ـ إصدار أول قانون للتعاون.

د ـ إصدار قانون الضمان الاجتماعي.

هـ ـ إصدار قانون تنظيم العلاقات الزراعية بين المالك والمستأجر.

و ـ البدء بإنجاز مشروع تجفيف منطقة الغاب وتوزيع أراضيها على الفلاحين.

---

(٢) كان قرار هؤلاء مخالفاً لنظام الحزب الداخلي لأنه تم دون الرجوع إلى قواعد الحزبين. ورفضت هذه القواعد قرار الدمج ولامت القادة على ذلك لدرجة أنها طالبت بتنحيتهم عن مناصبهم الحزبية، كما طالب البعض بفصلهم من الحزب لمخالفتهم النظام الذي بموجبه انتخبوا لتبوّء مركز القيادة.

٢ ـ الوحدة بين سوريا ومصر

نشط البعثيون في المجلس النيابي وخارجه في الدعوة إلى إقامة الوحدة العربية، وجرت مباحثات وزيارات بين البرلمان السوري والبرلمان المصري وبين قادة البلدين وهيآتهما السياسية حول قيام وحدة فيما بينهما. وتم إعلان موافقتهما على إقامة الوحدة ما مهد السبيل لمباحثات جادة على مستوى القيادات السياسية حول تحقيقها. وشكلت سوريا وفداً رسمياً في أوائل عام ١٩٥٨ برئاسة وزير الخارجية للاجتماع إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وعرض مشروع الوحدة الاتحادية عليه رسمياً لقيام هذه الوحدة(٣). وكان قد سبق حضور الوفد السوري إلى مصر وفد آخر عسكري حضر بشكل سري وبدون علم القيادات السياسية في سوريا، واجتمع إلى الرئيس جمال عبد الناصر وقبل بإقامة الوحدة الاندماجية بين سوريا ومصر بالشروط التي وضعها الرئيس عبد الناصر، وأهمها إلغاء الأحزاب السياسية في سوريا ووضع دستور لاحق لقيام الوحدة ينطبق على إقليميها الشمالي والجنوبي.

وبعد الإعلان عن قيام الوحدة وتشكيل الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨، قررت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي حل التنظيم البعثي في سوريا تضحية منها في سبيل إقامة الوحدة. غير أن هذا القرار لم يحظَ بقبول قواعد الحزب الذين عقدوا سراً مؤتمراً مصغراً وقرروا رفض قرار القيادة بحل التنظيم والاستمرار في العمل لصيانة الوحدة ودعمها.

٣ ـ إنجازات الوحدة

تعتبر إنجازات الوحدة من التجارب التي مهدت للتحويل الاشتراكي في سوريا وكان أهمها:

أ ـ إصدار قانون جديد للتعاون يتلافى نواقص القانون السابق، وبدء العمل في بناء الحركة التعاونية الزراعية والسكنية والاستهلاكية(٤).

ب ـ إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الملكية الزراعية وأوكل إلى

---

(٣) فوجئ الوفد أثناء الاجتماع بقول الرئيس جمال عبد الناصر: «لقد اتفقنا مع مندوبيكم الضباط البارحة في كل شيء وقرأنا الفاتحة على إقامة الوحدة وسأحضر إلى دمشق في ٢٢ شباط/ فبراير لإعلانها».

(٤) كان الباحث أول مدير للتعاون في سوريا وقد عمل على تهيئة الظروف المناسبة لتطبيق القانون بدءاً من عام ١٩٥٩ وفق خطة مدروسة متكاملة لنشر التعاون مع سوريا خلال خمسة عشر عاماً وقيام الاتحاد التعاوني العام.

وزارة الإصلاح الزراعي المحدثة مصادرة الزائد عن حدود الملكية وتوزيعها على الفلاحين، وتأسيس جمعيات تعاونية زراعية من الفلاحين المنتفعين ومزارع تعاونية جماعية. وبالرغم من أن الإصلاح الزراعي لا يعتبر في حد ذاته من صلب النظام الاشتراكي، إلا أنه في الحقيقة قد أزاح ظلم الإقطاعيين مالكي الأراضي الذين مارسوه على الفلاحين، وحقق نوعاً من عدالة توزيع الثروة ومهد السبيل إلى إجراءات اشتراكية في ما بعد.

٤ ـ انفصال سوريا عن مصر

أدت الإخفاقات والأخطاء الإدارية وخلو الساحة السياسية في سوريا من المؤمنين بالوحدة سواء في الحكومة أم في الجيش أم على مستوى المجتمع المدني بسبب ممارسات المسؤولين الخاطئة في إقالة أو نقل الضباط القوميين في الجيش إلى مراكز مدنية أو عسكرية[٥] بعيداً عن المراكز القيادية، وكذلك بسبب حل التنظيم الحزبي في سوريا. كل ذلك ترك الساحة السياسية في سوريا لأعداء الوحدة الذين تكتلوا بمساعدات داخلية وخارجية وانقضوا على الوحدة ونفذوا جريمة الانفصال في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.

القسم الثاني

أولاً: انقلاب ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣

قامت اللجنة العسكرية البعثية التي تشكلت سراً في عهد الوحدة بالتحضيرات والاتفاقات اللازمة لتنفيذ انقلاب عسكري تم في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ وأطاح بعهد الانفصال ورموزه. وأُطلق على هذا الانقلاب فيما بعد اسم «ثورة الثامن من آذار»[٦]. وشكل القائمون بالانقلاب مجلس قيادة الثورة وضموا إليه قادة حزب البعث العربي الاشتراكي وعدداً من المدنيين التقدميين. وبعد قمع حركة التمرد المسلح التي قادها الناصريون ومن معهم من بقية الاتجاهات، انفرد البعثيون بالحكم.

---

(٥) من جملة الضباط الذين أبعدوا عن الجيش أو عن المراكز الحساسة كان حافظ الأسد وصلاح جديد وأمين الحافظ ومحمد رباح الطويل وعبد الكريم الجندي ونديم دواي وغيرهم. وقد شكل هؤلاء برئاسة صلاح جديد لجنة عسكرية بعثية لعبت دوراً مهماً في التحضير وتنفيذ انقلاب ٨ آذار/ مارس في عام ١٩٦٣ ومهدت السبيل لاستلام حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم، وتطبيق التحويل الاشتراكي في سوريا.

(٦) انظر كتاب: **نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣ ـ ١٩٨٠** (دمشق: القيادة القطرية للحزب، مكتبة الإعداد الحزبي، ١٩٨٣)، ص ١٠٤.

ثانياً: الإنجازات التي مهدت للتحويل الاشتراكي في سوريا

في عام ١٩٦٣ أصدر مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٣ المراسيم والقرارات التالية:

١ ـ تأميم جميع البنوك العاملة في سوريا واعتبار أموالها وممتلكاتها ملكاً للشعب تديرها الحكومة نيابة عنه، ودمجها في مؤسسة مصرفية واحدة (٢/ ٥/ ١٩٦٣)[٧].

٢ ـ تعديل قانون الإصلاح الزراعي وتقليص الحدود العليا للملكية الزراعية ومصادرة الأراضي الزائدة عن تلك الحدود وتوزيعها على الفلاحين، وضمهم في جمعيات تعاونية زراعية. وقد ساعد هذا القانون بالقضاء على النزعة الإقطاعية وتوسيع مجالات توزيع الأراضي على الفلاحين وزيادة عدد الجمعيات التعاونية ما ساهم في عدالة توزيع الموارد (٢٣/ ٦/ ١٩٦٣)[٨].

٣ ـ تأميم الكتب الجامعية وطباعة الأمالي والكتب من قبل مديرية المطبوعات في الجامعات، وبيعها إلى الطلاب بسعر كلفتها ما ساعد الفقراء من الطلاب على الحصول على الكتب الجامعية (٢١/ ٩/ ١٩٦٣)[٩].

٤ ـ تعديل قانون العلاقات الزراعية لوضع حد للمنازعات بين المالك والعامل الزراعي والمستأجر، وتحديد حصة كل منهم في المحصول. وقد ساعد هذا التعديل على فض المنازعات وتحقيق العدالة وتأمين حقوق جميع الأطراف (٢٠/ ١٠/ ١٩٦٣)[١٠].

وفي عام ١٩٦٤ صدرت القوانين التالية:

١ ـ تمليك الجمعيات التعاونية الزراعية الآلات والمنشآت والمعدات التي تساعدها على القيام بعملها وخدمة أعضائها، ما ساعد هذه الجمعيات على تطوير العمل الزراعي وزيادة إنتاجية الأرض (٢٩/ ١١/ ١٩٦٤)[١١].

٢ ـ حصر استثمار الثروات المعدنية والبترولية بالدولة حرصاً على الثروات الوطنية التي عانت من تلاعب القطاع الخاص والأطماع الأجنبية (٢٢/ ١١/ ١٩٦٤)[١٢].

---

(٧) دمشق، وزارة الإعلام، «القرارات الاشتراكية في سوريا،» (١٩٦٥)، ص ٩.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٤٩.
(٩) المصدر نفسه، ص ١١٧.
(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧٤.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٨٤.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٧.

٣ ـ تطبيق أسلوب التسيير الذاتي في بعض المنشآت المؤممة واعتبار العاملين فيها شركاء في ملكية وسائل الإنتاج والمشاركة في إدارة شؤونها تحت إشراف الدولة (١٦/ ٤/ ١٩٦٤)[١٣].

٤ ـ مراسيم تأميم ٦٥ شركة ومنشأة صناعية في مختلف أنحاء سوريا (في ١٦و ١٩و ٢٠و ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٤)[١٤].

وفي عام ١٩٦٥: صدرت القرارات التالية التي شملت عدداً كبيراً من القطاعات ووضعت سوريا على مسار التحويل الاشتراكي:

١ ـ إحداث الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي للإشراف على جميع المنشآت الصناعية المؤممة. وكان تشكيل هذه الهيئة تشكيلاً لأهم مؤسسة في القطاع العام لأنها أصبحت مسؤولة عن إدارة وتنظيم وتطوير جميع المنشآت الصناعية المؤممة (١٣/ ٥/ ١٩٦٥)[١٥].

٢ ـ إحداث المؤسسة العامة للكهرباء ونقل ملكية المنشآت الكهربائية أينما وجدت إلى ملكية هذه المؤسسة، لتشرف على توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها واستثمارها (١٠/ ٥/ ١٩٦٥)[١٦].

٣ ـ إحداث الهيئة العامة لحلج وتسويق الأقطان لتتولى بالإضافة إلى شراء وبيع الأقطان مهمة إدارة محالج الأقطان المؤممة واستثمارها (٨/ ٦/ ١٩٦٥)[١٧].

٤ ـ إحداث المؤسسة العامة الاستهلاكية لتأمين عدالة التوزيع وحماية المستهلك من جشع التجار والموزعين لتأمين توزيع المواد والسلع الاستهلاكية العامة والمدعومة، وبخاصة إلى الطبقات الفقيرة بأسعار مناسبة (٢٨/ ٢/ ١٩٦٥)[١٨].

٥ ـ حصر الاستيراد والتصدير لعدد من المواد الغذائية وإقامة مؤسسة الاستيراد والتصدير وربطها بالهيئة العامة للقطاع العام منعاً لسيطرة كبار التجار على استيراد وتوزيع المنتجات وبخاصة الغذائية منها (١٨/ ٢/ ١٩٦٥)[١٩].

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٦٧.
(١٤) المصدر نفسه، ص٣٥.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٢، و٣٨ و٧٧.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٢.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٧.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٣.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤١.

٦ ـ تأميم ١٥١ منشأة وشركة صناعية وتجارية شملت صناعات الغزل والنسيج والأدوية والصناعات الغذائية وشركات الاستيراد والتصدير وشركات استيراد السيارات والآليات والمحروقات وغيرها (٢٦/ ١ و١٨/ ٢ و١٧/ ٣/ ١٩٦٥)[٢٠].

ثالثاً: أسس التحول الاشتراكي في المنهاج المرحلي[٢١]

صدر في حزيران/ يونيو ١٩٦٥ المنهاج المرحلي الذي سارت عليه جميع الحكومات التي تشكّلت في سوريا حتى صدور الدستور الدائم بعد الحركة التصحيحية في بداية الستينيات. ويتضمن المنهاج المرحلي الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التالية:

١ ـ زيادة مستمرة في الإنتاج تؤدي إلى مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات.

٢ ـ التشغيل الكامل لليد العاملة.

٣ ـ استقرار الأسعار والمحافظة على القوة الشرائية للعملة السورية ومحاربة الميول التضخمية.

٤ ـ تحقيق حد أدنى من المعيشة يليق بكرامة الإنسان ويوفر له ضروريات الحياة ويضمن له الصحة والتعليم والتمتع بالأمن والراحة والرفاهية الاجتماعية.

٥ ـ توفير الخدمات الضرورية للمواطنين جميعاً وتنظيم توزيعها وسرعة إيصالها للجميع.

كما حدد المنهاج التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني في مرحلة التحويل الاشتراكي بوجود أربعة قطاعات هي:

القطاع الأول، قطاع عام مكون من المؤسسات والمنشآت المؤممة تعمل الدولة على تنظيمه وتطويره وتوسيعه ليقود حركة التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات.

القطاع الثاني، قطاع خاص يعتمد على جهود الأفراد المالية والفنية ضمن خطة

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٤، ٦٨، ٧٣.

(٢١) المنهاج المرحلي هو عبارة عن ملخص للتقرير الشامل الذي أنجزه المكتب الاستشاري الاقتصادي والاجتماعي (الذي كان يرأسه الباحث) والذي قام بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا ووضع المقترحات اللازمة لإحداث تغيير شامل ينسجم مع دستور حزب البعث العربي الاشتراكي ومبادئه ومقررات مؤتمراته، وبخاصة ما يتعلق بالتحويل الاشتراكي. بلغ حجم التقرير (١١٠٠) صفحة ووضع المكتب له ملخصاً بـ (١٠٠) صفحة تحت عنوان «المنهاج المرحلي» الذي أقره المؤتمر القطري الاستثنائي في حزيران/ يونيو ١٩٦٥.

التنمية في ميادين البناء والمقاولات والتعهدات والصناعات اليدوية والحرفية والسياحة. وتعمل الدولة على دعم ومساعدة الأفراد وتشجيع مبادراتهم ضمن المجالات المحددة أعلاه. كما تعمل على الاستفادة من خبرات أصحاب الأعمال السابقين واستدعاء الكفاءات المهاجرة لخدمة الوطن.

القطاع الثالث، قطاع تعاوني: يتألف من الجمعيات التعاونية المختلفة واتحاداتها ويساهم في الجهود الوطنية من أجل التنمية ويساعد على إزالة العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد. وتعمل الدولة على تشجيع هذا القطاع ودعمه بكل الوسائل الممكنة.

القطاع الرابع، قطاع مشترك: تشجع الدولة الجهود الرامية إلى قيام تعاون بناء بين القطاع العام والقطاع الخاص لتنفيذ مشروعات تحدد في خطة التنمية.

رابعاً: طريق التحويل الاشتراكي

في نهاية عام ١٩٦٥ استكملت الترتيبات اللازمة للتحول الاشتراكي في مجالات التمويل والتصنيع والزراعة والتجارة والخدمات. كما اكتمل تشكيل القطاع العام وهيآته الإدارية الذي أصبح من القوة التي تمكنه من قيادة الاقتصاد الوطني. وقامت وزارة التخطيط بوضع الخطة الخمسية الأولى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق معدلات نمو عالية وتحسين ظروف المعيشة وبخاصة للطبقات الفقيرة من المواطنين وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية للجميع. كما لحظ برنامج التحول الاشتراكي ما يلي:

١ ـ إلغاء ظروف الاستغلال المادية التي تسلب المواطن جوهره الإنساني.

٢ ـ تعميق المضمون الديمقراطي للاشتراكية.

٣ ـ تربية المواطن تربية اشتراكية مبنية على أسس تقدمية تعتقه من الأطر والتقاليد الاجتماعية الجامدة، وتفتح عقله للتحديث والتجديد والإبداع في مجتمع يؤمن بالقيم الجماعية.

٤ ـ تحويل ملكية وسائل الإنتاج والتوزيع إلى ملكية عامة للشعب وإلغاء الحاجة إلى الوسيط الرأسمالي وربط دخل الفرد مباشرة بعمله وكفاءته وخلق اقتصاد يرتكز على تأمين الحاجات المادية والمعنوية الضرورية للإنسان، وتوفير الرفاه الاجتماعي للجميع.

٥ ـ إلغاء الاستغلال والقضاء على التخلف واللحاق بالمجتمعات المتقدمة.

القسم الثالث

أولاً: الحركة التصحيحية

أدت الظروف التي عاشها الحزب في النصف الأول من الستينيات إلى حدوث تناقضات داخل الحزب بين القيادة القومية التي اتهمت بأنها تشكل الجناح اليميني في الحزب، وبين القيادة القطرية في سوريا. وتمخضت هذه التناقضات عن صراع مسلح يمكن أن يعتبر انقلاب جماعة من الحزب على قياداته. حدث ذلك في ٢٣ شباط/ فبراير من عام ١٩٦٦. ولسنا هنا في مجال بحث الأسباب التي أدت إلى تلك التناقضات، غير أن من المفيد في مجرى دراسة التجارب الاشتراكية في تلك الفترة ذكر ما حدث لأنه ألقى بظلاله على مسيرة التحول الاشتراكي. وبالرغم من أن الدوافع لانقلاب ٢٣ شباط/ فبراير كانت أغلبيتها شخصية، إلا أنها صُبغت بصبغة عامة، إذ اتهم القائمون على الانقلاب القيادة القومية للحزب بأنها توجه البلاد توجيها يمينياً يؤخر عملية التحول الاشتراكي[٢٢].

غير أن الحركة تعرضت لظروف صعبة منها عدم قدرتها على مجابهة نكسة عام ١٩٦٧ واتباعها أسلوباً دكتاتورياً في إدارة البلاد وفرض وصايتها على الحزب، وتسخير السلطة لإذلال المواطنين وهدر كرامتهم، والقصور في تطوير القوانين والأنظمة، وإغفال دور المنظمات الشعبية، والانغلاق عن الوطن العربي وقواه التقدمية، واندفاعها نحو الاتحاد السوفياتي وابتعادها التام عن المعسكر الغربي.

قاد آمر سلاح الطيران وزير الدفاع الفريق حافظ الأسد في أواخر الستينيات انقلاباً أبيض أطلق عليه اسم «الحركة التصحيحية» في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٠ لوضع حد لتمادي جماعة حركة ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦ في عزل سوريا عن محيطها العربي وتوجهها نحو الاتحاد السوفياتي.

نجحت حركة الأسد واستطاع بسهولة استلام الحكم في البلاد وانتخب باستفتاء شعبي رئيساً للجمهورية ولقب بقائد المسيرة.

١ ـ إنجازات الحركة التصحيحية

قام الرئيس حافظ الأسد بالإصلاحات التالية:

أ ـ تم تشكيل مجلس الشعب المنتخب في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٧١.

---

(٢٢) قاد هذا الانقلاب صلاح جديد الذي كان رسمياً في موقع الأمين القطري المساعد للحزب غير أنه أيضاً كان قائداً لمجموعة من الضباط الحزبيين الذين عرفوا في ما بعد باللجنة العسكرية التي ورد ذكرها سابقاً.

ب ـ تم تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية في آذار/ مارس ١٩٧٢، وقد ضمت جميع الأحزاب التقدمية العاملة في سوريا تحت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي.

ج ـ إصدار قانون الإدارة المحلية.

د ـ الاتفاق والتنسيق مع القطر المصري في تنفيذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ التحريرية التي أعادت الثقة إلى الإنسان العربي وأكدت قدرته وشجاعته وإقدامه، كما أكدت على أهمية الوحدة العربية وأهمية التضامن العربي في تحقيق أهداف الأمة ولا سيما في مجال الأمن والسلام. كما أدت إلى إصدار مجلس الأمن القرارين رقمي ٣٣٨ و٢٤٢ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ اللذين ينصان على انسحاب إسرائيل الكامل عن جميع الأراضي العربية المحتلة، وعدم المساس بحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

هـ ـ أوكل إلى مجلس الشعب إعداد مسودة الدستور الدائم لسوريا الذي تم إقراره باستفتاء شعبي وتألف من أربعة فصول و١٥٦ مادة. وقد نصت المادة ١٣ منه على أن «الاقتصاد في الدولة السورية هو اقتصاد اشتراكي مخطط يهدف إلى القضاء على جميع أنواع وأشكال الاستغلال». وحددت المادة ١٤ الملكية بثلاثة أنواع: ملكية الشعب وتشمل الثروات الطبيعية والمرافق العامة والمنشآت والمؤسسات المؤممة؛ وملكية جماعية تشمل الممتلكات العائدة للمنظمات الشعبية والمهنية؛ وملكية فردية تشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد، ويحدد القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع مصالح الشعب ولا تنزع ملكيتها إلا للمنفعة العامة مقابل تعويضٍ عادل.

ثانياً: إيجابيات وسلبيات التجارب الاشتراكية في سوريا

١ ـ الإيجابيات، وتشمل:

أ ـ قيادة خطة التنمية وتنفيذ المشروعات الضخمة للبنى التحتية التي يتقاعس عنها القطاع الخاص ولا يرغب في تحمل أعبائها ومسؤولياتها لأنه يفضل عادة الدخول في المشروعات التي تدر ربحاً سريعاً في أقصر مدة ممكنة.

ب ـ تحرير الفلاحين من سيطرة وظلم واستغلال ملاك الأراضي وذلك عن طريق تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي الزائدة عن حدود الملكية على الفلاحين من غير المالكين وتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية.

ج ـ تحرير قطاعات الشعب الكادح من استغلال البورجوازية الكبيرة والجشع الرأسمالي عن طريق تأميم البنوك وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية الكبيرة

والشركات التجارية من استيراد وتصدير وحصر استيراد السلع الغذائية والضرورية للمواطنين والآلات والأدوات ووسائط النقل بشركة الاستيراد والتصدير للقطاع العام.

د ـ توفير الادخار للاستثمار في مشروعات التنمية وتوجيه المدخرات في مناخات ضرورية لتأمين حاجات المجتمع.

٢ ـ السلبيات

أما السلبيات فهي كثيرة وأدت إلى عدم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأهداف المرسومة لها، وظهرت أثناء تطبيق التحول الاشتراكي. وتشمل ما يلي:

أ ـ تفشي البيروقراطية المفرطة الناجمة عن سوء الإدارة وضعف الخبرة[٢٣]، حتى أن الذين عينوا مدراء للمؤسسات والمصانع المؤممة لم تكن لديهم الخبرة الكافية والمؤهلات لذلك بالرغم من نياتهم الحسنة وإيمانهم بالاشتراكية، إلا أنهم ارتكبوا أخطاء كثيرة أدت إلى تدهور أوضاع أغلب الشركات وبعضها سجل خسارة واضحة.

ب ـ انخفاض مستوى الإنتاجية والإنتاج وبخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة بسبب الأخطاء الإدارية من جهة، وبسبب عدم منح مجالس الإدارة الحرية والصلاحيات اللازمة لمعالجة المشكلات والأزمات التي جابهتها أثناء التطبيق.

ج ـ وما زاد في مشكلات القطاع العام تقلص المساعدات الخارجية وتدني أسعار النفط ما أدى إلى انخفاض معدلات التمويل والاستثمار اللازمة لتطوير وتجديد مشروعات القطاع العام كما سنرى فيما بعد.

د ـ الفساد الإداري وانتشار الرشوة والمحسوبية التي أضعفت الكفاءة والأداء في منشآت وشركات القطاع العام.

ثالثاً: التحول إلى سياسات اقتصاد السوق

١ ـ الوضع الاقتصادي في السبعينيات

سار الاقتصاد السوري منذ الحركة التصحيحية في الطريق المرسوم له سابقاً

---

(٢٣) في الواقع أن حزب البعث العربي الاشتراكي لم يكن على استعداد تام لاستلام الحكم وتطبيق مبادئه الاشتراكية. فقد دفعته الظروف إلى ذلك دفعاً، كما لم يكن لدى الحزب ولا لدى الذين نفذوا انقلاب ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ تصور واضح وبرنامج محدد للاشتراكية والتحويل الاشتراكي. وقد تم تلافي ذلك فيما بعد في عام ١٩٦٥ في التقرير الاقتصادي والاجتماعي الذي صدرت قرارات التأميم على أساسه وكان المنهاج المرحلي ملخصاً له كما رأينا سابقاً.

وحقق معدلات عالية في البداية بلغت حوالى ١٠ في المئة في السنة[٢٤] نتيجة لارتفاع حجم الاستثمارات التي بلغت ما بين ٢٥ و٣٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بالدعم المالي الذي قدم إلى سوريا من دول الخليج العربي والمعسكر الاشتراكي في أعقاب حرب ١٩٧٣، ثم من حصيلة تصدير البترول بعد أن ارتفعت أسعاره في تلك الحقبة من الزمن. اتبعت سوريا سياسة إحلال الواردات ولم تشجع الإنتاج للتصدير. كما عملت على تثبيت الأسعار ووضع برامج لتعظيم العمالة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وتقديم الدعم للإنتاج والاستهلاك، ما ساهم في توفير الاحتياجات للمواطنين وساعد على تحقيق رخاء اجتماعي نسبي. غير أن هذا الوضع لم يدم طويلاً، فوقع الاقتصاد السوري في الثمانينيات في أزمة حادة عندما بدأ تقلص المساعدات الخارجية وظهرت الاختلافات الهيكلية في الاقتصاد السوري، كما ظهرت سلبيات المؤسسات والشركات المؤممة وعدم قدرة الاقتصاد السوري على تنفيذ بعض المشروعات الكبيرة التي بدأ في تنفيذها بعد حرب ١٩٧٣.

٢ ـ بذور التحول نحو اقتصاد السوق

لم تكن النظرية الاشتراكية واضحة المعالم في أدبيات الحزب، وكانت عبارة عن شعارات وتمنيات ودعوة إلى تحقيق الاشتراكية والمزايا الاجتماعية التي ستتحلى بها لأنها ستتحقق وتتطور بالتجربة. وقد صدرت حزمة المراسيم والقرارات في الستينيات التي أطلق عليها لفظ الإجراءات الاشتراكية بالرغم من أنها كانت أسلوباً من أساليب ملكية الدولة لوسائل وأدوات الإنتاج والتوزيع ووضع الاقتصاد والمجتمع في الطريق اللارأسمالي للسير في تجربة التحول نحو الاشتراكية، غير أن الظروف الإقليمية والعربية والدولية لم تساعد على ذلك. ويعود السبب إلى العديد من العوامل منها: عدم توافر الخبرة والمعرفة، إذ جابهت سوريا أثناء التطبيق العديد من الصعوبات التي أدت إلى توقف التوجه الاشتراكي تقريباً والنظر إلى اقتصاد السوق كمنقذ للأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

من المعروف أن الاقتصاد السوري هو اقتصاد زراعي ريعي بالدرجة الأولى ولا يشكل القطاع الصناعي فيه أكثر من ١٠ ـ ١٥ في المئة على أحسن تقدير. ثم إن اعتماد الاقتصاد السوري في السبعينيات على المساعدات الخارجية سبب له كارثة اقتصادية في الثمانينيات عندما تقلصت هذه المساعدات إلى درجة توقفها، فجاءت واردات

(٢٤) نبيل سكر، **الإصلاح الاقتصادي في سورية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٣.

النفط السوري لتسد جزئياً مسد تلك المساعدات. إن اعتماد الاقتصاد السوري على تصدير سلعة ناضبة لا يؤمن التنمية المستدامة والطمأنينة للمستقبل، وسيبقى القطن بعد نضوب النفط المصدر الأساسي للعملة الصعبة.

رابعاً: السياسات الاقتصادية في الثمانينيات

تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في الثمانينيات والتسعينيات للأسباب المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى أسباب أخرى داخلية تمثلت في سوء الإدارة وتفشي الفساد والمحسوبية وعدم المساءلة. واتبعت الحكومة بدءاً من منتصف الثمانينيات سياسة مالية انكماشية هدفها تخفيض العجز في الميزانية وتخفيض نسبة التضخم المتزايدة.

ولقد أدت تلك السياسة إلى نتائج سلبية فزادت معدلات البطالة والفقر، وتوقفت حركة التنمية، ووقع الاقتصاد السوري في موجة من الركود حتى وصل معدل النمو عام ١٩٩٨ إلى ١,٨ في المئة، ثم تدهور إلى ما يقرب من الصفر. هذا بالإضافة إلى أن معدلات نمو السكان بلغت في نهاية القرن ٢,٧ في المئة. كما بلغت معدلات قوة العمل ٣,٤ في المئة [(٢٥)]. وهبطت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨ في المئة بعد أن كانت في السبعينيات تتراوح ما بين ٢٥ و٣٠ في المئة.

خامساً: برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق

أدت السياسات الانكماشية التي اتبعتها الحكومة السورية إلى نتائج عكسية، ما تطلب اتخاذ إجراءات سريعة لمجابهة انخفاض معدلات الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانخفاض مريع كما رأينا لمعدلات النمو، ما شجع البعض على المطالبة بالتوجه نحو اقتصاد السوق الليبرالي وتحرير التجارة وتسليم القطاع الخاص دفة قيادة الاقتصاد والرضوخ لتوصيات ومطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في إعادة هيكلة الاقتصاد واغتيال القطاع العام واتباع أسلوب الخصخصة والاندماج بالاقتصاد العالمي والالتحاق بقافلة العولمة، إلى آخر ما هنالك من الإجراءات التي تقضي على جميع المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في السبعينيات.

---

(٢٥) نبيل مرزوق، **الفقر والبطالة في سوريا** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ٩.

اتسمت سياسات الإصلاح الاقتصادي في سوريا بما يلي:

١ ـ زيـادة دور القطاع الخاص بالسماح له بدخول قطاعات كانت حكراً على القطاع العام.

٢ ـ العمل على جذب الاستثمارات الخارجية والداخلية بإصدار قانون الاستثمار رقم ١٠ في عام ١٩٩١ القاضي بتشجيع الاستثمارات في مشروعات التنمية من زراعية وصناعية ومنحها تخفيضات سخية في الضرائب إلى درجة الإعفاء أحياناً وتسهيلات ومزايا كبيرة غير مسبوقة على مستورداتها من مواد وآليات، وإعفاء أسهمها وأموالها وأرباحها من الضرائب المفروضة على الدخل لمدة تتراوح ما بين ٧ و٩ سنوات والسماح لها بإخراج العملات الصعبة المتأتية عن أرباحها من دون قيود.

٣ ـ اتخاذ إجراءات باتجاه تحرير جزئي في التجارة الخارجية وفي السياسة السعرية.

٤ ـ التوجه نحو تشجيع التصدير وهجر سياسة إحلال الواردات.

٥ ـ رفع أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية.

٦ ـ تقليص الدعم للمواد الغذائية التي توزعها الدولة إلى مادتين فقط هما السكر والأرز.

٧ ـ إعادة النظر في أوضاع القطاع العام والعمل على إصلاح أوضاعه الإدارية والتنظيمية.

لم تنعكس هذه السياسات على أرض الواقع بما يكفي لإحداث الإصلاح المطلوب. إذ لم تتم إعادة النظر في الإجراءات التنظيمية والتشريعية ذات الصلة بما يتماشى مع هذه السياسات، كما لم توفر الحكومة تسهيلات وإجراءات مصرفية ونقدية تتلاءم مع دخول اقتصاد السوق ودور القطاع الخاص الجديد. كما لم تبادر الحكومة بشكل جدي إلى إصلاح القطاع العام. وكانت المحاولات «خجولة» وجزئية، ولم تكن نابعة من تصور تصحيحي شامل مما جعل الاقتصاد السوري حائراً بين التخطيط والقطاع العام وبين متطلبات اقتصاد السوق.

لقد أخفقت دعوات وزارات الاقتصاد والصناعة والتخطيط إلى العمل على تشجيع التصدير ولم تلق آذاناً صاغية لدى الصناعيين في ظل سياسات القطع السابقة التي لم تتغير. وكل ما جرى في موضوع التصدير هو سعي التجار إلى تصدير المواد المتوافرة محلياً والتي يحتاجها السوق المحلي طمعاً في الاستيراد بنسبة ٧٥ في المئة من

قيمتها بالقطع الأجنبي من المواد المحظور استيرادها سابقاً[٢٦].

لقد أدى ذلك إلى إحداث نقص في توافر المواد الغذائية الضرورية ورفع أسعارها محلياً بشكل يفوق القدرة الشرائية للمستهلك. وقد سبب ذلك معاناة كبيرة وبخاصة لأصحاب الدخل المحدود. وظلت هذه السياسة متبعة حتى نهاية التسعينيات.

سادساً: التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

ظهرت آثار التحول إلى اقتصاد السوق بوضوح في مطلع القرن الحادي والعشرين بعد الإعلان عن سياسة التطوير والتحديث التي أعلنها رئيس الجمهورية في خطابه أمام مجلس الشعب في منتصف عام ٢٠٠٠، تلك السياسة التي قامت على ثلاثة محاور:

١ ـ طرح أفكار جديدة سواء بهدف إيجاد الحلول للمشكلات الراهنة أو تطوير الواقع الحالي للاقتصاد.

٢ ـ تجديد أفكار قديمة لا تناسب الواقع السوري مع إمكانية الاستغناء عن أفكار قديمة لا يمكن تجديدها.

٣ ـ تطوير أفكار قديمة تم تجديدها لكي تتناسب مع الأهداف الحاضرة والمستقبلية.

وتعتمد هذه المحاور على أدوات الفكر المتجدد والنقد البناء والمساءلة، كما تتطلب هذه الحركة وجود استراتيجية واضحة للتطوير الشامل. وقد تمحورت الخطوط العامة للإصلاح والتطوير والتحديث على الخطوات الرئيسية التالية:

ـ دراسة الواقع للوقوف على عناصر الضعف والقوة ومعرفة الإمكانات الكامنة وهذا يتطلب مشاركة فاعلة من جميع فئات الشعب. إنها دعوة إلى المشاركة الديمقراطية للجميع في هذه الدراسة.

---

(٢٦) ما شجع التجار على التلاعب والتصدير الوهمي. فحدثت حالات أن قام البعض بتصدير نفايات حتى من قصاصات الورق والأقمشة بشكل «بالات» باسم أقمشة مصنعة محلياً والعمل على إتلافها في الطريق إلى مصدرها أو إغراقها في البحر ثم المطالبة باستيراد ما قيمته ٧٥ في المئة من القيمة المصرح بها بالقطع الأجنبي واستيراد السلع المحظور استيرادها قبلاً وإغراق السوق المحلي بها وبأسعار عالية نظراً إلى ندرتها ورغبة المستهلك السوري باقتنائها. هذا وقد تم تصدير سلع عديدة وهمية إلى الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى.

ـ السير بهدوء وبخطى ثابتة ومتدرجة في إجراء التغييرات الاقتصادية من خلال تحديث القوانين وإزالة العقبات البيروقراطية أمام تدفق الاستثمارات الداخلية والخارجية لتعبئة رأس المال العام والخاص، ومنح القطاع الخاص فرصاً أفضل للعمل، والعمل على توزيع الدخل القومي بصورة متوازنة وزيادة فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

ـ إجراء إصلاح إداري في القطاعين العام والخاص.

ـ محاربة الفساد بجميع أشكاله وإنهاء حالة التسيب واللامبالاة والتهرب من أداء الواجب ومعاقبة المقصرين والمفسدين.

ـ إصلاح المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية. وقد تطور هذا التوجه إلى استكمال مشروع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري، مع التأكيد على دور الدولة في الاقتصاد وإعادة تأهيل القطاع العام وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وحل مشكلة البطالة وتأمين فرص عمل جديدة ما أضفى على هذا التحول صفة اقتصاد السوق الاجتماعي.

سابعاً: دور الدولة في عملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

اتضح أنه لا بد من الإبقاء على دور الدولة القيادي في النشاط الاقتصادي ودعم وتطوير هذا الدور لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، واستيعاب القطاع الخاص ودعمه وتسهيل حصوله على القروض للمساهمة في تطوير الصناعة والإنتاج وفق خطة تأشيرية واضحة تضعها الدولة مع تطوير وتشجيع القطاع التعاوني والقطاع المشترك. هذا ما يحفظ الوجه الاجتماعي للتنمية ويحافظ على مكتسبات التحويل الاشتراكي الذي بدأ في الستينيات.

إن هذا الهدف لا يتحقق في إطار الليبرالية الاقتصادية وسياسات التكيف والخصخصة التي تمليها على الجميع من دون مراعاة للأوضاع المحلية وأدوات العولمة المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الشراكات الأوروبية المتوسطة، وحديثاً الشراكة الأمريكية المتوسطية عبر مشروعات الشرق الأوسط الجديد والشرق الأوسط الكبير التي تخفي أهدافاً شريرة لتعزيز أعداء العرب واستقوائهم على الجميع.

لذلك فإن التحول إلى اقتصاد السوق يجب أن يراعي[٢٧]:

١ ـ عدم هدر الإنجازات الإيجابية التي تحققت سابقاً في مرحلة التحويل الاشتراكي.

٢ ـ أن لا يفرط بدور الدولة البناء في قيادة الاقتصاد.

٣ ـ أن نحافظ على القطاع العام ونعمل على تطويره وإصلاح مسيرته وفق المبادئ الاقتصادية السلمية، وأن نمنحه الصلاحيات اللازمة لتطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة على نشاطاته، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي يعاني منها.

٤ ـ إجراء تغييرات اقتصادية من خلال تحديث القوانين وإزالة العقبات البيروقراطية أمام تدفق الاستثمارات الداخلية والخارجية والقيام بإصلاح إداري للقطاعين العام والخاص.

٥ ـ إجراء تطوير في مؤسسات التعليم والإعلام والبحث العلمي.

٦ ـ محاربة الفساد والمفسدين وتطبيق المساءلة على جميع المستويات.

ثامناً: آثار العولمة وإعادة الهيكلة

تعمل العولمة من خلال آلياتها وأدواتها المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والسياسات الداعمة لها من الدول القريبة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على العالم، وتطالب الجميع بالخضوع لسياسات تحرير التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمل على تسهيل ذلك بكل الوسائل الممكنة، لابتلاع ثروات العالم وزيادة تمركزها في الدول الغنية والإبقاء على أوضاع بلدان العالم الثالث في حالة من التخلف والتبعية إلى الأبد.

إن الشركات متعدية الجنسيات تلتهم في طريقها كل من يقف في وجهها كما تلتهم النار الهشيم، وليس أمام البلدان النامية لتخفيف مخاطرها سوى التكتل والتجمع، فمهما كانت الظروف صعبة ومتشعبة ومليئة بالعقبات والمنغصات، لا بد من إجراء التجمع العربي في تكتل اقتصادي قوي يجابه أخطار العولمة وتحدياتها، وينمي العوامل الإيجابية فيها ويخفف من آثارها الضارة على اقتصادياتنا ومستقبل ثرواتنا وحضاراتنا. ولهذا فإن التكتل الاقتصادي العربي الآن هو مطلب مصيري

---

(٢٧) منير الحمش، «مستقبل الإصلاح في سوريا في ظل التحديات الراهنة: حوار،» **الملحق الفكري (البعث)**، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

أكثر من أي وقت مضى. إن خيار اقتصاد السوق الاجتماعي المطروح الآن في سوريا في المؤتمر القطري العاشر للحزب هو خيار موفق، إذ يربط بين عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وبين اقتصاد السوق، ويطالب بتعزيز وتطوير دور الدولة في الاقتصاد، وإعادة تأهيل القطاع العام وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وحل مشكلة البطالة وتحقيق التنمية، وتخلي الدولة عن بعض القطاعات مثل التجارة الداخلية والصناعات الاستهلاكية والغذائية والدوائية، وفصل الملكية عن الإدارة ومكافحة الفساد ومساءلة الفاسدين والمفسدين.

وقد عرض الدكتور ناصر عبيد الناصر مقررات وتوصيات المؤتمر القطري العاشر للحزب، والتي تكمل برامج الإصلاح والتحديث، وتضع سوريا على طريق اقتصاد السوق الاجتماعي.

تعقيـــــــب

عبد الغني عماد(*)

اطلعت على الدراسة المهمة والغنية التي قدمها الدكتور عدنان شومان وهو الخبير والمتابع الدقيق للواقع الاقتصادي السوري. والقراءة التي قدمها تتميز بالعمق والرؤية الثاقبة، وفيها أيضاً البعد النقدي المطلوب والمقرون بالمقترحات المستقبلية.

وأنا أتفق مع الباحث في غالبية ما قدمه، وفي السياق العام الذي تضمنته الدراسة، وما أقدمه من ملاحظات هو محاولة للإغناء والمناقشة وربما الإضافة إن أمكن.

أولاً، المركزية الشديدة والإشراف الكامل من قبل القطاع العام هو ما ميز الاقتصاد السوري قبل العام ١٩٨٠ حيث كانت التجربة السورية لا تزال تأمل في تحقيق ما يسمى «الاستقلال الاقتصادي» من خلال برنامج مكثف للتصنيع الذي يستهدف تخفيض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن. ومن أبرز مميزات تلك المرحلة:

١ ـ أن التجارة الخارجية كانت حكراً على القطاع العام.

٢ ـ وجود القيود الغليظة على الاستثمار الأجنبي (ما خلا بعض الهوامش).

٣ ـ اتجاه الإنتاج نحو تلبية الاحتياجات المحلية.

٤ ـ درجة عالية من الحماية للأسواق المحلية.

غير أن سوريا أخفقت، خلافاً لبلدان شرق آسيا، في الارتقاء ببرنامج التصنيع المكثف ليتجه نحو التصدير، بالرغم من أن قطاع الصناعة فيها نجح في الدخول إلى بعض أسواق أوروبا الشرقية سابقاً بفضل العلاقات الخاصة التي كانت قائمة معها

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

آنذاك، وبفضل الدرجة العالية من الحماية التي كانت تحظى بها تلك الأسواق. إلا أن انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية، أدى إلى إجهاض الآمال، فضلاً عن ضغوط العولمة المتصاعدة منذ ذلك الحين، الأمر الذي ولّد معطيات موضوعية دفعت باتجاه الانفتاح الاقتصادي.

ثانياً، المشكلة في هذه السياسة الاقتصادية، وعلى غرار ما حدث في أماكن أخرى من العالم، أن برنامج التصنيع المكثف استهدف تلبية احتياجات الاستهلاك الواسع على حساب التراكم الرأسمالي، وقد نتج عن ذلك عملياً تزايد التبعية تجاه السلع الرأسمالية المستوردة من دون القدرة التصديرية اللازمة للحصول على العملة الصعبة، ما أدى بدوره إلى التسريع بالتعثر المالي لميزان المدفوعات السوري وفاقم من حدة الأزمة انخفاض المعونات الممنوحة من الأقطار العربية وتناقص الدخل من النفط مع هبوط أسعاره عالمياً في الثمانينيات، ما أضطر السلطات إلى اتخاذ إجراءات تقشف في الإنفاق العام وتقليص قدرة الدولة على تمويل الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي جف التبادل الخارجي وأدت مظاهر القصور هذه إلى تغذية الركود الاقتصادي وارتفاع الدين وانخفاض نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٤,٥ في المئة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، ولم يعد بوسع الدولة المضي في سياستها السابقة، فاتجهت إلى إنعاش القطاع الخاص الذي حصل قطاع الأعمال فيه على حقوق امتياز، ما أدى إلى الانفتاح الاقتصادي بالاضطرار أكثر مما هو بالاختيار في بداية التسعينيات، والذي شمل سن تشريعات تسمح بالاستثمارات الخاصة بل وتشجعها، وانعكس ذلك بتحسن الوضع المالي وتنامي الصادرات النفطية لتحل مكان المصادر التقليدية في التبادل الخارجي.

لقد سمحت هذه السياسة الجديدة لشركات القطاع الخاص باستيراد السلع التي كانت تدخل سابقاً في قائمة الممنوعات، فانخفض عدد السلع الممنوع تصديرها، كذلك تم تسهيل متطلبات الحصول على النقد الأجنبي للتصدير، كما تم خفض التعرفة الجمركية بالنسبة إلى عدد متزايد من السلع. ويتوقع أن تؤدي الاتفاقات التجارية الثنائية إلى المزيد من تخفيضات التعرفة الجمركية، ومنها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية المطبقة منذ العام ١٩٩٨ وعلى مدى عشر سنوات، فضلاً عن اتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي وإمكانية الحصول على وضع «أكثر البلدان تفضيلاً». وبديهي أن في شأن الدخول في منظمة التجارة العالمية إبرام سلسلة من الاتفاقيات الدولية التي تقلل من الإجراءات البيروقراطية وتسهل العمليات التجارية.

ثالثاً، ما هي عوامل القوة في الاقتصاد السوري حالياً؟ إنها في تقديري تتمثل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وسعر التحويل لما يقرب من عقد كامل،

فضلاً عن انخفاض الدين الخارجي والداخلي إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي، ومراكمته لمخزون مهم من العملات الأجنبية. وذلك كله تم من دون الالتزام الكامل بسياسات تنتمي إلى الليبرالية الجديدة، والتي تتجه نحو خصخصة المنشآت العامة وتحرير أسواق العمل والمال، وانسحاب الأنشطة الحكومية في مجال السياسات الاجتماعية.

رابعاً، ما هي نقاط الضعف حالياً؟ إنها تتمثل في أن هذا الاستقرار يخفي العديد من مكامن الخلل، وأهمها المعدلات المنخفضة للنمو منذ منتصف التسعينيات، والنضوب السريع لمخزون النفط، والأداء الضعيف للقطاع العام، إضافة إلى تأثيرات الأزمة السياسية في المنطقة وانعكاسها على سوريا، كما انعكس سلباً على برامج التنمية البشرية وفاقم مشاكل الفقر والبطالة[١].

خامساً، كيف كان النمو الاقتصادي في التسعينيات؟ في النصف الأول من التسعينيات حقق الاقتصاد السوري نمواً ملفتاً قارب الـ ٧ في المئة، وكان ذلك بفضل عاملين: **أولهما** عائدات النفط التي تدفقت على سوريا نتيجة تصدير النفط الخفيف المرتفع السعر، والذي تم اكتشافه منتصف الثمانينيات والذي أصبح يمثل ٥٠ في المئة من موارد الموازنة العامة للدولة (٥٢٠ ألف برميل في اليوم) تجني منه سوريا حوالى ٣ مليارات دولار سنوياً. و**ثانيهما** مجموعة الإصلاحات الاقتصادية التي تم اعتمادها منذ صدور القرار رقم ١٠ للعام ١٩٩١.

غير أن معدل النمو المرتفع ما لبث أن عاد إلى التباطؤ ثانية ليصل إلى حوالى ٢ ـ ٣ في المئة بسبب توقف عملية الإصلاح وبسبب استمرار اعتماد سياسة مالية تقشفية حتى العام ٢٠٠٠. ويلاحظ أن معدل الاستثمار تدهور بشكل ملحوظ، حيث انحدر من ٢٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٩٥، إلى ١٨ في المئة في العام ٢٠٠١، وانحسرت نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجمل الاستثمارات من ٥٦ في المئة في العام ١٩٩٥ إلى نسبة ٣٢ في المئة في العام ٢٠٠١، وسجل النمو معدلات متواضعة منذ ذلك الوقت، وكانت بحدود ٢,٥ ـ ٣ في المئة على الرغم من المواسم الزراعية الجيدة وأسعار النفط العالية وواردات النفط العراقي وفتح أسواق العراق، وعلى الرغم من السياسة المالية الرسمية التي بدأت تتجه نحو التوسع، الأمر الذي يدل

(١) يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معطيات مهمة وموضوعية عن واقع الاقتصاد السوري عموماً وتراجع مكافحة الفقر والنمو والبطالة والتضخم والتجارة والاستثمار الأجنبي. انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الفقر في سوريا (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٤)**، إشراف هبة الليثي وخالد أبي إسماعيل ([نيويورك]: البرنامج، ٢٠٠٥).

على وجود معوقات هيكلية واختلالات بنيوية ومؤسساتية في الاقتصاد السوري(٢).

سادساً، إن المعطيات السابقة تشير بوضوح إلى أن الاقتصاد السوري يعاني من معوقات، منها ما يعود إلى الذهنية الاقتصادية والتشريعات التنظيمية التي أرسيت قواعدها في مرحلة التخطيط المركزي والتي ما زال قسم كبير منها يحكم القطاع الخاص ويقيد قدرته على المنافسة، ومنها ما يعود إلى الجمود في الهياكل والمؤسسات الإنتاجية في القطاع العام وضعف وتفتت القطاع الخاص نتيجة تحجيم دوره على مدى يزيد عن ثلاثين سنة، ونتيجة الحماية الجمركية العالية للصناعة، ومن تدني المهارات والقدرات التكنولوجية المحلية، ومن ضعف موارد البلاد من القطع الأجنبي خارج قطاع النفط. وقد أدت هذه المعوقات إلى تدني كل من معدلات الاستثمار وإنتاجية الاستثمار وبخاصة في السنوات الأخيرة. وما السنوات التي تحققت فيها معدلات نمو عالية، إلا مرحلة استفاد فيها الاقتصاد السوري من المساعدات الخارجية العربية (التي بلغت حوالى مليار دولار سنوياً من ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨)، أو بفضل أموال النفط الجديد المكتشف في السنوات الـ ١٣ الماضية. وهذا ما يجعل عملية النمو هشة ومتأثرة بعوامل غير مستديمة. وما يفاقم الأزمة معضلة غياب الثقة وعدم الوضوح بالنسبة إلى التوجه الاقتصادي الحقيقي للدولة، وغياب برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الهادف إلى «التطوير والتحديث فعلاً».

سابعاً، ما حدث من إصلاحات خلال السنوات الماضية هو خطوات على الطريق الصحيح، لكنها إصلاحات لم تنفد إلى عمق المشكلة الحقيقية والتحديات الخارجية التي تواجه الاقتصاد الوطني، ولم تقنع المستثمر المحلي والأجنبي بما فيه الكفاية ليزيد في استثماراته ليستوعب حوالى ٣٠٠ ألف يد عاملة سنوياً، وتحد من البطالة التي أصبحت تزيد عن ٢٠ في المئة، وتزايد هجرة الشباب وانحدار موقع سوريا في سلم التنمية العالمي، وتفاقم مشكلة الفقر الذي يشمل ٣٠ في المئة من السكان بحسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، أي ما يوازي ٥,٣ ملايين فقير، بينهم مليونا شخص لا يتمكنون من الحصول على الحاجات الأساسية من الغذاء، والمشكلة الأعمق هي التفاوت بين المناطق الذي كشفه هذا التقرير، حيث يقفز معدل الفقر ليصل إلى ما يقارب الـ ٦٠ في المئة في المناطق الشمالية في الزاوية السورية ـ العراقية ـ التركية. إن تباطؤ الإصلاح دفع بمعدلات

---

(٢) نبيل سكر المدير التنفيذي للمكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار في دمشق واقتصادي ورئيس سابق في البنك الدولي في واشنطن، انظر دراسة قيمة له: نبيل سكر، «الاقتصاد السوري إلى أين؟،» **السفير**، ١٤/٦/٢٠٠٣.

النمو نحو التدني وتفاقم المشكلات الاجتماعية وأدى إلى هيمنة الركود على الاقتصاد، ولولا أموال النفط، حديثة العهد، لكانت معدلات النمو سالبة، حيث تخفي معدلات النمو هذا الخلل الجوهري في البيئة التنظيمية والتشريعية للاقتصاد الوطني، والجمود في بنيته الإنتاجية والذهنية التقليدية التي لا تزال تلقي بثقلها على طموحات «التطوير والتحديث» التي أعلنتها الدولة كشعار للمرحلة القادمة منذ سنوات.

ثامناً، وما لا شك فيه أن التحديات التي تواجهها سوريا، وفي مقدمتها استمرار احتلال الجولان، فضلاً عن الاحتلال الأمريكي للعراق، والضغوط الدولية المستمرة، تجعلها أمام تهديد مستمر لا تستطيع الدولة السورية تجاهله، ما يفرض عليها أن تستمر في الإنفاق لبناء قواها الدفاعية والعسكرية والتي تستأثر بنحو ٦ في المئة من دخلها القومي ونحو ٣٥ في المئة من موازنتها العامة، في ظل غياب الدعم العربي والدعم السوفياتي الذي كانت تحصل عليه.

في **الخلاصة**، إن هذه التحديات لا ينبغي أن تكون مبرراً لتأخير عملية الإصلاح بقدر ما يجب أن تكون حافزاً لها للتحديث والتطور. وهناك اليوم إجماع في الوسط السياسي السوري على ذلك، في إطار الحزب الحاكم وحلفائه والمعارضة الوطنية وجميع مؤسسات المجتمع المدني المتنامية. ويبدو أن المؤتمر الأخير للحزب الحاكم قد توصل إلى قناعة، وإن كانت لا تزال خجولة ومترددة، بأنه لا يمكن لدينامية الإصلاح الاقتصادي أن تنطلق ما دامت مفصولة عن الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد، أو عن الإصلاح السياسي وإطلاق الحريات والتعددية السياسية. والنقاش الثري الذي سبق هذا المؤتمر، شمل نقاطاً حساسة ما كان مألوفاً تناولها في السابق، كمسألة تداول السلطة وإلغاء حالة الطوارئ وقوانينها وفصل الحزب عن الدولة. وما لا شك فيه أن الإصلاح والتحديث والتطوير عملية متكاملة لا يمكن الفصل فيها في الواقع بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، فهذه كلها أنساق متشابكة تشترك جميعاً في إنتاج مكونات «الإصلاح والتحديث» الذي اختاره النظام السوري وحزبه الحاكم شعاراً له في السنوات الأخيرة. إن بقاء الفكر مقيداً والقرار محصوراً والمجتمع المدني مغيباً أو خاضعاً للوصاية، أياً كان شكلها، لا يؤسس لواقع جديد يتطلع نحو التطوير والتحديث ومواجهة التحديات الخارجية، التي تتطلب تحصين المجتمع وتوسيع مجالات المشاركة الشعبية فيه وتعزيز المساءلة والشفافية وحكم المؤسسات والقانون.

ومن يتابع ما يجري في سوريا اليوم يجد اتجاهين: **الأول** يرى أن التدرج والمرحلية في عملية التطوير والتحديث شرط ضروري كي يحدث الإصلاح دون أن يهزّ الاستقرار العام للنظام والسلطة والمجتمع، بل إن البعض ضمن هذا الفريق يرفع

شعار «الاستقرار قبل الإصلاح»، وهو شعار يرى فيه الاتجاه **الثاني** عملية تخفي حقيقة الرغبة المترددة بالإصلاح والخوف مما يحمله التحديث من انفتاح ومشاركة ومصالحة وطنية عامة. بل إن قوى المعارضة تذهب إلى أن التدرج والمرحلية في عملية الإصلاح أو المواقف الوسطية المترددة، التي ضيّعت فرصة التسعينيات، لا يمكنها أن تنقذ الاقتصاد السوري في مواجهة تزايد معدلات البطالة وتدني دخل الفرد (كان المتوسط عام ١٩٨٠ يساوي ١٣٤٠ دولاراً سنوياً فأصبح عام ١٩٩٨ يساوي ١٠٨٠ دولاراً ثم عام ٢٠٠١ يساوي ٩٥٠ دولاراً)، وبالتالي لا يمكن في ظل هذا الوضع المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويذهب هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك حين يعتبر أن العقلية المحافظة المستريبة القدرة تشابه في ضررها العقلية المغامرة المتسرّعة، وتؤدي عملياً إلى بقاء شبكة المصالحة والفساد المستفيدة من تبعيتها وارتهانها وشراكتها لبعض قوى السلطة ومراكز النفوذ من خلال أعاقة أو إبطاء مسيرة الإصلاح والتحديث والتطوير، التي كانت شعار العهد الجديد في سوريا.

إن المقررات الأخيرة للحزب الحاكم في سوريا والتي تتعهد بإطلاق التعددية الحزبية والسياسية والحريات الإعلامية وتبني مقولة «السوق الاجتماعية»، فضلاً عن مكافحة الفساد والبيروقراطية، و«التخفيف» من وطأة قانون الطوارئ، ضمن إطار الثوابت الوطنية والقومية، هي كلها نوايا طيبة، لكنها لا تزال تطلعات وأمنيات تحتاج إلى برامج تطبيقية وإرادة صادقة ومصممة؛ فنحن في العالم العربي عموماً لطالما استغرقنا في الحديث عن التطلعات والنظريات والحيثيات، وغيبنا البرامج والكيفيات والاستراتيجيات، وهذا بتقديري يمثل مشكلة مستعصية في الذهنية العربية السائدة، ونتطلع بصدق إلى أن يتم ترجمة المقررات إلى برامج تطبيقية بسرعة تسمح بتصحيح التجربة وتجاوز المشكلات، وبخاصة أن التجارب التنموية العربية المعاصرة تفيد أن أي دولة عربية، مهما قامت بمفردها بالإصلاح المقرون بالتنمية والإرادة الصادقة، لن يكون بإمكانها أن تواجه تحديات العولمة والتكنولوجيا الحديثة والفجوة الرقمية، إلا إذا تم إنجاح مشروع التجارة العربية الحرة أولاً، وإطلاق السوق العربية المشتركة ثانياً.

آمل أن تكون هذه الملاحظات شاملة لمختلف الآراء التي تصدت لمعالجة التجربة الاشتراكية والتنموية في سوريا، بالرغم من أنها ركزت على الفترة الأخيرة فقط في محاولة لرصد نتائج التجربة في صورتها الراهنة، وهي ملاحظات مكمّلة لما قاله أو لما كان يريد أن يقوله الدكتور عدنان شومان في بحثه القيّم، ولم يسعفه الوقت في ذلك.

الفصل الخامس عشر

التجارب الاشتراكية في الجزائر وآثار تحولها إلى سياسات السوق، وأثر العولمة وإعادة الهيكلة

يحيى أبو زكريا

تمهيـد

لم يكن انخراط الجزائر في المنظومة الاشتراكية عقب استقلالها في ٥ تموز/ يوليو١٩٦٢ ناتجاً عن رؤية سياسية وفكرية متكاملة، ولم يكن ناتجاً عن تفويض شعبي لنظام الحكم تاريخئذٍ بنهج المسار الاشتراكي، حيث كانت الأمية مطبقة في ذلك الوقت، ومردّ ذلك إلى سياسة التجهيل والأمية التي اتبعتها الإدارة الفرنسية مع الشعب الجزائري، وحتى مؤتمر الصومام الذي نظم شؤون الثورة الجزائرية والذي انعقد في مدينة بجاية الجزائرية في شهر آب/ أغسطس ١٩٥٦، لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى الخيار الاشتراكي للدولة الجزائرية حال تشكلها بعد الاستقلال[١]، بل إنّ رجال الثورة لم يكونوا يملكون أي أيديولوجيا غير أيديولوجية البندقية وتحرير الجزائر من ربق الاستعمار الفرنسي كما كان يقول دائماً الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة[٢].

يعترف أحمد بن بلّة بأنّه كان قليل الخبرة السياسية وقليل الثقافة لجهة ما يتعلق بتسيير شؤون الدولة وإدارة شؤون العباد والبلاد، بل لقد ذهب بعيداً عندما قال إنّ الثورة الجزائرية كانت تفتقر إلى أطروحة الدولة، ويعترف بن بلة أيضاً بأنّه كان من

---

(١) انظر: يحيى أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة.

(٢) أحمد بن بلة، «حديث معرفي شامل».

أشدّ المعجبين بالرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان يتمتع تاريخئذٍ بسمعة جماهيرية عربية واسعة، وقد ناصر جمال عبد الناصر الثورة الجزائرية وكان يمدها بالأسلحة عبر الحدود التونسية، كما منح كل التسهيلات والإمكانات لرجال جبهة التحرير الوطني الذين أقاموا في القاهرة ومنها انطلقوا للتعريف بالثورة الجزائرية في العالم العربي والعالم الثالث. ولم يتنكّر الثائر الناصري بن بلّة لفضل عبد الناصر على الثورة الجزائريّة، فقرر غداة انتصار الثورة الجزائرية التنسيق مع مصر عبد الناصر في كل المستويات، وخصوصاً في ما يتعلق بقضايا العالم الثالث والقضايا العربية الساخنة وحركات التحرر في العالم.

ويمكن القول أيضاً إن جزائر أحمد بن بلة أصبحت نموذجاً مصغراً للقاهرة في ذروة ريادتها للخط القومي.

وكان صنّاع الثورة الجزائرية يرون أنَّ من غير اللائق الانحراف عن المحور الاشتراكي الذي كان داعماً بقوة للثورة الجزائرية في وجه قوة رأسمالية إمبريالية كانت تستهدف الجزائر وكيانها الحضاري.

غير أنّ النهج الاشتراكي الذي أريد تطبيقه في الجزائر لم يكن عينه النهج المطبّق في الاتحاد السوفياتي السابق أو يوغوسلافيا السابقة، بل جرى تطعيمه بالموروث الإسلامي ومحاولة شرعنته من خلال تجارب إسلامية أو من خلال استحضار مشاهد من التاريخ الإسلامي والربط بينها وبين الاشتراكية، والتي هي ليست منتوجاً فكرياً إسلامياً بالتأكيد(٣).

وعلى الرغم من إيمانه بعروبة الجزائر، إلاّ أنّ بن بلة كان مهووساً بالفكر الاشتراكي اليساري، وكان متحمساً لبعض التجارب التي كانت سائدة في البلاد الاشتراكية، وتحمسه للفكر الاشتراكي واليساري جعله يصطدم بالرجل الثاني في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ البشير الإبراهيمي الذي ورث خلافة الجمعية من الشيخ عبد الحميد بن باديس، الذي أدركته المنيّة قبل اندلاع الثورة الجزائرية سنة ١٩٥٤، وفسر البعض ذلك الصدام بأنه بداية الطلاق بين النظام الجزائري والخط الإسلامي الذي كانت تمثله جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الشيخ البشير الإبراهيمي. وبدأ الطلاق عندما اتهم البشير الإبراهيمي الرئيس أحمد بن بلّة بتغييب

---

(٣) في كتابه **سهام الإسلام** تهجم الشيخ عبد اللطيف سلطاني على هذا النهج الاشتراكي الذي اعتبره خروجاً عن ميثاق الثورة الجزائرية الذي نصّ على أنّه في حال استقلال الجزائر سيتمّ تأسيس دولة ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية.

الإسلام عن معادلة القرار الجزائري، وذكّر بن بلة بدور الإسلام في تحرير الجزائر والجزائريين من ربقة الاستعمار الفرنسي، وبسبب هذا التصادم وضع الشيخ البشير الإبراهيمي تحت الإقامة الجبرية وقطع عنه الراتب الشهري وبقي كذلك من دون راتب وتحت الإقامة الجبرية إلى أن وافته المنية في يوم الجمعة من ٢٠ محرّم سنة ١٣٧٥ هجرية الموافق ٢١ أيّار/ مايو سنة ١٩٦٥.

ويقول بعض المؤرخين الجزائريين إنّ التصادم بين أحمد بن بلة والشيخ البشير الإبراهيمي سببه البيان الذي أصدره الإبراهيمي في ١٦ نيسان/ أبريل سنة ١٩٦٤، وهذا نصّ البيان:

«باسم الله الرحمن الرحيم

كتب الله لي أن أعيش حتى استقلال الجزائر ويومئذ كنت أستطيع أن أواجه المنيّة مرتاح الضمير، إذ تراءى لي أني سلمت مشعل الجهاد في سبيل الدفاع عن الإسلام الحق والنهوض باللغة ـ ذلك الجهاد الذي كنت أعيش من أجله ـ إلى الذين أخذوا زمام الحكم في الوطن، ولذلك قررت أن ألتزم الصمت. غير أني أشعر أمام خطورة الساعة وفي هذا اليوم الذي يصادف الذكرى الرابعة والعشرين لوفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس ـ رحمه الله ـ أنّه يجب عليّ أن أقطع الصمت، إن وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة، ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل، ولكنّ المسؤولين في ما يبدو لا يدركون أن شعبنا يطمح قبل كل شيء إلى الوحدة والسلام والرفاهية، وأن الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم يجب أن تبعث من صميم جذورنا العربية والإسلامية، لا من مذاهب أجنبيّة. لقد آن للمسؤولين أن يضربوا المثل في النزاهة وألا يقيموا وزناً إلاّ للتضحية والكفاءة، وأن تكون المصلحة العامة هي أساس الاعتبار عندهم، وقد آن أن يرجع إلى كلمة الأخوة التي ابتذلت ـ معناها الحق ـ وأن نعود إلى الشورى التي حرص عليها النبيّ (ﷺ)، وقد آن أن يحتشد أبناء الجزائر كي يشيّدوا جميعاً مدينة تسودها العدالة والحرية، مدينة تقوم على تقوى من الله ورضوان».

الجزائر في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٦٤.

توقيع: محمّد البشير الإبراهيمي.

ومثلما دخل أحمد بن بلة في صراع مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فقد دخل في صراع آخر مع رفاق دربه بالأمس، حيث شعر العديد من مفجّري الثورة الجزائرية أن البساط قد سحب من تحتهم، وأنهم باتوا من دون أدوار في مرحلة

الاستقلال وبدأت الفتنة تطل برأسها بين الإخوة الأعداء، وتمّ تدشين أولى الاغتيالات السياسية في الجزائر والتي تواصلت في عهد هواري بومدين ورافقت كل العهود الجزائرية، وقد بلغت هذه الاغتيالات الذروة في عهد محمد بوضياف وعلي كافي وإليامين زروال. وفي عهد أحمد بن بلة أعدم العقيد شعباني، كما اغتيل في إسبانيا محمّد خيضر أحد قادة الثورة الجزائرية، أما حسين آيت أحمد الذي كان مغضوباً عليه، فقد فرّ إلى باريس وأسس جبهة القوى الاشتراكية، وتمّ اعتقال محمد بوضياف وحكم عليه بالإعدام، وبعد تدخل العديد من الوسطاء خرج من السجن وغادر الجزائر متوجهاً إلى فرنسا ومنها إلى مدينة القنيطرة في المغرب، حيث قضى فيها قرابة ثلاثين سنة قبل أن تستغيث به المؤسسة العسكرية في الجزائر ليكون رئيساً خلفاً للشاذلي بن جديد الذي قدم استقالته غداة الانتخابات الاشتراعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أواخر عام ١٩٩١.

وفي باريس ألف محمد بوضياف كتاباً بعنوان: **الجزائر إلى أين!** عالج فيه مصير الجزائر بعد استقلالها. ووسط هذه الخلافات السياسية ترأس بن بلة الدولة الجزائرية وحاول الاستعانة بدول المحور الاشتراكي في ذلك الوقت لتجاوز مخلّفات الاستعمار، وفي بداية عهده أولى بن بلة القطاع الاقتصادي والتربوي أهمية خاصة، فعلى المستوى الاقتصادي نهجت الجزائر نهج الاقتصاد الموجّه والمسيّر، وكانت الحكومة الجزائرية تستعين في هذا المجال بالمساعدات القادمة من الصين ويوغوسلافيا السابقة ومصر وباقي الدول التي ناصرت الثورة الجزائرية.

وكانت هناك معضلة تواجه الاقتصاد الجزائري تمثلت في سيطرة فرنسا على قطاع الطاقة واستفردت ولسنوات عديدة بالاستفادة من الثروات الطبيعية الجزائرية، وكانت الشركات الفرنسية تتولى التنقيب عن النفط وتسويقه، وبدلاً من أن يكون النفط الجزائري في خدمة الشعب الجزائري الذي أنهكته الحقبة الاستعمارية الفرنسية، فقد واصلت فرنسا عملية السلب والنهب، إلى أن قام الرئيس الجزائري هواري بومدين بتأميم النفط.

وقد وجدت الدولة الفتية صعوبة بالغة في إعادة تأهيل البنى التحتية وإعادة الروح إلى القطاع الزراعي والاقتصادي، وبالرغم من أن عدد الشعب الجزائري لم يتجاوز تاريخئذٍ ١٢ مليون نسمة، إلاّ أنّ الحكومة الفتية وجدت صعوبة في إيجاد الحلول للمشاكل العالقة.

وفي العهد الاستعماري كانت السلطات الفرنسية تخصّ بالاهتمام المناطق الآهلة بالسكان الفرنسيين كالجزائر العاصمة ووهران والبليدة وغيرها، أما القرى النائية

والأرياف فقد كانت محرومة من أبسط أساليب العيش الكريم كالكهرباء والماء والمستوصفات وما إلى ذلك من نقائص، ووجدت الدولة الجزائرية الفتية صعوبات في إعادة تأهيل القرى والمناطق الريفية، وبقي وضعها على ما هو عليه، إلى أن تولى الرئيس هواري بومدين الحكم بانقلاب عسكري، فأولى الفلاحين المحرومين بعضاً من اهتمامه.

وعلى مستوى بنيوية الدولة، فقد كانت مفاصلها بيد المؤسسة العسكرية التي كانت متحالفة مع حزب جبهة التحرير الوطني، الذي كان الحزب الوحيد الحاكم إلى بداية الانفصال بين السلطة وحزب جبهة التحرير الوطني عقب خريف الغضب الجزائري في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، وكانت الدولة آنذاك تفتقر إلى المؤسسات الدستورية، بل كانت تكتفي بالتلويح دوماً بالشرعية الثورية، وعندما شعرت الدولة بحاجتها إلى مؤسسة تشريعية، قامت بتشكيل مؤسسة شبه اشتراعية تمّ تعيين كل أعضائها وكان يشترط في العضو أن يكون منتمياً إلى حزب جبهة التحرير الوطني.

أولاً: علاقات الجزائر الدولية

على الرغم من أن الدولة الجزائرية الفتية قررت إقامة علاقات حسنة ومميزة مع كل الذين وقفوا إلى جانب الثورة الجزائرية، إلاّ أنّ حكومة بن بلة وجدت نفسها في مهب العاصفة مع المغرب بسبب خلافات حدودية بين الجزائر والمغرب، وفي سنة ١٩٦٣ نشبت مناوشات على الحدود بين البلدين، وقد شكلت هذه المناوشات لبنة الصراع السياسي الحاد بين الرباط والجزائر، الذي ما فتئ يتفاقم ويتفاعل على امتداد ثلاثة عقود.

وكانت علاقات الجزائر مع كل من ليبيا وموريتانيا وتونس إلى حدّ ما جيدة، إلى أن أصبحت قضية الصحراء الغربية هي معيار التوازن في علاقات الجزائر المغاربية، حيث باتت ساحتها خاضعة للمدّ والجزر. وعلى صعيد علاقات الجزائر مع بقية الدول العربية كمصر والعراق وسوريا، فقد كانت إيجابية، كما حرص بن بلة على مدّ جسور التواصل مع الدول الاشتراكية بدءاً بموسكو ومروراً بهافانا ووصولاً إلى بلغراد.

وكان أحمد بن بلة يثق ثقة عمياء في وزير دفاعه هواري بومدين، فهذا الأخير هو الذي نصّب بن بلة على رأس الدولة الجزائرية الفتية، وهو الذي مهّد له الطريق باتجاه قمة هرم السلطة، ولم يكن بن بلة يتوقع أن تأتيه طعنة بروتوس من صديقه هواري بومدين.

وبومدين الذي أطاح أحمد بن بلة بانقلاب، كان يعتبر أن بن بلة خرج عن خط الثورة الجزائرية واستأثر بالسلطة وكان يتهمه بالديكتاتورية والشوفينية، وكان يأخذ عليه احتكاره لتسعة مناصب حساسة في وقت واحد، وكان بومدين يزعم أنه لجأ إلى الانقلاب إنقاذاً للثورة وتصحيحاً للمسار السياسي وحفاظاً على مكتسبات الثورة الجزائرية. ومهما كانت مبررات الانقلاب فإنه سنّ سنّة سيئة في الجزائر، وأعتبر هذا الانقلاب بداية الانحراف في السياسة الرسمية الجزائرية التي ما زالت أزمة الشرعية إحدى معالمها. وغداة الانقلاب عليه وُضع أحمد بن بلة في فيلا خاصة في منطقة شبه معزولة ولم يسمح لأحد بزيارته، ولم تُجدِ تدخلات جمال عبد الناصر الشخصية في إطلاق سراحه، وذهبت سدى كل المحاولات التي قام بها رؤساء الدول الذين كانت تربطهم ببن بلة علاقات صداقة.

وعن فترة اعتقاله التي استمرّت ١٥ سنة قال أحمد بن بلة إنّه استفاد من أجواء العزلة واستغل أوقاته في المطالعة والقراءة، حيث بدأ يتعرف إلى الفكر الإسلامي وغيره من الطروحات الفكرية. وقد تزوج وهو في السجن من صحافية جزائرية تعرفت عليه عندما كان رئيساً للدولة الجزائرية.

وعندما وصل الشاذلي بن جديد إلى السلطة سنة ١٩٨٠، أصدر عفواً عن أحمد بن بلة، حيث غادر الجزائر متوجهاً إلى باريس ومنها إلى سويسرا في منفى اختياري، وعندما كان في باريس أسس حزباً أطلق عليه اسم الحركة من أجل الديمقراطية، وكانت هذه الحركة تصدر مجلتين هما **البديل** وبعده **منبر أكتوبر** تيمناً بانتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر الجزائرية سنة ١٩٨٨.

وقد عارض نظام الشاذلي بن جديد وحزب جبهة التحرير الوطني والأحادية السياسية، وكان يطالب بحياة سياسية تتسم بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وإذا كان أحمد بن بلة عاجزاً إلى حدّ ما عن تعميم التجربة الاشتراكية في الجزائر بسبب الخلافات السياسية بين رفاق الثورة، فإنّ هواري بومدين نجح إلى حد ما في تفعيل هذه التجربة وإلصاقها بالواقع.

وبعد أن تمكن هواري بومدين من ترتيب البيت الداخلي، شرع في تقوية الدولة على المستوى الداخلي وكانت أمامه ثلاثة تحديات هي: الزراعة والصناعة والثقافة؛ فعلى مستوى الزراعة قام بومدين بتوزيع آلاف الهكتارات على الفلاحين الذين كان قد وفر لهم المساكن من خلال مشروع ألف قرية سكنية للفلاحين، وأجهز على معظم البيوت القصديرية والأكواخ التي كان يقطنها الفلاحون، وأمدّ الفلاحين بكل الوسائل والإمكانات التي كانوا يحتاجون إليها.

وقد ازدهر القطاع الزراعي في عهد هواري بومدين واسترجع حيويته التي كان عليها أيام الاستعمار الفرنسي، عندما كانت الجزائر المحتلة تصدّر ثمانين في المئة من الحبوب إلى كل أوروبا. وكانت ثورة بومدين الزراعية خاضعة لاستراتيجية دقيقة بدأت بالحفاظ على الأراضي الزراعية المتوافرة، وذلك بوقف التصحر وإقامة حواجز كثيفة من الأشجار الخضراء بين المناطق الصحراوية والمناطق الصالحة للزراعة، وقد أوكلت هذه المهمة إلى الشباب الجزائريين الذين كانوا يقومون بخدمة العلم الجزائري.

وعلى صعيد الصناعات الثقيلة قام هواري بومدين بإنشاء مئات المصانع الثقيلة التي كان خبراء من دول المحور الاشتراكي يساهمون في بنائها، ومن القطاعات التي حظيت باهتمامه قطاع الطاقة. ومعروف أن فرنسا كانت تحتكر إنتاج النفط الجزائري وتسويقه، إلى أن قام هواري بومدين بتأميم المحروقات، الأمر الذي انتهى بتوتير العلاقات الفرنسية ـ الجزائرية. وقد أدى تأميم المحروقات إلى توفير سيولة نادرة للجزائر ساهمت في دعم بقية القطاعات الصناعية والزراعية. وفي سنة ١٩٧٢ كان هواري بومدين يقول إن الجزائر ستخرج بشكل كامل من دائرة التخلف وستصبح يابان العالم العربي.

وبالتوازي مع سياسة التنمية قام هواري بومدين بوضع ركائز الدولة الجزائرية وذلك من خلال وضع دستور وميثاق للدولة، وساهمت القواعد الجماهيرية في إثراء الدستور والميثاق.

ثانياً: معركة التعريب

اعتبرت فرنسا الجزائر مقاطعة فرنسية وراء البحر اعتباراً من عام ١٨٨٤ طبقاً لقرار الجمعية الوطنية الفرنسية ـ البرلمان ـ وعليه فإنّ سكان الجزائر اعتبروا فرنسيين منذ ذلك التاريخ، ولكن الصحيح أن فرنسا اعتبرت الجزائر فرنسية منذ عام ١٨٣٠ تاريخ وصول قواتها إلى الشواطئ الجزائرية واحتلالها الجزائر.

وقد قامت السلطة الفرنسية بعملية إحصاء واسعة لسكان الجزائر وسجلت أسماءهم وأوجدت للجزائريين أسماء جديدة، وهو ما أعتبر ذروة العمل على مسخ الشخصية الجزائرية، ذلك أن بعض الأسماء المحذوفة كانت عربية، والجديدة غريبة النكهة والكثير منها مشتق من أسماء الحيوانات، وهذا ما يفسّر غرابة بعض الأسماء في الجزائر، وكانت فرنسا تختار ما هبّ ودبّ من الألقاب التي كانت مستهجنة من قبيل التيس والعتروس وغيرها من أسماء الأنعام. وقامت فرنسا بمنح الجزائريين بطاقات هوية تصفهم كفرنسيين مسلمين، وذلك تمييزاً لهم عن باقي الأوروبيين الذين

حصلوا على الجنسية الفرنسية، كما منحت السلطات الفرنسية جنسيتها لليهود الجزائريين الذين كانوا يتعاونون مع السلطات الاستعمارية وكوفئوا بنقلهم إلى فرنسا غداة الاستقلال الجزائري.

وبالتوازي مع فرْنسة الهوية، قامت السلطات الفرنسية بإلغاء التعليم الأصلي العربي وفرضت اللغة الفرنسية في المعاهد التعليمية والإدارة إتماماً لدمج الشعب الجزائري في المنظومة الفرنسية.

ولولا المجهودات التي بذلها الإصلاحيون في الجزائر وبعدهم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في استرجاع الهوية وتكريس عروبة الجزائر، لاستكملت فرنسا كل خطوات المسخ.

وقد أدركت القيادة الفتية التي تولت زمام الأمور في الجزائر بعد الاستقلال فظاعة تغييب اللغة العربية، فتقدمت مجموعة من أعضاء المجلس التأسيسي ـ البرلمان ـ بمشروع لفرض التعريب وجاء في مذكرتهم ما يلي:

«منذ تأسيس الحكومة الفتية واجتماع المجلس الوطني التأسيسي وقع الكلام كثيراً عن التعريب، ومع أنّه قد مرّ على ذلك نحو ستة أشهر، فإننا لم نشاهد أي أثر للتعريب سوى شيء ضئيل»(٤).

إنّ الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري تريد التعريب، لأنّ اللغة العربية هي اللغة القومية ومع ذلك ما تزال تعيش على الهامش كلغة أجنبية في وطنها، والشواهد على ذلك كثيرة لا تحصى؛ فالإدارات الحكومية لا تعترف ولا تقبل ما يقدم لها باللغة العربية من طلبات وشكاوى ووثائق، وتجبر المواطنين على تقديمها باللغة الفرنسية، ومن الأمثلة على ذلك أن بعض عوائل الشهداء قدِموا من شمال قسنطينة للسكن في الجزائر العاصمة، وقدّموا شهادات مكتوبة باللغة العربية إلى بعض الدوائر الرسمية تثبت أنهم من عوائل الشهداء بحق ليتمكنوا من حقهم، فما كان من هذه الإدارة إلاّ أن رفضت معاملتهم ولم تعترف بها، لا لسبب إلاّ لأنها مكتوبة باللغة العربية وعليهم أن يقدموها باللغة الفرنسية. وقد كان من واجب البلدية وغيرها من الإدارات الرسمية، أن توظف من يحسن اللغة العربية لمثل هذه المهمة ليسهل على الشعب قضاء مأربه وتقديم شكاويه بلغته الوطنية الطبيعية، ولا تكلفه ما لا يطيق. وحتى لا يشعر الشعب الذي ضحّى من أجل عزته القوية بالنفس والنفيس أنّ لغته ما تزال كشأنها من قبل غريبة، وحتى لا يشعر هذا الشعب ـ من بقاء سيطرة اللغة الفرنسية ـ بأنّ الهيمنة

---

(٤) انظر عمار قليل، **الملحمة الجزائرية**.

ما تزال ممثلة في سيطرة لغة المستعمر وأن الاعتذار بالصعوبات التي تحول دون تعريب الإدارات أو إدخال اللغة العربية إليها غير مقبول:

١ ـ لأنّ المسألة قومية ولا يمكن التساهل فيها.

٢ ـ لأننا في عهد الثورة ـ رغم الظروف الحربية القاسية ورغم فقدان الوسائل من آلات كاتبة ومن كتّاب يحسنون اللغة العربية ـ كنّا نشاهد أن قادة الثورة يقبلون كل التقارير الواردة إليهم باللغة العربية والفرنسية، وقد تغلبوا على كل الصعوبات التي اعترضتهم بفضل العزيمة الصادقة والإرادة الثورية الجبارة، فكيف نعجز في السلم عن تحقيق ما حققناه وقت الحرب؟ ومن أجل هذا ونظراً إلى كون الجزائر اليوم دولة مستقلة ذات سيادة، ونظراً إلى كون الشعب الجزائري شعباً عربياً والوطن الجزائري وطناً عربياً، حاول الاستعمار طيلة فترة وجوده بأرضنا مسخ الشعب وفرْنسة الوطن تنفيذاً لقوانين الحكومة الفرنسية الزاعمة بأن الجزائر ولاية فرنسية، فلم تستطع فرنسا فعل ذلك.

وتنفيذاً لإرادة الشعب الصارمة التي صارعت الإدارة الاستعمارية بالمقاومة السلبية والايجابية، وتماشياً مع تصريحات رئيس الحكومة أحمد بن بلة الذي قال: نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب ثلاث مرات، ونظراً إلى التصريحات الصادرة عن مختلف الشخصيات الرسمية المسؤولة في الحزب والحكومة، واستجابة للرغبات الصادرة عن الشعب كل يوم وبمختلف طبقاته نقترح:

أولاً، المبادرة بالإعلان الرسمي من المجلس الوطني بأنّ اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية ذات الدرجة الأولى في الجزائر المستقلة، ويجب أن تحتل مكانها الصحيح وتتمتع بجميع حقوقها وامتيازاتها.

ثانياً، يجب أن يعم تعليمها بأسرع ما يمكن جميع دواوين الدولة الجزائرية التنفيذية والتشريعية والإدارية.

ثالثاً، يجب المبادرة بتعريب كوادر وزارة التربية الوطنية ووضع برنامج سريع لتعريب التعليم وتعميمه، لأنّ التعليم عليه المعوّل في تكوين كوادر المستقبل، وعلى وزير التربية أن يقوم بما يلي:

ـ تأسيس معهد وطني للتعريب في الحال ويقوم هذا المعهد بما يلي:

- وضع مجموعة قواعد عملية تستخدمها الإدارات.
- وضع كتب مدرسية أساسية لتعليم اللغة العربية في مختلف المراحل التربوية من التعليم الابتدائي إلى الجامعة.

● الحرص على تزكية التعليم التربوي للغة العربية، ونتيجة لذلك يجب أن تصدر الجريدة الرسمية باللغة العربية، ويجب تحسين حال الترجمة وتعميمها، ويجب تعريب البريد وكل الوزارات.

● وفوق هذا وذاك يجب تعريب الشوارع والأزقّة، إذ ما زالت الشوارع تحمل أسماء: بيجو، سانت أرنو، كلوزيل وأورليان وكافينياك ودارمون وغيرها.

توقيع السادة النواب التالية أسماؤهم: عمار قليل، مسعود خليلي، عبد الرحمان زياري، محمد الشريف بوقادوم، عمار رمضان، يوسف بن خروف، بلقاسم بناني، بشير براعي، محمد الصغير قارة، بوعلام بن حمودة، زهرة بيطاط، محمد بونعامة، علي علية، سعيد حشاش، محمد بلاشية، إسماعيل مخناشة، عمار أوعمران، محمد خير الدين، محمد عزيل، عبد الرحمان بن سالم، رابح بلوصيف، عبد الرحمان فارس، أحمد زمرلين، صالح مبروكين، مصطفى قرطاس، الصادق باتل، دراجي رقاعي، محمد عمادة، أحسن محيوز، سليمان بركات، مختار بوبيزم، ونوّاب آخرون.

وبصراحة فإن مطالبة هؤلاء النواب بالتعريب انتهت بالفشل الذريع، لأنّ الحكومة الفتية كانت تتذرع بالصعوبات التي تلاقيها في هذا المجال، وإبطاء القيمين على صناعة القرار في عهد أحمد بن بلة في إقرار قانون التعريب، ولّد بداية التصدع في الجزائر بين التيار الفرانكوفوني والتيار العروبي.

وقد أدرك هواري بومدين أهمية التعريب، فقرر جعله على رأس الثورة الثقافية التي راح يبشر بها بالتوازي مع الثورة الزراعية والصناعية، وقد سمحت له خلفيته العروبية وعداؤه لفرنسا ـ التي كان يقول عنها: بيننا وبين فرنسا جبال من الجماجم وأنهار من الدماء ـ تفهم أهمية التعريب وضرورته وبخاصة أنه كان من المتحمسين لعروبة الجزائر.

وشرع قطاع التربية في عهده بمحو الأمية باللغة العربية في مختلف مؤسسات الدولة وقطاعاتها، كما تقرّر تعريب العلوم الإنسانية في الجامعة الجزائرية.

لكن عندما بدأ التعريب يأخذ مجراه شيئا فشيئاً، كانت الجامعة الجزائرية قد خرّجت أفواجاً من الطلبة الذين درسوا باللغة الفرنسية فقط، والذين أصبحوا أساتذة في الجامعات أو تولوا مهمات أخرى في دوائر الدولة، وعمل الكثير من هؤلاء على عرقلة التعريب، وكثيراً ما كانت الجامعات الجزائرية تشهد صراعات حادة بين دعاة التعريب ودعاة الفرنسة.

وما زالت قضية التعريب في الجزائر من أهم المسائل الشائكة التي لم يحسم

أمرها، وكانت نتيجة غضّ النظر عن التعريب لأسباب يطول شرحها، أن انقسم المجتمع الجزائري إلى معسكرين: معسكر الأغلبية الذي يقف مع التعريب وصيانة الهوية؛ ومعسكر الأقلية الفرانكفوني.

ثالثاً: علاقات الجزائر الدولية

إجمالاً كانت علاقة الجزائر بكل الدول وبخاصة دول المحور الاشتراكي حسنة للغاية، عدا العلاقة بفرنسا والجار المغربي الذي كان مستاءً من تبنِّي هواري بومدين لجبهة البوليساريو.

إن إقدام هواري بومدين على تأميم قطاع المحروقات، أدى إلى توتر العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية، حيث قاطعت فرنسا شراء النفط الجزائري وكانت تسميه: البترول الأحمر.

والمغرب كان يرى أن الجزائر وبحكم طبيعتها الأيديولوجية الثورية وتحالفها مع عبد الناصر، قد تشكل خطراً على المغرب وقد تمد يدها إلى المعارضة الوطنية المغربية، وبالتالي قد تهدد العرش العلوي في الرباط. كما إنّ الثوار الجزائريين كانوا يعتبرون المغرب محسوباً على المحور الغربي، وكان بن بلة يتهم دوائر في الرباط بأنها كانت وراء الوشاية به عندما غادر المغرب متوجهاً إلى تونس عبر طائرة مغربية مدنية، وقد أجبرت الطائرات الحربية الفرنسية الطائرة التي كانت تقله على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة. وفي عهد بن بلة وهواري بومدين كانت الجزائر في وادٍ والمغرب في وادٍ آخر، كما كان يقول العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني.

وأهم ما ميَّز العلاقات الجزائرية ـ المغربية في عهد هواري بومدين هو ظهور جبهة البوليساريو كمنظمة ثورية تريد تحرير الصحراء الغربية من أطماع الحسن الثاني، ومعروف أن الجزائر ساهمت في إنشاء جبهة البوليساريو وأمدتها بالسلاح والمال، وظلت العلاقات الجزائرية ـ المغربية متوترة، إلى أن قام الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بإعادة العلاقة مع المغرب بعد وساطة قام بها العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز في سنة ١٩٨٦.

رابعاً: بداية الانهيار

أصيب هواري بومدين صاحب شعار «بناء دولة لا تزول بزوال الرجال»، بمرض استعصى علاجه وقلّ شبيهه، وفي بداية الأمر ظن الأطباء أنّه مصاب بسرطان المثانة، غير أن التحاليل الطبية فنَّدت هذا الادعاء، وذهب طبيب سويدي إلى القول إن

هواري بومدين أصيب بمرض «والدن ستروم» (Waldenstrom Disease) وكان هذا الطبيب هو نفسه مكتشف المرض، وجاء إلى الجزائر خصيصاً لمعالجة بومدين، وتأكد أنّ بومدين ليس مصاباً بهذا الداء الذي من أعراضه تجلط الدم في المخ.

استمرّ بومدين يهزل ويهزل وتوجه إلى الاتحاد السوفياتي سابقاً لتلقي العلاج، فعجز الأطباء عن مداواته فعاد إلى الجزائر.وقد ذكر مهندس التصنيع في الجزائر في عهد هواري بومدين بلعيد عبد السلام، أن هواري بومدين تلقى رسالة من ملك المغرب الحسن الثاني جاء فيها: إذا لم نلتق مطلع العام فإننا لن نلتقي أبداً، وقد سئل مدير الاستخبارات العسكرية قاصدي مرباح عن هذه الرسالة فأجاب: إنّه يجهل وصولها أساساً باعتباره ـ كما قال ـ كنت أنا الذي يضمن الاتصالات مع المغرب باستثناء مرة واحدة ذهب فيها الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي إلى المغرب، في إطار قضية الصحراء الغربية وقد يكون هو الذي جاء بهذه الرسالة.

وقد انتشرت في الجزائر شائعات كثيرة حول موت هواري بومدين وسط غياب الرواية الحقيقية وصمت الذين عاصروا الرجل، وكانوا من أقرب الناس إليه، علماً بأن هواري بومدين لم يعرف له صديق حميم ومقرب عدا صديقه شابو الذي توفي في وقت سابق وبقي بومدين من دون صديق.

ومن الشائعات التي راجت في الجزائر أن هواري بومدين شرب لبناً مسموماً، حيث كان يدمن شرب اللبن وأن هذا السم استقدم من تل أبيب. وقيل أيضاً إن العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني كان على علم باختفائه قريباً عن المشهد الدنيوي، وقيل إن المخابرات الأمريكية كانت مستاءة منه جملة وتفصيلاً وقد ساهمت في اغتياله، وقيل أيضاً إنه أصيب برصاصة في رأسه في محاولة اغتيال في ثكنة عسكرية.

وكانت مجلة **العالم السياسي** الجزائرية التي توقفت عن الصدور، قد نشرت ملفاً كاملاً بعنوان: «الرواية الكاملة لاغتيال هواري بومدين»، وقد أفادت هذه الرواية أنه تمّت تصفيته من قبل الموساد عن طريق التسميم، لكن الرواية لم تكشف هوية من أوصل السمّ إلى مائدة هواري بومدين في مقر سكنه الرئاسي !

ومهما كثرت الروايات حول وفاة هواري بومدين، فإنّ الجزائر خسرت الكثير الكثير بالغياب المفاجئ لهذا الرجل الذي كان يحلم بأن يجعل من الجزائر يابان العالم العربي.

وقد مات هواري بومدين في صباح الأربعاء ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ عند الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين فجراً.

وبموت هواري بومدين كانت الجزائر تتهيأ لدخول مرحلة جديدة تختلف جملة وتفصيلاً عن الحقبة البومدينية، وسوف يفتقر الجزائريون في عهد الشاذلي بن جديد إلى الكرامة والعزة اللتين تمتعوا بهما في عهد هواري بومدين.

مات الرجل الفلاح ابن الفلاح ولم يترك أي ثروة، فحسابه في البنك كان شاغراً، كما إنّ أقرباءه ظلوا على حالهم يقطنون في بيوتهم نفسها في مدينة قالمة.

مات هواري بومدين وماتت معه أحلام الجزائر، وبموته بدأت السفينة الجزائرية تنعطف في غير المسار الذي رسمه للجزائر هواري بومدين.

لقد كان هواري بومدين يقول: «الذي يرغب في الثورة عليه أن يترك الثروة». وفي عهد الشاذلي بن جديد العقيد الخجول القادم من مدينة وهران، انتصر أهل الثروة على أهل الثورة فتاهت الجزائر!

المناقشـــــــات

١ ـ فؤاد نهرا

أولاً، لا بد من التطرق إلى بعض الأسس المنهجية لطالما أن التقييم العام للتجربة الاقتصادية الاشتراكية العربية في هذه الندوة لا تنفع، بسبب عمق الموضوع ولأنَّ من أكره الأمور تقديم لوحة بيضاء أو سوداء لتجربة أنجزت في أمور وأخفقت في البعض الآخر:

الملاحظة الأولى، في تعريف الاشتراكية يستخدم غالباً تعبير الاشتراكية بالدلالة على النظام الاقتصادي المعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وفي ذلك اختزال للاشتراكية في شكل الملكية.

الملاحظة الثانية، في تحديد الآليات الاقتصادية للقطاع العام:

ـ لا يكفي الحصول على ملكية الدولة. يبقى السؤال الذي كان د. محمد دويدار قد طرحه أثناء الثورة الناصرية وهو السؤال حول القوانين البديلة للسوق الرأسمالية. ما هي هذه القوانين؟ ما هي أساليب التخطيط ـ في تخصيص الموارد والحصص ـ وما هي الحوافز؟ ما هي مقاييس التوظيف والترقية؟

ـ إن تقييم التجربة التي نحن بصددها يتوقف على الإجابة عن هذه الأسئلة، وليس على الأسئلة الأيديولوجية حول القطاع العام والقطاع الخاص، وكذلك حول الاشتراكية والرأسمالية.

الملاحظة الثالثة، من شأن الملاحظة الأخيرة أن تؤثر في خيارات الإصلاح. الخيار المطروح دولياً هو التخصيص واستعادة اقتصاد السوق بقوانينه. لكن اللجوء إلى التخصيص واللبرلة الاقتصادية لا يحل مشكلة أدوات التسويق، لطالما انه قد يتكيف مع عوامل العطل في الأداء الاقتصادي، لأن سير الاقتصاد الجزئي للمؤسسة الإنتاجية هو الذي يستطيع أن يبطل فعالية قوانين السوق الرأسمالية.

النقطة الفاصلة ليست بين التخصيص والاحتفاظ بالاقتصاد الدولوي، لكنها تقع بين آليات وقوانين اقتصادية جزئية وفعالة وقادرة على التكيف، وبين غياب التخطيط الاقتصادي الجزئي لها. ونذكر أن التخصيص في التجربة الروسية أثار ظهور المافيات.

الملاحظة الرابعة، من شأن هذه التساؤلات في ميدان الإنتاج أن تنعكس على ميدان التوزيع للثروة والإنفاق، لأن المشكلة الأساسية للنموذج الـ «اشتراكي» تمثلت في توزيع الفقر، أي في تأزم أنظمة الإنفاق والتوزيع (الصحية و. . .)، في حين أن مشكلة الإصلاح الليبرالي تتمثل في التهميش لشرائح واسعة من هذه الحقوق الأساسية، من أجل البحث عن فعالية أكبر للقطاعات المنتجة، ومن أجل خفض عجز الميزانية العامة ورفع الأعباء الاجتماعية التي تقع على الاقتصاد.

وتتلخص المعضلة في التعاطي مع الأمور التالية:

١ ـ البحث عن إيجاد آليات ذات فعالية في ميدان الاقتصاد الجزئي للوحدات الإنتاجية.

٢ ـ البحث عن سبيل التوزيع الأنصف للثروات على الحاجات في غياب عدالة فعلية.

٣ ـ ربط القيود المفروضة على العدالة التوزيعية بعقد سياسي يؤمن الانتقال إلى نظام سياسي اجتماعي جديد يؤمن بوجود جميع الأطراف: الطبقة الميسورة الجديدة بما فيها تلك التي رفهها الفساد، والطبقات الدنيا المتضررة على أساس قواعد جديدة.

٢ ـ أحمد السيد النجار

هناك مشكلة في عنوان «التجارب الاشتراكية. . . . .» وكان الأفضل أن يصاغ «النماذج الاقتصادية ـ السياسية بعد الاستقلال . . . .» حتى لا يتم فرض تصور على الطبيعة الأيديولوجية لتجارب ما بعد الاستقلال.

لا يمكن الحديث عن الإصلاح الزراعي باعتباره تحولاً اشتراكياً، لأن هذا الإصلاح ذو طابع رأسمالي، وقد حدثت إصلاحات أكثر جذرية في بلدان رأسمالية محافظة مثل اليابان. وبالتالي يجب النظر إلى الإصلاح الزراعي كإجراء ثوري في مواجهة الإقطاع، لكنه في النهاية ذو طابع رأسمالي في حدود مضمون هذا الإصلاح في البلدان العربية التي قامت به إجمالاً.

أما إجراءات عام ١٩٦٥ في سوريا والتي أشار الدكتور عدنان شومان إلى أنها اشتراكية والتي ركزها في إنشاء هيئة القطاع العام وتأميم ٢١٦ شركة وإنشاء هيئة الاستيراد والتصدير وهيئة القطن، هذه الإجراءات تؤسس لرأسمالية الدولة بصورة أساسية، وهي مرحلة انتقالية قد تفضي إلى التحول إلى الاشتراكية، أو تفضي إلى التحول إلى الرأسمالية البيروقراطية. وهي أسوأ أنماط الرأسمالية، إذ تعمل على الأصل العام لمصالحها الخاصة، ويمكنها أن تهدر إجمالاً بالخصخصة لو رأت أن ذلك يحقق مصلحة لبعض من أقطابها، كما إنها تتحول إلى جماعة مغلقة تتوارث مواقع السيطرة على السلطة والثروة، وهي مرشحة للتحول بصورة حتمية تقريباً إلى رأسمالية تقليدية كنتيجة لاحتدام إشكالية استمرار سيطرة البيروقراطية كطبقة مسيطرة وحاكمة، في وقت تتصاعد فيه احتياجات أفرادها لفتح المجال إلى استثمار التراكمات المالية التي كونها بصورة شرعية أو فاسدة في استثمارات خاصة.

كذلك فإن هناك ضرورة لتأمل مسار النمو والتنمية في سوريا، حيث يبدو واضحاً أنها مرت دائماً بدورات قصيرة من النمو تليها دورات من التباطؤ والركود، ما حرمها من تحقيق أي اختراق اقتصادي لاعتبارات بعيدة عن الأيديولوجيات، ولها علاقة أكثر بضعف الكفاءة والفساد الذي يستشري في رأسمالية الدولة في غياب الديمقراطية السياسية الكاملة التي تضمن الرقابة ومنع ومكافحة الفساد.

أما بالنسبة إلى بحث أ. يحيى أبو زكريا فإنه تجاهل دور مصر الهائل في مساندة الجزائر في عرضه لدراسته، واهتم بالإشارة إلى النوايا الطيبة لبلد مثل السويد الذي لم يفعل شيئاً في الواقع. وهو أمر غير عادل وبخاصة أنه لم يُشر إلى مصر إلا بأنها فرضت نموذجها «الاشتراكي» على الجزائر، وهو تجن على الحكم في مصر والجزائر آنذاك، فلا مصر فرضت نموذجها ولا الجزائر خضعت لضغوط مصرية. لقد قدمت مصر في عهد عبد الناصر نموذجاً ملهماً في بلدان أخرى من بينها الجزائر دون أن يكون هناك أي فرض للنموذج العربي على الجزائر. وهناك نوع من الاستخفاف والتسطيح في تبرير التوجه الاشتراكي في الجزائر بأنه نوع من رد الجميل لمن ساندوا الجزائر، لأن الواقع هو أن الجزائر اختارت توجهاً حقق نجاحات باهرة، فالدول الرأسمالية المتقدمة تمكنت من تجاوز أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين من خلال تبني أفكار جون مينارد كينز، ومن خلال استعارة إجراءات ذات طابع اشتراكي بحسب تصريحات كينز نفسه بأنه لا بد من قيام الدولة بدور مهم للحفاظ على التوازن الكلي ولتحقيق التشغيل الكامل بشكل تقريبي. وكانت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، قد حققت إنجازات اقتصادية جبارة في ظل النموذج الاشتراكي ونمت اقتصادياً بمعدلات فاقت الجميع. يعني أن

الجزائر اختارت نموذجاً ملهماً ولم تختر نموذجاً «اشتراكياً» لرد الجميل.

وتكمن المأساة الكبرى في انتشار الفساد بصورة مروعة في الجزائر في غياب الشفافية والديمقراطية، وهو ما تجلى في تصريح رئيس الوزراء الأسبق أحمد غزالي بأن هناك ٢٧ مليار دولار من أموال الدولة الجزائرية ضاعت في مسارب الفساد، وما نشر عن ضياع نحو ٤٠ مليار دولار من إيرادات النفط في عهد وزير النفط بلقاسم نبي من دون أن يتم التحقيق في ذلك ومحاسبة من نهب أو أهدر أموال الجزائر.

وسواء كان النظام اشتراكياً أم رأسمالياً، فإن مكافحة الفساد تتطلب نظاماً ديمقراطياً سياسياً وتتطلب أجهزة مستقلة لمكافحة الفساد.

٣ ـ ناصر عبيد الناصر

الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في سوريا ليست مجرد تمنيات وأحلام وردية كما ذهب السيد عبد الغني عماد، إنما ضرورة موضوعية أملتها وتمليها استحقاقات داخلية تتمثل بضرورة استثمار الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية على نحو أمثل من ناحية، وزيادة الدخل القومي وإعادة توزيعه توزيعاً عادلاً بين أبناء المجتمع، وبما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من ناحية أخرى.

فالإصلاحات الاقتصادية والإدارية في سوريا ما هي إلا محصلة «لإرادة الضغط من الأعلى»، ممثلة بالقيادة السياسية؛ ورغبة في «الضغط من الأسفل» ممثلة بالسواد الأعظم من المجتمع. وعلى الرغم من «معارضة أصحاب المصالح المكتسبة» من سماسرة ووسطاء وجامعي الأموال والمهربين لعملية الإصلاح الاقتصادي، فقد صدرت عشرات القوانين والمراسيم التي دفعت بعملية التنمية الاقتصادية قدماً إلى الأمام، ومن أبرز مؤشراتها:

ـ بلوغ معدلات مرضية في النمو الاقتصادي والتي وصلت في بعض الفترات إلى نحو ٤ في المئة.

ـ السيطرة على التضخم بواقع ٣ ـ ٤ في المئة سنوياً.

ـ استقرار السوق الداخلي.

ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية.

ـ الاستقرار النسبي لسعر صرف الليرة السورية إزاء العملات القابلة للتحويل.

ـ المديونية الخارجية في أدنى مستوياتها.

٤ ـ يان هننغسون

سؤال موجه إلى الدكتور عدنان شومان: عبر الانقلابات السياسية والحروب العديدة عبر التأثيرات من شخصيات ملهمة مثل ساطع الحصري وميشيل عفلق. عبر السنة والشيعة هل يوجد تواصل أيديولوجي؟ هل يوجد ما يمكننا أن نسميه بالمنهج السوري مثلما نتكلم عن المنهج السويدي؟ منهج سوري أصيل منبثق من غريزة شعب سوريا؟

فإذا كان هو كذلك، فهل هذا المنهج اشتراكي في طبيعته؟

٥ ـ منير الحمش

شكراً سيدي الرئيس، من المهم أن أشير أولاً إلى أنه لم يكن في سوريا تجربة اشتراكية بل كانت هناك سياسات ذات توجه اشتراكي.

واسمحوا لي بأن أوضح هنا بعض النقاط التي أراها على جانب من الأهمية، لدى البحث عن مسألة الاشتراكية وتجربتها في سوريا. لقد كانت الاشتراكية في سوريا، منذ فجر الاستقلال في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي، مطلباً جماهيرياً وترتبط بالتحرر من الاستعمار والرجعية والوحدة العربية والرغبة في التقدم والنهضة. وعندما تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم عام ١٩٦٣، كان هناك غليان في الشارع السوري بسبب قيام حكومة الانفصال بإلغاء قانون الإصلاح الزراعي، والتأميم الذي هو من ثمرات الوحدة السورية ـ المصرية. وكان الشارع السوري يقرن القضاء على نظام الانفصال بإعادة العمل بالقوانين التي دعيت في ذلك الوقت بالاشتراكية، والتي أعيدت بالفعل مع استلام الحزب للسلطة إلى جانب إجراءات أخرى وصفت بالاشتراكية.

وفي الواقع لم يكن الحزب يمتلك نظرية متكاملة حول التطبيق الاشتراكي. ولهذا فقد لجأ إلى الاسترشاد بما هو مطبق من تجارب ناجحة، واختار الاسترشاد بالنموذج السوفياتي لعدة أسباب منها:

أولاً، نجاح هذا النموذج الذي برز بعد انتصار الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، كنموذج ناجح للتطبيق الاشتراكي والموقف من حركات التحرر الوطني في العالم ومن بينها حركة التحرر العربي.

ثانياً، موقف الغرب والولايات المتحدة من العرب إجمالاً، وامتناعهم عن تزويد العرب بالسلاح والوقوف إلى جانب إسرائيل والموقف السلبي من قضية الوحدة العربية والنهوض العربي.

ثالثاً، الحاجة إلى تمويل ومساعدة في برامج التنمية التي كان الغرب يمتنع عن تقديمها.

رابعاً، الرغبة في تقديم مكتسبات للجماهير الطامحة أساساً إلى بناء دولة اشتراكية. ومع عدم توافر البرامج الجاهزة، كان هناك الحل بالاسترشاد بالتجربة السوفياتية.

وانعكس ذلك في المنطلقات النظرية للحزب التي أقرها المؤتمر القومي السادس للحزب عام ١٩٦٣، التي أقرت بالاشتراكية العلمية من الناحية النظرية، وبالطريق العربي إلى الاشتراكية.

لكن المشكلة في التطبيق، فالاشتراكية بحاجة إلى اشتراكيين، وبحاجة إلى كوادر. وللأسف لم يتوافر ذلك، ما جعل شعارات الاشتراكية تفقد صدقيتها.

في الحركة التصحيحية التي قامت عام ١٩٧٠، تم التوجه نحو اعتماد الاقتصاد المختلط في ما دعي في ذلك الوقت بالتعددية الاقتصادية.

وقد فقدت سوريا فرصتها التاريخية في تحقيق التنمية في السبعينيات. كما استطاع الفساد أن يتغلغل ليقطف ثمار تدفق المعونات المالية العربية. كما تمت إقامة مشروعات صناعية غير مجدية، وكان بعضها قد أقيم من دون دراسات جدوى اقتصادية وفنية. وأدى ذلك إلى التأخر في الإنجاز وبروز أخطاء فنية وتصميمية مهمة. ومع توقف المعونات العربية برزت المشكلات الاقتصادية واندفع أصحاب رأي اقتصاد السوق وكل الذين استطاعوا التسلل إلى مواقع القرار الاقتصادي، بتقديم نصائح بالتحول إلى اقتصاد السوق الذي تسارع في التسعينيات. وعلى الرغم من رفض الحكومة الأخذ بنصائح البنك الدولي، فقد تم الأخذ ببعض سياساته (مجاناً)، كما هو الحال في تخفيض الإنفاق الاستثماري وتجميد الأجور بحجة توازن الموازنة الذي وجده البعض شعاراً يستحق تنفيذه.

لكن هذا الإجراء الذي اتخذ منذ منتصف الثمانينيات أدى إلى الركود والانكماش، الذي بدا للحكومة أن تجاوزه يمكن أن يتم عن طريق المزيد من الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص والعربي والأجنبي، لعل ذلك يحل محل الاستثمار العام. ولكن ذلك لم يثمر أيضاً، وكل ما حدث أن انكشاف الاقتصاد السوري تجاه الخارج ازداد وضوحاً. وبالوقت ذاته تراجعت الخدمات الاجتماعية وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي.

وعندما تسلم الرئيس بشار الأسد السلطة، أعلن عن العزم على تحقيق الإصلاح الاقتصادي، وعندما تعثَّر ذلك أعلن عن أن الضرورة تقضي بتحقيق الإصلاح

الإداري، لكن خلال السنوات الماضية لم يتحقق لا الإصلاح الاقتصادي ولا الإصلاح الإداري، وكان غائباً عن نظر القيادة السياسية أن نجاح الإصلاح الاقتصادي والإداري يرتبط بمدى الشفافية والمشاركة والصدقية، ومكافحة الفساد. وهذا ما يمكن أن يحققه الإصلاح السياسي، إلا أن خطوات جدية استمرت الحكومة باتخاذها عن طريق التحول إلى اقتصاد السوق. وبدت الحاجة إلى توضيح بشأن الخيار الاقتصادي الذي تنوي القيادة السياسية اللجوء إليه.

ويبدو أن القيادة السياسية أصبحت مقتنعة بذلك، فصدرت مجموعة من التوصيات عن المؤتمر القطري العاشر للحزب منتصف عام ٢٠٠٥، وحسم الحزب خياره بالتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي. لكن هذا العنوان لا يزال خاضعاً للمزيد من البحث والدراسة باعتباره مصطلحاً جديداً. وإذ يرى بعض المسؤولين أنه طريقة للتوصل إلى حرية السوق وفقاً للطريق الليبرالي الجديد، فإن بعض الباحثين الاقتصاديين يرون أنه طريق نحو تحقيق التنمية من خلال مفهوم تحقيق العدالة الاجتماعية بالربط ما بين آليات السوق والتخطيط. ولا شك في أن الاقتصاد السوري يمر بمرحلة دقيقة ويعاني من العديد من المشكلات، أهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي والفساد والهدر، والاختلال في التوازنات الاقتصادية وتراجع معدلات الإنتاجية والبطالة وسوء الإدارة وغير ذلك.

واقتصاد حرية السوق لن يستطيع أن يجد الحلول لهذه المشكلات.

وفي مواجهة سوريا للضغوط الأمريكية، فإن ما تحتاجه الآن هو دولة قوية معززة بقوة الاقتصاد. وقوة الاقتصاد تتحقق بإيجاد الحلول التي يأتي في مقدمها الانطلاق من تعزيز القطاع العام الصناعي وإصلاحه والقضاء على الفوضى وعدم الانضباط في المؤسسات والعودة إلى اعتماد الدولة التنموية، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية والسير بخطى ثابتة نحو الإصلاح السياسي والقضاء على الفساد والهدر ورفع مستوى الأداء الإداري، وبهذا فإن عملية الإصلاح ليست مطلوبة فقط من أجل وضع الاقتصاد السوري على طريق التنمية فحسب، بل إن هذه العملية مطلوبة من أجل تعزيز صمود سوريا في مواجهة الضغوط الأمريكية.

٦ ـ أولا كودمندسون

لدي سؤال قد يبدو خارج سياق الموضوع ولكنه يهمني كثيراً:

كيف ينظر العالم العربي إلى هيغو شافيز زعيم فنزويلا، وهي دولة نفطية غير عربية وعضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)؟

إن شافيز زعيم شعبي النزعة في وطنه، ويبدو أنه يسيطر على البرلمان وعلى الاقتصاد والجيش ويتمتع بتأييد ٧٠ في المئة من السكان. ويبدو أيضاً أنه يريد أن يقدم نفسه زعيماً بين زعماء العالم الثالث، وذا رسالة قوية في عدائها لأمريكا وفي عدائها للعولمة.هل يعد ملائماً بالنسبة إلى العالم العربي؟ هل يحظى بالإعجاب؟ هل ينظر إليه كنموذج؟أم أنه لا يُعد مثيراً لاهتمام العالم العربي؟

٧ ـ عبد القادر النيال

شكراً سيدي الرئيس،

حاول الدكتور عدنان شومان في بحثه المهم تقديم قراءة لفترة تنوف عن ستين عاماً من تاريخ سوريا، ولكن مهمته بالغة الصعوبة والتعقيد والحساسية.

لا شك في أن الدكتور شومان قد بذل جهداً ملحوظاً، ويدعو التقرير من أجل تلخيص أحداث تلك الفترة في بضع صفحات، ما جعل من المتعذر عليه إعطاء تلك الأحداث حقها من التحليل والتغيير.

سأقتصر في مداخلتي على مناقشة العوامل التي دفعت بحركات التحرر الوطني في البلدان العربية إلى الانعطاف نحو اليسار، واعتماد طريقة النمو اللارأسمالي والتحالف مع بلدان المنظومة الاشتراكية ولا سيما الاتحاد السوفياتي.

في البدء أود التنويه بأن التحولات الاقتصادية التي شهدتها بعض البلدان العربية في حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، يصعب وصفها بأنها في إطار بحجم تحويل اشتراكي. إذ لم تستند تلك التحولات الاقتصادية إلى أساس نهائي واضح، ولم ترتكز على برنامج مسجل مدروس. وما أفضت إليه تلك التحولات هو إقامة رأسمالية دولة تدار بأجهزة بيروقراطية.

وباعتقادي أن سير بعض البلدان العربية في طريق التحدي اللارأسمالي إنما يعود إلى عدة عوامل لعل من أهمها: الدخول في صراع مع القوى الاجتماعية الليبرالية ما أدى إلى إزاحتها عن السلطة.

ـ معاداة الغرب: (بريطانيا والولايات المتحدة) لطموحات الشعوب العربية وحركات التحرر الوطني العربية، واستمرارها في حبك المؤامرات والمخططات لإعادة البلدان العربية إلى هيمنتها. إزاء ذلك كان من الطبيعي أن تتجه الأنظمة العربية التي اعتمدت على القوى الاجتماعية ذات الأصول البرجوازية الصغيرة الريفية، نحو البلدان الاشتراكية للاستقواء بها في صراعها مع الغرب.

٨ ـ علي محافظة

عندي ملاحظة عن الجزائر، وملاحظة حول ما قاله الدكتور فؤاد نهرا. الملاحظة **الأولى** عن الجزائر، أن فرنسا والولايات المتحدة شعرتا بخطورة توجه الجزائر نحو المشرق العربي، فقاومتا ذلك بكل ما لديهما من قوة ومن خلال الدعاية والشائعة بوجه خاص، وقامتا بحملة واسعة بين الجزائريين ضد المصريين والعرب، واستعملتا بعض الجزائريين في هذه الحملة، وقاومتا التعريب مقاومة شرسة وبينتا مخاطره على مستقبل الجزائر، وحركتا المتفرنسين من الجزائريين لمقاومة التعريب.

والملاحظة **الثانية** هي أن الجزائر عند استقلالها وخروج الفرنسيين منها، دخل الثوار الجزائريون والمواطنون الجزائريون إلى المزارع والمعامل والمصانع والمنازل والمقاهي، واستولوا عليها بعد أن دمر معظمها. وكانت دوائر الدولة وأجهزتها فارغة، فعجزت الدولة عن السيطرة على الوضع، فأقرت ما سمته «التسيير الذاتي»، الذي تحول فيما بعد إلى توجه اشتراكي.

والملاحظة الخاصة بالدكتور نهرا، هي أنه يدعو المعارضة والحكومة في كل بلد عربي إلى التوصل إلى تسوية معقولة لحل النزاع القائم بينهما. أود أن أؤكد أن الشعوب العربية لم تبلغ بعد هذا المستوى من النضوج في الوعي السياسي، فهي تعيش مرحلة ما كانت تعيشه شعوب أوروبا في القرن التاسع عشر. ولو بلغنا مرحلة النضوج التي بلغتها شعوب أوروبا حالياً، لتمكنا من حل أمورنا باعتماد العقل والعقلانية والموضوعية.

٩ ـ علي القادري

الورقة تفتقر لنقد التركيب المؤسسي الذي يسمح للدكتاتور بأن يتصرف بالموارد العامة من دون محاسبة، متستراً بحماية مصالح الأمة كأن مصالح الأمة تضعف في الديمقراطية. ولنا في الثورة البوليفارية في فنزويلا مثلاً في جمعها للديمقراطية والاشتراكية في آن واحد. وطالما تأثرت فنزويلا بمسار العالم الثالث، وأولى هذه التأثيرات كانت في تأميم الثروة النفطية.

١٠ ـ عدنان شومان (يرد)

أشكر جميع الذين علقوا على الموضوع، لقد أغنوا فعلاً الورقة.

الدكتور فؤاد نهرا أشار إلى النماذج الاشتراكية والنماذج الريعية والإنجازات والإخفاقات التي تمت. وقد ذكرت في الورقة إيجابيات وسلبيات التجارب التي تمت في سوريا. إن قيادة خطط التنمية وتنفيذ مشروعات البنى التحتية من قبل الدولة، وتحرير الفلاحين من سيطرة وظلم واستغلال ملّاك الأراضي وتحرير قطاعات الشعب

من استغلال البرجوازية الجشعة وتوفير الادخار للاستثمار في مشروعات التنمية كانت من أهم الانجازات؛ أما السلبيات فقد شملت تفشي البيروقراطية المفرطة والفساد الإداري وسوء الإدارة وضعف الخبرة وانتشار الرشوة. كل ذلك أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاجية في جميع القطاعات.

الدكتور أحمد سيد النجار وضح مشكوراً أن الإصلاح الزراعي لا يعتبر من الاشتراكية، وهذا صحيح، إذ إن إطلاق تسمية الإجراءات الاشتراكية مع ما تم في سوريا لم يكن دقيقاً. إنها تفيد في الواقع أسلوباً من أساليب ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتوزيع ووضع الاقتصاد والمجتمع في الطريق اللارأسمالي تمهيداً لبدء تجربة التحول نحو الاشتراكية. على كل حال إن ما تم من إجراءات في سوريا كان على الأقل قد وضع حداً لاستغلال الفلاحين والمستهلكين من قبل ملاّك الأرض والتجار، وهو تمهيدٌ جيدٌ للتطبيق الاشتراكي.

الدكتور هننغسون يتساءل عن المنهج السوري الذي اتبع بعد الانقلابات العسكرية. أقول إن الانقلابات العسكرية التي تمت منذ عام ١٩٤٩ لم يكن لديها منهج أو مخطط لما بعد الانقلاب، وكان هدف من قاموا بها القضاء على الحكم السابق واستلام كراسي الحكم بدوافع قسم منها داخلي والقسم الآخر خارجي، حتى أن الانقلاب العسكري الأخير الذي حدث في عام ١٩٦٣ ومهّد إلى استلام حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم، لم يكن له أي منهج أو برامج واضحة.

أما الدكتور منير الحمش والدكتور ناصر عبيد الناصر والسيد عبد القادر النيال، فأشكرهم جداً لأنهم وضحوا نواحيَ لم يتسنّ لي الوقت أثناء عرض الورقة للتعرض لها نظرا إلى أن الموضوع يمتد خلال أكثر من ستين عاماً تعرضت خلالها سوريا لأحداث كثيرة، كانت أحياناً بين مد وجزر في ما يتعلق بالتوجه الاشتراكي.

الدكتورة أولا كودمندسون تسأل: هل النموذج الفنزويلي وتجربة الرئيس شافيز هي ما يمكن تطبيقه في سوريا؟ أود أن أوضح أن تجربة كل بلد تتعلق بظروف البلد، لهذا لا يمكن نسخها ونقلها إلى بلدان أخرى، غير أن النموذج الفنزويلي يلتقي مع متطلبات النموذج السوري في عدم رضوخه للضغوط الخارجية، وعلى رأسها ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية. وعلينا أن نستفيد من تجارب الآخرين ونأخذ ما يتناسب مع أوضاعنا الخاصة.

الدكتور علي القادري أيضاً أشار إلى النموذج الفنزويلي. وهنا أود أن أؤكد على ضرورة اتباع الديمقراطية في الاقتباس من أي نموذج، والتأكيد على أن دور الدولة والاقتصاد مع الديمقراطية هو الأساس.

١١ ـ يحيى أبو زكريا (يرد)

لن أطيل عليكم.

مبدئياً الأستاذ أحمد السيد النجار أكون ناكراً للجميل لو أنكرت فضل مصر على الثورة الجزائرية والجزائر. نحن كمثقفين عرب في الجزائر نعتقد أن مصر لعبت دوراً كبيراً في احتضان الثورة الجزائرية ورجالات الثورة الجزائرية الذين لطالما تجولوا في أزقة الإسكندرية والقاهرة، ولطالما انطلقت طروحات هنا وهناك، فلا أحد يستطيع أن ينكر الدور المصري الكبير في دعم القضايا العربية، بل شخصياً أؤمن بأن مصر هي مركز الثقل في العالم العربي، يوم تتوجع مصر نتوجع، وعندما تحقق مصر خطوة إلى الأمام نشعر بأننا حققناها معاً.

بالنسبة إلى فرنسا، عندما غادرت فرنسا الجزائر عام ١٩٦٢ صدرت قرارات إلى كل المعمرين بإفساد كل الجرارات الزراعية، وإفساد كل المعدات الصناعية. والجزائريون الذين دخلوا إلى المزارع والمصانع وجدوا جرارات فاسدة ومعدات صناعية فاسدة، كما إنّ الجيش الفرنسي قام بإفراغ الخزينة الجزائرية التي كان يعتبرها فرنسية من كل الأموال في الجزائر. ودخل رجالات الثورة الجزائرية ولم يجدوا فرنكاً واحداً. لذلك كنت أطالب القيادة السياسية في الجزائر بأن ترفع دعوى على القيادة الفرنسية للتعويض للجزائريين عن كل الأضرار التي لحقت بهم على مدى ١٣٠ سنة وما زلت أطالب الحكومة الجزائرية بالطلب من الحكومة الفرنسية تقديم تعويض عن كل الأضرار التي لحقت بالجزائريين على مدار ١٣٠ سنة.

والنقطة الأخيرة في ما يتعلق بقضية التعريب، أخي وصديقي الدكتور علي من الأردن، أطمئنك إلى أن التعريب بخير وكان بعض زملائي المثقفين يقولون لي، عندما نسمع يحيى أبو زكريا ندرك أن المشروع التغريبي مات في الجزائر، فتصور أخ علي أنني أذكرك بالشعر الخاص بعمر بن أبي ربيعة وذلك ضمانة لعروبة الجزائر وشكراً لكم.

الفصل السادس عشر

التجارب الاشتراكية في مصر وآثار تحولها إلى سياسات السوق، وأثر العولمة وإعادة الهيكلة

أحمد السيد النجار(*)

شهدت مصر تجربة كبيرة لبناء نظام اقتصادي أسماه مؤسسوه ومعهم قسم من النخبة الثقافية، نظاماً اشتراكياً، ونقصد بالتحديد التجربة الناصرية والنظام الاقتصادي الذي بنته عبر استراتيجيتها الاقتصادية الشاملة لتحقيق نهضة اقتصادية عامة وصناعية بصفة خاصة، من خلال الاعتماد على التخطيط المركزي والتدخل واسع النطاق للدولة في النشاط الاقتصادي وإجراءاتها المختلفة في الزراعة والصناعة والخدمات. وقد حقق ذلك النظام إنجازات اقتصادية كبرى، تمثلت في بناء القواعد الصناعية الأساسية، وفي بناء مشروع السد العالي الذي يعد مشروع البنية الأساسية الأعظم في تاريخ مصر، وذلك بعد سيطرة الدولة على الأصول الصناعية وعلى حركة الاستثمار الصناعي. كما حقق إنجازات حقيقية في مجال تحسين توزيع الدخل باتجاه أكثر عدالة، وفي إتاحة الخدمات الأساسية للفقراء بأسعار رمزية أو بصورة مجانية في بعض الأحيان. وبالرغم من كل ذلك، فإن ذلك النظام بالمعايير الموضوعية البعيدة عن العواطف، لم يتجاوز مرحلة رأسمالية الدولة التي يمكن أن تكون مرحلة انتقالية وثورية باتجاه بناء نظام اشتراكي، ويمكنها أيضاً أن تكون مرحلة انتقالية باتجاه التحوّل إلى رأسمالية بيروقراطية تعد هي الأسوأ بين كل أنماط الرأسمالية، وهو ما حدث بالضبط في مصر بعد رحيل الزعيم جمال عبد الناصر، وتولي السادات مقاليد الحكم ومن بعده الرئيس مبارك.

(*) خبير اقتصادي مصري.

وسوف نتناول الملامح الرئيسية للتجربة الاقتصادية الناصرية وآثار الارتداد عليها والتحول إلى سياسات اقتصاد السوق وأثر العولمة وإعادة الهيكلة

أولاً: الملامح الرئيسية للتجربة الاقتصادية بعد الاستقلال

بعد نجاح انقلاب تموز/ يوليو الثوري، كان القطاع الزراعي هو الأكبر والأكثر أهمية في تخليق الدخل وفي استيعاب قوة العمل. وكان لا بد لأي تغيير في المستقبل الاقتصادي لمصر أن يبدأ بهذا القطاع حتى ولو كان يستهدف تحقيق القفزات في قطاع آخر. ولذلك قام نظام تموز/ يوليو منذ اللحظة الأولى بالتوجه إلى هذا القطاع من أجل إحداث تغييرات كبرى فيه من خلال التدخل المباشر للدولة الناصرية في هذا القطاع، ذلك التدخل الذي لم يكن غريباً على المجتمع المصري، لأن مصر شهدت دائماً تدخلاً من قبل الدولة في قطاع الزراعة، وإن كان مضمون تدخل الدولة الناصرية في قطاع الزراعة في مصر هو الذي شكل ثورة حقيقية على الأوضاع القائمة في ذلك القطاع قبل انقلاب تموز/ يوليو عام ١٩٥٢.

١ ـ تدخل الدولة في قطاع الزراعة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠

لم يكد الانقلاب الثوري للضباط الأحرار في تموز/ يوليو ١٩٥٢ يوطد سلطته في حكم مصر، حتى بدأت الدولة التدخل بصورة كبيرة في قطاع الزراعة، وكان مستوى تدخل الدولة في قطاع الزراعة بعد ١٩٥٢ أعلى من مستويات تدخلها في القطاعات الأخرى حتى عام ١٩٦١ على الأقل.

وكان ذلك عائداً إلى أن القطاع الزراعي هو الأكبر في مصر ويشكل تبعاً لذلك الموضوع الرئيسي لأي عمليات تغيير اقتصادي، وأي قوة تريد السيطرة على اقتصاد مصر في ذلك الحين لا بد من أن تبدأ بإحكام السيطرة على قطاع الزراعة. كما إنّ القطاع الزراعي كان هو المسرح الرئيسي في البداية على الأقل، لبناء النفوذ السياسي للسلطة الجديدة في الريف، كما إنّ أي تقدم في بلد يحتل فيه القطاع الزراعي مكانة كبيرة، يتطلب زيادة إنتاجية الأرض والفلاح ومحاولة رسلمة الريف بتحرير الفلاحين من علاقات الإنتاج الإقطاعية القديمة التي تربطهم بأرض الملاك الكبار، لدفعهم إلى سوق العمل في المدن كاحتياطي كبير للصناعة. كما إنّ تدخل الدولة في الزراعة في مثل هذه الدول، يستهدف خلق الشروط الضرورية لتحول الزراعة في الريف إلى زراعة رأسمالية تعوض نزوح الريفيين إلى الحضر باستخدام الآلات الحديثة في الزراعة، ويستهدف التأثير في تحديد التركيب المحصولي للاستجابة لمتطلبات المدن وحتى الأسواق الخارجية بدلاً من الاقتصاد الطبيعي أو الإقطاعي القائم على الاكتفاء

الذاتي في الغالب، ويستهدف أيضاً ضرب الأساس الاقتصادي للقوة السياسية لملاك الأرض، وتحويل جانب من هذا الأساس الاقتصادي إلى السيطرة المباشرة للدولة، أو إلى صغار الفلاحين وفقرائهم لتقوية مركزهم الاقتصادي وثقلهم السياسي للاعتماد عليهم كقاعدة اجتماعية لنظام معين إلخ..الأسباب التي دفعت وتدفع حكومات أو ثورات إلى القيام بالإصلاحات الزراعية. ولم تكن هناك لدى مجموعة تموز/ يوليو وسيلة لتوجيه هذه الضربة أفضل من التدخل في قطاع الزراعة بقوة من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها إصدار قانون الإصلاح الزراعي لتقويض جانب من الأساس المادي والموضوعي لقوة الإقطاع وكبار الملاك.

وقد اتخذ تدخل الدولة في قطاع الزراعة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ صوراً متعددة من الإصلاح الزراعي، والتجميع الزراعي، وفرض الدورة الزراعية، والسياسات السعرية وآليات تحقيقها عبر التسويق التعاوني والتسليم الإجباري، إلى السياسات الضريبية، والاستثمارات التي وجهتها الدولة لقطاع الزراعة بما أفرزته من آثار كبيرة على قطاع الزراعة.. وغيرها من صور التدخل.

وسوف نتناول صور وأشكال تدخل الدولة ومبرراتها والآثار التي نجمت عنها على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الصفحات التالية.

أ ـ الإصلاح الزراعي

ربما كان الإصلاح الزراعي هو أسرع إجراءات تدخل الدولة بعد الانقلاب الثوري في تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، حيث تم إقراره بعد نجاح الانقلاب بنحو ٤٨ يوماً فقط.

وينص قانون الإصلاح الزراعي الأول الصادر في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢ على تحديد حد أقصى للملكية الزراعية بما لا يجاوز ٢٠٠ فدان للفرد مع جواز التصرف في ١٠٠ فدان للأولاد. كما تضمن القانون نصوصاً لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وبين العمال الزراعيين ومستخدميهم.

وفى عام ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ الذي قضى بمصادرة أموال وممتلكات الأسرة المالكة السابقة، ومن بين تلك الأملاك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية.

وفى عام ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١٤٨ لتنظيم تملك الأفراد للأراضي البور والصحراوية، وتلاه القانون ١٥٢ لعام ١٩٥٧ الذي يقضي باستبدال الأرض الموقوفة على جهات البر العامة.

ثم صدر القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٥٨ الذي حدد ملكية الأسرة ـ الزوج، الزوجة، الأولاد القصر ـ بما لا يجاوز ٣٠٠ فدان إذا كان سبب زيادة الملكية بطريق التعاقد.

وبعد ذلك صدر القانون رقم ١٢٧ لعام ١٩٦١ الذي حدد ملكية الفرد بما لا يجاوز ١٠٠ فدان من الأراضي الزراعية والبور والصحراوية، ثم صدر القانون ٤٤ لعام ١٩٦٢ الذي يقضي باستبدال الأراضي الموقوفة على جهات البر الخاصة.

ثم صدر القانون رقم ١٥ لعام ١٩٦٣ الذي قضى بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية، وأيلولة ما يملكونه من هذه الأراضي إلى الدولة المصرية.

ثم صدر بعد ذلك بعدة سنوات القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٦٩ الذي حدد الملكية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية بمئة فدان للأسرة التي تشمل الزوج والزوجة والأولاد القصر، وبخمسين فداناً للفرد الذي لا يدخل ضمن أسرة بحسب هذا التعريف.

ونتيجة لهذه القوانين الصادرة قبل القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٦٩، آلت إلى الإصلاح الزراعي مساحة تزيد على المليون فدان بقليل، أضيف إليها بعد ذلك نحو ٣٢,٥ ألف فدان بعد صدور القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٦٩[١].

وقد قامت الدولة بتوزيع الجانب الأعظم من الأراضي الزراعية التي آلت إلى الإصلاح الزراعي على الفلاحين الذين تملكوها أو استأجروها، وبلغ عدد هؤلاء المنتفعين ملاكاً ومستأجرين نحو ٣٦٢ ألفاً انتفعوا بمساحة من الأراضي بلغت ٩٣٩ ألف فدان[٢].

وقد ربط قانون الإصلاح الزراعي بين الانتفاع بملكية الأرض التي وزعت طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي الأول، وبين القيمة الإيجارية لها، حيث وضع حداً أعلى للقيمة الإيجارية يوازي سبعة أمثال الضريبة العقارية على الأرض، كما حدد نصيب المالك الذي يؤجر أرضه بطريقة المزارعة بنصف غلة الأرض، على أن يلتزم بالمساهمة بنصف مصروفات زراعة الأرض.

كذلك حددت المادة رقم ٣٨ من قانون الإصلاح الزراعي حداً أدنى للأجر اليومي للعامل الزراعي بـ ١٨ قرشاً، وحددت الحد الأدنى للأجر اليومي للنساء

---

(١) سيد مرعي، **الزراعة المصرية** (القاهرة: [د. ن.، د. ت.])، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

والأولاد بعشرة قروش، كما حددت يوم العمل بثماني ساعات. وهذا يعني أن الحد الأدنى للدخل السنوي وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي وبافتراض العمل لمدة ٢٨٠ يوماً في العام بعد حسم أيام الجمعة وشهر الأجازة، هو ٥٠ جنيهاً تقريباً للعامل الزراعي، ونحو ٢٨ جنيهاً للعاملة الزراعية ومثلها للولد الذي يعمل في الزراعة. وفي ذلك الحين كان عدد سكان مصر نحو ٢١,٦ مليون نسمة، وكان الناتج القومي المصري نحو ٨٥٦,٤ مليون جنيه[٣].

أي أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في مصر بلغ نحو ٣٩,٦ جنيهاً وكان يقل عن أربعة أخماس الحد الأدنى لأجر العامل الزراعي، وبالمعايير نفسها فإن الحد الأدنى لأجر العامل الزراعي وهو معيار الحد الأدنى للأجر بعامة في مصر، من المفترض أن يكون ٨٣٩ جنيهاً شهرياً في الوقت الراهن، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٥٥٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، وبلغ عدد السكان المقيمين داخل مصر في الوقت نفسه ٧٠ مليون نسمة[٤]. لكن هذا الحد الأدنى للأجر لا يتحقق في الواقع، بل إن الحد الأدنى لأجر الصحافي وفقاً إلى القانون هو ١٠٥ جنيهات، وإن كان الحد الأدنى الواقعي للراتب الأساسي مع كل البدلات يصل إلى نحو ٤٥٠ جنيهاً وهو يقل كثيراً عن الحد الأدنى المفترض لأجر العامل الزراعي لو طبقت معايير قانون الإصلاح الزراعي الذي تم سنه عام ١٩٥٢.

وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن الحد الأدنى لأجر العامل الزراعي لم يطبق في الواقع من قبل القطاع الخاص المصري وغضت الدولة الطرف عن ذلك.

وإذا كانت هذه هي الملامح الرئيسة لقانون الإصلاح الزراعي الأول والقوانين التالية له، فإنها أفرزت آثاراً كبيرة على قطاع الزراعة وعلى العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتحديداً بين الدولة والمجتمع الريفي الذي كان يشكل الجانب الأعظم من المجتمع المصري.

ب ـ الدولة أصبحت السلطة الخارجية الوحيدة على الفلاحين

حققت الدولة المصرية عبر الإصلاح الزراعي وما تضمنه من استيلاء على جزء من الأرض الزراعية وتوزيعها وإنشاء التعاونيات وما تلا ذلك من إجراءات، حققت انفرادها بتشكيل السلطة الخارجية على الفلاح المصري، فبعد أن كان الفلاح خاضعاً

(٣) **النشرة الاقتصادية** (البنك الأهلي، القاهرة)، مج ٨، العدد ١ (١٩٥٥)، ص ٥٠.

(٤) **النشرة الإحصائية الشهرية** (البنك المركزي المصري) (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ١١٩ و١٢٨.

للإقطاعي وللمالك المؤجر وللمرابين وتجار مستلزمات الإنتاج وتجار الحاصلات الزراعية . . إلخ، حلت الدولة المصرية محل كل أولئك على وجه التقريب سواء بقيامها مباشرة بالدور الذي كانت تقوم به بعض تلك القوى الخارجة عن الريف وإن بصورة ومضامين أكثر عدلاً وإنصافاً، أو بتحكمها في صياغة العلاقة بين الفلاح وبين بعض هذه القوى وتحديدها بالشكل وبالاتجاه الذي تريده.

ويبدو أنه قدّر على الفلاحين أن تسيطر عليهم دائماً قوى خارجة عن الريف سواء كانت القوى الخارجية المسيطرة عليهم قديماً، أو الدولة مثلما يؤكد «مارشال ساهلنس»[٥] ويرتبط ذلك إلى حد كبير بانفراط قوى الإنتاج في الريف بصورة طبيعية، ما جعل قدرة القوى الخارجية عن الريف، في السيطرة عليهم بدرجة كبيرة، وبخاصة أن تلك القوى الخارجية مثل تجار المدخلات وتجار المحاصيل والمرابين. . . إلخ، منظمة إلى حد كبير أو متركزة في فرد واحد أحياناً يسيطر على قرية معينة أو مجموعة من القرى أو على تجارة أحد المحاصيل، أو حتى على عدد منها في مصر بأكملها.

وكان الوجه الآخر لانفراد الدولة بالسيطرة على الفلاحين وفق مضامين جديدة أكثر عدالة وإنصافاً بالتأكيد، هو فقدان القوى التي كانت تسيطر عليهم وتنفرد باستغلالهم بأساليب وحشية في السابق وقد أشرنا إليها آنفاً، لمواقع القوة والسيطرة عليهم.

ج ـ إعادة توزيع جزئي للأرض

كانت الفئات العليا من مالكي الأرض الحائزة لأكثر من ٥٠ فداناً هي الأكثر تضرراً من الإصلاح الزراعي، أما الفئات التي استفادت من توزيع الأرض فقد كانت من الفلاحين المعدمين ومن صغار الحائزين الذين وزعت عليهم أراضي الإصلاح الزراعي بحيث حصل كل منهم على خمسة أفدنة أو أقل. وقد بلغ المنتفعون بتوزيع أرض الإصلاح نحو ٣٤٦,٤ ألف أسرة من الفئات الأكثر فقراً في المجتمع من صغار الفلاحين أو الفلاحين الأجراء. وبلغ متوسط نصيب الأسرة من الأرض الموزعة نحو ٢,٠٦ فدان حيث كان إجمالي الأرض التي تم تمليكها للفلاحين منذ الإصلاح الأول وحتى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٦٩ حوالى ٧١٤٢٠٨ أفدنة[٦].

---

(٥) بيتر ورسلي، **العوالم الثلاثة. . الثقافة والتنمية العالمية**، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله؛ مراجعة صلاح جواد الكاظم (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٢٦٤.

(٦) جمعت وحسبت من: **الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٨٨** (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٨)، ص ٧٧.

ووفقاً لقانون الإصلاح الزراعي الأول ألزمت الدولة الفلاحين الذين وزعت عليهم أرض الإصلاح بتسديد ثمنها كاملاً خلال أربعين عاماً في شكل أقساط سنوية، لكن ثمن الأرض خفض للنصف بعد ذلك بموجب القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١، ثم خفض للربع بموجب القانون رقم ١٣٨ لعام ١٩٦٤[٧]. وقد مثل الفلاحون الذين وزعت عليهم أرض الإصلاح الزراعي حتى عام ١٩٦١ حوالى ٨,٣ في المئة من إجمالي الحائزين لأقل من خمسة أفدنة[٨]. كما استفاد الملاك المتوسطون الذين شكلوا الرأسمالية الزراعية بعد ذلك من شراء الأراضي الزائدة التي تخلّص منها كبار الملاك بأثمان بخسة حتى لا يضطروا إلى التنازل عنها وفقاً لقوانين الإصلاح الزراعي.

د ـ الإصلاح الزراعي وإعادة صياغة علاقات الإنتاج في الريف

مارست الدولة الناصرية عبر الإصلاح الزراعي الذي قامت به عام ١٩٥٢ تدخلاً واسع النطاق لإعادة صياغة علاقات الإنتاج في الريف سواء كانت علاقات المؤاجرة أو المشاركة أو علاقات العمال الزراعيين الأجراء بمستأجريهم.

وبالنسبة إلى علاقات ملاك الأرض بمستأجريها، لم يهدف قانون الإصلاح الزراعي إلى نزع ملكية الملاك وكانوا في غالبيتهم الساحقة من كبار الملاك وتمليك الأرض للمستأجرين وفقاً لشعار «الأرض لمن يفلحها»، وإنما حافظ على استمرار ملكية الملاك في الحدود التي يسمح بها القانون، لكنه أعاد تنظيم العلاقة بينهم وبين المستأجرين حيث وضع قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ حداً أقصى للقيمة الإيجارية للأراضي الزراعية قدِّر بسبعة أمثال الضريبة العقارية على الأرض مع عدم جواز طرد المستأجر عندما يريد المالك إلا إذا ارتكب الأول مخالفات جسيمة. وقد كان لتدخل الدولة في تحديد قيمة الإيجارات أثره الكبير في الريف المصري حيث إن الأراضي المؤجرة كانت تشكل نحو ٧٥ في المئة من مساحة الرقعة الزراعية قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي[٩].

وهذا التنظيم اقتطع كثيراً من نفوذ الملاك على المستأجرين، وربما أُلغي هذا النفوذ تماماً وحل محله نوع من الولاء من المستأجرين للدولة التي خلقت هذا التنظيم للعلاقة بينهم وبين الملاك والتي كفلت استمراره، وبهذا نجحت الدولة الناصرية في كسب قطاع كبير من صغار الفلاحين إلى جانبها.

---

(٧) مرعي، **الزراعة المصرية**، ص ٢٧١.

(٨) جمعت وحسبت من: **الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٨٨**، ص ٧٧ و٧٩.

(٩) مرعي، المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

وإذا كان تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر قد أفضى إلى زيادة إنتاجية الأرض الزراعية والاهتمام بها من قبل المستأجرين، فإن جمود القانون وعدم مواكبته للتطورات الاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها مصر بعد ذلك جعله يفرز العديد من الآثار السلبية وبخاصة في السبعينيات والثمانينيات. كذلك فإن استثناء بساتين الفاكهة من تطبيق قانون الإيجارات، أدى إلى توسع كبار الملاك في زراعتها على حساب المحاصيل الحقلية. وقد تزايدت المساحات المزروعة بالفاكهة من ٩٤ ألف فدان عام ١٩٥٢ إلى ٢٦٤ ألف فدان عام ١٩٦٩[١٠]. أي إن الزيادة في المساحات المزروعة ببساتين الفاكهة في مصر زادت بنسبة ١٨١ في المئة تقريباً بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦٩.

أما بالنسبة إلى نظام المزارعة، فإنه يعد نموذجاً لعلاقات الإنتاج الإقطاعية حيث يقوم المالك بتقديم أرضه إلى المستأجر بنظام المزارعة ويشاركه في مصروفات الإنتاج بنسب تفاوتت من وقت إلى آخر على أن يشاركه في المحصول. وهذا النمط من علاقات الإنتاج يعني أن المالك حصل لقاء كونه مالكاً على النتاج المباشر لجانب مهم من عمل المستأجر، وهو نمط متخلف من علاقات الإنتاج ينتمي لعلاقات الإنتاج الإقطاعية. وكان المالك في علاقة المزارعة في وضع أقوى في علاقة القوى بينه وبين المستأجر وفق هذا النظام، حيث إنه يقدم الأرض وجانباً من المصروفات ويتحكم تماماً في تلقي البذور والسماد والقروض بضمان ملكيته للأرض، واستناداً إلى وضعه القوي كان المالك يحصل على الجانب الأكبر من المحصول، وهو أمر كان يغذي على المدى البعيد تذمر الفلاحين وإهمالهم للأرض بما يضعف إنتاجيتها. وقد استبقى قانون الإصلاح الزراعي نظام المزارعة رغم كونه نمط علاقات إنتاج إقطاعي متخلف، لكنه حدد نصيب المالك بنصف غلة الأرض بعد حسم المصروفات التي يلتزم المالك بتقديم نصفها والمستأجر نصفها.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين العمال الزراعيين الأجراء وبين مستأجريهم، فقد وضع قانون الإصلاح الزراعي حداً أدنى للأجور بلغ ١٨ قرشاً في اليوم بالنسبة إلى الرجال، وعشرة قروش في اليوم بالنسبة إلى الأولاد والنساء والبنات، على أن يكون يوم العمل للعامل الزراعي ٨ ساعات.

وغالباً لم ينفذ هذا الجانب من قانون الإصلاح في الواقع رغم أنه الأكثر انتصاراً لاعتبارات العدالة، حيث خضعت أجور العمال الزراعيين للعرض والطلب

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

وارتفعت إلى الحد الأدنى وتجاوزته أو انخفضت عنه وفقاً للتوازن السوقي بين عرض خدمات العمل الزراعي والطلب عليها. وترى دورين وارينر أن النصوص القانونية لتحديد الأجور الزراعية لم تكن قابلة للتطبيق(١١). وبغض النظر عن هذه القابلية فإنها لم تنفذ في الواقع.

هـ ـ الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف

لم يجتذب تأثير الإصلاح الزراعي على إعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف، الكثير من اهتمام الباحثين على الرغم من أهميته، ولم تكن هناك سوى محاولات أو دراسات قليلة في هذا المجال. وتشير واحدة من تلك الدراسات إلى أن قوانين الإصلاح الزراعي أدت إلى إعادة توزيع الدخل من الحضر إلى الريف عن طريقين: **الأول**، هو استيلاء الدولة على الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على صغار المزارعين. وتفترض تلك الدراسة أن أصحاب الملكيات المنتزعة كانوا ملاكاً غائبين يعيشون في الحضر، وبالتالي فإن توزيع الأراضي المنتزعة منهم على الفلاحين قد أدى إلى إعادة توزيع الدخل من الحضر إلى الريف، وترى تلك الدراسة أنه إذا كان قد تم توزيع نحو ٨١٧,٥٣٨ فداناً على صغار الفلاحين حتى عام١٩٧٠، وإذا كانت القيمة الإيجارية قبل قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ تبلغ ٣٠ جنيهاً للفدان انخفضت بعد صدوره إلى ٢١ جنيهاً، فإنه بافتراض أن كل الأراضي التي انتزعت من كبار الملاك كانت تؤجر للفلاحين، فإن ما يدفعه الفلاحين إيجاراً لها يكون قد انخفض بنحو ٢١,١ مليون جنيه بما يعني أنه قد أعيد توزيع ٢١,١ مليون جنيه من الحضر إلى الريف.

الثاني، هو تخفيض القيمة الإيجارية ورفع نصيب المستأجر في ظل نظام المزارعة بالمشاركة. وتقدر الدراسة أن ذلك أدى إلى تحويل ١٠,٣٣٤ مليون جنيه سنوياً من الحضر إلى الريف. وترى الدراسة أيضاً أن الإصلاح الزراعي أدى إلى تحويل ١٣ في المئة من مساحة الأراضي الزراعية في مصر من ملكية الحضر إلى ملكية سكان الريف(١٢).

والحقيقة أنه لا يمكن افتراض أن كل كبار الملاك الذين انتزعت منهم أجزاء من ملكياتهم، هم ملاك غائبون محسوبون ضمن الحضر، وحتى لو كانت غالبيتهم تعيش

---

(١١) باتريك أوبريان، **ثورة النظام الاقتصادي في مصر.. من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية**، تعريب وتعليق خيري حماد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر؛ دار الكاتب العربي، ١٩٧٠)، ص ١٠٤.

(١٢) كريمة كريم، «توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٥،» ورقة قدمت إلى: **الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧: بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٧٨ ـ ٧٩.

في الحضر، فإن تدويرهم لجزء من دخولهم في استثمارات زراعية يعني استبقاء جزء من الدخل الذي يحصلون عليه من الريف، في الريف. كما إنه لا يمكن بأي حال من الأحوال التسليم ببساطة بأن كل الذين كانوا يؤجرون أراضيهم، وطبِّق عليهم قانون الإيجارات الذي خفض قيمة الإيجار هم من الملاك الغائبين، حيث كان هناك نسبة لا بأس بها من المؤجرين من الفلاحين الذين يعيشون في الريف وبصفة خاصة مالكات الأرض بالوراثة من الأب أو الأم أو من الزوج بعد وفاته، حيث كان عجزهن عن زراعة أراضيهن يجعلهن يلجأن إلى تأجيرها كلها أو جزء منها بإيجار نقدي أو عن طريق الإيجار بالمزارعة.

وفى غياب الكثير من البيانات الضرورية لحساب دور الإصلاح الزراعي في إعادة توزيع الدخل، يمكن القول بناءً على الاتجاهات العامة لتأثير قوانين الإصلاح الزراعي، إنها أدت إلى إعادة توزيع الدخل بين فئات ريفية مختلفة وإلى نقل ملكية أراضٍ زراعية أو رأسمال قيمته ٣٠٠ مليون جنيه مصري إلى صغار الزراع[١٣]، كما أدت إلى إعادة توزيع جانب من الدخل الزراعي من المدينة إلى الريف عبر نزع بعض ملكيات الملاك الغائبين وتوزيعها على الفلاحين وتعديل قوانين الإيجارات.

و ـ توسيع وتطوير التعاونيات

مارست الدولة في العهد الناصري تدخلاً في اتجاه توسيع التعاونيات باعتبار أن قدرة الدولة على السيطرة والتوجيه للإنتاج الزراعي وللفلاحين المنتمين إلى التعاونيات، أسهل بكثير من قدرتها على التأثير في الفلاحين غير المنتمين لتلك الجمعيات. لذلك فرض قانون الإصلاح الزراعي الأول لعام ١٩٥٢ على الفلاحين الذين انتفعوا بملكية الأرض التي وزعت طبقاً لذلك القانون، أن ينضموا إلى الجمعيات التعاونية التي حدد دورها بتنظيم زراعة الأرض واستغلالها بأفضل شكل، عبر قيامها بتوفير مستلزمات الإنتاج والآلات الزراعية والإشراف على تحسين عمليات الري والصرف ومقاومة الآفات الزراعية وتنظيم التسويق التعاوني وممارسة الإرشاد الزراعي. وإن كانت هذه الأهداف المعلنة ليست هي كل الأهداف من إنشاء تلك الجمعيات، حيث يبقى استخدامها كأداة للسيطرة على الريف وآلية من آليات التوجيه في الريف، هدفاً مهماً جداً للدولة حيث كانت تلك الجمعيات تؤدي أعمالها تحت إشراف موظف تختاره وزارة الإصلاح الزراعي، وكان ذلك الموظف هو المدير الفعلي للتعاونية. وقد بلغ عدد التعاونيات التي أنشئت في الأراضي التي وزعت ٦٦٣ جمعية

---

(١٣) مرعي، **الزراعة المصرية**، ص ١٤٦.

محلية و٥٦ جمعية مشتركة تضم كل واحدة منها نحو ١٢ جمعية[١٤]، وجدير بالذكر أن التعاونيات في مصر لم تولد مع نظام تموز/ يوليو ١٩٥٢، إذ بدأ إنشاؤها منذ عام ١٩٠٨ وتزايدت أعدادها في ريف مصر منذ ذلك التاريخ. لكن الجديد أنه أصبحت هناك سياسة حكومية بإنشاء الجمعيات التعاونية وفرض دخول الفلاحين الذين وزعت عليهم أرض الإصلاح فيها، ثم وضع العديد من الشروط للحصول على الائتمان الزراعي ومدخلات الإنتاج، تلك الشروط التي تجعل دخول الفلاحين إلى تلك الجمعيات، ضرورة لا مفر منها للتمكن من زراعة أراضيهم، ما أدى إلى امتدادها لتغطي بمظلتها الريف المصري بأسره بعد ذلك.

وما لا شك فيه أن القرار الذي أصدرته الدولة، والذي امتنع بمقتضاه بنك التسليف الزراعي عن توفير الائتمان للفلاحين كأفراد، وقصر من يحق لهم الحصول على قروض من البنك، على المنضمين للجمعيات التعاونية، التي كانت تتلقى القروض من بنك التسليف الزراعي بصفتها الاعتبارية، لتعيد بعد ذلك تقديم هذه القروض إلى الفلاحين المنضمين إليها. لا شك في أن هذا القرار كان أحد الأدوات المهمة التي استخدمتها الدولة في إدخال الفلاحين بصورة جماعية إلى الجمعيات التعاونية التي ساهمت في المزيد من تنظيم الزراعة المصرية، وفي توفير مدخلات الإنتاج من بذور وأسمدة ومبيدات، وآلات الإنتاج مثل الجرارات التي أصبح بإمكان المالك الصغير استخدامها بالتأجير. ومن المؤكد أن مستوى الخدمات التي كانت الجمعيات تقدمها للمزارعين كان جيداً في البداية على الأقل، بما شكل إغراءً للفلاحين على الانضمام إليها قبل أن ينتشر الفساد فيها بعد ذلك.

ز ــ الدورة الزراعية

يعد تفتت الملكيات الزراعية وقزمية غالبيتها، ملمحاً من ملامح الملكية الزراعية في مصر. وهذا التفتت يتفاقم باستمرار بسبب نظام الوراثة المعمول به في مصر وهو ما يشكل عائقاً أمام الاستفادة من ميزات الإنتاج الكبير ومن وفورات الحجم المرتبطة به. وقد شكل هذا الوضع منطلقاً ومبرراً مشروعاً في الحقيقة لفرض الدورة الزراعية لمحاولة الاستفادة من ميزات الإنتاج الكبير ووفورات الحجم مع عدم المساس بالملكيات الخاصة القزمية للأرض.

وقد تم عبر الدورة الزراعية، توحيد المحصول ووقت زراعته وحصاده في كل زمام من الزمامات التابعة لقرية ما والتابعة بالضرورة لجمعية تعاونية زراعية، ما أتاح

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

إمكانية استخدام الآلات في عمليات الزراعة ورش المبيدات والحصاد، وأتاح الاستفادة بوفورات الحجم. وإن كان من الضروري التأكيد من أن الاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير ووفورات الحجم لم تكن وحدها هي أهداف الدولة من تنفيذ الدورة الزراعية، حيث كانت الدورة الزراعية أسلوباً للتحكم في التركيب المحصولي وفق رغبة الدولة، أو نوعاً من التحول عن اللامركزية في تحديد هيكل المزروعات إلى المركزية الشديدة في تحديدها وبالذات في المحاصيل الرئيسية. لكن هذا التحديد جاء بالأساس لتحقيق التوافق بين هيكل المزروعات وبين الاحتياجات الاجتماعية وارتباطات التصدير للحاصلات الزراعية.

ح ـ التسويق أو التسليم الإجباري للمحاصيل

في أعقاب الانقلاب الثوري في تموز/يوليو عام ١٩٥٢، لم يكن القطاع العام يساهم في الإنتاج الزراعي بأية نسبة، حيث بلغ الناتج الزراعي المصري عام ١٩٥٢ نحو ٢٧٢,٨ مليون جنيه مصري كانت كلها عائدة إلى القطاع الخاص[(١٥)].

وكان انعدام إسهام القطاع العام في الناتج الزراعي يطرح العديد من علامات الاستفهام والمحاذير أمام قدرة سلطة تموز/يوليو على توفير بعض المواد الأساسية، مثل الخبز والأرز للسكان غير الريفيين، ما شكل مبرراً لنظام تموز/يوليو للعمل بنظام التسليم الإجباري لبعض المحاصيل الرئيسية، هذا التسليم الذي شكل أيضاً، أهم آليات تحويل الفائض من الزراعة والريف إلى الصناعة والحضر، ومثَّل نوعاً من إعادة توزيع الدخل من الريف إلى الحضر. كما مثَّل التسليم الإجباري لبعض المحاصيل عاملاً مهماً في ضمان الدولة لقدرتها على الوفاء بطلبات الاستيراد الخارجية لبعض السلع الزراعية المصرية.

وشكلت كل هذه الأمور مبرراً لفرض الدولة للتسويق الإجباري لجزء من إنتاج الفلاحين من القمح والأرز والبصل، فضلاً عن التسويق الإجباري لمجمل محصول القطن.

وقد ارتبط التسويق الإجباري بسياسة حكومية للتسعير يتم خلالها تحديد ثلاثة أسعار للسلعة الزراعية محل التسويق، وهي سعر المنتج الذي تدفعه الحكومة للفلاح مقابل كل وحدة يسلمها لها من السلعة، وسعر المستهلك المحلي الذي يدفعه المستهلك للحكومة، وسعر التصدير الذي تحصل الدولة عليه من المستورد الأجنبي.

---

(١٥) باتريك أوبريان، **ثورة النظام الاقتصادي في مصر . . من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية**، ص ١٩٦.

ط ـ التسويق التعاوني

بدأ نظام التسويق التعاوني في مصر محدوداً بحدود الجمعيات التعاونية التي نشأت على الأرض التي وزعت طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢، ثم أخذ في التطور مع امتداد النظام التعاوني وبسطه لمظلته على الريف المصري، ولم يأتِ عام ١٩٥٦ حتى كان كل محصول القطن في مصر يسوق تعاونياً(١٦).

كذلك بدأ التسويق التعاوني لمحاصيل القطن والأرز والبصل والفول السوداني والبطاطس، وبذلك أصبح التسويق التعاوني يغطي حاصلات التصدير الرئيسة في مصر.

وقد ارتبط التسويق التعاوني بدوره بسياسة حكومية للتسعير تم خلالها تحديد أسعار للشراء من المنتجين، ثم تحديد أسعار أخرى للتصدير والبيع للمستهلكين المحليين بما كان له أيضاً من تأثير على هيكل المزروعات في مصر وتطور شروط تبادل المحاصيل المختلفة.

وقد كانت الأهداف التي حددتها الدولة كأساس لتطبيق نظام التسويق التعاوني، هي إزاحة طبقة الوسطاء من مختلف مراحل التسويق، وحماية الفلاحين من استغلال هؤلاء الوسطاء ومن التذبذب الذي كانت تتعرض له أسعار محاصيلهم من جراء مضاربة الوسطاء عليها.

وبالرغم من أن التسويق التعاوني نجح بالفعل في إزاحة الوسطاء من مختلف مراحل التسويق، إلا أن تحديد أسعار المحاصيل الزراعية المشمولة بنظام التسويق التعاوني تم في النهاية بصورة تحكمية من قبل الدولة التي شكلت التاجر والوسيط الوحيد المتحكم في تحديد أسعار المنتجين للحاصلات الزراعية المشمولة بالتسويق التعاوني، لكنها إجمالا كانت أكثر عدلاً واستقراراً في الأسعار التي تحددها للمحاصيل، وظهر ذلك بصورة واضحة في السنوات التي انخفضت فيها أسعار القطن في الأسواق الدولية، ولم تقم الحكومة بتخفيضات موازية في أسعار الشراء من الفلاحين.

ي ـ سياسات تسعير الحاصلات الزراعية

أدت سياسات تسعير الحاصلات الزراعية التي كانت الدولة تفرض تسليمها إجبارياً أو تلك التي كانت تسوق تعاونياً، إلى التأثير بشكل كبير على التركيب المحصولي في مصر، وعلى تحويل الدخل من الريف إلى الحضر ومن الريف لتمويل

---

(١٦) **النشرة الاقتصادية**، مج ٣٨، العدد ٤ ([د. ت.])، ص ٢٧٨.

مالية الدولة، وتضمنت بمعنى ما ضريبة مستترة على الفلاحين، أو آلية لنزح الفائض من الريف عبر تحديد أسعار منخفضة للحاصلات المسوقة تعاونياً تدفعها الحكومة للمنتج، وأسعار أعلى تصدر بها الحكومة تلك الحاصلات، وأسعار أعلى أو أقل تبيع بها الحكومة تلك المحاصيل للمستهلك المحلي.

وقد بلغ الدخل الضائع على الفلاحين من جراء السياسة السعرية للحكومة بالنسبة إلى محصول القطن نحو ١٩,١، ٤٥,٤، ١٦,٩، ١٦,١، ٤٥,١، ٤٥,١ مليون جنيه في الأعوام ١٩٦٤/ ١٩٦٥، ١٩٦٥/ ١٩٦٦، ١٩٦٦/ ١٩٦٧، ١٩٦٧/ ٩٦٨، ١٩٦٨/ ١٩٦٩، ١٩٦٩/ ١٩٧٠، ١٩٧٠/ ١٩٧١. كما بلغ الدخل الضائع على الفلاحين من جراء التسليم الإجباري لجانب من محصول الأرز في السنوات ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠ على الترتيب نحو ٣٥,١ مليون جنيه، ٣٠,١ مليون جنيه، ٢٥,٥ مليون جنيه، ما شكل نحو ٤٩,١ في المئة، ٣٩,٨ في المئة، ٣٩,٩ في المئة من إجمالي العائد من محصول الأرز في السنوات الثلاث المذكورة على الترتيب(١٧).

ك ـ الاستثمارات الحكومية في قطاع الزراعة وأثرها

كان لاستثمارات الدولة في قطاع الزراعة آثارٌ كبيرة على الزراعة المصرية وبشكل خاص مشروع السد العالي الذي يعتبر أهم المشروعات التي أقامتها مصر في تاريخها الحديث، وقد كانت آثاره كبيرة جداً على قطاع الزراعة وهو بالفعل أهم إنجازات العهد الناصري، بل إنه اختير من قبل شركات تصميم السدود والمشروعات العقارية الأمريكية كأعظم مشروع بنية أساسية في العالم في القرن العشرين، وبالتالي في التاريخ بأسره. وقد أثر هذا المشروع بشكل هائل وإيجابي على الزراعة المصرية سواء لوقايته لمصر وبخاصة لقطاع الزراعة، من مخاطر وأضرار الفيضانات العالية وموجات الجفاف المدمرة؛ أو لما نتج عنه من تمكين الفلاحين الذين يزرعون محصولاً واحداً في العام بنظام ري الحياض إلى الزراعة بالري الدائم لمحصولين أو ثلاثة في العام؛ أو بإتاحته المياه الكافية في الأوقات الملائمة للزراعة بما رفع إنتاجية الأرض والفلاح بثورة جوهرية؛ أو بتوفيره لكمية كبيرة من المياه الإضافية التي مكّنت مصر من استصلاح واستزراع مساحات كبيرة من الأراضي الصحراوية؛ أو بتوليد محطته الكهرومائية للكهرباء التي كانت تشكل أكثر من نصف طاقة الكهرباء المولدة في مصر عند بدء تشغيلها، ما ساهم في إزاحة ظلام عشرات القرون عن الريف المصري الذي دخلته الكهرباء وأدخلته في عالمٍ جديدٍ بكل المقاييس.

(١٧) كريم، «توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٥،» ص ٨٥ و٨٧.

وقد بلغت الاستثمارات التي نفذتها الدولة الناصرية في مجال الزراعة المصرية خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٩و١٩٦٠ ـ ١٩٦٤/ ١٩٦٥ حوالى ١١٨ مليون جنيه بنسبة ٧,٧٠ في المئة من إجمالي استثمارات الخطة الخمسية الأولى، وإذا ما أضيف إليها الاستثمارات المنفذة في الري والصرف والسد العالي، فإن مجموع الاستثمارات التي نفذتها الدولة في المشروعات الزراعية متضمنة مشروعات الري والسد العالي، بلغت نحو ٣٥٤ مليون جنيه بنسبة ٢٣,٤ في المئة من إجمالي الاستثمارات المنفذة في الخطة الخمسية المذكورة(١٨). وقد كان لهذه الاستثمارات آثار إيجابية كبيرة على قطاع الزراعة.

وقد تم توظيف جانب مهم من الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع الزراعة في استصلاح الأراضي، وبلغت الأراضي التي تم استصلاحها خلال الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠/ ١٩٧١ حوالى ٩١٢ ألف فدان، وقد بلغ استصلاح الأراضي ذروته خلال سنوات الخطة الخمسية ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤/ ١٩٦٥ حيث تم استصلاح نحو ٥٣٦ ألف فدان. ولا شك في أن إضافة هذه المساحة المستصلحة شكلت إضافة للأصول المنتجة في الريف المصري.

كما ساهمت الاستثمارات المنفذة في الري والصرف في صيانة التربة وتحسين خصائصها وزيادة قدرتها الإنتاجية، ما كان له أثر طيب على رفع مستوى إنتاجية الأراضي.

ل ـ السياسات العامة للدولة وآثارها على قطاع الزراعة

قامت الدولة الناصرية بدعم المخصبات والمبيدات ما أدى إلى توسع الفلاحين في استخدامها وكان له أثر طيب على إنتاجية الأرض والفلاح في مصر في العهد الناصري، لأن الاستخدام كان في الحدود الآمنة تماماً وكان تحت رقابة الدولة التي كانت تراعي الاعتبارات الصحية بشكلٍ صارم.

وعلى سبيل المثال ارتفعت إنتاجية الفدان من القطن في مصر من ٤,١٩ قناطير مترية من القطن الزهر عام ١٩٥٢(١٩) إلى ٥ قناطير مترية للفدان عام ١٩٦٥/ ١٩٦٦ ثم ارتفعت إلى ٦,٧ قناطير مترية للفدان عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠(٢٠). أي إن إنتاجية

---

(١٨) جلال أمين، «بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر،» ورقة قدمت إلى: **الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧: بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين**، ص ٤٠٧.

(١٩) مرعي، **الزراعة المصرية**، ص ٣٣٨.

(٢٠) جمعت وحسبت من: **الكتاب الإحصائي السنوي**، ١٩٨٨، ص ٨٢.

الفدان من القطن ارتفعت بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٩/ ١٩٧٠ بنحو ٥٩,٩ في المئة، وهي نسبة عالية وتعد مؤشراً إلى ارتفاع مستوى إنتاجية الأرض من غالبية المحاصيل في مصر، وبالذات من الذرة والأرز ومن كل المحاصيل تقريباً.

٢ ـ سيطرة الدولة على الصناعة والتخطيط المركزي لتطويرها

بالرغم من أن مصر كانت واحدة من الدول النامية القليلة التي يوجد فيها قطاع صناعي كبير نسبياً في عام ١٩٥٢، إلا أنها كانت في النهاية بلداً متخلفاً صناعياً ويتمحور اقتصاده حول القطاع الزراعي والصناعات الزراعية وعمليات الاستخراج الأولية. وخلال السنوات الأربع من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤، لم تتجاوز الزيادة في رؤوس أموال الشركات المساهمة في الصناعة، أي صافي الاستثمارات الصناعية الجديدة، نحو ١٧,٨ مليون جنيه مصري. وفي عام ١٩٥٢ وحده، كانت الزيادة في رؤوس أموال الشركات المساهمة في الصناعة نحو ٣,٥ ملايين جنيه[٢١]، وحتى العام المالي ١٩٥٥/ ١٩٥٦، كان الناتج الصناعي لا يتجاوز ١٣,٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المصري، مقابل ٣٤,٤ في المئة للزراعة في العام المالي نفسه[٢٢].

وكانت الصناعات الموجودة في مصر في عام ١٩٥٢، تتركز في صناعات غزل القطن ونسجه، والملابس الجاهزة والحرير الصناعي، والصوف والسكر والنشا والخضر المحفوظة وصلصة الطماطم والبصل المجفف وملح الطعام، والأسمنت والطوب والزيوت والصابون والجلود والأسمدة والورق وألواح الزجاج والأواني الزجاجية والحديد والمصابيح الكهربائية وشفرات الحلاقة وتكرير النفط وطحن الحبوب وصناعات المحاجر الأولية، والكهرباء. وكانت أهم الصادرات الصناعية المصرية تتمثل في غزل القطن والبصل المجفف وفوسفات الجير، بينما كانت واردات مصر تتكون من الآلات والمعدات والأدوية والمنسوجات الصوفية والأسمدة ومنتجات النفط والزيوت والدهون الغذائية والورق[٢٣].

وإزاء هذا الهيكل الصناعي الفقير على الرغم من أنه كان يعد من بين القطاعات الأكثر تطوراً في الدول النامية، وجد نظام تموز/ يوليو نفسه أمام ضرورة إحداث ثورة صناعية لبناء أسس اقتصاد صناعي قادر على التطور استناداً إلى قواعد داخلية في

(٢١) **النشرة الاقتصادية**، مج ٨، العدد ٢ (١٩٥٥)، ص ١١٦.

(٢٢) روبرت مابرو وسمير رضوان، **التصنيع في مصر (١٩٣٩ ـ ١٩٧٣): السياسة والأداء**، ترجمة صليب بطرس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١)، ص ٦٢.

(٢٣) **النشرة الاقتصادية**، مج ٨، العدد ٢ (١٩٥٥)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

مصر، إذا أراد لمصر أن تخرج من أسر التخلف الاقتصادي والصناعي، وإذا أراد أن يقترب بها من اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة.

وكان الاتجاه في البداية يتمثل في فتح المجال أمام القطاع الخاص لقيادة التنمية الصناعية، إلا أنه كان أسيراً لإشكاليات نشأته من طبقة كبار الملاك في ظل احتلال أجنبي، فاستمر عاجزاً عن القيام بالمبادرات الاقتصادية وبناء الاستثمارات الضرورية لتحديث الاقتصاد والمجتمع. كما كان القطاع الخاص كذلك، يعمل كأفراد تحركهم دوافع الربح السريع، ولم يكن يتحرك في إطار استراتيجية لتطوير قطاع الصناعة والسيطرة على السوق المحلية من خلال بناء صناعات تنتج سلعاً صناعية مناظرة للواردات الصناعية المصرية، ضمن ما يسمى بسياسة «الإحلال محل الواردات»، أو من خلال بناء صناعات تصديرية ضمن استراتيجية صناعية بديلة تقوم على الإنتاج للتصدير. باختصار، كان القطاع الخاص الصناعي المصري بعيداً عن تبني استراتيجية صناعية واضحة تستهدف إحداث تغيير منظم للصناعة المصرية وتحقيق سيطرة الصناعة المحلية على السوق المصرية والانطلاق إلى الأسواق الخارجية.

ونتيجة لذلك كان الحصاد هزيلاً، وتركزت الاستثمارات الخاصة في قطاع الخدمات التعليمية والعقارات وبعض الصناعات الغذائية والجلود والأثاث والملابس الجاهزة والطباعة، ولم تتجه إلى المجالات التي كانت مصر تحتاج إلى تركيز الاستثمارات فيها، وبالتحديد قطاع الصناعات الثقيلة والهندسية والكيماويات والحراريات والسلع الاستهلاكية الضرورية والمعمرة.

وبالمقابل، لم يطرح الانقلاب الثوري استراتيجية بديلة للتصنيع في البداية، وإن سارت الأمور في اتجاه صياغة هذه الاستراتيجية في الواقع كنتيجة للتفاعلات السياسية والاقتصادية بعد نجاح الانقلاب وطوال الخمسينيات.

ويرى البعض أن الضباط الأحرار لم يكن لديهم برنامج اقتصادي، أو بمعنى آخر، لم تكن لديهم استراتيجية اقتصادية يمكن تحويلها إلى برامج وخطط في مجال الصناعة، وأن ما جاء بعد عام ١٩٥٢ من مسائل اقتصادية، قد جاء نتيجة تطور الظروف دون بحث مسبق، وبالتحديد نتيجة تأميم قناة السويس وتأميم ممتلكات الإنكليز والفرنسيين ثم البلجيكيين[(٢٤)].

وإذا كان صحيحاً أن الظروف قد لعبت دوراً في دفع نظام «يوليو» نحو صياغة استراتيجية جديدة للتصنيع من خلال ما وضعته من أصول كبيرة تحت يده، متمثلة

(٢٤) مابرو ورضوان، المصدر نفسه، ص ٦٣.

في قناة السويس ثم المشروعات المملوكة للإنكليز والفرنسيين والبلجيكيين والأجانب عموماً في مصر، فإن ذلك لا ينفي أن العوامل الرئيسية التي تقف وراء صياغة هذه الاستراتيجية تعود إلى الطموحات الوطنية لهذا النظام في التحرر من الاستعمار والاستقلال اقتصادياً وسياسياً، كما تعود إلى البيئة الاقتصادية الدولية التي شهدت نجاحات هائلة لنموذج الدولة المتدخلة في الاقتصاد، والتي نجحت في إحداث تطور كبير وفارق في اقتصادات الدول الاشتراكية، فخلال الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٦٥ بلغ متوسط معدل النمو السنوي للدخل القومي في كل من الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية وبولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا على الترتيب، نحو ٨,٩ في المئة، ٧,٢ في المئة، ٧,١ في المئة، ٥,٨ في المئة، ٥,٧ في المئة، ٩,٥ في المئة[٢٥]، في ظل هيمنة الدولة على اقتصادات تلك البلدان. كما ساهم نموذج الدولة المتدخلة في الاقتصاد الذي استعارته الدول الرأسمالية من النظم الاشتراكية بناء على الأفكار الكينزية، في مساعدة الدول الرأسمالية على تجاوز محنة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين وساعدها على تعبئة الموارد وتمويل المجهود الحربي خلال الحرب العالمية الثانية.

وفي كل الأحوال كان اتجاه نظام «يوليو» إلى التغيير الهيكلي للصناعة من خلال الدور المباشر للدولة، واضحاً منذ الخمسينيات عندما ساهمت الحكومة في مجمع الحديد والصلب في حلوان، ومصنع راكتا للورق في الإسكندرية، وشركة كيما للأسمدة في أسوان ومصنع نسر لإطارات السيارات. وعندما انتهت الحكومة من مرحلة التأميم للصناعة المحلية، أصبح القطاع العام هو القوة المسيطرة المسؤولة عن التنمية، وأصبحت ملكية الدولة تمثل ٧٠ في المئة من الإنتاج، و٥٠ في المئة من العمالة، و٩٠ في المئة من جملة الاستثمارات الجديدة في قطاع الصناعة المصرية[٢٦].

وكان من الواضح تماماً أن الدولة الناصرية قد اختارت أن تقوم بالوكالة عن المجتمع بتحقيق التطور الصناعي واقتحام مجالات صناعية جديدة ضرورية اجتماعياً، وبناء قواعد لقدرة قطاع الصناعة على النمو الذاتي والتطور، وذلك بعد أن أخفقت القوى الاجتماعية المنوط بها تحقيق هذا التطوير (الرأسمالية الصناعية الخاصة والقطاع العائلي) في إنجازه فعلياً.

---

(٢٥) أجناسي ساكس، **نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة. . موازنة بين النموذج الهندي والياباني**، ترجمة سمير عفيفي؛ مراجعة رفعت المحجوب (القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠)، ص ١٠٧.

(٢٦) موريس دب [وآخرون]، **الإصلاح الاقتصادي في البلدان الاشتراكية**، إعداد وترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢)، ص ٢٥٨، ٢٨٦، ٣١٠، ٣٣٨، ٣٥٩ و٣٨١.

وقد ساهم الدور المحوري المباشر للدولة في قطاع الصناعة في تحقيق طفرات هائلة في الإنتاج الصناعي المصري، كما ساهم في اقتحام مجالات صناعية جديدة وبخاصة في تطور الإنتاج الصناعي المصري. كما ساهم الدور المحوري للدولة في تعبئة الفائض والقيام مباشرة بالاستثمارات الضرورية للتطور الاقتصادي، في رفع معدل الاستثمار في مصر مما يتراوح بين ١٣,٥ في المئة، و١٤ في المئة خلال خمسينيات القرن العشرين، إلى ١٩,٧ في المئة خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٩/ ١٩٦٠ - ١٩٦٣/ ١٩٦٤[٢٧].

وقد لجأت الدولة في عهد عبد الناصر إلى الاقتراض من الخارج للمساهمة في تمويل تحقيق التطور للاقتصاد المصري عموماً وبالذات لقطاع الصناعة، نظراً إلى أن النظام أراد لهذه التنمية أن تكون أسرع كثيراً من قدرة البلد على الادخار وتمويل الاستثمار. إلا أن فاعلية الاستثمارات الجديدة والشروط المنصفة للغاية للقروض التي حصلت عليها مصر من الاتحاد السوفياتي السابق (كانت الفائدة تدور حول ٢,٥ في المئة مع فترات سماح تتراوح بين ٣ و٥ سنوات، وكان السداد يتم بتصدير منتجات مصرية للاتحاد السوفياتي من إنتاج المصانع التي أقامها في مصر أو من صادرات أخرى)، قد جعلت عبء هذه الديون خفيفاً، وهي لم تمثل مشكلة لمصر التي لم تعانِ مشكلة مديونية إلا بدءاً من عهد الرئيس السادات الذي أفرط في الاستدانة بلا مبرر في بعض الأحيان، وشاب عمليات تخصيص القروض الخارجية ضعف كفاءة وضعف نزاهة، ما وضع مصر في حلقة المديونية المفرغة التي لم تخرج منها إلا مع حرب الخليج الثانية وبتكلفة سياسية واجتماعية واقتصادية باهظة، حيث ارتبط ذلك الخروج بمواقف مصر السياسية من تلك الحرب، ومن التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وارتبط أيضاً بموافقتها على تنفيذ البرنامج الاقتصادي لصندوق النقد الدولي الذي يقضي بتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وبيع القطاع العام وتحرير العلاقات الخارجية للاقتصاد المصري وفتح قطاعاته المختلفة أمام الأجانب، وهي العملية التي أفضت إلى بيع عدد مهم من الشركات والفنادق بأبخس الأثمان في عمليات شابها الكثير من الفساد وإهدار أموال الشعب.

ونتيجة للتوسع الصناعي السريع في العهد الناصري، زاد عدد العاملين في الصناعة التحويلية المصرية من ٢٦٤,٩ ألف عامل عام ١٩٥٢، بحسب إحصاءات الإنتاج الصناعي، إلى ٦٦٩,٢ ألف عامل بحلول عام ١٩٦٩. علماً بأن تقديرات عدد

---

(٢٧) الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧: بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، ص ٢٦٦.

العاملين في قطاع الصناعة الواردة في إحصاءات الإنتاج الصناعي، هي الأقل بين كل التقديرات لهذا العدد[٢٨].

ونتيجة لكل ما سبق، أصبحت مصر واحدة من أهم الدول النامية في مجال التصنيع، وكانت تتفوق في كل مؤشراتها الاقتصادية على بلد مثل كوريا الجنوبية في منتصف الستينيات، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي المصري نحو ٥,١ مليارات دولار، وبلغ نصيب الفرد منه ١٧٣ دولاراً عام ١٩٦٥، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي الكوري الجنوبي في العام نفسه نحو ٣ مليارات دولار، وبلغ متوسط نصيب الفرد منه في كوريا نحو ١٠٥ دولارات[٢٩].

أما في عام ٢٠٠٣ فإن الناتج المحلي الإجمالي المصري لم يزد عن ١٦,٣ في المئة عن نظيره الكوري الجنوبي وفقاً لبيانات البنك الدولي[٣٠]، أما الصادرات المصرية فإنها لا تزيد عن ٤,٣ في المئة من قيمة الصادرات الكورية الجنوبية في عام ٢٠٠٤ طبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي في تقريره عن اتجاهات التجارة[٣١].

ثانياً: النموذج الاقتصادي الناصري: دوره العالمي وإيجابياته وسلبياته

بالرغم من وجود نماذج التخطيط المركزي وتدخل الدولة في الاقتصاد بغرض تحقيق التوازن الكلي فيه، وتعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات وتسريع وتيرة النمو في الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان شرق أوروبا والصين، أو وجود نموذج الدولة المتدخلة في الاقتصاد بشكل مباشر في الدول الرأسمالية الصناعية ذاتها منذ أزمة الكساد العظيم بهدف الحفاظ على التوازن الكلي وعلى سلامة النظام الاقتصادي، إلا أن التجربة الناصرية كانت واحدة من أهم التجارب التي خلقت نموذج التخطيط المركزي والدولة المتدخلة في الاقتصاد من أجل تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات وتسريع النمو وبناء أساس اقتصادي قوي للنظام الجديد في العالم الثالث، حيث شكلت نموذجاً ملهماً للدول المستقلة حديثاً، ببساطة لأنها كانت نموذجاً قادماً من الدول النامية ذاتها، ومن دولة لها ثقل حضاري هائل، واستعادت عبر التجربة الناصرية الثقل السياسي التاريخي الكبير لمصر، وأيضاً بالنظر إلى نجاح نظام «يوليو»

---

(٢٨) مابرو ورضوان، **التصنيع في مصر (١٩٣٩ - ١٩٧٣): السياسة والأداء**، ص ٦٩.

(٢٩) International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics Yearbook 1990* ([Washington, DC]: IMF, 1990).

(٣٠) *World Development Indicators* (Washington, DC: World Bank, 2005), pp. 22-23.

(٣١) International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics. Yearbook* (Washington, DC: IMF, 2005), pp. 3-4.

في بناء قواعد للصناعة الثقيلة والصناعات الكيماوية والحرارية والهندسية والاستهلاكية والمعمرة، واقتحامه مجالات جديدة عبر استثمارات حكومية، وأيضاً نجاحه في إنجاز مشروعات عملاقة للبنية الأساسية ساهمت في تغيير حياة الشعب، مثل السد العالي الذي تم اختياره عالمياً كأعظم مشروع بنية أساسية في القرن العشرين وبالتالي في التاريخ، من قبل مؤسسات غربية وأمريكية بالأساس تتضمن شركات عقارية وهندسية عملاقة، ومؤسسات تصميم وبناء السدود في مختلف بلدان العالم.

وقد ساهمت التجربة الناصرية في مصر، في ترويج نموذجها الاقتصادي عربياً وأفريقياً وعالمياً بالاستناد إلى المكانة الحضارية والسياسية لمصر، وأيضاً بالاستناد إلى المكانة العربية والعالمية الخاصة للزعيم الراحل جمال عبد الناصر، منذ أن ساهم بقوة في دعم حركات التحرر والاستقلال في البلدان العربية والأفريقية وغيرها، ومنذ أن شارك في قيادة عملية تأسيس حركة عدم الانحياز كتعبير سياسي عن حق دول العالم الثالث في المشاركة في صياغة الأسس السياسية والاقتصادية التي تحكم العلاقات الدولية على مختلف الصعد.

لكن بالرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها الدولة في العهد الناصري، في تحقيق قفزة في التطور الصناعي في مصر بالوكالة عن المجتمع، وفي تحسين نمط توزيع الدخل باتجاه أكثر عدالة، إلا أنه كانت هناك أخطاء جوهرية أدت في النهاية إلى ظهور وتفاقم المشاكل الرئيسية فيه. ويمكن تركيز هذه الأخطاء على النحو التالي:

١ ـ غياب الديمقراطية أضر بالاقتصاد

تركز التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد إلى تحقيق التقدم والتنمية في العهد الناصري، في بناء القطاع العام كأساس للاقتصاد الصناعي الحديث للدولة، وكذلك القطاع العام المملوك للشعب، كان في النهاية تحت إدارة بيروقراطيين. وفي غياب ديمقراطية سياسية حقيقية، غاب المالك الحقيقي للقطاع العام، أي الشعب، عن حماية ممتلكاته وعن تشكيل رقابة حقيقية للبيروقراطية التي تدير هذه الممتلكات. وترتيباً على ذلك، ضعفت آليات الرقابة على هؤلاء البيروقراطيين، وانحصرت في أجهزة الرقابة الحكومية القابلة بدورها للتغطية على الفساد لاعتبارات سياسية، أو حتى للمشاركة فيه في بعض الحالات، وبالتالي أصبحت هناك فرصة لنمو الفساد في القطاع العام في غياب ديمقراطية سياسية حقيقية.

لكن الطبيعة الشخصية للزعيم الراحل جمال عبد الناصر، البعيدة تماماً عن الفساد وعن التسامح معه، والظروف العامة المتعلقة بموجة بناء المصانع ومشروعات البنية الأساسية العملاقة في إطار مشروع قومي لتصنيع مصر، وتجاوز التخلف الاقتصادي

والاجتماعي، وتحقيق السيطرة على نهر النيل وتنمية الموارد الطبيعية، فضلاً عن حالة التعبئة في مواجهة إسرائيل، كانت كلها ظروفاً تخلق حالة من الحصار المعنوي للفساد، حتى لو كان غياب الديمقراطية السياسية الحقيقية يشكل أرضاً موضوعية لنموه. لكن مع تغير كل ذلك بعد وفاة الزعيم الراحل عبد الناصر، وبالذات بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وفي ظل تصاعد موجات من محاولة التنكيل بالإنجازات الناصرية خلال عهد السادات، تحولت مجموعة القيادات البيروقراطية للقطاع العام والهيئات الاقتصادية مع الوقت ومع توافر آليات لتأكيد وحدة المصالح والرؤى، ومع تكون نظام شبه مغلق يضمن ثبات التشكيلة الأساسية، تحللت رأسمالية الدولة التي كانت تتلقى رواتب وامتيازات كبيرة مقابل إدارتها للأصول العامة لمصلحة الأمة، إلى رأسمالية بيروقراطية تدير الأصول العامة لمصالحها الخاصة ولا تتورع عن إهدارها بالخصخصة الفاسدة إذا رأت في ذلك مصلحة كبيرة لها.

٢ ـ القضاء على ثقافة الاستثمار فتح الباب لثقافة الخبطة

أدت عمليات التأميم والمصادرة الواسعة النطاق، إلى القضاء على ثقافة الاستثمار الفردي ذي الطابع الاستمراري القادر على توسيع السوق في مجتمع غير مؤهل بحكم مستوى تطوره الاقتصادي ـ الاجتماعي، لتجاوزها. ولم يظهر تأثير جوهري لذلك في وقت قيام الدولة بتنفيذ الاستثمارات الضرورية لتطوير قطاع الصناعة. وقد ضرب القطاع الخاص، أياً كانت درجة قوته، الذي كان يعمل في الاقتصاد الصناعي، الشرعي قانونياً، بينما بقي القطاع الخاص العامل في مجال الاقتصاد الأسود. ولذلك فإنه عندما تم فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في كل الصناعات منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، فإنه بدا فاقداً للثقافة الاستثمارية ومفعماً بثقافة الخبطة، وبخاصة أن جانباً مهماً منه كان قادماً من قطاعات الاقتصاد الأسود مثل المخدرات والدعارة وتجارة العملة، وهذا الاقتصاد الأسود، قائم كلية على ثقافة الخبطة. وكان من الممكن لنظام تموز/ يوليو أن يقوم باستثمارات عامة جديدة معتمداً في تمويلها على إيرادات الموارد الطبيعية المملوكة للشعب، وعلى الإيرادات السيادية المتمثلة في الضرائب، وعلى القروض الميسرة من الخارج، مع الإبقاء على جانب مهم من القطاع الخاص، مع وضع السياسات الضريبية القابلة للتطبيق والتي تضمن أداء هذا القطاع الخاص لحق المجتمع عليه.

٣ ـ الحماية الجمركية وفقدان القدرة التنافسية

إن قيام الدولة بدور الصانع في النموذج الاقتصادي الناصري، استتبعته زيادة الرسوم الجمركية لحماية الصناعات الحكومية، في بلد كانت معدلات الحماية

الجمركية فيه عالية أصلاً. وبدلاً من أن يكون ذلك إجراءاً مؤقتاً، فإنه تحول إلى إجراء مستمر، وأدى في الأجل الطويل، إلى تدهور حوافز التطوير في قطاع الصناعة، وأدى في النهاية إلى تدهور قدرتها التنافسية، وجعلها عرضة للاضطراب، بل والانهيار في بعض الحالات، مع توسيع نطاق تحرير التجارة الخارجية لمصر في ظل التحول نحو التحرير الاقتصادي على نطاق واسع في تسعينيات القرن العشرين، وبالذات بعد بدء تطبيق اتفاق «الغات» للتحرير التدريجي والجزئي للتجارة الدولية، في منتصف تسعينيات القرن العشرين.

ثالثاً: آثار التحول لاقتصاد السوق والعولمة وإعادة الهيكلة على الاقتصاد المصري

تزايد الفساد في القطاع العام المصري بعد وفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وبالذات بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر وانفكاك حالة التعبئة الاجتماعية، حيث لم يبنِ عبد الناصر نظاماً حقيقياً لمكافحة الفساد، واعتمد في ذلك على شخصه المعادي للفساد وعلى أجهزة تابعة للسلطة التنفيذية، وهو أمر من المستحيل أن يكافح الفساد وبخاصة بعد غياب عبد الناصر، لأن هذه المكافحة تتطلب نظاماً ديمقراطياً ينطوي على درجة عالية من الشفافية وعلى الفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتنهض المكافحة الحقيقية للفساد على أجهزة مستقلة تقدم تقاريرها للرأي العام وللقضاء المستقل مباشرة. وبدلاً من إصلاح القطاع العام ومحاسبة الفاسدين من قياداته، وتطويره كرافعة رئيسية للتنمية ولمواجهة التحديات الخارجية المتمثلة في إسرائيل كدولة معادية تقف متحفزة ومدججة بكل الأسلحة التقليدية المتقدمة وبأسلحة الدمار الشامل، على حدود مصر الشرقية، بدلاً من ذلك في بلد نام تفتقد رأسمالية القطاع الخاص فيه القدرة على المبادرة والاقتحام وقيادة التنمية، بدأ التفكير منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين في الاستجابة للمطالب والضغوط الخارجية الداعية لبيع القطاع العام المصري للقطاع الخاص المصري والأجنبي، تلك الضغوط القادمة أساساً من صندوق النقد والبنك الدوليين ومن الدول الدائنة لمصر وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. لم تكن هذه الضغوط لتكون لها أية قيمة لو كان الأداء الاقتصادي للحكومة المصرية جيداً، لكن سوء الأداء والتخبط في دوامة الديون الخارجية التي تزايدت من نحو ٢,٧ مليار دولار في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر[٣٢] حتى بلغت نحو ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٨[٣٣]، اضطر الحكومة

---

(٣٢) رمزي زكي، **بحوث في ديون مصر الخارجية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ١٤٧.

(٣٣) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠** ([د. م.]: البنك، ١٩٩٠)، ص ٢٥٠.

المصرية إلى اللجوء لصندوق النقد والبنك الدوليين والقبول بالبرنامج الذي تطرحه المؤسستان والذي يدعو إلى تقليص دور الدولة إلى أقصى حد، وتخفيض ثم إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات، وإلى بيع القطاع العام للقطاع الخاص المصري والأجنبي، وإلى تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير سعر الصرف، كملامح حاكمة لتحرير العلاقات الداخلية والخارجية للاقتصاد المصري.

وبالرغم من أن مصر لم تكن معزولة عن الاقتصاد العالمي حيث إنها تتمتع بعضوية صندوق النقد والبنك الدوليين حتى في العهد الناصري، كما إنها كانت شريكاً في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات «الغات»، إلا أن الاقتصاد المصري كان يتحرك خلف أسوار بالغة الارتفاع من الحماية الجمركية الدائمة. وبالرغم من أهمية الحماية الجمركية في إعطاء الفرصة للصناعات الناشئة كي تقف على دعائم صلبة وتتمكن من المنافسة في الأسواق المفتوحة، إلا أن الحماية الجمركية وغير الجمركية إذا استمرت لآجال طويلة تؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للصناعات المحمية لوقت طويل، ما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق المفتوحة، وهو ما ظهر جلياً بعد توقيع مصر على اتفاق «غات» لتحرير التجارة الدولية، وبعد بدء تطبيق الالتزامات المصرية طبقاً لهذه الاتفاقية، وبعد بدء تطبيق الاتفاقيات الأخرى التي عقدت في إطار منظمة التجارة العالمية، حيث تضرر الكثير من الصناعات مثل الجرارات والسيارات والأجهزة الكهربائية والملابس الجاهزة وغيرها من الصناعات، وتحول قسم مهم من «الصناعة» إلى التجميع دون المشاركة بعمليات حيوية في الصناعة. والحقيقة أن هذا التردي ناتج عن ضعف القدرة التنافسية وعن ضعف كفاءة الرأسمالية البيروقراطية الحاكمة وفسادها، وضعف قدرات الرأسمالية التقليدية التي جاء قسم مهم منها من عالم الاقتصاد الأسود محملاً بثقافة الخبطة واستغلال المستهلك بشكل شرس، يؤدي إلى تضييق السوق ودفعه نحو الركود. وترتيباً على ذلك فإن العولمة الاقتصادية أياً كانت عيوبها ومشاكلها كعولمة انتقائية تعبر بالأساس عن مصالح صانعيها وعن النموذج الاقتصادي لهم بغض النظر عن ملائمة ذلك للبلدان النامية، ليست هي المسؤولة عن الآثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد المصري بسبب تحرير التجارة الدولية كتجلٍ رئيسي للعولمة، وإنما المسؤول عن ذلك هو ضعف كفاءة وفساد الرأسمالية المصرية بشقيها البيروقراطي الحاكم والتقليدي المشارك في الهيمنة المالية والسياسية.

وبالرغم من أن الاقتصادات الداخلة ضمن عملية عولمة الاقتصاد، تسهم بالغالبية الساحقة من الناتج والتجارة الدولية في السلع والخدمات، إلا أن ذلك لا يعني أن الشروط الراهنة للعولمة الاقتصادية عادلة أو ملائمة لظروف ومصالح كل

الدول الداخلة فيها، وهو ما يستدعي جهداً فكرياً وعملياً لإعادة التفاوض حول شروط العولمة والعمل على تعديلها أو حتى رفض بعض جوانبها ذات الطابع الأيديولوجي المتعسف، الذي لا يراعي خصوصية الظروف التي تمر بها كل دولة مثل النموذج الاقتصادي الذي يجري ترويجه والقائم على تقليص دور الدولة في الاقتصاد إلى أقصى حد يقترب بها من نموذج الدولة الحارسة المعنية بشؤون الدفاع والأمن وضمان التزام الأفراد بتعاقداتهم، بالرغم من أن الدولة كان لها دور بارز في دفع التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدول المتقدمة نفسها وبالذات عندما كانت تعبر عن قوى تقدمية بالمعنى التاريخي في هذه البلدان، أو حتى عندما تعبر عن إدراك واعٍ لمتطلبات الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، سواء كانت تلك المتطلباتُ تعني التدخل مباشرة في الاقتصاد أو التدخل بشكل قوي عبر السياسات المالية والنقدية وسياسة التحويلات الاجتماعية.

وعندما طرحت فكرة الخصخصة لنزع الأساس الاقتصادي المملوك للدولة/ كآلية رئيسية لتقليص دورها القائم فعلياً في الاقتصاد، تمت الإشارة من قبل الحكومة إلى أن المستهدف بالخصخصة هو الشركات العامة الخاسرة باعتبار أن الخسارة تنم عن سوء الإدارة العامة، وبالتالي فإن بيعها للقطاع الخاص الساعي إلى تحقيق أقصى ربح، يمكن أن يحولها إلى شركات رابحة. وكان هذا التصور للخصخصة وسيلة لحشد التأييد العام لفكرة الخصخصة. ومضت سنوات قبل أن يتم تحويل الفكرة إلى واقع عملي. وعندما بدأ التطبيق، لم يطرح للبيع سوى أفضل الشركات الرابحة، وتم تناسي ما طرح في البداية عن بيع الشركات الخاسرة عندما كان الهدف هو إقناع المواطنين بالفكرة التي لم تناقش سوى بشكل دعائي، استغل المناخ العالمي المؤاتي بعد موجة الخصخصة في بريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وانهيار نظامه القديم.

باختصار خضعت مصر الشعب والنخبة الثقافية عند تطبيق برنامج الخصخصة لابتزاز الحالة العالمية وخاصة أن هذا الابتزاز تم عبر مواقف الدول الدائنة لمصر، وعبر صندوق النقد الدولي الذي أصبح أهم أدواره هو أنه يعمل كوكيل للدول الدائنة في مواجهة الدول المدينة والمتعثرة مثل مصر في ظل نظامها الحاكم الضعيف الكفاءة اقتصادياً والمفعم بالفساد. وقد ساهمت كل هذه الظروف والملابسات في سيادة منطق أيديولوجي متعسف في تناول القضية.

وفي ظل حقيقة أن الدور الاقتصادي المباشر للدولة كمنتج ومالك لشركات القطاع العام، نشأ في غالبية الأحوال نتيجة لعجز القطاع الخاص عن تنفيذ الاستثمارات الضرورية لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة

للمواطنين، وسد فجوة التخلف عن الاقتصادات المتقدمة وبناء أسس اقتصاد قادر على التفاعل مع الاقتصاد الدولي من موقع قوي، فإن تخلي الدولة عن هذا القطاع العام، يمكن أن يعيد الاقتصاد النامي إلى حالة الجمود إذا لم يقم القطاع الخاص باستخدام أرباح المشروعات التي تنتقل ملكيتها إليه في تمويل إقامة استثمارات إنتاجية جديدة في المجالات الأكثر تطوراً تكنولوجياً، والتي من شأنها تطوير الاقتصاد بصفة عامة، وفي مجال إنتاج السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية التي يحتاجها المجتمع، أو القادرة على اقتحام الأسواق الدولية بقدرة تنافسية عالية.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الخصخصة تؤدي بطبيعتها إلى قطع الطريق على تنفيذ استثمارات خاصة جديدة، حيث إن الأموال التي يدفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام، هي في النهاية أموال كانت ستتحول كلياً أو جزئياً لبناء استثمارات جديدة، فتحولت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعلياً، ما يعني دفع الاقتصاد إلى حالة من الجمود وربما الركود، إلا إذا قامت الدولة باستخدام حصيلة الخصخصة في بناء مشروعات إنتاجية جديدة حتى ولو كانت ستبيعها للقطاع الخاص في المستقبل، لكن قيام الدولة ببناء مشروعات إنتاجية جديدة من حصيلة الخصخصة، يتناقض مع فلسفة تقليص الدور الاقتصادي المباشر للدولة الذي يقف وراء عملية الخصخصة، وبذلك فإنه يكون من المرجح أن تخلق الخصخصة ميلاً ركودياً في الاقتصاد في الأجل القصير على الأقل.

كما إن الخصخصة التي تتضمن مبرراتها لبيع القطاع العام أنه مركز للفساد الحكومي، قد تكون مناسبة لعمليات فساد تفوق كل ما عداها من فساد، وبالتالي فإنها قد تؤدي إلى حدوث نقلة في الفساد من مجرد وجود عمليات فساد في الاقتصاد إلى أن يصبح طابعاً للاقتصاد، إذا تمت هذه الخصخصة في غياب الرقابة الصارمة من الأجهزة الرقابية في الدولة، وإذا تمت في غياب الرقابة الشعبية عليها من ممثلي الشعب، وهذه الرقابة الشعبية لا يمكن أن تتحقق إلا في نظام ديمقراطي حقيقي. والواقع أن علمية الخصخصة أدت في كل مكان تقريباً، من مصر إلى ألمانيا، إلى ظهور عمليات فساد كبيرة تتفاوت حدتها من بلد إلى آخر.

وقد قامت الحكومة المصرية منذ بدء برنامج الخصخصة وحتى آب/ أغسطس عام ٢٠٠٥ ببيع عدد ضخم من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تملكها المحليات، كما تم بيع ٢٢٨ شركة من شركات القطاع العام، فضلاً عن ٣٨ مصنعاً تم بيعها أو تأجيرها. وقد بلغت قيمة الشركات الحكومية التي تم بيعها في إطار برنامج الخصخصة منذ بدئه حتى آب/ أغسطس عام ٢٠٠٥، نحو ٢٦٣١٩ مليون جنيه مصري، أي نحو ٦,٥ مليارات دولار، إذا أخذنا في الاعتبار أسعار الدولار

مقابل الجنيه في أوقات بيع الشركات المختلفة، وهو ثمن بخس للغاية. وقد انطوت عملية الخصخصة على فساد مروع يجعلها النهب الأكبر للشعب المصري في العصر الحديث، وهو ما يمكن أن يتضح من عرض نموذجين فقط للفساد في عمليات الخصخصة الفاسدة إجمالاً:

١ ـ صفقة البيبسي كولا

تعد صفقة بيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسي كولا المصرية) واحدة من أهم وأكبر صفقات خصخصة الشركات المصرية العامة. وتبدأ صفقة بيع «بيبسي كولا المصرية» بصدور تكليف من الحكومة المصرية في ٣ شباط/ فبراير ١٩٩٣ لبيع الشركة وتوسيع قاعدة مالكيها. وقد تولى مكتب الخبرة الأمريكي «كوبر أند ليراند» تقييم أصول الشركة وقدرها بنحو ٧٦ مليون جنيه مصري، لكن الشركة القابضة للصناعات الغذائية رأت أن السعر الذي قدره المكتب الأمريكي لأصول الشركة أقل مما ينبغي، ما جعلها ترفض نتائج التقييم التي أعدها المكتب المذكور، وتطلب إعادة التقييم مرة أخرى مع التأكيد على أن بيع الشركة سوف يتم للشركة أو المستثمرين الذين يعرضون أعلى سعر وأفضل شروط.

ونظراً إلى أن الشركة تملك قطعة أرض كبيرة في شارع مصطفى كامل في الإسكندرية، فإن سعر تقييم الشركة ارتفع لدى إدخال قيمة هذه الأرض في الحسبان كأرض يمكن استخدامها في أي غرض وليس كأرض مستخدمة في غرض معين لا يمكن تغييره.

ولدى إعادة تقييم أصول شركة بيبسي كولا المصرية، تم تقدير أقصى قيمة سوقية لها عند ١٤٠ مليون جنيه مصري وذلك من خلال المكتب الاستشاري للشركة القابضة للصناعات الغذائية، حيث أوصى المكتب بأن تكون قيمة بيع شركة بيبسي كولا المصرية بما يتراوح بين ١٠٠ و١٤٠ مليون جنيه مصري، علماً بأن شركة بيبسي كولا المصرية تملك ٨ مصانع لتعبئة الزجاجات، و١٨ خطاً إنتاجياً بطاقة خمسين مليون صندوق فضلاً عن أسطولها الضخم من سيارات النقل الذي يقوم بتوزيع المنتجات في جميع أنحاء مصر، كما كان حجم المبيعات السنوية للشركة يتراوح بين ٧٠ و٨٠ مليون جنيه مصري بأسعار عام ١٩٩٣. وقد تولى بنك القاهرة عملية ترويج وبيع شركة بيبسي كولا المصرية. وقد كلف رجل الأعمال المصري محمد نصير وشركاؤه الراغبون في شراء الشركة والمتمثلون في شركة بقشان السعودية وشركة بيبسي كولا العالمية، إحدى الشركات «المتخصصة»، بتقييم أصول الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات المعروفة بشركة بيبسي كولا المصرية. وقد قدرت تلك الشركة قيمة

أصول شركة بيبسي كولا المصرية بنحو ٥٦ مليون جنيه مصري في البداية تم رفعها إلى ٧٤ مليون جنيه مصري بعد ذلك. ومع وجود عرض من شركة مصروب المصرية بلغت قيمته ١٠٣ ملايين جنيه مصري ويشتمل على ٢٣ مليون جنيه قيمة أرض متنازع عليها، قام رجل الأعمال المصري محمد نصير وشركاؤه برفع سعر تقييم شركة بيبسي كولا المصرية إلى ١٢٩ مليون جنيه مصري[٣٤].

وبالمفاضلة بين العرضين، تم اختيار عرض رجل الأعمال المصري محمد نصير وشركائه محمد بقشان (سعودي) وشركة بيبسي كولا العالمية، تطبيقاً لمبدأ البيع لمن يتقدم بأعلى سعر وأفضل شروط. ومع استقرار الشركة المصرية القابضة للصناعات الغذائية على عرض رجل الأعمال المصري محمد نصير وشركائه لشراء شركة بيبسي كولا المصرية، بدأت الشركة المصرية القابضة التفاوض مع المشترين لزيادة قيمة عرضهم لشراء الشركة المصرية، وقد استمرت تلك المفاوضات مدة أربعة أشهر انتهت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ بتوقيع الاتفاق المبدئي لبيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات ـ بيبسي كولا المصرية ـ إلى شركة «الكان» المصرية ـ محمد نصير ـ وشركة بيبسي كولا العالمية وشركة بقشان السعودية، وتم توقيع عقد البيع في نيسان/ أبريل ١٩٩٤ بقيمة ١٥٧,٦ مليون جنيه مصري مع شرط أن يقوم المشترون باستثمار ١٨٠ مليون جنيه مصري خلال السنوات الخمس التي تلي عملية نقل الملكية إليهم.

وقد توزعت الشركة المصرية بين المشترين على النحو التالي: شركة «الكان» المصرية ـ محمد نصير ـ ٤٩ في المئة، شركة بقشان السعودية ٤٩ في المئة، شركة بيبسي كولا العالمية ٢ في المئة، مع احتفاظ رجل الأعمال المصري محمد نصير بحق الإدارة ومن بعده ابنه. وقد تضمنت شروط بيع شركة بيبسي كولا المصرية أن يتم تمليك ١٠ في المئة من الأسهم للعاملين بالشركة وطرح ٣٠ في المئة من الأسهم للمستثمرين في سوق الأسهم خلال عامين من شرائها. كذلك تضمنت الشروط أن يحتفظ اتحاد المشترين بكل العاملين بشركة بيبسي كولا المصرية لمدة ٣ سنوات على الأقل بعد انتقال ملكية الشركة إليهم. وكان عدد العمال في الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات المعروفة بشركة بيبسي كولا المصرية يبلغ ٤١٦٠ عاملاً عند بيعها من الحكومة المصرية إلى اتحاد المشترين في نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وفي آب/ أغسطس ١٩٩٤ انتهت مصلحة الشركات المصرية من إجراءات خصخصة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات صاحبة امتياز تعبئة بيبسي كولا العالمية في مصر ـ بيبسي كولا

---

(٣٤) أحمد السيد النجار، **الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، [د. ت.])، ص ١٥٠ ـ ١٥٢.

المصرية ـ ، وتم تحويلها من مظلة القانون رقم ٢٠٣ لقطاع الأعمال العام، إلى القانون رقم ٥٩ الخاص بالشركات المساهمة.

وفى عام ١٩٩٩ أعلنت شركة بيبسي كولا أنها اشترت حصة تبلغ ٧٧ في المئة من الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسي كولا المصرية) وبلغ حجم الصفقة ٤٠٠ مليون دولار[٣٥]. أي إن قيمة صفقة بيع ٧٧ في المئة من الشركة قد بلغت نحو ١٤٠٠ مليون جنيه طبقاً لسعر الصرف عام ١٩٩٩، بما يعني أن السعر الإجمالي للشركة يوازي نحو ١٨٢٠ مليون جنيه أي قرابة ١١,٦ ضعف سعر بيعها من الحكومة للمشترين، ما يشكل دليلاً قاطعاً على أن الصفقة لم تكن عادلة أو نظيفة.

وقد تعرضت هذه الصفقة لانتقادات حادة، حيث أعلن الرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسي كولا المصرية) أن مصنعي المنيا وبورسعيد قدرا بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه، فكيف تباع ٨ مصانع بها ١٨ خطاً إنتاجياً وأسطولاً لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط؟![٣٦].

٢ ـ صفقة بيع شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية)

تعتبر هذه الصفقة علامة مميزة على الفساد الذي يمكن أن يكتنف عملية الخصخصة. وتبلغ المساحة المقامة عليها الشركة ٣١ فداناً أي ١٣٠,٢ ألف متر مربع، وتقع الشركة في منطقة منيل شيحة على النيل مباشرة قبالة حي المعادى على الضفة المقابلة من النيل.وقد قدمت خمسة عروض لشراء هذه الشركة عند عرضها للبيع، وكل العروض قدمت من شركات أجنبية تنتمي إلى الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان. وكانت الشركة قبل خصخصتها تضم ١١٠٠ عامل، وكانت تنتج أوعية الضغط من طن واحد إلى ١٢ طناً وبسعات تصل إلى ١٣٠٠ طن بخار في الساعة، ومراجل توليد الكهرباء وأوعية غازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب وتحلية مياه البحر وغيرها من المنتجات. وكانت الشركة تحقق أرباحاً حتى العام المالي ١٩٩١، قبل أن تدخلها الحكومة في توسعات استثمارية حولتها إلى شركة مديونة وخاسرة قبل أن يتم بيعها. ومن المرجح أن تكون عملية دفع هذه الشركة إلى هاوية الديون والخسارة عملاً حكومياً وبيروقراطياً متعمداً لتبرير بيعها، لأنه ليس هناك أي منطق في دخول شركة سيتم بيعها في استثمارات جديدة توقعها في أزمة مديونية. لكن «تخسير» الشركات الرابحة والمهمة هو سلوك تلجأ إليه الجهات المسؤولة عن خصخصة القطاع

---

(٣٥) **الأهرام**، ٥/ ٢/ ١٩٩٩.

(٣٦) **الأحرار**، ١/ ١/ ١٩٩٥.

العام في العديد من البلدان النامية، لتبرير بيع شركات استراتيجية تقوم بدور حيوي في الاقتصاد في مواجهة المعارضين لهذا البيع. وللعلم فإن الشركة قبل خصخصتها كانت تتبع الشركة القابضة للصناعات الهندسية التي كان يرأس مجلس إدارتها عبد الوهاب الحباك الذي يعد أحد رموز الفساد في مصر والذي حوكم بعد ذلك بعد أن أدت خلافات عائلية خاصة بعلاقته بزوجته إلى كشف جانب من فساده.

وقد أسندت عملية تقييم ثمن الشركة إلى بيت خبرة أمريكي يتبع شركة «بكتل» العقارية العملاقة. وتم تقدير ثمن الشركة من قبل بيت الخبرة المذكور بما يتراوح بين ١٦ و٢٤ مليون دولار، وهو سعر يقل كثيراً عن سعر الأرض المقامة عليها الشركة لو تم تقييمها كأرض بناء كان سعرها وحده يزيد عن ٣٠٠ مليون جنيه أي نحو ٩٠ مليون دولار. وهذا يؤكد أن بيت الخبرة الأمريكي «بكتل» وضع تقديره المتدني لسعر الشركة لصالح المشترين المحتملين وعلى رأسهم الشركة الأمريكية التي تقدمت بعرض لشراء الشركة المصرية.

وبالرغم من احتجاجات عمال الشركة على طرحها للخصخصة، إلا أن عملية الخصخصة مضت قدماً. وفي ١٣/ ١٢/ ١٩٩٤ قام مجلس إدارة الشركة بالحصول على موافقة الجمعية العامة لشركة الصناعات الهندسية ببيع الأصول الثابتة للشركة بمبلغ ١١ مليون دولار، وبيع المخزون بمبلغ ٦ ملايين دولار بحيث تصبح القيمة الإجمالية للشركة ومخزونها ١٧ مليون دولار. وتم البيع إلى شركة أمريكية ـ كندية هي شركة «بابكو أند ويلكوكس» دون التزام الشركة المشترية بسداد الديون والضرائب المستحقة على شركة النصر للغلايات. وبعد حسم هذه المستحقات، أصبح المتبقي من ثمن الشركة نحو ٢,٥ مليون جنيه مصري، أي أقل من ثلاثة أرباع مليون دولار. وبعد عملية البيع تم إسناد عملية محطة كهرباء الكريمات بالأمر المباشر بقيمة ٦٠٠ مليون دولار إلى الشركة الأمريكية ـ الكندية المشترية لشركة المراجل البخارية المصرية[٣٧].

وللعلم فإنه كان هناك عرض أفضل يقضي بشراء الشركة والالتزام بسداد ديونها والضرائب المستحقة عليها مع دفع عشرة ملايين دولار، أي ما يوازي ٣٣,٥ مليون جنيه مصري، لكن المسؤولين عن خصخصة الشركة اختاروا العرض الأسوأ في تجسيد فج للفساد وإهدار المال العام. ولأن الفساد اتخذ أبعاداً درامية في هذه الصفقة، فإن الأمر انتهى بإيقاف إنتاج الغلايات العملاقة التي تعتمد عليها محطات الكهرباء، فقد وجدت الشركة الأمريكية ـ الكندية التي اشترت الشركة، أن مصلحتها تقتضي

---

(٣٧) «برنامج الخصخصة.. إنجاز أم كارثة،» **الأهرام**، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٠.

أن تشتري مصر المراجل البخارية من الخارج بدلاً من إنتاجها محلياً، أما العمالة فإن صفقة البيع لم تضمن حمايتها إلا لثلاثة أعوام. وبذلك كسبت الشركة المشترية السوق المصرية وأرض الشركة ودمرت واحدة من أهم الصناعات الوطنية.

خاتمـــة

من الصعب وغير العلمي أن نتحدث عن تجربة اقتصادية اشتراكية في مصر، فالفترة الناصرية شهدت هيمنة رأسمالية الدولة التي قامت بدور ثوري في تطوير الاقتصاد المصري في مختلف القطاعات وتطوير علاقات الإنتاج فيه، ولم تشهد انتشاراً مؤثراً للفساد في العهد الناصري بسبب حالة التعبئة وعداء عبد الناصر للفساد، بالرغم من أنه ارتكب خطأً جسيماً ببناء نظام ديكتاتوري بوليسي وبعدم تأسيس أي أجهزة مستقلة لمكافحة الفساد، لأن غياب الديمقراطية والأجهزة المستقلة لمكافحة الفساد، جعل انفجار الفساد مسألة وقت، وهو ما حدث بعد وفاة عبد الناصر وانفكاك حالة التعبئة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وسرعان ما تحللت رأسمالية الدولة إلى رأسمالية بيروقراطية تعمل على الأصل العام لمصلحتها الخاصة، وتحولت مع الزمن إلى جماعة مغلقة يتم توارث المناصب العليا بين الأقارب والمحاسيب فيها، وأسست نظاماً للفساد من خلال العمولات الرسمية والمدفوعات المقننة لقمم الجهاز البيروقراطي والأمني والعسكري، ولقيادات القطاع العام والهيئات الاقتصادية، وأيضاً من خلال ما يسمى بالهدايا وهي رشى تبلغ قيمتها عدة مليارات من الجنيهات تتبادلها قيادات البيروقراطية المصرية بكل تصنيفاتها على حساب المؤسسات العامة التي تقبع على رأسها، وذلك في نهاية كل عام بمناسبة احتفالات رأس السنة. كما إنّ تراكم الثروات لدى البيروقراطية الحاكمة، جعلها تفتح المجال أمام عودة الرأسمالية التقليدية، كما إنّ فسادها وضعف كفاءتها وسوء أدائها الاقتصادي، جعلها تنزلق إلى هوة المديونية الثقيلة وتقبل بكل شروط الدول الرأسمالية الكبرى الدائنة لها، وصندوق النقد الدولي الذي يعمل كوكيل لها في مواجهة الدول المدينة. وترتيباً على ذلك، طبقت الحكومة المصرية برنامج تحرير العلاقات الداخلية والخارجية للاقتصاد المصري، ونفذت برنامجاً واسع النطاق لخصخصة المؤسسات العامة، كما وقعت على اتفاقية «غات» لتحرير التجارة السلعية والخدمية، وأصبحت عضواً في منظمة التجارة العالمية لدى تأسيسها، ووقعت على الاتفاقيات التي عقدت تحت مظلتها لتحرير تجارة الخدمات المالية والتأمينية والاتصالات. وقد أثر كل ذلك على أداء الاقتصاد المصري.

والحقيقة أن أفضل طريقة لقياس تأثير تغير السياسات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق والدخول في اتفاقيات تحرير التجارة السلعية والخدمية كأبرز تجليات العولمة

الاقتصادية، على المكانة الإقليمية والعالمية للاقتصاد المصري، هي مقارنة التطور الذي أحرزه بالتطورات التي أحرزتها الاقتصادات الأخرى. وعند إجراء هذه المقارنة يتبدى حجم الكارثة التي تعرضت لها مكانة الاقتصاد المصري، ففي عام ١٩٦٥ في ذروة العهد الناصري كان الناتج المحلي الإجمالي المصري يوازي نحو ١٧٠ في المئة من نظيره الكوري الجنوبي، ونحو ١٧٧ في المئة من نظيره الماليزي، ونحو ١٢٥,٨ في المئة من نظيره التايلندي، ونحو ٥١٠ في المئة من نظيره التونسي، ونحو ١٩٦ في المئة من نظيره المغربي[٣٨]، ثم انخفض بصورة درامية ومتتالية خلال سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، بحيث أصبح في عام ٢٠٠٣ يشكل نحو ١١,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الكوري، ونحو ٦٥,٢ في المئة من نظيره الماليزي، ونحو ٤٧,١ في المئة من نظيره التايلاندي، ونحو ٢٦٨,٩ في المئة من نظيره التونسي، ونحو ١٥٤,٥ في المئة من نظيره المغربي[٣٩].

وقد أدى هذا إلى تحويل مصر من عملاق اقتصادي بالمقارنة مع دول كبيرة في العالم النامي مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند في عام ١٩٦٥، إلى قزم اقتصادي بالمقارنة بهذه الدول في الوقت الراهن، نتيجة ضعف الأداء الاقتصادي والانفجار السرطاني للفساد في مصر منذ منتصف السبعينيات حتى الآن.

أما معدل النمو الاقتصادي فإنه تراجع بشدة، وبلغ متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة نحو ٤,١ في المئة وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، مقارنة بنحو ٦,٨ في المئة سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٠ وفقاً لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم (١٩٩٠). أما بالنسبة إلى البطالة فإنها ارتفعت طبقاً للبيانات الحكومية لتبلغ نحو ١٠ في المئة في العام المالي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. وإن كانت هذه البيانات مبنية على أساس أن قوة العمل المصرية بلغت نحو ٢٠,٧ مليوناً في العام المالي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، في حين أن بيانات البنك الدولي في تقريره السنوي مؤشرات التنمية في العالم (٢٠٠٥)، تشير إلى أن تعداد قوة العمل المصرية بلغ نحو ٢٦,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٣، ما يعني أن الفارق بين التقديرين بلغ ٦ ملايين شخص، وإذا أضفناهم إلى عدد العاطلين وفقاً للبيانات الحكومية، فإن الرقم يرتفع إلى ٨ ملايين عاطل ويرتفع معدل البطالة إلى ٣٠ في المئة تقريباً.

(٣٨) جمعت هذه البيانات وحسبت من: IMF, *International Financial Statistics Yearbook 1990.*

(٣٩) جمعت هذه البيانات وحسبت من: International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics Yearbook 2004* ([Washington, DC]: IMF, 2004).

أما معدلات الادخار فإنها تدور وفقاً للبيانات الرسمية المنشورة في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، حول رقم ١٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي حتى بعد إضافة تحويلات العاملين في الخارج. أما معدلات الاستثمار فإنها تدور حول مستوى ١٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي معدلات متدنية للغاية ليس من شأنها أن تشكل أساساً لبناء نهضة اقتصادية أو حتى نمواً متوسطاً، لأن أقصى ما يمكنها تحقيقه هو نمو بطيء. أما الديون الخارجية فقد تزايدت من ٢,٧ مليار دولار في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ كما أوردنا في موضع سابق لتبلغ نحو ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٩، قبل أن يتم تخفيضها بصورة كبيرة مقابل الموقف الحكومي المصري الداعم للتحالف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية، وأيضاً مقابل الموافقة على تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي لتحرير الاقتصاد المصري وتقليص دور الدولة فيه. وقد تراجعت هذه الديون حتى بلغت نحو ٢٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١، لكنها عادت إلى التزايد حتى بلغت ٣١,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ وفقاً لبيانات البنك الدولي. أما الدين العام المحلي، فإنه ارتفع إلى ٥١٠,٨ مليارات جنيه بما يتجاوز ٩١,٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المصري، وما يتعدى كل حدود الأمان بما ينطوي على مخاطر عودة الاضطراب المالي وانفجار التضخم.

أما العجز التجاري المصري فقد بلغ ١١٩٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٤ بحسب بيانات صندوق النقد الدولي(٤٠)، علماً بأنه بلغ ٢٤ مليون دولار عام ١٩٧٠، ونحو ١٨١٤ مليون دولار عام ١٩٨٠، ونحو ٨٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥، بحسب أعداد سابقة من المرجع السابق ذكره.

ويمكن القول إجمالاً إن عملية التحول نحو اقتصاد السوق في ظل نظام اقتصادي ضعيف الكفاءة ومفعم بالفساد، وفي ظل نظام سياسي يقاوم إرادة التحول الديمقراطي في مصر، قد أدت في النهاية إلى المزيد من انتشار الفساد وإهدار ما بنته الأجيال والحكومات السابقة من خلال عملية الخصخصة الفاسدة كلية، وأدت إلى ضعف معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي، وإلى تفاقم أزمات البطالة والديون الخارجية والداخلية. وكل هذا يؤكد أن مصر بحاجة إلى نموذج اقتصادي جديد مغاير لنموذج التحرير المطلق للاقتصاد، وما ينطوي عليه من تقليص دور الدولة إلى أقصى حد والاقتراب أو الوصول بها إلى مستوى الدولة الحارسة لصالح إطلاق المجال أمام القطاع الخاص ومنحه الإعفاءات الضريبية والامتيازات المختلفة، حيث ينطوي هذا النموذج على احتمال كبير لتعريض الاقتصاد المحلي لاضطرابات

---

(٤٠) IMF, *Direction of Trade Statistics. Yearbook*, p. 4.

مالية واقتصادية في الداخل نتيجة سعي الرأسمالية المحلية وراء أقصى ربح، من دون أن تلقي بالاً للاعتبارات الاجتماعية أو للمصلحة الاقتصادية العامة، وبخاصة إذا كان تكوينها التاريخي يتسم بالهشاشة وبضعف القدرات الاقتحامية وبانتشار الفساد في مختلف روافدها الراهنة كما هو الحال في مصر، وينطوي أيضاً على تعريض الاقتصاد المحلي لعواصف عاتية مصدرها المضاربون الأجانب الذين تم فتح الاقتصاد المحلي أمامهم، حيث لا يعنيهم سوى تحقيق الربح.

وإذا كانت هناك من عيوب لنظام الاقتصاد الحر بمعناه الكلاسيكي، حتى في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، فإن عيوب تطبيقه تتضاعف في البلدان النامية والفقيرة حيث ينتشر الفقر والجهل والمرض والبطالة، وتكون هناك حاجة إلى تعبئة طاقات المجتمع لتجاوز كل ذلك من خلال دور فاعل للدولة. كما إنّ عيوب تطبيقه في الدول النامية تتضاعف في ظل ضعف القدرة الاقتحامية للطبقات الرأسمالية فيها، التي يفضل جانب كبير منها العمل في التجارة الخارجية والعمل كوكلاء لشركات أجنبية أو في تجميع منتجاتها محلياً أو في التجارة الداخلية أو في المضاربة بمختلف أشكالها ومجالاتها، ويضعف أو حتى ينعدم لديها الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، وتنتشر داخلها ثقافة الخبطة بالذات لدى القادمين من عالم الاقتصاد الأسود، هذه الثقافة لا يمكن أن تشكل أساساً لتحقيق أي نمو متواصل أو تنمية متعددة الجوانب تفضي إلى بناء اقتصاد قوي ومجتمع حديث ومتطور. لذلك فإن النموذج الكينزي القائم على الدولة المتدخلة في الاقتصاد مع فتح كل المجالات للقطاع الخاص وبناء حضانة وطنية للمشروعات الصغيرة، يبدو حداً أدنى لدور الدولة في البلدان النامية والفقيرة، شرط أن تكون هناك رقابة شعبية فعالة على النشاط الاقتصادي للدولة حتى لا يصبح القطاع العام مرتعاً للفساد، وحتى لا يتحول الإنفاق العام الجاري إلى مجال للفساد أيضاً، وهذه الرقابة لا يمكن أن تتحقق إلا في النظم الديمقراطية الكاملة التي تتسم بالشفافية والتوازن بين السلطات والفصل بينها، وتوافر القدرة على المساءلة لكل رموز السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية.

وينبغي أن تتعامل مصر مع قضية دور الدولة في الاقتصاد على ضوء ظروفها الخاصة دون الخضوع لأي ابتزاز من الدول الصناعية المتقدمة، والمؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها تلك الدول التي اعتبرت دعوتها إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد نموذجاً عالمياً يجب أن يحتذى، من دون النظر إلى الظروف الخاصة لأي دولة.

تعقيب

محمد السيد سعيد(*)

أود أن أركز تعقيبي على مفهوم الرفاه، ونقد السياسة الاجتماعية في مصر، سواءً في ظل عبد ناصر أو السادات/ مبارك. وما أتطلع إليه هو مفهوم يصلح للقرن الحادي والعشرين، وهو أمر يدعونا إلى التركيز على المستقبل.

الواقع أن نظام الرئيسين السادات ومبارك لم يشهد انهياراً لنظم الرفاه التي تأسست في ظل الرئيس عبد الناصر. بل على النقيض، لقد توسع الإنفاق على معظم البرامج التي وضعت أثناء حياة الرئيس ناصر بقصد تخفيف الفقر وتضييق الفجوة بين الطبقات، فالرئيس السادات أضاف معاش السادات الذي كانت له قيمة كبيرة بين فقراء الريف الذين ليس لهم عمل محدد. وأضاف الرئيس مبارك توسعاً مذهلاً في نظام التأمين الصحي لطلاب المدارس. ولا يزال التعليم مجانياً في مصر حتى بعد مرور أكثر من خمسة وثلاثين عاماً من وفاة الرئيس ناصر، كما إنّ نظام تدعيم أسعار السلع الغذائية لا يزال قائماً على الأقل بالنسبة إلى رغيف الخبز والسكر والزيوت الشعبية، إلخ. ويمكن القول إن التشغيل في الحكومة استمر في التوسع، بل ولا يزال يتم استخدام الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة كقاعدة تشغيل تستهدف تخفيف البطالة، أو توزيع الدخل.

ليست المشكلة الحقيقية أن نظم الرفاه الناصرية انهارت، فهي حتى الآن قائمة وتكلف الموازنة العامة تكلفة باهظة. المشكلة هي أن النظام الاقتصادي والاجتماعي تحول بصورة حاسمة إلى نوع من البطالة الخارقة، أي أنه لا يعمل، بل صار في الجوهر نظاماً لدعم البطالة الشاملة وعملية النهب المنظمة والفوضوية

(*) نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

للاقتصاد. إننا نعيش تجربة نظام نهبي، لا يعمل حقيقة ولا يمكنه أن يعمل، لأنه لانظام، ولأنه يقوم على «تعويم» انعدام الكفاءة، والتواطؤ العام على تواضع المستوى الذي يصل أحياناً إلى الخراب: خراب الذمة، وخراب الأنظمة أو الفوضى الشاملة.

لدينا بطالة شاملة لأن أحداً في الحقيقة لا يعمل، ولا يحاسب أحد أحداً مهما بلغ التدهور وسوء الأداء، طالما أن المؤسسات المعنية لم تنهر رسمياً، والناس لا يزالون يذهبون إلى مواقع عمل ليس فيها عمل إلا بأدنى المعايير والمستويات. الفساد هائل بالفعل، وهو كبير وصغير، بل ويجبر الناس بمعنى ما على الفساد، لأن لا أحد يتابع ولا أحد يهتم بأن يتابع المتابعات، حتى يقوم بإجراءات محددة لوقف التسيب والتدهور والفوضى والفساد بالطبع. إن لدينا دولة أو نظام دولة يرعى الفساد ويحميه، بل نظام دولة يقوم في الواقع على تقنية «الحكم بالفساد».

هنا تقوم نظم الرفاه بدور محدد، هو التعويم السياسي لدولة أو اقتصاد النهب، وأيضاً تعويم الانتقال إلى نظام يقال إنه يقوم على قوى السوق، بينما هو في الواقع يقوم في جانب كبير منه على تعطيل قوانين السوق، وضمان هيمنة قوى الفساد والنهب العام. ما أعنيه هو أن نظم الرفاه التي تأسست في ظل عبد الناصر صار لها وظيفة أخرى تماماً، هي تأمين النظام السياسي ضد الغضب الجماهيري، برشوة الفئات الأكثر فقراً، بقدر معلوم من الإنفاق العام، حتى لا يحدث انفجار كبير قد يقطع الطريق على ما يدعى أنه لبرلة الاقتصاد أو الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتأمين نظام النهب العام، بكل ما ينطوي عليه في الحقيقة من فوضى.

منذ انفجار ثورة الجياع في ١٨و١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ احتجاجاً على تدابير رفع الأسعار بالارتباط مع محاولة إنهاء نظام دعم السلع الاستهلاكية الأساسية، لم يجرؤ نظام الرئيسين السادات ومبارك على معاودة الكرة، وكلما بدأ حديث ما عن ترشيد الإنفاق العام، استدعت الهياكل البوليسية شبح ١٨و١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، وهي الأحداث التي لم تشهد لها البلاد مثيلاً منذ ثورة عام ١٩١٩، وربما لم تشهد لها البلاد مثيلاً قط في أي وقت من تاريخها الحديث. ويتم قتل أي اقتراح يقوم على فكرة تخفيض الإنفاق على دعم السلع الأساسية أو استعادة نظام ما للرسوم التعليمية.

لم تجرؤ دولة السادات ومبارك على رفع الدعم السلعي أو القضاء على نظم الرفاه

في الوقت الذي تتوسع فيه في توفير مختلف صور الدعم للطبقات العليا، وللفئات العليا من الطبقة الوسطى. ويتكلف دعم البنزين وحده ما لا يقل عن عشرين مليار جنيه، وهو ثلاثة أضعاف موازنة الدعم السلعي الموجه إلى الفقراء. ويمكن القول إن الإنفاق العام كله موجه للدعم، لأن مضمونه الإنتاجي ضئيل للغاية ٧٠ في المئة من الموازنة العامة مخصص للأجور، وثمة نسبة متفاوتة وإن ضئيلة للإنفاق الرأسمالي: الاستثمارات الجديدة. بينما يتجه الباقي إلى الإنفاق المتغير الذي لا يكاد يكفي مجرد أعمال الصيانة غير الدورية أو تشغيل برامج معينة عند أدنى مستويات الكفاءة.

وإذا كان المغزى الأساسي لبقاء نظم الرفاه في ظل حكم الرئيس مبارك هو «تعويم» و«تأمين» استمرار نظام نهبي وبالغ التدهور على مستويات مختلفة، فهل يدعونا ذلك إلى اتهام نظم الرفاه نفسها؟ أعتقد أن الإجابة لن تكون سهلة، فترتيبات الرفاه تكتسب قيمتها من الطبيعة الجوهرية للنظام الاجتماعي ـ السياسي. ولا شك في أن الانتقال من النظام الناصري إلى نظام السادات ـ مبارك حمل كل علامات الكارثة الوطنية، ولكن هذا التشخيص لا يقودنا إلى نتيجة إيجابية في ما يتعلق بالمستقبل.

إننا مسؤولون عن تطوير مفهوم جديد لدولة الرفاه، أو لأسمِّها الدولة التقدمية اجتماعياً في القرن ال الاقتصادى الحادي والعشرين. ويجب أن ننظر بروح نقدية إلى نظم الرفاه التي تأسست في النصف الثاني من القرن العشرين في أكثرية دول العالم الثالث، بل وفي أكثرية دول العالم الصناعي الرأسمالي المتقدم.

تتعرض هذه النظم لهجمة يمينية هائلة. وهذا يدعو اليسار في جميع أنحاء العالم للدفاع عن دولة الرفاه هذه. والواقع أن هذا النوع من ردود الفعل الميكانيكية ليس سليماً وليس بناء، فيجب دائماً أن نفكر بعمق في ما أدت إليه أية ممارسة، وأن نعيد تقويمها وفهمها، وتجاوزها في اتجاه تقدمي وإنساني.

أنا من بين من يقبلون بنقد ترتيبات الرفاه من حيث إنها شجعت البطالة وقللت من الحافز الضروري لتحسين أداء الطبقات الشعبية، ونقلها إلى مستويات أعلى. في الدول المتقدمة، وبخاصة في الولايات المتحدة، أدت نظم إعانات البطالة وتذاكر الطعام إلى دعم البطالة، لا إلى دعم فرص العمل. وهذا هو جوهر النقد الذي يجب أن نوجهه لنظم الرفاه التي أسستها الدولة الشعبوية في مصر الناصرية، وفى جزائر بومدين، وغيرها.

إن المفهوم الذي أدافع عنه للدولة التقدمية أو دولة الرفاه هو التنمية المستمرة

لحق العمل، ولإنتاجية العمل. حالة العمل هي القضية الجوهرية بالنسبة إلى الفكر التقدمي والإنساني الحقيقي. إن الهدف من أي ترتيب مالي يتجه للفقراء لا يجب أن يكون هو دعم البطالة وإنما دعم حق العمل والمحتوى المهاري والاجتماعي للعمل، ومن ثم إنتاجيته. ما حدث في الواقع في ظل النظام الناصري، هو ذاته ما حدث في الجزائر وسوريا والعراق في أوقات مختلفة وهو شيء غير مقبول ولا يجب أن يكون مقبولاً. بل إن ما أزعمه هو أن هذه النظم أسهمت في الفوضى والتدهور العام للتراكم الرأسمالي والبشري في المجتمعات العربية وبخاصة عندما بدأت تشعر بالأزمة المالية المستفحلة وبالحاجة للانتقال إلى اقتصاد السوق.

في حالة مصر كان التوظف نفسه يعد أداة للسياسة الاجتماعية أي منحه هدفها وهو تخفيف البطالة، وهو موقف أرقى بالطبع من التسليم أمام ظاهرة البطالة الممتدة، ولكنه لم يكن موقفاً سليماً على الإطلاق. لقد أدت تلك السياسة إلى مضاعفة الطابع الطفيلي للدولة، حيث حشدت بموظفين ليس لهم عمل حقيقي أو كان لهم عمل بالغ التدني من الناحية المهارية، وغالباً ما كان يمكن الاستغناء عنه بشيء من التحديث لأساليب العمل الحكومي. وضاعف من المشكلة أن آلية توزيع الخريجين كانت تعسفية وفوضوية وفاقدة تماماً تقريباً للكفاءة والمعنى، وتحفل الصحافة المصرية في عقد الستينيات بالنكات على ما كان يسمى وقتئذ بـ «القوى العاملة» أي الهيئة الإدارية التي كانت توزّع الخريجين على الوظائف بمختلف الهيئات الحكومية والعامة. ولم يكن هناك علاقة تذكر بين طبيعة الدراسة والقسم أو التأهيل العلمي الذي تخرج منه الناس، وطبيعة الوظائف التي وزعوا عليها. كما لم يكن هناك تدريب مسبق يذكر على أداء هذه الوظائف.

والواقع أن نظام الدعم السلعي بدأ كآلية استثنائية بدورها، ولكنه صار بعد ذلك أحد الترتيبات المقدسة، بالرغم من أنه لا يكاد يوجد من يدافع عنه من حيث المبدأ. كل ما يقال دفاعاً عنه هو أنه إما يمثل نصيب الفقراء من عملية التوزيع المتحيزة لصالح الأغنياء (يجب أن يكون لكلٍ نصيب من الكعكة)، أو أنه لا يوجد نظام أفضل. والواقع أن هذا النظام هو سبب لإهدار فظيع للموارد، وبغض النظر عما إذا كان موجهاً إلى الفقراء أو الأغنياء، فإنه لا يفيد أحداً بنهاية المطاف. وكان من الأفضل دائماً أن يتم تخصيص الأموال في تمويل استثمارات حقيقية بما يؤدي إلى زيادة الطلب الحقيقي على الوظائف مع الدخول المتولدة عن الاستثمار، وهو ما يحرك عجلة إنتاج وتوظيف حقيقية وذات معنى، ويولد دخولاً يمكنها تمويل الاستهلاك، بدلاً من تمويل الاستهلاك مباشرة على حساب فرص توليد الوظائف.

والواقع أن نظام الرفاه كله كان يجدر مراجعته، حتى في أقدس مقدساته وهو التعليم المجاني والصحة المجانية. إن الغرض من هذه النظم كان الأكثر نبلاً وعائداً من أي ترتيب رفاه آخر، ومع ذلك فإن تطبيقه الفعلي اشتمل دوماً على جوانب سلبية شديدة، فمن حيث المبدأ لا يوجد شيء اسمه مجاني، فالدولة تدفع بنهاية المطاف، وتحصل على التمويل من الضرائب أو من حصيلة بيع موارد نادرة. وإذا اتفقنا على أن الهدف الحقيقي ليس المجانية بذاتها، وإنما ضمان إنهاء أي تحيز ضد الفقراء في التعليم، فالسؤال الذي كان ولا يزال يجب الإجابة عنه هو ما إذا كان نظام للمجانية الشاملة هو الأسلم؟ الواقع أن الدولة كانت تدفع لتلاميذ وطلاب كانوا ولا يزالون قادرين على الدفع. وكان من الضروري أن تدفع الدولة بنفسها أو عبر هيئات عامة أو خاصة للفقراء، بينما يدفع المقتدرون بأنفسهم حتى يمكن تمويل التنمية المستمرة لمنظومة التعليم بدلاً من تعريضها لتدهور مستمر بسبب نقص التمويل الشديد، من بين أسباب عديدة أخرى بالطبع.

ويمكن القول إن هذا النظام الذي أسسه ناصر كانت فيه مشاكل كبيرة منذ البداية. لقد ضمن تعليماً جيداً في البداية ولكنه سريعاً ما أنتج اعوجاجاً شديداً ظل يتضخم منذ نهاية الستينيات حتى أنتج الكارثة المريعة في التعليم اليوم، فهو تعليم تسلطي يقوم على تدريس نمطي يقوم على الحفظ، فلا وقت لتفصيل الخدمة التعليمية لحاجة بناء طالب يفكر بنفسه. والأهم أن المجتمع المدني أو العادي عزل تماماً عن عملية التعليم طالما أن الدولة كانت الممول الوحيد، والممتحن الوحيد، والمشغل الوحيد. . الخ. وأعتقد أن المستقبل يجب أن يشهد بناء نظام يقوم على تعدد وتوازن الأدوار بين فاعلين مختلفين: منها دور المجتمع المدني في التمويل، وبخاصة تمويل تعليم الفقراء مع إجبار المقتدرين على الدفع، ولو بنسبة تكفي لتقدير أن التعليم خدمة غالية، وهو أمر مهم أيضاً لضمان اجتهاد الطلاب.

يجب أن نحدث قطيعة حقيقية مع مفهوم الوظائف كإعانة اجتماعية، وهي حقيقة لا زالت قائمة في مصر الآن. المطلوب فعلاً هو أن يعمل الناس، لا أن يتبطلوا سواء بطالة ظاهرة أم مستترة. هنا قد يكفي تماماً الإنفاق على التدريب.

بل إن ما أقترحه هو وضع استراتيجية للتقدم الاجتماعي تقوم على التدريب وتنمية الهيكل المهاري للعمل، وبناء نظم لترقية المستويات المهارية من خلال التدريب المستمر، وأعتقد أن هذا هو المطلوب **أولاً** للتركيز على سياسات تنمية بشرية، **وثانياً** لتأكيد معنى أن العمل بذاته هو القاعدة الحقيقية للتجربة الإنسانية على كل المستويات، ومن دون تجربة عمل مشبعة تتصدع شخصيات الناس مهما كان مستوى

ضمان مأكلهم ومشربهم (ولهذا لم ينجح نظام الدعم السلعي ومدفوعات البطالة في أمريكا الشمالية بإنهاء التصدع الاجتماعي والعائلي لدى الفقراء عموماً، ولدى الأفارقة الأمريكيين على وجه الخصوص).

ترتبط السياسات الاجتماعية ارتباطاً حميماً للغاية بسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يجب التفكير في هذه السياسات على نحو مترابط. ويبقى أن القاعدة الأساسية لهذا الترابط إن شئنا أن يكون بناءً وخلاقاً، هو دعم فرص التوظيف المشبع للبشر، والمحفز لقدراتهم، والذي يمكنهم من التقوّي بأنفسهم وبغيرهم من رفاقهم في العمل، وفي الحياة الاجتماعية بوجه عام.

الفصل السابع عشر

التجارب الاشتراكية في العراق وآثار تحولها إلى سياسات السوق، وأثر العولمة وإعادة الهيكلة

سالم توفيق النجفي(*)

مقدمـــة

تعدّ مسألة تزايد معدلات الفقر في مقدمة التحديات التي واجهت المجتمعات العربية ولاسيما المجتمع العراقي بعد مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من أن العديد من الاقتصاديين يعزون سيادة هذه الظاهرة إلى تضاؤل الموارد الاقتصادية المولدة للدخل في ظل عدم التوازن في المعادلة «السكانية ـ الموردية»، أو التباين في توزيع عوائد هذه الموارد، إلاّ أن هذه الحقيقة لا تعدّ مطلقة، ولكن تعد من الشروط الضرورية إنما ليست بكافية لتزايد معدلات الفقر، وعليه يقتضي البحث عن الوسائل المؤدية إلى تعظيم أوضاع الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع من داخل ممكنات الدولة ومن خارجها، باعتبار أن توظيف هذه الممكنات لرفاهية أفراد المجتمع تعدّ إحدى أهم الوسائل للتخفيف من أعباء الفقر والمساعدة على تدنيه، وبموجبها يجب البحث أيضاً عن كيفية تحقيق التوازن بين مزايا السوق والمتضمنات الاشتراكية التي تحقق أو تعظم هذه الممكنات، ولا سيما أن سيادة الأوضاع السوقية بمفردها ستؤدي إلى رعاية مصالح ذوي الدخل المرتفع، باعتبار أن الإنتاج يتشكل وفقاً لطلب السوق، ويتأتى هذا الطلب من الأفراد ذوي القدرة الشرائية العالية، وحيث إن جزءاً كبيراً من أفراد المجتمع يتسمون بأنهم من

(*) أستاذ في جامعة الموصل.

ذوي الدخل المنخفض[1]، وبذلك هم غير قادرين على خلق الطلب الفعّال ولا سيما بالنسبة إلى الحاجات الأساسية (Basic Needs) المرتبطة بتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وعليه فإن البحث عن الوسائل من خارج إطار آليات السوق ستساعد على تحقيق المسارات الاقتصادية باتجاه «دولة الرفاهية الاجتماعية».

وقد شهد الاقتصاد العراقي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تجارب تنموية متباينة اعتمدت نسبياً سياسات ليبرالية في معظم سنوات عقد الخمسينيات، في حين استندت في عقدي الستينيات والسبعينيات على قدر كبير من المتضمنات الاشتراكية، وتحولت في ما بعد نحو سيادة المناخ المحفز للنشاط الخاص، ثم وضع الاقتصاد العراقي بعد مطلع عقد التسعينيات ضمن محددات الحصار الاقتصادي، وانتهى به الأمر إلى نزع ملكية موارده الرئيسة (النفط والمياه) من خلال الاحتلال، وقد انعكست متضمنات هذه التغيرات المختلفة على مسارات ومستويات تحقيق ممكنات «الرفاهية الاجتماعية»، وفي العديد من الفترات الزمنية لم يكن هناك مستويات مرضية من الرفاهية المذكورة، ولا سيما تحت ظروف الحصار والاحتلال الأجنبي، وتزايدت أعباء أفراد المجتمع العراقي من ذوي الدخل المنخفض وذلك وفقاً للعديد من القيم والقياسات المعيارية، ما ترتب عليه تدهور رأس المال البشري وتزايد الأفراد الذين أصبحوا تحت خط الفقر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العراقية الراهنة[2].

أولاً: الخلفية المرجعية لضرورات حالة التوازن بين المتضمنات الاشتراكية وسياسات السوق

يشير العديد من الدراسات والتجارب إلى صعوبة تفرد نظام السوق أو تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي المؤدي إلى «الرفاهية الاجتماعية»، وعليه فإن الوصول إلى حالة التوازن بين المتغيرين المذكورين والمؤدية إلى تعظيم أوضاع الرفاهية المذكورة،

(١) يشير تقرير مسح الأحوال المعيشية في العراق لعام ٢٠٠٤ إلى أن أفقر ٢٠ في المئة من أفراد المجتمع العراقي يقومون على التصرف بما نسبته ٧ في المئة من الدخل القومي، في حين أن أغنى ٢٠ في المئة يستأثرون بما نسبته ٤٤ في المئة من الدخل المذكور. انظر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، **مسح الأحوال الثاني، المعيشية في العراق ٢٠٠٤**، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٤)، ج ٢: **التقرير التحليلي**، ص ١٠٥.

(٢) استناداً إلى مسح الأحوال المعيشية في العراق لما بعد الحصار، فإن «معامل جيني» الذي يظهر مدى التباين في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع العراقي قد بلغ ٠,٤١٥، وهي قيمة تظهر تبايناً غير مرضٍ في إطار مفاهيم العدالة الاجتماعية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٠.

تصبح مسألة ضرورية في العصر الراهن لتمكين الأفراد من توسيع خياراتهم في العديد من المجالات المادية والإنسانية، فالاقتصادات المتطرفة تجاه فلسفة السوق تشير إلى أنها ليست منضبطة من تلقاء نفسها، فهي بحاجة إلى قوة خارجية عنها تضبط سيرها[٣]، وبعبارة أخرى لم يعد ذلك الاعتقاد السائد والقائل إن آليات السوق تعمل على إلغاء جميع الانحرافات عن أوضاعها التوازنية[٤]، ما قد يترتب عليه قدر كبير من الانحرافات في استخدام الموارد لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

وقد أكد عالم الاجتماع جيمس كولمان (James Colman) أن «رأس المال الاجتماعي بوصفه سلوكاً تعاونياً يقود إلى الرفاهية الاجتماعية يعدّ ذا منفعة عامة، ومن هنا ليس لنظام السوق حافزٌ كاف لإنتاجه، ما يعني ضرورة وجود قوى تنظيمية من خارج السوق تقوم على بناء رأس المال الاجتماعي»[٥]، ولا سيما أن المجتمع الرأسمالي الذي يعدّ محور استراتيجيته «السوق» يستهلك من رأس المال الاجتماعي أكثر ما ينتج على الرغم من ثرائه المادي[٦]، والأسواق المذكورة لا تتسم بالقدرة التنافسية بقدر ما تعكس إحدى صور التنظيمات الاحتكارية التي تسعى نحو تحقيق المنافع الخاصة، وعليه لا تهتم كثيراً بمسألة الرعاية الاجتماعية لتعارضها مع تعظيم الأرباح، ولا سيما أنه من غير الصحيح أن الأسعار التنافسية هي إحصاءات كافية لمعلومات النموذج التوازني للسوق، ذلك أن الحصول على تلك المعلومات ونقلها، يشكل عبئاً ذا تكاليف عالية، وبعبارة أخرى إن ارتفاع كلفة المعلومات يؤدي إلى عدم الثقة بالنموذج التوازني المذكور، فضلاً عن أن غياب السلوك البشري في النموذج يؤدي دوراً مؤثراً في تضاؤل هذه الثقة[٧]، وعلى الرغم من أن النشاط الاقتصادي المعتمد على أسواق تنافسية يسعى ـ في بعض أهدافه ـ إلى إنتاج قدر من الفائض الاقتصادي (Economic Surplus)، إلاّ أن هذا الفائض يستأثر بالجزء الأعظم منه عنصر رأس

---

(٣) سمير أمين، **مناخ العصر: رؤية نقدية** (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٩)، وهو صادر عن: **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير عبد الباسط عبد المعطي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ٣٢.

(٤) أجناسي ساكس، **تيارات رئيسية في علم الاقتصاد**، ترجمة فاضل عباس مهدي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٨٣.

(٥) فرانسيس فوكوياما، **التصدع العظيم: الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي**، ترجمة عزة حسين كبة (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٤)، ص ٢٦٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

(٧) عاطف قبرصي، «إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية،» ورقة قدمت إلى: **اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر بالقاهرة، نوفمبر ٢٠٠١**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ١٤ ([د. م.]: الأمم المتحدة، [٢٠٠١])، ص ١٢١.

المال، في حين أن عنصر العمل لا يستأثر سوى بجزء متواضع من ذلك الفائض، مما يقيد المقدرة الشرائية لعنصر العمل ويضعف ممكناته في تحقيق الرعاية الاجتماعية.

وبقدر تعلق الأمر بالرفاهية الاجتماعية، سيترتب على اعتماد آليات السوق بصورة منفردة سيادة «نظرية الاقتصاد الجزئي» في تحديد سلوك المنتج لتعظيم أرباحه في المجتمع الاقتصادي، وقد يقود ذلك إلى أنماط سوقية لا تتفق (تتناقض) مع توفير وسائل الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع، ولا سيما من ذوي الدخل المنخفض، سواء من خلال التركيبة السلعية التي يتحكم في بنائها الطلب الفعال، أو من خلال نمط توزيع الفائض الاقتصادي بين العمل ورأس المال كما سبقت الإشارة إليه، ما يشكل على المدى البعيد تبايناً فئوياً واسعاً في المجتمع العراقي، في حين أن سيادة المتضمنات الاشتراكية تعكس مواقع اتخاذ القرار الاقتصادي، وتكون الأولوية لقرارات «نظرية الاقتصاد الكلي»، ومن ثم ستقود هذه القرارات عملية تحديد نمط الاقتصاد الجزئي الذي سيسود في المجتمع الاقتصادي، وبعبارة أخرى ستكون أدوات السياسات النقدية والمالية دافعاً بصفة رئيسة لتوزيع الموارد باتجاه إنتاج الوسائل المؤدية إلى الرفاهية الاجتماعية[^٨].

وفي الوقت نفسه تؤثر تلك الأدوات في إعادة نمط توزيع الدخل بين فئات المجتمع لتدنية التباين الحاصل بين أفراده، ولا تشير التجارب الساعية إلى سيادة الرفاهية الاجتماعية إلى إمكانية تفرد أيديولوجية معينة دون غيرها لتعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية، كما لا يفضل أن تخضع مسارات الرفاهية المذكورة لأنماط أيديولوجية بقدر ما ترتبط بالمتضمنات الاقتصادية للتنمية البشرية والحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، وتناظرها مع التنمية الاقتصادية غير تابعة لها، ويعود السبب في هذا الشأن إلى أن الانعطافات في البناء الأيديولوجي الذي غالباً ما تسود في البلدان النامية قد تؤثر في مسارات الرفاهية الاجتماعية لاختلاف الرؤية في نمط بنائها، ومن هذا المنطلق ينبغي الوصول إلى تبادل متكافئ بين القطاعات المنتجة والمولدة للرفاهية الاجتماعية، بحيث تعمل سياساتها الكلية على إيجاد التوازن في العلاقات بين القطاعات المذكورة، وبعبارة أخرى يعد وجود السوق والدولة والمجتمع المدني في اقتصاد واحد أمراً ممكناً لا بل ضرورياً، وهو ما أكده السيد يسين في حواره الفكري الرائع الذي أشار فيه إلى أنه بعد سقوط «الأنساق الفكرية المغلقة»، أصبح من الضروري الاتجاه نحو «الأنساق المفتوحة» التي تعتمد على تراكيب غير مسبوقة

---

(٨) سالم توفيق النجفي، «اشتراكية السوق: مقاربات جدلية،» **دراسات اقتصادية**، السنة ٤، العدد ١٤ (٢٠٠٢)، ص ٨ ـ ٩.

ستحصل بين عناصر متضادة، سيترتب عليها تقليص مركزية الدولة وإحياء المجتمع المدني والتوازن بين القيم المادية والروحية والإنسانية[٩]. وفي أوضاع الأنساق المفتوحة، يجب مراعاة حساسية التوتر بين حالات الثبات النسبي الذي تسعى الدولة إلى فرضه من جانب، وحرية تدفق رأس المال وحركته من جانب آخر، وانعكاسات ذلك على التنظيم الاجتماعي للرأسمالية، ومدى تأثير هذه العلاقة على أوضاع الرفاهية الاجتماعية، وتحقيق حالة التعديل والتوازن بحسب الطريقة التي تنظم بها الدولة نفسها بفعل وتأثير القوى الداخلية والشروط والبيئة الخارجية، وعليه يقتضي أن ينظر إلى العلاقة بين رأس المال والدولة كمحدد تلقائي أكثر مما هو إلزامي أحادي الاتجاه[١٠].

ويفضل أن تأتي القرارات والمتضمنات الاشتراكية الساعية إلى الرفاهية الاجتماعية من تنظيمات المجتمع المدني[١١]، إلاّ أن هذه التنظيمات تعدّ غير فاعلة في معظم البلدان النامية ولا سيما في العراق، وبذلك فإن تكامل القرارات في المدى القصير في ظل الوهن الذي تعاني منه تنظيمات المجتمع المدني، ينبغي أن يكون مصدرها الدولة وذلك في المراحل الأولى لبناء منظومة الرفاهية الاجتماعية، وتأخذ بالتحول تدريجياً إلى أن يكون مصدرها المجتمع المدني في المدى المتوسط والبعيد، حتى لا تتحول الأصول المولدة للرفاهية الاجتماعية إلى رأسمالية الدولة بدلاً من ملكية المجتمع المدني الذي يمكن أن يحافظ على مكاسبه في هذا المجال. وفي إطار الاقتصاد العراقي، فإن تبني مجتمعه المدني لأهداف التنمية البشرية والحاجات الأساسية، قد يحمي التنمية الاجتماعية من انحسارها في إطار اقتصاديات السوق التي تسعى إليها السياسات الاقتصادية العراقية الراهنة تحت الاحتلال الأجنبي[١٢]. وخلاصة القول إنه في ظل المواءمة بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية،

---

(٩) انظر: «حوار مع السيد يسين: من أجل تحليل ثقافي لظواهر العالم المعاصر،» أجراه عبد الإله بلقزيز، **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٠) ديفيد هارفي، **حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**، ترجمة محمد شيا؛ مراجعة ناجي نصر وحيدر حاج إسماعيل، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ المعهد العالي العربي للترجمة، ٢٠٠٥)، ص ١٤٠

(١١) بري أندرسن، **مشاكل الاستراتيجية الاشتراكية: نحو الاشتراكية، اليسار الجديد**، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٥)، ص ٢٠٦.

(١٢) تسعى القوى الأجنبية المحتلة للعراق إلى الاعتماد على منهجية «السوق»، والذي يشكل بدوره تحولاً في العديد من المتغيرات في المجتمع الاقتصادي، فقد أشارت ميزانية جمهورية العراق للعام ٢٠٠٤ إلى أنه قد تمّ تخصيص ٧٥٠ مليار دينار عراقي (جديد) سنوياً وخلال المدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦ وذلك لبرامج إعادة الهيكلية الاقتصادية من الإدارة المركزية إلى إدارة تتحكم بها عوامل السوق. انظر: ميزانية جمهورية العراق ٢٠٠٤ على الإنترنت.

ولاستبعاد حالات التوتر بين قوى المجتمع، فإنه يمكن الاستهداء بالمجالات التي تتمتع بها كل من الدولة والسوق والمجتمع المدني «بالميزة النسبية» في مجالات بناء مكونات الرفاهية الاجتماعية، ومن ثم فإن معطيات هذه التوليفة من الممكنات التنظيمية ستؤدي إلى تعظيم أوضاع الرفاهية الاجتماعية إلى حد بعيد، ولا شك أن هذه الحالة تتسم بقدر من الحركية أكثر من كونها حالة من الثبات والاستقرار، وذلك في ظل التطور الاقتصادي الذي يشهده المجتمع(١٣).

ولا ترتبط الرفاهية الاجتماعية بمكان معين، إذ يسود قدر أو آخر من متضمناتها في جميع دول العالم، ولكن لها خصوصية المكان وفق الفلسفة الاقتصادية السائدة في ذلك المجتمع، وفي معظم الحالات لا يخضع إنتاج وسائلها لمفاهيم تكاليف الفرصة البديلة، إنما يتم توظيف تلك الموارد باتجاه رأس المال الاجتماعي والوسائل المكونة للرفاهية الاجتماعية، ومع أن هذا المنحى لا يؤدي إلى تعظيم «الفائض الاقتصادي» العراقي في المدى القصير، إلاّ أنه يعد إحدى وسائل تعظيم هذا الفائض في المدى البعيد، وذلك باعتبار أن رأس المال البشري ذو تأثيرات فاعلة وكبيرة في معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن كونه يسعى إلى إعادة توزيع الموارد باتجاه أكثر عدالة بين أفراد المجتمع، والتي تشكل منافع اقتصادية ـ اجتماعية لهؤلاء الأفراد، وبذلك يصعب توجيه النقد نحو انحراف الأسعار النسبية للوسائل المولدة للرفاهية الاجتماعية عن أوضاعها التنافسية، وعلى الرغم من أن الأوضاع الأخيرة تنحو باتجاه الاستخدام الرشيد للموارد، إلاّ أنها لا تتسم في إطار مفاهيم السوق بالعدالة التوزيعية لعوائد تلك الموارد من جانب، ولا تأخذ بنظر الاعتبار «الرفاهية الاجتماعية» للمجتمع العراقي بفئاته الدخلية جميعها من جانب آخر.

وما يؤكد هذه الطروحات قيام بعض من عناصر النظام الرأسمالي المعاصر التي تتبنى أجواء العولمة بمحاصرة اقتصاديات العراق واحتلاله، مستهدفة تساوي (أو تقارب) الأسعار النسبية للموارد المحلية مع نظيرتها الإقليمية، فضلاً عن تكافؤ قيمة نواتجها الحدية مع قيمة عوائدها في الأسواق المختلفة، ومن هنا كانت مشاريع الدول الداعية إلى ظاهرة العولمة مثل «مشروع الشرق الأوسط الكبير» و«النظام الاقتصادي الدولي الجديد» وأخرى غيرها تستهدف في صورتها النهائية تحقيق الشرط الضروري للكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد على الصعيد المحلي (القطري) والإقليمي، وعلى

(١٣) ميرفت بدوي، «دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية،» ورقة قدمت إلى: ندوة دور الدولة في البيئة الاقتصادية الجديدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، بيروت، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

الرغم من أن هذه الطروحات تعدّ منطقية في ضوء مفاهيم النظرية الاقتصادية الحديثة، ولكن يصعب تحقيق ذلك واقعياً، ولا سيما في اقتصاد مثل الاقتصاد العراقي، مع أنه متجه تحت الاحتلال نحو إعادة هيكلته وفق اقتصاديات السوق، والتي تعدّ إحدى أهم الركائز الاقتصادية لظاهرة العولمة، والسبب أن العديد من التجارب العالمية، ولا سيما في البلدان النامية، قد نتج عن سيادة مناخ العولمة فيها أن «سوق العمل» قد أصابه القصور في تحديد معدل الأجور وفقاً لمعدلاتها على الصعيد الإقليمي، وبعبارة أخرى إن الاقتصادات التي تأثرت بالتيارات الاقتصادية المعولمة قد اتجهت نحو اندماج أسواق الموارد الرأسمالية، ولكن لم يتمكن سوق العمل من تحقيق هذا الاندماج، الأمر الذي أبقى الأجور مرتبطة بمتغيرات محلية إلى حدٍ كبير، في حين أن أسواق رأس المال تأثرت بالمتغيرات الاقتصادية العالمية لا المحلية، ما يعني أن سيادة البيئة الاقتصادية للعولمة لا تؤدي إلى تحقيق «الرفاهية الاجتماعية» من خلال التأثير في معدل الأجور(١٤)، إذ يعد الأخير من المصادر الرئيسة المولدة للقوى الشرائية الفاعلة التي تستهدف تفعيل الطلب على مكونات التنمية البشرية والحاجات الأساسية، ولا سيما لذوي الدخل المنخفض (العمال).

وفي إطار هذه الطروحات، وبقدر ما يرتبط ذلك بالأوضاع العراقية في مجال «الرفاهية الاجتماعية»، فإنه يتطلب إعادة ترتيب مصفوفة العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي يتحقق معها قدر مرضٍ من الرفاهية المذكورة لفئات المجتمع كافة، وذلك وفق حقائق العصر ومتغيراته من جانب، وأوضاع العراق الخاصة بعد الاحتلال الأجنبي من جانب آخر. وتتصدر هذه المسألة المتغيرات جميعها التي تحيط وتشكل البيئة العراقية، حتى يمكن درء الصدمات الاقتصادية المؤثرة في المناخ الاجتماعي والمؤدية إلى ارتفاع أعباء أفراد المجتمع العراقي، والتي تؤكدها أوضاع الاحتلال المذكور سواء من حيث الفساد أو الاستبداد، ولا سيما أن مؤشرات «الرفاهية الاجتماعية» آخذة بالتراجع مع الزمن منذ الحصار الاقتصادي في مطلع العقد الماضي، وتسارع انحدارها أكثر بعد الاحتلال الأجنبي للعراق، ولم تعتنِ بيئة ومناخ الاحتلال بالرموز الحضارية للمجتمع العراقي، وحول مفهوم التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية إلى إعادة الأعمار بمفهومه الهندسي بعيداً عن المتضمنات الاجتماعية ذات البعد الإنساني، وقد رافق ذلك ضغوط من البنك والصندوق الدوليين التي أخذت أبعادها باتجاه تحرير الأسعار، ما ترتب عليه إشكاليات بالنسبة إلى مستويات المعيشة والفقر النسبي في المجتمع المذكور.

---

(١٤) النجفي، «اشتراكية السوق: مقاربات جدلية،» ص ٩.

ثانياً: أوضاع الرفاهية الاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين

اتسمت مسارات التنمية الاجتماعية ودلالاتها التي تعكس مستويات الرفاه الاجتماعي خلال النصف الثاني من القرن العشرين بأكثر من رؤى واتجاه وفقاً لمدى تدخل الدولة أو آليات السوق في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وسنحاول مجتهدين تصنيف تلك المسارات زمنياً وفقاً لارتباطها بالتخطيط المركزي من قبل الدولة وتأثيرات السوق في الشأن المذكور.

١ ـ الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٤

يمكن القول إن رياح التغيير في السياسات الاقتصادية نحو قدر أكبر من تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي قد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية من جراء الأزمات التي واجهت النظام الاقتصادي الرأسمالي ما قبل هذه الحرب، في حين بدأ تدخل الدولة في الشأن المذكور في البلدان العربية مع توريث الحكم للسلطة العسكرية مع بداية العقد الخامس من القرن الماضي، وقد حفزت هذه الأجواء السياسة العراقية نحو الإنماء والتخطيط لاستخدام بعض من مواردها الرئيسة المتأتية من تزايد الإيرادات النفطية، وأنشأت بذلك في مطلع العقد الخامس «مجلس الإعمار» مستهدفةً وضع الخطط الاقتصادية والمالية لتنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي، وخصصت لميزانيته في بداية الأمر جميع العوائد النفطية، إلاّ أن تلك التخصيصات خفضت بما نسبته ٣٠ في المئة عام ١٩٥٢ من جراء تزايد عوائد النفط، ووضعت أولى خططها الاقتصادية الخمسية (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦) لتنمية الاقتصاد العراقي في إطار توجهات بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وأعقبتها خطة خمسية أخرى، ثم عدلت بالخطة الخمسية التي غطت الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٥٩)، وأعطت اهتماماً للمشروعات الاجتماعية وفقاً لدراسة بعض الخبراء الأجانب (اللورد سولتر وآرثر دي ليتل)[(١٥)].

ويتضح من هذا العرض أن الاقتصاد العراقي قد وضع في أجواء لا تقربه كثيراً من أجواء اقتصاديات السوق، وربما كان ذلك يعدّ حتمياً لأكثر من سبب، **الأول** أن تراجع معطيات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية قد ترك فراغاً، أمكن للفكر الاشتراكي بأنماطه المختلفة من ملء هذا الفراغ ولا سيما في

---

(١٥) جواد هاشم [وآخرون]، **تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠**، **تجربة التخطيط**، ط ٢ (بغداد: وزارة التخطيط، [د. ت.])، ج ١، ص ٤١ ـ ٤٥.

بعض البلدان النامية، **والثاني** أن الاقتصاد العراقي أخذ بالاتجاه نحو الاقتصاد الريعي منذ مطلع عقد الخمسينيات لتزايد مساهمة النفط بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ أسهم القطاع النفطي بما نسبته ٤٠ في المئة من الدخل القومي، ويمثل نحو ٥٨ في المئة من إيرادات ميزانية الدولة في مطلع العقد المذكور.

وتشير مكونات معظم سنوات الخمسينيات وفقاً للخطتين المذكورتين، إلى أن الاهتمام قد انصب بصورة رئيسة على تخطيط البنى الرئيسة والقطاعات الصناعية والزراعية والتعدينية، ولم يأخذ قطاع مكونات الرفاهية الاجتماعية الاهتمام نفسه الذي أولته الخطتان للقطاعات الاقتصادية الأخرى، والذي يؤكد هذا الاتجاه الدراسة التي قدمها الخبير اللورد سولتر ضمن تقييمه لسنوات التطبيق، وأوصى في تقريره بالاهتمام بالاستثمار في المجالات الاجتماعية. واتجهت السياسات الاقتصادية العراقية ما بعد تموز/ يوليو ١٩٥٨ اتجاهاً مغايراً مقارنةً بما قبلها، فقد اتسمت منذ العام المذكور وحتى منتصف الستينيات بحدثين غير مسبوقين في الاقتصاد العراقي، **الأول** تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، **والثاني** سيادة قرارات التأميم للقطاع النفطي والقرارات بتأميم بعض النشاطات الاقتصادية الرئيسة سواء الصناعية أو المصرفية عام ١٩٦٤.وقد أوجدت هذه الإجراءات التي تتسم بالمتضمنات الاشتراكية مناخاً أبعد نسبياً الاقتصاد عن سياسات السوق، ودعم تدخل الدولة في مسألة الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

اعتمدت الخلفية التاريخية للنظم الحيازية وأنماط الملكية الزراعية في العراق أعرافاً قبلية ذات مرجعية عثمانية، ترتب عليها تشكيل نمط من العلاقات الإنتاجية في القطاع الزراعي العراقي، جاء تكوينها البنيوي من إشكالية العلاقات الإنتاجية الزراعية الإقطاعية وشبه الإقطاعية، نتج عنها قدر من التركز الحيازي، إذ بلغت قيمة «معامل جيني» الذي يوضح مدى التفاوت في التوزيع الحيازي الزراعي نحو ٠,٨١ في مطلع عام ١٩٥٨، وتعكس هذه القيمة مدى التباين الحيازي الزراعي، إذ بلغت حيازة أعلى ١٠ في المئة من الحائزين نحو ٨٥,٥ في المئة من إجمالي الحيازات، في حين بلغت حيازات أدنى ٤٠ في المئة من الحائزين ما نسبته ٦,٤ في المئة من إجمالي الحيازات، وبعد عشر سنوات من تطبيق برامج الإصلاح الزراعي، بقي التباين واسعاً في المصادر المولدة للدخل (الحيازات الزراعية)، إذ بلغ «معامل جيني» ما قيمته ٠,٦٩ عام ١٩٦٨، وعلى الرغم من انخفاض قيمة هذا المعامل بمقدار ٠,١٢ مقارنةً بنظيره قبل تطبيق البرامج المذكورة، لم يكن هذا الانخفاض معنوياً لصالح العدالة الاجتماعية للفئات ذات الدخل المنخفض، فالتحول في ملكية المصادر المولدة للدخل (الأراضي الزراعية) والتي تعد إحدى أهم الوسائل المؤدية إلى متضمنات

الرفاهية الاجتماعية لم ترفع من الأهمية النسبية للفئة الأدنى ٤٠ في المئة من الحائزين سوى بما نسبته ٠,٠٢ في المئة من الحيازات بعد عشر سنوات من تطبيق برامج الإصلاح الزراعي، ولكن النهج الاجتماعي لهذه البرامج كان لصالح الفئات الحيازية الوسطى، حيث ارتفع حجم الحيازات التي يقومون باستخدامها إلى ما نسبته ٢٠,٧ في المئة، وهي النسبة ذاتها تقريباً التي انخفضت بها حيازات أعلى ١٠ في المئة من الحائزين خلال الفترة نفسها، الأمر الذي أدى إلى تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧١ ورقم ٩٥ لسنة ١٩٧٧، واللذين ترتب عليهما خفض «معامل جيني» إلى ما قيمته ٠,٤٨ وهي قيمة أقرب إلى عدالة التوزيع للأراضي الزراعية، وكانت نتائج هذين القانونين لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض، إذ ارتفعت حيازة أدنى ٤٠ في المئة من الحائزين إلى ما نسبته ١٤,٧ في المئة، وللفئة الوسطى إلى ما نسبته ٤٣,٤ في المئة من الحيازات عام ١٩٨٠[(١٦)]، وبقي هذا التوزيع يتراوح عند مستوياته الأخيرة حتى احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وبعبارة أخرى، اتجه نهج السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية نحو عدالة توزيع المصادر المولدة للدخل في الريف العراقي خلال العقدين السادس والسابع من القرن الماضي، ونتج عنه خفض «معامل جيني» للتوزيع الحيازي من ٠,٨١ عام ١٩٥٨ إلى ٠,٤٨ عام ١٩٨٠، وقد أدت هذه المتضمنات الاشتراكية إلى تمكين الأفراد من تحقيق قدر من الرفاهية الاجتماعية، ولا سيما للفئات منخفضة الدخل في الريف من جراء تحسن أوضاعها الاقتصادية.

ويشير الحدث الثاني الذي أوجد مناخاً محفزاً للمتضمنات الاشتراكية، إلى استرداد العراق للأراضي غير المستغلة بالاستثمارات النفطية والمشمولة بامتيازات شركات النفط الأجنبية، وفقاً للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وذلك من أجل تدنية أوضاع التبعية الاقتصادية، ثم أعقبتها إجراءات عام ١٩٦٤ التي قادت إلى تعميق المتضمنات الاشتراكية في آفاق الاقتصاد العراقي، واستهدفت إعادة توزيع الدخل من خلال تحويل الملكية الخاصة لقطاع كبير من النشاط الصناعي والمصرفي إلى الملكية العامة (الدولة)، وهي الإجراءات التي شملت تأميم الصناعات الرئيسة والمصارف وشركات التأمين، وتعدّ هذه الإجراءات إحدى الوسائل المدعمة للتحول نحو دولة الرفاهية الاجتماعية، ولا سيما من خلال تدنية ظاهرة البطالة والفقر، فقد تزايد عدد المؤسسات الصناعية بما نسبته ٢٣,٦ في المئة ما بعد قرارات التأميم في العام المذكور

---

(١٦) سالم توفيق النجفي، «التنمية الاقتصادية في العراق: الحاضر والمستقبل،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٨٥٩ ـ ٨٦٠.

مقارنةً بالعام السابق له، وترتب عليه أن تزايد معدل المشتغلين بالقطاع الصناعي المؤمم بحوالى ٤٦,١ في المئة، وارتفع إجمالي الأجور المدفوعة بما نسبته ٥١,٦ في المئة، كما تزايدت إيرادات الدولة من القطاع المؤمم بما نسبته ١٥٥,٤ في المئة بعد عام من التأميم[١٧]، ويمكن توصيف الفترة الزمنية ما بعد تحول سلطة الدولة من النمط الملكي عام ١٩٥٨ إلى الجمهوري وحتى منتصف عقد الستينيات بالتغيرات في البنية السياسية، واتسم ذلك العصر على صعيد العالم الثالث بموجهات التحرر الوطني آنذاك، وبأنها قد اتجهت نحو تفعيل دور الدولة القومية، ولا سيما في ذلك الجانب المرتبط بإعادة توزيع الدخل والرفاهية الاجتماعية من أجل التخفيف من حدة التباين الاجتماعي.

إن هذه التحولات من النشاط الخاص الذي تحكمه متغيرات السوق، إلى النشاط العام الذي تؤثر في مساراته المتطلبات الاجتماعية لأفراد المجتمع، ولا سيما تدنية معدلات البطالة وارتفاع معدل الأجور، قد تطلب تضحية المجتمع بفرصة التكاليف البديلة لاستخدام موارده، ولا سيما النادرة منها، من أجل توفير «الحاجات الأساسية» التي تتطلبها الفئات ذات الدخل المحدود التي تتسم مقدرتها الشرائية بالتواضع، وهذه المفاضلة بين الاتجاهين المذكورين مسألة في غاية التعقيد على الصعيد التطبيقي، وبعبارة أخرى إن المشكلة الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد العراقي ما بعد عام ١٩٥٨ في جوهرها مسألة تخصيص الموارد النادرة (الرأسمالية) بين الاستخدامات البديلة، وذلك من أجل الوصول إلى الحال التي تسيّر النشاط الاقتصادي بصورة تعظم إجمالي الإنتاج المحلي من جانب، أو إشباع الحاجات الأساسية[١٨] للوصول إلى دولة الرفاهية الاجتماعية من جانب آخر.

وبدراسة متأنية لهذه التحولات يتبين أنه على الرغم من أن تيارات التحرر الوطني على صعيد البلدان العربية في تلك الفترة الزمنية قد تأثرت بالمتضمنات الاشتراكية، فإن غياب الشروط الضرورية لتفعيل السوق ولا سيما عدم وجود المؤسسات الحاضنة للسوق، سواء أكانت مالية أم مصرفية، قد تسببت إلى حدٍ بعيد في عدم المقدرة على الوصول إلى متضمنات السوق وفقاً للنظرية الاقتصادية الحديثة، ما أتاح الفرصة الكافية لتزايد تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي العراقي.

---

(١٧) هاشم [وآخرون]، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٤.

(١٨) مظهر محمد صالح، «حل المشكلة الجدلية بين آلية السوق والخطة، رؤية أكاديمية في توصيف حركة النظام الاقتصادي الوطني في العراق،» **دراسات اقتصادية**، السنة ٤، العدد ١٥ (٢٠٠٢)، ص ٢٥.

٢ ـ الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠

ارتبط النشاط الاقتصادي العراقي خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ بثلاث خطط اقتصادية(١٩)، استهدفت تغيير بنيته الاقتصادية، فتزايد بذلك تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، ورافقه تأميم شركة النفط في مطلع عقد السبعينيات، وأعقب ذلك تغيير في أسعار الطاقة مكّن الدولة من الناحية المالية من تدعيم الموازنة العامة والمناهج الاستثمارية لتحقيق أهداف التخطيط الاقتصادي وتفعيل مركزية الدولة في الشأن الاقتصادي، وانعكس ذلك بارتفاع الإنفاق الحكومي، ولا سيما في ذلك الجانب المرتبط بمكونات الرفاهية الاجتماعية مثل الخدمات الصحية والتعليم ودعم الأسعار للسلع الأساسية، والتي يُعدُّ بعضُ من جوانبها إحدى أهم وسائل الاستثمار في رأس المال البشري، ولا سيما أن هذا النمط من رأس المال يفسر ظاهرة التغير في النمو الاقتصادي بنسبة أكبر من المتغيرات الأخرى المكونة لدالة النمو المذكور(٢٠).

وبذلك يمكن القول إن هناك علاقات تبادلية بين النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ولا سيما إذا رافق هذه العلاقة قدر ملائم من عدالة توزيع الدخل وتزايد معدلات النمو الاقتصادي لتمكين أفراد المجتمع من ذوي الدخل المنخفض من خلق الطلب الفعال على مكونات الرفاهية الاجتماعية، إلاّ أن تلك الخطط الاقتصادية افتقرت إلى تحديد مفهوم السياسة والرفاهية الاجتماعية، وفي كثير من الأحيان اعتمد مصطلح «الخدمات الاجتماعية» للتعبير عن مقاصد السياسة والرفاهية الاجتماعية على الرغم من تباين مضمون كل منهما، وربما يعود عدم الترابط الوثيق بين السياسة الاجتماعية ونظيرتها الاقتصادية وتنميتهما المتولدة عن تدفقات عوائد النفط بعد تأميمه، هو تحول متضمنات الدولة إلى إحدى الأنماط الريعية النفطية، والدول من هذا النوع لا تعتمد الاستثمارات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لعقد اجتماعي بقدر ما تعمل على توزيع الريع في مجالات غالباً لا ترتبط بالنشاطات الإنتاجية والاجتماعية، إلاّ بالقدر الذي يعمل على تسيير وإدامة شؤون الدولة وتأصيل مركزية قراراتها.

---

(١٩) الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩؛ الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤، والخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠.

(٢٠) T. W. Schultuz, *Investment in Human Capital, Economic Growth* (New York: Prentice - Hall, 1964), p. 124.

نقلاً عن: طلال محمود كداوي، «مؤشرات نمو الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في العراق،» (بحث غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الموصل).

وقد شهدت هذه الفترة تطوراً محسوساً في الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية، وبالاعتماد على الجدول (١٧ ـ ١) الذي يشير إلى بنود الإنفاق الفعلي على المكونات المذكورة للخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ والبالغ ٢٤٠,٦ مليون دينار (الأسعار الثابتة لعام ١٩٦٨)، فقد تصدر التعليم والبحث العلمي الإنفاق الجاري الاجتماعي حيث أسهم بما نسبته ٦٣,٤ في المئة، ولم تحظَ الخدمات الصحية سوى بما نسبته ١٣,١ في المئة، في حين تواضع الدعم السعري إلى ما نسبته ١,٧ في المئة من إجمالي الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية.

وتزايد إجمالي الإنفاق على المكونات المذكورة في الخطة الاقتصادية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤، حيث بلغ نحو ٦٠٤,٤ ملايين دينار، ويزيد بما نسبته ١٥١ في المئة عن إنفاق الخطة السابقة، وانخفض الإنفاق على التعليم والبحث العلمي إلى أكثر من نصف إجمالي الإنفاق بقليل (٥٤,٢ في المئة)، وبقي الإنفاق الجاري على الخدمات الصحية محافظاً على نسبته في الخطة السابقة، في حين ارتفع الإنفاق على الدعم السعري إلى ما نسبته ١٠ في المئة وتضاعفت نسبة هذا الإنفاق لتبلغ نحو ١٩,٨ في المئة في الخطة الخمسية الثالثة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ حيث بلغ هذا الدعم نحو ٣٥٣,٠ مليون دينار.

الجدول رقم (١٧ ـ ١)
الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية وفقاً للخطط الاقتصادية الخمسية
(ملايين الدنانير) (بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٨)

الخطة الاقتصادية القومية	التعليم والبحث العلمي	الخدمات الصحية	الدعم السعري	الإعلام	التقاعد	الشؤون الاجتماعية	الإنفاق الاجتماعي: إجمالي الإنفاق الاجتماعي	الإنفاق الاجتماعي: المتوسط السنوي
١٩٦٥ ـ ١٩٦٩	١٥٢,٦	٣١,٥	٤,١	٤,١	٤٧,٧	٤,٧	٢٤٠,٦	٤٨,١
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	٣٢٧,٩	٧٨,٦	٦١,٨	٨,٥	١١٨,١	٩,٥	٦٠٤,٤	١٢٠,٩
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٨٣٩,٨	٢٠٠,٣	٣٥٣,٠	٦٣,٥	٢٧٨,٨	٤٠,٦	١٧٧٦,٠	٣٥٥,٢

ملاحظة: احتسبت من قبل الباحث وفقاً للخطط الاقتصادية الخمسية، بالاعتماد على بيانات: طلال محمود كداوي، «مؤشرات نمو الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في العراق»، (بحث غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الموصل).

الجدول رقم (١٧ ـ ٢)
الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي إلى الإنفاق العام والدخل القومي خلال الخطط الاقتصادية (في المئة)

الخطة الاقتصادية القومية	الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي إلى الإنفاق العام	الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي إلى الدخل القومي
١٩٦٥ ـ ١٩٦٩	٢٧,٨	١٠,١
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	٢٢,٩	١٠,٢
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٧,٦	٨,٤

ملاحظة: احتسبت من قبل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (١٧ ـ ١) والحسابات القومية.

ما يشير إلى زيادة التدخل الحكومي في آليات السوق باتجاه خفض أسعار السلع الرئيسة، ويشير هذا التزايد إلى ابتعاد استخدام الموارد عن فرصة تكاليفها البديلة التي يتحقق معها تقارب الأسعار النسبية للسلع موضوع الدعم مع نظيرتها العالمية، وعلى الرغم من أن هذه السياسات تعمل على تضاؤل مزايا السوق في مجال الإنتاج، إلا أنها تؤدي إلى توفير الحاجات الأساسية التي تشملها سياسات الدعم.

ونتيجة اتجاه السياسة الاقتصادية نحو التوسع في الإنفاق على مكونات الرفاهية الاقتصادية، تزايد الإنفاق المذكور بما نسبته ١٩٤ في المئة ليبلغ ما قيمته ١٧٧٦,٠ مليون دينار في الخطة الأخيرة مقارنة بالخطة السابقة، وجدير بالذكر أن تزايد مساهمة الدولة في هذا النوع من النشاط قد دعمه تزايد عائدات النفط من جراء ارتفاع أسعاره ولا سيما في الخطتين الأخيرتين. وعلى الرغم من هذا التزايد في الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية، إلاّ أن أهميته النسبية إلى الإنفاق العام أخذ بالانخفاض من ٢٧,٨ في المئة في الخطة الاقتصادية الأولى إلى ٢٢,٩ في المئة، و١٧,٦ في المئة في الخطتين الثانية والثالثة على التوالي، ولا يمثل الإنفاق المذكور بالنسبة إلى الدخل القومي العراقي سوى ما يقرب من ١٠ في المئة في كل من الخطتين الأولى والثانية، وانخفض إلى ٨,٤ في المئة في الخطة الثالثة (الجدول رقم (١٧ ـ ٢)).

ويشير هيكل الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية إلى أن الاهتمام المتزايد خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ كان من نصيب التعليم والبحث العلمي، وتليه في الأهمية الخدمات الصحية، وقد ترتب على تزايد تدخل الدولة في الشأن التعليمي والصحي، أن تراجعت اهتمامات المجتمع المدني والسوقية في هذا المجال من

النشاطات، فقد تحولت الجامعة المستنصرية في النصف الأول من عقد السبعينيات إلى الإدارة الحكومية، بعد أن كانت تحت إدارة المجتمع المدني (نقابة المعلمين)، كما لم تنشأ في المحافظات مستشفيات خاصة سوى في العاصمة وعلى نطاق ضيق بعيد عن مفاهيم «اقتصاديات الحجم». ويمكن وصف هذه الفترة الزمنية بالتحولات نحو رعاية الدولة للخدمات المؤدية إلى الرفاهية الاجتماعية، والابتعاد عن تحفيز السياسات المرتبطة بالسوق.

وقد أوجد ذلك إشكاليات متعددة، أثرت في صيغتها النهائية بمتضمنات الرفاهية الاجتماعية، فالاهتمامات في مسألة توزيع الدخل سواء من خلال برامج الإصلاح الزراعي أو القرارات الاشتراكية في القطاع الصناعي والمصرفي، ثم تأميم النفط وأخرى غيرها، وقد ترتب عليها تزايد الإنفاق العام والاستثماري ولا سيما في المناطق الحضرية، قد أدى ذلك إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة، فقد بلغت نسبة التحضر ٦٦ في المئة عام ١٩٧٥، وارتفعت إلى ٧٠ في المئة عام ١٩٨٣ ثم ٧٤ في المئة عام ١٩٩٤، وتجاوز سكان المدن ما يزيد عن ثلاثة أرباع حجم السكان ٧٧ في المئة عام ٢٠٠٠[٢١]، ما يشير إلى أن توزيع الخدمات بين الريف والحضر لم تبرره عوامل تنموية، وأوجد هذا التوزيع قدراً من الثنائية في مفهوم الرفاهية الاجتماعية بين الريف والحضر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع «ترييف الحضر» وتزايد الضغوط على مكونات الرفاهية الاجتماعية، كما إنّ إعادة توزيع ثمار النمو قد أدت إلى تزايد الطلب الفعال من قبل فئات الدخل المنخفض، وفي ظل تزايد الإنفاق على الدعم السلعي ولا سيما خلال عقد السبعينيات، ارتفع حجم فائض الطلب على سلع الحاجات الأساسية التي اتسمت أسعارها بالانخفاض، وهذه الحال خلقت أسواقاً غير نظامية ذات أسعار مرتفعة لبعض مكونات الرفاهية الاجتماعية، ما أبعد أفراد المجتمع من ذوي الدخل المنخفض عن المقدرة على تناولها، فضلاً عن أن العديد من التجارب الاشتراكية قد غيبت مزايا السوق، والتي تعدّ الأخيرة إحدى قنوات «الكفاءة التنافسية»، ما ترتب عليه تراجع الحوافز المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية، فضلاً عن أنها قد أضعفت كفاءة المجتمع المدني، ولا سيما في مجال الصحة والتعليم، وقد ترتب على ذلك أن أخذت الكفاءات العلمية في هذين المرفقين بالهجرة إلى الخارج خلال الفترة موضوع الدراسة.

وبمعنى آخر أنه على الرغم من أن الإجراءات التي قامت بها الدولة قد أدت إلى توسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية، إلاّ أن تزايد المتضمنات الريعية للدولة قد غيّب

---

(٢١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية**، أعداد مختارة.

دور المجتمع المدني بالمساهمة في إدارة الشأن الاجتماعي، ما أفقد ذلك تحقيق الترابط بين مكونات التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية، وأصبحت الخدمات الاجتماعية مسألة إجراءات أكثر من كونها سياسات، وقد ساعد على سيادة هذا المناخ غير المتوازن بين إدارات الرفاهية الاجتماعية (الدولة والسوق والمجتمع المدني)، التحولات المتسارعة لمتضمنات الدولة الريعية نحو مركزية القرارات الاجتماعية.

٣ ـ الفترة ١٩٨١ ـ ٢٠٠٣

اختلف المناخ الاقتصادي بعد مطلع عقد الثمانينيات مع بدء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وأخذ الإنفاق على متطلبات الحرب بالتزايد مع مرور الزمن، حتى بلغ ما نسبته ٢٥,٩ في المئة من إجمالي الناتج المحلي بعد مضي خمس سنوات على بدايتها (عام ١٩٨٥)[٢٢]، ورافقته تقلبات في أسعار النفط وإيراداته، ما ترتب عليه ضرورة تغيير هيكل الإنفاق العام، وبذلك تأثر الإنفاق الجاري على مكونات الرفاهية الاجتماعية باتجاه الانخفاض. وللحفاظ على مستوى تلك الرفاهية عند معدلاتها السائدة ما قبل الحرب (عام ١٩٧٩)، ولتخفيف الضغط على بنود الإنفاق الحكومي (باستثناء العسكري)، فقد أصدرت الحكومة بعض القرارات التي تعطي محصلتها مساحة أكبر من التصرف للسوق لبعض الوسائل المولدة والمنتجة لممكنات الرفاهية الاجتماعية، ولا سيما تلك التوجهات التي سمحت للمجتمع المدني بتأسيس الكليات الأهلية ومساهمة الأفراد بإنشاء المستشفيات الخاصة، وخصخصة بعض النشاطات الإنتاجية ولا سيما الغذائية أو الموارد المرتبطة بها والعائدة إلى وزارة الزراعة، فضلاً عن القرارات المتعلقة بتسهيل العمليات الاستيرادية التي لا ترتبط بتحويلات النقد الأجنبي وأخرى غيرها.

ويشير الجدول رقم (١٧ ـ ٣) إلى تطور الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية والسنوات الخمس الأولى من الحصار الاقتصادي، ويلاحظ تراجع الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم، إذ أسهم بنسبة ٣٧,٩ في المئة من إجمالي الإنفاق الاجتماعي في النصف الأول من عقد الثمانينيات، وانخفض إلى ٢٨,٧ في المئة، ١١,٧ في المئة من إجمالي الإنفاق المذكور في النصف الثاني من عقد الثمانينيات والنصف الأول من عقد التسعينيات على التوالي، رافقه تراجع في الإنفاق الجاري على الخدمات الصحية من ١٣,٤ في المئة

---

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧)، ص ١٨٩.

و١٢,٤ في المئة من إجمالي الإنفاق الاجتماعي في النصف الأول والثاني من عقد الثمانينيات على التوالي إلى ٤,١ في المئة من إجمالي الإنفاق المذكور في السنوات الخمس الأولى من الحصار، ما أدى إلى ارتفاع في وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات من ٥٩٣ طفلاً شهرياً عام ١٩٨٩ إلى ٤٦٥٤ طفلاً شهرياً عام ١٩٩٥، وبعبارة أخرى إن نسبة الزيادة في وفيات هؤلاء الأطفال تجاوزت ٦٨٥ في المئة في العام الأخير مقارنةً بالأولى، جراء تراجع الإنفاق على الخدمات الصحية وتردي الرعاية الصحية.

الجدول رقم (١٧ ـ ٣)
تطور الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية في العراق للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٥ (أسعار عام ١٩٨٠) (مليون دينار)

الفترة الزمنية	التعليم والبحث العلمي	الخدمات الصحية	الدعم السعري	الرواتب التقاعدية	الرعاية الاجتماعية	إجمالي الإنفاق والمتوسط	
						إجمالي الإنفاق	المتوسط السنوي
١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٦٤٧,١	٥٨١,٤	١٠٥٨,٩	٩٥٣,٣	٩٧,٢	٤٣٣٧,٩	٨٦٧,٦
١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	١١٨١,٤	٥١١,٣	٦١٦,١	١٧٣٧,١	٧٠,٥	٤١١٦,٤	٨٢٣,٣
١٩٩١ ـ ١٩٩٥	٢٤٨,٦	٨٩,٤	١٤٦٥,٦	٣٤٧,٣	١٤,٠	٢١٣٤,٩	٤٢٦,٩

المصدر: احتسبت من: عصام عبد الخضر سعود العامري، «الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥،» (رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠١).

الجدول رقم (١٧ ـ ٤)
الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٥ (في المئة)

الخطة الاقتصادية القومية	الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي إلى الإنفاق العام	الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي إلى الدخل القومي
١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩,٨	٨,٢
١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	٢٠,٢	٥,٧
١٩٩١ ـ ١٩٩٥	٤٠,٥	١٥,٣

ملاحظة: احتسبت من قبل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (١٧ ـ ٣).

وقد أسهم في تدني مستوى الرفاهية الاجتماعية انخفاض متوسط دخل الفرد والمعدلات المتسارعة من التضخم(٢٣)، أدت في مجملها إلى انخفاض معدل نصيب الفرد من السعرات الحرارية باليوم من ٣٣٧٥ كمتوسط للفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ إلى ٢٢٧٧ للفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥، وذلك بانخفاض ما نسبته ٣٢,٥ في المئة، فضلاً عن أن هذه السعرات متأتية من وجبات غذائية غير متوازنة وفقاً للمعايير الصحية(٢٤).

وقد ظهر جلياً اتجاه الاقتصاد العراقي في النصف الثاني من عقد الثمانينيات نحو سياسات السوق وإلى حدٍ بعيد، استكمالاً لاتجاهات خصخصة بعض النشاطات الاقتصادية في النصف الأول من العقد المذكور، فقد خفض الدعم السعري بما نسبته ٤١,٧ في المئة في النصف الثاني من عقد الثمانينيات مقارنةً بنظيره الأول، وبذلك انخفضت مساهمة الإنفاق على دعم الأسعار من إجمالي الإنفاق الاجتماعي إلى ١٤,٩ في المئة في النصف الثاني من العقد المذكور، بعد أن كان يمثل ٢٤ في المئة من إجمالي الإنفاق الاجتماعي في النصف الأول من العقد نفسه، إلاّ أن فشل سياسات السوق في الحفاظ على معدلات الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية أو تزايد معدلاتها بعد مطلع عقد التسعينيات من جراء فاعلية الحصار الاقتصادي بالتأثير في خفض العرض من السلع والخدمات الاجتماعية، أدى إلى ارتفاع أسعارها، وقد تطلب ذلك عودة الدولة إلى التدخل بتوجيه الأسعار نحو الانخفاض للسلع الرئيسة للحفاظ على أوضاعها السابقة أو قريباً منها، ولا سيما أن عجز الموازنة وتزايد الإصدار النقدي، قد ساعد على تسارع ارتفاع الأسعار في صورتها التضخمية، وكان هذا التدخل في صورة سياسات دعم الأسعار، وقد ترتب عليه أن ارتفع الإنفاق الجاري لدعم الأسعار بما نسبته ١٣٧ في المئة خلال النصف الأول من عقد التسعينيات، وهي

(٢٣) بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو ١٦١ عام ١٩٩٠ (بأسعار عام ١٩٨٨)، وارتفع إلى ٤٦٢ و٨٦٢ عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ على التوالي، ثم ارتفع الرقم المذكور إلى ٦٩٧٩٢ عام ١٩٩٥، وأخذ بالتزايد إلى أن بلغ عام ٢٠٠٢ نحو ١٣٦٧٥٢، وقد انعكس هذا التزايد في تصاعد التضخم، ما أدى إلى تآكل مكونات الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما للفئات ذات الدخل المحدود. انظر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، **المجموعة الإحصائية ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣** (بغداد: المؤلف، [د. ت.])، ص ٢٧.

(٢٤) تحسنت الأوضاع الغذائية في النصف الثاني من عقد التسعينيات نتيجة توفير الحصة التموينية التي تحوي بعض المكونات الغذائية الرئيسة وبأسعار مخفضة كإحدى قنوات الرعاية الاجتماعية لأفراد المجتمع العراقي تحت ظل الحصار الاقتصادي، وذلك وفقاً لمذكرة التفاهم التي بموجبها تمّ تجهيز العراق بالغذاء مقابل النفط، وأصبحت الحصة التموينية توزع بانتظام وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦، إلاّ أن اتفاقيات التجهيز ومسارات الاتفاقية اكتنفها عدم الشفافية، ما ترتب عليه حالات متعددة من الفساد ولا زال التحقيق جارياً بشأنها في أروقة الأمم المتحدة والدوائر القضائية الدولية.

الفترة الحرجة من تاريخ الاقتصاد العراقي، التي ترتب عليها تراجع قيمة سعر الصرف للدينار العراقي إلى مستويات غير مسبوقة، أدى إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود ولا سيما الشرائح المرتبطة بالنظام الوظيفي وأثر ذلك في رفاهيتها، وقد ارتفعت مساهمة الدعم السعري إلى ما نسبته ٦٨,٧ في المئة في الفترة المذكورة مقارنةً بنظيرتها في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، على الرغم من تأثير الحصار وقيوده التي أدت إلى خفض المعدل السنوي للإنفاق الاجتماعي بما نسبته ٤٨,١ في المئة في الفترة الأولى للحصار (١٩٩١ - ١٩٩٥) مقارنة بمعدله لما قبل الحصار.

والإشكالية في مسألة الرفاهية الاجتماعية في العراق في النصف الثاني من القرن الماضي، تتمثل في أن السياسات الاجتماعية تعدّ تابعة للشأن الاقتصادي في الأهمية والدلالة، وأضحت الرفاهية الاقتصادية لا ترتبط بالسياسات الاجتماعية بقدر ارتباطها بالخدمات الاجتماعية، كما إنه ليس هناك ما يشير إلى أن السياسة الاجتماعية تعدّ آلية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ولذا أصبحت التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي تنعكس في مستوى أداء الخدمات الاجتماعية وكفاءتها، ولا ينفرد القطر العراقي في هذه الإشكالية، إذ يجتمع العديد من البلدان العربية تحت متضمنات هذه الظاهرة[(٢٥)]، بيد أنها قد تظهر في العراق أكثر وضوحاً بسبب أن مرجعية الدخل القومي قد ارتبطت إلى حدٍ بعيد بالأوضاع الريعية من جانب، وضغوط الإنفاق العسكري والحصار الاقتصادي من جانب آخر، ما شكّل في مجمله ضغوطاً على الإنفاق الجاري والثابت لمكونات الرفاهية الاجتماعية.

وقد أدى هذا المناخ إلى تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنوات الخمس عشرة الماضية[(٢٦)]، وبالنظر إلى أن معظم النشاطات الاجتماعية مرتبطة بالناتج المذكور، فقد انخفض الإنفاق الاجتماعي من ٨,٢ في المئة إلى ٥,٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في النصف الثاني من عقد الثمانينات مقارنةً بنظيره الأول،

---

(٢٥) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **السياسات الاجتماعية في البلدان العربية: تحليل بنائي تاريخي**، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية؛ ٥ (بيروت: الإسكوا، ٢٠٠٣)، ص ١٣٨ - ١٤٤.

(٢٦) بلغ أدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (لعام ١٩٨٨) منذ خمس عشرة سنة ماضية نحو ٧١٣٥ مليون دينار عام ١٩٩١ وارتفع إلى نحو ١٣٣١٨ مليون دينار عام ١٩٩٣، وعاد للانخفاض إلى ١٠٣٧٧ مليون دينار عام ١٩٩٥، ثم أخذ بالتزايد ليبلغ نحو ٢٥٦٨٩ مليون دينار عام ٢٠٠١. انظر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، **المجموعة الإحصائية ١٩٩١ - ٢٠٠٣**، ٢٠٠٣، ص ٢١.

وعلى الرغم من الانخفاض في الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية، ولكن نسبة هذا الإنفاق إلى إجمالي الناتج المحلي ارتفعت إلى ١٥,٣ في المئة وبزيادة مقدارها ١٠,٦ في المئة في النصف الأول من عقد التسعينيات مقارنة بنظيره الثاني من عقد الثمانينيات، وجدير بالذكر أن هذه التغيرات أدت إلى أن تزيد الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي عن ٤٠ في المئة من إجمالي الإنفاق العام، على الرغم من أن مناخ الحصار يتطلب تراجع تلك الأهمية وذلك لخفض الطلب الكلي بوصفه أحد وسائل الضغط على الاتجاهات التضخمية، إلاّ أن الارتفاع في الأهمية النسبية للإنفاق المذكور سواء بالنسبة إلى الإنفاق العام، أو الناتج المحلي الإجمالي، يعود في جزء منه إلى انخفاض مرونة استجابة هذه المكونات للتغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي، ولذا ارتفعت الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي سواء في الناتج المحلي الإجمالي أم إلى الإنفاق العام على الرغم من تراجع قيمته المطلقة خلال فترة الحصار (الجدول رقم ١٧ ـ ٤)، كما يعود ذلك في جزء آخر منه إلى محاولات السياسة الاقتصادية العراقية للحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي العراقي في مواجهة الضغوط التي مارستها المنظومة الاقتصادية الرأسمالية في تفكيك الدولة القومية.

وقد انعكست هذه البيئة الاجتماعية وتقلباتها على متجه مصفوفة «التنمية البشرية» إذ يعكس الرقم الدليلي للتنمية البشرية حصيلة العديد من المتغيرات المتشابكة والمترابطة وفي مقدمتها الصحة والتعليم والتغذية التي يولدها متوسط دخل الفرد، فقد واجه هذا الرقم تراجعاً خلال فترة الحصار إذ بلغت قيمته نحو ٠,٥٨١ عام ١٩٨٠ وارتفع إلى ٠,٧٥١ عام ١٩٩٠، وبذلك أصبح ترتيب العراق في السنة الأخيرة وفقاً لدليل التنمية البشرية ذات الترتيب ٧٦، وأخذ بالتراجع خلال عقد التسعينيات لتبلغ قيمة دليل التنمية البشرية نحو ٠,٥٨١ عام ١٩٩٨، وبذلك جاء ترتيب العراق حسب الدليل المذكور: الدولة ذات التسلسل ١٢٦ من مجموع ١٧٤ دولة في العالم[٢٧]، وصنف ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والتي تنحصر بين التسلسلين ٤٧ و١٣٩[٢٨]، كما جاء ترتيب العراق وفقاً لمؤشر التنمية الإنسانية (العربي) بالتسلسل ١١٠ من مجموع ١١١ دولة في العالم[٢٩]، واستمر هذا التدهور في مستويات الرفاهية الاجتماعية حتى احتلال

---

(٢٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، أعداد مختارة.

(٢٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٠).

(٢٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٢).

بغداد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، ومنذ التاريخ المذكور وحتى كتابة هذه السطور في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، فإن تراجع البنى الأساسية المولدة للرفاهية الاجتماعية والانتهاكات التي تقوم بها قوات الاحتلال الأجنبي، فضلاً عن الفساد الذي استشرى في العراق وأوصله وفقاً إلى تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٣ إلى درجة (٢,٢) من سلم درجات الفساد[٣٠]، وما ترتب على هذه المتضمنات من تداعيات اقتصادية ـ اجتماعية لم تبقِ من مصطلح الرفاهية الاجتماعية في العراق إلاّ ظلاله.

---

(٣٠) تبدأ بالصفر للدول الأكثر فساداً وتنتهي بـ (١٠) في الدول الخالية من الفساد. انظر: تعقيب عماد عبد اللطيف سالم على بحث: سالم توفيق النجفي، «دراسة حالة العراق تحت الاحتلال،» ورقة قدمت إلى: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٨٣٤.

تعقيـــــــب

عبد الوهاب حميد رشيد(*)

يلخص الدكتور النجفي متابعته للاقتصاد العراقي في أن هذا الاقتصاد قد شهد خلال النصف الثاني من القرن العشرين تجارب تنموية متباينة اعتمدت نسبياً سياسات ليبرالية في معظم سنوات عقد الخمسينيات، بينما استندت في عقدي الستينيات والسبعينيات على قدر كبير من التوجهات الاشتراكية، وتحولت فيما بعد نحو سيادة المناخ الحافز للنشاط الخاص، ثم وضع بعد مطلع عقد التسعينيات ضمن محددات الحصار الاقتصادي، وأخيراً الاحتلال وتدمير الاقتصاد العراقي على نحو متزامن مع إلغاء الدولة العراقية. وفي ضوء هذه الحصيلة المريرة، لم يبقَ من مصطلح الرفاهية الاجتماعية في العراق إلا ظلاله.

ويشير الباحث إلى أن السياسات الأكثر فاعلية للتخفيف من أعباء الفقر أو تحسين الرفاهية، تتمثل في تحقيق التوازن بين مزايا السوق وبين استمرار دور الدولة لتعظيم هذه المزايا. ذلك أن العديد من الدراسات والتجارب يبين صعوبة الأخذ وحيد الجانب بنظام السوق أو تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، ففي ظل انفراد السوق تسود نظرية الاقتصاد الجزئي وسوء توزيع الموارد والدخول، في حين أن تدخل الدولة يقود إلى سيادة نظرية الاقتصاد الكلي والعمل على إعادة توازن الموارد وتقليل فجوة الدخل.

وهنا يؤكد الباحث نموذجه الثلاثي: ضرورة وجود السوق والدولة والمجتمع المدني في اقتصاد واحد، حيث سيترتب على هذا النسق المفتوح تقليص مركزية الدولة وإحياء المجتمع المدني و«التوازن بين القيم المادية والروحية والإنسانية».

(*) باحث عراقي مقيم في السويد.

ويرى أن تأتي القرارات والتوجهات الاشتراكية الساعية إلى الرفاهية الاجتماعية من تنظيمات المجتمع المدني، لكنه يستدرك بأن عدم فاعلية هذه المنظمات في المرحلة الأولى، يدعو إلى أن يكون مصدر تلك القرارات الدولة، على أن تأخذ بالتحول تدريجياً نحو المجتمع المدني بغية تحاشي تحول الأصول المولدة للرفاهية الاجتماعية إلى رأسمالية الدولة.

وبالعلاقة مع ظروف العراق الحالية فإن الأخذ بهذا النموذج ينتظر إنهاء الاحتلال. وهذه المحاولة في وضع تصور اقتصادي لمرحلة الاستقلال الوطني تتكامل مع جهود مركز دراسات الوحدة العربية «ندوة مستقبل العراق» إنجاز مشروعات الدستور والقوانين ذات العلاقة، لتكون هادياً لحكومة مرحلة التحرير.

تُعبِّر السياسات الاقتصادية للاحتلال في العراق عن مشروع اقتصادي جذري ينطلق من المصالح الاستراتيجية ومن الأيديولوجية اليمينية للمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية التي تعمل باتجاه الهيمنة على الاقتصاد العالمي. وفي إطار هذا المشروع جرى تحديد طاقمه الإداري (المستشارين) ممن يحملون الأيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية للمحتل، وتم اختيارهم بحكم ارتباط الإدارات الأمريكية بالمؤسسات الرأسمالية الكبرى، ما سيضع مستقبل الاقتصاد العراقي، ليس عرضة للهيمنة الرأسمالية بشكل عام، فحسب، بل حتى لهيمنة شركات محددة بعينها، كما حصل في أعقاب الاحتلال البريطاني للعراق في القرن الماضي.

وفي هذه البيئة الجديدة، تحول مفهوم التنمية الاقتصادية لدى سلطة الاحتلال إلى الحديث عن إعادة الإعمار بمفهومه الهندسي، أي باعتباره خالياً من مضامينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ودون تقييم فعال لمتطلبات المرحلة أو الترابط بين المشروعات وتأثيراتها فيما بينها وبالعلاقة مع الاقتصاد الكلي.

بل إن ما تطرحه السياسة الاقتصادية الجديدة لمستقبل العراق هو ربط سياسة إعادة إعمار البلاد بسياسات الانفتاح، وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي، وإلغاء أو تقزيم دور القطاع العام، والتخلي عن سياسة دعم السلع الاستهلاكية الأساسية، وإطلاق الأسعار، وتخفيض ضرائب الدخل على الشركات والضرائب الجمركية على الواردات، وإلغاء التميز الذي كان قائماً لصالح الشركات الوطنية في عقود ومناقصات الدولة، وفتح باب الملكية الأجنبية على مصراعيه في غياب الضوابط الوطنية ومن دون إمكانية تقييد رؤوس الأموال الأجنبية عند الحاجة، وإهمال حقوق العمال ودور الدولة في التقاعد والضمان الاجتماعي، وأيضاً التخلي عن دورها في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، بما يعنيه من السيطرة الأجنبية الشاملة على

الاقتصاد العراقي. يضاف إلى ذلك توجيه الإيرادات النفطية ـ قدر الإمكان ـ نحو المجالات الاستهلاكية ـ التبذيرية على حساب الاستثمارات. وبذلك لن يحقق مشروع الاحتلال التنمية حتى وفق المفهوم الليبرالي، ناهيك عن بناء اقتصاد عراقي قادر على المنافسة في الأسواق العالمية.

تتجاوز مثل هذه التوجهات البون الشاسع بين اقتصاديات الدول المتقدمة التي تقوم على قواعد إنتاجية متقدمة تحتاج إلى خلق مزيد من الطلب لاستمرار نموها، وبين حالة العراق المعاكسة تماماً والذي يحتاج إلى بناء قاعدته الاقتصادية أولاً ليكون بإمكان الاستهلاك من التوسع. إن منح الأولوية للاستهلاك في غياب قاعدة إنتاجية، ووفق سياسة تأخذ في اعتبارها تبعية الإنتاج للاستهلاك، يعني بناء اقتصاد استهلاكي يعتمد على الخارج لتوفير متطلباته المحلية على حساب الاستثمار والتنمية. وتكون النتيجة الاستمرار في الاعتماد وحيد الجانب على استهلاك النفط في غياب تعويضه.

من وجهة النظر الاقتصادية الليبرالية، فإن الهدف الرئيس من الخصخصة (Privatization) هو خلق شروط موائمة لسوق اقتصادي حر تعكس الأسعار بصورة حقيقية مدى ندرة الموارد المتاحة، لتقود المستثمرين والمنتجين والمستهلكين نحو اتخاذ قرارات رشيدة (Rational) تتسم بالكفاءة (Efficiency). وعلى أي حال، فإن تحديد الكفاءة الاقتصادية والحاجة إلى الخصخصة في ظل الاقتصاد الحر يمكن الحكم عليها عند توافر «شروط المنافسة الكاملة» وفي اقتصاد منتج ومتطور (وهو غير قائم في العراق حالياً). وما لم تعكس الأسعار السائدة مدى ندرة الموارد المتاحة (وهي ليست كذلك في حالة العراق)، فمن المستحيل أو الصعوبة تحديد قيمة موجودات المشروعات العامة بغرض بيعها. يضاف إلى ذلك أن خصخصة المشروع العام في اقتصاد تنتفي فيه شروط المنافسة الكاملة، تتطلب استنفاد الصيغ الإصلاحية، تتقدمها إصلاح الإدارة الاقتصادية لهذه المشروعات. يُضاف إلى ذلك أن هذه الآراء تعتبر الكفاءة متغيراً تابعاً للملكية، في حين أن الكفاءة الاقتصادية مستقلة عن ملكية عوامل الإنتاج.

هذا علاوة على أن سيادة السوق غير الحرة لِأسباب تتعلق بعدم نضوج الاقتصاد وضعف قدرته من جهة، ومسؤولية الدولة عن التدخل لغاية بلوغه مرحلة تحقيق متطلبات الأمن الاقتصادي الوطني، ترتبط بعناصر عميقة تجذرت في المجتمع العراقي، وتتطلب مراعاتها عند رسم السياسات الاقتصادية. وأخيراً، إذا بقيت الدولة تمارس دوراً فعالاً في التوجيه العام للاقتصاد الوطني في أكثر الأنظمة ليبرالية، لتصل في تفصيلاتها إلى القيود والسياسات الجمركية، فهل من المنطق في

شيء أن يطلب من العراق تخلي الدولة عن ملكية الثروة الوطنية وحصر مهامها في حراسة مصالح الشركات الأجنبية؟

تفرز التجربة العراقية ثلاث محصلات: **الأولى** مكافحة الاستقطاب السياسي الاقتصادي والاجتماعي لصالح بناء وحدة وطنية تضم كافة الأطياف العراقية؛ **الثانية** أن طريقة الانتفاع من ريع النفط الخام والغاز الوفيرة وحصرها في إقامة البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مشروعات الأمن الاقتصادي الوطني، يمكن أن تشكل العنصر الاقتصادي الاستراتيجي في إدارة التعايش السلمي المستهدف بين الفئات والطبقات الاجتماعية العراقية المختلفة؛ **الثالثة** إعادة توزيع تخصيصات الإيرادات النفطية بين السلطة التنفيذية (٣٠ في المئة ـ ٤٠ في المئة) لأغراض الميزانية العامة السنوية، وتوجيه الباقي للأغراض الاستثمارية تحت إشراف ورقابة السلطة التشريعية.

كما إن تحليل التجربة العراقية الطويلة يشير إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعملية الدستورية، والسياسة النفطية، تؤسس ثلاثة عناصر مترابطة رئيسة للسياسة الاقتصادية، فالاستثمارات في البنية الأساسية والفعاليات الإنتاجية عنصر أساس في التنمية، والإيرادات النفطية محور التمويل، والعملية الديمقراطية توفر المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الضروري للتنمية. لذلك فإن متابعة التحرير الاقتصادي، تتطلب إعطاء اهتمام يقظ من قبل السلطة الوطنية لتفعيل هذه العناصر على أساس من التنسيق وبالعلاقة مع سياقه الزمني بدلاً من الجري وراء تحقيق سريع للتحرير الاقتصادي. كما تتطلب عملية إصلاح الاقتصاد العراقي تحديداً واضحاً لسياسة إنتاج وصادرات النفط الخام، ضمن الاستراتيجية العامة.

وفي سياق هذا النهج، يحتاج العراق إلى تبني وتطبيق استراتيجية اقتصادية واضحة تنبثق عنها حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية الحكومية المرتبطة بتنفيذ برنامج استثماري واسع لزيادة النمو الاقتصادي والتشغيل. وتتطلب هذه الاستراتيجية تطبيق ثلاث مجموعات متكاملة من السياسات الاقتصادية:

الأولى، سياسات تخص الاقتصاد الكلي: المالية، والاستقرار النقدي التي تهدف إلى السيطرة على التضخم من خلال تخفيض العجز في الميزانية السنوية الحكومية والعجز في ميزان المدفوعات.

والثانية، برامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، وتتضمن إصلاحات إدارية

ومالية: إصلاح النظام المصرفي، وسوق المال والبورصة، والخصخصة، وحرية التجارة الخارجية، وحرية تدفق رأس المال. والهدف من هذه البرامج هو تحرير الأسعار متضمنة الأجور ومعدلات سعر الصرف.

المجموعة **الثالثة**، من السياسات تتضمن برنامج الاستثمار العام، وهدفها تمويل مشروعات إعادة تأهيل وإنشاء مشروعات هيكلية اقتصادية (مادية)، اجتماعية، وبيئية، على أن تقترن هذه الخطوات منذ بدايتها بمكافحة جميع أشكال الفساد الإداري والمالي التي تتصدر وتتفشى على نحو سريع وواسع، بخاصة في المراحل الأولى من العملية الدستورية، وتتطلب ضوابط قانونية قوية ورادعة لمواجهتها[1].

(١) لمزيد من التوسع، انظر: Abbas Alnasrawi, «The Case Against Privatization,» *Middle East Economic Survey* (MEES), vol. 46, no. 45 (November 2003); Sabri Zire al - Saadi, «Economic Lebiralization And Oil Policy in Iraq: Vision And Policies,» *Middle East Economic Survey*, vol. 46, no. 29 (July 2003);

صبري زاير السعدي، «الأزمة العراقية وموقعها من مأزق التنمية والديمقراطية في البلدان العربية،» ورقة قدمت إلى: المنتدى الاقتصادي العراقي، الحلول والجذور، لندن، ٢٠٠٢؛ سالم توفيق النجفي، «التنمية الاقتصادية في العراق: الحاضر والمستقبل،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٨٥٧ ـ ٨٧٣، وعبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، الفصل ٣.

المناقشـــــات

١ ـ صباح ياسين

أود أن أشير في هذه المداخلة إلى قضية مشتركة، جاءت في مضمون بحثي الدكتور أحمد السيد النجار والدكتور سالم توفيق النجفي، ذلك بالإشارة التي وردت في البحثين، باعتبار قوانين الإصلاح الزراعي قوانين اشتراكية، وبشكل خاص في دراسة الحالة في مصر والعراق. نعم إنها بالمعنى العام قوانين اشتراكية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكنها في الواقع قادت إلى إحداث خلل كبير في أداء القطاع الزراعي في كلا البلدين، لأسباب عديدة أهمها: نقص في مضمون القوانين وسوء في تطبيقها، كذلك عجز وتناقض بين طرفي العملية الزراعية، حيث أدى تفتيت الوحدة الزراعية، مع غياب قدرة الفلاحين على استيعاب أسلوب ونمط العمل التعاوني وعدم توفير مستلزمات الإنتاج، إلى تدهور الإنتاج الزراعي وبالتالي انعكس ذلك سلباً على واقع الفلاح والريف والعملية الزراعية بأسرها.

ومع تدهور القطاع الزراعي برزت الحاجة إلى إصلاحات عاجلة تقوم بها الحكومات، ولكن تلك الإصلاحات جاءت أيضاً متسمة بالآنية ولم تأخذ بنظر الاعتبار الحاجات الأساسية للقطاع الزراعي ومتطلباته ومنها تحديث وسائل الإنتاج، ووضع خطط استراتيجية للتوازن بين أداء القطاع الزراعي وغيره من القطاعات وبشكل خاص القطاع الصناعي.

إن تلك القوانين جاءت إلى حد ما متأثرة بشكل ومحتوى الاجراءات التي عالجت بها الثورة البلشفية في روسيا، ثم الاتحاد السوفياتي لاحقاً موضوع العملية الزراعية والملكية الزراعية، فكانت في بعضها نسخة من تلك الاجراءات والقوانين ولم تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الإنتاج الزراعي والدورة الزراعية في الوطن العربي، كذلك حدود إمكانيات الدولة وشكل تدخلها في تلك العملية، هذا إلى جانب دور الفلاح باعتباره الوسيلة والغاية من إجراءات الإصلاح الزراعي.

إن الآثار السلبية للتطبيقات الناقصة أو المنحرفة لمضامين قوانين الإصلاح الزراعي قد امتدت عقوداً من الزمن، ولعل أبرز تلك الآثار السلبية هو تدهور الإنتاج الزراعي وتدني مردوده الاقتصادي، ما أدى إلى هجرة واسعة من الريف إلى المدينة، أحدثت لاحقاً اختلالاً في الحياة الاجتماعية وولدت آثاراً سلبية عديدة ومعرفة، وبالمقابل تدهور وضع الريف وتواصل تدني مستوى أداء الاقتصاد الزراعي.

٢ ـ فؤاد نهرا

ملاحظة **أولى**، تعتبر دمقرطة القرار في تسيير وإدارة الوحدة الإنتاجية شرطاً ضرورياً، لكنه غير كاف:

١ ـ إنه ضروري ولاسيما في أيام الأزمة والكساد حيث يؤدي ذلك إلى توزيع أكثر إنصافاً للإنماء ما يجنب الشرخ والفصام داخل هذه الوحدة الإنتاجية.

٢ ـ لكن الدمقرطة لا توفر الآليات العملية الأكثر ملاءمة لتسيير الاقتصاد، بل قد تستخدم من قبل العامل وسيلة للتخفيف من قيود العمل المنتج والالتفاف على واجباته المهنية ما لم تتوافر الحوافز اللازمة.

ملاحظة **ثانية**، كيف يتكلم د. محمد السيد سعيد عن التسويد في ظل النظام المالي، والله سبحانه وتعالى يحرم تداول الأموال التي مصدرها المكسب الحرام، وأفضل مساهمة في تثبيت نظافة المال هو الفقه الإسلامي الذي يتتبع مصادر المكسب والمال المتداول.

ملاحظة **ثالثة**، بالرغم من الترابط الحتمي بين الإنتاج والتوزيع كما بيناه، وبين الدولة التدخلية في الإنتاج من جهة وبين الدولة المنفقة الراعية من جهة ثانية، فأزمة الإنفاق على الحاجات الاجتماعية قد تظهر أزمة توزيع وإنفاق في ظل اقتصاد يتطور وينمو على أسس اقتصادية أفضل. ذلك أن القضية المطروحة هي التالية: «ما هي قواعد التوزيع في ظل دولة ذات موارد محدودة، علماً بأن ما من نموذج اقتصادي حتى الآن خلا من مظاهر السيطرة الطبقية»؟

والمشكلة تكمن في كيفية التوفيق بين ثلاثة أمور:

١ ـ قلة الموارد ومحدودية الإنفاق على الحاجات الاجتماعية.

٢ ـ تضخم الحاجات الاجتماعية بقدر ما تعكس مباشرة مستوى الحاجات الاستهلاكية في الدول الأكثر «تقدماً».

٣ ـ واقع استئثار طبقة مسيطرة على جزء غير يسير من الخدمات الأساسية، وضرورة التفكير في توزيع منصف في ظل هذا الواقع.

٣ ـ إبراهيم العيسوي

أود أن أتناول مسألتين في ما يتعلق بمحاولة التحول الاشتراكي في مصر:

المسألة الأولى، تتصل بأسلوب الدولة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية فترة التحول في الستينيات الذي وإن كان له تأثير فعال على تحسين الأحوال المعيشية لقطاعات واسعة من الشعب، إلا أنه أضر بقضية الإنتاج والكفاءة الإنتاجية. وأضرب مثالين على ذلك **أولهما** أسلوب تشغيل العمالة في الحكومة والقطاع العام بغض النظر عن الاحتياجات الحقيقية، ما أدى إلى تكدس الأجهزة الحكومية وشركات القطاع العام بعمالة فائضة أدت بدورها إلى إرباك دولاب العمل والهبوط بالإنتاجية. وكان من الأجدى استيعاب العمالة في برامج للأشغال العامة أو محو الأمية أو حتى إعطاء تعويضات مقابل الاشتراك في برامج تدريب وتعليم تحسن من كفاءة العنصر البشري ريثما تتوافر فرص عمل حقيقية. **وثانيهما** هو التسعير الإجباري لمنتجات شركات القطاع العام بأقل من التكلفة لجعل أسعار هذه المنتجات في متناول الطبقات الشعبية. هذا أيضاً خلق ذريعة لإدارات الشركات لتحميل كل أخطائها على قضية التدخل الحكومي في الأسعار. وكان الأجدى أن يتم الدعم لهذه المنتجات من ميزانية الدولة مباشرة وليس بفرض أسعار منخفضة على الشركات، وهو ما يعني الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية وبين الاعتبارات الاجتماعية في إدارة القطاع العام.

المسألة الثانية تتصل بتعريف الاشتراكية، واقتراح د. محمد السيد سعيد في هذا الشأن أنا معه في أن الأساس هو إنهاء الفصل بين العاملين وقوى الإنتاج، وتمكينهم من السيطرة على شروط الإنتاج. كما اتفق معه في أن المدخل إلى تحقيق هذه السيطرة وإنهاء اغتراب العمل وإنهاء استغلال الإنسان للإنسان هو المشاركة الديمقراطية الواسعة. وهذا بالطبع كان الركن المفتقد في محاولات التحول الاشتراكي في مصر، لا بل في كل التجارب المنتسبة إلى الاشتراكية والتي حولتها إلى رأسمالية دولة بيروقراطية. لكن القول بذلك لا يسوغ التغاضي عن قضية الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، التي قد تتوزع بين ملكية دولة وملكية عاملية وملكية محليات وملكية تعاونية. كذلك يظل التخطيط ركناً أساسياً في هذا الشأن لضمان توجه الجهاز الإنتاجي لإشباع الحاجات الإنسانية ولتأمين تجدد قوى الإنتاج، والمشاركة الديمقراطية ستكون هي الضمان ضد تحول الملكية الاجتماعية إلى ملكية بيروقراطية

وضد سيطرة البيروقراطية على التخطيط وعلى توجهات الإنتاج دونما حساسية للمطالب الشعبية، كما ستكون المشاركة الديمقراطية المفتاح لتحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة. وخلاصة القول هي أن المشاركة الديمقراطية شرط ضروري للاشتراكية ولكنه ليس شرطاً كافياً لتحقيقها.

٤ ـ منير الحمش

مبدئياً أوافق الأستاذ أحمد السيد النجار على ما ذهب إليه في اعتراضه على عنوان الورقة عن «التجارب الاشتراكية وآثار تحولها إلى سياسات السوق»، والأجدى فعلاً أن يستخدم تعبير النموذج الاقتصادي في مصر. ويصح ذلك على أوراق التجارب الأخرى في البلدان العربية التي انتهجت سياسة اقتصادية تدخلية تستخدم نوعاً من أنواع التخطيط الاقتصادي، تحت عنوان التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأود هنا أن أشير إلى أهم النقاط التي تشكل أساساً لأي دراسة للتجربة المصرية.

أولاً، لم يكن هناك برنامج أو تصور لبرنامج اقتصادي اجتماعي، يخرج عن إطار العموميات المتعلقة أساساً ببيان الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ تموز/ يوليو ويتلخص ذلك بـ: القضاء على الإقطاع، والعدالة الاجتماعية وغير ذلك من المبادئ الستة للثورة.

ثانياً، إن التجربة المصرية تهم جميع العرب، وارتبطت إلى حد بعيد بما يجري على الساحة العربية، وقد نظر إليها العرب على أنها نموذج يمكن أن يحتذى من أجل التحرر من التبعية والاستغلال، ويعود ذلك إلى أسباب تاريخية وجغرافية من جهة، ولكنه يعود أيضاً إلى شخصية جمال عبد الناصر الذي عرف من خلال مواقفه الوطنية والقومية، وبخاصة في تأميم قناة السويس والتصدي لعدوان عام ١٩٥٦، ثم الوحدة السورية ـ المصرية وموقفه الجريء إثر عدوان عام ١٩٦٧، ثم في شجاعته بالاعتراف بالأخطاء وإعلانه عن العزم على تجاوزها، والبدء عملياً في ذلك.

ثالثاً، أصبح من الواضح أن مسألة قيادة الاقتصاد الوطني في مصر وفي أي بلد عربي، ترتبط باتخاذ سياسات تحررية في السياسة تقوم أساساً على التحرر من التبعية، وارتبطت السياسة الداخلية عموماً بمواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر، وسياسة الغرب الموالية لإسرائيل.

ولما كانت السياسة الاقتصادية والاجتماعية لثورة ٢٣ تموز/يوليو تنطلق من العدالة الاجتماعية، كان من الطبيعي أن تستكمل هذه السياسة بالموقف السياسي لمصر تجاه القضية الفلسطينية وتجاه السياسة الخارجية التي كان عليها الالتقاء مع استراتيجية الاتحاد السوفياتي المعادي للمعسكر الغربي والرأسمالية العالمية، لكن مع المحافظة على الحياد الإيجابي الذي تمثل في المشاركة الفعالة في مجموعة باندونغ.

رابعاً، من الأخطار التي واجهت التجربة المصرية التي نشعر بها على نحو عميق في سوريا الاعتماد في النموذج المصري على البيروقراطية في تطبيق توجهاتها الاشتراكية، وقد أدى ذلك فعلاً إلى انقلاب الرجعية والبورجوازية في سوريا على الوحدة.

وهنا لا بد لنا من أن نشير أيضاً إلى الدور الذي قام به جهاز الأمن (المباحث) والابتعاد عن الأساليب الديمقراطية، فقد كان لذلك أثر في إبراز دور أكبر للفئات البيروقراطية والانتهازية الأمر الذي ساعد على تعميق رأسمالية الدولة، بدلاً من أن تتحول إلى اشتراكية حقيقية.

خامساً، لا شك في أن إجراءات مهمة تم اتخاذها في المرحلة الممتدة من عام ١٩٥٣ حتى نهاية عصر الرئيس عبد الناصر، ولا بد من أن أشير إلى:

- سياسة الدعم والرقابة على الأسعار والسوق.
- الإصلاح الزراعي.
- التأميم.
- إقامة صناعة عصرية ومنظورة خاصة في الصناعات الثقيلة.

ولا شك في أن ذلك قد أحدث تحولاً اقتصادياً مهماً فضلاً عن التحول الاجتماعي الذي أحدثته ديمقراطية التعليم والخدمات الصحية. وارتبط ذلك بالمواقف الوطنية والقومية المعروفة، ولكن عندما بدأت مصر في عصر السادات التحول نحو السلام مع إسرائيل على الطريقة الإمبريالية ـ الصهيونية، فقد بدأت بالتحول أيضاً ولكن باتجاه الانكفاء إلى الخلف بتخليص المجتمع المصري من المكتسبات التي أمكن تحقيقها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فقد رضخت مصر السادات للإملاءات الإمبريالية، وحققت السلام المنفرد مع إسرائيل، وبدأت اتخاذ خطوات مهمة للتخلص من القطاع العام وإيقاف الاستثمار العام والانسحاب من دور الدولة الداعم لمستوى المعيشة، وحصر ما حصل بعد ذلك من أزمات اقتصادية واجتماعية،

الأمر الذي كتب فيه كثيراً الأستاذ النجار وغيره من الاقتصاديين ومن المصريين الأكفاء بكثير من الموضوعية والعمق.

٥ ـ عدنان شومان

ظاهرة جامعي الأموال وكيف تمت معالجتها وتداعياتها على الاقتصاد في مصر وغيرها، ما لا شك فيه أن هذه الظاهرة تبدأ في آخر مرحلة رأسمالية الدولة وضيق مجالات القطاع الخاص ووجود مدخرات بسيطة لدى الأفراد ليس لها ثقة في النظام المصرفي وليس لديها النية في البدء في مشروعات خاصة بها، فيستغل البعض ذلك لاستغلال الفرصة في تقديم ريع عالٍ للأموال للفترة الأولى قد يصل إلى ٣٠ في المئة أو أكثر مما يشجع الادخارات الصغيرة على وضعها في أيدي هؤلاء المستغلين. ومع بداية التحول إلى تشجيع القطاع الخاص تبدأ مثل هذه الظاهرة. ثم إن إطلاق لفظ الاشتراكية على ما تم في مصر وسوريا في الستينيات، أوافق تماماً على ما جاء في عرض الدكتور النجار بأنها تدخل في نطاق رأسمالية الدولة، غير أن المهم جداً أن نقول إن حزمة هذه الإجراءات أدت إلى وقف استقلال.

٦ ـ علي القادري

. . . الاضطراب في العمل يعني أولاً إلغاء فائض العمل ومنظومة الأجور. الاقتصاد الرأسمالي غير قادر على توفير فرص عمل لكامل قوة العمل.

ومن هنا يأتي المفهوم الكينزي «توازن ما تحت التشغيل الكلي للموارد والقدرة العاملة» وهذه ظاهرة جديدة تاريخياً متصلة بشكل رئيس بعملية تراكم تفصل المنتج عن وسائل الإنتاج وتضعه في رحمة السوق. ومن هنا ينبع مفهوم الحق في العيش الكريم، من عورة في النظام الرأسمالي توصل إليها باحثوه.

في مناطقنا الريعية والاستبدادية يبدو هضم الحقوق من خلال وضع الواجبات قبل الحقوق وتعميق التشرذم على أسس بدائية طائفية وقبلية، فليس لدى أي قوة معارضة رئيسة في المنطقة أي برنامج اجتماعي متكامل في مواجهة رأسمالية تنتج في دربها أعداداً هائلة من العاطلين عن العمل، فمن ناحية بنيوية أن التطور التكنولوجي المنتقل إلى الدول النامية يدخر العمالة، وبهذا فهو لا يتواكب مع التكاثر السكاني المتأتي عن كونية التقدم في ظل الرأسمالية. البرنامج الاجتماعي يجب أن يضع قيد التنفيذ آلية لرفع قيد الفقر لا تتأتى كنتاج للسياسة الاقتصادية الكلية، إنما تكون في الأساس من صلب السياسة الكلية.

٧ ـ أحمد السيد النجار (يرد)

بداية بالنسبة إلى تعقيب الدكتور محمد السيد سعيد في ما يتعلق بمسألة الانتقال الرأسمالي في الدولة إلى الاقتصاد الحر هو حالة عالمية، وهذا يعني أن لا أخضع لهذه الحالة العالمية بصورة أو بأخرى، وأنا مع الاندماج في الاقتصاد العالمي ولكن بشروط عادلة. الشروط التي تمت صياغة «اتفاقية الغات» على أساسها كانت شروطاً غير عادلة وكانت ناتجة عن انسحاق الدول النامية في تعاملها مع الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. حالة عالمية في الحقيقة أدت إلى أن هذه البلدان لم تدافع عن مصالحها، وبعد أن بدأت تدافع عن مصالحها بعد ذلك بوقت طويل، وبعد أن تمردت الولايات المتحدة نفسها على تحرير التجارة ورفعت شعار التجارة العادلة في مفاوضاتها مع اليابان من أجل تقليص الفائض التجاري الياباني، أصبح هناك مبرّرٌ لدول أخرى أن تتمرد على هذه الاتفاقية، لذلك نرى بعد ذلك في مؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة العالمية لأن أصبح هناك مكاسب لدول العالم الثالث، فالمسألة ليست الاندماج في الاقتصاد العالمي بشروط الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وشركاتها العملاقة، ولكن بشروط ملائمة لشعوب الدول النامية. ولكن بالتأكيد الانعزال عن الاقتصاد العالمي هو حالة غير إيجابية، بمعنى أن الاقتصادات التي لم تدخل خلف أسوار الحماية الجمركية هي اقتصادات فاقدة للقدرة على المنافسة. الحماية الجمركية يجب أن تكون مؤقتة، أما إذا كانت دائمة فهي مبرر أو عامل رئيسي في مسألة إفساد الاقتصادات التي تنمو خلف أسوار الحماية الجمركية.

في الحقيقة إذا قمنا بمقارنة معدلات النمو والاستثمار والادخار في مصر في الفترات الثلاث، سنجد أن معدل النمو في المتوسط خلال فترة عبد الناصر كان ٦,٨ في المئة سنوياً وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. في مرحلة السادات انتهت مصر في هذه المرحلة وبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر بديون مقدارها ٢,٤ مليار دولار فقط، وخلافاً للديون العسكرية التي تم إسقاط أغلبها بعد ذلك، ففي فترة السادات كان معدل النمو ٦,٤ في المئة وانتهت خلال فترة قصيرة للغاية من ١٩٧٤ حتى ١٩٨١ بديون ٢١ مليار دولار خلافاً للديون العسكرية، وفي فترة الرئيس الحالي كان متوسط النمو الحالي السنوي ٤,١ في المئة سنوياً ثم بلغت الديون ٥٠ مليار دولار سنة ١٩٨٩ وتم التخلص من الجزء الأعظم منها كثمن لموقف مصر من حرب الخليج.

٨ ـ محمد السيد سعيد (يرد)

أولاً، العمل النظري، قرأت معظم الأوراق ولم ألحظ أن هناك ورقة تعالج العدالة التوزيعية. هل الحق والاستحقاق، والشعور بالاستحقاق يكفي؟ هل هناك

مفهوم موضوعي للعدالة؟ هل هذا المفهوم يرتبط بتكييف العمل أم بالحاجة؟ كل هذه مسائل وقضايا معقدة.

الديمقراطية الاقتصادية التي أثارها الدكتور نهرا أعتقد أنها قضية مهمة وبخاصة في التجربة السويدية والارتباط مع العدالة التوزيعية، لكن أيضاً بالارتباط مع قضية الكفاءة.

اتفقنا على أن هناك استشرافاً للنموذج في تعدد أساليب الإنتاج وبالذات في الأسلوب التعاوني والاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي، أو اقتصاد الدولة، تعدد وتوازن نسبي ما بين أساليب الإنتاج أعتقد أنه قد يكون مدخلاً للعدالة.

المهم من هذا كله أن ننتج مفهوماً للاقتصاد أيضاً، لأن المفهوم الكلاسيكي للاقتصاد ليس فقط عديم الحساسية لقضية العدالة وبخاصة عدالة الفئات المهمشة والنساء والفئات الضعيفة بشكل عام، ولكن هذا أيضاً غير ممكن لأنه يتجاهل الحياة كلها ويجردها تجريداً فائقاً وفوق الحاجة. الاقتصاد في النهاية لا بد أن يعني إدارة مجتمع وهو يقوم بإنتاج الثروة وتدويرها وتوزيعها، ولا يجب ولا يمكن الفصل بين إدارة الاقتصاد وإدارة المجتمع.

كما لا يمكن فك التلازم بين قضية الكفاءة والتنمية من ناحية، والعدالة التوزيعية من ناحية أخرى، وهذا ما يجعلنا نطلب إنجازاً في المجال النظري أكبر مما حققناه بالفعل، ولا يكفي إطلاقاً أن نستعين بمدرسة كمبردج أو غيرها من المدارس لكي ننتهي من المشكلة، لأن التشوه البيروقراطي للاقتصاديات العربية ذهب إلى مدى أبعد بكثير جداً مما يتصوره أخواننا في مدرسة كمبردج أو تلاميذ كينز وروبنسون، وشكراً.

٩ ـ سالم توفيق النجفي (يرد)

على الرغم من عدم حضوري وقائع الندوة التي ضمت نخبة من الأصدقاء كان يسعدني الحوار معهم، وإن عدم حضوري كان خارج إرادتي، إلا أني تابعت وقائعها عن بعد، وزودني مركز دراسات الوحدة العربية مشكوراً بالمناقشات والتعقيب حول الدراسة التي تقدمت بها للندوة المذكورة، ولا شك في أن آراء السادة المشاركين كان لها وقعٌ في ترصين الدراسة.

وقد وجدت في أكثر من رأي سواء حول دراستي أو دراسات أخرى، التأكيد حول ضرورة الترابط بين الاشتراكية والديمقراطية، وشعرت بأن ما يوحي بين السطور بأن سقوط بعض التجارب الاشتراكية، ولاسيما في بعض البلدان العربية

(مصر العربية) كان بسبب هذه الإشكالية، وقد وجدت هذا النمط من الحديث ليس في أوراق الندوة فقط، وإنما خارجها بين العديد من الدارسين. ولكن أجد أن رحيل التجارب الاشتراكية لم يكن في منطلقاته الأساسية فقط بسبب غياب الديمقراطية بقدر تنامي القوى المضادة (الرأسمالية) لدولة الرفاهية الاجتماعية، ومن ثم فإن اختلال التوازن بين الاتجاهات الاشتراكية والقوى المضادة لها باختلاف فصائلها ومرجعياتها، ليس في صالح التيارات الاشتراكية.

ولا أعتقد أن نمط التحولات إلى الاشتراكية ولاسيما تلك التي انعكست في بعض التجارب العربية من خلال (أو بواسطة) إحلال السلطة العسكرية محل الإدارة المدنية التقليدية، كان بوسعها تبني الديمقراطية، وذلك لأكثر من سبب، في مقدمتها عدم وجود بنى مؤسسية تمكن من نشأة الديمقراطية وتناميها، وعلى الرغم من التطور الحاصل في بناء الدولة المصرية مقارنة بنشأة بعض الدول العربية الأخرى، إلا أن تلك النشأة لم يرافقها تطور متكافئ في البنى المؤسسية للديمقراطية مقارنة بنظيرتها الأوروبية، وبذلك فإن مطالبة الدولة العربية المعاصرة بالمسارات الديمقراطية مسألة يصعب تحقيقها خارج بناء الدولة وتطورها التاريخي، وبخاصة أن الدولة العربية الحديثة لم تستوف بناءها التقليدي من حيث النشأة ومراحل التطور مقارنة بنظيرتها الأوروبية، فضلاً عن أن التركيب الفئوي لإدارة الدولة الاشتراكية في البلدان المذكورة قد جاء من الطبقات الوسطى في المجتمع، وأن معظم أفرادها من أصول عسكرية (القوات المسلحة)، لا تعد الديمقراطية شأناً مهماً في مرجعية ثقافاتهم أو ممارساتهم الوظيفية.

وعلى الرغم من صحة المنطلقات الفكرية للدعوة القائلة إن معطيات الاشتراكية تتطلب حماية من المؤسسات الديمقراطية بصورتها الموضوعية، وإن غيابها قد سهل رحيل المتضمنات الاشتراكية سواء لغلبة التيارات الرأسمالية في مصر العربية، أو بسبب التكوينات العشائرية والقبلية في العراق، ولكن لا أجد لهذه الطروحات مرجعيات فكرية تمكنها من الصمود أمام مقولات أيديولوجية مغايرة ولاسيما في إطار التطور الاقتصادي المعاصر، فالبنى الديمقراطية في تكويناتها ومتضمناتها ذات أبعاد ليبرالية، وهذه البنية تعتمد على تراكم رأس المال الخاص، في حين أن ذلك يتعارض ونشأة الاشتراكية الساعية إلى تراكم رأس المال العام، هذا التناقض في المنطلقات الفكرية لا يساعد على قيام ديمقراطية حقيقية حامية للاشتراكية، الأمر الذي أدى إلى فشل أو تراجع تلك التجارب الاشتراكية الرائدة في بعض البلدان ولا سيما مصر العربية.

إن إقحام الديمقراطية على مجتمعات متحولة مسألة تتطلب العديد من الدراسات المتأنية، التي يمكن أن يتم التوفيق من خلالها بين الطروحات النظرية والتجارب التطبيقية للمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في معظم البلدان النامية بصورة عامة والعربية بصورة خاصة.

ولا يسعني أخيراً إلا أن أشكر السادة الذين أبدوا ملاحظاتهم القيمة حول دراستنا، ولاسيما تعقيب الأخ الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد، فإن معرفته العميقة بالاقتصاد العراقي قد أضافت رؤى موضوعية لدراستنا.

الفصل الثامن عشر
نموذج الدول محدودة الموارد ومحاولة تحقيق الرفاهية الاجتماعية: تونس

عبد الفتاح العموص[*]

مقدمــة

تستدعي أية تنمية اقتصادية شاملة ومستديمة تمثل بحسب نظرنا، إحدى المقومات الأساسية لتحقيق الرفاهية في أي بلد من البلدان العربية، إصلاحات جذرية وعميقة ترمي عموماً إلى الحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية والقطاعية والجهوية التي يفرزها اقتصاد السوق بآلياته الكثيرة والمتنوعة والمبنية على التحررية الفردية والتقليص من مكانة ودور الدولة والجماعات الوطنية المعيقة للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والتنقيص هكذا، من إمكانية بروز هياكل إنمائية كمية ونوعية فاعلة ومجدية لإشباع الحاجات الحيوية الجماعية، مما قد لا يساعد البتة على مردودية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ولا ينهض بالتالي بالمستوى المعيشي المادي والأدبي للشرائح السكانية العريضة المعوزة[1].

وانطلاقاً من هذه الإشكاليات الإنمائية الخطيرة التي تقر وجوباً بتلازم كل الأبعاد الحياتية في سيرورة التنمية الشاملة والمتوازنة، تتمحور ورقتنا البحثية حول دراسة هذه الإشكاليات من زواياها الإيجابية والسلبية، مرتكزين في ذلك على تحليل

(*) أستاذ العلوم الاقتصادية، جامعة صفاقس ـ تونس.

(١) جمعية البحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **الدولة والاقتصاد التضامني** (صفاقس: مؤسسة نوفا برنت، ٢٠٠٤).

السياسة الاقتصادية والاجتماعية التونسية المعاصرة عبر أهدافها ووسائلها ونتائجها المسجلة بإيجابياتها وسلبياتها التي أنتجتها السياسات الاقتصادية التصحيحية أو الإصلاحية الهيكلية والتحررية منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وإلى السنوات الأولى من القرن الحالي.

بعبارة أدق، نهتم في بحوثنا العلمية والعملية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أساساً في تونس البلد العربي ذي النموذج الإنمائي المحدود الموارد، وذلك منذ انطلاق المخططات التنموية في الستينيات من القرن العشرين وعلى امتداد السنوات المتعاقبة، حيث نحاول إظهار العوامل الكمية والنوعية المؤثرة في الاستراتيجيات التنموية المعتمدة إرادياً من لدن الدولة أو المفروضة عليها خارجياً من طرف المنظمات الاقتصادية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرها، حسبما اقتضته وتقتضيه التحولات الجوهرية الفكرية والعملية الدولية التي أدخلت تعديلات هيكلية على جل الاقتصادات والمجتمعات الوطنية، والتي أضحت تحوم كلها في دوامة العولمة والشمولية التحريرية من دون قيود وبلا حدود.

ومن هذا المنطلق الواسع، سنسعى في ورقتنا هذه الخاصة بدراسة موقع الرفاهية الاجتماعية والثقافية عامة، والممثلة للمقومات القاعدية لتشخيص وتحديد الواقع الحالي والمسارات المستقبلية لتوفير هذه الرفاهية المنشودة التي تعتبر مفهوماً متعدد الأبعاد ومتنوع الزوايا ومتشعب التعريفات، لم يخضع إلى الآن في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية العالمية والعربية بخاصة، لتحليل دقيق ونقاش مثمر بغية الوصول إلى بلورة مقاربات متناسقة ومتجانسة قدر الإمكان، قصد إدراك وتشخيص هذا المفهوم المهم.

أولاً: واقع الرفاهية عبر نتائج السياسات الاقتصادية الإصلاحية والتحررية التونسية

على الرغم من المناخ المتغير الذي يشهده الاقتصاد العالمي الممزوج تارة بالانتعاش، وطوراً بالركود من سنة إلى أخرى، والذي يبرز تبايناً واضحاً بين مختلف البلدان المتقدمة والواعدة والنامية، تمكن الاقتصاد التونسي في العشريتين (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٤) المنصرمتين من تحقيق نتائج اقتصادية مرضية، اعتمدت على تحرير الأنشطة القطاعية السلعية والخدماتية والمالية، والتنقيص من مكانة الدولة الشمولية الاحتكارية، والانخراط في المنظومة الاقتصادية العالمية التحررية، أي نحو مزيد من العولمة عن طريق بعث مناطق حرة للتبادل مع البلدان الاتحاد الأوروبي أساساً والبلدان الأخرى ومنها العربية، وإبرام اتفاقية الغات (GATT) الهادفة إلى إنشاء

منظمة التجارة العالمية. وقد أدت هذه الإصلاحات الاقتصادية التصحيحية والتحررية إلى النتائج التالية[٢]:

١ ـ ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بنسب ملحوظة خلال هذه الفترة الزمنية بالمقارنة بما كانت عليه قبل ذلك، وتراوحت هذه النسب سنوياً في المتوسط ما بين ٤ في المئة و٦ في المئة بالأسعار الثابتة. ويعزى هذا النمو المتواصل إلى زيادة النمو المطرد في الناتج المحلي الإجمالي في كل القطاعات الاقتصادية الصناعية الداخلية والتصديرية والخدماتية السياحية، بفضل ارتفاع القيم المضافة فيها، مع تدفق مهم لتحويلات المهاجرين التونسيين في الخارج بصفة مستمرة ومتنامية.

٢ ـ شهدت هذه الفترة أيضاً نمواً مهماً في حركة الاستثمار الداخلي حيث تحسن مستوى الادخار الوطني الذي تخطى ٢٥ في المئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من تقلص معدل الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وعزوفه عن تمويل عديد من القطاعات الاقتصادية التونسية الواعدة. زد على ذلك أيضاً، محدودية تنامي الاستثمار الخاص الوطني الذي لم يصل إلى نسبة ٥٢ في المئة، وهي نسبة متوقعة من طرف المحللين التونسيين في السنوات الماضية حيث ترمي السياسة الاقتصادية الإنمائية التونسية إلى إعطاء القطاع الخاص دوراً ريادياً في سيرورة النمو والتحررية الاقتصادية.

٣ ـ عرف الطلب الداخلي التونسي تغييرات عديدة في الفترة الزمنية المعنية إذ نمت نسبة الادخار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت نسبة الاستهلاك الجملي مقارنة بما كانت عليه خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، من ذلك أن النسبة الجملية الاستهلاكية للقطاعين العام والخاص كانت تبلغ حوالى ٧٨ في المئة في سنة ١٩٨٦ وانخفضت إلى نحو ٧٠ في المئة في سنة ٢٠٠٤. كما ارتفعت حصة الطلب الخاص مقابل تراجع حصة الطلب العمومي.

٤ ـ تدنت معدلات التضخم بصورة جلية بمفعول السياسات النقدية والمالية التقليدية، إذ تراجعت النسب المسجلة من ٩,٦ في المئة سنة ١٩٨٦ إلى أقل من ٣ في المئة في سنة ٢٠٠٤. لكن هذا التراجع في هذه النسب التضخمية ليس وليد العوامل الظرفية والقرارية الاقتصادية فحسب، بل هو أيضاً نابع من عناصر هيكلية كثيرة أخرى، نخص بالذكر منها مواصلة الحماية الجمركية لبعض السلع والخدمات،

---

(٢) عبد الفتاح العموص وعبد القادر شعبان، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج الاقتصادي التونسي التصحيحي، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٦،» في: **تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية** (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية؛ مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٩).

وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي التي أثرت بشدة في أسعار عديد السلع المحررة الغذائية والكسائية والتجهيزية وغيرها. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن الإنتاجية الجملية الإيجابية المتحصل عليها خلال هذه الفترة الزمنية، كان مصدرها أساساً إنتاجية العمل التي زادت بنسبة ٣ في المئة في المتوسط سنوياً مقابل ٠,٦٠ في المئة كنسبة لرأس المال، ما يظهر عدم وجود استغلال رشيد للموارد المادية، وقد يكون هناك هدر في استعمال رأس المال المتاح بالنسبة إلى الأنشطة القطاعية السلعية والخدماتية التونسية.

٥ ـ واكب تطور الدين الخارجي التعديلات الإيجابية المسجلة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث انخفضت نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٠ في المئة إلى ٥٠ في المئة بين سنتي ١٩٨٦و٢٠٠٤. كما تحسن الوضع المالي الخارجي للبلاد، إذ أظهر الميزان الجاري للعمليات رصيداً إيجابياً في السنوات الماضية، ومبالغ مهمة في مدخرات الصرف الأجنبي بالبنك المركزي لتغطية استيراد السلع والخدمات لفترات زمنية متفاوتة تقدر بأكثر من ثلاثة أشهر في المتوسط مقابل أيام معدودة سنة ١٩٨٦.

٦ ـ تمكنت تونس في الوقت نفسه وعلى امتداد هذه الفترة من تقليص عجز الموازنة العامة الذي وصل معدله سنة ٢٠٠٤ إلى ٢,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٦ في المئة سنة ١٩٨٦. وهي نسب تقترب شيئاً فشيئاً من المعدلات المسجلة في الاقتصادات الأوروبية الموحدة، وذلك بحسب تقديرات المنظمات الاقتصادية الدولية.

هكذا تبرز النتائج الاقتصادية المسجلة، أن الأداء الاقتصادي كان إيجابياً في هذه الفترة، علماً بأن الدخل الفردي السنوي قد ارتفع من ١٥٠٠ دولار سنة ١٩٨٦ إلى ٣٢٠٠ دولار سنة ٢٠٠٤، وأن معدلات الزيادة السكانية تناقصت بصورة ملحوظة، إذ تغيرت من ٢,٦ في المئة إلى ١,٢ في السنتين المذكورتين، ما يؤكد على نجاح هذه السياسة الاقتصادية المتوخاة في دفع السيرورة الترفيهية الكمية للبلاد.

ثانياً: موقع الرفاهية عبر تطور المتغيرات الاجتماعية الأخرى

على الرغم من أن السياسات الاقتصادية التصحيحية والتحررية اعتبرت مرادفاً للتنمية كما أكد ذلك جل أدبيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فإننا نرى ظهور تكاليف اجتماعية جوهرية تتوزع بصفة متباينة على مختلف الميادين.

وفي هذا الإطار يشمل سوق العمل مؤشراً مميزاً لقياس تكلفة التصحيح

والتحررية وبالتالي الرفاهية الفردية المنشودة، ولا سيما أن مؤسسات وآليات هذه السوق لا تحلل كما قال الاقتصادي لاشو (Lachaud)[٣] من زاوية مردودها الاقتصادي فحسب، بل أيضاً وفقاً لفاعليتها الاجتماعية، وذلك أن سيرورة التنمية تحدث في الأمد الطويل حركية اجتماعية جديدة يصعب التحكم فيها. كما إنّ التطور المعقد والمتعدد لأشكال سوق العمل، وبالخصوص في المدن التونسية يشكل عنصراً أساسياً لنسق تحول المجتمع المترفه.

من جهة أخرى تقود الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية إلى إعادة النظر في تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إلى إيجاد حركية جديدة للمنظومات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يقر العديد من العوامل اشتداد الاختلالات في سوق العمل التونسية مع نهاية عشريات الثمانينيات والتسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين في عديد من المستويات:

١ ـ على المستوى الاقتصادي الكلي

نرى قدرة الاقتصاد على امتصاص قوى العمل، فخلال العشريات الثلاث الماضية، تمكنت القطاعات الاقتصادية السلعية والخدماتية من إحداث أكثر من ثلثي مواطن العمل، بينما لم تتمكن بعض الأنشطة القطاعية الخدماتية من بعث سوى نسبة ٢٢,١ في المئة في الإدارة العمومية، ١٤,٥ في المئة في النسيج، و٨,٢ في المئة في البناء والأشغال العامة، ما يؤكد أن هذه الأنشطة سيتقلص دورها في بعث مواطن العمل مستقبلاً.

يتواصل التنقيص في الإدارة الحكومية في عدد مواطن العمل وفقاً للسياسة التقشفية التصحيحية والتحررية الهيكلية المعتمدة. وسيتأثر قطاع البناء والأشغال العامة سلباً نتيجة لانخفاض مستوى التمويلات المرصودة للبنية الأساسية والتجهيزات الجماعية مع تباطؤ بناء المساكن المجمعة، نظراً إلى حالة الإشباع النسبي الذي بلغته حاجات الأسر. أما منتوجات النسيج المتدنية النوعية، فإن المنافسة في هذا المجال ستجعل تونس بلداً غير تنافسي. أخيراً، ستكون إحداثات مواطن العمل في أنشطة التجارة والخدمات المماثلة مرتبطة أساساً ونابعة من معدل نمو الاقتصاد الوطني. زد على ذلك، أن الأنشطة غير المنظمة التي تمثل بطالة مقنعة ستترعرع، وهي علامة من علامات الانحراف الاجتماعي بعيدة عن الرفاهية الاقتصادية المنشودة.

(٣) Jean - Pierre Lachaud, *The Labour Market in Africa*, Research Series; 102 (Geneva, Switzerland: International Institute for Labour Studies, 1994).

٢ ـ على مستوى نمو قوى العمل النشيطة

يظهر تسارع في عرض العمل، حيث يبرز فائض في حاملي شهادات التعليم العالي الذين تضاعف عددهم بين سنتي ١٩٩٢ و٢٠٠٤ من ٥٥٦٦ طالباً إلى ٨٠,٠٠٠ طالب. بعبارة أدق، ترتكز محددات هذه الاختلالات الاجتماعية من زوايا العرض والطلب، إذ نرى بأن النمو السكاني والفئات العمرية والإعانات الممنوحة للطلاب، وجاذبية العمل المستقر في الوظيفة العمومية، قد حافظت على طلب مرتفع في مستوى التربية، مع العلم بأن السياسات التصحيحية الهيكلية المعتمدة أدت إلى تناقص في مردود القطاع الإنتاجي ونموه، كما إنّ تقلص الطلب على حاملي الشهادات العليا تزامن مع وضع اقتصادي متسم بحركية نشيطة للقطاع الخاص، لا تكفي كماً وكيفاً لامتصاص هذا الفائض الطلابي الباحث عن العمل. مع الإشارة كذلك إلى أن المنظومة التربوية والتكوينية ما زالت تكوِّن حاملي شهادات في اختصاصات فائضة نسبياً، بينما تفتقر المنظومة الإنتاجية إلى قدرات تقنية وتكنولوجية ضرورية وهي الشغل الشاغل اليوم للسياسة الاجتماعية التونسية التي تبحث عن سبل عديدة لربط التكوين بالتشغيل.

وهكذا، نلاحظ تزامن ظاهرتين مهمتين: تتلخص **الظاهرة الأولى**، في تشغيل القطاع الخاص للعديد من الأفراد من دون تكوين وفي خطط تأطيرية متوسطة وعليا، وذلك على الرغم من النتائج الملحوظة التي سجلها التكوين المستمر عبر صندوق ٢١/ ٢١ التشغيلي. أما **الظاهرة الثانية**، فتهم المؤسسات الاقتصادية التي تفتقر إلى قوى عمل نشيطة تقنية ومؤهلة ذات مستوى مهني عال في العديد من الاختصاصات النوعية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر بالنسبة إلى حاجات المؤسسات المعنية:

أ ـ الافتقاد إلى الإطارات الفنية التي تستعمل في التقنيات الرأسمالية القوية والمتقدمة تكنولوجياً.

ب ـ تمثل العطالة معضلة اجتماعية مهمة في سكان المدن الحضريين نظراً إلى ثقل الهجرة الداخلية، وبخاصة النزوح الريفي المتنامي.

ج ـ يرافق اندثار بعض الأنشطة الزراعية نمو لأنشطة الخدمات غير المنتجة وهي ظاهرة خطيرة لا يمكن أن تتواصل وتزداد في الأمد الطويل، لأنها تعوق تطور القطاعات المنتجة بمعدلات كافية.

د ـ يبدو أن أهمية مواطن العمل الظرفية تزداد شيئاً فشيئاً، حيث تشير بعض المؤشرات القياسية إلى تنامي العمل الوقتي العابر، كالأعمال الحينية والفوضوية التي يتعاطاها عدد متزايد من العاطلين ذوي التجربة المهنية أو فاقديها، وكذلك تكاثر الأنشطة الثانوية والعمل الوقتي في المؤسسات الكبرى.

وبناء عليه، نستطيع القول إن هذه المعوقات قد ولدت في السنوات القليلة الماضية تصحيحات كثيرة في سوق العمل نذكر منها:

- ارتفاع معدل البطالة الحضري بسرعة وبكثافة عند شريحة الشباب المتعلم، وبالأحرى عند أولئك الذين حصلوا على شهادات ثانوية وعليا عموماً.

- ركود وتقلص العمل في القطاع العام العصري.

وفي هذا الوضع المتغير، يمكننا إبراز عنصرين أساسيين نتيجة لابتعاد الدولة عن دورها التقليدي الذي يهم قيادة مختلف التصحيحات في سوق العمل. يتعلق **الأول** بعزوف الدولة عن القطاعات الإنتاجية نظراً إلى التكاليف الباهظة الثمن المتأتية من تصرف المؤسسات العمومية، من ذلك أن بعضاً من هذه المؤسسات قد تمت خوصصتها، وأن المؤسسات الأخرى أعيدت هيكلتها بغية تحسين أدائها الاقتصادي.

أما العنصر **الثاني**، فهو النفقات العمومية، حيث قامت الدولة بتنقيص عدد موظفيها لتتمكن من تقليص عجز موازنتها. وتندرج هذه العملية في إطار سياسة جديدة للدولة تهدف إلى حذف الأعمال الوهمية وإعادة هيكلة وضبط بعض الخطط والمؤهلات بواسطة تدعيم مراقبة التصرف في الرواتب والأجور لموظفيها، وتعميم طرق مناظرات الدخول إلى الوظيفة العمومية وربط الزيادة في الأجور بنسب التضخم والنمو الاقتصادي.

هـ - يمثل التوسع المهم في مواطن العمل في القطاع غير المنظم الحضري والريفي محدداً مميزاً لامتصاص قوى العمل النشيطة الفائضة في المدن[٤]. زد على ذلك دور الهجرة الخارجية لقسم من هذه القوى البارز في تصحيح سوق العمل التونسية. تلك السوق التي شهدت تحولات جذرية متغيرة منذ فترة الثمانينيات في جل الأنشطة الاقتصادية القطاعية، وستتأثر حاضراً ومستقبلاً بنتائج السياسات الاستقرارية والتصحيحية والتحررية، وانفتاح الاقتصاد التونسي على الاقتصاد العالمي بتوقيعه لاتفاقية بعث منظمة للتبادل الحر مع بلدان الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٥ وبلدان أخرى في السنوات الأخيرة، وانضمامه إلى اتفاقيات الغات (G.A.T.T) منذ سنة ١٩٩٤، التي تمثل إحدى مقومات البرنامج التصحيحي الاقتصادي الهيكلي، وذلك مع استعداد الاقتصاد التونسي للتحرر الكامل مستقبلاً.

---

(٤) R. Ben Arab, «L'Impact de la libéralisation des echanges sur la migration dans les Zone Méditerranéenne,» dans: *L'Immigration dans l'Espace Euro - Mediterranéen* (Sfax, Tunisie: ARDES - FES, 2003).

ثالثاً: التحولات الجذرية لسوق العمل التونسية من التصحيح والتحررية إلى الانفتاح الاقتصادي

اتسمت فترة الثمانينيات ببطالة متنامية نتيجة لأخطاء فادحة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما أن أسعار المواد الأولية كالنفط والفوسفات تدنت على النطاق العالمي، ما أدى إلى ظهور اختلالات مخيفة، وقاد الحكومة التونسية إلى توخي سياسة تشغيلية جديدة جزئية تمثلت في توسيع قاعدة التشجيعات المالية الممنوحة، ودفع عملية اللامركزية الجهوية، ولكن من دون جدوى نظراً إلى دخول الاقتصاد التونسي في دوامة التضخم الركودي والكساد الاقتصادي والاختلالات النقدية والمالية المثيرة، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى اعتماد سياسة اقتصادية هيكلية تصحيحية، تبعتها اتجاهات سياسية اقتصادية تحررية داخلية متتالية.

كما طبعت أواخر الثمانينيات منذ عام ١٩٨٧ وإلى اليوم بانفتاح تدريجي للاقتصاد التونسي على الاقتصاد العالمي الحر، ما تطلب سياسة تشغيلية جديدة مبنية على المنافسة والفاعلية الاقتصادية، وبخاصة أن تونس أبرمت اتفاقيات الغات (G.A.T.T) الداعية إلى بعث منظمة تجارية عالمية حرة ابتداءً من سنة ١٩٩٤. بعبارة أخرى، أصبح العمل موضوعاً اجتماعياً في الأساس، حيث أقرت الحكومة التونسية العديد من البرامج الاجتماعية الهادفة إلى إعانة قوى العمل المهمشة، التي لم تجد أعمالاً في سوق العمل، وذلك باعتماد إجراءات نوعية ترمي كلها إلى دمج هذه القوى تدريجياً في هذه السوق الرسمية.

وقد أبرزت البيانات الإحصائية المتاحة أن الحكومة التونسية تمكنت خلال الفترة الزمنية بين سنتيْ ١٩٧٥ و٢٠٠٤، من إحداث ما يقارب ٦٠ ألف موطن عمل في المتوسط سنوياً. وتتوزع إحداثات العمل على أربعة أنشطة اقتصادية: التجارة والصناعة والخدمات المختلفة بنسبة ٢٦,٧ في المئة، والبناء والتشييد بنسبة ١٨,٦ في المئة، والنسيج والكساء بنسبة ٩,٩ في المئة، والأنشطة القطاعية المختلفة الأخرى بنسبة ٢٠ في المئة. وهكذا، تمثل الأنشطة الاقتصادية القطاعية الأربعة حوالى ٨٠ في المئة من إجمالي الأنشطة، وبناءً عليه، وانطلاقاً من الأرقام، لا بد من أن نتساءل عن أثر اتفاقية منطقة التبادل الحر التونسية الأوروبية في سوق العمل مستقبلاً، التي تمثل كما أكدنا سلفاً مرادفاً للسياسات الاستقرارية والتصحيحية الهيكلية، ودافعاً للسياسة التحررية الاقتصادية التي تهدف إليها الإستراتيجية الإنمائية التونسية؟ والجواب عن هذا التساؤل المهم بحسب دراستنا الصورية التحليلية، ينحصر في العوامل التالية:

ـ ستتقلص نسبة نمو قطاع البناء والإسكان، مما يقود إلى انخفاض في حجم التشغيل في هذا القطاع المهم الذي شهد تطوراً هائلاً في السنوات الأخيرة. ويفسر هذا التراجع بالثورة التقانية (التكنولوجية) التي يمر بها هذا القطاع الآن، والتي ستدعم إحلال رأس المال مكان العمل. ولا سيما أن بعث مواطن العمل في تونس في هذا المجال قد انخفضت من ١٢١٤٥ إلى ٦٨٢٧ بين فترتي ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ و١٩٨٤ ـ ٢٠٠٤ سنوياً في المتوسط، أي ما يقارب نسبة ٤٤ في المئة، وهي نسبة مهمة جداً لا تمكن من الحد من معضلة البطالة.

ـ سيؤثر انخفاض النفقات الحكومية سلباً في بعث مواطن العمل، وبخاصة أن الإدارة وقطاعها العام كانا دوماً المشغل الأولي في بلد نام ما زال يشكو من تردد القطاع الخاص وهشاشته الاقتصادية وتنظيمه المتردي. زدّ على ذلك، أن تقلص الإيرادات النفطية الحكو مية الريعية سيقلل من التشغيل في هذا القطاع الاستراتيجي المميز.

لقد لاحظنا أخيراً أن التشغيل في قطاعات التجارة والخدمات تمكن من الارتفاع بصورة ملحوظة بين سنتيْ ١٩٧٥ و٢٠٠٤، إذ زادت نسبة نموه بـ ٧,٥ في المئة في المتوسط سنوياً مقابل نسبة ٤,٥ في المئة للناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سيؤدي إلى دعم وتنامي ظاهرة الخدماتية التثليثية المنتجة في اقتصاد طبع بتدني مستويات الإنتاجية، وتوزيع ضعيف لثمرات النمو وتطور التنمية الشاملة على الرغم من جهود الدولة الراعية للبرامج التشغيلية الواسعة النطاق. كما سيؤثر انفتاح الاقتصاد النشط في المنظومة الإنتاجية للصناعة وربما الخدماتية التي ستشهد اندثار بعض من أنشطتها بفعل المنافسة الخارجية النشيطة.

رابعاً: الآفاق المستقبلية المتوقعة لسوق العمل لسنة ٢٠١٠(٥)

انطلاقاً من هذه الاستبيانات الخاصة بالسكان التونسيين، نعتقد أن الآفاق المستقبلية لسوق العمل التونسية في ضوء تجسيم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والدخول في منظمة التجارة العالمية الجديدة ليست مسألة هينة وسهلة الحلول كما يظن الكثيرون. سيبقى التشغيل مرتبطاً بمتغيرات أساسية: الطلب الإضافي للعمل ونسق إحداثات مواطن العمل، ففي حدود سنة ٢٠١٠، سيرتبط حجم الطلب الإضافي للعمل بتطور النشاط الاقتصادي عموماً، بينما

(٥) H. Dimassi, «L'Emploi et l'ouverture en TUNISIE,» *Journées d'Etudes IACE* (Tunisie) (décembre 1996).

سيرتبط نسق إحداثات موطن العمل بدوره، بمعدل النمو الاقتصادي، وأداء الأنشطة القطاعية السلعية والخدماتية، وبمستوى المنافسة ودرجة انتعاش الاقتصاد العالمي.

واعتماداً على هذه الاستنتاجات، برز تصوران استشرافيان: **الأول** تفاؤلي **والثاني** تشاؤمي. وقد أكد المعهد التونسي للإحصاء أن الفئة العمرية من ١٥ سنة وما فوق سيكون عددها على التوالي مليوناً و١٥١ ألف ساكن بالنسبة إلى الذكور، ومليوناً و١٩٢ ألفاً بالنسبة إلى الإناث. كما أكد أيضاً انطلاقاً من معدل النشاط السكاني لأواخر الثمانينيات أن هيكلة السكان النشطين ستتكون من ٧٥ في المئة ذكوراً و٢٥ في المئة إناثاً، وسيبلغ الطلب الإضافي للعمل في الفترة المقبلة الفاصلة بين سنتيْ ١٩٩٥ و٢٠١٠ عدداً إجمالياً يقدر بمليون و١٢٥ ألف ناشط، أي حوالى٧٥ ألف ناشط في المتوسط سنوياً.

١ ـ ارتكز التصور التفاؤلي على الفرضيات التالية:

ـ ازدياد السكان النشطين في قطاعات الزراعة والصيد البحري والنسيج والسياحة مقارنة بمستوى ونسق سنة ١٩٩٤.

ـ استقرار مواطن الشغل في قطاعات البناء والسكن والتشييد في مستوى عام ١٩٩٤.

ـ استقرار معدل التأطير الحكومي بالنسبة إلى القطاع العام والتجارة والخدمات في مستوى ١٩٩٤.

ـ تقلص السكان النشطين مقارنة لوضعهم خلال الفترة الزمنية ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٤. وارتكازاً على هذه الفرضيات مكنتنا التوقعات من تأكيد أن إحداثات مواطن العمل سيبلغ عددها خلال الفترة المرتقبة بين ١٩٩٥ و٢٠١٠، حوالى مليون و٢٥٤ ألفاً، أي نحو ٨٠ ألف موطن عمل في المتوسط سنوياً، ما يظهر والحالة هذه، أن بعث مواطن العمل سيتخطى الطلب الإضافي للعمل. ويؤكد كذلك أن عدد العاطلين عن العمل سينخفض، إذ سيتقلص عددهم من ٤٢٥ ألفاً سنة ١٩٩٥ إلى حوالى٣٠٠ ألف سنة ٢٠١٠. كما سينخفض معدل البطالة من ١٥ في المئة سنة ٢٠٠٥ إلى ٧,٦ في المئة فقط سنة ٢٠١٠، وهكذا، يفترض التصور التفاؤلي استغلالاً أمثل للموارد المتاحة، وبخاصة الزراعية والمائية، مع تأهيل بعض القطاعات الاقتصادية المحركة للنشاط الاقتصادي، كالنسيج والسياحة والسكن، ودفع الطلب الداخلي في الاقتصاد الوطني.

٢ ـ أما في ما يهم التصور التشاؤمي، فإنه يعتمد على الفرضيات التالية:

ـ ارتفاع السكان النشطين عدداً في قطاعات النسيج ومشتقاته بنسق يقارب النسق المسجل في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٤.

ـ تأطير السكان من طرف الإدارة والقطاع العام، وأيضاً مساندة التجارة والخدمات في المستوى المتوسطي المسجل خلال الفترة الزمنية ١٩٧٥ ـ ١٩٩٤.

ـ تقلص عدد السكان النشطين في قطاعات البناء والأشغال العامة بنسبة الثلث، كما كان عليه سنة ١٩٩٤.

ـ انخفاض عدد السكان النشطين العاملين في قطاعات الزراعة والصيد البحري بنسق مشابه لما تم تسجيله خلال الفترة الزمنية ١٩٨٤ ـ ١٩٩٤.

ـ انخفاض عدد السكان النشطين العاملين في قطاع النسيج غير الرسمي خلال الفترة الزمنية بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤.

واعتماداً على هذه الفرضيات، فإن إحداثات مواطن الشغل بالنسبة إلى الفترة الزمنية القادمة بين سنتيْ ١٩٩٥ و٢٠١٠ سيكون عددها نحو ٣٧٥ ألفاً، أي ٢٥ ألف موطن عمل في المتوسط سنوياً. وهكذا، سيبلغ عدد العاطلين حوالى مليون و١١٧ ألف ناشط، أي معدل بطالة بنحو ٣٠ في المئة، وهو رقم نشط جداً، علماً بأن المعدل الحالي لا يتعدى ١٤ في المئة في المتوسط سنوياً.

إن هذا التصور الاستشرافي التشاؤمي يقود إلى ظهور أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة لا يمكن التغلب عليها بسهولة، وبخاصة أن القطاع الزراعي يشكو من نقص فادح في استغلال الموارد الزراعية المتاحة، حيث تتسم الأنشطة الزراعية المتنوعة بقلة التأطير وانعدام عصرية الوسائل المستخدمة وتدني مستوى الإنتاجية. ولا يقتصر هذا التردي على الزراعة، بل قد يشمل بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى المحركة للاقتصاد الوطني، كالسياحة والنسيج والجلد والسكن والبناء، وقطاعات المواد الأولية التي تشكو من اليوم صعوبات جمة.

من جهة أخرى، وحتى يتسنى لنا الوقوف على النتائج المرتقبة بالنسبة إلى تطور سوق العمل مستقبلاً في ظل النتائج الاقتصادية المحققة للبرنامج التصحيحي الهيكلي واتفاقية الشراكة الأوروبية، نسوق الجدول الموالي الذي أبرزته بعض الدراسات الخاصة في هذا المجال:

الجدول رقم (١٨ ـ ١)
النتائج المرتقبة بالنسبة إلى تطور سوق العمل مستقبلاً

التصورات المستقبلية	السكان النشطون (بالألف)	السكان غير النشطين (بالألف)	عدد البطالين (بالألف)	معدل البطالة (في المئة)
التصور التفاؤلي	٣٩١٨	٣٦٢٠	٢٩٨	٧,٦
التصور التشاؤمي	٣٩١٨	٢٧٤١	١١٧٧	٣٠

يبرز هذا الجدول الخاص بمختلف التصورات المستقبلية لسوق العمل في آفاق سنة ٢٠١٠ العديد من الملاحظات المهمة نذكر منها أساساً:

ـ يبدو هذا التصور التحليلي تجميعاً نسبياً غير مفصل، ولا يأخذ بعين الاعتبار مختلف فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بحيث يهمل التحليل الوسيطي القطاعي، الذي يمكننا من إدراك المشاكل والفرص المنجرة من إحداثات العمل بغية تحسينها، ما قاد خبراء البنك العالمي إلى اعتماد النموذج العام التوازني المحتسب الذي يأخذ بعين الاعتبار كل الفروع القطاعية السلعية والخدماتية الاقتصادية.

ـ يمكننا تأكيد أن التصور التشاؤمي المعلن هو تصور بعيد عن الواقع التونسي الاقتصادي المعاش كماً وكيفاً، ولا سيما أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة قريبة من التصور التفاؤلي الذي يقلل من معدلات البطالة عموماً.

بعبارة أدق، مكّننا هذا النموذج من تحليل صوري معتمد على تصورات في الأمد القصير والمتوسط وفقاً للاتجاهات الجديدة للسياسة الاقتصادية التونسية الانفتاحية التي أقامت منطقة التبادل الحر مع بلدان الاتحاد الأوروبي، وتسعى إلى تعميمها مع البلدان الأخرى نحو مزيدٍ من التحررية الداخلية والخارجية.

خامساً: الآثار التصحيحية الهيكلية والتحررية على معضلات الفقر والفاقة

لقد تمكنت ثمانية مخططات متتالية من تحسين مستوى عيش المواطنين، حيث ارتفع الدخل الفردي بمعدل ٥,١ في المئة بالأسعار الجارية سنوياً في المتوسط، كما انخفض عدد السكان الذين هم دون عتبة الفقر، حيث لا يمثلون اليوم سوى ٤ في المئة من العدد الإجمالي للسكان بعد أن كانت هذه النسبة تساوي ٧٥ غداة الاستقلال.

كما ارتفعت نسبة التكوين من ٢٤ في المئة سنة ١٩٦٦ إلى ٩٠ في المئة سنة ٢٠٠٤ ونسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب من ١٥ في المئة إلى ٨٩ في المئة، وتقلصت نسبة المساكن البدائية من ٤٤ في المئة إلى١٠ في المئة خلال الفترة نفسها، وانخفض معدل وفيات الأطفال من ٨٠ في المئة سنة ١٩٦٦ إلى ١٠ في المئة سنة ٢٠٠٤، وفي الآن نفسه ارتفع محتمل العمر عند الولادة من ٥١ إلى ٧٣ بين عام ١٩٦٦وعام ٢٠٠٤.

١ ـ تطور مستوى الفقر إجمالاً

يقاس الفقر المطلق عادة بحسب البنك الدولي بما يملكه أي فرد لضمان الحد الأدنى الغذائي، كذلك بما يملكه لتحقيق حاجاته غير الغذائية كالملبس والسكن. وبحسب معطيات البنك الدولي، فإن مستوى خط الفقر كان ١٢٨ ديناراً سنة ١٩٨٥ و١٦٦ ديناراً سنة ١٩٨٩. وقد كان عدد السكان المعدمين في البلاد التونسية يبلغ ٧٨,٠٠٠ عائلة قبل اعتماد البرنامج الإصلاحي. وهذا الرقم يمثل ٥٥٤ ألف شخص، أي ما نسبته ٧,٧ في المئة من العدد الإجمالي للسكان.

أما سنة ١٩٨٩، أي السنة الثالثة للإصلاح الهيكلي، فقد بلغ فيها عدد الأشخاص المعوزين ٥٢٦ ألفاً، أي ٦,٥ في المئة من العدد الإجمالي للسكان، وانحصر في نسبة ٧ في المئة سنة ١٩٩٦، وتقلصت هذه النسبة إلى أقل من ٥ في المئة في سنة ٢٠٠٣. وإذا اعتمدنا سنة ١٩٨٥ مرجعاً، فإننا نلاحظ تحسناً نسبياً في مستوى تدني نسب الفقر سنتيْ ١٩٨٩ و١٩٩٦ و٢٠٠٤ حيث لم تعد تمثل نسبة الفقر إلا ٤ في المئة فقط.

٢ ـ مستوى الفقر بحسب الوسط

من المعلوم أن خصائص المجتمع الريفي تختلف اختلافاً كبيراً عن خصائص المجتمع الحضري، ناهيك أن التقاليد الغذائية تختلف من جهة إلى أخرى. ولذلك فإن مستوى الفقر قد حدد سنة ٢٠٠٤ بـ١٢٠ ديناراً بالنسبة إلى الوسط الريفي، و٢٣٠ ديناراً بالنسبة إلى الوسط الحضري.

ونشير إلى أن عدد السكان المعوزين في المدينة قد ارتفع في السنة الثالثة لاعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي، أي ما يمثل ٦٠ في المئة من العدد الإجمالي للفقراء الذين يقطنون في الوسط الحضري خلال سنة ١٩٨٩، وقد انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٤٠ في المئة فقط في سنة ٢٠٠٤. ولعل هذا يرجع بالأساس إلى ارتفاع تكلفة الحياة في المدينة، وكذلك إلى النتائج السلبية المنجرة عن الإصلاح الهيكلي، والتحررية

الاقتصادية التي حسنت من أوضاع الريف وأدت إلى تردي الأوضاع في المدينة الآهلة بالسكان نسبياً، والتي في المقابل شهدت تحسناً في السنوات الأخيرة نظراً إلى البرامج التعاونية الرسمية التي ترعاها الدولة في المدن الآهلة بالسكان.

٣ ـ تطور مستوى الفقر بحسب الجهات

كان لتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي والسياسة التحررية في تونس آثار على تطور حالة الفقر في كل جهة من جهات البلاد التونسية، وما يمكن ملاحظته من خلال البرامج الإصلاحية والتحررية في هذا المجال، أن المناطق الغربية للبلاد التونسية قد استفادت بالإيجاب من البرنامج الإصلاحي، وأيضاً من السياسات التدعيمية التكافلية الاجتماعية، باعتبار أن هناك انخفاضاً نسبياً في عدد الأسر الفقيرة مقابل انخفاض طفيف في مناطق الجنوب.

لكن تبقى مناطق الشمال الغربي والجنوب من أكثر المناطق التي تعاني الفقر، إذ إن نسبة الفقر قد بلغت في هذه المناطق ٦٢ في المئة سنة ١٩٨٠، وارتفعت إلى ٦٣ في المئة سنة ١٩٨٤، وقد بلغت هذه النسبة ٦٤ في المئة سنة ١٩٨٦، واستقرت سنة ١٩٨٩، و٦٣ في المئة سنة ١٩٩٦ وقد تقلصت نسبياً خلال سنة ٢٠٠٤ إذ تدنت إلى ٥٠ في المئة. وبما أن نسبة التحضر تختلف من منطقة إلى أخرى، فإن رصد عدد السكان محدودي الدخل في كل جهة بحسب الوسط السكني يمكّن من معرفة الأماكن الأكثر فقراً. وبناء على ذلك، فإن خُمس السكان ضعيفي الدخل في المناطق الريفية يتمركزون في شرق البلاد، بينما الأخماس الأربعة المتبقية موجودة في غرب البلاد، وبخاصة في مناطق الشمال والوسط الغربي.

أما في ما يتعلق بالوسط الحضري، فإن ثلثي السكان الفقراء يتمركزون في المناطق الشرقية والجنوبية للبلاد التونسية. والأهم من كل هذا أن السكان المنتمين إلى هذه المناطق المذكورة، أي المناطق الشرقية والجنوبية، قد ازدادوا فقراً بسبب تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، كما إنّ سلبيات تطبيق هذا البرنامج قد تضررت منها بالخصوص المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، وتعمل السياسة التحررية بواسطة الصناديق التضامنية على تلافي هذا العجز، إذ توصلت في السنوات الأخيرة إلى نتائج إيجابية جداً في هذا الباب.

أ ـ تطور الفقر بحسب الصنف الاجتماعي المهني

يبين تقسيم الفئات الضعيفة بين مختلف الأصناف المهنية أن النسبة الكبيرة من الفئة الفقيرة توجد في صنف العمال الذين ينشطون في المجال الصناعي والتجارة

والخدمات، التي تشمل نسبة ٣٠ في المئة، وفي المرتبة الثانية صنف العمال والمشغلين الفلاحين بنسبة ٢٥ في المئة. ولا بد من الملاحظة هنا أن نسبة الفقر قد تطورت في أواسط هؤلاء، وبخاصة في المدن من جراء الهجرة الداخلية صوب مراكز العمران.

ب ـ برنامج الإصلاح الهيكلي والسياسة التحررية والنفقات الاجتماعية

لقد كان لبرنامج الإصلاح الهيكلي والاتجاهات التحررية أثر ملحوظ في النفقات الاجتماعية، وبخاصة ما يتعلق بالإجراءات التي شملت الموارد البشرية وتكوين الرأسمالية البشرية، وكذلك توزيع الدخل والتوازن الجهوي والقطاعي.

ج ـ تطور النفقات الاجتماعية

يتجلى هذا في تخصيص جزء مهم من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات الاجتماعية الاستهلاكية النهائية والوسيطة، التي بلغت خلال فترة المخطط السادس ١٧,٧ في المئة مقابل ١٥,٢ في المئة خلال المخطط السابع، و١٣,٣ في المئة في فترة المخططات الثامن والتاسع والعاشر. ونلاحظ هنا التخفيض المهم في حجم النفقات الاجتماعية الاستهلاكية النهائية التدعيمية لبعض السلع الغذائية وغيرها التي حررت أسعارها. أما النفقات الاجتماعية الوسيطة والاستثمارية الأساسية كالتعليم والتكوين والصحة والرعاية، فقد بقيت على حالها. وتهدف الدولة التونسية من تدعيمها لهذه الحاجات لكونها ضرورية واستراتيجية لرفاهية المجتمع التونسي بأسره.

د ـ تطور التحولات الاجتماعية

تتكون التحولات الاجتماعية من ثلاثة أصناف رئيسية، هي:

ـ الضمان الاجتماعي الذي يمكن من تغطية النفقات جزئياً أو كلياً لصالح المنتفع بسبب المرض أو الشيخوخة أو الإعاقة أو الوفاة أو الوصول إلى فترة التقاعد أو المعاش.

ـ الدعم على الاستهلاك الذي يتكفل به صندوق التعويض الخاص أساساً بالسلع الغذائية والضرورية.

ـ الإعانات الاجتماعية لصالح العائلات المعوزة وفاقدة السند.

وقد شهدت هذه النفقات دعماً متميزاً من طرف الدولة التونسية بالرغم من تقلص نسبها بالمقارنة مع السنوات الأولى من المخططات الإنمائية التونسية وبالخصوص خلال الفترة الزمنية (١٩٦٢ ـ ١٩٨٦) تلك النفقات التي ما زالت موجودة إلى سنة ٢٠٠٤.

بعبارة أدق ما زال قطاع التحويلات الاجتماعية يمثل إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاجتماعية التونسية عبر الصناديق والمؤسسات التضامنية الفردية والجماعية التي تيسرها الدولة وترعاها قانونياً ومادياً.

سادساً: الرفاهية والظواهر الاجتماعية الجديدة

لقد أفرز البرنامج التصحيحي الهيكلي والسياسة التحررية الاقتصادية تكاليف إجمالية عديدة لا يمكننا تحاشيها في الأمد الطويل في ميادين شتى، كسوق العمل وسلوك الأفراد ومواقف الجماعات. ومن بين هذه التحولات الهيكلية الجذرية بروز بعض الأنشطة القطاعية الاقتصادية المبنية على الفردية، كالقطاع غير المنظم، وعلى المبادرات الخاصة المعتمدة أساساً على التكافل الاجتماعي التي تلعب دوراً محدداً ومرافقاً لتحولات المجتمع قصد محاولة بعث التوازن والطمأنينة وبالتالي الرفاهية المنشودة.

١ ـ المؤسسة الصغرى والقطاع غير المنظم

برزت بوضوح بعض الظواهر السلوكية الاجتماعية، نذكر منها تنامي المبادرة المنشئية الشخصية كظاهرة جديدة تهدف إلى إعادة توازن سوق العمل. من ذلك أن المؤسسة غير الرسمية الصغرى أخذت مكاناً مميزاً في الاقتصاد التونسي، لأنها تمثل نمطاً تنظيمياً طريفاً يجمع بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الأسرية، وهو الوضع الذي يقر بأن الإنسان أصبح يعرف اقتصادياً ببعده الاجتماعي، وليس فقط كفرد ذي سلوك اقتصادي عقلاني، كما تنادي بذلك الأدبيات الاقتصادية التقليدية الليبرالية.

إن القطاع غير المنظم هو المجال الاقتصادي الذي ينظم إحلال عامل العمل مكان عامل رأس المال عبر علاقة مباشرة بين الإنتاج وخلق الدخل، حيث تُظهر المؤسسة الصغرى الدنيا كوسيلة للحصول على دخل بالنسبة إلى جانب مهم من السكان التونسيين الذين لم تستوعبهم سوق العمل، أو بالأحرى رفضتهم.

وقد أكدت بعض الاستبيانات التي أجريت في تونس[٦] عن السكان والعمل سنة ٢٠٠٠ وحول القطاع غير المنظم التي قمنا بها خلال السنوات الأخيرة، أن الأنشطة القطاعية غير المنظمة توفر ٤٠ في المئة من العمل غير الزراعي، وتمكن من العديد من المزايا كنمط تنظيمي يتيح الفرصة لمتعامليه لكي ينتقلوا من هذا القطاع

(٦) *Secteur informel et développement: Analyse multidimensionnelle* (Sfax, Tunisie: ARDES - FES, 1991), et

عبد الفتاح العموص، «التشغيل في القطاع غير المنظم،» (كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، تونس، ٢٠٠٠).

الأهلي إلى القطاع العصري الحديث بحسب تحرك مستمر ومسترسل، فهو إذاً قطاع مولد للعمل، يتطلب سياسة نوعية تشخيصية تنظيمية مالية وتكوينية ليلعب دوره الوسيط والنشيط الانتقالي، بين المنشآت الفردية الصغرى والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

٢ ـ التصحيح الخفي الحديث

اتسمت العشريتان المنصرمتان ببروز دور اقتصادي متكاثر للمرأة في القطاعات الاقتصادية المنظمة وغير المنظمة، وأيضاً في سوق العمل، فقد قادت فترات الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تونس وسياسات الاستقرار والتصحيح المعتمدة لمجابهتها والحد من خطورتها، إلى ظهور أثرين مهمين بالنسبة إلى عمل المرأة. من جهة، أحدثت التطورات الاقتصادية وضعاً جديداً زاد في ارتفاع معدل البطالة عند النساء، حيث وصلت نسبته سنة ١٩٩٠ إلى ٢١ في المئة مقابل نسبة ١١ في المئة فقط سنة ١٩٨٤، من ذلك أن عدد النساء الناشطات والعاملات في إجمالي السكان النشطين تقلصت نسبته من ٢٢ في المئة إلى ١٥ في المئة بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٨٦، وارتفعت بعد ذلك لتصبح ٢٥ في المئة في سنة ٢٠٠٤.

ويمثل العمل هنا أحد التباينات الموجودة بين الرجال والنساء، إذ لا تحصل المرأة إلا على ٢٥ في المئة من مواطن العمل، بينما يحصل الرجال على ٧٥ في المئة من هذه المواطن في جل القطاعات الاقتصادية، ولا سيما أن السكان في تونس ينقسمون إلى ٥٠ في المئة ذكوراً و٥٠ في المئة إناثاً في المتوسط.

من جهة أخرى، أحدثت هذه الاختلالات الاقتصادية سلوكاً جديداً عند النساء، يتمثل في حركية نشيطة مهمة لعدد كبير من النساء في المجالات الاقتصادية المنظمة والرسمية كافة، وذلك بغية التمكن من المحافظة على قدرتهن الشرائية ومستوى عالٍ لأسرهن، بينما استمرت بعض النساء في العمل في القطاع غير المنظم للأسباب والأهداف الحيوية نفسها.

وهكذا يمكننا تأكيد أن تعاطي النساء لمختلف الأنشطة القطاعية الاقتصادية المنظمة وغير المنظمة يبرهن على قدرتهن على التصدي لمختلف الأزمات الاقتصادية الدورية، وعلى مساهمتهن في الجهود الرامية إلى التأقلم مع الأوضاع المترتبة عن التحولات الاقتصادية الجذرية التي تمر بها تونس اليوم. بعبارة أدق، أصبحت المرأة عنصراً فعالاً يتأقلم والتطورات الاقتصادية الإيجابية والسلبية للبلاد، وليس ضحية لمختلف الصعوبات الاقتصادية الدورية والهيكلية، وهو الوضع الجديد المسمى بالتصحيح الخفي.

٣ ـ السياسات التدعيمية المنتهجة

لقد أقرت الحكومة التونسية سياسة اجتماعية متعددة الجوانب ترمي إلى إصلاح الاختلالات التي قد تظهر من أثر السياسات التصحيحية الهيكلية والتحررية الاقتصادية. وترتكز هذه السياسات المعتمدة على بعض البرامج الهادفة إلى مقاومة الفقر ودعم التكافل الاجتماعي عن طريق الإعانات المادية الغذائية المباشرة، والنهوض بأوضاع المناطق الجهوية المحرومة، وحماية الأفراد المسنين والمعوقين، مع تنفيذ برامج نوعية لدفع التنمية المحلية عبر الإجراءات الكمية المسماة العائلة المنتجة، وإعانة المزارعين الصغار وتعميم صندوق التضامن الوطني على الأفراد والمناطق كافة.

خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين سنتي ١٩٨٦ و٢٠٠٤، شمل البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة حوالى ٥٦٠ ألف عائلة موزعة على مختلف مناطق البلاد، إذ مكّن نحو ٧٥ في المئة من النساء من ضمنها من التمتع بهذه الامتيازات وجلهن من اللواتي تقدمن في السن أو العاطلات عن العمل. كما شملت هذه الإجراءات الاجتماعية، تمكين عدد مهم من الفقراء من الحصول على مواطن رزق من خلال البرامج التوظيفية النوعية، كالنهوض بالعائلات فاقدات السند والمرأة الريفية ومختلف الإعانات الممنوحة للمهن والحرف الصغرى عبر الصناديق المالية المحدثة لذلك، والدافعة لجل القطاعات الاقتصادية غير الرسمية كصناديق ٢٦/٢٦ و٢١/٢١.

لكننا نرى هنا أن الضغوط المفروضة على سوق العمل التونسية متأتية عموماً من فئات الشباب العمرية المختلفة العاطلة عن العمل المتعلمة وغير المتعلمة، إذ تفيد الاستبيانات المتاحة حول العمل والسكان للسنوات ١٩٨٩ و١٩٩٤ و١٩٩٩ أن فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٨ و٢٩ سنة تمثل حوالى ٧٠ في المئة من إجمالي السكان العاطلين عن العمل، وأن الفئة العمرية للشباب بين ١٨ و٢٤ سنة تعد بدورها زهاء ٥٠ في المئة من السكان العاطلين عن العمل. أضف إلى ذلك أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ سنة يمثلون حوالى ٣٥ في المئة من السكان العاطلين. زد على هذا أهمية البطالة المتفشية في صنف حاملي الشهادات الجامعية وغيرها، والتي تمثل عائقاً كبيراً أمام التنمية الشاملة في البلاد وتجسيم الرفاهية الاجتماعية المنشودة.

وترتبط هذه الحالة الاجتماعية الصعبة بالنسبة إلى الشباب بمشاكل اقتصادية عويصة تنبع أساساً من المفارقات بين حاجات المؤسسات الاقتصادية إلى منظومة مهنية متعددة الاختصاصات ورفيعة المستوى التدريبي لمتطلبات الإصلاحات الاقتصادية، والتي لا توجد في الاقتصاد التونسي حالياً، ما يتطلب بالتوازي مع سياسات تعميم التربية والتعليم التونسية المنتهجة منذ استقلال البلاد سنة ١٩٥٦، إعادة النظر جذرياً

في هذه السياسات والتفكير في إحداث منظومة تأهيلية وتكوينية أكثر ملاءمة من المعطيات الاقتصادية الحالية، الأمر الذي قاد الحكومة التونسية إلى اعتماد برامج نوعية لدمج الشباب طالبي العمل لأول مرة وفقاً لمستوياتهم التعليمية المختلفة، في الأنشطة الاقتصادية القطاعية المتنوعة، وبخاصة بالنسبة إلى أولئك الذين تعترضهم صعوبات دمج كمية وكيفية كبيرة. بعبارة أخرى، عملت السلطات التونسية على توسيع منظومة التكوين والتأهيل بإحداث برامج تكوينية وتشغيلية مندمجة عبر عمليات تدريبية مزمنة ومستمرة(٧).

ويمثل هذا الهدف الاجتماعي الأولي مرحلة مهمة على درب إشباع حاجات المؤسسات الاقتصادية الملحة التي تفترض الحصول على معدلات تقنية عالية بغية ترشيد نسيجها الإنتاجي، ما يؤكد والحالة هذه، أن البرامج الاندماجية تتنزل في إطار نظرة حركية لمعالجة طلب العمل، والحد بذلك من البطالة. كما تهدف البرامج التدريبية والتأهيلية لقوى العمل النشيطة الشابة إلى النهوض بالعمل، كماً وكيفاً، والتنقيص من أثر الوقت الذي تتعرض له قوى العمل في القطاعات الاقتصادية المتضررة جراء إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات، وبخاصة في أنشطة النسيج والصناعات الغذائية والمؤسسات الصغرى. زد على ذلك السياسات التكوينية التشغيلية الرسمية الأخرى الهادفة جلها وبوسائلها المتعددة، إلى الحد من البطالة وبخاصة في صفوف قوى العمل المتعلمة.

خاتمـة

انتهجت تونس منذ شهر آب/ أغسطس ١٩٨٦ برنامجاً تصحيحياً اقتصادياً هيكلياً تلته سياسة إنمائية تحررية انفتاحية داخلية وخارجية، ترمي في جلها إلى التقليص من عجز الموازنة العامة والموازين التجارية والمدفوعات، والتنقيص من معدلات التضخم والتداين والبطالة والفقر والفاقة، بسن سياسة اجتماعية تضامنية تديرها الدولة بصفة مباشرة وغير مباشرة بواسطة إشراك التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية الفردية والجماعية.

لقد اعتمدت الدولة التونسية في استراتيجياتها التنموية الشاملة والمستديمة على مقاربات الاقتصاد السياسي للرفاهية التقليدية المبنية أساساً على مفهوم دولة الرعاية الهادفة إلى تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة بالنسبة إلى جميع الأفراد، وذلك

---

(٧) C. Rahali, «Le Rôle de l'etat et la politique de l'emploi,» dans: *Etat et economie solidaire* (Sfax, Tunisie: ARDES - FES, 2004).

بالارتكاز **أولاً**، وبالذات، على اقتصاد السوق الذي عرف منذ الاستقلال تطورات متغيرة من عشرية إلى أخرى، اتسمت في جلها تارة بتقييد حركة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الإنتاجية السلعية والخدماتية، وطوراً بتصحيح اختلالاتها عبر سياسات اقتصادية استقرارية وإصلاحية ثم تحريرية منفتحة على العالم الخارجي.

ثم بالارتكاز **ثانياً**، على تحقيق أو إشباع الحاجيات الأساسية لحياة فردية وجماعية كريمة وذلك بدعم المجالات القطاعية الصحية والتربوية والتعليمية، والبحث دوماً عن تجسيم الأهداف التشغيلية قدر الإمكان لطالبي فرص العمل، إضافة إلى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الإنسانية، والتغلب على الفقر عبر التحويلات الاجتماعية والمسالك التضامنية الرسمية العمومية والخاصة.

يستند تحقيق الرفاهية الاجتماعية في تونس عموماً إلى مرجعية فكرية كلاسيكية ليبرالية ممزوجة بجوانب تحليلية كينزية، وهيكلية تفرق بين القطاعات الإنتاجية السلعية والخدماتية التنافسية التي انتقلت وتنتقل تدريجياً إلى القطاع الخاص، والقطاعات الاجتماعية أو ما يسمى بالحاجيات الضرورية الاستراتيجية في امتلاكهم الشخصي للخيرات المشبعة لهذه الحاجيات، والتي تبقى من مشمولات دور الدولة والقطاع العام، ومنها الصحة والتعليم والبنية الأساسية وغيرها.

ولترجمة هذه التوجهات السياسية الاستراتيجية الإنمائية التونسية الرامية إلى تحقيق الرفاهية الكمية والنوعية للفرد وللمجموعة، والوقوف على أهم النتائج المسجلة خلال فترات تنفيذ السياسات التصحيحية الهيكلية والتحررية الاقتصادية، علينا تقديم لمحة وجيزة عن جل التطورات التي شهدها الاقتصاد التونسي قبل وبعد التصحيح الهيكلي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وصولاً إلى السنوات الحالية.

لقد استفاد هذا الاقتصاد من العديد من الآثار الإيجابية المتمثلة في الإيرادات المالية المهمة المتأتية من الزيادة المتعاقبة للسلع الأولية المصدرة كالنفط ومشتقاته والفوسفات في فترة السبعينيات، وفي التدفقات السياحية وتحويلات المهاجرين التونسيين في الخارج المستمرة والمتنامية مع توسع القاعدة السلعية والخدماتية الصناعية التصديرية في فترتي التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين(٨)، الأمر الذي أدى إلى ظهور تحسن ملحوظ في الدخل الفردي لمختلف الشرائح الاجتماعية الذي تضاعفت عدة مرات اسمياً وحقيقياً، حيث ارتفع من ١٠٠٠ إلى ٣٢٠٠ دولار من

---

(٨) R. Zghal, «Qu'est ce qui fait courir les cadres qualifiés à travers le Globe,» dans: *L'Immigration dans l'Espace Euro -Mediterranéen.*

عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٤ بالأسعار الثابتة، وذلك عبر موازنة الدولة ودفع المفاوضات بين الأطراف المهنية الاجتماعية وبخاصة في السنوات العشر الأخيرة، إذ رفعت الحكومة من معدلات الأجور الحقيقية بزيادة في المتوسط تصل سنوياً إلى حوالى ٥ في المئة على الرغم من وجود معدلات تضخيمية بلغت نسبها الازديادية في المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة نحو ٤ في المئة.

كما عملت الدولة التونسية على تحسين القوة الشرائية للمتساكنين بواسطة دعمها المالي النسبي للأسعار وللعديد من السلع الاستهلاكية الحيوية، وذلك عن طريق الصناديق التعويضية والتضامنية، ما زاد في الطلب الداخلي الفعلي، ووسع في الدائرة الإنتاجية، حيث أكدت هذا الاتجاه الإحداثات المهمة في مواطن الشغل القارة التي وصلت في المتوسط سنوياً إلى حوالى٥٠,٠٠٠ موطن شغل جديد في جل القطاعات الاقتصادية.

من جهة أخرى، كان لهذه الحركية الاقتصادية أثرها الإيجابي في النمو الاقتصادي للبلاد، من ذلك أن معدل النمو قد زاد بنسبة ٥,٥ في المتوسط سنوياً بالأسعار الثابتة، والذي تأتى من تحسن عوامل الإنتاج الجملية، وبخاصة إنتاجية القوى العاملة التي سجلت في هذه الفترة الزمنية نسبة نمو سنوية متوسطة قدرت بـ٣ في المئة، مقابل نسبة ضعيفة في إنتاجية رأس المال لم تصل في المتوسط سنوياً إلى ١ في المئة.

كذلك سجلت هذه الفترة الزمنية الطويلة بعض النتائج الإيجابية الأخرى، نخص بالذكر منها أساساً تقلص نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تقلصت من ٦٠ في المئة إلى ٤٩ في المئة فقط، وعجز الموازنة العامة الذي بلغ سنة ٢٠٠٤ المنصرمة ٣ في المئة بالقياس للناتج المحلي الإجمالي، مع المحافظة على مدخرات ملحوظة في العملة الأجنبية تمكن من تغطية الواردات الجملية لفترة تتخطى أربعة أشهر في المتوسط سنوياً.

لكن هذه النتائج الإيجابية تشهد اليوم تحديات كبيرة واستنتاجات سلبية تهم معدلات البطالة المرتفعة نسبياً في قوى العمل النشيطة والمقدرة في المتوسط بحوالى ١٤ في المئة، يتكون معظمها من حاملي الشهادات العليا والإطارات المكونة والمتعلمة والتي تمثل الشاغل اليومي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التونسية. وقد اتخذت الحكومة في هذا الميدان العديد من الإجراءات التصحيحية، ومنها بعث هياكل نوعية تعنى بتيسير تشغيل البطالين ودمجهم في سيرورة النشاط الاقتصادي الإنتاجي لصندوق ٢١/ ٢١ وغيره.

من جهته، انخفض معدل الفقر في الأوساط الريفية وفي المدن الساحلية

والداخلية نتيجة للسياسات التكافلية والتضامنية الرسمية المباشرة وغير المباشرة بواسطة الصناديق التدعيمية (٢٦/ ٢٦)، التي تمكنت من الحد من الآثار السلبية لتقلص النفقات الاجتماعية والتحويلات الجماعية التي أفرزتها سياسات التصحيح الاقتصادي الهيكلي، والتحررية الاقتصادية المنتهجة على امتداد هذه الفترة الزمنية المعنية، والتي تؤكد بوضوح دور الدولة الراعية للحاجيات الاجتماعية الضرورية والمهملة من طرف اقتصاد السوق. ذاك الدور الذي يجد صعوبات جمة من جراء العراقيل الإدارية الكثيرة التي لم تواكب بسرعة الحركة التغيرية الاقتصادية للبلاد والتي تعاني نسبياً من تفشي ظواهر المماطلة والرشوة السلبية والتي تعمل الدولة على الحد منها ومكافحتها[٩].

أخيراً، أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإنمائية المختلفة المطبقة في تونس، إلى تنامي مكانة المرأة التي كانت مهمشة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في السنوات الأولى لاستقلال البلاد سنة ١٩٥٦، وتفيد بعض الأرقام الإحصائية المتاحة أن مساهمة المرأة في جل الأنشطة القطاعية الإنتاجية والخدماتية المتنوعة قد تعدت نسبة ٢٥ في المئة في المتوسط، علماً بأن العنصر النسائي يمثل أكثر من ٤٩ في المئة من التركيبة الهيكلية الجنسية للسكان التونسيين في سنة ٢٠٠٤.

ختاماً، نستطيع القول إن تحقيق الرفاهية الاجتماعية في تونس هو من المقومات القاعدية لسياسة الدولة الراعية، وفي الوقت نفسه لتطور الاقتصاد التونسي من جهة، نحو مزيد من التحررية والانفتاح على الخارج وتجسيم اقتصاد السوق، معتمدة في ذلك على القطاع الخاص الذي ما زال هشاً ولاريادياً لأية عملية إنمائية واسعة النطاق، حيث تطغى على أهدافه ومراميه الصبغة التجارية والربحية القصيرة المدى.

ومن جهة أخرى إشباع الحاجات الضرورية الإستراتيجية للأفراد عبر سياسات اقتصادية اجتماعية تضامنية مرتكزة على مواردها الريعية الضريبية وغيرها مع دفع الأنشطة القطاعية في اتجاه تنويع القاعدة الإنتاجية والخدماتية بشتى أنواعها، إذ تهدف الدولة التونسية بهذه الاستراتيجية إلى النهوض بالفرد مادياً وأدبياً، أي تحقيق قدر متنام من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بموارد مادية محدودة وفي عالم متحول ومعولم ومتحرر.

---

(٩) N. Chtourou, «Corruption et pauvreté sociale,» dans: *Livre inégalités, répartition des Revenus et Développement* (Sfax, Tunisie: ARDES - FES, 2005).

تعقيــــــــب

عمر البوبكري (*)

يتفق الجميع على أن دولة الرفاهية الاجتماعية تقوم على تحمل المجموعة الوطنية لأعباء النفقات المنجرة عن توفير الخدمات الضرورية للمواطنين بكرامة. والإشكالية التي تطرح نفسها هنا: هل حالت محدودية الموارد دون تحقيق الرفاهية الاجتماعية في تونس؟

لا بد من التنويه بأن مداخلة د. عبد الفتاح العموص توضح عدة أمور لمعالجة هذه الإشكالية. لكن لا بد من التذكير في البداية بأن المسيرة التنموية التونسية مرت بثلاث مراحل أساسية، يتجه التعريج عليها بسرعة:

المرحلة الأولى، تنطلق من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٩، وقد تميزت بتطبيق نظام التعاضد في إطار ما سمي في تلك الفترة بالاشتراكية الدستورية. كما حاولت الدولة خلالها الاضطلاع بدور رئيسي في تحقيق أهداف التنمية. لذلك أدت دوراً رئيسياً في بناء الاقتصاد الوطني بتدخلها المباشر في عمليات الإنتاج، كما تحملت بصفة كاملة أعباء النفقات الاجتماعية.

لكن هذه التجربة ذات المنحى الاشتراكي المستوحى من النموذج اليوغوسلافي السابق، لم تلبث أن توقفت لأسباب عديدة من أهمها وجود رفض عدة قطاعات للاقتصاد الموجه الذي كان مضراً بمصالحها، وانتهت بأزمة سياسية كبيرة داخل الحكومة، أدت إلى محاكمة الوزير الأسبق أحمد بن صالح الذي كان له الدور الأساسي في تجربة التعاضد.

(*) أستاذ في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية، سوسة ـ تونس.

أما **المرحلة الثانية**، فقد انطلقت من سنة ١٩٦٩ بصعود التيار الليبرالي وسيطرته على الحكومة برئاسة الهادي نويرة وتواصلت حتى سنة ١٩٨٦. وتميزت هذه المرحلة بتضارب الخطاب الرسمي مع الواقع الفعلي، ففي حين كان الخطاب ليبرالياً بدون أي شك بالرغم من اللافتة الاشتراكية التي حافظ عليها الحزب الحاكم حتى سنة ١٩٨٨، فإن الحقيقة تميزت بتدعيم مكانة الدولة في الاقتصاد الوطني واستمرار سياستها الاجتماعية الإيجابية بتحملها للأعباء المنجرة عن نفقات التعليم والصحة ومحاربة الفقر وتحسين مستوى الدخل.

أما **المرحلة الثالثة**، فتنطلق من سنة ١٩٨٦ إلى الآن، وهي تعد قطيعة فعلية مع السياسة الرامية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وقد تميزت بتبني برنامج إصلاح هيكلي باقتراح من صندوق النقد الدولي يكرس السياسة الليبرالية الجديدة التي يروجها الصندوق، وأساسها تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي التعديلي بالضغط على نفقاتها والاكتفاء بالقدر الضروري منها لتسيير المرافق الحيوية. ثم تدعم هذا التوجه بشكل واضح منذ سنة ١٩٩٥ تاريخ إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليو ١٩٩٥ فاتحاً بذلك مرحلة الاقتصاد القائم على التبادل الحر والانخراط في منطق الاقتصاد العالمي الجديد ومؤسساته الكبرى، ومن أهمها المنظمة العالمية للتجارة، مع التبني الكامل لتوجيهات توافق واشنطن. لذلك عرفت هذه الفترة أهم تراجع للمكاسب الاجتماعية في تونس، كما تردت ظروف العمل المادية والقانونية.وإلى جانب ذلك انطلقت حملة كبيرة ضد المرافق العامة أدت إلى خصخصة معظم المنشآت العامة التي بلغ عددها حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤ مؤسسة، تم التفويت فيها للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. ومن آخر المؤسسات المعروضة للخصخصة الآن اتصالات تونس التي تعتبر من المؤسسات الحيوية للبلاد.

كيف كان تأثير الموارد الذاتية للدولة التونسية على تحديد السياسة التنموية منذ الاستقلال؟

يمكن القول إن الموارد لعبت دوراً مهماً لكن ليس مطلقاً في تلك السياسة. إذ من الواضح أن ضعف الموارد الذاتية خلال السنوات الأولى للاستقلال أدى إلى الفشل الذريع لتجربة التعاضد. حيث دفعت الطموحات التنموية الكبيرة بالسلطات العمومية إلى سياسة إنفاق تجاوز بكثير الموارد الذاتية الهزيلة، ما نجم عنه أزمة مالية عمومية حادة. في حين شهدت الفترة اللاحقة تدفق موارد النفط الذي أصبح إنتاجه وافراً وعائداته مهمة وبخاصة إثر ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. ذلك ما مكن الدولة من لعب دور توزيعي وتعديلي كبير

بالتزامها بتحمل النفقات المهمة المنجرة عن الخدمات الاجتماعية التي كانت تضمنها لفائدة المواطنين. ولعل من المفيد الإشارة هنا إلى أن الصندوق العام للتعويض الذي لعب دوراً أساسياً في تدخل الدولة في تعديل أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية لم يقع إنشاؤه إلا في موفى سنة ١٩٧٠.

لكن موارد النفط لم تلبث أن تقلصت منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، وهو ما نتج عنه أزمة مالية حادة بسبب أهمية النفقات الاجتماعية التي تتحملها ميزانية الدولة من ناحية، وتراجع الموارد الذاتية من ناحية أخرى. ما دفع بالحكومة إلى التراجع عن سياستها الاجتماعية منذ سنة ١٩٨٦.

واضح إذاً مما سبق أن الموارد لعبت دوراً مهماً في تحديد السياسة الاجتماعية للدولة التونسية، لكنها لم تلعب الدور الوحيد. لأن أهميتها لا يمكن أن تحجب معطى آخر لا يقل أهمية هو الديمقراطية، فالسياسة الليبرالية الجديدة لا تعزى فقط لنقص الموارد بل لغياب الديمقراطية أيضاً. إذ من الواضح أن تراجع الحكومة عن سياستها الاجتماعية الإيجابية السابقة وتبنيها للسياسة الليبرالية الجديدة، تم بطريقة تسلطية ولم يكن نتيجة عملية ديمقراطية تقوم على مساهمة جميع الأطراف الاجتماعية في تحديد السياسة الجديدة، التي لم تكن في أي وقت من الأوقات موضوع وفاق وطني.

ويمكن التأكيد في هذا الصدد على أن العلاقة بين السياسة الاجتماعية والديمقراطية جدلية. إذ مثلما جاءت السياسة الجديدة بطريقة تسلطية، فإن نتيجتها السياسية تميزت كذلك بالعودة إلى نمط الحكم التسلطي الكامل الذي يلغي أي دور للمؤسسات المستقلة المعدلة داخل المجتمع. هذا لا يعني أن المرحلة السابقة كانت مرحلة انفتاح ديمقراطي، ولكنها تميزت مع ذلك بقبول محدود لتلك المؤسسات التي لعبت دوراً تعديلياً مهماً، وعلى رأسها منظمة الاتحاد العام التونسي للشغل وهي من أعرق المنظمات النقابية التي أصبحت مهمشة تماماً الآن، وتم احتواؤها من طرف السلطة لتعطيل دورها الريادي في مجال النضال لأجل الحقوق الاجتماعية بالبلاد.

أود أن أختم بملاحظتين: **الأولى**، تتعلق بتطور مستوى الدخل الذي أشار إليه د. عبد الفتاح العموص الذي هو حقيقة لا يمكن تجاهلها. لكن مؤشر متوسط الدخل لا يمكِّن من كشف تراجع الرفاهية الاجتماعية التي هي حقيقة أخرى لا جدال فيها، فهو لا يبرز تراكم الثروة لصالح رأس المال، في مقابل تراجع نصيب الأجراء من الثروة الوطنية في ظل السياسة الليبرالية الجديدة.

أما الملاحظة **الثانية**، فتتعلق بدور الصناديق التضامنية التي بعثت في السنوات الأخيرة، ويتعلق الأمر بصندوقين أساسيين: هما صندوق التضامن الوطني المعروف باسم صندوق ٢٦/٢٦؛ والصندوق الوطني للتشغيل المعروف باسم صندوق ٢١/ ٢١؛ اللذان ساهما في تقديم المساعدات للشرائح المعوزة وفتح مواطن الشغل للعاطلين عن العمل. لكن جدر الإشارة إلى أن هذه السياسة الجديدة أحدثت تحولاً سلبياً في طبيعة الخدمات الاجتماعية التي تسديها الدولة للمواطنين الذين أصبحوا يحصلون على مساعدات خيرية ولا يتمتعون بحقوق تجاه الدولة، فالصناديق المشار إليها تموَّل من المساهمات التطوعية ولا تمول من الموارد الجبائية، وهي بالإضافة إلى ذلك ملحقة بميزانية رئاسة الجمهورية وتستعمل بطريقة دعائية فجة فيها الكثير من النيل من كرامة المواطنين.

الفصل التاسع عشر

تأثير عائدات النفط على الرفاهية الاجتماعية في الدول النفطية

حسين عبد الله[*]

أولاً: تذبذب عائدات النفط

تعتمد الرفاهية الاجتماعية في أية دولة على حجم الدخل القومي وعلى كيفية توزيعه بين المواطنين. وفي الدول المصدرة للنفط، يعتمد حجم الدخل القومي، كما تعتمد موازنات الدولة، بدرجة كبيرة على العائدات النفطية التي تعتمد بدورها على أسعار النفط الحقيقية وعلى حجم إنتاجه وصادراته، وهو ما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (١٩ ـ ١)

تطور السعر الإسمي، والسعر الحقيقي، وحجم صادرات أوبك النفطية وعائداتها (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٤)

(الوحدة = السعر بالدولار، والعائدات بمليار دولار، والصادرات بمليون برميل يومياً)

التاريخ أو السنة	السعر الاسمي	السعر بدولار ١٩٧٣	نصيب الدولة في البرميل	صادرات أوبك	العائدات مقومة بدولار ١٩٧٣
كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠	١,٨٠		٠,٩١ دولار اسمي	٢٢,١٠	٧,٣٤

يتبــــع

(*) خبير اقتصاديات البترول والطاقة ـ مصر.

تابــــع

أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣	٣,٠١	٣,٠٥	٢,٠٠ دولار اسمي		
كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤	١١,٦٥	٩,٦٨	٩,٢١ دولار اسمي	٢٨,٨٠	٨٠,٤٤
أول تموز/ يوليو ١٩٧٧	١٣,٦٦	٨,٦٧	١٢,١٦ دولار اسمي	٢٩,٠٦	٨١,٨٦
أول حزيران/ يونيو ١٩٧٩	١٨,٠٠	٩,٠٤	السعر ناقصاً التكلفة	٢٨,٥٨	٩٤,٣٠
١٩٨٠	٢٨,٦٤	١٣,٢٦		٢٤,٥١	١١٨,٦٣
١٩٨١	٣٢,٥١	١٥,٥٥		٢٠,٢١	١١٤,٧١
١٩٨٤	٢٨,٢٠	١٤,٦٦		١٣,٩٢	٧٤,٤٩
١٩٨٦	١٣,٥٣	٥,٥٠		١٥,٠٩	٣٠,٢٩
١٩٨٧	١٧,٧٣	٦,٢٥		١٤,٦٣	٣٣,٣٨
١٩٨٨	١٤,٢٤	٤,٧١		١٣,٢٦	٢٢,٨٠
١٩٩١	١٨,٦٢	٥,١٨		١٩,٩٢	٣٧,٦٦
١٩٩٤ ـ ١٩٩٩	١٦,٨٥	٤,٨٦		٢٣,٣٦	٤١,٤٤
٢٠٠٠	٢٧,٦٠	٧,٧٩		٢٥,٠٦	٧١,٢٥
٢٠٠١	٢٣,١٢	٦,٥٨		٢٣,٨٨	٥٧,٣٥
٢٠٠٣	٢٨,١٠	٦,٥١		٢٣,١٩	٥٥,١٠
٢٠٠٤	٣٦,٠٥	٧,٥٨		٢٥,٨٤	٧١,٤٩

وفي ما يلي أهم ما يستخلص من الجدول:

● التفاوت الكبير بين السعر الاسمي والسعر الحقيقي معبراً عنه بدولارات عام ١٩٧٣ والذي يدخل في حسابه عامل التضخم وتقلب سعر صرف الدولار في مواجهة العملات الرئيسية. ومن ذلك أن السعر الاسمي في عام ٢٠٠٤ يعادل ٤,٨ أمثال السعر الحقيقي.

● تقلبات السعر حتى بعد تصحيحه في ظل حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، إذ تراوح في صورته الحقيقية بين ذروة بلغت نحو ١٥,٥٥ دولاراً عام

١٩٨١ وبين قاع تدنى إلى نحو ٤,٨٦ دولارات في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٩.

● التذبذب الواضح في حجم صادرات أوبك النفطية التي ارتفعت في بعض السنوات إلى ٢٩ مليون برميل يومياً (ب/ ي) وتدنت في سنوات أخرى إلى ١٣ مليون برميل يومياً، واتسمت بالتقلب في أغلب السنوات. ويرجع هذا التذبذب الشديد في أغلب السنوات إلى سياسات الدول الصناعية الغربية التي حاصرت أوبك في دور المنتج المكمل (Residual Producer) الذي يحدد إنتاجه بحجم فجوة العجز بين الطلب العالمي على النفط، وبين إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك. ومن مقتضى هذا الدور أن يتعرض إنتاج أوبك لتقلبات الطلب من ناحية، ومن ناحية أخرى لتقلبات الإنتاج خارج أوبك، فضلا عن تقلبات المخزون التجاري والمخزون الاستراتيجي للنفط.

● وكان من نتائج تلك التقلبات المتعددة الجوانب، سواء في حجم الصادرات، أم في سعر التصدير، في صورتيه الاسمية والحقيقية، أن تذبذبت بشدة عائدات أوبك النفطية، معبراً عنها بدولارات ثابتة القيمة عند عام ١٩٧٣. ومن ذلك ارتفاع تلك العائدات إلى قمة بلغت في عام ١٩٨٠ نحو ١١٩ مليار دولار، ثم تدنيها إلى هاوية لم تتجاوز ٢٣ مليار دولار عام ١٩٨٨.

خلاصــــة

١ ـ إذا كانت الرفاهية الاجتماعية في الدول المصدرة للنفط تعتمد إلى درجة كبيرة على حجم عائدات النفط في صورتها الحقيقية، وليس في صورتها الاسمية،

٢ ـ وإذا كانت بعض الدول النفطية قد تراخت في استثمار فوائضها النفطية في بناء صرح صناعي وتجاري توازن عائداته ما يطرأ على عائدات النفط من تدنٍ في بعض السنوات،

٣ ـ وإذا كانت تلك الدول لم تقم بإنشاء صندوق موازنة (Equilibrium Fund) لكي تضيف إليه الفوائض وتلجأ إليه لمواجهة العجز،

٤ ـ وإذا كانت تلك الدول تلجأ لاسترضاء مواطنيها بتوزيع جانب من الفوائض النفطية عليهم في صورة نقدية أو في صورة سلع وخدمات لا تضيف الكثير إلى القاعدة الإنتاجية،

٥ ـ إذا كان الأمر كذلك، فإن ما يمكن استخلاصه من نتائج حول دور **الدولة النفطية** في الرفاهية الاجتماعية لا يحتاج إلى شرح كثير.

ثانياً: المبالغة في تقدير عائدات النفط

على الرغم من ضآلة حجم عائدات أوبك النفطية، معبراً عنها بصورتها الحقيقية، إلا أن بعض الهيئات البحثية الغربية تحاول تضخيم تلك العائدات وتصوير أوبك في صورة الدول التي تثري على حساب الدول المستوردة للنفط، وهو ما نراه مجانباً للصواب. وقد قامت هيئة معلومات الطاقة الأمريكية (US Energy Information Administration (EIA)) بتقدير عائدات أوبك باستخدام دولارات ثابتة القيمة عند مستواها عام ٢٠٠٥، مع إغفال أثر اختلاف حجم الصادرات النفطية في الأعوام موضع الدراسة، وهو ما نوجزه في الجدول التالي:

الجدول رقم (١٩ ـ ٢)

عائدات أوبك النفطية

(الوحدة = مليار دولار ثابت القيمة عند مستواه عام ٢٠٠٥)

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٨	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الجزائر	٢٦,١	٦,٤	٢٢,٧	٢٩,٨
إندونيسيا	٣٠,١	٣,٥	٠,٦	ـ ٠,٤
إيران	٢٦,٦	١١,٩	٣٢,٢	٤١,٠
العراق	٥٤,٨	٧,٦	١٨,٢	١٩,٣
الكويت	٣٨,٠	٩,١	٢٧,٤	٣٦,٩
ليبيا	٤٥,١	٦,٧	١٨,٢	٢٣,٩
نيجيريا	٤٨,٤	٩,٩	٢٩,٨	٣٧,٧
قطر	١٠,٩	٣,٩	١٣,٥	١٧,٠
السعودية	٢١١,٧	٣٩,٧	١١٥,٦	١٥٠,١
الإمارات	٣٨,٢	١٠,٩	٣٠,٢	٣٩,٠
فنزويلا	٣٦,٨	١٣,٥	٢٩,٨	٣٥,٥
الإجمالي	٥٦٦,٦	١٢٣,٢	٣٣٨,٣	٤٢٩,٨

غير أن الصورة تختلف إذا استخدمنا دولارات ثابتة القيمة عند مستواها في عام ١٩٧٣، وهو العام الذي صححت خلاله الأسعار من ٣ دولارات للبرميل إلى ١١,٦٥ دولاراً، وإذا أدخلنا في الاعتبار اختلاف حجم الصادرات النفطية، وهو ما أغفلته دراسة (EIA).

وفي عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ لم تتجاوز صادرات أوبك السنوية ١٤ مليون برميل يومياً (ب/ ي)، بينما ارتفعت تلك الصادرات في عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٢٥ مليون ب/ ي، وبحسبة بسيطة يتضح أن ما حققته أوبك من عائدات عام ٢٠٠٤ مقابل تصدير ٢٥ مليون برميل يومياً لم يتجاوز بدولارات ثابتة القيمة عند مستوى عام ١٩٧٣ نحو ٧٧ مليار دولار، وهي القيمة نفسها التي حققتها أوبك بالدولارات الثابتة نفسها مقابل تصدير ١٤ مليون برميل يومياً في كل من عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤.

ويستخلص مما تقدم، أنه بافتراض صادرات لا يتجاوز حجمها في عام ٢٠٠٤ نظائرها في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ (أي ١٤ مليون ب/ ي وليس ٢٥ مليون ب/ ي)، فإن حصيلة صادرات أوبك في عام ٢٠٠٤ لا تتجاوز ٤٤ ملياراً بدولارات عام ١٩٧٣ وليس ٣٣٨ ملياراً كما ضخمتها دراسة (EIA) باستخدام دولارات عام ٢٠٠٥ ودون اعتبار لاختلاف حجم الصادرات كمياً.

والخلاصة، أن محاولة تضخيم عائدات أوبك باستخدام دولارات هبطت قيمتها بعامل التضخم على مدى ٣٢ عاماً، مع إغفال الزيادة التي طرأت على حجم صادرات أوبك النفطية وتقدر بنحو ٧٩ في المئة، قد يوحي أن دول أوبك قد انضمت إلى مجموعة الدول الصناعية الغربية وصارت مطالبة بالعمل على خفض أسعارها، مع أن تلك الأسعار قد تدنت في صورتها الحقيقية إلى أقل من ٥ دولارات منذ عام ١٩٨٦ حتى عام ٢٠٠٠.

أما العوامل التي تستحق المقارنة بين دول أوبك وغيرها من الدول الصناعية الغنية، فمنها على سبيل المثال، **أولاً**، أن دول أوبك تعيش على دخل من مصدر طبيعي واحد قابل للنضوب السريع تلبية لاحتياجات الدول الصناعية المتقدمة، أي أنها تعيش باستهلاك ثروتها أو رأس مالها وليس على دخل متجدد من صناعات تحويلية غير قابلة للنضوب.

وثانياً، أن نصيب الفرد من عائدات النفط في دول أوبك، حتى بدولارات عام ٢٠٠٥ ذات القيمة المتدنية، لا يتجاوز ٧٧٠ في عام ٢٠٠٥ وهو ما لا يتجاوز ٤٣ في المئة من نظيره في عام ١٩٨٠ الذي بلغ نحو ١٨٠٠ دولار بالدولارات الثابتة نفسها عند قيمتها في عام ٢٠٠٥. وتطول القائمة إذا ذكرنا حجم الديون وعجز الموازنات الحكومية والموازين التجارية وغير ذلك من المشاكل التي تعاني منها أغلب دول أوبك.

ثالثاً: الاستثمار المتكامل لعائدات النفط

تبنت كل دولة أسلوب التنمية القطرية والإنفاق الاستهلاكي في إنفاق الفوائض النفطية، وكان الأجدر بها أن تتجه إلى الأسلوب التكاملي على مستوى الوطن العربي، أو حتى على المستوى الخليجي. وبمناسبة الارتفاع الأخير في أسعار وعائدات النفط طرح السؤال الذي يشغل بال كل العرب وهو: كيف تستثمر تلك العائدات ـ على ضآلتها من حيث القيمة الحقيقية كما ذكرنا ـ في ما يمكن أن ينتشل الأمة العربية من كبوتها الحالية، ويساعدها على اللحاق بركب النمو الاقتصادي الحضاري الذي سبقتنا فيه دول كانت تقف معنا، وربما خلفنا، عند بدء السباق في أعقاب الحرب العالمية الثانية؟

إن أول وأهم خطوة في هذا المجال تقوم على الاعتراف بأنه لم يعد ثمة مجال للنظرة القطرية الضيقة في مجال التنمية، وأن المفتاح الوحيد للخروج من المأزق العربي هو «التكامل في مجال الاستثمار الإنتاجي الحقيقي». ولنضرب على ذلك أمثلة ناجحة وأخرى يمكن أن تدرس وتتحقق بنجاح:

١ ـ أنشئ في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ خط أنابيب سوميد (SUMED) برأس مال مصري سعودي كويتي إماراتي قطري، ويعمل الخط بسعة ٣ ملايين برميل يومياً في نقل النفط العربي الذي لا تسمح الناقلات العملاقة بنقله عبر قناة السويس. ويمتد الخط من منطقة العين السخنة جنوب السويس إلى منطقة سيدي كرير على الساحل الشمالي المصري، حيث يحمل بالناقلات المتوسطة والصغيرة إلى أوروبا. وقد حقق الخط على مدى ربع قرن وفراً كبيراً في تكلفة النقل بدلاً من الدوران حول أفريقيا، كما حقق أرباحاً كبيرة لأصحاب رأس المال.

٢ ـ وهناك مصفاة سيدي كرير التي أنشئت بالقرب من نهاية خط سوميد على الساحل الشمالي المصري، وهي أول مصفاة متكاملة لتحويل المشتقات النفطية الثقيلة إلى خفيفة وحميدة بيئياً وفقاً للمواصفات الأوروبية. وقد بدأ تشغيلها في نيسان/ أبريل ٢٠٠١ وكان رأس المال الأجنبي يساهم فيها، إلى جانب رأس المال المصري، ثم حل محله أخيراً رأس مال عربي. وإذ يتوقع أن يزداد اعتماد أوروبا على استيراد النفط مع تفضيلها لاستيراده في صورة منتجات ذات مواصفات بيئية حميدة، فإن المجال صار متاحاً لتوسيع طاقة تلك المصفاة وإقامة غيرها بحيث يمكن تصفية الجانب الأكبر من الزيت الخام المنقول عبر خط «سوميد» وتصديره لأوروبا كمنتجات. وذلك إضافة إلى ما يمكن إقامته حول هذا المجمع النفطي العملاق من صناعات مغذية وأخرى لاحقة.

٣ ـ وإذ تحقق صناعة البتروكيماويات كقيمة مضافة نحو ٣٦ دولاراً في مرحلة المنتجات الأساسية كالاثيلين والبروبلين ونحو ١٣٢ دولاراً في المنتجات الوسيطة، وأكثر من ٢٦٠٠ دولار إذا حول برميل من النفط إلى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر، فإن الأمر بات يستدعي إعادة النظر في تلك الصناعة على الصعيد العربي، وإعادة بناء هياكلها، لا على أساس قطري كما هو الحال الآن ما أفقدها الكثير من قوتها التنافسية في الأسواق العالمية، وإنما على أساس تكاملي عربي يستفيد من كل العناصر التكاملية المتاحة.

٤ ـ وإذا كانت مصر تقدم للصناعة التي تقام على أراضيها الغاز الطبيعي بسعر لا يذكر بالمقارنة بأسعاره العالمية، فما الذي يؤخر المستثمر العربي عن الإسراع بإقامة العديد من الصناعات مستفيداً من تلك الميزة المهمة وغيرها كالعمالة المدربة الرخيصة وقائمة طويلة من المحفزات الاقتصادية ومنها اتساع السوق المصرية وقرب الأسواق الأوروبية.

٥ ـ كذلك أعيد طرح فكرة سبق أن طرحتها أثناء رئاستي لوفد مصر في مؤتمر الطاقة العربي الأول الذي عقد في أبو ظبي في آذار/ مارس ١٩٧٩، هي دراسة جدوى تزويد منطقة التكامل المصري السوداني بالغاز العربي، الذي كان أغلبه يبدد بالحرق في ذلك الوقت، حيث توجد ملايين الأفدنة الصالحة للزراعة وملايين الفلاحين المدربين، وحيث لا ينقصنا رأس المال والمعدات التقنية الحديثة، لكي تقام صناعات غذائية تغني العرب عن واردات غذائية مشبوهة بالملوثات وتتجاوز قيمتها ١٢ مليار دولار سنوياً.

رابعاً: تصحيح أسعار النفط

ومع أن الدول المصدرة للنفط، بقيادة المجموعة العربية، تمكنت من تصحيح أسعار النفط جزئياً في ظل حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ برفعها من ٣ إلى ١٢ دولاراً للبرميل، إلا أن الدول الصناعية الغربية استطاعت أن تمارس قدراً كبيراً من التأثير على آليات السوق، وبخاصة في جانب الطلب، وذلك بتنسيق سياساتها النفطية تحت مظلة وكالة الطاقة الدولية (IEA)، ووضع وتنفيذ سياسات صارمة لترشيد استهلاك الطاقة عموماً والنفط بصفة خاصة. وكان من نتائج تلك السياسية خفض الاستهلاك العالمي من النفط بنحو ٦ ملايين ب/ ي خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥، وتشجيع الاستثمار خارج أوبك فارتفع هذا الإنتاج بنحو ٨ ملايين ب/ ي. ومع الضغط سياسياً ودبلوماسياً في مناسبات عديدة، أخذت الأسعار في الانخفاض تدريجاً خلال النصف الأول من الثمانينيات ثم انهارت كما هو معروف من ٢٨ دولاراً إلى ١٣ دولاراً عام ١٩٨٦.

وقد عادت الأسعار الاسمية لتستقر حول ١٨ دولاراً خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠ ولكن تلك الأسعار لم تتجاوز في صورتها الحقيقية (Price In Real Terms) خمسة دولارات عام ١٩٧٣، فالسعر الحقيقي يعبر عن تطور السعر الاسمي عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي، أو التغير في سعر صرف الدولار الذي يتخذ أساساً لتسعير النفط. وتعتبر المجموعة الصناعية الغربية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والإنماء (OECD) الشريك التجاري الرئيسي في مبادلة النفط بالسلع التي تصدرها المجموعة إلى دول أوبك، حيث استوردت المجموعة الغربية في عام ٢٠٠٠ نحو ٧١ في المئة من واردات العالم النفطية والنسبة نفسها من صادرات أوبك.

كما إن ما تنفقه دول أوبك من عائداتها النفطية في أسواق المجموعة الصناعية الغربية للحصول على السلع والخدمات أو للاستثمار لا يقل ـ في تقديرنا ـ عن تلك النسبة، فإن تطور الأسعار في الجانبين يمكن أن يعبر عن أثر التضخم في سعر النفط، وباستبعاد أثر التضخم، وأيضاً استبعاد أثر تقلبات سعر صرف الدولار في مواجهة العملات الرئيسة الأخرى، يمكن الكشف عن تطور القيمة الحقيقية لأسعار النفط التي تدهورت خلال عقد التسعينيات إلى نحو ٤٠ في المئة مما كانت عليه بعد تصحيحها في أواخر عام ١٩٧٣.

وفي محاولة أوبك لاستعادة جانب مما فقدته القيمة الحقيقية للأسعار، عبر فترة تجاوزت ١٤ عاماً (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠)، قامت بوضع ما عرف بآلية ضبط الأسعار (Price Band Mechanism) التي بدأ تطبيقها في آذار/ مارس ٢٠٠٠، ومن مقتضاها تحريك الإنتاج بالزيادة أو الخفض بما يحافظ على أسعار النفط بين حد أدنى وحد أعلى (٢٢ ـ ٢٨ دولاراً للبرميل من سلة أوبك)، وهو ما أدى إلى ارتفاع السعر الاسمي خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣ إلى نحو ٢٥ دولاراً للبرميل في المتوسط.

وقد كشفت أحداث ٢٠٠٤ عن الأعطاب الجوهرية التي أصابت صناعة النفط وأطلقت سعر سلة أوبك ((Opec Reference Basket (ORB) لكي يحلق متجاوزاً حد الخمسين دولاراً، مما دعا أوبك إلى التخلي أثناء اجتماعها في أصفهان بإيران يوم ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٥ عن آلية ضبط الأسعار وتكليف أمانتها العامة ولجانها المتخصصة دراسة سعر جديد، على أساس تجريبي يومي، جنباً إلى جنب مع السعر الاسترشادي لسلة أوبك، وذلك تمهيداً للعرض على اجتماع وزاري مقبل.

ما هو السعر الجديد الذي تبحث عنه أوبك ويمكن أن يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد نفطية تواكب الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط،

كما يحقق عائداً مجزياً للشركات، وتعويضاً معقولاً للدول المصدرة للنفط التي هي دول نامية تعيش على مصدر رئيس واحد للدخل مآله النضوب النهائي ولا يتجدد مهما طال الزمن؟

تقدر الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط على مدى ربع القرن المقبل بنحو ٥٠٠ مليار دولار، وذلك لكي تواكب الزيادة المطردة في الطلب العالمي الذي يتوقع أن يرتفع من نحو ٨٣,٧ مليون ب/ي عام ٢٠٠٥ إلى ما يزيد على ١٢٠ مليون ب/ي بحلول ٢٠٢٥. غير أن الأسعار المتدنية للنفط ـ في صورتها الحقيقية ـ لا تشجع على التوسع في الاستثمار. ومن دلائل ذلك أن اعتمادات الإنفاق الرأسمالي لشركات النفط العالمية، لم تعد تجاري في نموها الزيادة التي طرأت على تكلفة العثور على النفط، وهو ما أدى إلى تآكل القدرة الإنتاجية الاحتياطية للنفط (Spare Productive Capacity) وعجزها عن مواجهة الزيادة غير المسبوقة في الطلب العالمي للنفط التي بلغت خلال عامي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ نحو ٤,٥ ملايين ب/ي ويتوقع أن ترتفع خلال العام ٢٠٠٥ بنحو ١,٦ مليون ب/ي.

وفي تقديرنا أن السعر الذي يحقق الغاية المشتركة، معبراً عنها بعائد مجزٍ لاستثمارات الشركات العالمية للنفط، وتعويض الدول المصدرة للنفط عن نضوبه النهائي، ينبغي أن لا يقل في الوقت الحاضر عن ٥٠ (خمسين) دولاراً للبرميل، مع تحريره من الضغوط التي تمارسها لإبقائه متدنياً الدول المستوردة للنفط وبخاصة الدول الصناعية الغربية.

وفي ما يلي نوضح المبادئ التي نستند إليها في تقدير هذا السعر، وهي ثلاثة مبادئ سبق إقرارها في اتفاقات نفطية دولية:

١ ـ أقرت اتفاقية طهران التي أبرمت بين أوبك وشركات النفط العالمية في مستهل عام ١٩٧١ مبدأ ارتفاع الأسعار بمعدل ٢,٥ في المئة سنوياً لمواجهة التضخم، كما أقرت مبدأ زيادة ٥ سنتات سنوياً كعلاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة يتسارع نضوبها بازدياد الطلب عليها ما يجعلها تستحق هذه العلاوة التي تستمد جذورها من القانون الأمريكي الذي كان يمنح شركات النفط إعفاءً ضريبياً عرف باسم «مسموح النضوب» (Depletion Allowance) لتشجيعها على الاستكشاف. وكانت السنتات الخمسة في اتفاقية طهران تعادل ٢,٥ في المئة من سعر النفط الذي كان يتراوح حول دولارين للبرميل. وبذلك يصبح معدل الزيادة السنوية التي اعتمدتها اتفاقية طهران نحو ٥ في المئة سنوياً. ومع أن اتفاقية طهران لم تعد سارية، إلا أن مبدأ الزيادة

السنوية لمواجهة التضخم ونمو الطلب على النفط ما زالا يصلحان أساساً لتدرج السعر حفاظاً على قيمته الحقيقية.

٢ ـ كذلك أقرت اتفاقية جنيف الأولى مبدأ تصحيح سعر النفط تبعاً لما يطرأ على قيمة الدولار ـ الذي يستخدم لتسعير النفط ـ من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية. وبمقتضاها زيدت الأسعار بنحو ٨,٥ في المئة اعتباراً من ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢ عقب صدور قرار تعويم الدولار في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧١ وما تبعه من تخفيض قيمته رسمياً في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، فلما خفضت قيمة الدولار للمرة الثانية في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٧٣ أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في حزيران/ يونيو ١٩٧٣ حيث زيدت بمقتضاها الأسعار بنحو ١١,٩ في المئة مع تصحيحها شهرياً تبعاً لتقلب العملات.

هذه هي المبادئ الثلاثة التي ينبغي اعتمادها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمي للنفط حفاظاً على قيمته الحقيقية. وحتى بافتراض أن تغيرات قيمة الدولار بالزيادة أو الانخفاض في مواجهة العملات الرئيسة الأخرى يلغي بعضها البعض في المدى الطويل، فإن معدل الزيادة السنوية وفقاً لمبدأ طهران لا يقل عن ٥ في المئة سنوياً في المتوسط على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وهذا ما نقبله كحد أدنى لمعدل التدرج السنوي للسعر الاسمي.

أما بالنسبة إلى سنة الأساس التي يتخذ السعر فيها أساساً لبداية التدرج، فينبغي أن يراعى في اختيارها منطقية السعر وعدالته بالنسبة إلى جميع الأطراف، وبخاصة الدول المصدرة للنفط التي هي دول نامية وتعتمد على مصدر واحد للدخل، هو مصدر طبيعي ناضب وغير متجدد.

وفي تقديرنا أن السعر الذي تم تصحيحه في ظل حرب تشرين الأول/ أكتوبر وهو ١١,٦٥ دولاراً للبرميل سارياً منذ الأول من عام ١٩٧٤ يعتبر سعراً عادلاً وتعويضاً منطقياً للغبن الذي حاق بالدول المصدرة للنفط على مدى ربع القرن ١٩٤٧ـ ١٩٧٣، ولا يتسع المجال لشرحه.

بذلك، ومن مقتضى إعمال المبادئ الثلاثة لتقدير معدل الزيادة السنوية في السعر الاسمي (٥ في المئة) على مدى السنوات الثلاثين الماضية، فإن السعر الاسمي لبرميل من سلة أوبك (ORB) ينبغي أن لا يقل في الوقت الحاضر عن ٥٠ دولاراً، على أن يتدرج ارتفاعاً خلال المستقبل تبعاً لما تكشف عنه تطورات العوامل الثلاثة التي يتحدد بمقتضاها معدل الزيادة السنوية للسعر الاسمي، وهي: معدل التضخم، ومعدل النمو السنوي للطلب على النفط، ثم تغيرات قيمة

الدولار في مواجهة العملات الرئيسة التي أقرتها اتفاقيتا جنيف.

ومن شأن هذا المستوى الذي نقترحه تحت الظروف العادية وهو ٥٠ دولاراً، متدرجاً في الارتفاع وفقاً للعوامل الثلاثة السابق شرحها، أن يتحقق لشركات النفط العالمية عائدٌ مجزٍ يشجعها على التوسع في الاستثمارات وتوسيع الطاقة الإنتاجية لمواكبة النمو السريع في الطلب العالمي على النفط، من دون أن يُصدم المستهلكون صدمات سعرية مفاجئة. وفى هذا المجال يدافع لي رايموند (Lee Raymond) رئيس شركة إكسون موبيل(Exxon Mobil) عن ارتفاع أسعار النفط خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، في جلسة استماع أمام لجنة الطاقة والموارد الطبيعية بمجلس الشيوخ الأمريكي، بقوله إن صناعة النفط تتسم بأبعادٍ زمنية طويلة، إذ تمتد مخاطر الاستثمار في البحث عن النفط وتنميته وإنتاجه على امتداد عمر الحقل فترة زمنية قد تتجاوز خمسين عاماً. وفي خلال تلك الفترة تتذبذب الأسعار والإيرادات ارتفاعاً وانخفاضاً، ولكن الإنفاق الرأسمالي (الاستثمار) ينبغي أن يستمر بلا انقطاع حتى لا تتأثر مصالح المستهلكين نتيجة لقصور القدرة الإنتاجية عن مواكبة الطلب العالمي المتزايد. كذلك تتسم تلك الصناعة بحجمها الهائل إذ تبلغ فاتورة النفط العالمية نحو ٢,٥ تريليون دولار. وبالنسبة إلى شركة مثل إكسون/ موبيل التي يبلغ رأسمالها نحو ٣٥٠ مليار دولار وتمارس أنشطتها في أكثر من ٢٠٠ دولة ومنطقة، ثلاثة أرباعها خارج الولايات المتحدة، لا بد أن تحافظ على مستوى إنفاقها الرأسمالي بصرف النظر عن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط. وكمثال فإن ذلك الإنفاق الرأسمالي قد بلغ نحو ١٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤ عندما كان سعر النفط يقارب ٤٠ دولاراً، كما بلغ إنفاقها الرأسمالي ١٥ مليار دولار أيضاً في عام ١٩٩٨ رغم انخفاض السعر إلى ١٠ دولارات وانكماش الإيرادات (Earnings) إلى نحو ٨ مليارات دولار. ويؤكد رئيس الشركة أن مجموع الإنفاق الرأسمالي على مدى السنوات العشر الأخيرة قد تجاوز إجمالي إيرادات الشركة المجمع خلال تلك السنوات.

ومن ناحية أخرى فإن السعر الذي نقترحه يضمن لأصحاب الثروة النفطية الناضبة الحصول على نصيب عادل ومستقر من الريع النفطي الذي تقتنصه خزائن الدول الصناعية في صورة ضرائب تصل إلى أكثر من ٧٠ في المئة من السعر للمستهلك النهائي. وعلى تلك الدول إذا رغبت في التخفيف عن مواطنيها أن تعيد النظر في تلك الضرائب بالتخفيض وهو ما تستطيع خزائنها أن تتحمله من دون صعوبة.

هذه هي المقولة الصحيحة التي ينبغي استخدامها للرد على الذين يرددون أن ارتفاع سعر النفط يهدد الاقتصاد العالمي، وهو ما سوف نعالجه بتفصيل أكبر في مقالة

مقبلة. ويكفي هنا أن نؤكد أن تسعير سلعة كالنفط والذي هو ثروة طبيعية ناضبة، لا يخضع لنظرية المنافسة الحرة كما يطالب بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي الذين تقدموا مؤخراً بطلب تعديل التشريع الأمريكي بحيث يُخضع دول أوبك للمحاكمة أمام القضاء الأمريكي لخروجها على قواعد المنافسة، فالسعر في إطار سوق تخضع للمنافسة الحرة يقترب من تكلفة الإنتاج الحدية. أما في حالة الموارد الطبيعية الناضبة، فإن الأمر يختلف إذ يتضمن السعر فوق كلفة الإنتاج قدراً من الريع الاقتصادي، مستقلاً عن التكلفة المباشرة، وذلك لتعويض المنتج عن نضوب الثروة الطبيعية التي لا تتجدد مهما طال الزمن.

واعترافاً بتلك الطبيعة الخاصة بالنفط وغيره من الثروات الناضبة، أقرت المادة رقم ٢٠ من أحكام غات (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) الترخيص لمنتجيها بفرض قيود على إنتاجها وتصديرها على خلاف القاعدة العامة المعمول بها في تلك الأحكام، وذلك ترشيداً لاستهلاكها وحفاظاً عليها من الهدر والتوسع في استهلاكها في أغراض غير نبيلة (Non-Noble Uses) في ظل أسعار متدنية لا تعكس قيمتها الحقيقية.

المناقشـــات

١ ـ فؤاد نهرا

الملاحظة الأولى، في ما يتعلق بالتجربة التونسية، لقد تقدم د. البوبكري بأهم الملاحظات النقدية التي كشفت عن الطابع الليبرالي (اقتصادياً) والقمعي (سياسياً) لهذه التجربة الحديثة (منذ عام ١٩٨٦)، لكن ذلك يثير تساؤلات:

١ ـ هل تعني المؤشرات الإيجابية للاقتصاد التونسي أن هذا النموذج قد يكون بديلاً للتنمية؟

٢ ـ إذا ما طرحنا الأهداف الثلاثة أي التنمية والعدالة والديمقراطية، هل يتوجب على المجتمع أن يضحي بالعدالة والديمقراطية من أجل التنمية، وفقاً لنظرية هانتنغتون في الثمانينيات، حيث كان يظهر أن المبادئ الثلاثة لا يمكن تحقيقها في طور واحد؟

٣ ـ ويعني ذلك أن التفكير في دولة الرعاية يكون ثنائياً جداً بالنسبة إلى إشكالية التنمية، ما يؤدي إلى تكريس تجربة التنمية في ظل الدكتاتورية والتفاوت الاجتماعي. هل تصح هذه الفرضية بشكل عام؟

٤ ـ هل أن الخضوع لثقافة الغرب يشكل عاملاً داعماً للتنمية بسبب قدرة التنمية الملتحقة بالغرب (فكرياً وعلانية) على الاستفادة من الخبرات العلمية والتقنية؟ هل تتطلب معونة الدول الغربية «توبة» علمانية للتنمية المسلمة وقمع الاتجاهات الدينية؟

٥ ـ ماذا سيكون مصير هذا النموذج لو أن دخول الصين في السوق الأوروبية أدى إلى انهيار الصناعات النسيجية التونسية التي تصدر غالبية منتجاتها إلى هذه القارة الأوروبية؟

إن توافرت لنا فرصة جديدة تمكننا من إثبات مواقع خلل هذا النموذج لأسباب منها:

أ ـ أن لا شيء يضمن استعداد محتكري السلطة لانتهاج سياسة تنموية مطابقة ومنسقة.

ب ـ إنها وحدها الخيارات التي تُدخِل في عين الاعتبار البعد الثقافي والبعد التوزيعي (العادل) والبعد الديمقراطي هي التي تستطيع إدارة دورات الكساد والتراجع.

ج ـ أن مقياس التنمية لا يتحلى بالمؤشرات الكمية ما تفككت البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية.

الملاحظة الثانية، بعد محاضرة د. عبد الله ما زلت أتساءل ما هي طبيعة السياسات التوزيعية والإنفاقية للدولة في الخليج العربي؟

٢ ـ حسن كريّم

سأسمح لنفسي بالبدء في تحديد موضوع الندوة وذلك بناء على ما ناقشناه حتى الآن وبناء على الأوراق المقدمة من الباحثين الكرام. وهو كيف نفهم التحول الاقتصادي الليبرالي في المنطقة العربية منذ الثمانينيات: كلفته الاجتماعية وأثره السياسي. هذه الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والأثر السياسي لهما تختلف من بلد إلى آخر بحسب مستوى تطور هذه البلدان والنموذج الاقتصادي الذي تتبعه ودور الدولة فيه.

من هنا فإن هناك ضرورة لاعتماد تصنيف يعكس هذا التنوع ويساعد على تحليل هذه الإشكالية، فاعتماد عنوان الدولة محدودة الموارد يقابله الدولة النفطية الغنية، ولكنه غير كافٍ لتوضيح النموذج الاقتصادي ودور الدولة.

ويشترك النموذج الليبرالي للدولة محدودة الموارد في تونس ولبنان والأردن في وجود مشكلة الدين العام وضغطه على المالية العامة للدولة وعلى الموازنات العامة، دافعاً باتجاه تقليص النفقات الاجتماعية ما يفاقم من مشكلة انسحاب الدولة أساساً من هذا المضمار.

أخيراً يمكن كذلك القول إن هذا النموذج الليبرالي في الدول محدودة الموارد يعتمد بشكل أساسي على الموارد البشرية. وهذا يستدعي أن تكون السياسات الاجتماعية أساسية في توجيه دور الدولة في التنمية الاقتصادية، وأن الاستثمار الاجتماعي (كالاستثمار في التعليم مثلاً) يؤدي إلى نمو اقتصادي وتنمية.

٣ ـ علي محافظة

لدي ملاحظة حول بحث الدكتور العموص وتعقيب الأستاذ عمر البوبكري عليه، وهي تجاهل ربط التطور الاقتصادي في تونس بالصراع السياسي في الحزب الدستوري الجديد على السلطة، فتجربة أحمد بن صالح الاشتراكية ـ التعاضدية (التعاونية) كانت تواجه مقاومة من داخل الحزب الحاكم ولا سيما من طرف الطامعين في خلافة بورقيبة، ونجح هؤلاء في إفشال التجربة وتحريض الرئيس بورقيبة ضد بن صالح.

والملاحظة الخاصة ببحث الدكتور حسين عبد الله هي أن الدول الصناعية زادت من أسعار منتجاتها بصورة مذهلة، فتضررت من ذلك الدول المصدرة للنفط وبقية دول الجنوب (دول العالم الثالث)، فكانت وبالاً عليها.

ولدي سؤال حول سيطرة الدول المصدرة للنفط على آبارها النفطية: كان أحمد زكي اليماني قد ألقى محاضرة في عمان في مطلع التسعينيات قال فيها: لقد خرج النفط من أيدي الدول المنتجة للنفط وأصبح في يد الدول الغربية وشركاتها النفطية، فإلى أي حد هذا القول صحيح حالياً؟

٤ ـ أحمد السيد النجار

النقطة الأولى متعلقة بمسألة حصة الشركات من احتياطيات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، إنها تعتمد على عمليات الشركات النفطية العالمية في عمليات التنقيب والاكتشاف وبالتالي تدخل هذه الشركات في اتفاقات للحصول على حصة من هذه الاحتياطيات كمقابل للتنقيب والاستكشاف، وهي أصبحت بهذا المعنى مالكة لما يتراوح ما بين ٢٥ و٤٠ في المئة من الاحتياطيات العالمية في البلدان المستخدمة لخدمات هذه الشركات، وبالتالي ربما يكون هذا مؤشراً رئيسياً لارتفاع الأسعار في الفترة الأخيرة وليس بجهد من أوبك، إنما بسبب مصلحة الشركات الكبرى لأنها أصبحت مالكة لجزء كبير من احتياطيات الدول النفطية، خصوصاً أن الإدارة الأمريكية التي عملت لوقت طويل على تخفيض الأسعار باعتبار أن كل انخفاض دولار واحد لسعر برميل النفط يؤدي إلى تخفيض مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية إجمالاً عن وارداتها النفطية بمقدار ٤ مليارات دولار في السنة. هذا الموقف تغير بالفعل في الفترة الأخيرة وأصبحت الإدارة الأمريكية تقول صراحة إن على الاقتصاد العالمي أن يتواطأ مع أسعار النفط المرتفعة في الوقت الحالي وبخاصة أن القيادات الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية (الرئيس، نائبه، وزير الداخلية) قادمون من عالم شركات النفط، وبالتالي محملون بأعباء الدور الذي بذلته هذه الشركات في الدورتين الرئاسيتين من أجل تمويل

حملة الرئيس، محملين بأعباء رد الجميل لهذه الشركات من خلال التغاضي عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وخصوصاً أن العرض العالمي للنفط لم يحدث على مدى الأعوام الثلاثة الأخيرة إن كان أقل من الطلب، بل أكثر من الطلب بما يتراوح ما بين ١,٥ و٢,٥ مليون برميل يومياً، وبالتالي المسألة فيها دور رئيسي للشركات، للاضطرابات السياسية التي تشعلها بصورة أساسية الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولة بشكل أساسي عن ارتفاعات أسعار النفط، إضافة إلى ذلك الاختناقات في المنتجات رغم الوفرة في الخام.

النقطة الثانية وبخاصة مسألة وجود طفرة نفطية عربية في الفترة الماضية أياً كان السبب، ريع المقاومة العراقية بصورة أو بأخرى، ريع الاضطرابات في الولايات المتحدة وفنزويلا إلخ، أياً كان المبرر، لكن هناك طفرة نفطية معالمها أنه عندنا إضافة في الإيرادات متوسط الإيرادات سنة ١٩٩٨ ارتفع في سنة ١٩٩٩ بمقدار ٣٠ ملياراً، في سنة ٢٠٠٠ (٦١ ملياراً) وانخفضت في سنة ٢٠٠١ تحت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الحين، بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بمقدار ٢٥ ملياراً، ارتفعت سنة ٢٠٠٢ بـ ٦ مليارات، سنة ٢٠٠٣ حوالى ٢٤ ملياراً، سنة ٢٠٠٤، و٥٦ ملياراً، في العالم الحالي مرشحة لزيادة حوالى ١٠٠ مليار دولار، يعني عندنا زيادة من سنة ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٥ حوالى ٢٤٢ مليار دولار إضافية على متوسط الإيرادات السنوية في العام الذي قبله (عام ١٩٩٨). هذه الطفرة النفطية ماذا يفعل بها العرب خصوصاً أنهم أهدروا طفرتين في ما قبل من خلال إخراج الأموال للخارج دون استثمارها في الداخل. نصرخ دائماً: الاستثمارات الأجنبية لا تأتي، لأن الاستثمارات الأجنبية لا تأتي إلا لبلدان تصنع دورة ازدهار اقتصادي، ولكن على الأقل علينا أن نوظف أموالنا نحن بداية في بلداننا العربية، لأن لدينا في الخارج ما يتراوح بين ١٤٠٠ مليار دولار بحسب أدنى التقديرات و٣ ترليونات دولار بحسب أقصى التقديرات من الأموال العربية مستثمرة في الخارج. ولدينا في الوقت الحالي نزوح ربما غير اتجاهه قليلاً من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا وشرق آسيا، ولكن في النهاية لم يتوقف في الوطن العربي وهذا أمر مهم للغاية لمستقبل هذه المنطقة إذا أردنا لها مستقبلاً مصنوعاً بأموالها وبأيدي أبنائها.

٥ ـ ناصر عبيد الناصر

قضية الإصلاح ليست قضية تقنية، بل هي قضية اجتماعية بامتياز.

هناك فئات كاسبة وهناك فئات خاسرة من عملية الإصلاح على المدى القصير، ولكن الجميع سيكون مستفيداً من عملية سياسات الإصلاح الاقتصادي والإداري.

لماذا لم تستفد الدول العربية النفطية من التجارب المؤلمة، عندما وقعت أرصدتها من البترودولارات في «مصيدة» تجميد الأرصدة، ولماذا لا تسمع إلى صوت العقل الذي يطالبنا بأن نستثمر أرصدتها في الأقطار العربية، وبدلاً من ذلك انفتحت شهية أمراء النفط على شراء القصور القديمة في أوروبا، والسبب لتحقيق التطابق بين الإمكانات الاقتصادية المحدودة وبين عدم الإضرار بالاستحقاقات الاجتماعية هو التكامل الاقتصادي العربي الذي يفترض أن يؤسس على إصلاحات اقتصادية وإدارية واعدة تستمد من تحقيق التنمية المستدامة وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

٦ ـ عبد الهادي خلف

لدي سؤال أثارته المحاضرة المهمة التي قدمها الأستاذ الدكتور حسين عبد الله وبخاصة إشارته إلى مشكلة الديون في العالم الثالث. كيف ينظر الدكتور عبد الله إلى مشكلة الديون الخارجية والداخلية التي عانت وتعاني منها بعض دول الأوبك؟ واستطراداً هل يرى الدكتور عبد الله أن الاتفاقيات حول الإيداعات طويلة الأجل التي عقدت مع السعودية وغيرها في منتصف السبعينيات، قد كبلت الموارد النفطية لهذه البلاد وفوائضها، واضطرتها إلى الاستدانة من السوق المحلي والخارجي، ما أدى بها إلى أن تقع هي أيضاً، أي الدول النفطية الخليجية، في مصيدة المديونية؟

٧ ـ حسين عبد الله (يرد)

يوجد في البحث قدر كبير من الإجابة عن تلك الملاحظات والأسئلة، ولذلك سوف اكتفي هنا بما لم يرد في البحث، وسوف أقدم في ما يلي الرد في صيغة متكاملة تغطي جميع الملاحظات والأسئلة:

في الفترة السابقة على حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، استطاعت شركات النفط العالمية، بحكم سيطرتها المطلقة على إنتاج النفط وتصديره وتسعيره، تخفيض السعر خدمة لاقتصادات الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط ومساندة لها في إعادة التعمير بعد الحرب العالمية الثانية. وفي ظل تلك السياسة انخفض سعر النفط العربي الخفيف من ٢,١٨ دولارين للبرميل عام ١٩٤٧ إلى ١,٨٠ دولار عام ١٩٦٠ حيث بقي ثابتاً عند ذلك المستوى حتى مطلع السبعينيات.

أما الرقم القياسي لأسعار منتجات الدول الصناعية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC)(*) فقد ارتفع خلال الفترة المذكورة من ١٠٠ إلى ٢٦٠.

(*) التي حلت محلها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) منذ عام ١٩٦٠.

وبحسبة بسيطة يتضح أن سعر النفط الذي انخفض في صورته الاسمية من ٢,١٨ دولارين للبرميل إلى ١,٨٠ دولار قد انخفض أيضاً في صورته الحقيقية إلى ٧٠ سنتاً مقومة بدولارات عام ١٩٤٧. بل إن نصيب الدول المصدرة للنفط من هذا السعر لم يكن يزيد على ٥٠ في المئة من ذلك السعر بعد طرح التكلفة وفقاً لاتفاقية مناصفة الأرباح، وبذلك لم يكن هذا النصيب حتى عام ١٩٧٠ يتجاوز ٣٠ سنتاً للبرميل مقومة بدولارات عام ١٩٤٧.

ومع تدني السعر الاسمي والحقيقي للنفط على هذا النحو، ارتفع تدفق النفط العربي الرخيص لكي يغذي الصناعات الغربية، المتحولة من الفحم إلى النفط، من نحو مليون برميل يومياً عام ١٩٥٠ إلى ١٥ مليون ب/ي عام ١٩٧٠ ثم إلى ٢٢,٥ مليون ب/ي عام ١٩٧٩.

لما استردت الدول المصدرة للنفط، في ظل حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، حريتها في تحديد الإنتاج والأسعار، صحح سعر النفط، ، برفعه من ٣ دولارات إلى ١٢ دولاراً، لأول مرة في تاريخ الصناعة، بقرار منفرد من منتجي النفط العرب (ومعهم إيران التي ينبغي الحفاظ على المساندة المتبادلة معها). وقد بلغ السعر الاسمي للنفط ذروته عام ١٩٨١ عند ٣٢,٥١ دولاراً، وإن كانت قيمته الحقيقية بدولارات عام ١٩٧٣ لم تتجاوز ١٥,٥٥ دولاراً نتيجة للتضخم الذي أصاب أسعار منتجات الدول الصناعية التي يتم تبادلها مع النفط، ونتيجة أيضاً لتذبذب قيمة الدولار في مواجهة العملات الدولية الرئيسية.

غير أن التاريخ لم يلبث أن أعاد نفسه وتكررت معاناة الدول المصدرة للنفط نتيجة لارتفاع أسعار منتجات الدول الصناعية، فقد أخذت أسعار النفط في التآكل خلال النصف الأول من الثمانينيات ثم انهارت إلى أقل من النصف عام ١٩٨٦ (من ٢٨ دولاراً إلى ١٣ دولاراً). عندئذ لم تسمح الدول الأوروبية بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي، ما كان سينعكس أثره في زيادة الطلب على النفط، بل سارعت إلى زيادة ضرائبها النفطية من نحو ٢٢,٥٠ دولاراً للبرميل إلى نحو ٦٨ دولاراً خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠.

أما معاناة دول العالم الثالث نتيجة لارتفاع أسعار منتجات الدول الصناعية، فهي حلقة في سلسلة جهنمية استهدفت الاستمرار في استنزاف الدول الصناعية الغربية لثروات الدول النامية، في ظل ما يعرف بـ «الاستعمار الاقتصادي»، فقد أدى استمرار الارتباط التاريخي غير المتكافئ بين الدول النامية والدول الاستعمارية، إلى استمرار تبادل ما تنتجه الدول النامية من موادَّ أولية مع السلع والخدمات التي تنتجها

الدول الصناعية. وقد اقترن ذلك الارتباط بالنمو السريع الذي حققته صناعة البتروكيماويات نتيجة لتوطن صناعة تكرير النفط في الدول الصناعية الغربية عقب الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أمكن إحلال الكثير من المنتجات البتروكيماوية النهائية (ومن أمثلتها الأخشاب والبلاستيك والمطاط) محل المواد الأولية، وهو ما انعكست آثاره في تدهور أسعار المواد الأولية الطبيعية[1].

وقد تتابعت حلقات السلسلة الجهنمية، عندما تدفقت عائدات النفط، عقب تصحيحها في ظل حرب تشرين الأول/ أكتوبر، ولم تتجه إلى الاستثمار داخل الوطن العربي، بل اتجهت إلى المصارف الغربية. وكانت الدول النامية، ومن بينها دول عربية، قد وقعت في مصيدة العجز في موازين المدفوعات، فلجأت إلى المصارف الغربية للاستدانة بفوائد باهظة. ومع استمرار العجز المالي، أمكن للدول الصناعية الغربية أن تحكم قبضتها على تلك الدول وأن تخضعها لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية على تفاوت في طبيعة تلك المصالح.

أما الدول المصدرة للنفط، التي استطاعت أن تحصل في ظل حرب تشرين الأول/ أكتوبر على جانب من حقوقها المشروعة، فكان ينبغي أن تفصل لها حلقة جهنمية خاصة بها. وقد بدأت تلك الحلقة ابتكار ما سمي وقتها «ضعف القدرة الاستيعابية لعائدات النفط» (Limited Absorptive Capacity)، أي عدم قدرة اقتصادات الدول المصدرة للنفط على امتصاص أو استثمار عائداتها التي قفزت من نحو ٧ مليارات دولار عام ١٩٧٠ إلى ٨٠ مليار دولار عام ١٩٧٤. ومن ثم أقنعت تلك الدول وشجعت على إيداع عائداتها، أو ما سمي «بترودولارات»، في المصارف الغربية مقابل فوائد تآكلت قيمتها بحكم التضخم العارم الذي ساد خلال تلك الفترة. ثم تلا ذلك تشجيع العراق، وساندته دول الخليج، على الاقتتال مع إيران على مدى ٨ سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، ومن ثم التهمت الحرب مدخرات المنطقة وحولتها إلى دول مدينة مديونية باهظة، وذلك بالإضافة إلى الإنفاق الاستهلاكي الذي أُشير إليه في ملاحظات وأسئلة الإخوة المشاركين في الندوة.

وهنا فقدت المجموعة العربية المصدرة للنفط قدرتها على التفاوض أو الصمود في وجه مخططات الدول الصناعية الغربية، حفاظاً على مصالحها الاقتصادية والسياسية. إذ من المعروف أن سعر النفط، وكذلك استخدامه كورقة ضغط لتحقيق مصالح قومية مثل تحرير فلسطين، يرتبط ارتباطاً عضوياً بمدى ما تتمتع به الدول

(١) انظر أعمال مؤتمر الدول النامية حول المواد الأولية الذي عقد في داكار عام ١٩٧٥.

النفطية من حرية الإرادة واستقلال القرار[٢]. ويشهد على ذلك اقتران الانهيار الذي أصاب أسعار النفط منذ ١٩٨٦ بضعف التضامن العربي ووهن الإرادة العربية.

أما الارتفاع المفاجئ الذي شهدته أسعار النفط منذ مستهل عام ٢٠٠٤، فترجع أسبابه إلى عوامل تخرج عن إرادة مصدري النفط الذين سارعوا دون مبرر إلى الاعتذار عنه وتبرئة أنفسهم منه، وأخذوا يتسابقون في ضخ كميات متزايدة من النفط في الأسواق لتخفيف هذا الارتفاع. ويحدث هذا على الرغم من أن سعر الخمسين دولاراً الذي استقر السعر حوله ـ مؤقتاً ـ لا يتجاوز ١٠,٥٠ دولارات للبرميل بدولارات عام ١٩٧٣ الذي شهد تصحيح الأسعار من ٣ إلى ١٢ دولاراً!

وأما بالنسبة إلى ما قد يتحقق من فوائض نفطية في ظل الارتفاع الحالي لأسعار النفط، فإني أحيل الإخوة الذين عبروا عن تساؤلهم في هذا المجال إلى ما ورد في البحث تحت العنوان الفرعي «ثالثاً: الاستثمار المتكامل لعائدات النفط».

وشكراً.

٨ ـ محمد دويدار

شكراً سيدي الرئيس، وآسف لعدم تمكني من الحضور والاستماع إلى الدكتور حسين عبد الله، وإنني أدرك تماماً أنه قد فاتني الكثير. ولكن أود أن أشير إلى قضية منهج معالجة قضية النفط في العالم العربي. هنا لا مناص من استخدام منهج طبقي يبين الأطراف المعنية بالنفط، ويبين موقف كل طرف من العملية والنصيب النهائي لكل طرف من العملية. لدينا شعوب الدول المصدرة للنفط، لدينا الدولة والطبقة السياسية التي تمثلها في الدولة المصدرة للنفط، لدينا الشركات النفطية الكبرى سيفن سيسترز (7 Sisters)، وشركات استغلال وتكرير ونقل وتوزيع، ولدينا الحكومة في الدول المستوردة للنفط، لدينا رأس المال الصناعي في الدول المستوردة للنفط، لدينا جمهور المستهلكين في الدول المستهلكة للنفط. كنت قد غامرت بالتعرف على كيف يوزع عائد النفط على هذه الشرائح الاجتماعية المختلفة، وأرجو من الدكتور حسين أن يصحح لي، وجدنا أن ٩ في المئة من الدول المنتجة، والشعوب خارج الدولة المستهلكة وبخاصة في أوروبا الغربية ما بين ٦٠ و٧٥ في المئة والباقي للشركات في المراحل المختلفة، فهنا من الناحية المنهجية أرجو أن نعتد بهذا المنهج.

---

(٢) انظر: حسين عبد الله: **مستقبل النفط العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، وط ٢، منقحة ومزيدة (٢٠٠٦).

الفكرة الثانية من يملك أو يسيطر فعلياً على فوائض النفط في العالم، أو النفط العربي إذا كان يمكن تسميته بأنه عربي؟ الفوائض مودعة في الخارج في البنوك الأجنبية، وتدار أحياناً بواسطة شركات أجنبية، والذي يعيد تدويرها على مستوى العالم هو البنوك الغربية، التي كان لها دور خطير في خلق عملية المديونية كعملية استنزاف مستمر للدول المتخلفة وإعادة هيكلتها وإعادة دمجها في السوق الدولية، وهناك في النهاية إمكانية استخدامها استخداماً أوفق من وجهة نظر الشعوب العربية، أن تستخدم كرهائن ولدينا في ما حدث في إيران أسوة حسنة.

في أضابير الجامعة العربية منذ السبعينيات أنا رفضت أن تعتبر فوائض النفط فوائض عربية تحت تصرف حتى الحكومات العربية. شكراً سيدي الرئيس.

القسم السابع

حلقة نقاشية عن مدى الملاءمة والاستفادة عربياً من التجارب المختلفة التي تناولتها الندوة

١ ـ إبراهيم العيسوي

إن الحديث عن مدى ملاءمة التجارب التي طرحت في الندوة وإمكانية الاستفادة منها في الوطن العربي، ستدعي التوقف عند المشكلة الرئيسية التي أفرزت دولة الرعاية أو حتى الدولة التدخلية في الغرب، وما إذا كانت هي ذات المشكلة التي تواجه الدول العربية والنامية في الوقت الحاضر. إن الدولة التدخلية ظهرت في العالم الرأسمالي المتقدم لمواجهة أزمات الركود المتكررة في الدول الرأسمالية المتقدمة (وهذه هي الدولة الكينزية)، ومواجهة أزمة سوء توزيع الدخل واتساع الفوارق في الطبقات وتوجه فئات اجتماعية للتهميش والإفقار، وهذه هي دولة الرعاية الاجتماعية. لكن المشكلة التي تواجه الدول النامية وتسعى إلى تدخل الدول هي مشكلة التنمية بمعناها الشامل، والتي لا يمكن اختزالها كما حدث في الفترات المسماة بالتحول الاشتراكي في البلاد العربية، من المسائل الثلاث: الكفاية (بمعنى زيادة الإنتاج)؛ والعدل (أي توزيع الدخل والثروة)؛ واستقلالية التنمية. بل يجب أن يضاف إلى هذه المسائل الثلاث مسألتا الكفاءة الاقتصادية والمشاركة الديمقراطية. من الواضح أن التحول إلى الليبرالية الاقتصادية قد فشل في التدخل مع هذه القضايا والحماية، وثمة حاجة إلى دولة تنموية بالمعنى الدقيق لا يتسع المجال لبيان مكوناتها الآن.

وقضية إعادة توزيع الدخل وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لصالح الطبقات الشعبية والفقراء تطرح إمكانات محدودة للاستفادة من تجارب دولة الرعاية في السويد وغيرها من الدول الغربية، وبخاصة قبل أفول دولة الرعاية. أهم إمكانات الاستفادة هي آليات تقديم وتمويل خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية، فهذه الآليات جديرة بالدراسة التفصيلية، وهو ما لم تتعرض له الندوة حيث توقفت عند مستوى العموميات في هذا الشأن. وبخصوص قضية التمويل، إذا كانت الضرائب تلعب دوراً مهماً في تمويل خدمات الرعاية الاجتماعية في الدول الغربية، وبخاصة الدول التي لم تزل تحافظ على مستوى مرتفع لهذه الخدمات، فإن هذا الدور مرهون بتطور الهيكل الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية ومستوى الوعي الضريبي لدى الأفراد والشركات. إن تعدد المنشآت الصغيرة، واتساع حجم القطاع غير النظامي، وانتشار

الأمية، تشكل عقبات أمام الاعتماد على الضريبة كمصدر أساسي لتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية. وهذا يطرح ملكية الدولة لجانب من وسائل الإنتاج كطريقة لحصولها بشكل ميسر على إيرادات مهمة لتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية. كما إنه يطرح قضية ضرورة التدرج في تحرير الاقتصاد بالتحسن مع نمو القدرات الإنتاجية والقدرات التنافسية، لأن التحرير المتسرع للاقتصاد أدى إلى فقدان مصدر رئيسي للإيرادات هو الإيرادات الجمركية، وذلك قبل توافر مصادر أخرى تحل محلها، ما أدى إلى تزايد عجز الموازنة وازدياد الدين العام المحلي والخارجي.

٢ ـ حسن كريّم

أوافق على التشخيص الذي تقدم به الدكتور إبراهيم العيسوي من أن المنطقة العربية ليست أمام مشكلة دولة الرعاية، بل إن المشكلة تختلف في السياق التاريخي وفي الإطار البنيوي عن مشكلة دولة الرفاهية الاجتماعية في السويد وغيرها من الدول الأوروبية، فالمطلوب إعادة النظر في دور الدولة على كل الصعد بحيث تلعب الدولة دورها في التنمية الشاملة المطلوبة، وذلك بوضع السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية بشكل مترابط، حيث إن السياسات الاجتماعية هنا ليست رعاية أو إنفاقاً لحماية المتضررين كما تصفها السياسات النيوليبرالية، بل هي استثمارات مباشرة في تطوير الموارد البشرية (في التعليم والصحة وغيرها) من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية المستدامة.

٣ ـ حسين عبد الله

أخرج بنتيجتين:

أ ـ تعظيم العائدات النفطية وضمان نموها في صورة حقيقية للتعويض عن النضوب النهائي للنفط الذي يتسارع إنتاجه بمعدلات مرتفعة خدمة للمستهلك في الدول المستوردة، وهو الذي يتمتع بالرفاهية الاجتماعية نتيجة لانخفاض أسعار النفط وقد تضمنت الورقة التي قدمتها للمؤتمر كيفية تحقيق تلك الأهداف.

ب ـ استثمار العائدات النفطية على أساس إنتاج حقيقي متكامل على المستوى العربي، وذلك بالإضافة إلى التنمية القطرية الضرورية.

٤ ـ عبد الغني عماد

الندوة بشكل عام طرحت قضايا إشكالية مهمة أولها إشكالية المصطلح نفسه، ضمن دولة الحنان إلى دولة الرعاية الاجتماعية إلى التمييز بين سياسة دولة الخدمات الاجتماعية ودولة الرفاه.

كذلك برزت إشكالية المسار والآليات التي رافقت نشوء دولة الرفاه، فهي عند البعض نشأت نتيجة الخوف من انتصار الثورة البلشفية، أو نتيجة ما ترتب على المشاكل الاجتماعية الناتجة عن التراكم الرأسمالي أي أنها محاولة لتقاسم ثمرات النمو وتوزيعها، أو أنها نشأت كنظام، عن واقع وفكرة قصور السوق باعتبار أن النموذج هو ميكانيزم دفاع ذاتي يقوم عليه النظام الرأسمالي، وبالتالي هي سقف لغنى الغني وفقر الفقير، في الخلاصة دولة الرفاه تختلف عن الوظيفة الأخلاقية للدولة لأن دولة الرفاه قائمة في قلب الدور الوظيفي للنظام الرأسمالي.

على ضوء هذه القراءات يتحتم أن نخرج بمعايير وتحديات ترسم بدقة صورة النموذج لدولة الرفاه أو تبني ما طرحه د. محمود عبد الفضيل والمقومات التي اقترحها.

وطبعاً لا يكفي تحديد المقومات والمستويات، بل يجب تحديد مقياس لنوعية الخدمات لأن النوعية الجيدة والفاعلة ليست بالضرورة انعكاساً للحجم.

أمام هذه القراءة أجد أنني لست في مرحلة دولة الرفاه حيث لا بد قبل ذلك من تحقيق الدولة التنموية وإشكالية التجربة العربية عموماً في التنمية، والسياسات الاجتماعية تضعنا أمام ثنائية لا تزال ترهق أي نقاش وتتمثل بإشكالية التضحية بأحد الهدفين، إما العدالة الاجتماعية وإما فعالية السوق. ولا نزال في الحقيقة حائرين ومنقسمين، وتلجأ كل هذه الإشكالية إلى الحلول الوسط، والتوفيق بينهما وبالتالي تسكين المعضلات الاقتصادية والاجتماعية.

في الواقع أن القصور الموضوعي في نتائج اقتصاديات التخطيط المركزي والموجه والدولة التدخلية عموماً على المستوى العربي، يماثل في أضراره ما نتج عن سياسات السوق من مديونية وفساد وتبعية للسوق العالمي والانخفاض المريع في الإنفاق الاجتماعي وما نتج عنه من قصور فاضح في توزيع الثروة.

الفضل لهذه الندوة أنها أثارت هذه الإشكاليات. مع ذلك لا تزال ثمة شكوك قوية حول إمكانية قيام الدولة التنموية في ظل قصور وضعف المؤسسات الديمقراطية في مجتمعاتنا وما يستتبعها في غياب المساءلة والشفافية والمحاسبة والحريات الإعلامية على ما في هذا الغياب من تفاوت بين دولة وأخرى. كذلك ثمة شكوك قوية بتقديري حول إمكانية قيام الدولة التنموية في ظل العولمة وفي ظل السير البطيء باتجاه السوق العربية المشتركة التي هي إحدى آليات الدعم لمسار قيام التجربة العربية التنموية التي نتطلع إليها جميعاً.

٥ ـ عبد القادر النيال

يستفاد من العروض والمداخلات التي تمت خلال الأيام الماضية أن نماذج دول الرفاهية الاجتماعية هي دول حققت وحدتها القومية وبلغت مرحلة الدولة ـ الأمة، وأن اقتصاداتها بلغت درجة عالية من التقدم وفرت لها فوائض اقتصادية عالية مكنتها من القيام بإنفاق اجتماعي للتخفيف من تأثير العوامل المولدة للتوتر من أجل تأليف استقرار اجتماعي وسياسي.

واقع الدول العربية يشير إلى عدم توافر الشروط الضرورية لبلوغ دولة الرفاهية، فالاقتصادات العربية صغيرة الحجم وتعاني من اختلالات بنيوية، وتسجل معدلات نمو منخفضة ومتراجعة في الغالب، ويستنزف جزء مهم من مواردها عن طريق بؤر الفساد (يقدر بما يتراوح بين ٢٠ و٤٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي).

وليس من سبيل أمام الدول العربية لبلوغ نموذج دولة الرفاهية سوى العمل على تعزيز التعامل الاقتصادي فيما بينها وصولاً إلى الدولة ـ الأمة، واجتثاث جذور الفساد لتوفير موارد تمكّن من تحقيق معدلات نمو عالية وإعادة توزيع الدخل، وبناء دولة ديمقراطية توفر للمواطنين فرصة المشاركة في الشأن العام، ووضع القرار والكشف عن جوانب القصور.

٦ ـ عبد الوهاب حميد رشيد

مع احترامي لكل الآراء التي طرحت ولكل الحضور، أرى أن أفكاراً عديدة طرحت بطريقة مثالية طوباوية بالعلاقة مع الواقع لا بالعلاقة مع الأفكار نفسها كأهداف كبيرة استحقت وتستحق الكثير من التضحيات. تحديداً ليس كافياً طرح مقترحات وتوصيات مقطوعة من التحليل الموضوعي المنهجي للوضع القائم وكيفية تحريكه باتجاه تحقيق الهدف أو الأهداف المرغوبة، وفي سياق معايير الكيفية الملائمة لتغيير الوضع القائم. وفي غير ذلك، نتحول إلى خطباء مثاليين. المعروف أن المشكلة هي في الأساس أنظمة عربية فاسدة. كيف يمكن تغييرها جذرياً وبناء دولة حضارية؟ وإذا استطعنا ذلك هل تتحقق في لحظة واحدة أم هي عملية مجتمعية تأخذ مداها؟ وأيضاً ما دور المفكرين في تفعيل محاولات التغيير؟ بل وكيفية تفعيل دور المفكرين للمساهمة في هذا التغيير؟

٧ ـ عدنان شومان

يبدو أن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التي حدثت في سوريا ومصر والجزائر والعراق، لم تتحقق لأسباب أساسية تتعلق بعدم وجود منهج وتصور

واضح للتحول من أوضاع سابقة إلى أوضاع جديدة قامت جماعة التغيير على أساسها. وهي سعادة الإنسان وتأمين تقدمه ومستقبله وتحقيق الحياة الكريمة له. إذاً أول ما يبدو للذهن هو:

أ ـ وضع الدراسات والبرامج والمناهج المسبقة والتوافق الاجتماعي حولها ديمقراطياً ليتعاون الجميع على تحقيقها. وهذا يتضمن خلق وإشاعة جو ديمقراطي ـ المشاركة الشعبية الجادة.

ب ـ للوصول إلى ذلك نستفيد من التجربة السويدية في التركيز على بناء الإنسان الفكري والنفسي عن طريق التعليم والتأهيل والتدريب المستمر لجميع الفئات كل وفق توجهاته ومقدرته للعمل.

ج ـ الاستفادة من التجربة السويدية أيضاً بالجو الديمقراطي واحترام الإنسان وحريته وعدم استغلاله.

د ـ من تجارب سوريا ومصر والجزائر، التي أدت إلى بيروقراطية وفساد نستفيد بأن يكون التحول ديمقراطياً مع التقليل من البيروقراطية والاعتماد على تعاون الإدارة الرشيدة مع العاملين المؤهلين كل في اختصاصه.

هـ ـ أيضاً إشباع أسلوب لامركزية في التطبيق وتحميل مسؤولية للمناطق بأن تعمل على تنفيذ ما يخصها من خطة التنمية.

و ـ إصلاح الإدارة وحسن اتخاذ القرار والمشاركة فيه.

ز ـ العناية بدور الدولة بشرط أن لا يطغى على دور الأفراد والقطاع الخاص ـ ويكون دور الدولة ضرورياً ولا بد منه وأساسياً وبخاصة في تأمين البنى التحتية والإشراف ومراقبة سير تنفيذ خطط التنمية.

ح ـ إشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية.

ط ـ اعتماد أسلوب الحوار في اتخاذ القرار وزيادة المشاركة.

ي ـ العناية بالرفاهية الاجتماعية والتركيز على التعليم وتخفيف البطالة وبرامج التأمين ضد المخاطر والعناية بالأطفال والصحة العامة.. إلى آخر متطلبات الإنسان.

ك ـ تعزيز دور المرأة والرجل في العمل والمساواة في البناء المستقبلي وهذا مهم جداً.

ل ـ طبعاً يأتي على رأس هذه النقاط موضوع توفير الاستثمارات اللازمة وتطوير

مصادر الدخل(ضرائب وغيرها) من مصادر التمويل لتأمين برامج الإصلاح والتحول إلى دولة الرفاهية الاجتماعية.

وفي الختام أقترح أن يصار إلى عقد ندوة نقاشية مختصرة لعدد محدود من المشاركين في هذه الندوة بحدود خمسة على الأقل، ولتكن إما في المعهد السويدي بالإسكندرية أو في مركز دراسات الوحدة العربية، لوضع برنامج واضح ومبوب لما يمكن الاستفادة مما تمت مناقشته في هذه الندوة، للوصول إلى أسس لنموذج تستوحي منه الأقطار العربية، لوضع نموذجها الخاص للرفاهية الاجتماعية.

٨ ـ علي محافظة

هناك إجماع على قيام دولة التنمية الشاملة، وأرى أن دولة التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية لا بد أن تكون **أولاً** دولة ديمقراطية تقوم على المشاركة الشعبية الحقيقية في الحكم وتداول السلطة. **وثانياً** لا بد للدول العربية بعد تحولها إلى دول ديمقراطية مستقلة من التعاون أو التضامن سياسياً واقتصادياً سعياً إلى الاتحاد العربي الشامل، لأنه مهما كان للدولة القطرية من إمكانات وقدرات لن تحقق التنمية الشاملة إلا من خلال التعاون العربي الوثيق.

٩ ـ عمر البوبكري

يمكن القول إن بناء دولة الرفاهية يصطدم بحاجزين أساسيين في البلاد العربية: غياب الديمقراطية في أنظمة الحكم، وتدني المستوى الثقافي للمواطن. وهذا ما يؤدي إلى القول إن الرفاهية الاجتماعية لن تتحقق إلا بالقيام بكل ما هو ممكن لإقامة الديمقراطية وفرض التداول السلمي للسلطة، ووضع آليات ناجعة للمحاسبة وإفساح المجال أمام الحريات وعقلنة أنظمة الحكم، كما إنه لا مناص من بذل كل المجهودات للارتقاء بالمستوى الثقافي والتعليمي للمواطن، ومن هنا أهمية إعادة النظر في الأنظمة التربوية والتعليمية الموجودة حالياً والتي أثبتت فشلها الذريع.

في الختام اسمحوا لي بأن أشير إلى أن هذه الندوة تستحق بالفعل عقد ندوات ودراسات تحليلية عديدة: حول السياسات الاجتماعية في البلدان العربية بطريقة مفصلة تعتني بأنظمة الضمان الاجتماعي والأنظمة التعليمية وغيرها، للتحليل المعمق لتلك السياسات والتوصل إلى بدائل ناجعة لبلداننا. وهذا ما أقترحه بكل محبة على الإخوة بالمركز.

١٠ ـ فؤاد نهرا

تنحصر الخلاصة التي أقدمها بالنقاط التالية:

أ ـ أن إشكالية دولة الرعاية ترتبط بوجه الإنفاق/ التوزيع للثروات على الحاجات الإنسانية كما بيناه.

ب ـ أن العلاقة بين وجه الإنفاق ووجه الإنتاج وطيدة، والدليل على ذلك أهمية التنمية الاقتصادية كشرط مسبق للرعاية (أي الإنفاق على الحاجات الأساسية وضمانها).

ج ـ أن علاقة الإنفاق بالإنتاج تظهر لنا مسلمة أساسية في المجتمع العربي هي: مشكلة التوزيع والإنفاق في ظل موارد اقتصادية محدودة، سواء كان الأداء الاقتصادي معطلاً أم كان الاقتصاد يشهد معدلات مقبولة من النمو.

د ـ استطراداً لا بد من إعادة تحديد الحاجات الإنسانية مقيدين بهذه القيود الاقتصادية. في هذا السياق سنبين لاحقاً كيف أن الحل الليبرالي الذي قوامه الاعتماد على رفع مستوى معيشة طبقة وسطى جديدة والتضحية بالشرائح المهمَّشة (ضحايا الإصلاح) غير مقبولة لا سياسياً ولا ثقافياً ولا دينياً.

هـ ـ ثم إن إسقاط النماذج الأوروبية على مجتمعاتنا لا يصح. ولا بد من الاهتمام بها والاقتباس منها. لكن آليات التوزيع للخدمات يخضع لديناميكيات مختلفة قوامها قدرة الاقتصاد على الاستجابة للحاجات المطروحة، أو ضعف الفئات المهمشة سياسياً ـ طبقياً وأهمية الطبقة الوسطى. ولا يعفي ذلك الانكفاء حول التراث والتاريخ، وإنما استخدام التجارب الأجنبية وتأصيلها في التراث العربي الإسلامي، ثم مطابقة الواقع من أجل ابتكار حلول جديدة من خلال ما يسمى بالبرين ستورمينغ (Brain Storming) السياسي.

و ـ طبعاً إنْ تجاوزنا الإطار القطري من أجل التنظير على المستوى القومي العربي، تتبدل المعطيات التي تنطلق من التسليم بمسار التنمية في ظل الموارد المحدودة. وإن أخذنا في عين الاعتبار إمكانية إعادة توزيع موارد النفط على تنمية الاقتصاد العربي ككل وعلى الإنفاق على المجتمع العربي ككل متكامل، تبدلت المعطيات، شرط أخذ الرأسمال العربي المصدر إلى الخارج بالحسبان. يبقى أن توزيع موارد النفط الإماراتية مثلاً على الإنفاق الاجتماعي في السودان يتطلب حداً أدنى من الوحدة السياسية ـ المؤسسية، وهو أمر غير متوافر في المدى المتوسط. لهذا السبب تنطلق نظريتي التنمية والإنفاق الاجتماعي من حدود الدولة القطرية ذات الموارد

المحدودة، فلا بد إذاً من الفصل المنهجي بين متطلبات التنمية الاجتماعية من جهة، وبين مسار الوحدة العربية من جهة ثانية، مع التمييز بين الفصل المنهجي والارتباط السياسي.

ز ـ لا بد من أن ينطلق التوزيع والإنفاق من نظرة للعدالة تأخذ بعين الاعتبار قيداً أساسياً هو وجود طبقة مسيطرة وميسورة للغاية، قد ينشأ بعضها من الفساد، فلا بد أن نعود إلى نظرية للعدالة قوامها التسليم بتوزيع يكون عادلاً عندما يرضى الأكثر فقراً بالحل غير المتساوي إذا كان بالنسبة إليه أفضل من حال المساواة.

ح ـ ثم لا بد من فك ارتباط الحاجات الإنسانية الظرفية بنموذج الاستهلاك الأوروبي من أجل تقديم حلول ممكنة للتوزيع. ولا سيما أن مؤشرات الفقر والرفاهية تظل نسبية، رغم نزعة الاقتصاد الكمي إلى فرض مقاييس كمية. وتبين أن إسقاط النموذج الاستهلاكي الغربي بدلاً من تكييفه، يعتبر من أسباب انتشار الفساد في إدارة الاقتصاد والمرافق العامة، لأن ذلك يؤدي بالنخبة السياسية ذات الدخل الرسمي المحدود إلى منافسة النخبة الاقتصادية الثرية.

ط ـ ويتطلب ذلك إعادة تأصيل البنى الثقافية ـ القيمية، من خلال إعادة النظر إلى محورية الثروة المادية والسياسية في العلاقات الاجتماعية، لصالح أنظمة القيم الخلقية، ما يعيدنا إلى دور الإطار الخلقي الإسلامي في تسيير الاقتصاد وعلاقات الإنتاج والسلطة.

ي ـ ولأنه لا بد من توسيع دائرة الإنفاق في «طبقة المهمشين» الذين أخرجوا من الدورة الإنتاجية، وقد تضخمت، وهذا ما عجزت عنه الدول العربية. من أجل ذلك يتوجب العودة إلى ثوابت الفكر الديني من خلال تطوير وتطبيق الزكاة والخمس وهي من ثوابت التوزيع، وهي مبادئ لا تسيء إلى الاقتصاد المنتج، لأنها تقع على عاتق صاحب الثروة في ثروته الشخصية وهو مقتنع بها بقدر ما آمن واتقى. تتطلب هذه الفكرة الشائعة توضيحاً اقتصادياً، فالدولة الـ «نامية» لا يمكنها أن تتحمل تبعات سياسة ضريبية ذات سقف عال إذا ما اعتمدت على المتغيرات الاقتصادية وحدها: فالضريبة على الإنتاج وعلى الوحدة الإنتاجية تهدد برفع كلفة الإنتاج، كما إنّ الضريبة المرتفعة على الدخل من شأنها أن تؤدي إلى هجرة رأس المال. أما الاقتطاع من الدخل الذي يستمد شرعيته من المصدر الديني، فيدخل متغيراً آخر غير اقتصادي بإمكانه أن يؤدي إلى توزيع للدخل أكثر إنصافاً من دون أن يهدد بخروج رأس المال.

ك ـ أخيراً يحتاج ذلك إلى عقد اجتماعي بالمعنى الشامل، وإلى عقد سياسي

مؤسس يطرح المبادئ الأساسية لعلاقة الحاكم بالمحكوم، وهو عقد لا يشبه الأشكال المجردة للفلسفة السياسية الكلاسيكية، وإنما يطرح الإشكالية الاجتماعية، أي تلك التي تنبع من التفاوت الطبقي، ويحدد مقدار التنازلات التي تستطيع الفئات الاجتماعية قبولها، ما يعني إشراكها في القرار السياسي، بمعزل عن موقعها الاجتماعي، ومن خلال آليات سياسية لا تنحصر بالتصويت في الانتخابات.

١١ ـ محمد إبراهيم منصور

كثيراً ما توصف الدولة العربية النفطية في الخليج بأنها دولة الرفاه الاجتماعي العربية. وهذا الوصف يمكن أن يرد عليه ببعض التحفظات:

أولاً، الدولة العربية في الخليج دولة ريعية، ولا يمكن أن تكون الدولة ريعية وفي الوقت نفسه دولة رفاه، فالرفاه لا يمكن أن يعتمد على مصدر ريعي زائل وناضب وغير قابل للتجدد. وإنما يعتمد الرفاه على هيكل إنتاجي متنوع وموارد قابلة للنمو المستدام بما فيها الموارد البشرية نفسها. وقد كان ذلك هو المصدر الذي اعتمدت عليه دولة الرفاه في الغرب.

ثانياً، تعددت أوجه استخدام الفوائض المالية الفورية التي هبطت على الأقطار العربية في الخليج ما بين أنماط تصنيع متنافسة ومتكررة وتابعة لشركات دولية النشاط، ولا تجمعها ببنية فروع الاقتصادات الوطنية روابط إنسانية وخلقية، فضلاً عن غياب علاقات التكامل بينها وبين بقية الاقتصادات العربية، كما استخدمت في بناء بنية أساسية عالية الكفاءة لكنها عالية التكلفة في ظل غياب رقابة شعبية وبرلمانية ومحاسبة سياسية في هذه الدول. كما استخدم قدر من هذه الثروة في تمويل إنفاق اجتماعي رافه وإن يكن مهدداً في أي وقت بالتوقف والتراجع.

ثالثاً، أن دولة الرفاه كما عرفناها في نشأتها الأولى في الغرب على يد بسمارك في ألمانيا في القرن التاسع عشر أو بعد ذلك في ظل نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي، كانت تعاكس حركة اجتماعية قوية تقودها طبقة عاملة واعية ومنظمة، وكان يخشى من تزايد نفوذها وتقويضها للمشروع الرأسمالي الغربي. أما نفقات الرفاه الاجتماعي في الأقطار العربية النفطية، فقد كانت محاولة لإضفاء الشرعية على نظم الحكم المستوردة إلى شرعيات تجاوزها الزمن، كما كانت محاولة لتأميم الصراع الاجتماعي وتأجيل الاستحقاقات السياسية لشعوب هذه الأقطار التي كانت مرشحة للانفجار إن لم يكن بحكم التطور الاجتماعي أو تحت ضغط مؤثرات خارجية قوية لا تغالب أو بالاثنين معاً. وهذا ما حدث في الأقطار العربية النفطية فعلاً التي باتت تواجه موجات من الاحتجاجات وحركات الإصلاح السياسي حتى في أكثر تعاملاتها

محافظة، وهي موجات تتابع وتائرها ويزداد حراكها السياسي في أقطار ومجتمعات كانت راكدة حتى وقت قريب.

١٢ ـ محمد دويدار

ـ دولة الرعاية التي شغلنا بها طوال لقاءات الندوة، تمثل ظاهرة تنتمي إلى تنظيم اجتماعي معين هو التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، برزت لمواجهة مواقف ومشكلات تبلورت عبر حركة المجتمعات الرأسمالية التي أصبحت متفرقة.

ـ ثمار عملية التطور التاريخي لهذا التنظيم الاجتماعي على الصعيد العالمي، تمثلت في خلق التخلف الاقتصادي والاجتماعي (بالمعنى الأخلاقي والعلمي) بالنسبة إلى أجزاء أخرى من المجتمع الدولي هي المجتمعات المتخلفة.

ـ المشكلة بالنسبة إلى هذه المجتمعات تصبح النفي التاريخي للتخلف، فهل يمكن نفي التخلف في إطار نفي العلاقات الاجتماعية التي أنتجته؟

ـ المطلوب لأجزاء مجتمعنا العربي استراتيجية لنفي التخلف عبر عملية تطوير كيفي يمكِّن المجتمع من السيطرة على شروط تجدد الإنتاج المحسن لمستويات المعيشة للغالبية على نحو يصون للإنسان العربي حريته وكرامته.

ـ هذا يتطلب بناء دولة لا يمكن أن تقوم إلا نفياً للدولة القائمة:

● باستبدال الوطني/ القومي بالمتخاذل المتحالف.

● باستبدال الكفء المستمر لكفائية من السلوك العلمي الرشيد، بفاقد الكفاءة.

● استبدال عفيف النفس وطاهر اليد، بالفاسد المفسد الفاقد لكل أمانة اجتماعية.

● استبدال الحكم اليسير الديمقراطي بالحكم القاهر سياسياً، القاطع لكل طريق نحو محاولات خلق شروط حياة سياسية حرة وكريمة.

إذاً المسألة حالياً سياسية في المقام الأول وبخاصة بعد ما يقارب نصف القرن من سيطرة أنظمة انتهت بها التجربة إلى فقدان كل مشروعية اجتماعية، والاستمرار في اغتصاب المشروعية السياسية.

ـ ابتداءً من ذلك، أرى إذا توافرت الشروط التنظيمية لنفي الحكومة، أن بالإمكان الاستفادة «تقنياً» من ممارسات دولة الرعاية كما عرفتها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

١٣ ـ ناصر عبيد الناصر

بداية لا يسعني إلا أن أشيد بمركز دراسات الوحدة العربية ممثلاً بالدكتور خير الدين حسيب، وبالمعهد السويدي بالإسكندرية ممثلاً بالسيد يان هننغسون، على عقد هذه الندوة الناجحة بكل المقاييس على امتداد ثلاثة أيام من المحاضرات والمداخلات. عشنا حلم الوصول إلى دولة الرفاهية على الصعيد النظري، ومن حقنا أن نحلم. وحتى ننجز هذا الهدف عملياً، يُفترض السير قدماً على طريق الديمقراطية الناجعة من الداخل العربي بعيداً عن ديمقراطية الاحتلال التي تروج لها الإدارة الأمريكية، هذا من **جهة**؛ ولا بد من إشراك أصحاب المصلحة الحقيقية في الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في صناعة مستقبلهم من جهة **ثانية**، وأن نهتم بصناعة الإنسان قبل الاهتمام بتطوير الصناعة والزراعة، فالإنسان هو غاية التنمية السياسية ووسيلتها عملاً بالمثل الصيني من جهة **ثالثة**.

١٤ ـ نجيب عيسى

من الواضح من الأوراق التي قدمت إلى هذه الندوة والمناقشات التي دارت فيها، أن طرح موضوع دولة الرفاه يثير مسائل/ إشكالات عديدة منها:

ـ مسألة النمو.

ـ مسألة مصادر النمو: الريع ـ العمل ـ رأس المال.

ـ إشكالية آلية السوق/ التخطيط: قطاع عام ـ قطاع خاص.

ـ موازين القوة بين أطراف الإنتاج وأطرها التنظيمية: الدولة، أصحاب العمل، أصحاب الأجر.

إن الاختلافات الجوهرية من الناحية البنيوية بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية، جعلت مسألة الرفاه الاجتماعي أو التنمية الاجتماعية تطرح في البلدان النامية في إطار مختلف عن البلدان المتقدمة، فهي (أي إشكالية الرفاه) بقيت جزءاً لا يتجزأ من إشكالية التنمية في هذه البلدان. السؤال الذي يطرح الآن هو ما إذا كان هذا الاختلاف قائماً في ظروف العولمة؟ من الواضح أن سيادة الليبرالية بوجهها الجديد المتطرف تعمل على توحيد طرح المسألة الاجتماعية انطلاقاً من توحيدها لطرح المسألة الاقتصادية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وإن كان هناك اعتراف ضمني بوجوه للاختلاف تدعو الطرح الليبرالي إلى إقناع المجال بوجود مرحلة انتقالية يفترض أن تعالج فيها بعض خصوصيات البلدان النامية. وبهذا الخصوص نلاحظ أنه حتى الطرح الجديد لمسألة التنمية من خلال مفهوم التنمية البشرية المستدامة يحمل في ثناياه

اتجاهاً لجعل هذا المفهوم صالحاً لجميع بلدان العالم على حد سواء.

من هنا أخلص إلى أنه ومن أجل استخلاص الدروس والاستفادة عربياً من التجارب التي شكلت موضوعات للدراسة، كان من المفيد لو جرت في إطار هذه الندوة معالجة محورين آخرين:

أ ـ محور يتناول مدى صلاحية مفهوم التنمية البشرية المستدامة كأساس نظري لمعالجة مسألة الرفاه في البلدان النامية.

ب ـ ومحور مخصص لتقييم تجارب البلدان النامية عموماً والبلدان العربية خصوصاً وشبكات الأمان الاجتماعي، وبخاصة الصناديق الاجتماعية التي أصبحت تشكل جزءاً من برامج التصحيح الهيكلي التي يراهن عليها من أجل معالجة المسألة الاجتماعية خلال الفترة الانتقالية.

كلمـــات الختـــام

(١)

منير الحمش

السيد يان هننغسون مدير المعهد السويدي الإسكندرية

الأخ الدكتور صباح ياسين معاون مدير مركز دراسات الوحدة العربية

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني أن أتحدث باسم المشاركين في هذه الندوة (من مقدمي الأوراق والمعقبين والمشاركين في النقاش) التي يقيمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية.

وما لفتنا جميعاً هو حُسن اختيار الموضوع في هذا الظرف بالذات، وهذا الأمر ليس غريباً، فقد عرفنا الأخ الكبير الدكتور خير الدين حسيب متابعاً مهموماً بقضايا الأمة العربية، ومتابعاً لسياسات واحتياجات وتطلعات الأمة العربية في أحلك الظروف وأدقها. دافعه في ذلك كان ولا يزال الشعور الفائق والحساسية الزائدة بمصالح الأمة العربية وتقدمها وتحقيق نهضتها.

ولعل ما زاد في سرورنا هو المشاركة الفعالة للأصدقاء من السويد سواء في التعاون بإقامة الندوة، أم في المشاركة في نقاشاتها، ما يعزز القناعة بأن ثمة اهتماماً واضحاً منهم بقضايانا ورغبتهم الصادقة في المساعدة على بلورة برامج التقدم

والنهضة في بلادنا، في محاولة مشكورة لتصحيح العلاقة بين العرب والغرب الأوروبي، وإقامة هذه العلاقة على أسس واضحة من الاحترام المتبادل.

وتعكس أعمال هذه الندوة الرغبة من قبل كل من المركز العربي والمعهد السويدي، في التصدي لمجموعة من المفاهيم التي تستدعي التفسير الدقيق والوضوح المباشر لمسألة «دولة الرفاهية الاجتماعية» في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة العربية بعد الإرهاصات التي مرت بها التجارب التنموية، وبعد التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي في ظل العولمة، وما أصاب الفكر الاقتصادي من تحولات وتطورات.

والحقيقة أننا أحوج ما نكون إلى الاطلاع على مختلف التجارب في العالم والتي توضح لنا كيف تعاملت دول العالم مع التحولات الحاصلة في إطار العولمة والتغيير الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية مع مواءمتها مع الاحتياجات والمطالب الوطنية.

أعتقد أن مجموعة من الدروس يُمكن استخلاصها من المناقشات والحوارات التي جرت على مدى ثلاثة أيام، ما يجعلنا قادرين على التعرف إلى النجاحات والإخفاقات التي تعرضت لها بلداننا في تعاملها مع التحولات والظروف التي مرت بها المنطقة عموماً، ما يساعد على تحديد المسارات التي يمكن أن تنتهجها الدولة المعنية من أجل تحقيق الارتقاء المتوازن في اقتصادها، والرفاهية الاجتماعية لمجتمعها على قاعدة اقتصادية متينة وقائمة على ثقافة اقتصادية، تحتاجها كخلفية فكرية مطروحة، ما يساعد على حُسن وسلامة الاختيار.

أكرر الشكر والامتنان لمركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية باسم جميع المشاركين في هذه الندوة، على هذه المبادرة، على أمل أن يُعزز هذا الجهد بالمزيد من الإسهامات من قبل المفكرين العرب لإغناء أعمال الندوة، وإننا على ثقة من أن مركز دراسات الوحدة العربية سيتابع ذلك نظراً لما عهدناه منه من إغناء للفكر القومي العربي في تواصله مع الفكر الإنساني، مشيراً بوجه خاص إلى أن التعامل مع ظاهرة العولمة، لا يعني الرضوخ لشروطها، وإنما يجب أن ينصب الاهتمام على أن يكون هذا التعامل بشروطنا الوطنية، ما يستدعي التعاون فيما بين الدول العربية، وبينها وبين باقي الدول النامية، من أجل الوصول إلى علاقات عادلة سواء على مستوى الدولة أم في علاقاتها مع باقي الدول ومع النظام الاقتصادي العالمي.

(٢)

يان هننغسون

أريد أولاً أن أشكر مركز دراسات الوحدة العربية: د. صباح ياسين وكل الزميلات والزملاء الأعزاء من بيروت.

ثم أودُّ أن أشكر جميع المشاركين في هذه الندوة: المعهد السويدي بالإسكندرية نيابة عن حكومة السويد بحوار الحضارات عن طريق اللقاءات الفكرية بين مثقفين وباحثين عرب من جهة، وتعاوناً مع زملائهم الأوروبيين من جهة أخرى، وهذا من أجل ربط علاقات مهنية بين أوروبا والعالم العربي، ومن أجل تحسين العمل الأكاديمي عند الطرفين.

لقد استنتجنا من هذه الندوة أنه يوجد عدد من الخبراء العرب يملكون علماً واسعاً عن السويد ويهتمون بدراسته، ولكن لا يوجد بين الباحثين السويديين ما يقابل هذا المستوى المرتفع من الاختصاص العلمي بالنسبة إلى العالم العربي. إننا نريد أن نعالج هذا النقص لأن عدم التوازن يعوق الحوار المتكافئ بيننا. إن من حظنا أنه يمكننا أن نستفيد من خبراء عرب مقيمين في السويد مثل الدكتور عبد الهادي، فوق ذلك اسمحوا لي بأن أشير إلى مشروع مشترك بين المعهد والمركز هو ترجمة نصوص علمية مركزية غربية إلى اللغة العربية مثل كتاب سيبري (SIPRI).

(٣)

صباح ياسين

شكراً جزيلاً للأخ والصديق الدكتور هننغسون. لقد تعودنا أن نسمع من صديقنا الدكتور هننغسون ما يشجعنا على العمل.

يسرني أن أنقل لكم تحيات الأخ الدكتور خير الدين حسيب الذي حملني شكره وتقديره لكل الإخوة الباحثين والمعقبين والمتدخلين، وكما أشار في كلمة الافتتاح، نحن مارسنا ضغطاً أخوياً على العديد من الإخوة الذين اقتطعوا وقتاً وجهداً من أعمالهم والتزاماتهم وجامعاتهم، ليأتوا معنا إلى هذه الندوة ليشاركوا في هذا العمل الفكري وبهذا المستوى من البحوث والتعقيبات والمداخلات، فمن الأخ الدكتور خير الدين حسيب لكم كل تقدير واحترام.

إن هذه الندوة ما كان لها أن تكون بهذه الصورة إلا من خلال الصيغ العملية للتعاون الوثيق مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ولنا تجربة نعتز بها من التعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية وقد أثمرت في السابق الكثير من الأعمال والنتائج الإيجابية. وهنا لا بد أن أشير إلى أن هذا الكتاب الذي حمله الصديق هننغسون هو الكتاب السنوي الثالث عن **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الذي يسهم المركز بترجمته ونشره في صورة لائقة ووقت قياسي، وهو في مضمونه ثروة علمية لكل الباحثين العرب للاطلاع على حصيلة من الدراسات الغنية، إضافة إلى هذا الكتاب، فإن هناك مشاريع وبرنامجاً متنوعاً من ترجمة الكتب ومن عقد الندوات وتبادل الزيارات وغيرها من هذه الفعاليات التي أثبتت النجاح، وتعطي نموذجاً في الواقع لإمكانية التعاون بين مراكز البحوث في العالم وفي الوطن العربي. بالإضافة إلى أن التعاون مع المعهد السويدي لم يعطنا فقط فرصة للإطلاع على تجربة السويد، بل في إدامة الحوار العربي ـ العربي، وفي مثل هذه اللقاءات قدمنا نماذج ممتازة للتعاون بين

مركز دراسات الوحدة العربية ومراكز بحثية دولية، ولهذا نحن نعتز بهذه التجربة ونحاول أن نعممها مع مراكز أخرى.

أنا أود شخصياً أن أتقدم لكم ولعقولكم النيرة ولصبركم الجميل ولإبداعاتكم وإسهاماتكم وأنتم إضمامة خيرة ومن أغلى ثروات الرفاهية في الوطن العربي هي رفاهية العلم والتقدم، أتقدم بكل معاني الشكر والتقدير إلى هذه الإضمامة التي التقت على مدى ثلاثة أيام وأعطت ولم تبخل علينا بهذا العلم وهذا الإنتاج. وسوف نحرص على إصدارها في كتاب.

أود أن أشكر الإخوة الذين ساهموا، سعادة السفير أندير أوليغلند والدكتورة أولا كودمندسون من السويد وقد ساهموا في مداخلات جدية ورصينة، وكانت متفهمة لواقعنا العربي وهو ما استحق أن أسجل له الشكر.

ولا بد أن أشيد بالشكر والتقدير للجهود التي بذلها المعهد السويدي بالإسكندرية في تنظيم هذه الندوة في الضيافة ومستلزمات إنجاح أعمال الندوة.

واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى مجموعة من العاملين في مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت لجهودهم في متابعة وتحضير البحوث والتعقيبات، وكذلك إلى جهود مجموعة أخرى في مقدمتهم الأخ ربيع كسروان لجهوده في كل التحضيرات والإجراءات، وكذلك للعاملين في سكرتارية الندوة، ومنهم السيدة مي والآنسة هالة والآنسة سلام والسيدة دوللي والآنسة شيرين، وللعاملين في فندق هلنان فلسطين في الإسكندرية الذي عقدت في رحابه الندوة.

مرة أخرى شكراً لجهودكم الإيجابية وعطائكم العلمي المثمر، وأتمنى أن نلتقي مرة أخرى في مثل هذه الندوات، على طريق العمل الفكري المنظم ومن أجل الارتقاء بأساليب الأداء وصولاً إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والكرامة.

البرنامج النهائي للندوة

الأحد ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

١٩,٠٠ ـ ٢١,٠٠	حفل استقبال يقيمه الدكتور يان هننغسون، مدير المعهد السويدي بالإسكندرية والدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، في مقر المعهد السويدي بالإسكندرية، على شرف السادة المشاركين والصحافيين والمراقبين في الندوة.

الاثنين ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

٨,٠٠ ـ ٩,٠٠	التسجيل للمشاركين والصحافيين والمراقبين (الذين لم يسجلوا بعد).
الجلسة الصباحية الأولى	**رئيس الجلسة:** د. علي محافظة افتتاح الندوة
٩,٣٠ ـ ١٠,٠٠	كلمة الدكتور يان هننغسون، مدير المعهد السويدي بالإسكندرية. كلمة الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.
١٠,٠٠ ـ ١٢,١٥	البحث الأول ـ البنية الفكرية لمفهوم دولة الرفاهية (مركز/ ندوة ٤١/ ١) **مقدم البحث:** د. علي القادري **المعقب:** د. محمود عبد الفضيل

	البحث الثاني ـ تاريخ نشوء وتطور دولة الرفاهية الاجتماعية والتحولات البنيوية في اقتصاديات الدول المتقدمة صناعياً (مركز/ ندوة ٤١/ ٢)
	مقدما البحث: د. محمد دويدار د. دلال عبد الهادي
	المعقب: د. فؤاد نهرا
	مناقشة عامة
١٢,١٥ ـ ١٢,٤٥	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية ١٢,٤٥ ـ ١٣,٤٥	**رئيس الجلسة**: د. مصطفى التير
	البحث الثالث ـ (١) النمط الليبرالي الأنكلوساكسوني وتطبيقاته ـ دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا
	(٢) الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة (مركز/ ندوة ٤١/ ٣)
	مقدما البحث: د. عاطف قبرصي (يقدمه د. إبراهيم العيسوي) د. معتز بالله عبد الفتاح
	مناقشة عامة
١٣,٤٥ ـ ١٥,٤٥	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى ١٥,٤٥ ـ ١٧,٤٥	**رئيس الجلسة**: د. إبراهيم العيسوي
	البحث الرابع ـ النموذج التعاوني ـ دراسة مقارنة: النموذج الدولوي الفرنسي والنموذج التعاوني الألماني (مركز/ ندوة ٤١/ ٤)
	مقدم البحث: د. فؤاد نهرا
	المعقب: د. علي القادري
	البحث الخامس ـ النموذج الاجتماعي الديمقراطي ـ دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا (مركز/ ندوة ٤١/ ٥)
	مقدم البحث: د. هادي حسن (يقدمه د. عبد الهادي خلف)
	المعقب: أ. يحيى أبو زكريا
	مناقشة عامة
١٧,٤٥ ـ ١٨,١٥	استراحة

جلسة بعد الظهر الثانية	**رئيس الجلسة : د. فهد بن عبد الرحمن آل ثاني**
١٨,١٥ـ ٢٠,١٥	البحث السادس ـ التعددية الاقتصادية والسياسية بوصفها أحد مكونات الاشتراكية (مركز/ ندوة ٤١/ ٦)
	مقدم البحث : د. ناصر عبيد الناصر
	البحث السابع ـ أنظمة الرفاه في شرق آسيا : حالات منتقاة : كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين (مركز/ ندوة ٤١/ ٧)
	مقدما البحث : د.طاهر كنعان
	د. مي حنانية (يقدمه د. محمود عبد الفضيل)
	مناقشة عامة
٢٠,٣٠	عشاء المشاركين في السلاملك ـ فندق هلنان فلسطين

الثلاثاء ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥

الجلسة الصباحية الأولى	**رئيس الجلسة : د. يان هننغسون**
٩,٠٠ـ ١١,٠٠	البحث الثامن ـ العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية (مركز/ ندوة ٤١/ ٨)
	مقدم البحث : د. منير الحمش
	المعقب : د. فهد بن عبد الرحمن آل ثاني
	البحث التاسع ـ التجربة السويدية في الرفاهية الاجتماعية : نشوؤها وتطورها (مركز/ ندوة ٤١/ ٩)
	مقدما البحث : أ. أولا كودمندسون
	أ. يحيى أبو زكريا
	مناقشة عامة
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	**رئيس الجلسة : د. عبد القادر النيال**
١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	البحث العاشر ـ أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية (مركز/ ندوة ٤١/ ١٠)
	مقدم البحث : د. زياد الحافظ (يقدمه د. نجيب عيسى)
	المعقب : د. مصطفى التير
	البحث الحادي عشر ـ تداعيات الزيادة السكانية في الوطن العربي وتأثيره على آليات الرفاهية الاجتماعية (مركز/ ندوة ٤١/ ١١)
	مقدم البحث : د. محمد إبراهيم منصور
	مناقشة عامة
١٣,٣٠ـ ١٥,٣٠	فترة الغداء

جلسة بعد الظهر الأولى	**رئيس الجلسة: د. حسن نافعة**
١٥,٣٠ ـ ١٧,٣٠	البحث الثاني عشر ـ دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسة للرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي: حالة المنظمات غير الحكومية (مركز/ ندوة ٤١/ ١٢)
	مقدم البحث: د. هويدا عدلي
	المعقب: د. صباح ياسين
	البحث الثالث عشر ـ نظام مجتمع التكافل الذي أوجده الإسلام والذي يحاول منافسة دولة الرفاهية ضمن إمكانات محدودة (مركز/ ندوة ٤١/ ١٣)
	مقدم البحث: د. يوسف خليفة اليوسف (يقدمه د. صباح ياسين)
	المعقب: د. علي محافظة
	مناقشة عامة
١٧,٣٠ ـ ١٨,٠٠	استراحة
جلسة بعد الظهر الثانية	**رئيس الجلسة: د. نجيب عيسى**
١٨,٠٠ ـ ٢٠,٠٠	البحث الرابع عشر ـ التجارب الاشتراكية في سوريا وآثار تحولها إلى سياسات السوق، وأثر العولمة وإعادة الهيكلة (مركز/ ندوة ٤١/ ١٤)
	مقدم البحث: د. عدنان شومان
	المعقب: د. عبد الغني عماد
	البحث الخامس عشر ـ التجارب الاشتراكية في الجزائر وآثار تحولها إلى سياسات السوق، وأثر العولمة وإعادة الهيكلة (مركز/ ندوة ٤١/ ١٧)
	مقدم البحث: أ. يحيى أبو زكريا
	مناقشة عامة
٢٠,٣٠	عشاء المشاركين في مطعم ألكسندرينا ـ فندق هلنان فلسطين

الأربعاء ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥

الجلسة الصباحية الأولى	**رئيسة الجلسة: د. هويدا عدلي**
٩,٠٠ ـ ١٠,٤٥	البحث السادس عشر ـ التجارب الاشتراكية في مصر وآثار تحولها إلى سياسات السوق، وأثر العولمة وإعادة الهيكلة (مركز/ ندوة ٤١/ ١٦)
	مقدم البحث: د. أحمد السيد النجار
	المعقب: د. محمد السيد سعيد

	البحث السابع عشر ـ التجارب الاشتراكية في العراق وآثار تحولها إلى سياسات السوق، وأثر العولمة وإعادة الهيكلة (مركز/ ندوة ٤١/ ١٥)
	مقدم البحث: د. سالم توفيق النجفي (يقدمه د. عبد الغني عماد)
	المعقب: د. عبد الوهاب حميد رشيد
	مناقشة عامة
١٠,٤٥ ـ ١١,٠٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	**رئيس الجلسة**: **د. صباح ياسين**
١١,٠٠ ـ ١٢,٣٠	البحث الثامن عشر ـ نموذج الدول محدودة الموارد ومحاولة تحقيق الرفاهية الاجتماعية: تونس (مركز/ ندوة ٤١/ ١٩)
	مقدم البحث: د. عبد الفتاح العموص (يقدمه د. ناصر عبيد الناصر)
	المعقب: د. عمر البوبكري
	البحث التاسع عشر ـ تأثير عائدات النفط على الرفاهية الاجتماعية في الدول النفطية (مركز/ ندوة ٤١/ ٢٠)
	مقدم البحث: د. حسين عبد الله
١٢,٣٠ ـ ١٣,٣٠	حلقة نقاشية عن مدى الملاءمة والاستفادة عربياً من التجارب المختلفة التي تناولتها الندوة
١٣,٣٠	اختتام الندوة
١٤,٠٠	غداء المشاركين في مطعم الكسندرينا ـ فندق هلنان فلسطين
	فترة حرة للسادة المشاركين في الندوة
٢٠,٣٠	عشاء المشاركين في مطعم آسيا هاوس ـ فندق هلنان فلسطين

فهرس

ـ أ ـ

آل ثاني، فهد بن عبد الرحمن: ٧، ٢١، ٣٥، ٨٤، ١٣٦، ٢٧٢، ٣٥٤، ٧٩١

آيزنهاور، دوايت: ٥٥٥

الإبراهيمي، أحمد طالب: ٦٣٢

الإبراهيمي، محمد البشير: ٦٢٢-٦٢٣، ٦٣٢

ابن تيمية الحراني، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم: ٥٨٨

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ٥٢١-٥٢٢، ٥٥٤، ٥٨٨

ابن عبد الوهاب، محمد: ٥٧٧، ٥٨٨

ابن فضلان: ١٣٧

ابن الهيثم، أبو علي محمد بن الحسن: ٥٤٤

أبو إسماعيل، يحيى: ٢٥

أبو بكر الصديق: ٥٨٠

أبو حنيفة: ٥٨٤

أبو ذر الغفاري: ٥٧٩

أبو زكريا، يحيى: ٣، ٦-٨، ٢١، ٢٩-٣٠، ٣٦، ٣٨-٣٩، ٥٤-٥٥، ٨٤، ١٣٦، ١٩٦، ٢٥٥، ٢٧٣، ٢٨٠، ٣٦٥، ٣٩٤، ٤٠٢، ٥٨٤، ٦٢١، ٦٣٦، ٦٤٤، ٧٩٠-٧٩٢

الاتحاد الأوروبي: ٦٤، ١٢٧-١٢٨، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٦٦، ٢٧٣، ٣٣٤، ٣٥٥، ٣٦٢، ٤٨٥، ٦١٦، ٧٢٢، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٢، ٧٤٤

اتحاد النقابات العمالية الألمانية: ٢٠٧

اتفاقية جنيف الأولى: ٧٥٦

اتفاقية جنيف الثانية: ٧٥٦

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات): ٦٦، ٧٢٢، ٧٢٧-٧٢٨

اتفاقية منطقة التبادل الحر التونسية - الأوروبية: ٧٢٨

اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية: ٦١٦

أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ٧٦٢

أديناور، كونراد: ٢٣٧

الإرهاب: ١٢٧، ٣٢٨، ٣٥١، ٥٦٤

إرهارد، لودفيغ: ٢٠٣، ٢١١-٢١٢

أرو، كينيث: ١٦، ١١٠

أرون، ريمون: ٢٠٩

الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩): ١٨٦، ٣٣٧

إسبنغ ـ أندرسن، غوستا: ٢٦، ١٠٠، ١١١، ١٤٠، ٢٠٣-٢٠٤، ٢٣٦، ٢٥٣، ٢٩٤-٢٩٦، ٦٨٩

الاستبداد السياسي: ٥٤٥

الأسد، بشار: ٦٣٩

أسعار النفط: ٤٢، ٦٥، ٣٣١، ٣٥٤، ٤١٠، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣٤، ٤٣٨،

٦٠٧، ٦١٧، ٧٠٠، ٧٤٧، ٧٥٣-٧٥٧، ٧٦١-٧٦٦، ٧٧٢
الإسـلام: ٣٧، ٥١، ٥٣-٥٤، ٥٤٣-٥٤٤، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٥-٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦١-٥٦٢، ٥٦٩-٥٧١، ٥٧٣-٥٧٤، ٥٧٨-٥٨٣، ٥٨٥-٥٨٦، ٥٨٩-٥٩١، ٦٢٣، ٧٩٢
الاشتراكية: ٦، ٨-٩، ١٤، ٢١، ٢٤-٢٥، ٢٩-٣١، ٣٤-٣٦، ٥٥، ٥٨، ٦٠-٦٢، ٨٠، ٩٢، ٩٩، ١٠٧، ١١٠-١١١، ١٣٢، ١٤٩، ١٧٢، ١٧٦، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٢-١٩٣، ٢٠١-٢٠٢، ٢٠٦-٢٠٧، ٢٠٩، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٣٩-٢٤١، ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٨٣، ٢٨٦-٢٨٧، ٣٠٩، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٥، ٤٠٠، ٤١١، ٤٤٩-٤٥١، ٥٠٢، ٥٩٥-٥٩٨، ٦٠٠-٦٠١، ٦٠٤-٦٠٨، ٦١٦، ٦٢٠-٦٢٢، ٦٢٤-٦٢٦، ٦٣٤-٦٣٦، ٦٣٨-٦٣٩، ٦٤١-٦٤٣، ٦٤٥، ٦٥٣، ٦٥٦، ٦٦٢، ٦٧٥، ٦٨٥-٦٨٦، ٦٨٨-٦٨٩، ٦٩١، ٦٩٣-٦٩٥، ٦٩٩، ٧٠٦-٧٠٧، ٧١١، ٧١٣-٧١٦، ٧١٨-٧١٩، ٧٤٣-٧٤٤، ٧٦١، ٧٩١-٧٩٣
اشتـراكيـة السـوق: ٢٤، ١٩٢-١٩٣، ٦٨٨، ٦٩١
الإصلاح الاجتماعي: ٢٧، ٢٢٤، ٢٥١
إصلاح الأجهزة التشريعية: ١٩٣
الإصلاح الإداري: ٦١٢، ٦١٤، ٦١٩، ٦٤٠
إصلاح الاقتصاد العراقي: ٧٠٩
الإصلاح الاقتـصادي: ٣٤، ٥٥، ٦٢، ٢٠١، ٢١٣، ٣٢٠-٣٢١، ٣٢٣، ٣٣٤، ٣٤٤، ٣٥٥، ٣٩٨، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٧-٤٢٨، ٥٩٦، ٦٠٨-٦١٠، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٧-٦١٩، ٦٣٧، ٦٣٩-٦٤٠، ٦٦٢، ٧٢٣، ٧٢٥، ٧٣٨، ٧٦٢، ٧٨١
الإصلاح الديمقراطي: ٣٢، ٣١٦
الإصـلاح الـزراعـي: ٥٦، ٦٠-٦١، ٤٣٦، ٥٩٩-٦٠١، ٦٠٦، ٦٣٥، ٦٣٨، ٦٤٣، ٦٤٧-٦٥٤، ٦٥٧، ٦٩٣-٦٩٤، ٦٩٩، ٧١١-٧١٢، ٧١٥
الإصلاح السياسي: ٣٢٠-٣٢١، ٦١٩، ٦٤٠، ٧٧٩
الإصلاح الليبرالي: ٢٠٢، ٢٢٥-٢٢٦، ٦٣٥
الإصـلاح الـهـيكـلي: ٤٧، ٦٤، ١٦٧، ٣٩٩، ٤٢١، ٥٠٣، ٧٠٩، ٧٣٣-٧٣٥
الإصلاحات المؤسسية: ٤٣٧
إعـادة تـوزيـع الـدخـل: ٢٣، ٢٨-٢٩، ٣٤، ٥٦، ٦٨، ١٣٦، ١٨٠، ١٨٧، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٦٦، ٣٣٩، ٤١٣، ٤٧٤-٤٧٥، ٤٧٩، ٦٥٣-٦٥٤، ٦٥٦، ٦٩٤-٦٩٥، ٧٠٣، ٧٧١، ٧٧٤
إعلان الأمم المتحدة للألفية الثالثة (٢٠٠٠): ٣٤٩
الأفـغـاني، جمـال الـديـن: ٥٧٧-٥٧٨، ٥٨٨
الاقتصاد الاشتراكي: ٦٠٦
الاقتصاد الأمريكي: ٣٢٠، ٣٣٤-٣٣٥، ٤١٧
الاقتصاد التونسي: ٧٢٢، ٧٢٤، ٧٢٧-٧٢٨، ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤٢، ٧٥٩

الاقتصاد الجزائري: ٦٢٤
الاقتصاد الحر: ٦١، ٢٦٣، ٢٧١، ٣٧١، ٤١٤-٤١٥، ٦٧٨، ٧٠٨، ٧١٧
اقتصاد الرفاهية: ٢٨، ١٨١، ٢٣١
الاقتصاد الرقمي: ١٦٧، ٣٥٠
الاقتصاد الريعي: ٤٠، ٤١١، ٤١٩، ٤٣١، ٤٨٧، ٦٩٣
الاقتصاد السوري: ٥٩، ٦٠٧-٦١٠، ٦١٥-٦١٨، ٦٢٠، ٦٣٩-٦٤٠
الاقتصاد السوفياتي: ٢٨٥
اقتصاد السوق: ٣٤، ٣٩، ٤١، ٤٧، ٥٥، ٥٧، ٦٢-٦٣، ١٣٩، ١٩٤، ٢١٢، ٢٦٣، ٢٩١، ٢٩٦، ٣١٢، ٣١٩، ٣٢٧، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٦٤، ٣٧١، ٤٠٩، ٤١٢، ٤١٤-٤١٥، ٥٠٣، ٥٩٦، ٦٠٧-٦١٤، ٦٣٤، ٦٣٩-٦٤٠، ٦٤٦، ٦٦٧، ٦٧٥، ٦٧٧، ٦٨٠، ٦٨٢، ٦٨٩، ٦٩١-٦٩٢، ٧٢١، ٧٤٠، ٧٤٢، ٧٧٩
اقتصاد السوق الاجتماعي: ٥٥، ٢١٢، ٣١٩، ٥٩٦، ٦١١-٦١٢، ٦١٤، ٦٤٠، ٧٧٩
اقتصاد السوق الاشتراكي: ٣١٢
الاقتصاد السياسي: ٤٠، ٦٣، ١١١، ١٣١، ١٤٨، ٢٤١، ٣٣٥-٣٣٦، ٣٩٩، ٤١١، ٤١٤، ٧٣٩
الاقتصاد العراقي: ٥٨-٥٩، ٦٨٦، ٦٨٩، ٦٩١-٦٩٥، ٧٠٢-٧٠٣، ٧٠٦-٧٠٩، ٧٢٠
الاقتصاد الفرنسي: ٢٦٦، ٢٧٥-٢٧٦
الاقتصاد المصري: ٥٧، ٤٧٠، ٦٥٣، ٦٥٩، ٦٦٣، ٦٦٧-٦٦٨، ٦٧٢، ٦٧٥-٦٧٧
الاقتصاد الموجه: ٥٦، ٣٠٩، ٧٤٣
الأقليات القومية: ٢٨٦
ألونسو ـ غامو، باتريسيا: ٤٢٧
الإمام، محمد محمود: ٢٤، ٨٤، ١٩٥-١٩٦، ٣٩١، ٣٩٨، ٤٠٠، ٥٨٤
إمانويل، أرغيري: ٢٠٩، ٢٧٦
الإمبريالية: ١٠٦، ١٢٧، ٥٣٩، ٥٨٥، ٦٢٢، ٧١٥
الأمم المتحدة: ٣٥-٣٦، ٣٩، ٢٥٥، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥١-٣٥٣، ٣٥٦، ٣٧٢، ٤٠٩-٤١٠، ٤٣٢، ٤٤٨، ٤٥٧-٤٥٨، ٤٦٢، ٥٠٦-٥٠٧، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٦، ٥٣٢، ٥٥٦، ٥٧٤، ٦١٧-٦١٨، ٦٨٦-٦٨٧، ٦٩٩-٧٠٠، ٧٠٢-٧٠٤
ـ الجمعية العامة: ٦٧٤
ـ مجلس الأمن: ٦٠٦
ـ ـ القرار رقم (٢٤٢): ٦٠٦
ـ ـ القرار رقم (٣٣٨): ٦٠٦
الأمن الاجتماعي: ٤٩، ١٦٦، ١٨٨، ٢٢٦، ٤٢٠، ٤٤٣، ٥٢٤
الأمن الاقتصادي: ٢٦٢، ٣٧٠، ٣٧٧، ٧٠٨-٧٠٩
الأمن السياسي: ٣٧٧، ٣٨١
الأمن المادي: ١٨٨
الأمن الوظيفي: ٩٩
الأمية: ٣٥، ٥٢، ٣٧٧، ٣٨٢، ٤٦٨، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٩٤، ٥١٨، ٥٤٥، ٥٧٨، ٦٢١
الأمية الأبجدية: ٥١٨
أمين، جلال: ٤١٨، ٤٢٧-٤٢٨، ٦٥٩
أمين، سمير: ١٩-٢٠، ٣٦-٣٧، ٤٠، ٥٨، ٦٨، ٧٣، ٩٧، ١٠٣، ١٠٦، ١١٨، ١٣١، ١٣٥-١٣٦، ١٤٣،

١٦٠، ١٦٥-١٦٨، ١٩٦، ٢٠٢-٢٠٤، ٢٠٨-٢١٠، ٢١٣-٢١٥، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٦٥، ٢٩٩-٣٠٥، ٣١٠-٣١١، ٣١٤، ٣٢٢، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٨٨، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٢-٤١٤، ٤١٨-٤٢٤، ٤٢٨، ٤٣٨، ٤٤٩، ٤٦٠-٤٦١، ٤٦٨-٤٦٩، ٤٨٤، ٥١٨، ٥٧١، ٥٩٥، ٦٠٠-٦٠٢، ٦٠٤-٦٠٧، ٦١٢، ٦٧٩-٦٨٠، ٧١٣، ٧٧٥-٧٧٦

أنان، كوفي: ٣٤٨

انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٨٨) (الجزائر): ٦٢٦

الإنتيليجنسيا: ٢٤٠

الإنفاق الاجتماعي: ١٢، ١٩، ٢٥، ٢٧، ٤٢، ٤٥، ٧٠، ١٢٩، ١٣١، ١٣٦، ١٤٢، ١٨٧، ٢٠٢-٢٠٣، ٢١٠-٢١١، ٢١٤-٢١٥، ٢١٩، ٢٩٨، ٣٠١-٣٠٢، ٤١٦، ٤٣٧-٤٣٨، ٤٥٩، ٤٧٦، ٤٨١، ٤٨٤-٤٨٥، ٥٢٠، ٦٩٧-٦٩٨، ٧٠٠-٧٠٤، ٧٧٣، ٧٧٧

الإنفاق الاستهلاكي: ٦٥، ٢٩٧، ٧٥٢، ٧٦٥

الانفتاح الاقتصادي: ٢٥، ٥٩، ١٦٧، ١٩٨، ٦١٦، ٦٣٩، ٦٥٩، ٧٢٧-٧٢٩

الأنماط الاجتماعية: ١٤، ١٩٠، ٢٠٣، ٢٣٥، ٢٣٩، ٣٤٧، ٤٨٧، ٦٤٧

انهيار الاتحاد السوفياتي: ١٨، ٥٩، ١٢٧، ٣٢٧، ٦١٦، ٦٦٩، ٧١٧

انهيار المعسكر الاشتراكي: ٢٨٣، ٥٤٩

أوعمران، عمار: ٦٣٠

أولفاسون، ستيفن: ٢٤٢، ٢٥٦

أوليغلند، أنديـر: ٨٣، ١٣٣، ٢٧٨، ٣٩٦، ٧٨٨

- ب -

باتل، الصادق: ٦٣٠

بارادات، ليون ب.: ١٨٩

بارسونز، تالكوت: ١٧٠

بارك، ولتون: ٧٨

باريتو: ٩٧، ٩٩، ١٤٩، ١٥١

بالدوين: ٢٧٩

بالميه، يواكيم: ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٦

برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي: ٣٤، ٤٤، ٤٧، ٦٤، ٣٤٥، ٤٢١، ٤٥٦، ٤٦٩، ٥١٤، ٧٣٣-٧٣٥

البرجوازية: ١٨٣، ١٩١، ٢٤٢، ٢٨٦، ٣٣٧، ٥٢٣، ٦٤١، ٦٤٣

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): ٣٥-٣٦، ٣٤٩، ٦١٨، ٦٩٩

البروليتاريا: ١٨٣

بريفولت، روبرت: ٥٤٦

بسمارك: ٢١١، ٢٣٧، ٧٧٩

البطالة: ١٧-١٨، ٢٣-٢٤، ٢٩، ٣٥، ٣٧، ٥٧، ٩٢-٩٤، ٩٧-٩٨، ١١٤، ١١٦، ١٢١-١٢٣، ١٢٥، ١٦٦، ١٨١، ١٨٧-١٨٨، ١٩٨، ٢٠٣-٢٠٤، ٢١٥، ٢١٧-٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٧-٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٧٠، ٢٨١-٢٨٢، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٢١، ٣٣١، ٣٣٣-٣٣٤، ٣٣٨-٣٤٠، ٣٤٢-٣٤٤، ٣٤٧، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٢-

٣٧٣، ٣٧٦، ٣٨١-٣٨٢، ٣٨٦، ٣٩٨، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٢٥-٤٢٦، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٦١-٤٦٢، ٤٦٥، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٥، ٥١٤، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٥٠، ٥٨٠، ٦٠٩، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٧-٦١٨، ٦٢٠، ٦٤٠، ٦٧٦-٦٧٧، ٦٧٩-٦٨٤، ٦٩٤-٦٩٥، ٧٢٥، ٧٢٧-٧٢٨، ٧٣٠-٧٣٢، ٧٣٧-٧٣٩، ٧٤١، ٧٧٥
البطالة المقنعة: ٧٢٥
بقشان، محمد: ٦٧١-٦٧٢
بلاشية، محمد: ٦٣٠
بلوصيف، رابح: ٦٣٠
بن باديس، عبد الحميد: ٦٢٢-٦٢٣
بن بلة، أحمد: ٥٥-٥٦، ٦٢١-٦٢٦، ٦٢٩-٦٣١
بن جديد، الشاذلي: ٦٢٦، ٦٣١، ٦٣٣
بن حمودة، بوعلام: ٦٣٠
بن خروف، يوسف: ٦٣٠
بن سالم، عبد الرحمن: ٦٣٠
بن صالح، أحمد: ٧٤٣، ٧٦١
البنا، حسن: ٥٧٧
بناني، بلقاسم: ٦٣٠
البنك الدولي: ٣٤، ٤١-٤٢، ٥٥، ٢٧١، ٣٤٤-٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٨٩، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٠-٤٢١، ٤٢٥-٤٢٧، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٦٥، ٤٧٧، ٥٠٦، ٥١٨-٥١٩، ٥٦٦، ٥٩٦، ٦٠٩، ٦١٢-٦١٣، ٦١٨، ٦٣٩، ٦٦٤، ٦٦٧-٦٦٨، ٦٧٦-٦٧٧، ٦٩١-٦٩٢، ٧٢٢، ٧٢٤، ٧٣٢-٧٣٣
بنك المعرفة العلمية: ٧٨
البوبكري، عمر: ٩، ٤٣، ٦٣-٦٤، ٦٩، ٨٤، ٣٩٥، ٤٨٦، ٧٤٣، ٧٥٩، ٧٦١، ٧٧٦، ٧٩٣
بوبيزم، مختار: ٦٣٠
بوتنام، روبرت: ٣٦٤
بوث، تشارلز: ٢٣٥
بورقيبة، الحبيب: ٧٦١
بوش (الأب)، جورج: ٤٢٨
بوش (الابن)، جورج: ١٣٨، ٤٢٨، ٥٣٧
بوضياف، محمد: ٦٢٤
بوقادوم، محمد الشريف: ٦٣٠
بوكاي، موريس: ٥٤٦
بوليانيي، كارل: ٢٣٢، ٢٥١-٢٥٢
بومدين، هواري: ٥٦، ٦٢٤-٦٢٧، ٦٣٠-٦٣٣، ٦٨١
بونعامة، محمد: ٦٣٠
بيجو، آرثر: ١٦، ١١٠، ١٨١، ٢٧٣
البيروقراطية: ٥٩-٦١، ٦٨، ٩٩، ١٥٠، ١٨٤، ٢٢٣، ٢٨٥، ٣٢١، ٣٢٣، ٥٠١، ٦٠٧، ٦١٢-٦١٣، ٦١٦، ٦٢٠، ٦٣٦، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٦٥-٦٦٦، ٦٦٨، ٦٧٥، ٧١٣-٧١٥، ٧٧٥
البيروقراطية الحزبية: ٢٨٥
البيريسترويكا: ٢٨٥-٢٨٦

- ت -

التأميم: ١٥، ٥٦، ٧٠، ٨٨، ٩٠، ١٥٨، ١٧٢، ٥٩٥، ٦٠١-٦٠٣، ٦٠٦-٦٠٧، ٦٢٤، ٦٢٧، ٦٣١، ٦٣٦، ٦٣٨، ٦٤٢، ٦٦١-٦٦٢، ٦٦٦، ٦٩٣-٦٩٤، ٦٩٦، ٦٩٩، ٧١٤، ٧٧٩
تأميم قناة السويس (١٩٥٦): ٦٦١، ٧١٤

تأميم النفط: ٥٦، ٦٢٤، ٦٩٣، ٦٩٩
تأميم وسائل الإنتاج: ١٥، ٨٨، ٩٠
تاوني، ر. هـ.: ٢٣٣، ٢٣٩
التبعية: ٥٩، ٦٨، ١٢٤، ٢٨٨، ٢٩٠-٢٩١، ٣٣٥، ٣٥٥، ٤٧٦، ٥٣٩، ٦١٣، ٦١٦، ٦٩٤، ٧٠٨، ٧١٤، ٧٧٣
التبعية الاقتصادية: ٢٨٨، ٢٩٠-٢٩١، ٦٩٤
التحرير الاقتصادي: ٣٢، ٤٨، ٣١٠، ٣١٧، ٥٠٥، ٥١٣-٥١٤، ٦٦٧، ٧٠٩
تحرير التجارة الخارجية: ٢٥، ٣٤، ١٦٦، ١٩٨، ٦٠٩، ٦١٣، ٦٦٧-٦٦٨، ٦٧٥، ٧١٧
تحرير المرأة: ٢٨١، ٤٣٦، ٥٥٨
التخلف: ٣٤، ٣٦، ٥١-٥٢، ٧٠، ١٢٤، ١٣٣، ١٩٦، ٢٨٨-٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٠٠-٣٠١، ٣٢٠، ٣٤٣، ٣٨٧-٣٨٨، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٨٩، ٥٢٤، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٧٧-٥٧٨، ٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩٦-٥٩٧، ٦٠٤، ٦١٣، ٦٢٧، ٦٥٢، ٦٦١، ٦٦٥، ٦٧٠، ٧٨٠
التخلف الاجتماعي: ٧٠، ١٢٤، ٦٦٦، ٧٨٠
التخلف التكنولوجي: ٢٨٩
التداول السلمي للسلطة: ١٩٣، ٣٢١، ٤٤١، ٥٢٥، ٦١٩، ٧٧٦
ترشيد استهلاك الطاقة: ٧٥٣
التضخم: ١٦، ١٨، ٦٢، ٦٦، ٩١، ١٢١-١٢٣، ١٢٥، ١٣٠، ١٧٧، ١٨٨، ٢١٨-٢٢٠، ٢٢٢-٢٢٣، ٢٧٥، ٣٠٢، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٣-٣٥٤، ٣٩٣، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٦٣، ٥٩٠، ٦٠٩، ٦١٧، ٦٣٧، ٦٨٣، ٧٠٩، ٧١٢، ٧٢٣، ٧٢٧-٧٢٨، ٧٣٩، ٧٤٨، ٧٥١، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٦٤-٧٦٥
التطبيع مع إسرائيل: ٥٢٦
التطور التكنولوجي: ٢٤، ١٨٨، ٣٩٣، ٥٨٢، ٧١٦
التطوير الريفي: ٣١٨
تظاهرات سياتل (١٩٩٩): ٥٠٨
التعددية الاقتصادية: ٦، ٣٠-٣١، ٢٨٣، ٢٨٧-٢٨٨، ٢٩١-٢٩٢، ٣٢٣، ٦٣٩، ٧٩١
التعددية الحزبية: ٥٩، ١٨٢، ٦٢٠
التعددية السياسية: ٣١، ٥٩، ٢٨٧، ٣٢١، ٦١٩-٦٢٠
التعليم الابتدائي: ٢١٦، ٤٧٦، ٦٢٩
التعليم الإلزامي للأطفال: ٣١٣
تعليم الإناث: ١٦٥، ٤٦٨، ٤٧٣
التعليم المجاني: ٥٨، ٣٦٢، ٦٨٣
التفاوت الاجتماعي: ٦٤، ٧٥٩
التقسيم الاجتماعي للعمل: ٨٩
التقسيم الدولي للعمل: ١٨، ٢٢، ٨٨، ١٠٣-١٠٤، ١١٥، ١١٩-١٢٠، ١٤١، ٣٣٨، ٣٤١
تكافؤ الفرص: ١٦، ٩٠، ١٧٣، ١٨٠، ٥١٧
التكامل الاقتصادي: ٦٨، ٤٠٠، ٧٦٣
تمبل، وليام: ١٦، ٩٠
التمييز العنصري: ٢٦٠، ٣٦٨، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨٥
التنمية الاجتماعية: ٥٨، ٢٨٤، ٢٨٩، ٣٤٢، ٤٢١، ٤٢٦-٤٢٧، ٥٠٧، ٥٩٧، ٦٠٤، ٦٠٧، ٦٨٤، ٦٨٧، ٧٠٩، ٧١٤، ٧٢١

التنمية الاجتماعية المستدامة: ٥٠٧
تنمية الاقتصاد العربي: ٧٧٧
التنمية الاقتصادية: ٢٠، ٤١، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٦٥، ٦٩، ١٥٣، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٨، ٢٢٣، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩١-٢٩٢، ٢٩٧، ٣٠٧-٣٠٩، ٣١٤، ٣٤٢، ٣٤٥، ٤١١، ٤٢١، ٤٢٦-٤٢٧، ٥٠٧، ٥١٣، ٥٩٧، ٦٠٣-٦٠٤، ٦٠٧، ٦٣٧، ٦٨٤، ٦٨٧-٦٨٨، ٦٩١-٦٩٢، ٦٩٤، ٧٠٠-٧٠١، ٧٠٧، ٧٠٩-٧١٠، ٧١٤، ٧٢١، ٧٦٠، ٧٧٧
التنمية البشرية: ٣٥-٣٦، ٤٥، ٤٩، ٥٨، ٧١، ٢٧٠، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٢-٣٥٣، ٤٧٣، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٢، ٦١٧، ٦٨٨-٦٨٩، ٦٩١، ٦٩٩-٧٠٠، ٧٠٤، ٧٨١-٧٨٢
التنمية البشرية المستدامة: ٧١، ٧٧٢، ٧٨١-٧٨٢
التنمية التقنية: ٢٠، ١٥٩
التنمية الريفية: ٤٢٣-٤٢٤، ٥١٦
التنمية السياسية: ٧٠، ٧٨١
التنمية الصناعية: ١٥٢، ١٦١، ٦٦١
التنمية المستقلة: ٢٩٢
تود، إيمانويل: ٣٦٣
التوزيع الأمثل لأدوات الإنتاج: ١٨١
توزيع الدخل الريعي: ٤٣٣
تولوك، غوردون: ٢٣٩، ٢٤٨
تيتموس، ريتشارد: ٢٣٥-٢٣٦، ٢٩٥-٢٩٦
التير، مصطفى: ٧، ٣٦، ٤٢، ٤٠٠، ٤٨٦

- ث -

ثاتشر، مارغريت: ١٣٩، ١٩٨، ٣٣٢، ٣٣٩، ٤١٥، ٥٠٢
ثقافة الاستهلاك: ٣٥١، ٤٢٩
الثقافة الاقتصادية: ٧٢، ٧٨٤
ثقافة الإنتاج: ٤٢٩
ثقافة الحق في الرفاهية: ٤٩، ٥٢٩
ثقافة الديمقراطية: ٤٠١
ثقافة السوق: ٣٢٩، ٣٥١
الثقافة الشعبية: ٢٤٠-٢٤١
الثقافة العربية: ٤١٥
ثقافة العولمة: ٣٥١
ثقافة الغرب: ٦٤، ٧٥٩
الثقافة المدنية: ٥٠٠
ثقافة المشاركة: ٢١٣
ثقافة المواجهة: ٢١٣
ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ (مصر): ٤١٤، ٤١٨، ٤٣٦، ٤٤٥، ٦٤٦، ٧١٤-٧١٥
الثورة البلشفية (١٩١٧): ١٣٥، ٧١١، ٧٧٣
الثورة الجزائرية (١٩٥٤): ٥٦، ٦٢١-٦٢٦، ٦٤٤
ثورة الجياع (١٩٧٧) (مصر): ٦٨٠
ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ (ليبيا): ٤٣

- ج -

الجابري، محمد عابد: ٣٤٩
جاكوبس، جيري أ.: ١٠٠
الجبرتي، عبد الرحمن: ٥٢١
الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الجزائر): ٦٢٤
جبهة البوليساريو: ٦٣١

جبهة التحرير الوطني الجزائرية: ٦٢٢، ٦٢٥-٦٢٦
الجبهة الوطنية التقدمية (سوريا): ٣١، ٢٨٧، ٥٣٧، ٦٠٦
جدولة الديون: ٣٤٤
الجريمة المنظمة: ٣٥، ٣٥١-٣٥٣، ٣٥٦
الجمعيات الأهلية: ٤٦، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥١٣، ٥١٦-٥١٨، ٥٢٥، ٥٣٦، ٥٤٠، ٥٨٦
الجمعيات الأهلية الإسلامية: ٥٨٦
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: ٦٢٢-٦٢٣، ٦٢٨
الجمهورية العربية المتحدة: ٥٩٩
جوسب، ب.: ١٧٩
جونسون، بول: ١٨٧، ٤٤٤

- ح -

الحافظ، زياد: ٧، ٤٠-٤٢، ١٠٠، ٢٠٧، ٢٤٥-٢٤٦، ٢٩١، ٣٠٤، ٣٣٤-٣٣٥، ٣٥١، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٤٧، ٤٥٠-٤٥٢، ٤٨٣، ٤٨٥-٤٨٦، ٥٠٢، ٦٠٠، ٦٠٥، ٦١٢-٦١٣، ٦٥١، ٦٨٩، ٧٤٤، ٧٥٤، ٧٥٧، ٧٧١، ٧٩١
حايك، فون: ٤١٥
الحباك، عبد الوهاب: ٦٧٤
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ٤٣٧
الحرب الباردة: ١٢٢، ١٦٧، ٤٩٨، ٥٠٣
حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١): ٥٤٩، ٦٦٣، ٦٧٧
حرب السويس (١٩٥٦): ٢٠٩، ٧١٤
الحرب العربية الاسرائيلية (١٩٦٧): ٦٠٥، ٧١٤
الحرب العربية الاسرائيلية (١٩٧٣): ٣٣١، ٦٠٦، ٦٦٦-٦٦٧، ٦٧٥، ٦٧٧، ٧١٧، ٧٤٤، ٧٤٨، ٧٥٣، ٧٥٦، ٧٦٣-٧٦٥
حرب فييتنام: ٢٠٩
الحركة التصحيحية (١٩٧٠) (سوريا): ٢٩١، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٣٩
حركة عدم الانحياز: ٣٤١، ٣٨٧، ٤٣٣، ٦٦٥
الحريات الإعلامية: ٥٩، ٣٢١، ٦٢٠، ٧٧٣
الحريات العامة: ١٢٨، ١٩٦، ٢٦٠، ٣٦٨، ٥٢٧
الحرية الاجتماعية: ٤٧، ٥٠٤
الحرية الاقتصادية: ٦٢، ١٣١، ١٩٥، ٢٠٢، ٣٣٦، ٣٣٨-٣٣٩، ٣٥٦، ٤١٥
حرية التدين: ٢٥٨، ٢٦٠، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٢
حرية التعبير: ٢٣٠، ٥٢٤، ٥٥٧، ٥٨٧
الحرية الثقافية: ٣٧٢
حرية السوق: ٣٤، ٤١، ١٨٩، ٢٥١-٢٥٢، ٢٧٠، ٣٢٧، ٣٣٩، ٣٤٥، ٦٤٠
الحرية السياسية: ٤٧، ٥٠٤
حزب البعث العربي: ٥٩٦-٥٩٧
حزب البعث العربي الاشتراكي: ٥٥، ٣١٩، ٣٢٣، ٥٣٧، ٥٩٥-٦٠٠، ٦٠٣، ٦٠٦-٦٠٧، ٦٣٨، ٦٤٣
حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا): ٥٥، ٣١٩، ٣٢٣، ٥٣٧، ٥٩٥-٦٠٠، ٦٠٣، ٦٠٦-٦٠٧، ٦٣٨، ٦٤٣
حزب البيئة (السويد): ٣٧٩
الحزب الديمقراطي الاجتماعي الاشتراكي (السويد): ٢٩، ٣٧، ٤٠، ٢٠٧،

٢١٢، ٢٥٥، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٦٠، ٣٧٩، ٣٩٤
الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني: ٢٠٧
الحزب الديمقراطي المسيحي (السويد): ٣٧٩
حزب الشعب (السويد): ٣٧٩
الحزب الشيوعي السوفياتي: ٢٨٤
الحزب الشيوعي الصيني: ٣٠٩
الحزب العربي الاشتراكي: ٥٩٧
حزب الوسط (السويد): ٣٧٩
حزب اليسار (السويد): ٣٧٩
الحسن الثاني (ملك المغرب): ٦٣١-٦٣٢
حسن، هادي: ٦، ٢٢، ٢٩-٣٠، ٣٥، ٦٣-٦٤، ٦٧، ٧١-٧٢، ٨٣، ٩٣، ٩٩، ١٠٤، ١٠٨، ١٣٩، ١٤١، ١٥٧، ١٥٩، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٧٠، ٢٧٩، ٣٠٧، ٣١٤، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٦٤، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٩-٤٠٠، ٤٢٥، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٦٦-٤٦٧، ٤٧٣، ٤٨٠، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٤٠، ٥٤٤، ٥٥٢، ٥٦١، ٥٦٥، ٥٧٧، ٦٠٨، ٦١٦، ٦٢٨، ٦٣٠-٦٣٢، ٦٩٤، ٧١٣، ٧٢٣-٧٢٤، ٧٤٠-٧٤١، ٧٦٠، ٧٧٢، ٧٧٥، ٧٨٠، ٧٩٠، ٧٩٢
حسيب، خير الدين: ٥، ١٤، ٧٢، ٧٧، ٤٠٧، ٧٨٣، ٧٨٧
الحصري، ساطع: ٦٣٨
الحضارة الإسلامية: ٥٤٣-٥٤٤، ٥٤٦، ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٨١، ٥٨٥، ٥٨٩
الحضارة العربية الإسلامية: ٥٣، ٥٧٩
الحضارة الغربية: ٥٢، ٣٧٥، ٣٧٨، ٥٥٤، ٥٧٧، ٥٧٩
حق الانتخاب: ٢٣٠
الحق في التنمية: ٤٥٦
حق المشاركة السياسية: ٢٣٠، ٥٢٣
الحقوق الاجتماعية: ٢١، ٢٨، ٣٠، ١٢٩، ١٣٦، ٢٠٥، ٢٣٠-٢٣١، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٥١-٢٥٢، ٢٧٠-٢٧١، ٢٧٥، ٢٨١، ٢٩٦، ٧٤٥
حقوق الإنسان: ١٩، ٤٨، ١٢٧، ١٣٦، ١٣٩، ١٩٦، ٣٩٦، ٤١٢، ٤٥٦، ٥٠٣، ٥٠٨، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢٥، ٥٤٠، ٦٢٦
الحقوق السياسية: ٢٥، ٢٨، ١٥١، ١٨٤، ١٩٩، ٢٣٠-٢٣١
حقوق الطفل: ٥١٤
الحقوق المدنية: ٢٨، ٢٣٠-٢٣١، ٥٣٥
حقوق المرأة: ٥١٤
حقوق المواطنة: ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٩٦، ٥٠٢
حماية البيئة: ٥٠٧، ٧٠٧
الحمش، منير: ٥، ٧، ٩، ٢١، ٣٠، ٣٣، ٣٥-٣٦، ٦١، ٧١-٧٢، ١٤٢، ٣٥٤، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٩، ٦٤٣
حنانية، مي: ٣، ٦، ٣١، ٢٩٣، ٧٩١
الحوار العربي - الأوروبي: ١٣، ٧٧
الحوراني، أكرم: ٥٩٧-٥٩٨

- خ -

الخدمات الاجتماعية: ١١، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٨، ٤٢، ٦٤، ٦٧، ١٩٦، ٢٠٦، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٤٥-٢٤٦، ٢٦١-٢٦٢، ٣٠٣، ٣٠٥-٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٧-٣١٨، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٦٩-٣٧٠، ٤٠٩، ٤١٧، ٤٣٣، ٤٣٨-٤٤٠، ٤٤٢-٤٤٣، ٤٤٥، ٤٥٠-٤٥١، ٥٠٣-٥٠٤،

٥٠٩، ٥١٣-٥١٤، ٥٤٧، ٦٣٩، ٦٩٠، ٦٩٦-٦٩٧، ٦٩٩-٧٠٣، ٧٤٥-٧٤٦، ٧٧٢
الخدمات الصحية: ٤٠، ٢١٠، ٢٤٤، ٢٧٠، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣١٠-٣١١، ٣٤٦، ٤٠٧، ٤٠٩-٤١٠، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٤-٤٢٥، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٧، ٥١٦، ٦٠٤، ٦٠٨، ٦٩٦-٦٩٨، ٧٠٠-٧٠١، ٧١٥
خروتشوف، نيكيتا: ٢٨٤
الخصخصة: ٣١، ٤٤، ٥٧، ٦١، ١٠٠، ٢٦١، ٢٨٩، ٣٣٢، ٣٦٩، ٤٢٠، ٤٤٣، ٤٥٦، ٦٠٩، ٦١٢، ٦١٧، ٦٣٦، ٦٦٦، ٦٦٩-٦٧٥، ٦٧٧، ٧٠٠، ٧٠٢، ٧٠٨، ٧٤٤
خطة بيفريدج (بريطانيا): ٢٠٥
خلف، عبد الهادي: ٣٩، ٤٤، ٦٦، ٨٣، ١٣٤، ٢٧٦، ٢٨١-٢٨٢، ٣٩٤، ٤٨٥، ٤٨٧، ٧٦٣، ٧٩٠
خير الدين، محمد: ٦٣٠
خيضر، محمد: ٦٢٤

ـ د ـ

دال، روبرت: ١٨٤
دزرائيلي: ٩٤
دوركايهم، إميل: ٢٥٦، ٥٨٥
الدولة الحارسة: ٢١، ٢٣، ١٧٩، ١٨٥-١٨٦، ١٨٩، ٣٥٤، ٣٥٦، ٦٦٩، ٦٧٧
الدولة الرخوة: ١٨٤
دولة الرعاية: ٢٠-٢٢، ٢٥، ٢٩-٣٠، ٣٥-٣٦، ٤٠-٤٢، ٤٧، ٥٣، ٦٩-٧٠، ١٢٩، ١٣٢-١٣٣، ١٣٨-١٣٩، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٧٠، ٢٧٥، ٣٣٤، ٣٨٨، ٣٩٠-٣٩١، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٩، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٨٧، ٥٠٢، ٥٨١-٥٨٢، ٥٨٤، ٧٣٩، ٧٥٩، ٧٧١-٧٧٢، ٧٧٧، ٧٨٠
دولة الرفاه الإسلامي: ٥١-٥٢، ٥٤، ٥٤٥-٥٤٧، ٥٥٠، ٥٦٥، ٥٧٥-٥٧٦، ٥٨٠، ٥٨٦، ٥٩١
دولة الرفاه الرأسمالية: ٥٧٧
دولة الرفاهية المستدامة: ٣٩٢
الدولة الريعية: ٤٠-٤١، ٤٣-٤٤، ٤٦، ٦٩، ٣٩٩، ٤٠٨، ٤١٠، ٤٣٠، ٤٣٥-٤٣٧، ٤٤٧، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٩٠، ٧٠٠
الدولة غير المتدخلة: ١٨٥-١٨٦
الدولة القومية: ١٧، ٢٧، ٤٣، ١٢٢، ١٢٦، ٢٢٧، ٤٨٣، ٦٩٥، ٧٠٤
الدولة المتدخلة: ٥٧، ١٨٦، ١٩٢، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٧٨
دويدار، محمد: ٣، ٥، ١٧، ٤٣، ٤٥-٤٦، ٧٠، ٨٤، ١١٣-١١٤، ١٢٩، ١٤١، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٣، ٣٩٨، ٤٨٧، ٦٣٤، ٧٦٦، ٧٨٠، ٧٩٠
دي مسكيتا، بروس بيونو: ٤٣١
ديغول، شارل: ٢٧٣
ديكارت، رينيه: ٥٨٥
الديكتاتورية: ٦٤، ١١٠، ٦٢٦
ديكسيت، أفيناش: ١٤٨
الديمقراطية: ١٥-١٦، ١٨، ٢٣-٢٤، ٢٩، ٣٨، ٤٨-٥١، ٥٦-٥٧، ٦٠-٦٢، ٦٤، ٦٨-٧٠، ٧٧، ٨١، ٨٨، ٩٩-١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١١٠-١١١، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٧٤، ١٧٧-١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٩٢-١٩٣، ١٩٩، ٢٠٧، ٢١١، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٥٨، ٢٦٦-

٢٦٨، ٢٨٤-٢٨٦، ٢٩٢، ٢٩٦،
٣١٥-٣١٦، ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٤٦،
٣٦٦، ٣٩١، ٣٩٥-٣٩٦، ٤٠١،
٤١١، ٤١٥، ٤٣٠، ٤٣٤-٤٣٥،
٤٨٤، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٤، ٥١٠-
٥١١، ٥٢٤-٥٢٥، ٥٢٨-٥٢٩،
٥٣٥، ٥٣٧-٥٣٩، ٥٤١، ٦١١،
٦٢٢، ٦٢٦، ٦٣٦-٦٣٧، ٦٤٢-
٦٤٣، ٦٦٥-٦٦٦، ٦٧٥، ٦٧٨،
٧٠٩-٧١٠، ٧١٣-٧١٥، ٧١٨-
٧٢٠، ٧٤٥، ٧٥٩، ٧٧١، ٧٧٣-
٧٧٦، ٧٨١

الديمقراطية الاجتماعية: ٢٣، ١٠١، ١٠٤، ١٧٤، ١٧٧-١٧٨، ١٨٠، ١٩٩، ٤١١

الديمقراطية الاقتصادية: ٦١، ١٨٤، ٢٩٢، ٧١٨

الديمقراطية السياسية: ١٣٠، ٣٩٦، ٦٣٦، ٦٦٦

الديمقراطية الشعبية: ٤٨٤، ٥٣٧

الديمقراطية المركزية: ٢٨٤

دينرسين، هانز: ٣٣٤، ٣٥٥

الديون الخارجية: ٦٧٧، ٧٦٣

الديون الداخلية: ٦٧٧، ٧٦٣

- ر -

الرازي، أبو بكر محمد بن زكريا: ٥٤٣

رأس المال البشري: ٤٥، ٧٧، ١٥٦، ٢٠٣، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٨١، ٤٨٩، ٦٨٦، ٦٩٠، ٦٩٦

الرأسمالية: ١٤-٢٦، ٢٨، ٣٣-٣٥، ٤٧، ٥٤، ٥٩-٦٢، ٧٠-٧١، ٨٠، ٨٧-٨٩، ٩١-٩٢، ٩٨-١٠١، ١٠٣، ١٠٥-١٠٦، ١٠٨-١٠٩، ١١٣-١٣٠، ١٣٢-١٣٣، ١٣٨-
١٤٠، ١٤٢، ١٤٩، ١٦٨، ١٧٢،
١٧٧-١٨٠، ١٨٣-١٨٥، ١٨٧،
١٩٤-١٩٥، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٣،
٢٠٥، ٢٠٧-٢٠٩، ٢١١، ٢١٣،
٢١٥، ٢٣٠-٢٣٣، ٢٣٥-٢٣٧،
٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٥، ٢٦٨،
٢٧٠، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣١٦، ٣٢٧-
٣٣٢، ٣٣٦-٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٦،
٣٥٠، ٣٩١-٣٩٢، ٣٩٨، ٤٠٠،
٤٨٧، ٥٠٢، ٥٥٥، ٥٧٧، ٥٨٥،
٥٩٨، ٦٠٤، ٦١٦، ٦٢٢، ٦٣٤-
٦٣٦، ٦٤١، ٦٤٥-٦٤٦، ٦٥١،
٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٦-٦٦٨، ٦٧٥،
٦٧٨، ٦٨٩، ٦٩١، ٦٩٥، ٧٠٤،
٧٠٧، ٧١٣، ٧١٥-٧١٧، ٧١٩،
٧٢٦، ٧٣٥، ٧٧١، ٧٨٠-٧٨١

الرأسمالية الاجتماعية: ١٨٧، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢١١

راولز، جون: ٢٣٣، ٢٥٠

رايموند، لي: ٧٥٧

الرشاد الاقتصادي: ٢٤، ١٩٠-١٩١

رشيد، عبد الوهاب حميد: ٤، ٩، ٢١، ٢٩، ٤٦، ٥٠، ٥٤، ٥٩، ٦٨، ٨٣، ١٣٦، ٢٦٩، ٢٨٠، ٣٩٥، ٤٨٩، ٥٣٨، ٥٨٥، ٧٠٦، ٧١٠، ٧٢٠، ٧٧٤، ٧٩٣

الرعاية الاجتماعية: ٢٠-٢٢، ٢٤-٢٥، ٣٦، ٤٣، ٤٨، ٦٠، ٦٧، ١٣٢-١٣٣، ١٣٨-١٣٩، ١٤١، ١٩٦، ٢٠٨، ٢٣٦-٢٣٩، ٢٤٨، ٢٦٥، ٣٢٢، ٣٨٨، ٣٩٠-٣٩١، ٤٠٠، ٤٤٠، ٤٥١، ٤٨٣، ٤٨٨، ٥٠٨، ٥١٦، ٦٨٧-٦٨٨، ٧٠١-٧٠٢، ٧١٣، ٧٧١-٧٧٢

الرفاه الفكري: ٧٤

الرفاه المستدام: ٣٦-٣٧، ٣٩٢-٣٩٣، ٤٠٠
الرفاهية الاقتصادية: ٦٣، ١٨١، ٢٣٠، ٣٩٣، ٥٢٨، ٦٩٨، ٧٠٣، ٧٢٥، ٧٤٢
الرفاهية المادية: ١٩٦
الرفاهية المعنوية: ١٩٦
رفاهية الوطن العربي: ٤٥
الركود الاقتصادي: ٢٤٣، ٢٨٥، ٣٢١، ٦١٦
الركود السكاني: ١١٧-١١٨
روبنسون: ٧١٨
روت، هيلتون: ٤٣١
رونتري، سيبوم: ٢٣٤
الريع: ٢٠، ٢٥، ٣٢، ٤٠-٤٥، ٥٩، ٦٤، ٦٦، ٧٠، ١٠١، ١٠٦، ١١٠، ١٣٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦١، ١٦٧، ١٨٤، ١٩٧، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٥٨، ٢٨٧-٢٩١، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٧، ٣٦٦، ٣٧٤، ٤٠٧-٤١١، ٤١٤-٤١٥، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٩-٤٣٧، ٤٤٣، ٤٤٦-٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥٩، ٤٦٣-٤٦٤، ٤٨١، ٤٨٤-٤٨٨، ٥٣٨، ٥٤٨، ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٥، ٥٧٨، ٦٠٩، ٦١٦-٦١٧، ٦٢٩، ٦٦٣-٦٦٤، ٦٩٠، ٦٩٣-٦٩٤، ٦٩٦، ٧٠٩-٧١٠، ٧١٦، ٧٤٤، ٧٥١، ٧٥٧-٧٥٨، ٧٦٢، ٧٦٥، ٧٧٣، ٧٨١، ٧٨٧
الريع النفطي: ٤٠، ٤٤، ٦٦، ٤٣٦، ٤٨٥، ٧٥٧
ريغان، رونالد: ١٣٩، ٣٣٢، ٣٣٩، ٤١٥، ٤٢٨، ٥٠٢
ريكاردو، ديفيد: ٢١٥، ٣٣٦، ٤٢٩

- ز -

زمرلين، أحمد: ٦٣٠
الزيادة السكانية: ٧، ٤٤-٤٥، ١٦٥، ٤٥٥، ٤٦٨، ٤٨٠-٤٨١، ٧٢٤، ٧٩١
زياري، عبد الرحمن: ٦٣٠

- س -

السادات، أنور: ٥٧، ٦١، ٦٤٥، ٦٦٣، ٦٦٦، ٦٧٩-٦٨١، ٧١٥، ٧١٧
سادوفسكي، تشو: ٣٥٢
سالين، منى: ٣٧٩، ٣٨٥
سان سيمون، هنري دي: ٢٣٣، ٢٥٦
سانتوش، توماس: ١٩٤
ساهلنس، مارشال: ٢٧، ٩٨، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٥١، ٦٥٠
سباق التسلح: ٢٨٦
سبينوزا: ٥٨٥
ستالين، جوزف: ٢٨٤، ٢٨٦
ستون، أوليفر: ٢٦٣، ٣٧١، ٥٧٢
ستيغلتز، جوزيف: ١٥٧، ١٦٣، ٣٤٦-٣٤٧، ٥٧٢-٥٧٣
سميث، آدم: ٢٠، ١٥٢، ١٥٤، ٣٥٤، ٤٢٩
السنوسي، محمد بن علي: ٥٧٧، ٥٨٨
سوء التغذية: ٣٤٨، ٤٢٦، ٤٥٥، ٤٧٧
سوء توزيع الدخل: ٤٦، ٦٧، ٤٨٦، ٧٧١
سوء توزيع الموارد: ٧٤، ٧٠٦
السوق الأوروبية المشتركة: ١٢٧
سوق العمل التونسية: ٦٣، ٧٢٥، ٧٢٧-٧٢٩، ٧٣٨
سولتر (اللورد): ٦٩٢-٦٩٣

سويزي، بول: ١٧٧
السياسة النقدية: ١٨٦، ٥٨٢
السيد سعيد، محمد: ٨، ٥٧، ٦٠-٦١، ٨٤، ٦٧٩، ٧١٢-٧١٣، ٧١٧، ٧٩٢
السيد النجار، أحمد: ٣، ٨، ٥٦، ٦٦، ٨٣، ٦٣٥، ٦٤٣-٦٤٥، ٦٧٢، ٧١١، ٧١٤، ٧١٧، ٧٦١، ٧٩٢
سيلف، بيتر: ١٩٣
سيمرز، لاورنس: ٥٧٢
سين، آمارتيا: ٣٦٠، ٣٦٤

- ش -

شارون، آرييل: ١٣٨
الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى: ٥٥٤، ٥٨٨
شافر، شيلا: ٢٣٩
شافيز، هيغو: ٦٤٠-٦٤١، ٦٤٣
الشركات المتعددة الجنسية: ٣٩٠، ٥٣٩، ٥٩٦، ٦١٣
شعباني (العقيد الجزائري): ٦٢٤
الشفافية: ٤٧، ٤٩، ٨١، ١٠٨، ١٤٧، ٢١٤، ٣٢٠، ٤٣١، ٥٠٦، ٥٣٠، ٥٣٩، ٥٧٣، ٦١٩، ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٦٧، ٦٧٨، ٧٠٢، ٧٠٥، ٧٧٣
شهاب، فؤاد: ٤٣٧
الشورى: ٥٨٧، ٥٨٩، ٦٢٣
الشوكاني، محمد بن علي: ٥٧٧، ٥٨٨
شومان، عدنان: ٨، ٢٤، ٥٠، ٥٥، ٥٩، ٦١، ٦٨، ٦١٥، ٦٢٠، ٦٣٦، ٦٤١-٦٤٢
شومبيتر، جوزف: ٩٩
الشيشكلي، أديب: ٥٩٧-٥٩٨

- ص -

الصايغ، يوسف: ٤٠٧
الصدر، محمد باقر: ٢٧٣
الصراع الطبقي: ٩٢، ١٣٩، ١٨٠، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٥١
صندوق الأمم المتحدة للسكان: ٤٥٧-٤٥٨
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: ٤٢١، ٤٢٦-٤٢٧
صندوق النقد الدولي: ٣٤، ٤١-٤٢، ٥٥، ٥٧، ٦٤، ٢٢٥، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٧، ٣٠١-٣٠٢، ٣٤٤-٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٨٩، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٣، ٤٢٠-٤٢١، ٤٢٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٥، ٥٠٦، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٩٦، ٦٠٩، ٦١٢-٦١٣، ٦٦٣-٦٦٤، ٦٦٧-٦٦٩، ٦٧٥-٦٧٧، ٦٩٠-٦٩١، ٧١٧، ٧٢٢، ٧٢٤، ٧٤٤
صندوق النقد العربي: ٤٢١، ٥٥٠، ٦٩٠

- ض -

الضباط الأحرار: ٦١، ٦٦١، ٧١٤
ضريبة توبين: ٢٢٤
الضمان الاجتماعي: ٣٣، ٩٧، ١٣٩، ١٦٦، ٢١١، ٢١٤-٢١٥، ٢١٧-٢٢٠، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٥٣-٢٥٤، ٢٦٨-٢٦٩، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٢-٣١٣، ٣١٨، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٣٩، ٤٠٩-٤١٠، ٤١٣، ٤١٦-٤١٧، ٤٢١-٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٥٢-٤٥٣، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٧٥، ٤٧٨-٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٩، ٥٣٠، ٥٥٠، ٥٩٨، ٧٠٧، ٧٣٥، ٧٧٦

- ط -

الطبقة الحاكمة: ١٥، ٩٠
الطبقة العاملة: ١٥-١٦، ١٨، ٢١، ٢٥، ٨٨، ٩٠-٩٤، ١٠٣-١٠٤، ١١٥-١١٧، ١٢١، ١٢٩، ١٣٥، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٥، ٢٣٢، ٢٣٧-٢٣٨، ٢٦٥، ٢٩٦، ٣٩١
الطبقة الوسطى: ٢٥

- ع -

عائدات النفط: ٩، ٤٣، ٥٥، ٦٥-٦٧، ٤٣٢، ٤٨٦، ٦١٧، ٦٩٨، ٧٤٧، ٧٤٩-٧٥٢، ٧٦٥-٧٦٦، ٧٧٢، ٧٩٣
عبد الله، حسين: ٩، ٢٥، ٦٥-٦٧، ٨٣، ١٩٧، ٧٤٧، ٧٦١، ٧٦٣، ٧٦٦، ٧٧٢، ٧٩٣
عبد الله السالم الصباح: ٤٣٤
عبد السلام، بلعيد: ٦٣٢
عبد العزيز بن سعود: ٤٣٣
عبد الفتاح، معتز بالله: ٣، ٦، ٢٢، ٢٤-٢٥، ٨٤، ١٦٩، ١٩٩، ٣١٩، ٧٩٠
عبد الفضيل، محمود: ٥، ١٦-١٧، ٤٣، ٦٨، ٨٤، ١٠٩، ١٣٤، ٢٩٣، ٣١٩، ٣٢٢-٣٢٣، ٤٠٢، ٤٨٧، ٧٧٣، ٧٨٩، ٧٩١
عبد الناصر، جمال: ٥٥، ٥٧-٥٨، ٤٣٧، ٤٤٩-٤٥٠، ٤٨٣، ٥٩٩، ٦٢٢، ٦٢٦، ٦٣١، ٦٣٦، ٦٤٥، ٦٦٣، ٦٦٥-٦٦٧، ٦٧٥، ٦٧٩-٦٨٠، ٧١٤-٧١٥، ٧١٧
عبد الهادي، دلال: ٣، ٥، ١٧، ٣٩، ٤٤، ٦٦، ٨٣، ١١٣، ١٣٤، ٢٧٦، ٢٨١-٢٨٢، ٣٩٤، ٤٨٥، ٤٨٧، ٧٦٣، ٧٨٥، ٧٩٠
عبده، محمد: ٥٧٧-٥٧٨، ٥٨٨
عثمان بن عفان: ٥٧٩
العدالة الاجتماعية: ٢٤، ٢٨، ٣٠، ٣٧، ٤٤، ٦٠، ٦٨، ١٧٧، ١٩٥-١٩٦، ٢٣٠-٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٣-٢٥٤، ٢٦٩، ٢٧١، ٤٠٠، ٤١٨-٤١٩، ٤٥٠، ٤٥٦، ٥٤٥، ٥٧٦، ٥٩٠، ٦٤٠، ٦٨٦، ٦٨٩، ٦٩٣، ٧١١، ٧١٤-٧١٥، ٧٧٣
عدالة توزيع الدخل: ٢٣، ٢٨-٢٩، ٣٤، ٤١، ٤٣، ٤٥-٤٦، ٥٦، ٦٠، ٦٧-٦٨، ٩٨، ١٠٠، ١٠٥، ١١٤، ١٢٣، ١٣٢، ١٣٦، ١٦٦-١٦٧، ١٨٠-١٨١، ١٨٧، ٢٠١، ٢٠٥-٢٠٦، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٦٥-٢٦٦، ٣٠١، ٣٣٩-٣٤٠، ٣٤٢، ٣٩٠، ٣٩٨، ٤١١-٤١٤، ٤٣٣، ٤٦٩-٤٧٠، ٤٧٢-٤٧٥، ٤٧٨-٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٦، ٥٢٤، ٥٩٥، ٦١٢، ٦٤٥، ٦٥٣-٦٥٤، ٦٥٦، ٦٥٨، ٦٦٥، ٦٧٩، ٦٨٦، ٦٨٨، ٦٩٤-٦٩٦، ٦٩٩، ٧٠٣، ٧١٤، ٧٣٥، ٧٧١، ٧٧٤
عدلي، هويدا: ٣، ٨، ٤٦، ٥١، ٨٤، ٤٩٧-٤٩٨، ٥٠٣، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٤٠، ٧٩٢
العريان، عصام: ٤١٩
العريان، محمد: ٤٢٧
عزيل، محمد: ٦٣٠
العشائرية: ٤٠٨، ٤١١، ٧١٩
العصبية: ٥٢١
عفلق، ميشيل: ٥٩٦-٥٩٧

العقد الاجتماعي: ٤٠، ١١٠، ١٦٦، ٣٩٥-٣٩٦، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٥، ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٨٤
العقلانية: ١٤٨، ١٥٠-١٥١، ١٨٠، ٢٤٠، ٦٤٢
علية، علي: ٢٠، ١٠٤، ١١٩، ١٢٦، ١٢٨، ١٣١، ١٤٩، ١٥٩-١٦٠، ١٦٤، ١٦٨، ١٩٢، ٢٦١، ٢٨٨، ٣٢١، ٣٣٦، ٣٦٩، ٣٨٠، ٣٩٩، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٧٥، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٢، ٥٦٣-٥٦٤، ٦٦٣، ٧٠٢، ٧٠٦-٧٠٧، ٧٢٨، ٧٤٤
عماد، عبد الغني: ٨، ٥١، ٥٩، ٦٧، ٨٣، ٣٢١، ٣٩٤، ٤٠٠، ٥٣٩، ٦١٥، ٦٣٧، ٧٧٢، ٧٩٢-٧٩٣
عمادة، محمد: ٦٣٠
العمالة: ١٧-١٨، ٢٨، ١١٨، ١٢٣، ١٣٣، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٥-١٦٧، ١٨٨، ٢٢٩، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٦-٣٠٧، ٣١٠، ٣٣٣، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٩٨، ٤٥٢، ٤٦٠-٤٦١، ٤٦٣-٤٦٤، ٥١٤، ٥٦٧، ٦٠٨، ٦٧٥، ٧١٣، ٧٥٣
العمالة الهشة: ١٢٣، ٣٩٨
العمالة الوافدة: ٤٥٢، ٤٦٣-٤٦٤
عمر بن أبي ربيعة: ٦٤٤
عمر بن الخطاب: ٥٨٠
العموص، عبد الفتاح: ٣، ٩، ٦٢، ٨٣، ٧٢١، ٧٢٣، ٧٣٦، ٧٤٣، ٧٤٥، ٧٩٣
العنصرية: ٣٩، ١٠٣، ١٢٥، ٢٧٧، ٢٨١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٥
العنف الاجتماعي: ١٨، ١٢٦
العولمة: ٧-٨، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٥، ٣٣، ٣٥-٣٧، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٧، ٥٩، ١١٤، ١١٦، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٩، ١٥٥، ١٦٦، ١٩٨، ٢٠١، ٢٢٥-٢٢٦، ٢٥٣، ٣١٧، ٣٢٧-٣٣٠، ٣٣٣، ٣٤١، ٣٤٩-٣٥١، ٣٥٣-٣٥٦، ٣٨٧-٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٤-٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٩-٤٠٣، ٤١٠، ٤١٧-٤١٨، ٤٢٠، ٤٣٨، ٤٨٩، ٥٠١، ٥٠٦-٥٠٧، ٥٣٥، ٥٥٠، ٥٨٢، ٥٩٥، ٦١٢-٦١٣، ٦١٦، ٦٢٠-٦٢١، ٦٤٥-٦٤٦، ٦٦٨-٦٦٩، ٦٧٥، ٦٨٥، ٦٨٧، ٦٩٠-٦٩١، ٧٢٢، ٧٧٣، ٧٨٤، ٧٩١-٧٩٣
عولمة الاقتصاد: ١١٤، ٣١٧، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٥٥، ٦٦٨، ٦٧٦
العيسوي، إبراهيم: ٢٠-٢٢، ٢٥، ٣٥، ٥٣، ٦٠، ٦٧، ٨٣، ١٣٢، ١٤٠-١٤٢، ١٩٧-١٩٨، ٣٩٠، ٣٩٨، ٤٠٠، ٥٨١، ٥٨٩، ٧١٣، ٧٧١-٧٧٢، ٧٩٠
عيسى، نجيب: ٢١، ٥٤، ٧٠-٧١، ٥٩١

- غ -

غراي، جون: ٣٣٢-٣٣٣
الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: ٥٥٤، ٥٨٨
غزالي، أحمد: ٦٣٧
غورباتشوف، ميخائيل: ٢٨٤-٢٨٦
غورنيك، جانيت: ١٠٠

- ف -

فارس، عبد الرحمن: ٦٣٠
فان باريج، فيليب: ٢٩، ٢٥٤
فاين، بين: ٩٥، ١٠٦
فرجاني، نادر: ٥٢٧

الفساد: ٥٧، ٦٨، ٧٨، ١٦٣، ٢٧٢، ٣١٩-٣٢١، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٩٤، ٤٣١، ٤٥١-٤٥٢، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٧٤، ٥٧٨، ٥٩٠، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٢-٦١٣، ٦٢٠، ٦٣٦-٦٣٧، ٦٣٩-٦٤٠، ٦٤٣-٦٤٤، ٦٥٥، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٧-٦٦٨، ٦٧٠-٦٧١، ٦٧٣-٦٧٨، ٦٨٠، ٦٩١، ٧٠٢، ٧٠٥، ٧١٠، ٧١٧، ٧٧٣-٧٧٥، ٧٧٨

الفساد الإداري: ٥٧٤، ٦٠٧، ٦٤٣، ٧١٠

الفساد المالي: ٧١٠

الفقر: ١٨، ٣٠، ٣٥، ٤٤-٤٥، ٤٧، ٥٧، ٥٩، ٦٣، ٧٣، ٨٠، ٩٨، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٧، ١٢١، ١٢٧، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٨، ٢٥٤-٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٩٨، ٣٠٠-٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٤١-٣٤٣، ٣٤٨-٣٤٩، ٣٥٢، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٢-٣٩٣، ٤١٢، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٣١، ٤٤٨، ٤٥٥-٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٨-٤٧٣، ٤٧٧-٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٢، ٥٠٣-٥٠٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٧-٥٢٨، ٥٥١، ٦٠٩، ٦١٧-٦١٨، ٦٧٨-٦٧٩، ٦٨٥-٦٨٦، ٦٩١، ٧٠٦، ٧١٦، ٧٣٢-٧٣٥، ٧٣٨-٧٤١، ٧٤٤، ٧٧٣، ٧٧٨

فهد بن عبد العزيز آل سعود (ملك السعودية): ٦٣١

فوكوياما، فرنسيس: ١٣٠، ١٨٦، ٥٤٩، ٦٨٧

فيبر، ماكس: ١٨٢-١٨٤، ٣٦١

فيلبس، إدموند: ١٠٢

- ق -

قادري، علي: ٥-٦، ١٦، ٢٢، ٢٧، ٥٤، ١١٢، ٢٧٤، ٦٤٣

قارة، محمد الصغير: ٦٣٠

قانون ساي: ١٦، ٩٠

قانون هارتز: ٢١٨

قبرصي، عاطف: ٦، ٢٥، ١٩٨، ٤١٥، ٧٩٠

القذافي، معمر: ٤٤، ٤٨٤

القرضاوي، يوسف: ٥٨٨

قرطاس، مصطفى: ٦٣٠

قرني، بهجت: ٣٢٠

القضية الفلسطينية: ١٣٨، ٥٨٧، ٧١٥

القطاع الخاص: ٢٧، ٣٣، ٤٧، ٥٧، ٥٩، ٦١، ١٠٢، ١٦٧، ١٨٧، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٤٤-٢٤٦، ٢٦١، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٨٩-٢٩١، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٢-٣١٤، ٣١٨، ٣٣٩-٣٤٠، ٣٥٠، ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٧٨، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٣، ٤١٦-٤١٧، ٤١٩-٤٢٠، ٤٢٣-٤٢٥، ٤٣٤-٤٣٦، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٨، ٤٧٩، ٤٨٩، ٥٠٣، ٥١٨، ٦٠١، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦٠٩-٦١٠، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٦-٦١٨، ٦٣٤، ٦٤٩، ٦٥٦، ٦٦١، ٦٦٦-٦٧٠، ٦٧٧-٦٧٨، ٧١٦، ٧٢٣، ٧٢٦، ٧٢٩، ٧٤٠، ٧٤٢، ٧٤٤، ٧٧٥

القطاع العام: ١١، ٢٨، ٤١، ٥٧، ٥٩، ١٣٦، ١٩٢، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٤٥-٢٤٦، ٢٨٤، ٢٨٧-

٢٩١، ٢٩٧، ٣٠٦، ٣١٤، ٣١٩، ٣٥٥، ٤١٢-٤١٣، ٤١٨-٤١٩، ٤٢٣-٤٢٤، ٤٣٧، ٤٥٠، ٤٥٦، ٤٧٣، ٥٤٨، ٦٠٢، ٦٠٤، ٦٠٧، ٦٠٩-٦١٠، ٦١٢-٦١٥، ٦١٧-٦١٨، ٦٣٤، ٦٣٦، ٦٤٠، ٦٥٦، ٦٦٢-٦٦٣، ٦٦٥-٦٧٠، ٦٧٤-٦٧٥، ٦٧٨، ٧٠٧، ٧١٣، ٧١٥، ٧٢٧، ٧٣٠-٧٣١، ٧٤٠

قطب، سيد: ٥٨٨

قليل، عمار: ٢٨، ٣٩، ١٠١، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٢، ٢٣٠، ٢٣٥-٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٣-٢٤٥، ٢٤٧-٢٤٨، ٢٥٠، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٩، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٩٤، ٤٢٧، ٤٣٤، ٤٦٨-٤٦٩، ٤٧٥-٤٧٦، ٥٢٠، ٥٤٩، ٥٥٧، ٥٦٣-٥٦٧، ٥٧١-٥٧٢، ٥٧٤، ٦٢١، ٦٩٧، ٧٠٦، ٧٧٥

القومية العربية: ٤٤٩، ٥٩٧

ـ ك ـ

كافي، علي: ٤٢٧، ٦٢٤

كاليكي: ١٠٥

كانغاس، أولي: ٢٤٢

كريم، حسن: ٦٤، ٦٧، ٨٣، ٥٤٠

الكفاءة الاجتماعية: ٢٤

الكفاءة الاقتصادية: ٢٤، ١٩٥، ٢٨١، ٢٩٩، ٤١٣، ٦٨٩-٦٩٠، ٧٠٨، ٧٧١

كلارك: ٥٠٨

كلايسن: ١٧١

كلينتون، بيل: ٥٧٢

كنعان، طاهر: ٦، ٣١، ١١١، ٢٩٣

الكنفوشيوسية: ٣١٥

الكواكبي، عبد الرحمن: ٥٢٩، ٥٨٣، ٥٨٨

كودمندسون، أولا: ٣، ٧، ٣٧-٣٨، ٨٣، ٢٧٢، ٣٥٩، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٦، ٤٠١، ٦٤٠، ٦٤٣، ٧٨٨، ٧٩١

كوربي، والتر: ٢٣٧، ٢٤٨

كوزتنز: ٤٧٣

كولبير: ١٥٣

كولمان، جيمس: ٦٨٧

كوهين، جشوا: ١٨٧

كيم داي جانغ: ٣٢، ٣٠٢-٣٠٣، ٣١٤، ٣١٦

كينز، جون ماينرد: ١٦، ١٨، ٩٠، ٩٤، ١١٨، ١٧٦-١٧٨، ٢٠٥-٢٠٦، ٢٦٦، ٣٣٧، ٥٠٢، ٥٧٢، ٦٣٦، ٧١٨

الكينزية: ١٨، ٢٣، ٣٤، ٩٠، ٩٤، ٩٧-٩٩، ١٠١، ١١٩، ١٢٣، ١٣٨، ١٧٤، ١٧٦-١٧٧، ١٨٠، ١٨٥، ١٩٠، ٢٠١، ٢١٩-٢٢٠، ٢٦٦-٢٦٧، ٢٧٤، ٣٣٠-٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٨-٣٣٩، ٣٤٥، ٥٠٣، ٦٦٢، ٧٤٠، ٧٧١

ـ ل ـ

لاشو، جان بيار: ٧٢٥

اللامركزية: ٦٨، ٨٨، ١٤٩-١٥١، ١٦٥، ٢١٤، ٢١٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٧، ٦٥٦، ٧٢٨، ٧٧٥

اللامساواة: ١٢، ٢٧٠-٢٧١، ٥٢٨، ٥٣١

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا): ٤٦٥، ٤٧١

اللجوء الإنساني: ٣٨١

لودبرغ، آزار: ١٣٤
لويس، برنارد: ٥٩٠
الـلـيبـرالية: ١٨-١٩، ٢٣، ٢٥، ٢٨-٢٩، ٣٤، ٤٠-٤١، ٥٥، ٥٨-٥٩، ٦٢، ٦٤، ٩٢، ٩٩-١٠١، ١٠٣، ١٠٨، ١١١، ١١٤، ١٢٣-١٢٤، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٨-١٣٩، ١٧٧، ١٨٥-١٨٩، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٧، ٢١٠-٢١١، ٢٢٤-٢٢٦، ٢٣٠-٢٣١، ٢٣٩، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٨١، ٢٩٦، ٣٢٧-٣٢٨، ٣٣١-٣٣٣، ٣٣٥-٣٣٨، ٣٤٠-٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٩١، ٣٩٤، ٤٠٨-٤٠٩، ٤١٣-٤١٤، ٤١٦-٤١٨، ٤٣٦، ٥٠٤، ٦١٢، ٦١٧، ٦٤١، ٦٨٦، ٧٠٦، ٧٠٨، ٧١٩، ٧٣٦، ٧٤٠، ٧٤٤-٧٤٥، ٧٧١-٧٧٢، ٧٨١
الـلـيبـرالية الاقـتـصـادية: ١٩، ٣٤، ٥٨-٥٩، ١٢٣-١٢٤، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٨-١٣٩، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٤٠، ٤١٧-٤١٨، ٦١٢، ٧٧١
الليبرالية السياسية: ١٩، ١٣٠
الليبراليون الجدد: ١٨٥، ١٩٢، ٥٠٤
ليست، فريدريك: ١٩-٢٠، ٢٣-٢٤، ٣٠-٣١، ٣٥-٣٦، ٤٤، ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٨٧-٨٨، ٩١، ٩٥-٩٧، ٩٩، ١٠٦، ١٣٠-١٣١، ١٣٤-١٣٥، ١٤٠-١٤١، ١٥١-١٥٢، ١٦٠، ١٧٠، ١٧٣، ١٨٢-١٨٣، ١٨٧-١٨٨، ١٩٢، ١٩٥-١٩٦، ٢١١، ٢١٥-٢١٦، ٢٤١، ٢٥١-٢٥٢، ٢٧٩-٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩٢، ٣٠٥، ٣٢١، ٣٣٣، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٨٦، ٣٨٨-٣٨٩، ٣٩٣-٣٩٤، ٤٠١، ٤١٠، ٤١٥، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٨٣، ٤٨٧، ٤٨٩، ٥٠٠، ٥٢٥، ٥٢٧-٥٣٠، ٥٣٧، ٥٤٣، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٥٤، ٥٦٣-٥٦٥، ٥٧٥، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨٣، ٥٨٦، ٥٩٠-٥٩١، ٦٢٢، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٥٤، ٦٦٨، ٦٧٩، ٦٨٥، ٦٨٧، ٧٠٨، ٧١٧، ٧٢٩، ٧٦٢، ٧٧٢-٧٧٣
ليندبلوم، تشارلز: ٢٥٢
ليندبيك، آزار: ١٠٢
لينين، فلاديمير إيليتش: ٢٣١، ٢٨٤

- م -

مـاركـس، كـارل: ١٨٣، ١٩١، ٢٠٦، ٢٥١-٢٥٢
الماركـسـيـة: ٣١، ٩٠، ١٢٩، ١٤٠، ١٨٣، ٢١٣، ٢٨٣-٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٩
ماركوس: ٣١٩
مالتوس: ١٦، ٨٩-٩١، ٩٣، ٤٢٩
مالك بن نبي: ٢٧٣
ماو تسي تونغ: ٣٠٩، ٣١٥
المبادرة الفردية: ١٥٠، ١٥٧، ٢٨٧
مبارك، حسني: ٥٧، ٦٧٩-٦٨١
مبدأ المواطنة: ٢٨
مبروكين، صالح: ٦٣٠
مجانية التعليم: ٢٢٦، ٣٢٢
المجتمع الاستهلاكي: ٢٨٥
المجـتـمـع الأهـلي: ٥٠، ٥٢١-٥٢٧، ٥٣٠، ٥٣٥
مجتمع الترف: ٢٦٢، ٣٧٠
مجتمع التكافل الإسلامي: ٥٧٧، ٥٨٠
المجتمع المدني: ٨، ٤١، ٤٦-٥١، ٥٩،

٧٣، ٧٩، ١٧١، ٢٤٠، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٤-٣٠٥، ٣١٥، ٣٩٩، ٤٠٨، ٤١٨-٤١٩، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٦١، ٤٦٨، ٤٨٥- ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٧-٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٧-٥٠٨، ٥١٢-٥١٣، ٥١٦، ٥١٨-٥٢٠، ٥٢٢-٥٣٠، ٥٣٥- ٥٤١، ٥٦٣، ٥٨٣، ٦٠٠، ٦١٩، ٦٨٣، ٦٨٨-٦٩٠، ٦٩٨-٧٠٠، ٧٠٦-٧٠٧، ٧٩٢

المجتمع المدني العربي: ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٣٩-٥٤١، ٥٨٣

مجتمع المعرفة: ٣٣٠، ٤١٨، ٥٢٦

مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ١١، ١٣٦، ٣٨٩، ٤١٠، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٥٧-٤٥٨، ٤٦٠، ٤٨٥

محافظة، علي: ٨، ٥٢-٥٤، ٦٥-٦٦، ٦٨، ٨٤، ٩١، ١٠٠، ١٣٩، ١٥٩، ١٧١، ١٨٥، ١٨٩-١٩٠، ٢٠٦، ٢٢٤، ٢٦٢، ٢٩٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٢-٣٢٣، ٣٢٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٩٢، ٤٣٨، ٥٠٤، ٥١٨، ٥٧٧، ٥٨٧-٥٩١، ٦٠٣، ٦٢٠، ٦٣٥، ٦٤٢، ٧١٥، ٧٣٧، ٧٤١، ٧٦١، ٧٧٦، ٧٨٠، ٧٨٩، ٧٩٢

محمد، فاطمة: ٢٩، ٤٣، ٨٤، ٢٦٧، ٣٨٩، ٤٨٣، ٥٨٢

محو الأمية: ١٦٤، ٤١٨، ٥١٨، ٦٣٠، ٧١٣

محيوز، أحسن: ٦٣٠

مخناشة، إسماعيل: ٦٣٠

مدرسة شيكاغو: ٣٤٥

المديونية: ٦٨، ١٧٧، ٥٧٨، ٦٣٧، ٦٦٣، ٦٧٣، ٦٧٥، ٧٦٣، ٧٦٥، ٧٦٧، ٧٧٣

المذهبية: ٥٠، ٤٠٨، ٤١١، ٥٣٧، ٥٨٥

مرباح، قاصدي: ٦٣٢

مركز دراسات الوحدة العربية: ١، ٣- ٤، ١٣-١٤، ٥٩، ٧١-٧٥، ٧٧- ٨١، ٣٤٠، ٣٤٩، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٨، ٤٣٨، ٤٧٠، ٥٠٠، ٥٢١، ٥٢٤-٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩- ٥٣٠، ٥٧٤، ٥٨٣، ٦٩٤، ٧٠٥، ٧٠٧، ٧١٠، ٧١٨، ٧٦٦، ٧٧٦، ٧٨١، ٧٨٣-٧٨٥، ٧٨٨-٧٨٩

المساواة: ١٢، ٣٤، ٣٧، ٩١، ١٢٤، ١٣١، ١٦٤، ١٧٣، ١٧٨-١٧٩، ١٨٤، ١٨٦، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٦٩-٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٩٥-٢٩٦، ٣٠٩، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٤٢، ٣٦٠، ٣٦٧- ٣٦٨، ٣٧٢، ٤١٥، ٤١٩، ٤٥١، ٥٠٧، ٥٢٨، ٥٣١، ٧٧٥، ٧٧٨

المساواة الاجتماعية: ٢٩٥

المساواة السياسية: ١٨٤

مسغروف، فيليب: ٤١٦

المسيحية: ٣٧، ٢٠٧، ٢١١، ٢٣٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٦٨، ٤٢٠، ٤٣٧، ٥٤٤

المشاركة الديمقراطية: ٢٤، ٦٠، ١٩٢، ٦١١، ٧١٣-٧١٤، ٧٧١

المشاركة السياسية: ٤٩، ٣٩٩، ٤٧٣، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٧-٥٢٩، ٥٧٣

مشروع السد العالي (مصر): ٦٤٥، ٦٥٨

مشروع الشرق الأوسط الكبير: ٢١، ٥٣٧، ٦٩٠

مشروع مارشال: ٢٧، ٩٨، ٢٢٧

مشروع مورغنتاو: ٩٨

معاوية بن أبي سفيان: ٥٧٩

معهد البيولوجيا العنصرية (السويد): ٢٨١

المعهد السويدي بالإسكندرية: ٣، ١٣، ٧١-٧٣، ٧٧-٧٨، ٨٢، ٥٧٤، ٧٠٥، ٧٧٦، ٧٨١، ٧٨٣-٧٨٥، ٧٨٧-٧٨٩

مفهوم الرفاه: ٣٥، ٤٠-٤١، ٥٧، ١٨٠، ٢٥٦، ٢٩٥، ٣٨٧-٣٨٨، ٤١١-٤١٢، ٤١٥، ٤١٨، ٥٢٨، ٥٥٤، ٦٧٩، ٦٩٩

مفهوم العائلة الأبوية: ٥٠، ٥٣٨

مفهوم النخبة: ١٩٠

مكافحة الفساد: ٥٩، ٣٢٠، ٦١٤، ٦٢٠، ٦٣٦-٦٣٧، ٦٤٠، ٦٦٧، ٦٧٥

مكافحة الفقر: ٢٣٣، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٨، ٣٤٦، ٤٨١-٤٨٢، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٨، ٦١٧، ٦٨٧

الملكية العامة لوسائل الإنتاج: ٢٣١، ٦٣٤

الملكية الفردية: ٤٤٩، ٥٥٢

المناطقية: ١٢٦، ٤١١، ٤٣٣

منصور، محمد إبراهيم: ٣، ٧، ٤٤، ٤٦، ٦٩، ٨٤، ٤٥٥، ٤٨٨، ٧٧٩، ٧٩١

المنظمات الحكومية: ٥٢٦

المنظمات غير الحكومية: ٨، ٤٦-٥١، ١٣٤، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٤، ٤٩٧، ٤٩٩-٥١٧، ٥١٩-٥٢٠، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٣٥، ٥٤٠، ٧٩٢

منظمة أوكسفام: ٥٠٦

منظمة التجارة العالمية: ٥٥، ٦٣، ٦٦، ٣٢٨، ٣٥٣-٣٥٤، ٣٩٠، ٥٤٩-٥٥٠، ٥٨٢، ٥٩٦، ٦٠٩، ٦١٢-٦١٣، ٦١٦، ٦٦٨، ٦٧٥، ٧١٧، ٧٢٣، ٧٢٩، ٧٤٤، ٧٥٨

منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي: ٧٦٣

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): ٢٢٣، ٢٤٣، ٢٨٠، ٧٥٤

منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك): ١٢، ٦٥، ٦٤٠، ٧٤٧، ٧٤٩-٧٥١، ٧٥٣-٧٥٦، ٧٥٨

منظمة الشفافية الدولية: ٧٠٥

المهدي، محمد بن أحمد: ٥٧٧

المواطنة: ٢٨، ١٠٠، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥١-٢٥٢، ٢٥٤، ٢٩٦، ٣٥٩، ٤٤٦، ٥٠٢

المواطنة الاجتماعية: ١٠٠، ٢٤٠

مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (١٩٩٦: اسطنبول): ٥٠٧

مؤتمر البيئة والتنمية (قمة الأرض) (١٩٩٢: ريو دي جانيرو): ٥٠٧

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة: ١٩٩٤): ٥٠٧

مؤتمر الصومام (١٩٥٦): ٦٢١

مؤتمر الطاقة العربي (١: ١٩٧٩: أبو ظبي): ٧٥٣

المؤتمر العالمي للمرأة (٤: ١٩٩٥: بكين): ٥٠٧

مؤتمر القمة العالمي (٢٠٠٥): ٣٤٩

مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥: كوبنهاغن): ٥٠٧

المودودي، أبو الأعلى: ٥٨٨

مؤسسات بريتون وودز: ١٢٠، ٣٣٨، ٣٥٤، ٤١٤

موللر، غيرت: ١٨٣

موليه، غي: ٢٠٩
موينيهان، دانييل باتريك: ٥٥٨
ميردال، غونار: ١٨٤، ٢٧٧، ٢٨١، ٣٦٠
ميردال، آلفا: ٣٦٠
ميزاروس، ستيفن: ٨٨
ميل، جون ستيوارت: ١٧٧، ١٨٠

- ن -

نادي روما: ٥٤٨
الناصر، ناصر عبيد: ٣، ٦، ٣٠، ٤٣، ٤٥، ٥٠، ٦٦، ٧٠، ٨٤، ٢٨٣، ٣١٩، ٣٢١-٣٢٢، ٤٨٥، ٥٣٧، ٦١٤، ٦٣٧، ٦٤٣، ٧٦٢، ٧٨١، ٧٩١، ٧٩٣
ناصر، هوكان: ٢٦٣
نافعة، حسن: ٢٢، ٣٥، ٨٣، ١٣٩، ١٤١، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٩-٤٠٠، ٧٩٢
النبهاني، تقي الدين: ٥٧٧
نبي، بلقاسم: ٦٣٧
النجفي، سالم توفيق: ٣، ٩، ٥٨-٦٠، ٦٢، ٦٨٥، ٦٨٨، ٦٩١، ٦٩٤، ٧٠٥-٧٠٦، ٧١٠-٧١١، ٧١٨، ٧٩٣
النخبة السياسية: ١٩٠، ٧٧٨
ندوة مستقبل العراق (٢٠٠٥: بيروت): ٧٠٧
نصير، محمد: ٦٧١-٦٧٢
نظام الأجور: ٨٨
نظام الأسرة: ١٠٣، ٢٥٧
النظام الاقتصادي العالمي الجديد: ٣١، ٢٨٨، ٢٩٢
النظام الاقتصادي المختلط: ٣٨، ٢٦١، ٣٦٩
نظام التقاعد: ٢١٧، ٢٤٢، ٢٨٠، ٣٠٠، ٣٠٣-٣٠٤، ٣١٢-٣١٤، ٤٧٩
نظام الرفاه الاجتماعي (الصين): ٣١٠
نظام الرفاه الاجتماعي (كوريا الجنوبية): ٣٠٠
نظرية الهندسة الاجتماعية: ٢٨١
النظم الثورية: ١٨٩
النظم الرجعية: ١٨٩
النظم المعتدلة: ١٨٩
النفط الخليجي: ١٩، ١٣٠
النفط العربي: ١٩٧، ٧٥٢، ٧٦٣-٧٦٤، ٧٦٦-٧٦٧
النفقات الاجتماعية: ١١-١٢، ٤٢، ٦٤، ٢٧٦، ٢٩٨، ٣٥٢، ٤١٧، ٤٣٩-٤٤٢، ٧٣٥، ٧٤٢-٧٤٣، ٧٤٥، ٧٦٠
النمط الديمقراطي الاجتماعي: ٢٩٥-٢٩٦
النمط الليبرالي: ٦، ١٩، ٢٦، ١٤٧، ٢٠٤، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٩٥-٢٩٦، ٧٩٠
النمو الاجتماعي: ٣٠٦
النمو الاقتصادي: ٢٥، ٦٥، ١٠٦، ١٩٧، ٣٠٦، ٣٣٣، ٤٣٧، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٨٨، ٥٦٥، ٧٦٠
نمو الجهاز البيروقراطي: ١٨٣
النمو الحضري: ٤٥، ٤٩، ٤٥٥، ٤٦٤، ٤٧٢، ٤٨١، ٥١٣، ٥٢٧-٥٢٨
نمو الدخل: ٢٠٦، ٢٨٥، ٤١١، ٤٦٨
نمو الدخل الفردي: ٤١١
نمو الدخل القومي: ٢٨٥

النمو السكاني: ١٧، ٤٤، ٤٦، ٩١-٩٤، ١٠٣، ١٠٧-١٠٨، ١١٧-١١٨، ١٢٢، ٤٥٥-٤٥٦، ٤٥٨-٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥٠٧، ٥٥٠، ٦٠٩، ٧٢٦
النمو الصناعي: ١٥٣
النمو المستدام: ٧٠، ٧٧٩
النموذج الشرق آسيوي للرفاه الاجتماعي: ٢٩٧
النمور الآسيوية: ٣٤٤، ٣٥٥
نهرا، فؤاد: ٣، ٥-٦، ١٩، ٢٢، ٢٥، ٤٤، ٥٣، ٦٤، ٦٦، ٦٩، ٨٤، ١٢٩، ١٤٢، ١٩٨، ٢٠١، ٢٦٥-٢٦٦، ٢٧٣-٢٧٤، ٣٢٠، ٣٩٨، ٤٨٤، ٤٨٧، ٥٨٤، ٥٩٢، ٦٣٤، ٦٤٢، ٧١٢، ٧٥٩، ٧٧٧، ٧٩٠
نوردلينغر، إريك: ١٦٩
نوزيك، روبرت: ١٨٥-١٨٦
النيال، عبد القادر: ٥٠، ٦٨، ٨٣، ٥٣٥، ٦٤١، ٦٤٣، ٧٧٤، ٧٩١

- هـ -

هانتنغتون، صموئيل: ١٩٢، ٣٦٠، ٥٤٧، ٥٥٩، ٧٥٩
هانسون، بير: ١٣٤
هايك، فريدريك: ١٨٥-١٨٧
الهجرة السكانية إلى المدن: ٣١٠
هلد، ديفيد: ١٨٢
هننغسون، يان: ٥، ٩، ١٣-١٤، ٣٠، ٤٩، ٧٢، ٧٧، ٧٩، ٨٢، ٨٤، ٢٧٢، ٥٣٥، ٦٣٨، ٦٤٣، ٧٨١، ٧٨٣، ٧٨٥، ٧٨٧، ٧٨٩، ٧٩١
هيرشمان، ألبرت: ٢٣٨
هيئة معلومات الطاقة الأمريكية: ٧٥٠

- و -

وارينر، دورين: ٦٥٣
والاس، روبرت: ٩١
الوحدة الألمانية: ٢٧٦
الوحدة الأوروبية: ٢٩، ٢٥٣
الوحدة السورية - المصرية (١٩٥٨-١٩٦١): ٥٥، ٥٩٩
الوحدة العربية: ١، ٣-٤، ١٣-١٤، ٥٩، ٦٩، ٧١-٧٥، ٧٧-٨١، ٣٢١، ٣٤٠، ٣٤٩، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٨، ٤٣٨، ٤٧٠، ٥٠٠، ٥٢١، ٥٢٤-٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩-٥٣٠، ٥٧٤، ٥٨٣، ٥٩٦، ٥٩٩، ٦٠٦، ٦٣٨، ٦٩٤، ٧٠٥، ٧٠٧، ٧١٠، ٧١٨، ٧٦٦، ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٨١، ٧٨٣-٧٨٥، ٧٨٨-٧٨٩
الوعي البيئي: ١٠٥
الوعي الطبقي: ١٨٣
وفيات الأطفال: ٣٥، ٤٥٣، ٤٥٩، ٤٦٦، ٤٧٣-٤٧٤، ٤٩١، ٧٠١، ٧٣٣
وكالة الطاقة الدولية: ٧٥٣
وولفويتز، بول: ٣٨٩

- ي -

ياسين، صباح: ٨-٩، ٤٨-٤٩، ٦٠، ٦٧، ٧٢، ٥٣٥-٥٣٦، ٧٨٣، ٧٨٥
يسين، السيد: ٦٨٨-٦٨٩
يمتين، كارين: ٣٧٢
اليوسف، يوسف خليفة: ٣، ٨، ٥١، ٨٤، ٥٤٣، ٥٧٧، ٥٨٤، ٥٨٧، ٧٩٢